



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الميثاق الوطني

المجلد الأول

مقدمة

مدخل :

بين ايدي القاري ملف عن المياه في العالم العربي ، فامت المحروسة ببناءه من ٦٥ جريدة ومجلة ودورية (عربية واجنبية) ، ويتضمن هذا الملف كتابات الخبراء والمتخصصين حول الجوانب الفنية لأزمة المياه وابعادها ، كما يتضمن رؤى الاستراتيجيين والساسة ، فضلا عن اتجاهات الرأي العام بالاعلام كبار الصحفيين والكتاب .

لقد تعمدنا هنا ان يكون عنوان الملف (المياه في العالم العربي) في مواجهة كل التسميات المغدوطة التي تحاول ان تضع تسميات مختلفة تنفي عن واقع الحيفي المعاش صفته العربية ، وتحدث تارة عن (الشرق الاوسط) ، وتارة عن شمال افريقيا ، وتارة ثالثة عن (الخليج الفارسي) الى اخر هذه التسميات المفتعلة التي كادت ان تسود - لاسف - حتى بين كتاب ومثقفي العالم العربي ، وسنلاحظ ان هذه التسميات تهدف اولا واخيرا الى افحام دول غير عربية في نظم اقليمية يفترض البعض انهم فادرين على افاتها فسرا في مواجهة نظام عربي تُعقد عليه الامال وتُقدم في سبيله تضحيات اجيال متعاقبة .

المياه في العالم العربي إذن - هي موضوع هذا الملف ، وهو موضوع قديم ينفجر مرة اخرى هذه الايام ايضا الى جملة التحديات التي تواجه العرب وتدفعهم دفعا الى التوحد والتكامل قبل ان يتمكن الاعداء من تفسيم عالمنا العربي الى عدة دوائر تقبع في مركز كل دائرة منها قوى دخيلة تدور في فنها ونصنع لمصالحها ، وبهذا المعنى فإن الملف قد تضمن ابعاد الازمة في عالمنا العربي : الندرة والهدر ، الانهار العريقة والمصادر غير التقليدية ، الاطماع والمواجهة ، الصراعات والاتفاقيات ، التصحر والسيول ، الجذور والمستقبل .

مرة اخرى - بكل الحاح مقصود - المياه قضية عربية ، ونحن هنا نوكد على حقائق قديمة وهو ما نوكد حقائق التاريخ المعاصر ، ونحن لم ننسى ان اول قمة عربية عقدت في القاهرة عام ١٩٦٤ كانت بسبب عزم اسرائيل على تحويل مياه نهر الاردن ، وقد جاءت هذه القمة عقب فترة من تدهور العلاقات

العربية ، وقبل ذلك - من ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ - رفضت الدول العربية مشروع جونسون الذي كان يرمي الى انشاء خزان على نهر الحاصباني (لبنان) وتحويل مياه انهار البانياس والدان (سوريا) والحاصباني لري الارض في اسرائيل وتخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية ، وجدير بالذكر هنا ان نخبة من خيرة الخبراء العرب قد قاموا في ١٩٥٤ بوضع مشروع بديل للاستفادة عربيا من هذه الانهار إلا ان ذلك لم يوضع موضع التنفيذ ، وفي عام ١٩٦٠ اجتمع الخبراء العرب مرة اخرى واوصوا بمشروع جديد عاجل لمواجهة المشروعات الاسرائيلية، واعتمدت الجمهورية العربية المتحدة في ميزانية ١٩٦٠ - ١٩٦١ المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروعات لكن الانفصال بين مصر وسوريا القي بالمشروع الى ذاكرة النسيان ، وبناء على قرارات قمة القاهرة في ١٩٦٤ جرت محاولة ثالثة للبدء في مشروعات عربية لكن العدوان الاسرائيلي المتكرر على مواقع العمل اوقف تنفيذ هذه المشروعات العربية الطموحة ، وانحسر الاهتمام بالمياه بعد ان ضاعت الارض نفسها عقب هزيمة ١٩٦٧ وانطلقت اسرائيل في نهب المياه العربية دون رادع حتى بلغ الان معدل النهب السنوي ٢٤ مليار متر مكعب من المياه العربية .

بعد هذه الاشارة التاريخية السريعة يتضح بجلاء كيف ان مطامع اسرائيل في المياه العربية قديمة ومحاولات العرب - مجتمعين وليسوا فوادي - لاستغلال مواردهم المائية المشتركة قديمة ايضا ، ونحن عموما لم نسعى لبناء ملف تاريخي يثير الذكريات بل قمنا ببناء ملف معاصر عن مشكلة مطروحة الان امام الحاكم في عصر الرئاسة مهموما بأمر الحفاظ على ثروتنا المائية، وامام الفلاح من اي نجع عربي يحاول ان يتدبر امر ري قطعة ارضه الصغيرة ، وامام ربة المنزل في اي بيت عربي تعاني من انقطاع مياه الشرب . بعبارة اخرى : لقد حاولنا ان نقدم ملفا حيا معاصرا عن قضية حية معاصرة ، ذلك انه من المهم الان لمن يعنيههم الامر ان يتعرفوا على اتجاهات الرأي الان ، وآراء الخبراء الان ، والمعلومات الدقيقة عن المشروعات القائمة الان ، ولن يفيدهم كثيرا ان يتعرفوا على نحو تفصيلي على موقف زيد او عمرو من قضايا المياه في مطلع القرن مثلا ، كما لن يفيدهم كثيرا ان يطالعوا تفاصيل مشروعات نوقشت منذ نصف قرن وطواها النسيان ، واذا كنا قد رجعنا احيانا الى بعض المحطات التاريخية الهامة في اشارات عابرة وسريعة ، فقد فعلنا ذلك حتى نوضح بايجاز ان للمشكلة تاريخ ينبغي الا ننساه .

مياه اقل واحتياجات اكبر

لقضية المياه ابعاد كثيرة لعل جوهرها هو الندرة ، فالموارد المائية تتنافس تحت وطأة تغيرات مناخية معقدة من جهة ، ومن جهة اخرى فلأن التزايد السكاني المتعظم والطموح التنموي يحتاج - ضمن ما يحتاج - الى معدلات استهلاك اعلى من المياه ، وتزيد المشكلة - بالقطع - عندما تصبح الموارد الشحيحة اصلا هدفا لسرقات الاخرين واطماعهم .

مصر - مثلا - تعاني الان - بسبب بعض التغيرات المناخية - من تنافس ايرادات النيل الازرق الذي تحصل منه على ٦٨٪ وهو ما يهدد مصر بعدم الحصول على حصتها من المياه (والتي تقدر بحوالي ٥٥ مليار متر مكعب) ، وفي المقابل فلأن هذه الحصة نفسها لا تكفي تحديات المستقبل ، لأن الخبراء يقدرون احتياجات مصر من المياه عام ٢٠٠٠ بـ ٧٠ مليار متر مكعب وعام ٢٠٤٠ بـ ١٠٠ مليار متر مكعب وتلك الزيادة الكبيرة في الاحتياجات المائية التي يتوقعها الخبراء ضرورية جدا لمجابهة الزيادة السكانية المتوقعة والتوسع العمراني والصناعي المرتقب .

في الخليج العربي تبدو مشكلة المستقبل اوضح ، فلقد ادى التحديث العمراني هناك وتوطين البدو وانخفاض معدل الوفيات - نتيجة التقدم الصحي - ادى كل ذلك الى ارتفاع كبير في معدلات استهلاك الماء مع بقاء الموارد المائية على حالها .

في المغرب العربي أيضا تتفاقم المشكلة بسبب عدم انتظام سقوط الامطار وهجوم التصحر الذي يحتاج - ضمن ما يحتاج - الى قدرات مائية ضخمة لمجابهته .

يزيد المشكلة تعقيدا بالنسبة للاردن ولبنان وسوريا ان اسرائيل تسحب من انهارهم بلا رادع كميات هائلة ، ويحلو لتركيا هي الاخرى - من حين لآخر - ان تمنع مياه الفرات عن العراق وسوريا

هدر المياهعلى كل المستويات :

رغم الندرة ... ورغم تربص الاعداء والمنافسين وأن الابداع في هدر مواردنا المائية مستمر وعلى كافة المستويات .

عمليات التنمية العشوائية تجعل المصانع تتخلص من النفايات في الانهار دون وازع من ضمير او رادع من رقابة وفانون ، وعند مستوى آخر تجسد مياه الصرف الصحي هي الاخرى طريفيها الى تلويث المياه ،بينما تلتهم النباتات المائية (مثل ورد النيل) الاف الامتار المكعبة من المياه فتزيد الامر تعقيدا بمقاومتها بالمبيدات الحشرية فتكتمل اركان جريمة تلويث مصادر المياه التي أصبحت بحق احط مستويات الهدر التي لا تحتاج الى استثمارات ضخمة بقدر ماتحتاج الى سلوك حضاري واعسي ومنضبط .

جرت العادة في بلادنا على اعتبار الارض هي المحور الاول للنمو الزراعي ، لكن الحقائق المطروحة في هذا الملف تجعلنا نوافق الخبراء على ان المحور الاول للنمو الزراعي هو المياه بحيث ينبغي التحدث من الان فصاعدا عن انتاجية المتر المكعب مياه بدلا من الحديث عن انتاجية الفدان ، وهذه الزاوية في رؤية الموضوع تجعلنا نرى ان استمرار اساليب الري بالغمر والتركيب المحصولي الراهن ، انما يعبراً عن سياسة غير رشيدة تهدر مواردنا المائية بمعدلات رهيبه ، ولكي نفتح ملفات الري ونجتهد في الوصول الى تركيب محاصيل مختلف فنحن لسنا في حاجة الى ابحاث علمية دقيقة واموال طائلة فحسب بل نحن في حاجة ايضا الى مزارع عصري قادر على استخدام وصيانة شبكات ري حديثة ومعقدة ، أي اننا في حاجة الى تقدم حضاري شامل .

مياه العرب ليست عربية فقط :

٨٥٪ من منابع المياه العربية لا تقع في ارض عربية ، وتزداد الصورة وضوحا عندما نعرف ان قضية المياه هي القضية الوحيدة التي تتشابه فيها العلاقات

بين بلدان عربية هامة (مصر ، السودان ، العراق ، سوريا ، فلسطين ، الاردن ، دول الخليج العربي) وبين اهم بلدان الجوار العربي التي تسعى للبروز كقوى اقليمية على حساب ضعف العالم العربي وتفككه ، ونعني بذلك اسرائيل وتركيا واثيوبيا وايران .

- ايران - لم يعرف عنها ابدا اي اهتماما بقضايا المياه ومشكلاتها ومع ذلك عقد ساءها ان تكون بعيدة عن هذا الموضوع الهام فسارعت الى توفير اتفاق مع قطر لامدادها بانابيب مياه تتكلف (١٢) مليار دولار ، وقد تم ذلك الاتفاق فجأة ودون اي مقدمات لا طمعا من ايران في دولارات النفط فحسب ولكن بحثا عن موطن قدم في الترتيبات الامنية الخاصة (بالخليج الفارسي) بعد ان اصبح واضحا ان تركيا على وشك الفوز بنصيب كبير من كعكة (الترتيبات) بسبب عرضها المائي السخي على دول الخليج العربي .

ايران بمقتضى هذا الاتفاق تفوى - على نحو عميق واستراتيجي - روابطها مع قطر التي تمسكت على الدوام بوجود ايراني متميز لحماية الخليج بعد تحرير الكويت ، وهو الامر الذي لا يجد اي ترحيب سعودي لأنه من المفهوم والواضح ان اي تنامي لدور ايراني او تركي في الخليج سيكون بالقطع على حساب الدور السعودي الذي اهتز بعض الشيء لأنه لم يستطع كبح جماح صدام حسين ، وعليه فأن هذه الدول تتطلع الى تعميق روابطها مع قوى اقليمية قادرة على توفير الحماية لها ويتأكد ذلك في غياب اي نظام امني عربي بعد ان احبطت الامل التي عقدها البعض على اعلان دمشق وعجز مجلس التعاون الخليجي عن الوصول الى اتفاق محدد بشأن الترتيبات الامنية حتى ان بعض اعضاءه قد وقعوا اتفاقيات دفاعية منفردة على طريقة (كلا يغني على ليلاه) .

تركيا - مثل ايران - تريد هي الاخرى ان يكون لها دور متميز في الخليج العربي لعلها بذلك تستطيع ان تقنع جيرانها الاوربيين بانتشائها من مهاوى التخلف الى البيت الاوربي ، وحتى اذا رغضتها اوربا ، فأن امريكا لن تبخل عليها بالدعم في مقابل ولاء قد تحتاجه امريكا لا لإحكام سيطرتها على الخليج فحسب ولكن ايضا كفوى تستطيع ان تلعب دور متنامي في الجمهوريات الاسلامية السوفيتية كما تستطيع ان تسبب قلق مزمين لإوربا لحساب امريكا عندما تعلن اوربا الموحدة وتبرز كفوة هامة قادرة على منافسة امريكا .

جدير بالذكر هنا ان فرص تركيا في التعاظم والبروز اكبر بكثير من ايران ، وذلك لأنها تتقدم باورافى اعتمادها الى انغرب بوجه معتدل لا يناصره العداء بينما تحاول ايران أن تنال دعم الغرب دون ان تتخلى عن هويتها الاسلامية للغرب الراديكالية المعادية وطموحها الجامح لتصدير ثورتها وصياغة المنطقة على شاكلتها .

ان احد اهم نتائج ازمة الخليج ، هو عجز اسرائيل عن الاضطلاع بمسئوليتها كحليف استراتيجي لامريكا حيث لم يكن من الممكن والمقبول بالنسبة لسكان المنطقة - واغلبهم عرب ومسلمين - ان تتدخل اسرائيل في الصراع الدائر وهكذا اضطرت امريكا الى التدخل العسكري بنفسها بل واضطرت في سبيل ذلك الى اللجوء الى مصر وسوريا والسعودية حتى يكسب تدخلها العسكري المباشر صفة الشرعية ، وهذا التدخل الامريكى المباشر هو بالضبط ما خُففت اسرائيل لكي تقوم به لحساب الغرب (مثلما فعلت من قبل) وعجزت عن ادائه هذه المرة كما اسلفنا ولذلك فإن ايران وتركيا قد برزا على مسرح الاحداث كحليف محتمل للغرب ، فهما لیسا دخلاء على المنطقة وبينهما وبين اهلها ما يدور عادة بين الجيران من خصومات لا تنفي الود والروابط التاريخية .

وفقا لهذا التحليل الشائع فإن ايران وتركيا قد اندفعا الى فنب المشكلات المثارة في المنطقة بجراءة تزداد مع الوقت . تركيا تتقدم بمشروع أنابيب اسلام اندى يجعلها مانكة لمقاتيح المياه لمن يملكون مقاتيح النفط (دول الخليج العربى) ومقاتيح التكنولوجيا العسكرية (اسرائيل) ، وايران تتمسك بوجود قوى ضمن الترتيبات الأمنية فى الخليج .

هذا وقد يؤدى التنافس الايرانى - التركى (فى غياب عراقى قوى) على اقتسام كعكة النفط الى التقليل من اخطارهما المحتملة على العالم العربى .

واسرائيل لا ترحب بأنابيب السلام رغم شدة احتياجها للمياه لأن قبولها بالمياه التركية سيؤدى عملياً الى اعتمادها على مصادر مياه لا تقع تحت سيطرتها انباشرة وهو ما يمكن أن يجعلها طرف ضعيف فى معاداة الشرق الأوسط التى تريد تركيها أن تحتل فيها وزن متميز ، ولذلك فأنا نعتقد ان اسرائيل ستسعى الى نهب المزيد من الموارد المائية العربية لا لنفسها فقط وانما أيضاً لتوريد المياه الى دول الخليج

العربي بدلاً من تركهم للاعتماد على تركيا .

رغم كل ماتقدم فان تصنيف تركيا وايران في خانة الأعداء - وهو ما كساد أن يندفع اليه بعض الكتاب - هو أمر يجانبه الصواب ولن نبالغ اذا قلنا أن التعاون مع تركيا وايران من الممكن أن يكون بديلاً استراتيجياً صحيحاً في مواجهة استراتيجية الردع (التي تفترض أن الصدام وارد) ، ونحن نؤسس هذه الرؤية على وجود أسس حقيقية للتعاون تبدأ من الروابط الحضارية والروحية وتنتهي بانتتمائنا المشترك الى العالم الثالث ، حيث المشكلات واحدة والتحديات واحدة والتعاون هو السبيل الوحيد لتجاوز واقعنا المتخلف والنمو في اتجاه حضارى أرقى يتجاوز الغرب نفسه بعد أن شاخت ملامح حضارته الصناعية واستشرفت طلائعه المثقفة بشائر موجه حضارية جديدة في الأفق ، ونحن على ثقة أن الكثير من الجهد الفكرى والدبلوماسى والسياسى والاقتصادى كفيل بمد جسور التعاون مع جيراننا بدلاً من التناحر والتناحر فيما بيننا لحساب الدول الكبرى بحثاً عن مكانة ومهية أو فترات مهين .

أثيوبيا - هي الأخرى - يجمعها مع عالمنا العربى الكثير من الروابط بل ويمكننا أن نعتبر أن أثيوبيا في حاجة ماسة الى خبرة مصر وعونها في كافة المجالات عامة وفيما يتعلق بمشاريع الري على وجه الخصوص ، ومصر تستطيع أن تنفق في هذا الاتجاه أقل بكثير مما يمكن أن تنفقه في أى صدام عسكري معها - وهو ما كاد يدعوا اليه بعض الكتاب باستخفاف - ونحن نعتقد في صحة هذه الرؤية على الرغم من كل ما يشاع عن علاقات اسرائيل بأثيوبيا لحرمان مصر من نصيبها في مياه النيل .

اسرائيل تسعى من خلال التعاون مع أثيوبيا للضغط على مصر حتى تستطيع أن تحصل على حصة من مياه النيل - وفقاً لمشروع اليشع كينى - لكن بالنسبة لأثيوبيا فأنا نرى أن احتياجها الى الخبرة والتمويل لبناء مشروعات ري هو السبب الرئيسى لتعاونها مع اسرائيل في غياب أى بديل عربى (ومعروف مالدى العرب من ثروات) أو حتى دور مصرى (ومعروف مالدى مصر من خبرة في مجال الري) .

هناك سبب آخر ربما دفع أثيوبيا للتعامل مع اسرائيل وتعنى به ذلك التأييد الكبير الذى قدمته دول عربية هامة لإرتيريا مما دفع بأثيوبيا لتأييد حركة جارتها وفتح جسور من التعاون مع اسرائيل تخوفاً من نمو محور اسلامى يبدأ بفوانيس

سبتمبر في السودان وينتهي باعلان انفصال ارتيريا كدولة اسلامية مستقلة ومعروف
أن أثيوبيا دولة مسيحية ، ومعروف أيضاً أن القوى الاستعمارية تحرص في مثل هذه
الأحوال على تضخيم المخاوف وتعميق الاختلافات والخلافات .

عموماً ينبغي ألا ننسى - على الدوام - أن النيل أفريقي ومصر والسودان هما
دولتان من ٩ دول تطل على ضفافه والإرتكان إلى أي اتفاقيات قديمة لا يكفي لمواجهته
تحديات المستقبل بالذات ، وان اعلان نيريري لا القائل بأن الاتفاقيات التي
وفعت في العهد الاستعماري غير ملزمة ، يلافي ترحيب عام من أبناء القارة السوداء ،
ومن المنطقي أن تتمسك مصر بالاتفاقيات لكنه ليس من المنطقي أن تراهن على ذلك
فقط مستقبلاً لأن أبناء القارة لن يغفروا لمصر أن تنجو بنفسها منفردة من مهاوى
التخلف وهم في حاجة إلى تعامل مختلف مؤسس على التعاون لبناء ينسبهم مافعل
الاستعمار من نهب ثرواتهم أولاً وأخيراً مائة ٩ دول أفريقية ينبغي أن يتعاونوا معاً
لاستثمارها على أفضل نحو ممكن لما فيه مصالحهم جميعاً .

لماذا تحتاج إسرائيل إلى المياه ؟

انخفض متوسط استهلاك الفرد في مصر من ١٧٠٠ متر مكعب عام ١٩٦٩ إلى
١٠٠٠ متر مكعب (حد الفقر المائي) عام ١٩٩٠ ، ورغم ذلك لاتشعر بالقضية مثارة
بحده على صفحات الصحف ولا ملتبهة في أروقة الساسة ودهانيز الأحزاب ، أما في
إسرائيل فأنهم يتعاملون مع قضية المياه بوصفها قضية حياة أو موت بطريقة قد تجعل
المرء يتصور أنهم عطشى فد ضلوا طريقهم في الصحراء .. ويتحدثون بمصخب حول
الموضوع رغم أن نصيب الفرد سنوياً هناك يزيد عن ٤٠٠٠ متر مكعب سنوياً ١١
إذ يبلغ ما تتحصل عليه إسرائيل عنوة من المياه العربية سنوياً حوالي ١٩ مليار متر
مكعب منهم ١٧ مليار متر مكعب من الضفة الغربية و ٢٠٠ مليون متر مكعب من
الجلولان و ٥٠٠ مليون متر مكعب من الليطاني بخلاف ٩٥٠ مليون متر مكعب من
إسرائيل نفسها .

لاتوجد أزمة في إسرائيل .. فعلام الصراخ والالهام إذن ؟! .. الاجابة بسيطة
للمغاية إذ يمكننا على الدوام أن نربط بين شراهة إسرائيل للمياه ورغبتها الجامحة في
التوسع واستقبال المزيد من المهاجرين وبناء المزيد من المستوطنات ، وإسرائيل

لايكفيها ما سرقتة فعلاً من مياه العرب ابتداءً من مشروع جونستون في ٥٢ الذي سرقت بمقتضاه ٥٠٠ مليون متر مكعب ولم يكفيها بعد أن سرقت ٥٠٠ متر مكعب — من الليطاني (٥٥ ٪ من طاقة النهر) في ١٩٨٢ ، وذلك فهي تحاول أن تحصل على المزيد من الليطاني كما أنها تحاول — بدأب وعناد — أن يكون لها نصيب من مياه النيل ١١

وفي إطار الحديث المثار الآن حول السلام يتحدث العرب عن الأرض بينما تتحدث إسرائيل عن المياه . يريد العرب من إسرائيل حدود معروفة ومستقرة بينما تريد إسرائيل المزيد من المياه . أي المزيد من المستوطنين والمزيد من الأرض .

دعونا نتأمل جانب آخر من الموضوع فد يبدو غريباً بعض الشيء . . . التفارير المشاعة الآن تؤكد على أن الطاقة النووية قادرة على تحلية مياه البحر بأرخص التكاليف — وكلنا يعلم أن التكنولوجيا النووية متاحة لإسرائيل بحكم صلاتها الوثيقة بالغرب ، ويقال في هذا الصدد أن تكاليف تحلية مياه البحر بهذه التكنولوجيا المتقدمة أرخص كثيراً من الأفكار الخاصة بنقل مياه النيل بالأنابيب لرى صحراء النقب . . فما الذي يدفع إسرائيل بكن هذا العناد للتطفل على مياه العرب ؟؟ . . الاجابة على هذا السؤال تعود بنا الى بعض الخبراء العرب الذين تنبهوا منذ فترة طويلة السى أن إسرائيل لاتستطيع أن تعيش في حالة سلام ، والنخبة الحاكمة هناك تعلم يقيناً أن الشعور باخطر وإنماء الشعور بالعزلة والاضطهاد هو السبيل الوحيد للحفاظ على وحدة الشتات اليهودي القادم من كل فج عميق الذي لا يملك أى مفومات قومية .

هذا كله من جانب . . ومن جانب آخر ينبغي أن نوضح هنا أن الغرب (وأمريكا بالذات) قد اعتمد على إسرائيل للحفاظ على مصالحه في المنطقة فـ في مواجهة ما عُرِف بالخطر السوفيتي ونفوذه في المنطقة ، فإذا كانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها بعد اليروسترويك . . وإذا كانت أهم الدول العربية الآن على علاقات وثيقة بالغرب (وأمريكا بالذات) . . وإذا كانت إسرائيل قد عجزت عن التدخل العسكري في أزمة الخليج . . وإذا كان العرب الآن قابليين بالوجود الاسرائيلي ومستعدين للعيش معها في سلام . . . إذا كانت الصورة العامة في المنطقة قد تغيرت على هذا النحو ، فما الذي يمكن أن تقدمه إسرائيل للغرب (ولأمريكا بالذات) حتى تستمر في الحصول على نفس الدعم الهائل ؟ !

هناك زاوية أخرى في الموضوع تكشف بجلاء أكبر عن عناد التحدي الاسرائيلي وأخطاره ونعني به حرص اسرائيل واصرارها على أن تدمج علاقات مصالح حيوية مع جيران العرب الأقوياء ، ولعلنا جميعاً نذكر كيف كانت اسرائيل تمد السافاك الإيراني بالخبرة والمعدات أيام حكم الشاه ، ثم عادت مرة أخرى لإمداد إيران بالسلح أيام الخميني على الرغم من القطيعة المعلنة بين البلدين ، وهاهي اسرائيل تنجح في إقامة صلات وثيفة مع أثيوبيا فتقدم خبرات ومعونة لإقامة السداد على منابع النيل حتى تضغط بعد ذلك للحصول على مكاسب عند المصب .

ببساطة تسعى اسرائيل الى تطويق العالم العربي واضعافه والدخول معه في مواجهات مستمرة ، في نفس الوقت الذي تتسول فيه من الغرب العطف والدعم بصفتها محاصرة ومعزولة ، في نفس الوقت الذي تفتح فيها الأبواب للمهاجرين الجدد فتبنى المستوطنات وتلتهم أرض الجيران ومواردهم المائية ، وليس من المتصور أن تعيش اسرائيل بلا عدوان وفي سلام هادئ مع العرب لأنها حينذاك ستتكشف نمو كيان هش من الاقليات معدوم الملامح ، من الممكن بسهولة هضمه في المحيط العربي ولذلك كله فذحن نعتقد أن معارك السلام التي يخوضها العالم العربي الآن لن تكون أقل شراسة من معارك السلاح .

المياه العربية في مؤتمر السلام :

اسرائيل تعلم أنها بوضع قضية المياه - عنوة أو إقذاراً - على رأس جدول أعمال مدريد - في مواجهة قضية الأرض مقابل السلام - إنما كانت تثير عقبة كبيرة أمام السلام ، ويؤسفنا أن نذكر هنا أن الأردن ولبنان وحتى سوريا فسد لايملكوا سوى التنازل عن المياه لإسرائيل مقابل استعادة الأرض أو بالأحرى فأنهم لايملكوا شئ آخر تريده منهم اسرائيل ، فذحن لانصدق ادعاءاتها الكاذبة بأنها لا تطلب سوى الأمن (كما لو كانت مهيضة الجناح يحاصرها أعداء أشداء) ، كما أننا لانصدق أن مائدة المفاوضات وجدت لإقرار العدل وغاية مايمكن أن تصل اليه أي مفاوضات هو الوصول الى اقرار وضع يتسم بالتعبير عن موازين القوى الموجودة في الواقع نفسه ، ويبدو لنا واضحاً أن اسرائيل قد اكتسبت بالقوة أرضاً وموارد مائية لن تتنازل عنها دون مقابل إلاّ وفقاً لميزان قوى جديد عالمياً ومحلياً .

أياً كانت نتائج مفاوضات السلام الآن ينبغي أن نتذكر على الدوام أن التحدي الإسرائيلي هو على جانب منه تعبير عن التحدي الغربي الذي نراه هنا في صورته الاستعمارية العنصرية القبيحة ، وقدرتنا على مجابهة هذا التحدي مرهونة بقدرتنا على هضم كل منجزات الحضارة الغربية نفسها دون أن نفقد استقلالنا الفكري ورغبتنا الأكيدة في بناء حضارة أكثر إنسانية .

المياه فى العالم العربى

١	مداخل : أزمة المياه فى العالم	✱
٢١	مياه العالم العربى : القدرة والأطماع والحلول	✱
٤٨٦	تركيا وأزمة المياه	✱
٦٤٨	ايران أيضاً تبيع المياه	✱
٦٥٧	الأطماع الاسرائيلية فى المياه العربية : -	✱
٦٥٨	- أزمة المياه فى اسرائيل	
٧٧٩	- اسرائيل والمياه العربية (عام)	
١٠٢٢	- اسرائيل ومياه الضفة والأردن	
١١٢٠	- اسرائيل ومياه لبنان	
١٢١٨	النيل : -	✱
١٢١٩	- النيل .. نظرة عامة	
١٢٥٠	- النيل .. الهدر والنـدرة	
١٢٨٧	- النيل .. المشروعات	
١٣٢٨	- النيل .. المنابع والاوندوجو	
١٤٦٩	- النيل .. وأثيوبيا	
١٤٩٧	- النيل .. فى مخطط التعاون الاسرائيلى - الأثيوبى	
١٥٢٥	- النيل .. والأطماع الاسرائيلية فى مياه مصر	
١٦٢٦	العلاقات العربية والمياه : -	✱
١٦٢٧	- مصر والسـوان	
١٦٦٥	- العراق والكويت	
١٦٧٢	- مصر وليبيا	
١٧٠٢	- مصر وسوريا	
١٧٠٤	- نحو موقف عربى موحد	
١٧٢١	المياه العربية ومؤتمر السلام	✱
١٧٩١	مصادر غير تقليدية : تعاون وتكنولوجيا وارادة	✱
١٨٦٥	ملاحق	✱

أزمة المياه في العالم

اخترنا أن نبدأ الملف بهذه الإشارة العابرة التي توضح أن أزمة المياه ليست عربية فحسب وإنما هي أزمة عالمية تعود أسبابها إلى التزايد السكاني المتعاطف، وتعود أسبابها أيضاً إلى التغيرات المناخية التي تحدث على ظهر الكوكب من جراء تدخل الإنسان في النظام البيئي مما ترتب عليه نتائج لعلنا لانعرف منها الآن سوى النذر اليسير .

لقد ارتفعت أصوات غلاة المتعصبين في الغرب تطالب بإمادة شعوبنا لحد من النمو السكاني ، كما ارتفعت أصوات أخرى تطالب بالكف عن كل تقدم علمي بدعوى الحفاظ على البيئة ، ونحن نعتقد أن أزمة المياه في عالمنا الراهن - شأن كـل الأزمات التي تتعرض لها الموارد الطبيعية على ظهر كوكبنا - ليست في حاجة إلى (مالتوسية) جديدة كما أنها ليست في حاجة إلى نزعة سلفية معارضة للعلم وإنجازاته ، وإنما في حاجة فقط إلى جهد إنساني موحد ورشيد ينتشل جنوب العالم من التخلّف ويحد من هدر الموارد واستنزافها وينظم ذلك بصورة لا تتعارض مع استمرار التوازن البيئي .

ازمة انمياه في العالم

م

- ١ - الثقافة العالمية : مايو ١٩٨٤ بروس ستوكس ٣
- ٢ - نقص المياه - ازمة الطاقة المقبله
الزيادة السكانية في العالم الاحرام
- ٣ - تلتهم مياه الري ١٢ نوفمبر ١٩٩١ ٢٠



المصدر: الثقافة العالمية

التاريخ: مايو ١٩٨٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● نقص المياه

• أزمة الطاقة المقبلة •

بقلم : بروس ستوكس
ترجمة : حسن محمود عباس

إن حاجة العالم من المياه تفوق ما تمدّه به الطبيعة وسوف يضاعف نمو السكان وحده حاجة نصف أقطار العالم من الماء ، وبخاصة أقطار العالم الثالث كالباكستان والجزائر . وستجلبه أقطار العالم الصناعي مثل بلغاريا وبولندا ورومانيا والمانيا الشرقية والمانيا الغربية ، ستجلبه مشكلات حادة مع الماء نتيجة للاستهلاك المحلي المتزايد ، والتوسع الصناعي ، واحتياجات محطات توليد الطاقة إلى المياه ، وهذا ما قالت به اللجنة الاقتصادية الأوروبية . ويتنبأ المجلس الأمريكي لمصادر المياه بعجز حاد في إمدادات المياه في السهول العليا ، وفي الجنوب الغربي من الولايات المتحدة قبل نهاية هذا القرن .

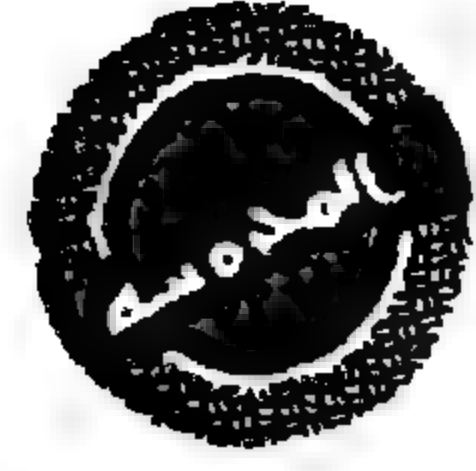
إن حاجة العالم إلى المياه سوف تتعاظم بشكل حاد حيث أن زيادة الطلب على الغذاء - بسبب الزيادة في عدد السكان - سوف ترتفع بما لا يقل عن الثلث مع نهاية هذا القرن . لذلك ينبغي للمزارعين - من أجل سدّ الحاجة - أن يمدّوا عمليات الرّي إلى الأراضي التي تعتمد حالياً على مياه الأمطار ، وأن يكتفوا من عملية الانتاج في الأراضي التي تسقى بوسائل الرّي وذلك من أجل زيادة الوفرة في الغذاء ، فإن لم يتم مثل هذا التطور في أساليب الرّي فإن العالم سوف يلمس النقص في الغذاء مع نهاية هذا القرن .

وفي الواقع فإن الرّي يلعب دوراً أساسياً في انتاج الغذاء للعالم . ولقد ظل معدل الأراضي المروية خلال السنوات العشرين الماضية يزداد باطراد ، لكن مجرد الرغبة في دعم مستويات استهلاك الغذاء حتى نهاية هذا القرن ، تقتضي إضافة في هذه الأرض لا تقل عن ٧٠ مليون هكتار .

إن كلاً من الدول الرئيسة المنتجة للغذاء كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين والهند تولي أهمية خاصة وتقوم بدراسات مستمرة لاقامة مشروعات تحويل المياه الكبرى لتغطي احتياجات المستقبل من الغذاء ، وتندرج أعمال الرّي هذه ضمن الجهود في أعمال الهندسة المدنية التي طرحت حتى الآن . وهناك مجموعة ثانية من الدول - وهي من آسيا في الغالب - تخطط من أجل التوسع في رقعة الأرض التي تغطيها مشروعات الرّي . وبما أن العديد من مواقع الرّي الرئيسة في العالم كانت قد خضعت للتطور (فإن عملية التطوير الثانية هذه) تواجه مشكلات خطيرة في الوقت الحاضر .

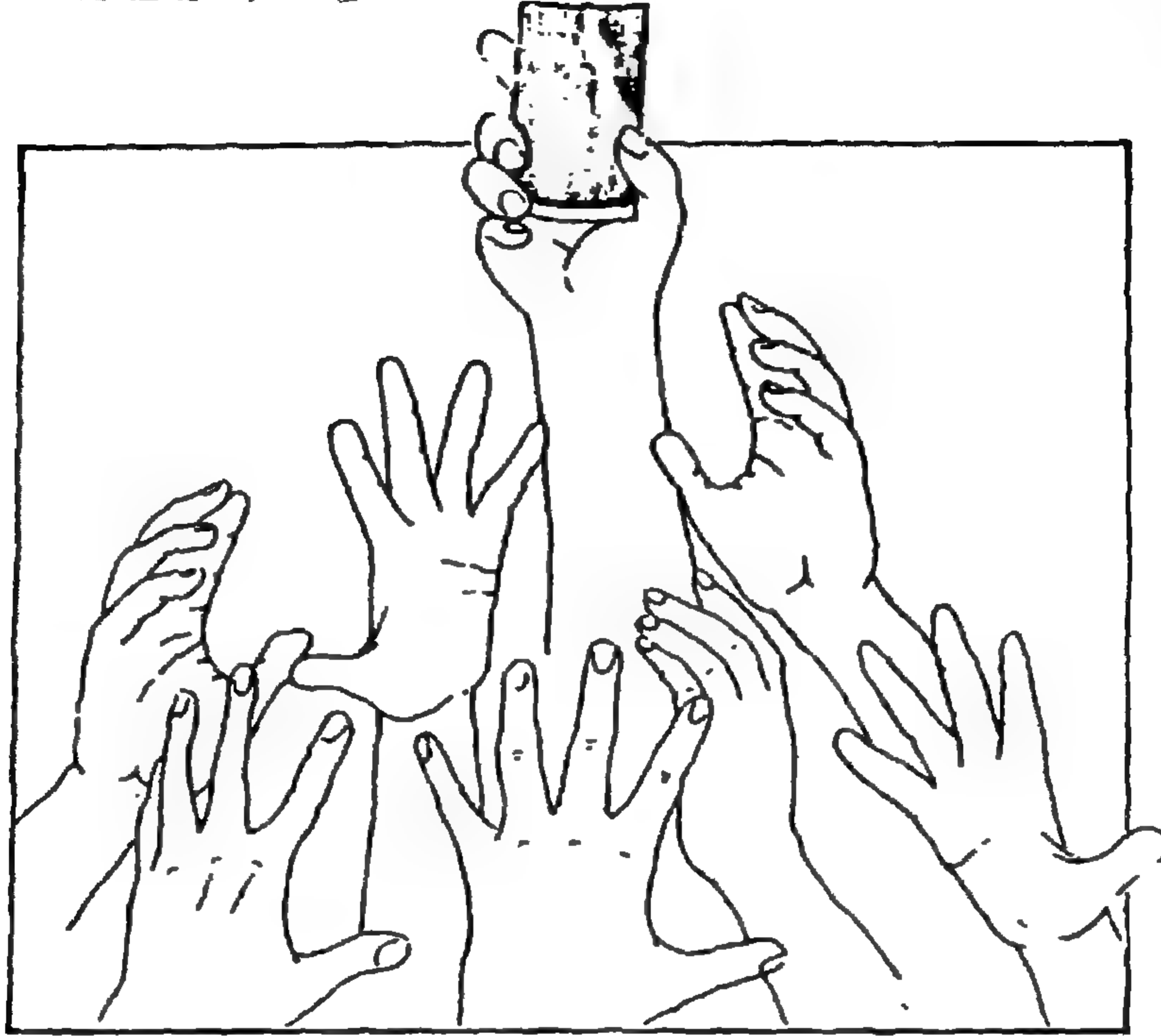
العنوان الاصلي للمقال

Water Shortages, the Next Energy Crisis, by: Bruce Stokes, The Futurist, No. 2, Vol. XVII.



المصدر: الثقافة العالمية

التاريخ: مايو ١٩٨٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



إن بناء أنظمة ري جديدة ، وإقامة مشاريع كبيرة لتحويل المياه - في الوقت الذي تُعالج فيه هذه الدول آثار البيئة والطاقة الناجمة عن تطورها - سوف يكون يماثل التكاليف .

كلما زاد التنافس على طلب الماء - لتعزيز التقدم في المدن ، وللمحافظة على البيئة الطبيعية ، ولسد احتياجات الأهالي من المياه - كلما أصبح القرار بانفاق كميات كبيرة من المياه والأموال لانتاج الغذاء أكثر خضوعاً للتدقيق الشديد .

التقلص في الإمداد :

لقد حدد علماء الماء لكل منطقة من مناطق العالم ما سموه إمدادات سطحية يمكن الاعتماد عليها ، - وهي الحد الأدنى من مقدار المياه المتوفرة لمدة تسع سنوات من كل عشر سنوات - وقد كانت مشكلات المياه ، من الوجهة التاريخية ، تزداد حدة كلما اقترب المقدار المسحوب من نظام مائي معين من نصف هذه الإمدادات الشابتة . إن أفريقيا وآسيا وأوروبا سوف تتجاوز ذلك الحد أو العلامة في وقت مبكر من القرن القادم ، وهذا ما تنبأ به علماء المياه السويديان مالفين فلاكنمارك وجونار لنده .

إن مشكلات الماء البارزة هذه تشغل حيزاً أكبر من الاهتمام إذا ما أُمعن النظر فيها على المستوى الوطني . فإن نصيب الفرد الواحد من الماء في المكسيك هو نصف ما يتوفر لمثله في الولايات المتحدة . وإن ما يحمله نهر المسيسيبي من الماء يفوق ما يجري في أنهار



المصدر: الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٤

المكسيك كلها . وفي الوقت الذي يتركز فيه ثلاثة أرباع سكان المكسيك ومعظم زراعتها وصناعاتها في الوسط تقريبا ، فإن أربعة أخماس المسطحات المائية تقع على مقربة من المحيط الهادي وسواحل خليج المكسيك .

إن العديد من الأنهار في مختلف أنحاء العالم يخضع لضغط شديد كما يتعرض للجفاف . ففي أواخر السبعينات مثلاً ، أدى ازدياد احتياجات الإنسان إلى الماء بالإضافة إلى النقص في سقوط الأمطار إلى الحد من تدفق نهر شانس جيانج (يانغ تسي) بنسبة الثلثين . أما نهر كولورادو الذي تستهلك مياهه في الزراعة وفي وسائل الاستجمام وتوفير الطاقة الكهربائية فقد ضُمر بحيث أصبح خيطاً من الماء عندما يصب في خليج كاليفورنيا . ثم إن نهر النيل الذي بات يحكمه سد أسوان ، وتم تحويل مجراه لري المحاصيل الزراعية المصرية لم يعد في وسعه منع تسرب المياه المالحة إلى منطقة الدلتا . وسوف يصبح جفاف العدد المتزايد من الأنهار قبل وصولها إلى مصباتها في المحيطات مؤشراً مزعجاً يدل على النقص في المياه السطحية .

ولما كانت الحاجة إلى المياه السطحية في نمو مطرد ، فإن المياه التي يتم العثور عليها تحت الأرض تصبح مصدراً مهماً ومزدداً جديداً . إن المياه الجوفية تشكل مصدراً مثالياً للري . وهي متوفرة محلياً ، ويمكن أن تتدفق أو يوقف تدفقها بحسب الرغبة . ولكن الزراعة في السهول العليا في الولايات المتحدة تصلح لأن تكون مثلاً جيداً على النتائج المترتبة على الانتاج الذي يعتمد على مصادر المياه الجوفية دون غيرها . إن المياه التي بين طبقات الصخور في منطقة أوجالالا - والتي تكون احتياطاً هائلاً فيه من المياه ما يملأ بحيرة هارون - تمتد تحت السهول العليا من داكوتا الجنوبية إلى تكساس . وقد تضاعف الري في تلك المنطقة ، في الجيل الماضي ، أربع مرات وازداد سحب المياه ثلاثة أضعاف . إن ما تسحبه الآبار من مياه أوجالالا يعمل على جفافها بأسرع مما تستطيع مياه الأمطار أن تعوضها ، وإن مياه الطبقات الصخرية قد تقلصت بمقدار $\frac{1}{3}$ بالفعل .

وكما تعمق المزارعون في الحفر واطالوا مدة ضخ المياه لسقي محصولاتهم ، استعصت معرفة أيهما سوف يعمل على إبطاء الري - هل هو تكلفة الطاقة اللازمة لضخ الماء من مستويات تنخفض باستمرار ، أم هو اختفاء المياه الصخرية ؟ وتشير أفضل التقديرات إلى أنه إذا استمرت مستويات النضوب على وضعها الحالي ، فإن الزراعة التي تعتمد على الري فوق منطقة أوجالالا سوف تقلص إلى ٤٠٪ في مدى عشرين أو أربعين سنة قادمة .

وفي الولايات المتحدة ، على وجه العموم ، يفوق تقلص المياه الجوفية في الوقت الحاضر ما تعوضه الطبيعة بمقدار الربع ، أما في أجزاء العالم الأخرى فإن مدى استخدام المياه الجوفية يشير إلى إفراط محتمل في الاستخدام ، لكننا لا نستطيع الآن الجزم بصحة هذه المخاوف .



المصدر : الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٤

حروب على الماء :

إن معظم أحواض الأنهار في العالم تنتشر في نطاق أكثر من سلطة سياسية واحدة . وكلما قلت الامدادات ثارت المنازعات وازدادت حول استخدامها والانتفاع بها . وقد اوشكت نزاعات الهند وحدها حول حق استخدام مياه كل من نهري الهندوس وبراهما بوترا ، أن تؤدي الى الحرب مع كل من باكستان وبنغلاديش .

وفي داخل الولايات المتحدة تعارض الولايات التي يحدها نهر ميسوري قرار ولاية داكوتا الجنوبية الحالي ببيع خمسين ألف أكر قدم من الماء في السنة لأحدى شركات الفحم . (إن الأكر قدم هو مقدار الماء اللازم لتغطية أكر من الأرض على عمق قدم واحد - أي حوالي ٣٢٦٠٠٠ جالون) .

إن للقبائل الهندية في الغرب الأميركي معاهدة لم تستخدم منذ عهد بعيد وهي مكرسة لحفظ الحقوق في المياه . والمحاكم الآن مشغولة في عزل وترتيب القضايا والادعاءات المتضاربة التي يحتل أن يكون لها تأثير سلبي مدمر على وفرة المياه لمن ينتفعون بها في الوقت الحاضر . وفي أجزاء عديدة أخرى من العالم تتسبب الاهتمامات والمصالح المختلفة للحكومات الوطنية والسكان المحليين الأصليين أنفسهم والأجيال القادمة في نشوء تنافس خطير حول إمدادات المياه . إن الأجيال القادمة تشتبك معنا في نزاع هادئ رقيق فهي المطالب الصامت بالمياه المتوفرة لدينا اليوم . وحيثما يكون نضوب المياه الجوفية أسرع من تعويض الطبيعة للنقص الناجم عن كثرة السحب ، فإن من يستخدمون المياه في الوقت الحاضر يدخلون في تنافس مع مطالبين آخرين محتملين دون أن يكون للمطالبين الجدد من يحمي مصالحهم .

إن التنافس حول مصادر المياه يشكل تهديدا للبيئة أيضا . وقد تراجع حجم الصيد التجاري في بحري قزوين والأرال بالاتحاد السوفياتي تراجعا ملحوظا لأن هذين البحرين قد انكمشا بسبب الاستخدامات المختلفة لمياه الأنهار التي ترفدهما في متطلبات الري والصناعة واحتياجات المدن . وهكذا يُضحي بأحد مصادر الغذاء من أجل مصدر آخر .

ويقدر مجلس مصادر المياه الأمريكي بأنه في نهاية هذا القرن سوف يغدو تدفق الأنهار في السنوات العادية من الهزال والضخالة بحيث لا يشكل بيئة طبيعية مناسبة للأسماك والحياة البرية في أنهار أربع عشرة ولاية في الوسط الغربي وجنوب غرب الولايات المتحدة . وسوف تنقلص الأرض المروية صناعيا بمقدار الخمس لكي تظل قادرة على توفير حماية أفضل للبيئة الطبيعية في كل أنهار الولايات المتحدة ، وذلك وفقا لدراسة أعدتها إدارة الزراعة الأمريكية .

وبما أن احتياط العالم من المياه السطحية والجوفية سوف يتعرض الى ضغط متزايدة في السنوات القادمة ، فإن التقلب على احتباس المياه بزيادة مواردها سوف يكون على الأكثر إغراء . وقد دلت تجارب زراعة الغيوم على أن التعجيل بسقوط المطر يمكن أن



المصدر: الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٤



أحد الفلاحين الهنود في إقليم راجستان ، يروي حقله على الطريقة البدائية ، مع أن حصته من ماء الري محدودة ، ترى هل يكفي غلة المحصول لأغلة أسرته ذات العدد الكبير ؟

يزداد شتاء ليرفع منسوب المياه في الأنهار بنسبة ١٠٪ . أما قدرة العلماء على التأثير في إحداث أمطار صيفية فهي محدودة جداً ، ثم إن المشكلات القانونية التي قد تنجم عن تغيير المناخ لم تُدرس حتى الآن .

وهناك مصدر آخر جديد للمياه يتمثل في تحلية مياه البحر على نطاق واسع لأغراض الزراعة ، لكن هذا المصدر لا يُعَلَّق عليه أمل لارتفاع تكاليفه . وإن نجاحه يعتمد على طاقة ذرية رخيصة ، الشيء الذي ربما لا يتوفر أبداً ..

ولم يبق من الخيارات أمام معظم المجتمعات سوى تحويل الماء من المناطق التي يكثر فيها المطر إلى المناطق الجافة أو أن تعتمد تلك المجتمعات على استخدام ما لديها من الماء بقدر أكبر من الكفاءة .

إن مشكلات البيئة والطاقة تلقي ظلاً من الشك على مدى ملاءمة وفعالية الجهود العديدة التي تُجرى لتحويل المياه . وليست ملوحة التربة وفرط تشبعها بالماء سوى الإرث الذي تبقى لنا من تطور الري المتسارع . إن حياة الأسماك الضعيفة والحيوانات المائية والبرمائية يمكن أن تتعرض لكثير من الأخطار إذا ما استُخرجت كمية كبيرة من مياه الأنهار والجداول . ولن يسلم المناخ المحلي أو العالمي من أن يطرا عليه تغيير من جراء نقل



المصدر: الثقافة العالمية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٤

المياه الى مسافات بعيدة . واخيراً فإن التكاليف المرتفعة لضخ المياه من مصادرها الجوفية المتقلصة قد قللت من فائدة وربحية الري المعتمد على المياه الجوفية .

المياه الضائعة : مصدر جديد :

بارتفاع معدلات النقص في الماء والغذاء يقع القادة السياسيون المسرعون في غواية التوجه نحو مشاريع التوسع في الري لأنها - في ظنهم - تمثل حلاً بسيطاً سهلاً لمشكلات الغذاء ، لكن هناك الآن طريقة أخرى للعلاج . إن الحفاظ على مصادر المياه وصيانتها ، وتنمية الكفاءة التي تُستخدم بها مياه الزراعة ، وتحسين مهارات المزارعين في إدارة مياه الري ، ورفع الانتاج الى أعلى حد ممكن في الأراضي التي تُروى الآن - إن هذه جميعاً تُعطي عائداً فعالاً وتوفر ظروفاً دقيقة وتهيئ اسلوباً قابلاً للتطبيق من الناحية السياسية في عملية زيادة انتاج الغذاء . وكما عرف المجتمع بأن الطاقة التي يهدرها إن هي إلا احتياط لامدادات محتملة ، فإن هناك احتياط مماثل من المياه المهدرة في كل مزرعة تقريباً ينتظر من يتولى المحافظة عليه .

إن هذا التحول - من إدارة الامداد الى إدارة الطلب - يمثل منعطفاً تاريخياً في سياسات استخدام المياه الزراعية . لقد صممت المشروعات الأرضية المتحركة الضخمة في الماضي - كإقامة السدود وحفر القنوات عبر الأراضي الشاسعة - لكي تخلق إمدادات متحركة للمياه . ولقد عكست افتراضات ترى بأن مصادر المياه لا نهاية لها وبأن النتائج المترتبة على تطويرها غير ذي أهمية . وفي عالم يزداد وعيه بالقيود المفروضة على إمدادات المياه ، وسرعة تغير البيئة يصبح الحفاظ على المياه وصيانتها عملاً أكثر تعقلاً وحساسية وإن كان أقل بطولية في معالجته لتطور الري .

وفي كل بلد من بلدان العالم يظل ادخار ايكبر قدم من الماء بواسطة تحسين طرق الري أقل تكلفة إذا ما قيس ببناء سدود جديدة وحفر قنوات وخزن الاحتياط . إن وضع حد لإهدار المياه ، والكف عن استخدامها بطرق لا تنم عن قدرة وكفاية ، سوف يصبحان مصدراً جديداً من أهم مصادر المياه .

ويقدر مكتب المحاسبة العام في أميركا بأن نصف المياه المستخدمة في الزراعة تذهب سدى - والخسائر في هذا المجال تختلف اختلافاً كبيراً من بلد الى آخر . فالري في تايوان يفقد ما يعادل ٢٠٪ من المياه بينما بلدان أخرى في جنوب وجنوب شرق آسيا نسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٨٠٪ . وهذا الهدار يتمثل في مقدار الماء الذي يتبخر ، ثم في مقدار آخر يتسرب في الأرض ، ومقدار ثالث يراق بينما الماء ينقل من مصدره الى الحقول . وفي الوقت الذي يلعب فيه المناخ وتوعية القرية دوراً مهماً في تحديد مدى كفاءة نظام الري فإن الوسائل التقنية في الري التي يتم بواسطتها نقل الماء الى الأرض غالباً ما تشكل متغيرات مهمة وحاسمة .



المصدر: الثقافة العالمية

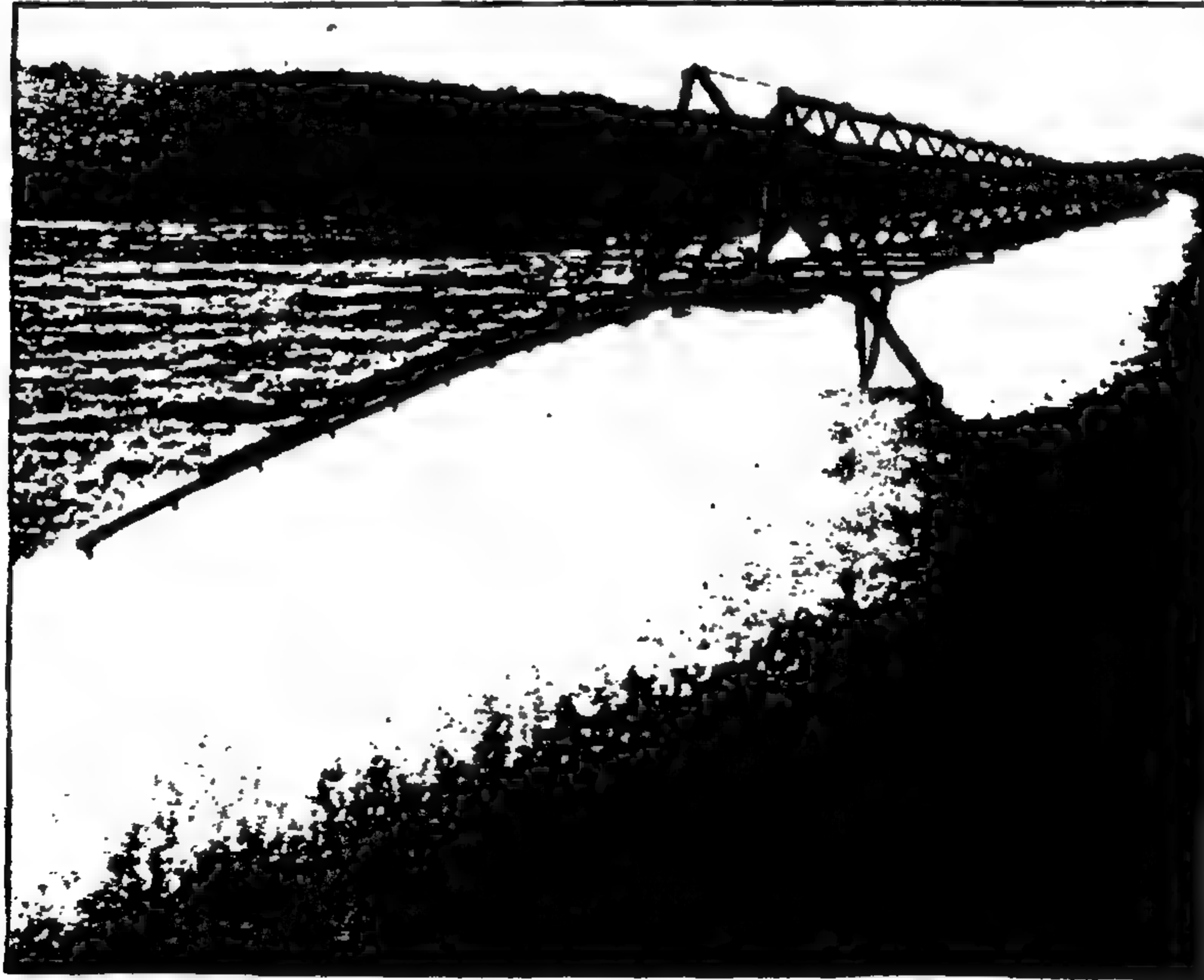
التاريخ: مايو ١٩٨٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطرق الفنية لادخار الماء :

إن تحسين وسائل الري طالما أتاح أفضل الفرص للحفاظ على الماء والحد من إهداره في الزراعة . فطريقة الري التقليدية التي تعتمد على تدفق المياه في تلم أو أخدود في الأرض تسمح بعودة كمية نسبتها ثلث إلى نصف المياه المخصصة لحقل ما ، إلى القناة أو النهر الذي جاءت منه . إن إعادة دورة الماء بأخذ أي زيادة منه عند نهاية الحقل وإعادة توزيعها بحيث يمكن لها أن تسير في الأخدود أو التلم لتغمر الحقل مرة أخرى ، يقلل نسبة الخسارة أو الإهدار إلى ٢٠٪ أو أقل .

كذلك يمكن للقنوات إذا ما رصفت جدرانها أن توفر كمياً كبيراً وتقدر منظمة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن حوالي ٦٠ - ٨٠٪ من الماء الضائع في قنوات لم ترصف جدرانها يمكن أن يُدخَر لو أن هذه القنوات رُصفت بمواد صلبة كالطابوق والأسفلت والاسمنت . وقد أثبت بحث جديد بأن الجدران البلاستيكية يمكن أن تكون فعالة بنفس القدر ، وأن تكون كلفتها أقل بكثير .

إن طرائق الري التي تعتمد رش الماء هي أكثر كفاءة من تلك التي تعتمد على افاضة الماء أو إرساله عبر قنوات وهي غالباً ما تكون أكثر ملاءمة للأراضي غير المستوية أو للتربة التي تمتص الماء بسرعة . وقد طُورت أنظمة جديدة بحيث ترش الماء على ارتفاع منخفض



إحدى الطرق المستخدمة في ري الأرض برشها على طريقة الرش الدائري المنخفض في إقليم لورجن



المصدر: الثقافة العالمية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٤

جدا وبذلك حُلَّت مشكلة تبخر الماء . وحيثما ينبغي للماء أن يُضخ إلى مسافات شاسعة على سطح الأرض أو من الأعماق البعيدة فإن ما يدخره نظام الرش من ماء يعوّض استخدامها العالي للطاقة .

لقد قدرت دراسة حكومية في الولايات المتحدة أن استثمار خمسة ملايين دولار في تدابير بسيطة لصيانة الماء في المزارع الأمريكية يمكن أن يوفر مليونين إلى خمسة ملايين أكر قدم من الماء . مثل هذه ليست عملية على الدوام . فبينما تُعنى الحكومات بالمشروعات الكبرى لتحويل المياه ، يظل عبء تحسين أنظمة الري الموجودة حالياً ملقى على عاتق المزارع . إن ذئب المزرعة في الولايات المتحدة قد بلغ مستويات لم يُسبق إليها . وفي كثير من البلدان المتقدمة تبلغ تقديرات تكلفة رفع إنتاجية واستصلاح الهكتار الواحد أكثر مما يبلغه دخل الفرد الواحد .

إن تطوير أنظمة الري والارتقاء بها هما أكثر من تحدٍّ هندسي . إنهما يتضمنان معنى إيجاد نظام اعتمادات يتيح لصغار المزارعين اقتراض الأموال اللازمة . وهناك طريقة توفر الاعتمادات لاستثمارات الحفاظ على المياه وصيانتها تقتضي نقل الضرائب المفروضة على استعمال المياه من المشروعات القائمة حالياً إلى مشروعات تحافظ على المياه بدلاً من نقلها إلى منشآت جديدة كما هو الحال عليه الآن .

أسعار أعلى للماء :

ليس هناك حوافز الآن - لسوء الحظ - لرفع كفاءة الري لأن أسعار الماء رخيصة . فالمزارعون الذين يحصلون على الماء من المشروعات الاتحادية في الولايات المتحدة يدفعون ما يُقدر بخمس تكلفة المياه التي يستخدمونها .

وبما أن التنافس يزداد على طلب الماء فإن ارتفاع أسعار المياه سيكون ضرورياً لمساعدة المجتمعات على اتخاذ قرارات تتعلق بتوزيع المياه وبكيفية استخدامها . وقد قدرت دراسة تمت في جامعة ولاية أيوا حديثاً بأن مضاعفة أسعار المياه الجوفية والسطحية أربع مرات سوف يُنقص مياه الري والمواشي إلى ٥٠٪ . أما في العديد من الأقطار الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية فيمكن إرجاء تسعير الماء حتى تصبح القطاعات الزراعية أكثر تنظيماً . فإن مجرد إجراء دراسة لمعرفة ما يستهلك المزارع من الماء في الوقت الحاضر سوف يكلف أكثر من قيمة الضريبة أو العائد الذي يأتي به ذلك الاستهلاك .

إن الطريقة الأكثر خطورة في معالجة أسعار المياه ومحاولة رفعها تتمثل في محاولة بيع الماء لمن يدفع السعر الأعلى . فقد دفعت إحدى المؤسسات في كاليفورنيا - حديثاً - مبلغ ١٧٥٠ دولاراً ثمناً لكل أكر/ قدم من الماء في ولاية يوتا بينما لم يدفع المزارعون المحليون سوى ٢٥ دولاراً لنفس الكمية من الماء . وإن تحديد مصدر قليل أو نادر على أنه



المصدر: الثقافة العالمية

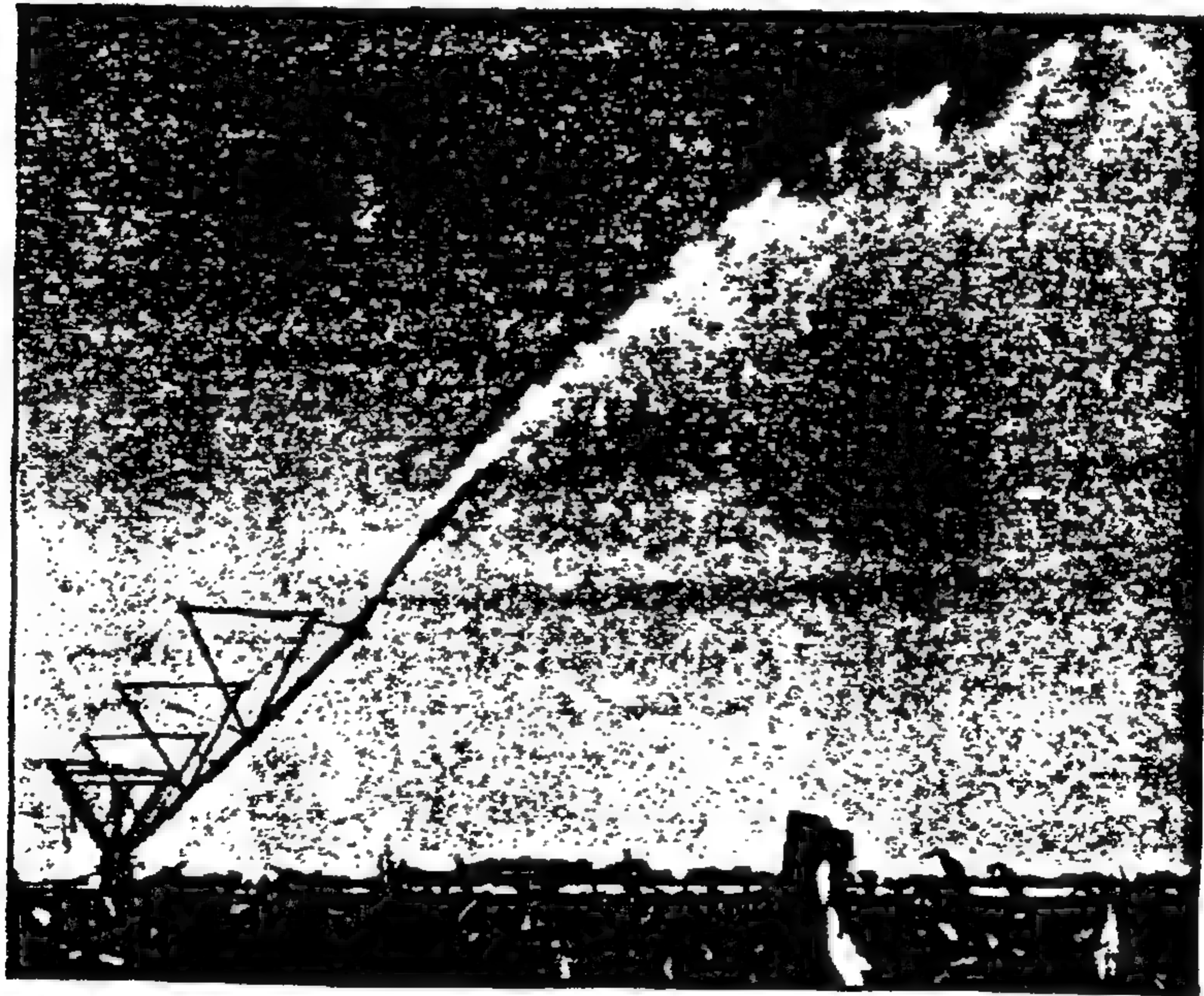
التاريخ: مايو ١٩٨٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصدر الماء الوحيد في السوق ربما يضر بمصالح المجتمع العريضة إذ قد يشجع بعض المزارعين على بيع كل ما لديهم من ماء والتوقف عن إنتاج الغذاء .

إن وضع خطة بديلة ربما يقتضي من العاملين على تطوير الطاقة أو المتنافسين الآخرين في استخدام المياه أن يحصلوا على حقوق استخدام الماء مقابل قروض خالية من الفائدة يقدمونها للمزارعين لكي يتاح لهم بعد ذلك أن يستثمروا التقنيات الفنية للحفاظ على الماء وصيانتها . وتستطيع الصناعة أو المستهلكون من أهل المدن شراء المياه التي تم ادخارها . وبهذه الطريقة يستطيع المجتمع الحصول على الغذاء والماء الذي يحتاجه .

والاصلاحات القانونية ضرورية أيضاً للتأكيد على أن تسعير المياه يشجع الحفاظ عليها . ففي معظم أجزاء العالم يُمنى حق المزارع في الماء - كما نص عليه القانون - على كمية الماء التي كان قد استخدمها في الماضي في « استعمالات نافعة » . إن الحفاظ على الماء نادراً ما عُرف نصاً بأنه استخدام نافع . لهذا فإن المزارع عندما يُنقص استهلاك الماء يخاطر في فقدان حق استعماله في المستقبل .

هذا المبدأ القانوني يُعد مضاداً للإنتاج في وقت تزداد فيه ندرة الماء . إن الحفاظ على الماء يجب أن يُعرف قانوناً بأنه الاستعمال النافع . وإن الحق في استعمال المياه



إحدى الطرق المستخدمة في ري الأرض على طريقة الرش العالي بالقيم . سوت واكوتا .



المصدر: الثقافة العالمية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٤

والانتفاع بها - فضلا عن ذلك - ينبغي أن يتضمن معنى الالتزام بضرورة استخدامها بأكثر الوسائل كفاءة ، أي أن تُستخدم استخداما علميا ومجزيا في المجالين الاقتصادي والفني . والفشل في الحفاظ على المياه يُلغى حق الفرد في الحصول عليها .

إن المشكلات التي تواجه تطوير الري تشير إلى مدى الحاجة إلى تحسين المحاصيل في الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار فقط . إن تسعة أعشار القمح وثلاثة أخماس الذرة في الولايات المتحدة تأتي من أراضٍ تسقيها الأمطار . وفي بلدان إفريقيا وأمريكا (الجنوبية) اللاتينية تنتج المزارع التي لا تعتمد على الري الأغلبية العظمى من كل المواد الغذائية .

وإذا تمكن علماء الزراعة من التحكم في كمية المياه الضرورية للنبات ، فإن مقداراً أكبر من الغذاء يمكن الحصول عليه بنفس كمية المياه . إن الحد من عمليات النتج إلى النصف ، قد يوفر ما معدله نصف أيكرو/ قدم من الماء في الهكتار الواحد من الأرض المزروعة . إن استعمال الحد الأدنى من الفلاحة والاستعانة بمقادير أكبر من نشارة الخشب أو التبن لتغطية الأرض المزروعة سوف يمنع التبخر ويقلل من الحاجة إلى المياه .

إن إنتاج محاصيل ذات كفاءة مائية أعلى سوف يمكن المزارعين من الانتقال إلى زراعة الأراضي الجافة دون الخوف من خسارة كبيرة في الإنتاج .

الإدارة الريفية للمياه

إن القرارات التي تتعلق باستراتيجية الإدارة الملائمة للمياه ، والتقنيات الفنية في الري ، وتسعير المياه ، وبأين ومتى يتم الري ، إن هذه القرارات يتخذها المهندسون لتخدم أغراض السياسيين ويظل المزارعون والمستهلكون بعيدين عنها . والاختلاف في ضمّ المزارعين إلى التخطيط المتعلق بالري والاستئناس بأرائهم غالباً ما يتسبب في افتراضات خاطئة عن المعالم السطحية للأرض ، وسقوط الأمطار ، واستخدام الأرض . ولم تول احتياجات المزارعين الخاصة من الماء ولا قدراتهم في الإدارة المائية إلا القليل من الاهتمام .

إن المعالجة السياسية المرتبطة ، تاريخياً ، بالمشروعات المائية كثيراً ما أدت إلى افتراضات بأن مثل تلك القرارات كانت تتخذ بعيداً عن السياسة . لكن أي نشاط يؤثر في خير وسعادة الملايين من المزارعين المستهلكين هو نشاط سياسي بالفطرة . إن التحدي يكمن في التأكد من أن أولئك الذين يتأثرون تأثراً بالغاً بتطور الري - كاتحادات مستعملي المياه ، وتجمعات المستهلكين - كان لهم دور في اتخاذ القرار .

إن حلاً يأخذ بعين الاعتبار الجهات الشعبية من أولئك الذين يعنيه القرار السياسي وهم بعيدون عنه ، سوف يقلل من الجور الذي يتسبب عن تطور الري . ولو أن منظمات صغار المزارعين تساعد في تحديد مدى مشاريع الري ، لكان المستفيدون من كلا



المصدر: الثقافة العالمية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٤

الجانبين : الاغنياء والفقراء . وتستطيع مثل هذه التجمعات ممارسة ضغط على البنوك والحكومات لتتأكد من وجود اعتمادات مناسبة للتسليف من أجل توسيع واستصلاح أنظمة الري العامة . وباشتغالها من أجل اصلاح الارض تستطيع هذه التجمعات التأكد من أن تطوير المياه يعود بالنفع على العدد الأكبر من المزارعين .

إن الدور الذي يستطيع المستهلكون القيام به أقل مباشرة ولكنه ليس أقل أهمية . إنهم ، لكونهم دافعي ضرائب وناخبين ، يستطيعون التأثير على قرارات الاستثمار في مجال الري بحيث ترتفع قيمتها الى بلايين الدولارات . وهم بمحاولتهم التأثير على أعضاء الهيئة التشريعية من أجل تطوير الري سريع وعلى جانب من الكفاءة حيثما أمكن ذلك ، فإنهم سيضمنون إمدادات مناسبة من الأغذية بأسعار معقولة في المستقبل .

سوف تكون محاولة بطولية تلك التي يقوم بها العالم لتوفير الطعام لـ ٦,١ بليون نسمة في نهاية هذا القرن . وفي أي مكان وأي زمان تبذل فيه مثل هذه الجهود لزيادة انتاج الغذاء فإن الاهتمام الأول يجب أن ينصب على تحسين كفاءة نظم الري الموجودة حالياً . وهذا التحول من تطوير الماء الى صيانتها والحفاظ عليه سوف يتمثل في أكثر الوسائل حكمة وتفعلاً لضمان زيادة متصلة في الانتاجية الزراعية .

ومن أجل ضمان النجاح في النهاية ، فإن عملية تطوير الري تقنيا وإداريا وسياسيا سوف تقتضي نظاماً أخلاقياً مائياً يساعد على تحقيق التوازن بين المصالح المعقدة التي يتضمنها تطوير مصادر المياه من أجل الزراعة . ومع كل مشروع للري هناك توتر دائم بين الفرد والمجتمع ، كل منهما يسعى الى تحقيق أقصى فائدة ممكنة . فالمزارع الفرد له كل الحق في أن يوسع رقعة الري ويزيد من استعمال المياه لكي يحصل على حصاد أفضل . فإذا ما حرص كل مزارع على اتباع مثل هذه الاستراتيجية ، فإن التنافس على مصادر مياه محدودة سوف يقضي على آمال الجميع في الانتاج .

وهناك أيضاً صراع بين من يستخدمون الماء في الوقت الحاضر وبين من سيقبلون على استخدامه في المستقبل . إنه من مصلحة المزارعين على المدى القصير أن يضحوا أكثر ما يستطيعون ضحاه من المياه الجوفية لكي ينتجوا أكثر ما يستطيعون انتاجه من الغذاء . وبقياب المدافعين عن حق الأجيال القادمة في استخدام المياه ، فإن أنصار المحافظة على الماء يظلون في صمت مطبق . إن نظاماً أخلاقياً مائياً جديداً يجب أن يتطور بحيث يضيف أهمية أكبر على احتياجات الجماهير للماء في الحاضر والمستقبل .

حل هرقل : تحويل الأنهار :

يقال في الاساطير الاغريقية أن هرقل عندما واجه المهمة الرهيبة المتمثلة في وجوب تنظيف الاسطبلات القذرة في يوم واحد حصل على ما يحتاج اليه من الماء بتحويل نهر . واليوم هناك أمم كثيرة تفكر ملياً في الحل الذي لجأ اليه هرقل في مشروعاتها الضخمة لتحويل المياه - أي في نقل المياه من المناطق التي تكثر فيها إلى مناطق أخرى جافة عبر مئات من الأميال تخترق فيها الجبال والصحاري . لكن قدراتها على تحمل أعباء



المصدر: الثقافة العالمية

التاريخ: مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاريع ، وحكمة المخاطرة باحداث اضرار بيئية غير مقبولة ، كل هذه امور مازالت مفتوحة للمناقشة .

إن تجميع المياه في خزانات بسيطة ، في مناطق عديدة ، لن يكون كافياً لزيادة إمدادات المياه . وإن مشروعات أوسع وأكبر ، مشروعات يبدو ما قبلها صغيراً إذا ما قورن بها ، إن مشروعات كهذه تبدو اختياراً أكثر اغراء ، إن الاقطار الأربعة الرئيسة المنتجة للغذاء في العالم وهي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين والهند تفكر في اقامة قنوات اقليمية وعابرة للأقاليم كبيرة لنقل المياه من نهر الى آخر . وإن تكلفة القناة الواحدة تتراوح بين ٤ الى ٤٠ بليون دولار . وبعض هذه القنوات سوف يمتد الى مسافة ٢٠٠٠ كم بينما لا يتعدى طول البعض الآخر سبعين كم . وكل هذه القنوات تتسبب في تهديد خطير للبيئة . إن ضخامة حجمها فقط تشير الى ضرورة البدء في بنائها في أسرع وقت إذا ما أريد لها أن تمدنا بالماء في وقت مبكر من القرن القادم .

كاليفورنيا :

إن قناة المحيط المقترحة في كاليفورنيا سوف تربط نهر ساكرامنتو بقناة كاليفورنيا التي تجري جنوباً خلال وادي سان جوكين . لقد اقترح بناؤها لأول مرة منذ عشرين عاماً ، لكن الهيئة التشريعية للولاية أقرت الانشاء في عام ١٩٨٠ وكان ذلك تلبية لأصوات الناخبين . وكان السبب في إقرار الهيئة التشريعية وتحريكها هو أن الماء القادم من نهر كولورادو الى جنوب كاليفورنيا سوف ينقص بمقدار الثلث في عام ١٩٨٥ عندما تبدأ ولاية أريزونا بسحب ما تحتاجه من مياه هذا النهر .

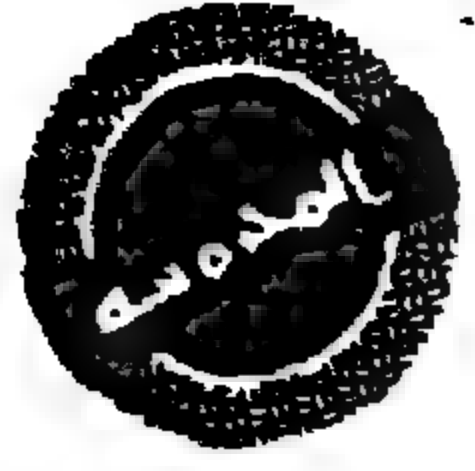
لقد كان اقتراح انشاء قناة المحيط موضع جدل منذ البداية . كانت تقديرات انشاء قناة بطول ٧٠ كم تتراوح بين ٥.١ بليون دولار و ٢٢ بليون دولار . هذا فضلاً عن أن تحويل المياه من نهر ساكرامنتو سوف يهدد حياة الأسماك فيه ويمنع عملية تنظيف خليج فرانسيسكو من آثار التلوث . وحتى الحاجة الى الماء كان قد دار حولها نقاش حاد .

أما في الوقت الحاضر فإن واحداً من كل سبعة أيكر/ قدم من الماء المستعمل في الري في كاليفورنيا يذهب سدى بسبب ما يتدفق من مياه من حافة القنوات ، وما يتسرب داخل تربة القنوات لأنها غير مرصوفة وأخيراً بسبب إخفاق المزارعين في الالتزام بممارسات جيدة في الري .

لقد رفض الناخبون القناة في استفتاء عام ١٩٨٢ بنسبة اثنين الى ثلاثة ، لكن القضية لم تمت . فهناك تحالف مدني - ريفي مستقر يساند إنشاءها ، ولا زال القادة من السياسيين يؤيدون إنشاءها .

السهول العليا :

إن انكماش المياه الصخرية في منطقة أوجالالا بالسهول العليا الأمريكية ، يخلق



المصدر: الثقافة العالمية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٤



اعواد اللوح المتبقية بعد الحصاد تحتفظ بغير كبير من الرطوبة يساعد على نمو اعواد جديدة تنمو فيما بعد محصولاً آخر.

بين المزارعين - بسرعة - عقلية - استورد أو تهلك - وإن جيش المهندسين كان قد جاء بأربع خطط منفصلة لقنوات من نهر ميسوري أو من روافد أخرى لهذا النهر لتنتقل المياه إلى السهول العليا .

إن التكلفة الفردية لهذه المشروعات تتراوح بين ١٢,٤ بليون دولار و ٤٠ بليون دولار دون أن تتضمن هذه الأرقام قنوات التوزيع الثانوية التي تقوم بتحويل الماء إلى المزارع ، وهي شبكة قد يضاعف التفكير في إنشائها الأرقام التي تقدم ذكرها . إن ضخ الماء في هذه القنوات سيكلف عشرة أضعاف ما يدفعه المزارعون الآن - على الأقل - من أجل الحصول على الماء ، وإن ربع المياه التي ستجري في تلك القنوات ستبتدد إما بالتبخر وإما بالتسرب والتسبب .

وعلى الرغم من كل هذه المشكلات فإن المنافع المستقبلية المتوقعة من إمدادات جديدة وفيرة من المياه للسهول العليا ما زالت تغري - فهناك بلايين الدولارات سوف تأتي من الدخل الإضافي للمزارع ، وهناك ٦٤ ألف فرصة عمل ستوفر .

إن الجفاف المحتمل للزراعة التي تعتمد على الري وما يرافقه من فقدان لفرص العمل وخسارة في السكان قد خلق ضغوطاً سياسية متعاطفة يتعرض لها الراسميون المنتخبون من أجل القيام بأي عمل يعزز الوفرة النسبية التي وجدت منذ دخول الري الواسع المدى الذي جاء به الجيل الماضي .



المصدر: الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٤

الاتحاد السوفياتي :

وإذا ما التفتنا الى نصف الكرة الأرضية الآخر نرى الاتحاد السوفياتي وهو يواجه حاجة ماسة لزيادة المحاصيل الزراعية بعد توالي المواسم المخيبة للآمال . والطبيعة لم تحالف الاتحاد السوفياتي ولم تمد اليه يدا . إن الأمطار هناك غير كافية ولا يُعتمد عليها في الكثير من الأراضي الزراعية .

إن معظم مشاريع التحويل في الاتحاد السوفياتي تتضمن نقل المياه من سيبيريا ومن شمال أوروبا الروسي الى آسيا الوسطى . والخطة الأساسية تقوم على سد طريق واحد أو أكثر من الأنهار المتجهة شمالا وضخ المياه الى الوداء فوق الحد الفاصل المنخفض الذي يفصل حوض مياه المحيط القطبي الشمالي عن مناطق الصرف لبحر الأورال وبحر قزوين ، ليسمح بذلك للمياه بأن تتدفق باتجاه الجنوب نحو المزارع العطشى .

إن خطة التحويل السيبيرية تقوم على إيقاف تدفق نهر أوب وضخ المياه الى مسافة ١٥٠٠ كم خلال قناة وخلال مجاري أنهار جافة مختربة كازا خستان حيث ستسد تلك المجاري لغرض الرّي قبل أن يصب متدفقا في بحر الأورال المتقلص بمعدلات سريعة .. وإن تحويل نهر بيكورا ، وهو المشروع الثاني ، يتضمن إقامة سدّ فوق نهر بيكورا شمال شرق موسكو وتحويل الماء جنوبا الى أحد روافد نهر الفولغا .

وكلا هذين المشروعين سيكون عبئا كبيرا على الاقتصاد . فالاستثمار المبدئي لقناة سيبيريا وحدها سوف يكون ٤١,٦ بليون دولار ، وهذا لا يتضمن القنوات الثانوية التي يفترض لها أن تنقل المياه الى المزارع .

إن النتائج البيئية المحتملة لهذين المشروعين مزعجة وباعثة على القلق . فإن الاحتياط اللازم لمشروع نهر بيكورا سوف يغمر ستة آلاف كيلو متر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة . والأكثر من هذا أهمية هو أن سد نهر بيكورا سوف يخلق مدخل الأطلسي لأسماك سليمان حيث تأتي الى واحدة من مناطقها القليلة التي لم تتلوث بعد لوضع بيضها . وسوف يؤدي التحويل في سيبيريا الى الاقلال من تدفق المياه العذبة في المحيط القطبي الشمالي مما يساعد على زيادة تركيز الملوحة ، وربما أدى أيضا الى الاقلال من الغطاء الثلجي . ولا شك إن المحيط القطبي الشمالي ، لو قدر له أن يصبح أكثر دفئا ، سوف يغير المناخ في نصف الكرة الأرضية الشمالي .

إن الاستخدام الأكثر كفاءة لما هو متوفر من مياه هو البديل المنطقي لكل هذه الجهود الكبيرة التي تبذل في مجال تحويل المياه . وعلى الرغم من التكاليف الاقتصادية والبيئية ، فإن الانشاء في كلا مشروعَي التحويل يمكن أن يبدأ مع بدايات عام ١٩٨٣ .



المصدر: المتابعة العالمية

التاريخ: مايو ١٩٨٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصين :

إن للصينيين نفس مشكلة المياه الزراعية التي يعاني منها السوفييت ولكنها معكوسة : مياه كافية وافية في الجنوب ولكنها في الشمال قليلة وغير كافية . إن أراضي الشمال - وهي تمثل ربع الأراضي الصالحة للزراعة في الصين كلها - تتلقى ٨٪ فقط من المياه السطحية ، ومقدار معتدل من مياه الأمطار ، يسقط الكثير منه في أوقات من السنة لا تلائم المزارعين .

لقد بدأ الصينيون في تخطيط وإنشاء قناتين لجلب الماء من نهر شانج جيانج (يانغ تسي) إلى المناطق التي تعاني من نقص في المياه في شمال الصين . إن أحد هذين المشروعين - وهو قناة يبلغ طولها ١٢٦٥ كم - سوف ينقل الماء إلى الشمال في خط مواز للجبال على امتداد الطريق إلى بي جينج . وهناك قناة ذات اتجاه شرقي سوف تجلب مياه شانج ليانج من مجرى النهر على مقربة من نان جنج (نان كنج) شمالاً خلال القناة الكبرى وخلال سلسلة بحيرات ممتدة إلى تيان جن جنوب بي جينج . والمساحة التي يشملها الري يمكن أن تزداد أو تستصلح بمقدار ٥,١ مليون هكتار من ناحية الطريق الأوسط ، و ٤,٢ مليون هكتار من ناحية الطريق الشرقية .

ومهما يكن من أمر فإن هناك اهتماماً متنامياً يأخذ في اعتباره أن الحد من تدفق شانج جيانج سوف يزيد من خطورة غزو المياه المالحة لمصب النهر ، مما يهدد الحياة والأسماك والأراضي الزراعية الغنية في تلك المنطقة . إن نقص الطاقة الكهربائية هو عائق الزجاجة الرئيس في الاقتصاد الصيني ، وإن الطريق الأوسط سينقص إنتاج الطاقة الكهربائية زيادة على ذلك . وقد قدرت تكلفة كل مشروع ، تقديراً متحفظاً ، بـ ٦,٦ بليون دولار ، وهو ما يعادل ميزانية الانشاءات الريفية السنوية المعمول بها حالياً والمخصصة للزراعة .

لقد لاحظ النقاد أن الماء المهدر يتراوح بين ٤٠٪ و ٨٠٪ في نظام الري المتبع بالصين . إن معدل ما يسخه البئر يسقي هكتارين من الأرض الزراعية ، لكن تنظيم عملية الضخ ، وإصلاح القنوات ، وتسوية الأرض من أجل الإقلال من جريان الماء ، كل هذا يساعد على رفع كفاءة البئر إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه .

وقد يضعف حماس الصينيين لتحويل نهر شانج جيانج وهم يواجهون هذه المشكلات دون أن يعثروا لها على حلول ، ومازال إتمام القناتين في سهول شمال الصين أمراً محتملاً وخصوصاً بعد تعاظم الضغط على صناعات القرار السياسي من أجل زيادة إنتاج المواد الغذائية المحلية لمواجهة التوقعات المرتفعة للمستهلكين الصينيين ، وللوقوف في وجه المد الحالي لاستيراد الحبوب .

الهند :

إن احتياجات الهند من الغذاء - على الرغم من أنها واحدة من الدول الرئيسة



المصدر: الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٤



أحد الفلاحين الهنود في إقليم راجستان يتأمل حقله الذي امتلأ شقوقا بعد أن استبد به العطش

المنتجة للحبوب - تمثل ضغطا كبيرا بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان . ولسوء حظ الكثيرين من المزارعين الهنود فإن الأنهر الثلاثة الرئيسية - وهي براهما بوترا ، والكنج والهندوس - تقع في الشمال وتمثل ثلثي حجم نظام الري الذي يعتمد على الأنهار . وفي كل عام يتدفق الكثير من هذه المياه الى البحر دون أن يستفاد منها .

وقد اقترحت الحكومة الهندية بناء « شبكة مياه وطنية » من أجل الحد من هذا الهدار للماء ، ولإعادة توزيعه على مناطق أخرى تحتاجه للري . إن سلسلة من القنوات



المصدر: الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٤

في الشرق والغرب وفي الشمال والجنوب سوف تأتي بالماء الى مناطق تميل الى الجفاف في الغرب مثل راجستان ، وفي الوسط مثل مادهايا براديش ، وفي الطرف الجنوبي لشبه القارة الهندية مثل تاميل نادو . وسوف يكون العمود الفقري لهذه الشبكة قناة نهري الكنج وكوفري التي تمتد على طول القطر تقريبا . ولتوضيح حجم هذا المشروع يمكن القول إنه يماثل نقل الماء من نهر المسيسيبي لسقي الاراضي الزراعية في كاليفورنيا الجنوبية .

وقد قدرت تكلفة شبكة المياه الوطنية بـ ٤ بليون دولار قبل عشر سنوات ، وهو رقم منخفض بشكل ملفت للنظر لمجهود بهذا الحجم . ولقد ظل المشروع يسير بخطى وثيدة ، وبراسمال قليل وباهتمامات بيئية وبمنازعات داخلية حول الحق في استخدام المياه مما أدى ويؤدي الى إعاقة تطوره .

إن البدائل الظاهرة التي تواجه الاقطار الرئيسية المنتجة للغذاء قوية فعلا : إما استثمار في المشاريع المائية الكبرى وإما مواجهة مرتقبة لنقص في المواد الغذائية . لقد اختارت معظم البلدان التقدم الحذر لعلمها التام بالتكاليف الاقتصادية والبيئية لبناء القنوات .

ولسوف تغدو بعض التحويلات المائية من أحواض الأنهار ضرورية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية للغذاء . لكنه من المستحيل أن نحكم اليوم على مدى الحاجة لمثل هذه المشروعات لأنه لم تبذل إلا جهود قليلة من أجل تحسين كفاءة استخدام الماء . إن الحفاظ على أكبر قدر من المياه سوف يساعد أولاً على تحديد مدى الحاجة الى إمدادات إضافية وفي نفس الوقت يؤكد بأن المشروعات التحويلية التي تمت تتمتع بانتاجية عالية .



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩١

٠٠ تحذير من مركز بحوث الري :

الزيادة السكانية في العالم تتطلب مياه الري !

لقد ارتفعت اعباء صيانة وتشغيل وتجديد وتطوير شركات الري للدرجة التي لا يمكن للأجهزة الحكومية تحملها ولذلك تلك الجهات معظم الدول النامية وغير النامية الى الشراكه الملاح وجميع المستفيدين من المياه في القطاع الاخرى بجزء او بكل تكليف وصيانة وتجديد هذه الشبكات كما تم تطوير المؤسسات والتنظيمات المشرفة على هذه الاعمال لتكون بوسيلة جماعات مستخدمي المياه او شركات خاصة تقوّل هذه الاعمال نظير قيمة معينة عن الدان او وحدة المياه ومن المهم بالطبع تحديد مهام كل هذه المؤسسات ومدى تعاونها مع بعضها وبالقوانين واللوائح التي تحكمها من اداء مهامها بكفاءة

احمد نصر الدين

ومبيدات الحشرات البرية والاسمدة وبالنسبة لخصر فإن كفاءة الري السطحي التي تتراوح بين ٥٠.٠٠٪ تزيد على ٧٥٪ ويجب ان يؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المائية غير المرئية والتي تتمثل في المياه الواجب صرفها للتخلص من ملوحة التربة او الحد من تداخل مياه البحر الى الخزانات الجوفية او لمعالجة مياه الصرف الصحي وهي من المعروف علنيا ان المتر المكعب منها يحتاج الى نحو ٣٦٠ مترا من المياه العذبة لتنقيته وكل هذا يضيف ضئلا على الاستخدامات المائية ويبرز له بالاحتياجات المائية غير المرئية والاتجاه العالي الآن هو استخدام طرق الري السطحي المتطورة بدلا من الري بالغمر والتقليط وذلك لاسكان التخلص من الاملاح وتوفير الطاقة بالاضافة الى ماقومل إليه كثير من البلدان الآن لرفع كفاءة طرق الري السطحي المتطورة الى ارقام تصل لـ ٩٠٪

نتيجة الزيادة السكانية المتتالية وارتفاع عدد سكان العالم الى اكثر من ٦ مليارات نسمة في نهاية القرن الحالي سوف تزيد الاحتياجات المائية للانسان الى اكثر من عشرة اضعاف احتياجاته الحالية وبالتالي ستتخلف حصة الزراعة الى ٦٢٪ فقط بعد ان كانت ٩٠٪ من قبل وهو مليماد بوجود أزمة مائية عالمية . ويواجه علماء الري في العالم مشكلة تدبير الموارد المائية خلال الفترة القادمة وكيفية الاستفادة القصوى من كل نقطة ماء مهما كان مصورها سواء من الانهار الجارية او الخزانات الجوفية او المعلقة بغطاءات الجو او حتى تلك التي يعاد استخدامها من الصرف الزراعي والصحي او المخزنة بطرية . محمود ابو زيد رئيس مركز بحوث الري انه لم تعد نسبة الاملاح في المهور الرئيسى لخط اصلاحية استخدام المياه بل هناك ايضا المبيدات الحشرية

مياه العالم العربى : الندرة والاطماع والحلول

فى هذا القسم وضعنا القارئ أمام تناول القضية فى صورتها العامة حيث تختلط كتابات الذين درسوا الموضوع - ككل - من زاوية استراتيجية مع هؤلاء الصحفيين والكتاب والساسة الذين حاولوا تحذير العالم العربى من طبيعة الأزمة التى يتعرض لها .

فى هذا القسم سنتعرف على أبعاد مشكلة ندرة المياه كما سنتعرف أيضاً على طبيعة الأطماع التى نتعرض لها ، وسيقدم لنا خبراء الاستراتيجية تقديرهم لوزن هذه الأطماع وما تشكله من خطورة كما سيقدم لنا الخبراء الفنيين افتراضاتهم بخصوص الحفاظ على الموارد المائية وتطويرها وسبل مجابهة التصحر والوسائل التى يمكن بها تجنب الهدر ، ويعكس لنا رجال السياسة والصحفيين تقدير الرأى العام ومسمى اهتمامه بالموضوع والتخوفات المثارة .

أخيراً .. ستكتشف من خلال هذا القسم حجم المشكلة الحقيقى عن كافة الجوانب وسنتأكد أنها من أكبر التحديات التى تواجه العرب - ربما لعقود طويلة فادمة - وانها نوع من التحدى يفرض علينا قدر كبير من التعاون والتوحد فى مختلف الميادين .

مياه العالم العربي . اندرة والاطماع والحلول

ص

١	قطرة الماء اخطر ازمانات عالمن القادم	المصور ٢١ ديسمبر ١٩٨٤	يوسف القعيد..... ٢٨
٢	النصح وتثيرة على الامن الغذائي	عالم الفكر من اكتوبر الى ديسمبر ١٩٨٨	محمد الخشن..... ٤١
٣	الاقتصاد السياسي للموارد المائية في الوطن العربي	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨	٧١
٤	الموارد المائية في الشرق الاوسط هل تشكل سلاحيات استراتيجية	الرأي ٢٠ أبريل ١٩٨٩	د. رمزي مسلم ١٠٦
٥	حرب الماء العربية	المجلة ١٦ مايو ١٩٨٩	١١٥
٦	في تقرير أعدته (سفارة) في السعودية: دول الخليج تعاني من نقص المياه	الوطن الكويتية ٢٧ يونيو ١٩٨٩	١٢١
٧	الاستيلاء على الموارد المائية العربية في صلب المشروع الصهيوني	الوطن الكويتية ٥ أكتوبر ١٩٨٩	١٢٢
٨	المياه والصراع في الشرق الاوسط	الباحث العربي يناير - مارس ١٩٩٠	د. محمد جمال مطلوم... ١٢٦
٩	الموارد المائية في الشرق الاوسط القضايا الاقتصادية والاستراتيجية	الباحث العربي يناير - مارس ١٩٩٠	د. ج. آلان ١٥٨
١٠	نحن واسرائيل... في حرب المياه	الاهرام ١٠ يناير ١٩٩٠	صلاح الدين حافظ.. ١٦٨
١١	مجلس الشعب المصري: شبحها يخيم على الشرق الاوسط، حرب مصرية - سودانية ضد اثيوبيا	الحياة انجليزية ٢٠ يناير ١٩٩٠	تريف فياض..... ١٧١
١٢	الصلة بين التسوية السياسية والتسوية المائية	فلسطين الثورة ٤ فبراير ١٩٩٠	حسين حجازي..... ١٧٣

١٢	التصحر في الوطن العربي ومكافحته	شئون عربية مارس ١٩٩٠	د. حسن عبدالقادر صالح ١٧٦
١٤	مصر في مؤتمر عن حرب المياه	أخبار اليوم ٢٠ مارس ١٩٩٠	١٩٠
١٥	الامن العربي في ضمير الغائب	الشاهد مايو ١٩٩٠	١٩١
١٦	مشكلة المياه	الاهرام ٤ يونيو ١٩٩٠	١٩٣ سلامة احمد سلامة
١٧	امريكا تشعل حرب المياه في الشرق الاوسط	الشعب ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠	١٩٤
١٨	حرب المياه القادمة .. سياسة دول طائشة	هارتس (الاسرائيلية) ١٨ ديسمبر ١٩٩٠	١٩٥
١٩	الثروة المائية	الوحدة يناير ١٩٩١	٢١١
٢٠	الاقتصادي ، السياسي ، العسكري في الامن المائي العربي	الوحدة يناير ١٩٩١	٢١٨
٢١	ارتباط الامن المائي بالامن الغذائي في الوطن العربي	الوحدة يناير ١٩٩١	٢٢٤
٢٢	مياه الشرق الاوسط وحروب العقد القدام	الوحدة يناير ١٩٩١	٢٣٦
٢٣	الامن المائي العربي	الوحدة يناير ١٩٩١	٢٤٣
٢٤	الامن المائي العربي	الوحدة يناير ١٩٩١	٢٤٧ هيئة التحرير
٢٥	كلمات (حول الحروب المتوقعة بعد حرب تحرير الكويت هي حروب الماء)	الاخبار ١٢ فبراير ١٩٩١	٢٦٣ محمود عبد المنعم مراد
٢٦	حروب المياه	فورين بوليس ربيع ١٩٩١	٢٦٤

٢٧	المياه: هموم اضافية للسياسة العربية	الشرق الاوسط ٢٠ مارس ١٩٩١	السيد سيد احمد..... ٢٩١
٢٨	حرب المياه تطل على الشرق الاوسط	الاهرام ١٩ مارس ١٩٩١	٢٩٣
٢٩	نبح الامن العربي : ثلاثة اناهار	الفرسان ١٥ ابريل ١٩٩١	٢٩٤
٣٠	من الماء كل شيء حي ..	مايو ١٥ ابريل ١٩٩١	هدايت عبدالنبي... ٢٩٨
٣١	المياه في مخططات اسرائيل	انوفد ١٧ ابريل ١٩٩١	ايمن نور..... ٣٠٠
٣٢	شبح حرب المياه يطل على الشرق الاوسط	الاهرام ٢٠ ابريل ١٩٩١	اميرة حسن..... ٣٠٤
٣٣	ازمة المياه... ستكون سببا للحرب القادمة في الشرق الاوسط ..	الوفد ١٦ مايو ١٩٩١	مغاوري شحاتة ديــــــــــــــــاب..... ٣٠٧
٣٤	المياه... هدف الحرب القادمة في الشرق الاوسط	الاهالي ٢٢ مايو ١٩٩١	احمد سيد حسن... ٣٠٩
٣٥	الماء... المشكلة العربية القادمة ..	الاهرام الاقتصادي ٢٧ مايو ١٩٩١	وجدي رياض..... ٣١١
٣٦	هموم مصرية (حول اننا الان في عصر تجارة المياه)	الوفد ٢٩ مايو ١٩٩١	عباس الطرابيلي.. ٣١٤
٣٧	نفطة الماء في خطر وستكون سبب اخطار جديدة	الشرق الاوسط ٤ يونيو ١٩٩١	٣١٥
٣٨	نقص المياه مشكلة تهدد الشرق الاوسط	آخر ساعة ١٢ يونيو ١٩٩١	٣٢٠
٣٩	قبل ان نستخدم المياه كسلاح سياسي	اكتوبر ٢٢ يونيو ١٩٩١	اسيمة جانو..... ٣٢٧
٤٠	مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الاوسط	الاهرام ٧ يوليو ١٩٩١	٣٢٩

٤١	د. مفيد شهاب : الحدود والمياه والديمقراطية .. الغام تهدد الامن القومي العربي	السياسي ١٤ يوليو ١٩٩١	احمد عبد الحكيم ٣٣٢
٤٢	ازمة المياه بالشرق الاوسط تهدد بذنوب حروب جديدة	الاهالي ٢٤ يوليو ١٩٩١	٣٣٦
٤٣	لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري تحذر : الحرب القادمة بسبب المياه .	الشرق الاوسط ٢٨ يوليو ١٩٩١	٣٣٧
٤٤	ندوة الصراع على المياه تطالب باستراتيجية لاستغلال الموارد المائية	الاهالي ٧ اغسطس ١٩٩١	٣٣٨
٤٥	منابع المياه .. ساحة الحرب القادمة	الوفد ٨ اغسطس ١٩٩١	٣٣٩
٤٦	نقص المياه في الشرق الاوسط يثير القلق لزيادة الاستهلاك على الموارد	الاهرام ١٩ اغسطس ١٩٩١	٣٤٣
٤٧	التعاون الاسرائيلي - التركي في مجال المياه : مقدمة لتوزيع الادوار في العالم العربي	الرؤية سبتمبر ١٩٩١	عماد جاد ٣٤٤
٤٨	الصراع حول المياه في الشرق الاطوسط	الرؤية سبتمبر ١٩٩١	٣٥٣
٤٩	الابعاد العسكرية للنزاع حول المياه في الشرق الاوسط	الرؤية سبتمبر ١٩٩١	احمد ابراهيم محمود .. ٣٨٦
٥٠	المياه .. الحرب القادمة في الشرق الاطوسط	مايو ٩ سبتمبر ١٩٩١	٤٠٨
٥١	المياه العربية .. والسيناريو الغائب	الثقافة العمالية ١١ سبتمبر ١٩٩١	احمد يوسف القرعي .. ٤١١
٥٢	الامن المائي العربي في مقدمة القضايا المطروحة على مؤتمر السلام	المعرضة ١٥ سبتمبر ١٩٩١	٤١٤

٥٢	هل تنجح مشاريع مكافحة التصحر وماهي الوسائل ؟	الشام ١٨ سبتمبر ١٩٩١	جورج اسطفان ٤١٧
٥٤	هل يجتمع العرب حول الماء ؟	الاهرام الاقتصادي ٢٢ سبتمبر ١٩٩١	د. السيدعليوة ٤٢٤
٥٥	الخطة العربية للمياه هدف استراتيجي	الاهرام الاقتصادي ٢٢ سبتمبر ١٩٩١	د. علي نورالدين .. ٤٢٦
٥٦	سلام العرب مع الجيران : مياه وسلاح .. ونفوذ	الحياة ٢٢ سبتمبر ١٩٩١	رغيد الصلح ٤٣١
٥٧	لجنة تابعة للأمم المتحدة تحذر : ازمة المياه تشعل الحرب في الشرق الاوسط	الجمهورية ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ ٤٣٤
٥٨	منظمة دولية تتهم تركيا واسرائيل باحتكار موارد المياه بالشرق الاوسط .	الوفد ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ ٤٣٥
٥٩	خبير اردني يقترح انشاء مؤسسة لتنظيم توزيع المياه في الشرق الاوسط	الشرق الاوسط ٥ أكتوبر ١٩٩١ ٤٣٦
٦٠	مياه الشرق الاوسط : اشعال حرب جديدة ام اطفاء كئ الحروب ؟	الاتحاد ٦ أكتوبر ١٩٩١ ٤٣٧
٦١	حروب المياه .. قادمة ...	مايو ٧ أكتوبر ١٩٩١ ٤٤٣
٦٢	المحامون يناقشون ازمة المياه العربية	مصر الفتاة ٧ أكتوبر ١٩٩١ ٤٤٨
٦٣	اية اتفاقات مائية يتحدثون عنها؟	الفرسان ٧ أكتوبر ١٩٩١ ٤٤٩
٦٤	سيناريوهات حروب المياه القادمة	الفرسان ٧ أكتوبر ١٩٩١ ٤٥٥
٦٥	كارثة مائية متوقعة في الوطن العربي	صوت الكويت ١٢ أكتوبر ١٩٩١ ٤٦٥

٤٦٦	الشرق الاوسط ١٤ اكتوبر ١٩٩١	٦٦	مشكلة المياه تعود الى الواجهة ومخاوف تحولها الى ملف متفجر
٤٦٧	صوت الكويت ١٤ اكتوبر ١٩٩١	٦٧	المبادرات الاقليمية للآخرين في شئون عربية
٤٦٩	صوت الكويت ١٥ اكتوبر ١٩٩١	٦٨	التنافس على المياه سيظل عاملا عدم استقرار
٤٧٠	الوفد ١٧ اكتوبر ١٩٩١	٦٩	دراسة مصرية تحذر: حرب المياه في نهاية القرن
٤٧٣	مايو ٢٨ اكتوبر ١٩٩١	٧٠	نقص المياه يهدد امن الشرق الاطوسط
	الشرق الاوسط ٢٨ اكتوبر ١٩٩١	٧١	الامن البائي ورقة اساسية في مؤتمر السلام
٤٧٦	الحياة ٢٠ اكتوبر ١٩٩١	٧٢	سورية تحذر من حرب مفضلة على المياه
٤٧٨	الوفد ١ نوفمبر ١٩٩١	٧٣	الموارد المائية في اطار عملية السلام
٤٨١	الاهرام الاقتصادي ١١ نوفمبر ١٩٩١	٧٤	مستقبل المياه في العالم العربي (عرض كتاب د. حمدي الطاهري)
٤٨٣	صوت الكويت ١١ نوفمبر ١٩٩١	٧٥	دي فيلت : خطر الحرب يكمن في المياه
٤٨٤	صوت الكويت ١٢ نوفمبر ١٩٩١	٧٦	اسرائيل تلعب دورا خطيرا في تصعيد أزمة المياه بالمنطقة (حوار مع د. حمدي الطاهري)



المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر: المعنوي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ ديسمبر ١٩٨٤

اقتطيرة الماء

أخطار أزمات

عالمنا القمام

أحمد الحوار: يوسف القعيد

محمد الشاذلي

سيد زكي

سليمان عبد العظيم

عبدية: شرين شوقي



التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٨٤

● المصور : ملّا عن الموقف في العام القادم .

●●● د . اسماعيل . وقلنا انها موجودة على
 مستوى علمي يجب ان نعالجها اولاً على
 المستوى العلمي هناك عدة اسباب للندرة
 وهناك سبب اول هو زيادة عدد السكان وهو اقل
 الاسباب اهمية ولكننا نتكلم عن الماء العذب
 ولكن الاسباب الاهم من ذلك يمكن تلخيصها في
 سببين السبب الاول هو الاستخدامات
 الصناعية للمياه العذب . لان الاصل كان ان

التي تقارح بين الطاقة التقليدية كالمتنول أو الفحم وهي طاقة محدودة سوف تنتهي خلال أيام وسعرها يزداد . وإذا استخدمنا الطاقة النووية على نطاق واسع فسوف يفسد ذلك البيئة بشكل حاد وهناك دراسة أثبتت أنه لو وحد ٢٠ محطة بالكهرباء النووية حول البحر



المتوسط سوف ترتفع درجة حرارة الماء الداخلي بدرجتين مئويتين . وهذا الأمر سوف يترتب عليه انقراض بعض أنواع الأسماك الموجودة في البحر المتوسط وجزء من النباتات البحرية سوف ينقرض تماماً . كما أن تكلفة الطاقة نفسها مرتفعة . الحسابات المالية اليوم تقول أنه لا يصح تحويل البترول إلى مياه . هذه هي أبعاد المشكلة الأساسية ومن هنا تهتم كل الدول الحديثة بما يسمى « الاقتصاديات المائية » . ولكننا هنا في مصر نعودنا أن المياه بدون مقابل على الرغم من أن مصر هي أول بلد في العالم قامت مشروعات ري . وانطلقت عليها الكثير . وكل متر مكعب من مياه النيل قبل تطهيره وتلقيته بالأعذار للشرب يستلزم تكلفة يتحملها الاقتصاد المصري . وحتى إذا كنا لا نبيع الماء بأموال فإنه يمكن عند دراسة الاستخدامات البديلة للماء أن يكون لدينا الأساس الذي يمكن للمخطط أن يحسب على أساسه تكلفة المشروع من المياه . لأنه من الممكن الآن تنفيذ مشروعات كبيرة لأن تكلفتها من المياه مرتفعة جداً . نحن لا بد أن نتعامل مع التكنولوجيا قليلة الاستخدام للمياه لأن الأولوية في استخدام المياه في مصر هي الخصصيص للزراعة بسبب ما نعانيه من مشكلة الخلاء . لدينا هنا في مصر دراسات كاملة عن اقتصاديات المياه تدخل فيها قيمة المياه كما تدخل قيمة الطاقة كما تدخل قيمة الأرض في كل مشروع من مشروعات التنمية في عملية حساب التكلفة والعائد لأي مشروع . وتحدد أيضا

خطة لما يسمى « إدارة الماء » الذي هو الآن علم كامل لأنه طالما أننا عرفنا الإمكانيات فلا بد أن ندير بالشكل الأفضل اقتصادياً ولم تصبح المسألة تلقائية . وهذا هو ما حاولت أن أنبه إليه في أبعاد المشكلة من الناحية العالمية قبل أن أسلط إلى أبعاد المشكلة مصرياً

ندرة المياه مظاهر التصحر

● المصور بالنسبة لما قلناه د . اسماعيل صبري عبد الله نحن أمامنا أرقام تقول أنه - لو فرضاً - على مستوى العالم كله كانت مياه الأمطار تقدر بـ ٥٢٠ ألف كيلو متر مكعب وكانت في المحيطات ١١ ألف مليون متر مكعب و ١١ ألف مليون متر مكعب تتسرب إلى تحت الأرض وهوالي من ١٠ إلى ١٥ ٪ من كمية مياه الأمطار تتسرب إلى المياه الجوفية داخل باطن الأرض . والعنقبي إذن ٩٥ ألف مليون متر مكعب .. يتبخر منها ٩٠ ألف مليون متر مكعب . وإن الإنسان على مستوى العالم كله يستهلك ثلث كمية الأمطار الساقطة سنوياً . وإن المشكلة ليست ندرة مياه بقدر ما هي سوء توزيع ؟

● د . الأسبوعلي : لا . هناك مشكلة قلة مياه . وهناك ظاهرة التصحر . لماذا ؟ .. الصحراء تمتد بسبب قلة المياه .

ولماذا نزل المياه ؟ .. منطقة كان يوجد بها زراعة ثم أصبحت بعد ذلك صحراء . لماذا ؟ هذا بالطبع يرجع إلى مسالة تدهور التربة .

ولكن ترجع أساساً إلى قلة مياه الأمطار الساقطة عليها . وعندما نتحدث عن سبب قلة المياه عليها سوف نجد أن السبب في ذلك يرجع إما إلى اسراف في رى الأراضي الصالحة للزراعة أو إلى « تلقيم » نباتات طبيعية كانت موجودة فيها لأن النباتات هي التي تثبت المياه . وعندما يضر الإنسان بالنباتات أكثر مما ينبغي أو كما يقولون في علوم البيئة - يتجاوز طاقة الحمولة للتلقي البيئي - . التلقي حينما يكسر تلك المياه على الفور . فإلى جانب الحجم الإجمالي من مياه الأمطار وطريقة توزيعها عبر المتكافئ هناك بالفعل ظاهرة تناقص المياه

● المصور : إذن انتم لستم مع الرأي الذي يقول بأن القضية قضية سوء توزيع أكثر مما هي قضية نقص مياه ؟

● د . الأسبوعلي : لا . هناك مشكلة نقص مياه ناتجة عن سوء تصرف الإنسان في تعامله مع المياه . لأننا - نعودنا - على أن المياه هي مورد طبيعي يأتي من الله بدون مقابل . ولكن بالفعل الجفاف في إفريقيا اليوم جزء أساسي منه هو سوء استخدام المياه .

خريطة المياه في العالم

● المصور هل نقص المياه مشكلة محلية أم دولية ؟

● د . حميدة : في رأيي أن مشكلة المياه هي مشكلة عالمية موجودة حتى في الدول التي تتمتع بكميات كبيرة من مياه الأمطار ولكن حجم المشكلة ونوعها يختلف من منطقة إلى أخرى . وقبل أن أتكلم في هذه النقطة . أريد أن أعطيكم هنا إحصائية بسيطة عن كمية المياه الموجودة في الكرة الأرضية وتوزيعها .

كمية المياه الموجودة على الكرة الأرضية قدرت بـ ٢٤٠٠ مليون كيلو متر مكعب ٩٧ ٪ منها عبارة عن مياه مالحة موجودة في البحار والمحيطات . والنسبة الباقية ليست جميعها مياه عذبة ولكن جزءاً منها مياه مالحة لأن بعضها عبارة عن بحيرات مالحة وبعضها مياه جوفية . وتوزيع هذه القضية كالآتي : ٧٥ ٪ منها مياه تتجمدة في القطبين و ٢٤ ٪ مياه جوفية والباقي وهو نسبة الـ ١ ٪ موزعة كما يلي ٣ ٪ موجودة في البحيرات ٠ ٦ ٪ موجودة في بحيرات جوفية تربة و ٠ ٣ ٪ موجودة في الأنهار أي أن المياه العذبة في انهر العالم كله تقدر بـ ٠ ٣ ٪ من ٣ ٪ من المياه العذبة

والأمر الثاني أن مشكلة المياه في العادة كل العالم يعاني منها ولكن بعض دول العالم تعاني من مشكلة الكم وبعض الدول تعاني من مشكلة الكيف أي نوعية المياه نفسها . فمثلاً بلدان أوروبا والسويد لديهم كميات مياه مهيولة ولديهم الآلاف من البحيرات ذات المياه العذبة لكن هناك مشكلة حموضة المياه .

ومن الناحية الأخرى فإن هناك التلوث من الصناعة حيث تلوث الصناعة مياه الأمطار بما جعل معظم أنهار أوروبا ملوثة . والأمر الآخر الذي يعد مشكلة لا يوجد لها حل هو « دفن المخلفات الغريبة » وهي مشكلة رهيبة في

الولايات المتحدة لأنهم كانوا يتصورون أنه من المأمون دفنها في باطن الأرض ولكن يحدث منها تسرب إلى المياه الجوفية .

تلوث النيل والتلوث في العالم

● المصور : هل توجد نسبة مئوية عن مدى تلوث مياه النيل بالمقارنة إلى مياه أنهر العالم ؟

● د . حميدة : نسبة التلوث في مياه النيل لا تصل إلى نسبة التلوث الموجودة في أنهار بعض بلدان أوروبا حيث أن مياه أنهر أوروبا لا يمكن أن تصلح لا للنبات ولا للحيوان إلا بعد معالجة تامة .

● د . محمد : نحن لدينا مشكلة انتظام مياه بمعنى أن هناك دورات طويلة الأمد للأرض يحدث فيها للمياه نوع من « الولا » لفترات طويلة وليست كما في مشكلة الجفاف الحلقية الموجودة في إفريقيا التي تعد مشكلة نظمية وهناك مشكلة أخرى إلى جانب مشكلة الانتظام من حيث نوعية المياه هي مشكلة إمكانية استخدام المياه . فالمياه تكون أحياناً في أشكال يصعب استخدامها . ومن هذه الأشكال قرب المناطق التي تتمتع بقدرة وافر من المياه من السواحل الطبيعية الأخرى اللازمة لاستخدامها فعلى سبيل المثال توجد في إفريقيا مشكلة تقليدية أنه حيث أن القاعدة العامة في إفريقيا هي أنه يوجد عرض وافر من الأمطار إلا

أن نوعية التربة الزراعية نفسها ضعيفة ومحدودة وهشة جداً .

أزمة الماء في العالم

● المصور : تريد تحديد أزمة مياه اليوم .

● د . محمد : أزمة ليست في عرض المياه الإجمالي وليست في المتاح للاستخدام البشري ولكن في القيود المعينة لاستخدامه . هناك قيد تكنولوجي وقيد اقتصادي وقيد يتصل بالتنظيم الاجتماعي العالمي المحرك لاستخدام المياه . فمجرد انقسام العالم إلى دول لها صفة السيادة وقادرة على احتكار موارده الطبيعية بينها لا يتلق في بعض الأحيان مع الشكل الطبيعي لوجود موارده معينة ومنها مورد المياه . فالتقسيم المحدد للتنظيم الاجتماعي العالمي للمياه يشكل أزمة أو يشكل قيداً - على الأقل - بالنسبة للاستخدامات المحتملة للمياه . وإن هناك جانب اجتماعي على الصعيدين العالمي والمحلي . نحن حينما نتكلم عن أزمة المياه لا نعني أن العرض الإجمالي للمياه القليلة للاستخدام على المستوى العالمي محدود بالنسبة للاستخدامات المحتملة ولكن نعني أن هناك هوائق محددة ضد الاستخدام الحر والرشيح للمياه في إطار كل مجتمع قومي على الأقل . وجزء من هذه الهوائق مشكلة تكنولوجية بحثة على سبيل المثال إمكانية تحلية مياه البحر ومشكلة استخدام المياه الجوفية . وهناك المشكلة الاقتصادية مثل عدم إمكانية القرار اساليب لا تتفق مع الإنتاج الواسع في أراض زراعية شاسعة . وهناك



مشكلة اقتصادية في حد ذاتها مثل إمكانية نقل المياه من مناطق بعيدة في حدود اقتصادية معينة . وإن هناك في أزمة المياه جانب كمي وجانب نوعي . الجانب الكمي يتصل به القيود المحددة لإمكانية الاستخدام الرشيد والعقلاني للمياه .

● م / الشناوي : أنا سعيد بأن اسمع الآراء المختلفة حول مشكلة ندرة المياه . هذه الآراء التي مضي زمن طويل لم نسمعها . وهناك نقطة هامة هي قطع الأشجار التي تحدث عنها . اسماعيل صبري عبدالله . وحقيقة أنا شخصياً أشعر بهذا . فهناك كميات امطار غزيرة جداً في مناطق كثيرة جداً . وهناك من يقول سوف نقطع الأشجار ونزرعها بواسطة الاسطار ويلطعون الأشجار ولا يسقط المطر .. هذا ما شاهدته بنفسي وبدون شك لقد قل د . اسماعيل صبري عبدالله السبب الحقيقي فيها وهو قطع النيات وعملية التبخر التي تسبب عملية الاسطار . النقطة الثانية هي أن الأنهار في العالم ومقارنتها بنهر النيل عملية تغلظ نهر

النيل قليلاً . يقال أننا لدينا جشع من النيل . فهذا النهر تسقط عليه كمية امطار في رايي أنها تكفي لرى الارض المطلوب زراعتها في مصر والسودان . ولكني نؤكد - علينا أن ننظر إلى منطقة البحيرات الاستوائية بالذات حيث لا يصل منها إلى نهر النيل أكثر من ٢٢ مليار متر مكعب والباقى يأتي من ناحية جبال الحبشة أي أن النيل الذي هو نيل فيكتوريا وبحر الجبل وبحر الغزال هذا كله يعطى ١٢ مليار متر مكعب وليس أكثر من ذلك والباقى يأتي من بحر الصوبا وبحر العظيرة والنيل الأزرق . أي أن النيل كله والمياه التي تأتي إلى مصر حتى

اسوان تقدر بحوالى ٨٤ مليار متر مكعب . وبحيرة فيكتوريا بالذات تسقط عليها امطار تقدر بحوالى ٨٠ مليار متر مكعب يخرج منها ١٤ مليارات . وقد وقعت مصر معاهدة ولدينا هناك مهندس مصري يراقب خروج ٦٠٠ متر

مكعب من المياه في الثانية . أي ١٤ أو ١٥ مليار متر مكعب في العام يخرج من بحيرة فيكتوريا بضيق منها جزء في بحيرة ليوجا وجزء في نيل فيكتوريا حتى تصل إلى بحيرة البرت الذي يصبها جزء مما ضاع من المياه

عبر الطريق على سبيل التعميش . لنعود كمية المياه كما كانت حتى تصل إلى مصر ونتيجة السدود تضيق هذه المياه ليتبقي حوالى ١٢ مليارات . بحر الغزال فروعها مثل فروع النيل في هذه المنطقة ومع ذلك يمكنه أن يأخذ النيل

وبلقية في الماء . لقد ولقت بنفسي في بحر الغزال عندما كنت مهندساً صغيراً لقياس تصرفات المياه التي كانت ضخمة جداً لدرجة

أنني كنت أن أختل .. هناك كميات مياه ضخمة جداً تنزل في المناطق التي لا وجود للمراقب فيها . وهذه الكميات من المياه تضيق علينا كلها . ونفس النيل الأزرق لا نعرف حتى الآن إلى أين ينتهي مجراه ! .. لأن مجرى النيل

الأزرق كيلو متر من سطح الأرض لا يعرف أحد كيف يسير ! .. إلى أين تذهب المياه لا أحد يعرف . كمية الامطار هناك لو تم حسابها لكان الناتج كمية ضخمة جداً . نحن نستطيع أن نفعل الكثير ولكننا لا نعرف كيف نقوم باصلاح النيل .

● المصور : كيف ؟

● م / الشناوي : نعم نستطيع ذلك . رغم أن حصتنا من السد العالي ٧٥ مليار متر مكعب ولكننا في عام ١٩٨٠ القينا في البحر الأبيض ١٠ مليارات من مياه النيل . وأذكر أننا قلنا عندما كنت نقيباً للمهندسين : يا عالم اخلوا ! .. فبدعوا في تقليل الكمية إلى ٥ وإلى ٢ مليارات . وفي العامين الماضيين - الذين طهرا فيهما الجفاف ونحن معروضون لكثرة سوف تحدث لو أن فيضان النيل جاء في ابريل القادم مثلاً جاء في ابريل عام ١٩٨٤ لتعرضت مصر لكثرة .

ورغم كل ذلك فأتنا القينا في العامين الماضيين ٧٥ مليار في البحر المتوسط و ٢٢ مليار في العام التالي . أما حكاية التوربينات فأتنا بكل أسف نقيمها أو نستبدلها من أجل أوروبا . لأن مصنع الألومنيوم الذي نقيمه الآن ليس لدينا من مكوناته سوى التيار الكهربائي الذي يولد من السد العالي لنعطيه مجاناً حتى نصدر الألومنيوم ببيع لأوروبا . وإن نحن نبيع التيار الكهربائي بدون مقابل لأوروبا .. لا أحد يعرف لماذا فعلنا ذلك ! ..

.. المياه يجب أن تكون للرى فقط لأن المياه عالية جداً . هذا هو اشكال لو نتيجة عدم المعرفة بقيمة المياه .

المياه التي تذهب للبحر

● المصور : إذا كنا نلقي ب ٧٥ مليار متر مكعب من مياه النيل إلى البحر المتوسط . فما هو تصوركم لحل هذه المشكلة ؟

● م / الشناوي : عدم حل هذه المشكلة هو عدم المعرفة . ولكن يمكن أن نستدعي اهل العلم والخبرة . حل هذه المشكلة لا يأتي خلال هذه الندوة ذات الوقت المحدود . الحل هو

وضع الشيء في مكانه .

● المصور : ماذا عن مشكلة ندرة المياه في أفريقيا ؟

● م / الشناوي : بالنسبة لنهر النيل . هل نعاني من عدم وجود المهندسين المتخصصين ؟ .. بالطبع هم كثيرون ويكفي أن النيجر دعتهم لاصلاح النيل ولعام . العلماء والمهندسون المصريون باصلاح النيل في النيجر حيث كان يسير على غير هدى وقمنا بذلك في محطة الرى الرئيسية الموجودة في القناطر الخيرية وارسلت خمسة من المهندسين إلى النيجر قاموا باصلاح الذى مازال يسير بصورة جيدة حتى الآن . المهندسون المصريون على مستوى عال من المهارة والخبرة ونهر النيل لدينا به مياه كثيرة جداً . ولدينا منطقة السدود التي تدخل فيها المياه بكمية ١٠ مليارات مثلاً لتخرج منها ٥ مليارات مع احتساب كمية الامطار التي لا يعلم سوى الله كم تبلغ في هذه المنطقة . من ٢٠ ستنبتنا . تسقط في منطقة السدود امطار من ٢٠ و ٢٠ ستنبتنا ولها لما يسجله مقياس الامطار في هذه المنطقة . يدخل في منطقة السدود ٢٤ مليارات وتخرج ١٢ مليارات بالإضافة إلى المطر الذي يسقط عليها بمقدار متر ٢٠ و ٢٠ ستنبتنا . هذا يوضح الامكانيات الهائلة لهذه المنطقة .

الوطن العربي وأزمة الماء

● د . اسماعيل : الوطن العربي ابتداء ٧٥٪ من مساحته عبارة عن صحراء وهذا يوضح مشكلة ندرة المياه في الوطن العربي . ولم تكن هذه المساحة صحارى ولكنها تكونت . والأخطر من هذا أن هذه الصحارى تزدحم بشكل يهدد الشريط الساحلى لبلاد مثل الجزائر مما اضطر الحكومة الجزائرية لبناء ما يسمى - الحزام الأخضر - وهو شريط من الأشجار حول الأرض المزروعة لالفاف زحف الصحراء . وحالياً في البلاد العربية هناك بلد توجد فيه المجاعة مثل السودان وايضا بلد قريب من المجاعة وهو المغرب الذي هو من أغنى البلاد العربية من حيث الامطار . لكمية الامطار التي تسقط في المغرب هي أعلى كمية تسقط على أي بلد من بلدان الوطن العربي كله . ونحن بالمناسبة لدينا - كمجموعة دول - أعلى نسبة

الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله

• مشكلة المياه وإستخداماته من أخطر مشاكل مصر وتلزم أن الأوان لمساب تكفيسة متصير المياه

• في كل بلاد العالم لا تذهب نقطة مياه واحدة إلى البحر وحتى مياه البحارى تنقى وتستخدم



عجز غذائى موجود فى العالم . والدول العربية فى مجموعها تستورد حوالى ١٨ ٪ من اجمالي صادرات القمح العالمى .

وانتم تعلمون الارتباط الوثيق بين مشكلة المياه والقمح والفلل وهذه مشكلة حيوية تحتاج لرعاية دقيقة ومتابعة . والخبرات الضخمة التى تحدث عنها استاذنا عبد الخالق الشناوى ليست موفقة التوظيف الكافى لمواجهة المشكلة على مستواها ككل . انها مأساة ان يعبر النيل السودان وان تسقط كل هذه الامطار على السودان وان تكون فى السودان مجاعة ! ! . كيف يكون ذلك فى السودان الذى يمثل عدد سكانه نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لمساحته التى تساوى ٤ مرات ونصف مساحة فرنسا ! كيف يكون فى السودان مجاعة رغم موارد التربة وموارد المياه المتاحة له . فى السودان بالفاكيز مشكلة ادارة مياه .

• المصور : ماهى حدود المشكلة فى افريقيا ؟
• د . اسماعيل : هنا اختلف مع الدكتور محمد السعيد فهناك امران فى افريقيا . هناك قطعا التقلبات الدورية التى تحدث فى مستوى الامطار . فكل امطار العالم ليست منتظمة . وتختلف معدلاتها من فترة الى اخرى . والمثل الذى يقلل من السنوات السبع الجفاف والسنوات السبع السمان مثلا صحيحا . ولكن المشكلة فى افريقيا اليوم اكثر من مجرد الدورة العادية لانه اذا كانت الحبشة هى المعيار فى حكاية السنوات الجفاف فان فى بلاد مايسمى بالساحل وهى البلاد المطلة على الصحراء - وفقا لما اعتبره العرب من ان هذه الصحراء الواسعة مثل البحر واطلقوا على البلاد المطلة على هذا البحر بلادا ساحلية - فى بلاد الساحل فى افريقيا الوسطى والافريقيا الغربية يوجد جفاف مستمر منذ عام ١٩٧٣ وحتى الان . وهذا لا يوجد له سابقة معروفة ان تستمر فترة جفاف بهذا الشكل . ثم ان هناك ظواهر واضحة تم رصدها كان اولها ان الرعاة المتنقلين الرحل الذين كانوا على حالة الصحراء اى منطقة السافانا حاولت بعض الهيئات الدولية مساعدتهم بتركيب محركات قوية لسحب مياه

الخرطوم عام ١٩٨٠ وتقول هذه الاحصائية ان المياه المستثمرة حاليا فى الوطن العربى مياه سطحية يصل حجمها الى ١٣٩ مليار متر مكعب فى السنة . والمياه الجوفية ١٢ مليار متر مكعب سنويا . والمجموع يصل الى ١٥١ مليار متر مكعب فى العالم العربى . هذه هى مصادر المياه التقليدية فى الوطن العربى بخلاف مياه الامطار لدينا ايضا مصادر المياه غير التقليدية مثل اعادة استخدام مياه الصرف الصحى وهناك ٤.٥ مليار متر مكعب وتحلية مياه البحر وتصل الى ١٤ . من المليار . ويصل مجموع المياه غير التقليدية الى ٦٤ . من المليار وهى مياه الصرف ومصدر تحلية المياه لان هناك بعض الدول مثل الكويت تعتمد تماما على تحلية مياه البحر لان المياه الجوفية ليست فقط نادرة ولكنها ايضا غير قابلة للشرب . وهذه الكميات موزعة كالآتى : ٨٣ ٪ يخصص للزراعة و ١١.٥ ٪ للصناعة و ٥.٥ ٪ للسكان . وفى عام ٢٠٠٠ سيكون متاح للوطن العربى ٢٠٢ مليار متر مكعب من المياه السطحية و ٢٥.٧ مليار من المياه الجوفية بحيث ان الاجمالي فى عام ٢٠٠٠ يصل الى ٢٢٧.٧ مليار متر مكعب فى السنة . وايضا من المتوقع ان تصل الموارد غير التقليدية مثل استخدام مياه الصرف الى ١٢ مليار متر مكعب والتحلية تصل الى ٢٤ . من المليار والمجموع يكون ١٢.٢٤ مليار موارد غير تقليدية . وايضا من المتوقع ان يتم توزيعها على الوجه الآتى : ٨٣.٣ ٪ للزراعة وتقل الصناعة الى ٧.٨ ٪ بينما الاسكان يزيد الى ٩.٩ ٪ هذا على مستوى العالم العربى كله .

• د . حميدة : اما عن العالم العربى من سوريا حتى موريتانيا . نجد ان متوسط مصر من المياه السطحية بالمليار متر مكعب / سنة ٦٩.٦ . سوريا ٣٢ مليار . العراق ٦٧.٧ مليار . وهذه ارقام تؤخذ بتحفظ على الجانب الآخر هناك بلاد لا يوجد بها مياه سطحية كالكويت وقطر . وهناك بلاد تعاني من ندرة من المياه السطحية كالسعودية (٠.٢ مليار) . الامارات (٠.٢ مليار) اليمن الجنوبي (٠.٧٥

اكبر من الابار فتزيد مساحة الاخشاب اى يزيد عدد الرموس من الحيوانات التى يقتنها هؤلاء الرعاة الرحل . وبالفعل نجحت التجربة لمدة ثلاث سنوات ولكن تربية عليها تنال فى سقوط الامطار وتناقص بالتالى فى سعة الابار . ويكمل هذه الصورة ان الجزء الجنوبي من الغلبة الذى هو القرب الى الغلبة تحول فى الفترة الاستعمارية الى مزارع من النوع الاستعماري الواسع الذى يسمونه المزارع او الخضرة الكثيفة زرعت فيها زراعة كثيفة مثل الكاكاو وغيره بينما التربة الزراعية لا تحتمل هذا . فدهورت التربة . وعندما تدهورت تصحرت . واختلفت الاشجار والنباتات وبدأت الصحراء تزدحم . اما العنصر الثالث الذى كان يتم له اثره الواضح فهو تقطيع الغابات يتم على مستويين . مستوى تجارة الاخشاب وهذه فى العادة تقوم به شركات كبيرة يسمونها الشركات متعددة الجنسية التى لا يهتمها مصلحة الناس الموجودين وليست لها سياسة مرسومة مثل الشركات التى تحمى الغابات فى اوروبا وامريكا . وتقوم هذه الشركات بقطع الاخشاب على معدل واسع جدا . والمستوى الثانى هو الذى ذكرته من قبل من ان الناس اللقيرة جدا فى قاع السلم ليس لديهم مورد للوقود الا قطع

الاخشاب . فقطع الاخشاب لا يتوقف عليه الاشجار . فقط بل مياه الامطار التى تسقط . وعندما تقل المياه تقل الزراعة فى هذه المنطقة وتدهور التربة بسرعة وتتحول الى صحراء وتقل المياه مرة اخرى .

• د . حميدة : سوف اتكلم عن مصادر المياه فى الوطن العربى على وجه العموم . ثم سوف اتكلم فى مرحلة ثانية عن مجال تخصصى وهو المياه الجوفية . فعلى نطاق العالم العربى مصادر المياه هى الامطار فى المناطق الممطرة والمياه السطحية فى امكن او انها - محدودة مثل نهر النيل ونهر دجلة ونهر الفرات ونهر الاردن ونهر بردى وهذه ليست كلها انهار - دائمة المياه مثل نهر النيل لان بعضها يحمل مياهها موسمية . فما المياه الجوفية فان لدينا احصائية عن المياه الجوفية على مستوى الوطن العربى اعدادها برنامج الامن الغذائى فى



مليار) . وبعضها معدلات متوسطة . تونس ٥.٥ مليار . الجزائر ٦ مليارات . المغرب ٢ مليار من المياه السطحية على الرغم من أن المياه الجوفية أعلى بكثير (٧.٥ مليار) في المغرب . . بالنسبة للمياه الجوفية المتاحة لنا في مصر ٣.٨ مليار . لبنان ٣ مليارات . العراق ٢ مليار . السعودية ٢ مليار . .

المياه السطحية والمياه الجوفية

● المصور . معنى ذلك أن نسبة المياه الجوفية في بلاد العالم العربي أعلى من نسبة المياه السطحية ؟

● د . حميدة : بالفعل كالسعودية لا يوجد بها مياه سطحية ولديها مياه جوفية . أيضا المغرب . المياه السطحية أقل فيه من المياه الجوفية . . وهذا يرجع إلى الإحصائيات التي تشير إلى المياه السطحية ٠.٣ ٪ من ال ٣ ٪ بينما المياه الجوفية ٢٤ ٪ . . توجد أيضا إحصائية عن توزيع الموارد المائية في استخدام الشرب والزراعة والصناعة . نجد أن الزراعة هي العامل الأساسي . يليها إلى حد ما الصناعة . والشرب هو الأقل نسبة .

أن العامل الحاسم ليس فقط كم تبلغ كمية المياه المتاحة للبلد . ولكن ماهي كمية المياه بالنسبة للفرد . نجد بلادا تتمتع بمعدل عال جدا بالنسبة للفرد كالعراق ٥٦٦٦ مترا مكعبا للفرد في السنة . سوريا ٤١٦٦ مترا مكعبا للفرد . الإمارات رغم أن مصادرها بسيطة ٣٦٩٤ (ما في فلسطين عدد السكان مفروض ٣ ملايين و ٢٠٠ ألف . المياه السطحية فيها وهي من نهر الأردن . ١.٤٢٥ مليار متر مكعب في السنة . أما عن استخدامهم للمياه الجوفية فيبلغ ١ مليار والمجموع كله ١.٥٢٥ مليار) فلسطين كلها الموارد للفرد هناك من المياه السطحية ٤٤٥ مترا مكعبا . من المياه الجوفية ٣١.٢ متر مكعب . بالنسبة للمجموع كله ٤٧٦ مترا مكعبا للفرد . بينما في مصر ١٨٣٥ مترا مكعبا للفرد رغم عددا الكبير . لدينا كمية مياه بالنسبة لدول أخرى مثلا يمكن أربع أو خمس مرات . والموضوع الذي يجب التركيز عليه هو حسن إدارة مصادر المياه . والذي يخدم إسرائيل بالفعل هو حسن إدارة المياه

مياه إسرائيل ودعاية الغرب

● المصور : دعاية الغرب تركز على أن إسرائيل لا يوجد لديها مياه . على الرغم من أنها تستخدم حاليا خمس أضعاف الذي تستخدمه الدول العربية المجاورة لها ؟ ...

● د . محمد : مفهوم المياه يمكن توسيعه بشكل بسيط نسبيا . المفروض أن نتكلم على أسس بيئي حيوي وليس على دورة المياه بشكل محدود . نقصد النظام الطبيعي الحيوي هو مجمل علاقة الإنسان ببيئته الحيوية سواء يشمل هذا الأنشطة الإنتاجية بالذات في الزراعة . أو الأنشطة الاجتماعية البيئية الأخرى ومرة المياه إلى جانب عدد آخر من هذه المكونات للنظام البيئي الحيوي .

الدكتور اسماعيل تكلم عن حدوث نوع من الاضطراب أو التدخل التخريبي في النظام البيئي الحيوي . وهذا تاريخيا حيث كل بدأ يتركس في أفريقيا هو في صالح الدول الاستعمارية وليس في صالح أفريقيا وهو الذي أدى إلى التدخل العنيف والمدمر في البيئة الطبيعية . ونخلص من ذلك إلى شكل محدد من استخدام الأراضي الزراعية أسسها في المحاصيل التصديرية . ويدخل في ذلك عمليات إجهاض شديدة في التربة من خلال انماط مضمّنة من المحاصيل . ويدخل فيه أيضا عوامل عديدة أخرى فيها تغيير الأسلوب الفني للزراعة فهذه الظروف الخاصة بالتبعية تعطينا الخلفية الاجتماعية لتفاهم المشكلة في أفريقيا . . هناك عناصر أخرى من المشكلة خاصة التقلبات طويلة المدى التي حدثت بالاستمرارية في أفريقيا أكثر من مرة والدليل على ذلك أنه يوجد ظروف بيئية بحثت حتى وإن هناك أناسا نتكلم عن اتجاه طويل المدى للتصحر في أفريقيا . ولكن فيه تقلبات موسمية ذات سرعات صغيرة . فالحفاف الحالي على سبيل المثال في اثيوبيا يصيب بالأساس منطقة ولو في شمال غرب اثيوبيا وهذه المنطقة لا تتفق مع التوصيف الاجتماعي التقليدي للتبعية . فلا يوجد بها تدخل عنيف ومدمر للبيئة الطبيعية . إلى حد ما يمكن أن نؤكد بأن هناك ظروفًا بيئية تتحكم في هذا الموضوع

● المصور : ولكن الجفاف مثلما حدث في أفريقيا حدث في مناطق أخرى من العالم .

● د . محمد : إن اتكلم بصورة خاصة عن مسالتين . التكنولوجيا الصادرة عن مياه الأنهار وهي في أفريقيا مستخدمة بصورة لا يمكن تخيلها عن مناطق أخرى من العالم . النقطة الثانية هي تكنولوجيا التخزين . معنى المجتمعات الأولية ما قبل القروى الاستعماري . كانت لديها طرق لولية لتكنولوجيا التخزين وكانت تصلح بالنسبة في المجتمعات الصغيرة . أما في المجتمعات الراهنة التي فيها إدارة المياه على النطاق القومي تحتاج إلى نوع آخر من التكنولوجيا . من ذلك نخلص إلى أن أفريقيا معرضة بصورة أحد للازمات

● د . الاسيوطي البيئة لها تأثير مما لا شك فيه . لكن تأثيرها في اعتقادي محدود بالدورة الهيدروجينية دورة معروفة وتنتقل من مكان لآخر . لكن لا اعتقد أن تأثير البيئة عليها كثيرا .

● المصور : إذن المشكلة في أفريقيا الآن هي مشكلة مياه وعدم نزول المطر .

● د . الاسيوطي المشكلة في اعتقادي أن هناك قصورا . في الدورة الهيدروجينية

● اسماعيل . إذا نظرنا إلى الناحية التكنولوجية البحتة . الأوروبيون عملوا زراعتهم في ظروف توفر المياه ومياه الأمطار وبالتالي عندما أرادوا عمل زراعة في المستعمرات . عملوها على الأسس التي في أذهانهم . لو رجعنا بالذاكرة للفترة السابقة للوجود الأوربي . سواء في الوطن العربي أو في أفريقيا نجد أن الناس عرفت التعامل مع البيئة . وبالذات بحرص شديد على المياه .

الدول الإفريقية الحالية خصوصا في الساحل . عبارة عن كيانات خطط حكوم المستعمرات على أسس الإضم كيان منها قبيلة واحدة . لا بد وأن يكونوا من قبائل مختلفة باتباع سياسة فرق . تسد . . لو رجعنا إلى الفترة السابقة على ذلك وقرنا للأنريسي أو المسعودي اللذين زارا حذد المناطق ووصفاها . فكانت مناطق مقسمة بين قبائل ضخمة أو تحلفات قبلية . هي هذه الأرض الواسعة كلن السكان بفارسوز بشكل تبديلي الاستقرار وأيضا الانتقال من منطقة إلى أخرى لأن المسطح في النهاية واحد للقبيلة . عندما دخلت التقسيمات الإدارية الحديثة . قل هذا التعامل . البلد الوحيد الذي فيه استمرارية جوهرية في نظام الري هو مصر لأن لدينا مصدرا واحدا للمياه نتعامل معه . لكن في بلاد عربية أخرى . كلن فيه وسفل للري نعيد اكتشافها اليوم ونستوردها . على سبيل المثال إسرائيل في . الريوبلا بلاتا . عملت استعراضا تكنولوجيا ضخما على ميسمي . مكرى الهرمى . وهذا لن تكون الأرض على شكل مصاطب . وبالتالي عندما تسقط الأمطار من أعلى تملأ الحوض الأول من أعلى . إذا كان أكثر من ذلك يملأ الحوض الذي يليه وهكذا . وإذا كان قليل . في هذه الحالة يزرع الحوضان الأوليان فقط . وقالت أنها عملت ذلك في صحراء النقب وأن ذلك لفتح تكنولوجيا ضخم . هذا النظام كلن موجودا في مملكة عربية تسمى . مملكة النبط . وعاصمتها . البطراء . والتي ظلت قائمة حتى نهاية القرن الثالث الميلادي حتى حطمتها الرومان . أيضا قرأت ترجمة فرنسية لمؤلف مغربي بعنوان العلاحة للعلامة . محمد بن العوام . وجدت أن العرب في هذه المنطقة كانوا يعرفون الري بالتنقيط وكانت الوسيلة سهلة جدا . فكان يضع بجوار الشجرة حفرة ويضع في هذه الحفرة أناء فخاريا مملوفا بالمياه . فينضج مياهها مجاورة للجذر مباشرة . فلذا يحدث أن تحصل الشجرة على حاجتها من المياه بالدقة دون أي زيادة . فالمجتمعات السليقة للاستعمار كانت تعرف كيف تتعامل مع ظروف ندرة المياه .

مشكلة المياه العالمية ومصر

● المصور : لكن ماهو انعكاس مشكلة المياه العالمية على مصر الآن ؟

● الشنوي : المشكلة في رأيي . مشكلة

خلو مياه النيل من الطمي وهذا فيما يختص بالزراعة . عندما أقامنا السد العالي حجزنا مياه النيل في بحيرة (٥٠٠ كم) . عبارة عن ٥٣٠ كم داخل الحدود المصرية و ١٥٠ داخل حدود السودان . فالمياه هي الفيضان نصب حتى شلالات . وال . عالية تحجزها وتخزينها . ليستسه مجرى النيل وتنخفض سرعة المياه ثم يقرب الطمي . ثم يدوا في عمل دلتا النيل في ال ١٥٠ كم داخل حدود السودان وترك مياهنا داخل مصر . مياه بيضاء . هي بلدي الأمر كلن السؤال ملانكم في طمي النيل .

فجاءت الإجابة بسيطة . وهو أنه يمكن الاستعاضة عنه بأسمدة كيماوية وقروها بـ



المصدر :

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٢٠ ألف جنيه وبدأوا في العمل إلا أنه ظهرت آثار أخرى وفي الحقيقة أن مصر مثلما يريد هي - هبة النيل - والمقصود بذلك - فيضان النيل - وليس النيل العادي - وأرضنا الزراعية في مصر ليست أرضاً طبيعية - بل في أرض منقولة وهي في الحقيقة أرض رملية قلدا ما حفرنا على عمق في أرضنا سنجد رمالاً - فتكونت أرضنا الزراعية من خلال الطمي الذي ترسب على مر السنين وكلها منقولة من جبال الحبشة - الذي كل يوم يحدث - مياهاً البيضاء فيها مكونات عجيبة ليست مثل الأنهار الأخرى فيها مادة من المواد لزجة غريبة - كانت تأتي مع مياه الفيضان وتدخل الأرض وتروى بها مدة الصيف ومدة الشتاء مثل الفيضان - قلت محاضرة في ذلك وكانت في نادي الثقافة - وكان يحضرها وزير الزراعة وقتذاك - وتوجهت بسؤال للوزير هل ستظل مكونات طمي النيل كما هي بعد ٢٠ سنة على سبيل المثال ومع تقدم العلم - هل ستظل كما هي أم سيحدث بها تغيير وقد نجد أنها تحتوي على أشياء لانعرفها - فالعملة السكرية بعد طمي النيل انخفضت

طمي النيل والموقف العلمي

● المصور - في ندوة سابقة ناقشنا في موضوع الطمي واتضح بالارقام أن الطمي ليس له التأثير المباشر القوي على انخفاض الزراعة في تربتنا الزراعية

● م / الشناوي انضد هذا الكلام بالعمرة .. فلخل الذي حدث في الطمي بعد بناء السد العالي كل له التأثير الضار بالنزعة وسوف نسمعون على مر الأيام عن قري ستهدم - في بلدنا كفر الصلحية طلب الأهل - بتكسية - بحر شبين متعللين بأن البحر سيهدم المباني - قلت لهم أن البحر يسير باتجاه غرب البلد - فهل المباني في غرب البلدة وقعت - قلوا : لا .. فقلت لهم المسألة من خلاف ملتفتون - فحقيقة الأمر أن المياه لاتصرف جيداً

● المصور كنت وزيراً - ماذا فعلت لقضية الطمي

● م الشناوي عندما كنت وزيراً عملت تخطيطاً لاسترداد طمي النيل وراقبت محطة التجارب في القناطر وأنشأتنا محطة تجارب

خاصة في منطقة السد العالي وطلبت من مصلحة المساحة الخرائط الخاصة بمطرفة السد ككل ووضعت عدة مشروعات من أجل استعادة طمي النيل وعندما تنقضي محطات التجارب طريقة من الطرق بتجاربها وهي حقيقة الأمر أن محطات التجارب الموجودة بالقناطر كانت على مستوى عالمي - وكنت اعتقد أنه في خلال عامين نستطيع أن ننجز هذه العملية - ووعت الرئيس الراحل عبد الناصر بذلك وكان جمال عبد الناصر رحمه الله عليه يتل للضيوف عليهم - ثم تركت العملية بعد ذلك وانتهت بقطع

● د الاسيوطي حكاية استرداد المواد العالقة بالمياه - هل تقصد عمل مجرى جديد بالتجارب أم ماذا

● د الشناوي سألنا هذا السؤال من قبل عبد الناصر واجبت ان مهندس الري في مصر بوليتون وعلميون ونحن لدينا طمي على بعد ٢٥٠ كم ولن نخرج عن الانفعال به

● المصور كيف ينقل الطمي بالتحديد

● د الشناوي كنت ساقوم بعمل تجارب في المحطات وسأنتج في طريق أن أتى بهذا الطمي وكنت معتقداً أنه خلال عامين فقط أن أتى به ..

● د - الاسيوطي المشكلة ليست بهذه البساطة فهي مشكلة موجودة في العالم - فالمعروف أن التخزين يرسب معظم المواد والمشكلة لدينا أصعب والفكرة ليست في مدى أهمية المواد الصالحة بقدر كمية التقلب على مشكلة الترسب نفسها - فنحن نعرف أن أي سائل يوجد به مواد عالقة وعندما تنخفض السرعة تترسب - فالمشكلة اقتصادياً تستطيع أن أقول أنها غير ذات جدوى ولا اعتقد أن أي مركز يبحث يستطيع أن يتوصل إلى نتيجة في ذلك

● م الشناوي لا يستطيع أحد أن يقول أننا لن نستطيع أن نتوصل إلى شيء في هذا المجال إلا إذا مكثنا في التفكير في ذلك مدة معينة كافية مثلما فكرنا نحن من قبل

● د الاسيوطي أنا متخصص - هيدرولكي - وأنا لا حول - غير ممكن - على أسس فكرة طرات لي في القو - وبالنسبة للذين اشتركوا في تصميم السد العالي مثل سقراود على سبيل المثال كانت لديه خبرة عالية في هذا الموضوع وكل الذين في القناطر من تلاميذه

مثل الدكتور جمال مصطفى ● م الشناوي عموماً أنا اعتقد أن هناك - موارد - قد يحدث مستقبلاً للأرض المصرية أما مشكلة الطمي وأثر الطمي ليس لها حل

هل نبيع المياه للفلاح

● د - اسماعيل عندما نقول - ممكن - أو - غير ممكن - فهذا في حدود معلوماتنا العلمية الحالية

مقدرات العلم المقبلة لانعرفها على وجه الدقة - والموضوع يستحق استمرار البحث فيه

بالنسبة إلى مصر - مشكلة اقتصاديات المياه وحسن استخدامها وتعميم العائد منها - مشكلة حيوية وإن الأوان لحسب تكلفة متر المياه لكي يستخدم في تخطيط الأسعار بمعنى أننا لن نبيعه للفلاح ولكن ليعرف قيمة المياه واعطى لكم مثلاً على تجاهل قيمة المياه من قبل استاذة كبير - في ندوة عن الأرض في مصر - استلذا الاقتصاد في إحدى كلمات الزراعة قدم بحثاً يهدف إلى وقف زراعة القطن في مصر وبدلاً منه نزرع الأرز وهذا اكسب لنا وحسب تكاليف الأرز والقطن وسعر الأرز وسعر القطن - وأهم في حسبه سعر المياه - لأننا لو أدخلنا المياه وحدنا لها أي سعر فسوف ينهار بحثه تماماً ويصبح ختمياً - إلا نزرع أرزاً في مصر على الإطلاق - لأن الأرز مستهلك رهيب للمياه والتوسع في زراعة الأرز خطاً ونتج عن زراعته مشاكل عديدة فمسألة الوعي بندرة عنصر المياه - وإن لمتر المياه قيمة - وإن هناك ضرورة لحسب تكلفة متر المياه - وإن نحسب تكاليف المكون المائي لأي مشروع ينفذ -

● المصور كذلك إعادة استخدام المياه

● د اسماعيل معاً فالمياه لا تكلف ويعد استخدامها بشكل مستمر - وإسرائيل أنشأت في حيفا محطة لتنقية كل المجاري في المثلث السكني حيفا - الرملة - تل أبيب والذي يضم ٦٠ / من سكان إسرائيل ككل المجاري في هذا المثلث لاتذهب نقطة واحدة إلى البحر فالمجاري تنقى ويعاد ضخ المياه للنقب - والمواد العضوية تستخدم كسماد أي لاتذهب نقطة واحدة للبحر على الإطلاق وفي هذه اللحظة بالذات - يعض في الاسكندرية مشروع لاقاء مياه المجاري في البحر - ويترتب على ذلك تلويث شواطئ الاسكندرية كلها



● المصور هناك مشروع تقدم اسلطة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية يرمي الى تنقية مياه المجارى وضخها نحو الصحراء - جنوبا - للاستفادة بها فى استصلاح الاراضى

● د. اسماعيل انه مشروع سليم ١٠٠ / وصحيح ان تكلفته كبيرة - كما قالوا - ولكن العائد المقابل حيوى لان الارض سوف تستصلح واصيف رقعة خضراء جديدة الى مصر . لا توجد تكلفة عالية فى ذاتها . ولكن الحساب الاقتصادي السليم يقتضى معرفة التكلفة بالنسبة للعائد الفعلى ولو قدرنا ان اندر شيء فى مصر هو المياه والاراضى الزراعية . يصبح اى تسبب يربط بينهما وينميها ضروريا وحيوى مهما بلغت تكاليفه

فمشكلة اعادة استخدام المياه مشكلة اسلمية ويرتبط بها - بالضرورة - مشكلة منع المياه لانه كلما قل التلوث . كانت تكلفة اعادة الاستخدام اقل وكما قال الدكتور عبد الخالق ان الفيضان كان يغسل مجرى النيل والآن لم يعد هناك فيضان . وتحول النيل - للأسف - الى مزيلة للتعصب المصري كله تصب فيه المجارى ومخلفات المصانع والمنازل والكازينوهات والعوامات والسفن وهذا امر يجب الا يسمح به اطلاقا والتأكد من توافر وسائل التنقية واعدام المخلفات لدى اى منشآت على النيل لان التلوث - خاصة - الكيماوى يضر بالزراعة اولا . ثم يصعب معه تنقية المياه للشرب ثانيا . ويرفع من تكاليف اعادة استخدام المياه

مصر والسودان وخطر الجفاف .

● المصور . ما الذى ينبغى على مصر ان تفعله لتلافى اثر ندرة المياه التى تعلنى منه عدة دول افريقية الآن ؟ وقد سمعنا فى هذه الندوة ان السودان بعد شهرين فقط سوف يعلنى مما تعلنه اثيوبيا الآن

د اسماعيل توجد مجاعة فى السودان الآن . وفى دارفور وكردفان يموت الناس من الجوع

ولذلك اى مورد مياه فى مصر لابد ان نتعامل معه كانه بحر بترول

واى نقطة مياه فى مصر لابد من استخدامها استخداما رشيدا .

ولابد من بحث المياه الجوفية فى مصر . ومعرفة حجم المخزون والمخزون وتحليل مكوناتها . والذى لا يصلح للزراعة من الممكن

ان يصلح للاستشفاء مثل الابار الساخنة فى الغرافرة . فيها كبريت ومواد علاجية . يعطه البدايه إدراك ان كل قطرة مياه فى مصر شيء ثمين يجب ان نجيد استخدامه .

● د حميدة قبل ان نتكلم عن مصادر المياه فى المناطق الصحراوية . لابد ان نتكلم عن سوء استخدام مياه النيل لان ذلك مرتبط بالمياه الجوفية . بمعنى انه كما ان المياه الجوفية مصدر خير فهى مصدر شر . فهى مرتبطة بسوء استخدام مياه النيل والحادث فى مصر ان مياه النيل تستخدم استخداما سيئا فى الري وفى الشرب . تملأ مثلما كنا نستخدم المياه من نصف قرن حينما كنا ملاين بسيطة . والعالم كله لا يستخدم هذه الطرق التقليدية فى استخدام المياه ولكنه يستخدم اساليب اقتصادية فى استخدام المياه . وهذه لها ميزتان .

اولا ترشيد استخدام المياه .

ثانيا عدم السماح بتسرب المياه . وكما قال الدكتور عبد الخالق ان هناك مشكل من انهيارات وميلان وانحر . وهذه المشكل حدثت بعد بناء السد العالى وشيء غريب ان يرتفع مستوى المياه الجوفية فى المدن بعد اسلاء السد العالى . مع ان المفروض ان يحدث العكس . لاننا حجزنا المياه خلف السد ونصرفها بحسب . ولكن الذى حدث ان المياه التى كانت تتسرب الى البحر نتيجة توفر الطمي فى مجرى النيل ومع ندرة الطمي تسربت المياه الى الارض المصرية . وفجأة ارتفعت المياه تحت القاهرة والمدن الكبرى فى الصعيد عملنا مشروع استصلاح اراضى فى غرب الدوبارية . ونحن فى معهد الصحراء عملنا فيه فترة طويلة . وعملنا فيه بالمصارفة لان الروس انشؤا مزرعة تجريبية هناك وطلبوا بدراسة المياه الجوفية قبل البدء فى عمليات الاستصلاح . ورجل الاستصلاح قالوا اننا لاندرس المياه الجوفية فى الارض الصحراوية وبالفعل عندما درسنا المياه الجوفية هناك فى بداية الاستصلاح كل عمق المياه ١٠ مترا . وتعجب رجل الاستصلاح من حالنا . لاننا ندرس المياه على عمق ٤٠ - ٥٠ مترا . الذى حدث ان بعد استصلاح ٣٠٠ الف فدان باستخدام مياه النيل التى ترفع بواسطة محطات ضخ لمستويات عالية (٥٠ مترا فوق سطح البحر) بينما الدلتا على اربعة امتار فقط . إذن هناك حوالى ٤٦ مترا زيادة . والنتيجة اننا نرفع المياه ونضخها على مستوى ٥٠ مترا ثم نجدها تتسرب .

ومن هنا بدأت الاراضى المخفضة تطل . وارتفع منسوب المياه الجوفية بارتفاع من ٤٠ مترا تحت سطح الارض الى نصف متر تحت سطح الارض فالارض التى كانت ممتازة فى زراعة العنب تدهورت تماما او تكد . حتى بدا التفكير متأخرا فى عمل مصرف وفى مراعاة منسوب المياه الجوفية التى بدأت تظهر .

● د م الشنولى لى ملاحظة لرض جمالجبس كانت فى هذا المكان . وكانت تزوع . فلملا لم يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية . لانها كانت تروى بمياه منسوبة بالطمي

● د . حميدة لا تختلف معكم بالمطامى يمنع تسرب مياه الزراعة الى المخزون الجوفى . ولكن الى جانب ذلك الزراعة على مستوى عال تصرف المياه الى المستوى المنخفض ونحن نستخدم المياه حتى الان بالطرق التقليدية - الري بالغمر - فى الفيوم . والفيوم منطقة محدودة . وهناك نوع من الميزان المائى فى الفيوم . مياه تدخل فى منخفض . وتخرج كمية محدودة . جزء ينبخر وجزء يذهب الى بحيرة قارون . ولا بد لبحيرة قارون من منسوب ثابت حتى لا تنفخ على الارض اربوا التوسع فانشؤا خزان وادى الريلى لمياه الصرف للأسف ان خزان وادى الريلى لم يدرس جيدا . هل هو متصل ببحيرة قارون ام لا ؟

ومن دراستنا السابقة بمعهد الصحراء كانت هناك مؤشرات تدل ان منخفض وادى الريلى متصل بمنخفض الفيوم وبعد ارتفاع منسوب المياه فى وادى الريلى . بدأ يرتفع فى منخفض الفيوم . بالاضافة الى ان المياه الزائدة فى منخفض الفيوم بدأت تسقط المنازل فى سنورس ومناطق اخرى . وقد بدا فى معهد الصحراء دراسة هذه المنطقة بناء على طلب المحافظة . ونحن نعرف السبب وقد نبهنا اليه من قبل . واليوم لو كنا نتوسع زراعيا مع ترشيد استخدام المياه لتجنبنا هذه الآثار السلبية . كنا وفرنا المياه دون تركها تتسرب الى المخزون الجوفى وبالمثل تطل الارض ونفخه الاتار التجريبية الحديثة اليوم .

المياه الجوفية فى مصر

● المصور ماهو موقف المياه الجوفية فى مصر الآن ؟

● د . حميدة المياه الجوفية فى مصر موجودة فى مناطق فى الساحل الشمالى . على امتداد الساحل الشمالى . نتيجة امطار . فهى



مياه متجددة معتمدة على الأمطار وكل المياه الجوفية لموما تكونت من مصادر سطحية . إما امطار . او مياه سطحية - جريان سطحي - ولكن قد يكون مصدراً حديثاً او قديماً . وغالبية المياه الجوفية الموجودة في مصر موجودة نتيجة مصادر قديمة . تسرب المياه إلى باطن الأرض من مصادر امطار قديمة او جريان سطحي قديم . هذا في الغالب الاعم .

●● المصور ولكن

ما زالت في بعض المناطق مياه جوفية متجددة نتيجة امطار حديثة .

●● د . حميدة . وهذه موجودة بتجديد عمر المياه الجوفية وغيره . واكثر خزان للمياه الجوفية في مصر يوجد في الصحراء الغربية . مناطق الواحات . وهو جزء من خزان ارتوازي ضخم يشمل معظم الصحراء الغربية . والجزء الشرقي من الجماهيرية الليبية . والجزء الشمالي الشرقي من تشاد . والجزء الشمالي من السودان . ونسبة الخزان الارتوازي النوبي وهو ممتد حتى جنوب منخفض القطارة . هذا الخزان من اكبر الخزانات الجوفية في العالم لان مساحته كبيرة جداً وهو مهم جداً .

كذلك لدينا مياه جوفية على طول ساحل البحر الاحمر مرتبطة بالامطار القليلة التي تهطل هناك محدثة جرياناً سطحياً حتى تنزلق إلى البحر الاحمر . وجزء منها يتحد إلى وادي النيل وهي كميات محدودة ويسمون بها في الصعيد السيول وتتسرب إلى باطن الأرض

وهناك مياه جوفية في شبة جزيرة سيناء في الساحل الشمال منها وفي وديانها وهناك مياه جوفية تجمعت من رشح النيل في الوادي والدلتا . وخزان المياه الجوفية في الدلتا ضخم .

وبالنسبة للخزان الجوفي في الصحراء الغربية . هذا الخزان موجود في صخور الحجر الرملي . وميزة هذه الصخور انها تحتوى على مياه جوفية عذبة . وفي بعض المناطق تكون اعزب من مياه النيل .

●● المصور : ومشكلة المياه الجوفية علمه في اشكال الاستخدام وطرقها

●● د . حميدة . عندما يكون لها مصدر . تسحب منها بمصر النسبة المضاعفة إليها من المصدر سنوياً . يظل مستوى المياه الجوفية ثلثاً . وإذا اخذنا نسبة اكبر من الوارد إلى المخزون سنوياً ينخفض مستوى المياه الجوفية . وهذا الخزان يتلقى تغذية طوال قرون عديدة ومن مناطق عديدة مثل مرتفعات تشاد والشمال السوداني . واليوم فإن التغذية الواردة إلى الخزان بسيطة إذا قورنت بالكميات التي سحبها منه . وبالتالي فنحن نقوم بعملية تفريغ للخزان وهذا ليس عيباً . لان هناك خزانات كثيرة في العالم بنصر الشكل وتسحب منها المياه ايضاً ولكن بحسب كمية المياه في هذا الخزان تقدر بسعة الالف مليون متر مكعب . ولو عرفنا ان السعة التخزينية لبحيرة ناصر ١٦٥ مليار فنجده ان هذا الخزان يمثل بحيرة ناصر خمسين مرة . وهذا الرقم قليل باعطافنا كمية كبيرة من المياه . ولكن المشكلة ليست في كمية المياه الموجودة لكن هذه الابار تنزل من عمق ٥٠٠ - ١٥٠٠ متر . فالتطبيقات عميقة . المهم ماهي كمية المياه التي يمكننا استغلالها في مكان ما اقتصادياً وعملياً .

مصر واستخدامات المياه الجوفية

●● المصور ماهي كمية المياه التي يمكن ان نستخدمها من هذا الخزان كمورد مائي في مصر ؟

●● د . حميدة . مشكلة المياه الجوفية في انخفاضها وليس في وجودها . تحتاج المياه الجوفية إلى عملية رفع . وهذا بدوره يحتاج إلى طاقة . والمسألة كلها تحتاج إلى حساب دقيق والتقدير السليم لكمية المياه التي نحتاج إليها في مكان ما وتأثير هذه الكمية على المخزون الجوفي ثم تكاليف الطاقة المستخدمة في رفع المياه . ويجب حساب تأثير المياه المستخدمة على المخزون الجوفي بدقة ولسنوات طويلة . لحوالي خمسين سنة مثلاً وقد حسبناها في الوادي الجديد وظلت ونبهت على انخفاض مستوى المياه الجوفية منذ البداية . حينما كانت المياه الجوفية تتدفق .

علم بصدئوي . ولدى المحل الذي اعدده لهدة الحلة . ويصور المصور على المشروع ان تدفق المياه الجوفية سوف يستمر بدون سحب ربما إلى الابد وعندما حسنت مداه عرف الجميع ان هذا التدفق سوف ينتهي بعد عشر سنوات من بداية التشغيل (عام ١٩٦٢) . فعلاً حدث هذا وقبل انتهاء مدة السنوات العشر لانهم زدوا السحب في الواحات الخارجة

●● المصور ان هذا لم يحدث في الواحات الداخلة .

●● د . حميدة . ولذلك فلا زالت حالتها احسن لان الضغوط فيها اكثر والموسم عدم احراء دراسه لما نسميه . المحسرون الاستغالي . وهو حصة المياه التي يستطيع استغلالها على مدار المشروع . ومن هذه المشاريع دامة لاسيا اراض زراعية لاند ان تستمر لمئات السنين وليست مصنعا سوف نغلق بعد خمسين عاماً . واستصلاح الاراضي مختلف

احتياجات مصر من المياه

●● المصور حل يمكن في حلة تحليل السحب من المياه الجوفية ان نسد حاجتنا من المياه عموماً عن طريقها ؟

●● د . حميدة . يستطيع ان يحدد كمية المياه الجوفية التي يمكن استخدامها بامل في خلال فترة زمنية معينة . وبناء على هذا التقدير يتم استصلاح الاراضي التي يمكن ان يستغل هذه الكمية من المياه الجوفية . ولكن ان برعى استصلاح ٢ مليون هكتار لان هناك مياهها جوفية تكفي . فهذا كلام خطير وقد شهدنا له منذ عام ١٩٦٢ ولكنه لازال يتكرر اليوم للأسف

●● المصور حل تقصد مشروعات معينة ؟

●● د . حميدة . في شرق العوينات لارال الكلام يتكرر وهذا خطير

المشروع الزراعي يستمر مئات السنين ان يجب حساب كمية المياه المستغلة على مدار المشروع حتى اعرف من الار عمق المياه بعد ٢٠٠ سنة لانه من الممكن ان يعاين بان العمدة الجوفية اصبحت على عمق ٥٠٠ متر



●● المصور في عدد الحالة حيث سجنها سببا اقتصاديا .

●● د حميدة بحث في حرائق الصحراء الغربية ان مدرس ميسر بالمحجور الاستهلاك وهو كيمياء المياه التي يمكن استعمالها سببا اقتصاديا على مدار زمن المشروع بعد شمس سنة آلاف مليون متر مكعب ولكن ما الزمن الذي نخرجهم فيه ؟ عدد في المنطقة

●● د اسماعيل وهذا مرتبطة ايضا بنوع الزراعة ونوع الري بعدما نزرع في هذا المحل فلان من زراعة المحاصيل الخفيفة والتي يحفز استهلاكها للمياه ذلك لاسطىء كالاوروبيين عندما حلوا في افريقيا . فبحر مدح للارض الجديدة راغبين في زراعتها مثل الوادي والدلتا بالضبط

المياه الجوفية وقارة افريقيا

●● المصور قبل ان تحت الارض في القارة الافريقية طمعه عريضة من المياه الجوفية فهل من الممكن استخدامها في زمن الحاضر

●● د حميد هناك حرائق مياه جوفية عديدة في القارة الافريقية بخلاف حرائق الصحراء الغربية

●● د اسماعيل في العصر الجليدي خلت هذه الصحراء مروجها غلات وحب تنزل عليها امطار افريقية اخرى فمستلها امدار مياه اكثر منها مشكلة مدرة مياه وادار يمكن تجنبه وليس امدارا بعيدا عن امكانيات التحكم فيه

●● المصور المسئلة ايضا اعتدنا على التفكير بأسلوب المشروعات الصحية على اساس اقتصادي هنري

●● د محمد وهذه المسئلة في حيز ار لها علما سياسيا سريعا إلا انها قد تضر بمستقبل مصر الاقتصادي بشكل مادي . وهذا مشاريع اصبحت لاستخدام المياه الارشادية في سرق العووبات وهذا مشروعات اخرى لم تحسن التفكير فيها بل مشروع اعاد استصلاح ملى الصالحة - الاسماعيلية - القاهرة وهذه

المشروعات بالاساس صحته جدا مسئلة مصر الاقتصادية الأساسية في مورد الموارد التي يمكن استثمارها . ومن هنا بخون التفكير في استراتيجية مصر المائية ليس بمعمل عن استراتيجية مصر التنمية وهذا الخط الذي يقع فيه الزراعيون والمليون ●● المصور هل يمكن ان تحدد المسئلة بصورة أوضح ؟

●● د محمد المسئلة في منع الاهدار في اللحظة الراهنة اكثر من التوسع في حريته مصر الاستراتيجية للمياه والمعلقة المائية ونحن نفكر في هذا التوسع العلمي . لاند ان يعني ان اكتشاف المياه في حد ذاته ليس هو المطلوب بلدر فاعلية استحداثه في ارض محددة وهذا معاد ان هناك حائلا اخر للمسئلة وهو الاستصلاح وهذا له تكلفه الباهظة

إذن ففكر في استراتيجية مصر المائية ليس بمعزل عن استراتيجية مصر التنمية وهذا المسئلة الخلفية عما اذا كان علينا ان نفكر في استراتيجية مصر المائية المرتبطة باستراتيجية مصر الزراعية باعتبارها الاولوية الحاسمة ام ان تصنيع مصر هو الذي يمكن ان يودي في الفترة المقبلة - التي تلو حيلتي او هجم في امكانيات مصر الزراعية هذه هي المسئلة التي لم يحلها الفكر الاقتصادي المصري في تدبير السحبي وحولها بدور كبير من الخلاص الاقتصادي والسياسي

في تصنيع مصر هو المسئلة . هو الحللة الأساسية لمسئلة مصر الاقتصادية ام التوسع الزراعي بما يعنيه من تحمل تكاليف الاستصلاح والبحث عن موارد مائية جديدة وتوفر الطاقة الضرورية لاند من تصنيع مسئلة المسئلة بصورة محددة وارى انها مسئلة امدار اخر منها مسئلة اكتشاف مصادر جديدة للمياه

والمسئلة الثانية حل لتصنيع مصر الاولوية وتخصيص موارد المحدودة لهذه المهمة ام العيوب على يتلوه كيمياء هذه الحرائق من المياه الجوفية ملوثة من عسر الفاسه من ارماس صحته محروم تاريخي اي ان معدل تحديد محدود جدا

●● المصور دائما في الموارد مفرق مليون المحروم والمتفق

●● د اسماعيل وهناك بالفعل محصر تحديد ومن هذا الحرائق بحر اسناد الى المحر الايصار المتوسط ولحق بسبب سبيله ولان المتفق محدود فلان ان سراجي عدد المحدود به وبحر سبيله المياه الجوفية في هذا المحروم حتى نخلل عمرا

●● د حميدة التمدد في هذه المياه كما جاء في الاحصائيات السجلية في حدود مصرف مليون متر مكعب بوسيا اي حوالي ١٥٠ مليون متر مكعب في السنة ولكنها تستغل احر من هذا الرقم المطلوب امداد المياه الجوفية فلو ركنا السحب من مسطحة محدودة سوف يحدث انخفاض سريع جدا وبالتالي نؤثر على المناطق المحيطة بها

●● المصور من الذي يسحب ويحدد السبب المسحوبه .

●● د حميدة هناك مسئلة تتحكم وزارة الري في المياه السطحية تماما ولها فوائدها العتيفة وهي مسوله عن كل المياه في مصر بعد ولكن لا يوجد قانون يحكم المياه الجوفية في مصر واي موازن مصري يستطيع ان يحفر بئر في ارضه يملأها ادر وهذا الكلام غلط غير موجود في اي مطلق في العالم فالقانون العام يحكم عدد الابار حتى لا تضر بمستوى المياه الجوفية وبالتالي توزيع الابار علميا فالمسئلة في عدد وجود موازين تتحكم في استغلال المياه الجوفية ويجب ان تصدر من عدد الموازين حتى نعلم وراى الري استغلال المياه الجوفية سلما نعلم مياه النيل

استراتيجية شاملة لموضوع المياه

●● المصور مصر ادر محتاجه الى استراتيجية علمية شاملة في موضوع المياه ●● د محمد بعد مل هذه الاستراتيجية حديرة بالتنسيق الدقيق لتطبيقاته مسئلة المياه في مصر في اللحظة الراهنة وهي المستقل بحيث يتحرك ويحتل على ضوء الفهم العلمي لاعداد ضيق معطه المياه في



المصدر : المصدر

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٨٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والتحرير في الاستراتيجيات المائية
يخيل الى انه مطلوب ان منه بالتصديق مع كل
الاستراتيجيات الاقتصادية الاخرى وليس
الحلول ان بحيث التسيب الحاد في
المشاكل المائية لمصر ومصر مصر الزراعي

● د اسماعيل المسالك بالنسبة
للاقتصاديين محسومة مصر مثل اليابان
ليس لها موارد طبيعية وموردها الاساسي هو
المصر. وبالتالي فان مستقبلها الوحيد هو
التصنيع وتصدير منتجات صناعية لانه في
حالة تصدير المنتجات الصناعية فانه يعد
تصدير لعمود العمل المصري وبالتالي
الحصول على اكثر عائد منها بدلا من
استخدامها كعمالة مهاجرة في الخارج
● المصدر ولكن المياه حاكمه ايضا في
كل الصناعة

● د اسماعيل ويسعى وبحر نجد
انواع الصناعات التي تنولها الا نحس في
صناعات مستهلكة بخروا للمباد

● المصدر تنفي منظره العداء

● د اسماعيل لانه حبيب سلب
تعرض الاستغلال لانه - محظوظ - ان يخور لدر

فانض انتاج للتصدير لاستيراد غذاء بدلا منه
ودامنا التخطيط هو عملية موااسات
والخطيط يقوم على مصفوفة جبرية والبحث
عن الحل الامثل لها. والحل الامثل لايعظم هدفا
على حدة فهو الخط المار المحقق للاقتصاد ككل
الفضل نتيجة. وعندما نستخدم عبارة اولوية
فالاولوية في التخطيط نسبية. وليست اولوية
مطلقة. ومستقبلنا بالقطع هو الصناعة. ولكن
الصناعة ايضا تحتاج الى مياه. ولكن مشكلة
الغذاء مشكلة اساسية

● د الاسيوطي يقوم باعداد دراسة عن
تكلفة المياه لغراض مختلفة هل هي وسيلة
للترشيد او فرض ضريبة على الفلاح ليفهم
اهمية المياه وهذه الدراسة مضيئة فيها
وتتناول الاقتصاد والبيئة والاجتماع وغيرها

اسرائيل والعدوان على المياه الجوفية

● المصدر هناك دراسة امريكية تقول ان
اسرائيل تستخدم الخزان الجوفي تحت الضفة
الغربية. وتستهلك منه كمية تساوي خمس
اضعاف ما تستخدمه الدول المجاورة من مياه.
خاصة وان هذا الخزان الجوفي معتد تحت
خمس دول عربية واسرائيل وحدها هي التي
تستغل هذا الخزان

● د حميدة المناطق المحيطة
باسرائيل مثل سوريا ولبنان. متاح في سوريا
مثلا ١.٦ مليار متر مكعب في السنة. تستخدم
منها وقد نشر المركز العربي للاراضي
الجرداء بدمشق ان المياه الجوفية المتاحة في
فلسطين ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا وهو رقم
متواضع

● المصدر تقول الدراسة الامريكية التي
اشترك فيها اكثر من باحث ان اسرائيل تستهلك
هذه المياه وتحتكرها وحدها دون الدول
المجاورة. وتدوة المياه في الاردن منذ تسعة
اشهر وتحدثوا عن هذه المقطة والسؤال هو
هل بدأت اسرائيل في استخدام خزان المياه
الجوفية تحت الضفة الغربية

● د حميدة ليست كل بيانات اسرائيل
معروفة والبيان المتاح هو بيان المركز
العربي بدمشق والذي يقول ان ١٠٠ مليون متر
مكعب من المياه الجوفية مستغلة وهو رقم
يسيطر وذلك عن عام ١٩٨٠ ولكن هل توسعت
اسرائيل بعد ذلك هل تستهلك اسرائيل هذا
الخزان بدون احصائيات هذا موضوع اخر
ولكن الدول المحيطة باسرائيل تستغل قطعا
ايضا المياه الجوفية

● د محمد توجد موازين قوى محددة
في المنطقة عن طريق سياسات معينة الى
اطلاق يد اسرائيل للتصرف بحرية في موارد
المنطقة واقتصادياتها ككل. ومنطق السياسة
يتيح لاسرائيل ان تفعل هذا فالمشكلة ليست
اقتصادية بل سياسية ما اذا كان العالم العربي
يستطيع بالفعل تقرير اسلوب واقتصادية
لمقاومة اسرائيل ودحرها وطلعا انها موجودة
في الاراضي المحتلة من الطبيعي والمتصور

٤٨



المصدر :المصدر

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٨٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموقف الليبي والمياه الجوفية

● المصور هل هناك محاولة ليبية حقيقية لسحب المياه الجوفية بغرض إيداعها لمصر أم هي مشروعات أمنية ليبية ؟

● د حميدة لا يستطيع الحكم على هدفهم وبواياهم ولكنهم يذهبون بنواياهم إلى شركات عالمية أوروبية ولكن هذه الشركات يهتمها الربح ، صحيح أنها تعلم بالأخطاء الفنية المتوقعة ولكنها تريد تحقيق الربح العالي فلو تم التركيز في منطقة واحدة مثل واحة الكفرة ، وحفر هذا العدد الممول من الأبار حتى يستخرج المليارات المطلوبة من المياه فأول المتضررين هو الشعب الليبي وليست مصر لمستوى المياه سوف ينخفض بسرعة شديدة في ليبيا ويصبح استعماله غير اقتصادي ، ثم يبدأ تأثيره يظهر في القريب في الواحات القريبة من الكفرة مثل الواحات الداخلة وهذه على بعد آلاف الكيلو مترات إن لم يكن يظهر التأثير قبل فترة زمنية طويلة ، ولو كان تم اتفاق على طريقة إستغلال هذا الخزان بحيث تتوزع الأبار على مساحات كبيرة ويستغل بالطريقة المناسبة فإن الهبوط الحادث سوف يتم ببطء شديد وبالتدريج الشديد

● د محمد عندي تحفظ بسبب بعض الأخبار التي تنشر لانتارة الكراهية بين الشعبين المصري والليبي أو لانتارة معركة اقليمية او لدفع القيادة السياسية في مصر لانتاخذ تدابير عسكرية ضد ليبيا هذه ملاحظة عامة ، خاصة اذا عرفنا ان المشروع الليبي الذي تناقشنا فيه الآن مشروع خيالي ، لأنني أشك انه في الظروف المالية الراهنة لليبيا في ظل انخفاض في اسعار النفط العالمية ، فضلا عن صعوبة تسويق ليبيا لمنتجاتها ، وبعد خبرة طويلة في عمليات رصف الطرق التي لم تات بآية جدوى اقتصادية ، ان تقدم ليبيا على مثل هذا المشروع

● المصور تنكر السادة المشاركين

● المصور ما هي ابعاد المشروع الليبي لاستخدام المياه الجوفية في خزان الصحراء الغربية ؟

● د حميدة لقد قرأته في الصحف فقط ولكن ليبيا تعاني من مشكلة اراضيها الواسعة مثل مصر مرتين ونصف في ظل غياب المياه السطحية وهذه عقدة للمجتمع الليبي انه لا يتمتع بنهر كالنيل ، وهم يريدون توفير المياه لديهم الاموال التي تنهض بالعديد من المشاريع وعندهم واحة الكفرة وهي إحدى الواحات المحاورة لمصر وهي تدخل في محيط الحوض الارتوازي الليبي ويمكن استغلال المياه الجوفية منها

المياه الجوفية موجودة تحت الصحراء الغربية كلها ولكن المشكلة ان الهضبة عالية وحتى يتم الوصول للمياه نأخذ حجرا طويلا ولكن الواحة تكون في منخفض وبالتالي نصل للمياه بسهولة فمن السهل ان نحفر داخل المنخفضات وواحة الكفرة يتم استغلال المياه الجوفية بها ولكنهم في ليبيا يريدون تطوير هذه العملية ، ليس فقط استغلال مياه

للتنمية الزراعية داخل الواحة ذات المساحة المحدودة بل انه يريد اغمرها كمصدر للمياه ويضخها آلاف الكيلو مترات لتغذية معارزي وطرابلس وخطورة هذه المسألة ليست علينا فقط ولكن على ليبيا ايضا من الناحية الفنية فلو كان الليبيون يريدون توزيع عدد من الأبار على مساحات كبيرة لاستغلال كميات من المياه الجوفية ويقومون بضخها إلى آية مسافة ، سيكون تأثير هذه الأبار على بعضها بسيطا

وتأثيرها على المناطق الأخرى داخل مصر بسيطا ولن يظهر إلا بعد مرور فترة طويلة ولكن لو ركزوا في منطقة واحدة لاستخراج كمية كبيرة من المياه الجوفية فسوف ينخفض سطح المياه الجوفية في هذه المنطقة بسرعة شديدة ، ويبدأ ظهور تأثيرها في وقت اقل في المناطق القريبة منها في داخل الأراضي المصرية

ان تقوم باستغلال الموارد الاقتصادية ككل سواء كانت مياهها او غيرها ، وستحرم بقدر ما يمكنها السكان العرب من استخدام موارد لصالح التنمية

وحدة العرب واجراءات اسرائيل

● المصور إلى ان يستطيع العرب إيجاد صيغة لهذا التوحد ، الا توجد آية خطوات عملية مرحلية متتالية يمكن ان توقف مثل هذه الاجراءات الاسرائيلية ؟

● د محمد توجد إمكانية مناهضة اسرائيل لاستغلالها غير المشروع لموارد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى الخاضعة للاحتلال مثل لبنان والحوالان ، عن طريق المنظمات الدولية وغيرها من المحافل ولكن كل هذا في النهاية ليس له قيمة وجدوى لأن الأسلوب الوحيد لدرء هذا الخطر هو هزيمة اسرائيل عسكريا ، وقد ثبت ان المحافل الدولية لا تستطيع ان تفعل لاسرائيل شيئا ، وهذه قضية ليست جديدة على فهمنا وبصورة عامة فمن يستطيع فرض نظمه بالقوة لابد ان يستفيد من النتائج ، ويشق المنافع الضرورية من فرضه للأمر الواقع بالقوة ، ويخيل الى ان قضية المياه مثل قضية العملة ، ومثل قضية استخدام محاصيل الأرض المحتلة وتصديرها والحصول على العائد وكل سلاح الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية والجنوب اللباني تقوم اسرائيل بتعطيل منفعتها من هذا الاحتلال وهذا امر طبيعي إلى ان تجبر على ترك هذا الأمر

● د الاسيوطي المشكلة سياسية قطعا ، ولكن هناك قوانين تحكم استخدامات المياه لو كانت مشتركة بين دول مختلفة ولمفرض ان دولة عربية ما رفعت قضية في محكمة العدل الدولية ، هل لها الحق - ولو انها قضية صورية لأن منطق القوة هو السائد - في المياه الجوفية ، وهل هناك قوانين تحكمها مثل المياه السطحية ؟

● د محمد لا يوجد للأسف ولكن اهم من ذلك انه حتى محكمة العدل الدولية ثبت تاريخيا انها تأخذ جانب القوى



المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

مقدمة :

التصحّر من أكبر الكوارث التي تهدد المجتمعات البشرية ، وهو يعبر عن درجة معينة من الاختلال في توازن العناصر المختلفة المكونة للنظم الايكولوجية ، وتدهور خصائصها الحيوية وانخفاض إنتاجيتها الى الدرجة التي تصبح فيها هذه الأنظمة عاجزة (تحت الظروف الطبيعية) عن توفير متطلبات الحياة الضرورية للانسان والحيوان ، مما يضطره في النهاية الى الهجرة ، أو قيامه باستيراد مصادر الطاقة اللازمة لاستمراره فيها من أنظمة أخرى ، وهو أيضا نتيجة مباشرة لسوء استغلال الانسان للموارد الطبيعية لهذه الأنظمة وبخاصة الموارد الحيوية بالإضافة الى التأثيرات السلبية لعناصر البيئة وبخاصة الظروف المناخية الجافة ، اذ ان عناصر البيئة المختلفة في أي منظمة تتفاعل وتكيف مع بعضها بعضا الى أن تصل عبر التاريخ الى نوع من التوازن الديناميكي مكونة ما يعرف بالأنظمة الايكولوجية ، ويظل كل نظام محافظا على خصائصه المميزة له طالما بقيت التغيرات ضمن حدود القدرات الطبيعية ، الا أن هذا التوازن يبدأ في الاضطراب بسبب الافراط في استغلال عنصر أو أكثر بمعدل يفوق ، قدرته الكامنة على التعويض ، أو بسبب عدم ملاءمة أساليب الادارة لطبيعة النظام القائم ، ونحت هذه الظروف تبدأ سلسلة من التغيرات التدهورية في الغطاء النباتي والتربة وتغير المناخ المحلي ، وتتولد ظروف جديدة هشة أكثر حساسية مما يسبقها الفرصة للعوامل البيئية الأخرى غير الملائمة لمضاعفة تأثيراتها السلبية ، وواضح من هذه الديناميكية أن معدل التدهور له علاقة كبيرة بدرجة حساسية النظام الايكولوجي حيث يزداد معدله ويتضح تأثيره كلما

التصحّر وتأثيره على الأمن الغذائي

محمد الحسن

تمت هذه الدراسة بمساعدة مشكورة من خبراء المركز العربي للبحوث : المهندس صلاح الكرمي ، د. محمد شخيرة ، د. مصطفى الشوربجي ، د. جاتان حوري ، د.

لاضل وردة ، د. يوسف قواسمي ، د. محمد عليوي .



المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر الى ديسمبر ١٩٨٦

ازدادت حساسية النظام . ونظراً لأن الأنظمة الايكولوجية في المناطق الجافة وشبه الجافة تعتبر حرجية وأكثر حساسية من الأنظمة الأخرى فإن ذلك يفسر لنا ازدياد معدل التصحر بها ووضوح تأثيراتها .

مراحل أو حالات التصحر :

التصحر له مضمون نسبي ، وعادة ما يعبر عن مراحل تدهورية معينة في منطقة ما بالمقارنة مع حالتها الطبيعية أو الطاقة الكامنة بها ، وإن التطور الزمني لهذه الظاهرة عبر مراحلها المختلفة يرتبط بمكونات البيئة وبخاصة الحيوية والمناخية والأرضية . ويمكن تلخيص هذه المراحل بما يلي :

تصحر أولي خفيف :

وفيها يبدأ ظهور بوادر التدهور البيئي الموضعي ممثلاً في تغيير كمي ونوعي تراجع لمكونات الغطاء النباتي والتربة .

تصحر متوسط :

وهو يمثل مرحلة معتدلة من التدهور البيئي ينعكس في انخفاض التغطية النباتية وتغير في تركيب الغطاء النباتي ، وانجرافات خفيفة للتربة وتعريتها بسبب الرياح والمياه ، وازدياد ملوحة التربة ، ونقص في الانتاج النباتي يصل الى حوالي 25 ٪ من طاقتها . ويجب أن ينظر الى هذه المرحلة بأنها حرجية ويجب أن يبدأ فيها تطبيق أساليب مكافحة التصحر بطريقة فعالة واقتصادية لأن التأخير عن ذلك يعطي فرصة كبيرة للعوامل المناخية لزيادة معدلات التدهور .

تصحر شديد :

وتتمثل هذه المرحلة ، بنقص واضح في نسبة النباتات المفيدة وتحل محلها نباتات أقل قيمة أو ضارة تسيطر على البيئة وازدياد معدل انجراف التربة وتعريتها ونقص كبير في انتاجيتها (50 ٪) . وازدياد في الملوحة الى درجة لا يمكن استمرار زراعتها مما يهيء فرصة كبيرة لمضاعفة تأثيراتها السيئة على الغطاء النباتي والتربة . ويعتبر استصلاح الأرض في هذه المرحلة عملية ممكنة ولكنها ستكون بطيئة وتكاليفها عالية .

تصحر شديد جداً :

وهي المرحلة القصوى للتدهور ، تصبح فيها الأرض جرداء وتنعدم قدرتها الانتاجية ، لأن الأرض نفسها تكون قد تحولت الى كثبان رملية أو حواف أو مناطق صخرية عارية ، أو ملاحات ومن الصعب في هذه المرحلة استصلاحها الا بتكلفة عالية جداً وفي مساحات محدودة .



المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

ورغم أن الكثيرين يربطون بين ظاهرة التصحر وظروف المناخ الجافة ، إلا أنه أصبح من المعروف الآن أن عملية التصحر تحدث أيضا في المناخات الرطبة وشبه الرطبة ، ولكنها أكثر وضوحا في المناطق الجافة وشبه الجافة وبخاصة المناطق المحيطة بالصحراء وشبه الصحراء والتي تتراوح كمية الهطول المطري السنوي فيها ما بين 100 وأكثر من 300 ملم . ان ظاهرة التصحر ليست جديدة في العالم ، فقد عرفت الحضارات المختلفة هذه الظاهرة منذ القدم ، ولكن الشيء الجديد الملفت للانتباه هو السرعة التي أصبحت تنتشر بها حاليا . اذ تشير مصادر اليونب UNEP ، على ضوء مناقشات مؤتمر التصحر العالمي في نيروبي 1977 UNCOD بأن المساحات المتأثرة بظاهرة التصحر بدرجات متفاوتة حوالي مليون كيلومتر مربع ، وأن عدد سكان المناطق المهددة بالتصحر 850 مليون نسمة وأن حوالي 60 ٪ من هؤلاء متأثرون بهذه الظاهرة فعليا . كما بينت اليونب أيضا أن الخسارة في الانتاج الزراعي العالمي نتيجة التصحر هي 26 بليون دولار في السنة وأن 10 بليون دولار منها يعود الى الرواسب وزحف الكثبان الرملية . كما ذكرت أيضا . أنه خلال الخمسين سنة الماضية تضاعف 650 ألف كم² من الأرض المتجة على الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى فقط ، كما أن معدل التصحر قد ازداد مع ظروف نوبة الجفاف التي اجتاحت المنطقة في أواخر الستينيات ومطلع السبعينات مما أثر سلبا على حياة الناس وأدى الى تفوق اعداد كبيرة من الحيوانات الرعوية ، والدراسات المشتركة لليونب UNEP ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) تفيد بأن الأراضي القابلة للزراعة والاستصلاح الزراعي البالغة 30 مليون كيلومتر مربع ستقلص بشكل تدريجي وسيضيع منها ما نسبته 18 ٪ في عام 2000 ، وأن معدل النقص في الانتاجية في العام سيصل إلى 19 ٪ في العالم و 25 ٪ في الدول النامية (جدول ١) :

جدول (١) يبين احتمالات تدني الانتاجية

نتيجة التصحر في عام 2000

المنطقة	الأراضي المستغلة مليون/كم ²	الأراضي القابلة للاستغلال مليون كم ²	مجموع المساحة الكلية مليون كم ²	نسبة النقص في الانتاجية في عام 2000
أواسط آسيا	1ر130	1ر270	11ر160	-
جنوب شرق آسيا	2ر720	2ر970	8ر970	12
جنوب غرب آسيا	0ر690	0ر480	6ر770	5
أمريكا الوسطى	0ر360	0ر750	2ر721	25
أمريكا الجنوبية	1ر210	8ر190	17ر700	21
أفريقيا	1ر680	7ر890	28ر860	25

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

أما هاريسون (Harrison 1984) فقد أوضح أن ما يزيد عن 30000 كيلومتر مربع من الأراضي تصبح غير ملائمة للاستغلال الزراعي في الدول النامية سنوياً ، في حين أن UNEP, Desertification Control B No. 11-1984 أشارت إلى أن السنوات الست التي أعقبت مؤتمر التصحر العالمي في نيروبي ، شهدت بها ظاهرة التصحر بشكل كبير واتخذت أشكالاً عدة ووصل معدل التصحر السنوي في العالم ما بين ٠.٠٥٥ - ٠.٠٧٥ كم² وأوضح طلبه (Talba 1983) أن المساحة التي تتدن في الإنتاجية كلياً أو شبه كلي ، أو لا تستغل زراعياً فيها غير محدودة وهي بحدود 210000 كم² سنوياً .

فالتصحر إذن مشكلة عالمية خطيرة ، ويمكن القول أنه إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة ، فسيتم للحد منها فإن شعوب العالم وبخاصة الدول النامية ستواجه مستقبلاً مشاكل في تأمين الغذاء ، وقد أجري بحث Mabbutt 1983 دراسة عن علاقة ظاهرة التصحر بدرجة التقدم التكنولوجي ، فوجد علاقة بين التصحر وسرعة ودرجة تقدم الدول النامية حيث العلاقة بين درجة التقدم العلمي والتصحر علاقة عكسية ، وأظهرت دراسة عمليات التصحر في الدول النامية مازالت مستمرة بسبب سوء التخطيط مما يؤدي إلى استمرار الزيادة في فقدان الأراضي الزراعية ، وبالتالي استمرار نقص غذاء الإنسان والحيوان في هذه الدول (جدول 2) . ونبه الدارس إلى أنه إذا لم تقم الدول النامية بعلاج حاسم لمشكلة التصحر فإن وجود مجتمعات بأسرها في هذه الدول سوف يصبح مهدد في المستقبل . فظاهرة التصحر التي بدأت في أواخر الستينات في الساحل الأفريقي بلغت ذروتها خلال السنوات الأخيرة 1985-82 حيث تعد هذه الفترة من أسوأ فترات الجفاف والتصحر الذي عرفه العالم إلى يومنا هذا ، لقد سببت معاناة حوالي 150 مليون نسمة في دول أفريقية وأدت إلى هلاك مئات الألوف من السكان ، وملايين الأعداد من الثروات الحيوانية بالإضافة إلى تدمير النبات والغابات الطبيعية .

2 - التصحر في الوطن العربي :

تبلغ المساحة الأرضية الكلية للوطن العربي حوالي 14.3 مليون كم² ، أي أن مساحته تقرب من $\frac{1}{10}$ مساحة اليابسة ، وعدد سكانه 180 مليون نسمة ، أي حوالي 3.6 ٪ بالمئة من سكان العالم . وتشكل 11 ٪ من مساحته بيئات ملائمة نوعاً للإنتاج الزراعي ، في حين أن 89 ٪ من أراضيه تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة منها 69 ٪ يقل فيها معدل المطول المطري السنوي عن 100 ملم وتمثل الصحاري الجافة والجافة جداً ، و 20 ٪ منها يتراوح معدل الأمطار السنوية ما بين 100-400 ملم ، حيث تشكل معظم المناطق الحدية والهامشية ، وهي عبارة عن بيئات هشة ، مكوناتها الأساسية المتمثلة في التربة والمناخ والغطاء النباتي والحيوان ، في توازن ديناميكي غير مستقر سرعان ما تتأثر بالعوامل المحيطة بها .

ورغم اتساع رقعة الوطن العربي وامتلاكه العديد من الثروات الطبيعية وعلى الرغم من تسارع النمو الاقتصادي في عدد من الأقطار العربية ، فإنه يمكن القول أن الأمن الغذائي العربي يواجه تحدياً حقيقياً ، وأن مستقبل الأمة العربية متوقف على مدى نجاحها في تحقيق أمنها الغذائي . ويكفي للدلالة على خطورة الموقف وتعقيدته أن نذكر أن معدل النمو



المصدر: عالم الفكر

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

جدول (٢) العلاقة بين النحور المتعارف ودرجة التقدم التكنولوجي

المناطق	اراضي المرامي	اراضي المحاصيل	الاراضي الحربية	اراضي الغابات	احياء المياه الحرفية
الساحل السوداني	• •	•	+	•	
امريكا جنوب السوداني	•	•	+	•	
المناطق الامريكية للبحر الابيض المتوسط	+	+	+	+	+
المناطق الاوربية للبحر الابيض المتوسط	+	+	+	-	
غرب آسيا	• •	+	+	•	•
جنوب آسيا البحر	• •	• •	-	•	+
المناطق الاسيوية في الاتحاد السوفيتي	+		+	-	
اسرائيل	•	•	+	•	
جنوب امريكا	• •	• •	• •	• •	+
المكسيك	+	•	•	•	+
امريكا الشمالية	-	•	+	-	•

الرموز التي توضع بجانبها تشير الى مدى متعارف في نفس المنطقة . والرمز العلوي هو السائد .

الرموز المتناوبة تعني مناطق متباينة في منطقة واحدة والرمز الايمن هو السائد .

• نمط مستمر
• نمط متناوب
• حالة ثابتة
- حالة متغيرة



المصدر: عالم الفكر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: صدر أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

السوي للإنتاج الزراعي وبخاصة الغذائي منه لم يتعد الـ 2.5 بالمئة في الوقت الذي يتزايد فيه الاستهلاك الغذائي بنسبة 5 بالمئة سنويا . ومنذ بداية السبعينات أصبحت أزمة الغذاء والعجز الغذائي العربي محور اهتمام كل القادة والباحثين والمخططين العرب ورغم العديد من الدراسات والمشروعات التنموية في جميع المجالات والتي انجزت خلال الخمس عشرة سنة الماضية لتطوير الزراعة وزيادة إنتاج الغذاء ، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في مستوى الطموحات المخطط لها ، ولا يتسع المجال هنا لذكر الأسباب والمعوقات وكفي أن نقول أن هناك مشكلة خطيرة برزت نتيجة الاستغلال غير الرشيد للنظم البيئية وكثافة الاستغلال غير المتوازنة للمواد الزراعية أدى إلى تدهور إنتاجية مساحات كبيرة وفصح المجال أمام تدهور الطاقة البيولوجية في الوطن العربي لتزيد من حجم المشكلة وتسارع معدلات التصحر وبالتالي تحول جزء كبير من أراضي المراعي والغابات والأراضي المزروعة إلى أراضي جرداء لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً .

ويعتبر التصحر من أخطر المشاكل التي تهدد الأمن الغذائي العربي وبخاصة أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم تعرضاً للخطر نتيجة للبيئات الهشة الحساسة وغير المستقرة . وانا بادئ ذي بدء يجب أن نوضح أن تقييم الوضع الحقيقي لظاهرة التصحر العربية يعتبر من أصعب الموضوعات التي قد يتطرق إليها الباحث لأن الاهتمام بهذه الظاهرة يعتبر حديثاً ، وهي بذلك لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل ، وإن معظم المعلومات المتوفرة عنها معلومات وصفية وليست كمية ، إضافة إلى أن هذه الدراسات معظمها محلية أي تتناول منطقة أو عدة مناطق في بعض الأقطار العربية . علاوة على ذلك فقد كان هناك الكثير من الخلط بين الصحاري الطبيعية الناتجة عن المناخ والأوضاع الكونية وبين ظاهرة التصحر الناتجة عن تفاعل نشاط الإنسان بالدرجة الأولى والمناخ كعامل مساعد وتبدو الأرقام التقديرية التي ذكرت عن التصحر غميفة أحياناً وبدت للكثيرين كأنها مبالغ فيها . كما أن لفظ التصحر استخدم في كثير من الأحيان بمعناه المطلق ولم تحدد درجاته المختلفة ولذلك اختلف التقييم من مرجع لآخر وتصاربت الأرقام أحياناً كثيرة .

لكل هذه الأسباب فإن التعرض لتقييم ظاهرة التصحر في الوطن العربي قد تكون مغامرة للباحث ، ولكنها على كل مخاطرة تستحق المحاولة لتوضيح الصورة ووضع تصور لاستراتيجية واقعية لمقاومة ظاهرة التصحر وتدهور إنتاجية الأراضي ، وسوف نحاول ذلك باتباع أسلوب الاستقراء معتمدين على ما هو متوفر لدينا من بيانات ، وعلى ضوء خبرتنا المكتسبة خلال السنوات السابقة في معاشة المسألة الزراعية في الوطن العربي . فإذا ما استعرضنا البيانات المختلفة الموجودة في الوطن العربي واحتمالات التصحر فيها نجد :

أ - أن المناطق الصحراوية الحقيقية خالية من السكان تقريباً ولا يمارس فيها أي نشاط زراعي ، والنشاط الانساني فيها معدوم ويقتصر وجوده في المناطق القريبة جداً من الواحات .

ب - في المناطق شبه الصحراوية السكان المستقرون قليلون ، والزراعة بمعناها التقليدي محدودة ولا تمارس إلا في الواحات وبعض المنخفضات (الوديان والفيضات) . والاستغلال الرئيسي لها هو الرعي الترحالي وشبه الترحالي



المصدر : عالم الفكر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

وأدت الوسائل التكنولوجية الحديثة وما نتج عنها من شق للطرق واستخدام للسيارات والآلات الحديثة وحفر الآبار إلى الإفراط في استغلالها مما انعكس أثره في تزايد حدة التصحر بهذه المناطق .

جـ - أما المناطق الجافة وشبه الجافة فتعتبر ذات كثافة سكانية متوسطة أو مرتفعة والنشاط السكاني فيها عال والاستغلال الزراعي متزايد . متمثلاً في الرعي وزراعة المحاصيل البعلية والمروية . وكل درجات التصحر يمكن مشاهدتها في هذه المنطقة .

د - أما المناطق الرطبة وشبه الرطبة فمعظمها عبارة عن مرتفعات وهضاب جبلية تقع في الأشرطة الساحلية تتخللها بعض السهول . الكثافة السكانية فيها مرتفعة والاستغلال الزراعي فيها كثيف بالإضافة للرعي في الأحراش والغابات ، ان طبيعة التكوين الهضابي وطبيعة المطول المطري ونشاطات الانسان المتزايدة المتمثلة في قطع الأشجار والشجيرات أدت إلى تصحر شديد في كثير من مناطقها رغم بعدها عن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وحيث ان هذه المناطق تعتبر مساقط المياه لمعظم الموارد المائية فان خطر تصحرها ينعكس على المناطق الزراعية القريبة منها والبعيدة .

نستنتج من هذا العرض السريع للمناطق البيئية العربية ان المناطق الجافة وشبه الجافة التي تستغل رعوياً وزراعياً محاطة ، أو على الأقل مجاورة للمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وهي بطبيعتها أنظمة هشة وحساسة وغير مستقرة وأن تعرضها لأخطار التصحر يعتبر كبيراً جداً . كما أن المناطق عالية الأمطار والتي تستغل زراعياً ورعوياً تعتبر هي الأخرى من الأنظمة البيئية الحساسة وبالتالي فهي معرضة أيضاً لأخطار التصحر بدرجة كبيرة .

وبالرغم من عدم توفر معلومات دقيقة عن مشكلة التصحر في الوطن العربي إلا أنه بالإمكان إعطاء تصور عام لحجم المشكلة اعتماداً على المعطيات والتوقعات المتوفرة ، فدراسات كل من الـ UNEP والـ FAO بينت ان حوالي 357 ألف كم² من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة في الوطن العربي البالغة مساحتها 1,982 مليون كم² ستضيع تحت تأثير فعاليات التصحر حتى نهاية هذا القرن أي بنسبة 18 ٪ وهي نسبة عالية ستؤدي حتماً إلى آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة .

وتشير الدراسات التي أجراها المركز العربي لدراسة المناطق الجافة وشبه الجافة 1984 ، ان هناك حوالي عشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية في الوطن العربي تتحول إلى أراضي جرداء أو صحاري ومناطق تسيطر عليها الكثبان الرملية التي تهدد الغطاء النباتي والمزارع والقرى والسكك الحديدية وشبكات الري والصرف . كما ان دراسات مؤتمر التصحر العالمي في نيروبي 1977 UNCOD أوضحت أن حوالي 1.320 مليون كم² من أراضي حوض البحر الأبيض المتوسط مهددة بشكل مباشر بظاهرة التصحر . وبناء على تفسير خريطة التربة التي أصدرتها الفاو مع اليونسكو حول منطقة الاكوا والمعطيات حولها يمكن تقدير مساحة المناطق المتأثرة بتعرية الرياح في الوطن العربي في قارة آسيا بحوالي 1.109 مليون كم² وهذه المساحة تزداد يوماً بعد يوم بشكل كبير بسبب زوال الغطاء النباتي وحركة الرمال والكثبان الرملية ، تقدر المساحات المتأثرة بالتعرية المائية بحوالي 924.000 ألف كيلومتر مربع . هذا



المصدر: عالم الفكر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

بشكل عام ولكن إذا ما أخذنا بعض الأمثلة على التصحر في بعض الأقطار العربية تظهر أهمية هذه المشكلة من خلال العرض التالي :

- من الدراسة التي أجراها ديكتز 1973 حول الأحزمة النباتية قبل عشرة آلاف سنة ومن خريطة هاريسون وجاكسون للغطاء النباتي 1958 ومقارنة النتائج بالوضع في السودان عام 1958 . تبين ان السودان كان خاليا من الصحراء التي أصبحت في عام 1958 تغطي 22٪ من مساحته وأن شبه الصحراء كانت 183 ألف كم² أصبحت في عام 1958 حوالي 351 ألف كم² (جدول 3) .

جدول (3) مقارنة بين مواقع الأحزمة النباتية قبل 10 آلاف سنة بذلك اليوم مع حلول عام 1958 (ديكتز - الحر - الأول - 1976)

معدل الامطار السنوي	موقع الحزام النباتي			معدل الامطار السنوي
	قبل 10 آلاف سنة	الآن	1978	
0 - 75 ملم	-	-	18-10	الصحراء
75-300 ملم	18-10	دردي	10-13	شبه الصحراء
300-1000 ملم	10-12 45	دردي	13-30	ساحل الامطار الحميمية
1000-1300 ملم	12 45-12	دردي	-	الغابات
1300-1500 ملم	12 45-12	دردي	-	مناطق الغابات

كما أشارت الدراسات أيضا إلى أن ظاهرة التصحر تقدمت نحو المناطق الجنوبية في السودان خلال الفترة 1975-58 مسافة تتراوح بين 1000 كم (مجلة التصحر - العدد 2 - 1984) .

وما حدث في موريتانيا خلال ربع القرن الأخير (1985-60) يبرز خطورة هذه المشكلة حيث تأثرت بموجة الجفاف مساحة قدرها 12 مليون هكتار من أراضيها كما انقرضت شجرة الصمغ العربي Acacia Senegal من بعض المناطق نهائيا مثل منطقة ترازو ، وانقرضت جزئيا من مناطق أخرى مثل منطقة كيفا .

وفي المغرب العربي فإن مساحة المناطق التي تتصحر سنويا هي بحدود 1000 كم² (الحضري 1984) وأن 12.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وأراضي المراعي في المملكة المغربية معرضة للانجراف (FAO 1983) .

والنتيجة ان المنطقة العربية تتعرض الى مختلف فعاليات التصحر وهذه تسبب انحسارا في المساحات المنتجة وترديا في الانتاجية كليا أو جزئيا سواء من حيث الكمية أو النوعية . وفي اعتقادنا أن التصحر في الوطن العربي يرجع الى عاملين أساسيين : العامل البشري وممارسته المختلفة أولا ، والعامل المناخي وتفاعلاته مع العوامل البيئية ثانيا .



المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

1-2 دور العامل البشري في عملية التصحر :

أدى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية إلى تكثيف استغلال الموارد الطبيعية الحيوية بمعدلات تزيد كثيرا عن قدرتها التعويضية وقد أدى ذلك (بالتضافر مع أساليب الإدارة غير الملائمة وأحيانا الخاطئة) إلى سلسلة من التغيرات التدهورية ، تمثلت أخيرا في تصحر مساحات شاسعة من أراضي الوطن العربي عبر ثلاث فعاليات رئيسية :

1-2 الاستغلال المكثف والإدارة غير الرشيدة للنبات الطبيعي ومناطق الزراعة المطرية :

ان مهنة الرعي هي النشاط الأساسي الذي ساد المناطق الجافة وشبه الجافة في المنطقة العربية منذ زمن بعيد ، وذلك ضمن إطار البداوة والترحال ، وقد حافظ هذا النمط المتشرب للانتاج الحيواني على التوازن الايكولوجي الممتد حتى عهد قريب حيث تكاملت الخصائص الطبيعية والبشرية المميزة لهذه النظم الايكولوجية مع بعضها بعضا لتمتد الانسان بكل حاجاته ومتطلباته . وفي بداية القرن الحالي أدت الزيادة المطردة في عدد السكان وما تبعها من زيادة في عدد الحيوانات الى التوسع في زراعة الأراضي الهامشية (الأراضي التي تقع ضمن الحزام المطري 100 وأكثر من 300 ملم وهي في الأساس تعتبر أراضي المراعي الطبيعية الأكثر انتاجا والأكثر خصوبة) وتحويلها الى أراضٍ زراعية لانتاج المحاصيل المختلفة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت الزراعات الى الفيضانات والوديان المنتشرة ضمن نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة ، مما أدى الى تقليص الرقعة الرعوية المنتجة وزاد الضغط على بقية المناطق الرعوية فتدهور الجزء الأكبر منها نتيجة لأسباب عديدة منها : الرعي الجائر والمبكر - زراعة المناطق الهامشية والوديان والفيضانات - اقتلاع الشجيرات - الإفراط في حفر الآبار العميقة وعدم استغلال المياه السطحية وإهمال المشروعات التنموية المتكاملة إضافة الى التغيرات التي طرأت على حقوق الرعي التاريخية وعدم إيجاد البديل الملائم .

وقد تضافرت كل هذه الممارسات في زيادة معدل تدهور المراعي الى ان أصبحت سمة التخريب والتصحر هي السمة الواضحة والمميزة لمساحات شاسعة في الوطن العربي كما حدث في السودان خلال الفترة 1981-68 حيث تقلصت المراعي من 68.4 مليون هكتار إلى 65.8 مليون هكتار ، أي بمعدل سنوي يقدر بحوالي 195 ألف هكتار (مجلة التصحر العدد 2 ، 1984) .

تبلغ مساحة المراعي في الوطن العربي حوالي 510 مليون هكتار تمثل 39 ٪ من المساحة الكلية معظمها يقع في المناطق الجافة وشبه الجافة ويرى المركز العربي (الشوريبي 1982) ان حوالي 20 ٪ من مراعي الوطن العربي تعتبر مراعي مخربة ، وان حوالي 50 ٪ منها تعتبر مراعي متدهورة وفقيرة وحوالي 20 ٪ مراعي جيدة وان حوالي 10 ٪ هي التي يمكن اعتبارها مراعي ممتازة . ويقتصر وجود القسمين الآخرين على المناطق التي ساعدت الظروف على الحد من الاستغلال المكثف لها لسبب أو لآخر . وتحت نظام الاستغلال الحالي وطبيعته ومع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التنمية الحادثة حاليا في مجال المراعي الطبيعية فإنه يتوقع مزيد من التدهور في الموارد الرعوية الطبيعية يتراوح بين 15 - 25 ٪ حتى نهاية هذا القرن مما يهدد كل خطط وبرامج الثروة الحيوانية في الوطن العربي رغم المجهودات الكبيرة المبذولة في هذا المجال .



المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

ويتمثل تدهور المراعي بتحول كثير من المناطق الرعوية التي كانت تشغلها المعمرات إلى مراعي حولية ثم تدهور المراعي الحولية باندثار وقلة النباتات الرعوية واحلال وسيادة النباتات منعومة أو قليلة القيمة الرعوية بما فيها النباتات السامة والشوكية .

وفي مجال الغابات فقد تقلصت مساحات الغابات الطبيعية بشكل كبير مقارنة بالماضي ولقد كانت الغابات تشغل نسبة كبيرة من المساحة الكلية في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، ولم يبق من غابات البطم الاطلسية التي كانت تشغل 300 ألف هكتار في المناطق والجبال الداخلية في سوريا سوى بضع مئات من الهكتارات والغابات التي كانت تغطي مساحات واسعة في بلاد ما بين النهرين لم يبق منها سوى 40 000 هكتار تشكل شريطا ضيقا على جوانب الأنهار . كما لم يبق سوى مساحات متناثرة من غابات الأرز والصنوبر في سوريا ولبنان . والغابات التي كانت تشكل 13.5 مليون هكتار في المملكة المغربية لم يبق منها أيضا سوى 4.3 مليون هكتار في عام 1940 . وتناقصت مساحتها بمعدل 25000 هكتار سنويا خلال الفترة 1940-1981 (اللطيفي محمد 1985) .

أما في تونس فإن غابات الصنوبر تناقصت من 300 000 الى 170 ألف هكتار وقضت النيران على حوالي 4 مليون هكتار من الغابات الجبالية خلال حرب الاستقلال وفي السودان التي تملك أكبر مساحة للغابات في الوطن العربي عانت تدهورا وانحسارا خلال الفترة 1968-1981 بمعدل سنوي قدره 195 ألف هكتار وان حوالي 548 مليون من بادرات وغرس الصمغ العربي تقطع سنويا وفي الصومال ازيلت مساحة 400 000 هكتار من غاب المنطقة الوسطى فيها وان غابات العرعر التي كانت تغطي مساحة حوالي 120 000 هكتار في الخمسينات لم يبق منها سوى 60000 هكتار أما في موريتانيا فإن مساحة غابات السنط في حوض نهر السنغال انقرض منها 43٪ خلال الفترة الأخيرة (المركز العربي ، الشخاترة محمد 1984) .

والنتيجة ان الانسان ساهم في تحويل الغابات إلى مناطق جرداء مما أدى الى تكشف الطبقة الصخرية وازدياد معدلات التبخر وانخفاض مستويات المياه الجوفية وندرة وانقراض بعض الأنواع الشجرية المهمة المكونة للغابات .

أما في مناطق الزراعات المطرية فقد أدى استخدام وتطبيق التكنولوجيا دون أن يتم تطويعها وتطويرها بما يتناسب مع الظروف البيئية المحلية الى تحول مساحات واسعة الى أراضٍ ذات إنتاجية متدنية أو معدومة كليا . فقد تحولت الآلاف من الهكتارات في الجنوب التونسي الى كثبان رملية نتيجة استخدام الآلات الزراعية غير المناسبة وتبين من الدراسة التي أجراها معهد المناطق الجافة في تونس ان سمك التربة المنجرفة بالرياح بعد الحرائق متعدد الأقرص تساوي 8 مليمترات خلال سبعة أشهر . كما ان استعمال المحارث القلابة في العراق أدى الى تفكيك الطبقة السطحية من التربة ومهل تعريتها بالرياح من مساحات واسعة من الأراضي الهامشية (كامل مجيد 1984) وكانت المحصلة النهائية تدنيا في إنتاجية عدد كبير من المحاصيل في الوطن العربي حيث تبين من مقارنة إنتاجية بعض المحاصيل المهمة في السودان خلال العامين 1961-1973 أن إنتاجية القول السوداني انخفضت خمس مرات وإنتاجية السمسم عشرين مرة وإنتاجية الذرة الشامية ثمان مرات (ديكارب 1976) شكل (١) ومن الأمثلة أيضا على مساعدة النشاط



المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

البشري في تدني انتاجية المحاصيل الزراعية ما حدث بالجزائر خلال السنوات الأخيرة فالجفاف الذي حدث خلال هذه الفترة خفض الانتاجية بنسبة 45٪ خلال عام 1983 مقارنة بعام 1980 (الزراعة في الشرق الأوسط - عدد 11 - 1985) .

وفي مناطق الزراعات المروية فإن التدهور ينحصر في التملح والقلوية والغدق وان الإفراط في استخدام المياه والتوسع باستخدام مياه مالحة مع عدم تطبيق تقنيات ملائمة للصرف وطرق الزراعة يؤدي إلى مثل هذه الحالات من التدهور وبالتالي تدني الانتاجية كما ونوعا ، وما يذكر في هذا الصدد ان إعادة استصلاحها يتطلب جهودا كبيرة ونفقات باهظة واستخدام كميات كبيرة من المياه في منطقة تتميز بشح الموارد المائية . ويشير الطائي فليح ، (1984) ، ان 70 ٪ من الأراضي الرسوبية في العراق متأثرة بالتملح بدرجات متفاوتة في حين أن رضوان خليفة عبدالحليم (1984) يبين أن المساحة التي تخرج من الاستثمار الزراعي بسبب هذا التدهور تساوي مساحة الأراضي التي تستصلح سنويا والبالغة 25 000 هكتار . وفي مصر فإن حوالي 30 ٪ من الأراضي الزراعية متأثرة بالتملح وأن حوالي 366 ألف هكتار من الأراضي في سوريا متأثرة بهذه الظاهرة أيضا (الشخاترة 1985) .

2-1-2 سوء استغلال وإدارة الأراضي :

تسود المنطقة العربية رتبتين من أنواع رتب الأراضي هما رتبة الترب الجافة (كلبية ، جبسية ، ملحية) ورتبة الترب غير المتطورة (رسوبية ، ضحلة العمق ، طينية متشققة) . ويعتمد تصنيف هذه الترب على نوع الملح السائد في قطاع التربة وعلى وجود أو غياب طبقات متصلبة على عمق معين في القطاع ، وهذه المواصفات ذات علاقة مباشرة بتدهور الترب وان تربة الوطن العربي وبحكم عوامل تكوينها المختلفة من مناخ ومادة أصل وطبوغرافيا تحمل الكثير من عوامل استعداها للتدهور ، فالترب الملحية شديدة التدهور والترب غير المتطورة يسود بها خطر التعرية المائية في المناطق الهضابية والجبلية ونتيجة لاستواء الطبوغرافيا في كثير من المناطق ووجودها ضمن نطاق المناخ الجاف فهي معرضة أيضا إلى خطر التعرية الهوائية ، في حين أن الترب الرسوبية معرضة لأخطار الغدق والتملح إذا كانت التطبيقات الزراعية خاطئة . فالتعرية بشكلها الهوائي والمائي تعتبر الشكل الأكثر خطورة وعلى الرغم من انها عملية طبيعية ومستمرة منذ القدم الا انها تحت ظروف غطاء نباتي طبيعي وبدون تدخل الانسان يكون الفقد من التربة بالتعرية مساويا للاضافة اليها عن طريق التجوية حيث تكون كل من التربة والغطاء النباتي في حالة توازن حساس . ولكن المشكلة الحقيقية تبدأ عند الاخلال بحالة التوازن هذه نتيجة للعمليات البشرية غير المدروسة كالحراثة ، والزراعة والاحتطاب والري والجائر حيث تصبح الترب تحت التأثير المباشر لكل من الرياح والمياه ، وفي هذه الحالة يكون الفقد من قطاع التربة عن طريق التعرية أكبر بكثير من الاضافة اليها عن طريق العمليات المسؤولة عن تكوين التربة . ولمعرفة حجم مشكلة ضياع التربة فإنه يكفي ان نعرف انه في حالة فقد بوصه واحدة من الترب السطحية فإن قطاع التربة وتحت ظروف غطاء نباتي طبيعي يحتاج إلى أكثر من 300 عام لتعويضها (I. Constantinesco 1979) . هذا مع العلم أن مشكلة التعرية تضاعف التربة فقط بل ان نواتج عملية التعرية المنقولة بفعل المياه والرياح غالبا ما تتراكم في مواقع جديدة مسببة أضرارا اضافية على الأراضي الزراعية والسكك الحديدية والطرق والمنشآت وغيرها .



المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦





المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

تسود التعرية المائية المناطق الجبلية والتلال والأراضي المنحدرة وفي مناطق الرعي القريبة من نقاط المياه ويعتبر ظهور الصخور أو الطبقات التحتية المرحلة الأخيرة لهذه الفاعلية وقد أدى هذا النوع من التعرية الى تدهور كبير في موارد التربة العربية كما يتضح من الأمثلة التالية :

يقدر ان سمك التربة المنجرفة في المملكة الاردنية حوالي 14 سم وان حوالي 21 % من الاراضي العراقية و 75 % من الاحواض المائية في سلسلتي جبال لبنان والمنطقة الجبلية في سوريا متأثرة بهذا النوع من الانجراف ، كما ان مناطق عديدة باليمن الشمالي تتعري نتيجة الاضرار التي لحقت بالمصاطب والمدرجات التي كانت قائمة وتقدر الدراسات ان 49 مليون متر مكعب من التربة الخصبة اي ما يعادل 10 000 هكتار من الاراضي الزراعية تضيع سنويا في تونس (الشخاترة 1985) . وان ما يفقده الكيلومتر المربع في المملكة المغربية يزيد عن 2000 طن في السنة في مناطق جبال الريف وان حوالي 60 مليون متر مكعب من التربة تترسب سنويا في السدود المغربية (اللطيفي 1985) . اما التعرية الهوائية فإنها تقوم بفعلها على السطوح المستوية والمنحدرة ويمكن ان تنقل حبيبات التربة وبخاصة الناعمة منها لآلاف الكيلومترات ويرى I. Constantinesco 1976 ان الظروف المناسبة لحدوث عملية التعرية الريحية تتلخص بالاتي : تربة مفككة وجافة - قلة الغطاء النباتي وانعدامه - سطح أملس نسبيا - سرعة كافية للرياح . ويعتبر تشكل الكثبان الرملية المرحلة الأخيرة لهذه الفعالية التي لا تخلو منها دولة عربية باستثناء لبنان وهي تهدد بزحفها مناطق واسعة من الارض الزراعية كما تهدد الواحات والمنشآت المائية والتجمعات السكنية والطرق الحيوية .

ويتراوح معدل زحف الكثبان الرملية في المنطقة العربية كمعدل عام 30-100 متر في السنة كما قدرها المركز العربي (شخاترة 1984) . ومن الأمثلة على اضرار التعرية بالرياح ، ان الكثبان الرملية اكتسحت مناطق واسعة من الاراضي الهامشية المنتجة في المملكة المغربية اضافة الى اكتساح 5000 مزرعة نخيل في الجنوب كما ان الرمال الساحلية في الصومال تتوسع بسرعة كبيرة نحو المناطق الداخلية المنتجة . وفي السودان فإن اجزاء كبيرة من شماله تحولت إلى صحارى رملية وهجرت مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية المروية في مشروع حوض كرمه بسبب تراكم طبقة من الرمال عليها بسمك 7 سم .

لقد عملت حركة الرمال على القضاء على الغطاء النباتي في جنوب خط العرض 15° شمالا في كردفان بالسودان وفي الخليج وشبه الجزيرة العربية في مناطق تهامة ومرن والجوف وكثير من المناطق العربية الاخرى إذ أنه في واحة الاحساء قدر معدل زحف الرمال بناء على الدراسات التي أجريت خلال الفترة 1961-48 هي حوالي 10 م وعلى جبهة طولها 13 كم ، وان حجم الرمال المتحركة يقدر بحوالي 255 000 م³ كل عام ، وهذا يعني ان واحة الاحساء المهمة ستفقد ثلثي مساحتها خلال 600 سنة القادمة (سعيد احمد الغامدي 1984) كما ان سلاسل الغرود في مصر التي تمتد بطول 300 كم تتحرك بمعدل 20-100 متر في السنة مهددة خط السكك الحديدية بين سوهاج والخارجة (الكثبان الرملية في مصر 1983) .



المصدر : بما المرأ الفكر

التاريخ : سبتمبر الى ديسمبر 1987

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

2 - 1 - 3 سوء إدارة الموارد المائية :

تلعب الموارد المائية شأنها شأن باقي الموارد الطبيعية الأخرى ، دورا مؤثرا في عمليات التصحر . وقد يكون هذا الدور بطريق مباشر أو على هيئة تفاعلات جانبية نتيجة لعوامل طبيعية أو نشاطات انسانية وهي في كلتا الحالتين سلاح ذو حدين ، فقد يستفحل اثرها الضار اذا لم يتم تداركه في وقت مبكر ويتم كبح جماحه . وفي هذه الحالة تصبح اداة فعالة ومؤثرة في الاسراع بعمليات التصحر وتطورها وحتى الوصول إلى مرحلة اللارجعة حين تصبح احتمالات استعادة الارض لخصوبتها قد وصلت الى درجة الاستحالة العملية والفنية . او تصبح تكاليف استصلاحها الباهظة غير مقبولة اقتصاديا . ومن ناحية ثانية ، قد تكون الموارد المائية البلمس الشافي في بعض الحالات للاراضي التي تعاني من حالات التصحر في مراحله الابتدائية اذا ما احسن معرفة مسبته . وتم توظيف الموارد المائية لزيادة فعالية اثرها الايجابي في تخفيف التصحر أو حتى قطع دابره . وتنصف العوامل التي تلعب فيها الموارد المائية دورا ضارا وتساعد في عملية التصحر ضمن مجموعتين :

العوامل الطبيعية :

ويقصد بها العوامل المناخية بشكل أساسي ، وشيء من الدقة الأمطار التي تعتبر أساس الموارد المائية ، فهي تعمل كمنشط ومساعد للعوامل الطبيعية الأخرى . ففي معظم أراضي الوطن يلحظ ارتفاع معدلات حرارة الجو على مدار السنة ، وقصر فصل هطول الأمطار الذي لا يتجاوز في معظم الاحيان ثلاثة أشهر ، وتتراوح أيام الهطول فيه بين 5 - 60 يوما وارتفاع معدلات التبخر التي تتراوح بين 1800-3000 مم ، ان جميع هذه العوامل تعمل منسجمة على تفكك الطبقة السطحية للتربة ، وجعلها هشة وبخاصة في المناطق الهامشية . ومع تكاتف عوامل التعرية وأهمها الرياح مع غزارة انحمار الأمطار في العواصف الرعدية المطرية التي تتميز بها المناطق الجافة بالإضافة الى قصر فترة الهطول ومتوفره من قوة اضافية تساعد على تفتيت اكبر لنسيج التربة ، وكنتيجة لزيادة الجريان الذي غالبا ما يصاحب مثل هذه العواصف الرعدية ، تزيل مياه السيول الطبقة من التربة الغنية بالموارد العضوية التي تشكل المهد البيئي المناسب لنمو النبات . وبالتالي تصنع مياه الأمطار وهبوب الرياح مع العوامل المناخية الأخرى المساعدة في المناطق الجافة الخطوة الأولى في بدء عملية التصحر .

ب - عوامل نابعة من النشاطات البشرية :

تنوع الأمثلة على الأنشطة الأخرى التي تعود معظمها إلى الانسان وتلعب فيها دورا سلبيا نتيجة لتصرفاته في تطور التصحر . ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- إزالة مساحات من الغابات وبخاصة في المناطق الجبلية بطريقة غير مخططة مع عدم ترك اشرطة منها للحماية ، مما يتسبب في تعريض طبقة التربة السطحية الى الجفاف السريع بعوامل التهوية . كما يساعد هطول الأمطار وزيادة الجريان السطحي في الاجزاء التي ازيل غطاؤها النباتي لبدء عمليات انجراف التربة وتكوين المجاري العميقة .



المصدر : عالم الفكر

للفنر والخدماء الصغففة والمعلوماء : التاريخ : من أكتوبر إلى سبتمبر ١٩٨٦

- حرارة الاراضف الزراعفة المنحدرة فف اتجاه عمودف على الخطوط الكونتورفة ، وهذا خطأ شائع فف كثر من الدول العربفة . وهو فساعد على فزادة معامل الجرфан عند هطول الأمطار ، وحرمان التربة من الاستفادة من مفاء الأمطار وفقدانها التربة بالانجراف أففانا بمرور الوقت وبالتالي فضعف إنتاجها .

- حرارة الاراضف المنحدرة منها أو المستوفة حرارة عميقة ، الأمر الذف فساعد على تفكفك ثم تفنفت الطبقة السطحفة من التربة وفعمل على فحفف فناطق الجذور وتقلفل فعالة الخاصة الشعرفة ، وبالتالي تقلفل استفادة ما فبقف من التربة من الرطوبة المخزونة .

- عملفاء التحطفب الجائر وبخاصة فف الفناطق الهامشفة مما فساعد على الأسراع فف إزالة الغطاء النباتف ، وفزادة معامل الجرфан وما فصاحبه من انجراف متزاف للتربة السطحفة فؤدف عاجلا إلى التصحر .

- التوزفف ففر السلفم للآبار الجوففة أو فناطق الشرب السطحفة للففوانات فف الفناطق الرهوففة الهامشفة ، وهف الأكثر حساسفة لسوء الاستثمار وما فترتب علفه من بقاء الفففوانات لفترات طويلة حول هذه الفناطق المائية ، وإزالة سرفعة للغطاء النباتف من المراعف الطبعفة ، الأمر الذف سرفعان ما فحولها إلى أراض جرءاء فصعب استرجاعها إلى حالتها الطبعفة السابقة .

- سنوء فخطط وتنففذ سدود الفخزفن السطحفة على الأودفة الموسمفة والفف فغالبا ما فتشر فف الفناطق الجافة وشبه الجافة بسعات مائفة ففر متوازنة مع امكانفاء الأودفة ، أو الفوارد الأرضفة المناخفة لها من الاراضف الهامشفة مما فؤدف إلى حرمان أراض أخرى من هذه الفوارد المائية وبالتالي قد فؤدف إلى تصحرها .

- التوغل المستمر على أراضف الفناطق الهامشفة وفحولها لأراض زراعفة على أساس توفر الفوارد المائية السطحفة أو الجوففة دون الدراسة المثأنفة لامكانفاء الإنتاجفة الزراعية المحدودة . الأمر الذف سرفعان ما فنعكس سلففا فف تروف إنتاجفها الزراعية وتصحرها السرفع ، وفقدان الاستثماراء الباهظة الفف انفقت فف تصمفم وتنففذ المنشآت المائية وشبكات الرف وخالفه الفف أقمف ففها .

- استخدام مقننات مائفة عالية فف الاراضف الزراعية الثقلفة دون الفرض على تصمفم شبكات الصرف المناسبة لها مما فساعد على فملح الاراضف سرفعا وتدهور إنتاجفها الزراعية . وفف حالة تفاقم الأوضاع فؤدف إلى تصحرها النهائي .

- استخدام مفاء جوففة ذات ملوحة عالية فف أراض زراعفة ففر مناسبة لزراعة محاصفل لا تتقبل مثل هذه الملوحة مما فنعكس سلفا فف الأسراع ففملح طبقة التربة السطحفة وتصحرها فنتفة تدهور إنتاجفها لتراكم أو تركفز طبقة ملحفة فف ف منطقة الجذور فؤدف فف النهاية إلى تصحر الأرض .

- عدم الاهتمام بمنشآت صفانة التربة على المنحدرات الجبلفة أو تلك القائمة بمجارف الأودفة بعد تنففذها وبخاصة فف حالة أصابفها ببعض الفلل الذف قد فتفاقم إذا استمر أهماله والأمثلة كثرفة فف هذا المجال .



المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

- لاشك بأن استثمار الطبقات المائية الجوفية بطرق غير رشيدة هو أحد العوامل التي تؤثر سلباً على الانتاج الزراعي وتؤدي الى ظهور بوادر ظاهرة التصحر واستفحالها احياناً . فبعض الخزانات المائية الجوفية التي تتميز بمناسوب مرتفعة قريبة من سطح الأرض وإنتاجية عالية قد وضعت موضع الاستثمار منذ عقد الخمسينات وازداد الاستثمار في العقود التالية الى درجة كبيرة وبما لا يتناسب والطاقة التخزينية لهذه الخزانات ، كما أن التغذية المائية لها تعرضت للنقص بمقادير محسوسة في فترات جفاف مختلفة أهمها التي سادت في نهاية عقد الخمسينات واولئل عقد الستينات ، وكذلك في العقد الحالي . وبما أن معظم هذه الخزانات الجوفية واقعة في مناطق هامشية وشبه جافة فقد تأثرت تأثراً كبيراً بمحصلة عاملين رئيسيين وهما الجفاف والضخ البعدين عن نظم المراقبة الفعالة والادارة الرشيدة مما انعكس على انتاجية هذه الطبقات وعلى تصارييف الآبار المستغلة لمياهها . والامثلة في هذا الصدد كثيرة في الوطن العربي حتى ليصعب حصرها ، نذكر على سبيل المثال ما تعرضت له احواض السلمية (سورية) والضليل (الأردن) وينا (اليمن الديمقراطي) وصنعاء (اليمن الشمالي) من استنزاف ادى الى تدني الانتاجية وتدهور الاقتصاد الزراعي في هذه الاحواض .

- ان المياه العذبة في العديد من الخزانات الجوفية تكون في حالة توازن طبيعي مع المياه التي تنتشر في الجزء الأدنى من هذه الخزانات أى في المناطق القريبة من مناطق الصرف الطبيعي للاحواض المغلقة . ويحصل توازن هيدروستاتيكي ما بين المياه العذبة والمياه المالحة . وفي مثل هذه الحالات يؤدي الضخ والاستخدام غير الرشيد الى اختلاف التوازن الهيدروستاتيكي بين المياه المالحة والعذبة . وتتقدم المياه المالحة باتجاه طبقات المياه العذبة فتبدل نوعية مياهها لتصبح ضاربة للملوحة ومن ثم مياهها مالحة .

وقد لوحظ هذا التدهور في النوعية في عدد من الاحواض الجافة وشبه الجافة العربية ، وهذا المظهر من مظاهر التصحر انتشر في عدد من المناطق العربية مثل الرمدان في سورية ، وسهل الجفارة في الجماهيرية الليبية وسهل تهامة في اليمن الشمالي وسهول الفجيرة ورأس الخيمة والعين في الامارات العربية المتحدة . وانعكاسات هذا الوضع الهيدروكيميائي كانت واضحة وسريعة على الانتاجية بسبب تملح المياه والاراضي وقد تحولت بعض المناطق الزراعية الخصبة الى مناطق مهجورة باعتبار أن استصلاح هذه المناطق من جديد صعب للغاية بسبب تملح المياه والتي لا يمكن الاعتماد عليها لاعادة الاراضي والانتاجية الى وضعها السابق .

2-2 دور المناخ وتأثيراته السلبية على التصحر :

لقد حدثت تغيرات مناخية كبيرة تعاقبت فيها عصور رطبة أخرى جافة عبر الأزمنة الجيولوجية أدت الى نشوء الصحارى الطبيعية التي تغطي جزءاً كبيراً من منطقتنا العربية ، وبالرغم من أن هذه العصور تلاحقت ، إلا أنها لا تزال تؤثر بشكل فعال في نشوء البيئات الهشة من خلال الظروف القاسية التي تتميز بها الصحارى والتي تؤثر في المناطق المجاورة لها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن طبيعة المناخ في الوطن العربي منذ أكثر من خمسة آلاف سنة كان جافاً بطبيعته . ودورات الجفاف الطويلة والقصيرة دائمة الحدوث ، ولم يحصل فيه أي تغيير ملموس حتى يومنا هذا ، حيث يمتاز بالانخفاض الشديد في معدلات الهطول المطري وعدم انتظامه وحصول الامطار العاصفة اضافة الى الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة وشدة الرياح وسيادة الرياح القارية . ومن هنا فان الجفاف الى جانب كونه أحد أهم ميزات



المصدر : عالم الفكر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

البيئات الجافة وشبه الجافة بقي يعمل الى جانب تأثير الصحارى في اتساع رقعة البيئات الهشة وأحيانا تدهورها ونشوء بيئات أكثر حساسية وأهم صفات هذه البيئات هي ضعف الغطاء النباتي وميالة التربة غير المتطورة ، وندرة المصادر المائية .

كما سبق يتضح أن المناخ الجاف الذي يغطي معظم مساحة الوطن العربي قد أدى إلى وجود العديد من الأنظمة البيئية الايكولوجية الهشة والحساسة وكما أسلفنا في مكان آخر من هذه الدراسة فقد بقيت هذه الأنظمة رغم ذلك في توازن حرج مع الظروف القائمة عبر التاريخ الطويل حيث كان عدد السكان قليلاً ونشاطهم محدوداً ، وإمكانياتهم التكنولوجية بسيطة . وحينما زاد عدد السكان وزادت إمكانياتهم التكنولوجية واتسع مجال نشاطهم ، وزاد معدل استغلالهم للموارد الطبيعية فقد أدى كل ذلك متضافراً مع سوء الإدارة إلى الاختلال بالأنظمة الايكولوجية وتوازنها مما هيأ الفرصة للآثار السيئة للعوامل المناخية الجافة أن يزداد تأثيرها وفعاليتها في امتداد ظاهرة التصحر إلى معظم أنحاء الوطن العربي . لذلك فإن اعتقاد كثير من الباحثين أن الظروف المناخية التي تتميز بالجفاف فقط هي الأسباب الكامنة وراء عمليات التصحر هو اعتقاد خاطئ ، لأن الظروف المناخية في الوقت الحاضر هي عامل مساعد ومنشط يتضح تأثيره بشكل كبير بعد اختلال التوازن في عناصر النظام الايكولوجي الناتجة أساساً عن النشاطات البشرية غير الملائمة .

ولاشك أن ظاهرة التصحر في الوطن العربي ظاهرة عميقة وقاسية وإن قساوتها ستزداد مع مرور الزمن إذا استمرت ظروف الضغط على الموارد الطبيعية واستنزافها بقدرة أكبر من طاقتها على التجديد .

٣ - سبل مقاومة التصحر في الوطن العربي :

هناك العديد من الوسائل التي يمكن اتباعها لمقاومة ظواهر التدهور البيئي والتصحر ، وقد يكون من الصعب تناولها جميعاً بالتفصيل ، إلا أن جميع هذه الأساليب يجب أن تهدف إلى تنمية وصيانة الغطاء النباتي الطبيعي ، واستعادة خصوبة التربة وصيانتها وحمايتها من الانجراف ، وحسن استغلال الموارد المائية . وتعتبر الموارد المناخية واحدة من أعقد الموارد في تنوعها من حيث الزمان والمكان وبالتالي من حيث تفاعلاتها مع جميع الموارد الأخرى ، فهي تقع بين الموارد التي تقدمها الطبيعة ، فالجفاف الطبيعي يشكل عائقاً رئيساً وليس هناك الكثير مما يمكن عمله لتغيير هذا الوضع . إلا أن الأهمية تكمن في إيجاد الممارسات التي تتفق تماماً مع الظروف المناخية وأحوال التربة ، ولا يغيب عن الأذهان أن نقل واستخدام التكنولوجيا اللازمة والمتوفرة لمعالجة أبعاد التدهور واستمرارية الانتاجية تتطلب اجراء التكيف والتحويل الضروريين بما يتناسب والبيئات المحلية . لأن الاسراع في اكتساب التكنولوجيا دون الدراسة في تطبيقها وتهية الطاقات البشرية المدربة والماهرة وانشاء معاهد ومراكز الدراسة والبحث ، تؤدي إلى نتائج سلبية لا يمكن التكهن بها .

ويمكننا مطالعة اهم الإجراءات والحلول لمعالجة ظاهرة التصحر على النحو التالي :

٣-١ الاجراءات المتعلقة بحصر الموارد الطبيعية :

تقوم هذه الاجراءات على اجراء تقديرات واقعية للموارد الطبيعية وتحديد الاستثمارات الملائمة لقدراتها وذلك بالاستفادة من احدث التقنيات التي توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة وذلك لبيان أوجه استغلال هذه الموارد بشكل



المصدر : عالم الفكر

للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة لبعض الموارد ذات أهمية ملحوظة ، الا ان الطريق لتحقيق الحصر بشكل متكامل لكافة الموارد لا يزال طويلا ويستلزم الامر جهودا تدعمه او تبناه الدول العربية ووضع كافة الامكانيات المناسبة لتحقيق ذلك .

التاريخ : من الكويت الى ديسمبر ١٩٨٦

علمي سليم للوصول الى الانتاج الدائم والمستمر والسير به في الاتجاه السليم من ناحية والحد من التدهور في الموارد الحيوية واعادة تعمير المناطق المتدهورة من ناحية أخرى . وبهذا الصدد يمكن القول بان الحصر الذي قامت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة لبعض الموارد ذات أهمية ملحوظة ، الا ان الطريق لتحقيق الحصر بشكل متكامل لكافة الموارد لا يزال طويلا ويستلزم الامر جهودا تدعمه او تبناه الدول العربية ووضع كافة الامكانيات المناسبة لتحقيق ذلك .

ان استغلال كافة الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا مناسباً وعقلانياً لا يتأتى الا بعد ان تحصر الموارد الطبيعية حصراً علمياً دقيقاً من ناحية وتدار وتستثمر هذه الموارد بأساليب تتناسب مع قدراتها في ظل الظروف البيئية السائدة وتتلخص اهم مجالات الحصر في النواحي التالية :

- حصر موارد التربة على مستوى التركيبات الطبيعية والنظم البيئية وتقييم طاقتها وامكانياتها وجدواها من الناحية الاقتصادية بهدف استثمارها في توفير الاحتياجات من الانتاج الزراعي سواء كان ذلك في الاتجاه الرأسى أم الافقي . لذا فان الاهمية تكمن في وضع خريطة بيولوجية للوطن العربي يعتمد عليها في وضع خرائط للاستعمالات الحالية والمستقبلية وخرائط للمناطق المتصحرة والمهددة بالتصحّر .

- حصر الموارد المائية المتاحة سواء المياه السطحية الدائمة (الانهار ومياه الينابيع والمياه الجوفية عن الامطار) والطبقات الحاملة للمياه ومعرفة كمياتها ونوعيتها على نطاق القطر أو الاقليم على نطاق منطقة بأسرها بهدف وضع خريطة هيدرولوجية للوطن العربي بهدف تنمية هذه الموارد المائية من ناحية وإيجاد احسن السبل لاستغلالها من ناحية أخرى سواء في ادخال مساحات من الاراضي الصالحة تحت الري (التوسع الافقي) أو ترشيد استخدام الموارد المائية بما يكفل رفع الانتاجية رأسياً دون هدر في هذه الموارد وتأمين المصادر المائية للاحتياجات غير الزراعية .

- دراسة الوضع الحالي للغابات والمراعي الطبيعية للأهمية المتزايدة لهذه الموارد في الامن الغذائي عن طريق توفير الغذاء للحيوانات والتي تشكل مصدراً مهماً من مصادر الغذاء للانسان وكذلك الغابات والتي تلعب دوراً في التوازن البيئي ومكافحة التصحر وأهمية في الاقتصاد الوطني الى جانب التعرف على المشكلات التي تعيق تنمية هذه الموارد لوضع السياسات اللازمة لتنميتها .

- حصر الثروة الحيوانية كما نوعاً بشكل دقيق لما لهذه الثروة من أهمية في الامن الغذائي وفي الاقتصاد الوطني وبيان سلوكها الرعوي وذلك لتوفير الغذاء اللازم للاعداد المتزايدة من الحيوانات وزيادة الانتاجية لهذه الثروة القومية سواء عن طريق تنمية وتطوير المراعي الطبيعية بشق الوسائل وإيجاد مصادر أخرى للاعلاف أو تحسين السلالات الحيوانية وإيجاد طرق خاصة للتربية (التوسع في انتاج ماشية محسنة) .



المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

٣-٢ تنمية وحياة النبات الطبيعي :

٣-٢-١ تطوير المراعي :

تشير كل الدلائل إلى أن الضغط على المراعي الطبيعية في الوقت الحاضر كبير جدا نتيجة لعدم التوازن بين الحيوان والمرعى والطاقة الانتاجية الحالية . اذ تحت ظروف الملكية المشاعة للمراعي الطبيعية فان نمط الاستغلال الجائر والمستمر هو النظام السائد مما يؤدي الى مزيد من التدهور والتخريب . ومما يزيد الامر سوءا هو التقسيم الجائر الحادث حاليا في معظم الدول العربية بين اراضي الزراعات المطرية والمروية وبين المراعي الطبيعية ، هذا التقسيم الذي ألغى عمليا نظام التكامل بين الزراعة والانتاج الحيواني . ان استعادة الغطاء النباتي الطبيعي عن طريق حماية المراعي المتدهورة وتنظيم الرعي قد يحتاج الى مجهودات كبيرة وسنوات عديدة قد لا تكون مجدية من الناحية العملية والاقتصادية في بعض الاحيان ، وبخاصة لو كانت نسبة النباتات الرعوية قد تدهورت ووصلت الى اقل من ١٥٪ لذا فانه في هذه الحالة يكون الاستزراع الموسع بالنباتات الرعوية المحلية المبشرة او بالنباتات المستوردة هو البديل الافضل ، وحتى يكون هذا العمل ذا فاعلية في التنمية والتطوير فانه يجب أن يترافق مع عدد من الاجراءات نوجزها بما يلي :

- زيادة المساحات المزروعة من الأعلاف تحت نظامي الزراعة المروية والبعلية .
- التوسع في إنشاء الجمعيات الرعوية بهدف تنظيم الرعي واستزراع المناطق الرعوية ضمن خطة تنمية متكاملة لصيانة وتطوير المراعي الطبيعية ورفع كفاءتها الانتاجية ، اضافة الى توفير المراعي الطبيعية بحماية بعض المناطق لفترة محددة ثم الرعي فيها في وقت محدد ، ولفترة زمنية معينة .
- تكوين احتياطي علفي لمواجهة سنوات القحط والاهتمام بانشاء مخازن الاعلاف الرئيسية والفرعية وحسن توزيعها ، وربط الاعانات من قبل الدولة لمربي الماشية بالالتزام بصيانة وتطوير المراعي .
- توزيع نقاط مياه شرب الحيوانات يجب أن يكون على أساس الانتاجية الرعوية وحالة المراعي لكل منطقة .
- الاهتمام بتنمية وتطوير الثروة الحيوانية من خلال تحسين نوعيتها ورفع طاقتها الانتاجية بما يتناسب مع البيئات التي تتواجد فيها والتركيز على إيجاد سلالات جيدة يمكن أن تتأقلم مع ظروف بيئية مختلفة وأساليب تربية محددة ، إضافة إلى الاهتمام بالصحة الحيوانية .

٣-٢-٢ تنمية وتطوير الغابات الطبيعية :

يجب أن تتركز الاجراءات في هذا المجال على النقاط التالية :

- حصر وجرد الغابات واعداد الجرائط لها ، وإيجاد الانظمة والتشريعات التي تعمل على تنظيم العلاقة بين الانسان والغابات ثروة وأرضا بما يحقق حماية الغابات الطبيعية ومناطق التشجير المختلفة من العابثين والمتجاوزين .
- تنمية وتطوير الغابات على أسس علمية بتحديد مناطقها حسب انتاجيتها وتصنيف الأشجار المكونة لها ، وبيان صلاحية أراضيها للتشجير الحراجي من خلال التصنيف الدقيق لثريتها وتحديد درجة خصوبتها وانحدارها وطبوغرافيتها .



المصدر: عالم الفكر

التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- توفير الوسائل والأساليب الضرورية لمكافحة الأمراض والحشرات والآفات والحرائق التي تتعرض لها الغابات . ورفع مستوى السكان المحليين اجتماعيا واقتصاديا بإيجاد فرص عمل لهم تعرضهم عن مهنة التحطيب وصناعة الفحم .

- إعادة تشجير مناطق الغابات الطبيعية التي تعرضت للتدهور ، وحماية المناطق المنحدرة من الانجراف المائي ، وحفظ المياه من الضياع وإيجاد مصادر لها بإقامة السدود والخزانات المائية .

٣-٣ إقامة مشاريع الأحزمة الخضراء :

تساهم الأحزمة الخضراء في وقف أو تدهور إنتاجية الأراضي ، وتساعد على تثبيت الرمال الزاحفة والكثبان الرملية المتحركة ضمن أساليب التشجير والاستزراع المواتية وذلك إما بتشجير كامل مناطق الرمال المتحركة ، أو على شكل أشرطة عريضة أو ضيقة في أطراف المناطق المتأثرة أو المرافق الحضرية المتضررة . وهنا لابد من التأكيد على ضرورة دراسة عدد كبير من الأشجار المحتملة للجفاف ببيان إمكانية تأقلمها محليا ، إضافة إلى الاستفادة من المصادر الوراثية المحلية المبشرة ، وإن يتم اكتثارها وتأمين المشتات الملبيه لاحتياجات هذه الأحزمة ضمن الخطط الوطنية الموضوعة ، وأن يتم أيضا إنشاء الأحزمة في المناطق التي تفصل بين النطاقات المناخية المختلفة ، إضافة إلى إقامة مصدات الرياح والأحزمة الخضراء حول المزارع والمدن والمنشآت لمقاومة عمليات التعرية والحد من تأثيراتها .

٣-٤ في مجال استخدام الأراضي :

- يجب إعادة النظر في خارطة استعمالات الأراضي طبقا لطاقاتها الإنتاجية Land Capability . ولا يمكن في هذا المجال إعطاء تفاصيل كثيرة ، ولكن كل ما يمكن قوله هو ألا يسمح للزراعات إلا في المناطق التي تسمح المعطيات البيئية بزراعتها .

- انتقاء الأساليب والأنماط الزراعية السليمة التي تعمل على صيانة التربة من عوامل التدهور والانجراف في ظل البيئات القائمة ، وحفظ الرطوبة الأرضية ومنع تملمح التربة ، واستنباط نباتات تتلاءم مع البيئات المنتشرة في الوطن العربي من حيث قدرتها على تحمل الجفاف ومقاومتها للملوحة ، وتميزها بخصائص تقلل من عمليات البخر نتح ، وتلائم مع فصل الأمطار القصير السائد في الوطن العربي .

- استصلاح وتحسين الترب الجبسية والجيرية وإدارتها بشكل سليم بحيث لا يساء استعمال مياه الري المؤدية إلى تشكل القشرة الكلسية أو البلورات من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة من جهة واستعمال أساليب فنية مواتية من جهة أخرى .

- استصلاح وتحسين الأراضي المتأثرة بالملوحة والتغدق من خلال تحسين الصرف وإنشاء شبكات الصرف المواتية والمتكاملة من ناحية ، والقيام بعمليات الغسل بالمياه العذبة من ناحية أخرى . وتنظيم أساليب الري الدائمة والمقننة ، وتحسين الخواص الفيزيائية بإضافة محسنات التربة المناسبة واستخدام دورات زراعية تعمل على تحسين تركيب التربة .



المصدر : عالم الفكر

التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- الحرص التام في إدارة الأراضي المنحدرة حيث تفضل زراعة المناطق متوسطة الانحدار بالأشجار المثمرة بعد انشاء المدرجات الملائمة ، اما المنحدرات الخفيفة فيفضل زراعتها بالمحاصيل المعمرة الأخرى ، وينصح بزراعة السهول بالمحاصيل الحقلية الحولية .

٣ - ٥ في مجالات استخدام وتوفير المياه :

تتمثل اساليب معالجة التصحر بالاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية وغير التقليدية وحسن تخطيط هذه الموارد وتوظيفها لمقابلة المتطلبات المائية وتشمل هذه الاساليب مايلي :

تطوير الأحواض الصبابة للأودية الموسمية أو الأنهار الدائمة واجراء الدراسات المائية لتنمية واستثمار الطبقات المائية الجوفية الواقعة ضمن هذه الأحواض على أن يتم ذلك في اطار الوحدة الهيدرولوجية المائية المتكاملة . مع دراسة خصائص علاقات الهطول والجريان السطحي وتقليل الفواقد الطبيعية المتمثلة في التبخر والتسرب والحد من الانجراف .

استخدام تقنيات حفظ مياه الأمطار للاستفادة منها في توفير المياه للأغراض المختلفة الشرب والزراعة بالتخزين المحدود ، أو لتقليل انجراف التربة . وخير مثال لكل هذه التقنيات ، المساقا والجسور التي تنتشر في تونس وبعض الاقطار الأخرى في المغرب العربي .

الاستفادة من سيول الأودية الموسمية بكبح جماحها عن طريق اقامة الجسور المعترضة Check Dams في الأحباس العليا لهذه الأودية ، والجسور الممتدة في السهول لنشر مياهها في الأحباس السفلى وتحسين رطوبة التربة السطحية .

استخدام تقنيات نشر المياه في المناطق الهامشية بالاستعانة بالجسور المنخفضة لتطويل مسار مياه السيول أو الأمطار لتوفير الرطوبة بالتربة اللازمة لأطوار نمو المراعي الطبيعية .

تخزين مياه الأنهار الصغيرة في سدود صغيرة متعددة يتم تخطيطها وتوزيعها وتصميم مواقعها بحيث تخدم كامل أحباس النهر .

تعميق المنخفضات الضحلة التي تتجمع فيها مياه الأمطار حيث تنتهي إليها بعض الأودية الموسمية للاستفادة من مياهها لأطول فترة ممكنة مع تلافي تملح كامل المنخفض نتيجة لتبخر المياه وتركيز الأملاح الذائبة فيها على مساحة المنخفض كله .

التخزين الجوفي في الطبقات الجيولوجية الذي يعتبر من أهم أنواع التخزين الذي دخل مرحلة التطبيق الفعلي في كثير من اقاليم العالم بصرف النظر عن اوضاعها المناخية .



المصدر : عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

اعادة استعمال المياه لزيادة الموارد المائية المتاحة وهذه العملية شبيهة بعملية تجديد المياه السطحية التي تتم عدة مرات في السنة الواحدة ، ويمكن ان يعاد استعمال المياه المستخدمة لمختلف الأغراض سواء كانت صناعية ام زراعية ام لأغراض الشرب والاستعمالات الأهلية .

وتعتبر اعادة استعمال مياه الصرف الصحي من أهم عمليات اعادة استعمال المياه من الوجهة الاقتصادية ، وللتغلب على المعوقات النفسية التي تكتنف هذا النوع من الاستعمال يمكن ان ترشح المياه في اوساط حقلية لمعالجتها ومن ثم استعمالها . ومن أهم الاستعمالات المطروحة حاليا لهذه المياه هي الاستعمالات الزراعية وبخاصة الزراعات التي لاتلامس ثمارها الأرض التي يحتمل ان تكون ملوثة .

التوسع في عمليات نقل الماء بين الأحواض والأقاليم ومسافات بعيدة اذا اقتضى الامر سواء اكان نقل الماء يتم من الخزانات الجوفية الكبرى أم الأحواض المائية السطحية . والغاية من هذا النقل هو ازالة عدم الانتظام والتجانس في توزيع الموارد المائية وعدم كفاية الموارد في مناطق الاستهلاك العظمي .

٤ - دور المركز العربي في مقاومة التصحر في الوطن العربي :

يمكن القول ان جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف انحاء المناطق الجافة وشبه الجافة للوطن العربي ، سواء الجاري تنفيذها او المعبر عنها في خطط التنمية ومراجعتها ووثائقها ، او من خلال الدراسات الاقليمية والقطرية ، تسعى كلها الى تحقيق مجموعة محددة من الأهداف الاساسية للتنمية الزراعية في تلك المناطق ضمن هدفين عريضين هما الاستخدام الكامل والفعال للموارد الكامنة والظاهرة ، وتحويل المناطق الجافة بمواردها من مناطق هامشية للانتاج الزراعي الى مناطق انتاجية واجتماعية متكاملة .

إن تطوير المناطق الجافة وشبه الجافة بمواردها المتعددة هو جزء من التنمية الشاملة المعبرة عن تطلعات الأمة العربية لتوفير أمنها الغذائي وتعزيز قدراتها الذاتية ، وكان طبيعيا أن يهتم المركز بالنواحي العلمية والتكنولوجية والتنظيمية التي تساهم في تنميتها فأنجز العديد من الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية ، وركز مجهوداته على الفعاليات الأساسية اللازمة لتطوير هذه المناطق على اعتبار أنها تشكل الجزء الأكبر من مساحته ، وانها لم تلتق القدر الكافي من الدراسات والبحوث وذلك ضمن أربعة محاور اساسية هي :

٤ - ١ تأمين قاعدة للمعلومات :

وذلك عن طريق حصر ومسح الموارد الطبيعية المتجددة في الوطن العربي التي تشمل موارد المياه والتربة والمناخ والغطاء النباتي والثروة الحيوانية وهنا لا بد من الاستمرار في رصد التغيرات لهذه الموارد باعتبارها موارد ديناميكية تتغير تبعا لتبدلات الظروف الطبيعية وانماط الاستغلال المختلفة ، كما انه لا بد أن تكون نتائج عمليات الحصر بشكل تصلح



المصدر : عالم الفكر

التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معها للاستعمالات المتنوعة من قبل المخططين ورؤساء السياسات ومصممي المشاريع وفي هذا المجال فقد انجز المركز العربي العديد من الدراسات والبحوث نوجزها بما يلي :

أ - توحيد المفاهيم والمصطلحات والمقاييس والأساليب المتعلقة بالحصر والدراسة بما يتماشى مع واقع الوطن العربي .

ب - اعداد المصور العربي للموارد المائية الذي وفر معلومات أساسية عن الموارد المائية السطحية والجوفية ، واعطاء صورة واضحة عن توزيع الموارد المائية كما ونوعا بحيث يصبح هذا المصور عاملا مهما في اظهار المناطق التي تفتقر الى دراسات تفصيلية ، واحدى والوسائل الرئيسية المساعدة في التخطيط التنموي على مستوى الوطن العربي .

ج - اعداد خريطة التربة في الوطن العربي التي تقدم صورة شاملة للأنواع الرئيسة للتربة المختلفة وتوزيعها وتقدم أيضا مقياسا موحدا يتيح لخبراء التربة التعرف على المناطق المشابهة وتقييم امكانيات تنميتها ، وتسهيل نقل التجارب والخبرات المكتسبة من احدى المناطق الى مناطق أخرى مشابهة .

د - حصر وتقييم موارد الثروة الحيوانية باعداد موسوعتين مهمتين الاولى وهي موسوعة الثروة الحيوانية في الوطن العربي التي قدمت صورة شاملة لبيئة الحيوانات المنتشرة وأهميتها الاقتصادية وسلالاتها ونظم الانتاج التقليدية والحديثة والمنتجات الحيوانية ومقومات تنمية الثروة الحيوانية . والثانية حصر وتقديم مصادر الأعلاف العربية وقيمتها الغذائية وتقديم الموازنة العلفية وتوقعاتها المستقبلية . وتشمل الموارد العلفية التقليدية والرعية والموارد العلفية غير التقليدية .

هـ - حصر الأنواع النباتية الطبيعية والمزروعة واعداد خرائط الغطاء النباتي في الوطن العربي وتميز الأنواع النباتية التي يمكن الاستفادة منها في الأغراض التطبيقية وفي التخطيط لإدارة المراعي وحماية البيئة . اضافة الى حصر أنواع وأصناف المحاصيل الحقلية والشجرية المزروعة التي تلائم البيئات العربية وأنشأ المركز المجموعات الوراثية المختلفة .

٤ - ٢ اجراء الدراسات والمشاريع القومية :

انطلاقا من أن الاستثمار المتكامل والرشد للموارد الطبيعية المتاحة يشكل الوسيلة العملية لعلاج ظاهرة التصحر ، وحتى يأخذ هذا الاستثمار دوره في عمليات التنمية والتطوير لا بد من وجود قاعدة صلبة من الدراسات والبحوث يتم بناء على نتائجها التخطيط السليم للبرامج التنموية ومشاريع الاستثمار المتكاملة وضمن هذا الاطار فقد قام المركز العربي بتنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج والدراسات ، بحيث تكون منطلقا للتنمية في المناطق المشابهة من الوطن العربي ومن الأمثلة على ذلك مايلي :

أ - استنباط عدد من الأنواع النباتية وأصناف المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف ذات الانتاجية المرتفعة حيث قام المركز بانتخاب العديد من الأنواع والطرز والأصناف النباتية المحلية والمستوردة وأدخلها في تجارب



المصدر : عالم الفكر

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : منذ أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

التقييم الأولية ثم في تجارب الاقلمة . وأجرى العديد من التهجينات وكان نتيجة هذه البحوث والدراسات انتشار اصناف القمح والشعير التي استقطبها المركز في العديد من الدول العربية وبخاصة في غرب الجزائر والاردن وسوريا . وادخلت في برامج الاكثار الوضبة ونوزيعها على الفلاحين والمزارعين . اضافة الى توزيع اصناف الاشجار المثمرة (الفستق الحلبي ، اللوز ، الزيتون ، الخنثى) التي تعتبر اهم الاشجار الملائمة للمناخ خافة وشبه الجافة ، على اكثر من عشر دول عربية وقد تزايدت ضمنت الدول العربية للحصول على اعداد متزايدة منها فعمل المركز بالتعاون مع الحكومات على انشاء مشاتل لانتاج غراسها وإقامة بساكن الأمهات وتحديد الطرق الزراعية الموصى بها للحصول على انتاج وفير ضمن ظروف هذه البيئات .

وفي مجال النباتات الرعوية فقد تم تحديد ما يقرب من خمسين نوعا وطرازا نباتيا تحت مبرسة وقد واجهت عليها اختبارات الاقلمة والقدرة الانتاجية في عدد كبير من الدول العربية وبدى باكثارها وتوزيعها ، ونتيجة لتزايد طلبات الدول العربية على بذورها فان المركز قدم بتوزيع عدة اطنان منها سنويا ووضع المركز برنامجا يهدف الى انشاء محطات رعوية رئيسية وفرعية في عدد من الدول العربية لاكثار بذورها وتعميم نشرها في استزراع مناطق الرعوية المتدهورة مما يساعد في الحد من التصحر المتسارع في هذه المناطق .

ب - تنفيذ مشروع حوض الحماد الاقليمي المشترك بين السعودية والاردن والعراق وسوريا حيث تم استنادا الى نتائج الدراسات والبحوث ، لمنطقة المشروع البالغة ١٦٦ الف كيلومتر مربع ، تقييم الوضع الراهن وتحديد الخلل والاختناقات في الاستثمار ، ووضع الاطار العام للبرامج التنموية والبرامج الاستثمارية المتكامل انطلاقا من تنفيذ مشاريع رائدة ومن ثم التوسع بتطبيقها على كامل الحوض .

ج - من خلال مشروع التحسين الوراثي لأغنام العواس في الدول العربية أمكن إيجاد عشرات متخصصة في انتاج الحليب واللحم والصوف زاد فيها الانتاج عن متوسط السلالة الاصلية بمعدلات وصلت الى اكثر من ٣٠٪ في انتاج الحليب و ٢٣٪ في انتاج الصوف وحوالي ٢٠٪ في انتاج اللحوم ، واثبتت الحيوانات المتخبة تفوقها تحت الظروف الطبيعية في مناطق المراعي ضمن ظروف التربية التقليدية .

د - دراسات للطاقة الانتاجية للابل والماعز وتقدير احتياجاتها الغذائية واهميتها الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية .

هـ - أجرى المركز العربي دراسات موسعة عن الكثبان الرملية في الوطن العربي تضمنت بداية التصحر ومفهومه ومراحله كما تضمنت دراسة عن الرمال الزاحفة وتشكل الكثبان الرملية في الوطن العربي اضافة الى نبذة عن مشاريع ونشاطات البلاد العربية في مجال تثبيت الكثبان الرملية .

و - أجرى المركز دراسة عن اعمار مساكن المياه ومكافحة التصحر في عدد من الدول العربية تضمنت المعلومات

والبيانات التالية :



المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

الاسباب المباشرة وغير المباشرة لانجراف التربة وضياع المياه وكذلك تشكل الرمال وزحف وعمليات التصحر في الوطن العربي .

حصر الطرق والاساليب الفنية الحديثة والتقليدية التي اتبعت سابقا والمتبعة حاليا في برامج صيانة التربة والمياه وتثبيت الكثبان الرملية ومقاومة التصحر .

حصر المشاريع العربية في مجال اعمار مساقط المياه ومكافحة التصحر سواء كانت مشاريع منفذة او تحت التنفيذ او مستقبلية مع تصنيف هذه المشاريع الى مشاريع محلية مستقلة او مشاريع ثنائية او مشتركة .

حصر الجهات القائمة على هذه المشاريع من وزارات ، ادارات ، مؤسسات ، هيئات ، شركات استشارية ، منظمات عربية او منظمات دولية .

حصر الكفاءات العلمية والامكانات الفنية والتجارب الناجحة بما فيها اسماء القائمين عليها والعاملين فيها ومستوياتهم العلمية وخبراتهم العملية .

ز - تمكن المركز من خلال نتائج الاعمال على الترب الملحية من تحديد طرق استصلاح هذه الترب وابعاد واعماق المصارف ، وتم التوصل الى نتائج ايجابية فيما يتعلق بزراعة الاراضي بعد التخلص من الملوحة وتحديد الاحتياجات المائية والسمادية لمعظم المحاصيل الرئيسية في الوطن العربي .

ح - التعاون مع الهيئة التنفيذية لمشروع الحزام الاخضر في شمالي افريقيا باجراء الدراسات العلمية والتطبيقية ، ومع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدراسات فنية لجدوى اقامة مشروع الحزام الاخضر للدول المطلة على بادية الشام ، العراق ، سوريا الاردن ، السعودية ، الكويت ، واعداد مشروع موسع لمقاومة الزحف الصحراوي في الوطن العربي .

ط - اضافة الى وجود العديد من الدراسات الأخرى القومية في جميع مجالات فروع الزراعة المختلفة بعضها انتهينا من دراساته وبعضها الآخر جار فيها التنفيذ .

٤ - ٣ الدراسات والمشاريع القطرية :

اجرى المركز دراسات قطرية عديدة بناء على طلب العديد من الأقطار العربية سواء مايتعلق منها بحصر ومسح الموارد الطبيعية أو دراسات فنية واقتصادية لمشاريع مختلفة أو مايتعلق بتنفيذ المشاريع التطبيقية وذلك في مجالات الانتاج النباتي والانتاج الحيواني والتربية والمياه والدراسات المناخية وغيرها .



المصدر : عالم الفكر

التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ - ٤ التاهيل والتدريب :

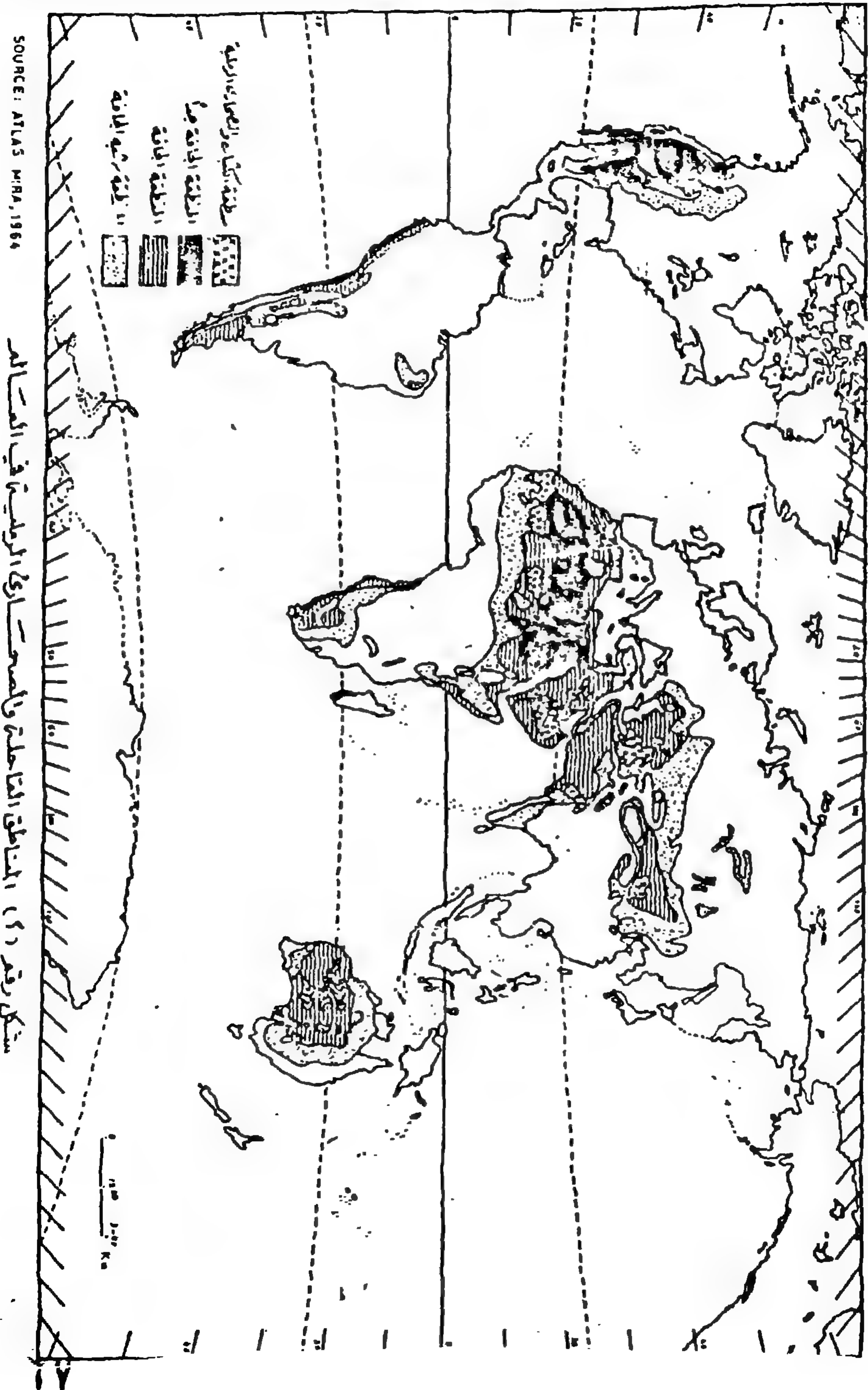
انطلاقاً من أهمية التدريب والتأهيل والدور الذي يلعبه في اعداد العناصر الفنية من خلال زيادة خبرتها ومعلوماتها النظرية والعملية وبشكل يجعلها مواكبة لتطور المعطيات العلمية وأكثر فعالية في تنفيذ أعمالها فقد أعطى المركز العربي موضوع تطوير القوى البشرية العاملة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، ادارة وبحثاً ومسحاً وتنفيذاً ، أهمية كبيرة ، لاكتساب القدرة الفنية وتوطين التكنولوجيا المتلائمة مع الظروف العربية ، واعتبر التأهيل والتدريب وتبادل الخبرات من المهام الأساسية في عمله لاسهامها بشكل مباشر في برامج التنمية . وقد أقام المركز - لهذا - الدورات التدريبية والندوات المتخصصة التي تعطي مجالات المحاصيل والأشجار والمراعي والتربة والمياه وتربية الحيوان وجعل الفئتين العرب على اتصال مستمر بالتكنولوجيا الحديثة واساليب رفع الكفاءة الانتاجية ووقف عمليات التدهور البيئي وتدني الانتاجية ، واقام لهذا الغرض ثلاثة مراكز تدريبية في دولة المقر أحدها للمراعي والآخر للزراعة المطرية والثالث للاراضي الملحية والمتأثرة بالملوحة .



المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٦





المصدر: عالم الفكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦



شكل رقم (٣) مستويات خطورة التصحر
(Adapted from the United Nations Map of World Desertification, 1977).



المصدر : عالم الفكر

التاريخ : من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ . المراجع

(١) Desertification Control Bulletin No . 11 December 1984 UNEP - P . O . Box 30552 - Nairobi - Kenya .

(٢) Protect and Produce 1984 , The Land and Water Division Agriculture Departement FAO , Via Delle Terme Di Caracalla 00100 - Rome — Italy .

(٣) Mabbutt J .A . 1983 . Assessment Of the Status and Trend Of Desertification in : The Backgrund of The First General Assessment Of Progress in Implementing the Plan of Action to Combat Desertification .

By : James Walls . Desertification Control Bulletin 10 : 5 - 14 - 84 .

(٤) Jean-Jacques Bochet 1983, Management of Upland Watersheds : Participation of the Mountain Communities . FAO Conservation Guide 8 , FAO , Rome - Italy .

(٥) الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٨١ تقرير اجتماع الخبراء الخامس بإدارة الموارد الزراعية وحفظها وتنميتها في منطقة غربي آسيا (دمشق ٩ - ١٥ أيار ، ١٩٨١) . بغداد - الجمهورية العراقية .

(٦) الكتبان الرملية في مصر ١٩٨٣ - معهد الصحراء ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - المجلس القومي - مجلس بحوث البيئة - القاهرة - جمهورية مصر العربية . الفلاحون العرب ١٩٨٢

(٧) العهد التاسع ، السنة الثانية طرابلس - ص ب ١٠٨٨١ الجماهيرية العربية الليبية ديكارت ١٩٧٦

(٨) برنامج مكافحة زحف الصحراء واصلاح اثاره في السودان - الجزء الاول وزارة الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية ، المجلس القومي للبحوث الخرطوم - السودان . مجلة التصحر ١٩٨١

(٩) التصحر (مجلد ٢) مكتب تنسيق برامج مكافحة التصحر بوزارة الزراعة والري . الخرطوم - الجمهورية السودانية .

(١٠) الشخاترة محمد ١٩٨٤

الكتبان الرملية في الوطن العربي

اكساد ص ب ٢٤٤٠ دمشق - الجمهورية العربية السورية .

(١١) الشخاترة محمد ١٩٨٤

الغابات والتشجير في الوطن العربي

اكساد ص ب ٢٤٤٠ دمشق - الجمهورية العربية السورية .

(١٢) الشخاترة محمد ١٩٨٥

الاعتبارات البيئية في تنمية وصيانة الاراضي في المناطق الحافة وشبه الجافة .

اكساد ص ب ٢٤٤٠ دمشق - الجمهورية العربية السورية .

الشخاترة محمد ١٩٨٥

التصحر في الوطن العربي - اسبابه وتناجه

اكساد ص ب ٢٤٤٠ دمشق - الجمهورية العربية السورية

اللطيفي محمد ١٩٨٥

(١٤) التصحر تهديد خطير لحياة الانسان (ورقة عمل) الندوة العلمية حول المخططين والقياديين والاداريين المسؤولين عن مقاومة التصحر (٧ - ١١ / ١٠ / ١٩٨٥)

مراكش - المملكة المغربية



المصدر: عالم العرب

التاريخ: من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(١٥) الشوربجي، م. أ. ١٩٨٢.

نبذة عن المراعي الطبيعية في الوطن العربي ودور المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في تنمية الندوة العربية الثالثة لإدارة وتنمية المراعي الطبيعية في الوطن العربي

تونس من ١٥ - ٢٢ / ٥ / ١٩٨٢. مطبوعات المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد / ت ف / ث ٢٣ / ١٩٨٢.

(١٦) الشوربجي، م. أ. ص. تاج الدين، م. يومي ١٩٨٤

دراسة الجدوى الفنية لإنشاء مشروع الحزام الأخضر في الدول المطلة على بادية الشام

أكساد / ت د / ت - ٤٠ / ١٩٨٤.

المراجع

- جان خوري ١٩٧٧ لمحة من دور المياه الجوفية في مكافحة التصحر في الدول العربية و ورقة أعدت للاجتماع التحضيري للدول العربية مؤتمر التصحر العربي، دمشق ١٩٧٧.

أكساد دم / ت ٩ - دمشق.

- جان خوري وغيره ١٩٨٥ تخفيف آثار دورات الجفاف و ورقة أعدت للندوة العلمية في مجال الجفاف، تدبير المياه والإنتاج الزراعي - اغادير ١٩٨٥، أكساد ع ٤٥ / دمشق.

٥ ن، روفاتيل - ش، اسعد - ع، دروي - م، شوربجي.

- جان خوري ١٩٨٥ تطبيق تقنيات متطورة لاستكشاف دورات المياه الجوفية في المناطق الجافة العربية. و نشره أعدت للندوة العربية للموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة في المناطق الجافة، دمشق ١٩٨٥. أكساد دم / ن ٥٠ دمشق.

- حسين أبو زيد ١٩٨٥ تسير التزايد بالماء الشروب خلال فترة الجفاف الحالية بالمغرب. المكتب الوطني للمياه - المغرب.

- شوقي اسعد ١٩٨٥ المشروع الاقليمي الرئيسي للاستخدام الرشيد وصيانة الموارد المائية في المناطق الريفية في الدول العربية والتركيز على نظم المياه التقليدية و تقرير اعد للندوة الاقليمية للقطاعات المائية تونس ١٩٨٥. أكساد دم / ت ٤٦ دمشق.

- شوقي اسعد ١٩٨٦ تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخداماتها و نشره أعدت لندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت ١٩٨٦. أكساد دم / ن ٥٩ دمشق.

- عبد المجيد المليل ١٩٨٥ التفتة الاصطناعية للطبقات المائية بالمغرب المنطقة الجبلية لحواس تانسيف مراكش المغرب

- م. السامي ١٩٨٥ طبيعة الجفاف وآثاره في السودان

س. أ. عوض الله ندوة حول الجفاف في افريقيا، كندا ١٩٨٥

م. د. الحليفة (بالانكليزية)

- ابو عفاة. ع. ر. فريد. م. ف. ع. وردة. م. ف. حسن. ن. م. الشوربجي. م. يومي. م. ع. علوش. ع. 1984 حصر وتقييم مصادر الاعلاف في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بدمشق والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم

- الشوربجي. م. أ. بركوة. ي. اسكندر. ف. بطيعة. م. ن. الشيخ سليمان. أ. 1980

حالة الموارد الرعوية في مشروع حوص الحصاد أكساد حماد / ت 7 / م / 1

- الشوربجي. م. أ. تاج الدين. ص. س. بركوة. ي. بطيعة. م. ن. الشيخ سليمان. أ. صناديقي. د. 1982 دراسات الموارد الرعوية في حوض الحماد. أكساد / حماد / ت 24 / م / 3

- الشوربجي، م. أ. 1982 الحصر الاول للموارد الرعوية الطبيعية في دول الخليج والحريرة العربية

1 - دولة الكويت 1982

2 - دولة البحرين 1982

3 - دولة قطر 1982

4 - المملكة العربية السعودية (تحت الطبع)

5 - الجمهورية العراقية (تحت الطبع)

- بركوة. ي. يومي. م. ع. 1983 الحصر الاول للموارد الرعوية الطبيعية في دول الخليج والجزيرة العربية

- دولة الامارات العربية المتحدة (تحت الطبع)

- سنكري. م. ن. 1983 المراعي الجافة وحمايتها في الوطن العربي المؤتمر الزراعي العربي المعداد التاسع 14 - 22

- استراتيجيات برامج عمل المركز العربي في تنمية وتطوير المناطق الجافة والأراضي القاحلة - 1982



المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٨

: دراسة خاصة :

الاقتصاد السياسي للموارد المائية في الوطن العربي



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

التاريخ : ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان هو السبب الوحيد وراء كل هذه التطورات ، ولكن على الأقل فانه يمكن القول انه كان السبب المباشر وراء هذا كله .

مثال آخر يكمن في نظام نهر الاردن ، فبرغم ان الصراع العربي - الاسرائيلي يسبق كثيرا ما اثير من صراع لاحق حول المشروع الاسرائيلي لتحويل نهر الاردن وردود الفعل العربية والدولية عليه ، فان الصراع حول نهر الاردن قد اوجع هذا الصراع فأضاف الكثير من الوقود لنارة ، ويكفي ان الصراع حول نهر الاردن كان السبب المباشر وراء انشاء أعلى مؤسسة عربية (مؤسسة القمة العربية) ، كما ان بعض التحليلات تؤكد ان موضوع الموارد المائية ربما كان واحدا من الأسباب التي دعت اسرائيل الى الاعتداء على الدول العربية في عام ١٩٦٧ . بينما تتجه اغلب الآراء الى القطع بأن الغزوات الاسرائيلية المتكررة للبنان (وخاصة في عام ١٩٨٢ واحتلال الجنوب) كانت المياه هي السبب الأكثر أهمية وراءها مهما كانت أهمية الأسباب المعلنة والمدعاة .

ومن قبيل المبالغة بالطبع تحويل كل التطورات التي شهدتها المنطقة باعتبارها ناتج للجدل السياسي حول المياه Hydropolitics رغم بقائها كسبب هام . ولكن غاية ما تهدف الى التأكيد عليه هو انه في حالة وصول استغلال الموارد المائية الى الدرجة القصوى في بلد من البلدان ، أو في حالة الاستغلال المنفرد لمياه مورد مائي واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع تجاهل الأطراف الأخرى وحاجاتها يصبح موضوع المياه مناسبة ومبررا قويا لتفجر النزاع على كافة المستويات ، المحلية حيث يسود النزاع بين المصالح المختلفة (توجيه المياه للزراعة أو الصناعة أو للاستخدامات المنزلية) ، والاقليمية حيث ينشب الصراع بين دول المورد المائي

برغم التعقد الشديد الذي يميز كافة الظواهر الاجتماعية ، وهو ما بات التأكيد عليه تقليدا في كافة الدراسات التي تتناول هذه الظواهر ، مع ذلك فليس من باب التزيد ان نؤكد مرة أخرى ان الموضوع الذي تتلوه هذه الدراسة وهو المياه يعد واحدا من أكثر هذه الظواهر تعقيدا . فما يكاد الباحث يدقق قليلا في دراسته حول هذا المورد الطبيعي الا وقفزت أمام عينيه العديد من الارتباطات بين هذا المورد وغيره من الظواهر والتطورات . فعلى حين يبدو من المبرر الانطلاق من المصالح المحلية التي تحكم استخدام بلد لمورده المائي ومشكلات الوفرة أو الندرة والاستخدام الأمثل المقترح للموارد المائية الوطنية ، فان نظرة أكثر بعدا ، وخاصة في حالة المجارى المائية المشتركة بين أكثر من دولة . الا ونجد ان موازين القوى الاقليمية ، والتحالفات الدولية للأطراف المحلية قد أضحت في قلب الموضوع وتاريخ الموارد المائية في المنطقة يبدو حافلا بالشواهد على ذلك .

فبناء السد العالي مثلا الذي بدا كمشروع مصري وطني لاستغلال الموارد الاقتصادية المحلية على نحو أكثر كفاءة (وخاصة الموارد المائية التي كانت تضيق في البحر) الا ونجد ان مضاعفات هذا المشروع قد أدت الى تدخل أطراف دولية عديدة (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي - الدول الغربية الكبرى) أو الى تدخل مؤسسات دولية (كالبنك الدولي والأمم المتحدة) وإلى تصاعد خلافات أو احتجاجات اقليمية (اثيوبيا - السودان) ثم أخيرا وهو الأهم كان مشروع السد العالي وراء حرب عدوانية شاركت فيها ثلاث بلدان (فرنسا - بريطانيا - اسرائيل) ضد مصر ، وكانت المحصلة النهائية هي تغير نمط التحالفات الدولية لدول المنطقة على نحو ما كان يتوقعه أحد ، ومن الصعب القول بطبيعة الحال ان السد العالي أو موضوع المياه ،



المصدر: المتمردين والاستراتيجي العربي

التاريخ: ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحرف والمشروعات الصغيرة والخدمات وهو ما كان يصعب استخدامه بنفس الأسلوب، إضافة إلى أن الفكر الصهيوني كان هدفه خلق المزارع اليهودي الذي يقاتل من أجل الأرض، علاوة على هذا فإن دولة إسرائيل عند قيامها كانت تعاني من انعدام البنية الأساسية اللازمة للتصنيع، وكل هذا جميعا كان سببا في إلقاء أهمية قصوى للزراعة ومن ثم للمياه وبعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، اعتمدت شركة ميكوروت التي كانت الوكالة اليهودية قد أسستها عام ١٩٢٧ لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين، وكلفت الشركة بوضع الدراسات والتنفيذ والإشراف على استثمار كافة المشاريع الهندسية المائية التي تحقق الأهداف الصهيونية، ثم عندما وجدت الحكومة الإسرائيلية أن المسؤولية الموكولة إلى شركة ميكوروت أوسع من طاقتها، فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات عام ١٩٥٢، وكلفت بها شركة أخرى أسست في هذا العام لهذا الغرض هي شركة «تاهال»، واعتبرت الشركتين الإداريتين الرئيسيتين لتحقيق كافة الأغراض الإنمائية المطلوبة في مجال المياه وكان أول عمل قامت به شركة تاهال بعد تأسيسها هو وضع خطة السنوات السبع لتنمية الموارد المائية واستصلاح الأرض في إسرائيل. وحدد هدف هذه الخطة بالعمل على زيادة استثمار الموارد المائية من ٨١٠ مليون متر مكعب وهو مجموع ما يبلغ إنتاجه عند بدء الخطة عام ١٩٥٢ - إلى ١٧٣٠ مليون متر مكعب في نهاية الخطة عام ١٩٦٠. وقد كان أهم ماتضمنته هذه الخطة هو ما أسمى بمشروع أنبوب المياه القطري لنقل المياه من الشمال إلى الوفرة المائية النسبية إلى الجنوب في صحراء النقب القاحلة وذلك لاستصلاح الأراضي وتنمية الزراعة في الجنوب لاستيعاب المزيد من المهاجرين وقد استبدلت الخطة السبعية بعد ذلك بخطة السنوات العشر، وكان أهم ماتضمنته الخطة استراتيجية لتحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب من شمال نهر الأردن إلى صحراء النقب وقد كان هذا التحويل كما سنرى لاحقا هو واحد من التطورات التي صعدت من حدة الصراع العربي - الصهيوني في أواسط الخمسينات، وهو ما كان موضوعا لمفاوضات وخطط متعددة لمحاولة التوفيق بين مطالب الجانب العربي الراضية لتحويل نهر الأردن، وبين الادعاءات الإسرائيلية حول حقوقها في مياه النهر.

الواحد حول انصبه كل منها من المورد المشترك وبذا تصبح المياه مناسبة للتدخلات الدولية، بهدف الوساطة وما يتبعه ذلك من تدعيم موقف الأطراف الإقليمية الحليفة والضغط على الأطراف الأخرى للقبول بتسوية ما للنزاع الحادث. وهكذا كان تاريخ الصراع حول الموارد المائية بشكل عام في المنطقة.

وتركز الدراسة الحالية جهودها على دراسة الموارد المائية في المنطقة، وخاصة تلك الأكثر أهمية منها، حيث تعرض الدراسة لأنظمة أنهار النيل والأردن واليرموك والليطاني.

كما أنها تشمل دراسة الموارد المائية الجوفية خاصة في المناطق الغربية المحتلة (الضفة الغربية وغزة) وتهتم الدراسة بإبراز تاريخ الصراع حول هذه الموارد والخطط المائية المستقبلية لكل من دول المنطقة، وفي قلب هذا تهتم الدراسة بالوساطات الدولية وأثرها على سير النزاع، كما تهتم أيضا بموضوع الموارد المائية كمصدر محتمل للصراع، أو كمبرر للتعاون المستقبلي بين الدول التي تشترك في مورد مائي واحد.

وتتناول الدراسة الميزان المائي الحالي في كل دولة وخططها المستقبلية وذلك في كل نظام نهري على حدة وتبدأ بموقف الدول الأطراف في حوض نهر الأردن: أي إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان.

١ - حوض نهر الأردن :

١ - إسرائيل : الموقف والسياسة المائية :

حتى قبل أن توجد إسرائيل كدولة، كان الساسة الصهاينة واعين بأهمية ودقة الموقف المائي للدولة التي يسعون لإقامتها وقد أتى هذا أساسا من الالتزام الأيديولوجي الذي يعطى للأرض والزراعة الأولوية الأولى، فقد كانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة الأكثر كفاءة وأمانا لتوطين المهاجرين من اليهود، عوضا عن أن الأرض هي موضع الصراع مع سكان البلاد العرب.

وقد زاد من أهمية الزراعة في الكيان الصهيوني وضع هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لتأمين الدولة كما أن المهاجرين اليهود الجدد في الفترة التي سبقت قيام إسرائيل كانوا تقريبا من عديمي المهارات الصناعية والفنية. إذ كانت المهن التقليدية لليهود الأوربيين هي



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهكذا فإن خطة تأمين زيادة كمية المياه التي تقدر بحوالي ٩٢٠ مليون متر مكعب اعتمدت على مصدرين رئيسيين :-

١ - زيادة ٢٨٠ مليون متر مكعب من مختلف مشاريع استثمار الينابيع والمياه الجوفية والسطحية داخل اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ .

٢ - تحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب من مشروع تحويل نهر الاردن من نقطة جسر بنات يعقوب الى الشمال من بحيرة طبرية الى صحراء النقب في الجنوب .

وقد اكتمل هذا المشروع فعلا في عام ١٩٦٤ ، ومع تضاعف كمية المياه الاسرائيلية ، الا ان اسرائيل عادت لتعاني مرة اخرى من أزمة مائية ، ربما لم تخفف من حدتها سوى سيطرتها على مزيد من الاراضي العربية (الضفة وغزة والجولان) في عام ١٩٦٧ ، واستغلال الموارد المائية المتوفرة بهذه المناطق لمصلحتها ، ومع هذا فمع النمو السكاني في اسرائيل وزيادة حجم المساحة المروية من الاراضي دخلت اسرائيل في أزمة مائية جديدة ، إذ منذ منتصف السبعينات واسرائيل تستخدم ما يزيد عن ٩٥ ٪ (تقدره بعض المصادر بـ ٩٨ ٪) من اجمالي كمية المياه المتجددة المتاحة لها سنويا من جميع المصادر وهي اعلى نسبة في العالم ، وقد أدى هذا الافراط في استخدام المياه وخاصة المياه الجوفية الى العديد من النتائج السيئة ، إذ كانت النتيجة الرئيسية هي خطر تملح هذه الابار الى الحد الذي لاتصبح فيه مياهها صالحة لكثير من الاستخدامات ، كما ان عديدا من الابار قد جفت بحلول ربيع عام ١٩٨٤ .

تطور طلب وعرض المياه في اسرائيل

يقدم جدول ١٠ عرضا إجماليا : لمصادر المياه في اسرائيل والاستخدامات المختلفة لها منذ قيام الدولة وحتى منتصف الثمانينات وتبدو عدة حقائق واضحة من هذا العرض .

اولا : الزيادة الكبيرة في كمية عرض المياه المتاحة لاسرائيل في منتصف الستينات بعد استكمال مشروع أنبوب المياه القطري ، ومرة أخرى الزيادة الملحوظة في هذه الكمية في أواخر الستينات في أعقاب استيلاء اسرائيل على اراضي الضفة وغزة والجولان . والملاحظة الثانية ان الاستهلاك الاسرائيلي قد تزايد ايضا خلال هذه الفترة ، وخاصة لاغراض الزراعة التي تستهلك ما بين ٧٢ - ٨٠ ٪ من اجمالي كمية المياه وذلك بعد التزايد الواضح في كمية الاراضي الزراعية المروية في

اسرائيل كما يوضح ذلك جدول ١١ . واذا ما وضعنا في الاعتبار ان كمية المياه العذبة المتجددة في اسرائيل (ما قبل عام ١٩٦٧) تقدر بحوالي ١٦١٠ - ١٦٥٠ مليون م^٢/سنة وذلك من المصادر الاتية :-

مياه جوفية ٩٥٠ مليون متر مكعب ، نهر الاردن وبحيرة طبريا ٦٠٠ مليون متر مكعب والمياه المتسربة من الفيضانات ٦٠ - ١٠٠ مليون متر مكعب لأدركنا أهمية مصادر المياه التي تم الاستيلاء عليها بعد عام ١٩٦٧ ، ثم الاستغلال الشديد للمصادر المتوافرة حاليا لما فوق حدود الطاقة بزيادة الضخ واستغلال المياه الجوفية خاصة في الضفة الغربية حيث زاد استهلاك اسرائيل للمياه المتاحة من ١٧ / عام ١٩٤٩ الى ٩٠ ٪ في عام ١٩٦٨ الى نحو ٩٥ ٪ في عام ١٩٧٨ .

وهكذا بينما اضيفت مصادر جديدة للاستغلال الاسرائيلي ، فإن حاجة اسرائيل للمياه مازالت متزايدة لتحقيق اهدافها ، فاسرائيل تحتاج الى امدادات اضافية من المياه ليس للمزيد من تنمية الزراعة فقط وانما ايضا للحاجات المتزايدة الناتجة عن زيادة عدد السكان وكما أعلن مفوض شؤون المياه الاسرائيلية في صحيفة هآرتس عام ١٩٧٨ « اذا لم يجر عاجلا تطوير سريع للموارد المائية الموجودة ، فسيحدث نقص بمقدار ٤٠٠ - ٤٥٠ مليون م^٢ من المياه خلال العقد التالي كنتيجة للزيادة في عدد السكان ... » وقد وصل عدد سكان اسرائيل في عام ١٩٨٥ حوالي ٤,١ مليون نسمة ، ويتوقع وصولهم في عام ١٩٩٥ الى حوالي ٥ مليون نسمة ومع الوضع في الاعتبار ان متوسط استهلاك المياه بالنسبة للفرد في اسرائيل يبلغ ٥٢٧ مترا مكعبا منها ١٦ م^٢ للاستخدامات المحلية فقط وهو ما يناظر مستوى الاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة ، ويزيد بمقدار ٥ أضعاف عن متوسط استهلاك الفرد في الدول العربية المجاورة لاسرائيل فإن استهلاك اسرائيل من المياه يتزايد بحوالي ١٥ - ٢٠ مليون متر مكعب سنويا . ومع هذا التزايد في احتياجات اسرائيل من المياه لتحقيق مدفعها في استيعاب المهاجرين الجدد فقد تضاعفت خطورة الموقف المائي الاسرائيلي منذ أوائل الثمانينات حيث وقع في تلك الفترة أسوأ جفاف تشهده المنطقة منذ ٢٠ عاما ونتيجة لهذا فقد جف في عام ١٩٨٢ اكثر من ٢٠٠ خزان صناعي .. واضطرت اسرائيل الى قطع المخصصات المائية للزراعة بنسبة ١٠ - ٢٥ ٪ وقطعت



المصدر : الممرير الاستراتيجي لبحر

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاعانات التي تقدم للمياه التي تذهب للزراعة ، وعلى الرغم من هذا فإن استخدام الزراعة للمياه لم ينخفض على نحو ملموس حيث يظل أكثر من ٧٠٪ من اجمالي المياه المتاحة لاسرائيل والمقدرة بـ ١٧٥٠ مليون متر مكعب سنويا تذهب للزراعة ولذا اضطرت اسرائيل للاستمرار في ترشيد المياه المخططة للزراعة بتخفيضها بنسبة ١٥٪ لمدة عامين آخرين . وقدرت الاحتياجات الاسرائيلية السنوية من المياه في عام ١٩٨٦ بحوالي ٢٠٠٠ مليون م^٣ ، وبإضافة ٢٢٥ مليون متر مكعب للضفة وغزة ، فإن الاجمالي يقدر بـ ٢٢٢٥ مليون م^٣ ومع الاخذ في الاعتبار المعرض المائي المتجدد سنويا والذي لا يبلغ سوى ١٨٥٠ مليون متر مكعب ، فإن الاستخدام يقترب من ١٢٠٪ من المياه المتجددة المتاحة ، وهو ما يشكل استنزافا خطيرا للمياه الجوفية ، مقاسا بالمخزون السنوي الاسرائيلي - الضفة الغربية - غزة ونتيجة لهذا النمط من الاستخدام فقد اختلف التوزيع النسبي لمختلف المصادر ، فهبطت نسبة تغطية نهر الاردن الى ٤٦٪ من اجمالي الطلب الاسرائيلي على المياه ، ويغطي حوالي ٢٥٪ من هذا الطلب من آبار الضفة الغربية . وحوالي ١٥٪ من آبار الساحل ، والنسبة الباقية تأتي من بعض مصادر المياه الجوفية المحدودة ، ومن تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا . وطبقا لاسقاطات متحفظة فإن احتياجات اسرائيل السنوية - ستبلغ ٢٥٠٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠ ولذا فإن اسرائيل ستكون في موقف عجز خطير مع خطر نضوب المياه الجوفية التي تشكل مايزيد على نصف رصيدها المائي . وربما قبل هذا خطر تملح هذه الآبار . وهكذا فإن العجز الاسرائيلي في عام ٢٠٠٠ سيبلغ نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، وفي توقع مماثل ذكر على لسان مفوض المياه الاسرائيلي في جريدة معاريف في ٢١/٣/١٩٨٠ ، ان حاجة اسرائيل للمياه حتى نهاية هذا القرن (عام ٢٠٠٠) ستتطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب اضافة لما تستهلكه الان ، ولايتوقع مفوض المياه تأمين أكثر من ٥٠٠ مليون منها فقط وحيث تستهلك اسرائيل الان أكثر من ٩٥٪ من مواردها المائية فالسؤال كما يطرحه بحق صبحي كحالة ، هو من أين ستؤمن اسرائيل إذا مثل هذه الزيادة وبخاصة إذا أدركنا ان الاستمرار في قطع المياه عن الزراعة يترتب عليه أضرار غير مقبولة لسياسات الاستيطان الاسرائيلي وتوزيع السكان .

السبل الاسرائيلية لزيادة الموارد المائية : - وفقا لحالة العجز الحالية والمتوقعة في الموارد الاسرائيلية فإن اسرائيل ليس أمامها سوى سبيلين سبق وان جربتهما : -

السبل الاول هو استخدام التكنولوجيات الجديدة حيث قامت اسرائيل بالعمليات الآتية : -

١ - محاولة تخفيض كمية المياه الضائعة بسبب التبخر من بحيرة طبريا (حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا) حيث أجريت العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكيل غشاء بلاستيكي رقيقا يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة . ولكن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت تمزق هذا الغشاء ومن هنا فإن التجارب الاسرائيلية في هذا المجال اقترنت بالفشل التام .

٢ - تنفق اسرائيل حوالي نصف مليون دولار امريكي سنويا على تجارب لتطعيم السحب ببوريد الفضة وثاني اكسيد الكربون المجمد ومواد أخرى ، وذلك لاسقاط المطر الصناعي ولكن الامطار لا تهطل بالضرورة على منطقة الجليل كما هو مقصود انما كان الاغلب هطولها في البحر المتوسط او في الاردن ، ولذا فإن تطعيم السحب حتى عندما يكتمل لن يكون له سوى تأثير ضئيل على مشكلة المياه الكلية في اسرائيل .

٣ - استخدمت اسرائيل وسائل تحلية المياه على نطاق ضيق منذ منتصف السبعينات ، ويتم تلبية ٥٠٪ من استهلاك مدينة ايلات المنزلي بواسطة محطة محلية لتحلية المياه تنتج مليوني جالون من المياه سنويا ، وهذه المحطة في ايلات هي المرحلة الاولى من برنامج لتحلية المياه مدته ١٥ عاما . وتشمل المرحلة الثانية محطة من تصميم امريكي - اسرائيلي مشترك بإنتاج سنوي قدرة ١٢ مليون جالون وستستخدم المحطة أشكالا غير نووية من الطاقة .. وفي المرحلة الثالثة من برنامج السنوات الخمس عشرة والتي تحل هذا العام ١٩٨٨ ، كان من المخطط ان يتم بناء محطة نووية على شاطئ البحر المتوسط تنتج ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا ، وقد صممت هذه المحطة على اساس أرخص نفقات انتاج ، حيث تقدر تكلفة المتر المكعب من المياه بحوالي ٢٠ - ٣٠ سنتا وبالنظر الى معدل التضخم في اسرائيل ، فإن من المرجح ان النفقات الحقيقية هي اعلى من ذلك بكثير .



المصدر :المقرن الاستراتيجي للمياه.....

التاريخ :١٩٨٨.....

الأردن مستغل تقريبا الى اقصى طاقة من جانب انبواب المياه القطري ووسائل الضخ الاخرى ، ولا يبقى بالنسبة لي الا ان أخمن انه ربما يشير الى الليطاني او النيل .. وحتى ادق فحص لخريطة المنطقة لن يكشف اية موارد مائية كبيرة اخرى في المنطقة المحاذية لنا او حتى في المنطقة البعيدة منا نسبيا .. ولكن رئيس تاهال لا يكشف عن المكان الذي يعتزم ان يجلب منه المياه لتخاشي الاضرار بوحدة من أكثر نقاط اسرائيل حساسية . ويبدو هنا الحديث واضحا في تأكيده على استمرار الاحتلال في الضفة وغزة) ثم في استخدام الوسيلة التي طالما لجأت اليها اسرائيل في السابق ، باستغلال مصادر المياه في المنطقة المحيطة بها وهو ما يدخلنا في قلب الصراع السياسي حول مصادر المياه في المنطقة ، وخطط اسرائيل المختلفة وردود الفعل العربية تجاهها وهو ما سوف نتناوله لاحقا

ب - الأردن :

لا تتوفر الاحصاءات الدقيقة عن موقف استهلاك المياه في الأردن خاصة انه ليس هناك تاريخ طويل للري في الأردن فالتقديرات تشير الى ان حوالي ٧ ٪ فقط من جملة الأراضي الزراعية هي قيد الري ، ومع هذا فان معدل الزيادة السكانية في الأردن هو من أعلى المعدلات حيث يبلغ ٣,٥ ٪ في المتوسط منذ اوائل السبعينات ، ووفقا لبعض التقديرات بلغ الاستهلاك الاجمالي للمياه في الأردن حوالي ٥٥٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٠ ذهب منها ٤٦٥ مليون متر مكعب بنسبة ٨٣,٨ ٪ للزراعة ، بينما استهلكت الصناعة حوالي ٣٠ مليون متر مكعب بنسبة ٥,٤٥ ٪ من الاجمالي ، بينما بلغ الاستهلاك المنزلي ٦٠ مليون متر مكعب بنسبة ١٠,٩ ٪ من الاجمالي ..

وقدر الاستهلاك الاجمالي في عام ١٩٨٥ بحوالي ٨٧٠ مليون متر مكعب ، ويتم تلبية هذه الاحتياجات من مصادر مختلفة ٤٦ ٪ تأتي من نهر الأردن ، حوالي ٥٤ ٪ من مستجمع مياه الامطار والمياه الجوفية ومعالجة المياه لاعادة استخدامها ووفقا لهذا فان الأردن يعاني من عجز مائي ضخم ويدفعه ذلك الى استخدام أكثر من ١٠٠ ٪ من المصادر المائية المتجددة التي لا تبلغ سوى ٨٤٠ مليون م^٣ وبما يحمله ذلك من مخاطر على تملح وخطر نضوب آبار المياه الجوفية ، وفي اسقاطات لاحتياجات الأردن في عام ٢٠٠٠ فقد قدرت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويبقى في كل الاحوال ان تكنولوجيا تحلية مياه البحر مازالت مكلفة جدا بحيث لا يمكن ان تكون سوى مصدر ثانوي فقط لتلبية الاحتياجات الاسرائيلية المتزايدة من المياه .

٤ - تنتج اسرائيل منذ أواخر السبعينات ٣٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه عن طريق محطة لمعالجة مياه المجارى وطبقا لخطة شركة ميكوروت كما أعلنت جيروزاليم بوست في ٢٧ يوليو ١٩٧٨ فانه بحلول عام ١٩٨٦ سيتم ضخ أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه الصرف المنقاه الى صحراء النقب ، ومن المقرر ان تقام محطة جديدة لمعالجة المياه بحيث ترتفع الكمية الصالحة للاستخدام بهذا الاسلوب الى ١٥٨ مليون متر مكعب سنويا ويشجع على تطبيق هذه الطريقة تكلفتها المنخفضة ، حيث ان المتر المكعب الواحد يكلف حوالي ٠,٢٥ دولار وهو ما يقدر بـ ١/٨ بثمان تكلفة المتر من المياه المحلاة وتنافس هذه التكلفة حتى التكلفة الأقل لاستخراج المياه الجوفية ، ولكن هناك حدودا كمية واضحة للمياه التي يمكن توفيرها بهذه الطريقة لا تتجاوز ٣٢٥ مليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ .

٥ - تحاول اسرائيل ترشيد استخدام مياه الري ، اذ تستخدم الطرق الحديثة في ري اراضيها الزراعية فتستخدم طريقة الري بالتنقيط في ١٠ ٪ من المساحة المروية ، كما تستخدم الري بالرش في ٨٧ ٪ من جملة المساحة المروية ، وتبدو طريقة الري بالتنقيط أكثر اقتصادا عن الري بالرش ، اذ تنخفض كمية استهلاك المياه بالتنقيط بنسبة تصل الى ٥٠ ٪ ، ولكن نظام الري بالتنقيط سيكون عالي التكلفة خاصة عند احلاله محل الري بالرش ، كما انه غير عملي في المساحات الكبيرة ، حيث يتطلب ايد عاملة كثيفة لصيانته .

والخلاصة - إذا - انه ليس هناك أفق كبير لزيادة الموارد المائية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة للقيود الفنية والاقتصادية التي تحيط بهذه الوسائل .. وفي مناقشة مع رئيس مجلس ادارة شركة تاهال وقتها يذكر الكاتب الاسرائيلي ارنون مانمين في جريدة دافار في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٨ د ان رئيس تاهال يذكر انه بعد استبعاد البدائل غير التقليدية مثل المحطات النووية لتحلية المياه .. فليس هناك الا حل واحد لمشكلة اسرائيل المائية الا وهو تزويد الضفة الغربية بالمياه من الموارد المحلية فما هي هذه الموارد المحلية ؟ ان نهر



المصدر : المتمرير الاستراتيجي للمياه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

الغور الشرقية ٢٥ ٪ فقط من مخطط الري الكلي ، وبدأ بناء القناة في عام ١٩٥٩ ، وانتهى العمل في الجزء الأول منها عام ١٩٦٤ ، ثم توقف العمل فيها حتى تم مدها مرة أخرى عام ١٩٧٩ ليبلغ طولها ١٠٠ كم ، ولكن مازالت القناة لم تصل بعد للبحر الميت حسب المخطط الاصل ، اضافة لذلك فان مشروع سد المقارن قد ووجه منذ البداية بمعارضة اسرائيلية نظرا لانه يقلل من كمية المياه التي تتدفق لنهر الاردن .

وعادت الاردن الى وضع خطة مائية تمتد لسبعة سنوات (١٩٧٥ / ١٩٨٢) وقد نشرت هذه الخطة في عام ١٩٧٤ ، وكان المبدأ الرئيسي في هذه الخطة هو التركيز على تطوير استخدام مياه نهر اليرموك ، وقد تضمنت هذه الخطة المشروعات الأساسية التالية : - انشاء سد المقارن ، بطاقة تخزين اساسية تبلغ ١٥٠ مليون متر مكعب ، من المحتمل رفعها الى ٢٥٠ متر مكعب وربما تصل الى ٥٥٠ مليون متر مكعب ، وانشاء قناة طولها ٢٤ كيلو متر ، تنقل المياه الى قناة الغور الشرقية لري ١٢٥ الف دونم اضافية ، وكذا سيتم توليد ٤٦ مليون كيلو وات ساعة سنويا من الكهرباء . ٢ - انشاء سد الملك طلال ، بطاقة تخزينية تبلغ ٤٨ - ٦٥ مليون متر مكعب ، ومد قناة الغور الشرقية بحوالي ١٨ كيلو متر ، وقد انتهى بناء هذا السد فعلا في عام ١٩٧٧ ، ويعد مشروع السد حقيقة سابقة على الخطة الاردنية السبعية اذ بدأ بناء عام ١٩٧٢ وقد ساهم في تمويل السد الذي بلغت تكلفته ٤٦ مليون دولار كل من الكويت وابوظبي ، ويقع السد على بعد ٢٠ كم شمال غرب العاصمة عمان ، ويؤمن السد ري ٦٠ الف دونم من اراضي الغور والزور بمد قناة الغور الشرقية المشار اليه ، وكذلك يمكن توليد طاقة كهربائية تبلغ ١٥,٨ مليون كيلو وات ساعة ، كما يمكن السد من سحب المياه الى عمان للاسهام في حل ازمة مياه الشرب في العاصمة عمان .

وقد قدمت الكويت في اواخر عام ١٩٨٤ مساهمة مالية تبلغ ١٢ مليون دينار كويتي لتمويل تعليية سد الملك طلال

بحوالي ١١٠٠ مليون متر مكعب ، بما يعنى تجاوز كمية المياه المتاحة حاليا بحوالي ٢٥ ٪ وتواجه الاردن حاليا مازقا في عملية تخصيص المياه بين الاعراض التنموية وخاصة للري وبين الاستهلاك المنزلي .

حيث ان نقص المياه هو امر تشكو منه حاليا المدن الاردنية ، فالعاصمة عمان تحصل على حاجتها من المياه من خزانات صناعية تقدم حوالى ١٦ - ١٧ مليون متر مكعب / سنة . وتذهب التقديرات الى ان نقص المياه في عمان يبلغ ٥٠ ٪ ومن المنتظر ارتفاع الطلب بمقدار خمسة اضعاف عند حلول منتصف التسعينات وقد اعلنت الحكومة الاردنية في ٢٦ / ٧ / ١٩٨٨ عن تطبيق برنامج صارم لتوزيع مياه الشرب في جميع مدن وقرى المملكة بهدف منع استنزاف الموارد المائية المحدودة وقد تم وضع جداول بحيث يتم قطع مياه الشرب عن احياء ومدن بالكامل لفترة تتراوح ما بين يوم واحد حتى اربعة ايام كاملة كل اسبوع وذلك حسب الكثافة السكانية لكل منطقة وحالة شبكات المياه فيها ومدى توافر مصادر المياه كما انه كان من المخطط تخفيف النقص في مياه الاستخدام المحلي عن طريق تحويل ١٢ - ١٤ مليون متر مكعب سنويا من سد الملك طلال وضخ المياه من واحة الازرق التي تبعد ١٠٠ كيلو متر عن عمان - اما الحلول في المدى البعيد فمترتبة ببناء سد المقارن .

الاردن خطط تطوير مصادر المياه : -

في نفس الوقت تقريبا الذي قامت فيه اسرائيل بتنفيذ خطتها (انبوب المياه القطري) ، قامت الاردن بوضع خطة للتعاون مع سوريا اسميت مشروع اليرموك الكبير ، فقد صممت قناة الغور الشرقية في الاردن عام ١٩٥٧ ، وكان من المفترض ان تكون الجزء الاول في خطة اكثر طموحا تتضمن بناء سدين على نهر اليرموك (المخيبة والمقارن) للتخزين وتوليد الطاقة الكهربائية ثم بناء قناة بطول ٤٧ كم غرب الغور عبر نهر الاردن لتوصيلها مع قناة الغور الشرقية ، وكذا بناء ٧ سدود لاستخدام التدفق السنوي على جانبي الودية ، وكان في المخطط الاصل لمشروع اليرموك الكبير ان تقدم قناة



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

وكانت الخطة التي عرضت فيما بعد هي ما اسميت بخطة أونديس التي نشرت بعمان في عام ١٩٣٩ ، وقد قدرت هذه الخطة الاراضي الصالحة للري في وادي الاردن . ودعت هذه الخطة من التقديرات العربية بأن الموارد المائية في المنطقة غير كافية لاقامة دولة يهودية ، وقد اقترح أونديس في خطته تحسين الري في مناطق الاودية وكذلك تحويل مياه نهر اليرموك الى قناة شرق الوادي لتوسيع الري هناك

وردا على هذا المشروع قدمت اسرائيل ما يعرف بخطة لودرميلك في عام ١٩٤٤ ، التي دعت من الحجة اليهودية بأن الادارة الجيدة لمصادر المياه في المنطقة كافية لاستيطان ٤ مليون يهودي الى جانب حوالي ١,٨ مليون عربي ويهودي يقيمون في المنطقة وقد ضمن لودرميلك نهر الليطاني في مشروعه للموارد المائية الاقليمية وطبقا للودرميلك فانه يمكن استخدام مياه نهر الاردن والليطاني لزراعة صحراء النقب ، وكذا اقترح تحويل نهر اليرموك الى بحيرة طبريا - وبناء على خطة لودرميلك كلفت الحركة الصهيونية مهندسين امريكيين هما هايس - وسافاج في عام ١٩٤٨ لاعداد الخطط التفصيلية لتنفيذ مشروع لودرميلك

وقد شكك المسح الذي تم في فلسطين بواسطة لجنة بريطانية في عامي ١٩٤٥/١٩٤٦ في تقديرات خطة لودرميلك وكذلك في امكانية تحقيق التعاون بين الطرفين العربي واليهودي الذي كان ضروريا لتحقيق المشروع . وقد تسارع الايقاع في بداية الخمسينيات بتقديم خطط وخطط مضادة من قبل كل من الطرفين العربي واليهودي وذلك بعد قيام الكيان الصهيوني في مايو ١٩٤٨ ، وكان هذا التسارع نتيجة حتمية للصراع الذي تاجع لكون قرار التقسيم لم يتضمن اي اشارة لموضوع المياه ، اضافة الى عدم قبوله من الجانب العربي . وكانت هذه الخطط والخطط المضادة جزء من الخطوات التفاوضية حول نصيب كل طرف في مياه نهر الاردن وروافده . وقد كانت الموضوعات الاساسية التي تعد موقعا للصراع والتفاوض هي :-

- (١) حصة كل طرف في مياه النهر . (٢) استخدام بحيرة طبريا كبحيرة للتخزين .
- (٣) استخدام مياه نهر الليطاني كجزء من نظام النهر . (٤) استخدام مياه نهر الاردن خارج حوضه
- (٥) طبيعة الاشراف والضمانات الدولية المطلوبة .

للاارتفاع بطاقته التخزينية الى ٨٢ مليون متر مكعب تستغل لرفع مساحة الاراضي المروية الى ٨٢ الف دونم من اراضي الاغوار الوسطى وجنوبى البحر الميت . ٣ - اقامة مشروعات صفري على جانبي الاودية . ٤ - اقامة نظام للصرف المغطى ومد انابيب للحماية من تلح المياه ، وسوف يعاد استخدام مياه الصرف في الري وقد بلغت التكلفة المقدرة (فيما عدا سد المقارن) لجميع المشروعات السابقة حوالي ١٠٥,٤ مليون دولار . واعتمد في تمويلها على مصادر متعددة منها الدول العربية وهيئة المعونة الامريكية والبنك الدولي والحكومات الاوربية .

وما يهنا لفت النظر اليه هو ان خطط تطوير مصادر المياه الاردنية المختلفة تكاد تتمحور حول تنمية مياه نهر اليرموك ، وخاصة عبر انشاء سد المقارن الذي ظل مشروعا متعثرا منذ منتصف الخمسينات وحتى هذه اللحظة . وذلك لاسباب متعددة نعرض لها لاحقا .

ج - التعاون والصراع حول المياه :

اصبح موضوع المياه واحدا من الموضوعات الصراعية في المنطقة منذ نهاية العشرينات وخاصة مع منتصف الثلاثينات حينما تزايدت اعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين ، ولهذا فقد زادت المشروعات المطروحة لتوزيع المياه بعد منتصف الثلاثينات وقد كانت مهمة العديد من اللجان التي شكلت في تلك الفترة هو (١) مسح عام للموارد المائية المتوفرة بالمنطقة وتقدير لايراداتها .

(٢) اقتراح اسلوب للاستخدام الامثل لنظام نهر الاردن .

وقد كانت اولى المشروعات والخطط التي طرحت في هذا الوقت هو منح وزارة المستعمرات البريطانية امتيازات هامة لليهودي روتنبرج لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده واحتكار توليد الكهرباء في فلسطين لمدة سبعين عام ، وقد تمكن روتنبرج وبمساعدة بريطانيا من اقامة سد على نهر اليرموك بجوار مصبة في الاردن ، ولكن ما ان انتهى روتنبرج مشاريعه حتى حدثت حرب ١٩٤٨ فدمرت المنشآت التي اقامها ، ورغم انتهاء مشروع روتنبرج عمليا ، الا انه ظل كحجة هامة في التفاوض استغلتها اسرائيل فيما بعد .



المصدر : المتقرير الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

وقد اخذ الصراع في الاشتعال حول نهر الاردن مع بدء اسرائيل في تنفيذ خطتها السبعية في عام ١٩٥٢ بتحويل نهر الاردن فقد رصدت الرقابة السورية في ٢ يوليو ١٩٥٢ تحركات اسرائيلية لحفر القناة الرئيسية للمشروع بالقرب من حدودها في المنطقة المنزوعة السلاح شمال جسر بنات يعقوب ، وسارعت سوريا بتقديم شكوى الى مجلس الامن ، بانتهاك اسرائيل لشروط الهدنة وطالبت باصدار قرار للوقف الفوري لهذه الاعمال بعد رفض اسرائيل الاستجابة لاوامر كبير مراقبي الامم المتحدة بتوقيفها . وقد كان اختيار اسرائيل لهذا الموقع يحكمه عاملين : الاول : ان هذه المنطقة عند جسر بنات يعقوب تعد نسبة الملوحة في مياهها اقل من المناطق السفلى على النهر وثانيا : ان ارتفاع هذه النقطة البالغ ٢٧٠ م عن سطح بحيرة طبريا كان كافيا لكي يتم تدفق النهر تلقائيا ، ولذا فان اسرائيل تجاهلت كل من الاعتراض السوري ، واعتراض الامم المتحدة . ولكن في نوفمبر ١٩٥٢ هددت الولايات المتحدة بقطع المساعدات المالية لاسرائيل البالغة ٥٠ مليون دولار آنذاك وهو ما كان كافيا لاقناع اسرائيل بوقف اعمال الحفر ، ولكنها فيما بعد عادت لاختيار موقع آخر للحفر هو اشد كنزوت على بحيرة طبريا رغم ان هذا الموقع كان اقل تميزا عن الموقع السابق بسبب ملوحة المياه ولضرورة استخدام الطاقة الكهربائية لضخ المياه -

وازاء الموقف الجديد الذي هدد بعودة القتال ، اعلن الرئيس ايزنهاور في ١٦/١٠/١٩٥٢ تكليف المستشار اريك جونستون ، كممثل شخصي له ، بمهمة التفاوض مع دول المنطقة لمحاولة اقناعها بالموافقة على مشروع موحد لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الاردن . وقد كانت الخطة الاساسية التي استند اليها جونستون في مهمته هي تلك التي مولتها الاونروا وقام باعدادها المهندس شارلزمين تحت الاشراف الفني لهيئة وادي تينسي ومدعما من الخارجية الامريكية . وكانت الخطوط الرئيسية لخطة مبنية على الآتي : - ١ - انشاء سد على نهر الحاصباني لتوليد الطاقة وري اراضي الجليل .

وكانت اهم الخطط العربية التي وضعت في تلك الفترة هي تلك التي اعدتها الاردن نتيجة للتعاون مع منظمة الاونروا لتحسين نظام الري الاردني واعادة توطين السكان العرب الفلسطينيين ، وفي اطار هذا التعاون تلقت الاردن دراسة اعدتها بيت الخبرة البريطانية سير ماكدونالد مردوخ في عام ١٩٥٠ والتي اقترحت تحويل نهر اليرموك الى بحيرة طبريا وبناء انابيب للري على جانبي وادي الاردن . وفي عام ١٩٥٢ قامت الاونروا بتمويل خطة اعدتها مهندس امريكي يدعى « بونجر » واقترح في خطته بناء سد على نهر اليرموك عند بلدة المقارن تصل طاقته التخزينية إلى ٤٨٠ مليون متر مكعب واقترح كذلك ان يتم بناء سد آخر عند العدسية لتحويل المياه الى قناة شرق الاردن وطبقا لتقديرات بونجر فان المشروعات السابقة كان بوسعها ري ٤٢٥ الف دونم في الاردن و ٦٠ الف دونم في سوريا اضافة الى توليد طاقة كهربائية من السدين تبلغ ٢٨٢٠٠ كيلو واط / ساعة في العام لصالح كل من الاردن وسوريا وقد ذهبت تقديرات الخبراء الى انه بتنفيذ خطة بونجر يمكن توطين ١٠٠ الف شخص . وقد شرع الاردن فعلا في تنفيذ الخطة بتوقيع اتفاق مع الاونروا في مارس ١٩٥٢ . وقد وافق كل من الاردن وسوريا في يونيو ١٩٥٢ على المشاركة في مياه نهر اليرموك وبدأ التنفيذ الفعلي لخطة بونجر في نفس الشهر . وقدمت الاونروا بموجب الاتفاق ٤٠ مليون دولار من التكاليف الاجمالية البالغة ٧٠ مليون دولار . بينما تعهدت هيئة التعاون الفني الامريكية والحكومة الاردنية بالمشاركة في تمويل المشروع خاصة سد المقارن . ولكن اسرائيل عارضت المشروع وطالبت بنصيب في مياه اليرموك على الرغم من جريان النهر في اراضي عربية بكاملة وفي اعقاب الاعتراض الاسرائيلي اعلن الخبراء الامريكيون فجأة ان خطة بونجر غير عملية وغير اقتصادية ولذا فقد سحبت الولايات المتحدة عرضها بتمويل المقارن وضغطت على الاونروا لسحب تمويلها ايضا بل ونقل المهندس صاحب الخطة الى البرازيل حيث كان بقاءه في الاردن مصدرا لخرج الحكومة الامريكية .

وبعد حجب التمويل لم يكن امام الاردن سوى ايقاف تنفيذ هذا المشروع .



المصدر : التقرير السنوي لـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

واكتفى بتخصيص كمية ضئيلة لسوريا بالرغم من ان البلدين يغذيان الحوض باكبر قسط من ايرادة المائي . كما لم يخصص للأردن ما يكفي لري الأغوار والأزوار وهذا في الوقت الذي أعطى لاسرائيل حوالي ٢٢٪ من ايراد الحوض في حين أنها لا تغذيه سوى بنسبة ٢٢٪ فقط . وقد أعادت اللجنة العربية التأكيد على المبادئ التي تضمنتها تقارير أونديس وماكدونالد وبونجر وهي استخدام النهر داخل الحوض فقط ومعارضة تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا بدلا من تخزينها في موقع المقارن الذي سبق للأردن وسوريا أن عقدتا اتفاقا على تنفيذه باعتباره يحتفظ بالمياه العربية في أرض عربية ويؤمن استثمارها تحت اشراف عربي ، بينما يضع التخزين المقترح في بحيرة طبريا المصالح العربية تحت رحمة اسرائيل . واعترضت اللجنة كذلك على تجميع مياه الأنهار والينابيع العربية شمالي طبريا لتحويلها لري أراضي اسرائيل وتوليد الكهرباء فيها ، بينما كان المنطق يقضي باستثمار بعضها في لبنان واستثمار الجزء الآخر في سوريا والأردن كما اختلفت تقديرات اللجنة الفنية لمجموع ايراد الحوض عنه في تقرير « مين » اذ بينما قدره الأخير بحوالي ١٢١٢ مليون متر مكعب ، كان تقدير اللجنة العربية ١٤٢٩ وكانت الحصص التي اقترحتها الخطة العربية هي ١٢٢ مليون متر مكعب لسوريا ، و ٩٧٧ مليوناً للأردن و ٢٨٥ مليون لاسرائيل ، وأعادت الخطة معاملة لبنان كطرف في نظام نهر الأردن وأعطته حصة ٢٥ مليون متر مكعب (هذه التقديرات ذكرها صبحي كحالة بينما يذكر توماس ناف وروث ماتسون أن الحصص طبقا للخطة العربية هي ١٢٢ مليون متر مكعب لسوريا ، ٨٦١ مليون م للأردن ، و ٢٠٠ مليون م لاسرائيل و ٣٥ مليون متر مكعب للبنان ومن الواضح أن توماس ناف وماتسون يعاملون الخطة العربية مع عدم تغيير تقديرات حوض النهر في تقرير مين عنه في التقدير العربي (راجع الجدول ١٢)

اما اسرائيل فانها كانت قد قامت في عام ١٩٥٣ بنشر خطة السنوات السبعة (١٩٥٣ - ١٩٦٠) التي تعد خططها الرئيسية مستقاة من مشروع لودر ميلك وهابز وشمل ذلك ادماج الليطاني كجزء من الموارد موضع التقسيم ، واستخدام بحيرة طبريا كمكان رئيسي

٢ - انشاء سدين على نهري بانياس وتل القاضي (الدان) وكذلك استخدام مياه الحصباني الخارجة من المحطة الكهربائية ، عبر شبكة طويلة من الاقنية وذلك لري مناطق الحولة وتلال انجليل الاعلى ووادي مرج بن عامر في الارض المحتلة .

٣ - انشاء سد على نهر اليرموك عند المقارن بطاقة تخزينية تبلغ ١٧٥ مليون متر مكعب لتوليد الطاقة .

٤ - انشاء سد تحويلي في موقع العدسية على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر الى بحيرة طبريا والمنطقة شرق الأغوار .

٥ - انشاء قناتين رئيسيتين غربي وشرقي نهر الأردن لري أراضي ضفتي النهر في الأغوار بين نهر اليرموك والبحر الميت .

٦ - انشاء السدود والاقنية اللازمة لتخزين مياه الفيضانات ومساييل الوديان على جانبي حوض الأردن واستثمارها مع ما يثبت صلاحية من المياه الجوفية في ري أراضي الحوض .

٧ - تدعيم شواطئ بحيرة طبريا بما يلزم من انشاءات لتأمين رفع منسوبها مترين اضافيين لزيادة طاقتها التخزينية . وقد قدر مشروع جونستون أن مجموع كميات مياه حوض الأردن تبلغ ١٢١٢ مليون متر مكعب واقترح توزيعها بحيث يكون نصيب الأردن ٧٧٤ مليون م^٣ و ٤٥ مليون متر مكعب كحصة لسوريا ، و ٣٩٤ مليون متر مكعب لاسرائيل ولاشيء للبنان .

وقد قام جونستون بجولته الاولى عام ١٩٥٣ واقتصرت الجولة على الاجتماع بالمستولين المختصين في حكومات مصر وسورية ولبنان والأردن واسرائيل ، وقد طرح جونستون خطة « مين » - وعندما عاد جونستون في جولته الثانية عام ١٩٥٤ وجد امامه مشروعين بديلين مضادين لمشروعه . وضعت الاول لجنة عربية كلفتها الجامعة العربية بدراسة تقرير « مين » من ناحيته الفنية فقط ، ووضع الثاني خبير امريكي اسمه « كوتون » قدم فيه وجهة النظر الاسرائيلية حول تقرير مين .

وفي الرد العربي على تقرير « مين » ، اعترضت اللجنة الفنية العربية على ما خصصه المشروع للدول العربية (سواء من حيث الكمية او النوع . فمن حيث الكمية ، أهمل المشروع تخصيص أية كمية من المياه للبنان ،



المصدر: المتمرير الاسرائيلي لعربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٨

١٢٢ مليون متر مكعب وحصة لبنان ٢٥ مليون متر مكعب فقط.

ومع تقدم مفاوضات جونستون فقد تضاعفت نقاط النزاع بين الأطراف العربية واسرائيل، اذ قبل العرب باستخدام مياة النهر خارج الحوض، كما ان اسرائيل تنازلت عن مطالبتها بادماج الليطاني في نظام نهر الأردن. وقد بقيت الأطراف العربية على موقفها بشأن عدم استخدام بحيرة طبريا لتخزين مياة اليرموك، بينما تقدمت باقتراح بديل تكون بحيرة طبرية بمؤداه كمركز تخزين لفائدة جميع الأطراف وهو ما عارضته اسرائيل، وكذلك بينما طالبت الأطراف العربية بالاشراف الدولي على عملية توزيع المياة فان اسرائيل قد عارضت تدخل أى من أجهزة الأمم المتحدة في موضوع استغلال المياة بين دول المنطقة - وحلا لموضوع توزيع المياة وهي النقطة الأكثر صعوبة فإنه بعد

مفاوضات طويلة استقر جونستون على ما يعرف بالخطة الموحدة (انظر الجدول ١٢ الخاص بتوزيع المياة طبقا للمشاريع المختلفة) ومقارنة بالأرقام التي أعلنتها خطة «مين» فان الحصص التي تضمنتها الخطة الموحدة تختلف كثيرا خاصة بالنسبة لسوريا ولبنان. وبينما خفضت حصة الأردن، فان جونستون اقترح في الطبعة الأخيرة لخطته ان تحصل اسرائيل على الجزء الباقي من موارد النهر بعد ان يحصل كل طرف على الحصة المذكورة له وطبقا لعدد من التقديرات فان حصة اسرائيل في هذه الحالة تبلغ ٤٠٠ مليون متر مكعب على الرغم من ان بعض المصادر الاسرائيلية قدرت انها ٤٥٠ مليون متر مكعب.

وقد تم قبول الخطة الموحدة (جونستون) من قبل اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية واللجنة الفنية الاسرائيلية، الا ان الموافقة السياسية لم تتم على الخطة فقد اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي في يوليو ١٩٥٥ لمناقشة الخطة بدون أن يأخذ تصويتا عليها، وبينما وافقت لجنة من الخبراء العرب على الخطة في سبتمبر ١٩٥٥ واحالوا الخطة للتصديق النهائي عليها من مجلس الجامعة العربية، فان المجلس رفض التصديق في ١١ اكتوبر ١٩٥٥ وذلك للاعتبارات السياسية الخطيرة التي ترتبط به، وأعيد المشروع مرة أخرى للجنة الفنية لاجراء المزيد من الدراسة وهكذا فان كلا الطرفين لم يقدموا الموافقة السياسية المطلوبة على المشروع لتنفيذه، وبرغم عدم الموافقة فان الطرفين الاساسيين الأردن واسرائيل ابديا القبول غير الرسمي للتفاصيل الفنية للخطة بما فيها الحصص المقدمة لكلا

للتخزين، واستخدام مياة النهر خارج حوضه، واقامة قناة البحرين التي تصل بين البحر الميت والبحر المتوسط.

وقد أعيد التأكيد على الموقف الاسرائيلي ردا على تقرير «مين» في مشروع وضعه المهندس الامريكي «جون كوتون» وطبقا لادماج الليطاني في نظام نهر الأردن فقد ضخمت اسرائيل من الموارد بحيث بلغت ٢٢٤٥ مليون متر مكعب وطلبت ان تكون حصتها ١٢٩٠ مليون م^٢ والحصة العربية ١٠٥٥ مليون متر مكعب يذهب منها ٥٧٥ مليوناً للأردن و ٤٥٠ للبنان و ٢٠

مليوناً لسوريا وبذا فان اسرائيل وضعت لنفسها حصة في مياة الليطاني تبلغ ٤٠٠ مليون متر مكعب ولم تترك للبنان صاحب النهر سوى ٢٠٠ مليوناً فقط.

وقد قدرت المساحات التي ستروى طبقا للمشروع الاسرائيلي بحوالى ٢٠ الف دونم في سورية و ٢٥٠ الف في لبنان و ٤٢٠ الف دونم في الأردن اما اسرائيل فتبلغ المساحات التي سيتم ريها مليون و ٧٩٠ الف دونم أى أكثر من ضعف مجموع المساحات في البلاد العربية الثلاثة. وكان من الواضح ان اسرائيل تبالغ في حصتها من المياة للضغط على جونستون كي يخصص لها المزيد من المياة، وهو ما حدث بالفعل حيث رفع جونستون في زيارته الثالثة للمنطقة (فبراير ١٩٥٥) حصة اسرائيل من ٢٩٤ مليون متر مكعب المعتمدة في مشروعة الأولى الى ٥٢٥ مليون متر مكعب، ورفعها في جولته الأخيرة (اكتوبر ١٩٥٥) الى ٥٦٥ مليون متر مكعب، أى أكثر من الكمية التي اعتمدتها اسرائيل في خطتها السبعية وهي ٥٤٠ مليون متر مكعب وردا من الأردن على المقترحات الاسرائيلية الخاصة بالمساحات المروية كلفت مهندسين امريكيين هما بيكر وهايز في عام ١٩٥٥ باجراء دراسة لتحديد كمية المياة اللازمة لرى اراضى وادى الأردن. وقد كانت هذه الخطه ذات هدف فنى ولم ترتبط مباشرة بالمفاوضات ووفقا لدراسة بيكر وهايز فقد ارتفعت تقديرات الأرض القابلة للزراعة في الأردن بينما خفضت في الوقت ذاته من المقنن المائى للمحاصيل الزراعية

وهكذا فان الجولات الأخيرة لجونستون اسفرت عن زيادة حصة اسرائيل في المياة بينما خفضت من حصة البلدان العربية حيث خصص للأردن ٧٢٠ مليوناً في جولته الأخيرة بينما كان قد خصص لها ٧٤٠ مليون متر مكعب في جولته الأولى بل وتتضمن حصة الأردن ١٥ مليون متر مكعب من الينابيع المألحة التي كانت اسرائيل قد قررت تحويلها بعيدا عن بحيرة طبريا الى نهر الأردن لتخفيض ملوحة مياة البحيرة كما اقترح حصة لسوريا



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

البلدين وبدا كل من البلدين في وضع خططهما المنفردة (لكن في حدود الحصص المخصصة في خطة جونستون) وكان المشروعان الأساسيان هما مشروع أنبوب المياه القطري الاسرائيلي ومشروع قناة الغور الشرقية الاردني

وعاد الصراع للتفجر مرة أخرى ، قبيل انتهاء أعمال مشروع أنبوب المياه الاسرائيلي في عام ١٩٦٤ ، فقد تمت الدعوة لأول مرة لمؤتمر قمة عربي لبحث مشكلة تحويل نهر الأردن التي تقوم بها اسرائيل ، وعقد المؤتمر في القاهرة في الفترة ١٢ - ١٧ يناير ٦٤ ، وكانت اهم قرارات المؤتمر انشاء هيئة استقلال مياه نهر الأردن ، وقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية ، حيث اعتبر هذا بديلا عن التدخل العسكري المباشر لافشال خطط اسرائيل ، وجرى في الواقع التباحث حول مشروعات سبق وقدمتها اللجنة الفنية التابعة لمجلس الجامعة منذ عام ١٩٦٠ ، وكان أمام الدول العربية احد خيارين ، اما تحويل مياه الحاصباني الى الليطاني وتحويل مياه بانياس الى اليرموك . او تحويل كل من الحاصباني وبانياس الى اليرموك - وقد تم الاستقرار على الاختيار الأخير مع تخزين المياه خلف سد اقترح اقامته هو سد المخيبة .

وقدرت التكلفة بحوالى ١٩٠ - ٢٠٠ مليون دولار تعهدت كل من السعودية ومصر بتقديم المساهمة الاساسية فيها . وكان من المفترض ان تترتب نتيجتان هامتان على المشروع العربي عند نهاية اتمامه : الأولى ، ان يسترد العرب من مواردهم المائية كمية تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، والثانية ما سيقرب على تحويل روافد الأردن ذات المياه العذبة عن بحيرة طبريا من زيادة في ملوحتها مما سيخفض من قيمة مياهها في الاستثمار الزراعي ويجعل المشروع الاسرائيلي في تحويل مياه الأردن الى النقب بدون جدوى . وكانت النتيجة الثانية اكثر اهمية ، حيث كان السبب الاساسي لعدم التصديق على خطة جونستون هو ما تحمله من مخاطر استيعاب الدولة العبرية لعدد أكبر من المهاجرين ، ولذا فقد جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الأول « بحث المؤتمر ما أوشكت عليه اسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والاضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه استهدافا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان واقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها » وكان تجدد النزاع وتهديد بامكانية نشوب الحرب فرصه مناسبة لتدخل القوى الخارجية ،

اذ أعاد الاتحاد السوفيتي مجددا تأكيد انه القوة الحليفة للدول العربية ، اذ أعلن تأييده لموقف الدول العربية من مشروع اسرائيل لتحويل مياه النهر ، وأعلن تأييده لقرارات مؤتمر القمة العربي (الأهرام ١٩٦٤/٢٩) ، كما أعادت الصين تأكيدها على تأييد الحقوق المشروعة للعرب وأعلنت ان تحويل مياه نهر الأردن تمثل خطوة خطيرة من جانب اسرائيل لتنفيذ سياسة التوسع الصهيونية (الجمهورية ١٩٦٤/٢٨) وكان الموقف الالمانى الغربى في هذه القضية اقرب الى الموقف العربية (الجمهورية ١٩٦٤/٢٩) ، اما الموقفان الامريكى والبريطانى فكانا اقرب الى الموقف الاسرائيلي بتأكيد امريكا على خطة جونستون باعتبارها الحل الوحيد لاستخدام مياه النهر ومن المعروف كما سبق ان الخطة لا تعارض تحويل النهر كما أنها أعطت لاسرائيل حصة كان بمقدورها ان تدعى ان مشروعها لا يتجاوزها ، كما أكدت بريطانيا على ذات الموقف تقريبا (الاخبار ١٩٦٤/٢٤) وفي رد فعل اسرائيل على قرارات مؤتمر القمة العربي أعلن ليفى اشكول رئيس الوزراء ان مشروع اسرائيل يأتي كخطوة ضمن مشروع استخدام نهر الأردن الذي وضع بمبادرة امريكية وهذا يعنى ان جميع الذين لا يوافقون عليه انما يواجهون امريكا . ومن هنا أعادت اسرائيل تأكيدها على ان مشروع أنبوب المياه هو في حدود حصتها المقررة في خطة جونستون ، وأعلنت انها كدولة ذات سيادة فان لها كامل الحق في وضع سياسات الهجرة بدون اى تدخل خارجي ، وانها ستنتظر لموضوع تحويل المياه بوصفه اعتداء على حقوقها السيادية

وقد بدأت الدول العربية في تنفيذ مشروعها فعلا في عام ١٩٦٤ بالبدا في أعمال سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) ، وكان السد هو المشروع الاخطر على اسرائيل حيث يحجز روافد نهر الأردن العذبة من التدفق الى بحيرة طبريا ولهذا أعلنت الحكومة الاسرائيلية انها لن تقف مكتوفة الايدي امام المشروعات العربية التي تلحق بها الضرر ، خاصة سد المخيبة الذي يعد وسيلة تمس مصادر المياه التي تصل اسرائيل ولهذا فانها ستتصرف على اعتبار ان هذا السد عملا من أعمال العدوان (الاخبار ١٩٦٧/٥/٢٩) ومن ثم بدأت اسرائيل بتوجيه عدد من الضربات الجوية استهدفت مناطق العمل في المشروع العربي ووصلت أعمال الهجوم الى اقصاها في ابريل ١٩٦٧ بضربة جوية في أعماق سوريا ، وكانت الصحف الاسرائيلية قد ذكرت أن النزاع حول مياه نهر الأردن يقدم فرصة لاسرائيل لشن الحرب في الوقت الملائم ، ولذا فان بعض المحللين يعتقدون أن موضوع



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه كان ضمن الاسباب الرئيسية لقيام اسرائيل بعدوان يونيو ١٩٦٧ .

وكانت النتائج الهامة لحرب ١٩٦٧ على جبهة المياه غاية في الوضوح ، فقد حسنت اسرائيل من موقعها المائي من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية ، اذ ان احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الاردن ، فخطوط وقف اطلاق النار جعلت اسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالي ١٠ كم فقط قبل الحرب ، وهو ما ادى الى جعل اى تنمية لنهر الاردن ومن قبضة اسرائيل فمع بدا الحرب كان ٢٠٪ فقط من اعمال مشروع اليرموك الكبير قد انتهت ، وبسبب الحرب فقد جرى وقف تنفيذ اهم مشروعين سد المخيبة الذي كان من المخطط ان يخزن ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وسد المقارن الذي قدر ان يخزن ٢٥٠ مليون متر مكعب ، وبينما توقفت المشروعات العربية ، فان اسرائيل قد اتاحت لها فرصة مناسبة لحل ازمته المائية على حساب المناطق العربية التي احتلتها بعد الحرب كما سيتضح لاحقا .

وبينما اوقفت نتائج حرب ١٩٦٧ المشروع العربي ، فان انتهاء المشروع الاسرائيلي (انبوب المياه القطري) في عام ١٩٦٤ حملت اثارا اخرى على نوعية المياه المتوفرة للاردن ، فان تحويل مياه النهر قد عمل على زيادة نسبة الملوحة في الجزء المتبقى من النهر وبذا حرم وادي الاردن اولا من كميات كبيرة من المياه كانت لازمة للرعى ، حيث يقدر ان ٤٠ الف دونم قد حرمت من مصادر المياه اللازمة لها وحال دون تنمية ٨٠ الف دونم اخرى في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الملوحة فيما تبقى من المياه التي تجري في النهر ، نسبة عالية جدا لا تتناسب بعض المنتجات الزراعية الحساسة وخاصة الموالح التي تعد من اهم الزراعات في المنطقة .

د - مشروعات التعاون في نظام نهر الاردن :

مع تفجر الصراع حول نهر الاردن ، فان امكانية التعاون لتنمية مصادر المياه في المنطقة بين كافة الاطراف تعد نظرا للاوضاع السياسية الحالية شبه مستحيلة ، وبقي لآمد طويل المشروع الوحيد الذي يعد مصدرا محتملا للتعاون هو تنمية نهر اليرموك بين

الاردن وسوريا حيث يعد اليرموك نهرا مشتركا بين سوريا والاردن ، وكان يشكل نقط للحدود بين البلدين بطول ٤٠ كم قبل ان يصبح ايضا خط للحدود بين الاحتلال الاسرائيلي والاردن بعد احتلال الجولان بطول ١٠ كم ، ويبلغ التصرف السنوي للنهر حوالي

٥٠٠ مليون متر مكعب / سنة .

وقد اقترح منذ فترة طويلة تعود لعام ١٩٥٢ وطبقا لخطة الخبير الامريكي بونجر انشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن وظل هذا السد لفترة طويلة المشروع الرئيسي لتخفيف وطأة الازمة المائية على الاردن . ففي اعقاب مشروع بونجر عقدت اتفاقية بين سوريا والاردن في ٤ يونيو ١٩٥٢ غايتها انشاء سد لتخزين المياه ينظم جريان النهر ويولد الكهرباء والانتفاع من المياه في رى الاراضي الاردنية ، وقد احتفظت سوريا في هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه كافة الينابيع المتفجرة في اراضيها وكذلك الحصول على ٧٥٪ من القوة الكهربائية المولدة ، وحددت حصة مساهمتها في تكاليف هذه المنشآت بنسبة ٩٥٪ ونتيجة لهذا الاتفاق تعاقدت الاردن مع الاستشاريين بيكر وهنزا لدراسة مشروع استثمار اليرموك واستمرت الدراسة سنتين وبلغت تكاليفها ٣,٥ مليون دولار ساهمت في دفعها وكالة غوث اللاجئين ومشروع النقطة الرابعة الامريكي والحكومة الاردنية وقد قدر بيكر وهنزا ان سعة الخزان يمكن ان تصل الى ٥٠٠ مليون متر مكعب وقدرت التكلفة الكلية اللازمة لتنفيذ هذا السد بحوالي ١٥ مليون دولار وتوقف المشروع الى ان قامت الاردن بتكليف شركة بوجوسلافية في عام ١٩٦٣ باعادة الدراسة وقدرت ان التكلفة الكلية ستبلغ ٢٠,٢١ مليون دينار اي ما يعادل ٥٦,٨ مليون دولار ، وقدر ان ينتهي المشروع في مدة ٢ - ٥ سنوات ولكن مع تفجر الصراع حول تحويل نهر الاردن وما اعقبه من حرب ١٩٦٧ تم تعليق المشروع العربي الذي كان يتضمن انشاء سد المقارن ، وعادت الاردن في اطار خططها السبعية ١٩٧٥ - ١٩٨٢ للتركيز على انشاء السد ، وتم انتهاء كافة الدراسات واعمال التحريات للموقع والتصميمات واعداد وثائق العطاءات

لهذا المشروع خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وتم اجتذاب بعض التمويل الاجنبي حيث ابدت ادارة الرئيس الامريكي كارتر اهتماما بالمشروع اذ كان راي الفنيين الامريكيين ان سد المقارن لا يوفر للاردن ما يغنيه في المجال الزراعي فقط ، وانما يتيح لسوريا واسرائيل مزيدا من المياه على مدار السنة وفي عام ١٩٨٠ منحت الوكالة الامريكية الدولية قرضا قدرة ٩ مليون دولار اضافة الى عشرة ملايين دولار سبق ان التزمت بها ، وهذا من اجمالي التكلفة التي وصلت في هذه الفترة الى



المصدر : التقرير الاستراتيجي لعمري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

مليار دولار الا ان المشروع توقف هذه المرة للخلافات السياسية بين الاردن وسوريا ومع عودة العلاقات للتحسن ما بين البلدين مرة أخرى عام ١٩٨٥ فقد أعيد إحياء فكرة إنشاء السد وقعت بين البلدين اتفاقية في ١٩٨٧/٩/٢ لاقامة سد الوحدة (المقارن سابقا) وقد ألفت هذه الاتفاقية اتفاقية ٤ يونيو ١٩٥٣ . وقد نصت الاتفاقية الجديدة عن مسؤولية الاردن على تمويل جميع مراحل الدراسة والانشاء والتشغيل والصيانة كما نصت على تأمين المياه اللازمة للماء خزانات السدود السورية ، والمحددة بجدول الاتفاقية . وقد اقترح ان يكون ارتفاع السد ١٠٠ متر بينما انخفضت سعته التخزينية عما كان مقدرا في السابق لتصل الى ٢٢٠ مليون متر مكعب . وسوف تحصل الأردن على معظم المياه التي يوفرها المشروع لرفع نسبة الاراضي المروية بها بينما تقدم معظم العمال والتمويل وبالمقابل فان سوريا ستحصل على كمية مياه اقل ، ولكن ستحصل على اغلب كميات الكهرباء المولدة . ويظل الموقف الاسرائيلي حجر عثرة حتى الآن امام تنفيذ المشروع .

والواقع ان الرفض الاسرائيلي يرجع الى بدايات اقتراح تنمية نهر اليرموك ، وبينما كانت القدرة الاسرائيلية على اعاقه تنفيذ المشروع ضعيفة عمليا قبل فترة الستينات ، فانه مع بدء تنفيذ مشروع سد المخيبة في منتصف الستينات كأحد المشروعات التي تضمنها قرار القمة العربية بدأت اسرائيل في توجيه الضربات الجوية لاعمال هذا المشروع ثم كان العامل الحاسم في ارجاء المشروعات هو النتائج التي تمخضت عنها حرب ١٩٦٧ ، اذ تغيرت السيادة على الضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، اذ بعد ان اصبح الجنود الاسرائيليون مرابطين في مرتفعات الجولان المطلة على موقع المخيبة ، تم التركيز على مشروع المقارن باعتباره يبعد عن منطقة التواجد العسكري الاسرائيلي ، ولكن مع اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية فان اسرائيل قد طالبت بزيادة حصتها من مياه اليرموك نظرا لسيطرتها على الضفة الغربية ، فكما عبر عامين شاميرا الكاتب الاسرائيلي بجريدة حوتام في ١٢/٢٤/

١٩٧١ . ان مطلب اسرائيل الموجة الى امريكا هو ان تعد طرفا في المناقشات المتعلقة بسد اليرموك عن طريق ضمان نصيبها في مياه اليرموك بقوة احتلالها الضفة الغربية . اذ اوضحت اسرائيل انها تعتبر نفسها حكومة المنطقة ، وانه اذا ما قامت الولايات المتحدة بمساعدة تمويل سد المقارن ، فانه يرجى منها ان تعطي الضفة الغربية مرتبة ملائمة في المشروع . وطلب رئيس الوزراء بيجين سرا من ادارة كارتر ضمانات بأن انشاء سد المقارن لن يضر بالمياه التي تجري في اليرموك عند المثلث المتصل بالاراضي التي تسيطر عليها اسرائيل من هذا النهر . بل وطالبت اسرائيل بزيادة المياه المخصصة لارواء المثلث من ١٧ مليون متر مكعب المعتمدة قديما من قبل الاردن الى ٤٠ مليون متر مكعب ، كما طالبت بأن يخصص لها ١٤٠ مليون متر مكعب اخرى بدعوى انها بحاجة اليها لترفع من تصارييف نهر الاردن والاستفادة منها في رى اراضي الضفة الغربية وقد حاولت السفارتان الامريكيتان في كل من الاردن واسرائيل التوصل الى اتفاق حول هذه المسألة ، كما حاول فيليب حبيب عبثا خلال جولات سرية قام بها في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ التوصل الى اتفاق ولو ضمنى بين سوريا والاردن واسرائيل حول مشروع سد المقارن ، ثم جاءت الازمة اللبنانية بعد ذلك لتقضى على هذه المحاولات خاصة ان الخلافات السورية الاردنية كانت قد حالت دون اتفاق البلدين العربيين منذ عام ١٩٨٠ .

ولم تكتف اسرائيل بمعارضتها تلك لسد اليرموك ، ولكن استخدمت موقعها الجديد على نهر اليرموك بعد عام ١٩٦٧ للضغط على الاردن فقد شكت الاردن باستمرار من الممارسات الاسرائيلية بعد احتلال اسرائيل الضفة الشمالية من نهر اليرموك ، مثل مهاجمة قناة الغور الشرقية عام ٦٨ ثم وضعها لاجار في طريق تدفق النهر ، كما انها لم تسمح للاردن باجراء عمليات تنظيف مجرى المياه من الطمي ، وبعد وساطة امريكية في عام ١٩٧٦ سمح للاردن باجراء مثل هذه العمليات ، كما كان هناك وساطة امريكية اخرى في يوليو ١٩٧٩ لنفس الغرض وفي ابريل ١٩٨٤ ، عاد المستولون



المصدر : المتمردين الاستراتيجي الحربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

طبيعة الارض وعدم الجدوى الاقتصادية للمشروع وصعوبة التمويل قد أوقفت مثل هذا المشروع ، ومن ثم اضطرت الأردن للعودة مجددا للاتفاق في عام ١٩٨٧ ، مع سوريا على إعادة احياء مشروع سد المقارن ، ولكن هذه المرة ونظرا للمشروعات السورية التي سبق اقامتها منفردة على مياة النهر فقد هبطت سعة السد التخزينية من ٢٥٠ - ٥٠٠ مليون متر مكعب سبق طرحها في الستينات والسبعينات الى ٢٢٠ مليون متر مكعب فقط في عام ١٩٨٧ وذلك مع تأمين الأردن للموافقة السورية على عدم اقامة المزيد من المشروعات السورية على النهر ، ورغم كل ذلك ومع توفر بعض التمويل من قبل الولايات المتحدة وموافقة البنك الدولي للمردود الاقتصادي الهائل للمشروع واستعدادا للمساهمة في التمويل ، فإن الموقف الاسرائيلي يعد حجر العثرة الوحيد في وجه

مشروع سد الوحدة (المقارن سابقا) حيث اعلن متحدث رسمي في ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ ان اسرائيل طلبت من امريكا التدخل لوقف المشروع وذلك للدعاء الاسرائيلي بأن سد المقارن سيحول دون وصول ملايين من الامتار المكعبة من المياة التي تحصل اسرائيل سنويا عليها من نهر اليرموك .

ومع احالة اسرائيل حتى الآن دون تنمية المصادر المائية في الاراضي العربية ، فانها قد اخذت بعد احتلالها للاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ في استغلال المصادر المائية في هذه الاراضي وتركز هنا على منطقتين رئيسيتين هامتين لاسرائيل هما : الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان ، باعتبار المنطقتين بهما وفرة نسبية من المياة .

هـ - اسرائيل ومياة الضفة الغربية وغزة :

بعد الاحتلال الاسرائيلي لاراضي الضفة وغزة في عام ١٩٦٧ ، بدأت اسرائيل بتنفيذ العديد من السياسات لكي تتوفر لها سبل السيطرة على مصادر المياة في الضفة الغربية وغزة ، خاصة الضفة الغربية لان معظم هذه المصادر يعد جزءا مشتركا مع النظام المائي الاسرائيلي ويقدر ان حوالي ربع الى ثلث كمية المياة المستخدمة سنويا داخل اسرائيل نفسها مصدرها الضفة الغربية (٤٧٥ مليون متر مكعب سنويا) ويقدر اجمالي المياة المتاحة في الضفة الغربية بحوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب منها ٦٠٠ مليون من ابار المياة الجوفية ، والانهار والمياة السطحية حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب وقد تجمد

الاردنيون للشكوى من مثل هذه المشكلة و اضافوا في هذه المرة ان الاسرائيليين يقومون بتحويل مياة نهر اليرموك للسماح بتدفق مياة اكثر لبحيرة طبريا ، فيقدر الاردنيون ان اسرائيل تسحب حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، وهو ما يتجاوز حصة اسرائيل التي حددتها خطة جونستون بحوالي ٢٥ مليون متر مكعب من مياة اليرموك وقد صرحت مصادر اسرائيلية في ابريل ١٩٨٤ ان اسرائيل تخطط لسحب ٦٠ - ٧٠ مليون متر مكعب سنويا من مياة النهر وقد ذكر مفوض المياة الاسرائيلي ان السحب هو في حدود خطة جونستون .

بتفسير للخطة على انها تنص على ان حصة اسرائيل هي ٢٥ مليون م خلال فصل الصيف ، بينما تسمح لها بسحب اى كمية خلال فصل الشتاء المطير ومع عودة تجدد طرح انشاء مشروع سد المقارن طبقا لاتفاق ١٩٨٧/٩ بين الأردن وسوريا ، فإن مروان حمود وزير الزراعة الاردني اعلن ان المشروع لن يقلل من تدفق المياة لاسرائيل وذلك تمشيا مع مبادئ تم الاتفاق عليها اثناء مفاوضات اقليمية لاقتسام المياة اشرفت عليها امريكا في الخمسينات ومن الواضح ان الوزير الاردني يشير هنا الى خطة جونستون ، وذلك تجنباً للمعارضة الاسرائيلية للمشروع ، وفي نفس الوقت لدفع للولايات المتحدة للتدخل بالضغط على اسرائيل . و اضافة لهذا الموقف الاسرائيلي الراض للمشروع ، فإن توقف المشروع العربي ، وتصاعد الخلافات في بعض الاحيان بين سوريا والأردن قد جعلت سوريا تمضي منفردة في خطط لحجز مياة اليرموك ، فقد اقامت عددا من السدود السطحية الصغيرة لحجز مياة الوديان والينابيع الامر الذي ادى الى تعديل مساهمة الاراضي السورية في تغذية مياة اليرموك من ٤٠٠ مليون متر مكعب الى ٢٢٠ مليون م سنويا وهو ما يؤدي الى نقص المياة اللازمة للري في الأردن من خلال قناة الغور الشرقية ، وتخفيض كميات مياة الشرب الداهية لاربد وعمان كما يؤدي الى زيادة نسبة الملوحة في مناطق اسفل النهر التي تجرى في الاراضي الاردنية ، وازاء هذا الموقف الحرج للأردن ما بين كل من المعارضة الاسرائيلية الدائمة ، والخلافات مع سوريا احيانا ، فإن الأردن قد طرح كحل بديل في بداية الثمانينات ، امكانية الاتفاق مع العراق على نقل كمية من المياة تبلغ ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا من خلال الانابيب من نهر الفرات في العراق الى الأردن ، ولكن



المصدر: التمرير الإسرائيلي للمحرر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٨

ضريبة على كل ساعة رى ، كما ان هناك قيود اخرى تشمل منع الفلسطينيين من الرى بعد الساعة الرابعة ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الموز .. ويرجع هذا التشدد الاسرائيلى الى حقيقة ان بعض الآبار فى الضفة الغربية تعد مصدرا مشتركا لآبار تقع ضمن حدود اسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ ، اضافة الى ان اغلب الزيادة فى كمية المياه التى تستخدمها اسرائيل حاليا عن مستوى منتصف الستينات كان نتيجة احتلالها الضفة وغزة ونظرا للخوف الاسرائيلى من فقدان هذه المياه فى اى مشروع للتسوية نجد ان اسرائيل عملت بدأب على ادماج النظام المائى للضفة فى نطاق النظام الاسرائيلى ، وقد عبر بعض المحللين السياسيين عن خوفهم اثناء المفاوضات المصرية الاسرائيلية وبعد اتمام الاتفاق على الحكم الذاتى من فقدان هذه المصادر ، فقد ذكرت جريدة هارتس فى ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ المسألة السياسية التى سيتعين مواجهتها فى مفاوضات الحكم الذاتى ، هى كيف سيتم الحفاظ على السيطرة الاسرائيلية على حفر الآبار ، وهل سيتم التوصل الى اتفاق على الموضوع مع ادارة الحكم الذاتى ، ام انه يتعين على اسرائيل ان تحتفظ بسيطرة فعلية مباشرة على الموارد المائية الموجودة فى يدها . وفى نفس الصدد ذكر أحد الكتاب الاسرائيليين فى جريدة عال همشار فى ٢٥ / ٦ / ١٩٧٨ ، ان تقدير العناصر التى تحدثت اليها ، هو انه ليس من الصعب تنفيذ نمط من حفر الآبار بعمق ، على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرة التى يمكن ان تعرقل بشكل خطر نظام الضخ الاسرائيلى الذى تغذية الطبقات الصخرية ذاتها الخازنة للمياه ، وحقيقة فإنه لن يكون من الصعب على ادارة الحكم الذاتى ان توفر الاموال لهذا المشروع .. ولا بد لهذه الحقيقة من ان تهم القادة الذى يوجهون دفة الدولة ومن ان تستلزم استعدادات اسرائيل وادخال تغيرات فى نمط الحكم الذاتى ، فمثل هذا النمط للحفر على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرة يمكن ان يشكل - اذا مانفذ - مبررا للحرب بالنسبة لاسرائيل ، لانه على النقيض من الوضع فى مجالات اخرى لايمكن تقديم بدائل لاسرائيل فى هذا الامر ، ونتيجة لهذا الحرص الاسرائيلى على السيطرة على مصادر مياه الضفة فقد عمدت الى تكامل وادماج النظام المائى للضفة فى اطار شبكة المياه الاسرائيلية ، حيث تم تسليم النظام المائى المستقل شكليا للضفة الغربية الذى كان

مستوى المياه المتاحة للزراعة العربية فى الضفة عند مستوى ٩٠ - ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، وطبقا للخطط الاسرائيلية فان الاستهلاك الفلسطينى لن يزيد حتى نهاية عقد الثمانينات ، بينما يقدر ان كمية المياه التى سوف تتاح للزراعة الاسرائيلية فى الضفة الغربية سوف تزيد بما يقرب من ١٠٠ ٪ خلال الثمانينات لتصل الى ٦٠ مليون م . وسوف يسمح للسكان الفلسطينيين بزيادة المياه المستخدمة للاستهلاك المنزلى فقط لتصل الى ٥٠ متر مكعب للفرد فى المدن ، و ١٥ متر مكعب فى القرى فى عام ١٩٩٠ وذلك مقارنة بحوالى ٣٥ ، ١٥ متر مكعب لكل من المدن والقرى على الترتيب حاليا ، هذا بينما بلغ استهلاك الفرد فى المستوطنات حوالى ٩٠ م سنويا . وكاجمالى عام فان كمية المياه التى يستهلكها السكان العرب تقدر بحوالى ١٢٠ مليون متر مكعب / سنة لجميع الاغراض ، بينما تقدر الكمية التى يستهلكها المستوطنون اليهود بحوالى ٤٠ مليون م وهذا الرقم يعد حدا ادنى لانه يفترض استخدام المستوطنات لمياه الآبار فقط . وطبقا للخطط الاسرائيلية فإنه كان من المخطط ان تبلغ كمية المياه التى ستخصص للعرب فى عام ١٩٩٠ بحوالى ١٢٧ مليون متر مكعب سنويا (لحوالى مليون فرد) بينما تبلغ الكمية المخصصة لليهود ١٠٠ مليون م (لحوالى ١٠٠ الف فرد) ، بينما الواقع هو انه فى عام ١٩٨٥ ، تجاوز المستوطنون الكمية التى كانت مقدرة لهم فى عام ١٩٩٠ بحوالى الثلث

وقد اتبعت اسرائيل اساليب عديدة لتقييد استخدام السكان العرب للمياه ، ومثال ذلك حظر توسيع الاستخدام الفلسطينى وبخاصة من آبار شرق الضفة ، رغم وجود فائض كبير وذلك لتأثيره على المياه المتاحة لاسرائيل ذاتها ، وتفرض اسرائيل رقابة صارمة على حفر الآبار فلم يسمح بحفر آبار جديدة لاغراض الزراعة على الاطلاق ، بينما سمح فى عام ١٩٧٨ للسكان الفلسطينيين بتشغيل ١١ بئرا اضافية . بفرض استخدامها كمية للشرب فقط ، كما قامت اسرائيل بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام فبعد تحليل سجلات سنة كاملة ، قيد استخدام كل بئر بحيث يقتصر على كمية تعادل تقريبا ذلك المستوى المبين فى السجل ، ويمكن ان يؤدى زيادة استخدام المياه اما الى توقييع غرامة ، او الى تخفيض حصة السنة التالية ، هذا الى جانب ان اسرائيل تفرض



المصدر : التقرير الاستراتيجي لعمري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

تستهلك حوالي ٧٥ ٪ من مياه الضفة الغربية ، وبما يشكل حوالي ثلث الاستهلاك الاسرائيلي السنوي ، حيث تكاد تكون كل الزيادة التي حدثت في المياه المتوفرة لاسرائيل منذ منتصف الستينات هي تلك التي وفرها استغلال مصادر المياه في الارض المحتلة .

و - اسرائيل والمياه اللبنانية :

كما سبق القول فان القادة الصهاينة قد أدركوا منذ فترة طويلة وحتى قبل قيام دولتهم ، الموقف المائي الحرج الذي يمكن ان يجعل أمن الدولة مهددا وخاصة مع الاعمى القصى التي تحتلها الزراعة والاستيطان في الايديولوجية الصهيونية . وكان الحل في نظر هؤلاء هو محاولة استغلال الموارد المائية في البلدان الاخرى ، واذا كان هذا الامر قد تحقق بقوة السلاح فيما بعد فانه كان في البداية عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة الى القوى التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم .

ففي رسالة كتبها حاييم وايزمان الى لويدجورج رئيس الوزراء البريطاني في ٢٩ / ١٢ / ١٩١٩ أعلن وايزمان مطالب الحركة الصهيونية فقال : ان مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوة الكهربائية وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الاردن ونهر الليطاني ، وجاء في البند ٨ من سلسلة الطلبات الصهيونية المحددة في تلك الرسالة : لهذه الاسباب نرى من الضروري ان يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو ٢٥ ميلا ..

وقد أعاد وايزمان التأكيد على نفس المطالب في العام التالي في رسالة الى لورد كرزون وزير الخارجية البريطاني فيما بعد - بعث بها في ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٠ أعلن فيها ان الصهاينة لا يطالبون فقط بفلسطين ، ولكن ايضا يريدون تمديد حدود الوطن القومي اليهودي ليشمل جنوب لبنان .

تحت ادارة الحكم العسكري منذ عام ١٩٦٧ ، الى شركة المياه الاسرائيلية ميكرووت في عام ١٩٨٢ .

وفي يوليو ١٩٨٧ اتهمت الاردن اسرائيل بالتخطيط للاستيلاء على مصادر المياه الجوفية في الارض المحتلة خاصة في منطقة بيت لحم ان خططت اسرائيل لحفر بئر عمقها ألف متر في منطقة تقع جنوب شرق بيت لحم لضخ المياه الى القدس والمستوطنات الاسرائيلية (الاهرام ١١ / ٧ / ١٩٨٧) ، وقد اكدت صحيفة هاعولام هازية بأن مشروع حفر ابار عميقة في منطقة بيت لحم لضخ المياه من باطن الارض لايهدف بالدرجة الاولى لتوفير المياه للمستوطنات الاسرائيلية في منطقة القدس بقدر ما هو جزء من مخطط لقطع الطريق على اي تسوية سياسية في المستقبل (مذكور في جريدة الرياض ١١ / ٤ / ١٩٨٧) .

وقد مارست اسرائيل نفس السياسة المائية في قطاع غزة ايضا ، فقد فرضت شركة المياه الاسرائيلية ميكرووت قيودا على حفر ابار جديدة في القطاع وثبتت حصة المياه للمزارعين الفلسطينيين منذ اوائل السبعينات ، حيث حدد للمزارع ٨٠٠ متر مكعب سنويا للتربة الصلبة و ١٠٠٠ متر مكعب للتربة الرملية ولم تفرض مثل هذه القيود بالطبع على المستوطنين الاسرائيليين في غزة ، الذين حفروا ما بين ٢٥ - ٤٠ بئرا جديدة كما ان المشكلة الاساسية حاليا في غزة هي ان معدل الاستهلاك البالغ ١٠٠ - ١٢٠ مليون م^٣ سنويا يفوق معدل التخزين السنوي الذي لا يتجاوز ٨٠ مليون متر مكعب ، ونتيجة لهذا الافراط في ضخ المياه ولطبيعة التربة المسامية والظروف البيئية والتي تتسبب

في ملوحة المياه يقدر ان نسبة الملوحة قد ارتفعت الابار الواقعة جنوبي القطاع الى نحو ٨٠٠ - ١٠٠٠ مليجرام في اللتر الواحد في حين انها تكون صالحة للزراعة اذا ماتراوحت بين ٣٠٠ - ٥٠٠ مليجرام فقط ، وهو مايضر بنوعية الزراعة في غزة ، اضافة لذلك فانه تقرض ايضا ضريبة على كل ساعة رى على استخدام المياه للزراعة ، تقدر بحوالي خمسة دنانير اردنية . وكخلاصة فان نتيجة هذه السياسة المائية في الضفة وغزة هو ان المساحة المروية من اجمالي المساحة التي يقوم المزارعون الفلسطينيون بزراعتها في الضفة لا تبلغ نسبتها سوى ٤,٩ ٪ ، وهذا لاستغلال مياه الاراضي المحتلة في مد اسرائيل بحاجتها من المياه ، فاسرائيل

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

التاريخ : ١٩٨٨

وقد أعاد بن جوريون التأكيد مرة أخرى على هذه المطالب في أحد الوثائق التي كتبها في عام ١٩٤١ حيث قال : علينا ان نتذكر انه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد من ان تكون مياة الاردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا ، واستمرت اسرائيل في اعلان مطالبها في نهر الليطاني تحت دعوى ان لبنان لا يستطيع الاستفادة سوى من سبع ايراد النهر فقط (على الرغم من ان النهر ليس نهرا دوليا حيث يجرى بالكامل داخل اراضي لبنان) وقد بدت المطامع الاسرائيلية في النهر في المشروع المضاد الذي قدمته لجونستون عام ١٩٥٤ والمسمى بمشروع كوتون ، والذي تطالب فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب ويعني هذا طمع اسرائيل في ٥٥ ٪ من ايراد النهر ، واستمرت الادعاءات الاسرائيلية في النهر ، حتى بدأت في سلسلة غزواتها المتتالية للجنوب اللبناني انتهاء باحتلالها له منذ عام ١٩٨٢ ، وقد افادت بعض المصادر اللبنانية في منتصف عام ١٩٨٧ بأن اسرائيل بدأت في تنفيذ حفريات لجر مياة الليطاني الى اسرائيل . وقد سبق هذا استيلاء اسرائيل على مياة الحاصباني والوزاني حيث تذكر بعض التقارير انه قد تم مد أنابيب لجر هذه المياة رغم نفى المصادر الاسرائيلية قيامها بعمل هذا العمل . ومن المؤكد في كل الاحوال ان تثبيت قوة جيش جنوب لبنان العملية لاسرائيل في الجنوب اللبناني ، يعد واحدا من مهامه الاساسية هو المساهمة في السيطرة الاسرائيلية على موارد المياة في جنوب لبنان ، كما من المتوقع ان اى مباحثات قادمة حول انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان سوف يتضمن موضوع المياة كواحد من موضوعات التفاوض الرئيسية ...

جدول (١٠) المياه في اسرائيل المصدر والاستخدام (مليون متر مكعب / سنة)

السنة	١٩٤٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٦/٧٥	١٩٨٠/٧٩	١٩٨٧/٨٠	١٩٨٧/٨١	١٩٨٧/٨٢
المصدر								
ميكروت (اعداد ذاتي)	-	٦٣٩	٨٥٣	١٠١٥	٩٨٥	٩٨١	١٠٥٤	١٠٤٦
اببار	-	٣٧٧	٤١٣	٤٣٤	٤٤٥	٤٣٥	٤٢٢	٤٢١
مياه سطحية	-	١٧٠	١٤٣	١٤٠	١٣٥	١٤٥	١٥٦	١٥١
مصادر اخرى	-	١٤٣	١٥٥	١٣٩	١٣٥	١٢٨	١٣١	١٣١
الاستخدام								
استهلاك منزلي	٧٥	١٩٩	٢٤٠	٣٠٥	٣٧٥	٣٦٧	٣٨٥	٤٠١
صناعة	١٥	٥٥	٧٥	٩٥	٩٠	١٠٠	١٠٣	١١٣
زراعة	٢٦٠ (/ ٧٤.٣)	١٠٧٥ (/ ٨٠.٩)	١٢٤٩ (/ ٧٩.٩)	١٣٢٨ (/ ٧٦.٨)	١٢٥٣ (/ ٧٢.٦)	١٣١٢ (/ ٧٢.٢)	١٢٨٢ (/ ٧٢.٤)	١٢٥٥ (/ ٧١.٣)
اجمالي	٣٥٠	١٣٢٩	١٥٦٤	١٧٢٨	١٧٠٠	١٦٧٩	١٧٧٠	١٧٥٩

المصدر لسنة ١٩٤٩ ، السلسلة المائية في الضفة الغربية المحتلة ، شؤون فلسطينية ، العدد ١٢٦ ، مايو ١٩٨٧ ص ٥٤
ولبقة السنوات ١٩٨٥ Statistical Abstract of Israel.



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

التاريخ : ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جدول (١١) تطور المساحة المزروعة في اسرائيل (بالمليون دونم)

١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٢/٨١	١٩٨١/٨٠	١٩٧٥	١٩٤٩	
٤,٣٧٠	٤,٣٧٠	٤,٣٧٠	٤,٢٤٥	٤٠٠٠	٢٠٠٠	المساحة المزروعة
٢,٢٩٠	٢,٢٠٠	٢,٢٣٨	٢,٠٣٣	١٨٠٠	٥٠٠	المساحة المروية
% ٥٢,٤	% ٥٠,٣	% ٥١,٢	% ٤٧,٩	% ٤٥	% ٢٥	نسبة الارض المروية

المصدر : لعامي ١٩٤٩ و ١٩٧٥ . السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة ، شتون فلسطينية العدد ١٢٦ ، مايو ١٩٨٢ ، ص ٥٤ .
ولبقية السنوات . Israel, Country Profile, The Economist intelligence Unit, The Economist Publication Limited, London, 1987 P. 14.

جدول (١٢) خطط تطوير نهر الاردن وروافده ١٩٣٥ - ١٩٦٤

السنة	الخططة	الجهة الممولة للدراسة
١٩٣٥	شركة تنمية ارض فلسطين	المنظمة الصهيونية العالمية
١٩٣٩	اونديس	عبر الاردن
١٩٤٤	لودرميلك	الولايات المتحدة الامريكية
١٩٤٦	دراسة ارض فلسطين	لجنة التقصى الامريكية البريطانية
١٩٤٨	هايز - سافاج	المنظمة الصهيونية العالمية
١٩٥٠	تقرير ماكدينال	الاردن
١٩٥١	خطة كل اسرائيل	اسرائيل
١٩٥٢	بونجر	الاردن الولايات المتحدة الامريكية
١٩٥٣	مين	الاونروا
١٩٥٣	الخطة السبعية الاسرائيلية	اسرائيل
١٩٥٤	كوتون	اسرائيل
١٩٥٤	الخطة العربية	اللجنة الفنية العربية
١٩٥٥	بيكر - هارزا	الاردن
١٩٥٥	الخطة الموحدة (جونستون)	الولايات المتحدة الامريكية
١٩٥٦	خطة اسرائيل العشرية	اسرائيل
١٩٥٦	خطة المياه القطرية الاسرائيلية	اسرائيل
١٩٥٧	مشروع اليرموك الكبير	الاردن
١٩٦٤	مشروع تحويل روافد نهر الاردن	الجامعة العربية

Source: Thomas Naff and Ruth C. Matson, Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?
Middle East institute research, university of Pennsylvania, 1984, p.31.



المصدر : التقرير الاستراتيجي لمصر

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جدول (١٣) توزيع المياه بين اطراف نظام الاردن طبقا للخطط المختلفة (مليون متر مكعب / سنة)

الخط / الطرف	لبنان	سوريا	الاردن	اسرائيل	الاجمال
خطة مين	-	٤٥	٧٧٤	٢٩٤	١٢١٣
الخطة العربية	٢٥	١٢٢	٦٩٨	١٨٢	١٠٤٧
خطة كوتون	٤٥٠.٧	٣٠	٥٧٥	١٢٩٠	٢٣٤٥.٧
الخطة الموحدة					
جونستون	-	-	-	-	-
نهر الحاصباني	٣٥	-	-	-	٣٥
ربانياس	-	٢٠	-	-	٢٠
الاردن (المجرى الرئيسي)	-	٢٢	١٠٠	٢٧٥	٤٩٧
اليرموك	-	٩٠	٢٧٧	٢٥	٤٩٢
جانبى الوادى	-	-	٢٤٣	-	٢٤٣
اجمالى الخطة الموحدة	٣٥	١٢٢	٧٢٠	٤٠٠	١٢٨٧

ملاحظات .

- ١ - تشمل خطة كوتون مياه الليطاني كجزء من نظام نهر الاردن .
 - ٢ - تختلف توزيعات الخطط طبقا لاختلاف التقديرات حول موارد النظام ، وواحد من المتغيرات الرئيسية في تحديد الحصص هو كمية المياه الجوفية المتضمنة في التقديرات .
 - ٣ - طبقا للتعديل الاخير في خطة جونستون المدعو « معادلة جاردنر » حددت حصة اسرائيل من المجرى الرئيسى لنهر الاردن باعتبارها « الباقي من المجرى الرئيسى لنهر الاردن » بعد حصول الاطراف الاخرى على حصصها . وهو يختلف من عام لآخر ولكن افترض ان المتوسط هو حوالى ٢٧٥ مليون متر مكعب .
- Source: Thomas Naff and Ruth C. Matson, Op. Cit P. 42.



المصدر : التعمير والاستصلاح الزراعي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

٢ - حوض وادي النيل :

تعرضت دول افريقيا الى جفاف امتد الى فترة تقرب من تسع سنوات ، وقد كان لهذا الجفاف اثره الواضح ليس فقط على تعرض البلاد المعتمدة على الزراعة المطرية للمجاعة ، بل وصل الامر الى حد تاثر البلاد التي تعتمد بكثافة على الزراعة المروية (مثل مصر) حيث نقص بشدة الايراد السنوي لأكبر انهار افريقيا وهو نهر النيل . ويعد نهر النيل فريدا من نواحي عديدة فليس هناك نهرا آخر يعبر مناطق مختلفة المناخ كالنيل ، كما انه ليس هناك نهرا آخر في العالم يسير لقرابة ٢٠٠٠ كم (بين الخرطوم والدلتا) بدون ان يتلقى اى مصادر لتغذيته ، كما ان ايراد النيل ضئيل جدا اذا ما قورن بطوله او مساحة حوضه . فطول النيل يبلغ ٦٨٢٥ كيلو متر اى انه من اطول انهار العالم ، ومساحة حوض صرفه تصل الى ٢,٩٦ مليون كيلو متر مربع ، اى ما يعادل ١٠٪ من مساحة القارة الافريقية ، ومع ذلك فان ايراده يعادل بالكاد ايراد نهر الراين الذى لا تشكل مساحة تصريفه سوى ١/٢ تقريبا من مساحة تصريف النيل .

ويستجمع النيل مياه من ثلاثة احواض رئيسية

هي :-
الهضبة الاثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال .
وطبقا لتقدير ايراد النيل عند اسوان ، نجد ان الهضبة الاثيوبية تمثل اهم منابع النيل ، حيث تمتد النيل الرئيسى عند اسوان بنحو ٨٥٪ من متوسط الايراد السنوى وتتجمع مياه الهضبة الاثيوبية من عدد من الانهار :
١ - نهر السوباط : حيث يلتقى هذا النهر بالنيل الابيض قرب مدينة ملكال بجنوب السودان ويبلغ متوسط الايراد السنوى من مياه نهر السوباط نحو ١١ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان واهم الفروع الرئيسية لنهر السوباط هي نهر البارد وايرادة السنوى المتوسط ١٢ مليار متر مكعب يضيع منها ٤ مليارات م^٣ في مستنقعات مشار بجنوب السودان ، ونهر البيبود ويبلغ ايراده السنوى المتوسط نحو ٢,٨ مليار متر مكعب يضيع منها نحو ٨,٨ مليار .
٢ - النيل الازرق : ويلتقى هذا النهر بالنيل الابيض



المصدر : المتمردين إلى استراتيجيات أخرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

عند مدينة الخرطوم ويبلغ إيراده السنوى المتوسط مقدرا عند اسوان بنحو ٤٨ مليار متر مكعب ويستجمع مياهه من عدد من الانهر التى تتبع من جبال الهضبة الاثيوبية ومن بحيرة تانا .

٣ - نهر عطبرة : ويلتقى هذا النهر بالنيل الرئيسى قرب الحدود المصرية السودانية ويبلغ متوسط إيراده السنوى نحو ١١,٥ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان .

وبينما تمثل الهضبة الاثيوبية أهم منابع النيل فان هضبة البحيرات الاستوائية تمثل اكثر المصادر انتظاما فى امداد النيل بالمياه على مدار العام ، حيث يبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة من الهضبة الاستوائية نحو ١٢ مليار متر مكعب عند اسوان .

ويعد حوض بحر الغزال اقل المنابع اهمية حاليا من حيث الايراد ، حيث ينتشر فى هذا الحوض مجموعة من الانهر الصغيرة التى تتبع من المناطق الجبلية بالسودان وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجملة الايراد السنوى لهذه الانهر يبلغ ١٥,١ مليار م^٣ فى متوسط ، غير أن ما يصل منه للنيل لا يزيد على ٥,٥ مليار متر مكعب ، ويفقد الباقي فى منطقة المستنقعات ويلخص الجدول (١٦) هذه النتائج السابق عرضها بالنسبة للايراد الاجمالى والفقد والايراد الصافى الذى تقدمه منابع النيل المختلفة مقدرة عند اسوان ويوضح الجدول أن اجمالى ايراد النيل الرئيسى يبلغ فى المتوسط ٨٤ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان .

وتصل مساهمة النيل الازرق بنحو (٥٨ ٪) ونهر السوبات (١٢ ٪) ونهر عطبرة (١٤ ٪) وبحر الجبل والغزال (١٤ ٪) ويشترك فى حوض نهر النيل تسعة بلدان هى مصر ، السودان ، اثيوبيا ، أوغندا ، كينيا ، وتنزانيا ، زائير ، رواندا ، وبوروندى . ويركز فى العرض التالى على مصر والسودان بلدى أسفل النهر وهى التى تستخدم النيل بكثافة كما تتوفر عنها تقديرات حول استهلاك المياه و نعرض لمواقف الدول المختلفة وخاصة اثيوبيا التى تقدم النصيب الاكبر من مياه النيل مقدرا عند اسوان كما سبق توضيحه .

١ - مصر : عرض واستخدامات المياه :

تقدر كمية المياه التى تحملها روافد نهر النيل حتى ورودها الى مصر بحوالى ١٠٦ مليار متر مكعب سنويا يساهم فيها الروافد المختلفة كما سبق الاشارة وعلى الرغم من ارتفاع حجم هذه الكمية الا أن الفوائد فى

منطقة السدود وصحراء النوبة تقلل من الكمية الواردة كثيرا ، حيث يبلغ متوسط ايراد النهر عند اسوان نحو ٨٤ مليار متر مكعب سنويا ، وهذا المتوسط قائم على قراءات الخمسين عاما الاولى من هذا القرن ، ويعانى ايراد النهر من التقلب من سنة لآخرى ، او كل فترة

زمنية لا تستغرق سوى عدد محدود من السنوات ، ومن هنا يأتى التحفظ الهام الذى أوردته جون واتربرى من التعامل مع هذا المتوسط باعتباره ايراد ثابت للنهر يمكن لمصر الاعتماد عليه ، فخلال العام المائى (من يوليو الى يوليو) ١٨٧٨ / ١٨٧٩ على سبيل المثال كان اجمالى ايراد النهر حوالى ١٥٠ مليار متر مكعب وهو ما يبلغ قرابة ضعف المتوسط المذكور . بينما فى عام ١٩١٢ / ١٩١٤ كان الايراد ٤٢ مليار متر مكعب وهو ما يبلغ نصف كمية هذا المتوسط

ويأتى هذا التحفظ فى موضعه تماما عند التعرض للآزمة التى شهدتها مصر مؤخرا إذ كان للجفاف الذى تحقق فى المنابع الاثيوبية للنيل لمدة ثمانى سنوات متصلة اثره على انخفاض كمية المياه التى تصل لاسوان من العام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ وحتى العام المائى ١٩٨٦ / ١٩٨٧ على النحو الذى يوضحه الجدول (١٤) .

ولا شك أن الوقائع لا تدعم من التقديرات التى قدمها وزير الري ، وعلى أى حال فهذه التقديرات توضع طرق تعامل الوزارة مع مشكلة ذات أولوية على نحو ما سوف نرى لاحقا .

وحتى عام ١٩٥٩ كان يستبعد من متوسط الايراد ما يذهب فى البحر الابيض المتوسط ويقدر بنحو ٣٢ مليار مكعب سنويا ، ويكون متوسط ما تبقى للاستغلال للأغراض المختلفة حوالى ٥٢ مليار مكعب سنويا يخص مصر منها (وفقا لاتفاقية عام ١٩٢٩ والخاصة بتوزيع المياه بين مصر والسودان) ٤٨ مليار متر مكعب والسودان ٤ مليار وبعد اتمام السد العالى



المصدر : التمرير الاستراتيجي لمصر

التاريخ : ١٩٨٨

ويتحفظ جون ووتر برى على هذه الارقام باعتبارها
تتطوى على خطأ حساب اعادة استخدام مياه الصرف
والمياه الجوفية ضمن الموارد بينما هي ليست في الحقيقة

الجدول (١٥)

اولا : الموارد :	
٥٥,٥	حصة مصر من مياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩
٢,٩	الخزان الجول الدلتا والصعيد
٢,٢	اعادة استخدام مياه الصرف
٦٠,٧	اجمالى الموارد
ثانيا : الاستخدامات :	
٤٩,٧	الزراعة
٢,٢	مياه الشرب والاستهلاك المنزلى
٢,٩	الصناعة
٤,٠	الكهرباء والملاحة والسدة الشتوية
٥٩,٥	اجمالى تلاستخدامات
١,٢	الفلش

اضافة بل هي جزء من حصة مصر من مياه النيل البالغة
٥٥,٥ مليون متر مكعب والواقع ان هذا خطأ بالغ ان
الاستخدامات الزراعية محتسب ضمنها المياه التي
تذهب للصرف والتي يعاد استخدامها فيما بعد وفي
تحفظ اخر يقدر مصطفى الجبلى ان جملة الاستخدام في
السنوات الاخيرة ارتفعت الى ٦١ مليار مكعب في بعض
السنوات على اساس ان منسوب التخزين في بحيرة
ناصر يسمح بذلك .

وطبقا لتصريح مسئول في وزارة الري لجريدة
« الفايينشال تايمز » فقد قدر ان مصر سحبت ١٠
بليون متر مكعب من ١٧ بليون متر مكعب المخزنة في
بحيرة ناصر ، حتى يوليو ١٩٨٨ نتيجة لنقص ايراد
النهر طوال الاعوام الماضية ، وتعويض هذا العجز من
مخزون السد العالي ، وتنتج عن ذلك انحسار المخزون
امام السد العالي من ١٢٥ مليار متر مكعب عام ١٩٨٠ /
١٩٨١ الى ٤٦ مليار في عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ثم وصل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجدول (١٤)
الايراد السنوى للنيل عند اسوان (مليار م^٣)
طبقا لتقديرين مختلفين

السنة	التقدير الاول	التقدير الثانى (تقديرات وزير الري)
١٩٧٩ / ١٩٧٨	٤١,٦	—
١٩٨٠ / ٧٩	٥٦,٢	٦٩
١٩٨١ / ٨٠	٥٥,٨	٧٩
١٩٨٢ / ٨١	٤٠,٧	٨٢
١٩٨٢ / ٨٢	٤٧,٩	٦٦
١٩٨٤ / ٨٢	٣٤,٨	٧٤
١٩٨٥ / ٨٤	٥٦,١	—
١٩٨٦ / ٨٥	٤٨,٥	—
١٩٨٧ / ٨٦	٤١,١	—

المصدر : التقدير الاول : حبيب انوب ، عندما تنخفض مياه النيل
لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية) ، عدد اكتوبر/نوفمبر ١٩٨٨ ،
وتقدير وزير الري من حديث له مع مجلة المصور العدد ٣١٢٢ ، ١٧
يوليو ١٩٨٤ .

لقد بلغت الحصة الاضافية التي امكن تدبيرها ٢٢
مليار م^٣ سنة ، ووفقا لاتفاقية ١٩٥٩ فان حصة مصر
من هذا المورد الاضافى بلغت ٧,٥ مليار متر مكعب
والسودان ١٤,٥ مليار م^٣ وبهذا تبلغ حصة مصر
الاجمالية ٥٥,٥ مليار متر مكعب في المتوسط سنويا
مقدرة عند اسوان بينما تبلغ حصة السودان ١٨,٥
مليار متر مكعب في السنة .

الموارد والاستخدامات المائية وخطط المستقبل :-
يقدم الجدول (١٥) عرضا بالاستخدامات والموارد
للمائية في مصر .

ويتضح ان الزراعة تستهلك نحو ٨٧٪ من جملة
الموارد المائية المتاحة ، وجدير بالذكر ان نحو ثلثي المياه
المستخدمة في الزراعة يذهب الى احتياجات الحاصلات
الزراعية والثلث الباقي للصرف ، وذلك لاتباع أسلوب
الري بالغمر ، وانخفاض كفاءة الري في مصر . وقد
ارتفعت احتياجات الزراعة الفعلية في ظل نظام الري
الحالى خلال فترة منتصف السبعينات فقد تصاعدت من
٤٦,٣ مليار متر مكعب عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الى حوالى
٤٩,٧ مليار متر مكعب ويعود ذلك الى زيادة المساحات
المزروعة من المحاصيل ذات الاستهلاك المائى المرتفع
مثل القصب والفواكه .



المصدر : المصير الاستراتيجي للمصر

التاريخ : ١٩٨٨

اساسية (راجع الجداول ١٧ ، ١٨ ، ١٩) ، السيناريو الاول هو الذي يحكمه العرض المائي المتوقع بالاساس وفي هذا السيناريو فقد تم التوقع ان تزيد حصة مصر نتيجة لتنفيذ مشروعات اعالي النيل بـ ٢,٢ مليار متر مكعب في عام ١٩٨٥ و ٤,٦ مليار في عام ١٩٩٠ ، و ٦,٨ مليار في عام ١٩٩٥ و ٩,٤ مليار في عام ٢٠٠٠ ، وقد تم تجنب الطلب على المياه للأغراض غير الزراعية من إجمالي العرض المائي للحصول على كمية المياه التي يمكن أن تكون متاحة للتوسع الافقي باستصلاح الاراضي اما السيناريو الثاني فيقوم على اشتقاق الطلب ، إذ افترض ان معدل استصلاح الاراضي سيدور حول ١٨٠ ألف فدان سنويا (وهذا يتوافق مع اسقاطات وزارة التخطيط بتحقيق معدل نمو عالي في الزراعة يبلغ ٤,٩٪ سنويا) وتظهر بيانات جدول هذا السيناريو ان الطلب من المياه سيفوق المعروض فيما لولم يتم المسارعة بانشاء مشروعات اعالي النيل .

اما السيناريو الثالث والقائم على اشتقاق الطلب ايضا فيفترض ان معدل الاستصلاح سيكون في حدود ٥٠ ألف فدان سنويا وهو ما يتوافق مع إسقاطات وزارة التخطيط بتحقيق معدل نمو منخفض في قطاع الزراعة يبلغ ٣٪ سنويا ، وتظهر بيانات جدول السيناريو في هذه الحالة ان العرض سيكون كافيا ، حتى لو لم يتم الانتهاء سوى من مشروع قناة جونجلي المرحلة الاولى قبل عام ٢٠٠٠ .

وفي مقابل هذه السيناريوهات الثلاث التي تقدم في الاجمال صورة شاملة من الاحتياجات المطلوبة حتى يتم الوفاء بهدف انمائي محدد ، فإن جون ووتربري قدر ان الطلب المصري سيصل الى نحو ٧٢ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ مع عرض متاح يبلغ ٦٨,٩ بليون متر مكعب فقط ، وهذا يترك عجز يبلغ ٤,١ بليون متر مكعب .

وفي حساب مقابل وعلى اساس مضاعفة المساحة المحصولية حتى عام ٢٠٠٠ ، فقد قدر ان جملة المطلوب من المياه يبلغ ٦٨ مليار متر مكعب على أقل تقدير ، واما كانت الأرقام ودقتها ففي الواقع نجد أنها تختلف في امرين هامين الاول هو حجم التوسع في استصلاح اراضي جديدة ، والطرق المتبعة لزيادة المعروض المائي في مصر ... فمن الواضح مثلا أنه مع السيناريو الاول الذي اشتملت عليه MWP فليس هناك مشكلة كبيرة إذ ان جملة الفائض فوق الاحتياجات التقليدية (للزراعة في

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منسوب بحيرة ناصر الى حوالي ١٤٩ مترا فوق مستوى سطح البحر في صيف عام ١٩٨٨ قبل وصول الفيضان ، وهو ما يقابل نحو ٦ مليارات فقط من التخزين الحي ، الامر الذي هدد بتوقف كامل عن توليد الكهرباء من توربينات السد إضافة الى الآثار الأخرى التي كانت متوقعة لاستخدام المياه في الأغراض المختلفة ، مثل تخفيض المياه المخصصة للزراعة باعادة النظر في التركيب المحصولي وتخفيض كميات المياه المخصصة لأغراض الاستهلاك المنزلي .

وبالفعل فانه في عام ١٩٨٤/١٩٨٥ ، ومع استمرار حدوث الانخفاض الواضح في تصرف النيل ، تكونت لجنة في اكااديمية البحث العلمي وصدر عنها ١٧ توصية لترشيد استخدام المياه ومن هذه التوصيات حجز نسبة ١٠٪ من المياه في بحيرة السد وتخفيض مساحة الارز والتوسع في الري على المياه الجوفية ، ولم تنفذ ايا من هذه التوصيات حتى اشتدت الازمة المائية فطبقت التوصية الخاصة بحجز ١٠٪ من التصرفات عند اسوان وتخفيض المساحة المنزرعة أرزا وزراعة الاصناف المبكرة وكان من المتوقع مع اشتداد الازمة المائية ان تنفذ اجراءات أكثر شدة وأثرا ، لولا ان جاء مستوى الفيضان في عام ١٩٨٨ عاليا حيث بلغ مستوى منسوب المياه ما يزيد عن ١٦٨ مترا أي تجاوز منسوب الفيضان فوق المتوسط (١٦٥ مترا) ومع هذا الفيضان المرتفع خفت حدة الازمة المائية جزئيا وتنفس المصريون الصعداء ولكن هذا لاينفي ضرورة وضع سياسة مائية متكاملة لمواجهة خطط واحتياجات المستقبل .

ب - مستقبل مصر المائي :

تستهلك مصر حاليا كل حصتها من مياه النيل البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب في أغراض الزراعة اساسا وقد قدر بعض الخبراء الزراعيين ان المساحة المحصولية في مصر يلزم ان تتضاعف بحلول عام ٢٠٠٠ من نحو ١١ مليون فدان الى نحو ٢٢ مليون فدان محصولي ، وذلك وحده يحتاج الى نحو ٥٥ مليار م^٣ سنويا ، وذلك اضافة الى زيادة الاحتياجات للمياه للأغراض الصناعية والمنزلية ، ولاتكاد توجد ارقام دقيقة تعكس الموازنة المائية لمصر في المستقبل القريب حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل ، والتقدير الرسمي للموازنة المائية المصرية ، يوجد في Master Water Plan وهو مجهود مشترك لوزارة الري المصرية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية والبنك الدولي وقد تم في MWP اعداد ثلاثة سيناريوهات



المصدر : التقرير الاستراتيجي لمصر

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا العام تحت وطأة اشتداد أزمة جفاف منابع مياه النيل .

(٢) مياه الصرف والمياه الجوفية :
يذكر تقدير مكدونالد الذي أعد لحساب وزارة الري المصرية ، أن الضرورة الملحة تحتم « ترويض » الفاقد من مياه الصرف التي يمكن أن ترتفع إلى ١١,٥ مليار متر مكعب ، وفي تقدير آخر فإنه يذكر أن التوسع في إنشاء المصارف المغطاة وتحسين شبكات الصرف سيؤدي إلى التوسع في استخدام مياه الصرف في عمليات الري إلى حوالي ١٠ مليار متر مكعب في السنة بينما لا يستخدم حاليا سوى ٤,٢ مليار متر مكعب أي أنه يمكن تحقيق زيادة قدرها ٥,٨ مليار متر مكعب سنويا . هذا علما بأن دراسات وزارة الري أوضحت أن النسبة المثوية لمياه الصرف بالنسبة لمياه الري تتراوح بين ٤٦ - ٥٠٪ وهو ما يعني كفاءة رى منخفضة جدا ، ويعني هذا أن ما يفقد في البحر من مياه الصرف يقدر بنحو ١٦ مليار متر مكعب في السنة . ومن المتوقع أن يتم استخدام جزء أكبر من هذه المياه إما بخلطها بمياه عذبة ، أو بدون خلطها إذا كانت نسبة الملوحة فيها منخفضة .

وتدل بعض الدراسات على أنه يمكن التوسع في استخدام المياه الجوفية في الصعيد بحيث يصل إجمالي المستخدم منها إلى ٢,٨ مليار متر مكعب في السنة بزيادة قدرها ١,٥ مليار متر مكعب سنويا عما هو مستخدم حاليا .

(٣) مشروعات التخزين اعالي النيل لا ستعادة الفوائد :

تمت بعض الدراسات التي تستهدف استقطاب الفوائد الضخمة من مياه النيل في منطقة المستنقعات في جنوب السودان ، وتبعا لهذه الدراسات فقد قدر أنه يمكن توفير ١٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا مقدرة عن أسوان تقسم مناصفة بين كل من مصر والسودان وتمثل هذه الكمية في تنفيذ المشروعات الآتية :-

١ - استقطاب ٧ مليار متر مكعب من المياه الضائعة في منطقة السدود وسيتم الحصول على هذه الكمية من المياه بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلي بمرحلته الأولى

الأراضي القديمة والاستخدامات الصناعية والمنزلية) هي التي ستوجه إلى استصلاح أراضي جديدة . وبالتالي فإن النمو الزراعي سيحدد بقيد أساسي هو كمية المياه الزائدة عن الاحتياجات التقليدية بينما السيناريوهين الآخرين تتبينان وجهة نظر أخرى وهو تحديد الهدف التنموي في الزراعة أولا ثم تحديد كمية المطلوب من المياه لتحقيق هذا الهدف . ومن هنا تأتي ضرورة التعرض لفاعلية الأسلوب الذي تتبعه الحكومة المصرية لزيادة حجم المعروض المائي لكي يمكنه الوفاء بأي هدف تنموي زراعي مرغوب .

(١) مشروع التخزين في البحيرات الشمالية :
تبعا لتقدير من وزارة الري بأن تزيد الاحتياجات المائية لمصر عام ٢٠٠٠ عن ٨٠ مليار متر مكعب ، فقد أوضح وزير الري ضرورة تنفيذ مشروع التخزين في البحيرات الشمالية ، والمشروع يتضمن تحويل بحيرة البرلس إلى بحيرة عذبة وكذلك تحويل ٧٠٪ من بحيرة المنزلة إلى بحيرة عذبة والابقاء على نحو ٣٠٪ من مساحتها على وضعها الحالي . ويتم « تعذيب » البحيرات بامدادها بمياه النيل مع إضافة جزء من مياه الصرف إلى البحيرتين لتعويض مفقود البحر ويعاد سحب المياه من الجزء الذي تم اعذابه ببخيرة المنزلة إلى ترعة السلام وبقاء استخدام المياه العذبة ببخيرة البرلس في زراعة المساحة المتاحة للبحيرة ، وبعض المساحات الأخرى بالمنطقة ... والمشروع ببساطة يتضمن من ثم تخزين المياه التي تصرف في البحر خلال السدة الشتوية ، وقد تمت دراسة المشروع في أوائل الستينات وأعيد طرحه للدراسة . والتنفيذ من قبل أجهزة وزارة الري مرة أخرى في عام ١٩٨٤ ، وبعد تأخر تنفيذ المشروع راجعا إلى الاعتراضات عليه من جانب المسئولين عن الزراعة وعن الثروة السمكية بالذات ، حيث ستراجع نتيجة للمشروع الأسماك البحرية لتحل محلها أسماك نيلية !! (الأهرام ١٩٨٧/٢٢ ، ١٩٨٨/١٢٨) .

وحتى الآن فإن المشروع لم يرى النور ، سوى أنه بدأت أخيرا دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية له في



المصدر : التصريح الاستراتيجي لمصر

التاريخ : ١٩٨٨

طول قناة جونجلي المرحلة الاولى البالغ طولها الاجمالى نحو ٢٦٠ كم وهو ما دفع وزير الرى المصرى الى التصريح بأن مشروع القناة سينتهى فى عام ١٩٨٥ ، ولكن تفجر الحرب الاهلية فى الجنوب من جديد آخر إستكمال المشروع حتى تم تعليقه رسميا فى عام ١٩٨٧ .

ومما سبق يتضح أن الموقف المائى لمصر فى المستقبل دقيق جدا ، خاصة بعد تأخر استكمال اهم مشروعات زيادة المعروض المائى كمشروع التخزين فى البحيرات الشمالية ، ومشروعات التخزين فى أعالى النهر ، ومن هنا فليس هناك من مخرج سوى القبول بمستوى تنموى منخفض ومعدل إستصلاح أراضى منخفض جدا ، بل وربما احتمالات أسوأ من ذلك تتضمن تدهور الناتج الزراعى الراهن اذا ما تعرضت مصر مرة أخرى الى إنخفاض الوارد اليها من المياه نتيجة الجفاف فى منابع النيل خاصة فى الهضبة الاثيوبية أو أن تتجه مصر إتجاه آخر يقتضى زيادة التعاون مع بقية بلدان الحوض لكى تؤمن على الأقل عدم الاضرار بحصتها الحالية من المياه ، ثم المضى فى تنفيذ بعض المشروعات الأخرى التى يمكن أن تزيد من كمية المياه الواردة لمصر وأخيرا فلابد على المستوى الداخلى من الحسم تجاه بعض المصالح المتحكمة فى عدم زيادة المعروض المائى ، وضرورة تحسين كفاءة الرى وزيادة المستخدم من مياه الصرف والمياه الجوفية .

(٤) السودان :

يقدر إستهلاك السودان الحالى من مياه النيل بحوالى ١٦ - ١٧ مليار متر مكعب ٧٨٪ - ٨٥٪ من نصيبه الذى يبلغ ٢٠,٣٥ (١٨,٥ مليار متر مكعب عند أسوان) وطبقا لجدول (٢٠) الذى قدمه جون واتربرى فإن الزراعة قد إستهلكت حوالى ١٣,٧ مليار متر مكعب وهو ما يعد حوالى ٧٥٪ من إجمالى كمية المياه المستهلكة ، وبينما تبلغ مساحة السودان الاجمالية ٢,٥ مليون كيلو متر مربع فإن ٤٩٪ من هذه المساحة يعد صالحا للزراعة ولا يروى حتى الآن سوى ٥٤٪ فقط من هذه الأرض ، وكما تشير دراسة التخطيط التوجيهية لمياه النيل التى وضعت عام ١٩٧٨ فقد وضع هدف زيادة الرقعة المروية الى ٦,٥ مليون فدان بنهاية هذا القرن وتقدر الاحتياجات المائية بحوالى ٢٤ مليار متر مكعب .. وهو ما يعنى عجزا عن المتاح وهذا يقتضى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والثانية ، وزيادة كفاءة التخزين فى البحيرات الاستوائية .

٢ - استقطاب ٧ مليار متر مكعب أخرى من المياه الضائعة فى حوض بحر الغزال ، ويستدعى هذا حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار والخور داخل حدود السودان .

٣ - ٤ مليار متر مكعب من المياه الضائعة فى مستنقعات مشار ، ويستدعى هذا انشاء قنوات جديدة بالمنطقة داخل حدود السودان .

وقد وجهت كل هذه المشروعات حتى الآن بصعوبات حالت دون تنفيذها ، ويكفى فى هذا المجال أن نعرض فقط لتطور التفكير والعمل فى أول هذه المشروعات وهو قناة جونجلي المرحلة الاولى التى كان يستهدف أن توفر لمصر نحو ٢,٣ مليار متر مكعب من المياه سنويا منذ عام ١٩٨٥ .

ولا يعد مشروع قناة جونجلي مشروع حديث ، بل أن تاريخه يمكن الرجوع به الى بداية ثلاثينات هذا القرن ، إذ بعد اكتشاف مناطق أعالى نهر النيل سمح تراكم البيانات والمعلومات الهيدرولوجية بإقتراح ما عرف فى عام ١٩٣٦ باسم مشروعات النيل الاستوائية ؟ التى كان من أهمها الاقتراح الاول بمشروع قناة جونجلي ، وبعد مراجعة المشروع قبلت وزارة الأشغال العامة المصرية فى عام ١٩٣٨ المشروع ، وأعيد دراسة المشروع وأدخلت تعديلات عليه فى عام ١٩٤٨ لمحاولة تجنب إثارة السلبية على سكان منطقة جنوب السودان . أما بعد استقلال السودان فى عام ١٩٥٦ ، فقد أتى اقتراح المشروع جزء من إتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين فى نوفمبر عام ١٩٥٩ ومع استمرار الحرب الاهلية فى جنوب السودان فقد أرجأ تنفيذ المشروع ، حتى أعيد احياؤه مرة أخرى بعد التوصل الى إتفاقية ادريس ابابا عام ١٩٧٢ الخاصة بتسوية الوضع فى الجنوب السودانى وتمت أخيرا الموافقة على المشروع بين حكومتى البلدين فى يوليو ١٩٧٤ . وقد أن إتمام حفر القناة يستغرق ٤ سنوات تبدأ من ابريل ١٩٧٨ وأسند المشروع فعليا الى مجموعة الشركات الفرنسية ولكن مع بعض التعديلات التى أضيفت فيما بعد ، فقد تم تمديد أجل انتهاء المشروع لما بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، وذلك تبعا لمدى توفر التمويل المطلوب وحتى عام ١٩٨٤ كان قد تم حفر حوالى ٢٦٥ كيلو متر من



المصدر : التمكن من الإستراتيجية المرحلية

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المضى في طريق تنمية مشاريع أعلى النيل التي تهدف الى تقليل الفاقد من مياه النيل في منطقة المستنقعات جنوب السودان ، وحتى اذا ما افترض قدرة السودان على تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات فلا شك أن الأوضاع السائدة بالجنوب والتي أعاققت بالفعل استكمال مشروع قناة جونجلي المرحلة الاولى ، تبرهن على أنه ليس من المؤكد تعاماً قدرة السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق أهدافه في زيادة رقعة الأرض المروية ، أضف لما سبق أن عديد من هذه المشروعات يحتاج الى إبرام اتفاقات مع دول نيلية أخرى ، فعلى سبيل المثال فإن أى تحويل لنهر السوبات يتفادى مستنقعات « مشار » يتطلب إنشاء سد في « جامبلا » بأثيوبيا وبالمثل تتطلب المرحلة الثانية من قناة جونجلي التعاون مع زائير وأوغندا وهكذا .

وإذا كانت هذه هي التوقعات التي تسود في الخطة التوجيهية لمياه النيل التي وضعتها الحكومة السودانية ، فإن بعض التوقعات الأخرى تذهب إلى أن كمية المياه المطلوبة في السودان ربما تبلغ ٢٨ مليار م^٣ في التسعينات ، وهو ما يترك عجزاً في أجمالي الطلب قياساً إلى المتاح حالياً بحوالى ١٨ مليار متر

مكعب ، أو بمعنى آخر فإن المطلوب سيبلغ قرابة ضعف المتاح حالياً من مياه لدى السودان .

ومع ذلك فإن اسقاط التوقعات الأخيرة التي تعد مبالغاً فيها بعض الشيء ، لا تترك مجالاً كبيراً للتفاعل ، اذا سيظل محتماً على السودان إذا ما أراد تنمية قطاعه الزراعى وهو القطاع الاساسى في الاقتصاد القومى ، ان يزيد من اجمالي موارد المائية وهو ما يترك بدوره ظلالاً حول طبيعة العلاقات التي يمكن أن تسود في حوض وادى النيل خلال العقد القادم أو أوائل القرن المقبل على أقصى تقدير . إما التوقعات التي يقدمها جون واتربرى في الجدول (٢٠) فإنها كانت تقدر (هذه التقديرات تعود لعام ١٩٧٩) اجمالي المطلوب من المياه في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ بحوالى ٣٢,٦ مليار دولار ومن هنا فإن كان يتوقع حتى مع زيادة العرض نتيجة لانتهاج العمل في قناة جونجلي المرحلة الاولى (الامر الذي لم يحدث) أن يكون هناك عجزاً في كمية المياه المطلوبة عن المتاح بحوالى ٩,٧ مليار متر مكعب .. وتذهب بنا هذه التوقعات إلى أنه حتى وان انتهى السودان من كل مشاريع أعالي النيل التي خطط لها فإنها لن توفر له سوى ٧ مليار متر

مكعب (بما في ذلك قناة جونجلي بمرحلتها الاولى والثانية) وهو ما يترك عجزاً في هذه الحالة يقدر بأكثر من ٤ مليار متر مكعب وان كانت هذه التوقعات لم تحدث إلا أنه يجدر بنا التأكيد على أن الخطة التوجيهية السودانية ، اما انها قد قللت من الاهداف التنموية المطلوبة حتى عام ٢٠٠٠ ، وهو أمر لا يعكس سياسة جيدة على أى حال ، أو انها قد قللت من اسقاطاتها بخصوص توقعات كميات المياه حتى نهاية القرن الحالى وهو أمر اسوأ وهو ما يدعو إلى إعادة التأكيد على ضرورة أخذ التوقعات المتاحة بتحفظ ، ويجعل من مهمة تدعيم علاقات التعاون داخل مجرى الحوض ، أو على الأقل الابتعاد بها عن مجال الصراع في المستقبل المنظور ، أمر ينطوى على أهمية بالغة . بالنسبة للسياسة المائية السودانية .

جـ- الصراع والتعاون في حوض النيل :

كلما مر الوقت ، كلما أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لترسيخ التعاون بين بلدان حوض نهر النيل وإلا تفجر الصراع حول توزيع المياه على نحو لم يشهده تاريخ العلاقات بين دول الحوض ، ويعود ذلك إلى التوزيع الفريد لمياه النهر واستغلالها حيث ان البلدان الأكثر استخداماً لمياه النهر والتي تقل فيها إلى حد كبير أو تكاد تنعدم أى موارد أخرى للمياه هي مصر والسودان وهي بلدان أسفل النهر أو بلدى المصب ، بينما دول المنبع كانت تتميز حتى وقت قريب بخفة السكان والتخلف الاقتصادى الشديد الذى كان يعوق استخداماً لمياه النهر على نحو منتظم خاصة مع وفرة

الامطار في كثير من هذه البلدان على مدار العام .. وقد جرى التفكير منذ وقت بعيد في كيفية تحقيق التعاون بين بلدان الحوض التسعة بشكل يؤمن حاجاتها وفي الوقت ذاته تنظيم جريان النهر سنوياً بحيث يتم احتجاز مياه الفيضان في السنوات التي يأتى فيها الفيضان مرتفعاً ليتم الاستفادة منها في سنوات الفيضان المنخفضة . وفي بداية القرن فكر المهندسين البريطانيين في وزارة الاشغال العامة المصرية في وضع نظام للتخزين على امتداد حوض النيل وهو ما عرف فيما بعد بمشروع التخزين القرنى century storage scheme وفى عام ١٩٢٠ قدم بيت الخبرة مردوخ ماكدونالد البريطانى « مشروع التخزين القرنى » استناداً لهذه الافكار الأولية لمهندسى وزارة الاشغال المصرية . وكان المشروع



المصدر : المسترير الاستوائى لمصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

مصر بماء كاف طول العام من أجل الزراعة ، ذلك أن السد يقع بالكامل داخل الحدود المصرية ، مما يحرر مصر « دولة المصب » من أن تكون رهينة في بقائها الاقتصادى على الدول النيلية الأخرى الواقعة في أعالي النهر وذلك اعتمادا على حقوق مصر المكتسبة من عديد من الاتفاقات التى تمت منذ بداية القرن لتأمين حقوق مصر في مياه النيل .

وكانت هذه الاتفاقات قد بدأت مع تأكيد بريطانيا لسيادتها على الجزء الأكبر من حوض النيل ، وبدأت سلسلة من المفاوضات كى تعين بريطانيا حدودها الجديدة وضمنها حفظ حقوق مصر على نحو خاص من مياه النيل وهذه الاتفاقات هى :-

١ - بروتوكول ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا لتعيين الحدود الفاصلة بين اريتريا والسودان وتتعهد بمقتضاه الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أعمال على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه النهر .

٢ - الاتفاقية الانجلو اثيوبية في ١٥ مايو ١٩٠٢ لتعيين الحدود بين اثيوبيا والسودان ، وفي المادة الرابعة من هذه الاتفاقية تعهد منليك الثانى - حاكم اثيوبيا بالا يقيم أو يسمح بإقامة أى منشأة عبر النيل الازرق أو بحيرة تانا أو السوبات يكون من شأنها أن توقف تدفق مياهها إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان . وقد تم التأكيد مرة أخرى على مبدأ عدم عرقلة الانهار التى تنبع من اثيوبيا واريتريا في معاهدة ١٩٠٦ الثلاثية بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا .

٣ - اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا نيابة عن كل من السودان واوغندا وكينيا وتانجانيقا (تانزانيا حاليا) وتقضى بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية ، لا يمكن القيام بأى أعمال خاصة بتوليد الطاقة على النهر أو روافده أو على البحيرات التى ينبع منها ، إذا كانت هذه الاعمال من شأنها انقاص كمية المياه التى

يتضمن بناء قنطرة على نجع حمادى (وهو المشروع الوحيد في مصر) وبناء سد عند جبل الاولياء في السودان ليقدّم المياه في فصل الصيف لمصر ، وبناء سد آخر عند سنار في السودان لرى مزارع القطن في مشروع الجزيرة الذى اقامة البريطانيين هناك ، ثم بناء سد على بحيرة البرت ، كما اقترح إقامة سد آخر عند منطقة بحيرة تانا (المشروع الوحيد في اثيوبيا) لان رفع منسوب البحيرة ١,٥ متر كان من شأنه أن يوفر احتياطيًا مائيًا قدرة ٥ مليار متر مكعب يتم اطلاق ٢,١ مليار متر مكعب منها لاستخدام السودان ، ولحفظ المخزون السنوى من بحيرتى فكتوريا والبرت من الضياع خلال اقليم السد في السودان ، فقد اقترح تغيير مجرى النهر أو إقامة قناة تحويل حول المستنقع ، وهى ما تعرف بقناة جونجلي ، وكانت اجمالى سعة التخزين المائى لكل هذه المشروعات حوالى ١٩,١ مليار متر مكعب في السنة وتتعرض نسبة ٥٠ ٪ من هذه المياه للفقء بالبخر ويقسم الباقي بالتساوى بين مصر والسودان حيث كان من المفترض أن يتقاسما نفقات هذا المشروع ورغم الفائدة الهامة للمشروع فقد عارضه الوطنيون المصريون ، اذ رأوا أن المشروع يضع مصدر رهينة لدى بريطانيا وذلك يتحكمها الكامل في الخزانات التى تقع خارج حدود مصر ، وكذلك لان المشروع كان يشجع زراعة القطن خارج مصر بما يقلل من قيمة أهم صادرات مصر على الاطلاق .

وإضافة لهذا فقد كانت هناك مشكلات ناشئة عن تنفيذ مثل هذا المشروع على طول نهر يمتد حوضه عبر سبع دول ، يضاف إلى ذلك العديد من المشاكل الفنية مشكلة احتجاز الطمي والرواسب الأخرى التى يحملها النيل خلف هذه المنشآت . ومع قيام الثورة في مصر عام ١٩٥٢ تم هجر مشروع التخزين القرنى بالكامل وجرى استبداله بمشروع السد العالى وكان على هذا المشروع الجديد أن يواجه مشكلات التخزين السنوى وان يزداد



المصدر : المستر أيجي إهرين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

وهكذا بينما كان الموقف المصري هو دائما التمسك بالحق التاريخي المكتسب الذي رتبته الاتفاقيات السابقة ، فإن عدد آخر من دول الحوض قد رفضت الاقرار بهذا الحق التاريخي المكتسب ، انطلاقا من أن الاتفاقيات قد تمت مع السلطات الاستعمارية وبذا فهي لا تلزم الدول الافريقية المستقلة ، وينبغي إعادة التفاوض من ثم مرة أخرى حول انصبة الدول التسعة في مياه النهر وربما كانت الدولة الوحيدة التي قبلت - ضمنا - بحقوق مصر التاريخية المكتسبة هي أوغندا بتوقيعها على اتفاقيات سد شلالات أوين ، ونعرض فيما يلي لتطور العلاقات في مجال المياه بين مصر وكل من السودان واثيوبيا في إطار النزاع وإعادة التفاوض حول توزيع مياه النيل .

(١) مصر والسودان وإعادة التفاوض :

جاءت إتفاقية ١٩٢٩ بين مصر والسودان في أعقاب النزاع حول نصيب كل منهما في مياه النهر ، وأتى الاتفاق في أعقاب تشكيل لجنة ثلاثية دولية كونت من أمريكي وبريطاني وهندي وقد قدرت هذه اللجنة احتياجات مصر بحوالي ٤٨ مليار متر مكعب سنويا بينما يذهب الباقي للسودان) على الرغم من أن المندوب الأمريكي قد طالب بتوزيع آخر يعطى كمية أكبر للسودان) وقد قبلت مصر بتوصيات لجنة الوساطة هذه تحت الضغط البريطاني وكان الهدف المصري هو اقرارا اتفاق يلبي الرغبة في الحصول على حصة ثابتة معترف بها من مياه النهر - وخاصة أن الاتفاق قد تم في أعقاب بناء السودان لسد سنار في عام ١٩٢٦ ومن هنا كانت خشية مصر من أي أعمال أخرى على النهر يمكن أن تخفض من كمية المياه التي تصل إليها

، وهكذا فإنه طبقا للاتفاق فقد وزعت مياه النهر على أساس نسبة ١٢ : ١ لصالح مصر حيث أن المتوسط السنوي لمياه النيل عند أسوان تقدر بنحو ٨٤ مليار م^٣ ، يفقد منها سنويا حوالي ٢٢ مليار متر مكعب سواء بالبخر أو بالفقد في البحر ويصبح المتبقى هو ٥٢ مليار م^٣ ، يذهب منها ٤٨ مليار لمصر و ٤ مليار للسودان .

ومع تفكير مصر في أعقاب ثورة ١٩٥٢ في بناء السد العالي ، فقد أعيد التباحث بين مصر والسودان حول حصة كل منهما في مياه النهر ، وقد بدأ البلدين جولة من المباحثات استمرت من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٥٤ ،

تصل إلى مصر ، أو تعديل موعد وصولها ، أو تخفيض مستوى المياه بصورة تمس مصالح مصر ، كما يقضى الاتفاق بالاحتفاظ بحقوق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب ، وفي دراسة هذا المجرى والعمل على إقامة المشاريع التي تحقق الوفاء بإحتياجات مصر . ٤ - اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا : في مارس ١٩٤٨ بدأت مباحثات بين مصر وأوغندا بشأن موضوع إنشاء سد شلالات أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية ولاغراض التخزين ببحيرة فكتوريا لصالح كل من مصر والسودان . وقد تم الاتفاق بين مصر وأوغندا في يناير ١٩٥٢ على موافقة الحكومة المصرية على إقامة السد وإن يقوم أمين المهندسين المصريين بالإقامة في جنجا لمراقبة تنفيذ أعمال

الخزانات على السد على أن تقوم مصر بتعويض أوغندا لنقص القوى الكهربائية المولدة علاوة على دفع مصر لتكاليف رفع منسوب السد إلى المستوى الذي اقترحتة الحكومة المصرية .

٥ - في ٢ فبراير ١٩٥٥ تم توقيع الاتفاقية الانجلو- بلجيكية التي أقامت حدود الكونغو وأوغندا والسودان ، وكان قد تم في تاريخ سابق (عام ١٩٠٦) اتفاق الدولتين على أن الكونغو لن يقوم بأي عمل من شأنه تغيير تدفق نهري سمليكى وايزانجو عن طريق خفض منسوب بحيرة البرت .

وجاء تطور العلاقات بين دول حوض النيل خاصة بعد استقلالها ليحمل العديد من المنازعات ، فالموقف المصري كان ولا يزال هو ذلك الذى عبر عنه أفضل تعبير وزير الري السابق أمام مجلس الشورى في ١٩٨٤/٤/٢٩ بقوله :

١ - أن لنا حقوقا تاريخية مكتسبة في مياه النيل ... ولا بد لنا أن نركز عملنا أساسا في اتجاه تأصيل هذا الحق وتقنينه وعدم المساس به بأي صورة من الصور . ٢ - أن من حقنا الحصول على زيادات من إيراد النهر نتيجة لما يمكن استقطابه من الفوائد الضائعة أو من تنظيم إيراد النهر .

٣ - أن اقرار مبدأ التشاور عند تنفيذ أى مشروع على نهر النيل هدف يجب أن نحرص على تحقيقه بشتى الطرق والوسائل حتى لا تقوم دول المنبع بتنفيذ ما تشاء من موضوعات تؤثر على موارد النيل الحالية والمستقبلية .



المصدر : المتمردين الاستوائيين العرب

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحصة السنوية التي كانت للسودان (٤ مليار م^٢) وأخيرا فقد عارض السودانيون الاقتراح المصري بخسب خسارة التسرب والفقد فطالبوا بأن يتم الخصم قبل توزيع الحصص وأكدوا أنه إذا ما أصرت مصر على بناء خزان في منطقة يعد معدل البخر منها مرتقعا فإن على مصر أن تتحمل وحدها الخسارة الناتجة عن ذلك من حصتها . وعلى هذا فإن الفائدة السنوية من سد أسوان البالغة ٢٢ مليار م^٢ ، ينبغي أن يعود للسودان منها نسبة الثلث أي حوالي ١١ مليار متر مكعب أي أن حصة السودان الاجمالية تبلغ ١٥ مليار متر مكعب وليس ٨ مليار ومن قبيل ممارسة الضغوط التفاوضية على مصر فإن المفاوضون السودانيون قد ذكروا أن مشروع التخزين القرنى هو أكثر فائدة حيث أن تكلفته منخفضة والفائدة من الطاقة الكهربائية ستكون أكبر بالمقارنة مع سد أسوان . بل وأكثر من هذا فإن المفاوضون السودانيون قد عادوا للإشارة لعدم عدالة اتفاقية عام ١٩٢٩ بإشارتهم إلى رفض المندوب الأمريكى في اللجنة الثلاثية H. T. Crony للتوزيع الذى تم وقتها . كما أشار السودانيون إلى عدم قبولهم بالاعتماد على الزراعة المطرية بتقنياتها المتخلفة ، وتأثرها بالتقلبات المناخية وبمردودها الاقتصادى المنخفض ، ووضعوا رقم ٥,٥ مليون فدان لتحويلها إلى الزراعة المروية ، ومع إفتراض أن الفدان يحتاج إلى ٨ آلاف متر مكعب مياه ، فإن حاجة السودان تصبح ٤٤ مليار م^٢ ، وهو ما يشكل خمس أضعاف ما عرضته مصر ، وكما يؤكد جون فونبري فإن مصر ما كانت لتقبل بذلك بل ويرجع أن السودان قد وضعت حاجتها على هذا الأساس لأغراض تقاوضيه فقط ومع تدهور العلاقات السياسية في هذه الآونة بين البلدين سرعان ما توقفت المباحثات ومع تدهور العلاقات على نحو أكثر خطورة في عام ١٩٥٨ بموصول النزاع بين البلدين إلى حافة النزاع العسكرى حول منطقة الحدود في حلايب ، فإن السودان قد أقدم في عام ١٩٥٩ وبصورة منفردة على الالغاء الفعلى لاتفاقية ١٩٢٩ ، وذلك بتعليق سد سنار دون مشاور مسبق مع مصر وهو ما يخالف اتفاق عام ١٩٢٩ ، حيث كانت تعلق السد تقلل من كمية الايراد السنوى للنيل عند أسوان ومع عودة العلاقات للتحسن بين البلدين في عام ١٩٥٩ أعيد التفاوض مرة أخرى حول حصص كل من البلدين بعد اقدام مصر على وضع خطة تنفيذ السد العالى ، وانتهت المفاوضات كما سبق الى تقسيم الحصة الاضافية من مياه النيل التي تم تدبيرها باقامة السد

وكان الموضوع الاساسى للنقاش هو تحديد المعايير التى يجب أن يتم الاخذ بها لتوزيع مياه النهر . وقد اصر المفاوضون المصريون على ضرورة أولوية الاخذ بالاحتياجات القائمة فعلا ، كما ذكروا أن مصر تعتمد بالكامل على مياه النيل للرى ولا يمكنها تغيير هذا الامر حيث يعد النيل هو المصدر الوحيد لذلك ، وعلى العكس من هذا فإنهم قد ركزوا على أن السودان أمامه امكانيات كبيرة لتنمية الزراعة المطرية ، كما اصر المفاوضون المصريون على أن يؤخذ معيار عدد السكان في الاعتبار ، حيث أن سكان مصر يقدر بحوالى ٢٢ مليون نسمة بينما لا يتجاوز عدد سكان السودان ٨ مليون نسمة مع توقعات نمو سكاني تبلغ ٢,٥ ٪ لمصر و ١,٦ ٪ للسودان وطبقا لكل هذه المعايير فقد اقترحت مصر أن يتم توزيع مياه النيل على النحو التالى ، أولا أن أساس الحساب هو معدل ٨٠ مليار م^٢ سنويا كإيراد للنيل ، والحق المصري المكتسب هو ٥١ مليار متر مكعب ، وإى زيادة عن هذا المعدل نتيجة لاي أعمال على النهر تقسم بين لبلدين بنسبة تعداد سكانهما بعد خصم ما يتوقع أن يفقد سنويا (قدر معدل الفقد في حالة السد العالى بحوالى ١٠ مليار م^٢) وقد قدرت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان ب ٥٥ مليار م^٢ ، اضافة إلى ١٠ مليار م^٢ معدل فقد سنوى فإن المجموع هو ٦٥ مليار م^٢ ، وطبقا للمعادلة المصرية فإن ٢/٣ من ال ١٥ مليار المتبقية من إيراد النهر أو حوالى ١١ مليار م^٢ ستكون حصة مصر ، وهكذا فإن الحصص النهائية ستكون ٦٢ مليار م^٢ لمصر ، و ٨ مليار م^٢ للسودان ، وهذا كله في إطار تشديد

مصر على أن الطريقة الاكفا للحصول على هذه الموارد الاضافية ستكون عبر بناء سد واحد كبير عند أسوان ، حيث رفضت مصر مشروع التخزين القرنى وذلك لتكلفته المالية الكبيرة واستغراقه لوقت كبير في التنفيذ ، اضافة إلى أن الفقد من المياه سيكون أكبر عنه في حالة التخزين في سد أسوان العالى .

وقد عارض السودانيون هذه الحجج والمعايير المصرية ، ووضعوا معايير مختلفة للتوزيع النهائى لمياه النهر إذ أصرروا أولا على أن الايراد السنوى لمياه النهر هو ٨٤ مليار متر مكعب ، وأن حصة مصر المكتسبة هي ٤٨ مليار م^٢ وليس ٥١ مليار وثانيا فقد أصرروا كذلك على أن عدد سكان السودان هو أعلى كثيرا من ٨ مليون نسمة وربما يصل إلى ١٢ مليون نسمة ، وعلى هذا فإن السودان يجب أن يحصل على ١/٢ ما سيضاف إلى



المصدر : الشرق الأوسط العربي

التاريخ : ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التوقيع على أى اتفاق نيابة عن اثيوبيا . . أى أن المطروح اثيوبيا في هذا الوقت هو عدم الالتزام بأى اتفاق ، وتمسك اثيوبيا بممارسة سيادتها على منابع النيل الأزرق وعطبرة وكجزء من الضغوط الدولية على مصر من الولايات المتحدة وتذكيرها بنقاط ضعفها الجيوبولتيكية كما يذكر رشدى سعيد . فقد قام المكتب الأمريكى لاستصلاح الاراضى الزراعية بدارسة موسعة فيما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و لتنمية الاراضى الاثيوبية الزراعية الواقعة على طول ٢٢٠٠ كم من الحدود مع السودان ، وقد اقترحت هذه الدارسة بناء ٢٦ سدا وخزانا يمكن ان توفر مياها للرى او توليد الطاقة الكهربائية واذا ما تم تنفيذ هذه المشروعات فأنها كانت تنتقص ٥,٤ مليار متر مكعب من تدفقات النيل الأزرق ورغم انه لم ينفذ شيئا من هذه المشروعات ، الا أنها تظل تهديد كامن لمصر كلما توترت العلاقات بين البلدين ، ففى نحو اواسط السبعينات تم اكمال مشروع على طول رافد فينشبا وذلك بتمويل من البنك الدولى ، وعادت اثيوبيا في عام ١٩٧٧ لتعلن انه فى المدى القصير فان ما يقدر بحوالى ٩٢ ألف هكتار على حوض النيل الأزرق وحوالى ٢٨٤٠٠ هكتار على نهر البارو سوف تتحول الى اراضى مروية ، الا ان اشتداد الخلافات بين البلدين كتلك التى تفجرت فى اوائل الثمانينات حينما أعلن الرئيس السادات عن نيته فى توجيه مياه النيل لاسرائيل اذا أعلنت اثيوبيا ان مصر تسيء استخدام حصتها من مياه النهر بتحويلها الى اطراف اخرى خارج دول الحوض ، وقد رد الرئيس السادات بالتحذير من ان مصر يمكن ان تصل الى حد الحرب مع اثيوبيا اذا ما فكرت اثيوبيا بالمساس بحقوق مصر فى مياه النهر .

وفى رد على فان اثيوبيا قد وضعت فى عام ١٩٨١ امام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الاقل نموا قائمة بأربعين مشروع رى يقع بعضها على حوض النيل الأزرق وحوض نهر السوبات ، وأعلن الاثيوبيون انه فى حالة عدم التوصل الى اتفاق مع جيرانهم الموجودين أدنى النهر ، فأنهم يحتفظون بحقهم فى تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد ، ولذا فأنه فور تولى الرئيس حسنى مبارك لمقاليد الحكم فى مصر سارع بتحسين العلاقات مع اثيوبيا ، وكان الهدف الاساسى من التقارب المصرى الاثيوبى هو إنشاء اثيوبيا عن تنفيذ أى مشروعات من جانب واحد يمكنها الاضرار بحق مصر من مياه النيل ، والواقع ان هذا السلوك قد جاء فى وقته تماما ، حيث كانت فترة الثمانينات هى فترة اطول جفاف تشهده دول حوض النيل وعوضا عن عدم تنفيذ المشروعات من جانب واحد ، فان هناك شبه اتفاق حاليا على اقامة مشروعين فى اثيوبيا أحدهما سد نهر البارو والاخر خزان على بحيرة تانا ،

بحيث تحصل مصر منها على ٧,٥ مليار متر مكعب وتحصل السودان على ١٤,٥ مليار متر مكعب ، بحيث تصبح الحصة الاجمالية لمصر ٥٥,٥ مليار م^٣ وحصة السودان ١٨,٥ مليار م^٣ .

وكجزء من اتفاقية ١٩٥٩ فقد تم الاتفاق على تشكيل الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لتحقيق التعاون المستمر بين مصر والسودان ولكى تحمل الهيئة رؤية مشتركة واحدة فى المباحثات المقبلة مع بقية دول الحوض ، وقد اخذ التعاون بين البلدين شكل المنحى الصاعد وذلك باقدام البلدين خلال اقرار اتفاقية التكامل المصرى السودانى على مشروعات استقطاب الفاقد من مياه النيل فى جنوب السودان عبر مشروع قناة جونجلي بمرحلتيه ١ ، ٢ على النحو الذى اشرنا له سابقا . حتى توقف تنفيذ المشروع بسبب الحرب الاهلية فى جنوب السودان ومع الاطاحة بنظام جعفر نميرى فيما بعد وعودة العلاقات بين البلدين لتشهد مرة اخرى بعض الفتور ، ولكن فى اى الاحوال فان اتفاقية ١٩٥٩ قد رتبت حقوقا لم تعد محل نقاش ، وانما يتركز التعاون بين البلدين مستقبلا حول كيفية استقطاب المياه التى تضيع فى منطقة المستنقعات فى السودان .

(٢) مصر واثيوبيا

كما سبق الاشارة ، فإن اثيوبيا تشغل المكانة الاكثر أهمية بالنسبة لكل من مصر والسودان ، اذ ان أكثر من ٨٥٪ من اجمالى الايراد السنوى للنيل عند اسوان تأتى من الهضبة الاثيوبية ، وعلاوة على ذلك فان انهار اثيوبيا التى تجرى صوب الغرب تتميز بانحدارها الشاقق ، وهذا يجعل من اثيوبيا بلد ذا امكانيات هيدروكهربائية هائلة ، يمكن فى حالة تطويرها التأثير على جيرانها الموجودين أسفل النهر وكما سبق الاشارة فإن الاتفاقية الاساسية التى تنظم العلاقة بين مصر واثيوبيا فى استخدام مياه النيل هى اتفاقية عام ١٩٠٢ ، وفى اطار مشروع التخزين القرنى حيث كان مقترحا اقامة خزان على بحيرة تانا ، تم التوصل بين مصر والسودان لاتفاقية مبدئية خاصة ببحيرة تانا فى عام ١٩٢٥ ، ولكن الغزو الايطالى لاثيوبيا اعاق الحصول على موافقتها ومع تعديل هذا الاتفاق المصرى - السودانى فى عام ١٩٤٦ للسماح بزيادة طاقة التخزين والتصرف من بحيرة تانا ، الا ان اثيوبيا المستقلة فى هذا الوقت لم توافق على المشروع .

ومع بدء الحكومة المصرية فى سعيها الجدى لتنفيذ مشروع السد العالى والتباحث حول طرق تمويله ، فان الحكومة الاثيوبية قدمت مذكرة لكل من مصر والسودان فى سبتمبر ١٩٥٧ اشارت فيها الى حقها الطبيعى فى مياه النيل التى تنبع فى اراضيها وتضمنت هذه المذكرة معارضة اتفاق ١٩٠٢ وذلك حسب قول المذكرة : لعدم اهلية ايطاليا فى



المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

ومع تعقد مشكلة المياه مع الجفاف والتصحر الذي أصاب الدول الأفريقية ، فإن محاولة مواجهة ذلك مع عدم الاضرار بأى من مصالح الدول النيلية يمكن تناوله كما يذكر رشدى سعيد « فى إطار تخطيط برنامج على صعيد حوض النيل ككل ينظر الى هذا الحوض كوحدة واحدة ، ولكن مثل هذه الممارسة تبدو سابقة لاوانها حتى الوقت الحاضر ، حيث أن هذه الوحدة لا يوجد لها ظل فى أرض الواقع ، وليست سوى بناء ذهنى جغرافى للعالم ورغم ذلك فإن محاولة توسيع شبكة التعاون بين بلدان الحوض والتدخل المصرى المستمر لفض

المنازعات بين دول الحوض سلميا ، ومحاولة اقرار الاتفاق المشترك على أى مشروع مائى مقترح فى أى من بلدان اعلى النهر قبل تنفيذه تشكل الجهود اللازمة فى الحد الأدنى لصيانة مصالح مصر والسودان دولتى أسفل النهر ، شريطة أن يتم تدعيم التعاون بحيث يشمل مجالات متعددة وأن

يصبح دوره قويا فى تنمية دول الحوض ، خاصة تلك التى تحتاج الى معونات فنية مصرية ، بحيث يشكل ذلك اغراء كافيا لدول الحوض فى الحفاظ على روابط قوية مع بعضها البعض وعدم الاتجاه الانفرادى لتنمية مشروعات مائية يمكن ان تضر الأطراف الاخرى المستفيدة من النيل .

وذلك بتعاون مصرى اثيوبى مشترك ، وذكر ان الحكومة المصرية قد وافقت على طلب اثيوبيا بايفاد مجموعة من الخبراء المصريين لاجراء الدراسات الفنية الخاصة بالمشروعين ، ويستهدف أن يوفر المشروعان ٧ مليارات متر من المياه سنويا يستفيد بها كل من مصر والسودان واثيوبيا ، علاوة على الفائدة الهائلة من الطاقة الكهربائية التى تستفيد بها اثيوبيا .

(٣) مصر وبقية دول الحوض :

تحاول مصر منذ فترة طويلة وخاصة منذ اوائل الثمانينات فى توسيع شبكة العلاقات مع دول حوض النيل وذلك للحفاظ على علاقات جيدة مع هذه الدول تحول بينها وبين التنفيذ المنفرد لاي مشروع من شأنه التأثير على كمية المياه التى تصل الى مصر ومن ذلك فهناك مشروعات عديدة ربما من اهمها مشروع الربط الكهربى بين مصر وزائر ، اضافة الى اقتراح تنمية بعض الاراضى الزراعية فى كل من اوغندا وكينيا بالاستعانة بالخبراء المصريين إلا أنه ربما كان التحرك المصرى الاهم فى هذا المجال هو السعى لانشاء مجموعة « الاندوجو » فى عام ١٩٨٢ والتى تضم دول الحوض وذلك بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية ولكن بالطبع فالهدف الاهم هو محاولة انشاء منظمة واحدة لدول الحوض تضم جميع دوله كإطار للتشاور والتنسيق ، بدلا من الاتجاه الذى كان سائدا للتفتيت والذى كانت منعزلة ضمنه بلدا أسفل النهر مصر والسودان ، اذا كان البلدان يشكلان معا الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل طبقا لاتفاق ١٩٥٩ بين البلدين بينما انشئت فى أغسطس عام ١٩٧٧ منظمة نهر كاجيرا وضمت كل من تنزانيا ورواندا وبوروندى وانضمت اليها اوغندا فى عام ١٩٨١ ، وتهدف الى تنمية منطقة حوض نهر كاجيرا التى تدخل فى حدود الدول الأربع . ولذا فإن التحرك المصرى قد أتى تداركا لهذا التفتيت ، فحسب قول وزير الرى السابق أمام مجلس الشورى إننا نتجه لتكثيف التعاون الفنى بين دول حوض النيل بصورة شاملة ومتكاملة .. واعتقد أننا لابد أن نفتتح الفرصة لتكثف من مسيرتنا قبل مضي الوقت وتغير الظروف وقبل انفراد كل دولة بمشروعاتها ، أو تقسيم النيل الى أحواض متناثرة كما هو الحال بالنسبة لمنظمة نهر كاجيرا ، علاوة على ما يمكن أن ينشأ مستقبلا . .



المصدر : التقرير الاستراتيجي الحربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

الجدول (١٦) صال كمية المياه الواردة للنيل من منابعه المختلفة (مليار متر مكعب)

المصدر	المنطقة	اجمالى كمية المياه	الفاقد	الصافي
الهبضة الاثيوبية				
١ - نهر السوبات	اثيوبيا ٩٠٪ والسودان ١٠٪	١٣	٤	١١
نهر البارو	اثيوبيا	٢.٨	٠.٨	٩
نهر البيبود	اثيوبيا والسودان	٢.٨	*	٢
ب - النيل الأزرق	اثيوبيا	٤٨.٥	*	٤٨.٥
ج - نهر عطبرة	اثيوبيا	١١.٥	*	١١
٢ - الهضبة الاستوائية				
١ - بحيرة فكتوريا	رواندا - لوروندى - تنزانيا	٢٣.٥	١	***
ب - بحيرة كيوجا	اوغندا - كينيا - زائير	٠.٧	٠.٧	٠
ج - بحيرة البرت	اوغندا - زائير	٥	٤.٢	٠.٨
د - بحر الجبل	السودان	١٥	١٤.٦	٠.٤
٣ - حوض بحر الفرال	السودان و افريقيا الوسطى	١٥.١	٠	١٥.١
٤ - الهضبة الاستوائية وبحر الفزال (النيل الأبيض)		٤٧.٨	٢٤.٨	١٣
المجموع		١٢٣.٦	٣٩.٦	٨٤

المصدر : محمد سعد هجرس ، مصر ، رهينة ، النيل و دجلة ، المصربين ، مجلة المنار ، العدد ٤٤ ، اغسطس ١٩٨٨ ، ص ٢٠ .
 * غير معروف
 ** الرقم غير دقيق حيث لم يتم بعد التقدير الكامل للفاقد في المنابع الاستوائية والاثيوبية .
 *** لم نورد الرقم الوارد في الأصل حيث نشك كثيرا في صحته .

الجدول (١٧) السيناريو الاول اشتقاق العرض (مليار متر مكعب)

السن	المعرض المائي	الفاقد	الاستخدام المنزلى والصناعة	الفاقد الاخر اجمالى الفاقد	استهلاك التدفق	مياه	المتاح	التدفق	استهلاك
السن	المتاح عند اسوان	في البحر	المنزلى والصناعة	داخل النظام	في البحر	المنزلى والصناعة	المتاح	التدفق	استهلاك
١٩٨٠	٥٧.٥	٣.٨	١.٨	٠.٣	٢.١	٢.٧	٨.٦	٤٨.٩	٢٩.٤
١٩٨٠	٥٦.٢	١.٦	١.٩	٠.٥	٢.٤	٢.٤	٦.٤	٤٩.٨	٢٩.٤
(١)	٦٠.٨	١.٦	١.٩	٠.٥	٢.٤	٢.٤	٦.٤	٥٤.٤	٢٩.٤
(٢)	٥٧.٨	١.٦	٢.٣	٠.٧	٣	٢.٢	٦.٨	٥١	٢٩.٤
(٣)	٦١.٧	١.٦	٢.٣	٠.٧	٣	٢.٢	٦.٨	٥٤.٩	٢٩.٤
٢٠٠٠	٦٠.١	١.٦	٣.٥	١.٤	٤.٩	٢.٢	٨.٧	٥١.٤	٢٩.٤
(١)	٦٧.٥	١.٦	٣.٥	١.٤	٤.٩	٢.٣	٨.٧	٥٨.٧	٢٩.٤

(١) قبل تشغيل مشروعات اعالي النيل (ب) بعد تشغيل اعالي النيل

Source : Water Master Plan , ARE , Ministry of Irrigation , UNDP , IBRD , Marsh 1981



المصدر: التتبع الاستراتيجي للحرب

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٨

الجدول (١٨) : سيناريو ٢ : اشتقاق الطلب : معدل عالي للنمو الزراعي : زيادة صافية تقدر بـ ١٨٠ ألف فدان مستصلحة في السنة (الكميات بالمليار متر مكعب)

السنة	المتاح من المياه عند اسوان	الفقد في البحر	الاستخدام المنزلي والصناعة	الفقد الآخر اجمالي الفقد	الطلب في البحر	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام
١٩٨٠	٥٤	٣,٨	١,٨	٣,٣	٢,١	٢,٧	٨,٦	٤٥,٤	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨
١٩٨٥	٥٥,١	١,٦	١,٩	٣,٣	٢,٤	٢,٤	٦,٤	٤٨,٧	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨
١٩٩٠	٥٨,١	١,٦	٢,٣	٣,٧	٣	٢,٢	٦,٨	٥١,٣	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨
٢٠٠٠	٦٨,٩	١,٦	٣,٥	١,٤	٤,٩	٢,٣	٨,٨	٦٠,١	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨

Source . Ibid

جدول (١٩) : السيناريو الثالث : اشتقاق الطلب : معدل نمو منخفض - زيادة الأراضي المستصلحة بنحو ٥٠ ألف فدان سنويا (مليار متر مكعب)

السنة	المتاح من المياه عند اسوان	الفقد في البحر	الاستخدام المنزلي والصناعة	الفقد الآخر اجمالي الفقد	الطلب في البحر	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام	الطلب في النظام
١٩٨٠	٥٤	٣,٨	١,٨	٣,٣	٢,١	٢,٧	٨,٦	٤٥,٤	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨
١٩٨٥	٥١,٤	١,٦	١,٩	٣,٥	٢,٤	٢,٣	٦,٣	٤٥,١	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨
١٩٩٠	٥٠,٧	١,٦	٢,٣	٣,٧	٣	٢,١	٦,٧	٤٤	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨
٢٠٠٠	٥٤,٣	١,٦	٣,٥	١,٤	٤,٩	٢,٢	٨,٧	٤٥,٦	٢٩,٤	١٦	١,٨	٥,١	١,٣	٣,٨

Source Ibid



المصدر: التقرير الاستراتيجي لمصر

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٨

الجدول (٢٠) المتاح من المياه واستخدامها في السودان للسنوات ١٩٧٥ / ١٩٧٦ و ١٩٨٥ / ١٩٨٦ (مليار متر مكعب)

عرض وطلب المياه/السنوات	١٩٧٥ - ١٩٧٦	١٩٨٥ - ١٩٨٦
العرض		
الحقوق المكتسبة وفقا لاتفاقية مياه النيل	٢٠,٥	٢٠,٥
قناة جونجل المرحلة الاولى	-	٢,٤
اجمال العرض	٢٠,٥	٢٢,٩
الطلب	١٣,٦٩٢	٢٧,١٥١
الفقد نتيجة للنقل	١,٣٦٩	٢,٧١٥
الاستخدامات المنزلية والصناعة	٠,٢٧٥	٠,٥٥٠
الفقد في المياه نتيجة للتخزين		
سد جبل الاولياء	١	١
خزاني سنار والروصيرص	٠,٧	١ (بعد تملية سد الروصيرص)
سد خشم القرية	٠,١٩	٠,١٩
اجمال الاستخدامات	١٢,٢٢٦	٣٢,٦٠٦
العجز او الفائض	٣,٢٧٤	٩,٧٠٦ -

Source: John Waterbury, Hydropolitics of the Nile Valley Syracuse Uni. Press, 1979, P. 230

* توقعات ايردها جون واتربري على اساس الانتهاء من المرحلة الاولى لقناة جونجل وعلى اساس اسقاطات للمستخدم من المياه في عام ١٩٨٦/١٩٨٥



المصدر : الرأي

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٩٨٩ أبريل

الموارد المائية في الشرق الأوسط

هل تشكل سلاحا سياسيا

واستراتيجيا ؟!

بقلم : د. رمزي مسلم

مركز الخليج للدراسات

الاستراتيجية - لندن

على الرغم من الاعتماد الغربي المتزايد على بترول الشرق الأوسط فإن المياه هي التي سوف تصبح السائل الرئيسي الذي يتحكم في المنطقة من الناحية الجيوبولوتيكية وذلك في خلال العقود المقبلة. وتبدو هذه النقطة واضحة جدا في عقول الكثيرين من قادة دول المنطقة التي تسعى جاهدة من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي في الزراعة والموارد المائية.

لقد أصبح هناك أيضا أدراك متزايد من جانب هذه الدول، خاصة في هذه الفترة التي تسارعت فيها كل دول منطقة الشرق الأوسط إلى التسلح بلحدثوا كلها المعدات والأسلحة والأنظمة الدفاعية المحكمة بمعدل يفوق بكثير معدل التسلح في أي مناطق أخرى، إلى خطورة الاعتماد على دول أخرى للحصول على مصادر استراتيجية. كما أصبح لدى هذه الدول القدرة على تقدير واستيعاب مدى ما يشمله مصطلح "الامن" في معناه الواسع. وبدأت حكومات هذه الدول في ادراك مدى الصعوبات التي تكف في وجه بعض خطط التنمية الطموحة في هذه الدول نتيجة لنقص مصادر المياه النقية.



المصدر : الرأى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٩

جدول رقم (١) كميات المياه الجوفية والسطحية المتاحة (وحدة القيلس: ١٠٠٠ متر مكعب لكل نسمة في العام)

الدولة	العام	معدل الزيادة السكانية
	١٩٦١	٢٠٠٠
الجزائر	٢.٢	١
دول شبه الجزيرة العربية	٠.٧	٠.٣
قبرص	٠.٦	٠.٥
مصر	٠.١	٠.٥
ايران	٦	٢.٥
العراق	٣.٦	١.٣
ليبيا	٣.٧	١.٢
المغرب	٢.١	٠.٩
السودان	٤	١.٩
سوريا	٣	١
تونس	٠.٩	٠.٤
تركيا	٤.٩	٢.٣

واحيانا تظهر حدة التوتر بين دول المنطقة على سطح العلاقات بينها الامر ينتهي الى المصالحات سواء العسكرية او غيرها. ولا شك في ان القوى الاقليمية تدرك خاصة بعد حرب الخليج، مدى الخسائر التي تحدث للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية بسبب التدخل الخارجي غير المرغوب فيه، في تأمين استمرار التموين الداخلي للطاقة والغذاء والماء وايضا للاتصالات. ولا يوجد هذا التوتر فقط في مجال العلاقات بين المناطق وبعضها. وايضا وعلى الرغم من ان السفين الاخيرة قد شهدت زيادة كبيرة في مجال التعاون الدولي خاصة بين الدول العربي، فان الدول العربية تدرك تماما مدى اعتمادها على الغرب. وقد اثبت التاريخ لهذه الدول بان الصداقة والتعاون مع الغرب اقل من ان يعتمد عليها وقد يكون احيانا من الممكن فقط الوثوق فيها كما هو الحال في العلاقات بين الدول الكبرى.

وهناك بالطبع تهديدات او امكانية اثره تهديدات داخل المنطقة من جانب دولة مجاورة لها سياسات عدوانية، والنموذج الخطير لذلك هو اسرائيل. وربما تشعر دول الخليج العربية ايضا بتهديد واطار من جانب ايران في عهد نظام الخميني المتطرف. وهناك ايضا العديد من التوترات الخفية بين دول منطقة الشرق الأوسط ككل.

لا يمكن الاعتماد على الموارد المائية بصورة دائمة فهي ليست متوفرة بالمستوى الكافي المتاح مثل مصادر حيوية اخرى. لدول الشرق الأوسط وافريقيا ودول غرب اسيا لا تسقط فيها الأمطار بصورة منتظمة كما انها عرضة لتغيرات مناخية مفاجئة تؤدي في احيان كثيرة الى حدوث فيضانات او جفاف شديد. ولا شك في ان الاهمية المتزايدة التي تعطيها الحكومات في الشرق الأوسط لسياساتها المائية تعكس مدى اهتمام هذه الحكومات بهذا الموضوع وتهدف اسلما الى تأمين مصادر دائمة للمياه اللازمة لمشروعات التنمية الصناعية والزراعية وايضا للاستخدامات المنزلية والحضرية في كل دولة من هذه الدول. وطبيعي فان المياه هي عصب الحياة فهي التي تفرق بين الحياة والموت ولهذا فان هذه الحكومات بدأت في الاستثمار المكثف على الابحاث وخطط التنمية. وتهدف هذه الابحاث والخطط الى تحقيق ثلاثة اغراض هي:

- تحقيق استخدام افضل وامثل للموارد المائية المتاحة.
- تحسين وزيادة كفاءة ودرجة الاعتماد على الموارد المائية الحالية.
- البحث عن تطوير موارد مائية اخرى بديلة.



المصدر: الرأي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩ أبريل ١٩٨٩

و يجب الإشارة هنا إلى حقيقة أن مشكلة الموارد المائية وعملية توزيعها تعد مشكلة معقدة تعقيدا شديدا حيث تصل إلى درجة يصبح فيها العائد المالي هو المحك الأساسي وعندما يصبح الاستثمار في موارد مائية جديدة غير مفيد اقتصاديا. ولهذا فمن الضروري أن نفحص هذه المشكلة بصورة شاملة وبطريقة مترابطة إذا ما أردنا أن نقدم تحليلا يمكن أن تبني عليه السياسات المائية في المستقبل.

لقد ساعدت عدة عوامل على تفاقم مشكلة الموارد المائية القليلة التي تواجه دول الشرق الأوسط منها: الاستخدام السيء للموارد المائية المتاحة حاليا أو التي كانت متاحة في الوقت الماضي واستخدام أنظمة زراعية غير سليمة الأمر الذي عمل على زيادة مستوى الملوحة في التربة على ترسيب مواد كيميائية زراعية ومعدنية، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إعادة استخدام نفس المياه في الري وبالأضغطة إلى ذلك فإن استهلاك المياه الجوفية الذي ساعدت فيه عملية الإصرار على تطوير أنظمة ري زراعية جديدة على زيادة معدل استهلاك هذه المياه، فقد أدى ذلك إلى ترسب مياه مالحة من البحر في جوف الأرض نتيجة لتخفيض مستوى الضغط في اتجاه البحر تحت مستوى الأرض. إن مثل هذه المشاكل الكبيرة تلف عائقا في وجه أي استثمارات كبيرة في مجال الموارد المائية. فهناك تداخل وارتباط ضعيف إلى درجة تجعل من السهل تدميره إلى الأبد عن طريق أي إساءة في استخدام أو الاستخدام يزيد عن الحد للموارد المائية. وبالطبع فإن عملية سحب المياه الجوفية الموجودة في دولة معينة عن طريق دولة أخرى قد يسبب في إثارة نزاعات دولية وفعلا حدثت مثل هذه النزاعات لأنها تؤثر على كمية هذه المياه الموجودة في الدولة التي سحبت منها. كما أن النزاعات الدولية أيضا تنشأ عن طريق قيام دولة ببعض التعديلات في أعالي مجاري الأنهار الأمر الذي يسبب نقصا في منسوب المياه التي تصل إلى الدول التي تقع في المناطق المنخفضة من هذه الأنهار خاصة وأن الأنهار لا تحترم الحدود السياسية للدول. وفي الشرق الأوسط نجد أمثلة كثيرة على هذا الوضع. وهذه الأمثلة تعد أدلة عملية تثبت بأن الموارد المائية يمكن أن تكون عاملا قوة أو عاملا ضعف استراتيجي. وبناء على هذه الأدلة فإنه يمكن القول بأن "الموارد المائية سوف تلعب دورا في تشكيل سياسات دول المنطقة أكبر من الدور الذي يلعبه البترول".^(١)

لقد أدى الاعتماد المتزايد في الشرق الأوسط على مصانع تطهير المياه المالحة كطريقة للتغلب عن موارد مائية وأيضا الاعتماد على شبكة معقدة من خطوط الإنابيب لتوزيع هذه المياه، إلى زيادة أهمية بعض المنشآت الكبرى التي تقوم بهذه العملية^(٢). وقد أثبتت دروس حرب الخليج، وكأننا في حاجة إلى دليل آخر، بأن هذا النظام لا يتمتع بحماية كبيرة ويمكن شل فاعليته بسهولة كبيرة نسبيا. ونستعرض في هذا التقرير "مشروع خطوط أنابيب السلام" لنقل المياه الذي سوف يعمل على تخفيف حدة مشكلة نقص موارد المياه العذبة في بلدان الخليج وكذلك نستعرض بناء سد أتاتورك على الشاطئ التركي لنهر الفرات إذ سوف يكون له تأثيرات كبيرة على سوريا والعراق اللذين يمر نهر الفرات في أراضيها أيضا. وسوف ينتهي العمل في بناء هذا السد في عام ١٩٩١، وتعتبر قائمته نموذجا جيدا لما تخلقه أي اعتراضات لمسار المياه في أعالي الأنهار. من مشاكل نقص المياه في المناطق المنخفضة منها. ويتعرض أيضا نهر النيل لمشاكل من هذا النوع سوف نشير إليها فيما بعد.

لا شك في أن التحكم في استخدام مصادر المياه الحيوية يعتبر رصيда استراتيجية كبيرا وعندما تصبح المياه هي الموضوع الحيوي في الشرق الأوسط فإنها سوف تؤثر بوضوح على ميزان القوة الاستراتيجي هناك في السنين المقبلة وبالطبع فإن تأمين مصادر مائية كافية سوف يصبح أمرا أكثر خطورة وأهمية بمرور الوقت. ويزيد الارتفاع المستمر والسريع للسكان من الضغط الموجودة على المصادر المائية القليلة المتاحة. فمثلا في عام ١٩٥٠ وصل عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط من ٧,٥ مليون إلى ١٣٠ مليون. وفي عام ١٩٨٥ وصل الرقم إلى ٢٧٠ مليون ومن المتوقع أن يصل في نهاية هذا القرن إلى ما يقرب من ٤٣٠ مليون نسمة^(٣). ولهذا فإنه من الضروري أن تقوم دول الشرق الأوسط بزيادة المصادر المائية المتاحة لها بمعدل يتساوى على الأقل مع معدل الزيادة السكانية والتي تتعدى في دول كثيرة نسبة ٢,٥٪ سنويا وتصل في عدد قليل من الدول إلى أكثر من ٣٪ سنويا، لكي لا ينخفض مستوى المياه المتاح لكل فرد عن معدله الحالي ولكي تتجنب حدوث نقص في المياه.



المصدر: الرأي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩ أبريل

غير ان سعي دول منطقة الشرق الاوسط الى تحقيق نوع من الكفاية الذاتية في الزراعة وايضا الى زيادة معدل التنمية الصناعية واللذين يعتبران اهم الاهداف السياسية والاقتصادية لمعظم دول المنطقة، يتطلب زيادة معدل استهلاك المياه الجوفية وهذا هو جوهر مشكلة المياه التي تواجه المنطقة ككل. ولكن هذا هو جزء بسيط من القصة.

الذي يدعو الى مزيد من القلق هو ان نوعية المياه في الشرق الاوسط تزداد سوءا. كما ان معدل المواد الكيميائية الزراعية والمعدنية المترسبة يزداد بسرعة كبيرة الامر الذي يؤدي الى خطر تزايد نقص الاكسجين في الماء. وعندما تعود هذه المياه الى طبقات المياه الجوفية فانها حتما سوف تؤدي الى تلويث اكثر للمياه الجوفية. هذا بالإضافة الى ان سوء استخدام الكثير من المواد الكيميائية الزراعية كالأسمدة والمبيدات الحشرية المختلفة (هريسايديس وبيستيسايديس) بكميات كبيرة ادى الى اضرار كثيرة.

ولان معظم دول الشرق الاوسط تعتبر دولا نامية بازياد المناطق الحضرية المكتظة بالسكان فقد ساهم ذلك في زيادة درجة رداءة المياه العذبة المتاحة. كما ان طفق المجاري الذي يتسبب من وجود أنظمة مجاري قديمة عليها ضغوط كثيرة لا تتحملها، يترسب في النهاية في جوف الأرض ليصل الى طبقات المياه الجوفية حيث يقوم بتلويثها.

- ملاحظة: تواجه الدول التي تملك اقل من الف متر مكعب لكل نسمة مشكلة نقص شديدة. ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة لعدد كبير من الدول.
- المصدر: جي بارني، تقرير ٢٠٠٠ العالمي للرئيس: التقرير الفني مجلد رقم ٢، مجلس المحافظة على البيئة ووزارة الخارجية ١٩٨٠.

مشكلة اسرائيل:

تعتبر الدول التي يطلق عليها اسم بلاد الشام وهي سورية ولبنان والاردن وفلسطين اكثر الدول المهددة من جراء سحب المياه وسرقتها من قبل اسرائيل التي دأبت وبانتظام على سرقة واهدار مصادر المياه الفلسطينية كما انها منعت المزارعين والعمال الريفيين العرب من حق استخدام المياه وسمحت للمهاجرين اليهود الذين قاموا بتكوين المزارع الجماعية التي تعتبر جوهر عملية نمو القطاع الزراعي الاسرائيلي وبالإضافة الى هذا فان اسرائيل لم تتحكم فقط في مصادر المياه او انها استولت على الاراضي الفلسطينية بالقوة ولكنها ايضا استغلت احتلالها لاراضي الدول الاخرى المجاورة لاهدار واستغلال مصادرها المائية ايضا. فقد استغلت اسرائيل تحكمها في قطاع كبير من جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ في تحويل مجرى روافد الانهار التي تنبع من جبل الشيخ "رمون" الى الاراضي الخصبة في شمال فلسطين. ومن الشائع ان اسرائيل قد قامت بتحويل مجرى نهر الليطاني الذي يمر بجنوب لبنان الى نهر الحاصباني عن طريق نفق يوفر لها كمية مياه اضافية تبلغ سعتها ٥٠٠ مليون متر مكعب في العام. هذه التغييرات بالطبع عملت على تخفيض كمية المياه المتاحة للمزارعين اللبنانيين.

ويجب الاشارة الى حقيقة مهمة وهي ان كمية كبيرة من المياه المستخدمة عن طريق اسرائيل تستهلك في القطاع الزراعي والصناعي (٧٢,٢٪ للقطاع الزراعي و٥,٢٪ للقطاع الصناعي و٢٢,٦٪ للاستخدامات المنزلية)^(١). وتعتمد اسرائيل على مصادر المياه في مرتفعات الجولان والضفة الغربية في امداد قطاعها الزراعي بما يحتاجه من ماء. واصبحت المصادر المائية في الضفة الغربية خاصة ذات اهمية حيوية بالنسبة لاسرائيل كمصدر مائي مهم لدرجة ان الكثير من المحللين يرون ان هذه الاعتبارات تفوق اي اعتبارات سياسية او استراتيجية للضفة الغربية في السنين القادمة. وتتمتع الضفة الغربية بوجود ثلاثة مستودعات مائية جوفية كبيرة كانت اسرائيل تستغل اثنين منها الى اقصى درجة حتى من قبل عام ١٩٦٧ عن طريق سحب هذه المياه من داخل اسرائيل. اما بعد عام ١٩٦٧ ساعد التحكم الاسرائيلي في الضفة الغربية على تمكينها من الوصول بسهولة الى المستودعات في الضفة الغربية التي تدر ما يقرب من ٦٦ مليون متر مكعب من المياه سنويا. ونتيجة لاستخدام اسرائيل المتزايد للمصادر المائية في الضفة الغربية فقد ادى الى الجفاف التام للابار التي يستخدمها المزارعون الفلسطينيون نتيجة لانخفاض منسوب المياه الجوفية بدرجة كبيرة. وبالإضافة الى ذلك فان اسرائيل تقوم بسحب المياه الجوفية بمعدل يفوق بكثير معدل اعادة امتلاء المستودعات الجوفية الطبيعي (ربما يكون الاسرائيليون يعرفون بانهم سيتخلون في النهاية عن الضفة الغربية للاردن او للدولة الفلسطينية). ويعني هذا ان المزارعين الفلسطينيين قد اجبروا على اعادة استخدام المياه المتاحة والذي يعتبر عاملا مهما من ضمن العوامل التي ادت الى الاضرار بجودة التربة هناك نتيجة لما يترسب بها من قلويات.



المصدر : الرأي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٩

وبالإضافة الى هذا فإن انخفاض ضغط المياه الجوفية تجاه البحر ولاستخدام المزارعين الاسرائيليين المتزايد للمواد الكيماوية والأسمدة اد الى تلوث المصادر المائية في قطاع غزة عن طريق مياه البحر وايضا الكيماويات الزراعية والتي قد وصلت طبقا لتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، الى "مستوى حرج" (٥). وقد كانت هناك خطة اسرائيلية بسحب كميات اخرى اضافية من مياه الضفة الغربية من اماكن قريبة من منطقة "هيروديون" شمال شرقي بيت لحم، الا انها تراجعت عنها بسبب الاحتجاج الدولي. وتتطوي الخطة على سحب ١٨ مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنويا بينما يتم ترك ٦ ملايين متر مكعب فقط للفلاحين الفلسطينيين وقد حذر بعض المسؤولين الامريكيين من ان هذا المشروع يعد خرقا للقانون الدولي لانه يتضمن نقل مصادر طبيعية من مناطق محتلة الى اراضي الدولة المحتلة.

وعلى الرغم من نفي اسرائيل فان من الواضح بان الزيادة في استهلاك اسرائيل للمياه منذ عام ١٩٦٧ قد أصبح ممكنا فقط من خلال التوسع في احتلال اراضي الغير واستغلال المصادر المائية التي كانت للفلسطينيين وبحوزتهم كحق طبيعي لاجيال متعاقبة. وفي هذا الوضع فقد واجه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة صعوبات كثيرة للحصول على المياه اللازمة لمحاصيلهم وبالإضافة الى هذا فإن مستوى المياه في الآبار الفلسطينية قد انخفض الى درجة كبيرة خلال الخمس عشرة سنة الماضية، كما ان الكثير من هذه الآبار قد جفت تماما. وفي نفس الوقت فإن المستوطنين اليهود يستخدمون بشكل غير محدود المياه ويهدرونها على استخدامات غير مبررة مثل استخدام حمامات السباحة المفتوحة والمغلقة.

ومع هذا فإن قدرة اسرائيل الحالية على الوفاء باحتياجاتها من المياه ايضا تقع تحت تهديد في الاجل البعيد. فقد صرح مثلا المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية "ميرين ميع" بان اسرائيل سوف تواجه أزمة مائية في بداية القرن المقبل (٦). وتقوم الاستراتيجية الاسرائيلية على استغلال مصادر مائية حيثما توجد وايضا تستخدم المصادر المتاحة والتي تتحكم فيها اكثرا استخدام، ويعود الكثير من جهود اسرائيل في هذا المجال الى قدرتها على تحسين انظمة الري الزراعية بها لدرجة تمكنتها من استغلال كل قطرة مياه افضل استغلال. ويأمل "ميرين ميع" في الاستخدام الامثل للمياه المتاحة، كافضل طريق لمواجهة أزمة المياه اكثر من محاولة ايجاد مصادر جديدة (٧). وقال انه "وبناء على استنتاجات محددة يمكنني القول بانه في اسرائيل في العقد الاخير، كانت تكلفة توفير متر مكعب من الماء اقل من تكلفة تنمية متر مكعب جديد.

بلا شك فان هذا الوضع ينطبق ايضا على دول كثيرة من دول الشرق الاوسط وانه قد يصل الى درجة يصبح فيها الاستغلال الحالي للمياه بدون احدث اي تغييرات جيولوجية او ترشيد استهلاك هذه المياه، غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة والتي تنجم عن الزيادة السريعة في السكان.

ومن الجدير بالذكر هنا الاشارة الى انتاج اسرائيل من الطماطم. فعن طريق استخدام الصوبات الزراعية والتكنولوجيا الزراعية الحديثة استطاعت اسرائيل ان تزيد من انتاجها من الطماطم الى اكثر من الضعف. فقد استطاع المزارعون الاسرائيليون من زيادة انتاج الفدان من ٢٠ طنا الى حوالي خمسين طنا من الطماطم. وقد تم تصدير كل هذا الانتاج لتكسب اسرائيل عملة صعبة ذات مردود عليها فعن طريق استخدام طرق ري مختلفة استطاعت اسرائيل ان تبين انه يمكن توفير استهلاك المياه في الزراعة بدون التأثير على مستوى الانتاج.

وبالطبع فان العبرة من هذا المثال واضحة. ان على دول منطقة الشرق الاوسط ان تستمر في الانتاج الزراعي بنفس المستوى وباستخدام نسبة اقل من المياه او ان تزيد من هذا الانتاج باستخدام نفس كمية المياه التي تستخدم حاليا. وبالطبع فان الدخول المتزايد من كل وحدة مائية تستخدم يجعل من السهل مواجهة الاسعار المرتفعة للاستثمارات المائية. وايضا يجعل عملية تقطير المياه عملية اقتصادية. ولكن لسوء الحظ فانه بينما يمكن توفير بعض الكميات من المياه في القطاع الزراعي الا انه لا توجد امكانية كبيرة لتوفير المياه في مجال الاستهلاك المنزلي.

وبينما هناك العديد من الطرق لتحسين المصادر المائية الا ان الخطط الطموحة في هذا المجال ليست بالضرورة في مجال تنمية الموارد المائية هناك. فقد استطاعت اسرائيل ان تزيد من منسوب الامطار عن طريق تكوين معين للسحب برش سيلفر ليوداين (يود الفضة) على هذه السحب. هذا اليود الفضي يعمل على تكثيف البخار وتحويله الى قطرات تعمل على زيادة معدل الامطار بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪. ويمكن القيام برش يود الفضة من الأرض او عن طريق طائرات وطبقا للخبراء الاسرائيليين فان يود الفضة له تأثيرات ضعيفة جدا على المحصولات الزراعية او على جودة التربة (٨).



المصدر : الرأي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٩

ومع هذا فإن شمعون بيريز قد ادلى بتصريح متفائل في عام ١٩٦٤ عندما كان الرئيس الأمريكي جونسون يتفاوض مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن القيام بمشروع تقطير للمياه وكان بيريز في ذلك الوقت وزيرا للدفاع. وقد قال بأن إسرائيل "سوف تقوم في المستقبل على التكنولوجيا وليس على الجغرافيا" وفي النهاية سوف تقوم إسرائيل بصناعة نهر اردن صناعي. وأخيرا بنت إسرائيل مشروع التقطير بمساعدة مالية أمريكية كبيرة ولكن بسبب التكلفة المالية لتشغيل هذا المشروع فإن

معظم عمليات استخلاص مياه نقية من المياه المالحة قد تم إلغاؤها تماما. ولكن إسرائيل بنت ناقلات مياه قومية لها سعة سنوية تبلغ ٢٢٠ مليون متر مكعب وتقوم بنقل المياه من بحيرة "طبرية" إلى منطقة تل أبيب ولها فرع آخر يقوم بنقل المياه من يركون إلى صحراء النقب

نهر ليبيا الصناعي:

وعلى الرغم مما زعمه بيريز فإن ليبيا بمشروعها الكبير للتنمية المائية، تبدو أنها سوف تخلق أول نهر صناعي في الشرق الأوسط. وهذا النهر الصناعي يعتبر شبكة من أنابيب المياه التي سوف تقوم بنقل حوالي ٦ ملايين متر مكعب من المياه في اليوم من جوف الصحراء الجنوبية للاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية في المناطق السكانية على الشاطئ الشمالي لليبيا. ويتمتع هذا المشروع الكبير بتأييد العقيد معمر القذافي الذي يعتبره مشروع التنمية الوحيد في ليبيا الذي لم يعان من تعقيدات مادية شديدة وتأجيلات مستمرة. ويشتمل المشروع على خطوط أنابيب يصل طولها إلى ٩٠٠ كيلو متر وقطرها ٤ أمتار والتي تقوم بنقل ٢ مليون متر مكعب يوميا من حقول الآبار في "تازربو" و"سارير" في الصحراء الشرقية جنوب بنغازي بالجاذبية إلى خزان التحكم في المدينة الساحلية "أجدابيا". ثم تنقل الأنابيب المياه بعد ذلك إلى بنغازي في الشرق وسارت في الغرب.

وتخدم المرحلة الثانية من مشروع النهر العظيم منطقة طرابلس. وتبلغ سعة خط الأنابيب الرئيسي ٢ مليون متر مكعب في اليوم، ويمكن هذا الخط الذي يصل طوله إلى ٦٠٠ كيلومتر أن يحمي ملته بالجاذبية ولذا يحتاج إلى محطة ضخ. وما تحتاجه هذه المحطة من طاقة سوف يتم الحصول عليها من المحطة الهيدروكهربية ١٨ ميجاوات التي تم بنائها والتي تستخدم ٢٠٠ متر مكعب من الماء. أما المرحلة الثالثة من النهر العظيم والتي يجري العمل في اكمالها، سوف تزيد من إنتاج المياه في الشرق عن طريق توسيع خط أنابيب المرحلة الأولى لتمتد إلى الجنوب حتى واحة الكفرة. وتشمل المرحلة الرابعة على مد خطوط أنابيب من أجدابيا إلى مدينة طبرق على الشاطئ الشمالي الشرقي. ولكي يكتمل المشروع (الذي سوف يشمل خطوط أنابيب يصل طولها إلى ٤٠٤٠ كيلو متر) والذي يعطي ليبيا شبكة مائية متكاملة بتكلفة قد تصل إلى ٢٥ بليون دولار، فإنه سيتم امداد خط أنابيب آخر بين سرت وطرابلس. وسوف تكشف الأيام القادمة عما إذا كان هذا المشروع يعد استثمارا حكيما أم لا. ولكن إذا استطاع المخططون الليبيون أن يربطوا بنجاح بين شبكة الأنابيب ذات التكنولوجيا العالية وبين التغيرات الجيولوجية الخفية للمياه، للتأكد من بناء مصدر مائي نقي قادر على تزويد نفسه وبتكلفة اقتصادية مناسبة فإن هذا المشروع أيضا سوف يخدم ليبيا لسنوات عديدة قادمة. ويصبح أيضا بمثابة نموذج للمسؤولين عن أنظمة المياه في دول المنطقة المختلفة. ولكن إذا فشل الليبيون في ذلك فسوف تكون تكلفة هذا المشروع أكثر من ٢٥ بليون دولار وتصبح قيمته الاقتصادية محل شك.

وادي النيل:

وتجاور ليبيا جمهورية مصر العربية التي تواجهها مشاكل نقص في الموارد المائية وهي من أصعب المشاكل التي تواجه أي دولة عربية أخرى. ففي تقرير أعدته الحكومة المصرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام ١٩٦٧ تم رسم صورة وحصر لوضع مصادر المياه المتاحة لمصر وهي تدعو إلى الحزن والقلق. فالمياه المتاحة من النيل كما أوضح التقرير "كميتها محدودة وأنها تستغل بالكامل حاليا". وإذا كان هذا هو الوضع حقا فإن الطريق الوحيد لتحسين الإنتاج الزراعي يصبح هو "تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة" وذلك على اعتبار أنه لا توجد أي مصادر مائية أخرى جديدة. وتتطلب عملية تحسين أنظمة الري الزراعي كما أوضح التقرير "استثمارات كبيرة".

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاكتفاء الذاتي الذي كانت تتمتع به مصر في إنتاج ستة منتجات زراعية رئيسية وهي القمح والأرز والسكر والقطن والحبوب القطنية واللحوم قد انخفض بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٧٤ وذلك على الرغم من ازدياد كمية المياه المتاحة. وبالنسبة لإنتاج الأرز فإنه من الأفضل لمصر أن تتوقف عن زراعة هذا



المصدر: **الرأي**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩ أبريل ١٩٨٩

الحصول الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وإن تستغل هذه المياه المتوفرة في أوجه أخرى مفيدة.

وبالطبع هناك مشكلة أخرى خلقتها عملية إنشاء المراكز الحضرية السريعة وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تجدها في معظم دول الشرق الأوسط بلا استثناء إلا أن مصر تعاني بشدة من جراء هذه المشكلة أكثر من أي دولة أخرى بسبب معدل الزيادة المرتفع جدا في السكان. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب المعجز عن ازدياد رقعة الأراضي الزراعية أو المستصلحة بنسبة تقارب نسبة الزيادة في السكان. وبهذا أصبح هناك زيادة في الطلب على الغذاء بدرجة كبيرة خاصة من المناطق الحضرية بينما توقفت مساحة الأراضي المزروعة عند حد معين لم تتخطاه. وبالتالي أصبحت مصر أكثر اعتمادا على استيراد الأغذية من الخارج. أما المسألة المصرية الحقيقية لمشكلة إنشاء المراكز الحضرية على ضفاف النيل هو أن ذلك أدى إلى ضياع أراض من أجود الأراضي الخصبة في مصر وبالتالي ضياع أراض زراعية منتجة.

غير أن اعتماد مصر شبه الكلي على نهر النيل والذي يوفر حوالي ٩٥٪ مما تحتاجه من مياه للشرب وللري ولتوليد الكهرباء، يعد واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه مصر في مجال المصادر المائية. في الحقيقة هناك ثلاث محطات لتوليد الكهرباء في أسوان وتوفر ٢٨٪ مما تحتاج مصر من القوة الكهربائية. ولكن الخطورة الاستراتيجية لنهر

النيل تنبع من حقيقة أن النيل الأبيض يبدأ من أوغندا وينبع النيل الأزرق من اثيوبيا، ولهذا فإن المياه التي تصل إلى مصر تتعرض لفقدان نتيجة استخدامات هذه الدول لبعض مياه النيل. وهناك تقدير يقول بأن ٨٢٪ من مياه النيل تنبع من اثيوبيا^(١٠) ولهذا فإن أي مشروعات تنمية اثيوبية سوف يكون لها تأثير سيء على مصر والسودان. لقد أدت الفيضانات المنخفضة في السنين القليلة الماضية إلى نقص شديد في المياه خاصة في الشهور الماضية. وأدى ذلك إلى أنه أصبح من الضروري على مصر أن تقوم بتخفيض قوة التوربينات في السد العالي بأسوان. ونتيجة لذلك انخفض إنتاج السد العالي من الكهرباء بما يعادل ٩٠٠ ميجاوات و ١٥٪ مما تستهلكه مصر من كهرباء والتي تصل إلى حوالي ٧٠٠٠ ميجاوات. وأي تخفيضات أخرى في الكهرباء في المستقبل سوف تؤثر على أي توسعات في القطاع الصناعي وربما توقف معدل النمو الانتاجي.

ولا شك في أن اعتماد مصر على مصدر مائي واحد لكل ما تحتاجه من مياه وأيضا لمعظم ما تحتاجه من كهرباء يعد من أكبر المعضلات التي تواجهها حاليا، لأنها تؤثر على قدرتها على إطعام سكانها الذين يتزايدون بسرعة. وتذكر الحكومة المصرية مدى ما يتضمن ذلك من تهديد لأمم مصر كما أوضح ذلك الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية عندما قال في عام ١٩٨٧ بأن "الحرب القادمة في الشرق الأوسط سوف تكون بسبب مياه النيل وليس بسبب الاختلافات السياسية"^(١١). وقد أشارت ورقة عمل أعدها مكتب الولايات المتحدة للمساعدات الأمريكية في مجال الري وتوسيع الأراضي الزراعية في عام ١٩٨٧^(١٢) إلى احتمال حدوث نقص شديد في المياه في مصر في القريب العاجل. وتوصلت هذه الورقة إلى استنتاج مؤداه أن مصر تحتاج إلى تحسين استخدام مصادرها المائية المحدودة وحذرت بأن مصر لن يكون لديها مياه كافية لكي تبقى على قيد الحياة العدد الهائل من سكانها الذي يتوقع أن يصل إليه في نهاية هذا القرن.

ويصل معدل زيادة السكان في مصر إلى ٢٪ في العام وهذا يضيف حوالي مليون نسمة كل ثمانية أشهر إلى التعداد الحالي الذي يصل إلى ٥٢ مليون نسمة. وإذا استمرت الزيادة السكانية بهذا المعدل فسوف يصل تعداد مصر في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٧١ مليون نسمة. ولكي توفر احتياجات هذا العدد الهائل من السكان من المياه فإن مصر تحتاج إلى أكثر من ٧٠ بليون متر مكعب من الماء كل عام. ويبقى السؤال الذي يتحتم على مصر أن تجيب عليه وهو من أين تأتي بهذه الكمية من المياه.



المصدر: الرأي

للتشـر والمعلومات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ أبريل ١٩٨٩

لا شك في ان مصر تستطيع ان تتخذ بعض الاجراءات لتحسين استخداماتها الحالية من المياه. فهناك طريقتان بسيطتان لتحقيق ذلك وهما ترميم الترع والقنوات لكي يمنع اي ترسيبات وفقد للمياه او استخدام انايب بدلا من الترع لمنع اي تبخر للمياه. فيعمل التبخر على ضياع جزء كبير من المياه في بعض مناطق حوض النيل كما ان حوالي ٦٠٪ من مياه النيل تضيع عن طريق التبخر في "سود سواميس" (١٣). كما ان مصر يمكنها ان تستفيد من اتباع طرق ري اخرى كالرش او الري بالقطرات والتي توفر ضياع كمية من المياه.

ويواجه المخططون المصريون ايضا مشكلة اخرى قد تعد اكثر خطورة وهي انخفاض منسوب مياه الفيضانات في السنين الاخيرة وهذه ادت الى انخفاض منسوب المياه التي تأتي من السد العالي. ومنذ تم بناء السد العالي في اواخر الستينات توقف الطمي من التدفق الى البحر والترسب على ضفاف نهر النيل ان تيار مياه النيل عمل على جرف ضفاف النيل مما تسبب في انخفاض سطح الارض. وتعد ظاهرة انخفاض مستوى دلتا النيل ذات خطر شديد. فاذا غرق جزء من الدلتا تحت مستوى البحر في القرن القادم كما يتوقع بعض الخبراء فان مصر من الممكن ان تفقد اغنى واخصب اراض زراعية تملكها.

ويقول البرفسور دانيال استانلي العالم في مجال البحار في متحف "اسموثونيان ناشونال" بواشنطن انه في عام ٢١٠٠ سوف يكون هناك فيضان بحري يفرق اجزاء كبيرة من الدلتا بين بورسعيد وقناة السويس من الشرق وفرع دمياط من الغرب (١٤). وبعض تحاليل البرفسور ستانلي مبنية على بعض الصور التي التقطتها الاقمار الصناعية والتي اصبحت الآن جهازا هاما لمساعدة المسؤولين عن مصادر المياه في دول المنطقة.

طريقة المملكة العربية السعودية

هل يعد التقطير هو الحل.

بدأت المملكة العربية السعودية في مواجهة مشاكل نقص الموارد المائية بطريقة قد تصبح رائدة لبقية الدول المجاورة في المنطقة. ففي السنين القليلة الماضية قامت وزارة الزراعة والمياه السعودية بتنفيذ عدة مشروعات متكاملة لتوفير مصادر مائية تشمل على تنمية الآبار وانشاء محطات للضخ وانايب للتوصيل وناقلات للتخزين ومصانع لمعالجة المياه غير النقية وايضا أنظمة التوزيع الفرعية والرئيسية. وقد بدأت السعودية ايضا مشروعا يهدف الى اعادة ملء المستودعات الجوفية ولكنها تركز بصورة كبيرة على تطوير مشروع تقطير المياه. وتقدر قيمة المبالغ المخصصة في الخطة الخمسية الثالثة ٨٠/٨٥ للاتفاق على مشروع التقطير فقط بـ ٢٩٦٠٢ مليون ريال سعودي اي ما يعادل اكثر من ٥٠٪ من كل ميزانية الخطة الخمسية التي تبلغ ٧٨٢٠٠٠ مليون ريال سعودي (١٥). ولكي يمكن مراقبة تطورات المصادر المائية فقد قامت وزارة الزراعة والري السعودية بحفر اكثر من ٥٠٠ بئر للمراقبة تنتشر في ارجاء الثماني مناطق التي تستخدم لاغراض الدراسة والتحليل والتخطيط (مناطق الدراسة الهيدرولوجية). وقد تم تركيب اجهزة اتوماتيكية في هذه الآبار لكي تقوم برصد المعدلات ومراقبة التغيرات والاتجاهات السائدة.

جدول رقم (٢)

اتفاقات الحكومة السعودية على قطاع المصادر القومية في الخطة الخمسية الرابعة للفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠

المصدر	القيمة (مليون ريال سعودي)	النسبة
المياه	٣١٧٨٩	٥٨٪
الطاقة	١٨٨٢١	٢٤٪
المتاجم	٤٤٢٧	٨٪
الاجمالي	٥٥٠٣٧	١٠٠٪

المصدر: فؤاد الفارس، المملكة العربية السعودية، حالة لدراسة التنمية، ١٩٨٦



المصدر: الرأي

للتنشر والأخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤٠٩ ربيع الأول ١٩٨٩

ولأن المملكة العربية السعودية تعد الدولة الثانية عشرة في العالم من حيث المساحة والتي تصل إلى ٢٢٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع، فإنها تواجه مشكلة إضافية وهي التغلب على عملية انتشار سكان المملكة بطريقة غير مكثفة. وقد حاولت السعودية التغلب على هذه الظاهرة عن طريق بناء شبكة أنابيب مياه لنقل الماء الصالح للشرب من مصانع تقطير ومعالجة المياه غير النقية إلى مراكز التجمعات السكانية. وبعد من أشهر خطوط هذه الشبكة الخط الذي ينقل المياه من مصانع تقطير الجبيل إلى الرياض ويتم إدارة مشاريع التقطير في السعودية عن طريق (شركة سيلاب وبتروكويرش) شركة تحويل المياه المالحة التي أصبحت شركة بعد أن كانت فرعاً من وزارة الزراعة والمصادر المائية في عام ١٩٧٤. وفي عام ١٩٨٥ وصلت قدرة مصانع التقطير السعودية الانتاجية إلى ٥٠٠ مليون جالون في اليوم. تملك الآن قدرة على التقطير لا تملكها دول العالم كله معاً وهناك خطط لزيادة هذه القدرة. وفي الحقيقة فإن شركة تحويل المياه المالحة في طريقها لبناء أكبر مصنع لتقطير المياه في العالم بالقرب من الجبيل على شاطئ الخليج العربي. وعندما يكتمل هذا المصنع فسوف تكون قدرته الانتاجية أكثر من ٣٠ مليون جالون في اليوم.

وتقوم شركة تحويل المياه المالحة بمد جدة بحوالي ٢٥٠ ألف متر مكعب من المياه يومياً أي ما يعادل ٩١٪ مما تحتاجه من المياه، كما تقوم المصانع الجديدة للتقطير في الجبيل وفي الخبر بمد القطاع الشرقي. وتتكون شبكة توزيع المياه في جدة من خطوط أنابيب تصل إلى ٢٥٠٠ كيلومتر ويجري الآن العمل في توسيعها لمواجهة احتياجات التنمية الجديدة.

وتعد طريقة التقطير الاسموزية العكسية الجديدة التي تستخدم في مصنع الجبيل غير واسعة الانتشار مثل وسيلة التقطير الفنية الأخرى وهي الطريقة المتعددة المراحل. وتؤدي هاتان الطريقتان إلى الحصول على مياه صالحة للشرب من المياه المالحة، ولكن الوسائل الفنية المستخدمة تختلف من طريقة إلى أخرى فالطريقة المتعددة المراحل تستخدم عملية حرارية يتم فيها تسخين المياه ثم إمرارها في غرف منخفضة الضغط حيث تتحول المياه إلى بخار ماء. هذه الطريقة تؤدي إلى إنتاج ماء نقي إلى درجة كبيرة جداً حيث يبقى جزء بسيط جداً من الأملاح (٢٥ جزءاً من المليون). غير أن المياه الناتجة عن هذه الطريقة تحتاج إلى إضافة بعض المعادن إليها قبل الشرب. أما الطريقة الاسموزية العكسية للتقطير فهي تعتمد كما يوضح اسمها على الاسموز غير المتاح بسهولة. ولو أن الاكتشافات الأخيرة قد حققت تقدماً في مجال الحصول على الاسموز بطريقة مناسبة اقتصادياً.

وفي مصانع الاسموز العكسية يتم الفصل بين المياه العذبة والمياه المالحة بواسطة غشاء شبه عازل ويتم إمرار المياه من القسم العذب إلى القسم المالح حتى تصبح درجة الملوحة متعادلة في القسمين وتعاد العملية داخل جهاز ضغط هائلي. ولم يكن ما ينتج من ماء بهذه الطريقة في الماضي صالح للاستخدامات المنزلية ولكن مع التقدم في صناعة الأغشية أصبح من الممكن إنتاج مياه تصلح لهذه الاستخدامات طاً للمستوى الذي حددته منظمة الصحة العالمية (تحت ألف جزء من المليون) لقد كانت الاختلافات بين هاتين الطريقتين ذات أهمية كبيرة في الماضي لأن مياه كل من البحر الأحمر والخليج العربي درجة ملوحتها مرتفعة فمحيطات العالم تبلغ درجة ملوحتها إلى (٣٥ ألف جزء من المليون) أما درجة ملوحة البحر الأحمر فتبلغ ٢٨ ألف من المليون كما أن درجة ملوحة الخليج تبلغ ٥٦ ألف جزء من المليون^(١).



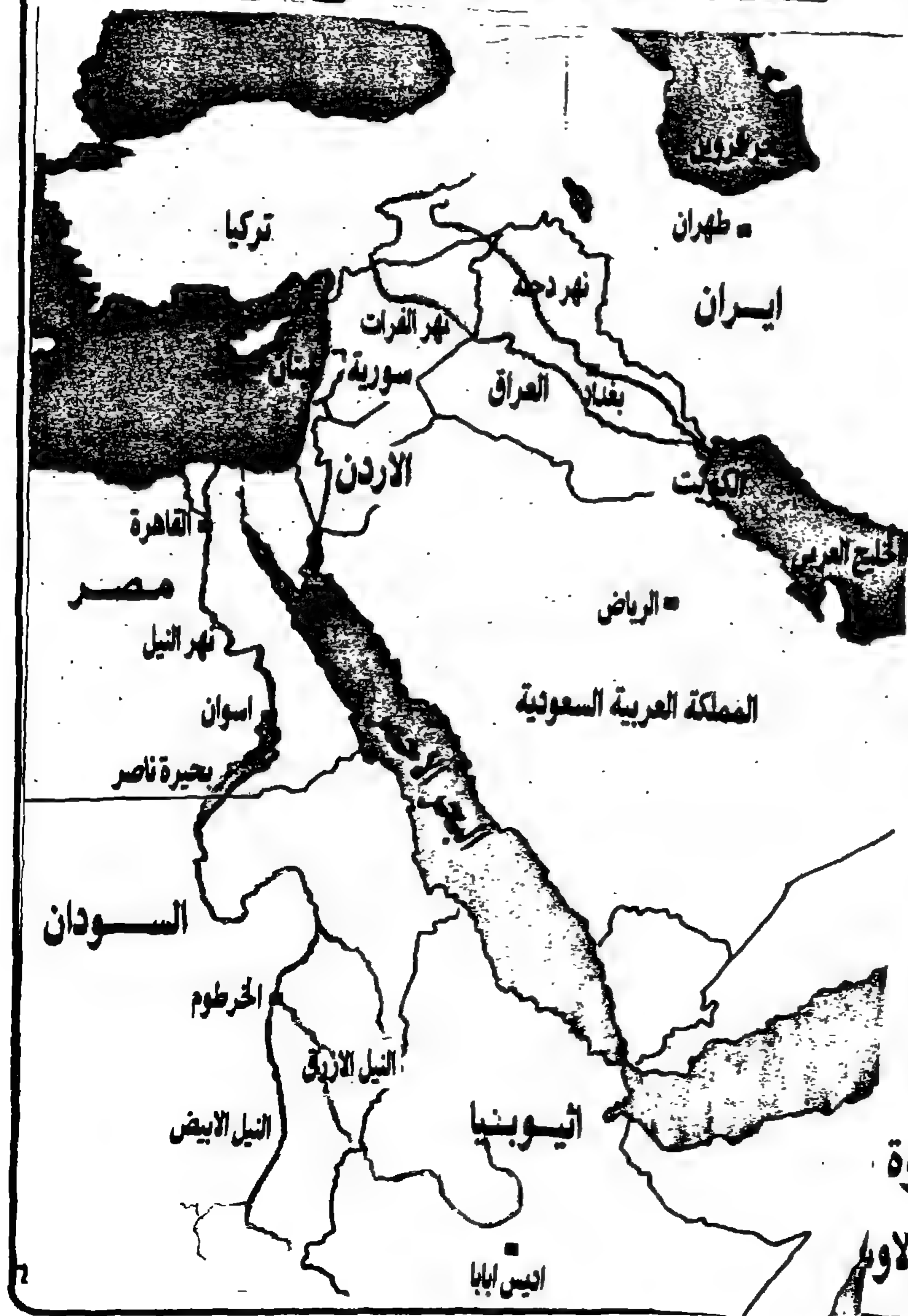
المصدر: المحيلة

التاريخ: ١٦ مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نزاع الشرق الاوسط في السنوات العشر المقبلة

حروب الماء العربية



امدادات الثروة

في الشرق الاوسط



المجلة

المصدر :

١٦ مايو ١٩٨٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوزير بطرس غالي : الحرب المقبلة ستكون حول المياه لا حول السياسة

سورية وتركيا تسحبان مياه الفرات ومياه العراق هبطت الى نصف الكمية الطبيعية

٨٠ بالمئة من مياه مصر تأتي من اثيوبيا

والمراكب السياحية توقفت بسبب جفاف النيل

مدير الزراعة الاسرائيلية

السابق :

ازمة المياه في المنطقة

قنبلة موقوتة

اسرائيل حولت قسما

من نهر الليطاني

و٤٠ بالمئة من مياهها

تأتي من الضفة الغربية

في السنوات الاخيرة، اخذ الماء يبرز كحاجة اقتصادية اساسية لشعوب المنطقة العربية، بشكل يهدد العلاقات السياسية بين هذه الدول.

ودخل الماء عنصرا في مشاريع السلام والحرب في المنطقة. فالرئيس الراحل انور السادات اقترح في اطار كامب ديفيد، ضخ مياه النيل عبر سيناء الى اسرائيل والضفة الغربية. وتركيا اقترحت في اطار علاقاتها السلمية مع جيرانها (خصوصا سورية والعراق) ضخ كميات من مياهها الفائضة (في نهري سيحان وجيحان اللذين يصبان في خليج الاسكندرون) الى هاتين الدولتين والى عدد من الدول الاخرى في منطقة الخليج. كما تم درس مشروع لسحب جبال جليدية من القطب المتجمد الجنوبي عبر المحيط الهندي الى هذه المنطقة.

وهناك من يشير في اطار الحديث عن الدور السوري في لبنان الى حجة سورية الى مياه نهر العاصي الذي ينبع من سهل البقاع، للأسباب الاقتصادية والزراعية نفسها.

غير ان الحركة الصهيونية العالمية كانت السبلة في النظر الى قضية المياه، على انها قضية المستقبل في المنطقة ومحور الصراع بين دولها. ولذلك كان مخطط هذه الحركة للسيطرة على مياه نهر الاردن وعلى مياه الليطاني في جنوب لبنان.

ما هي حقيقة حرب الماء في المنطقة العربية، وهل تخفي هذه الحرب اسبابا جديدة للصراع بين دول المنطقة؟ هذا ما يحاول ان يجيب عنه هذا التحقيق.

وراء نقص موارد الدولة اليهودية من الماء، حتى ان وزارة الخارجية الاسرائيلية اعدت تقريرا جاء فيه ان التنافس على مصادر المياه سيشتعل حربا جديدة في المنطقة خلال اقل من عشر سنوات. ويتركز الاهتمام الاسرائيلي بصورة خاصة على نهر الاردن الذي يمر في اراضي الضفة الغربية المحتلة، وعلى نهر الليطاني في جنوب لبنان، حيث تحتل اسرائيل في الوقت الحاضر قسما من تلك المنطقة محاذيا له، وتشرف عليه قوات جيش لبنان الجنوبي، المتعاونة معها. وتقول مصادر سياسية لبنانية ان جزءا من مياه نهر الليطاني قد تم تحويله فعلا الى داخل اراضي الدولة العبرية.

وتستخدم اسرائيل قضية المياه كوسيلة لتبرير اطماعها سواء في جنوب لبنان او في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلفت الانتباه في هذا المجال حجم الدراسات والتقارير التي صدرت في الفترة الاخيرة عن مراكز الابحاث الغربية او التي نشرت في الصحف الاسرائيلية، والتي تركز كلها على نقص مخزون المياه في اسرائيل، في الوقت الذي يركز المسؤولون الاسرائيليون على هذا الجانب ويعتبرون انه سيكون السبب المباشر وراء اي نزاع مسلح يمكن ان ينشأ بين اسرائيل وجيرانها في السنوات المقبلة.

الصراع على الماء، من بين كل الثروات الطبيعية الاخرى، هو الذي سيكون المصدر الرئيسي للنزاع بين دول المنطقة في السنوات العشر المقبلة. هذا ما تجمع عليه آراء الخبراء في اوضاع المنطقة وثرواتها المائية، وما توصل اليه تقرير نشر اخيرا في واشنطن، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وعرضت فيه احتمالات المواجهة بين عدد من دول المنطقة حول مصادر المياه التي تشترك هذه الدول في الاستفادة منها.

ويتركز اهتمام الخبراء في هذا الاطار على مياه نهر النيل، ومياه دجلة والفرات اللذين ينبعان من الاراضي التركية، ثم يمران عبر سورية والعراق، قبل لقائهما ليصبيا معا عند شط العرب، احد أبرز النقاط الساخنة في الحرب العراقية - الايرانية. بالإضافة الى نهري الليطاني والاردن، اللذين يشكلان مصدرا محتملا ودائما للنزاع بين اسرائيل وجيرانها (لبنان والاردن والاراضي المحتلة) حول الثروة المائية.

وتلقتي النتائج التي نشرها المركز الاستراتيجي في واشنطن بشكل لافت للنظر مع دراسات اسرائيلية حول هذا الموضوع، تشير كلها الى حاجة اسرائيل المتزايدة للمياه، والخطر الكامن



المصدر: المحيلة

التاريخ: ١٦ مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهمية الضفة

وخلال الحملة الانتخابية الاخيرة في اسرائيل، قام تكتل «ليكود» بنشر معلومات عن الضفة الغربية (التي يسميها المتطرفون في اسرائيل

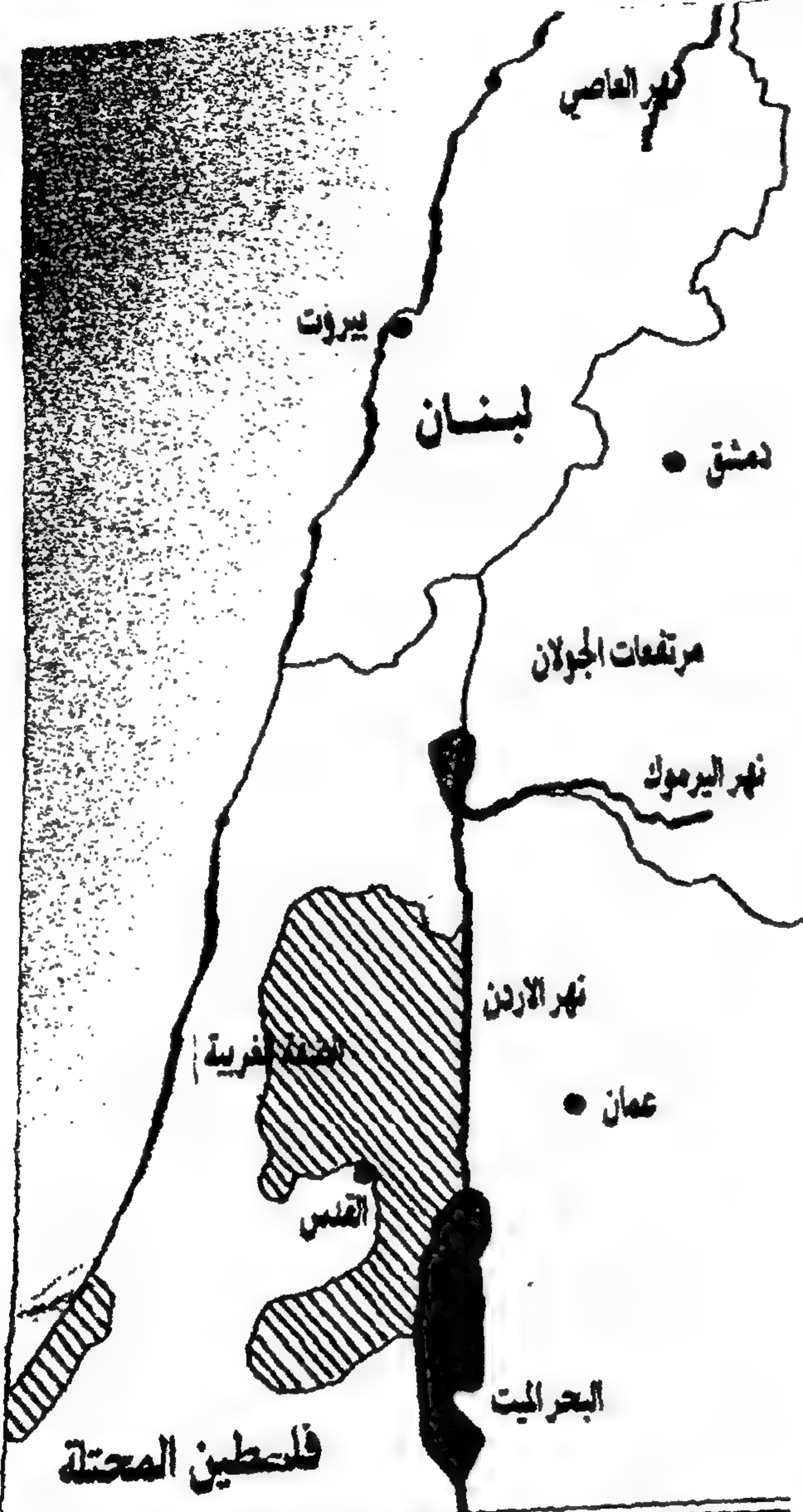
«يهودا والسامرة») وضرورة بقائها في ايدي الاحتلال بالنظر الى اهميتها الاقتصادية، فضلا عن معناها السياسي والديني في نظر هؤلاء. وجاء في المعلومات ان ٤٠ بالمئة من موارد اسرائيل من المياه تأتي من الضفة الغربية. وازداد بيان «ليكود»: الماء هو حياتنا. ولهذا لا نستطيع ان نضع هذه الثروة في ايدي اناس لدينا شك كبير في نواياهم تجاهنا.

وتشير التقارير الصحفية الغربية في مجال الحديث عن اهمية المياه بالنسبة الى الاقتصاد

الاسرائيلي. ان هذا الاقتصاد قائم في الجانب الكبير منه على الزراعة، وان اسرائيل تضطر لذلك الى استنفاد جزء كبير من مخزونها في خزائنها الرئيسية القائمة في الجليل والضفة الغربية، وعلى الشاطئ بين حيفا وقطاع غزة. ويقول المدير العام السابق لوزارة الزراعة الاسرائيلية مائير بن مائير في بحث بعنوان «نقص المياه في الشرق الاوسط نشر في واشنطن». ان أزمة المياه في منطقة الشرق الاوسط هي مثل قنبلة موقوتة. واذا لم يكن المسؤولون في هذه المنطقة قادرين على مناقشة

مخرج معقول لهذه المشكلة، فان الحرب بين دول المنطقة تصبح مسألة أكيدة. وقد أكد هذا الاستنتاج بحث مماثل لوزارة الخارجية الاسرائيلية جاء فيه ان قضية المياه ستكون أكثر خطورة في السنوات القليلة المقبلة عما كانت عليه في نصف القرن الماضي. والسبب، من وجهة النظر الاسرائيلية، ان حاجات المنطقة ستزداد كثيرا عن كميات المياه المتوافرة في نهاية هذا القرن. وهذا ناتج عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، بالإضافة الى الجفاف الطبيعي الذي يصيب مصادر المياه.

وكان الاتفاق الذي توصل اليه الاردن وسورية بشأن قيام سد على نهر اليرموك، سمي «سد الوحدة» قد اثار انتقادات من جانب اسرائيل، التي تقوم بتحويل قسم كبير من مياه نهر الاردن، على رغم الحاجة الشديدة في الضفة الغربية الى هذه المياه. ويذهب جزء مهم من المياه المتوافرة داخل الضفة الى المستوطنات اليهودية، فيما تعاني المدن والقرى الفلسطينية من حاجة شديدة الى الماء سواء للاستهلاك المنزلي او في المجالات الزراعية. اما بالنسبة الى سد اليرموك، فمن المفترض ان يزود سورية بالطاقة الكهربائية، والاردن بالماء، بشكل يعوض عن النقص الحاصل في مجالات الري والزراعة، وخصوصا في المناطق الاردنية الصحراوية التي لا تصلها المياه بكميات



٤٠٪ من مياه اسرائيل تجلب من الضفة الغربية

كافية. ويتوقع ان تصل تكاليف هذا المشروع الى ٤٠٠ مليون دولار.

والواقع ان النظرية الاسرائيلية التي تقول باهمية السيطرة على مصادر المياه تأتي في الاساس تطبيقا للدراسات التي اعدتها الحركة الصهيونية في مطلع القرن التاسع عشر لدعم مشروعها الاستيطاني في المنطقة العربية. فقد اعتبرت هذه الدراسات ان المياه ستكون العامل الحيوي الذي لا بد منه لدعم البنية الاقتصادية للدولة اليهودية. وهكذا كانت النظرة الصهيونية منذ البداية نظرة «خاصة» الى انهار الاردن



والليطاني والحاصباني، باعتبارها تدخل في إطار مشروع التوسع. ففي المذكرة التي قدمها الوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلح، بعد الحرب العالمية الاولى، جاء في مجال المطالبة برسم حدود الدولة اليهودية: «ان جبل الشيخ (حرمون) هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة الى جذور حياتها الاقتصادية بالذات. كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تتم بموجبه حماية حقوق المياه للشعب القاطن جنوب نهر الليطاني (كان المقصود بذلك يهود فلسطين) حماية تامة».

دجلة والفرات

وبقدر ما تشكل قضية المياه مجالا حيويًا للنزاع بين اسرائيل وكل من الاردن والضفة الغربية

ولبنان، فان هذه القضية تمتد في الحقيقة الى كثير من دول منطقة الشرق الاوسط حيث تتداخل الحدود مع الثروة المائية، مما يؤدي الى ظروف قابلة للانفجار في اي وقت. وكان العراق وسورية، مثلا، قد وصلا الى حافة انفجار عسكري سنة ١٩٧٤، بسبب انشاء سدود جديدة في سورية على نهر الفرات، ادت الى تخفيف نسبة المياه التي تدخل منه الى الاراضي العراقية الى ربع الحجم العادي. وهدد العراق بنسف «سد الثورة» في سورية، وحشد قواته على الحدود. غير ان الواسطات العربية نجحت آنذاك في اقناع سورية بالموافقة على رفع كميات المياه عبر اراضيها الى العراق.

وتشارك سورية والعراق مع تركيا في استثمار نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من جبال تركيا الشرقية ويصبان معا في الخليج العربي. وكان وفدان من سورية والعراق اجتمعا في انقرة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي للبحث في مسألة الاستثمار المشترك للموارد المائية في المنطقة. ولا تخفي المصادر الرسمية التركية حساسية هذا الموضوع بالنسبة الى علاقاتها مع كل من الحكومتين السورية والعراقية، وخصوصا حيال المشروع الذي تخطط تركيا لتنفيذه لتحويل مياه دجلة والفرات عبر سدود لاهداف الري ومياه الشرب.

وكان هذا المشروع الذي يطلق عليه الاتراك اسم «مشروع السلام» قد بدأ التخطيط له واعداد دراساته الاولى سنة ١٩٦٦. وقد كلفت بذلك شركة امريكية للاستشارات هي «براون اند روت» واعدت دراسات حول الجدوى من انشاء خط انابيب بين تركيا والدول المجاورة، باعتبار ان الثروة المائية ستشهد خلال السنوات العشر المقبلة نقصا حادا يؤثر على اقتصاديات هذه الدول.

وتبدو المشكلة الحقيقية في وجه هذا المشروع سياسية لا فنية، وهي تتلخص في تخوف الدول العربية من الاعتماد على دولة واحدة لتأمين مادة

استراتيجية وحيوية كالمياه. الا ان تركيا تقول انها ستتملك تلك الدول بكميات من المياه تصل الى ستة ملايين متر مكعب يوميا، وهو الحد الأدنى لحاجاتها، وذلك عبر ضخ مياه نهري سيحان وجيحان (قرب مدينة اصفنة) الى اراضي الدول المجاورة. وفي نهاية العام الماضي ترددت انباء عن اهتمام اسرائيل بالمشروع عندما اجتمع وزير الخارجية التركي مسعود يلماز بنظيره الاسرائيلي انذاك شيمون بيريز، واطلعه على النواحي التقنية للمشروع. وتقول الشركة الامريكية التي اعدت الدراسات الاولى انها لم تجر اتصالات مع اسرائيل قبل اعداد تقريرها، بل ان اتصالاتها اقتصرت على الدول التي حددتها السلطات التركية. وتقدر الشركة ان تصل تكاليف هذا

المشروع عند انجازه الى ٢١ بليون دولار، غير انها تقول ان العقبة الاساسية في الوقت الحاضر هي سياسية وامنية وليست مسألة تمويل، وخصوصا ان دولا عربية رئيسية ابلغت السلطات التركية انه في الوقت الذي يحمل هذا المشروع وعدا بتخفيف أزمة المياه في المنطقة، فانه يحمل ضمنا تهديدا لامن جميع الدول المعنية.

ويهدف المشروع الذي تعمل السلطات التركية على تنفيذه، الى بناء ١٢ سدا على نهري دجلة والفرات لضخ مياه الشرب وللزراعة، ومن بينها «سد اتاتورك». ويتوقع ان يؤدي ذلك الى نقل كبير في كميات المياه التي تغذي احد السدود الذي يزود سورية بجزء كبير من حاجاتها لتوليد الطاقة الكهربائية. ويقول خبراء غربيون ان سورية

اخذت نتيجة ذلك وكاجراء احتياطي، تسحب حصة اكبر من حصتها الاساسية من نهر الفرات. ويشير هؤلاء الخبراء الى انه اذا استمرت تركيا وسورية في سحب مياه الفرات على النحو الحالي، فان نسبة المياه التي ستصل الى العراق لن تتجاوز نصف حجمها الطبيعي.

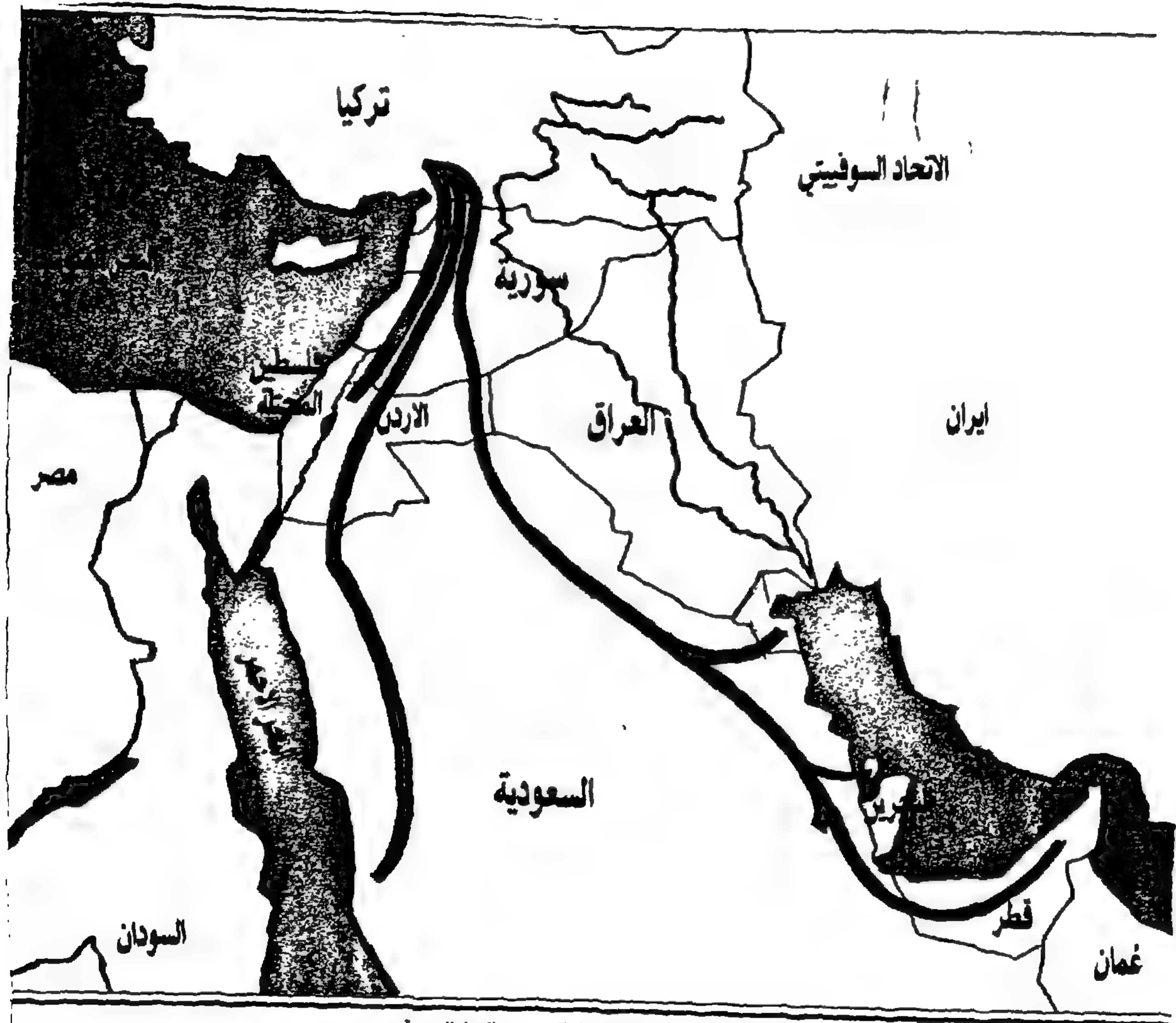
النيل بين مصر واثيوبيا

ويقول وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالي ان الحرب المقبلة في المنطقة ستكون حول المياه وليس حول السياسة. وينطلق غالي من تقديره هذا من ان استثمار مياه نهر النيل،



المصدر : المحيلة

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المشروع التركي ويشمل مد انابيب للعياء الى عدد من الدول العربية



المسرة

المصدر :

١٦ مايو ١٩٨٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاقتصاديون في مصر هو باختصار: من اين تستطيع مصر توفير هذه الكمية؟

لقد انخفض مستوى نهر النيل الى ادنى معدل له خلال هذا القرن. وسبب هذا الانخفاض مشكلة واجهت السياحة المصرية في السنة الماضية. فقد عجزت المراكب التي تنقل السياح في النيل عن القيام برحلاتها المعتادة في النهر، بسبب جفاف اجزاء منه. وحتى مخزون المياه في بحيرة ناصر، على سد اسوان، هبط الى نسبة متدنية للغاية، وبصورة اخذت تهدد مولدات الطاقة الكهربائية. لولا ان كميات الامطار التي هطلت في اغسطس (اب) الماضي انقذت الوضع.

ولهذا السبب بدأت الحكومة المصرية تعد منذ الان مشاريع لتوليد الطاقة تقوم على استخدام محطات الغاز الحراري، بدلا من الماء. غير ان المشكلة المعيشية التي تواجه مصر تتعلق بالحاجة الى مياه النيل في القطاع الزراعي، حيث يعتمد من النيل ٥١ مليون مصري، يعيشون على الزراعة. وسيصل هذا العدد الى ٧٠ مليونا في نهاية هذا القرن.

لذلك يبدو التخوف من ان يتحول النيل الى مشكلة بين الدول التي تستفيد منه، بالنظر الى حاجات المستقبل الاقتصادية والزراعية. كما يبدو حديث الدكتور بطرس غالي متفقا مع التوقعات التي يرسم السياسيون والخبراء بالنسبة الى الصراع على الثروة المائية بين دول الشرق الاوسط في فترة قصيرة، لا تتجاوز السنوات العشر المقبلة.

اعداد الياس هرفوش

الذي يشكل مصدر الماء والطاقة الرئيسي في مصر - مرتبط الى حد بعيد بالمشاريع التي يتم تنفيذها في اثيوبيا، التي ينبع منها ٨٢ بالمئة من مياه النيل، قبل ان يمر في اراضي اوغندا والسودان ليصل بعد ذلك الى مصر.

وهكذا فان الازمات السياسية في شرقي افريقيا تزداد تعقيدا مع ازدياد الحاجة الى الماء. وفي تقدير خبراء الامم المتحدة، في تقرير تم اعداده خصيصا بناء على طلب الحكومة المصرية، ان مياه النيل هي ثروة محدودة. وقد تم استغلالها حتى الان بصورة شبه كاملة. والطريقة الوحيدة المتبقية في الوقت الحاضر لتحسين الانتاج الزراعي في مصر لا تتجاوز استخدام الكميات المتوافرة من الماء بطريقة افضل.

من هنا تبرز الحاجة المصرية الى كميات اكبر من الماء. وهذا يعني ان تناقص الكميات المتوافرة، بسبب السدود او المشاريع التي تقوم على نهر النيل في الاراضي التي يمر بها قبل وصوله الى مصر، تؤثر كثيرا على المجالات الحياتية التي يشكل النيل ضرورة اساسية لها، مثل الطاقة الكهربائية والصناعة فضلا عن مياه الشرب. فاعلماد مصر على مصدر واحد لحاجات الري والطاقة الكهربائية، هو الماء يجعل قدرتها على توفير الغذاء والطاقة لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار قدرة محدودة. ويؤمن النيل ٨٦ بالمئة من حاجة مصر الى الماء. وفي التقديرات ان مصر سوف تحتاج الى ٧٠ بليون متر مكعب من الماء كل سنة لتغطية حاجاتها بشكل يتفق مع زيادة عدد السكان (مليون شخص كل ثمانية اشهر حسب آخر الاحصاءات). والسؤال الذي يواجه السياسيين

الضفة الغربية

ومياه

اسرائيل

الصراع على الماء بين اسرائيل وسكان الضفة الغربية اصبح اكثر حدة مع عمليات استخراج المياه التي يقوم بها المستوطنون اليهود في مناطق الضفة، على حساب حاجات الفلسطينيين لمياه الشرب والزراعة، بالإضافة الى مشاريع تحويل المياه التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية، عبر بناء خزانات باطنية يتم تحويل المياه من اراضي الضفة اليها وخصوصا مياه بحيرة طبريا.

تقدر كمية المياه المتوافرة سنويا لاسرائيل وسكان الضفة الغربية المحتلة بـ ١,٩ بليون متر مكعب، تستهلك منها اسرائيل وحدها ١,٧ بليون بينما تحتاج الضفة الى ٤٠٠ مليون متر مكعب. ويتم توفير النقص الذي يقدر بـ ٢٠٠ مليون متر مكعب من الخزانات الباطنية، التي تتناقص كمياتها عاما بعد عام. وبالرغم من ان المصدر الاساسي للماء يأتي من الضفة فان سلطات الاحتلال تحول القسم الاكبر منها الى الاستهلاك داخل اسرائيل.

يقدر احد الخبراء الاقتصاديين في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة ان حاجات اسرائيل المائية ستزيد عن ٣٠ بالمئة بعد عشر سنوات، حتى لو استمر احتلالها للضفة مع المياه التي تتوافر لاسرائيل نتيجة ذلك.

مخزون المياه في قطاع غزة (حوالي ٦٥٠ الف نسمة) يعتبر شحيحا في الوقت الحاضر. فالإبهر الموجودة استنفدت. ويقول اهل القطاع ان الاسرائيليين في المستوطنات المجاورة يضخون المياه لري المحاصيل الزراعية من القطن. ويقول خبراء الامم المتحدة الذين يشرفون على المساعدات في الضفة والقطاع ان استمرار هذا الوضع سيؤثر على نوعية مياه الشرب في غزة، ويؤدي بالنتيجة الى مشاكل صحية لدى سكانها.

تقوم اسرائيل بالطريقة نفسها باستخراج المياه من اراضي الضفة الغربية وحرمان السكان الفلسطينيين من حاجتهم الى الشرب، وذلك لري الاراضي التي تقيم عليها المستوطنات في الضفة.

الكمية الكبرى من المياه التي استولت عليها اسرائيل من الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان تستهلك في مجالات الزراعة ٧٢ بالمئة، بينما يذهب ٢٢ بالمئة الى الاستهلاك المنزلي و٥ بالمئة في مجال الصناعة (هذه الارقام من احدى الدراسات التي اعدتها جامعة تل ابيب عن أزمة المياه في اسرائيل).



المصدر : الوطن الكويتي

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تقرير أعدته «سفارة» في السعودية

دول الخليج تعاني من نقص المياه والنفط حول الصحراء الى مزارع

الرجل في استيطان الارض ودفع سعر للقمح تدعمه الحكومة ويبلغ ٥٢٣ دولارا للطن السعودية الى احتلال المرتبة السابعة بين دول العالم المصدرة للقمح العام الماضي. وجعلت اسعار اخرى مدعومة للسعودية مصدرا لمنتجات الالبان. وقال التقرير ان حوالي ١٢ في المائة فقط من جميع المياه التي استخدمت في السعودية العام الماضي جاءت من مصادر جوفية او سطحية متجددة او من محطات لتحلية المياه.

وسحب الباقي - وهو حوالي ١٨ مليار متر مكعب - من خزانات غير متجددة في باطن الارض يرجع معظمها الى ملايين السنين. وذهب الجانب الاكبر من امدادات المياه الى الزراعة.

وقدر التقرير انه اذا استمر استهلاك المياه في النمو بمعدلاته الحالية فان المزارع في السعودية ستجف تماما بحلول عام ١٩٩٩ او انها ربما تستمر حتى عام ١٠٠٦ على افضل الفروض. ومن بين الافكار المطروحة لسد النقص في المياه نقل مياه النيل من داخل السودان الى الساحل ثم نقله بالسفن عبر البحر الاحمر وانشاء خط لنابيب من تركيا وقطر جبال ثلجية من قارة انتركيتكا غير المأهولة الواقعة حول القطب الجنوبي.

ولكن نظرا للمشكلات السياسية والتقنية فان الدبلوماسيين يشكون في ان تجد اي من هذه الافكار طريقها الى حيز التنفيذ قريبا.

لم يتم خفض الاستهلاك بسرعة فان زهاء مليون هكتار من حقول الحبوب والعلف في المملكة العربية السعودية قد تنذر تماما ربما مع نهاية هذا القرن. وجاء في تقرير داخلي اعنته سفارة بالسعودية «ان ابعاد سياسات الزراعة والمياه الحالية للبلاد قد تكون خطيرة. فالقطاع الزراعي بوضعه القائم حاليا سيموت».

وقال التقرير - الذي حصلت رويترز على نسخة منه - ان دول المنطقة ستضطر الى الاعتماد بشكل شبه كلي على خطوط انابيب ومحطات تحلية المياه لاطفاء ظمأ مواطنيها.

وقال دبلوماسيون ان حياة الوف من المزارعين البدو قد تكون عرضة للخطر.

وفي دولة البحرين يقول المسؤولون ان مشكلة المياه مزعجة. وبدأوا بالفعل عملية ترشيد للمياه في بعض المناطق أثناء الليل.

واتفقت الكويت - التي يوجد مخزون قليل من المياه الجوفية - في الاونة الاخيرة مع العراق على انشاء خط انابيب طوله ١٦٠ كيلومترا لنقل المياه من مقر شط العرب المائي في غضون اربعة اعوام.

وفي السعودية يحصل المزارعون على اعانات نقدية سخية في اطار مسعى على مستوى عال لايجاد مصدر استراتيجي للغذاء لا يعتمد على الاجانب. وقال دبلوماسيون ان تلك الاعانات تهدف ايضا الى ترغيب البدو

يقول خبراء اقتصاديون ودبلوماسيون غربيون ان دول الخليج العربية تواجه نقصا خطيرا في المياه خلال السنوات العشر المقبلة قد يهز اقتصادياتها ويجعلها تعتمد على امدادات قد تكون عرضة للخطر.

وقد استخدمت تلك الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة ثروتها النفطية في بناء مدن جديدة عصرية وتحويل السوف الهكتارات من الاراضي الصحراوية الى مزارع غناء تعتمد على الري.

ولكن خبراء اقتصاديين يقولون ان المياه الجوفية التي جعلت ذلك ممكنا اخذة في النفاذ. ويضيفون قولهم انه ما



المصدر: الوطن العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩

الموارد المائية في الوطن العربي

الاستيلاء على الموارد المائية العربية في صلب المشروع الصهيوني

التعاون بديل عن الصراع

في حوض نهر النيل..



المصدر : الوطن الكويتي

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، والتي جاءت تحت عنوان: «الاقتصاد السياسي للموارد المائية في الوطن العربي» وتهتم هذه الدراسة الهامة بتركيز الجهود على الموارد المائية الأكثر أهمية بالمنطقة فتعرض لأنظمة انهار النيل والأردن واليرموك والليطاني كما تشمل دراسة الموارد المائية الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مبرزة تاريخ الصراع حول هذه الموارد والخطط المائية المستقبلية لكل من دول المنطقة، والوساطات الدولية وتأثيرها على سير الصراع، كما تهتم الدراسة بالموارد المائية كمصدر محتمل للصراع أو كمبرر مستقبلي للتعاون بين الدول التي تشترك في مورد مائي واحد.

ومنذ بدايات المشروع الصهيوني كان الاهتمام بالموقف المائي النابع اساسا من الالتزام الأيديولوجي الذي يعطي الأرض والزراعة أهمية أساسية، إضافة إلى أن الأرض هي موضع الصراع مع السكان العرب الاصليين. وبعد قيام الكيان الصهيوني في ١٩٤٨ هدف الفكر الصهيوني إلى خلق المزارع اليهودي الذي يقاوم من أجل الأرض... علاوة على أن الكيان كان يعاني عند قيامه من انعدام البيئة الأساسية للتصنيع - مما أعطى أهمية قصوى للزراعة وبالتالي للموارد المائية - وكانت الوكالة اليهودية قد أسست في العام ١٩٣٧ شركة «ميكوروت» لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين والقادرة على تحقيق الأهداف الصهيونية... وبعد قيام الدولة رأت أن هذه الأهداف أوسع من طاقة الشركة فأسست شركة أخرى هي «تاهاال» في العام ١٩٥٢ لتتولى مهام التخطيط والدراسات المائية واعتبرت الشركتان الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية في مجال المياه. ووضعت شركة «تاهاال» بعد تأسيسها خطة السنوات السبع لتنمية الموارد المائية واستصلاح الأراضي وحدد هدف هذه الخطة بزيادة استثمار المياه من ٨١٠ ملايين متر مكعب من المياه هو مجموع ما بلغ إنتاجه عند بداية الخطة إلى ١٧٣٠ مليون متر مكعب في نهاية سنوات

الموارد المائية في الوطن العربي واحد من أكثر الموضوعات تعقيدا لارتباطه بغيره من الموارد والظواهر والتطورات الأخرى التي تمتد من الظواهر والتطورات الطبيعية لتصل إلى التعقيدات السياسية المتعلقة بموازين القوى الإقليمية وبالتحالفات الدولية وبالصراعات المصيرية الأخرى.

وتاريخ الموارد المائية في الوطن العربي مليء بالأمثلة والشواهد لعل أبرزها ما يتعلق بمشروع السد العالي، وما نتج عنه من مضاعفات أدت إلى تدخل أطراف دولية عديدة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية الكبرى... إضافة إلى تدخل مؤسسات دولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير... ثم تصاعد الخلافات الإقليمية في اثيوبيا والسودان وتطور هذه العوامل وصولا إلى العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦ وما نتج عنه من تغير لخريطة التحالفات السياسية في المنطقة بصورة لم تكن متوقعة.

وإذا كان مشروع السد العالي السذي بدا كمشروع وطني مصري لتنظيم موارد مصر المائية في شكل أكثر كفاءة، لم يكن كل الأسباب الدافعة لهذه التطورات والتعقيدات السياسية والعسكرية فإنه كان - بلا شك -

السبب المباشر الذي فجر هذه التطورات وبالمثل يقف نظام نهري الأردن والليطاني كعنصر أساسي في الصراع العربي - الصهيوني وإذا كان هذا الصراع يسبق كثيرا الصراع الناشئ عن المشروع الصهيوني لتحويل نهر الأردن وجوهر مياه الليطاني فإن هذا المشروع الصهيوني قد أضاف المزيد من الوقود إلى نار الصراع وكان السبب المباشر وراء إنشاء أعلى مؤسسة عربية وهي مؤتمر القمة حيث تم لأول مرة الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي لبحث مشكلة تحويل نهر الأردن الذي تقوم به «إسرائيل» وعقد المؤتمر في يناير ١٩٦٤ في القاهرة وكانت أهم قراراته إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وإقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية.

تهتم الدراسة الخاصة التي تضمنها التقرير



المصدر : الوطن الكويتي

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالمياه من الموارد المحلية.. فما هذه الموارد المحلية ؟ ان نهر الأردن مستغل تقريبا الى اقصى طاقة من جانب انبواب المياه القطري ووسائل الضخ الاخرى، ولا يبقى بالنسبة لي الا ان اخمن انه ربما يشير الى الليطاني او النيل وحتى لدق فحص لخريطة المنطقة لن يكشف اية موارد مائية كبيرة اخرى في المنطقة المحاذية لنا وحتى في المنطقة البعيدة منا نسبيا، ولكن رئيس تاهال لا يكشف عن المكان الذي يعتزم ان يجلب منه المياه لتحاشي الاضرار بواحدة من اكثر نقاط اسرائيل حساسية..

وهذا الحديث يؤكد على النية في استمرار الاحتلال للضفة وغزة ثم استخدام الوسائل الصهيونية لاستغلال مصادر المياه في المنطقة المحيطة وهو ما يدخلنا في قلب الصراع السياسي حول مصابير المياه في المنطقة.. والخطط الصهيونية حولها، والموقف العربي من هذه الخطط. ولعل موقف القادة الصهاينة من مياه لبنان منذ عشرينات هذا القرن يكشف بوضوح عن هذه الحقائق. وفي رسالة كتبها حاييم وايزمان الى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في ١٩١٩/١٢/٢٩ يعلن عن مطالب الحركة الصهيونية بالقول: «ان مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوة الكهربائية وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ونهر الليطاني» وفي ١٩٢٠/١٠/٣٠ اكد وايزمان نفس المطالب في رسالته الى وزير الخارجية البريطاني لورد كرزون التي اعلن فيها ان الصهاينة لا يطالبون فقط بفلسطين، ولكنهم يريدون ايضا تمديد حدود الوطن القومي اليهودي ليشمل جنوب لبنان.

لقد كان الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ تكملة لعدد من الغزوات الصهيونية السابقة التي تهدف اساسا الى وضع اليد على مصادر المياه.. وقد افادت بعض المصادر اللبنانية في العام ١٩٨٧ بان العدو الصهيوني بدأ في عملية تنفيذ جر مياه نهر الليطاني بعد استيلائه السابق على مياه نهري اليرموك والحاصبي. ومن المؤكد في كل الأحوال ان من

الخطا ما اسمي بمشروع انبواب المياه القطري لنقل المياه من الشمال حيث الوفرة المائية النسبية الى الجنوب حيث صحراء النقب القاحلة، وذلك لاستصلاح الاراضي وتنمية الزراعة لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود ثم استبدلت الخطا السبعية بعد ذلك بخطا عشرية كان اهم ما تضمنته تحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب من شمال نهر الأردن الى صحراء النقب. وقد كان هذا واحدا من التطورات التي صعدت من حدة الصراع العربي الصهيوني في اواسط الخمسينات، وهو ما كان موضوعا لمفاوضات وخطط متعددة لمحاولة التوفيق بين المطالب العربية الراضة لتحويل نهر الأردن، والادعاءات الصهيونية حول الحق في مياه النهر.

لقد تمكنت اسرائيل من زيادة كمية المياه المتاحة لها زيادة كبيرة في منتصف الستينات بعد استكمال مشروع انبواب المياه القطري.. كما تمكنت مرة اخرى من تحقيق زيادة ملحوظة بعد احتلالها للاراضي العربية في الضفة والقطاع والجولان. كما زاد الاستهلاك الاسرائيلي من المياه لأغراض الزراعة بعد التزايد الواضح في كمية الاراضي الزراعية المروية.. ومع ذلك فان الخبراء الصهاينة يقدرون العجز المائي الاسرائيلي في عام ٢٠٠٠ بـ ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا.. فمن اي ستؤمن هذا العجز اذا استبعدنا عمليات قطع المياه عن الزراعة وما يترتب عليه من اضرار بسياسات الاستيطان الصهيوني الأمر الذي لن تقدم عليه الا «مكره».. ليس امام اسرائيل الا استخدام التكنولوجيا الجديدة.. ولكن ليس هناك افق كبير لزيادة الموارد المائية عن طريق التكنولوجيا الحديثة للقيود الفنية والاقتصادية المحيطة بها.. وفي مناقشة مع رئيس مجلس ادارة شركة «تاهال» وقتها يذكر الكاتب الاسرائيلي ارنون مانين في جريدة دافار في ١٩٧٨/١١/٢٦:

«ان رئيس تاهال يذكر ان بعد استبعاد البدائل غير التقليدية مثل المحطات النووية لتحلية المياه فليس هناك الا حل واحد لمشكلة



المصدر : الوطن الكويتي

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لبنان السيطرة على موارد المياه لصالح إسرائيل التي من المتوقع ان يكون التفاوض حول المياه واحدا من البنود الاساسية في اي مفاوضات حول انسحابها من الجنوب اللبناني.

□ حوض نهر النيل

اصبحت الحاجة اكثر الحاحا لترسيخ التعاون بين بلدان حوض نهر النيل اكثر من اي وقت مضى بسبب طريقة التوزيع الفريدة للمياه واستغلالها حيث يشكل بلدا اسفل النهر «مصر والسودان» البلدين الأكثر استخداما لمياه النهر واللذين نقل فيهما الى درجة الندرة المصادر الأخرى للمياه. بينما تميزت دول المنبع حتى وقت قريب بقلّة السكان والتخلف الاقتصادي الذي يمنعها من استغلال مياه النهر على نحو منتظم، اضافة الى وفرة الامطار طوال العام في معظم هذه البلدان.

وفكرة التعاون بين بلدان حوض نهر النيل التسعة يعود الى بداية القرن عندما وضع المهندسون البريطانيون في وزارة الاشغال المصرية نظاما للتخزين على امتداد حوض النيل، ودخلت مصر منذ ذلك الوقت في عدد من الاتفاقيات مع دول الحوض التسعة معتمدة على ما اسماه المسؤولون المصريون بالحق التاريخي المكتسب بناء على الاتفاقيات الدولية - وهو الأمر الذي ترفض الاعتراف به بعض دول الحوض استنادا على ان هذه الاتفاقيات قد وقعت مع الدول الاستعمارية ولا تلزم الدول الافريقية بعد استقلالها، وعلى ذلك يلزم اعادة التفاوض مرة اخرى لتوزيع انصبة الدول التسع في مياه النيل.

لقد كان لتوحيد موقف مصر والسودان بعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩ التي رتبت حقوقا لم تعد محل نقاش كان لهذا التوحيد اثره الذي انعكس في تشكيل الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل والتي تحمل رؤية واحدة في المباحثات مع باقي دول الحوض.

تشغل اثيوبيا المكانة الأكثر أهمية بالنسبة لمصر والسودان، فأكثر من ٨٥٪ من إجمالي المياه التي تصل اسوان يأتي من الهضبة الاثيوبية، اضافة الى تميز الأنهار الاثيوبية بالامكانيات الهيدروكهربائية الهائلة والتي يمكن ان تكون مصدرا هائلا للطاقة الكهربائية.

وتعود الاتفاقية التي تنظم العلاقة المائية بين مصر واثيوبيا الى بداية القرن الحالي، وهي الاتفاقية التي عارضتها اثيوبيا عام ١٩٥٧ عندما بدأت الحكومة المصرية سعيها الجدي لانشاء السد العالي وذلك نظرا لعدم اهلية ايطاليا التي كانت تحتل اثيوبيا للتوقيع على اي اتفاق نيابة عنها. وكان الموقف الاثيوبي وقتها جزءا من الضغوط الاميركية على مصر، وتفجر الموقف ثانية بين مصر واثيوبيا عام ١٩٨٠ عندما اعلن السادات عن نيته في توجيه مياه النيل لاسرائيل. لا اعلنت اثيوبيا ان مصر تسيء استخدام حصتها من مياه النهر بتحويلها الى اطراف اخرى خارج دول الحوض، وقد رد السادات وقتها محذرا من ان مصر يمكن ان تصل الى حد الحرب مع اثيوبيا اذا ما فكرت بالمساس بحقوق مصر في مياه النهر: «ولذا فانه فور تولي الرئيس حسني مبارك لمقاليد الحكم في مصر سارع بتحسين العلاقات مع اثيوبيا، وكان الهدف الاساسي من التقارب المصري الاثيوبي هو اثناء اثيوبيا عن تنفيذ اي مشروعات من جانب واحد يمكنها الاضرار بحق مصر في مياه النيل، والواقع ان هذا السلوك قد جاء في وقته تماما، حيث كانت فترة الثمانينات هي فترة اطول جفاف تشهده دول حوض النيل، وعوضا عن تنفيذ المشروعات من جانب واحد، فان هناك شبه اتفاق حاليا على اقامة مشروعين في اثيوبيا احدهما سد نهر البارو والآخر خزان على بحيرة تانا وذلك بتعاون مصري اثيوبي مشترك.



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد



د. محمد جمال مظلوم

المياه والصراع في الشرق الأوسط

عام :

١ - صدرت خلال الأيام القليلة الماضية العديد من الدراسات والتوقعات عن مشكلة المياه كأحد أهم الثروات الطبيعية واحتمالات أن تكون المصدر الرئيسي للنزاع بين دول منطقة الشرق الأوسط وبعضها أو بين هذه الدول الشرق أوسطية خاصة العربية منها ودول الجوار لها ، وتوقعت هذه الدراسات أيضا أن ينشب هذا الصراع خلال السنوات العشر المقبلة وما توصل اليه تقرير نشر أخيرا في واشنطن ، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، وعرضت فيه احتمالات المواجهة بين عدد من دول المنطقة حول مصادر المياه التي تشترك هذه الدول في الاستفادة منها (١).

ما هي حقيقة هذه المشكلة وأبعادها هو ما سنحاول الاجابة عليه في هذه الدراسة الموجزة أملين أن ننير الطريق أمام متخذ القرار السياسي في الوطن العربي من أجل الاعداد المبكر لهذه الظاهرة حتى لا ينتج عنها أي أثار ضارة في المستقبل وتضيف تهديدا آخر أو اضافيا للتهديدات الحالية التي يعاني منها وطننا العربي .

٢ - بالنسبة للموارد المائية في الوطن العربي فهي من الموارد الشحيحة والغير متوفرة بالمستوى الكافي المتاح مثل مصادر حيوية أخرى . فدول الشرق الأوسط وإفريقيا ودول غرب آسيا لا تسقط فيها الأمطار بصورة منتظمة كما أنها عرضة لتغيرات مناخية مفاجئة تؤدي في أحيان كثيرة الى حدوث فيضانات أو جفاف شديد . ولا شك في أن الأهمية المتزايدة التي تعطيها الحكومات في الشرق الأوسط لسياساتها المائية تعكس مدى اهتمام هذه الحكومات بهذا الموضوع وتهدف أساسا الى تأمين مصادر دائمة للمياه اللازمة لمشروعات التنمية الصناعية والزراعية وايضا للاستخدامات المنزلية والحضرية في كل دولة من هذه الدول . وطبيعي فان المياه هي

• باحث متخصص في الشؤون السياسية والاستراتيجية .



المصدر : المباحث العرب

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

- عصب الحياة فهي التي تفرق بين الحياة والموت .
- ٢ - ولهدفان هذه الحكومات بدأت في الاستثمار المكثف على الأبحاث وخطط التنمية . وتهدف هذه الأبحاث والخطط الى تحقيق ثلاث أغراض هي :
- أ - تحقيق استخدام أفضل وأمثل للموارد المائية المتاحة .
- ب - تحسين وزيادة كفاءة ودرجة الاعتماد على الموارد المائية الحالية .
- ج - البحث عن تطوير موارد مائية أخرى بديلة (٢) .
- ٤ - ويجب الإشارة هنا الى حقيقة ان مشكلة الموارد المائية وعملية توزيعها تعد مشكلة معقدة تعقيدا شديدا حيث تصل الى درجة يصبح فيها العائد المالي هو المحك الأساسي وعندما يصبح الاستثمار في موارد مائية جديدة غير مفيدة اقتصاديا . ولهذا فمن الضروري أن نفحص هذه المشكلة بصورة شاملة وبطريقة مترابطة اذا ما أردنا أن نقدم تحليلا يمكن أن نبني عليه السياسات المائية في المستقبل .
- ٥ - لقد ساعدت عدة عوامل على تفاقم مشكلة الموارد المائية القليلة التي تواجه دول الشرق الأوسط منها :
- أ - الاستخدام السيء للموارد المائية المتاحة حاليا أو التي كانت متاحة في الوقت الماضي واستخدام أنظمة زراعية غير سليمة الأمر الذي أدى الى زيادة مستوى الملوحة في التربة وعمل ترسيب مواد كيميائية زراعية ومعدنية ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إعادة استخدام نفس المياه في الري .
- ب - وبالإضافة الى ذلك فإن استهلاك المياه الجوفية التي ساعدت فيه على عملية الإصرار على تطوير أنظمة ري زراعية جديدة على زيادة معدل استهلاك هذه المياه ، فقد أدى ذلك الى ترسب مياه مالحة من البحر في جوف الأرض نتيجة لتخفيض مستوى الضغط في اتجاه البحر تحت مستوى الأرض . ان مثل هذه المشاكل الكبيرة تقف عائقا في وجه أي استثمارات كبيرة في مجال الموارد المائية فهناك تداخل وارتباط بين العوامل الجيولوجية الطبيعية والعلاقات الهيدرولوجية . كما أن هذا التداخل والارتباط ضعيف الى درجة تجعل من السهل تدميره الى الأبد عن طريق أي إساءة في استخدام أو الاستخدام يزيد عن الحد للموارد المائية .
- ٦ - وبالطبع فإن عملية سحب المياه الجوفية الموجودة في دولة معينة عن طريق دولة أخرى قد يسبب في إثارة نزاعات دولية وفعلا حدثت مثل هذه النزاعات لأنها تؤثر على كمية هذه المياه الموجودة في الدولة التي سحبت منها .
- ٧ - كما ان النزاعات الدولية أيضا تنشأ عن طريق قيام دولة ببعض التعديلات في أعالي مجاري الأنهار الأمر الذي يسبب نقصا في منسوب المياه التي تصل الى الدول التي تقع في المناطق المنخفضة من هذه الأنهار خاصة وأن الأنهار لا تحترم الحدود السياسية للدول . وفي الشرق الأوسط نجد أمثلة كثيرة على هذا الوضع .
- ٨ - وهذه الأمثلة تعد أدلة عملية تثبت بأن الموارد المائية يمكن أن تكون عامل قوة أو عامل ضعف استراتيجي . وبناء على هذه الأدلة فإنه يمكن القول بأن «الموارد المائية سوف تلعب دورا في تشكيل سياسات دول المنطقة أكبر من الدور الذي يلعبه البترول» .
- ٩ - ونستعرض في هذه الدراسة «مشروع خطوط أنابيب السلام» لنقل المياه الذي سوف



المصدر : البحوث العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

يعمل على تخفيف حدة مشكلة نقص موارد المياه العذبة في بلدان الخليج وكذلك نستعرض بناء سد أتاتورك على الشاطئ التركي لنهر الفرات اذ سيكون له تأثيرات كبيرة على سوريا والعراق اللذين يمر نهر الفرات في أراضيها ايضا . وسوف ينتهي العمل في بناء هذا السد عام ١٩٩١ . وتعتبر اقامته نموذجا جيدا لما تخلقه أي اعتراضات لمسار المياه في أعالي الانهار ، من مشاكل نقص المياه في المناطق المنخفضة منها . ويتعرض ايضا نهر النيل لمشاكل من هذا النوع سوف نشير اليها فيما بعد هذا بخلاف ما تمثله المياه ايضا من مشكلة في تسوية صراع الشرق الأوسط .

١٠ - لا شك في أن التحكم في استخدام مصادر المياه الحيوية يعتبر رصيذا استراتيجيا كبيرا وعندما تصبح المياه هي الموضوع الحيوي في الشرق الأوسط فانها سوف تؤثر بوضوح على ميزان القوة الاستراتيجي في السنين المقبلة . وبالطبع فان تأمين مصادر مائية سوف يصبح أمرا أكثر خطورة وأهمية بمرور الوقت .

١١ - ويزيد الارتفاع المستمر والسريع للسكان من الضغوط الموجودة على المصادر المائية القليلة المتاحة . فمعدل الزيادة السكانية في المنطقة مرتفع جدا وما زال هكذا منذ عشرات السنين . ويقدر تعداد سكان الوطن العربي حاليا حوالي ٢١٠ مليون نسمة حتى عام ١٩٨٨ . ولهذا فانه من الضروري ان تقوم دول الشرق الأوسط بزيادة المصادر المائية المتاحة لها بمعدل يتساوى على الأقل مع معدل الزيادة السكانية والتي تتعدى في دول كثيرة نسبة ٢,٥٪ سنويا وتصل في عدد قليل من الدول الى أكثر من ٣٪ سنويا . لكي تتجنب حدوث في المياه .

١٢ - غير أن سعي دول منطقة الشرق الأوسط الى تحقيق نوع من الكفاية الذاتية في الزراعة وايضا الى زيادة معدل التنمية الصناعية والثان يعتبران أهم الاهداف السياسية والاقتصادية لمعظم دول المنطقة ، يتطلب زيادة معدل استهلاك المياه الجوفية وهذا هو جوهر مشكلة المياه التي تواجه المنطقة ككل . ولكن هذا هو جزء بسيط من المشكلة .

١٣ - الذي يدعو الى مزيد من القلق هو أن نوعية المياه في الشرق الأوسط تزداد سوءا . كما أن معدل المواد الكيماوية الزراعية والمعدنية المترسبة يزداد بسرعة كبيرة الأمر الذي يؤدي الى خطر تزايد نقص الأكسجين في الماء . وعندما تعود هذه المياه الى طبقات المياه الجوفية فانها حتما سوف تؤدي الى تلويث أكثر للمياه الجوفية . هذا بالإضافة الى أن سوء استخدام الكثير من المواد الكيماوية الزراعية كالأسمدة والمبيدات الحشرية المختلفة (هريسايديس وبيستيسايديس) بكميات كبيرة أدى الى اضرار كثيرة .

١٤ - ولأن معظم دول الشرق الأوسط تعتبر دولا نامية تتميز بازدياد المناطق الحضرية المكتظة بالسكان فقد ساهم ذلك في زيادة درجة رداءة المياه العذبة المتاحة . كما أن طفق المجاري الذي يتسبب من وجود أنظمة مجاري قديمة عليها ضغوط كثيرة لا تتحملها يترسب في النهاية في جوف الأرض ليصل الى طبقات المياه الجوفية حيث يقوم بتلويثها .

١٥ - ويتركز اهتمام الخبراء في هذا الاطار على المناطق الآتية :

أ - مياه نهر النيل والذي تشترك فيه مصر والسودان وأثيوبيا .

ب - مياه دجلة والفرات واللذان ينبعان من الأراضي التركية ثم يمران عبر سوريا والعراق



المصدر : الجامعة العربية

للتشرو والخدماء الصغففة والمعلوماء : التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

قبل لقائهما لىصبا معا عند شط العرب ، الذى كان ابرز النقاا الساخنة فى الحرب العراقية - اللىرانية .

ج- الصراع العربى الاسرائىلى ومشكلة ملاء نهر الأردن - واللىطانى واللىذان يشكلان مصدرا متوقعا وءائما للنزاع بىن الدول العربىة بالمنطقة (سورىا ، لىبان ، الأردن ، وسكان الضفة الغربىة) واسرائىل حول الثروة المائية .

١٦ - وتلتقى النءائج التى نشرها المركز الاسءراىجى فى واشنطن بشكل لافء للنظر مع دراساء اسراءىلىة حول هذا الموضوع ، تشير كلها الى حاجة اسراءىل المءزادة للملاء ، والخطر الكامن وراء نقص موارد الدولة اليهودىة من الماء . حتى ان وزارة الخارجىة الاسراءىلىة أعدء تقريرا جاء فىه ان ءءنافس على مصادر الملاء سىشعل حربا جءىدة فى المنطقة خلال اقل من عشر سنواء . وىءركز الاهتمام الاسراءىلى بصورة خاصة على نهر الأردن الذى يمر فى ارضى الضفة الغربىة المءءلة ، وعلى نهر اللىطانى فى جنوب لىبان ، حىء ءءءل اسراءىل فى الوقت الحاضر قسما من ءلك المنطقة محاذىا له ، وءشرف علىه قواء « جىش لىبان الجنوبى » المءعاونة معها وءقول مصادر سىاسىة لىبانية ان جزءا من ملاء نهر اللىطانى قد ءم ءءوىله فعلا الى داخل اراضى الدولة الاسراءىلىة .

١٧ - وءسءءءم اسراءىل قضية الملاء كوسىلة لءبرىر اطماعها سواء فى جنوب لىبان او فى الضفة الغربىة وقءاع غزة وىلفء الءءباء فى هذا المجال حجم الدراساء وءءقارىر التى صدرء فى الفءرة الاخىرة عن مراكز الابءاء الغربىة او التى نشرء فى الصحف الاسراءىلىة ، والىء ءركز كلها على نقص مخزون الملاء فى اسراءىل ، فى الوقت الذى ىركز المسؤولون الاسراءىلىون على هذا الجانب وىءءبرون انه سىكون السبب المباشر وراء اى نزاع مسلح ىمكن ان ىنشأ بىن اسراءىل وجىرائها فى السنواء المقبلة .

١٨ - كما ان أغلب هذه الدراساء اغفلء مناطق اءرى عءىدة فى الوطن العربى قد ىنشأ بسببها نزاعات منها ما هو ساكن ومنها ما بدأ منه ءءوءر مؤخرا مءل :

أ - اءءمالات النزاع المصرى اللىبى حول اسءءلال وحفر أباءر الملاء فى المنطقة الغربىة لمصر والمءاخمة للءءوء مع لىبىا خاصة وان مشروء النهر الأعظم الذى خططء لىبىا لءءفىذه سىؤءر على اسءءلال الملاء الجوفىة فى البلىءىن .

ب - النزاع المورىءانى السنفالى وأغلبه ءركز حول اسءءءاماء وزراعة المناطق المءاخمة لءءوء نهر السنفال الذى يفصل الءءوء بىن البلىءىن لمسافة لا ءقل عن حوالى ٤٠٠ كىلومءر .



المصدر: البحوث العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير - مارس ١٩٩٠

تركيا ودول الشرق الأوسط العربية

أولا: مياه دجلة والفرات:

مقدمة:

١ - وبقدر ما تشكل قضية المياه مجالا رئيسيا للنزاع بين اسرائيل وكل من الاردن والضفة الغربية وسوريا ولبنان فان هذه القضية تمتد في الحقيقة الى أكثر من دول منطقة الشرق الأوسط حيث تتداخل الحدود مع الثروة المائية و مما يؤدي الى ظروف قابلة للانفجار في أي وقت وكان العراق وسوريا مثلا وقد وصلا الى حافة انفجار عسكري سنة ١٩٧٤ ، بسبب انشاء سدود جديدة في سوريا على نهر الفرات أدت الى تخفيف نسبة المياه التي تدخل منه الى الأراضي العراقية الى ربع الحجم العادي . وهدد العراق بنسف «سد الثورة» في سوريا ، وحشد قواته على الحدود غير أن الوساطات العربية نجحت آنذاك في اقناع سوريا بالموافقة على رفع كميات المياه عبر أراضيها الى العراق .

حقيقة المشكلة:

٢ - وتشارك سوريا والعراق مع تركيا في استثمار نهر دجلة والفرات اللذين ينبعان من جبال تركيا الشرقية ويصبان معا في الخليج العربي . وكان وفدان من سوريا والعراق اجتمعا في أنقرة في نوفمبر (١٩٨٨) الماضي للبحث في مسألة الاستثمار المشترك للموارد المائية في المنطقة . ولا تخفي المصادر الرسمية التركية حساسية هذا الموضوع بالنسبة الى علاقاتها مع كل من الحكومتين السورية والعراقية ، وخصوصا حيال المشروع الذي تخطط تركيا لتنفيذه لتحويل مياه دجلة والفرات عبر سدود لاهداف الري ومياه الشرب .



المصدر : الباحة العرب

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية السد

٢ - ويهدف المشروع الذي تعمل السلطات التركية على تنفيذه الى بناء ١٢ سدا على نهري دجلة والفرات لضخ مياه الشرب وللزراعة ، ومن بينها «سد اتاتورك» . ويتوقع أن يؤدي ذلك الى نقص كبير في كميات المياه التي تغذي أحد السدود الذي يزود سوريا بجزء كبير من حاجاتها لتوليد الطاقة الكهربائية . ويقول خبراء غربيون أن سوريا أخذت نتيجة ذلك وكأجراء احتياطي ، تسحب حصة أكبر من حصتها الأساسية من نهر الفرات . ويشير هؤلاء الخبراء الى أنه اذا استمرت تركيا وسوريا في سحب مياه الفرات على النحو الحالي فإن نسبة المياه التي ستصل الى العراق لن تتجاوز نصف حجمها الطبيعي . وهو ما يتوقع حدوث مشكلات جسيمة بين الدول الثلاث في المستقبل القريب .

ثانيا : مشروع المياه من أجل السلام التركي :

٤ - وكان هذا المشروع الذي يطلق عليه الاتراك اسم «مشروع السلام» قد بدأ التخطيط له واعداد دراساته الاولى سنة ١٩٨٦ ، وقد كلفت بذلك شركة امريكية للاستشارات هي «براون اندرو» وأعدت دراسات حول الجدوى من انشاء خط أنابيب بين تركيا والدول المجاورة باعتبار ان الثروة المائية ستشهد خلال السنوات العشر المقبلة نقصا حادا يؤثر على اقتصاديات هذه الدول .

٥ - وتبدو المشكلة الحقيقية في وجه هذا المشروع لا فنية وهي تتلخص في تخوف الدول العربية من الاعتماد على دولة واحدة لتأمين مادة استراتيجية وحيوية كالمياه الا أن تركيا تقول انها ستمد لتلك الدول بكميات من المياه تصل الى ستة ملايين متر مكعب يوميا ، وهو الحد الأدنى لحاجاتها ، وذلك عبر ضخ مياه نهري سيحان وجيحان (قرب مدينة أضنة) الى أراضي الدول المجاورة وفي نهاية العام الماضي ترددت انباء عن اهتمام اسرائيل بالمشروع عندما اجتمع وزير الخارجية التركي مسعود يلماز بنظيره الاسرائيلي آنذاك شيمون بيريز ، وأطلععه على النواحي التقنية للمشروع . وتقول الشركة الامريكية التي أعدت الدراسات الاولى انها لم تجر اتصالات مع اسرائيل قبل اعداد تقريرها ، بل ان اتصالاتها اقتصرت على الدول التي حددتها السلطات التركية وتقدر الشركة أن تصل تكاليف هذا المشروع عند انجازه الى ٢١ مليار دولار ، غير انها تقول ان العقبة الاساسية في الوقت الحاضر هي سياسية وأمنية وليست مسألة تمويل . وخصوصا أن دولا عربية رئيسية أبلغت السلطات التركية انه في الوقت الذي يحمل هذا المشروع وعدا بتخفيف أزمة المياه في المنطقة ، فإنه ضمنا تهديدا لأمن جميع الدول المعنية .

٦ - وتقول المصادر التركية ان هذا المشروع سيخدم كلا من : الاردن - سوريا - السعودية - الكويت - البحرين - قطر - عمان - دولة الامارات المتحدة .

٧ - وان هذا المشروع يبنى على مد خطين للأنابيب من الأراضي التركية من النهرين التركيين سيحان وجيحان في اتجاهين (١٢) :

- أ - الاتجاه الأول : يمتد غربا نحو الاردن وسوريا الى بعض المناطق في المملكة العربية السعودية مثل تبوك - ينبع - المدينة المنورة - جدة .
- ب - الاتجاه الثاني : ويمتد شرقا باتجاه الخليج العربي عبر الأراضي السعودية - الكويت - البحرين - قطر - الامارات وعمان .



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

مشروع خط السلام التركي

الاتجاه الأول

الكمية بالتر المكعب في اليوم	المنطقة	سلسلة
٣٠٠,٠٠٠	تركيا	١
	سوريا:	٢
٣٠٠,٠٠٠	حلب	
١٠٠,٠٠٠	حملة	
١٠٠,٠٠٠	حمص	
٦٠٠,٠٠٠	بمشق	
	الأردن:	٣
٦٠٠,٠٠٠	عمان	
	السعودية:	٤
١٠٠,٠٠٠	تبوك	
٢٠٠,٠٠٠	المدينة	
١٠٠,٠٠٠	يبيع	
٥٠٠,٠٠٠	مكة	
٥٠٠,٠٠٠	جدة	
٣٥٠٠,٠٠٠	الاجمالي	٥

الاتجاه الثاني

الكمية بالتر المكعب في اليوم	المنطقة	سلسلة
٦٠٠,٠٠٠	الكويت	١
٢٠٠,٠٠٠	السعودية:	٢
٢٠٠,٠٠٠	الجبيل	
٢٠٠,٠٠٠	الدمام	
٢٠٠,٠٠٠	الخبر	
٢٠٠,٠٠٠	الهمروف	
	البحرين:	٣
٢٠٠,٠٠٠	المامة	
	قطر:	٤
١٠٠,٠٠٠	الدوحة	
	دولة الامارات العربية .	٥
٢٨٠,٠٠٠	أبوظبي	
١٦٠,٠٠٠	دبي	
١٧٠,٠٠٠	الشارقة / عجمان	
٤٠,٠٠٠	رأس الخيمة / العجيرة / أم القيوين	
	عمان:	٦
٢٠٠,٠٠٠	مسقط	
٢٥٠٠,٠٠٠	الاجمالي	٧

المصدر: براون دروت الدولة، الدراسات الأولية لاختيار الصلاحية.



المصدر: البامنة المروى

التاريخ: يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٨ - ويعود تردد الدولة الخليجية في تنفيذ المشروع الى :

أ - التكلفة البامطة للمشروع .

ب - تحفظات دول المنطقة الى الاعتبار السياسية ولا سيما الابتزاز الذي قد تمارسه البلدان التي يعبر خط الانابيب اليها .



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : فبراير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل ومشكلة المياه

مقدمة :

١ - لقد كانت المياه هي العامل الرئيسي والمحدد لاختيار فلسطين لتكون نواة الوطن القومي لجميع يهود العالم المشردين منذ مئات السنين ، ولقد وضعت المياه في الاعتبار عند صياغة « اقام مركز الدراسات العربية في لندن ندوة دولية حول هذا الموضوع عام ١٩٨٤ تحت اسم « اسرائيل والمياه العربية » وذلك بالاشتراك مع جامعة اليرموك الاردنية .



المصدر : البحوث العربية

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

اهداف وغايات دولة اسرائيل القومية والمنشودة (من النيل الى الفرات ارضك يا اسرائيل) وذلك بما تمثله المياه من دعامة قوية واسباسية ترتكز عليها الاهداف الصهيونية العالمية في ضرورة التوسع الزراعي والاستيطاني لجلب المزيد من المهاجرين (٢).

٢ - وتعاني اسرائيل من مشكلة مياه دائمة منذ قيامها وحتى الآن وذلك نظرا لعدم كفاية الموارد المائية الذاتية والمتاحة داخل حدودها لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق اهدافها الاستراتيجية فكان عليها التصدي لهذه المشكلة بتطوير وتنظيم استخدام الموارد المائية الذاتية المحدودة جنبا الى جنب مع اطماعها المستمرة لاستغلال المياه في الدول العربية المجاورة بغرض الاستغلال المشترك للمياه فيما بينهم أو عن طريق احتلال الأراضي واستخدام القوة (٤).

أولا : اسرائيل ومياه الضفة الغربية :

أهمية مياه الضفة الغربية لاسرائيل :

٣ - تنظر اسرائيل الى منطقة الضفة الغربية بأهمية خاصة لتحقيق أمنها القومي سواء في مجال عمق استراتيجي عن دولة اسرائيل خاصة من الوجهة العسكرية وكمساحة اضافية للدولة من أجل مزيد من السكان والهجرة الى اسرائيل والبعد الآخر وهو الاقتصادي خاصة توفير المياه اللازمة لدولة اسرائيل الكبرى وهو ما يوضح لنا أسباب تمسك اسرائيل بالأراضي المحتلة والبعد التام عن الانسحاب الكامل من هذه الأراضي في كافة خطط التسوية المقترحة .

٤ - ومن أجل ايضاح الأهمية المائية للضفة بالنسبة لاسرائيل نجد أنه خلال الحملة الانتخابية الاخيرة في اسرائيل قام تكتل « ليكود » بنشر معلومات عن الضفة الغربية (التي يسميها المتطرفون في اسرائيل «يهودا والسامرة») وضرورة بقائها في أيدي الاحتلال بالنظر الى أهميتها الاقتصادية ، فضلا عن معناها السياسي والديني في نظر هؤلاء وجاء في المعلومات ان ٤٠٪ من موارد اسرائيل من المياه تأتي من الضفة الغربية . و اضاف بيان «ليكود» «الماء هو حياتنا ولهذا لا نستطيع أن نضع هذه الثروة في أيدي اناس لدينا شك كبير في نواياهم تجاهنا» .

٥ - وتشير التقارير الصحفية الغربية في مجال الحديث عن أهمية المياه بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي . ان هذا الاقتصاد قائم في الجانب الكبير منه على الزراعة ، وان اسرائيل تضطر لذلك الى استنفاد جزء كبير من مخزونها في خزاناتها الرئيسية القائمة في الجليل والضفة الغربية ، وعلى الشاطئ بين حيفا وقطاع غزة . ويقول المدير العام السابق لوزارة الزراعة الاسرائيلية مائير بن مائير في بحث بعنوان «نقص المياه في الشرق الأوسط» نشر في واشنطن . «ان أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط هي مثل قبلة موقوتة واذا لم يكن المسؤولون في هذه المنطقة قادرين على مناقشة مخرج معقول لهذه المشكلة ، فان الحرب بين دول المنطقة تصبح مسألة أكيدة» .

وقد أكد هذا الاستنتاج بحث مماثل لوزارة الخارجية الاسرائيلية جاء فيه ان قضية المياه ستكون أكثر خطورة في السنوات القليلة المقبلة عما كانت عليه في نصف القرن الماضي والسبب ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، ان حاجات المنطقة ستزيد كثيرا عن كميات المياه المتوافرة في نهاية هذا القرن . وهذا ناتج عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، بالإضافة الى الجفاف الطبيعي الذي يصيب مصادر المياه .



المصدر : البادرة العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

قضية العدد

٦ - وكان الاتفاق الذي توصل إليه الاردن وسوريا بشأن قيام سد على نهر اليرموك ، سمي «سد الوحدة» قد اثار انتقادات من جانب اسرائيل ، التي تقوم بتحويل قسم كبير من مياه نهر الاردن ، على رغم الحاجة الشديدة في الضفة الغربية الى هذه المياه . ويذهب جزء كبير من المياه المتوافرة داخل الضفة الغربية الى المستوطنات اليهودية ، فيما تعاني المدن والقرى الفلسطينية من حاجة شديدة الى الماء سواء للاستهلاك المنزلي أو في المجالات الزراعية . أما بالنسبة الى سد اليرموك ، فمن المفترض أن يزود سوريا بالطاقة الكهربائية ، والاردن بالماء ، بشكل يعوض عن النقص الحادث في مجالات الري والزراعة ، وخصوصا في المناطق الاردنية الصحراوية التي لا تصلها المياه بكميات كافية ويتوقع أن تصل تكاليف هذا المشروع الى ٤٠٠ مليون دولار .

٧ - والواقع أن النظرية الاسرائيلية التي تقول بأهمية السيطرة على مصادر المياه تأتي في الأساس تطبيقاً للدراسات التي أعدتها الحركة الصهيونية في مطلع القرن التاسع عشر لدعم مشروعها في المنطقة العربية . فقد اعتبرت هذه الدراسات ان المياه ستكون العامل الحيوي الذي لا بد منه لدعم البنية الاقتصادية للدولة اليهودية . وهكذا كانت النظرة الصهيونية منذ البداية نظرة «خاصة» الى أنهار الاردن والليطاني والحاصباني ، باعتبارها تدخل في اطار مشروع التوسع . ففي المذكرة التي قدمها الوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلح ، بعد الحرب العالمية الأولى ، جاء في مجال المطالبة برسم حدود الدولة اليهودية : «ان جبل الشيخ (حرمون) هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين ، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة الى جذور حياتها الاقتصادية بالذات ، كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تتم بموجبه حماية حقوق المياه للشعب القاطن جنوب نهر الليطاني (كان المقصود بذلك يهود فلسطين) حماية تامة» .

٨ - الصراع على الماء بين اسرائيل وسكان الضفة الغربية أصبح اكثر حدة مع عمليات استخراج المياه التي يقوم بها المستوطنون اليهود في مناطق الضفة ، على حساب حاجات الفلسطينيين لمياه الشرب والزراعة بالإضافة الى مشاريع تحويل المياه التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية عبر بناء خزانات باطنية يتم تحويل المياه من أراضي الضفة اليها وخصوصا مياه بحيرة طبريا .

٩ - تقدر كمية المياه المتوفرة سنوياً لاسرائيل لسكان الضفة الغربية المحتلة بـ ١,٩ مليار متر مكعب ، تستهلك منها اسرائيل وحدها ١,٧ بليون بينما تحتاج الضفة الى ٤٠٠ مليون متر مكعب ويتم توفير النقص الذي يقدر بـ ٢٠٠ مليون متر مكعب من الخزانات الباطنية التي تتناقص كمياتها عاماً بعد عام . وبالرغم من ان المصدر الأساسي للماء يأتي من الضفة فإن سلطات الاحتلال تحول القسم الأكبر منها الى الاستهلاك داخل اسرائيل .

١٠ - يقدر أحد الخبراء الاقتصاديين في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة ان حاجات اسرائيل المائية ستزيد عن ٢٠٪ بعد عشر سنوات ، حتى لو استمر احتلالها للضفة مع المياه التي تتوافر لاسرائيل نتيجة ذلك . مخزون المياه في قطاع غزة (حوالي ٦٥٠ ألف نسمة) يعتبر شحيحاً في الوقت الحاضر . فالآبار الموجودة استنفذت ويقول أهل القطاع ان الاسرائيليين في المستوطنات المجاورة يضخون المياه لري المحاصيل الزراعية من القطن . ويقول خبراء الأمم المتحدة الذين يشرفون على المساعدات في الضفة والقطاع ان استمرار هذا الوضع سيؤثر على نوعية مياه الشرب في غزة ، ويؤدي بالتالي الى مشاكل صحية لدى سكانها .



المصدر: البعثة العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير - مارس ١٩٩٠

قضية العدد

١١ - تقوم اسرائيل بالطريقة نفسها باستخراج المياه من اراضي الضفة الغربية وحرمان السكان الفلسطينيين من حاجاتهم الى الشرب، وذلك لري الاراضي التي تقيم عليها المستوطنات في الضفة

١٢ - وهنا يلزم إيضاح ان اطماع اسرائيل في تحويل واستغلال مياه نهر الاردن بدأت منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ واعتمدت اسرائيل شركة ميكوروت لتنفيذ مشروعاتها منذ عام ١٩٥٢ وبمساندة من الولايات المتحدة الامريكية فيما أطلق عليها بعثة جونسون من أجل ايجاد حل موحد لتوزيع مياه نهر الاردن وروافده بين دول المنطقة والذي رفضته الدول العربية من قبل.

١٣ - وعلى أثر احتلال اسرائيل للضفة الغربية لنهر الاردن زادت استخداماتها للمياه المتوفرة من اراضي الضفة الغربية من ٩٦٢ مليون متر مكعب الى ١٦٧٥ مليون متر مكعب هذا بخلاف مواردها المائية من احتلال الجولان والتي تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب (٥).

ثانيا : اسرائيل ولبنان :

١٤ - استغلت اسرائيل تحكمها في قطاع كبير من جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ في تحويل مجرى روافد الانهار التي تنبع من جبل الشيخ «رمون» الى الاراضي الخصبة في شمال اسرائيل ومن الشائع ان اسرائيل قد قامت بتحويل مجرى نهر الليطاني الذي يمر بجنوب لبنان الى نهر الحاصباني عن طريق نفق يوفر لها كمية مياه اضافية تبلغ سعتها ٥٠٠ مليون متر مكعب في العام وهي تمثل ٥٥٪ من مياه نهر الليطاني. هذه التغييرات بالطبع عملت على تخفيض كمية المياه المتاحة للمزارعين اللبنانيين (٦).

١٥ - وقد تم انشاء نفق بطول ٢٠ كم لربط نهر الليطاني باسرائيل فتفيد التقارير ان اسرائيل حفرت نفق من مجرى الليطاني عند أسفل «دير مماس» أو عند نقطة الخردل حيث يرتفع منسوب الليطاني وبين نقطة «وادي البراغيت» حيث ينخفض المنسوب وتصبح قادرة على جر مياه نهر الليطاني في اتجاه بحيرة طبرية أو بضخها صعودا في اتجاه القناة الاستراتيجية التي تربط طبريا شمالا بصحراء النقب جنوبا وهو ما أكدته تقرير مراقبي الأمم المتحدة المقدم الى السكرتير العام في بداية شهر فبراير عام ١٩٨٦. حيث أكدت أنها نقلت حد حدودها الدولية مع لبنان الى داخل الاراضي اللبنانية في منطقة (اصبع الجليل) بهدف ضم اجزاء من الاراضي اللبنانية اليها (٧).

ثالثا : المشروع الاسرائيلي «قناة البحرين» :

بين البحر المتوسط والبحر الميت :

١٦ - لأن كانت الماطع الاسرائيلية شاملة، ولا تتركز حول جانب واحد. فهي تشمل الارض ومن عليها، فان أحد هذه الماطع الخطيرة يتمثل في المشروع المتعلق بشق قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت من شأنها الاضرار بالتوازن الطبيعي للبيئة وصناعات البوتاس والفوسفات في الاردن، بل وتهدد نهر الاردن الذي يعد شريان الحياة في المنطقة برفع درجة ملوحته وهو ما يمثل أحد المشروعات التي سيكون لها اضرار مائية مستقبلية ايضا وعلى رغم



المصدر : البحوث العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

قضية العد

الادعاءات الاسرائيلية بأن اضرار هذه القناة محسوبة ومحدودة الا ان الرأي الخبير في هذا الموضوع يؤكد ان هناك العشرات من الاضرار التي لا يمكن التكهن بها قبل وقوع الكارثة .

١٧ - كعادة اسرائيل ، لم تخرج تصريحات او بيانات سياسية حول هذا المشروع حتى لحظة الاحتفال بتدشينه صباح الخميس ٢٨ مايو عام ١٩٨١ . عندما ازاح مناحيم بيغن ، رئيس الوزراء حينذاك ، الستار عن نصب تذكاري بمناسبة بدء العمل في المشروع بالقرب من قلعة ماسادا . وحضر المناسبة حشد من المتبرعين والمساهمين في المشروع والموظفين الحكوميين . واعلنت اسرائيل في اليوم نفسه ان مياه البحر المتوسط سوف تتدفق من ارتفاع ٤٠٠ متر لتوليد ٥٧٠ ميغاواط من الكهرباء لاسرائيل (٨).

وفي تقديمه للمشروع ضمن بيغن خطابه دعوة الى الملك حسين كي يتعاون و يشترك في هذا المشروع الذي سيؤدي على حد زعمه الى «السلام» ... «لكي تعيش اسرائيل غرب نهر الاردن بسلام وتعاون مع المملكة الاردنية الهاشمية» .

واضاف وزير الطاقة الاسرائيلي اسحق موداعي ان العمل في المشروع سوف يستغرق ثمانى او تسع سنوات ولن يتكلف أكثر من ٨٠٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ ، ثم عدد المنافع الكبيرة التي سيعود بها المشروع في نواحي الصناعة والسياحة والزراعة حيث قال ان «النقب» ستتحول الى مركز للنشاط الانساني والاسكاني» .

المواصفات الفنية للقناة :

١٨ : ويتضمن المشروع حفر قناة تمتد بطول ٤٥ ميلا - منها ٢٠ ميلا مفتوحة و ٢٥ ميلا في انفاق تحت الارض - تصل في النهاية ما بين البحر المتوسط والبحر الميت . ولدى وصول المياه الى البحر الميت تسقط بانحدار قدره ٤٠٠ متر هي الفرق بين ارتفاع البحرين . وتركز فكرة المشروع في استغلال الانحدار الهائل لاقامة توربينات لتوليد الكهرباء على الطرف الجنوبي للقناة لتبريد المفاعلات النووية في النقب الشمالي مع انشاء ما يسمى ببحيرات شمسية لتوليد الطاقة . وتقول المصادر الاسرائيلية ان الطاقة الكهربائية المتوقعة من المشروع تبلغ حوالي ٦٠٠ ميغاواط من المحطة و ١٨٠٠ ميغاواط من محطتين نوويتين و ١٥٠٠ ميغاواط من محطات الطاقة الشمسية .

١٩ - وتهدف اسرائيل من وراء المشروع الى تحقيق ما يأتي :
أ - تعويض نقص امدادات النفط بالطاقة الكهربائية المتوقعة والتي يمكن ان تغطي ١٨٪ من احتياجات اسرائيل من الطاقة وهي بذلك توفر ٢٠٠ مليون دولار هي فرق أسعار الطاقة البديلة .

ب - انشاء بحيرات صناعية على ممر القناة المفتوحة لتربية الاسماك واقامة سلسلة منشآت صناعية على طول القناة ومنتجات سياحية .

ج - استخدام المياه في تبريد المفاعلات النووية والتي يتعذر نقل المياه اليها في المنطقة القاحلة التي تقع فيها .

د - تقدر اسرائيل أنها تستطيع ان تربح من هذه الطاقة ٩٤٧ مليون دولار خلال فترة خمس سنوات فقط . كما تتطلع لاقامة محطات تحلية المياه لري صحراء النقب . كما تخطط لتصنيع



المصدر : البيا حبة العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ما برسمارس ١٩٩٠

قضية العدد

- البتروكيماويات والفوسفات والمنجنيز في المنطقة .
- ٢٠ - ولكن اقامة مثل هذه القناة تتطلب أموالا طائلة للاتفاق من دون عوائد مضمونة أو متوقعة في المستقبل القريب . فالمشروع يستغرق ما بين ثمانية وعشرة أعوام و يتكلف ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ مليون دولار بلسعار عام ١٩٨٠ . ولذا اتجهت اسرائيل للخارج من أجل التمويل .
- ٢١ - وعلى المستوى الفني تبذل اسرائيل جهدها لاجتذاب الشركات البريطانية والاميركية للمساهمة في المشروع .
- فالمشروع يهدد مستقبل صناعة البوتاس في الاردن واقتصاديات الثروة المعدنية من البحر الميت ، وبلغ من خطورة التهديد أن أعرب فنيون من داخل اسرائيل نفسها مخاوفهم من أن يقضي المشروع على مستقبل الصناعات القائمة الآن على ضفتي البحر الميت .
- ٢٢ - وقد تقدمت لجنة تخطيط المشروع الى الحكومة الاسرائيلية بثلاث مسارات بديلة للقناة ، إثنان منها يتجنبان ساحل البحر المتوسط على امتداد قطاع غزة غير أن الحكومة اختارت المسار الثالث الذي يخترق القطاع على بعد ١٢ كيلومترا من حدود سيناء مما يشير بوضوح الى عزم اسرائيل على الاحتفاظ بسيطرتها الدائمة على القطاع .
- ٢٣ - وتقول مصادر موثوق بها أن القناة المفتوحة عبر ٢٠ كيلومترا تعد - من وجهة النظر العسكرية - خط الدفاع الأول بينها وبين أي هجوم محتمل عبر سيناء .
- ٢٤ - كما تزعم اسرائيل . بالاضافة الى توليد الكهرباء ، استخدام المياه التي سوف تحتجزها في بحيرتين صناعيتين على الهضبة المشرفة على البحر الميت لاقامة مفاعلين نوويين لتوليد الكهرباء ، واذا عرفنا أن المحطات التوربينية التي ستقيمها اسرائيل باستخدام مساقط المياه لن تعمل الا فترة تتراوح بين ٦ و ٨ ساعات يوميا فقط لعدم الحاجة لها الا في ساعة الذروة ، فانه لا بد من الشك في حقيقة استخدام هذين المفاعلين للأغراض المعلنة .
- ٢٥ - والخسائر على الجانب الاردني متعددة . ومن انخفاض تركيز البوتاس في البحر الميت فقط تخسر الاردن حوالي ٢٧ مليون دولار سنويا ورغم ان هناك خسارة مماثلة على الجانب الاسرائيلي الا أن الفوائد المقترحة في مجال الطاقة الكهربائية يمكن أن تعوض الخسائر . وهكذا نجد الاضرار الناجمة عن المشروع نحو مياه البحر الميت مما يضيف مشكلة اخرى اضافية الى المشكلات السابقة .
- ٢٦ - ويعتقد ان اسرائيل توقفت عن الاستمرار في المشروع نتيجة للضغوط الدولية ولضخامة التكلفة وقد تأجل تنفيذه لفترة لا بد وان اسرائيل ستستغلها في الوقت المناسب عندما تتحين الفرصة .

رابعا : مشكلة المياه في الاردن :

- ٢٧ - ان مشاكل المياه التي تواجه الاردن تعد نموذجا للمشاكل الشائعة في الشرق الاوسط . فيسقط حوالي ٨٠٪ من الامطار في الاردن في الفترة بين ديسمبر ومارس . وتصل معدل الامطار التي تهطل على الاردن الى حوالي ٦٠٠ متر مكعب في العام في المناطق المرتفعة الشمالية وحوالي ٥٠ متر مكعب في العام في المناطق الشرقية والجنوبية شبه الصحراوية . وتصل كمية الامطار التي تسقط على الاردن في المتوسط خلال العام الى حوالي ٨٥٠٠ مليون متر مكعب ولكن وبسبب



المصدر : الباحث العرب

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

قضية العدد

ضياح كمية من هذه الامطار بسبب عوامل التبخر، حيث تصل هذه الكمية الى حوالي ١١٢٠ مليون متر مكعب فقط. كما تذهب من الكمية حوالي ٢٤٥ مليون متر مكعب الى جوف الارض و يبقى على السطح في صورة فيضان حوالي ٨٧٥ مليون متر مكعب يجري نصفها في نهر اليرموك على الحدود بين الاردن وسوريا.

٢٨ - وبالإضافة الى ذلك فان الاردن محاط باليابسة من كل جانب تقريبا عدا الجزء الصغير من الشواطئ عند الجنوب في العقبة. ولا شك في أن المعدل المرتفع نسبيا للزيادة السكانية في الاردن يخلق ضغوطا كثيرة على خطط أو مشاريع لتنمية أو تحسين المصادر المائية المتاحة، كما أن التوزيع غير المتساوي للتجمعات السكانية يزيد أيضا من هذه الضغوط (حوالي ٩٠٪ من السكان يعيش في القطاع الشمالي الغربي من الاردن والذي يزيد من الضغوط على المصادر في هذه المنطقة).

٢٩ - وطبيعي فان الزراعة هي المستهلك الرئيسي للمياه في الاردن. لذا فقط توجهت معظم الاستثمارات الحكومية والخاصة الى تحسين كفاءة الانظمة المتبعة في الري من الاكثار من استخدام نظام الري بالتقطير واستخدام وسائل ري أخرى فنية حديثة. و يعد الاردن متقدما نسبيا في هذا المجال. ويعتقد المسؤولون عن التخطيط الخاص بالمياه في الاردن بأن احتياجات

الاردن من المياه في عام ٢٠٠٠ سوف تكون كالتالي: ٢٤٧ مليون متر مكعب للاستخدامات الصناعية والمنزلية لسكان الضفة الشرقية، ٥٩٠ مليون متر مكعب للاستخدامات الزراعية في وادي الاردن الشرقي (يشمل الوادي على أراضي الغور الجنوبي ووادي عربة). ولكن يجب القول بأن الكمية اللازمة للزراعة في وادي الاردن لا يمكن تأمينها عن طريق إعادة استخدام المياه المنزلية بعد معالجتها وخلطها مع المياه النقية فكمية المياه التي سوف يعاد استخدامها ستصل الى حوالي ١١٥ مليون متر مكعب في نهاية هذا القرن. ومعظم هذه الكمية سوف تستخدم في وادي الاردن الشرقي والتي تمثل حوالي ٢٢٪ من المياه اللازمة لهذا الجزء من الوادي الاردني. ولقد وصلت المبالغ التي استثمرتها الحكومة على المرحلة الثانية من مشروع تنمية مصادر المياه الاردنية في ما بين عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥ الى ٥٥٠ مليون دولار (٩).

خامسا : أطماع اسرائيل في مياه نهر النيل :

٣٠ - لم تترك اسرائيل أي منفذ لاستغلال أي روافد وأنهار في منطقة الشرق الاوسط دون طلب حق استغلالها مثل نهر النيل وكذلك انهار دجلة والفرات في العراق، أما عن نهر النيل فاطماعتها بدأت منذ عام ١٩٠٢ قبل انشاء دولة اسرائيل واستمرت تطالب بها بعد ذلك الى أن وقعت اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٨ وتقدمت بعدة مشروعات لاستغلال مياه النهر مع مصر حيث طلبت نسبة ١٪ فقط من مياه نهر النيل وذلك من خلال مشروع اطلق عليه مشروع «كالي» ومشروع «يائير» وكان الرئيس السابق محمد أنور السادات قد اقترح الموافقة على ذلك في ظل تسوية شاملة للصراع في المنطقة الا ان السلطات المصرية لم توافق فيما بعد على أي حديث يتعلق بهذا الموضوع لاستحالة الموافقة عليه وتنفيذه لعدة أسباب وأهمها هي حاجة مصر أولا للمياه (١٠).



المصدر : البحوث العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

قضية العدد

سادسا : مشكلة المياه في اسرائيل واحتمالات السلم أو الحرب في المنطقة :

٢١ - لو حاولنا تناول اوضاع الاقتصاد الاسرائيلي فلا بد ان نتناول مشكلة المياه في اسرائيل باعتبارها محدد هام لنمو قطاع الزراعة وحتى الصناعة والسكان وباعتبارها عامل هام في تشكيل سياسة العدوان والاعتصاف الاسرائيلية وقد بدأت مشكلة نقص المياه في اسرائيل منذ انشائها وحاولت دائما اغتصاب المزيد من المياه العربية من الاردن وسوريا ولبنان ، وبعيدا عن التفاصيل التاريخية فان اسرائيل أصبحت تسيطر على ٤٠٪ من مياه نهر الاردن أي حوالي ٥٦٥ مليون متر مكعب بعد ان كان نصيبها منه لا يزيد عن ٢٠٪ في بداية الخمسينات ، كذلك فان استهلاك اسرائيل من المياه الارضية بلغ ٩٥٠ مليون متر مكعب وهي تشكل الجانب الاعظم من مصادر المياه في اسرائيل ، ويعود نحو ٦٠٪ من المياه الجوفية التي تستهلكها اسرائيل الى الضفة الغربية حيث ان نهر العرجا - اليركون - ينبع من الضفة الغربية و يبلغ مجموع ايراده السنوي ٢٢٠ مليون متر مكعب ، كذلك فان المياه الجوفية في الساحل وفي اسفل مرتفعات الضفة الغربية يبلغ تصريفها السنوي ٥٠٠ مليون متر مكعب و يأتي ٦٠٪ منها من الضفة الغربية أي نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب . أما نهر اليرموك الذي يبلغ نصيب اسرائيل من مياهه ١٧ مليون متر مكعب أخرى تطالب بها اسرائيل لدفع تصارييف نهر الاردن لتغذية أراضي الغور في الضفة الغربية لدى أراضي المستوطنات اليهودية بالاساس (١١).

٢٢ - وجددير الذكر ان اسرائيل حولت ١٥ مليون متر مكعب من الينابيع المالحة بعيداً من بحيرة طبريا الى نهر الاردن لتخفيف من ملوحة البحيرة ولتحويل نهر الاردن الى مصرف مالح لا تصلح مياهه لدى أي من ضفتيه حتى اذا طالب بزيادة حصتها من مياهه لرفع تصارييفه وتخفيض ملوحته يمكن ان يتساهل الاردن مع مطلبها خاصة وأنها ستخفف ملوحة مياه النهر من ناحية وستذهب من ناحية أخرى لدى أراضي في الضفة الغربية التي كانت تابعة اداريا للاردن حتى اعلان الدولة الفلسطينية وفي محاولة منها لانقاذ مياه اليرموك قامت سوريا بانشاء مجموعة من السدود الصغيرة وخزانات المياه والقنوات على النهر في منطقة شيخ ميسان داخل المنطقة العازلة شمال شرق طبره ، وأعلنت اسرائيل ان استمرار مثل هذه الانشاءات قد تؤدي الى نزاع مع سوريا ، وعندما أعرب الاردنيون عن قلقهم من الانشاءات السورية بسبب ارتباطهم بمياه اليرموك اجرت اسرائيل معهم محادثات سرية ، وتم تسريب أخبار هذه المحادثات السرية الى الصحافة عن عمد بواسطة المخابرات الاسرائيلية لتخريب أي خطوات في اتجاه الوفاق الاردني - السوري ، ولكن هذا الوفاق مستمر حتى الآن وتم الاتفاق بشأن مياه اليرموك بين سوريا والاردن التي تحاول حالياً استكمال انشاء سد المقارن لحجز مياه اليرموك الذي تطمع اسرائيل فيه بما قد يستتبع ذلك من محاولات عدوانية أو ربما يكون ذريعة لنشوب أي صراع مسلح قد تكون له اغراض أخرى .

٢٣ - كذلك فان اطماع اسرائيل حول المياه اللبنانية في الجنوب تبدو بلا حدود خاصة في غياب سلطة وسيطرة الدولة اللبنانية وقدرتها على حماية مواردها المائية من الاعتصاف الاسرائيلي ، ويجدون نهر الليطاني بايراده المائي البالغ ٧٢٠ مليون متر مكعب سنوياً صيداً ثميناً لاسرائيل لتعاود من جديد مطامعها فيه ورغبتها في استنزاف ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياهه بنسبة ٥٥٪ من مجمل ايراده السنوي ، وكذلك الأمر بالنسبة لنهري الوزاني والحصاني .



المصدر : الباء ص ٢٠١ العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير مارس ١٩٩٠

قضية العدد

٢٤ - وازدافة لكل هذه الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية فان لها اطماعا قديمة في مياه النيل الذي فشلت مشروعاتها في المساس بقطرة من مياهه حتى الآن بما قد يدفعها الى محاولة ابتزاز مصر عن طريق اثاره المشاكل لمصر مع الدول والمناطق التي ينبع منها النهر مثل اثيوبيا التي تحاول اسرائيل اقامة علاقات قوية معها خاصة في ظل أزمتها الطاحنة والمجاعة التي تعاني منها حاليا والتي لم يعد العرب بالعون لها خلالها بما قد يسهل مهمة اسرائيل في التقرب منها وابتزاز مصر من خلالها . وكذلك الأمر بالنسبة لجنوب السودان الذي يمكن بتسوية مشكلته ان تستكمل قناة جونجلي بما ستضيفه من ايراد مائي كبير لمصر لذلك فان الاستمرار في رفض مد اسرائيل بقطرة من مياه النيل يجب ان يرتبط بتدعيم العلاقات مع دول المنبع وبالذات اثيوبيا لقطع الطريق على أي تسلل صهيوني اليها قد يستخدم في اثاره متاعب مائية لمصر ، وكذلك من الضروري ان تضع مصر ثقلها السياسي لحل ازمة الجنوب السوداني حتى لو تطلب الأمر ممارسة نوع من الضغوط على هذا الطرف او ذاك لحل الازمة وابعاد أي نفوذ اسرائيلي عن الجنوب السوداني الذي تسربت انباء في الفترة الاخيرة عن تودد اسرائيل الى قيادة حركته ووجد علاقات بين الطرفين .

٢٥ - ويمكن القول ان أي نمو للقطاع الزراعي وحتى للسكان ولقطاع الصناعة في اسرائيل يرتبط بالحصول على المياه اما بتحلية البحر وهو أمر مكلف ، ويشير مناحم كانتور مفوض المياه السابق في اسرائيل الى «ان هناك عشرين عاما حتى تستطيع اسرائيل استعمال البدائل غير التقليدية» «النوعية» في تحلية المياه وان هذه المدة كافية لتجفيف اسرائيل حتى الموت» .

٢٦ - وبذلك لا يبقى لاسرائيل لتأمين حاجاتها الضرورية لنمو قطاعها الزراعي والصناعي ونموها السكاني حتى نهاية القرن سوى اغتصاب المياه العربية وهو أمر يساهم في تحديد موقف الدولة الصهيونية الى حد كبير من قضايا الحرب والسلام في المنطقة ، اذا من الصعب تصور قبول اسرائيل بأي سلام لا يعطيها سوى حدودها المرسومة في قرار التقسيم ١٨١ الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧ وحتى حدود الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ لان ذلك يحرمها من مصادر المياه في الجولان والضفة الغربية وبصفة خاصة الاخيرة التي تحصل اسرائيل منها على نحو ثلث احتياجاتها من المياه فضلا عن ما يستهلكه المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية من مياه لذلك فان أي مراهنه على امكانية تنازل اسرائيل عن الضفة الغربية والسماح باقامة دولة فلسطينية بها تحت ضغوط الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والموقف الدولي منها ومن اسرائيل واعلان الدولة الفلسطينية ومحاولة عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط ... هذه المراهنة يعتقد انها خاسرة لان اسرائيل لن تتنازل عن الضفة الغربية الا مجبرة والاجبار هنا عسكري فقط ، اما أقصى ما يمكن أن تفعله تحت ضغط الانتفاضة واعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف الدولي بها وتطور تسليح وقوة الدول العربية وبالذات سورية والعراق ... أقصى ما يمكن ان تفعله هو عرض نوع من الحكم الذاتي مع استمرار نزع سلاح الضفة وشعبها الفلسطيني ، مع الاحتفاظ بسيطرة عسكرية خاصة في المناطق الاستراتيجية ، حيث لا توجد ضمانات لاسرائيل في حالة حصول الضفة الغربية على الاستقلال التام في اطار دولة فلسطينية بأنها لن تقوم بحفر آبار عميقة جدا بحيث تسحب كل المياه الجوفية التي في أراضيها بدلا من الوضع الحالي حيث تسحب اسرائيل تلك المياه الى السهل الساحلي وتستخدمها في سد



المصدر : البحوث العربية

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

احتياجاتها، كذلك ما الذي يضمن لاسرائيل ان الدولة الفلسطينية في الضفة لن تحول منابع العوجا الى داخل الضفة بدلا من الوضع الحالي حيث تستنزفها اسرائيل، فضلا عن الهمية المائية للضفة فان اهميتها الاستراتيجية من جانب آخر باعتبارها تمنح اسرائيل عمقا استراتيجيا في مواجهة الاردن ومن ورائه العراق القوي ... هذه الهمية الاستراتيجية تجعل امكانية تنازل اسرائيل عنها والقبول بدولة فلسطينية فيها امر مستحيل بعكس قطاع غزة الذي يمثل مشكلة كبيرة لاسرائيل لازدحامه الرهيب بالسكان ولافتقاده للموارد بما يمكن معه ان تتنازل اسرائيل عنه مع نزع سلاحه وبعض الضمانات الدولية لاستمراره متزوع السلاح بسهولة أكثر من أي اتفاق محتمل حول الضفة . واذا كان هذا هو حال الضفة وغزة فان اسرائيل لن تتنازل عن الجولان مختارة من ناحية لموارد المياه التي تحتويها أو تمر به ، ومن ناحية أخرى أكثر أهمية لموقعه الاستراتيجي ، أي ان احتياجات اسرائيل وسياستها المائية لا يمكن أن تكون عاملا دافعا نحو السلام بل بالعكس قد تكون دافعا لها لاشعال الحروب والعدوان على الاقطار العربية المجاورة لها بالذات لبنان والاردن وسوريا لاغتصاب أجزاء من أراضيهم بما تحتويه من موارد مائية لاستخدامها في تأمين الاحتياجات المائية المتزايدة لاسرائيل .



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشكلة مياه نهر النيل

أولا : مصر ومياه نهر النيل :

١ - تشير أغلب التقديرات ان الحرب المقبلة في شمال شرق أفريقيا ستكون حول المياه وليس حول السياسة وينطلق أغلب التقديرات هذه من ان استثمار مياه نهر النيل ، محدودة بدرجة وأن الاقتصاديين في مصر يتساءلون باختصار : من أين تستطيع مصر توفير هذه الكمية المطلوبة من المياه .

٢ - لقد انخفض مستوى نهر النيل الى أدنى معدل له خلال هذا القرن وسبب هذا الانخفاض مشكلة واجهت السياحة المصرية في السنة الماضية . فقد عجزت المراكب التي تنقل السياح في النيل عن القيام برحلاتها المعتادة في النهر ، بسبب جفاف اجزاء منه . وحتى مخزون المياه في بحيرة ناصر ، على سد أسوان ، هبط الى نسبة متدنية للغاية ، وبصورة أخذت تهدد مولدات الطاقة الكهربائية لولا أن كميات الأمطار التي هطلت في العام الماضي انقذت الوضع .

٣ - ولهذا السبب بدأت الحكومة المصرية تعد منذ الآن مشاريع لتوليد الطاقة تقوم على استخدام محطات الغاز الحراري ، بدلا من الماء . غير أن المشكلة المعيشية التي تواجه مصر تتعلق بالحاجة الى مياه النيل في القطاع الزراعي ، حيث يتعايش من النيل ٥١ مليون مصري يعيشون على الزراعة . وسيصل هذا العدد الى ٧٠ مليونا في نهاية هذا القرن .

٤ - لذلك يبدو التخوف من أن يتحول النيل الى مشكلة بين الدول التي تستفيد منه ، بالنظر الى حاجات المستقبل الاقتصادية والزراعية كما يبدو من حديث للدكتور بطرس غالي متفقا مع التوقعات التي يرسم السياسيون والخبراء بالنسبة الى الصراع على الثروة المائية بين دول الشرق الأوسط في فترة قصيرة ، لا تتجاوز السنوات العشر المقبلة . الذي يشكل مصدر الماء والطاقة الرئيسي في مصر - مرتبط الى حد بعيد بالمشاريع التي يتم تنفيذها في اثيوبيا ، التي ينبع منها ٨٢٪ من مياه النيل ، قبل أن يمر في أراضي أوغندا والسودان ليصل بعد ذلك الى مصر .

٥ - وهكذا فإن الأزمات السياسية في شرقي أفريقيا تزداد تعقيدا مع ازدياد الحاجة الى الماء وفي تقدير خبراء الأمم المتحدة ، في تقرير تم اعداده خصيصا بناء على طلب الحكومة المصرية ، ان مياه النيل هي ثروة محدودة . وقد تم استغلالها حتى الآن بصورة شبه كاملة . والطريقة الوحيدة المتبقية في الوقت الحاضر لتحسين الانتاج الزراعي في مصر لا تتجاوز استخدام الكميات المتوافرة من الماء بطريقة أفضل .

٦ - من هنا تبرز الحاجة المصرية الى كميات أكبر من الماء وهذا يعني أن تناقص الكميات المتوافرة ، بسبب السدود أو المشاريع التي تقوم على نهر النيل في الأراضي التي يمر بها قبل وصوله الى مصر تؤثر كثيرا على المجالات الحياتية التي يشكل النيل ضرورة أساسية لها ، مثل



المصدر : البامع العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

الطاقة الكهربائية والصناعة فضلا عن مياه الشرب فاعتماد مصر على مصدر واحد لحاجات الري والطاقة الكهربائية ، هو الماء يجعل قدرتها على توفير الغذاء والطاقة لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار قدرة محدودة . ويؤمن النيل ٨٦٪ من حاجة مصر الى الماء . وفي التقديرات ان مصر سوف تحتاج الى ٧٠ بليون متر مكعب من الماء كل سنة لتغطية حاجاتها بشكل يتفق مع زيادة عدد السكان (مليون شخص كل ثمانية أشهر حسب آخر الاحصاءات) . خاصة وأن حصتها حاليا هي ٥٥,٥ بليون متر مكعب من الماء .

ثانيا : أهم تهديدات الموارد المائية لمصر من نهر النيل في :

٧ - اقامة اثيوبيا أي مشروعات مائية لتوليد الطاقة واستصلاح الأراضي تحد من كمية المياه التي تصل الى مصر والسودان .

٨ - اقامة أي دولة من دول حوض النيل الأخرى بأي مشروعات مماثلة أو تغيير نظام الحكم بها مثل المشكلات الداخلية حاليا في أوغندا .

٩ - انفصال جنوب السودان عن شماله خاصة وأن مشكلة السودان واثيوبيا هنا متشابكة في دعم السودان لحركة الانفصال في اريتريا ودعم اثيوبيا لحركة التمرد في جنوب السودان وكلاهما مرتبط بالآخر الا ان اللقاءات التي عقدت منذ بداية شهر مايو ١٩٨٩ وما زالت مستمرة حتى الآن لم تنجم عن حل للعديد من المشكلات التي تعترض الحل السلمي لكلا المشكلتين .

كما ان انفصال جنوب السودان عن شماله ولو أنه لم يعلن عنه صراحة الا ان الجهود الغربية سواء البريطانية والأمريكية وبواسطة الجهود الاسرائيلية تشكل خطراً في الدعم المسيحي لجنوب السودان الذي تشكله الغالبية من سكان الجنوب والذي طالب به جون جرانج زعيم المتمردين في الجنوب من ضرورة الغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان وكذلك رفضه التام لاستئناف العمل في قناة جونجلي كل ذلك يستشف منه من تهديدات ونوايا سكان الجنوب بالنسبة للموارد المائية لمصر .

المشكلة المائية بين مصر وليبيا

مقدمة :

١ - يخشى العديد من المراقبين أنه في ظل توتر العلاقات بين كل من مصر وليبيا أن ينجم عنها مشكلات بين البلدين نتيجة تزايد استخدام المياه الجوفية في أي من البلدين مما قد يشكل تهديدا في استخدام هذه المياه في البلد الآخر .

٢ - وللوقوف على حقيقة هذه المشكلة نستعرض في ايجاز موقف المياه الجوفية في كل بلد وما قد ينجم عن زيادة استخدامها في أي منها .

أولا : المياه الجوفية في الصحراء الغربية المصرية :

٢ - بقدر توفر حوالي نصف مليون فدان حول منخفض القطارة صالحة للزراعة في مصر وكذلك حوالي ١٥٠ ألف فدان صالحة للزراعة في واحة سيوه مقابل ١٩ ألف فدان مزروعة حاليا



المصدر : البحوث العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

قضية العدد

فقط وكذلك في واحة الفرافرة التي تقدر المنطقة الصالحة للزراعة بها ٧٥٠ ألف فدان يستزرع منها ٢٢٥ فداناً فقط وأبو منقار أيضاً حيث تقدر الأرض الصالحة للزراعة نحو ٢٠ ألف فدان يزرع منها ٨٥٠ فدان فقط حالياً (١٢).

٤ - كما أكدت أغلب الدراسات أن هناك امكانيات لتواجد أكبر الخزانات الجوفية تحت منخفضات الصحراء الغربية، فواحة سيوه هي مركز أحد ثلاثة خزانات رئيسية تحت الأرض في الصحراء الغربية تقدر طاقتها السنوية بنحو ١٤٠ مليون م^٣ تكفي لزراعة ١٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠٠ سنة على الأقل على أن هناك كشفاً حديثاً في سيوه، فقد عثر على بحيرة مياه عذبة غائرة في أعماق الوادي بامتداد ٢٨ كم أسفل واحتها السبع الرئيسية وبعرض ٣ كم وبمساحة ٨٤ كم^٢، ويقدر حجمها بنحو ٧٤٠ مليون م^٣ تكفي لزراعة ١٠٠ ألف فدان لنحو ٤٠ سنة أخرى.

ثانياً : مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا :

٥ - وهو المشروع الذي بدأه الرئيس الليبي معمر القذافي لنقل حوالي ٦ مليون م^٣ من المياه الجوفية من جنوب البلاد إلى شماله في بداية الثمانينات بتكلفة تقديرية حوالي ٢٠ مليار دولار (١٤)، إلا أن استكمال إنشاء المشروع قد توقف منذ فترة نتيجة للأعباء المالية الدفاعية وتدهور الاقتصاد الليبي مؤخراً (١٥).

٦ - وكانت الحكومة الليبية قد وقعت عقداً مع شركة التشييد والتعمير لكوريا الجنوبية (دونج أه) من أجل صنع وإقامة ٤٢٠٠ كم أنابيب بقطر ٤ متر لحمل مياه الآبار من الكفرة في الصحراء الجنوبية إلى الأراضي الصالحة للزراعة على ساحل البحر المتوسط وقد قدرت بعض الجهات هذا العقد بأنه أكبر عقد تشييد في تاريخ الشرق الأوسط حتى عام ١٩٨٦.

مصادر التهديد المتوقعة :

٧ - هذا ويعتقد أن استمرار ليبيا في إقامة النهر العظيم الذي يبدأ من واحة الكفرة غرب الحدود المصرية إلى طرابلس سيؤثر على مخزون المياه الجوفية في مصر والتي تعتبر جزءاً من مياه النيل المتسربة إلى باطن الأرض (١٦).

النزاع الموريتاني السنغالي

١ - يمثل النزاع الموريتاني السنغالي أحد الصراعات العرقية الحادثة هذه الأيام بين كل من موريتانيا والسنغال ويتوقع أن ينشب نزاعات مستقبلية قد تمتد إلى أحداث مشكلة في استغلال مياه نهر السنغال.

٢ - كانت قد نشبت هذه الصراعات في نهاية عام ١٩٨٨ الماضي على أثر هطول الأمطار والفيضانات على أجانب النهر وعند محاولة السكان الموريتانيين زراعة أراضيهم وجدوا المتسللين السنغال قد احتلوا أجزاء من هذه الأراضي شمال النهر داخل الأراضي الموريتانية لاستزراعها وقد تمكنت البلدين من إنهاء هذه المشكلة سلمياً وأجليت الجاليات السنغالية عن الأراضي



199.056 - 5 Lin

التاريخ :

124



المصدر : المائدة العربية

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

قضية العدد

تجربة المملكة العربية السعودية

١ - بدأت المملكة العربية السعودية في مواجهة مشاكل نقص الموارد المائية بطريقة قد تصبح رائدة لبقية الدول المجاورة في المنطقة ففي السنين القليلة الماضية قامت وزارة الزراعة والمياه السعودية بتنفيذ عدة مشروعات متكاملة لتوفير مصادر مائية تشمل على تنمية الآبار وإنشاء محطات للضخ وأنابيب للتوصيل وناقلات للتخزين ومصانع لمعالجة المياه غير النقية وايضا أنظمة التوزيع الفرعية والرئيسية (٢٠).

٢ - وقد بدأت السعودية أيضا مشروعا يهدف الى إعادة ملء المستودعات الجوفية ولكنها تركز بصورة كبيرة على تطوير مشروع تقطير المياه . وتقدر قيمة المبالغ المخصصة في الخطة الخمسية الثالثة ٨٠ / ٨٥ للانفاق على مشروع التقطير فقط بـ ٣٩,٦٠٢ مليون ريال سعودي أي ما يعادل أكثر من ٥٠٪ من كل ميزانية الخطة الخمسية التي تبلغ ٧٨,٢٠٠ مليون ريال سعودي .

٣ - ولكي يمكن مراقبة تطورات المصادر المائية فقد قامت وزارة الزراعة والري السعودية بحفر أكثر من ٥٠٠ بئر للمراقبة تنتشر في أرجاء الثماني مناطق التي تستخدم لأغراض الدراسة والتحليل والتخطيط (مناطق الدراسة الهيدرولوجية) . وقد تم تركيب أجهزة اتوماتيكية في هذه الابار لكي تقوم برصد المعدلات ومراقبة التغيرات والاتجاهات السائدة .

٤ - ولأن المملكة العربية السعودية تعد الدولة الثانية عشر في العالم من حيث المساحة والتي تصل الى ٢٢٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع ، فانها تواجه مشكلة اضافية وهي التغلب على عملية انتشار سكان المملكة بطريقة غير مكثفة . وقد حاولت السعودية التغلب على هذه الظاهرة عن طريق بناء شبكة أنابيب مياه لنقل الماء الصالح للشرب من مصانع تقطير ومعالجة المياه غير

جدول رقم (١)

انفاقات الحكومة السعودية على قطاع المصادر القومية
في الخطة الخماسية الرابعة للمفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠

النسبة	القيمة (مليون ريال سعودي)	المصدر
٥٨ ٪	٣١٧٨٩	المياه
٣٤ ٪	١٨٨٢١	الطاقة
٨ ٪	٤٤٢٧	المناجم
١٠٠ ٪ (٣١)	٥٥٠٢٧	الاجمالي



المصدر : الباطنة العربية

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية الماء

النقية الى مراكز التجمعات السكانية ، ويعد من أشهر خطوط هذه الشبكة الخط الذي ينقل المياه من مصانع تقطير الجبيل الى الرياض . ويتم ادارة مشاريع التقطير في السعودية عن طريق (شركة سيلاب و تروكوفيرش) . شركة تحويل المياه المالحة التي اصبحت شركة بعد ان كانت فرعاً من وزارة الزراعة والمصادر المائية في عام ١٩٧٤ .

٥ - وفي عام ١٩٨٥ وصلت قدرة مصانع التقطير السعودية الانتاجية الى ٥٠٠ مليون جالون في اليوم . وتملك الآن قدرة على التقطير لا تملكها دول العالم كله معا وهناك خطط لزيادة هذه القدرة . وفي الحقيقة فان شركة تحويل المياه في العالم بالقرب من الجبيل على شاطئ الخليج العربي . وعندما يكتمل هذا المصنع فسوف تكون قدرته الانتاجية اكثر من ٢٠ مليون جالون في اليوم .

٦ - وتقوم شركة تحويل المياه المالحة بمد جدة بحوالي ٢٥٠ الف متر مكعب من المياه يوميا اي ما يعادل ٩١٪ مما تحتاجه من المياه ، كما تقوم المصانع الجديدة للتقطير في الجبيل وفي الخبر بمد القطاع الشرقي ، وتتكون شبكة توزيع المياه في جدة من خطوط انابيب تصل الى ٢٥٠٠ كيلومتر مربع و يجري الآن العمل في توسيعها لمواجهة احتياجات التنمية الجديدة .

٧ - وتعد طريقة التقطير الاسموزية العكسية الجديدة التي تستخدم في مصنع الجبيل غير واسعة الانتشار مثل وسيلة التقطير الفينلا الأخرى وهي الطريقة المتعددة المراحل ... وتؤدي هاتان الطريقتان الى الحصول على مياه صالحة للشرب من المياه المالحة .

الخلاصة العامة والتوصيات

أولاً : الخلاصة العامة :

بعد ان استعرضنا أهم مشكلات واحتمالات الصراع من أجل المياه خلال التسعينات في منطقة الشرق الاوسط نوجز دراستنا في الآتي :

١ - اسرائيل

١ - ان الاطماع الاسرائيلية في مياه دول المواجهة في الأساس هي مشكلة حياة رئيسية بالنسبة لها كما أنها تطمع فيما هو أبعد من ذلك حيث وصلت الى اقتراحها للاستغلال المشترك لمياه نهري دجلة والفرات بالعراق .

ويمكن تحديد هذه الاطماع بالأساس كالآتي :

(١) يعتبر ضم اسرائيل للجولان السورية هو بهدف حماية مصادر المياه ومحطات الضخ وحماية لشبكات المياه الاسرائيلية من الجانب السوري كما أنها ستحاول عرقلة أي استغلال مشترك لنهر اليرموك من جانب كلا من سوريا والاردن .

(٢) تشددتها تجاه الموقف السياسي من الضفة الغربية واصرارها على عدم اقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية واحتمال قبولها للحكم الذاتي دون الأراضي .

(٣) تشير اطماعها في مياه جنوب لبنان كما أنه حتى في حالة انسحابها فلا شك أنها



المصدر : البالد حث العرب

للاشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير مارس ١٩٩٠

قضية العدد

ستحاول ضمان المشاركة في استغلال مياه نهر الليطاني .
(٤) سيظل أطماعها في مياه نهر النيل وستحاول استغلال النفوذ الأمريكي في المنطقة وكذلك مع دول حوض النيل الأخرى .
ب - ان اسرائيل ستظل تنتهج سياستها من أجل التوصل الى حتمية الاستغلال المشترك لمصادر المياه وذلك عن طريق كافة الوسائل المشروعة والغير مشروعة حيال ذلك مثل :
(١) استمرار اقناعها للرأي العام العالمي بأنها تواجه أزمة مياه مستمرة .
(٢) استغلال نفوذها لدى الدول الغربية والمنظمات الصهيونية والغير صهيونية الموالية لها من أجل تحقيق هذا الحلم .

(٣) استمرار تنمية قدراتها العسكرية من أجل ردع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها .
(٤) دعم فرقة الصف العربي وخلق جو من التفكك ودعم حركات التمرد والانفصال في المنطقة مثل مشكلة الاكراد - جنوب السودان - المشكلات العرقية في موريتانيا مؤخرًا ... الخ .
(٥) التوسع في إنشاء المستوطنات من أجل مزيد من الحقوق المائية في المنطقة .
(٦) استغلال نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة من أجل عقد اتفاقيات مشتركة لدول المنطقة لتحديد سياسة استخدام المياه في المنطقة (يتردد عن عقد ندوة في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ حضرها مثل مصر واسرائيل والعراق والاردن لتجنب كارثة حول المياه في المنطقة ورفضت كل من سوريا ولبنان حضور الندوة لاشتراك اسرائيل بها) .
وقد تعمل اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ شبكة مياه تربط الدول في المنطقة الشمالية (سوريا - لبنان - الاردن - اسرائيل) لتطوير مصادر المياه في المنطقة .

٢ - تركيا :

أ - ان لتركيا أطماع في مياه نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الأراضي التركية وتعد لاقامة العديد من المشروعات لزيادة حصتها في المياه على حساب كل من سوريا والعراق .
ب - ان تركيا تطمح في ربط ثمان دول عربية بامدادات من مياه نهري سيحان وجيحان (مشروع المياه من أجل السلام) من أجل مزيد من الارتباط والسيطرة وتحقيق دور رائد في المنطقة العربية .

٣ - بالنسبة لمصر :

أ - تشكل أي مشروعات تقيمها أي من دول حوض النيل اضرارا بحصة المياه المخصصة لمصر ولذلك يقع على الحكومة المصرية عبء توطيد علاقاتها مع دول حوض النيل من أجل الاستغلال والاستفادة المشتركة لكلا من دول حوض النيل .
ب - كما نعتقد أن إعادة العلاقات بين مصر وليبيا سيساعد على البحث والعمل المشترك من أجل استخدام المياه الجوفية في المنطقة الحدودية بين البلدين وتجنب أي احتمال للصراع في المستقبل .



المصدر : البياض العرب

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العدد

٤ - بالنسبة لموريتانيا :

نجد أن النزاعات العرقية داخل الدولة والتي قد تستغلها السنغال بدعم من دول أفريقية سوداء أخرى سيهدد الدولة ويقع عبء دعمها ومساندتها على دول اتحاد المغرب العربي والدول العربية الأخرى خاصة العربية الأفريقية .

٥ - دول الخليج :

أ - أن تجربة مشروع التعاون المائي بين الكويت والعراق هي تجربة ناجحة يمكن تطويرها في مجال الاستخدام المشترك لتشمل دول خليجية أخرى مثل البحرين وقطر والامارات في اطار التعاون المشترك مع العراق .

ب - كما أن تجربة المملكة العربية السعودية في مشروعاتها لتحلية مياه البحر يعتبر نموذجا ناجحا يمكن انتشاره لكافة الدول الخليجية الاخرى من أجل مزيد من المشروعات المائية الناجحة .

ثانيا : وجهة نظر الكاتب

بعد ان استعرضنا بعض ان لم يكن أهم المشكلات والأزمات المائية المحدقة بالمنطقة العربية نجد أن الأمة العربية مطالبة من الآن في العمل على تجنب ومواجهة هذه المشكلات من الآن بواسطة خطط بعيدة المدى من أجل تجنب الأمة العربية خطر المجاعة أو القحط الذي وصلت اليه العديد من الدول الأفريقية منذ بداية الثمانينات وأصبحت رهينة امدادات الغذاء من الدول الغربية خاصة والاجنبية عامة ومن هذا المنطلق نرى اتباع الآتي :

١ - من أجل مواجهة اسرائيل :

تنحصر مواجهة الاطماع الاسرائيلية في المنطقة من خلال الآتي :

أ - دعم القدرة الذاتية العربية خاصة العسكرية من أجل ردع اسرائيل عن التوسع في المنطقة .

ب - التركيز على عقد المؤتمر الدولي لاحتلال السلام الدائم في المنطقة وحل المشكلات الناتجة عن الاطماع الاسرائيلية والوصول الى الحقوق المشروعة لكافة الدول في المنطقة .

ج - وضع خطة عربية شاملة لاستغلال الموارد المائية العربية بطريقة مثلى وبتعاون عربي صادق مشترك .

د - احباط المخططات الاسرائيلية لتفتيت دول المنطقة وزيادة الهجرة والاستيطان وتحركاتها في المنطقة خاصة تجاه تركيا ودول حوض النيل في افريقيا حتى لا يحدث تنسيق بينها ضد الدول العربية .

٢ - بالنسبة للعراق وسوريا :

ضرورة التعاون المشترك من أجل مواجهة الاطماع التركية في مياه نهري دجلة والفرات والاتفاق على خطة بعيدة المدى للحد من المشروعات التركية لاستغلال مياه هذه الانهار .



المصدر : البامّة العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

٢ - بالنسبة للدول الخليجية :

التعاون المشترك من أجل إقامة مشروعات مشتركة لتحلية مياه البحار المحيطة بالدول الخليجية والاستفادة من الفوائض البترولية المتوفرة حاليا لإقامة مشروعات طويلة المدى عالية التكنولوجيا لتوفير المياه اللازمة لشعوب هذه الدول .

٤ - بالنسبة لمصر :

أ - تحسين استخداماتها للمياه خاصة مجال ترميم الترع والقنوات لمنع ترسيبات وفقد المياه عن طريق استخدام الانابيب ومن أجل منع مزيد من البحر خاصة وأن حوالي ٦٠٪ من مياه النيل تضيع خلال رحلتها عن طريق البحر مع استخدام الطرق الحديثة للري مثل الرش والتنقيط .

ب - معالجة ظاهرة انخفاض مستوى دلتا النيل والتي ستمثل خطرا شديدا كما يتوقع بعض الخبراء من انخفاض مستوى الساحل من بورسعيد شرقا وحتى غرب دمياط عام ٢١٠٠ كما تظهر الأقمار الصناعية من خطر الفيضان البحري المتوقع حدوثه في المستقبل .

٥ - بالنسبة للدول العربية عامة :

أ - العمل على مزيد من التعاون بين الدول العربية عامة والتي يعوقها وجود السياسات المتعارضة والخلافات بين هذه الدول .

ب - نقترح تشكيل هيئة تعاون عربية أو اقليمية في مجال شؤون المياه يمكن أن تكون بداية طيبة نحو تعاون عربي أفضل وأشمل .

ج - انشاء مركز أبحاث يعمل في داخل اطار هذه الهيئة التعاونية ويتعامل فقط مع المسائل المائية المتعلقة والموجودة في المنطقة .

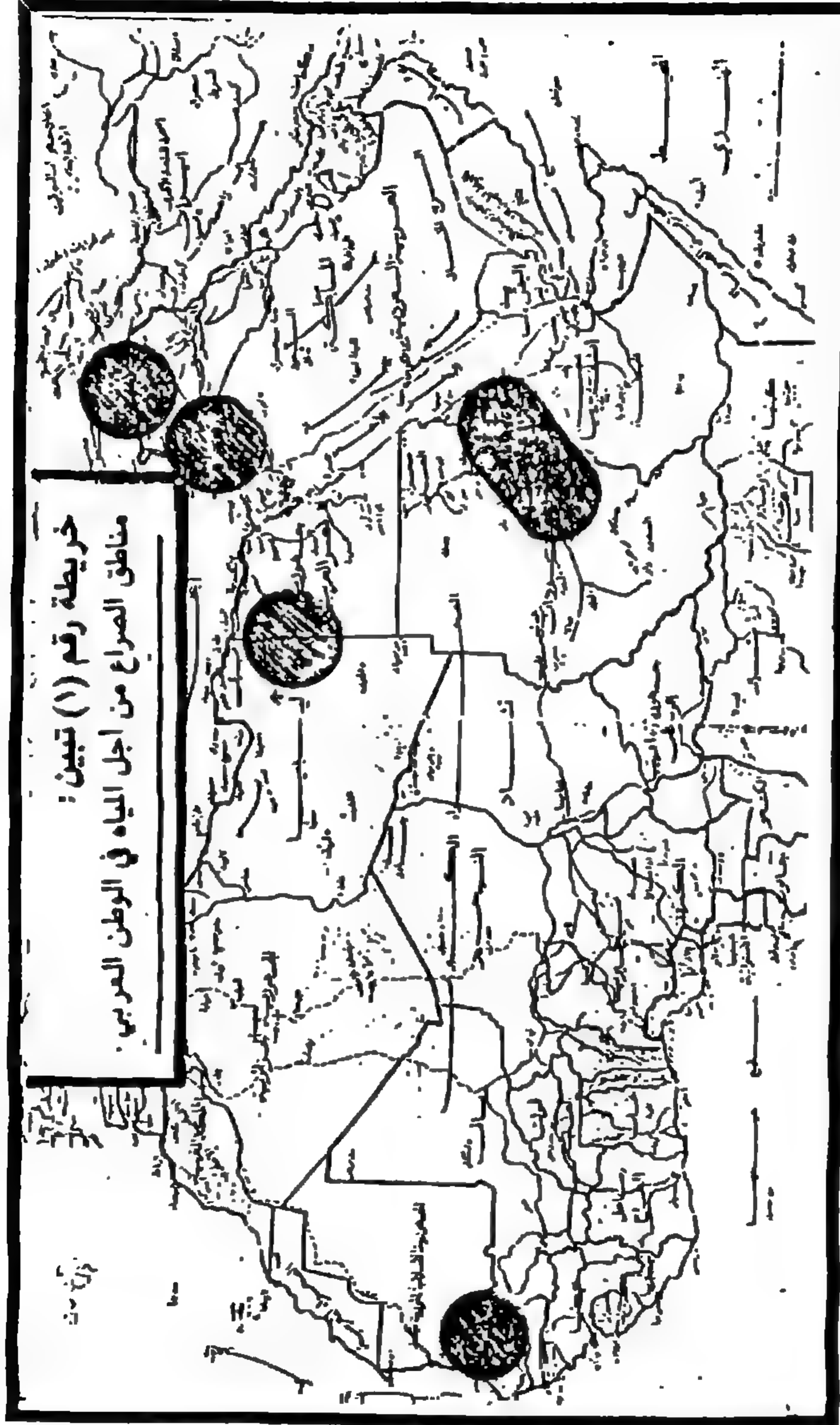
د - مزيد من استخدام التكنولوجيا في عمليات تحلية مياه البحر في المنطقة من خلال تعاون عربي سواء ثنائي أو جماعي ويمكن اللجوء الى المساعدات الغربية أو الشرقية في هذا المجال ويعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد تقدمت بمشروع خلال عام ١٩٨٠ ، لتحلية مياه البحر المتوسط على ساحل سيناء الشمالي ويمكن بالتنسيق مع الدول الأوروبية الغربية واليابان المساعدة في إقامة مثل هذه المشروعات لتحلية مياه البحر .

المصدر : الباشا العربي

التاريخ : يناير مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هضبة العدد





المصدر: البحوث العربية

التاريخ: يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- (١) المجلة العدد ٤٨٢ الصادرة ١٠ - ١٦ / ٥ / ١٩٨٩ ص ٢٢ - ٢٨
- (٢) جريدة الرأي العام الكويتية في ٣ / ٥ / ١٩٨٩.
- ٥ اقام مركز الدراسات العربية لندى في عام ١٩٨٤ ندوة دولية حول هذا الموضوع باسم (اسرائيل والمياه العربية) ونظرا بالاشراك مع جامعة اليرموك الاردنية.
- (٣) بحث فردي للعقيد أح نبيل الرئيس عن مشكلة المياه في اسرائيل وانعكاساتها - اكاديمية ناصر العسكرية العليا - كلية الدفاع الوطني - عام ٨٦ / ٨٧.
- (٤) تقرير الأمم المتحدة الصادر في نيويورك عام ١٩٨٠ عن سياسة اسرائيل بشأن موارد مياه الضفة الغربية.
- (٥) دراسة بعنوان المطامع التوسعية الاسرائيلية في المياه العربية للعميد أ. ح / عبد الله سويلم - اكاديمية ناصر العسكرية العليا - كلية الحرب العليا عام ١٩٨٤.
- (٦) مركز الدراسات الاستراتيجية - اصدارة خاصة عن تطور الاوضاع الاقتصادية في دول منطقة الشرق الاوسط - أغسطس ١٩٨٦ ص ١٢.
- (٧) مركز الدراسات الاستراتيجية - التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ - الجزء الثاني عن المشكلات الرئيسية - ص ١٠٢.
- (٨) جريدة النضالين الصادرة في ١٦ / ٤ / ١٩٨٩ - ص ١١.
- (٩) جريدة الرأي العام الاردنية الصادرة في ٥ / ٥ / ١٩٨٩.
- (١٠) البحث الفردي عن مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية - الاسرائيلية للواء أح دكتور جمال مظلوم - اكاديمية ناصر العسكرية العليا - كلية الدفاع الوطني الدورة التاسعة - عام ١٩٨١.
- (١١) مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة - دراسة عن مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي - مايو ١٩٨٩ - ص ١١٤ - ١١٨.
- (١٢) مجلة اليوم السابع - الصادرة في الاثنين ٢٤ لكتبر ١٩٨٨ - ص ٧.
- (١٣) مركز الدراسات الاستراتيجية - اصدارة دورية عن نظرة مستقبلية لابعاد مشكلة المياه في مصر الصادرة في يناير ١٩٨٩ ص ٩٠ - ١١٧.
- (١٤) جريدة الرأي العام الكويتية - الصادرة في ٤ / ٥ / ١٩٨٩.
- (١٥) مركز الدراسات الاستراتيجية - التقرير السنوي - الجزء الثاني عن المشكلات الرئيسية - ص ٢٥٠ - ٤٤١.
- (١٦) مركز الدراسات الاستراتيجية - اصدارة دورية عن ابعاد مشكلة المياه في مصر - السابق الاشارة اليه - ص ٢٨٠.
- (١٧) مجلة الوطن العربي - العدد ١١٦ - ٦٤٢ الصادرة في ٢ / ٦ / ١٩٨٩ - ص ٢٥ - ٢٦.
- (١٨) جريدة القبس الكويتية - العدد ٧٤٩٤ في ١٣ / ٦ / ١٩٨٩ - ص ٧.
- (١٩) جريدة القبس الكويتية - العدد ٧٤٩٤ الصادرة في ١٣ / ٦ / ١٩٦٩ - ص ٧ - المشار اليه.
- (٢٠) الرأي العام الكويتية الصادرة في ٤ / ٥ / ١٩٨٩.
- (٢١) موزاد الفارس - المملكة العربية السعودية - حله لدراسه السمية عام ١٩٨٦.

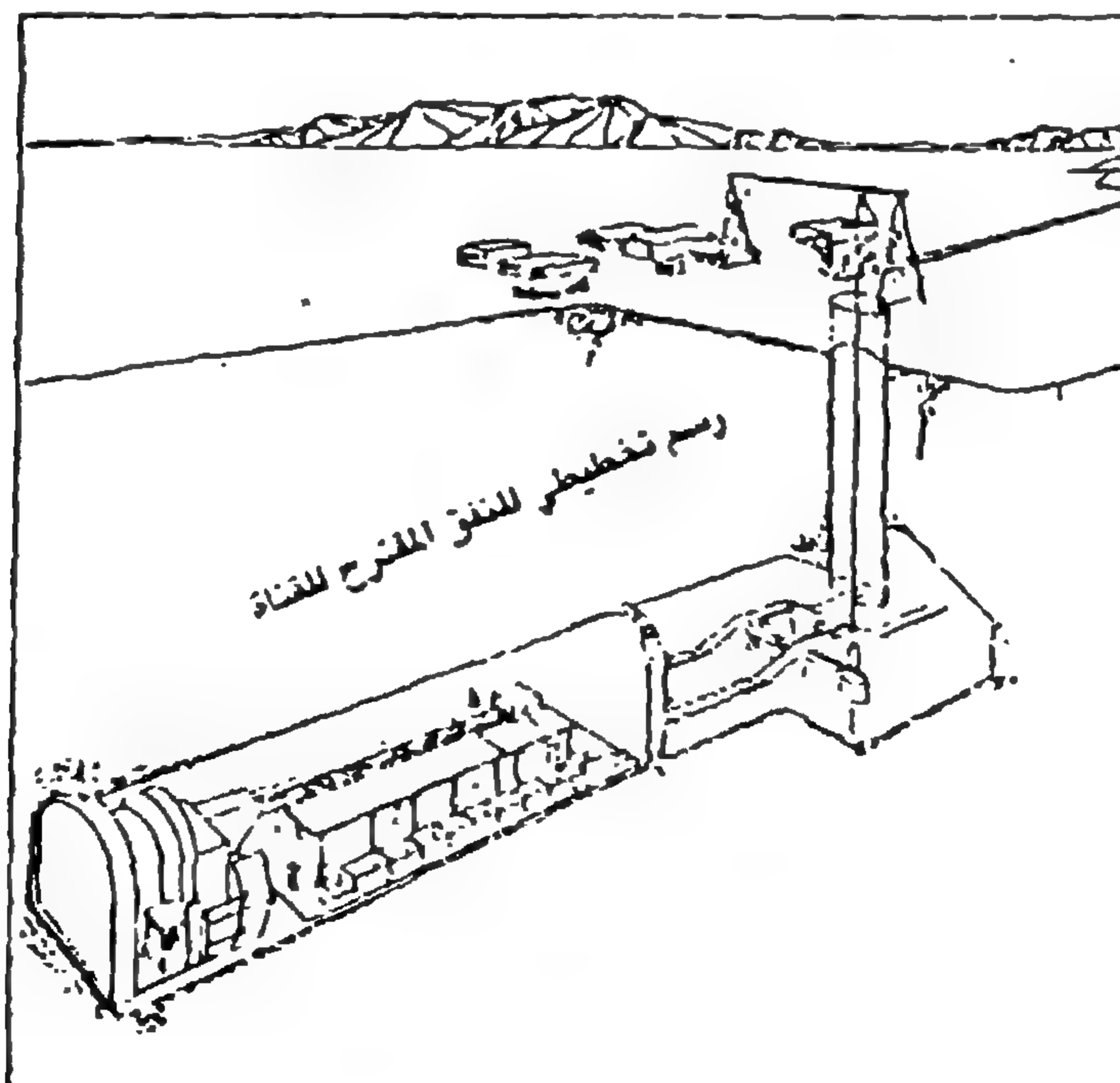
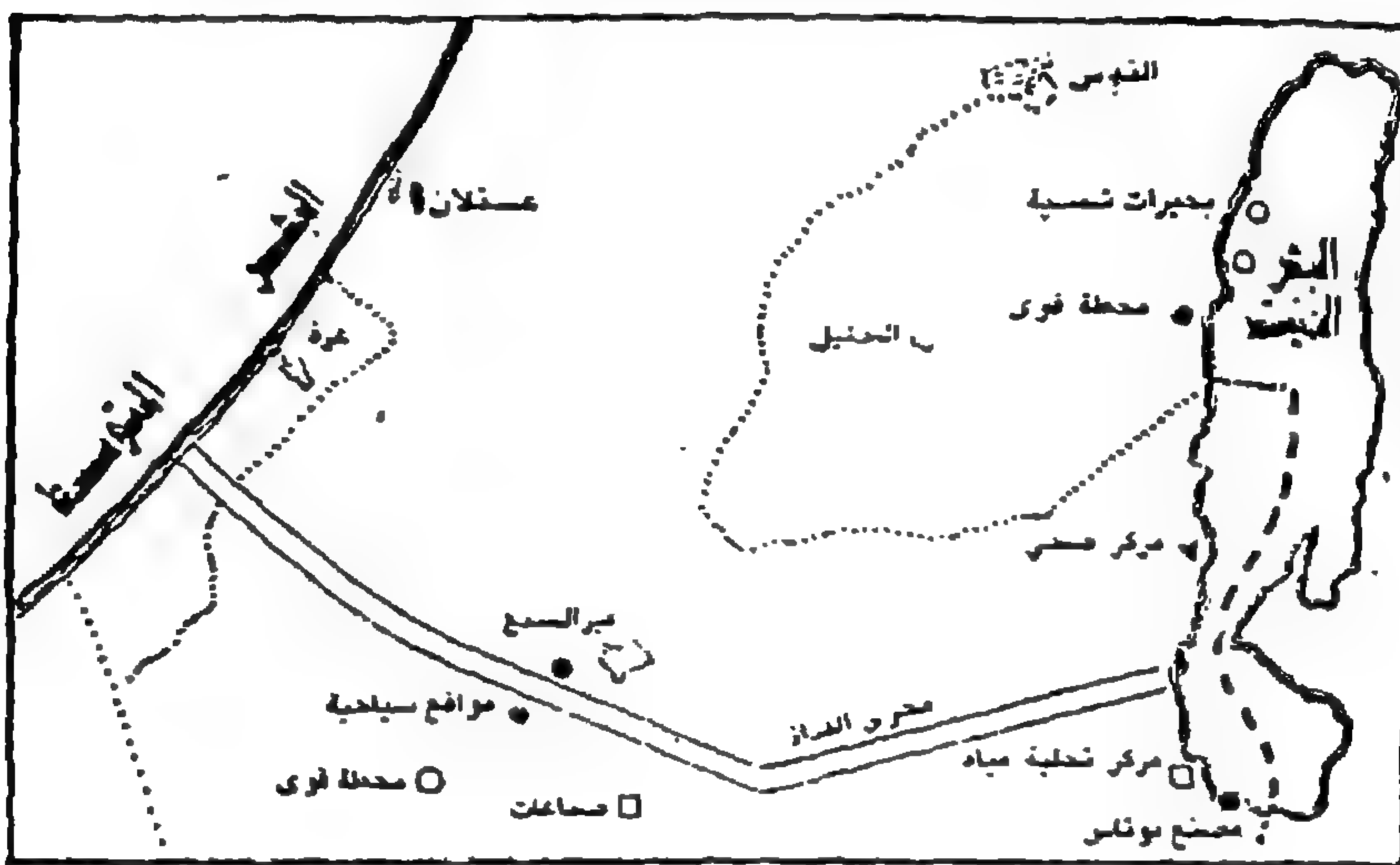


المصدر: البعث العربي

التاريخ: ١٩٩٠ - مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خريطة رقم (٢) تبين: مشروع قناة البحرين الاسرائيلي.





المصدر: البحوث العربية

التاريخ: يناير ١٩٩٠م للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خريطة رقم (٥) تبين: مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا.



الموارد المائية في الشرق الأوسط القضايا الاقتصادية والاستراتيجية



د. ج. الان

مقدمة:

توجه معظم الدول ذات المناخ الحار الجانب الأكبر من مواردها المائية لخدمة الزراعة حيث يوفر ارتفاع درجة الحرارة مع وجود مصادر مائية ممكنة الاستخدام ظروفًا مناخية مثالية لزراعة محاصيل غذائية لسد حاجة الاستهلاك المحلي أو لتصديرها للخارج حين ترتفع أسعارها في غير مواسمها. ولا تقل نسبة المياه المستخدمة في الزراعة عن ٩٠٪ من الموارد المائية الإجمالية في معظم تلك الدول، وتنطبق هذه النسبة على بلاد مثل مصر وسوريا مثلما تنطبق على جنوب ولاية كاليفورنيا أو ولاية أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتحول المياه إلى مشكلة وطنية حين تصبح مواردها غير كافية للاستخدام الجاري أو المخطط له في إحدى الدول. وتعتبر الموارد غير كافية في حالة زيادة حجم الطلب السنوي على المياه عن الموارد المتوفرة سنوياً والتي تشمل المياه السطحية المتجددة والمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة. ويمكن أن تنبع المشكلة من جانب العرض حين تكون الموارد غير منتظمة أو تتعرض للتلف، وتنطبق هذه الحالة على التهديد الذي تتعرض له بعض دول حوض النيل في الوقت الحاضر، كذلك يمكن أن تنبع المشكلة من تزايد الطلب على المياه ومن نماذج ذلك المشاكل التي تواجهها الدول المطلة على نهري دجلة والفرات، والضغط الناشئة عن تزايد سكان إسرائيل والضفة الغربية في مواجهة موارد المياه السطحية والجوفية المحدودة في المنطقة، بالإضافة إلى حالة الثالثة لا تتسبب في تعقيدات دولية مثل سابقتها ولكنها توضح كيف تضطر بعض دول لمنطقة إلى اللجوء لمشاريع هندسية مكلفة لتوفير ما يلزمها من مياه خلال عقد التسعينات وما

أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية - جامعة لندن.



المصدر : البايمة العرب

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعده ، وهي حالة ليبيا التي تخلو من أي نهر وتكاد تعتمد بشكل كلي على المياه الجوفية . ومعظم دول تلك المنطقة تعاني عجزا في المياه المنخفضة التكلفة ، وبعضها يعاني عجزا حادا ، وسيكون العنصر الذي تركز عليه هذه الدراسة فيما يتعلق بعجز موارد المياه هو «أهمية الاتجاهات الحكومية بالنسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء» ، وهو موضوع عميق وله جانبه العاطفي ، كما أن الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط على هذا الصعيد تتميز بوجود مصالح تقليدية وجماعات ضغط - معظمها مهني - تمارس تأثيرا يتخطى حدود المعقول على الحكومات وخاصة الجهات المسؤولة عن الري والزراعة من أجل رفع التنمية الزراعية بدرجة تفوق طاقات الموارد المائية . وتبلغ هذه الضغوط حدا من القوة كان من نتيجته أن بلادا ليست متشابهة في شيء مثل مصر وليبيا واسرائيل تطبق كلها سياسات تتسم بالافراط في استخدام الموارد المائية . وهي سياسات متعذرة التنفيذ بسبب سعيها لتخصيص المزيد من الموارد المائية لقطاع الزراعة .

نهر النيل :

من الحقائق المعروفة تعلق المصريين القوي بالأرض ، والذي يوازيه في القوة حرصهم على زيادة رقعة الأرض الزراعية ورفع انتاجية الأرض المروية . ويعتبر استصلاح الأرض مهمة وطنية يتبناها جميع المصريين حتى لو كانوا جزءا من سكان الحضر الذين تزيد نسبتهم عن ٥٠% من الشعب المصري وليس لهم علاقة مباشرة بشؤون الريف . كذلك فإن المسؤولين الحكوميين يشعرون بقدر مماثل من الالتزام بقضية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتوسع في الزراعة المروية . وظلت الرقعة التي تروى بالراحة من أراضي مصر منذ ملايين السنين - والتي لا تزيد عن ٢% من مساحتها - ظلت تنتج ما يكفي حاجة المصريين من الغذاء حتى الستينات . ولو كانت خطط استخدام مياه بحيرة ناصر قد نفذت في جميع المناطق التي مدت إليها المياه في الستينات ، لكانت مصر قد تمكنت من سد حاجتها للحبوب والمواد الغذائية الأساسية حتى فترة متقدمة من السبعينات . وفي تلك الحالة فإن ثلث الأراضي المستصلحة فقط تكون تكلفة استصلاحها ذات جدوى اقتصادية . ومنذ بداية السبعينات ومصر تعاني من فجوة غذائية تتسع باضطراب ومن حسن الحظ أنه يمكن تعويضها باستيراد الطعام من السوق العالمي ، وخاصة باستيراد الحبوب من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة بأسعار منخفضة بتأثير وفرة الانتاج المدعوم في هذين العملاقين الاقتصاديين .

والمشكلة واضحة بقدر ما هو الحل واضح من وجهة نظر الكثيرين وهي تلخص في «ضرورة انتاج المزيد من الطعام محليا» . بالاعتماد على الأراضي الصالحة للزراعة المستخدمة حاليا في رأي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وعن طريق الأراضي الإضافية المستصلحة حديثا من وجهة نظر المهندسين والرسميين المصريين .

ويعترض البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية وباقي الأجهزة المشابهة باستمرار على فكرة استصلاح أراض جديدة في مصر منذ عودتهم لممارسة نشاطاتهم هناك في منتصف السبعينات . ولم يساهم أي منهم مساهمة تذكر سوى في تمويل إعادة اصلاح أراضي سبق استصلاحها ، وقد ساهم في تشكيل مسألة المياه ومدى توفرها الى جانب ارتفاع تكلفة الاستصلاح .

ومنذ السبعينات ساد الاعتقاد بأن مصر سوف تعاني من أزمة مياه بحلول أواخر التسعينات



المصدر : البحوث المرفوعة

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نتيجة لتزايد الطلب عليها من قبل المصريين من ناحية وتزايد احتياجات السودان من ناحية أخرى . وقد أدى النقص الشديد في كميات الأمطار المتساقطة على اثيوبيا خلال الثمانينات الى انخفاض الامداد السنوي للنيل الأزرق بنسبة ١٥٪ عن معدله المعتاد خلال الفترة من ١٩١٢ الى ١٩٦٠ والذي يقدر بـ ٤٥ بليون متر مكعب سنويا .

كذلك فان مصر شهدت خلال السبعينات موسما واحدا على الأقل كان يمكن ان تعاني خلاله أزمة حقيقية لولا مخزون بحيرة ناصر ، غير ان التجربة جاءت مطمئنة وأثبتت بوضوح صواب قرار بناء السد العالي . غير ان الثمانينات شهدت نقصاً مضطرباً في مخزون البحيرة المائي بسبب استمرار الجفاف في اثيوبيا .

كذلك فان الفرع الرئيسي الثاني للنيل وهو النيل الأبيض ، والذي كان يفترض ان يساهم بحوالي ٢٦ بليون متر مكعب سنويا وفقاً لمعدلات ما قبل سنة ١٩٦١ قد وفر ٨ بلايين متر اضافية سنويا خلال أواسط الثمانينات معوضاً بذلك بعض العجز في امدادات النيل الأزرق . ولكن منذ ١٩٨٦ عاد النيل الأبيض الى معدلاته القديمة وأصبحت مصر مهددة بأزمة حقيقية على الرغم من مخزون بحيرة ناصر المقدّر بـ ١٦٨ بليون متر مكعب ، و يقدر المخزون السنوي في المواسم الجيدة بمائة وعشرة بليون متر مكعب ولكن عام ١٩٨٧ شهد مرة أخرى موسم أمطار شحيح أدى لتراكم العجز بشكل حد من تشغيل مولدات الكهرباء بالسد العالي على الرغم من تقليل حجم المياه المخصصة للزراعة . غير ان الزراعة في مصر تحظى بالأولوية في استخدام المياه وهو ما أدى الى تكرار تعطيل عمليات توليد الكهرباء من السد العالي كنتيجة لتوجيه المياه للزراعة ، وقد أمكن التوصل لنوع من الترشيح في استخدام مياه الري بحلول عام ١٩٨٨ ، وفي نفس العام شهد النيل ثاني أعلى فيضان في تاريخه المسجل (وان لم يتمكن كاتب البحث من الحصول على الأرقام الدقيقة لحجم المياه التي اضافها لمخزون بحيرة ناصر حتى إعداده للبحث) .

وقد مكن هذا الفيضان القياسي المسؤولين المصريين من الاطمئنان مرة أخرى بعد فترة طويلة من القلق الشديد تخوفاً من مواجهة مصر للجفاف لأول مرة منذ أن امتلأت بحيرة ناصر قبل عشرين عاماً . وقد أثبت ذلك صعوبة التنبؤ بتقلبات الطبيعة وجاءت الأزمة التي توقع العلماء حلولاها في أواخر الستينات مبكرة عن المتوقع بعقد كامل من الزمن .

ويخصص أكثر من ٩٠٪ من نصيب مصر من مياه النيل للأغراض الزراعية التي تستأثر بحوالي ٢٨ بليون متر مكعب من اجمالي نصيب مصر بمقتضى اتفاقية توزيع مياه النيل لعام ١٩٥٩ والذي يبلغ ٥٩,٥ بليون متر مكعب ، بينما توجه خمسة بلايين متر مكعب لباقي الاستخدامات بما فيها الصناعة واحتياجات المدن . ونظرا لعدم استهلاك السودان لنصيبه السنوي البالذ ١٨,٥ بليون متر مكعب تمكنت مصر من الحصول على ستة بلايين متر اضافية سنويا خاصة في أواسط الثمانينات نتيجة لاعادة التركيز على استصلاح الأراضي الصحراوية على جانبي الدلتا .

بالاضافة لموضوع كيفية استخدام المياه المتوفرة حالياً لزيادة انتاج الطعام ، هناك ايضا منهج آخر لدراسة الموضوع - تناوله الباحث في دراسة سابقة له العام الماضي - وهو ينطلق من محاولة تحسين إدارة موارد المياه بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المتقدمة ، وانشاء ادارات مستقلة



المصدر : البحوث العربية

للتنسيق : التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لموارد المياه ووضع استراتيجيات بعيدة المدى للحفاظ على تلك الموارد . كذلك السعي الى التنسيق بين الموارد البشرية والمالية التي تتصل بالمياه وخاصة فيما يتعلق باجراء الدراسات والأبحاث والتخطيط البعيد الأمد .

ان التقنيات التي ظهرت منذ الخمسينات وخاصة أجهزة الري بالرش والتخطيط قد ادخلت تحسيناً كبيراً على كفاءة استخدام المياه بالنسبة لبعض المحاصيل والأشجار بدرجة تصل الى ١٠٠٪ من حيث مدى عمق المياه المستخدمة سنوياً . ويعتبر ترشيد استخدام المياه أمراً مطلوباً جداً في مصر وجميع بلاد الشرق الأوسط . ان يمكن زيادة الانتاج في القطاع الزراعي المتطور في مصر بنسبة تصل الى ٥٠٪ عن طريق الاعتماد على ادارة أكثر كفاءة للموارد المائية . غير ان ذلك لن يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء حيث ان المحاصيل التي يمكن انتاجها بهذه الطريقة لن تشمل الحبوب ، وهي ما يشكل الجانب الرئيسي من العجز الغذائي في مصر . وعلى أي حال فان تغيير اهداف الاستراتيجية الزراعية في مصر الى التركيز على المحاصيل ذات العائد النقدي المرتفع يمكن ان يوفر ما يكفي لتغطية تكلفة ما تحتاجه البلاد من غذاء ، كما أنه يمكن ان يسمح بتبني سياسة لترشيد استخدامات المياه .

ان مشكلة المياه في مصر يمكن ان تكون مستعصية في حالة واحدة هي الاصرار على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، ذلك ان كميات المياه المتوفرة حالياً وأقل منها يمكن بسهولة ان تسد حاجة الصناعة والاستهلاك الحضري ، ولذا فان الاختيارات الاقتصادية المتاحة لمصر ليست محدودة بالدرجة التي قد تبدو عليها للوهلة الأولى . في نفس الوقت فان مشكلة الغذاء لن تصبح أزمة حقيقية قبل عقد أو اثنين من الزمان ، وهي ترجع الى أسباب سياسية أكثر منها لأسباب تتعلق بالموارد .

ان الولايات المتحدة تستطيع ان تلعب دوراً كبيراً في تطوير الاقتصاد المصري حيث انها القوة الاقتصادية الرئيسية التي يمكن ان تدعم هذا الاقتصاد الذي تحتل مسألة الغذاء والزراعة موقع الصدارة فيه ، ويمكن القول ان الحكومة الامريكية تستطيع ان تلعب هذا الدور في القطاع الزراعي أو تمتنع عنه . ومن ثم يجب ان تقرأ التقارير التي تعدها الوكالات الامريكية بعناية خاصة . ان المصالح الامريكية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وبالتالي بتنمية الموارد المائية في مصر ، مفهومة وهي تتضمن ترشيد الانفاق بقدر ما يمكن وتوجيهه بالدرجة الأولى الى المشاريع قصيرة الأمد التي تستخدم الخدمات الاستشارية والمعدات الامريكية وكذلك فوائض المحاصيل الامريكية على ان يخدم ذلك كله المصالح السياسية الامريكية .

الدول المطلة على دجلة والفرات

ان مياه نهري دجلة والفرات وفروعهما ضرورة حيوية لقطاع الزراعة في كل من تركيا وسوريا والعراق وبدرجة أقل ايران . وتتضمن خطة التطوير التي اقترحتها تركيا تقليل انسياب المياه الى الدول الأقرب الى المصب وهو ما سيؤدي بالضرورة لايجاد بعض التوتر رغم ان الحكومة التركية قد وعدت بتوفير مصادر بديلة للمياه لجيرانها الجنوبيين وللدول الشديدة الجفاف المجاورة لأولئك الجيران .

ان الحدود الدولية بين تركيا وسوريا والعراق تخترق حوض النهر ومن ثم تمنح تركيا موقعاً



المصدر : البياضة العربية

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراتيجياً قويا فيما يتعلق باستخدام واقتسام مياهه ، ذلك ان حوالي ٩٠٪ من مياه الفرات تنبع من الأراضي التركية ، كما تساهم تركيا بنسبة مماثلة من مياه دجلة قبل التقائه بفرعها الشرقي المهم والذي ينبع من جبال زاغروس في ايران . والبيانات حول حجم مياه النهر غير دقيقة ، وهي تختلف تبعاً لمصادرها ما بين تركيا والعراق وسوريا . والفرات نهر ضخم كان - قبل تطويره من قبل تركيا - يدفع ٢٩ بليون متر مكعب من المياه سنوياً عبر الحدود مع سوريا بينما تقول تركيا ان هذه الكمية هي ٢٦ بليوناً فقط وتحسب التزاماتها المائية تجاه سوريا بناء على ذلك بما يتراوح بين ١٩ و ٢٠ بليون متر مكعب فقط سنوياً بحد أدنى ٥٠٠ متر مكعب كل ثانية . وهو ما يعني انسياباً سنوياً يقدر بحوالي ١٧ بليون متر مكعب فقط .

من ناحية أخرى فان البيانات الواردة من سوريا والعراق تتسم بقدر أكبر من التباين وتتراوح أرقامها بين ٢٠ الى ٢٩ بليون متر مكعب حسب فترة المراقبة والقائمين بها . اما وضع دجلة فهو أقل تعقيداً على الأقل فيما يتعلق بفرعه الرئيسي بالنظر الى وقوعه داخل أراضي دولتين فقط كما ان هناك اتفاقاً عاماً على حجم المياه المتدفقة فيه سنوياً . كما ان العراق أقل قلقاً فيما يتعلق بدجلة لأن ما يصله من مياه عبر فروعه أكثر مما يصله من مجرى الرئيسي .

وقد كانت سوريا أول الدول الواقعة على حوض الفرات تتدخل بشكل كبير في تدفق مياهه عن طريق تشييد سد الثورة لتخزين ١٢ بليون متر مكعب من المياه في بحيرة الأسد التي امتلأت عام ١٩٧٦ . وقد تم تخزين تلك المياه لخدمة الزراعة وتوليد الكهرباء . ولم تحقق الخطط الزراعية النجاح المتوقع لها وبحلول اواسط الثمانينات كان الطلب على مياه النهر قد تعادل مع المناخ على الرغم من أن هناك ٥٠ ألف هكتار اضافية من الأراضي وصلت الى المراحل النهائية للاستصلاح وهو ما يعني ازدياد طلب سوريا على مياه الفرات .

والبعد الجديد الذي يسبب مزيداً من القلق لسوريا والعراق يتمثل في مشروع GAP في جنوب شرق تركيا والذي يهدف الى توليد الكهرباء وري مليوني هكتار من الأراضي لانعاش اقتصاد المناطق الفقيرة المتخلفة في الجنوب الشرقي ، والتي تسكنها أغلبية من الأكراد . وقد بلغ الأعمال الهندسية لتلك السدود مراحل متقدمة كما ان العمل جار لاستغلال المياه ، وقد أُنذت تضاريس المنطقة الى ضرورة ان تعتمد ٨٠٪ من الأراضي الجديدة على مياه الفرات و ٢٠٪ فقط على دجلة .

والموقع ان يصل النقص في انسياب المياه - الذي سيترتب على بناء تلك السدود في تركيا - الى ذروته بحلول عام ١٩٩٤ حين تصل كمية المياه اللازمة لملء تلك الخزانات الى حدها الأقصى غير أنه من المستبعد ان تتحقق التوقعات المتفائلة لاستخدامات تركيا للمياه بنفس النسبة المقترحة في الخطط المذكورة ، ومن غير المتوقع ان يتم استصلاح أكثر من مليون هكتار بحلول عام ٢٠١٠ ، وسوف يتوقف تأثير هذا الحجم من الطلب التركي على المياه على تدفق المياه لسورية على عمق مياه الري التي تستخدمها تركيا سنوياً من ناحية ، وعلى مدى فعالية المنشآت الهندسية المنجزة من ناحية أخرى . ووفقاً للنتائج التي ترتبت على مشاريع الري في مناطق أخرى فـالمُتوقع ان يتراوح النقص في تدفق المياه بين خمسة وعشرة بلايين متر مكعب سنوياً



المصدر : البعث العربي

التاريخ : فبراير - مارس ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويقول المهندسون الأتراك ان ازدياد القدرة على التحكم في المياه بعد بناء السدود الجديدة سوف يخفض ٥٠٪ من نسبة النقص في حجم المياه المتدفقة على الدول الواقعة قرب المصب . وإذا ما تم ري المليون فدان المشمولة في الخطة بسرعة وكفاءة فان أثر ذلك على تدفق المياه لسوريا والعراق سوف يكون أوضح واكبر بكثير . ولن يقل حجم النقص عن عشرة بلايين متر مكعب سنوياً وقد يصل الى ١٥ بليون متر مكعب أي ما يزيد عن نصف كمية المياه المعتاد تدفقها في نهر الفرات عبر الحدود التركية السورية .

ونظراً لطول المدة المقدرة لبناء السدود ولاستصلاح الأراضي فان الجانب المتصل بالعلاقات الدولية من تلك المشاريع سوف يبرز تدريجياً . وفي محاولة منها لشراء حسن النوايا اقترحت تركيا انشاء خط أنابيب اسمته «خط السلام» يوصل المياه من الأنهار الواقعة في وسط أراضيها - والتي يتعذر استهلاكها محلياً لارتفاع تكلفتها - على أن يتم نقلها في خطيوازي في حجمه «النهر العظيم» في ليبيا . والمقترح انشاء خطين واحد غربي يوصل المياه لسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية ، وآخر شرقي يوصل المياه الى الخليج ، وسوف يصل اجمالي كمية المياه التي سيتم نقلها الى ما يتراوح بين بليون الى بليون متر مكعب سنوياً وهو رقم صغير خاصة بالمقارنة مع العشرة بلايين متر مكعب المقدّر ان تحصل عليها تركيا في نهاية الامر من مياه الفرات .

وقد اثبتت التطورات في اواسط الثمانينات مدى خطورة المشاريع التركية لاستغلال المياه على سوريا حين أدى نقص المياه الى انقطاع الكهرباء عن جميع انحاء البلاد عدة مرات خاصة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ، وأضيف الى ذلك ان موسم الجفاف الشديد الذي ساد تركيا والمناطق الشمالية لتركيا والعراق خلال عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ قد أدى لخفض تدفق المياه الى أدنى مستوى له منذ أربعين عاماً . وكان تأثير النقص مضاعفا بسبب كون الموسم السابق قد شهد كمية قياسية من الأمطار لم تعرفها المنطقة منذ عدة قرون . وكان تأثير انتاج الغذاء في تركيا وسوريا والعراق كبيراً جداً ، ففي تركيا على سبيل المثال اضطرت الحكومة عام ١٩٨٩ الى استيراد الحبوب لأول مرة منذ عشرات السنين وبكميات فاقت مليوني طن . وهو غذير شؤم بالنسبة للمستقبل يشير الى ضرورة تحقيق فائض زراعي في تركيا لسد الحاجة المتزايدة - بفعل زيادة السكان - للطعام ، والسعي أيضاً لتوجيه بعض منه لسد الطلب المتزايد على الغذاء لدى بعض جاراتها الجنوبية .

وعلى الرغم من شدة الضغوط على الموارد المائية المحدودة لدجلة والفرات ، وللأبعاد الدولية المعقدة لتلك الضغوط ، فمن المستبعد ان يؤدي التصارع على المياه الى نشوب حرب ، فسوريا والعراق سوف يتكيفون تدريجياً على التحول الى بلاد تعاني عجزاً في انتاج الغذاء ، وبالنسبة للعراق الغني بموارده البترولية فان أثر ذلك لن يكون محسوساً على المدى المتوسط والبعيد ، اما سوريا فسيكون موقفها صعباً خاصة اذا ارتفعت أسعار الحبوب الغذائية بشكل ملحوظ ، غير أنها لا تملك سلاحاً للمساومة يكفل لها تحقيق موقف أكثر أماناً بالنسبة للموارد المائية ، فالمجرى المائي الوحيد الذي ينبع من أراضيها باتجاه تركيا وهو نهر العاصي Orontes لا تزيد حصيلته من المياه عن خمس حصيلة الفرات ، كما ان سوريا ليست متفوقة على تركيا عسكرياً اضافة الى انشغالها الدائم بالتوتر على حدودها الجنوبية الغربية . كذلك فان السياسات المتبعة بالنسبة



المصدر : البامء العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

للريف في دول المنطقة لم تكن تعنى بالتركيز على الاكتفاء الذاتي من الوجهة الغذائية .

نهر الأردن وروافده

يعتبر نهر الأردن نهراً صغيراً بالمفهوم الاقليمي غير ان مخزنه السطحي والجوفي قد درس اكثر من غيره ، كما ان موارده هي الأكثر استخداماً بين جميع انهار الشرق الأوسط ، إضافة الى ضخامة القضايا السياسية المتصلة به ، والتي تحتاج لقدر كبير من تعديل المواقف السياسية من قبل الاردن واسرائيل على سبيل المثال خاصة فيما يتعلق باقتسام مياهه السطحية . وتمثل المياه مصدراً حيوياً لكل من الاردن واسرائيل الى الحد الذي يدفعهما الى تبادل دوري للرسائل حول اقتسام المياه في ضوء الاوضاع الحالية لمصادر المياه ، مخضعين بذلك عداءهم التقليدي لضرورات تأمين احتياجاتهم من المياه .

ولا تتعدى كمية المياه المناسبة في نهر الاردن ٢٪ من مياه نهر النيل أو ٧٪ من مياه الفرات ، ولكن هذه الكمية التي لا تزيد عن نصف مليون متر مكعب سنوياً ذات أهمية حيوية لكل من الاردن واسرائيل ، فهي تقدم للأخيرة أكثر من ربع حاجتها السنوية كما تقدم للأولى ثلاثة أرباع احتياجاتها .

كذلك فان رافد اليرموك يجلب ٤٩٢ مليون متر مكعب إضافية للاردن ، كما ان جزءاً من مياهه قد خصص لسورية بناء على ترتيبات تم الاتفاق عليها مؤخراً التي شرعت في تنظيم انسيابها من أجل الاستفادة منها في تطوير الزراعة بمنطقة حوران . وتطرح الاردن حالياً اقتراحاً يهدف للتحكم في جزء من مياه النهر عن طريق بناء سد مقارن لتوسيع استخداماتها لمياه اليرموك .

ولدى الدول الثلاثة الواقعة حول مستجمع (خزان) مياه الاردن امكانية الحصول على معظم مياهه المتجددة واستخدامها في معظم السنوات كما يظهر من الجدول التالي :

خزان الاردن : موارد المياه السطحية والجوفية واستخداماتها

الدول	الموارد المتجددة حتى	المستخدم حتى	احتمالات النقص
	أواسط الثمانينات	أواسط الثمانينات	بحلول عام ٢٠٠٠
	(بليون متر مكعب)	(نسبة مئوية)	(بليون متر مكعب)
اسرائيل	١,٩٠	٩٥٪	-,٨
الاردن	-,٨٧	٩٠٪ فأكثر	-,٢
سوريا	-,٢٥ (تقريباً)	٩٠٪ (تقريباً)	-,٢٥
المياه الجوفية في الضفة الغربية :			
● غربي مستجمع المياه	-,٤٨	١٠٠٪	٩٥,٥٪ لاسرائيل ٤,٥٪ للفلسطينيين
● شرقي مستجمع المياه	-,١٢	٩٥٪ (تقريباً)	٢٥٪ للمستوطنات الاسرائيلية ٦٧٪ للمصالح الفلسطينية
* يشمل الجدول المياه الجوفية في الضفة الغربية غربي مستجمع المياه .			



المصدر : الباحث العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

تعتبر نسبة ما تستخدمه اسرائيل من مياه مقارنة بعدد السكان خمس أمثال مثيلاتها في الدول العربية المجاورة لها . ورغم انها خفضت مؤخرًا كمية المياه المستخدمة في الزراعة بنسبة ١٥% ، إلا أنها ما زالت وستظل المستخدم الرئيسي لمياه خزان الاردن ، وتشغل مسألة تأمين مواردها المائية اذهان واضعي استراتيجياتها مما أدى الى توجيه استثمارات هائلة لمشاريع هندسة المياه وسياسات دعم الموارد المائية في أعقاب احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ وجنوب لبنان ١٩٨٢ . (كانت اسرائيل قد شنت أول غاراتها ضد جنوب لبنان عام ١٩٦٥ وقامت اثناءها - وفي غارات لاحقة ايضا - بتدمير مضخات وخطوط أنابيب مائية) .

والمجرى المائي السطحي الوحيد في المنطقة الذي لم يستغل بشكل كامل حتى الآن هو نهر الليطاني الذي تحول الى مجرد جدول صغير على أثر تشييد لبنان لسد بحيرة القرعون لتحويل مياهه في اتجاه الشمال لاستخدامها في مناطقه الوسطى . وينفي المسؤولون الاسرائيليون ما يقال عن أن لدى تل أبيب خططًا تتعلق بنهر الليطاني ، وهو أمر يعتبر مستبعدًا في الوقت الحاضر بحكم أنه يقتضي أن تحتل اسرائيل منطقة جنوب البقاع وما تبقى من جنوب لبنان حتى نهر الزهراني . ورغم محدودية السيطرة الاسرائيلية في جنوب لبنان إلا أن المعروف أن كميات غير محددة من مياه الليطاني يتم ضخها تحت الأرض الى داخل اسرائيل .

وبالإضافة الى المطالب المتنافسة للدول الثلاث المطلة على نهر الاردن فيما يتعلق بالمياه السطحية ، اضيف مزيد من التعقيد على الموقف من خلال انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة . فاسرائيل تستخدم حاليا ٢٥% من المياه شرقي مستجمع المياه في الضفة الغربية ، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة بانتهاء الثمانينات وهو أمر يستحيل تحقيقه دون وضع قيود على استخدام القرى الفلسطينية للمياه .

وكما هو الحال في احواض الانهار الكبرى الاخرى في الشرق الاوسط يأتي الجانب الاكبر من الطلب على المياه من جانب القطاع الزراعي في الدول المطلة على الانهار ، وعلى الرغم من التقدم النسبي في عمليات رصد وتخطيط استخدام المياه خاصة في الاردن واسرائيل فإن عدم التعادل بين العرض والطلب يصل الى نفس المستويات التي يعاني منها نهري النيل والفرات . فالنشاط الزراعي يحتل مكانة تقليدية شديدة الأهمية في الثقافة الوطنية والمطالبات بزيادة الموارد المائية الموجهة لخدمة الريف تنسم بدرجة هائلة من الالحاح ، وجماعة الضغط الزراعية تعتبر واحدة من أقوى جماعات الضغط في اسرائيل ، كما أن الهيئات الرسمية المسؤولة عن تطوير الزراعة بفرض توفير الاكتفاء الذاتي الغذائي في كل من سوريا والاردن تلقى مطالبها اذانا صاغية لدى واضعي السياسات على قمة السلطة في بلادهم . وحتى السياسات الأكثر ذكاء والتي ترمي الى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من خلال المنتجات الزراعية والتي يتبعها الاردن تعتبر ضارة بالموارد المائية السطحية والجوفية الشحيحة لمستجمع مياه حوض الاردن .

وترجع أزمة المياه في خزان الاردن الى نفس الأسباب العامة لشح المياه في المناطق الحارة بالشرق الاوسط ، وبالأخص التركيز على الزراعة والمشاكل المرتبطة بالافراط في استخدام المياه والتي تؤدي الى تدهور الطبقة الصخرية المائية . إلا أن هذا الخزان يختلف عن غيره في أن استخدام تقنيات ترشيد المياه قد وصل الى مراحل متقدمة في كل من الاردن واسرائيل بحيث لم يعد هناك هامش واسع لتحقيق المزيد على صعيد «زيادة انتاجية المياه» باستخدام هذه التقنيات



المصدر : الباحث العربي

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغالية التكلفة . والمطلوب هنا هو احداث تحول في السياسات لتقليل التركيز على القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الوطنية . فلا يمكن للزراعة ان تظل هي القطاع الاقتصادي السائد في تلك المنطقة بصرف النظر عن تفضيلات النخب السائدة في الدول المعنية . ان حل مشكلة المياه يتوقف على احداث تغيير في الدول المفترض لها وللزراعة في التنمية الوطنية ، اكثر من احداث تغيير في قطاع المياه نفسه . ومثل هذا التعديل للأولويات سوف تكون له نتائج على المسؤولين عن الزراعة والمؤسسات الريفية في دول حوض نهر الاردن .

المياه الجوفية للاقليم

بالاضافة الى الموارد المائية السطحية التي تعرضنا لها أنفا تملك كثير من الدول في شبه الجزيرة العربية وشمال افريقيا كميات كبيرة من المياه الجوفية . وتمثل هذه الموارد المائية غير المتجددة مصدرا مفيدا - وان كان عالي التكلفة - لتوفير المياه للاستخدامات الحضرية لسكان تلك الدول المحدودي العدد . وفي مقدمة الدول التي توسعت في استخدام تلك الموارد تأتي المملكة العربية السعودية التي وجهت معظم مياهها للزراعة بحيث استطاعت التحول الى دولة مصدرة للحبوب . وفي نفس الوقت فان الاستثمارات الهائلة التي توجهها ليبيا لاستغلال المياه الجوفية في مناطقها الجنوبية كان دافعها الأساسي هو الحاجة الى تأمين احتياجات البلاد من الغذاء . غير ان هذين المشروعين لا يمكن اعتبارهما مجدين بالمفهوم الاقتصادي ، وسوف يأتي الوقت الذي تلجأ فيه السعودية الى خفض انتاجها من المحاصيل التي ستمكن في المستقبل المنظور من شرائها من السوق العالمي .

وليبيا منشغلة في الوقت الحاضر بمحاولة التوصل الى قرار حول سبل استغلال المياه التي تمكنت بنجاح من نقلها من الجنوب الى المناطق الساحلية تمهيدا لنقلها بعد ذلك الى الأماكن التي يمكن ان تستغل فيها بشكل اقتصادي . ويمكن لنا على هذا الصعيد ان نتنبأ بأن الهدف الأساسي بتخصيص أغلب تلك المياه للزراعة لن ينفذ اقتناذاً بأن عائد توجيه تلك الموارد للزراعة سيكون قليلاً بالمقارنة بما يمكن أن يجلبه توجيهها للاستخدامات الحضرية والزراعية .

خاتمة

ان موارد المياه في الشرق الاوسط محدودة ومستنزفة بشكل عام . وأدت الظروف المناخية القاسية خلال السنوات الاخيرة الى القاء الضوء على مشكلة عدم ثبات الموارد المائية خاصة في مصر . كذلك فان زعماء وحكومات دول المنطقة يواجهون تحدياً حتمياً على المدى الطويل فيما يتعلق بتوفير مصادر الماء وتحديد استخداماتها وادارتها . ومع كون المصادر المائية بالمنطقة محدودة ومستنزفة - ما عدا تركيا التي تعتبر الدولة الوحيدة التي لديها فائض جيد وامكانية كبيرة للتوسع الزراعي - فان على جميع الدول الاخرى البدء في اعادة النظر في الميزان التي يعود بها تخصيص الموارد المائية للزراعة مقارنة بميزات توجيهها الى قطاعات اخرى منافسة مثل الصناعة واحتياجات المناطق الحضرية والخدمات . خاصة وان دولاً كثيرة في المنطقة قد وصلت



المصدر : البحوث العربية

التاريخ : يناير - مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالفعل إلى مرحلة يتعذر عليها فيها توجيه مزيد من المياه للقطاع الزراعي .

المراجع

- ٥ ي . دافيز ، ١٩٨٥ ، «الموارد المائية العربية في سياسات اسرائيل المائية» من كتاب «اسرائيل والمياه العربية» .
- اعداد عبد المجيد فريد وحسين سريه مركز الدراسات العربية لادن ص ١٦ - ٢٤ .
- ٥ ج . وتربوري ، ١٩٨٠ «السياسات المائية للنيل» مطبوعات جامعة سيراكيوز .
- ٥ جوس ستا ودانييل ستول ، ١٩٨٨ ، السياسة الخارجية الامريكية والموارد المائية في الشرق الاوسط، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، واشنطن دي سي .



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ يناير

نحن وإسرائيل... في حروب المياه!

... ولما كان اليوم الأخير من عام ١٩٨٩ ... اختارت بنا طائرة الرئيس حسني مبارك .
الاجواء من القاهرة الى الخرطوم . فوق نهر النيل العظيم بمياهه المتلألئة نقطة نقطة ...
نقطة المياه .. اصل الحياة ... سوف تكون في عقد التسعينات هي المنجم .. لقد
اصبحت بالفعل في بعض مناطق العالم . اغلى ثمنا من النفط الذي كان ملك السبعينات
والثمانينات ..

في التسعينات . سوف يزداد تراجع النفط غالبا .. مقابل تقدم المياه ... بمعنى ان
مشكلة المياه سوف تزداد تعقيدا بدرجة تجعلها في مقدمة اهتمامات العالم كله في ظل
التغيرات المناخية . وزيادة السكان . وسوء استغلال مخزون المياه . سواء من الانهار او
من المياه الجوفية .

اعدت علاقاتها الدبلوماسية التي كانت مقطوعة منذ
عام ١٩٦٧ ... بين البلدين . وفي ظل علاقاتهما
القديمه . والعديده . مصالح مشتركة يمكن تركيزها
حول حرب المياه والمواقع الاستراتيجية الحكيمة ..

● أولا : حرب المياه :

رغم ان الاهتمام الاسرائيلي بمصدر المياه يتركز
على المصدر البشرية . وتعني المياه المتدفقة اليها
والى جوارها . من المرتفعات السورية والبنانية عبر
نهرى الارمن واليرموك . او عبر نهري الليطاني
والزهراني الى جنوب لبنان ... الا ان عينها
الاستراتيجية . تتركز عادة على مياه نهر النيل
الاخضر والاكثر ندقا والاضمن استمرارا على مدى
التاريخ .

ولانها فشلت خلال عقود السبعينات
والثمانينات . في تحقيق حلمها « التاريخي » بجر

صالح الدين حافظ

مياه النيل عبر صفراء سيناء الى القاب لتعمير
صحاريها .. لقد بدأت تخطط للمستقبل ... اى
للمضيق على مصر والسودان والتضييق على مواردها
المنية النيلية . عبر ادول المصدر ومهايط الامطار
ومحيرات واحواض تجمع مياه النيل في أقصى
الجنوب ...

واذا كانت تسع دول افريقية تشترك في منبع
وداد ومصب نهر النيل . هي كينيا واليوبيا
وتنزانيا وزاندا واوغندا وزامبيا وبوتسوانا
والسودان ومصر ... فإن اثيوبيا تقبل هي الاهم
بالنسبة لمصر والسودان . من حيث امداد النيل
بكميات ضخمة من مياهه عن طريق الامطار
المنساقطة على الهضبة الحبشية ... ولذلك مدت

كثير من دراسات مراكز البحوث . تنبأ بوضوح .
بل شكل الحروب القادمة - ربما في التسعينات -
سوف يختلف . لانه ستركز حول الصراع العكسي
على اقتسام مصدر المياه وتوزيعها ..
في الخرطوم .. وعند التقاء النيلين في مواجهة ام
برمن . احسست يقينا ان منطقتنا العربية - ونهر
الجوار - هي المعنية بلزمة المياه المستقبلية . اكثر من
غيرها . لان المياه . والنفط . والمواقع الاستراتيجية
الحكيمة . هي العناصر الرئيسية الثلاثة . التي تحكم
الصراع في المنطقة ... وتحكم الصراع على المنطقة
ايضا !

الصورة اكثر تجسيدا وتجسيدا حين تراها من
المنصة الثالثة ... الخرطوم والخرطوم بحرى ..
وام برمن ..

فلذا كان النفط قد بدا في التراجع عاليا ... انتلجا
ومخزونا وتصديرا واسعلا .. يبقى العنصران
الاخران - المياه والمواقع الاستراتيجية - فاعلين في
حلبة التسعينات . ولذلك لكل العيون - خاصة
الخبيرة والمهتمة بدراسة المستقبل - مركزة عليهما
اكثر من غيرهما ...

ونحسب ان اسرائيل هي الاكثر اهتماما بهذين
العنصرين . الان وفي المستقبل . خاصة بعد ان
نجحت طوال عقد الثمانينات في توفير حاجتها من
النفط . ولا استخدام الطاقة البديلة والجديدة ...
وسر اهتمامها انها الاكثر حاجة الى المياه الطبيعية
والاكثر حاجة للمواقع الاستراتيجية الحكيمة من
حولها ... والاسباب كثيرة ... سياسية وعسكرية ..
اقتصادية ونفسية واستراتيجية . تتعلق كلها
بمصرها الدائر مع الدول العربية . ذلك الصراع
الذي يعلم طرفاه جيدا . انه صراع طويل
وحضاري . لن ينتهي قريبا . حتى لو وجد حلولا
مؤقتة في المدى المنظور !

في هذا الاطار . نستطيع ان نضع التطورات
الجديدة والاخيرة . بين اسرائيل واليوبيا . بعد



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستوى العسكرى ... حتى اعيدت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما قبل اسابيع ، ليبدأ الحديث من جديد ، حول الوجود الاسرائيلى فى الجزر العربية والاريترية ، المتحكمة فى المداخل الجنوبية للبحر الاحمر بالتفلق مع اثيوبيا ... وخاصة مجموعة جزر « بريم » و« أرخبيل » « دهك » فضلا عن ميناءى عصب ومصوع ... المطلين على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر من قبة القرن الافريقى ... تدعيما لما تروج له اسرائيل عن نظرية الامن المشترك بين اثيوبيا واسرائيل ، المحاصرتين بالدول العربية المعادية .

ولعل هذا يعيدنا بصراحة ، الى طرح قضية الامن القومى العربى ، فى البحر الاحمر - ١٢٠٠ ميل من السويس لباب المندب .. وفى مجموعة جزره التى تصل الى نحو ٣٨٠ جزيرة ٦٧ ٪ منها عربية ومعظمها لمصر والسعودية والسودان واليمنين الشمالى والجنوبى ... بعضها مأهول وبعضها مهجور ... بعضها غير ذى اهمية ، وبعضها الاخر استراتيجى ، يتحكم فى المضيق الشمالى والجنوبى للبحر الاحمر ... بما يمثل مواقع حاكمية ومتحكمه تشد الانتباه اليها فى كل مراحل السلم والحرب على السواء .. وبما يضعنا امام مسئولية عمل عربى مشترك وفعل دفاعا عن هذا الامن القومى ان كنا نفكر حقا باى منطق عقلانى !

بقي امنا .. سؤال مهم هو : نوعية المصالح المشتركة ، التى تقرب بين اثيوبيا واسرائيل ... لماذا وكيف ؟

■ اسرائيل تبني علاقاتها متطلقة من نظرية اوهاجس « الامن » ... ونعتقد ان اربعة اسباب اسرائيلية رئيسية وراء علاقاتها التى تحاول تدعيمها باثيوبيا هي اولا : ... الامن العسكرى بتأمين ملاحتها فى البحر الاحمر خاصة عبر المضيق الجنوبى - باب المندب - الذى تتحكم فيه اثيوبيا من الغرب حتى لا يتكرر اغلاقها فى وجه ملاحتها كما حدث فى عام ١٩٧٣ . وثانيا : الامن الاقتصادى التجارى ، بفتحها تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية مع افريقيا والشرق الاقصى ، عبر البحر الاحمر جنوبا حتى المحيط الهندى ... ثلثا : الامن السكانى : عن طريق تهجير اليهود الاثيوبيين - الفلاشا - لزيادة كثافتها البشرية ... رابعا : مضايقة مصر والسودان سياسيا وعسكريا ومائيا ، بدءا من منابع النيل وصولا لتشجيع وتسليح حركات الانفصال فى جنوب السودان .. امتدادا لمضايقة اليمن شماله وجنوبه عن طريق المزاومة فى باب المندب .

■ اثيوبيا : بنت مصالحها مع اسرائيل ، على اساس الاستفادة من المساعدة الاسرائيلية فى مجالات مختلفة ابرزها استخدام المياه ، وتسليح وتدريب الجيش ، خاصة فى مواجهة تزايد نشاط حركات المقاومة مثل المقاومة الاريترية والمقاومة التيجرية ..

فضلا عن توتر العلاقات الاثيوبية العربية على فترات لو عدم ثباتها .. حول مشكل وصراعات رئيسية مثل جنوب السودان واريتريا والصومال ...

وكلها عوامل تلعب دورها فى جانبية الدور الاسرائيلى ، فى ظل علمين اسلميين

اسرائيل بصرها مباشرة الى اثيوبيا ، لتجدد مافعلته فى الماضى ، بل ولنقدم لها خلاصة خبراتها العلمية والتكنولوجية ، فى استخدام المياه الاستخدام الامثل ... وفى القمة السوداء على روافد النيل ، الامر الذى سيؤثر بالضرورة على نسبة المياه المتدفقة الى كل من مصر والسودان ... وفى هذا تهديد مباشر للامن القومى للبلدين ... خلاصة فى المستقبل الذى يبدو انه سينشهد تطورات متصاعدة فى زيادة السكان وبالتالي زيادة استهلاك المياه ... فضلا عن التغيرات المناخية التى تؤثر على معدل سقوط الامطار ومناطق سقوطها وعلى انتشار الجفاف والعطش والجوع !

ورغم قيلم مجموعة دول ، الاندوجو ، عام ١٩٨٣ التى تضم معظم دول حوض نهر النيل ، للتعاون المشترك خاصة فى المجالات الاقتصادية والمائية ، الا ان « اللعب » الاسرائيلى فى هذا المجال الحساس ،

سيشكل احد اهم محاور الصراع السياسى العسكرى فى المنطقتين العربية والافريقية على السواء .. الامر الذى يتطلب من الان ، وفى المستقبل نظرية استراتيجية اكثر عمقا واكثر قدرة على العمل والحركة والتعاون ، فى مجالات المصالح المشتركة بين الدول العربية والافريقية ... قبل ان تلغىها اسرائيل تماما ...

هنا تظل اثيوبيا احد اهم المواقع .

● ثانيا : حرب المواقع الاستراتيجية :

ظهر يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، ومع انطلاق الدفعة الاولى من مدفعية التمهيد لحرب اكتوبر المجيدة ، كانت قوة بحرية مصرية تتقدمها مدمرتان ، قد اغلقتا مضيق باب المندب ... المدخل الجنوبى للبحر الاحمر ، فى وجه السفن الاسرائيلية تماما ...

وكان هذا هو الدرس القاسى الذى وعته اسرائيل طوال السبعينات والثمانينات ... لقد سرعت الى صديقها القديم ، الامبراطور ميلاسلاس ، امبراطور اثيوبيا انذاك لزيادة التعاون المشترك فى مراقبة مضيق باب المندب - اتساعه ٢٠ ميلا فقط - عبر الاراضى والجزر الاريترية والشعب المرجانية ، التى تسيطر عليها اثيوبيا من الساحل الغربى ، فى مواجهة الساحل اليمنى شرقا ...

ورغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى ١٩٦٧ ، الا ان التعاون السرى استمر ، وخاصة فى المجالات العسكرية ... ورغم توتر العلاقات بدرجات مختلفة بين القيادة العسكرية التى جاءت للحكم الاثيوبى فى عام ١٩٧٤ بعد اسقاط الامبراطور ، وبين اسرائيل ... الا ان المصالح الاستراتيجية ظلت قائمة بنسب متفاوتة وعلى مستويات مختلفة خاصة



الأحرار

المصدر :

١٩٩٠ يناير

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اولهما تحولات الابدولوجيا والسبسة في
عالم اليوم بعد ، الانقلاب ، في المعسكر
الاشتراكي .. الذي كان منذ اثيوبيا طوال
الخمسة عشر عاما الماضية ... وثانيهما
غياب المفاعلية العربية وعدم استمراريتها
في التعامل مع اثيوبيا خلصة والفريقيا
بصفة عامة .. ثمة قصور عربي قبل وبعد
الحمل الاثيوبي حتى لا تلتقي اللوم على طرف
واحد !

اكاد اذعم انه باستثناء مصر ... ذات
السياسة المتوازنة تجاه اثيوبيا .. يبقى
العرب مخنطين الى حد كبير ... الامر الذي
فتح الباب واسعا امام اسرائيل ... فتشق
طريقها في حرب المستقبل .. حرب المياه
العذبة والملحة على السواء !
الامر يستدعي لنن اعادة نظر ... المهم
ان نبدا الان قبل قوات الاوان ... حتى
لا نقتل اصحاب الفرص الضائعة دائما !



المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب المصري: شبحها يخيم على الشرق الاوسط

حرب مصرية - سودانية ضد اثيوبيا

وحرب سورية - عراقية ضد تركيا

□ القاهرة - من شريف فياض:

■ حذر نواب في مجلس الشعب المصري من ان الشرق الاوسط بات على عتبات «حرب مياه» تهدد بمواجهة عسكرية بين مصر والسودان من جهة والاثيوبيا من جهة اخرى، كما تنذر بمواجهة مسلحة خلف فيها سورية والعراق في وجه تركيا بسبب قضية مياه الفرات.

جاء ذلك خلال مناقشات المجلس امس، والتي طغى عليها هاجس الاخطار التي تهدد مصر بسبب ما كشف عن قيام اثيوبيا ببناء ثلاثة سدود على النيل الازرق.

ورأى النواب ان الحرب المقبلة في الشرق الاوسط لن يكون هدفها الفوز بمساحة من الارض، وانما الحصول على اكبر قدر من مياه ثلاثة انهار تجري في المنطقة ومنابعها في افريقيا واسيا.

واكد نواب لـ «الحياة» ان شبح هذه الحرب خيم فجأة، وفي وقت واحد، على شمال المنطقة وجنوبها، معتبرين ان الامر يتغير علامات استفهام في شأن المخططين لاشغال الحرب واهدافهم منها.

وطالب النائب احمد فراج (من الحزب الوطني) وزيري الخارجية والري المصريين باعلان رايهما صراحة قبل ان يفوت الاوان ويصبح للرأي المطلوب لوزير الدفاع. واعتبر ان التعقيم الاعلامي على هذه القضية في مصر امر لا تقبله ولا يصح ان نستلقي معلوماتنا من الاذاعات الاجنبية. واضاف: كل الاذاعات ووكالات الانباء تتحدث عن قيام

اثيوبيا ببناء ثلاثة سدود على النيل الازرق بمساعدة فنية من اسرائيل، وهذه السدود ستؤثر سلبا على نصيب مصر من ايراد النهر، الذي تحده اتفاقات توزيع مياه النيل بين مصر والسودان والاثيوبيا. وطالب باللجوء الى المحادثات الثنائية مع اثيوبيا واذ فشلت يكون اللجوء الى التحكيم الدولي لحل هذه المشكلة بدلا من اللجوء الى الحرب.

ورد وزير الري المهندس عصام راضي قائلا: «نطمئن الشعب المصري» فالوزارة تتابع وتدرس كل ما يثار في شأن هذا الموضوع وسنعلن التفاصيل والبيانات الكاملة في الوقت المناسب.

وفي تصريح لـ «الحياة» طرح وزير الهجرة المصري السابق، مهندس الري وليام نجيب سيفين رأيا مماثلا، محذرا من اجراءات تخزين المياه على نهر النيل. وقال ان حرب المياه بدأت فعلا بقرار تركيا قطع الفرات لمدة شهر عن سورية والعراق.

الى ذلك وعلى رغم تصريحات سابقة لوزير الري المصري في مجلس الشورى، اكد فيها ان لا اخطار تهدد نصيب مصر من مياه النيل، اعلن في القاهرة ان رئيس الوزراء الدكتور عاطف صفيي سيجتمع خلال الاسبوع الجاري مع وزيري الخارجية والري، وعدد من كبار الخبراء والفنيين للبحث في الاجراءات الخاصة لضمان موارد مصر من مياه النيل، وتأمين مصالح الدول المشتركة في حوض النيل.

ومعروف ان القاهرة تستعد لاستضافة مؤتمر دولي يتناول سياسات وتكنولوجيا المياه ويعقد في

حزيران (يونيو) المقبل. وتشير تقديرات اولية الى انه في الظروف الحالية يمكن توقع حدوث عجز في الموارد المائية لدى مصر والسودان يبلغ خمسة بلايين متر مكعب سنويا اعتبارا من عام ٢٠١٠، وستحتاج اوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا الى كميات مماثلة، وبهذا تحتاج الدول الخمس ١٠ بلايين متر مكعب سنويا من الموارد المائية الاضافية، خلال العقدين المقبلين.

وتفيد تقارير رسمية ان ثلاث دول اخرى هي زائير وبوروندي والاثيوبيا ستواجه ايضا مشكلات خطيرة في امدادات المياه سواء من ناحية الكمية او النوعية او الاثنين معا. وفي بغداد اكدت مصادر مسؤولة وشخصيات بارزة في تصريحات لـ «الحياة» ان العراق تربطه بتركيا علاقات قوية حققت للبلدين منافع مشتركة، مشيرة الى ان بوابر خلافت تلوح في افق هذه العلاقات بسبب مياه الفرات. واعتبرت ان هذا الموضوع ليس جديدا في العلاقات الثنائية لكن ما حدث من تطورات اخيرا يستدعي معالجة حكيمة مشتركة وسريعة، والا ستلحق مصالح العراق اضرار فادحة. واضافت ان نهر الفرات ينبع من تركيا ويمر في سورية قبل ان يدخل اراضي العراق، لذلك كان لا بد من التفاوض والتشاور لاقتسام مياه النهر.

واثر ذلك زار تركيا وفد عراقي متخصص برئاسة وكيل وزارة الخارجية، في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، حيث اجري محادثات مكثفة مع الجانب التركي



المصدر: الحياة الجديدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ يناير ١٩٩٠

وقدم ائلة علمية على ان خفض فترة حجب مياه الفرات الى عشرة ليام او اسبوعين بدلاً من ٣٠ يوماً يلبي فنياً باغراض ملء خزان سد اتاتورك من جهة، ويقلل من الاضرار الناجمة عن اطالة الفترة من جهة ثانية. وابدى الجانب التركي تفهماً من دون ان يلزم نفسه بالآخذ بوجهة النظر العراقية، مما اوحى الى بغداد ان النظر في تحديد مدة قطع المياه يحتاج الى قرار سياسي.

واكدت المصادر العراقية ان فترة حجب المياه والتي بدأت في ١٣ كانون الثاني (يناير) الجاري ستلحق ضرراً اكيداً بالعراق، لا سيما انه لا يستطيع الاستفادة من زيادة الكمية المتاحة قبل موعد الحجب، نظراً الى ان طاقة التخزين في سد القاسية اكتملت.

واضافت: وما هو اخطر من ذلك ان الموضوع لا يقتصر على فترة الحجب هذه، بل يتعداه الى فترة ملء سد اتاتورك التي تمتد لما يتراوح بين اربعة وخمسة اعوام اذا كان معدل الامطار فوق المتوسط، اما اذا كان دون تلك فيتطلب ملء خزان السد فترة ثمانية اعوام.

واوضحت المصادر لـ «الحياة» ان ما سيصل الى العراق خلال فترة ملء الخزان سيكون تسعة بلايين متر مكعب فقط، وهو اقل من نصف حاجة العراق الحالية من المياه. ومعنى ذلك ان كل بلدين متر مكعب من النقص سيؤدي الى خسارة ٢٦٠ ألف دونم من الاراضي الزراعية. وأشارت الى ان محطة توليد الطاقة الكهربائية في سد القاسية ستتأثر نتيجة خفض منسوب المياه، وستتوقف كلياً في شتاء ١٩٩١، كما ستتأثر اربع محطات كهربائية حرارية.

واختتمت المصادر العراقية: «نقول على حكمة تركيا وتفهمها وحرصها - الذي نتوقعه - على عدم الحاق اي ضرر بالعراق ورغبتها في تطوير العلاقات الثنائية». وطالبت بالاسراع في التوصل الى اتفاق نهائي ثلاثي بين العراق وسورية وتركيا، لاقتسام مياه الفرات، وابداء المرونة المطلوبة حفاظاً على المصالح المشروعة للبلدان الثلاثة وتأكيداً لمبادئ حسن الجوار.



المصدر: فلسطين الثورة

التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخلاف / الشرق الأوسط

"ملحة بين التسوية السياسية والتسوية المائية!"

توازن مصالح مع الجيران الأقربين

٦٠٪ من حاجات اسرائيل المائية تؤمنها من خزان، الضفة الغربية والانهار العربية شمال فلسطين وتلثا مياه النيل من اثيوبيا و ٩٠٪ من مياه نهري الفرات ودجلة من تركيا.. وهكذا اضيف الى النزاع التاريخي - الديني العربي - الصهيوني نزاع آخر بين دول المنبع الخارجية ودول المصب العربية.

بعضه يضرب في عمق التاريخ في صورة خلافات عرقية واثنية، وايدولوجية، وبعضه الآخر ينبع من خلافات مستعدة جغرافية وسياسية، تملحها اعتبارات التعارض في المصالح، والتوجهات السياسية، أو الخلاف على رسم الحدود وطريقة تنظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية المتشابهة.

وعلى مدى العقود الاربعة الماضية، سعت اسرائيل لاستغلال هذا الوضع ما أمكنها ذلك، وفي حالات محددة اثبتت استراتيجية بن - غوريون جدواها. فقد اتخذت الدول الثلاث طوال الخمسينات والستينات سياسة

كان بن - غوريون مؤسس دولة اسرائيل، هو الذي وضع في الخمسينات استراتيجية «القفز فوق الحواجز» والمقصود بذلك، القفز فوق الحصار المفروض على دولة اسرائيل من جانب الدول العربية، وإقامة عمق استراتيجي بديل بواسطة ثلاث دول إقليمية على اطراف العالم العربي الجنوبي والشرقي والشمال، هي: اثيوبيا وايران وتركيا. وقد انطلق بن - غوريون في صياغة استراتيجية من افتراض مؤداه، ان هذه الدول الثلاث التي لها علاقة عريقة مع العالم منذ فجر التاريخ، تميزت علاقتها بدول المنطقة بتراث مديد من العداء والتوتر،



المصدر: فلسفة التنمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٤ شواهد ١٩٩١

وزارة الخارجية في إدارة ريفان في تحديده للخريطة الجغرافية للشرق الأوسط، بقوله: «اننا ننظر الى الشرق الأوسط بما في ذلك الخليج العربي، على انه جزء من مسرح سياسي استراتيجي اكبر، وهو المنطقة التي تصل

حدودها الى تركيا وباكستان والقرن الأفريقي. ونحن نعتبر هذه المنطقة ككل وحدة استراتيجية تتطلب معالجة شاملة لضمان توازن قوى موافق لنساء. والملاحظ ان ارنيل شارون، الذي كان في ذلك الوقت وزير الحربية في حكومة بيغن الثانية، استخدم تعبيراً مشابهاً في تحديده اهداف المصالح الاستراتيجية الامنية لاسرائيل، التي تصل حدودها الى تركيا وباكستان شمالاً وشرقاً، وإلى القرن الأفريقي جنوباً.

لقد كان المقصود من هذا الدمج الجغرافي هو التمكن من وضع استراتيجية متكاملة وموحدة، للرد على ما اعتبره الأمريكيون والاسرائيليون اختراقاً استراتيجياً على حدود الشرق الأوسط، وتبدلاً في توازنات القوى. وفي هذا السياق تم التوقيع بين الولايات المتحدة واسرائيل على اتفاقية التعاون الاستراتيجي المشتركة، والرد الاسرائيلي بغزو لبنان في عام ١٩٨٢ لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية، واضعاف سوريا: وهما ابرز حلفاء الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. ولكن كان ينبغي ان يمر بعض الوقت، لكي يتضح ان «قوس الازمة» كان قوساً من ورق، وان التغيير الذي حدث في اثيوبيا وايران، وحتى في افغانستان، لم يترك تأثيراً جوهرياً على خريطة المنطقة. فبينما انشغل الاتحاد السوفياتي في حرب كانت بمثابة فخ له داخل افغانستان، كانت إيران تدخل في حرب مع العراق، هي الأطول والأعنف في تاريخ المنطقة. وطبقاً للأحصائيات فإن الحرب تسببت في خسارات اجمالية للبلدين بلغت ٤١٥ مليار دولار حتى عام ١٩٨٦، بلغت خسارة ايران منها ١٨٩ مليار دولار، والعراق ٢٢٦ مليار دولار. ومع ذلك فإن اضرار الحرب التي استمرت ثماني سنوات، لم تقتصر على البلدين، وإنما امتدت آثارها السلبية على العالم العربي ككل. فقد انعكست آثارها الاقتصادية على دول الخليج العربية، وسياسياً أدت الى الحاق الاذى بالتضامن العربي وبالقضية الفلسطينية، واللبنانية ورغم ان شاه ايران السابق كان يلعب دور الشرطي الاقليمي كوكيل للولايات المتحدة في المنطقة، فإن الولايات المتحدة استمرت، رغم العداء الظاهر بينها وبين ايران، في الرهان على كسب الاخيرة مجدداً. ومن الناحية الاستراتيجية، لم يغير التغيير في ايران لنظام الحكم، من الرؤية الغربية والامريكية لدور إيران. وقد مثلت قضية «ايران غيت» تعبيراً قضايحياً عن قوة الاستمرارية في الموقف الامريكي من ايران، الذي يرى ضرورة حمايتها من عواقب فشلها، ايضاً تكن هوية نظام الحكم فيها، ويستدل من الضغوط التي تمارسها واشنطن بعد انتهاء الحرب على العراق، ان ايران ما تزال تحظى بالاقضية في علاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة.

والى الجنوب، وتحديداً في حوض النيل، الذي يمثل

معادية لطموحات الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الراديكالية، وعلى سبيل المثال تدخلت تركيا مراراً في السياسة العربية في المنطقة الشرقية من العالم العربي، لمنع عبد الناصر من تحقيق طموحاته القومية. وقد ذهبت تركيا الى ابعد من ذلك، حين هددت باستخدام الضغوط العسكرية، لارغام سوريا على الدخول في حلف بغداد، الذي كانت تركيا الى جانب النظام الملكي في العراق رأس حربه. وكان رد ناصر اقامة الوحدة مع سوريا، وقبل ذلك ارسال قوات عسكرية مصرية للدفاع عن سوريا موجهة لكبح التهديدات التركية. وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قيل كلام كثير عن تسهيلات لوجستية وعسكرية قدمها هيلاسيلاسي امبراطور اثيوبيا المخلوع للطيران الاسرائيلي لضرب مناطق في عمق مصر. كان لها تأثيرها على مسار الحرب، لصالح اسرائيل، بعد ان فقدت مصر خلال اليوم الاول من الضربة الجوية الاسرائيلية معظم سلاحها الجوي. واخيراً فإن شاه ايران الراحل لم يكن فقط صديقاً لاسرائيل، وإنما كان حليفاً لها بكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من ابعاد. وقد نظرت اسرائيل، تاريخياً لايران باعتبارها احتياطياً استراتيجياً يمكن ان تلعب دوراً في كبح العراق والسعودية من التدخل في الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد استخدم كيسنجر، بالاتفاق مع الشاه، الورقة الكردية من خلال الزعيم الكردي مصطفى البرازاني لاشغال العراق على الجبهة الشمالية، ومنعه من التدخل للتأثير على مسار الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٢.

ولكن بدا منذ اواخر السبعينات ان ثمة تحولاً استراتيجياً في الخريطة الاستراتيجية للمنطقة، وذلك تحت تأثير ثلاثة احداث اساسية اصاب في اوقات غير متباعدة الدول الثلاث نفسها: فقد جرى اولاً، وبصورة غير متوقعة، انقلاب عسكري في اثيوبيا، وتمكن بعض الضباط بزعامة منفيستو هيلامريام على اثره من طرد الامبراطور الراحل هيلاسيلاسي. وفي العام ١٩٧٩، ايضاً، انهار نظام الشاه في ايران تحت تأثير الانتفاضة الجماهيرية التي قادها آية الله الخميني، الذي اعلن اقامة جمهورية اسلامية. وفي العام ١٩٨٠ قام الرئيس التركي السابق كنعان افرين بانقلاب على النظام الحاكم، قاد اخيراً الى اعادة الحياة الديمقراطية الى تركيا.

وباستثناء انقلاب كنعان افرين في تركيا، الذي لم يحدث تغييراً جوهرياً في المسار العام لتركيا، أقله فيما يتعلق بسياساتها الخارجية، فإن الزلزال الذي ضرب اثيوبيا وايران، كان له تأثير واضح في إشغال فتيل الحرب الباردة مجدداً في المنطقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حيث رأت الاخيرة في الغزو السوفياتي الى افغانستان، الذي جاء مترافقاً مع هذه التحولات، بمثابة اختلال استراتيجي في توازن القوى، في المنطقة. وكان التعبير الذي استخدمه مستشار الامن القومي للرئيس كارتر في العام ١٩٧٩ حول «قوس الازمة»، يكشف عن عمق التغيير الحاصل في الشرق الأوسط. وقد صرح، فيما بعد، ريتشارد بن احد الموظفين الكبار في



المصدر: فلسفة من الثورة

التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدولي، فإن الصراع على الثروة المائية من المتوقع له ان يكون في عقد التسعينات الذي بدأ للتو، المحرك الرئيسي للصراعات الاقليمية في هذه المنطقة، التي يبدو ان قدرها يتمثل في ان لا تعرف الاستقرار والهدوء. ففي وقت متزامن - وما للمفارقة - تشهد الآن بداية نشوب أزمة في حوض النيل، وعلى الحدود التركية - السورية - العراقية، عنوانها الصراع على الحياة، وكأن النهرين العظيمين، النيل والفرات، اللذين شيدت على ضفافهما اقدم واعظم الحضارات في العالم القديم، يعيدان التاريخ السياسي القديم بصورة جديدة، ولكن هذه المرة برموز وأدوات عصرية تماماً. وليس في هذا التكرار لاحداث التاريخ سوى دلالة واحدة: هي ان الاستقرار في المنطقة يحتاج الى الاتفاق اولا على تنظيم عادل ينظم الاستفادة من الثروات الطبيعية بين جميع دول المنطقة: او بصيغة اخرى، ويتعبّر ادهم: ان التسوية السياسية في الشرق الاوسط، لا تستقر بدون التسوية المائية، فالمياه ستكون في عقد التسعينات أزمة الازمات لدول المنطقة.

ولكن، اذا كانت اسرائيل ستظل في المستقبل، كما كانت في الماضي، جزءاً غريباً عن المنطقة، وعنصراً دخيلاً عليها، فإنه من العدالة القول، إن دول المحور الطرقي الثلاث: تركيا وايران واثيوبيا، هي جزء من تاريخ المنطقة وواقعها الجغرافي، وستبقى كذلك في المستقبل: وإن من الأفضل سلوك خيار يقوم على التقاء توازن المصالح مع الجيران المزعجين، بدلاً من استلهم حروب التاريخ القديم المكلفة للجميع. ويعتمد هذا على قدرة الدول العربية على تجاوز الازمة التي بدأت الآن، ومن المتوقع ان تسيطر على الاهتمامات السياسية للمنطقة، خلال السنوات القادمة، أي التوصل الى وضع استراتيجيات مائية، تضمن للجميع حقوقهم ومصالحهم. فهل هذا الخيار ممكن؟ إن المستقبل يحمل الجواب بالتأكيد. اما الآن، فإنه ينبغي ان ننظر ببعض التفصيل في هذه القضية التي بدأت تبرز في اوائل الخمسينات كشهاب في سماء المنطقة ينذر بعواصف، مع قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن. وقد وصلت الآن الى منعطف تاريخي، من خلال شروع تركيا بإقامة مشروع جنوب شرق الاناضول، وشروع اثيوبيا في بناء ثلاثة سدود على نهر النيل، وهو ما سيكون تنمة الحديث في الاسبوع المقبل.

□□

حسين حجازي

الحدود الجنوبية والعمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر والسودان، فإن اثيوبيا الماركسية لم تفعل سوى اضعاف استقرار الانتظمة العربية الافريقية، وخصوصاً في الصومال والسودان. كما ان اثيوبيا «التقدمية» لم تكن اكثر رحمة وقبولا بالاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير لشعب ارتيريا. ومنذ اواسط السبعينات حتى اليوم، تشتمل في هذا الاقليم الحساس حرب ضروس لا يبدو انها توشك على الانتهاء قريباً. والطرف الرئيسي في هذه الحرب هو اثيوبيا، التي ذهبت الى ابعد من ذلك، أي الى

التدخل في شؤون السودان الداخلية، من خلال دعم الحركة الانفصالية التي يقودها في جنوب السودان الجنرال جون قرنق وتسهيل «عملية موشي» لتهجير الفلاشا الى اسرائيل. وبصورة اقل ضجيجاً مما حدث ويحدث على الحدود الشرقية والجنوبية، فإن الحدود الشمالية بين سوريا وتركيا لم تكن على مدى السنوات الماضية هادئة تماماً. فخلال السنوات الاخيرة دفعت سلسلة احداث على الحدود العلاقة بين سوريا وتركيا الى حافة المواجهة، وبدأت تضع أزمة العلاقات بين البلدين في صدارة الاحداث. وقد بدأت هذه الاحداث في صور اتهامات مبينة، اولا، من جانب المسؤولين الاتراك، ما لبثت ان اخذت اشكالا مطعنة، عن مسؤولية سوريا في التورط في احداث تركيا الداخلية من خلال دعمها لبعض المجموعات الكردية المناوئة للحكومة التركية. وقد بلغت هذه الاتهامات ذروتها بعد حادث إسقاط الطائرة التركية يوم ٢١/١٠/١٩٨٩ بواسطة مقاتلات سورية، ورغم ان دمشق اوفدت نائب وزير خارجيتها للتحقيق في حادث إسقاط الطائرة، فإن الحكومة التركية اصررت على اعتبار الحادث استفزازاً من جانب سوريا.

ولكن نقطة التحول في الازمة كانت مع اعلان تركيا عزمها على قطع مياه نهر الفرات لمدة شهر بدءاً من ١٣/١/٩٠ ملء خزان سد «اتاتورك»؛ وهو القرار الذي يتوقع ان يحدث تحولاً جذرياً في العلاقة بين تركيا وسوريا، التي راوحت تاريخياً بين التوتر والقطيعة، ولم تكن هادئة، بعكس ما يبدو على السطح.

والواقع ان الظروف تشاء ان تتقاطع الثروات الطبيعية في هذه المنطقة مع اقدارها السياسية، اكثر من أي عنصر آخر. ويكفي القول: ان مخزان المياه الحيوي للعرب يقع تحت رحمة قوى اقليمية اجنبية، هي اما في حالة خصومة مع الدول العربية كاثيوبيا وتركيا، او في حالة عداا معها كاسرائيل. وهذه المصادر المائية هي منبع نهر النيل الذي يعتبر شريان السودان ومصر، ويوجد تحت سيطرة اثيوبيا، ونهر الفرات الذي يغذي العراق وسوريا، ويوجد منبعه في الاراضي التركية: هذا بينما اكبر احتياطي استراتيجي عالمي من النفط يوجد في منطقة الخليج العربي والمملكة السعودية.

ولكن، فيما كان السعي للحصول على النفط العربي، قد حرك - وما زال يحرك - التنافس العالمي في الشرق الاوسط، ووضع المنطقة تاريخياً في صدارة الاهتمام



المصدر : مسؤول عربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

العمل العربي المشترك

التصحر في الوطن العربي ومكافحته

د. حسن عبد القادر صالح
استاذ الجغرافيا بالجامعة الاردنية

مقدمة

الصحراء إقليم مناخي حيوي نشأ بعد انتهاء العصر المطير وحلول العصر الجاف . والتصحر ظاهرة جغرافية متحركة تؤثر في تناقص مستوى الخصوبة والإنتاجية والبيولوجية للتربة ، وتؤدي إلى إيجاد ظروف تشبه الصحراء في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة . وتشير كثير من الدلائل إلى أن ظاهرة التصحر ترجع إلى الألف السابع قبل الميلاد ، غير أن حدثها أخذت تزداد بشكل ملموس منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين ، فقد أخذ الإنسان يخل بالنظام البيئي المتوازن نتيجة للضغط الذي يمارسه على الموارد . وإذا كان المناخ أحد عوامل التصحر على المدى البعيد ، فإن الإنسان هو العامل الأهم في المدى القريب ، لممارسته الخاطئة المتمثلة في عدم الاستخدام الأمثل لموارد الأرض كالرعي الجائر، وتدمير الغطاء النباتي، وزراعة المناطق الهامشية ، واستعمال أساليب الري غير السليمة ، وتلويث البيئة ، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية . وللتصحر عواقب وخيمة وأثار سلبية على البيئة . فهو يزيد من قسوة الجفاف ، ويقضي على النباتات الطبيعية ، ويعمل على تدهور خصوبة التربة ، ويعرض الأراضي الزراعية إلى الانحطاط والخسران ، ويؤدي إلى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية ، ويعرض الإنسان للفقر وبالتالي للقلق النفسي ، كما أنه يضطره إلى الهجرة عن دياره .

ونظرا إلى أهمية مشكلة التصحر وخطورتها على المستوى الإقليمي العربي ، فإن المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية تولي اهتماما كبيرا لعقد الندوات المتعلقة بهذه المشكلة . ففي شهر نوفمبر / تشرين الثاني 1985 عقدت ندوة « تحرك الرمال والتصحر في المناطق الجافة وشبه الجافة في الخرطوم » . وفي شهر أكتوبر / تشرين الأول 1987 عقدت ندوة في المركز الجغرافي الملكي الأردني عن « تطبيقات الاستشعار عن بعد في المياه والموارد الطبيعية » . كما عقدت ندوة أخرى في المركز الجغرافي نفسه في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 1987 عن « استخدام الاستشعار عن بعد في مكافحة التصحر في منطقة بادية الشام » .

ويهدف هذا البحث إلى توعية القراء بخطورة التصحر في الوطن العربي من خلال دراسة مفهوم التصحر ، وتكوين أشكاله وحالاته ، وتوزعه ، والعوامل المؤثرة فيه ، ونتائجه ، وكيفية مقاومته . وفي محاولة للتصدي لهذه المشكلة قام الباحث بمراجعة الدراسات التي تطرقت لها ، واختار نماذج لحالات التصحر في بعض البلدان العربية ، وعرض الموضوع بأسلوب وصفي تحليلي معتمدا على الأرقام المأخوذة من وثائق الأمم المتحدة وبعض المراجع الأخرى . وقد حرص الباحث على دراسة هذا الموضوع وفق أسلوب النظم ، إذ أنه



المصدر : مسئول عربي

التاريخ : مارس ١٩٩٠ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتخذ النظام البيئي في الوطن العربي محورا للبحث ، وحاول إبراز مدخلات النظام وعملياته ومخرجاته لينطلق من ذلك إلى اقتراح التدابير الكفيلة بمكافحة التصحر .

أولاً - التصحر : مفهومه وتكوينه وحالاته وتوزعه

1 - مفهوم التصحر : التصحر هو انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج الحيوي للأرض بفعل ضغوط استخداماتها ، مما قد يقضي في النهاية إلى إيجاد ظروف شبه صحراوية . وتتعرض البيئة إلى التدهور نتيجة الإخلال بالتوازن البيئي الناجم عن الجفاف المصحوب بممارسات الإنسان الخاطئة أثناء استخداماته للأرض (مار 1977 ، ص 82 - درين 1977 ، ص 322 - 331) .

ويعد زحف الصحراء حالة موضعية فريدة للغاية في عملية التصحر ، إذ تعمل الرياح القادمة من الصحراء على زحف الكثبان الرملية نحو أطراف الصحراء لتتقدم بعدئذ نحو إقليم الاستبس . وقد تزحف الكثبان الرملية بفعل الرياح من شواطئ البحار نحو الأراضي الزراعية في السهول الساحلية . لذا نجد أن هورست منشغ وفؤاد إبراهيم يحددان التصحر بأنه امتداد مكاني للظروف الصحراوية في اتجاه المناطق شبه الجافة والرطبة (منشغ وإبراهيم 1977 ، ص 3 - 12) .

2 - تكوين أشكال التصحر : إذا استمر ضغط استخدام الأرض أثناء القحط ، تصبح النظم البيئية أقل صموداً ، وتبدأ العمليات التي يصبح التصحر بها ذاتي التسارع . ويحدث هذا بشكل ملحوظ في الحالات التي تكون الكثبان الرملية قد جردت فيها من الغطاء النباتي ، حيث تزحف هذه الكثبان ببطء نحو الأودية والمزارع والمراكز العمرانية لتغطي أجزاء منها .

ويمكن ملاحظة زحف الصحراء بدقة في شمالي السودان بمقارنة حدود الرمال عامي 1958 و 1975 ، إذ اتضح أن الصحراء زحفت إلى الجنوب بمقدار 90 - 100 كم خلال 17 عاماً ، أو بمسافة تراوحت ما بين 5 - 6 كم سنوياً . وسجلت بعض التقديرات تراجعاً للنباتات الطبيعية في الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى بمقدار 50 كم عبر القرنين الماضيين (مؤتمر التصحر للأمم المتحدة 1977 ، ص 3) .

الجدول (1)

اتجاهات التصحر في اقطار عربية مختارة (1977 - 1985)*

القطر	زحف الكثبان الرملية	التدهور في أراضي المراعي	استنزاف الغابات	التدهور في نظم الري	مشكلات الزراعة البعلية
الأردن	صفر	1	صفر	1	صفر
سورية	صفر	1	صفر	1	صفر
العراق	صفر	1	1	1	صفر
السعودية	1	1	صفر	1	صفر
موريتانيا	1	2	2	1	1
الصومال	1	1	1	2	1
السودان	2	1	1	1	صفر

* مفتاح الجدول : صفر = ثابت 1 = بعض الزيادة 2 = زيادة ذات مغزى

المصادر : 1 - عليوي والشربجي 1987 .

2 - يابكر 1987 .

3 - براون وولف ، ترجمة لطفي ، 1986 .



المصدر : مؤلف غير معروف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

تتأثر الأقطار العربية من ازدياد طفيف عام في أشكال التصحر ما بين عامي 77 و 1985 . وتبرز مشكلتنا التدهور في أراضي المراعي وفي نظم الري بوضوح في جميع الأقطار العربية . وتتلوها في الأهمية مشكلة استنزاف الغابات ثم مشكلة زحف الكثبان الرملية . ومن المشكلات التي طرأت عليها زيادة ذات مغزى خلال الفترة الواقعة ما بين أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات يمكن أن نذكر مشكلة التدهور في أراضي المراعي بموريتانيا ، والتدهور في نظم الري بالصومال ، واستنزاف الغابات في موريتانيا ، وزحف الكثبان الرملية في السودان .

ويمكن باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد التحري عن التصحر وزحف الصحراء ، وذلك من خلال ملاحظة التغيرات في كمية الغطاء النباتي في المنطقة ونوعيته بتحليل الصور الفضائية . وكذلك من مراقبة انجراف التربة وتغير مكوناتها ، وحلول الكثبان الرملية أو التكتشفات الصخرية محلها (سلايمة 1987 ، ص 1) .

3 - حالات التصحر : حدد مؤتمر التصحر الذي عقد في نيروبي عام 1977 بإشراف الأمم المتحدة أربع فئات لحالات التصحر . وتشير خارطة التصحر التي أعدتها منظمة الفاو للمؤتمر المذكور بأن التصحر يظهر في الوطن العربي بحالاته الأربع كما يلي :

أ - تصحر طفيف : يحدث هذا النوع من التصحر الطفيف إذا تعرضت كل من التربة والنباتات الطبيعية لفقر طفيف لا يؤثر على الطاقة البيولوجية والطبيعية للبيئة . وينتشر التصحر الطفيف في مساحات واسعة من الوطن العربي الأفريقي ومساحات محدودة من الوطن العربي الآسيوي .

ب - تصحر معتدل : يحدث هذا النوع من التصحر إذا تعرضت النباتات الطبيعية لتلف قليل ، أو تكونت أرض رديئة وعرة بفعل التعرية المائية والتعرية الريحية ، أو تكونت كثبان رملية صغيرة ، أو تعرضت التربة الزراعية لتملح انقص إنتاجيتها المحصولية بنسبة تتراوح ما بين 10 - 50٪ .

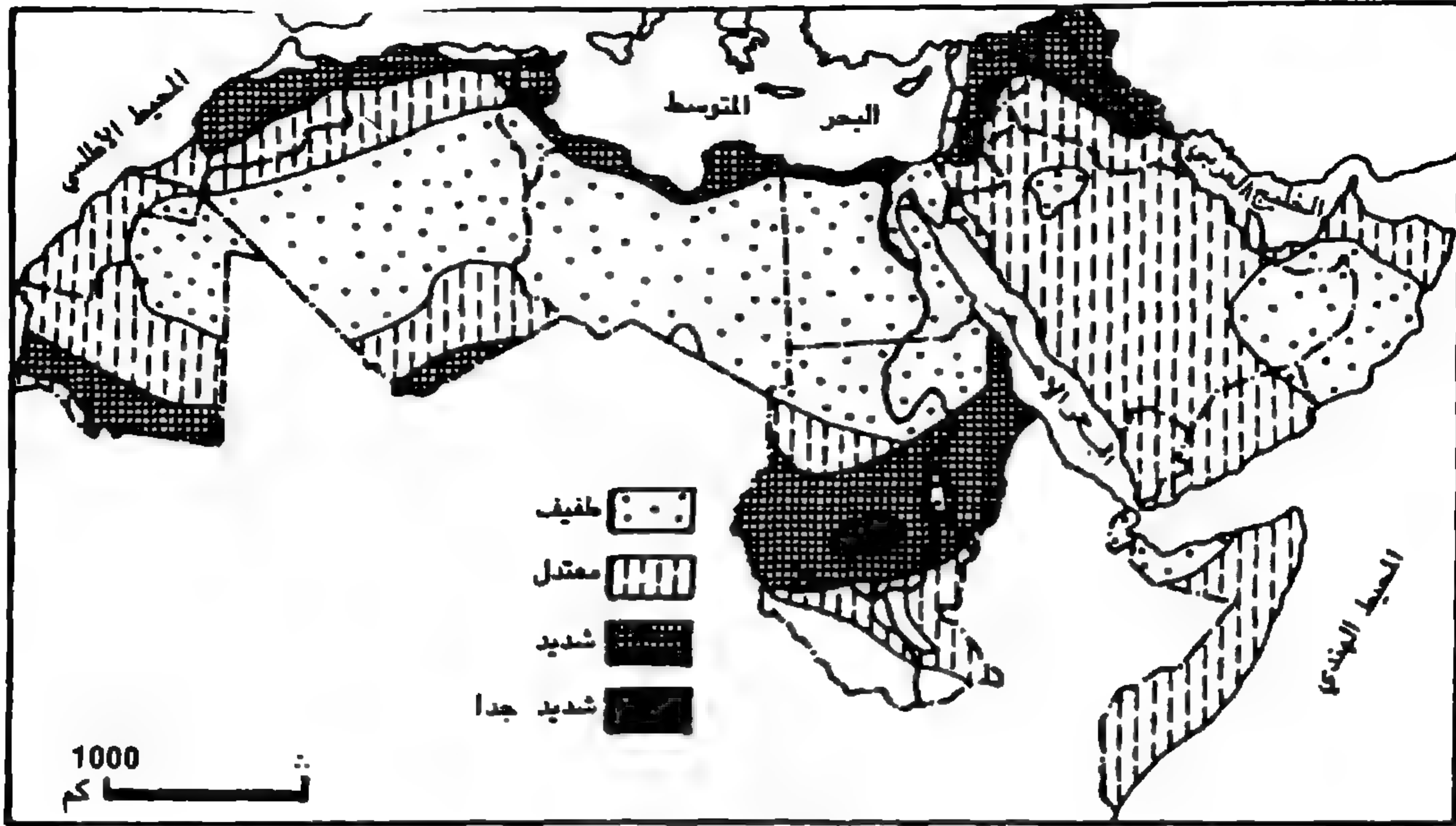
ج - تصحر شديد : يحدث هذا النوع من التصحر إذا تدهورت النباتات الطبيعية بشكل يقضي على النباتات المستساغة للحيوانات ويبقى على الأنواع غير المرغوبة . كما يحدث نتيجة لنشاط عملية التعرية المائية والريحية في غياب الغطاء النباتي ، بحيث تتكون الأخاديد الكبيرة ، وتفقد التربة طبقتها السطحية الخصبة . ويحدث أيضا نتيجة لارتفاع ملوحة التربة لدرجة تنخفض فيها إنتاجيتها بنسبة تتجاوز 50٪ .

د - تصحر شديد : يصبح التصحر شديدا جدا إذا ازدادت درجة تدهور النباتات الطبيعية بشكل تصبح فيه البيئة خالية منها إلى حد كبير ، الأمر الذي يعرض التربة إلى الانجراف الشديد ، بحيث تنزل معظم أفاقها ويظهر الصخر الأصلي . إضافة إلى ذلك فإن تعرض التربة للتملح الشديد يعمل على تدمير قدرتها الإنتاجية ويحولها إلى تربة عميقة . ويتركز التصحر الشديد جدا في مساحات محدودة من وسط الصحراء التونسية ومرتفعات النوبة في جنوبي مقاطعة كردفان السودانية والأطراف الغربية من البادية الشمالية الأردنية والأجزاء الجنوبية من حوض نهر الفرات الأدنى ، ووسط البادية السورية (انظر الشكل -1) .

المصدر : ...

التاريخ : ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



شكل 1 - حالات التصحر في الوطن العربي

معدلة عن الفار 1977
وعن الحنيطي 1986

4 - المساحات المهددة بالتصحر : تتفاوت المساحات المهددة بالتصحر ما بين قطر عربي وآخر . ويشغل السودان أكبر المساحات المهددة بالتصحر ، إذ تبلغ فيه حوالي 650,000 كم² أو ما نسبته 26٪ من مساحة السودان . ويهدد التصحر حوالي 534,000 كم² ، أو ما نسبته 83.7٪ من مساحة الصومال ، كما يهدد 380,653 كم² ، أو ما نسبته 21٪ من مساحة ليبيا . ويهدد 343,223 كم² ، أو ما نسبته 34.3٪ من مساحة موريتانيا .

وفي العراق يهدد التصحر ما مساحته 237,563 كم² ، أو ما نسبته 54.3٪ من المساحة الكلية . بينما يهدد في الجزائر ما مساحته 230,000 كم² أو ما نسبته 9.7٪ من المساحة الكلية . ويهدد في المغرب ما مساحته 195,000 كم² ، أو ما نسبته 27.4٪ من المساحة الكلية . بينما يهدد في سورية ما مساحته 109,000 كم² ، أو ما نسبته 58.9٪ من المساحة الكلية . وفي تونس يهدد التصحر ما مساحته 59,000 كم² ، وما نسبته 36٪ من مساحة البلاد بينما يهدد التصحر ما مساحته 15,230 كم² في الأردن (16.5٪) ، وما مساحته 4408 كم² في فلسطين المحتلة (21٪) . ولا يقتصر تهديد التصحر على الاقطار العربية سالفة الذكر ، بل إنه يتعدى ذلك إلى بقية الاقطار العربية (شخاترة 1985 ، ص 46) .

وتشكل المناطق المجدية والجافة وشبه الجافة ما نسبته 96٪ من مساحة الوطن العربي (بيحري 1979 ، ص 20 - 21) و(حنيطي وآخرون 1986 ، ص 211) . وهذا يجعل الوطن العربي من أكثر الجهات التي يهددها التصحر في العالم . وتتوزع مجموعة الأراضي الجافة بين الأراضي الصحراوية المجدية التي تصل نسبتها إلى 37٪ من مساحة الوطن العربي ، والأراضي الجافة (43٪) ، والأراضي شبه الجافة (16٪) .

ثانياً - نماذج مختارة لحالات دراسية عن التصحر

ينتج التصحر في الوطن العربي عن تعاقب سنوات الجفاف ضمن دورات أوذبذبات مناخية ذات فترات قصيرة ، وتكون فترات الجفاف مصحوبة بسوء إدارة الموارد الطبيعية والاقتصادية من قبل الإنسان . ويترتب



المصدر :سنة ١٩٩٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

على ذلك إنهاك للموارد أو استنزاف لها ، ينعكس في النهاية على تدهور النظام البيئي . وعلى سبيل المثال ، لا تستطيع المراعي الطبيعية في سورية أن تتحمل أكثر من ثلث عدد الحيوانات التي تعتمد عليها في التغذية . وتندنى هذه القدرة على الربيع في شمالي العراق . ويقدر بعض الخبراء أن عدد الأشجار والشجيرات التي تقطع سنوياً بواسطة السكان في المناطق الجافة وشبه الجافة في السودان بحوالي 250 مليون شجرة (إبراهيم وبابكر 1983 ، ص 64) . ويترتب على زوال النباتات الطبيعية بفعل الرعي والقطع الجائر وكذلك الحريق وغيرها انكشاف التربة وتعرضها للتعرية المائية والريحية ، ويؤدي انجراف التربة إلى ضحالتها وتناقص خصوبتها وبالتالي تدهورها . ومن المفيد أن نختار بعض الحالات الدراسية عن التصحر من بعض أقطار إقليم الهلال الخصيب في الجناح العربي الآسيوي ، وبعض أقطار المغرب العربي وحوض النيل في الجناح العربي الإفريقي .

1 - التصحر في العراق : يسهم تملح التربة وغدقها وانجرافها وكذلك زراعة المناطق الهامشية واستغلال مياه الأنهار الملوثة واستعمال المبيدات الحشرية في تلوث مساحات واسعة من الأراضي العراقية التي يهددها التصحر .

أ - تملح التربة وغدقها : تعد مشكلة الملوحة من أهم مظاهر التصحر الذي يهدد العراق ، إذ تتعرض نصف الأراضي الزراعية تقريباً إلى أخطار التملح . وتتركز هذه المشكلة في وسط العراق وجنوبه ما بين سامراء شمالاً والفاو جنوباً . وقد أهمل استغلال مساحات واسعة من الأراضي العراقية بسبب تملحها أو غدقها . كما أن المحصول قد انخفض بسبب التملح في الأراضي المستغلة بنسبة تتراوح ما بين 30 و 50٪ . وتقدر الأملاح المدخلة إلى التربة العراقية بحوالي 225 كغم في كل كمية سقي بعمق 30 سم ومساحة دونم واحد .

ب - انجراف التربة : تتعرض المنحدرات الجبلية في الأجزاء الشمالية والشرقية من العراق لمشكلة انجراف التربة ، إذ أزيلت مساحات واسعة من غطائها النباتي نتيجة الرعي الجائر والقطع المفرد للأشجار والشجيرات . إضافة إلى ذلك هناك مساحات واسعة من الهضبة الغربية الصحراوية لا تحتوي على أي نوع من التربة لأنها تتعرض لعمليات التعرية الريحية ، ولذلك يكون سطحها صخرياً ، أو يكون مغطى برواسب حصوية . وتتعرض التربة في هذه المنطقة الصحراوية للتعرية المائية أيضاً نتيجة لهطول الأمطار الغزيرة الفجائية بكميات كبيرة خلال مدة قصيرة .

وفي السهل الرسوبي العراقي تتعرض التربة المروية إضافة إلى أخطار التملح والغدق الناجمين عن استعمال المزارعين لكميات كبيرة من مياه الري تفوق حاجة الأرض إليها ، تتعرض لأخطار التعرية المائية الناجمة عن انتشار قنوات الري غير المبطنة بالإسمنت .

ج - تلوث التربة : تتعرض التربة العراقية إلى مشكلة التلوث الناجمة عن ربيها بمياه الأنهار والقنوات المملحة أو الملوثة عضوياً . إضافة إلى ذلك فإن استعمال المزارعين لرش التربة بالمبيدات الحشرية والعشبية من شأنه أن يعرضها لأخطار التلوث الناجم عن سموم هذه المواد الكيماوية .

والجدير بالذكر أن كثيراً من المخلفات الصناعية تطرح في نهري دجلة والفرات وفي شط العرب . وتتعرض التربة التي تروى من مياه هذين النهرين للتلوث وهبوط إنتاجيتها (سلمان ويوسف 1982 ، ص 114) .

2 - التصحر في الأردن : شهد الأردن من أوائل الخمسينات زيادة سكانية كبيرة ، ناتجة عن تدفق عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين للإقامة فيه إثر حرب 1948 . كما تدفق عدد آخر من النازحين الفلسطينيين إليه إثر حرب 1967 . وترتب على هذه الزيادة ضغط سكاني على الموارد . وقد بلغ معدل النمو السكاني للفترة (1980 - 1985) حوالي 309٪ سنوياً . وأدى هذا النمو السكاني السريع إلى مزيد من الضغط على الموارد ، فتوسعت الزراعة أفقياً على حساب الرعي في المناطق الهامشية . وامتدت المراكز العمرانية الكبيرة على حساب



المصدر : **سجل البيئة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

الأراضي الزراعية ، لدرجة أن التوسع الحضري أدى إلى فقدان ما بين 15 — 20% من مجموع الأراضي المنتجة في الأردن (الخطة الخمسية 1986 — 1990) ، ص 155) . وإلى جانب هذه المؤشرات البشرية للتصحر هناك مؤشرات طبيعية تتمثل في انجراف التربة وتملحها واستنزافها وفي تلوث البيئة .

أ — انجراف التربة : يعد انجراف التربة من أهم المشكلات التي تعاني منها التربة في الأردن . وتتعرض معظم الترب الطينية والرملية في الأردن للانجراف سواء بفعل السيول أو بفعل الرياح . وتهطل أكبر كمية من الأمطار في الأردن خلال فترة قصيرة من الزمن ، ويصاحب هطولها العواصف والرياح الشديدة . وقد تصل غزارة الأمطار إلى 90 ملم في الساعة كما حدث بمنطقتي القطرانة والأزرق عام 1981 ، إذ هطلت كمية من الأمطار عليهما بمعدل 40 ملم خلال ساعة ، ووصلت الكمية إلى 100 ملم في يوم واحد . ولا شك أن عجز التربة عن امتصاص هذه الكمية من مياه الأمطار في الساعة الواحدة أو حتى في اليوم الواحد يحول دون تسرب المياه في أعماقها ، ويعمل على جريان المياه فوق سطحها وجرف الطبقة السطحية منها ، وهي الطبقة الغنية بالعناصر الغذائية اللازمة للمحاصيل الزراعية .

ب — تملح التربة : نظراً إلى أن أكثر من أربعة أخماس مساحة الأردن تقع في المنطقة الجافة ، فمن الطبيعي أن نجد الفرصة مهيأة أمام الأتربة لأن تتعرض للتملح . وتظهر أخطار تملح التربة في وادي الأردن ووادي عربة وفي البادية الأردنية ، إذ تقدر مساحة الأتربة المملحة في غور الأردن بحوالي 8,000 هكتار ، يعالج بعضها بواسطة غسل التربة قبل استغلاله في الزراعة . وتركز الأراضي المملحة في البادية داخل المنخفضات الصحراوية مثل الأزرق والجفر والضليل وغيرها .

ج — تلوث الهواء والمياه والتربة : يتم تلوث الهواء والمياه والتربة نتيجة تعرضها للملوثات الطبيعية أو اصطناعية . ويتركز تلوث الهواء في الأردن في المناطق المحيطة ببعض المصانع أو المجاورة لها . وتتعرض بعض المسطحات المائية في الأردن لأخطار التلوث الناجم عن إلقاء النفايات وبعض المحاليل الكيماوية والفضلات الصناعية والمياه العادمة من بعض المصانع .

وينعكس تلوث الهواء والماء على التربة التي تتعرض بدورها لأخطار التلوث ، وعندما تهطل الأمطار أو يحدث الضباب تترسب المواد الملوثة للهواء فوق التربة ، وعندما تروى التربة بالمياه الملوثة فإنها تتعرض للتلوث ، وتنقل الملوثات من المياه إلى التربة .

د — استنزاف التربة : تتعرض التربة في الأردن إلى أخطار الاستنزاف في المناطق الزراعية القديمة ، إذ يؤدي استمرار زراعة الأرض مع إهمال تسميدها إلى تناقص العناصر الغذائية في التربة ، مما يضعف من إنتاجيتها ، ويعرضها إلى تدهور خصوبتها وعجزها عن تقديم المواد الغذائية اللازمة لنمو المحاصيل الزراعية .

ويساهم نظام النمط الزراعي في استنزاف التربة وتدهور خصوبتها في الأردن ، إذ يلجأ كثير من المزارعين وبخاصة في الأغوار إلى زراعة أراضيهم بمحصول معين واحد كالبنندورة مثلاً لسنوات متعاقبة دون مراعاة لتنظيم نمط زراعي سليم ، الأمر الذي يهدد التربة بالاستنزاف الشديد ، ويعرضها إلى الإنهاك وهبوط الإنتاجية (صالح 1975 ، ص 34) .

3 — التصحر في البادية السورية : تبلغ مساحة البادية السورية حوالي 10,859,000 هكتار ، وتغطي مناطق شاسعة من سورية يقل معدل الأمطار فيها عن 200 ملم سنوياً ، وتتضمن هذه المساحة الأراضي المروية التي تقع على ضفاف نهر الفرات .

وتشير صور الأقمار الصناعية المأخوذة منذ عام 1981 حتى عام 1987 إلى أن الغطاء النباتي نتج عن توازن بيئي غير طبيعي تداخلت فيه عوامل الرعي الجائر والتحطيب وزراعة مساحات واسعة . وقد أدت هذه العوامل إلى حلول النباتات غير المستساغة محل النباتات الرعوية الاقتصادية .



المصدر : ستون عشرين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

وقد أدى شح الأمطار المصحوب بارتفاع درجة الحرارة خلال الثمانينات إلى حدوث اختلال في توازن النظام البيئي الطبيعي بصورة تدريجية . وقد كشفت الدراسات التي قامت بها الهيئة العامة للاستشعار عن بعد في دراسة البادية السورية عن زيادة التصحر سنة بعد أخرى نتيجة تعديات الزراعة على البادية ، والرعي الجائر ، وتدهور الغطاء النباتي .

4 - التصحر في تونس : بدأت عملية التصحر في إقليم الاستبس التونسي شبه الجاف منذ أكثر من ألفي سنة . وقد دلت البحوث التي أجراها منشغ وإبراهيم عام 1975 على أن التصحر الذي أصاب الاستبس الجنوبية في منطقة ابن عون في ولاية سيدي بوزيد لا يعود إلى التغير المناخي ، بل أنه يعود إلى التدخل البشري في النظام البيئي الهش والشديد الحساسية .

وتشير الدراسات الحديثة لعملية التصحر في الاستبس العليا التونسية إلى أن استعمال الأرض بما لا يتناسب مع الظروف الطبيعية السائدة يسهم في تصحر هذا الإقليم . وتعد مشكلة تعرية التربة المائية والريحية أخطر أنواع التصحر في الاستبس التونسية .

5 - التصحر في السودان : تشير بعض الدراسات المعتمدة على تحليل الصور الجوية إلى أن حدود الصحراء ترحلت جنوبا ، وأن الزحف الصحراوي يسير بمعدل 5,5 كم في السنة (ايكولم وبراون 1977 ، ص 3) . ويمكن أن نعزو زحف الصحراء نحو الجنوب إلى نشاط الإنسان الرعوي والزراعي في إقليم الاستبس ذي المناخ شبه الجاف الذي يتميز ببيئة هامشية وحساسة لأي استغلال جائر للموارد . وأهم الأقاليم التي تعاني من مشكلة التصحر أقاليم النيل النوبي وكردفان ودارفور الواقعة في شمال غربي السودان ، وأقاليم النيل الأبيض والجزيرة في وسط السودان .

وتتمثل مؤشرات الإخلال بالتوازن البيئي في مشكلات التعرية المائية والريحية الناجمة عن السيول ، وفي الجفاف ، وفي إزالة الغطاء النباتي الطبيعي وإحلال زراعة بعض المحاصيل الزراعية محله ، وفي مشكلات التملح وغدق التربة في المناطق الزراعية المروية في السهول والأودية النهرية والمنخفضات .

وتعد مشكلة تقلب هطول الأمطار وعدم انتظامه من أهم العوامل التي تسبب السيول والفيضانات أحيانا وحدوث فترات الجفاف أحيانا أخرى ، ومن جهة ثانية فإن السودان يتعرض لفترات من الجفاف ينجم عنها جفاف التربة ، والقضاء على الغطاء النباتي ، وشدة التعرية الريحية للتربة ، وزحف الرمال على الأراضي الزراعية . كما أنه يتعرض أيضا للفيضانات الناجمة عن هطول الأمطار الغزيرة .

وإلى جانب الظروف الطبيعية المؤثرة في حساسية النظام البيئي لعملية التصحر ، فإن العوامل البشرية تسهم في صنع التصحر أيضا ، وذلك من خلال ضغط السكان على الموارد الزراعية والنباتات الطبيعية . وعلى الرغم من انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الهامشية بالسودان ، إلا أن تركيز السكان في مواقع معينة داخل هذه المناطق يسبب في حدوث ضغط سكاني على الموارد . ففي الفترات الجافة تتركز القبائل في الأماكن التي تتوافر فيها مياه الشرب طوال العام ، كما أنها تتركز أيضا في أماكن الكلال لرعي الحيوانات . وهذا بدوره يشكل ضغطا على موارد المياه والرعي في بيئة هشة لا تتحمل ضغطا فوق طاقتها ، وتتصحر المناطق الهامشية بعد أن تكون قد خسرت قدرة أراضيها الإنتاجية .

ثالثا - عواقب التصحر

يجلب التصحر بمفهومه الواسع مزيدا من الجفاف ، ويقضي على النباتات الطبيعية ، ويؤدي إلى تدهور خصوبة التربة ، ويقلل من الإنتاج الغذائي والزراعي ، وينشر الفقر ، ويشجع على الهجرة من المناطق المتصحرة ، ويشجع جوا من الاضطراب والقلق النفسي ، ويخل بالأمن ، ويسهم في حدوث الجرائم . وبعبارة



المصدر : شؤن عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

أخرى فإن له تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية على المجتمع . وحيث أن التصحر يجلب مزيداً من التصحر إذا لم يوضع حد لانتشاره وازدياد شدته ، فإن مقاومته أصبحت أمراً ضرورياً .

1 - قسوة الجفاف : إذا كان الجفاف يصنع التصحر فإنه يعد إحدى نتائجه أيضاً ، إذ أنه يؤدي إلى تدهور البيئة وتناقص الإنتاج ونزوح السكان من المناطق القاحلة إلى مناطق أخرى أكثر رطوبة . ويعد السودان من أكثر الدول العربية تضرراً بالجفاف عام 1986 ، إذ تأثر حوالي ستة ملايين سوداني من الجفاف ، ونتج عن ذلك نزوح حوالي مليون سوداني من مناطقهم التي يعيشون فيها ، وأصبحوا لاجئين في مناطق أخرى ، وبخاصة حول المدن الكبيرة كالخرطوم .

وفي عام 1986 بلغ عدد المتأثرين بالجفاف في موريتانيا حوالي مليون نسمة ، ونتج عن ذلك نزوح حوالي ربع مليون موريتاني من ديارهم . وفي العام نفسه بلغ عدد المتأثرين بالجفاف في الصومال حوالي ربع مليون نسمة ، نزح معظمهم من ديارهم . (غلانتس 1987 ، ص 23) . وعلى سبيل المثال فإن الجفاف الشديد الذي ساد الصومال في الفترة (1970 - 1975) أدى إلى القضاء على نسبة تتراوح بين 40 - 50٪ من الثروة الحيوانية (شخاترة 1985 ، ص 46) . كما أن السودان الذي يملك أكبر عدد من المواشي في الوطن العربي قد أصبح يواجه حالياً نقصاً في إنتاج اللحوم وتدنياً كبيراً في الإنتاج الزراعي . وأدى القحط الشديد الذي أصاب المملكة العربية السعودية عام 1958 ، ودام أكثر من ثماني سنوات عجاف ، إلى تفوق عدد كبير من الحيوانات تراوح ما بين 50 - 90٪ من إجمالي الماشية . ففي عام 1960 تم حصر عدد الحيوانات التي تفقت إثر القحط في واحتي القطيف والإحساء بالمنطقة الشرقية ، وتبين أنه لم يبق على قيد الحياة في ذلك العام من الحيوانات سوى عدد قليل . إذ بلغ عدد الأغنام 476 و38 رأساً بعد الجفاف بينما كان عددها 270,000 رأس قبل الجفاف ، وتناقص عدد الإبل من 100,000 إلى 1565 ، وعدد الأبقار من 60,000 إلى 8296 رأس (أولريد 1967 ، ص 2 - 5) ، و (الوليبي 1988 ، ص 55 ، 58) .

2 - القضاء على النباتات الطبيعية : عندما تتعاقب سنوات الجفاف يزداد الضغط الحيواني على النباتات الطبيعية متمثلاً في الرعي المفرط الذي يعمل على اقتلاع النباتات من جذورها ، ويتم القضاء على الشجيرات والأعشاب وتنظيف الأرض منها تماماً . وإذا طالت فترة الجفاف واشتدت وطأة التصحر، فإن الحيوانات التي قضت على النباتات الطبيعية خلال مراحل الجفاف الأولى تتعرض إلى الجوع والعطش الحقيقيين ، لأنها لم تترك للنباتات الطبيعية فرصة النمو من جديد بعد اقتلاعها من جذورها . وينتج عن ذلك نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات ، وبيع أعداد أخرى بعد هجرتها إلى مناطق أخرى ، وتعرض السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على الثروة الحيوانية إلى الجوع وسوء التغذية .

وفي ظروف المجاعات تنقرض النباتات الطبيعية وتموت أو تباع جميع الحيوانات ، ويبحث الناس عن توفير الغذاء لمقاومة الجوع والبقاء على قيد الحياة . ويضطر كثيرون إلى بيع عقاراتهم للحصول على الأموال التي تعينهم على العيش ، بينما يتحول بعض المعدمين إلى متسولين ، ويتشرد معظم الجوعى في صراعهم مع البقاء (مورتي مور 1987 ، ص 7) .

3 - تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية : يترتب على تدهور التربة تناقص خصوبتها وضعف إنتاجيتها ، ويؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى تناقص الإنتاج الغذائي وتفاقم عجزه عن تلبية حاجات السكان للغذاء ، كما يؤدي إلى انتشار سوء التغذية بين الأفراد . وتشير الأرقام المتعلقة بأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1970 و1985 إلى أن معدلات الزيادة السنوية للطلب على الغذاء فاقت معدلات الزيادة السنوية لإنتاج الغذاء . ففي عقد السبعينات بلغ المتوسط السنوي لنمو الطلب 4.6٪ ولنمو الإنتاج 1.8٪ ، وفي الفترة بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات كانت هذه النسبة 6٪ للطلب و2.5٪ للإنتاج . وفي الفترة اللاحقة (1983 - 1985) ظهرت بعض الدلائل التي تشير إلى تقلص الفارق



المصدر : مستوطن جريسيه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

بينهما ، إذ انخفض نمو الطلب بعض الشيء ، كما ان هنالك بعض التحسن في نمو الإنتاج (علي ، 1987 ، ص 68) .

الجدول (2)
تناقص إنتاجية الحبوب في اقطار عربية مختارة للفترة (1984 — 1950)

القطر	متوسط الإنتاجية للفترة 1952 — 1950 (كغم / هكتار)	متوسط الإنتاجية للفترة 1984 — 1982 (كغم / هكتار)	نسبة تناقص الإنتاجية (%)
السودان	780	436	44-
لبنان	869	786	10-
العراق	703	657	6-
الجزائر	648	613	5-

المصدر : 1 — براون وولف 1986 ، 2 — بابكر 1988 .

ينعكس تناقص إنتاجية الحبوب على إنتاج الحبوب في الوطن العربي ، إذ ان هذا الإنتاج يخفق في تلبية الطلب عليه ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة العجز الغذائي . وتشير الأرقام إلى ان الاكتفاء الذاتي من الحبوب ظل ينخفض بصورة مستمرة في الوطن العربي ، ففي حين كانت درجة الاكتفاء الذاتي من الحبوب 70٪ في عام 1975 ، نراها هبطت إلى 53٪ في عام 1980 ، وإلى 46٪ في عام 1984 . وينطبق هذا الوضع على القمح الذي هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي منه خلال السنوات نفسها من 48٪ إلى 36٪ وإلى 34٪ . كما ان هذه النسبة انخفضت من 92٪ إلى 68٪ وإلى 46٪ خلال السنوات نفسها وعلى التوالي فيما يتعلق بالشعير . وتراجعت درجة الاكتفاء الذاتي من الأرز من 82٪ عام 1975 إلى 56٪ عام 1984 ، ومن السكر من 32٪ إلى 31٪ على التوالي ، ومن المحاصيل البقولية من 96٪ إلى 74٪ على التوالي ، ومن اللحوم من 84٪ إلى 70٪ على التوالي ، ومن البيض من 88٪ إلى 81٪ على التوالي (علي ، 1987 ، ص 73 — 86) .

4 — الهجرة من الريف إلى المدن : تعد الهجرة البشرية الناجمة عن التصحر من نوع الهجرة القسرية ، ذلك لان تدهور النظام البيئي يعرقل عملية استغلال الموارد في البداية ثم يعرضها بعدئذ إلى الشلل التام ، ويضع سكان المناطق المتصحرة في مفترق طرق وامام تحديات كبيرة ، غير أنهم يضطرون في النهاية إلى اختيار القرار الصعب بالنزوح إلى مناطق أخرى أكثر أمناً معيشياً من مناطقهم . ومع مرور الزمن واستمرارية تيار الهجرة تتحول المناطق المستقبلية للمهاجرين إلى مناطق ذات ضغط سكاني مرتفع على الموارد ، وتتفشى البطالة بين صفوف النازحين الذين يبحثون عن فرص عمل لهم بصعوبة بالغة . ويصبح العبء كبيراً على المسؤولين لان على عاتقهم تقع مسؤولية تطوير المناطق المستقبلية للمهاجرين من جهة ، واستصلاح أراضي المناطق المتصحرة بغرض إعادة إعمارها من جهة ثانية .

5 — القلق النفسي : من المعلوم ان الإنسان يؤدي دوراً مهماً في صنع التصحر ، وهو الذي يعاني بدوره من عواقبه الوخيمة . وقد سبق أن أوضحنا بعض عواقب التصحر التي تنعكس سلباً على الإنسان والتي يمكن ان نجعلها في تدهور إنتاجية الأرض وحدوث المجاعات وسوء التغذية والبطالة والفقر والتشرد . ويكفي لواحدة من هذه العواقب ان تعرض الإنسان لقلق نفسي ، فكيف بها كلها ؟ .

ويعتبر الجوع والتشرد من بين أهم عوامل القلق النفسي الذي يصيب الإنسان ، فالجوع يعني الموت ، والتشرد يعني الذل والهوان . وقد دفعت موجة القحط التي أصابت كلا من السودان وموريتانيا والصومال في



المصدر : مسؤولاً عن
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

السنوات الأخيرة إلى بذل جهود دولية للوقاية ، ومع ذلك فإنها لم تحقق نجاحاً كبيراً مما يدعو إلى اليأس ويزيد من القلق النفسي . إذ لم يكن بالإمكان توصيل الطعام والدواء في الوقت المناسب لأولئك الذين كانوا في حاجة إليهما ، مما يبرز تباعد المناطق المتأثرة بالقحط وعجز وسائل النقل فيها . وقد عرقل القصور الإداري وعدم توافر الأمن في بعض مناطق السودان عمليات الإغاثة على المستوى المحلي .

وتتمثل أخطر العواقب الاقتصادية للتصحّر في تهديد الوضع المادي للمجتمع ، مما يزيد من الشعور بالقلق والظلم واليأس والمستقبل الغامض . وتكمن العواقب الاجتماعية والنفسية في تشرد الجوعى من مناطقهم البدوية أو الريفية والتجمع في أماكن لم يعتادوا الحياة فيها ، كالمسكن في المخيمات أو السكنى في المدن . ويؤدي هذا الانتقال المفاجئ من حياة إلى أخرى إلى إحداث صدمة نفسية من العسير على الإنسان تقبلها أو تحملها ، وإذا تقبلها فإنه يحتاج إلى فترة طويلة للتكيف مع الأوضاع المعيشية الجديدة .

رابعاً - تدابير مكافحة التصحر

يقول مصطفى طلبه مدير برنامج البيئة للأمم المتحدة إنه إذا استمر معدل التصحر الحالي حتى نهاية القرن الحالي فلن يتمكن السودانيون من الحصول على خشب الوقود ضمن مسافة تقل عن 1500 كم من بعض المدن الرئيسية كما هو الحال في الخرطوم . وتشير الدراسات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة (فاو) إلى أن تدهور الأرض قد يؤدي إلى تقليل الإنتاج الغذائي في المدى البعيد بحوالي 20٪ إذا لم تتخذ إجراءات المحافظة على البيئة .

ونظراً إلى ما يترتب على مشكلة التصحر من عواقب وخيمة تعود بالضرر على الأقطار العربية ، فقد أصبح من الضروري أن تتعاون جميع هذه الأقطار على مقاومة هذا الخطر قبل أن يستفحل ويتفاقم . ومن المفيد أن نقترح بعض الإجراءات الكفيلة بمكافحة التصحر فيما يلي :

1 - تحديد التصحر وتقويمه : لا نستطيع أن نضع الخطط المتعلقة بمقاومة التصحر ما لم نقيم بتحديد التصحر وتقويمه أولاً ، وذلك من خلال وجود رقابة منتظمة لأوضاع النظم البيئية للأراضي الجافة لتوفير الإنذار المبكر لاتجاهات التصحر ، وتحديد المناطق المهددة به . ويمكن تحقيق هذه المرحلة التمهيدية لمكافحة التصحر بالاعتماد على صور الأقمار الصناعية . ولا شك أن البيانات المستمدة من الصور الجوية أو الفضائية من شأنها أن تسهم في وضع الخرائط التي توضح أنواع التصحر القائمة ، ودرجات الاستعداد النسبي لوحدات الأراضي المهددة بالتعرض لمزيد من التصحر . وبعد ذلك يمكن وضع خطط إقليمية لمكافحة التصحر ، وتقنين هذه الخطط ببرامج تحسين استخدام الأرض ، وإعادة توطين السكان الذين اضطرت أوضاعهم بفعل التصحر .

2 - التكيف مع المناخ : من الضروري التكيف مع المناخ لمواجهة الفترات الحرجة التي تتعرض فيها مناطق معينة من الوطن العربي للجفاف . ويجب أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالحيولة دون التوسع الزراعي إلى ما يتجاوز حدوداً مناخية معينة ، إضافة إلى ضرورة استخدام سلالات أو أنواع المحاصيل الأكثر مقاومة للظروف المتطرفة أو الجافة .

لقد أثبتت التجارب أن المناطق الهامشية غير قادرة على إنتاج المحاصيل الحقلية بسبب قلة أمطارها ، لذا يصبح توفير الرطوبة للتربة عاملاً حيوياً لتطوير هذه المناطق . وتعد الزراعة الجافة من أنجح الأساليب التي تضمن إنتاجاً وفيراً ومضموناً في ظل هذه الظروف البيئية المتقلبة . وتعني الزراعة الجافة توفير الرطوبة للتربة من موسمين متتاليين للأمطار السنوية عن طريق اتباع دورة زراعية .

ولمواجهة نقص مياه الأمطار في المناطق الجافة وشبه الجافة يتحتم على الإنسان أن يستغل كل قطرة ماء ،



المصدر : مسؤولين

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

لذا فإن حصاد مياه الأمطار يعمل على تجميع هذه المياه في البرك والسدود وأبار الجمع للاستفادة منها وقت الحاجة .

3 - تخطيط استعمال الأرض : - لا شك أن فوضى استعمالات الأرض تسهم في حدوث التصحر وذلك نتيجة لتدمير النباتات الطبيعية الناجم عن ممارسات سيئة مثل الرعي الجائر والزراعة الحدية . لذا فإن تخطيط استعمال الأرض هو السبيل لحماية الأرض من تدهور إنتاجيتها عن طريق تنفيذ سياسة حكيمة للتعامل مع الأرض والاستفادة منها وفقاً لخصائصها . ويتطلب التخطيط إجراء مسوحات دورية تهدف إلى تصنيف الأرض وتقويمها في ضوء معايير أساسية وهي : دراسة خصائص التربة ، وانحدار الأرض ، ونظام التصريف .

ولا يقف العمل عند تخطيط استعمال الأرض ، بل إنه يعد بداية لتنفيذ سياسة تقوم على أساس الموازنة بين أصناف الأرض وقابليتها للاستعمال المناسب ، فالأرض التي تستعمل وفق صنفها تعطي إنتاجية مرتفعة وتضمان من الأخطار التي يحتمل أن تتعرض لها إذا لم تستعمل كذلك . من هذا المنطلق تكمن أهمية تخطيط استعمال الأرض في كونه وقاية من أخطار التصحر ومعالجة له في آن واحد .

4 - الاستغلال السليم للموارد : - لقد سبق أن أوضحنا أن الاستغلال السيء للموارد يؤدي إلى حدوث التصحر ، لذا فإن الحل يكمن في إعادة النظر في الطريقة الخاطئة التي تستغل بها الموارد ، واتباع طريقة سليمة تقي التربة من أخطار تدهور إنتاجيتها إلى جانب تطوير هذه الإنتاجية وتحسينها . ولا بد أن نهتم بالموارد البشرية التي تتعامل مع الموارد الاقتصادية والطبيعية . من هذا المنطلق يصبح من الضروري تطبيق سياسة سكانية تتناسب مع حجم الموارد المتاحة والمستغلة . ومن شأن هذه السياسة أن تعمل على تخفيف الضغط السكاني على الموارد في المناطق المهددة بأخطار التصحر من خلال إعادة النظر في توزيع السكان بتوفير الحوافز التي تشجعهم على الهجرة والانتقال إلى المناطق التي تحتاج إلى سواعدهم لاستغلال مواردها المتاحة وغير المستغلة .

ويتطلب الاستغلال السليم للموارد الزراعية أن نزرع المحصول المناسب في المكان المناسب ، وأن نطبق نظام الدورة الزراعية إلى جانب نظام مناسب للنمط الزراعي . ويمكن الاستفادة مما حققته الثورة الخضراء من نتائج في مجال استعمال البذور المحسنة وفيرة الغلة . وينبغي أن تتكاتف الجهود لإيقاف القطع والرعي الجائرين ، وأن يتم تطوير أراضي المراعي وتنظيم الرعي .

ويلعب تحسين الأراضي دوراً مهماً في الحد من أخطار التصحر ، ويتضمن هذا التحسين زيادة خصوبة التربة وإقامة المدرجات في الأراضي المنحدرة ، وتسوية الأرض وإصلاحها ، والتحكم في الفيضانات ، وتنظيم عملية الصرف .

5 - المحافظة على الموارد الطبيعية : - أشارت دراسة الفاو إلى أن استخدام الصيانة الكاملة للموارد الطبيعية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأراضي في المدى البعيد باستخدام مستوى منخفض من مستلزمات الإنتاج في جنوب غربي آسيا (فاو 1986 ، 65) ، وهذا ينطبق على الوطن العربي تقريباً ، إذ أن المحافظة على الموارد الطبيعية تعدّ صمام الأمان بالنسبة إلى البيئة العربية .

6 - المحافظة على الماء : عندما تشح المياه وتعود غير كافية لمواجهة أخطار التصحر يصبح البحث والتنقيب عنها أمراً حيوياً . وإذا أخفقت المياه السطحية في تزويد المناطق المتصحرة بالمياه فإن من الضروري اللجوء إلى المياه الجوفية للعثور عليها في باطن الأرض والاستفادة منها عن طريق حفر الآبار وضخ المياه من الخزانات الجوفية . غير أن المياه السطحية يمكن أن يكون لها دور مهم كمصدر للمياه إذا نجح الإنسان في تنظيمها وضبطها بإقامة السدود لحجز المياه وتخزينها ، إلى جانب توفير الحماية للبيئة من أخطار الفيضانات .



المصدر : مسؤولنا العربي

التاريخ : مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا يقتصر الأمر على توفير كميات كافية من المياه فحسب ، بل إنه ينبغي أن نهتم بقضية ترشيد الاستهلاك المائي . وينبغي التأكيد على أهمية إدارة الموارد المائية من خلال توفير الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة للإشراف على استعمالات المياه في مشروعات الري والصرف .

7 — المحافظة على التربة : من أبرز الأساليب التي يمكن أن نقترحها للمحافظة على التربة من أخطار التعرية المائية ما يلي : 1 — إقامة المدرجات والجدران الاستنادية فوق الأراضي المنحدرة ، 2 — تقسيم الأراضي الزراعية الواسعة إلى حقول صغيرة المساحة مع عمل حواجز بينها من الأشجار أو الخنادق ، 3 — زراعة المحاصيل على شكل أشربة منفصلة عن بعضها البعض متمشية مع مناسيب الانحدار لضبط جريان المياه ، 4 — استخدام أسلوب الزراعة المغطاة بالبلاستيك .

ويمكن وقف التعرية الريحية أو الحد من أخطارها باتباع بعض الأساليب التالية : 1 — إقامة مصدات للرياح بزراعة الأشجار في صفوف في مواجهة الرياح السائدة ، 2 — تجزئة المساحة الزراعية إلى أشربة تتعاقب فيها النباتات ذات السيقان القصيرة مع النباتات ذات السيقان الطويلة ، 3 — حماية الأراضي الرملية بزراعتها وتثبيت رمالها من أخطار التعرية الريحية .

8 — المحافظة على الغابات : تقتضي المحافظة على الغابات الامتناع عن الإفراط في قطع الأشجار ورعيها ، إلى جانب حمايتها من الحرائق والأمراض والاجتثاث الكلي . وتتضمن عملية المحافظة أيضا تحريج مساحات جديدة وتشجيرها وبخاصة في المناطق الجبلية وفوق المنحدرات ، وحول الأراضي الزراعية ، وعلى طول قنوات الري ، وحول المدن والواحات .

ومن المفيد الجمع بين التشجير وزراعة المحاصيل ، إذ تعدّ الزراعة الغابية من الطرق الفعالة في مكافحة التصحر . وتجمع الزراعة الغابية بين اقتصاد الزراعة والغابات .

ومن المفيد أيضا أن يتم الجمع بين التشجير الحراجي الوقائي والإنتاجي ، فالتشجير الوقائي هو الذي يحمي الموارد الطبيعية ، وبخاصة التربة ، من الانجراف ، بينما يهدف التشجير الإنتاجي إلى إنتاج الأخشاب لتلبية حاجات السكان من خشب الوقود والأخشاب الصناعية ، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الغابات الطبيعية ، ويساعد على حمايتها وتحسينها .

ويعيد إنشاء الأحزمة الخضراء التي تتضمن زراعة نطاقات من الأشجار حول الأراضي الزراعية ومحطات المدن من أكثر الطرق فعالية في مكافحة التصحر . ويتم في الوقت الحاضر دراسة إنشاء أحزمة خضراء متصلة في الاقطار العربية بشمال إفريقيا وذلك بهدف الحد من زحف الصحراء الكبرى وتقدم موجات الجفاف .

9 — المحافظة على المراعي الطبيعية : تعدّ عملية استزراع المرعى أفضل وسيلة لزيادة إنتاجيته وتطويره ، كما أن هذه العملية تعمل على استقرار الإنتاج الرعوي في المنطقة ، وتوفر المنتجات الحيوانية على مدار السنة ، وتختار أفضل المساحات الرعوية وأغناها لاستصلاحها واستزراعها . وقد يكون اتباع أسلوب الدورة في المرعى من الأساليب الجيدة ، بحيث تقسم أراضي المرعى إلى مساحات تتناوب الاستخدام الزراعي .

أما المعالجة الاقتصادية لوقف إنهاك المراعي الطبيعية ، تلك المراعي التي تعاني من شح بإنتاج الأعشاب بسبب طبيعة الظروف البيئية القاسية السائدة ، فإنها تتمثل في اقتصار الإنتاج الرعوي على تربية الحملان فقط ، إذ أن إنتاج الحملان يعد العمود الفقري لإنتاج المرعى لأنه يشكل أعلى مردود للعملية الرعوية .

ومن المفيد أن نورد بعض الاقتراحات اللازمة لتجنب خطر الرعي المفرط فيما يلي : 1 — تحديد مناطق الرعي بوضع سياج حول أغناها لحمايتها فيما يعرف بالمحميات ، 2 — إيجاد مصادر مياه الشرب لحيوانات الرعي ، 3 — الاستغلال الأقصى لأرض المرعى عن طريق استزراع جزء من مساحة المرعى بالأنواع الرعوية الجيدة وذات الإنتاجية العالية ، 4 — تحديد حجم القطيع إلى ما دون متوسط حمولة المرعى ، 5 — ترك



المصدر : مشرق غربي

التاريخ : مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساحات من أرض المرعى دون استغلال وذلك في حالة الأعشاب التي تنمو فوق المنحدرات الجبلية ، وذلك للمحافظة على التربة من أخطار الانجراف .

10 — المحافظة على نظافة البيئة من أخطار التلوث : من المهم أن نحافظ على البيئة نظيفة ، وأن نعالج ما تلوث من مواردها لنتمكن من إيقاف عملية التصحر . ويقتضي هذا الهدف الاهتمام بالمحافظة على الطاقة والإقلال والترشيد من استعمال الوقود والمحروقات . وينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تلوث التربة وباستصلاح الأراضي المتدهورة ، وتحسين نظم الري والصرف ، وحماية التربة من خطر استعمال المخصبات الكيماوية . وتتحمل المصانع مسؤولية المحافظة على البيئة من حولها ، وذلك بالحد من إلقاء نفاياتها في مجاري المياه التي تستخدم للري ، وبمنع تلويث الجو بالأدخنة المتصاعدة منها .

11 — وقف الزحف العمراني : من الضروري أن تقوم السلطات المسؤولة عن المدن باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من تضخم المدن وامتدادها العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، المجاورة لها . ولا بد من سن القوانين التشريعية التي تنظم حدود المدن بحيث تعين الحدود المناسبة لكل مدينة ومراعاة الفصل بين هذه الحدود والأراضي الزراعية المحيطة بها . وينبغي أن يخطط جيدا للمنشآت الصناعية التي تقام عادة في ضواحي المدن بحيث لا تقوم هذه المنشآت على حساب الأراضي الزراعية ، بل تقوم في أماكن غير صالحة للزراعة .

12 — التعاون العربي والتنمية : لا شك أن مشروعات التعاون العربي التنموية من شأنها أن تنعكس على مقاومة أخطار التصحر . فمشروع الحزام الأخضر الذي تشارك فيه الدول العربية في شمالي إفريقيا من شأنه أن يحد من تهديد زحف الرمال القادمة من الصحراء الكبرى . ومشروع تطوير حوض الحماد ، الذي تمتد أراضيه داخل حدود الأردن والسعودية والعراق وسورية ما هو إلا مشروع عربي مشترك يهدف إلى تنمية الحوض والحد من تصحره . وهناك مشروع مقترح تشترك فيه 12 دولة عربية يتناول التدابير الكفيلة بالمحافظة على المياه الجوفية المشتركة .

وتتطلب مكافحة التصحر وضع برامج علمية عربية مدروسة لتنفيذ هذه المهمة الصعبة ، بحيث تكون البرامج متمشية ، كلما أمكن ذلك ، مع الخطط الرئيسية للخطط التنموية الشاملة على المستوى القومي . ويجب إعطاء الأولوية للتدريب والإرشاد والإعلام بشأن التصحر في البرامج الوطنية مع الاهتمام الواجب بالظروف الخاصة بالدول المعنية . ولا بد أن تتخذ التدابير المناسبة لاستخدام القدرات الوطنية وتعزيزها في العلم والتكنولوجيا ، مع العناية الخاصة بالتخطيط ، وحسن الإدارة في الانتفاع بالموارد انتفاعاً رشيداً كجزء من الحملة ضد التصحر .

المراجع العربية

- (1) الأمم المتحدة : مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر : عمليات التصحر وأسبابه ، تقرير رقم (1/74) ، نيروبي (1977) .
- (2) براون وولف : تقييم الانحطاط البيئي ، ترجمة رمسيس لطفي ، في كتاب : أوضاع العالم 1986 ، تحرير ستارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (1986) .
- (3) حسن عبد القادر صالح : إنتاج الغذاء في الأردن ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة (1975) .
- (4) حرب الحنيطي وآخرون : دراسات في جغرافية الوطن العربي ، وزارة التربية والتعليم العمانية ، مسقط (1986) .
- (5) خالد تحسين علي : أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (100) ، 1987 ، ص 68 — 86 .
- (6) زين الدين عبد المقصود غنيمي : مشكلة التصحر في العالم الإسلامي ، نشرة قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية ، رقم (21) ، أيلول (1980) .
- (7) زين الدين عبد المقصود غنيمي : النظام الأيكولوجي وجهة نظر جغرافية ، نشرة قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية رقم (42) ، (1982) .
- (8) صلاح الدين بحيري : جغرافية الصحاري العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، (1979) .



المصدر : ستون خيرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مايو ١٩٩٠

- (9) عبد الله الحميدي ، واحة القطيف : دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، (1988) .
- (10) عبد الله ناصر الوليعي : تغيرات المناخ في المناطق الجافة . دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، الكتاب الجغرافي السنوي ، العدد (4) ، (1988) ، ص 31 - 85 .
- (11) فؤاد نجيب إبراهيم : الأسباب الجغرافية البشرية للتصحّر في الاستبس التونسية الوسطى وإقليم الساحل السوداني . هامبورغ (1977) . في كتاب « دراسات جغرافية المانية حول الشرق الأوسط تحقيق فيث ، ترجمة إبراهيم وآخرين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت (1983) .
- (12) فؤاد إبراهيم وعبد الباقي باكر ، « مشكلة التصحر في السودان » . المجلة الجغرافية السورية ، المجلد (7 - 8) ، (1983) .
- (13) محمد شحاتة : « التصحر في الوطن العربي : أسبابه ونتائجه » العدد (1) ، (1985) .
- (14) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون : الطاقات الكامنة في أراضي العالم النامي لإعاشة السكان ، تقرير فني عن المشروع : موارد الأرض لسكان المستقبل رقم 13/75 ، روما (1984) .
- (15) منظمة الأغذية والزراعة (فار) : الأرض والأغذية والسكن ، روما (1986) .
- (16) هاشم سلايمة : استخدام تقنية الاستشعار عن بعد في التحري عن التصحر وحفظ الصحراء ، ندوة استخدام الاستشعار عن بعد في رصد ومكافحة التصحر في دول بادية الشام ، عمان 22 - 1987/11/25 .
- (17) وزارة التخطيط الأردنية - خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية 1986 - 1990 .
- (18) وزارة الزراعة الأردنية : تقرير عن المناطق البيئية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان (1974) .

المراجع الأجنبية

- (1) Allred, B. Range Management Training Handbook for Saudi Arabia. F.A.O. Rome (1968).
- (2) Babakr A., Modelling Wood Fuel Resource Use in the Rural Arid Areas of the Islamic World : The Case of the Nuba Mountains Region - Sudan. In Mushtaque Rahman (editor) "Muslim World" : Geography and Development. Univ. Press of America, Newyork (1987).
- (3) Baz, F., Use of Space Photographs in Describing the Origin and Evolution of the Desert. Symposium in Amman 22-25/11/1987.
- (4) Crisson, P.R., and Fredrick, D., The World Food Situation, Resource for Future. Washington D.C., (1977).
- (5) Dregne, H.E., Desertification of Arid Lands. Econ. Geog. 53(4), (1977), pp. 322-331.
- (6) Eckholm E., and Brown L.R., The Spreading Deserts. Focus 28(1), pp. 1-11, (1977).
- (7) Glantz M.H., African Drought and its Impacts. UNEP., Des. Cont. Bull. No. 14, (1987), pp. 22-30.
- (8) Hare, F.K. et al., The Making of Deserts. Econ. Geog. 53/4, (1977), pp. 332-346.
- (9) Hynes, D.E.L. Antiquities of Tripolitania. Dept. of Antiquities Tripoli (1981).
- (10) Le Houerou H.M., Can Desertification be Halted? In F.A.O. "Arid and Semi Arid Zones", Rome (1976).
- (11) Le Houerou H.M., Biological Recovery Versus Desertization. Econ Geog. 53/4, (1977), pp. 413-420.
- (12) Maccomak, D.E., Perspectives - Soil Erosion, Conservation, and the R.C.A., In "Miller F.P. (chief editor) et al., "Land Use Planning Techniques and Policies". SSS, Madison (1984), pp. 77-78.
- (13) Menching H., and Ibrahim F., The Problem of Desertification In And Around Arid Lands. Applied Science and Development Magazine. Vol. 10, (1977).
- (14) Mortimore, M., Shifting Sands and Human Sorrow : Social Respons to Drought and Desertification Control. Bull. No. 14, (1987), pp. 1-14.
- (15) Nelson L.B., Fertilizers for all-out Food Production. In Martin W.P., (editor) "Strategy and Food Resources Implications". Madison (1975)
- (16) Saleh, H.A.K., Wind Erosion in the East Bank of Jordan. Dirasat Vol. 1, No (1+2), No. (1+2), (1974), pp. 119-138.
- (17) Street, F. and Grove A., Global Maps of Lake Level Fluctuations Since 30,000 year B.P. Quaternary Research, 12, (1979), pp. 83-118.



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر في مؤتمر عن حرب المياه

تشارك مصر في أعمال المؤتمر الدولي للمياه بمدينة الرباط بالمغرب والذي تنظمه منظمة الصحة العالمية وتحضره الدول العربية ودول حوض البحر المتوسط في الفترة من ١٧ إلى ٢١ مارس.

يمثل مصر في المؤتمر المهندس كمال حجاب رئيس مرفق مياه القاهرة حيث يناقش المؤتمر ماتم انجازه في مجال مياه الشرب والصرف الصحي في السنوات العشر الأخيرة وخطط مواجهة نقص الموارد المائية في العقد القادم وتبادل الخبرات. والامكانيات بين الدول الاعضاء.



المصدر: الشاهد

التاريخ: مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراتيجية

«الأمن العربي» في ضمير الفائب

سيظل أمن الوطن العربي
مهدياً ما لم تحل استراتيجية
عربية شاملة محل
الاستراتيجيات الكبرى التي
تسعى إلى استقطابنا على
محاورها الكونية ولا تستل
في تلك الأسياس ما يصح
في الأمن القومي





المصدر: المشاهدة

التاريخ: مايو ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حرب المياه

الساحح المتخصص في الشؤون العسكرية والاستراتيجية د. هيثم كيلاني، يحدد مجموعة من الأخطار التي تواجه الأمن العربي في واقعه اراهي، أولها احتمال - يتزايد مع الزمن - ان تحول الاوضاع الراهمة الى واقع مستمر، بحيث يستمر اختلال ميران القوى لمصلحة «اسرائيل» وبينما يؤكد أمين هويدي ان حرب المياه والجوع هي التي سوف ترسم مستقبل

النظام العربي خلال المرحلة المقبلة، فإيه لا ينفي ان «اسرائيل» تمثل التهديد الأكبر للعرب، بل ان حروب «اسرائيل» المقبلة، سوف تكون حروباً على نقطة الماء، وتشرف على هذه العملية هيئة اسمها (MEKORAT) للمياه وقد انتهت «اسرائيل» عملية تحويل مياه أنهر جنوب لبنان، وهي تروي الجليل الأعلى بهذه المياه ثم انها تحدد حدودها في الضفة الغربية بنهر الأردن، وتمتص المياه الجوفية في الآبار من الأراضي

العربية المحتلة، أي انها تسرق المياه العربية. وان هذه الحروب المحتملة - على حد قول محمد حسين هيكل - تأتي في إطار سعي «اسرائيل» الى تحقيق الحلم التاريخي في «دولة اسرائيل» الكبرى (من النيل الى الفرات) ويؤكد د. عبد المنعم المشاط استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة له الشاهد - ان الاستراتيجية «الاسرائيلية» - لتحقيق حلمها التاريخي - تعتمد على عناصر ثلاثة ترتبط بعضها ارتباطاً عضوياً، وتشكل في مجملها تحدياً خطراً على الأمن القومي العربي أولاً عنصر الأمن أو الحدود الأمنة، ويعتمد على القوة التي لها طابع الانتشار وقد قال من عسريون «اننا دولة بلا حدود وحدودنا هي المناطق التي يمكن ان يصل اليها جيشنا» وعندما سألوه مستعربين هذا التصريح، اجاب «انظروا الى اعلان انشاء الولايات المتحدة الأميركية، فهو لم يحدد حدوداً ونحو مثل اميركا» وفعلاً فقد اخذت اميركا تتسع شيئاً فشيئاً حتى أصبحت قارة ضخمة وطالما ان «اسرائيل» تأخذ اميركا مثلاً لها، فانها ستفعل بالعرب كما فعلت الولايات المتحدة باليهود الحمر



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

مشكلة المياه

٣ - الأمن المائي هو الهاجس الجديد في العالم العربي . لا يشعر العرب أن ثمة أخطارا تهدد وصول مياه ثلاثة من الأنهار الحيوية الهامة في المنطقة اليهم . وهي النيل والفرات والأردن . وتأتي هذه الأخطار من جانب دول غير عربية .

وإن رأى الخبراء كما تقول مجلة « الإيكونوميست » في تقريرها عن العالم العربي ، أن هذا القلق العربي له مبرره فقد قطعت تركيا تنسيق نهر الفرات . لتتلا بمياهه خزان التتورك وهو واحد من أكبر السدود التي أقيمتها تركيا في مشروع زراعي ضخم . ومثل هذه المشكلة قد تسبب احتكاكات عديدة بين الأطراف المعنية في ظل الشكوك المتبادلة سواء بين تركيا وسوريا أو بين سوريا والعراق .

وأما مصر فلن تعتمد الكلي في الزراعة على مياه النيل يجعل أي تغيير في الأوضاع القائمة مثيرا للقلق . وعندما اشتد الجفاف في السودان واليوتيبي عام ٨٦ و ١٩٨٧ وانخفضت مستويات النيل ، اشتد القلق في مصر . ولكن هذا القلق زال بهطول الأمطار عام ١٩٨٨ . ثم ظهرت أسباب جديدة للقلق حين تردد أن ثمة خبراء من إسرائيل يجرون أبحاثا في اليوتيبي وأوغندا لإقامة مشروعات للري على النيل .. قد تؤثر في كمية المياه التي تصل إلى مصر .

ولمة مشروع هام ينبغي أن تبدأ فيه كل من سوريا والأردن لبناء « سد الوحدة » على نهر اليرموك . وبنون هذا السد لن يكون بوسع الأردن أن تغطي احتياجاتها الأساسية من المياه حتى عام ١٩٩٥ . ولكن هذا

المشروع يحتاج إلى موافقة إسرائيل أيضا . وتجرى محادثات غير مباشرة بين الأطراف الثلاثة تحاط بجو من السرية التامة ولكنها تجري على كل حل .

والسؤال هو كيف يمكن للدول العربية ، بعيدا عن احتمالات نشوب حرب بسبب المياه ، أن تتغلب على ندرة المياه وشحها المتزايد ؟

والحل هو استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة في تقليل استهلاك المياه إلى أقصى درجة ممكنة حتى وإن أدى الأمر إلى تقليل المساحات المزروعة . ولكن جميع الأنظمة العربية باتت تؤمن بأن إنتاجها لطعامها يحتل أولوية قصوى في الأمن القومي .. وقد ازداد هذا الاعتقاد رسوخا منذ هدد بعض الساسة الأمريكيين باستخدام الطعام كسلاح ضد سلاح البترول العربي في السبعينات .. وهو ملحق بولة مثل السعودية على استنزاع الملح مستخدمة في تلك مواردها الشحيحة من مياه الأبار .. وحمل القذافي على اتفاق أموال ضخمة في بناء مشروع النهر الصناعي العظيم ..

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : لا نوفمبر ١٩٩٠

امريكا تشعل حرب الجياد في الشرق الأوسط

في محاولة جديدة لضمان سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط . سربت الحكومة الأمريكية الى حكومات عدد من الدول العربية تقارير واحصاءات حول ما اسمته (مستقبل نقص المياه في الشرق الأوسط) .

ادعت الإدارة الأمريكية ان لجنا علمية محليدة قد حذرت من أزمة التنصالية طلحة وحرب جديدة في المنطقة في غضون أربع سنوات . بسبب تعرض معظم مصادر المياه للجفاف الشديد . واعلنت استعدادها لاستضافة وفود من مصر وتركيا والارمن وسوريا واسرائيل واليوبيا لبلورة مواقف موحدة لمواجهة هذه الأزمة .

اكتت مصادر مسئولة ان هذه التقارير ماهي الا محاولة امريكية لتدشين اساس التنصالي لتحالف سيلي يخدم الاهداف الأمريكية في المنطقة !



المصدر: هآرتس / إسرائيل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

هآرتس ١٨/١٢/١٩٩٠

مشكلة المياه في الشرق الأوسط

حرب المياه القادمة .. سياسة دول عاطشة

بقلم : جويس ستار *

من بين كافة مشاكل البيئة المعروفة أزمة المياه الخطيرة التي تسود العالم ، وهي أشدها وأكثرها ضراوة ، فالمناطق التي تعاني من نقص شديد في المياه أو تلوث المياه تعاني من المجاعة والأزمات الاقتصادية تواجه خطر الحرب ، أي أننا على أعتاب العهد الجغرافي /السياس للمياه .

ويعتبر الشرق الأوسط هو أكثر المناطق التي تهددها المواجهة العسكرية بسبب المياه ، حيث ستحتل المياه عام ألفين مكانة البترول . وتشعر دول الشرق الأوسط التي تعيش في توتر دائم بأن ضرورة الحصول على مصادر مياه قد تضرم النار في برميل البارود : فهناك نهر الأردن الذي تم استغلاله الى أقصى الحدود ، حتى ان مسئولى البنك الدولي يتوقعون أن الأردن وإسرائيل والضفة الغربية سوف تستنفد جميع مصادر المياه المتجددة قبل عام ١٩٩٥ ، اذا لم تتخذ الخطوات اللازمة لاصلاح الوضع من الفور . ويعتبر قطاع غـزة قنبلة موقوتة فيما يختص بمشكلة المياه والصرف الصحي فيما تخلق التنمية الزراعية المسرفة في سورية المصحوبة بأساليب رى فاشلة - نقما في المياه وتملى تقنين الكهرباء في المدن الكبرى . ولقد أدى مشروع الأناضول الجارى تنفيذه في جنوب شرقى تركيا الى توتر حاد بين تركيا وسورية والعراق

* كاتبة المقال هي : رئيس ومدير مؤتمرات القمة لشؤون سياسة المياه ورئيس مشارك في مجلس الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية فى واشنطن ..



المصدر: هآرتس الإسرائيلية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

والزيادة المطردة في عدد السكان في مصر التي قد يبلغ عدد سكانها خلال العقد القادم نحو ٧٠ مليوناً، سوف تسحب كميات ضخمة من النيل .

في فبراير ١٩٨٥ - خلال إحدى زياراتي للشرق الأوسط لأجراً بعض المهام البحثية - طرت إلى القاهرة للوقوف على تطورات عملية السلام . وكما حدث في زيارتي السابقة لها ، التقيت مع الوزير بطرس غالي . قبل أن يبدأ رده على السؤال الذي كان محور زيارتي لبلاده ، قال كلمة غيرت مجرى البحث - كانت هذه الكلمة هي المياه ، لقد تكلم الدكتور غالي المثقف مدة ساعتين عن النقص المخيف في المياه في قارة افريقية وفي الشرق الأوسط . وتحذيراته التي وردت في مقال افتتاحي نشرته جريدة انترناشيونال هيرالد تريبيون ، تحولت منذ نشرها الى قضية بحثية تناولتها نقاشات الخبراء وأجهزة الاعلام قال الدكتور غالي " ستصبح المياه سلعة أكثر غلاء من البترول ، والحرب القادمة في الشرق الأوسط ستكون بسبب المياه " . والواقع أنه نادراً ماتم تداول عبارات بشكل مكثف وواسع ، مثلما تم استخدام مثل هاتين العبارتين فقد أشار مقالته المعنون " مصر افريقية ومشكلتها الرئيسية هي المياه " اهتماماً في العالم أجمع ، والمثير للدهشة أن هذا الاهتمام سري الى دهاليز حكومة الولايات المتحدة . فقبل وقت قصير كان الرئيس مبارك على وشك القيام بزيارة رسمية لواشنطن ، وقبل السفر كان الدكتور غالي والدكتور أسامة الباز ، المستشار السياسي للرئيس قد جسا الاهتمام المصري بأن تكون مشكلة المياه ضمن جدول الأعمال الذي سيبحث في البيت الأبيض ، في إطار



المصدر : هآرتس الإسرائيلية

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محدد. وقد دفعنى ذلك الى البدء فى اطار محدد. وقد دفعنى ذلك الى البدء بمشروع بحث مدته عامان وابلاغ حكومة الولايات المتحدة بتمور حول السياسة الخارجية الأمريكية الواجبة تجاه قضية مصادر المياه فى الشرق الأوسط. وقد مدر هذا البحث من مركز الابحاث الاستراتيجية والدولية ، وكان يهدف الى تحذير سبل تعامل حكومة الولايات المتحدة - بأفضل طريقة - مع تلك المشكلة الاستراتيجية والبيئية التى ستنشأ قريباً .

لقاء غير هادئ :

لقد وجدت قدراً جديداً بالاشادة من المعلومات والاهتمام لدى مختلف الاجهزة وأطلعت على عدد كبير من المبادرات . وللأسف الشديد، فإن ما توافر من امكانيات من أجل تنفيذ المواد التى تحتل ترتيب الأولويات كان قليلاً . وهذه الأولويات هى : التنسيق الوثيق بين مختلف الاجهزة فى حكومة الولايات المتحدة ، وجمع البيانات المعدلة من الواقع ، وعمل برامج تدريب لخبراء المياه وإفريقية والشرق الأوسط ، توجيه استثمارات الى مجال التكنولوجيا الحديثة . والحقيقة أن الكفايات المطلوبة متوافرة ، لكن الوسائل أو الرغبة فى بلورة نظرة شاملة ليست موجودة .

فى ديسمبر ١٩٨٧ ، حدث واحد من أهم الانجازات المطلوبة لمشروع المياه عندما تخلى الخصوم السياسيون من حروبهم الى حد ما ، وأشركوا حكومة الولايات المتحدة فى أفكارهم ، حدث هذا فى المناقشات التى شارك فيها مندوبو مصر وتركيا والعراق والأردن وإسرائيل ، حيث كشفوا - بصراحة - عن آرائهم فى المشاكل والحلول الممكنة ، أمام أربعين من مندوبى حكومة الولايات المتحدة . صحيح أن مندوبى العراق والأردن لم يتكلموا مباشرة مع الاسرائيليين ، ولكن كانت لديهم الجراءة ليجلسوا الى مائدة واحدة معهم ، وأن



المصدر : هآرتس / إسرائيل

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعربوا عن القلق نفسه . واليوم يتم عقد المزيد من مثل هذه اللقاءات - منها السرى وشبه السرى - التي تعالج عملية السلام ، بيد أن استعداد المسؤولين في الشرق الأوسط لعقد لقاء طارىء حول مشكلة بيئية ، في عام ١٩٨٧ ، كان أمرا مذهلا . هم كانوا مستعدين ... ولكن هل كانت الولايات المتحدة كذلك ؟

لقد قام رئيس وزراء تركيا - آنذاك - تورجوت أوزال بارسال مندوب ، شخص هو السفير جام دونا ، الى هذا الاجتماع الذي جرى في واشنطن وأعلن أوزال أنه يتنبأ بأنه سيتم انشاء أنابيب "مياه السلام" التي ستمر عبر الشرق الأوسط ، وخول السفير دونا ليقدم تفاصيل هذا المشروع . وفي السنوات التالية لهذا الاجتماع ، تمت مناقشة الموضوع في العالم العربي أيضا وقامت الشركة الهندسية المدنية الأمريكية : براون وروت ، بإجراء عملية استقصاء احتمالات المشروع ، إلا أن النفقات المطلوبة لم تتوافر . وبرغم وبرغم الفغوط القائمة طرح تورجوت أوزال مشكلة المياه في الشرق الأوسط على مستوى جديد للدبلوماسية الواضحة .

وفي سبتمبر ١٩٨٩ قمت أنا والسيناتور الفن جور ، باستضافة الدكتور غالي في مؤتمر خصص لتحذير الكونجرس الأمريكي من الوضع . ومقاله الدكتور غالي عن مستقبل المياه في افريقية جدير بإثباته هنا : " من المتوقع ، اذا استمرت الظاهرة الحالية حتى عام ٢٠١٠ ، أن تعاني كل من مصر و السودان من نقص خطير في المياه . ستكون في حاجة الى خمسة مليارات متر مكعب من المياه في السنة . فيما يتعلق بمصر ، لا توجد أخطار ، ونصف الزراعة السودانية يعتمد على الأمطار ، أما الدول الاخرى الواقعة على شواطئ بحيرة فيكتوريا (أوغندا و كينيا و تنزانيا ، و رواندا بقدر ما) فستحتاج هي أيضا



المصدر: هآرتس الإسرائيلية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

الى كمية معادلة من المياه من أجل سد احتياجات الغذاء لسكانها الذين يتزايدون، مع اقتراب عام ٢٠١٠، ستكون جميعا في حاجة الى زيادة قدرها عشرة مليارات متر مكعب من المياه سنويا، خلال العقد القادمين. ومن أجل التغلب على هذه المشاكل التي تتعلق بالحياة اليومية والامن القومي تسعى الدبلوماسية المصرية الى تطوير التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي: لقد اتفقنا على أن نتخذ أسلوبا شاملا، في إطاره لن نعالج فقط عملية كيفية ترشيد المياه، إنما أيضا مجالات تطوير أخرى تحتل أفضلية كبيرة في المنطقة وخاصة الطاقة والبنية الأساسية والاتصالات. والوضع أكثر خطورة مما نتصور، لأن كل دولة تقع على النيل تنتظر مزايا معينة من خلال الاشراف على مصادر المياه وإدارتها. أن الدول الأفريقية الأخرى ليست في حاجة الى المياه، بقدر حاجة مصر اليها، فهذه الدول لم تصل بعد الى مستوى الزراعة بالري، ولذلك فإنها غير مهتمة - مثلما هو الحال بالنسبة إلينا - بمشكلة نقص المياه. وهذا الفارق بين الأساليب واضح بين الدول الواقعة أعلى نهري النيل والدول الواقعة عند مصبه. وحتى في أفضل الظروف، فإن أغلب دول النيل لن تستطيع - على الأقل خلال العقد القادمين - تمويل مشروع تخزين مياه النيل، بدون الحصول على مساعدة مكثفة من دول أجنبية ومنظمات دولية. أن الديون الخارجية الأفريقية كلها تبلغ نحو ٢٤٠ مليار دولار، والدول الواقعة على النيل مدينة بمقدار ٨٠ مليار دولار من إجمالي هذا المبلغ. من الصعب جدا الحصول على تمويل لمثل هذه المشروعات الضخمة مثل بناء قناة، أو سدود جديدة، أو إنتاج كهرباء أو شق طرق. أننا جميعا ندرك حقيقة أننا نعيش بداية طريق شديدة الوعورة.

الجفاف في شرقي أفريقية:



المصدر: هآرتس الإسرائيلية

التاريخ: ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أدى فقد من الجفاف في شرقى افريقية الى اضعاف مياه النيل الذى يعتبر شريان الحياة لمصر ، اذ يعطى هذا النهر نحو ٨٦ ٪ من اجمالــــى ١٥٨ مليون جالونا من المياه تستهلكها مصر سنويا . وفى صيف عام ١٩٨٨ انخفض مقياس النيل الى أدنى درجة له خلال القرن الاخير، مما أجبر السلطات على سحب مياه من مخزون بحيرة ناصر للتغلب على النقص الشديد فى المياه . وأوضحت الأزمة كم تعتبر مياه النيل مسألة حياة أو موت بالنسبة الى مصر ، فعندما تعجز الفنادق عن توفير مياه الشرب والاستحمام للسياح ، فان السيـــــاحة ستخسر بالتأكيد ، ولن تستطيع بواخر الرحلات أن تسير فى النهر ، وسينخفض عائد البترول عندما يتم توجيه الوقود الى انتاج ٢٨ ٪ من الكهرباء التى يتم توليدها حاليا من النيل ، وسينخفض - أيضا - انتاج الطعام لأن جميع الزراعات المصرية تقريبا مرتبطة بمياه النيل ، سواء بالرى أو التنقيط وفوق ذلك فان مصر تستورد نحو ٥٠ ٪ من احتياجاتها الغذائية ، وسوف تثقل زيادة الاستيراد على الاقتصاد الذى يعانى حاليا من مصاعب ومشكلات جمّة .

وخفض الدعم الحكومى على الغذاء ليس بالخطوة الجيدة سياسيا ، مثلما دلت الاضطرابات التى حدثت عندما حاول الرئيس مبارك أن يطبق مطالب صندوق النقد الدولى ، وبالذات ، فى الوقت الذى تتناقص فيه المياه فى المنطقة ، حيث تزداد احتياجات مصر منها بنسبة مخيفة بسبب الزيادة السكانية الرهيبة وفى ثنايا منظور الرفاهية على المدى الطويل ، يكمن الخطر الشديد فى كون مصر هى آخر دولة تقع على النيل ، ولا تملك السيطرة على أعمال ثمانى



المصدر: هآرتس الإسرائيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

حكومات قائمة على طول النهر، ويقول على " أن مشكلة المياه هي مشكلة أمن قومي لمصر".

ومندما تتحول الدول التي تقع أعلى النهر الى أسلوب الري الحديث فانها سوف تبني السدود من أجل أن تحظى بأكبر كمية من مياه النهر. ويستلزم ذلك خطة للشركاء في مياه النيل. وبرغم أن على وحكومته بذلوا جهودا في السنوات الماضية في هذا الشأن إلا أنه لم يتم التوصل الى اتفاق رسمي، ومن أسباب ذلك أن عددا من دول حوض النيل حارقة في مشاكل داخلية وثورات، مثل اثيوبيا التي تسيطر على مصادر النيل الأزرق التي تعطي ٨٥ ٪ من المياه التي تصل اليوم الى الجزء نفسه من وادي النيل الذي تقع فيه مصر. لكن هناك اطارا لمشروع شامل لحوض النيل، حيث نجحت مصر في انشاء مجموعة استشارية تتكون من جميع دول النهر، وتسمى هذه المجموعة "الأوندجو" أي - الاخاء - باللغة السواحلية. وفي اجتماعات التخطيط الأخيرة للأوندجو قدم المصريون خطة طويلة المدى تضمن بشكل خاص - ضخ مياه النيل وانتاج كميات ضخمة من الكهرباء، يتم تصديرها الى مناطق أخرى نظير عملات صعبة، يجري استخدامها في مشروعات المياه والري في دول النيل. وفي هذا الاطار سيتم ربط الكهرباء التي سيتم توليدها من سد " اينجا" في أوغندا، بشبكة كهرباء الدول الواقعة عند مصب النهر ومنها الى الأردن و سورية و تركيا والدول الأوروبية الغربية. كما يتم التخطيط لانشاء سدود أخرى، هيدروكهربية في السودان و زائير و بحيرة موبوتو و بحيرة البرت في أوغندا، بهدف استمرار تمويل عمليات التنمية في هذه الدول.

وهذه الخطة الشاملة هي الوحيدة التي من شأنها أن تؤدي الى تعاون بين جميع دول النيل. وبدونها لن تستطيع الدول التي تثقل الديون الخارجية



المصدر: حكايات الأسر السورية

التاريخ: ٨ / ديسمبر / ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كاهلها فرادى تمويل الحلول المطلوبة من أجل الوفاء بمتطلبات الري والشرب وإنتاج الكهرباء وفي المقابل لن تستطيع الهيئات الدولية المعاونة أن تنطق على مشروعات التنمية ، إلا إذا تم وضع مشروع رسمي شامل .

وبرغم أن تركيا هنية بالمياه إذ تسيطر على مصادر دجلة والفرات ، إلا أنها تعاني نقصا بنسبة ٤٠ ٪ في المناطق الصالحة للزراعة في الأناضول . وكانت تركيا قد افتتحت في عام ١٩٨٣ المشروع الخاص بتنمية الأناضول الذي شمل إقامة ١٣ سدا للري وتوليد الكهرباء ، وخاصة سد أتاتورك ، سبعة منها على نهر الفرات وستة في أعلى نهر دجلة . وعندما يتم استكمال هذا المشروع خلال سنة واحدة فإنه سيعطي ٢٤ مليار ميغاوات / ساعة من الطاقة (أي نحو نصف الاحتياجات الحالية لتركيا من الطاقة ، ويمكن من رى واستصلاح أكثر من ستة ملايين دونم من الأرض . وتأمل حكومة تركيا في أن تقوم ببيع فائض الطعام لأوروبا والشرق الأوسط ، حيث يتوقع أن يتم استيراد طعام بمقدار ٢٠ مليار دولار في نهاية هذا القرن . لكن مشروع الأناضول يشكل قلقا بالغاً في دول النهر التي تقع أدنى دجلة والفرات (سورية والعراق) التي تحتاج إلى المياه من أجل الزراعة والصناعة وسد أتاتورك يحول أغلب مياه الفرات إلى وادي أوفرا في تركيا . وفي العام الماضي عانت هذه المنطقة من جفاف شديد لم تشهده منذ خمسين عاما ، وانخفض مقياس الفرات إلى نسبة متردية . ومتوسط تيار الفرات يبلغ ٣١٨٢٠ مليون متر مكعب ، وهي كمية كافية لتلبية احتياجات تركيا وسورية والعراق ، إلا أن التدفق انخفض في العام ١٩٨٩ إلى ١٦٨٢٠ مترا مكعبا ، وأدى إلى نقص خطير في المياه في الدول الثلاثة . ولقد زاد هذا الجفاف قلق سورية والعراق . وبرغم أن الجفاف أضر بالاقتصاد التركي ، إلا أنه كان شديد الاضرار بسورية حيث أجبر المقياس



المصدر: حآ رآس لإسرائیلیة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ اديسبر ١٩٩٠

المنخفض للفرات - مع التلوث الناشئ بسبب المواد الكيماوية بعض الأملاح والمبيدات - حكومة سوريا على فرض قواعد لتقنين استخدام مياه الشرب والكهرباء في دمشق وحلب ، وعدة مدن أخرى ، والعراق الذي يخشى منذ فترة طويلة مشروعات التنمية السورية على نهر الفرات ، قلق الآن من أن يؤدي مشروع السدود التركية الى خفض التدفق السنوي للنهر الى أقل من النصف (من ٣٠ مليار متر مكعب الى أحد عشر مليار) والعراق - على الضد من سورية - له منفذ الى مصدر مياه غير مستغل بشكل كبير وهو نهر دجلة . وتنفق حكومة العراق أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في أكثر من ٢٠ مشروعا للتحكم في مياه الفيضانات ، وإنشاء خزانات للمياه والرى من دجلة ، وبحيرة طرطر ، ومن بين هذه المشروعات مشروع لتحويل مياه دجلة الى بحيرة طرطر ومنها الى الفرات ، اذا لم تكف مياهه لرى الأراضى الزراعية في العراق .

وفي نوفمبر ١٩٨٩ أفزعت تركيا دول النهر الأخرى عندما أعلنت أنها ستغلق مياه الفرات لمدة شهر - في يناير ١٩٩٠ - لملء بحيرة أتاتورك . ومن أجل تهدئة مخاوف الدول المجاورة قدمت تركيا معلومات فنية لسورية والعراق حول مشروع تحويل المياه ، وعرضت عليهما زيادة تدفق المياه في الفرات من نوفمبر حتى يناير على سبيل التعويض . وفي مقابلة هذا العرض لم تكن ردود أفعال سورية والعراق ايجابية بالمرة . ويمكن حل التوتر بين تركيا وسورية والعراق حول استخدام المياه ، عن طريق اتفاقية صريحة بين الدول الثلاثة تعالج مخصصات المياه من أحواض دجلة والفرات . ولكن المفاوضات في هذا الشأن مستمرة منذ الستينيات ، ولقد اجتمعت اللجنة الثلاثية حول موضوع مياه الفرات أكثر من مرة ، لكنها بحثت الموضوعات الفنية فحسب مثل نسب التدفق . وفي غياب اتفاقية رسمية حول ادارة الحوض



المصدر: هآ رانس الإسرائيلية

التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمخصصات، يرفض البنك العالمي وبقية المنظمات المعنية الموافقة على تمويل مشروعات كتلك، ومن دون اتفاقية، وعندما يتم بناء سدود جديدة بشكل منفرد - سوف تتزايد خطورة اندلاع حرب بين تلك الدول. ومن الجديـر بالذكر أن العام ١٩٧٥ شهد حالة شبه حرب بين العراق وسورية، وعندما خففت سورية تدفق مياه الفرات لملء سد الثورة، وفي العام ١٩٨٦ اتهمت سورية أنها تدير مؤامرة لتفجير سد أتاتورك والذي تخشى سورية أن يسبب أضراراً لمزارعيها.

وفي العام ١٩٨٧ هددت أنقرة بوقف تدفق مياه الفرات الى سوريا بسبب المشكلة الخاصة بالأكراد، وهي صخرة الخلاف الدائمة بين الدولتين وردا على ذلك قامت طائرات ميغ سورية " بطلعة تدريبية " أسقطت خلالها طائرة هليكوبتر تركية في أعماق الأراضي التركية بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٨٩، حيث لقي خمسة أشخاص مصرعهم في هذا الحادث. وتدل هذه الاحداث على أن الاستعداد قائم تماما لاتخاذ خطوات واجراءات متطرفة، حول ما يتعلق باستخدامات المياه التي قد تصبح سلاحا في النزاعات السياسية والعسكرية.

لقد أراد الرئيس التركي أن يبعد الشكوك الاقليمية بالنسبة الى مسألة المياه عن طريق طرح مشروع " أنابيب السلام " التي سوف تحب مياهها من النهرين اللذين يصبان في البحر المتوسط، سيهان و جيهان، ثم تنقل هذه المياه الى الجنوب، من طريق سورية و السعودية الى الخليج الفارسي، حيث تقوم أنبوتان بفض المياه الى هذه الدول / واحدة الى مدن سورية و السعودية و الثانية الى الكويت و قطر و البحرين و الامارات العربية و عمان.. وسيوفر هذا المشروع - اذا تم تنفيذه - المياه اللازمة للشرب لأكثر من



المصدر : صباح إسرائيل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

١٥ مليون نسمة ، كما أن المصانع المحلية التي ستقوم بانتاج الأنابيب ستتيح أماكن عمل لعدد كبير من العمال . ثم ان عملية مد الأنابيب سوف تستغرق مابين ثمانى الى عشر سنوات . وسيكون التمويل من ميزانيات الدول المعنية بالمشروع ، حيث سيتم التوقيع على اتفاقية للتعاون فى مجال المياه ، وهى الاتفاقية التى لم ينجحوا حتى الان فى التوقيع عليها . ومع هذا تدل المبادرة على نظرة دبلوماسية كبيرة من شأنها أن تشجع السلام فى المنطقة وتجلب الرفاهية عن طريق استخدام مورد ثمين .

وتعطى منطقة : إسرائيل - الأردن - الضفة الغربية ، مثالا آخر لأزمة المياه التى تسكب الزيت على النار ، المشتعلة بداية ويجمع عدد من الخبراء على أنه بحلول ١٩٩٥ سوف تستكمل كل من إسرائيل والأردن استنفاد جميع مصادر المياه القابلة للتجديد فى حوض نهر الأردن ، وأن مخزون المياه الذى لا يمكن تجديده سينخفض الى درجة أن هذه الدول لن تستطيع الوفاء باحتياجاتها . ان إسرائيل وحدها هى التى تقوم باستغلال مواردها المائية بنسبة تتجاوز ٥٠ ٪ من التجديد الطبيعى لها ، وهى بذلك تتسبب فى انخفاض منسوب المياه وجفاف الآبار . والواقع أن بضعة أموام من الجفاف فى المنطقة من شأنها أن تمعد بسهولة الوضع الخطير القائم . ولقد ارتفعت ملوحة مخزون مياه الأماق الى نسبة حرجة فى فترة الجفاف ، وزادت سياسة الاحتلال خطورة وضع المياه الذى كان سيئا من البداية ، فى الضفة الغربية وغزة ، فهناك يجب سحب نسبة ٨٠ ٪ الى ٩٠ ٪ من المياه من طبقات تحت سطح الأرض ، ومخصصات المياه للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية أكبر بكثير من مخصصات السكان العرب ، وذلك طبقا لتقارير أكيدة وموثقة . ولقد كتب زئيف شيف فى بحث قام به مؤخرا ، أن ٣٠ ٪ من المياه التى تسحبها إسرائيل لاحتياجاتها



المصدر : هآرتس الإسرائيلية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

تأتى من الضفة الغربية ، من ٥٠ مليون متر مكعب تفخها اسرائيل سنوياً من طبقتين مشتركين بينها وبين الضفة الغربية وأن اسرائيل تستهلك منها ٤٠٥ ملايين متر مكعب ، مقابل ٥٠ مليوناً فقط يحصل عليها فلسطينيو الضفة الغربية . وعدم التوازن هذا سيزداد خطورة اذا نفذت اسرائيل خططها الخاصة بتوطين عدد كبير من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي في الضفة الغربية .

أما وضع المياه في قطاع غزة فانه يبعث على اليأس التام ، ففي هذه المنطقة التي تعد ٥٠ ٪ من أراضيها صحراوية ، توجد طبقة واحدة للمياه ، ويقترب مستوى تلوث هذا المصدر الوحيد من درجة حرجة ، بسبب كثرة استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة وعدم وجود وسائل لمعالجة مياه الصرف الصحي في عدد كبير من المدن والقرى . ولقد أدى السحب الزائد الى تغلغل مياه البحر ، حتى صارت درجة الملوحة في هذه الطبقة في حالة تزايد متواصل ، وحتى أشارت توقعات الخبراء الى أن المياه في قطاع غزة لن تكون صالحة للاستخدام قبل عام ٢٠٠٠ . ومن أجل توفير احتياجات المياه المتزايدة في قطاع غزة الذي سيصل عدد سكانه عام ٢٠٠٠ الى مليون نسمة - سيكون على اسرائيل أن تسحب مصادرها التي تزداد نقماً وبالطبع يبدو هذا أمراً غير معقول .

أما الأردن فانها تعاني من نقص خطير في المياه ، ورغم أن أحواض نهري الأردن واليرموك مناسبة لتنميتها ، فان جميع المشروعات المشتركة التي طرحت حتى الآن قد أصيبت بالفشل ، بسبب العداء السائد بين اسرائيل والأردن ، وبين الأردن وسورية ، ولذلك ، لم يتم تنفيذ مشروع سد الوحدة



المصدر: هآرتس الإسرائيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

- مكرين الذى سيقوم بتخزين مياه اليرموك التى تصب يوميا فى البحر الميت (وهو ماسيكون فى صالح الأردن وسوريا معا) . وكما هو الحال بالنسبة الى تركيا ، فان مشروع اليرموك سيجعل سوريا هى الدولة التى تتحكم فى مياه الأردن ، ثم ان تعاوننا من هذا القبيل سوف يغضب اسرائيل ، لأن نهر اليرموك هو الذى يغذى نهر الأردن ، مصدر المياه الرئيسى لاسرائيل . وتخشى اسرائيل تماما من أن يمس مشروع اليرموك أمنها القومى . وفى هذه الحال يبقى أمام الأردن أن تضع حلولا هاشية من مثل أعمال تنقيب أكثر عمقا واستخدام وسائل فنية باهظة التكاليف ، كالتنقيط . والحل الوحيد الممكن والعمل على هو تحلية المياه بالطاقة السولارية جنوبى البحر الميت ، الا أنه سيتكلف كثيرا ، ولهذا لم تجر السير فيه حتى الآن . وقد تساعد التكنولوجيا والوسائل الهندسية على حل مشاكل المياه التى تعاني منها دولة الأردن ، لكن التعاون السياسى بين دول النهر أمر حيوى للغاية من أجل ترشيد موارد المياه الاقليمية .

ومقارنة بجيرانها ، لدى لبنان مصادر غنية بالمياه . فأنهارها ومياهها الجوفية مياه تتعدى ما تحتاج اليه وتستهلكه ، وبرغم هذا فانها تعاني من نقص خطير للمياه فى بيروت وفى بعض المناطق الزراعية ، وتسلس مياه البحر الى طبقة الساحل وتعاين وزارة المياه والكهرباء اللبنانية من نقص الأموال ، والحرب الأهلية أضرت بشبكة المياه والخزانات . وفى اطار الاستقرار السياسى المتوقع يمكن وضع سياسة ترشيد للمياه من شأنها أن تحول لبنان الى جنة الشرق الأوسط .

ان أزمات المياه التى سبق الإشارة اليها تنبع أساسا من التزايد فى



المصدر : حائرين لإسرائيل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

استخدام المياه بسبب نمو السكان ، والصناعة والزراعة والتمدد . ثم ان الجفاف المستمر في الشرق الأوسط وشمالى افريقية الذى يرتبط بتقلص الاراضى والتقلبات المناخية - قلل من كم المياه وفوق ذلك ، فان التأثير الضار لارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية يزيد بقدر كبير من خطر النزاعات على المياه فى العقدين القادمين . ومن أجل الوفاء باحتياجات المياه للشرق الأوسط ككل يجب على كل العناصر الدولية : الولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الغربية والشرق الأوسط ذاته - أن تتعاون بالعلم وتنسيق الخطط الخاصة بترشيد استخدامات المياه .

ولقد افتتح مجلس الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة مؤخرًا مشروعًا متعدد السنوات لتركيز الانتباه العالمى على المشاكل الخطيرة الخاصة بالمياه ونقصها وتلوثها ، سيتم فى نطاقه عقد خمسة مؤتمرات دولية يركز كل واحد منها على منطقة قارية ، ويضم أصحاب القرار وخبراء فنيين ومجموعة تمويل دولية ، وبحيث تدور كلها حول هدف تنمية التعاون فى كل واحدة من هذه المناطق فى مجال المياه .

القمة الأولى مركزها افريقية ، وقد تم تخصيص القاهرة مقراً لاجتماعاتها تحت رئاسة الرئيس حسنى مبارك . وجرى التنسيق لها مع البنك الدولى والأمم المتحدة وأجهزة المساعدات الدولية التابعة للولايات المتحدة وأوروبا واليابان . أما القمة الخاصة بالشرق الأوسط فستعقد فى استانبول عام ١٩٩١ . وأما القمم الأخرى فستخصص لمعالجة مشاكل المياه فى شرقى أوروبا والاتحاد السوفيتى ، وشرقى آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى . ستضم هذه القمم وزراء ومسؤولين عن تطوير مصادر المياه



المصدر: صوت العرب الأسبوعية

للتنمية والتنمية البشرية والمعلومات التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٠

ومندوبى جهات التمويل ورجال صناعة سيعملون فى مجموعات عمل صغيرة هدفها حل المشاكل ووضع المقترحات التى بشأن تخطيط ووضع مشروعات محددة.

والهدف من هذه القمم هو تحقيق اتفاق حول التنمية المشتركة لمصادر المياه، وتمويل تنمية مصادرها، وتعريف الشركات بالمسؤولين أصحاب القرار. والجهات المساعدة، للاطلاع على ماتوصلت اليه من تكنولوجيا وخدمات فى هذا الشأن. ومن المنتظر أن تحظى هذه القمم بتغطية اعلامية دولية من أجل انماء الوعي والمعرفة بحجم المشكلة. ويمكن اعتبار المشروعات الخاصة بالمياه فرصة كبرى للمفقات والأعمال فى العقد القادم. وهذا الامر ينطبق على الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء. وحل مشاكل المياه يستلزم اعداد الفنيين فى مجالات عديدة وعقد دورات فى دول كثيرة، فسوف يكـون مطلوباً - كمثال - اعداد فنيين فى مجال تحليل المور الجوية وتطبيق نتائجها على مشروعات محلية، كما تقدم متطلبات تصميم وبناء شبكات صرف صحى حضرية ومصانع أخرى لمعالجة مياه المجارى والمخلفات مجالا آخر لعملية التدريب. وهكذا، يمكن القول بأن الوقت قد حان لمزيد من التعاون بين موظفى الدولة المسؤولين عن قضية المياه والشركات الخاصة العاملة فى محيط التخطيط والتركييب والشراء والتشغيل وصيانة معدات تطهير المياه. وبدون مثل هذا التنسيق قد تصبح النفقات ضخمة للغاية. ولقد أدركت مدن أوروبية عديدة أن من الضرورى لها أن تفى بالمعايير الجديدة للمجموعة الأوروبية خلال عقد المياه الذى أعلنته الأمم المتحدة حيث اتفح أن ٢٥ ألف طفل



المصدر : هآرتس / إسرائيليه

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

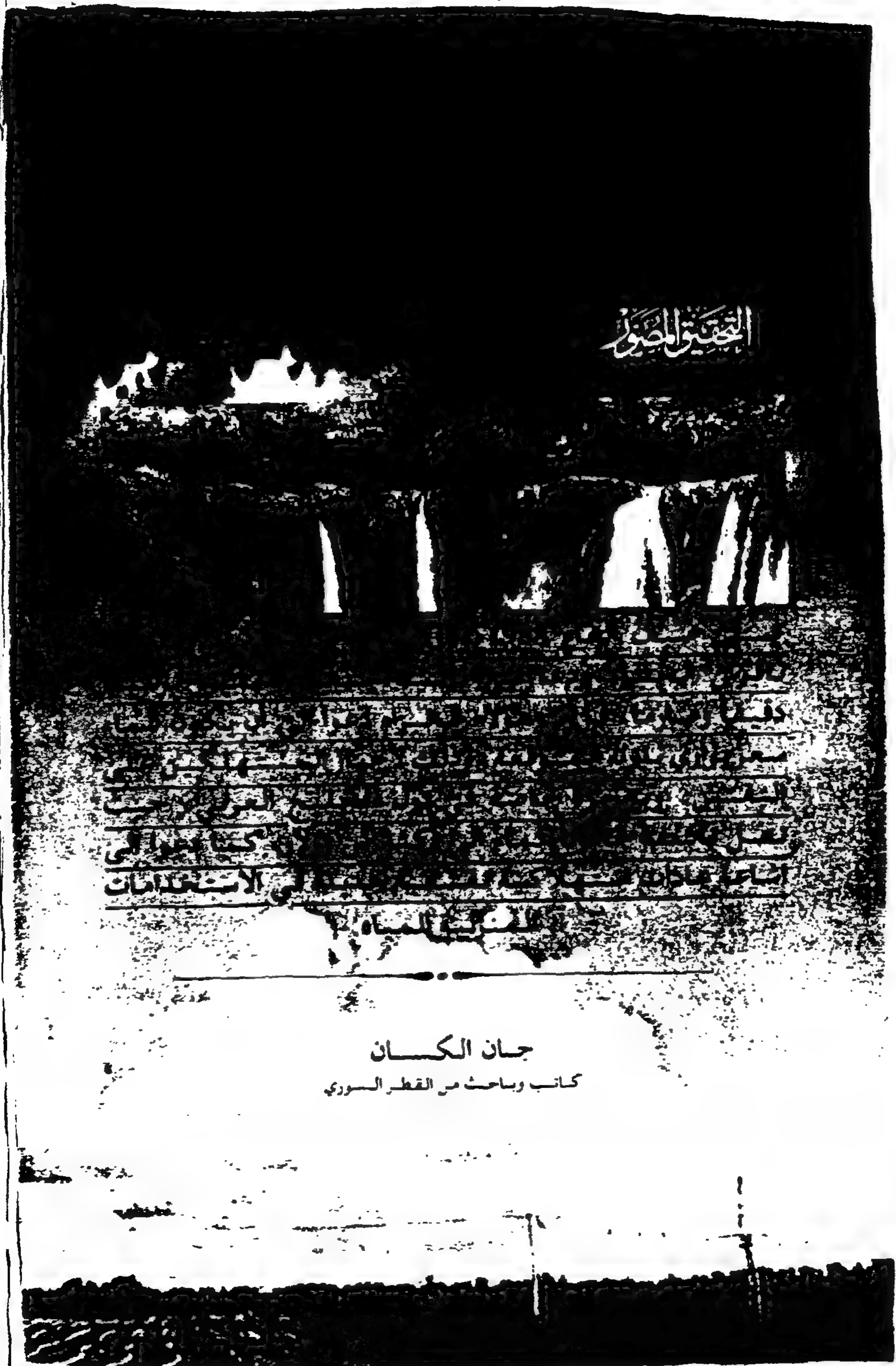
يموتون يوميا بسبب نقص المياه المطلوبة لهم ، كما أدركت أن التعاون بين الدول الموجودة بجوار الأنهار والبحيرات مازال في مهده ، وأن الطلب على المياه سيتزايد بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ سيعاقل تزايد عدد السكان . وهناك نحو ٨٠ دولة تضم ٧٠ و ٢٠٠٠ بسبب ٤٠ ٪ من سكان العالم ، تعاني من نقص خطير في المياه . وفي عام ٢٠٠٠ سوف يمرض أو يموت ثلثا الـ ٢٥٠ مليون نسمة الذين يعيشون في افريقية بسبب نقص المياه النقية . ان برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومجلس الأمم المتحدة للتعاون الخاص بموضوع مصادر المياه ، قد حقق انجازات هائلة ، ويبقى مطلوبا أن تساعد الولايات المتحدة وحليفاتها في أوروبا وآسيا في هذا المدد ، حتى يستطيع من يعانون من نقص المياه في بعض أرجاء العالم البقاء على قيد الحياة .



المصدر: الوحدة

التاريخ: يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر: الوحدة

التاريخ: يناير ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- كان منطلق هؤلاء الخبراء أزمة المياه التي تستعمل في العالم. عاماً بعد آخر. للدرجة توقع انفجار ما يسمى بالحروب على مصادر المياه. وتشمل هذه الأزمة في نهاية القرن الحالي. معظم دول العالم. ومنها قطر الوطن العربي. باستثناءات قليلة في السويد وكندا ومناطق من الاتحاد السوفيتي والبرازيل. وبعض الدول الاسترالية.
- فما هو واقع ومستقبل الثروة المائية في الوطن العربي. وما نوعية الاخطار التي تهددها. خاصة وان هذه المياه تأتي في طبقة الاهداف الحيوية لاستراتيجية التوسع. الصهيونية، من القرات الى النيل؟
- يقع الجزء الأكبر من الوطن العربي في اقليم صحراوي أو شبه صحراوي. حيث يهبط معدل الامطار الى اقل من 50 ملم / سنة. او يتعدى تماماً. مما يجعل مساحات شاسعة منه مهددة بزحف الصحراء. نظراً لان الامطار في الوطن العربي تتركز في شريط ضيق بمحاذاة سواحل البحار والمحيطات. ومن ثم نرى ان الكثافة السكانية والنشاط الزراعي - وفيما بعد الصناعي - امور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع الامطار وبمواقع الانهار.
- وتتغذى الموارد المائية العربية السطحية (الانهار والبحيرات والادوية والاحواض) اما مباشرة عن طريق تسرب مياه الامطار والانهار والادوية. أو عن طريق الحركة الافقية للمياه الخفية من مصادر التغذية. والمياه السطحية في الوطن العربي. على الرغم من قلتها وسوء توزيعها. تعتبر ذات أهمية قصوى نظراً لسهولة وقلة تكاليف استعمالها.
- ويمكن ان نقسم الموارد المائية المتاحة حالياً في الوطن العربي. والتي يمكن تديرها مستقبلاً - جغرافياً - الى قسمين
- 1 - الموارد المائية السطحية في حوض النيل وشمال افريقيا: الصومال - السودان -
- 2 - الموارد المائية السطحية في أقطار المشرق العربي: العراق - سورية - لبنان - الاردن - اليمن
- وفيما يلي هذه الموارد بالارقام:
- في حوض النيل وشمال افريقيا:
- الموارد المائية السطحية المتاحة 107.67 مليار متر مكعب في السنة.
 - المستغل حالياً 87.87 مليار متر مكعب في السنة.
 - الفائض حالياً 19.7 مليار متر مكعب في السنة.
 - الحد الأقصى مستقبلاً 155.24 مليار متر مكعب في السنة.
 - المتاح بعد المشروعات 69.47 مليار متر مكعب في السنة.
- في اقطار المشرق العربي:
- الموارد المائية السطحية المتاحة 57.215 مليار متر مكعب في السنة.
 - المستغلة حالياً 51.391 مليار متر مكعب في السنة.
 - الفائض المتوفر 5.814 مليار متر مكعب في السنة.
 - الحد الأقصى للموارد المائية مستقبلاً 84.79 مليار متر مكعب في السنة.
 - الموارد السطحية المتاحة بعد المشروعات 33.449 مليار متر مكعب في السنة.
- أما بقية الاقطار فتعاني من عجز في ميزانها المالي. وتشير التقديرات المدنية التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 1980 الى ان محمل الموارد المائية في الوطن العربي تبلغ 164 885



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



هيئة قومية تهيئ بشؤون المياه وتقوم باجراء الدراسات. وحصر الموارد المائية. والتخطيط لاستغلالها على مستوى الوطن العربي. والاستفادة من السدود القائمة كسد الفرات. وسد اسوان. وسد مأرب الحديد في اليمن. وسد قدارة في الجزائر. وغيرها من السدود التي هي قيد التخطيط أو التعميد

ويمكن ان تطرح بعض الوقائع والارقام عن السد العالي في مصر. وسد الفرات في سورية لتبيان أهمية إقامة مثل هذه السدود

السد العالي :

- روض نهر النيل الذي يبلغ طوله 4160 ميلاً.
- تبلغ مساحة حوض النيل عشر القارة الأفريقية.
- سعة تخزين بحيرة السد 160 مليار متر مكعب.
- حول أراضي جافة في مساحة مليون فدان الى ري دائم بالإضافة الى استصلاح نحو نصف مليون فدان جديد.
- مشروعات السد من محطة الكهرباء تمد مصر بـ 60٪ من احتياجاتها السنوية بالكهرباء.
- انهى الجفاف كظاهرة تتجدد سنوياً واسمى كارثة الفيضان.

② سد الفرات :

- يروي مساحة قدرها 640 ألف هكتار من الأراضي في خمسة احواض.
- يولي مليوناً ومائة ألف كيلو ساعي من القدرة سنوياً
- له آثار اجتماعية واقتصادية واضحة على المنطقة وعلى السكان

مليار متر مكعب في السنة. وعمل الموارد المستمرة يصل الى 155.64 مليار متر مكعب في السنة منه :

- 139 مليار متر مكعب من المياه السطحية
- 12 مليار متر مكعب من المياه الجوفية
- 4.5 مليار متر مكعب من مياه الصرف
- 0.14 مليار متر مكعب من تحلية مياه البحر

اما نسب الاستخدام في مجالات التمية

المختلفة فهي كما يلي :

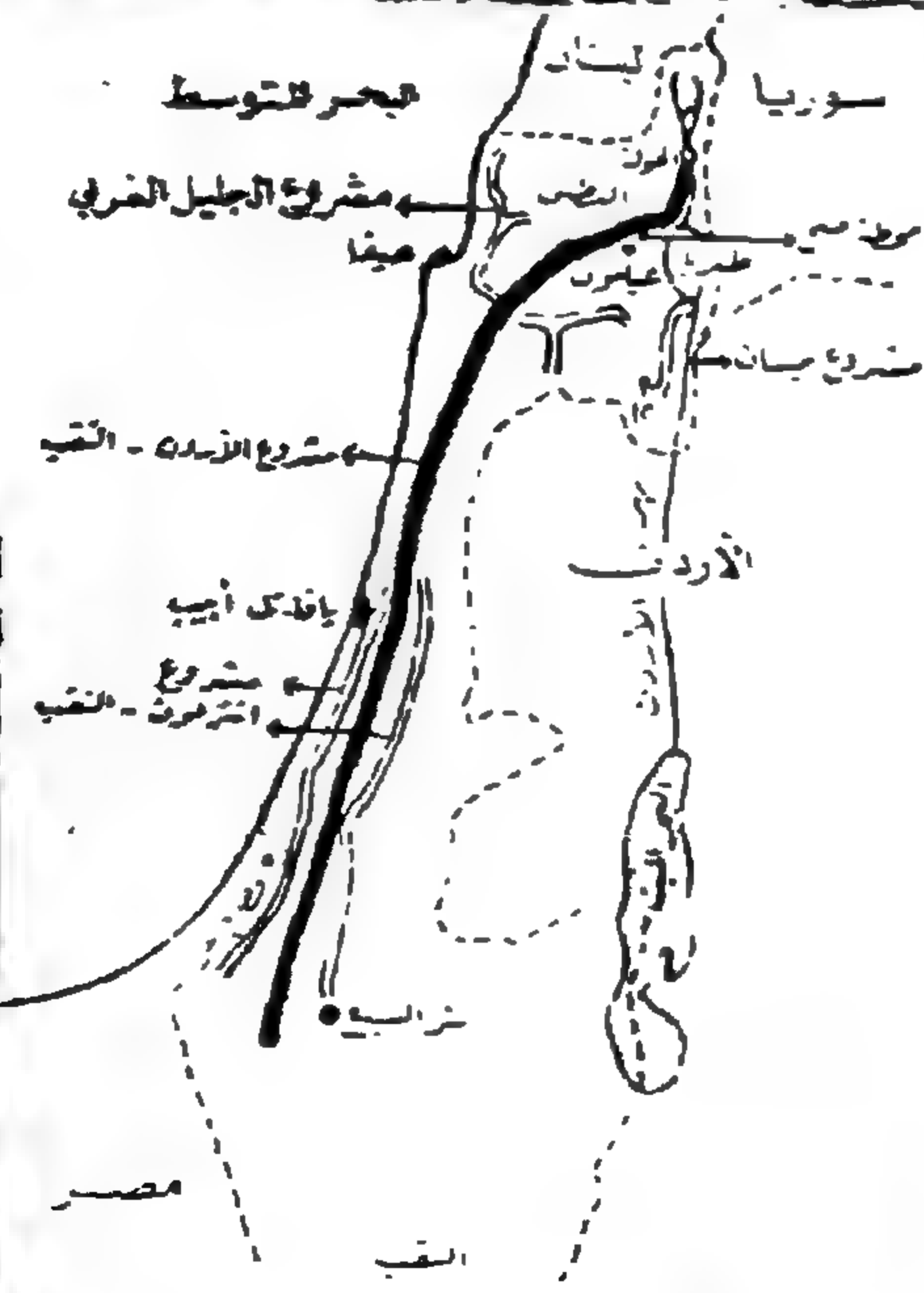
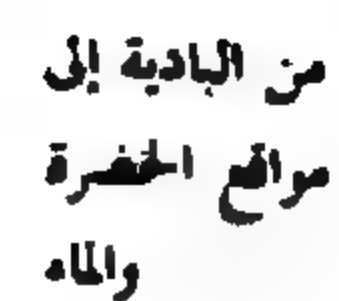
- 83٪ في الزراعة
- 11.5٪ في الصناعة
- 5.5٪ في الشرب

وتشير التقديرات الى ان الموارد المائية المتاحة مستغلاً سوف تصل الى 240 مليار متر مكعب في السنة عام 2000. أي بزيادة قدرها 60٪... وسوف تتحقق عن طريق السدود وشق الآقية في مناطق المستنقعات، على غرار قناة جومجلي في السودان... كما يتوقع ان تصل الكمية المتاحة للاستثمار من المياه الجوفية الى 25 مليار متر مكعب في السنة. أي بزيادة 100٪. وذلك عن طريق تمية الاحواض الهيدروجيولوجية. على غرار مشروع البر الصناعي العظيم في الجماهيرية الليبية. فضلاً عن صيانة مياه العيون الطبيعية المتدفقة من الصخور الكارستية... وتشير الدلائل الى ان الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي قد لا تفي بحاجات التنمية المتوقعة على المدى البعيد، علماً بأن الوطن العربي يتمتع بوجود ثروة حورية مائية هائلة... ولهذا لا بد من وضع مخطط علمي لتدبير العجز المالي من المصادر المتاحة. مع اعطاء الأولوية لتنمية المصادر المائية السطحية (ربط المصادر المائية في الشام والعراق ومدها الى الجزيرة العربية. وربط البر الصناعي الليبي ببحر النيل) ودراسة الاحواض المائية المشتركة. وإحداث



إقامة الآقية
الكبيرة مرحلة
متكاملة مع مشاريع
الري من السدود الكبيرة

التاريخ : يناير ١٩٩١



رسم توضيحي لمشاريع
إسرائيل لسرقه
مياه الأنهار العربية وتغذية
الأراضي المحتلة
وتحويل المياه
إلى صحراء
النقب

165 مليار متر مكعب

مجمال الموارد المائية في الوطن العربي ولكنها لن
تفي بحاجات التنمية المستقبلية.



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩١

الاستراتيجية والدولية في واشنطن وان النزاع على مصادر المياه المحدودة والمهددة يمكن ان يؤثر على الروابط بين دول المنطقة (الشرق الاوسط) قبل انقضاء هذا القرن، وربما يؤدي الى غلبان لم يعرف له مثل من قبل.

أما المشكلة في دول الخليج العربي فهي اعظم. اذ انها ترتوي من معامل تحلية مياه البحر. وتتغذى هذه المعامل من الغاز الطبيعي. كما ان المعامل بحاجة لتجديد وصيانة. وتكاليفها باهظة يمكن ان تشكل عبئا في حال تدهور صادرات النفط كما وسعرا. كما ان المغرب العربي الكبير يعاني من أزمة المياه لأنه محروم من هير كبير. ومعظم الاراضي فيه تعتمد على مياه الامطار وتقليتها وتلوثها في مواضع. وفيضاتها في مواضع اخرى. ويمكن ان تعتبر القطر اللبناني في الوضع الطبيعي. القطر العربي الوحيد المكتفي بالمياه من الآن وحتى يصبح عدد سكانه 6 ملايين نسمة.

المطامع الصهيونية في المياه العربية

في العام 1955 خطب رئيس الوزراء الاسرائيلي ديفيد بن غوريون قائلا: "ان اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه. وعلى مصر هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل. واذا لم تنجح في هذه المعركة، فإننا لن نكون في فلسطين."

ومنذ ان بدأ حلم اقامة وطن يهودي في فلسطين. ادرك قادة الصهيونية ان تحقيق اهدافهم في تهجير ملايين اليهود الى فلسطين. لن يتم الا بالتوسع في السيطرة على ارضها وان التوسع في استغلال الارض لن يتم الا بتأمين كميات كافية من المياه للرعي والزراعة ولتحقيق الهيمنة الكاملة على مصادر المياه. وان يحدد الكيان الصهيوني في بعض ادبياته حدود امتداده من الفرات الى النيل. فان هذا يعني ان هناك رغبة اكيدة في الاستئثار بالمياه. بل ان تعريف الارض بالانهار ما هو الا

تبلغ مساحة البحيرة التي شكلها 630 كم² وسعتها حوالي 11.9 مليار متر مكعب. ويستفاد منها في تربية الثروة السمكية.

والمعروف ان امبراطوريات الشرق القديم ووادي النيل والحضارات المزدهرة التي قامت في بلاد الرافدين (ما بين النهرين). عملت على تطوير نظم الري وقنوات مجتمعات الري والرعي والزراعة. وفي العصر الحالي. اصبحت البصرة على مياه الانهار وتطوير استخداماتها، ووضع العلم والتكنولوجيا في خدمتها. اكثر اهمية واكثر فعلا في الاحداث والتغير من النظريات السياسية... وتقول الوقائع ان اكثر من نصف سكان العالم الثالث ليس لديهم مياه شرب نقية.

وثلاثة ارباع سكان هذا العالم ليس لديهم وسائل صرف حديثة. كما ان 25 مليونا من البشر يموتون كل عام نتيجة امراض سببها نقص المياه الصالحة للاستخدام الانساني او فقدان وسائل الصرف الصحي. فحاجة العالم الى الماء تزداد باستمرار. وتقول الدراسات ان كل لتر من الماء يحتاجه لصد حاجات الاستهلاك الادمي. سوف يحتاج بجانبه الى 12 ليترا من الماء لاجراض الزراعة. ويحتاج انتاج كل لتر من النفط الى 12 ليترا من الماء. كما ان انتاج طن واحد من الحديد يحتاج الى عشرين ألف لتر من الماء.

ومن الظواهر التي يجب الالتفات اليها. ان اكثر سكان الوطن العربي يعملون في الزراعة. وان منابع الانهار العربية الرئيسة النيل - الفرات - دجلة. تقع خارج نطاق الوطن العربي. ولهذا لا بد من اخذ هذا بعين الاعتبار في اية مشروعات مستقبلية. فالمشروعات التي يمكن ان تقيمها تركيا مثلاً على نهري دجلة والفرات في اراضيها. هي التي تحدد مدى الاستفادة من هذين النهرين في سورية والعراق.

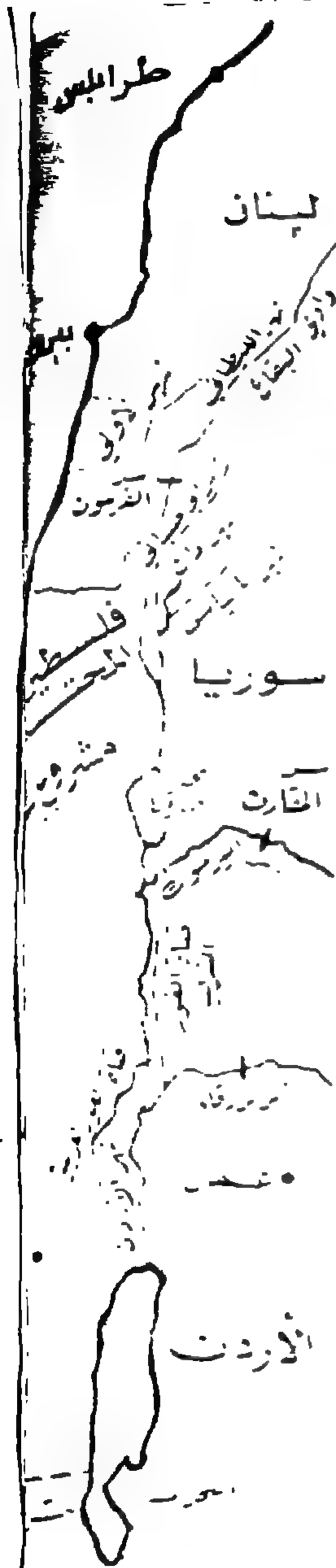
وقد جاء في تقرير وضعه مركز الدراسات



المصدر: الوصلة

التاريخ: يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وفي العام 1954 قدم الكيان الصهيوني مشروعه البديل للمبعوث الأمريكي جونستون حول موضوع الامتياز. وتضمن المشروع المطالبة بحصة من مياه الليطاني تصل الى 400 مليون متر مكعب يبق للبنان. صاحب النهر متبعا ومحري وممبا 300 مليون متر مكعب فقط.

والمعروف ان فلسطين ليست غنية بالمياه. ومن هنا فإن المهاجرين الاوائل من اليهود كانوا يتوجهون وفقا لتخطيط مسبق الى الاراضي القريبة من مصادر مياه الاردن وبحيرة طبريا ومنطقة بيسان. حيث كانت تتركز الجهود الصهيونية للاستيلاء على الارض وتملكها واستثمارها. وكانت الحطة المائية للمشروع الاستيطاني الصهيوني تنح - بدعم كامل من سلطات الانتداب البريطاني - الى العمل في اتجاهين:

- 1 - الحصول من بريطانيا على الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانت تخطط لتنفيذها مستقبلا.
- 2 - السعي لمراقبة قيام اي من الجهات العربية باستثمار اي من مواردها المائية ذات الصلة بالمشاريع الصهيونية المستقبلية في فلسطين. وضمن ما سمته «اسرائيل» الحطة السابعة:

- مشروع الحليل الاعلى «كيشون».
- مشروع تخفيف بحيرة الحولة.
- مشروع طبريا - بيسان.
- مشروع العوجا «النقب».

وتسيطر «اسرائيل» على المصادر المائية في المناطق التي تحتلها الضفة والقطاع والحولان وجوب لبنان. وبناء على هذا فقد حددت موقعها السياسي من موضوع مصير المناطق المحتلة. بالتاكيد على عدم الانسحاب من هذه المناطق. وباقامة المزيد من المستوطنات اليهودية. بعبه احتفاظها بالسيطرة على مصادر المياه حتى في اطار تطبيق الحكم الذاتي

دلالة اكيدة على طيبة التوجه. والخطر الملقق بالنهرين وبالنطقة الممتدة بينهما.

ومنذ عام 1949 اصدرت السلطات الصهيونية تشريعا يؤم المياه ويقتن استثمارها. ثم انشأت شركة «ناحال» للتخطيط ودراسة وتصميم كل ما يتعلق بالمياه ومصادرها. اضافة الى شركة «ميكورت» التي كانت قائمة من قبل. وتولت الشركتان تنفيذ كل ما يتعلق بمشروعات المياه ومصادرها المتاحة داخل فلسطين المحتلة وذلك قبل تحويل نهر الاردن اعتبارا من ربيع العام 1956. وانجزت المرحلة الاولى عام 1964. وعندما اتخذ العرب قرار تحويل روافد نهر الاردن (قرار مؤتمر القمة العربي الاول 1964). وقرار تحويل مياه ينابيع الحاصباني الى حوض الليطاني. وتنفيذ ما يلزم من انشاءات لاستثمار ينابيع الوزاني وبانياس. وانشاء سد في موقع اغنية (سد خالد بن الوليد) في الاردن على نهر اليرموك. لاقتسام المياه بين الاردن وسورية. وتوليد طاقة كهربائية منه. وتعليق قناة الغور الشرقية لمضاعفة نصيبها من 10 الى 20 م³ في الثانية. توالى التهديدات الاسرائيلية والمصادمات. ثم جاء عدوان حزيران 1967. ففرض على المنشآت العربية التي كانت قائمة لتحويل روافد الاردن. ومن ثم احتلال الضفة الغربية والحولان وسواء. وفيما بعد احتلال جنوب لبنان في العام 1978 وفي العام 1982. للحصول على المزيد من مصادر المياه في لبنان. وخاصة نهر الليطاني. ذلك لان الاطماع الصهيونية في مياه نهر الليطاني قديمة. وقد جاء في مذكرة الرعيم الصهيوني حاييم وايزمن المقلعة تاريخ 30 10 1920 الى وزير الخارجية البريطاني آنذاك. انني متأكد من ان سيادتكم تدركون اهمية الليطاني الكرى لفلسطين. فلو تأملت لما جمع مياه الاردن واليرموك لن تبي عاجاتها. ان الليطاني هو المصدر الذي يمكن ان يؤمن المياه لري اخليل الاعلى وتوليد الطاقة الكهربائية لاجياء الصناعة

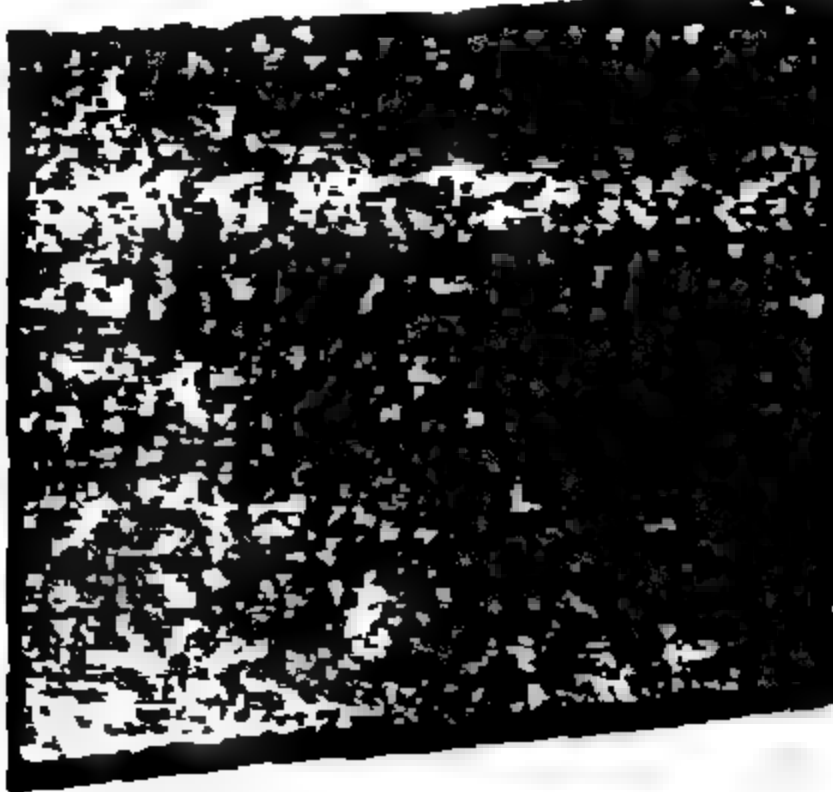
خريطة تبين متدريج اري
الاسرائيلية مسروقة قدة
البحرين من البحرين الابيض وبيت
ومشروع قناة النوي الوطنية التي
تتجه نحو نوي صحراء
النقب بعد حرميه
اعاني نهر الأردن



التاريخ : منابر ١٩٩١

—

"



الاقتصادي، السياسي، العسكري في الأمن المائي العربي

عبد الاله بلقزيز*

يزال ينظر إليه في الوطن العربي بوصفه خطرا عسكريا بالدرجة الاولى. وليس أدل على هيمنة هذا المفهوم العسكري للأمن القومي من الاندفاع العربي المحموم نحو مكررة الاتفاق على مجال التسليح والخبرة الامنية، حتى ولو كان ذلك على حساب الحاجات الاقتصادية، أي ما نعبر عنه الآن بمقولة «الأمن الغذائي».

ويمكن القول إن هذا المفهوم العسكري استمر في التداول ضمن نطاق المهتمين من العرب بالاستراتيجية حتى في حقبة السبعينات، رغم انحساره في الغرب خلال هذه الفترة بعد توقيع اتفاقية هلسنكي الشهيرة وانطلاق مرحلة الوفاق. ونحن نعزو هذا الاستمرار - أساسا - إلى أن هذه الفترة كانت، في البلاد العربية، فترة طفرة نفطية؛ وكان من الممكن - في ظلها - إعادة توزيع ريع الاستخراج النفطي على الكثير من الحكومات العربية المحتاجة، الامر الذي لم تكن تشعر معه السياسة العربية بتبدلات جدية - سيئة - في هيكل الثروة والانتاج، وبالتالي بالحاجة الى إحداث تعديلات في سياسات الأمن القومي وفي التفكير الاستراتيجي.

لكن بدء انحسار المرحلة النفطية، وما رافقه من اخفاقات متعاقبة للمشاريع التنموية العربية

بدأ الاهتمام بدراسات الأمن القومي وبالدراسات الاستراتيجية يكشف - للفكر السياسي العربي - عن جوانب جديدة في الموضوع لم تكن تستين له في المراحل الاولى من الانشغال به. ففي النصف الثاني من الستينات، حينما بدأت أولى المحاولات الجادة لارساء تفكير إستراتيجي وخلق مؤسساته العلمية^(١)، كان المفهوم المهيمن للأمن القومي هو المفهوم العسكري^(٢). وكان ينظر إلى الاستراتيجية بوصفها علم الحرب، وعلم شروط خوض الحرب. لذلك لم تكن هناك من سياسة صائبة لحماية الأمن القومي غير السياسة الدفاعية. ولم يكن رجال الاستراتيجية - في معظمهم - سوى ضباط وأساتذة أكاديميات عسكرية.

هذا الميل نحو التركيز على العامل العسكري في إدراك قضايا الأمن القومي، وفي رسم سياساته، كان انعكاسا للفهم العام الذي ساد - حتى في الغرب نفسه - عقب الحرب العالمية الثانية وحين كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية، وحين كان خيار الحرب - على الصعيد التكتيكي والاستراتيجي - ما يزال قائما^(٣). وإلى ذلك، فقد كان الخطر الصهيوني ما

* باحث من المغرب.



المصدر: **الوحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: **يناير ١٩٩١**

«الاشتراكية» منها «الليبرالية»، وما اعقب ذلك كله من ارتفاع مهول في معدلات وأرقام المديونية...، سيفتح فصلا جديدا في تصور ابعاد ومستويات اخرى في الامن القومي العربي. وتدرجيا سيبدأ مفهوم جديد في شق طريقه الى التداول عند المهتمين بدراسات الامن والاستراتيجية، والى ازاحة سلطة المفهوم العسكري: إنه مفهوم الامن الغذائي. هذا الذي نشأ في سياق تصور عام جديد للامن أعطيت فيه الأولوية للبعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على البعد العسكري، كما أعطيت للبعد الداخلي على البعد الخارجي^(١).

ان تصور الامن القومي من هذا المدخل الاقتصادي، أي من مفهوم الامن الغذائي، لا يحدث انقلابا جذريا في تصور الامن القومي، ولا ينال من أهمية العامل العسكري فيه: تصورا وبناء، وإنما هو بعيد بناء هذا التصور بصورة تسمح للاقتصادي بأن يأخذ مكانته الحقيقية، بصفته عاملا مقorra وحاسما في رسم وضع ذلك الامن واتجاهاته. ومع ذلك علينا الاعتراف، ونحن نتحدث عن هذا التعديل - وهو مهم - في تصور الامن القومي العربي، بأن التشديد على العامل الاقتصادي - الغذائي بصورة مبالغ فيها لم يكن دائما صحيحا ولا سليم العواقب. بل قاد أحيانا - وعكس ما هو مفترض فيه - إلى النيل من الفهم الصحيح للامن القومي. ولنا في مصر - بعد 1977 وإلى حد الآن - مثالا. إذ قاد ذلك التعديل لصالح الاقتصادي على صعيد التصور النظري الاستراتيجي إلى رسم سياسات كان هاجسها الأكبر تغطية الجوانب الاقتصادية في الامن (تحقيق الحد الأدنى من شروط الامن الغذائي) حتى ولو على حساب الامن الاستراتيجي (العسكري). ولقد كان ثمن ذلك توقيع اتفاق يُخرج مصر من الصراع العربي - الصهيوني، ويوهم قيادتها بأنه خروج إلى مدار الرفاه والانتاج^(٢). قلنا سابقا إن الاهتمام بدراسات الامن القومي قاد إلى اكتشاف جوانب جديدة فيه - ما نفتأ نتعاطى - غير الجانب العسكري التقليدي. ومن هذه الجوانب ذلك المتصل بالثروة المائية. أو ما أصبح يعبر عنه اصطلاحا بـ «الامن المالي» العربي. وهو ميدان أصبح

في الآونة الأخيرة مثار اهتمام كبير من الباحثين السياسيين والاقتصاديين المهتمين بالشأن الاستراتيجي، نظرا إلى أن الظرفية - السياسية والاقتصادية - الحالية في الوطن العربي أملت تفرض هذا الاهتمام لِمَا أصبحت تشكله «المسألة المائية» في المنطقة العربية من قضية تتعدى عليها التناقضات والرهانات، ويرتبط بكيفية حلها - إلى حد بعيد - مصير المنطقة برمتها، وشكل مستقبل قواها ودولها. لا شك في ارتباط الامن المالي بالامن الغذائي، ولكن أيضا لا شك - بالمقابل - في ارتباطه بالامن العسكري. إنه بمقدار ما يطرح نفسه كمشكلة اقتصادية ويستدعي سياسات اقتصادية حائية، يطرح نفسه أيضا كمشكلة عسكرية تفرض بدورها جوابا سياسيا - عسكريا. وعلى الرغم من غلبة المستوى الاقتصادي في تصور الامن المالي، وفي رسم سياساته، فإنه من غير المقبول - ولا من الطبيعي - إغفال المستوى العسكري فيه، أو الاستهانة بمكانته.

الامن المالي كمسألة اقتصادية:

يشكل الامن المالي - بمعنى من المعاني - قضية اقتصادية. إنه يختصر - هنا - في كيفية ضمان سياسة جدية تحمي الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب، وتحمي معها استطرادا - الامن الغذائي للبلدان العربية. ويحاجه الثروة المائية على هذا المستوى خطران فعليان يهددان مستقبلها، ومعها المستقبل الاقتصادي والغذائي العربي، وهما من طبيعة داخلية ومن طبيعة خارجية. يشمل الخطر الداخلي في السياسات العربية الخاصة بالمسألة المائية: بكيفية إدارة الموارد المائية، وكيفية استغلالها، والحفاظ عليها من التبدد. إن الحصلة التي تكشف عنها التجربة على هذا الصعيد تبدو سلبية للغاية، وتندر بعواقب وخيمة على هذه الثروة. فسوء استثمار هذه المادة الحيوية - سواء في الميدان الزراعي أو في الميدان الصناعي - وسوء تنمية مواردها، هو السمة الأبرز في رصيد السياسات المائية العربية. ففضلا عن أن طرق التخزين المالي (ومنها بناء السدود) لم يجر استيعابها جيدا، ولم يجر تعميمها على أوسع نطاق. فإن كيفية توزيع الثروة المائية المخزنة -



المصدر :الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :يناير ١٩٩١

المبنى على حيف حقيقي وعلى تمييز واضح بين الفئات وبين المناطق - كشفت عن اتجاه متنام نحو تبذير القسم الاعظم من الاحتياطي المالي في أنشطة غير منتجة تماما. وغالبا ما جرى ذلك على حساب زراعات هلكت لنقص المياه!

نعم، لقد تزايدت الحاجة الى استعمال المياه مع تزايد حاجات الانتاج - الزراعي والصناعي - نتيجة تزايد النشاط الاجتماعي، ثم نتيجة الانفجار الديمغرافي في البلدان العربية. غير أن هذا كله لا يفسر التناقض المتزايد والخطير في الاحتياطي المالي العربي، ولا تفسره - فقط - ندرة التساقطات في السنين الاخيرة. وإنما تفسره - إلى جانب هذه العوامل وعوامل أخرى - طبيعة السياسة المتبعة للسيطرة على الموارد المائية واستثمارها. وهي سياسة تكشف عن غياب بعدين أساسيين - ما فتأ يفيان في كل شيء - هما العقلانية في التخطيط، والمستقبلية في الاستهلاك. ان التخطيط، والتجريبية، والاستهلاك الاعشى، هي سيدة الموقف. وإذا كانت هذه العناصر قد أودت - أو تكاد - بالثروة النفطية. فما هي تهديد بإحداث الشيء نفسه على صعيد الثروة المائية. وما لم يجر - في المستقبل القريب - تدارك الموقف، ورفع درجة الاداء في إدارة الثروة المائية. فإن الكارثة ستحدث، وسندخل عصر المجاعة والموت البطيء.

أما الخطر الخارجي، فيتمثل في تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المالي العربي، إما بسبب مشاركتها ايانا استغلال بعض الانهار، أو سيطرتها على مصادر المياه التي نستفيد منها زراعيا، أو أطاعها في ثرواتها المائية التي توجد خارج مطال استغلالها المباشر. ولقد ارتفعت - نتيجة لهذه الحساسية الناشئة عن مشكلة المياه في المنطقة - درجة الاستعداد لدى الدول المرتبطة بالمشكل للرد على أية احتمالات يمكن أن يسفر عنها التنازع المالي الصامت. ثم أتت تطورات موضوع «الفرات» واقدام تركيا على تحويل مجراه - خلال شهر - بهدف التخزين. لي طرح السؤال جديا حول مستقبل العلاقة بين العرب ودول الجوار الاقليمي في ضوء انتقال ذلك التنازع الصامت الى حيز الفعل المباشر! ليس الخطر الخارجي جديدا. إنه يتحدر منذ

الستينات: منذ اقدام الكيان الصهيوني على مشروعه لتحويل مياه نهر الاردن (الذي انعقدت القمة التي دعا لها عبد الناصر في نيباقه) بهدف ري المشروعات الزراعية الاسرائيلية في فلسطين. لا بل إنه يتحدر من الخمسينات: من اقدام مصر على الضخ في بناء السد العالي لتحكم القبلي في احتمالات النيل - واحتمالات استغلاله - في دول المنبع والمجرى، ومن بدء استشعار مخاطر التهديد الصهيوني للمياه اللبنانية (مياه نهر الليطاني)، وهو ما كشفت عنه مراسلات بن غوريون / موشي شاريت الشهيرة، والتي تضمنت - من جملة ما تضمنت - مشاريع اسرائيلية للسيطرة على الليطاني وتحويل مجراه إلى شمال فلسطين^(٥). ومع ذلك، فإن التطورات الكبرى المرتبطة بالوضع الاقتصادي والغذائي في المنطقة. زادت من حدة التوتر حول هذا الموضوع، ووسعت من دائرة الاحتمالات الخطيرة التي تحبل بها مشكلة المياه. الامر الذي حدا بسياسي استراتيجي مصري مهم هو د. بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، ان يرجع ان الحرب القادمة في المنطقة ستكون حربا على المياه^(٦).

إن الحقيقة الخطيرة والمؤلمة هي أن الامن المالي العربي أصبح - بالتدريج - تحت رحمة قوى خارجية. وإذا أضفنا الى الاعتبارات الجغرافية التي تجعل مصادر ومنابع المياه توجد - في معظمها - خارج البلاد العربية، وفي بلدان تتحكم - الى حد كبير - في مصيرنا، فإن غياب استراتيجيا أمنية عربية جدية لحماية هذه الثروة القومية (وهي ما تبقى لنا من ثروات بعد ان نضب غيرها). يزيد من مفاقمة المشكلة. ويكرس ابعادها الدرامية. فالنيل - مصدر حياة الشعبين المصري والسوداني - تتحكم في مصيره سبع دول أخرى هي تنزانيا وبوروندي، ورواندا، وزاير، وكينيا، وأوغندا واثيوبيا. وأي تعديل في حصص هذه الدول من إيراداته المائية يؤثر تأثيرا مباشرا على مصر والسودان. وغير خاف أن اثيوبيا - من دون سائر تلك الدول - هي الاكثر تهديدا للأمن المالي المصري والسوداني. وإذا صحت الانباء التي تتحدث عن مشاريع مشتركة اثيوبية - اسرائيلية لاقامة سدود على النيل. فمعنى ذلك ان حياة المصريين والسودانيين في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

يناير ١٩٩١

المصدر : الوحدة

خطر، وأن قوتهم اليومي في كف عقرت.
وما يقال عن النيل يقال عن الفرات، الذي يشكل واحدا من أهم مصادر عيش العراقيين والسوريين. فهذا النهر أيضا تحت سيطرة تركيا (المضو في الحلف الاطلسي). وتستطيع ان أرادت - كما فعلت قبل مدة - الضغط على البلدين من هذا المستوى. بل هي تستطيع تخريب المشاريع الزراعية، وتقليص منسوب المياه في السدود كما فعلت مع سوريا. وبكلمة، فانها تملك مفتاح الامن الغذائي لحوالي الثلاثين مليون من العرب.

أما إسرائيل، فتبقى المصدر الأكثر تهديدا على هذا الصعيد. لقد سرقت المياه العربية في فلسطين بعد استيطانها، ثم زادت من معدلات استغلالها للمياه الجوفية في الضفة وغزة بعد الاحتلال الى درجة التهديد بنضوبها. وهددت وتهدد الاردن ولبنان في مياهها (نهر الاردن، نهر الليطاني...). وتحاول البحث عن صورة من صور استغلال مياه النيل، ومدخلها إلى ذلك الضغط على مصر عبر أثيوبيا. أما العنصر الجديد في المشهد، فهو التدفق الكثيف للمهاجرين السوفيت الذي من شأنه أن يزيد من حاجتها الى المياه، و- إذن - من الاراضي لتأمين نشاطها الاقتصادي. ولنا ان نتصور مستقبلا تذهب فيه الدولة العبرية الى تأمين حاجتها من الماء. إنه لن يكون إلا على حساب مصرينا. إن إسرائيل تبحث عن الماء كالثعبان في القبط، ولن تردد في أن تلدع من يعاكسها في ذلك. بينا العالم العربي ما يزال يفت في النوم. ويتنظر المفاجأة كي يستفيق ليصرخ من جديد.

هذه - اختصارا - لوحة مصادر الاخطار التي تواجه الثروة المائية العربية داخليا وخارجيا، وتهدد بفقدان الحد الأدنى من الامن الغذائي العربي، الذي أصبح - بالتدريج - من أهم العناصر الاستراتيجية في تحديد الامن القومي العربي. وأخطار بهذا الحجم وبهذا الشمول لا تجابه إلا باستراتيجية كبرى يكون مدار عملها ضبط التصرف في الموارد المائية، وإحداث وسائل أنجع في تجميعها، وأضمن في حمايتها من التبذير وسوء الاستخدام. ومع ذلك، فإن الاستخدام الامثل لهذه الموارد سيظل عملا غير ذي

جدوى إذا لم تأخذ السياسة العربية في اعتبارها ان الثروة المائية مستهدفة من جهات عديدة من الجوار الجغرافي، وان هناك حاجة لرفع درجة الاستعداد الاستراتيجي للقيام بالدفاع عن هذه الثروة عند الحاجة.

الامن المالي كمسألة عسكرية.

يتصل التفكير في هذه الناحية من نواحي الامن المالي العربي لا بأمن الانهار والآبار والاحتياطات الجوفية من الماء، وإنما بأمن المحيطات والبحار والمضايق، أي الحزام المالي الاقليمي العربي الممتد على شال غرب وشرق الوطن العربي، وفي قلبه، فالبحار والمحيطات تكون جزءا من فضاءنا الجيوستراتيجي الممتاز: «تفصلنا» عن (أو تفصلنا ب) جنوب أوروبا، وتفصلنا عن القارة الامريكية، وعن العالم الآسيوي الايراني والهندي القديم. لكنها - في نفس الوقت - تشطر الجغرافيا العربية الى قسمين من قارتين (البحر الاحمر): قسم إفريقي وقسم آسيوي. والى ذلك فالوطن العربي يتحكم أو يشارك التحكم - مع غيره - في السيطرة على الكثير من القنوات والمضايق الاستراتيجية الهامة (مضيق هرمز، باب المندب، خليج العقبة، قناة السويس).

هذا الوضع الجيوستراتيجي للوطن العربي يجعله مفتوحا أمام مختلف أنواع الاختراق الخارجي. فعلى مقربة من مياهه الاقليمية تجثم الاساطيل الكبرى كي تؤدي وظيفة حامية الاستراتيجيات الكبرى. وتتحرك تجارة تصدير النفط على أوسع نطاق^(٥)، لتحرك معها البحرية الامريكية في الخليج. وإذا أضفنا الى ذلك ان الغرب يراقب قناة السويس بعمية إسرائيل. وان هذه تراقب الحركة في البحر الاحمر وفي خليج العقبة، عبر سيطرتها على ميناء إيلات المحتلة، وان الاتحاد السوفيتي يراقب باب المندب عبر أثيوبيا (ميناء مصوع العربي)^(٦)، وعبر اليمن الجنوبية^(٧)، وان إيران تراقب مضيق هرمز بل تسيطر عليه عمليا...، لا تضح جليا ان

• كتب هذا المقال أياما قبل سقوط المياه في يد نوار الجبهة الشعبية لتحرير أنثيوبيا.



المصدر :الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :يناير ١٩٩١

الامتنياز المالي البحري لا يشكل - في الحقيقة، وفي ظل غياب استراتيجية أمنية عربية بحرية - الا عينا على أمنه! وهذا ما ثبت خلال الحرب العراقية - الايرانية حيث أثرت وقائعها على النشاط التجاري الطبيعي، الامر الذي استدعى تدخل الاساطيل الغربية، وأمن في تشديد مراقبتها الامنية للبلاد العربية، وزاد من فرص تهديد أمنها. وليس أدل على حجم الاختراق الامني البحري من إقدام فرق الموساد على تنفيذ اغتيال القائد الفلسطيني «أبو جهاد» في عملية أشبه ما تكون بنفسحة بحرية أمام غياب خطير حتى للحراسة البحرية العادية (دوريات الشاطئ)!!

ليس الامن المالي - بهذا المعنى العسكري - سوى قدرة الدول العربية على بناء استراتيجية عسكرية موحدة لحماية أمنها البحري من الاخطار التي تهدق به من جراء تواجد الاساطيل الدولية الضخمة، وبسبب ما قد تحمله الحركة التجارية التصديرية عبر البحار والمحيطات من احتمالات عسكرية في حال تعرضها للخطر. وليس في وسع المهتم أن يتصور حديثا مقبولا عن استراتيجيات الامن القومي العربي دون التفكير في هذا الامن المالي من مدخله العسكري. والمشكلة - كل المشكلة - في أن العرب يأبون إلا أن يتغافلوا عن البعد البحري من أبعاد الامن العربي كما لو أنهم يصرون بذلك على تأكيد «لاوعيم الصحراوي» في مجال خطير يستدعي عقلا استراتيجيا!!

الامن المالي والاستقلال العربي.

ليس ثمة شك في وجود علاقة عضوية وطيدة بين الامن المالي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي. إن تحقيق الاول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني، كما أن فقدان الاول ينتهي موضوعيا الى فقدان الثاني. إن دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المادية من مخاطر التدمير وسوء التصرف اللاعقلاني في الداخل، ومن مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التي تستخدم منها اقتصاديا، لمي دولة عاجزة عن ضمان أمنها الاقتصادي والغذائي. وإن دولة لا تستطيع بناء سياسة بحرية دفاعية تؤمن حقوقها الاقليمية الماثية، وترفع من درجة استعدادها

الامن لدوره الاخطار العسكرية البحرية، لمي دولة تعجز - تماما - عن ضمان استقلالها السياسي.

وحين تفقد الدولة قدرتها على تأمين الغذاء ومصادر الغذاء للمجتمع، وحين يصبح مستعصيا عليها - بالتدريج - أن تستوعب الحاجات الاقتصادية المتزايدة، بسبب فقدانها للحد الأدنى من السيطرة على ثرواتها... فإن وجهتها عادة ما تكون هي الاتجاه إلى الخارج للاستدانة، مع ما يتبع ذلك من قبول منها - اضطراري - للتخلي عن قسم كبير من سيادتها الاقتصادية ومن سياساتها الاقتصادية الحماية، ومن وظائفها الاجتماعية، ومن اختياراتها الداخلية، مقابل الاستفادة من القروض. الامر الذي يجعلها - موضوعيا - تحت رحمة القوى الدائنة، ويعرض لا فقط استقلالها الاقتصادي، وإنما أيضا قرارها السياسي المستقل للخطر. وقد شهدنا ونشهد منذ أكثر من عقد كيف أصبحت تُدار الحياة السياسية العربية لا من العواصم وإنما من حكومات الظل المرتبطة مباشرة بـ«صندوق النقد الدولي» و«البنك العالمي...»، بصورة استحالت معها «البرامج» و«المخططات» الحكومية «التقويمية» ضربا من التنفيذ الحرفي لتوصيات هذه المؤسسات المالية الامبريالية.

والشيء نفسه يصدق في حالة عجز الدولة عن تأمين الدفاع عن كيانها من المخاطر العسكرية التي مصدرها المجال المالي (البحري)، أو التي تنشأ عن ضعف دفاعات الدولة ضد المطامع الخارجية في ثرواتها الماثية. فهنا أيضا تفقد الدولة بالتدريج سلطتها على الكيان الجغرافي والسياسي والاجتماعي، أو قد تفقد جزءا من سيادتها السياسية إذا لم تفقد جزءا من الارض. لا تعود الدولة - هنا - كيانا تمثليا في نظر المجتمع، بل تصبح وكيلا خارجيا في نظره، الامر الذي يُدخلها في مأزق مزمن. ونحن لا نستطيع أن نفهم الصراع والتجاذب الدائرين الآن في الساحة السياسية العربية حول مسألة الشرعية، شرعية الدولة، ومصادر هذه الشرعية، إلا بصفتها شكلا من الاستجابات التي يبديها المجتمع تجاه دولة مفلسة في كل شيء، وعاجزة حتى عن حماية الاستقلال.



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقدان السيطرة على المصير الاقتصادي.
الاحتمال الثالث: فقدان الاستقلال السياسي
تحت ضغط المديونية والازمة الاقتصادية وفقدان الامن
المسكري.

هذه هي التحديات التي تدرج تحت عنوان الامن
المالي. والعالم العربي لن يستطيع مواجهتها ببرامج أمنية
واقتصادية وطنية (قطرية) لان جوابا من هذا المستوى
غير كاف، وغير ناجح وغير ذي معنى في عصر القوى
الكبرى والتحديات الكبرى. ودون تبشير نقول: لا
وحده الرد الاستراتيجي - العسكري - والسياسي
والاقتصادي - يستطيع ضمان الحد الأدنى من شروط
حماية هذا الامن. أما غير هذا، فعليا أن نتظر الأسوأ.
وربما علينا أن ندخل سؤالا جديدا: سؤال البقاء!



تأدى من هذه الفقرات الى الاستنتاج بأن مسألة
الامن المالي أخذت تتحول - في الوطن العربي -
بالتدريج الى مسألة المسائل في الامن القومي العربي.
بحيث أصبحت تتعدى عليها كل المسائل الاستراتيجية -
السياسية والاقتصادية والعسكرية - التي لها علاقة
بقضية الامن القومي هذا. ان التعامل مع مسألة الامن
المالي العربي بات يعني التعامل مع المصير العربي،
وذلك لما أصبحت تشكله الثروة الماثية من موضوع
للصراع في المنطقة. ولذلك فحين نواجه هذه المسألة
فلانها ترتبط بثلاثة احتمالات خطيرة:

الاحتمال الاول: الحرب في المنطقة للسيطرة على
مصادر المياه (الدول العربية، إسرائيل، تركيا،
اثيوبيا...)

الاحتمال الثاني: ندرة الغذاء، وموجات الجوع

الهوامش

عبد الناصر - وهو الذي قاد الحروب - وليس على ذمة مصر ديون
عدا العسكرية السوفيتية (وهي لا تتجاوز المليار ونصف دولار). بينما
راكمت مصر من الديون - في عهد السلام - ما جعلها تتجاوز
الحسين مليار دولار بكثير.

هكذا يمكننا القول بموضوعة ان التفكير في أزمة مصر
الاقتصادية ينبغي أن ينصرف تولا الى سياساتها الانفتاحية منذ عهد
الرئيس المصروع. هذا دون أن ننسى إحجام العرب المطيعين عن
استثمار أموالهم في مصر، واختيار بريطانيا وفرنسا واسبانيا بدلا
منها ومن أي بقعة أخرى عربية!!!

6 - وكان هذا الحلف من أهداف الغزو الاسرائيلي للبنان في العام
1982.

7 - من تصريح نقله فايتشال تايمز. مأخوذة عن دراسة لسعد هجرس
«مصر رمية» النيل ووجه المصريين. المار. العدد 44. غشت /
اغسطس 1988. ص 49.

8 - تمر من مضيق هرمز وهو بوابة الخليج (منطقة النفط) ناقلة بترول كل
11 دقيقة، ويذهب معظمها في شرايين البحر الاحمر والبحر
الايض المتوسط محترقا باب المندب وقناة السويس. وهذا وحده
كاف للتدليل على الامة التجارية لهذه البحار والممرات.

9 - ربما كان ذلك قبل وحدة الجنين وقبل تخفيف الوجود الاستخباراتي
السوفيتي في عدن.

1 - تفكر بالاساس في قيام «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية»
بمؤسسة الاهرام سنة 1965. وفي تخصيص بعض الكليات والمعاهد
الحرية (خاصة في مصر) حصصا لتدريس مادة الاستراتيجية.

2 - أطر رأينا بتفصيل في:

عبد الاله طه: «الامن القومي العربي» الهيئة المصرية العامة
للكتاب. القاهرة 1989. ص 11-14. ولزيد من الدقة
راجع تعريف دائرة المعارف البريطانية له («الامن القومي»).

3 - المصدر السابق. ص 11.

4 - كان روبرت ماكنارا (وزير الدفاع الامريكي ورئيس البنك الدولي
الاسبق) أهم من دفع من الاستراتيجيين الغربيين بهذا التصور الى
الامام متجاوزا التصور العسكري. راجع حول هذا روبرت
ماكنارا: «جوهرة الامن» ترجمة يونس شاهين. الدار القومية
القاهرة 1970.

5 - لا يشك أحد في ان أزمة مصر الاقتصادية الحارقة، التي دفعها
حسب قيادتها الساداتية الى الخروج من الصراع وتوقيع اتفاق
«السلام»، لها علاقة (أي الازمة) بالحرب، وبالحصنة الثقيلة من
الحسابات التي كانت لمصر فيها. أي لها علاقة بطبيعة القهم
الاستراتيجي الذي ساد في مصر عن الامن، والذي ركز على الجانب
المسكري (بسبب الخطر الغربي والاسرائيلي). ولكن علينا أن نقول
بأن ذلك ليس هو المسؤول المباشر عن الازمة الاقتصادية. قد دخل



ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي

المختار مطيع *

والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي،
والتمو الحضاري في مختلف مجالاته.
والماء هو أساس الكائنات الحية «وجعلنا من الماء
كل شيء حي»^(١)، وهو أساس خصوبة الأرض
وانتاعاشها واخضرارها «ومن آياته أنك ترى الأرض
خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت. إن الذي
أحيها لحى الموتى. إنه على كل شيء قدير»^(٢).
والوطن العربي، كإحدى المناطق الاستراتيجية في
العالم، يتوفر على ثروة مائية مهمة تنضاف إلى ثرواته
الأخرى النفطية والفوسفاتية والاقتصادية والبشرية
والتراثية، لتجعل من موقعه الجيوسياسي موقع
استقطاب، ومحطة اهتمام دولي. وغالبا ما ارتبط اسم
بعض الحضارات العربية الغابرة بمواقع مائية معينة،
كحضارة ما بين النهرين، وحضارة مصر - هبة النيل،
وحضارة حضرموت، كما ارتبط التطور الاقتصادي في
الجزيرة العربية، وفي المناطق الصحراوية العربية
بالواحات وبالمحطات المائية الخصبة المهمة. ومن المعلوم
كذلك أن الماء والأرض تعدان من القيم الريفية العربية
المشهورة، يرتبط بهما الفلاح، ويتغنى بهما ويحل فيها.
ومعروف عن الفلاح العربي أنه مولع بالماء والمطر حتى
التعب. فعلاقة المصري بالنيل علاقة حميمة حتى أنه

- لماذا الاهتمام هذه الأيام، أكثر من أي وقت
مضى، بإشكالية الأمن المائي في علاقته بالأمن
الغذائي في البلاد العربية؟
- ما هي أسباب ومظاهر تهديد الأمن المائي العربي؟
- بأي السبل الناجعة يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي
في الماء وحمايته، كشرط أساسي لتحسين الوضع
الغذائي في الوطن العربي؟
ثلاثة استفسارات محورية سنحاول، من خلال
الاجابة عنها، محاوره المسألة المائية في البلاد العربية،
وتشريح معالمها. والوقوف عند مشكلة من أهم
المشكلات التي تواجه الحكومات العربية راهنا. يبدو
معها أن الوطن العربي بصدد أزمة مائية خانقة. وأن
هناك مسأ قضيماً بمصدر الحياة لملايين من البشر.
ولأفواه تنتظر الغذاء والشراب.
يتعلق الأمر إذن بالماء في علاقته بالغذاء. الأول
ضروري للثاني ومكمل له، وكلاهما أساس وجود
الكائن الحي وركيزة طاقته. وأهمية الماء لا تنحصر في
اعتباره مادة حيوية تتصل ببقاء الانسان فحسب. بل
لأنه أيضاً يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي

* باحث من المغرب.



المصدر: الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: فبراير ١٩٩١

والباقي الذي يقدر بنحو 10 ملايين هكتار يمثل الزراعة المروية^(١). ويعتبر اعتماد الزراعة على الأمطار مصدراً أساسياً للتقلبات الانتاجية كما أنه يعوق استخدام عوامل الانتاج الحديثة بالكميات الضرورية لتطوير الانتاج. وقد ساد اعتقاد لمدة طويلة بأن الموارد المائية هي موارد طبيعية غير محدودة وغير قابلة للاستنزاف، وبالتالي قد احتلت دوراً ثانوياً في تخطيط مشاريع التنمية، إلا أن الازدياد الكبير في النمو السكاني، واستهلاك المياه في مختلف القطاعات التنموية التي شهدت تطوراً كبيراً، وظهور أزمات مائية جديدة في مناطق متعددة من العالم (بالخصوص في افريقيا)، أدت إلى تغيير واضح في المفاهيم حول أهمية الماء، لأنه أحد الموارد الرئيسية التي يجب المحافظة عليها وصيانتها، ولأنه من الموارد القابلة للاستنزاف^(٢). وفي غياب الوعي المبكر بهذه المعضلة، سواء على مستوى العمل العربي الجماعي أو على المستوى القطري في معظم البلدان العربية، استغفلت مضاعفات هذه المعضلة واتخذت عدة أبعاد، فكان من ورائها أكثر من سبب.

١ - أسباب طبيعية وبشرية: يمكن حصر الاعتبارات الرئيسية المحددة لمشكلة ندرة الماء في البلاد العربية، في نوعين من العوامل: أحدهما له ارتباط بالطبيعة (مع بعض الاستثناءات)، والآخر له علاقة بعوامل بشرية واستراتيجية وبيئية.

أ - العوامل الطبيعية: أهم عامل يجب ذكره في هذا الصدد هو ظاهرة الجفاف وارتباطها بالتصحّر. وإذا كان الجفاف يساعد زحف الرمال، فإنه يعد إحدى نتائجه أيضاً، إذ أنه يؤدي إلى قلة التساقطات المطرية وندرة المياه، وتدهور البيئة وتناقص الانتاج، ونزوح السكان من المناطق المتضررة إلى المدن أو إلى مناطق ذات رطوبة^(٣). والجفاف ظاهرة طبيعية تشهدا عدة أقطار عربية وغيرها من البلدان الافريقية (بلدان الساحل الافريقي بالخصوص). وهي ليست ظاهرة حديثة بل كانت تتكرر عدة مرات منذ قدم التاريخ في عدد من الأقطار العربية^(٤). وترتب عنها عدة آثار سوسيو-اقتصادية وسياسية مقلقة، وتؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض، كما تتسبب عنها هجرة السكان من

يستمد هويته منه (إنه ابن النيل) وتصبح مصره النيل ونيله مصر. وهذه هي أيضاً علاقة العراقي بالفرات ودجلة، وحيث لا أنهر يتفق الفلاح بالمطر غناه تعدياً^(٥). هذه الصورة لعلاقة الفلاح العربي بالماء تجعلنا نتساءل: ما هو احساس هذا الفلاح الذي هو الآن مهدد بالمعطش وهجر مزرعته وأرضه؟ وماذا أعدت الحكومات العربية لهذا المشكل الذي تعاني منه معظم الأقطار العربية؟ لقد أخذ ناقوس الخطر يصد في جل البلدان العربية بسبب استئصال ظاهرة العجز المالي، كما أصبحت أقطار عربية مهددة بالاندثار من الحارطة، وملايين المواطنين العرب مهددون بالموت عطشاً وجوعاً. مشكلة اذن معقدة، ذات أسباب ومظاهر متعددة، ولها أكثر من تأثير على جميع المستويات وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. لذلك كان لا بد أن تتخذ عدة تدابير قطرية وقومية، وأن تنهج سياسات فردية ومشتركة للحد من أزمة الماء وقساوة الطبيعة، وحماية التوازن البيئي الحس، كل ذلك بقصد تأمين الماء والغذاء في الوطن العربي.

أولاً: أسباب ومظاهر طرح المسألة المائية في الوطن العربي: إن المتخصص لمعظم تقارير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المتعلقة بالمسألة المائية في البلاد العربية في علاقتها بالمسألة الزراعية^(٦)، يدرك جيداً مدى تقلص الثروة المائية في هذه البلاد. فحسب إحدى الدراسات الحديثة لفريق من الباحثين التابع للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)^(٧)، يبدو أن الوطن العربي معرض أكثر لأزمة مائية خانقة، لأن الجزء الأعظم من أراضيه يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، مما ينجم عنه ندرة في موارده المائية، كما أن كميات المياه المتجددة محدودة في الغالب. وتندم كليا في الأحواض الصحراوية الكبرى، إضافة إلى أن جزءاً هاماً من الغذاء في الوطن العربي يعتمد على الزراعات المطرية (80٪ من المساحات الزراعية تعتمد على الأمطار،



المصدر : الوصية

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرب البحر الميت وخليج العقبة^(١١) وفي الجزائر ارتبط نقص المياه بقلة الأمطار ونضوب مخزون السدود، هذا رغم تساقط أمطار منتظمة في فصل الخريف. ويعتبر الغرب أكثر المناطق تضرراً، إلا أن انقطاع المياه يومياً يعتبر شيئاً عادياً حتى في مدينة الجزائر العاصمة وناحيتها حيث لا تفتح المياه إلا ساعات في الليل، مما يرغم السكان على رياضة ليلية للماء براميل المياه. وقد ساهم هذا الوضع بشكل كبير في تأزيم الوضع الاقتصادي في البلاد، وانفجار الغضب الشعبي، حيث ستوجه عدة اتهامات لنظام الحكم الذي عجز عن حل الأزمة^(١٢).

ونفس الشيء ينطبق على المغرب الذي أصبح يعاني بشدة من قلة التساقطات المطرية، حيث عاش الفلاحون مع بدء عقد الثمانينات وضعاً قاسياً من الجفاف، وتضررت الفئات الكادحة وصغار الفلاحين بشكل كبير، كما تأزم اقتصاد البلاد ونفشي البؤس الاجتماعي، مما أدى إلى انفجار الغضب في عدة مناطق ومدن^(١٣). ورغم أهمية السدود في تخزين المياه، ونهج سياسة توفير الماء الشروب للمواطنين^(١٤)، إلا أن هناك عدة مناطق لا زالت تعاني من قلة الأمطار (شرق البلد وجنوبه) ونقص مياه الري، ولا زالت الرياضات الليلية تمارس في عدد من المدن والقرى للماء براميل المياه بسبب انقطاع الماء عنها، وبسبب غياب التكافؤ في توزيعه على جميع المناطق وجميع المدن وجميع الفئات الاجتماعية، مما أثر بشكل كبير على المسألة الزراعية وعلى مردودية قطاع الفلاحة في البلد^(١٥).

وتمر تونس بدورها بسنوات عجاف وظروف صعبة من الجفاف منذ عدة سنوات. فرغم بعض التساقطات الغزيرة التي تحدث أحياناً والتي تسبب في فيضانات، فإن بعض المناطق (مثل الكاف في الشمال الغربي) ما تزال تشكو من الجفاف الذي أودى بنصف محاصيلها. وبدون شك فإن هذه الظاهرة ساهمت بشكل كبير في انتفاضة الحيز التي عرقها البلاد سنة 1984. كما تعرف مصر بدورها أوضاعاً مقلقة من الجفاف بالرغم من تساقط أمطار غزيرة على الساحل وفوق منطقة القاهرة... وليست الأمطار العربية المتوسطة وحدها المتضررة بسبب الجفاف، بل هناك أيضاً الأمطار الأوربية المطلة على حوض المتوسط والتي

الأرياف والقرى إلى المدن، ويلجأ أحياناً إلى ممارسة بعض الطقوس الدينية، أو قيام صلاة الاستسقاء وطلب اللطف من الله تضرعاً إليه ليسي عبادته وبهيته، بعد أن يسود الاعتقاد بأنها كارثة ناجمة عن غضبه على عبادته بسبب تماديهم في ارتكاب المعاصي. والملاحظ أن جل الأمطار العربية تمشي الآن أو عاشت مؤخراً ظروفاً سيئة من الجفاف. وفي هذا الصدد نجد أن السودان بعد من أكثر الدول العربية تضرراً بالجفاف منذ منتصف الثمانينات إلى الآن، حيث تأثر حوالي ستة ملايين سوداني من آثار هذه الظاهرة. ونتج عن ذلك نزوح حوالي مليون سوداني من مناطقهم التي يعيشون فيها، وأصبحوا لاجئين في مناطق أخرى، وبخاصة حول المدن الكبيرة كالحارطوم. وفي سنة 1986 بلغ عدد المتأثرين بالجفاف في موريتانيا حوالي مليون نسمة، ونتج عن ذلك نزوح حوالي ربع مليون موريتاني من ديارهم. وفي نفس العام أيضاً بلغ عدد المتأثرين بالجفاف في الصومال حوالي ربع مليون نسمة نزح معظمهم من ديارهم. كما أن الجفاف الذي ضرب هذا البلد خلال فترة (1970-1975) أدى إلى القضاء على نسبة تتراوح بين 40 و50٪ من الثروة الحيوانية. والسودان الذي يملك أكبر عدد من المواشي في الوطن العربي أصبح يواجه حالياً نقصاً في إنتاج اللحوم وتدنياً كبيراً في الإنتاج الزراعي. وأدى القحط الشديد الذي أصاب المملكة العربية السعودية سنة 1958 ودام أكثر من ثماني سنوات عجاف، إلى نقص كبير في الماشية يتراوح ما بين 50 و90٪^(١٦). وفي السنوات الأخيرة شهدت عدة دول عربية، وخاصة تلك المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، حالات جد سيئة من الجفاف وعدم جود السماء بالغيث والأمطار، مما تسبب في قيام بعض القلاقل السياسية والاجتماعية (خاصة من قبل صغار الفلاحين والفئات الشعبية المتضررة أكثر)، وخلق متاعب لحكومات هذه الدول (كما حدث في تونس، والسودان، والمغرب، والجزائر...). قتي الأردن مثلاً أصبحت الموارد المائية جد محدودة، كما أصبحت تقتصر على نهر الأردن وروافده وبعض الجداول الصغيرة، وتضررت عدة مناطق وخاصة في الجنوب



المصدر:الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:يناير ١٩٩١

حياة الحيوان والانسان^(١٦). وعلى العموم فإن زحف الصحراء يلتهم المياه أو يصبها بالملح فلا تبقى صالحة لا للشرب ولا للرعي والارتواء. وهو ما تشهده عدة أقطار عربية راهنا حيث أنها مهددة بزوالها من الخريطة العربية، وبتحولها إلى أرض قاحلة وكتبان من الرمال. والتصحّر في الوطن العربي شأنه شأن الجفاف قديم العهد^(٢٠)، لكنه حالياً يكاد يفرز المنطقة العربية ككل ويهدد الأمن القومي العربي. ومن الأقطار العربية التي أصبحت تشتكي من قلة الماء بسبب زحف الرمال نذكر بالخصوص: العراق والأردن وسوريا وتونس، والسودان...، وذلك بسبب تملح التربة وغدقها وانجرافها وتلوّثها، وكذا تلوث الهواء والماء^(٢١). وإلى جانب عاملي الجفاف والتصحّر كعاملين طبيعيين متلازمين (باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها التصحر من صنع الانسان كما يحدث في جنوب السودان على سبيل المثال)، تغزى الأزمة المائية العربية التي يشهدها الوطن العربي حالياً إلى أسباب بشرية، أي أنها إما ذات طبيعة علمية أو ديموغرافية وبيئية وإما ذات طبيعة اجتماعية واستراتيجية (دولية).

ب: العوامل البيئية والبشرية: يعتبر تلوث البيئة من العوامل الرئيسية التي تضر بالمياه. فتصيب مياه البحار وكذلك مياه الأحواض والأنهار والآبار والينابيع وغيرها من المياه سواء كانت سطحية أو جوفية أو بحرية. ومن أمثلة تلوث مياه البحر نذكر المشكل الذي خلفه انفجار حاملة النفط الإيرانية (خرج 5) قرب السواحل المغربية (في ديسمبر 1989)، والذي هدد بحدوث كارثة بيئية كادت أن تضر بقطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والشغل. كما كشفت هذه الكارثة عن هشاشة اهتمام الدول العربية (المغرب هنا كنموذج) بمسألة البيئة^(٢٢). كما نذكر التلوثات التي تشهدها عدة أنهار عربية بسبب انعدام الوعي المجتمعي المتعلق بالحفاظ على البيئة. وخاصة ما يتعرض له نهر النيل بمصر راهنا^(٢٣). وإذا كان التلوث يؤثر في جل الحالات، بشكل مباشر على المياه الصالحة للشرب والرعي فيجعلها مياهاً راکدة أو مهملة. بسبب رمي النفايات في الأنهار والآبار وحتى في البحار التي يمكن

بدورها أخذت تشكو من هذه الظاهرة كفرنسا وإسبانيا وقبرص واليونان...^(٢٤)، مما أصبح يدعو إلى تكثيف الجهود بين جميع أقطار هذه المنطقة لحل هذا المشكل. ولا بد من الإشارة إلى أن الجفاف قد نسب بشكل كبير في تقيير عدد من الجماهير العربية خاصة ذات القدرة الشرائية الضعيفة والمتوسطة بسبب التضخم وغلاء آثمان المواد الغذائية والاستهلاكية، وضعف المداخيل، كما نسب في انتشار البطالة بسبب الهجرة من الأرياف إلى المدن، وانتشار ظواهر التسول والانحراف وعدم استقرار المجتمع. أكثر من ذلك ساهم في ربط السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الأقطار العربية باستراتيجية المؤسسات المالية الدولية، وتزايد المديونية، والاعتماد بشكل كبير على الخارج في مجال الغذاء، مما أنقص من استقلال وسيادة هذه الأقطار، خاصة في ظل غياب فعالية العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي^(٢٥). وكما تضرر الأمن المالي العربي بالجفاف، فقد تضرر أيضاً بظاهرة زحف الرمال أو ما يسمى بالتصحّر. والتصحّر معناه قابلية الصحراء والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها واكتساح أحزمة الاخضرار والخصب وتحويلها إلى أرض قاحلة جدياً^(٢٦). وهو ظاهرة سلبية متشرة في أرجاء عدة في العالم، وبخاصة في الوطن العربي. إنها عملية يتج عنها إلحاق الضرر بالبيئة وبكل مكوناتها من نبات وحيوان وتربة وماء وأرض. كما يساهم في إضعاف الانتاج الغذائي والزراعي، ونشر المجاعة والفقر وسوء التغذية وحوادث الجرائم، ويشيع جواً من الاضطراب والقلق النفسي. وهو يتج غالباً عن التفاعل غير الملائم للانسان مع معطيات بيئته وثرواته أرضه وكذلك التغيرات أو التقلبات المناخية الحاصلة إما طبيعياً على المستوى العالمي، وإما كتأثير تاريخ طويل من استعمال الأرض على المستوى المحلي: فهو إذن ظاهرة طبيعية وبشرية في ذات الوقت. وتظهر آثاره السلبية بنقص أو زوال الغطاء العضوي للأرض وتحويلها إلى شبه صحراء. فالمراعي لا تنتج علفاً، والأراضي الزراعية لا تثبت زرعاً، والأراضي المروية تشبع مياهها مالحة، والتربة تضمحل وتصبح غير صالحة، والمياه تشبع أو تملح أو تزول، وتندثر أوجه

استغلال مياها عن طريق عملية التحلية (التي تعرف نشاطا خاصة في دول الخليج العربية، ذات الامكانيات المادية وقليلة التساقطات المطرية). وكذلك بسبب عمليات التعرية وانجرافات التربة في مياه السدود والجسور والانهار والسواقي والآبار والينابيع.... فإن هذه الظاهرة يمكن أن تفسر عنصر الماء بطريق غير مباشر. وهكذا تثبت عدة دراسات عملية حديثة أن الكرة الأرضية أصبحت معرضة لموجة كبيرة من السخونة، وأن طبقة الأوزون المهددة بالتآكل والتفتت، بسبب نفايات المعامل الكيميائية، والتلوثات الناجمة عن التجارب النووية، وتسرب الكلور إلى الفضاء... هي وراء مضاعفات الضغط الجوي المرتفع. وتزايد حرارة المناخ والطقس، مما يتسبب في تواتر حالات الجفاف وبالتالي يساعد على تمادي زحف الصحاري⁽²⁴⁾.

غير أن عامل تلوث البيئة ليس وحده كافياً لتفسير تعقد المسألة المائية في البلاد العربية، بل تضاف إليه بعض الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاستراتيجية. فالتباينات الطبقة والفئوية في المجتمع العربي، وعدم توزيع الماء بشكل عادل بين مختلف الفئات الاجتماعية، حيث تحظى الاقليات البورجوازية المحظوظة بالاكفاء المالي، وأحياناً تمارس سلوكيات تبذيرية لمادة الماء (خاصة بسبب تنظيف الفيلات والسيارات وتجديد ماء الماسبح الخاصة...، وأحياناً بسبب ترك المياه متدفقة دون استثمارها لأي غرض، وبسبب اللامبالاة أثناء سقي المزارع والحقول...)، في الوقت الذي نجد فيه أن أغلبية السكان، وبخاصة الفئات الفقيرة، تفتقر إلى الاكفاء المالي. وهي مهددة بالعطش والجوع. وهناك من يقضي الليل كله مستيقظاً يترقب نزول قطرات الماء من الصنوبر، كما أن جل الفلاحين الصغار لا يجدون الماء الكافي للنظافة والري والشراب (لحم ولماشيتهم)، مما يجعلهم يعيشون ظروفًا قاسية، ويضطرون للهجرة إلى المدن والاكتظاظ في بيوت الصفيح. وعدم التكافؤ في توزيع الماء لا تعيشه شرائح المجتمع وحدها، بل يلاحظ أيضاً على مستوى الجهات الاقتصادية والمدن وحتى الأقطار⁽²⁵⁾، مما يدعو إلى نهج سياسات تكاملية قطرية وقومية في مجال الماء.

ويعاني الأمن المالي العربي راهنا من عدة تهديدات دولية، لها علاقة باستراتيجية اسرائيل في التوسع في الوطن العربي، ومحاولاتها الهيمنة على منطقتي البحر الأحمر والخليج العربي، وحتى أقطار عربية لها وزنها في النظام الاقليمي العربي كالعراق وسوريا والأردن ومصر... عطشا، عن طريق التأثير على بعض جيرانها ببناء سدود لامتنعاص مياه الأنهار وتركها عند المنبع، وهو ما يطلق عليه في بعض الأدبيات الحديثة بحرب المياه. فإذا كان الوطن العربي قد تعرض خلال السبعينات لعدة مناورات دولية نجحت في التهديد باستعمال سلاح الغذاء والتجويع وحرب القمح، وممارسة سياسة حرب أسعار البترول إزاء الأوبس (خاصة في أواخر السبعينات)، فإنه يشهد الآن ممارسات استراتيجية تستهدف قيام حرب المياه والتهديد بحرق بعض الدول العربية ذات الثروة الفلاحية، بالعطش والجفاف. وارهاسات هذه الحرب تبدأ من أقصى الطرف الشمالي للوطن العربي (تركيا) إلى أقصى طرفه الجنوبي (اثيوبيا). ومفاد هذه الحرب أن اثيوبيا تنوي بناء عدة سدود تتحكم بالمياه المتدفقة من هضابها لتغذية روافد نهر النيل والتي تمثل أكثر من (80%) من مياه النيل التي تصل إلى مصر⁽²⁶⁾، كما أن تركيا بنت سد أتاتورك الضخم الذي يتحكم بتدفق مياه نهر الفرات إلى كل من سوريا والعراق. وهو الصراع الذي يستعد له كل الأعداء والمناهضين للعرب عموماً واسرائيل خصوصاً، من داخل المنطقة ومن خارجها⁽²⁷⁾. وحسب اعتقاد أحد الخبراء العرب في مجال الري⁽²⁸⁾، فإن «مشكلة غلق الفرات من قبل تركيا تهدد الأمن القومي للدولتين عريبتين تعتمدان على الزراعة بشكل رئيسي هما سوريا والعراق. فالواضح أن تركيا تستغل الوضع الحالي، وهو عدم وجود اتفاقيات بين دول النهر لاستغلال مائه لبناء سدود ضخمة تهدف إلى حجز الماء اللازم لزراعة 1,7 مليون هكتار (4 ملايين فدان) مع حلول عام 2025. وبالقسط فان هذه الزيادة الضخمة ستأتي على حساب دول الجوار التي لن يكون أمامها إلا الاتفاق على تقسيم المياه وبشروط تقبلها تركيا ذات الحاجة المتزايدة للماء أو القتال من أجل الحياة، ولم يحدث أن حلت الحرب مشكلة للمياه في أي مكان في



المصدر: الوحدة

التاريخ: يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليست مشكلة حجم هذه الموارد ومدى كفايتها لتأمين مختلف الاحتياجات فحسب، بل هي أيضاً مشكلة توزيع هذه الموارد على المستويات الإقليمية والقطرية، أما من الناحية النوعية فإن الاستثمارات المائية تعتبر جد هزيلة، خاصة المياه الجوفية التي ترتفع فيها الملوحة لأسباب متعددة، أهمها وقوع المنطقة العربية في الحزام الجاف وشبه الجاف مع العالم، مما يقلل من مصادر التغذية، وبالتالي من تجدد الموارد المائية الجوفية، إضافة إلى انتشار الصخور الملحية في العديد من الطبقات المائية، كما هو الحال في العراق وسوريا والجزيرة العربية^(٣٥).

وما يلاحظ من خلال الفجوة بين حجم الموارد المائية والطلب على الماء لغاية عام 2030 أن العجز المالي قائم على مستوى الوطن العربي كله، وسيزداد باطراد مع مرور الزمن. ويبقى الطلب في حدود الموارد المائية المتاحة حتى عام 2000، ومن ثم يبدأ الخلل أو عدم التوازن بين مجمل الموارد المتاحة والطلب عليها، وخاصة لتأمين الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية. إلا أن هناك عاملاً يجعل الوضع أكثر حساسية، وهو أن إشكالية التنمية على المدى القريب، أي إلى حدود عام 2000، لا يمكن أن نلحظ تنمية جميع الموارد المائية المتاحة، بل من المتوقع أن تقتصر على (50٪) من هذه الموارد، إضافة إلى أن كفاءة أي قطاع استثماري لا يمكن أن تصل إلى (100٪)، وعليه فإن حالة عدم التوازن سوف تظهر بشكل مبكر وقبل حلول عام 2000^(٣٦).

ولعل أول مظهر لمشكلة الماء في الوطن العربي هو ذاك الذي يتجلى في الانتفاضات الشعبية التي عرقتها بعض الاقطار المتضررة بالجفاف والتصحر مثلما حدث في المغرب وتونس والسودان والجزائر...، مما جعل حكومات هذه الدول تلجأ إلى القيام باصلاحات اقتصادية وسياسية وتعطي وعوداً بتجاوز الأزمة.

وإذا كان معروفاً عن العرب قديماً أنهم قوم رحالة، يتنقلون سعيًا وراء البحث عن الكلاً والماء، بأبنائهم وفريتهم وماشيئهم، وإذا كان العلامة عبد الرحمن بن خلدون قد وصف العصية بأن أصلها من البادية، وأن البدوي يستمد قوته من الأرض والماء. فتدعو غريزة

العالم. والملاحظ أن هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض لها المياه العربية لمناورات دولية وتهديدات من أجل تحويلها أو غلقها، بل لا بد من الإشارة إلى أطاع إسرائيل في مياه لبنان وسوريا (اللبطاني، بنباس، الحصباني، اليرموك...)، وكذلك المشروع الاسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن...

هذه الأسباب إذن بكل تنوعها وتشابكها ساهمت بشكل كبير في طرح المسألة المائية وإعاقة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي. وهذه المسألة تتعد أكثر فأكثر في الظرف الراهن، حيث اتخذت مظاهر متعددة، وبرزت على أكثر من مستوى.

2 - مظاهر العجز المالي العربي: لعل أول مظهر لهذا العجز هو المتعلق بالطلب على الماء. فحسب احصاءات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة^(٣٧)، يتبين أن الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي لا تشكل إلا حوالي (0,74٪) من المياه المتجددة في العالم. فلو أسقطنا كمية هذه الموارد على عدد السكان لتبين أن نصيب الفرد في الوطن العربي هو في حدود 1744 م³ في السنة، في حين أن المعدل العالمي هو 12900 م³ في السنة. ورغم توفر الماء في الاقطار العربية فإن توزيعه المكاني وعدم انتظام مصادر التغذية له (تبدلات المناخ) إضافة إلى الازدياد الكبير في الطلب عليه لتأمين متطلبات التنمية التي ازدادت وتيرتها في هذه الدول بشكل كبير في العقدين الأخيرين، سيؤدي حتماً إلى ظهور مشكلة من الممكن أن تتضخم أبعادها مع مرور الزمن، إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك.

وتوضح نفس المعطيات أن مجمل الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي هو 173 مليار م³ في السنة، وأن حجم الموارد المائية هو 338 مليار م³ في السنة. وإذا ما قورن هذا الرقم بالطلب في المستقبل، فإن هناك أزمة مائية واضحة سوف تظهر، إذ يقدر العجز المالي في هذه الحالة بـ 100 مليار م³ في السنة، رغم كل الاحتياطات والاجراءات التي سوف تتخذ لتنمية الموارد المائية. ومن ناحية ثانية، فإن مشكلة الكم بالنسبة إلى الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي



المصدر :الوحدة

التاريخ :يناير ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدعوة إلى قيام أمن مالي عربي، وتبنت الندوة استراتيجية قومية أصدرتها في بيان خاص بهذا الأمن. ومن المقترحات المطلوبة في نطاق هذا المركز كخطة شاملة تنفذ على مراحل على المستوى القطري والقومي والدولي، نذكر ما يلي:

- وضع سياسة مائية وطنية تعني بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
- متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كمياً ونوعاً وتطور الطلب عليها.
- تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية.
- اجراء البحوث لازالة المعوقات التقنية التي تعترض تنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية.
- ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيف الهدر في استعمال المياه.
- تطوير الأوضاع المؤسسية والتشريعات المائية.
- تنمية الطاقات البشرية والقدرات التقنية⁽³²⁾.

وقد أريد من تنفيذ هذه الخطة أن يتم على المستويين القطري والقومي. فالبرامج القطرية تستهدف معرفة دقيقة بالموارد المائية، عن طريق استكمال شبكات الرصد بمختلف أنواعها، واجراء مسوحات هيدرولوجية وهيدروجيولوجية، واعداد خرائط هيدروجيولوجية، وتحديث طرق التخزين والمعاملة للمعطيات، واجراء دراسة كمية لتحديد الموازنة المائية، وتقويم الوضع البيئي، والقيام بأبحاث حول التخزين الجوفي، وإعادة استعمال المياه للقيام بأبحاث لتحديد الجدوى التقنية والاقتصادية لمشروعات المستقبل: كتنقيات تحلية مياه البحر. وطرق إعادة استعمال المياه، وجمع مياه الأمطار، والتوسع في عمليات نقل الماء بين الأحواض والأقاليم، وتطوير مفاهيم التعليم والتأهيل والتدريب واستخدام أنظمة المعلومات⁽³³⁾.

أما البرامج القومية فتسعى إلى دعم الجهود القطرية لتدريب الأطر التقنية. ورفع القدرات التخصصية، وتدريب التقنيين في إطار مشروعات بحثية أو تنمية قومية أو قطرية، ودراسة الأحواض

السلطة إلى الهجوم على المدينة لتوكيد ذاته وممارسة سلطته معتمداً على عصيته ونعته القبلية من أجل بناء أركان الدولة، فإن التفكير في المشروع الحضاري العربي، وانطلاقاً من أن الارتباط بالأرض والماء أحد مقومات التاريخ الحضاري العربي، هو تفكير في درء خطر ندرة الماء والموت عطشاً وجوعاً. فعلى ما يبدو هناك أزمة مائية قد بدأت بوادرها تتوضح فعلاً في الوطن العربي، حيث اقتربت معظم البلدان العربية من حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية المتاحة والطلب عليها، وأصبحت مسألة تأمين المياه أمراً حيوياً واستراتيجياً يتطلب وضع خطة قومية شاملة لمواجهة العجز المالي وتحقيق الأمن المالي العربي كخطوة نحو الاكتفاء الغذائي العربي.

ثانياً: صيانة الأمن المالي ضرورة نحو قيام الاكتفاء الغذائي العربي: يعد الأمن المالي العربي رديفاً استراتيجياً للأمن الغذائي في الوطن العربي، لأنه بدون وفرة في المياه يصعب اجراء اصلاحات وقيام مشاريع زراعية. من هذا المنطلق قامت الأقطار العربية بعدة مجهودات، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي، بقصد تحسين الوضع المالي، وبالتالي الحد من أزمة مائية خانقة أصبحت تخرج الحكومات العربية، وتسبب في العجز الغذائي والتبعية الغذائية للذين تشهدهما معظم الأقطار العربية.

1 - امكانيات تجاوز الأزمة المائية: نظراً لأن الأمن المالي والأمن الغذائي يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومي العربي، ويعتبران من القضايا المصيرية للأمة العربية، وفي خضم استفحال أزمة الماء في الوطن العربي، توالى عدة مبادرات قطرية وقومية، كما تم تنظيم عدة ندوات ولقاءات سواء في نطاق المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أو من طرف منظمات عربية متخصصة أخرى. وهكذا تم عقد ندوة «مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي» التي نظمها كل من المركز المشار إليه، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بتاريخ 17-20/02/1986، حيث تمت



المصدر :الوحدة

التاريخ :يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرمال القادمة من الصحراء الكبرى. ومشروع تطوير حوض الحماد، الذي تمتد أراضيه داخل حدود الأردن والسعودية والعراق وسوريا، هو مشروع عربي مشترك يهدف إلى تنمية الحوض والحد من تصحره. كما نشير إلى أن هناك مشروعاً مقترحاً تشترك فيه 12 دولة عربية يتناول التدابير الكفيلة بالمحافظة على المياه الجوفية المشتركة⁽³⁶⁾.

وبسبب حرب المياه السائدة حالياً في الوطن العربي، والتي توجد من وراء قيامها مناورات دولية تشارك فيها إسرائيل بكل وسائلها الاستراتيجية ومؤثراتها، نجد التجمعات الجهوية العربية نفسها ملزمة بتشكيل استراتيجية مضادة لهذه المناورات. والمشكل مطروح أكثر لقادة وحكومات دول مجلس التعاون العربي، المطالين ببلورة سياسات واضحة تصف بالعقلانية والمصادقة والحسم نحو إيران وتركيا وإثيوبيا كأطراف أصيلة في المشكل وفي الحوار، حيث تجمع هذه السياسات بين حماية المصالح المشتركة واستعداد للردع والعقاب في حالة التمادي في المس بالحقوق العربية. ف تطوير هذه التجمعات والدفع بها إلى الأمام على مستوى المؤسسات وتنسيق السياسات المشتركة يمكنها من محاربة ظاهرتي الجفاف والتصحر، كما أن العمل المشترك في نطاق هذه التكتلات سيمكن الحكومات العربية من رسم سياسة موحدة لحماية المياه من التلوث ومن غزو الانجرافات، وحماية البيئة، وكذلك مواجهة التحديات الاستراتيجية الدولية الهادفة إلى اغلاق منابع نهري النيل والفرات وأنهار عربية أخرى لها أهميتها الحياتية في أقطار عربية⁽³⁷⁾.

كما أن التكامل الاقتصادي على مستوى هذه التكتلات يقتضي مبدئياً التكامل في المجال المالي، وقيام أحواض وأتابيب لتحويل المياه على مستوى ثنائي أو جهوي، وكذا تطوير خطط مشتركة لتحلية ماء البحر، وتوجيه الفوائض المالية للدول النفط العربية الموظفة في البلدان الغربية الرأسمالية (التي تساند سياسة إسرائيل في تهجير اليهود من الاتحاد السوفيتي إلى الأراضي العربية المحتلة، وفي محاولاتها خنق العرب عطشاً)، وذلك في اتجاه توظيفها في استثمارات ضمن قطاعات مائية وزراعية خاضعة في الدول المنة المتضررة من

المالية المشتركة، وإعداد الخرائط الهيدرولوجية الإقليمية، وإنتاج التجهيزات والمعدات للمنشآت المائية. كما تهدف البرامج القومية إلى إجراء بحوث على استخدام التقنيات المتطورة، وخاصة للموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر والتخزين الجوفي والترشيح الاصطناعي.

ولا بد من الإشارة إلى أن علاج أزمة الماء يقتضي بدءاً تشخيص الأسباب المؤدية إلى هذه الأزمة والعمل على علاجها. وباعتبار أن مشكلة الماء في الوطن العربي تعزى لأسباب طبيعية وبشرية وبيئية فإن حلها يتوقف على الحد من تزايد هذه العوامل وخطورتها. فعندما تشح المياه وتعود غير كافية لمواجهة أخطار التصحر يصبح البحث والتنقيب عنها أمراً حيوياً. وإذا أخفقت المياه السطحية في تزويد المناطق المتصحرة بالمياه، فإنه من الضروري اللجوء إلى المياه الجوفية للثور عنها في باطن الأرض والاستفادة منها عن طريق حفر الآبار وضخ المياه من الخزانات الجوفية. غير أن المياه السطحية يمكن أن يكون لها دور مهم كمصدر للمياه إذا نجح الإنسان في تنظيمها وضبطها بإقامة السدود لحجز المياه وتخزينها، إلى جانب توفر الحماية للبيئة من أخطار التلوث والفيضانات. ولا ينبغي توفير كميات كافية من المياه فحسب، بل يجب الاهتمام بقضية ترشيد الاستهلاك المالي، وتوفير الأطر التقنية والإدارية المؤهلة للإشراف على استعمال المياه في مشروعات الري والصرف⁽³⁸⁾. والحد من مشكلة العجز المالي يقتضي أيضاً اتخاذ عدة تدابير لمكافحة الجفاف والتصحر نذكر منها على الخصوص: تحديد التصحر وتقويمه، التكيف مع المناخ، تخطيط استعمال الأرض، الاستغلال السليم للموارد الزراعية، المحافظة على المياه والموارد الطبيعية، المحافظة على التربة والغابات والمراعي الطبيعية، المحافظة على نظافة البيئة من أخطار التلوث، وقف الزحف العمراني...⁽³⁹⁾

من جهة ثانية، تقتضي حماية الأمن المالي العربي توزيع المياه بين الجهات الزراعية والمستهلكين توزيعاً عادلاً ومتكافئاً، وتطوير العمل الجماعي الخاص بمعالجة هذه المشكلة. فمشروع الحزام الأخضر الذي تشارك فيه دول المغرب العربي من شأنه أن يحد من تهديد زحف



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجفاف والتصحر. فالقلق الراهن للحكومات العربية الناجم عن أزمة الماء وعن تهديدات الأمن المالي العربي أصبح يتطلب تكثيف العمل المشترك لمعالجة جميع جوانب هذه المشكلة، لأن استنقاذها سيضر مباشرة بالوضع الغذائي، ولأن تعبئة الموارد المائية تعد ضرورة للحد من العجز الغذائي في الوطن العربي.

2 - تعبئة الموارد المائية ضرورة للحد من العجز الغذائي العربي : من المعلوم أن الوضع الغذائي في الوطن العربي في ظرف الراهن لا يدعو إلى التفاؤل ولا يبشر بالخير. وهذا ما يستتج من تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومن التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، ومن بعض البحوث والدراسات لتخصيص في المسألة الغذائية في البلاد العربية⁽³⁸⁾. وهكذا نجد أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988 يعتبر أن الوطن العربي أكثر مناطق العالم اعتماداً على المصادر الخارجية للغذاء، حيث تمثل السلع الغذائية الرئيسية ثلاثة أرباع ما تستورده الأقطار العربية من السلع الزراعية. وتستورد الدول العربية ثمن يحمل الواردات العالمية من تلك السلع تجاوزت قيمتها 14 مليار دولار عام 1986، وتخصص كل من السعودية ومصر بخمس الواردات العربية من الغذاء، يليها الجزائر بحوالي الثمن، ثم العراق بحوالي العشر. وتستورد الدول الأربع المذكورة حوالي (61٪) من الواردات العربية من الغذاء...⁽³⁹⁾.

إن هذه المعطيات تدل على أن هناك تبعية كبيرة للدول العربية في مجال الغذاء ازاء الأقطار العربية الرأسمالية وأقطار أخرى مصدرة للقمح والغذاء. كما أن مشكلة نقص الغذاء، وخاصة القمح، ليست مقصورة على قطر معين بل تشمل كافة البلدان العربية، وهي لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية، بل إنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية⁽⁴⁰⁾. وإذا كانت المجاعة على الطريقة الافريقية لم تصل بعد إلى الوطن العربي، باستثناء السودان والصومال وموريتانيا، فالفضل في ذلك يعود إلى إمكانية الاستيراد اعتماداً على إيرادات النفط أو الاقتراض الخارجي. ومعنى ذلك أن خطر المجاعة ما زال ماثلاً على

طول الوطن العربي في شمال افريقيا وغرب آسيا، ولا يمكن الركون إلى قدر معقول من الأمن الغذائي إلا بثورة زراعية شاملة وعميقة لا تبدوها اليوم أية بوادر أو مؤشرات⁽⁴¹⁾. وبمكتنا أن نتساءل في هذا الشأن: أي استقلال وأية سيادة لبلدان تستورد أكثر من نصف غذائها من الخارج؟ وأي كرامة لشعوب تعاني من سوء التغذية ومهددة بالعطش والمجاعة؟ والخطورة هنا تتجلى أكثر بالنسبة للأقطار العربية المسماة بالفلاحة كالعراق ومصر والسودان والمغرب وتونس... ذات الامكانيات المائية والبشرية المهمة.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن أزمة الغذاء في الوطن العربي لا تظهر من خلال تعميق التبعية الغذائية وحسب، بل تبدو كذلك من خلال تخلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية وضعف الخطط التنمائية⁽⁴²⁾، ومن خلال خضوع الفلاحة للبنات الاستعمارية التقليدية ولمسألة التقسيم الدولي للعمل⁽⁴³⁾. كما يساهم فيها بشكل ضعف الري وتهميش الفلاحين بشكل كبير، قطاع الفلاحة في معظم الدول العربية لا زال خاضعاً لوسائل تقليدية عتيقة ومتخلفة. والفلاحون - خاصة الصغار منهم - لا زالوا يعتمدون في سقي حقولهم وضيعاتهم على الأمطار، وعمليات الحرث بدورها ما تزال متخلفة وغير منظمة (استعمال المحراث التقليدي، عدم الاهتمام بتغذية التربة وترويدها بالأسمدة والمواد الفوسفاطية اللازمة). ومياه الري لا زالت توزع على الفلاحين بشكل غير متكافئ. وبدون خضوعها لآطار تنظيمي وقانوني فعال، وجُل الأراضي الخصبة والمزارع ذات التربة الجيدة والمروية بمياه السدود هي في ملكية البورجوازية الفلاحية وكبار الفلاحين الذين يوجهون متوجهم الفلاحي للتصدير إلى الخارج، مع حصولهم على جميع الامتيازات من الدولة. في ذات الوقت نجد أن صغار الفلاحين (وهم الأغلبية) لا يكفيهم متوجهم الفلاحي السنوي حتى لغذائهم، ولا يحصلون إلا على مساعدات هزيلة من الدولة (الآلات الفلاحية، الأسمدة، المبيدات، القروض الفلاحية...).

هذه إذن بعض عناصر أزمة الغذاء في البلاد العربية، وهي مرتبطة بنيوياً مع عدة اعتبارات أخرى



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وما يجب التأكيد عليه أخيراً هو أن مشكلة الماء في علاقتها بالغذاء ليست مشكلة غيبية أو مرتبطة بقوى سحرية أو تنظيم طبيعي كما يُعتقد في عدد من المناطق القروية والريفية في الوطن العربي، وليست مرهونة بدول أجنبية تعودنا على أن نتظر منها «سخاء» في هذا المجال، حيث تمدنا بالقروض والمساعدات والخبراء والتقنيين والآلات والأسمدة والبرامج... بل هي مشكلة اجتماعية - اقتصادية محلية (قطرية وقومية) يجب أن نتعامل معها بطرق علمية ووفق خطط تنموية شاملة تنطلق من الاعتماد على الذات واحترام تكافؤ الفرص، مع إعطاء الفرصة لجميع الفئات الشعبية بما فيها فئة الفقراء وصغار الفلاحين وجماهير المستهلكين للماء والغذاء، من أجل استغلال ثرواتها الطبيعية ومنها الثروة المائية بطرق ديمقراطية وعادلة، لأن الماء والغذاء أساس الحق في الحياة.

أهمها مشكلة الماء التي هي مشكلة حياة أو موت بالنسبة للإنسان العربي، خاصة وأن المستقبل لصالح الفلاحة.

ونشير إلى أن الماء في معظم الأنظار العربية يرتبط بالملكية العقارية (العامة والخاصة) أو الجماعية، وهو لا يتوفر على وضعية قانونية حقيقية، ولكنه يخضع لعدد من الأنظمة القانونية والعرفية، مما يعرقل إقامة سياسة عقلانية في التعامل مع الموارد المائية. فالماء كالهواء يعتبر خيراً لصالح الجماعة، وكل استغلالاته يجب أن تكون خاضعة لمراقبة الدولة، فالدولة هي التي لها الحق في أن تسخر الماء لصالح الجماعة وللصالح العام، وذلك بحفظه وحمايته واستعماله عقلانياً في إطار قانوني يقدر قيمته الاقتصادية^(٤٤). والماء ثروة غالية على كل الناس ولذلك لا يحق للبعث أن يستعملها بشكل مبالغ فيه على أساس أنها مرتبطة بحقوق الملكية العقارية.

الهوامش

عام 1149 ولم يتزل قط إلا مرتين، وغلت الأسعار بسبب ذلك فبلغ موسم القمح في شهر ذي الحجة سنة أواقي للسند، ولم يجد أحد بما يشتره من غلة الفساد وشدة الغلاء وقلة الأمطار، وقام الناس من ذلك الضمان من انقطاع ظهور اللحم وقلة الإدام. ولم يزل الأمر في شدة وازدياد وماتت بالفضيحة رقاب كبيرة وارتفعت الأسعار لأجل الفتن وقلة الأمطار، وبلغ القمح نحو ثمان موزونات للصاع النبوي (la secheresse au milieu du xii - siècle de L. Hégire (milieu du 18 siècle) selon Al qadiri. nashir AM Matani) D'après: «Liberation» du 3 au 9 avril 1981 P 15

- 10 - د. حسن عبد القادر صالح. مشار إليه.
- في عام 1960 تم حصر عدد الحيوانات التي تضررت إثر القحط في السعودية. خاصة في وادي القطيف والاحساء بالمنطقة الشرقية، وتبين أنه لم يبق على قيد الحياة في ذلك العام من الحيوانات سوى عدد قليل، إذ بلغ عدد الأغنام 38.476 رأساً بعد الحفاف بينما كان عددها 270.000 رأس قبل الحفاف. وتناقص عدد الإبل من 100.000 إلى 1565، وعدد الأبقار من 60.000 إلى 8296 رأساً. / يراجع: عبد الله ناصر الوليحي «تغيرات المناخ في المناطق الجافة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية» الكتاب الجغرافي السنوي، العدد (4)، 1988، ص: 55-58.
- 11 - انظر: د. محمد الشحاترة «ندوة هيدرولوجيا المياه السطحية في

- 1 - سورة الأنبياء، الآية (30).
- 2 - سورة صافات، الآية (38).
- 3 - انظر: د. حلم تركات والمختص العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1، أبريل 1984، ص: 85.
- 4 - راجع ملخصات الأبحاث المقدمة أمام الندوة العربية الثانية للموارد المائية المنعقدة بالرباط بتاريخ 21-27/سبتمبر 1981، منشورات المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. وكذلك: تقرير الدورة السابعة للهيئة الإقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 1983.
- 5 - راجع: فريق من الباحثين «الأمن المائي العربي» شؤون عربية، عدد 51، سبتمبر 1987، ص: 29.
- 6 - انظر: حسن فهمي حمدة «المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي» 1985، ص: 56.
- 7 - انظر: فريق من الباحثين «الأمن المائي العربي» مشار إليه، ص: 29.
- 8 - راجع: د. حسن عبد القادر صالح «التصحر في الوطن العربي ومكافحته» شؤون عربية، العدد 61، مارس 1990، ص: 54.
- 9 - وهذا ما تؤكد الرواية التاريخية التالية في وصف وضعية الحفاف في المغرب خلال منتصف القرن الثامن عشر الميلادي «وقل المطر في



المصدر :الوجهة

التاريخ :يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكتشف القاع عن مصائب يصعب حل الانسان تصديقها وأن ما يراه فيه هو من فعل المصري لأخيه المصري وهو يعلم مدى أضرار أنف حاله حل الجميع ومنهم من نفسه إلا أن يكون جاعلاً ذلك وتلك مصيبة أكبر... فهذه ثغابات المصانع المهيبة وهي ملوثة بالمخزوت، وتلك حيوانات ميتة ومنها الحميم والبخال والدجاج بل وهناك هياكل بأكلها للسيارات وأشياء أخرى كثيرة. وقد شاعت ذلك بغشي في ترعة الشرفاوية المتصلة بالنيل عند شبرا الخيمة وكذلك في القناطر الخيرية. فإذا يمكن لنا أن نفضل لئلا هذا التلوث المالي الخطير إلا أن توجه الناس وأن نصبرهم ونخاطب ضمائرهم عبر وسائل الاعلام المختلفة جنباً إلى جنب مع برامج تنظيم الأسرة ومكافحة المخدرات خاصة أنه من الصعب أن نضع حراساً بطول شواطئ النيل، والأمر لله وحده!! / عن محمد منصور - رسالة إلى اليثة. التلوث المالي؟

الاحرام الدولي 1990/03/20. ص 11. (شبرا الخيمة).

24 - انظر: مجلة «اليوم السابع». 1989/02/20. ص: 28.

25 - في هذا الصدد نجد ان الكميات المائية في المغرب موردة توزيعاً غير عادل سواء في المكان أو الزمان. فهناك مناطق تنزل فيها أمطار أكثر من 1000 ملم في السنة (الأطلس والريف)، ومناطق أخرى ما بين 250 إلى 600 ملم (السهول الغربية وعرب شمال الأطلسي)، ومناطق أقل من 200 ملم (شرق الأطلسي وجنوبه) ثم المناطق الصحراوية. لذلك نجد أن ثلثي الموارد المائية توجد في حوضين هما حوض سبو وحوض أم الربيع أي في الشمال. وإذا كان من الضروري تنمية الموارد المائية في الجنوب، فيلزم أن يكون هناك نقل للمياه من الشمال إلى الجنوب، وهناك مثال قناة عكاظ التي تنقل بعض مياه أم الربيع إلى منطقة الحوز / رشيد البدلاوي «الموارد المائية في المغرب» مشار إليه.

26 - تشير هنا إلى أن (84٪) من مياه النيل تأتي من جبال اثيوبيا (16٪) فقط من هضبة بحيرات افريقيا الوسطى. وإذا كان متوسط حجمه السنوي يبلغ 86 مليار متر مكعب فإن 49 ملياراً تأتي من النيل الأزرق و12 من السواط و11 من عطبرة وهي المحاري المائية الثلاثة التي تتحدر نحو وديان السودان ومنها إلى مصر المستفيد الأول من مياه النيل ويليها السودان. / راجع: «الأمن القومي في حوض النيل والبحر الأحمر... نظرة فرنسية» المار، العدد 39-40 / مارس - ابريل 1988. ص: 82.

27 - انظر. د. سعد الدين ابراهيم «قبل أسبوع من قمة التعاون العربي بين تدفق الغرياء وجفاف الماء» الأهرام الدولي، 1990/02/17. ص: 8. (ونشير إلى أن الكاتب هنا يشبه عملية تدفق البود السوفيت على الأراضي العربية المحتلة، بجفاف الماء في النيل والفرات بسبب المناورات الاسرائيلية).

28 - نخص بالذكر د. منظر حدادين في الاستحواث الذي أجريته معه جريدة الأهرام الدولي في عددها 37696 الصادر بتاريخ 1990/02/19. ص: 8.

29 - فريق من الباحثين «الأمس المالي العربي» مشار إليه. ص: 33.

30 - نفس المصدر. ص: 35.

الوطن العربي: حياة وإدارة الأحواض المائية (حوض نهر الزرقاء في الأردن) منشورات (أكساد).

12 - حول بعض هذه الاتهامات راجع: عبد القادر جفول «الجزائر في قلب الاحصار» لوموند ديبلوماتيك، الكراس العربي، ديسمبر 1989 - يناير 1990. ص: 3.

13 - راجع: Z. Daoud «le cride casablanca» in lamakif, n°127, juillet - Aout, 1981 p: 17.

14 - راجع: رشيد البدلاوي: «الموارد المائية في المغرب» الاتحاد الاشتراكي (الدار البيضاء). العدد: 1775، 1988/06/15. ص: 5.

15 - انظر في ذلك:

- Paul Pascoe «Arciculture, Faillite et perspectives» in: lamakif, n°145, Avril - mai 1983, P: 18.

كما راجع: محمد الحسومي «مطبات الجفاف والتصحر في المغرب» العدد: 1775 من جريدة الاتحاد الاشتراكي المشار إليه.

16 - جريدة الاتحاد الاشتراكي، 1990/03/18.

17 - انظر حول ذلك: أطروحتنا لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق بجامعة الدول العربية واشكالية الانتماء الاقتصادي العربي، كلية الحقوق، فاس، يناير 1990. ص: 649 (ج 1).

18 - راجع: د. محمد رضوان خولي «التصحر في الوطن العربي» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985. ص: 11.

19 - انظر: د. محمد رضوان خولي. مشار إليه. ص: 137.

20 - «قالت الآلهة انظروا موارد حياة البشر:

لتقل الأعشاب حتى يجمعوا،

وليقف حدّد أنظاره،

ولتوقف المياه الجوفية عن الميضاب،

وتنصف الريح وتجمف الأرض»

وتناج الأسطورة.

وفي الأعلى توقفت الأسطار في السماء،

وعلى الأرض المياه الجوفية لم تصجر،

حرف الأرض لم يعد يحتضن شيئاً.

من النباتات التي كانت عادة تظهر فوق وجه التربة،

كما لم يعد يرى أحد في العسل.

الحقول السوداء أصبحت بيضاء،

والسهل الراسع اكتسى بالملح.

(كان هذا وجه التصحر والجفاف أيام السوريين في بلاد العراق منذ 3500 سنة ق.م) / ع: د. محمد رضوان خولي - نفس المصدر.

ص: 9.

21 - انظر: د. حسن عبد القادر صالح. نفس المرجع. ص: 51.

22 - راجع: المحبوب المية «من أجل دمج البعد البيئي في بناء المغرب العربي الكبير» الاتحاد الاشتراكي، العدد: 2392. 1990/02/22. ص: 5-6.

23 - أثناء السدة الشتوية حيث حلت الترع والمصارف من الماء وحيث



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير 1991

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأحب اليوم أنا حاجة إلى مثل هذه الصحوة وبذات الأهداف التي تؤدي بنا إلى الحفاظ على كل قطرة ماء من مياه النيل. وعندي من الأسباب ما يجعلني أقول بأن حاجتنا إلى الصحوة المائية اليوم تحرق احتياجنا في سنوات الجفاف وانخفاض المنسوب. إننا اليوم في بداية حقبة التسعينات التي تشير فيها كل الشواهد إلى أن قطرة الماء سوف تصبح أغلى وأثمن من قطرة البترول، وأنه إذا كان العلم قد وفر للإنسانية بدائل عديدة للطاقة فإن عطية الخالق حل وعلا جعلت من المياه أكبر من أن يقدّر علم الحديث على أن يوفر له بدائل. ثم إن هناك شواهد تشير إلى أن البعض من دول حوض وادي النيل قد بدأ يفكر في مشروعات وبرامج قد تؤثر على حصتنا من المياه. وهذه نواكيا والحمد لله صحوة سياسية واجبة وتستلزم من جانبنا صحوة شعبية على مستوى الحدث بالترشيد وعدم الاسراف وتغيير استخدام المياه تقنيا سلباً يتفق واحتياجاتنا الطموحة لزيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي. وقد كنت على مدى آلاف السنين صفة مقوّة هيرودوت بأن مصر هبة النيل... ونحن اليوم مطالبون بأن يقال عنا بأننا شعب يستحق هذه الهبة... شعب يستحق ماء النيل! / مرسى عطا الله. الأهرام الدولي، 1990/03/24، ص: 7.

38 - راجع: د. خالد تحسين علي «تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والمعاد في الوطن العربي خلال عقد التسعينات» في المؤلف الجامعي: «دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي». منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ط 2، 1983، ص: 405.

39 - راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988، ص: 62.
40 - د. يحيى بكور «الأمن الغذائي العربي. إمكانيات ومتطلبات تحقيقه» الوحدة، العدد 25، أكتوبر 1986، ص: 60.

41 - انظر: د. فهد القانك «الأس المدالي العربي: أزمة نقص في الوطن العربي وقائص انتاج زراعي في العالم المتدني، مشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي». العدد 53، المجلد ٧، فبراير 1990، ص: 31.

42 - راجع مقالنا «المسألة الغذائية في الوطن العربي بين التخلف والتنمية» الوحدة، العدد 25، مشار إليه، ص: 47.

43 - انظر في ذلك:

- Guerraoui «Agriculture et developpement au Maroc» Ed Maghrebines - Casa Publisé - Paris, 1985

44 - انظر: «الوضعية القانونية للماء والسقي بالمغرب» الاتحاد الاشتراكي، العدد 1775 مشار إليه.

31 - نفس المصدر.

32 - نفس المصدر، ص: 36.

33 - لا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى التجربة المغربية المهمة في ميدان بناء السدود وتشيد السدود التلية. وقد أكد المجلس الأعلى للماء المغربي المنعقد في إطار دورته الثالثة بالرباط بتاريخ 26-27 مايو 1988، أن السدود التلية التي تم تشييدها قد مكنت من حل مشاكل التزويد بالماء الصالح للمناطق القروية التي انضمت من البرامج السابقة في بناء هذه السدود وخاصة فيما يهم: الري، إرواء الماشية، الماء الصالح للشرب. كما أن هذا النوع من السدود قد مكّن من القيام بعمور أو أكثر في: تنظيم الطبقات الجرفية، الحماية من الحمولات، حماية الأحواض الكبرى من الانجراف. كما صدرت عدة توصيات من المجلس صدد محاللات: التلوث الفلاحي، والملاحة بين الماء والمجالات الصناعية والمدنية، ميدان التطهير، المحافظة على البيئة، مراقبة جودة الماء على الصعيد الوطني، الاقتصاد في استعمال الماء ومحاورة تدبيره... وقد تم التأكيد أيضاً على إنشاء خمسائة بحيرة تلية إضافة إلى تشييد سد كبير كل سنة حتى عام 2000، وذلك قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الموارد المائية.

34 - انظر: د. حسن عبد القادر صالح. مشار إليه، ص: 57.

35 - نفس المصدر.

36 - نفس المصدر.

37 - في هذا الصدد نورد وجهة نظر أحد المواطنين المصريين الفيوريين على مياه النيل حيث يقول: «أعتقد أن قضية مياه النيل ينبغي أن تظل في مقدمة شراعلنا وهومنا القومية طوال الوقت. والآن يشغلنا عنها أي شاعل لأنها بالنسبة لنا مسألة حياة. والذي يدمي إلى القول بذلك هو الاحساس بأن الصحوة التي عشناها إبان سنوات الجفاف وانخفاض المنسوب حلف السد العالي، قد توارت وأخفت تماماً مع ارتفاع المنسوب وتوافر كل المقننات المائية المطلوبة لنا لري المحقول أو لمياه الشرب أو لاحتياجات المصانع. وقد كان من عطمة أيام الصحوة في سنوات الجفاف أننا بدأنا نتكلم عن ترشيد استخدام المياه في مختلف المجالات وعن أهمية الحفاظ على مجرى سمر النيل وحمايته من أي نوع من أنواع التلوث التي تهدده وتهدد الثروة السمكية التي يعتمد عليها علينا.

وكان من عطمة أيام الصحوة أننا تذكرنا فضل السد العالي وأشدنا بيبانه وبصاحب قرار التحدي والبناء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. والقينا خلف طهورنا كل الدعوي والاقترامات الكادئة حول «تطليل» الأرض الزراعية وقلة حصوبتها ودحول مصر في منطقة الزلازل!.



المصدر: الوحيدة

التاريخ: يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمم المتحدة

المحور
العدد

مياه الشرق الأوسط وحروب المقد القادم

نبيل خليفة *

ان الكلام على الأمن القومي العربي لا يمكن أن يكون جدياً خارج هذا المنظور، فالتحديات التي تواجه العالم العربي، سواء في الصراع العربي - الاسرائيلي أم في حرب الخليج، أم في محاولات الهيمنة والسيطرة التي تقوم بها الدول الكبرى، كل ذلك خلق انطباعاً لدى المواطن العربي العادي بأن مواجهة هذه التحديات لا تتم الا على مستويين: العمل العسكري والعمل الايديولوجي. ولقد أمضى العالم العربي نحو ثلث قرن من الزمن وحكامه يتصورون ويصورون لقومهم أن الرد على المزيد من التحديات هو بالمزيد من «العسكرة» و«الادلجة» (من ايديولوجيا) في حين غابت (أو غيّبت) فكرة التنمية الاقتصادية المبنية على رؤية قريبة وبعيدة تأخذ بعين الاعتبار القاعدة القائلة انه لا أمن عسكرياً لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذروته في أمنها الغذائي. اذ كيف يمكن للذهن أن يتصور وجوداً عسكرياً فاعلاً مبنياً على وجود غذائي فارغ؟ وكيف يمكن قيام استقلال وطني للدولة في ظل تبعية اقتصادية كاملة للدول الاخرى وخاصة لتلك الدول التي تسعى لبسط سيطرتها وهيمنتها على العالم العربي؟

انطلاقاً من هذا المدخل. نعرض لنقطتين

يتوافق رجال الفكر السياسي على أن مقولة «الأمن القومي» لدولة، أو لمجموعة دول. هي في التعريف الأخير، «الاجراءات التي تتخذها هذه الدولة (أو هذه الدول) للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات الدولية». ومع أن فكرة الأمن ترتبط في الذهن العام بالجانب العسكري للموضوع، فإن مفهوم الأمن القومي يختصر «الاستراتيجية العليا للدولة» (أو لمجموعة الدول)، وليس الأمن العسكري سوى جزء من هذه الاستراتيجية العليا. وكما يقول روبرت مكنارا وزير الدفاع الاميركي الأسبق «فإن المشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى». فقبل أن توفر القوة العسكرية الأمن والنظام للدولة ما، لابد من توفير «القاعدة الصلبة» للقانون والنظام. أي توفير التنمية الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية التي ترسخ الأمن وتؤمن الاستقرار لمجتمع هذه الدولة، وتسمح بالتالي لهذه الدولة بتدعيم قوتها العسكرية وتحقيق توازن استراتيجي مع أعدائها (أو خصومها) وفرض مكانتها في المجتمع الدولي.

* باحث من القطر اللبني.



المصدر:الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:يناير ١٩٩١

محددتين:

أولاً: ما هو، باختصار، الوضع الغذائي للعالم العربي حتى نهاية هذا القرن؟

ثانياً: ما هي، بالتخصيص، المخاطر التي تشكلها المشاريع التركية على نهر الفرات والتي تهدد المصالح الحيوية للمشرق العربي (سوريا والعراق) على الصعيدين الغذائي والاستراتيجي؟

أولاً: الأمن الغذائي العربي:

ليس الهدف من هذا البحث الدخول في تفاصيل مشكلة الغذاء في العالم العربي، بل الهدف تقديم بعض الأرقام المعبرة التي تطرح بشكل يبلغ الواقع الغذائي الخطير الذي سيواجهه العالم العربي خلال العقد القادم. هذا يطرح على بساط البحث ثلاثة عوامل متصلة بالغذاء:

النمو السكاني - معدل الاستهلاك - معدل الانتاج الغذائي المرتبط بالانتاج الزراعي وبالتالي بالمياه.

1 - النمو السكاني.

ان نسبة النمو السكاني في العالم العربي هي من أعلى النسب في العالم وهي في حدود 3٪. ففي العام 1950 كان عدد سكان العالم العربي = 76,6 مليون نسمة. وقد ارتفع هذا العدد الى 127 مليوناً عام 1970 فألى 147 مليوناً عام 1975 وإلى 164,3 مليوناً عام 1979 فألى 205 ملايين عام 1985 على أن يبلغ هذا العدد 300 مليون نسمة في نهاية القرن (عام 2000) بحسب كافة التقديرات (الأمم المتحدة والبنك الدولي) وعلى أساس ثبات معدل المواليد 45 بالألف والوفيات 17 بالألف.

● من الملاحظ أن معدل الزيادة السكانية في المشرق العربي أعلى منه في المغرب العربي. فخلال تسعة وعشرين عاماً (1950-1979) ارتفع عدد سكان المشرق العربي في الفترة نفسها من 21,9 مليون نسمة الى 48,5 مليوناً أي بزيادة معدّلها 121٪.

● الملاحظة الثانية هي انه داخل المشرق العربي نفسه، يوجد تفاوت في نسبة النمو السكاني. ففي حين تبلغ هذه النسبة 2,5٪ في لبنان، فهي في حدود

3,2٪ في الاردن و3,3٪ في العراق و3,6٪ في سوريا. هذا يعني أن عدد سكان لبنان سيكون في حدود 5 ملايين نسمة عام 2000 والاردن 5 ملايين والعراق 24 مليوناً وسوريا 16 مليوناً. غير أن آخر احصاء نشر في سوريا في (مجلة انبرجي أي ديفيلوبمان) الصادرة في دمشق (كانون الأول 1986) أشار الى أن عدد سكان سوريا بلغ عام 1986 نحو 13 مليوناً وأنه سيبلغ في نهاية القرن 18 مليوناً (بدلاً من التقديرات السابقة وهي 16 مليوناً).

2 - معدل الاستهلاك.

هذا النمو الكبير في عدد السكان (بالإضافة الى ارتفاع الدخل بسبب ارتفاع أسعار النفط) نتج عنه زيادة كبيرة في الطلب المحلي على الأغذية بحيث قدرت هذه الزيادة السنوية في الاستهلاك بنحو 5٪ موزعة على الشكل التالي (في المشرق العربي):
لبنان 3,1٪، سوريا 4,6٪، الأردن 6,6٪، العراق 5,2٪.

3 - معدل الانتاج.

ان زيادة السكان وازدياد الطلب المحلي على الأغذية (الاستهلاك) لم تقابلها زيادة مناسبة في معدل الانتاج. مما أوقع الدول العربية في عجز غذائي، وهو عجز مرشح للزيادة والتفاقم مع مرور الزمن ما لم تتخذ الاجراءات الآيلة الى الحد منه. فمعدل زيادة الانتاج هو في حدود 2٪ فقط مقابل 3٪ في زيادة السكان و5٪ في الاستهلاك. علماً بأن معدل نمو سكاني 3٪ يفترض معدل نمو غذائي 4٪، أي أن نسبة النمو الغذائي لا تغطي سوى نحو نصف المستلزمات الغذائية للسكان، مما يعني أن العالم العربي مضطر الى استيراد ما بين 40-65٪ من حاجاته الغذائية، وبالتالي فهو يعاني من عجز فاضح في كثير من السلع الغذائية الرئيسية.

● ان نسبة هذا العجز، قياساً على متوسط الفترة 1969-1971، هي كالتالي:

القمح 220٪، الذرة 369٪، السكر 703٪
اللحوم 1356٪ والبيض 1117٪. ان عجز الحبوب وحده سيرتفع من 10,3 مليون طن عام 1975 الى نحو



المصدر: الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٩١

29,2 مليون طن عام 2000، أي أن الدول العربية ستكون مضطرة لاستيراد 55٪ من استهلاكها من القمح وهي كمية تمثل ما يعادل 40٪ من حجم التجارة الدولية للقمح، مما يطرح مشكلة إمكانية الحصول على هذه السلعة الرئيسية، كما يطرح إمكانية التلاعب بسوق القمح (بالأسعار على أساس العرض والطلب). وفي الحالتين يطرح مآزق الارتئان للدول المتجة للقمح والتي تستعمله بالتأكيد كسلاح ضغط سياسي على الدول العربية (كما يحصل الآن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)!

أما ما سينفقه العرب على استيراد الغذاء حتى نهاية هذا القرن فيقدره الأمين المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية بـ 200 مليار دولار (بسر 1975) أي ما يقارب 14,93 مليار دولار سنوياً.

معوقات التنمية الغذائية.

يرجع الحلل الكبير، الذي أشرنا إليه سابقاً، بين احتياجات العالم العربي الغذائية من جهة ونموه الغذائي من جهة ثانية إلى نوعين من المعوقات: طبيعية وسياسية - اقتصادية.

- في المعوقات الطبيعية يشار إلى الأمور التالية:
 - غلبة الصحراء على مساحة العالم العربي: 600 مليون هكتار أي 43٪ من مساحته البالغة 1394 مليون هكتار.
 - قلة الرقعة الصالحة للزراعة: 132 مليون هكتار أي 9,4٪ من مساحته الإجمالية.
 - ضيق الرقعة المستغلة فعلياً في الزراعة: 53 مليون هكتار أي 3,8٪ فقط من مساحته الإجمالية و 40,2٪ من الرقعة الصالحة للزراعة.
 - قلة المطر وقلة المياه الجوفية، إذ يتراوح معدل هطول المطر بين صفر - 450 ملم سنوياً مما يتج عنه:

- شح في المياه.
- تكون أنهار داخلية صغيرة.
- أن الأنهار الكبرى التي تخترق العالم العربي: النيل (في وادي النيل) ودجلة والفرات (العراق وسوريا) هي أنهار خارجية، متابعها موجودة

خارج العالم العربي. □ التذبذب الذي يصيب الانتاج الغذائي الزراعي العربي بفعل اعتماده على الأمطار وليس على الري بنسبة مرتفعة. فالرقعة الزراعية العربية تروي بالمطر بنسبة 78,8٪ وبالسقاية بنسبة 21,2٪. وهطول المطر ليس منتظماً. فهو إما أن ينحبس طويلاً أو أن يسقط بغزارة مما يشكل ضرراً بالمرروعات، ويجعل الانتاج الغذائي مرتها بشكل كبير للعوامل الطبيعية. بمعنى آخر، فإن العالم العربي يمثل هذا الاعتماد على المطر لا يستطيع التحكم بانتاجه الغذائي. مما يفترض زيادة نسبة السقاية (مياه الأنهار والآبار) لكي يتحقق أمران:

- زيادة الانتاج الغذائي.
 - والتحكم بكمية هذا الانتاج.
- خلاصة ذلك أن العالم العربي بحاجة إلى كل قطرة ماء (مطرية وجوفية ونهرية)، أي إلى تخزين الأمطار إلى أقصى حد، واستغلال مياه الأنهار إلى أقصى حد. بمعنى آخر، أن الاستراتيجية الغذائية للعالم العربي تنطلق من قاعدة السيطرة على موارده المائية واستغلال هذه الموارد إلى أقصى حد لكي تستطيع الدول العربية (منفردة ومجموعة) أن تلبي الحد الأدنى لاحتياجاتها الغذائية في المدى المنظور ولا فائتها ستواجه المجاعة أو التبعة أو الاثنين معاً.
- في المعوقات السياسية - اقتصادية نشير إلى الاحصاءات التالية:

- يبلغ مجموع تصريف المياه السطحية في العالم العربي (أنهار وأودية...) 195 مليار متر مكعب يستغل منها للرّي 135 مليار متر مكعب أي نحو 2/3 منها فقط.
- أن 60٪ من سكان العالم العربي هم من الريف الزراعي (احصاءات 1975) ومع أن هذه النسبة هي إلى انخفاض (تقديرات العام 2000 تجعل هذه النسبة 40٪) فإن احصاءات العام 1978 تظهر أن 54,7٪ من مجموع السكان ذوي النشاط الاقتصادي في العالم العربي يعملون في المجال الزراعي.



ان الدخل الزراعي العربي (عام 1977) بلغ 13,15 مليار دولار، وهذا الرقم يساوي نسبة 8,5٪ من الدخل القومي العربي البالغ 176,6 مليار دولار في العام ذاته.

ان الزراعة في موازنات الدول العربية هي «النسب الفقيرة» الذي يرصد له عادة أقل نسبة من المخصصات وكذلك الحال في مشاريع التنمية العربية. بحيث أن السياسة الاقتصادية بدلاً من أن تُثمر أكبر مبالغ ممكنة في عملية التنمية الزراعية باعتبارها المدخل الى بقية الترميمات (الصناعية والتجارية والمالية والصحية والقوى العاملة) فانها تتصور امكانية تحقيق هذا الهدف في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة، مما يجعلها تهمل بالتالي اعتماد مبدأ سياسة التنمية المستقلة، فتقع في عجز غذائي ينعكس عجزاً في ميزانها التجاري ويزداد تضخماً مع الوقت ومع ازدياد السكان والاحتياجات الغذائية.

أكثر وأخطر من ذلك فان الدول المحيطة بالعالم العربي والتي تشترك مع دولة عربية أو أكثر في المياه النهرية بدأت تخطط وتنفذ مشروعات ضخمة سيكون لها انعكاس سلبي أكيد على موضوع التنمية الزراعية العربية. فإدام الغذاء مرتبطاً بالماء (مياه الأنهار وما تقدمه من امكانيات الري بصورة خاصة) فان المحافظة على المياه واستغلالها بشكل تصاعدي أمر لا بد منه في كل مشروع للتنمية الغذائية... بل يكاد يصبح مشروع حياة أو موت بالنسبة لبعض الدول ذات الموارد المائية المحدودة والزيادة السكانية المرتفعة، وهذه هي الحال مثلاً بالنسبة لسوريا التي هي بحاجة قصوى لأكبر كمية من مياه نهر الفرات لتؤمن قسماً كبيراً من الغذاء لسكانها الذين يبلغون نحو 18 مليوناً في نهاية هذا القرن. وإذا كان الكثير قد كتب عن اطماع اسرائيل في مياه الدول المجاورة وهو صحيح (وليس هنا مجال الكلام عنه)، فان ما تقوم به تركيا على نهر الفرات يشكل بالتأكيد تهديداً للأمن الغذائي في

المشرق العربي (سوريا والعراق خاصة)، وبالتالي تهديداً لأمن العرب القومي، ومشروع صراع مكشوف خلال العقد القادم.

كيف؟ ولماذا؟

لأننا: نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق.

● يعتبر نهر الفرات، (2350 كلم) واحداً من أكبر الأنهار في الشرق الأوسط ومن أكثرها أهمية وحيوية بالنسبة لتركيا وسوريا والعراق، ان من حيث الري (الانتاج الغذائي) أم من حيث الطاقة (انتاج الكهرباء). فهو ينبع من هضاب (أرمينيا التركية) يرافديه الكيرين: مورا وقراصو، اللذين يلتقيان في مستنقعات الازيغ، ثم يتجه غرباً، عبر الأناضول ويدخل الحدود السورية عند جرابلس على بعد 150 كلم من البحر المتوسط، ثم ينحرف الى الشرق مخترباً الزاوية الشرقية الشمالية لسوريا بطول نحو 450 كلم، ثم يدخل الحدود العراقية عند أبو كمال حيث يقطع داخل العراق مسافة تقارب 1200 كلم من الشمال الى الجنوب، ماراً غرب بغداد وملتقياً مع دجلة ليؤلفاً معاً شط العرب الذي يصب في الخليج

● ان أهمية نهر الفرات تعود الى عدة عوامل منها:

- انه مياه دولية وهي صفة تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز اقليم الدولة التي تنبع منها الى غيرها من الدول، مما يترج عن النهر صفة «النهر الوطني» وبالتالي صفة السيادة ويعطي الدول ذات العلاقة التاريخية بالنهر حقوقاً مكتسبة على ضوء مصطلح «الاستعمال المتصل الطويل» ومرور الزمن ووضع اليد، وهي مصطلحات تؤول عادة الى ما يعرف «بتاريخية النهر» أي: كمية المياه التي كانت تستفح بها كل دولة من النهر في ماضي تاريخها، أي حقها من مياه النهر المذكور.

- انه نهر ذو نصريف مالي مرتفع (الثالث في العالم العربي بعد النيل ودجلة). وتبلغ كمية تصريفه المالي السنوي 26 مليار متر مكعب أي بما يعادل نحو 825 متراً مكعباً في الثانية كمعدل وسطي سنوي علماً بأن هناك تفاوتاً كبيراً بين زمن الفيض وزمن الشح. هذه الكمية الضخمة من الماء



المصدر:الوحدة

التاريخ:يناير ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشكل:

- 80٪ من مجمل الموارد المائية السورية.
- 38٪ من مجمل الموارد المائية العراقية.
- ونسبة عالية من مجمل الموارد المائية التركية.
- 13,3٪ من مجمل تصريف المياه في العالم العربي كله.

ان نسبة انحدار النهر معقولة سواء داخل تركيا أم سوريا أم العراق مما يسهل امكانيات الاستفادة منه أكثر. وعلى سبيل المثال فان العراق يستفيد من تصريف مياه الفرات بنسبة 33,3٪ ولا يستفيد من تصريف دجلة الا بنسبة 25٪، مع أن تصريف دجلة يفوق تصريف الفرات بنحو 16 مليار متر مكعب سنوياً. وهذا الفارق في الاستفادة عائد لطبيعة انحدار دجلة وسرعة تدفقه.

ان الدول الثلاث التي يمر فيها الفرات قد أقامت عليه في الماضي القريب سدوداً للري ولتوليد الكهرباء وهي الآن بصدد اقامة سدود أخرى لزيادة الاستفادة من طاقات النهر في السقاية والطاقة. ففي العراق سد الحبانية، وفي سوريا سد الفرات، وفي تركيا سد كيان على بعد نحو 230 كلم من الحدود السورية وسد كاراكايا، وأخيراً السد الذي يعنينا أكثر من سواه في هذه الدراسة وهو سد كمال أتاتورك الجاري انشاؤه حالياً والذي بدأ العمل به منذ 1981 على أن يبدأ العمل في أول توربين كهربائي فيه عام 1991. أكثر من ذلك فان هذه الدول قد ربطت الى حد كبير خططها الانمائية بالانجازات التي يمكن أن تحققها من خلال استغلال مياه الفرات في الزراعة: زيادة المساحات المروية، وفي الصناعة: زيادة انتاج الطاقة الكهربائية، وفي التقديمات الاجتماعية: رفع مستوى حياة المواطنين بزيادة الانتاج وتلبية الحاجات الأساسية لهم... لا أكبر عدد منهم! وباختصار فان نهر الفرات هو شريان حيوي لكل من الدول الثلاث: تركيا وسوريا والعراق.

المشكلة الرئيسية

فما هي المشكلة إذن؟

يمكن اختصار المشكلة الآتية في افق التسعينات بأنها مشكلة توزيع الحقوق في نهر الفرات بين الدول الثلاث، وهي اذا لم تطرح بشكل حاد في الحاضر (أو طرحت بخلفية سياسية وحزبية في بداية السبعينات بين العراق وسوريا وبشكل خجول في بداية الثمانينات، حيث تشكلت لجنة تضم خبراء من الدول الثلاث لبحث القضايا المتعلقة بمياه النهر)، فإنها ستطرح بشكل حاد بفعل المسار التاريخي لشعوب هذه البلدان الثلاثة. ليس بهدف تكتيكات سياسية عارضة من هذه الدولة أو تلك تجاه الأخرى (مع أن هذا ممكن)، وإنما بفعل تصادم المصالح الحياتية والحيوية للدول الثلاث حول مياه النهر. وهذا التصادم مربوط بحسابات الأمن الغذائي (وبالتالي الأمن القومي) لكل من هذه الدول.

ولكي نضع صورة مجسمة على الطبيعة لعوامل التصادم المقبل (إذا لم يتم التفاهم المسبق بين الدول المعنية)، فان الرهان الاستراتيجي لكل من الدول الثلاث سينطلق من الاعتبارات الأساسية الحياتية (والمبدئية) التالية:

- 1 - ان عدد سكان العراق سيقفز حتى نهاية هذا القرن الى نحو 24 مليون نسمة. وهذا التفجر الديمغرافي بحاجة الى زيادة كبيرة في الانتاج الغذائي، وبالتالي في الري وخاصة في استغلال مياه نهر الفرات (بالاضافة الى دجلة). فاذا كان العراق يستغل حالياً 33,4٪ من نهر الفرات أي 8,6 مليار متر مكعب (وعدد سكانه في حدود 14 مليوناً) فكيف سيكون بحاجة الى مياه الفرات عندما يتضاعف عدد سكانه؟ لنفترض أنه سيكون بحاجة الى 10 مليارات متر مكعب من نهر الفرات أي الى نسبة 38,4٪ من مياهه.
- 2 - ان عدد سكان سوريا سيقفز هو الآخر بوتيرة أسرع الى حدود 18 مليون نسمة مع نهاية هذا القرن. ولأن الفرات يشكل نحو 80-87٪ من موارد سوريا المائية، فان سوريا لا تستطيع معالجة الخلل بين الانتاج والاستهلاك الا برفع



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حدود 10 مليارات متر مكعب. وقد صمم السد لتوليد طاقة كهربائية تصل الى 2400 ميغاواط وتغطي احتياجات تركيا. بدى العمل في السد عام 1981 وجرى تدشين التحويل في حزيران عام 1986 على يد رئيس الوزراء التركي تورغات أوزال. وقترت تكاليف السد بـ 1,3 مليار دولار بأسعار 1986 أي ما يوازي 900 مليار ليرة تركية. وفي الخطة التركية (ومع وجود مشاكل فنية ومالية) فإن هذا السد سيكون جاهزاً في نهاية هذا القرن. ويبدو أن العمل فيه يجري بسرعة بأكثر مما كان متوقعا. ولدى استكمالها، فسيحدث ثورة في الأوضاع الزراعية في المنطقة.

● ان الميزة التي تتمتع بها تركيا هي انها الدولة الأعلى جغرافياً والأولى التي يمر فيها نهر الفرات. فهي القادرة (نظرياً وحتى عملياً) على رفع حصتها من المياه والتأثير على سوريا والعراق، والعكس غير ممكن وبالتالي فهي قادرة (في حال عدم حصول اتفاق) على استغلال ما تراه حاجتها من المياه تاركة لسوريا والعراق ما تبقى. وكذلك سوريا بالنسبة للعراق مما يخلق وضعاً سياسياً وعسكرياً متفجراً بين الدول الثلاث. فسوريا والعراق رفضا (يرفضان) ان ينخفض تدفق نهر الفرات بسبب حاجات الري في تركيا، علماً بأن هذه الحاجات (بوجود سد أتاتورك وري الأناضول) ستصبح كبيرة جداً. ويرى جورج كريسبي في دراسته التي نشرت في شيكاغو عام 1960 عن «الهلل الحصب» أنه اذا استغلت سوريا الأراضي الصالحة للزراعة في حوض الفرات، فسيترتب عليه استغلال نحو 75٪ من تصريف الفرات ولا يبقى للعراق الا 25٪!

الخلاصات

يستخلص من مجمل هذه الدراسة الحقائق الأساسية التالية:

- 1 - ان العالم العربي مقبل على أزمة غذائية حادة تشكل تهديداً حقيقياً لأمنه القومي وتخلق عوامل تفجر واضطراب داخل المجتمعات العربية.
- 2 - ان استغلال مياه الأنهار بين القاعدة المناسبة لإيجاد انتاج غذائي ثابت ومزدهر.

حصتها من استغلال مياه الفرات. وبحسب الاحصاءات السورية الأخيرة (كانون أول 1986) فإن سوريا ستكون بحاجة لرفع حصتها من مياه نهر الفرات من 4,4 مليارات متر مكعب سنوياً أي من 16,9٪ الى 13,4 مليار متر مكعب سنوياً أي 51,5٪ من مياه الفرات لرأب الخلل بين الانتاج والاستهلاك، آخذين في الاعتبار أن كل تصريف نهر العاصي السنوي يبقى في حدود 459 مليون متر مكعب، ولا يغطي سوى 3,2٪ من احتياجات سوريا المائية.

3 - هذا يعني ان تلبية الاحتياجات الحيوية للعراق وسوريا في العقد القادم تتطلب استغلال ما يقارب 24 مليار متر مكعب من الفرات سنوياً أي 89,9٪ منه، فلا يبقى والحالة هذه لتركيا سوى مليار متر مكعب سنوياً أي 10,1٪ فقط. ولكن تركيا تواجه هي الأخرى تفجراً ديمغرافياً سيرفع عدد سكانها من 53 مليوناً الى 70 مليوناً عام 2000، وهي بالتالي بحاجة لكل قطرة ماء باعتبارها بلداً جبلية في معظمها. وليس لديها من منطقة واسعة صالحة للاستصلاح سوى بر الأناضول. وهي المنطقة الواقعة بين جبال طوروس شمالاً والحدود السورية جنوباً، وهي أشبه بمستطيل عرضه 150 كلم وطوله 510 كلم ويمتد من الاسكندرون ومرعش غرباً حتى سيمرت شرقاً شاملاً منطقة ديار بكر، بمساحة تصل الى نحو 7,6 مليون هكتار، أي ما يعادل نحو 10٪ من مساحة تركيا و14,3٪ من مجمل المساحة المزروعة في العالم العربي. وفي رأي الخبراء «ان منطقة الأناضول القاحلة ستصبح خزان حبوب الشرق الأوسط». اذا ما نفذ سد كمال أتاتورك.

سد كمال أتاتورك

● يقع سد كمال أتاتورك في منطقة سامسات على نهر الفرات وعلى بعد نحو 80 كيلومتراً فقط من أقرب نقطة للحدود السورية (بلدة عين العرب). وهو سد ضخم يشكل بحيرة تبلغ مساحة سطحها 817 كلم وسعتها في



المصدر : الموحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علاقتها الاقتصادية والسياسية بالعالم العربي وهو أمر حسن، فإن تصادم المصالح الأساسية الحيوية بين الأمم عادة ما يحرف في طريقه كل المصالح الثانوية والعارضة..!

.....
 اتنا أمام حرب مقبلة علينا وهي من نوع جديد!
 انها حرب الرغبة... حرب المياه!
 وهي أشرس وأعنف وأكثر «مشروعية» من حروب البترول.
 ان الصراع على المياه في الشرق الأوسط سيكون المدخل لمعظم حروب العقد القادم!

3 - ان نهر الفرات يشكل نموذجاً لنوعية وحجم الصراعات التي يمكن أن تنشأ في العقد القادم بين المشرق العربي وتركيا والتي قد تنفجر بسبب المياه كونها تمثل المصالح الحيوية للدول ذات الكثافة السكانية.

4 - أنه ما لم يتم الاتفاق مسبقاً بين تركيا وسوريا والعراق على اقتسام مياه الفرات بنسب معينة فإن مشروع الصراع (وربما مشروع الحرب) سيولد في التسمينات (وربما قبل ذلك) بين بحيرة كمال أتاتورك وبحيرة حافظ الأسد (سد الفرات).

5 - مع أن تركيا تعمل جاهدة، منذ فترة، على تحسين

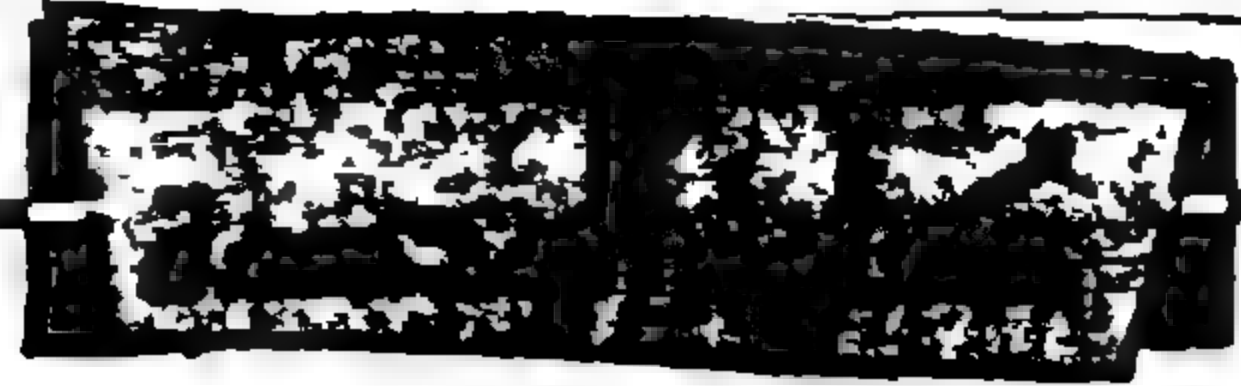
مراجع الدراسة

- 1 - بهان الدحاني - التحدي الاقتصادي الاسرائيلي الصهيوني المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية. عدد 18-8-1980
- 2 - د. حلال أحمد أمين اشاع المخاطر الأساسية كمبرار في تقييم مخاطر التربة العربية مركز دراسات الوحدة العربية عدد 5-1-1979
- 3 - د. حسي أبو العيين لسان. دراسة في الجغرافية الطبيعية - دار النهضة - بيروت 1980.
- 4 - د. سالم توفيق الحوي التكامل الاقتصادي الزراعي العربي المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية عدد 38-4-1982.
- 5 - د. سعد الدين ابراهيم وآخرون. الوطن العربي سنة 2000 (محو) مركز دراسات الوحدة العربية عدد 19-9-1980.
- 6 - اسيد رهرة قضايا الأمن العدائي في دول المشرق العربي المكر استراتيجي العربي معهد الامناء العربي عدد 3-1-1982
- 7 - عبد العزيز قاضي الاعتداءات الاسرائيلية على الحبوب في ضوء التقويم الدولي لعام (وفي تعريف بانها الداحية والاقنية وندوة) شؤون فلسطينية منظمة التحرير عدد 114-5-1981
- 8 - قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية. الاحصاءات الزراعية - اناج واستهلاك الحبوب في الوطن العربي المستقبل العربي عدد 22-12-1980.
- 9 - د. محمد سعودي - الوطن العربي. دراسة للملاحة الجغرافية دار النهضة بيروت 1967
- 10 - د. محمد علي الفراء - نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلات الانماج العربي في العداة شؤون عربية عدد 11-1-1982.
- 11 - د. محمد محمود العباد. جغرافية الوطن العربي - الجامعة العربية. 1967-1968
- د. محمد محمود العباد: نحو استراتيجية عربية للأمن العدائي المستقبل العربي عدد 6-3-1979.
- 12 - ناصي علوش الوطن العربي - الجغرافية البشرية والطبيعية مركز دراسات الوحدة العربية. 1986.
- 13 - د. فؤاد زبادي العراق شؤون عربية عدد 11-1-1982
- 14 - وليام هيل: العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية - العربية - المستقبل العربي عدد 45-11-1982
- 15 - مجلة «عالم الفكر» عدد خاص عن الأمن العدائي العربي العدد 18 - عدد 2 يوليو أغسطس 1987
- 16 - العمل - 13-8-1986 (بيروت)
- 17 - القس - 23-12-1980 (الكويت)
- 18 - Claude PALAZZOLI - La Syrie Le Sycomore Paris 1977
- 19 - Energie et Developpement Damas n° 66-1987
- 20 - Jacques WEI LERESSE - Paysans de Syrie et du Proche-Orient Gallimard - Paris 8^e edition
- 21 - FAO Mediterranean Development project - Synan Region 1989
- 22 - Le Commerce du Levant n° 5066 14-7-1986



المصدر: الوحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير ١٩٩١



الأمن المائي العربي

إذا كان مفهوم «الأمن» واحداً من المفاهيم التأسيسية للدولة الحديثة وللإيديولوجيا القومية في المجتمعات الحديثة، فإن مما قد ينهض قرينة على تعثر مسيرة استيعاب الحداثة في الوطن العربي أن نلاحظ أن مفهوم «الأمن» قد تأخر كثيراً ليحتل الموقع الذي كان يفترض به أن يحتله من البداية في الوعي العربي.

فهل مدى عقود عديدة، وعلى الرغم من احتلال الوطن العربي موقعه في واحدة من أخطر العقد الاستراتيجية في العالم، بقي مفهوم «الأمن» عاجزاً عن الالتقاء، في الوعي العربي، إلى مصاف المفهوم الاستراتيجي.

بل أكثر من هذا، مفهوم «الأمن» لم تكن له في الوعي العربي إجمالاً، وإلى زمن متأخر، سوى افتراضات سلبية. فقد كان، كلفظ، يحيل إما إلى «الأمن الداخلي» بكل ما يستتبعه ذلك من حضور، على صعيد الوعي، للآلة البيروقراطية البوليسية المُنزَكة من هذا الوعي نفسه على أنها آلة قمع كلية القدرة ومتعالية على القانون، وإما إلى «الأمن الإسرائيلي» أي الأمن الذي طالما تنزع به العدو القومي ليرر مبادراته العدوانية الظرفية وشراسته العسكرية الدائمة وليستدر عطف الغرب وماله وسلاحه. وبالفعل، وعلى مدى العقدين التاليين لنكبة 1948، ما كان يثار حديث الأمن، بالمعنى الاستراتيجي للكلمة، إلا بالإحالة إلى كيان العدو القومي «الصغير» ومستلزماته الدفاعية / الهجومية. أما من الجانب العربي فقد كان قانون العدد يتوب مناب مفهوم الأمن القومي ويضطلع بوظيفته، وكانت مهمة الضوق العددي الحام والمُضَمّت بدو خير ضمانة للأمن القومي إلى الحد الذي يعني حتى عن التمثيل النظري لمفهومه.

وكان لا بد من انتظار زلزال هزيمة 1967 ليكتشف العرب أنهم نموذج للأمة التي بلا أمن، وأن العدد قد لا يكون بعد ذاته إلا ضمانة للتكاسل والتواكل ولانعدام الحساسية بالخطر القومي. وعلى امتداد البقية الباقية من الستينات، ثم عقد السبعينات بتمامه، وطرذاً مع ترسخ عقدة الضوق العسكري الإسرائيلي، اقتصر التفسير العربي لمفهوم الأمن القومي على الجانب الاستراتيجي وحده، مع



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اختزال هذا الجانب أصلاً إلى بعده العسكري دون سواه. وقد بدأ على امتداد تلك السنوات أن الاستراتيجية العربية، بمفهومها الضيق والطارئ ذلك، هي - ويجب أن تكون - من اختصاص العسكريين العرب.

ولكن طرداً مع تكشف الأبعاد المجتمعية الشاملة للهزيمة العربية في حزيران / يونيو 1967، راح مفهوم الاستراتيجية - ومعه مفهوم الأمن القومي - يستكمل أبعاده الأخرى ويستعيد منظوره الشمولي من منظور مجتمعي وحضاري كلي.

ومع انطفاء أو خفوت الأضواء الباهرة للمهرجان النطفي العربي في مطلع الثمانينات، وانكشاف السليات المباطنة لقانون العدد المحض والحام - الانفجار السكاني، اكتظاظ المدن، تضخم العواصم، تدهور البيئة وانسيار البنى التحتية، الخ - وتعميق هوة التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء، وانفجار مظاهرات الجوع والحيز، وتردي الإنتاج والإنتاجية، راح مفهوم الأمن القومي يتراكم ويتلاحم مع أحد مشتقاته: الأمن الغذائي.

فإن تكن العائدات السنوية من النفط - وهو مادة ناضبة - قد تجاوزت العشرات من المليارات من الدولارات، فإن ميزانية العجز الغذائي للتصاعد باتت لا تقل هي الأخرى عن عشرات المليارات. وإذا كان الوهم الترجسي قد جعل بعضنا يتصور أنه بالإمكان، عن طريق النفط، التحكم بعصب صناعة الغرب، فإن واقع العجز الغذائي المتفاقم قد أزال الغشاوة عن حقيقة أشد مرارة بكثير من حلوة الوهم، وهي أن ذلك الغرب نفسه، الذي نتحكم بعصب صناعته، يتحكم بعصب وجودنا بالذات: القوت.

ولئن اكتشفنا على هذا النحو أن سلاح النفط المصنّر - وهل ارتقينا به إلى مستوى السلاح أصلاً؟ - يمكن أن يفلّه سلاح القمح المستورد، فإن المفاجأة التي أعدها لنا أواسط الثمانينات جاءت عن أخطر ثغرة يمكن أن تفتح في الأمن الغذائي، ألا هي ثغرة الأمن الغذائي.

والخطورة البالغة لهذه الثغرة بالنسبة إلى العرب تكمن وراءها معطيات واعتبارات وعوامل عدة، أولها الموقع الجغرافي للوطن العربي نفسه. فالوطن العربي يقع في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، والموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تقل عن 1٪ من المياه المتجددة في العالم. ونصيب الفرد العربي منها لا يزيد على 1744 م³ سنوياً بينما المعدل العالمي 12900 م³. ومعدل هطول الأمطار فيه يتراوح من 5 إلى 450 ملم سنوياً على حين أن هذا المعدل يرتفع في دولة معتدلة المناخ مثل فرنسا إلى ما بين 500 و2000 ملم سنوياً، وفي أوروبا إجمالاً إلى ما بين 200 و3000 ملم سنوياً. وتكتسب هذه المعطيات المزيد من الدلالة متى ما علمنا أن نحو 79٪ من الأرض العربية المزروعة تروى مطرياً. وفضلاً عن ذلك فإن الصحارى تحتل من أرض الوطن العربي ما مساحته 600 مليون هكتار. وإذا علمنا إن المساحة الإجمالية للوطن العربي تبلغ 1394 مليون هكتار، فمعنى ذلك أن الصحراء تحتل منه 43٪، على حين أن الغابة، لا الصحراء، هي التي تحتل من أرض دولة أوروبية مثل فرنسا - ودوماً على سبيل المقارنة - نحو 27٪.

وتزداد ثغرة الأمن المائي العربي خطورة من منظور النمو السكاني والاستهلاك الغذائي وتزايد الحاجة إلى استعمال الماء. فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي هو واحد من أعلى المعدلات في العالم: نحو 3٪ سنوياً. فبينما كان تعداد سكان الوطن العربي 76,6 مليون نسمة في عام 1950، فقد بلغ في عام 1985 نحو 205 مليون نسمة، ومن المقدر أن يصل إلى نحو 310 مليون نسمة في العام 2000، وإلى



المصدر :الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩١

نحو 600 مليون نسمة في العام 2035. وهذا النمو السكاني السريع الإيقاع منسبب في عجز في الموارد المائية سيصل إلى 127 مليار م³ في العام 2000، وإلى 176 مليار م³ في العام 2035. وهذا العجز في الموارد المائية سيؤاكب ويفاقم منه بطبيعة الحال عجز غذائي. فمعدل 3٪ للنمو السكاني يستتبع زيادة في الاستهلاك الغذائي بمعدل 5٪ سنوياً، على حين أن الإنتاج الغذائي العربي لا يزداد في واقع الأمر إلا بمعدل 2٪ سنوياً. وهذا ما يجعل الوطن العربي يعتمد أكثر فأكثر في تغذيته على الاستيراد. وتقدر الإحصاءات الاستقبلية أن ما سيستغقه الوطن العربي على المستورد من غذائه سيجاوز حتى العام 2000 ما قيمته 200 مليار دولار.

وتتفاقم لغرة الأمن المائي العربي خطورة من منظور الواقع الإقليمي للوطن العربي والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار. وحسبنا هنا أن نأخذ في الاعتبار أن أعظم شريانين يروان قلب الوطن العربي في مصر (النيل) ورتنه الشمالية الشرقية (الفرات)، أن كانا يصبان فيه فإنها لا ينبعان منه. فالنيل والفرات نهرا خارجيان في منابعها ومصادرها المغذية، وهذا معناه أن دول الجوار الإقليمي هي التي تستطيع أن تحكم بمجرأهما وبمنسوبهما، وأن تسبب بالتالي في أذى وجودي للوطن العربي، ولا سيما في ظل انعدام التناهم الإقليمي واستمرار العداء التاريخي للعرب من جانب بعض دول الجوار الإقليمي. وبالفعل، أن السدود ومشاريع السدود التي أقامتها وترفع أن تقيمها دول الجوار الإقليمي على نهري النيل والفرات، وبخاصة تركيا (سد كمال أتاتورك) والحبشة (بالتعاون مع إسرائيل)، قد أثرت من الآن تأثيراً خطراً على الحصة العربية من مياه هذين النهرين، ونسببت في تدني مستوى التخزين المائي في السدود العربية على هذين النهرين إلى حد أدى إلى توقف عنفات توليد الطاقة الكهربائية في السد العالي وسد الفرات.

وإذا أضيف إلى هذا الاعتبار عامل الجفاف الإقليمي الذي لا يهدد المجرى وحده، بل كذلك المنابع والأحواض المغذية، فإن مستقبل الحصة العربية من المياه الإقليمية يبدو مرتهناً إلى حد كبير لإرادات غير عربية، ومرتهناً معه لا الإنتاج الزراعي للوطن العربي فحسب، بل كذلك إنتاجه الحيواني. وبالفعل، ألم يتأد الجفاف وانخفاض منسوب نهر النيل إلى تحول السودان في السنوات الأخيرة إلى بلد مستورد للحوم، وهو الذي كان حتى الأمس القريب أكبر بلد عربي مصدراً للحوم؟ على أن الخطر الأشد فداحة الذي يحدق بالأمن المائي العربي هو ذاك الذي يأتي من مصدر التهديد الأكبر والدائم للأمن القومي العربي في جملته: العدو الإسرائيلي. فهذا العدو، الذي يصدق عليه أكثر من أي عدو آخر نعت العدو القومي، شره إلى الماء شراهة لا تعادها إلا شراسته إلى الأرض. فقد بادر، منذ العام الأول لقيام كيانه، إلى تأمين المياه واعتبارها ملكاً مشتركاً لا يجوز لفرد التصرف به بمفرده. وقد طورت دولة الكيان الصهيوني استهلاكها من المياه من 350 مليون م³ عام 1949 إلى 2110 مليون م³ عام 1985. ومنذ البداية أعلن الرواد الأوائل للصهيونية (بلسان هوارس ماير كالن - 1921) أن «مستقبل فلسطين بأكمله هو بين أيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني والبرموك ومنايع الأردن». وفي طور لاحق، وبعد سنوات قليلة من قيام دولة الكيان الصهيوني، أعلن قادته المؤسسون (بلسان دافيد بن غوريون - 1955): «أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه. وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل. فإذا لم نتجح في هذه المعركة، فإننا لن نبقى في فلسطين». والواقع أن العدو الإسرائيلي هو نموذج لعدو قومي يقيم تكافؤاً وتلازماً بين خريطته «الأمنية» وخريطته المائية. والحدود التي تؤثر دولة الكيان الصهيوني أن تحيط نفسها بها هي على الدوام حدود



المصدر: الوحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير ١٩٩١

مالية: سواء أكانت هي حدود إسرائيل الصغرى، (الليطاني والخاصباني وطبرية والبحر الميت) أم حدود إسرائيل المتوسعة (الأردن والبحر الأحمر وقناة السويس)، أم حدود إسرائيل الكبرى، (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل، كما يقول الشاعر المرفوع فوق منصة الكنيسة).

وبالفعل، ليس يجوز لنا أن ننسى أن جميع الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب كان الماء عاملاً محدداً فيها. فالعمليات العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي على الجبهة السورية في السنوات التالية مباشرة قيام الكيان الصهيوني استهدفت الاستيلاء على كامل سفاف بحيرة طبرية والحولة. وكان الوصول إلى الممر المائي بين البحرين الأبيض والأحمر (قناة السويس) عاملاً محدداً في الحملة الإسرائيلية السينائية عام 1956. وكان تحويل مجاري نهر الأردن العامل غير المباشر وراء شن حرب الأيام الستة في حزيران / يونيو 1967، كما كان الوصول إلى نهر الأردن نفسه وإلى قناة السويس مجدداً، لاتخاذها حدين «طبيين» لإسرائيل للتوسعة، عاملاً مباشراً من عوامل شن تلك الحرب. وأخيراً كان الاستيلاء على أراضي الجنوب اللبناني ومناجم المياه فيه واحداً من العوامل المحددة لغزو الجيش الإسرائيلي للبنان عام 1982.

وبالإضافة إلى العامل الإسرائيلي وإلى العامل الإقليمي، فإن لثغرة الأمن المائي العربي أبعاداً داخلية تمثل في مشكلة التصحر، ومشكلة التلوث، ومشكلة المالح، ومشكلة الهدر، ومشكلة الأنانية القطرية.

ففيما يتعلق بمشكلة الهدر مثلاً، فإن الدراسات تشير إلى أن طرق الري التقليدية المتبعة في الوطن العربي تؤدي إلى هدر المياه بمقدار 37,5٪. فمثل حين أن المزارع العربي يستعمل إجمالاً 12 ألف متر مكعب من الماء لري هكتار واحد، فإن الدراسات العلمية تدل على أنه يكفي لري الهكتار الواحد 7500 م³.

وفيما يتعلق بمشكلة الأنانية القطرية، فإنه حسبنا أن نلاحظ أن مياه شط العرب (تلاقي نهري دجلة والفرات) تضيع هدرًا في البحر بينما تنفق دويلات الخليج وإماراته مبالغ طائلة على تحلية المياه بمعدل 6 دولارات ككلفة إنتاج للمتر المكعب الواحد من الماء المحلي.

وتبني الإشارة هنا إلى أن جميع هذه العوامل الخارجية والإقليمية والداخلية، التي تتحكم بالأمن المائي العربي، تحتل مكانها في سياق نفسي جماعي بالغ الخصوصية بالنسبة إلى الفرد العربي. فالشخصية العربية، بالمعنى الحضاري للكلمة، قد بنيت منذ الجاهلية البعيدة على الشعور بأهمية الماء وبقيمته شبه المطلقة. فمن ملك الماء، فقد ملك الحياة ومبدأ الوجود. وهو ما يجد تعبيره في الآية القرآنية البديعة: «وجعلنا من الماء كل شيء حي». فعلى جبهة الماء خاض العربي في الماضي حروبه الصغيرة والكبيرة، وجميع الدلائل تشير إلى أنه سيكون مضطراً إلى أن يخوض، على جبهة الماء أيضاً، حرب الغد. وثمة من الاستراتيجيين من يتحدث من الآن عن الانتقال في مطلع القرن الحادي والعشرين من حرب التخط إلى حرب الماء في منطقة الشرق الأوسط.

فلماذا كان الماء على هذا النحو هو رهان المستقبل، فهل نملك من خيار آخر غير أن تكسبه؟ وهل من ضمانة أخرى لكسب أي رهان، بالإضافة إلى الإرادة الذاتية، غير المعرفة الموضوعية بالمعطيات؟ لهذا تحديداً كان محور هذا العدد من «الوحدة» عن «الأمن المائي العربي».

هيئة التحرير



المصدر: الوحدة

بتاريخ ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الأمن المائي العربي

حسان الشويكي *

بالشكل الأمثل.
وتسير الدول العربية بمجموعها نحو شح مستمر في الموارد المائية مما يشكل عجزاً خطيراً في توفير المياه لغايات الشرب والري والتغذية الصناعية وهذا يعود لعدة أسباب يأتي في مقدمتها النمو السكاني وازدياد مناطق التحضر وتطور بلدان المنطقة صناعياً وازدياد المساحات المزروعة التي تتطلب مياه الري. إضافة الى أن السياسات المائية لم تلتزم وضع خطط وطنية لاستثمار وحفظ الموارد المائية المتوفرة بما يحقق التوازن مع احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقلة الاهتمام بتحسين إدارة الموارد المائية وحفظها وتنميتها ونضوب الخزون الجوفي وتناقص موارد المياه السطحية وتدهور نوعيتها نتيجة الاستنزاف المستمر وحوادث التلوث. والحقيقة التي يقف أمامها الجميع بدهشة هي حالة النقص في الموارد المائية التي نعيشها نحن العرب خلال فترة العقدين أو الثلاثة القادمة. فالزيادة السكانية في الوطن العربي وخاصة في المدن تؤدي الى زيادة استهلاك الماء في سبيل انتاج مزيد من الغذاء. ان عدد سكان الوطن العربي سيبلغ 323 مليون نسمة بحلول عام 2000 ويمكن لهذا الرقم أن يتضاعف بحلول عام 2030 وستكبر العواصم العربية بحيث

شاع في الوطن العربي في الآونة الأخيرة استخدام مصطلح الأمن الغذائي، وذلك دلالة على أهمية هذه المسألة، وفي مرحلة تالية ومنتمة دخل الاستخدام أيضاً مصطلح الأمن المائي ليؤكد الامر ذاته خاصة وأن الماء أحد العناصر التي لا يمكن للحياة أن تستمد منه. والأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها، وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها. فالأمن المائي لا يقل أهمية عن سواه، بل بالعكس فإن أهمية الأمن المائي تفوق كل ما سواه نظراً لامكانية تحقيق المزيد من الغذاء بطرائق زراعية وصناعية مختلفة بينما تبقى امكانيات زيادة المصادر المائية العذبة محدودة.

ويعتبر الوطن العربي من المناطق قليلة الموارد المائية والتي أهمها الأمطار والأنهار والمياه الجوفية ويبدو هذا الوضع المائي العربي أكثر صعوبة وخطورة عاماً بعد عام بسبب زيادة الطلب على الماء وبسبب كثرة المعوقات التي تحول دون استثمار الموارد المائية المتاحة

* باحث من القطر السوري.



المصدر: الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٩١

مصادر المياه في الوطن العربي:

لا بد لنا من التعرف على مصادر المياه وكمياتها على النحو التالي:

1 - المصادر التقليدية: وهي المصادر المرتبطة بالأمطار والأنهار والمياه الجوفية ومن بيانات الجدول التالي يتضح أن كمية مياه الأمطار تصل إلى 2213 مليار متر مكعب. بينما تصل مياه الأنهار إلى نحو 164 مليار متر مكعب بينما لا تتجاوز المياه الجوفية نحو 29 مليار متر مكعب، يستعمل منها حوالي 15 مليار متر مكعب.

وبالنظر إلى بيانات هذا الجدول قد يبادر البعض إلى القول بأن كمية الأمطار تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بعدد السكان حيث يصل نصيب الفرد إلى نحو 11655 متر مكعب في ضوء تعداد 1983. إلا أن هذه الملاحظة تفتقر إلى الدقة إذ أن الأساس في جدوى هذه الكمية هو كثافة هطولها وتوزيعها وتكرارها، حيث تهطل نصف هذه الكمية في السودان الذي لا تشكل مساحته إلا نحو 17,6٪ من مساحة الوطن العربي كما أن الجزء الأكبر من التساقط يهطل على سلاسل الجبال والمرتفعات في الوطن العربي. وجميع هذه الجبال تقع في نطاق شبه جاف يتميز بفترات جفاف واضحة تفصل بينها مواسم ماطرة، كما يتميز بمعدل تبخر عال بسبب ارتفاع الإشعاع الشمسي، ولذا فإن ما يتج منها يعتبر محدوداً جداً ويساهم في تكوين أنهار غير دائمة وامتداد بمياه ارتشاح تغذي بها التكوينات الجيولوجية الحاملة للمياه الجوفية.

وبالنسبة للمياه السطحية، وهي التي تحملها الأنهار فإنه يلاحظ «أن ثلاثة أقطار عربية هي مصر والعراق والسودان قد حازت على حوالي 71٪ مواقع 34٪ و26٪ و11٪ على التوالي». أما المياه الجوفية فهي تنقسم إلى نوعين وهما المياه المتجددة سنوياً والمياه غير المتجددة أو «الاحفورية»، وبالنسبة للأولى فهي قليلة الأهمية بسبب قلة الأمطار وارتفاع معدل التبخر، كما أن الجزء القليل المتجدد ناجم في نطاق محدود عن رشح مياه الأنهار كمياه النيل ودجلة والفرات.

وبالنسبة للمياه الجوفية «الاحفورية» فهي مياه تجمعت خلال العصور المطيرة قبل أكثر من 7000

بمضائق بعضها عدة مرات. وبناء على هذه الزيادات في السكان فإن حجم الاحتياجات المائية سوف يزداد بحيث يحتاج إلى 347,5 مليار متر مكعب بحلول عام 2000 وسيصل هذا الرقم إلى 508,5 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، وفي أدنى معدلات النمو التي يمكن الوصول إليها نحتاج إلى 318 مليار متر مكعب عام 2000 وسيرتفع إلى 435 مليار متر مكعب عام 2030، وبمقارنة هذه الاحتياجات مع الإمكانيات العربية المتاحة من المياه والتي لا تتجاوز حالياً 338 مليار متر مكعب، وذلك بعد تنبئها وادخال بعض الموارد غير التقليدية كالتحلية وتكرير المياه العادمة، فإن النقص في الموارد المائية سيبلغ 127 مليار متر مكعب عام 2000 وسيرتفع إلى 171 مليار متر مكعب عام 2030. وتتبدى مخاطر الوضع المالي بتدري أحوال الخزانات الجوفية والسطحية كما وتوفا في العديد من أجزاء المنطقة. والسبب في ذلك أن جملة الموارد المستثمرة في أقاليم الوطن العربي تقدر بحوالي 20 مليار متر مكعب. هذا مع العلم بأن قيمة التغذية السنوية للخزانات الجوفية تقدر بحوالي 42 مليار متر مكعب وبذلك يستثمر حالياً بوجه عام ما يقارب نصف التغذية السنوية.

مكانة المياه ضمن محدودات الأمن الغذائي العربي واستراتيجيته:

لقد تصورنا أن الجمع البسيط للموارد المادية والبشرية كفيل بتحقيق الأمن الغذائي المنشود. ولكن خبرة ما يقرب من عقد من الزمان تؤكد أن هناك مجموعة من الخطايا تعكس غياب الاهتمام الكافي بمشروعات الري الكبرى أو غيرها ضمن ما يسمى «الآطار العام لاستراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي». وذلك على الرغم من اعترافها بالمعوقات الطبيعية، ومنها المتعلقة بالموارد المائية. ومن المثير للانتباه أيضاً تناول الجزئي في العديد من الدراسات الخاصة بتحليل مكانة المياه في تحقيق الأمن الغذائي، إذ أنه يفترض إلى إعطاء هذا المورد مكانته في الآطار الجيوبوليتيكي من ناحية، وهدر الموارد المائية في ظل المواجهات القطرية من ناحية أخرى.



المصدر: الوحدة

التاريخ: يناير ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموارد المائية الحالية في الدول العربية موزعة حسب مصادرها				
النظر	كمية الأمطار المتاحة مليار م ³ / سنة	الموارد الطبيعية مليار م ³ / سنة	المياه الجوفية للحالة	مليار م ³ / سنة
ليبيا	48,986	-	2,06	1,735
تونس	391,776	1,67	1,58	0,200
الجزائر	192,476	3,50	2,00	1,700
المغرب	82,352	16,00	7,50	2,5
موريتانيا	157,208	-	-	-
العراق	99,865	42,60	2,00	1,20
سوريا	52,740	9,35	3,00	2,528
الأردن	6,726	0,715	0,50	0,257
لبنان	6,835	3,80	1,00	0,500
فلسطين	8,021	-	-	-
مصر	15,255	55,50	3,674	0,760
السودان	1094,358	18,50	-	-
الصومال	190,07	8,20	-	-
جيبوتي	3,997	-	-	-
السعودية	126,786	-	-	-
الكويت	2,227	-	-	-
الإمارات	2,476	2,932	4,683	3,830
البحرين	0,006	-	-	-
قطر	1,890	-	-	-
عمان	14,666	-	-	-
اليمن الشيعي	46,085	-	-	-
اليمن الديمقراطية	21,076	-	-	-
الإجمالي	2213,000	163,768	28,917	15,283

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برنامج الأمن الغذائي، الجزء الثاني، الخرطوم أغسطس / آب، 1987.

وربما كانت عملية تحلية مياه البحر أكثرها انتشاراً الآن وخاصة في دول الخليج والجزيرة العربية حيث بلغ إنتاج العربية السعودية وحدها عام 1984 نحو مليار متر مكعب وتمثل 45,29٪ من إنتاج الوطن العربي، تليها الإمارات 16,63٪، فالكويت 15,24٪ ثم قطر والبحرين وعمان بنحو 4,63٪ و3,96٪ و1,54٪، على التوالي وبالنسبة للدول خارج هذه المنطقة تمثل ليبيا والجزائر والعراق ومصر نحو 8,13٪ و2,54٪ و1,42٪ و0,50٪ على التوالي.

ومن الواضح حتى الآن أن اقتصاديات تحلية المياه تبدو غير مجدية إذ تقدر كلفة إنتاج المتر المكعب الواحد بما يزيد عن 6 دولارات.

سنة وهي غير متجددة، وذات درجة حرارة مرتفعة، فضلاً عن أنها محتوية على غازات مذابة غير مناسبة للزراعة. وهذا النوع من المياه يقدر بنحو 111 ألف كيلومتر مكعب وهي كمية هائلة إذا ما قورنت بكمية المياه الجوفية المتجددة (25,7 كيلومتر مكعب). وهي الآن غير مأخوذة بعين الاعتبار في التخطيط للتنمية العربية.

2 - المصادر غير التقليدية: تتعدد هذه المصادر الخاصة بمعالجة المياه التي لم تكن غير صالحة من خلال إعادة استخدام المياه، وتحلية مياه البحر والمياه ذات نسبة الملوحة العالية، ونقل المياه بواسطة ناقلات البترول وتعديل الطقس.



المصدر: الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٩١

بادئ ذي بدء أن تنشأ سلطة وطنية في كل دولة عربية لشؤون تنمية الموارد المائية وإدارة مشروعاتها المائية واحكام الرقابة والاشراف على تنفيذها.

البرامج القومية: ولا بد هنا من توثيق التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما يتعلق بأفاق تنمية الموارد المائية المشتركة بينها وتكامل استخداماتها. وتلعب المنظمات العربية والاقليمية والمؤسسات العربية التمويل دورا هاما في ترسيخ هذا التعاون وتحقيقه بتنسيق عملها مع الاجهزة القطرية المشاركة.

ان مدى نجاح المواجهة القطرية يشير الى عجز معظم الدول العربية عن الحصول على المتاح من المياه السطحية كاملاً لذهاب البعض منه الى البحر، أو لانخفاض كفاءة استخدام المتبقي داخل كل دولة، ويمكن تحديد العوامل المسؤولة عن هذا العجز في مجموعتين من الدول وهما دول العصر المالي ودول الوفرة المالية.

دول العصر المالي: تتحدد أهم العوامل المرتبطة بعدم القدرة على حل مشاكل المياه فيما يلي:

1 - الارتفاع الكبير في تكلفة المشروعات الخاصة بالسدود والقناطر والخزانات وشق الترع وشبكات التوزيع، الامر الذي يجاوز قدرة معظم الاقطار العربية في ظل العجز الكبير في موازنتها وارتفاع المديونية.

2 - الانخفاض النسبي في الاستثمارات الموجهة لمشروعات الري وتطويره بحيث لا تتواءم تلك الاستثمارات مع الاهمية الاستراتيجية لهذا المورد النادر.

3 - غياب السياسات المائية المرتبطة بحزمة متكاملة من السياسات الزراعية سعياً للاستخدام الاكثر كفاءة للمياه والحد من هدرها على مستوى الحقل.

دول الوفرة المالية: وهذه الدول على نقيض المجموعة السابقة لم تكن مشكلة نقص التمويل اللازم بالحدود الاساسي لها بقدر ما كانت ندرة المياه هي التحدي الاكبر، الامر الذي انعكس في لجوء البعض منها الى تنمية مواردها المائية المتاحة باستثمارات هائلة وتقديم الدعم الكبير للزراعة والري في اتجاه محاولاتها

المواجهة القطرية وهدر الموارد المائية:

في ظل غياب أي تعاون حقيقي في مجال العمل العربي المشترك في مجال تنمية الموارد المائية، وفي ظل تعثر ما يسمى «استراتيجية الأمن الغذائي العربي»، فإن محاولات المواجهة القطرية في هذا المحدد الاستراتيجي للتنمية الزراعية تبدو هي الاخرى عاجزة عن حل أزمة المياه في معظم الدول العربية، وتوضح ملامح هذا العجز في المقارنة بين الموارد المستغلة والمحتملة كما هو موضح في الجدول التالي.

تحقيق الأمن المالي العربي يقترح أن يتم من خلال تنفيذ برامج قطرية وأخرى قومية.

البرامج القطرية: يقع عبء اعداد البرامج القطرية وتنفيذها على كل دولة عربية وفق ما تحظى به من موارد مائية أو ما يتم تنسيقه من موارد مشتركة مع الدول العربية الاخرى المجاورة لها. ومن المستحب

المياه السطحية المتاحة والممكن توفيرها (مليار متر مكعب)

الدولة	المياه المتاحة	المياه القصوى المحتملة
مصر	56	65
السودان	18	27
العراق	27	60
المغرب	10	16
سوريا	6	17,5
الجزائر	3	9,0
العمانية	0,5	0,5
لبنان	1,7	2,0
البحرين	1,5	6,5
ليبيا	0,7	0,8
اليمن الشمالية	0,7	1,0
اليمن الجنوبية	0,5	0,8
لبنان	0,7	1,3
الأردن	0,5	1,3
سلطنة عمان	0,3	1,3
موريتانيا	0,3	1,5
الإمارات العربية	-	-
البحرين	0,12	-
الكويت	-	-
الاجمالي	127,5	256,0

● المصدر: الأمن الغذائي في الدول العربية، الجزء الأول، الموارد الأرضية والمائية في الدول العربية، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، القاهرة، يناير، 1986، ص 884-885.



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاعتماد على الامطار:

نظرا لأن الامطار هي أهم الموارد المائية سواء بالنسبة للزراعة، أو لتغذية المياه الجوفية، فإن التقلبات والاحوال المناخية تلعب دورا أساسيا في هذا المجال. يتفاوت التوزيع المائي على امتداد الساحة العربية بين منطقة وأخرى وتختلف نسبة الامطار ما بين الاقاليم. وتستهلك الزراعة القسم الاعظم من المياه ويفقد ما يقارب 4,8% من المياه السطحية بعملية التبخر دون فائدة. وأمام الدول العربية مجتمعة يبدو الحل سهلا في حين يصعب تحقيقه بالنسبة لها منفردة. فبعض البلدان التي وضعت خططا زراعية طموحة لا تتناسب وامكانياتها المائية المتاحة عمدت الى استثمار مواردها الجوفية بشكل جائر بحيث أساء الى مخزون هذه المياه الاستراتيجية والبعيد عن التلوث والذي يمكن أن يبقى محفوظا لسنوات الحاجة في حين لم تحقق زراعتها الربعية المطلوبة. بينما نجد على الجانب الاخر البلدان العربية الغنية بالموارد المائية المتجددة محرومة من تنشيط مشاريعها الزراعية بسبب قلة الاستثمارات ونقص تجهيزات الري والزراعة بشكل عام. وهنا يبرز دور التعاون والتنسيق المتكامل بين مختلف الدول العربية لتنفيذ برامج قومية مشتركة لاستثمار أراضيها الزراعية دون أن تسمح للميارات الامتار المكعبة من المياه بالذهاب هدرا في البحار أو بالتبخر خلف السدود وفي القنوات السطحية.

وتشير دراسة نشرت في الكتاب الاحصالي التحليلي لعام 1988 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى أن الدول العربية الاكثر انتاجا في المجال الزراعي - عدا مصر - تعتمد في القسم الاكبر من زراعتها على مياه الامطار. وبهذا نجد أن الدول العربية تنقسم كثيرا من الموارد المائية مع الدول المجاورة لها، وهي المياه الدولية المشتركة مما يحول دون امكانية الاستفادة من كافة الموارد المائية في أراضيها.

تراجع وضع الموارد المائية:

ان وضع الموارد المائية ليس أفضل مما كان عليه في مؤتمر (ماردل بلاتا) عام 1977، بالارجتين لان التشريعات المائية غائبة، وان وجدت فانها ليست على

الخاصة (القطرية) للتنمية الزراعية.

تؤدي طرق الري التقليدية الى هدر في ماء الري يقدر بنحو 37,5% ويتضح ذلك اذا عرفنا أننا نستعمل كمية 12 ألف متر مكعب من الماء لري هكتار واحد. بينما تبين الدراسات أنه يكفي لري هذه المساحة 7500 متر مكعب حيث يمكن استخدام المياه المهدورة للتوسع في ري مساحات جديدة تقدر بنحو سبعة ملايين هكتار.

فتلا يلزم 1800 متر مكعب من المياه العذبة لانتاج طن واحد من القمح كما يلزم 5000 متر مكعب من المياه لانتاج طن واحد من الأرز في حين يتطلب انتاج طن واحد من القطن نحو 7500 متر مكعب في السنة. ويحتاج انتاج طن واحد من اللحم الاحمر (أغنام، أبقار، ماعز...) الى نحو 2000 متر مكعب من المياه. أما في مجال الصناعة فإن كميات المياه المستهلكة تزداد بصورة كبيرة فتلا لانتاج طن واحد من النحاس يحتاج لـ 500 متر مكعب ومن النيكل 800 متر مكعب ومن الحديد 200 متر مكعب ومن الألمنيوم 1500 متر مكعب ومن الكاوتشوك 2400 متر مكعب ومن الورق (ما بين 450-1000) متر مكعب.

التلوث:

بعد التلوث واحدا من أهم الاخطار التي تهدد الموارد المائية في الوطن العربي. وذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعي، مما يؤدي الى خسارة كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية معا. ويزداد التلوث بازدياد نفايات الصناعة والزراعة والانسان.

وهنا يجدر التنويه بأن كل 1 متر مكعب من المياه الملوثة يلوث من 40 الى 60 متر مكعب من المياه الطبيعية النظيفة. وتصرف اميركا نحو 500 مليار دولار لتنظيف مياه الانهار والبحيرات الملوثة فيها. كذلك فإن ضعف محطات معالجة المياه وقلة عددها يساهم ليس فقط في انعدام امكانية الاستخدام المتكرر للمياه، وانما يؤدي أيضا في تلوث المياه الجوفية، وخروج خزانات جوفية بأكملها من دائرة الاستثمار.



المصدر: الوحدة

التاريخ: يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستوى المطلوب نظرا لغياب السياسات المائية. ولا بد في هذا المجال من ادخال تعبير (الديمقراطية المائية) لمشاركة المستفيدين، وهو تعبير يقصد به بأن كافة المواضيع والخطوات التي يتم وضعها تكون بحسب مشاركة كافة المستفيدين ووضع خطط التنفيذ لترشيد استهلاك المياه، ولا يكفي ذلك عن طريق التوجيه واستخدام التقنيات بل لابد من التعاون المستمر والمثمر بين المستفيدين.

العجز في الامن المائي العربي:

مع أن المياه أصبحت رهان المستقبل وأصبح الامن المائي هو هم المرحلة المقبلة في الشرق الاوسط، وتعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة، إلا أن هذه المنطقة من العالم لا زال يسودها سوء استغلال المياه الجوفية والسطحية ولم يتم حتى الان تقاسم مياه الانهار الكبرى فيها، مثل الفرات ودجلة والنيل، ويضاف الى ذلك حرب المياه المستمرة التي تشنها اسرائيل على العالم العربي. هذا بالإضافة الى مشاكل في تملح الاراضي الزراعية، وهي تمثل نتاجا منطقيا لنقص المياه. ففي العراق تواجه 50٪ من المساحة المروية مشكلة التملح. بالإضافة الى انخفاض معامل التكثيف الزراعي الى حوالي 0,4. كما أن كفاءة استخدام الري تقل عن 40٪. وبالنسبة لسوريا فهي الأخرى ذات معامل منخفض في التركيب المحصولي. وتواجه أراضيها مشكلة التملح الثانوي الناجم عن سوء الصرف، وكذلك سوء استخدام الموارد المائية، أما السودان فيعاني هو الآخر من انخفاض معامل التكثيف الزراعي (0,6).

المياه والصراع العربي - الاسرائيلي:

ان أطماع اسرائيل في المياه العربية جزء من مفهوم اسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشمل على النفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على يد عاملة رخيصة، وموارد اقتصادية أخرى، وذلك بالإضافة الى المياه.

تكاد تجمع كل الكتابات التي أرخت للسياسة الاسرائيلية وسعيها الى ضم المزيد من الاراضي العربية

في اتجاه سياستها التوسعية الاستيطانية، على أن وراء تلك السياسة العجز المائي الكبير في اسرائيل، ولقد بدأت اسرائيل صراعها المباشر مع العرب من أجل الحصول على المزيد من المياه في عام 1964 عندما أعلنت عن مباشرتها بتحويل مياه نهر الاردن. ولاعطاء صورة أوضح عن الوضع نذكر هنا مصادر المياه في اسرائيل.

الانهار ومن ضمنها: نهر الاردن - نهر العوجا - نهر المقطع - نهر النعمان - نهر الكابري - ونهر روبين.

المياه الجوفية: وتضم عددا من الاحواض مثل حوض طبرية - الحوض الساحلي - حوض العوجا. الامطار: تقع فلسطين على أطراف المنطقة المطيرة في الشمال وتمتد حتى تصل المناطق الجافة في الجنوب، وتتراوح كميات الامطار من 900-1000 ملم سنوياً. وهناك عدد كبير من مشاريع جمع مياه الامطار. أهم المشاريع الاسرائيلية لاستغلال مياه الاردن والبرموك:

- مشروع كوتون 1954:

وضعه الحير الامريكي جون كوتون لاستغلال مياه الاردن بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية وطالب المشروع بضرورة ادخال مياه الليطاني في حساب تقاسم المياه بين اسرائيل والدول العربية ورفض المشروع القبول باشراف لجنة دولية على توزيع المياه واستثمارها وأعاد الحياة لمشروع تحويل نهر الاردن.

- مشروع الناقل القطري للمياه:

نفذ هذا المشروع على ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: وشملت تخفيف مياه بحيرة الحولة وتعميق مجرى نهر الاردن.

المرحلة الثانية: تم خلالها انجاز القناة الشرقية لتصريف مياه الاردن والقناة العربية لتجميع مياه الينابيع والقناة الشمالية لربط القناتين.

المرحلة الثالثة: ازالة العقبة البازلتية عند مخرج البحيرة.

- مشروع قناة البحار:

هو مشروع الربط بين البحر الابيض المتوسط والبيت. ويتلخص المشروع بانشاء قناة من خليج حيفا الى وادي الاردن بالقرب من بيسان. وقد تمجد هذا



المصدر : **الوحدة**

التاريخ : **يناير ١٩٩١**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروع بسبب الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط في الثمانينات، كما المعارضة المراحية كانت لا تؤيد الفكرة وتحدثت عن عدم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية وعن الأضرار التي ستلحق بمعامل البوتاس على البحر الميت.

مشكلة المياه في اسرائيل حجمها وآفاقها:

تفيد التقديرات الصادرة عام 1988 أن حجم الواردات المائية هو على النحو التالي:

1 - مياه جوفية: 1340 مليون متر مكعب منها 1205 مليون متر مكعب صالحة للشرب و135 مليون متر مكعب مالحة.

2 - أحواض الاردن: 620 مليون متر مكعب.

3 - مياه السيول: 40 مليون متر مكعب صالحة للشرب و15 مليون متر مكعب صالحة للري و10 مليون متر مكعب مياه مالحة.

4 - مياه الري المالحة: 110 مليون متر مكعب.

وبهذا الشكل يصل مجموع الواردات الى 2110 مليون متر مكعب.

ولدى دراسة استهلاك المياه بالكميات الواردة أعلاه وبالحجم الذي كان عليه عام 1949 نجد أن استهلاك المياه في اسرائيل قد تطور بشكل كبير جداً من 350 مليون متر مكعب سنوياً عام 1949 حتى 2110 مليون متر مكعب عام 1985. علماً بأن اسرائيل، باعتراف الكاتب الاسرائيلي يائير كاتلر، تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه، ولا تسمح لهم بأكثر من 110 مليون متر مكعب سنوياً. مع أن حاجة الزراعة في الضفة الغربية تصل الى 600 مليون متر مكعب سنوياً وتسرق اسرائيل ما بين 300 و350 مليون متر مكعب. وإذا ألقينا نظرة سريعة جداً على أشكال التمييز التي يتعرض لها العرب في مجال المياه، نجد مثلاً أن المستوطن الاسرائيلي يستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي.

أما بالنسبة لهضبة الجولان فإن السيطرة عليها ترجع الى اعتبارات استراتيجية ومائية إذ أنها تشرف على سهول الحولة ومنطقة طبرية ووادي اليرموك، كما أنها تشتمل على روافد لنهر اليرموك، وكذلك على جزء هام من مواقع العمل في المشروع العربي لاستثمار نهر الاردن

وروافده. وتهدف اسرائيل من وراء ذلك الى توطين 50 ألف اسرائيلي في الهضبة. ويتبع عن هذه السياسة المائية لاسرائيل ايقاف التوسع الزراعي العربي القائم على نظام الري بل وانخفاض المساحة المروية في الاغوار بسبب ضعف القدرة الانتاجية للآبار العربية التي أقيمت حولها الآبار الاسرائيلية.

وها هي اسرائيل تحصل في ظل السياسة التوسعية الاستيطانية على نحو نصف احتياجاتها من المياه بعد حرب 1967، وذلك بخلاف مخططاتها المستقبلية بالنسبة لنهر الليطاني. ففي 1941/1/17 طرح بن غوريون وثيقة أكد فيها على ضرورة وجود الليطاني ضمن حدود اسرائيل. وقد جاء في رسالة بعثها الى شارل ديغول الرئيس الفرنسي السابق «أن أمني في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية». ويبدو هذا واضحاً منذ مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي 1919 حيث وجهت اسرائيل الى المؤتمر مذكرة ضمتها الحدود المقترحة للدولة الاسرائيلية بما في ذلك تلك المنطقة من لبنان. وقد ورد في المذكرة: «أن حدود فلسطين يجب أن تسير وفق الخطوط المذكورة أدناه: تبدأ من الشمال عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مصادر المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل جسر القرعون فتجده الى البيرة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي النيم ثم تسير في خط جنوبي».

وفي تصريح أدلى به لني أشكول رئيس الوزراء السابق الى صحيفة «لوموند» الفرنسية جاء «أن اسرائيل العطشانة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الايدي وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هدراً الى البحر. ان القنوات باتت جاهزة في اسرائيل لاستقبال مياه نهر الليطاني المحولة».

وخلال الاجتماعات التمهيدية لاتفاق الهدنة في عام 1949، تم ضم عدة مزارع الى اسرائيل تبلغ مساحتها 2000 دونم. وفي عام 1967 خلال الاجتياح اقتطعت اسرائيل 14 مزرعة، وفي عام 1982 استولت على المنطقة التي أدخلتها داخل الشريط الشائك ويبلغ طولها ثلاثة كيلومترات وبعثت خمسمائة متر داخل الاراضي اللبنانية.



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

740 مليون متر مكعب من الحاصباني والوزاني وبانياس وتخزينها في خزان البطوف لري صحراء النقب. وأعلن ليفي أشكول أن ليس للبنان شأن في مشاريع تحويل المياه والا فان هذا الموضوع سيكلفه استغلاله. وقد أكد الخبراء العالمون أن اسرائيل بدأت منذ العام 1978 ضخ المياه من الليطاني لأنها تعاني نقصا هائلا في نظامها المالي، وأن النقص المتوقع للعام 1990 سيكون 340 مليون متر مكعب. وفي العام 2000 سيصل هذا الرقم الى 950 مليون متر مكعب. ونجحت اسرائيل في استغلال مياه الليطاني في عام 1967، كما نجحت في تحويل نبع الوزاني قبل غزو لبنان في عام 1982، وحولت نبع الدردارة الذي يجري في منطقة مرجعيون لاستغلاله في الأراضي الحدودية التي كانت موضع خلاف بين اسرائيل ولبنان. ومن المؤكد أن اسرائيل تسحب مياه الليطاني الى شمالي فلسطين المحتلة، ومن المقرر أن تضخ 150 مليون متر مكعب من مياه الليطاني الى الخزان الطبيعي في بحيرة طبرية.

مياه النيل - مخاطر سياسية محتملة: ان مشروع انشاء دولة اسرائيل ارتبط بالسعي للحصول على المياه العربية بدءا بمشروع هرترل عام 1903 الذي تم التفاوض عليه بين هرترل من ناحية واللورد كرومل وبطرس غالي من ناحية أخرى بهدف تحويل مياه النيل الى صحراء سيناء لتوطين الاسرائيليين فيها.

وحين زار السادات دولة اسرائيل للمرة الأولى، تحدث عن «مد ترعة من النيل الى القدس» وكان حديثه هذا يبدو للوهلة الأولى مضحكا، لكن الاقتراب الفعلي من السياسة الاميركية يكشف أن الرجل لم يكن هازلا، بل يفصح عن رغبات اسرائيل والولايات المتحدة معا.

لقد لاحت وتجددت المخاطر السياسية حول استخدام مياه النيل في السبعينات عندما بادر السادات بالإعلان عن توصيل جزء من حصيلة مياه

وفي أوائل عام 1986 استكلت اسرائيل انجاز جميع الخطوات اللازمة لقضم منطقة واسعة من الأراضي اللبنانية في منطقة مرجعيون وحاصبيا. ويبلغ طول هذه المنطقة بين 13 و15 كلم وعرضها بين 3 و5 كلم، ويقع في نطاقها نبع الوزاني. وكانت اسرائيل قد باشرت هذه العملية منذ العام 1982 حيث أنجزت يومها شق طريق يصل منطقة الحولة بنبع الوزاني ثم أقامت جسرا على ضفتي مجرى نبع الوزاني.

سرقه المياه:

وتبقى المياه في الجنوب هي جوهر الازمة بين لبنان واسرائيل. فنذ تأسيس اسرائيل درج زعماءها على لفت نظر الحكومات اللبنانية السابقة الى أنه من غير المعقول أن تهر مياه الليطاني في البحر ومنطقة الجليل الاعلى تموت عطشا. ومنذ بداية الدولة اللبنانية بتنفيذ مشروع الليطاني، بدأ الاسرائيليون بالغارات الجوية والعمليات العسكرية في الجنوب. وتعد عملية استكمال المشروع. أما المشاريع المتعلقة بالمياه في لبنان فهي:

- مشروع لادورمليك الاميركي (1943) الذي يقضي باستغلال نحو 88% من مياه الليطاني في فلسطين.

- مشروع رعان فايتس الاسرائيلي الذي يدعو للاستفادة من مياه الليطاني بفرصة اقامة مشاريع في المناطق المحتلة لتشغيل اللاجئين واستيعابهم.

وفي العام 1949 تقدمت شركة يهودية الى الحكومة اللبنانية بمشروع ضخم تطلب في خلاصته الحصول على امتياز لاستغلال جميع مياه لبنان بما فيها الليطاني، على أساس تزويد المدن والقرى اللبنانية بالماء والكهرباء، لكن الحكومة اللبنانية رفضت المشروع اليهودي وكان بشارة الحوري آنذاك رئيس الدولة اللبنانية.

- مشروع جونستون عام 1953 ويتضمن اقامة سد على نهر الحاصباني لتخزين 165 مليون متر مكعب من المياه.

- مشروع كوتن يهدف الى تحويل 400 مليون متر مكعب من الليطاني الى الحاصباني، ثم تحويل



المصدر: الوحدة

التاريخ: يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيل الى اسرائيل في عام 1979، باعتبارها جزءاً من صفقة التسوية مع اسرائيل.

أما اسرائيل فقد كان لها دور غير مباشر في صراع المياه في دول حوض النيل. لان اسرائيل، وهي واحدة من الدول التي تعاني من الجفاف، ترى في النيل المصدر الذي سيحل مشكلتها في المستقبل، الامر الذي يجعلها تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع كل من مصر وأثيوبيا، بل انها ترى في نفسها من الآن صاحبة دور أساسي في هذا المجال المالي بسبب امتلاكها تقنيات عالية لا يملكها الآخرون. وقد نشرت صحيفة دافار الاسرائيلية مقالا جاء فيه أنه «يجري الاعداد لعرض مشروع نقل مياه النيل عبر صحراء سيناء الى قطاع غزة والنقب ويقوم المشروع على خطة مصرية لتوطين سيناء ونقل المياه اليها بواسطة قناة تبدأ من النيل وتقطع قناة السويس وتصل الى شبه جزيرة سيناء».

تعمق اسرائيل الآن علاقاتها الاقتصادية والثقافية ببعض دول حوض النيل وتقف حائلا أمام قيام تعاون حقيقي بين مجموعة النوجو (الاخاء) للدول حوض النيل. وهي في تقديرنا، مع تعاظم أزمة احتياجاتها المائية، لن تألوا جهدا في الضغط على مصر وحث بعض دول الحوض على تنفيذ مشروع توصيل مياه النيل اليها. لقد تعاظمت مكانة المياه في النيل خلال الثمانينات مع اتساع العجز الغذائي في دول حوض النيل وفي ضوء كارثة المجاعة في افريقيا وخاصة في كل من أثيوبيا والسودان والتي كانت نتاجاً أساسياً للانخفاض الكبير في هطول الامطار على أثيوبيا حتى ما بعد منتصف الثمانينات. كما أن مكانة المياه في العلاقات بين دول حوض النيل تبدو خلال السنوات الاخيرة أكثر أهمية بالنظر الى توقعات العجز المستقبلي في المياه لتلبية حاجات بعض الدول.

وقد فجر مشروع تحويل مياه النيل الى النقب باسرائيل خلافا سياسيا حادا بين دول منطقة حوض وادي النيل، وكان أهم ما طرح في هذا الشأن هو حق أي دولة من دول الحوض في اتخاذ قرار فريق من جانبها دون أن يتكون ذلك في اطار اتفاق جماعي يعطي لكل الدول الحق في عدالة توزيع المنافع. وقد تجسد هذا المطلب في مؤتمر بانكوك الذي نظمته برنامج الامم

المتحدة للتنمية وحضرته كل دول حوض النيل باستثناء أثيوبيا.

وها هي أثيوبيا في ظل حكم هيلاسلاسي تعتمد على اميركا في وضع الدراسة الموسعة التي قام بها المكتب الاميركي لاستصلاح الاراضي الزراعية فيما بين 1958 و1964. وتستهدف هذه الدراسة استصلاح 400 ألف هكتار من الاراضي القائمة على الحدود السودانية - الاثيوبية ونتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذي ان تحقق يحرم مصر والسودان من خمسة بلايين متر مكعب من الماء. ومن الأهمية بمكان ان نذكر أن هذه الدراسة قد تم الاضطلاع بها ابان فترة التوتر المتصاعد بين واشنطن والقاهرة في أعقاب بناء السد العالي.

وهذه الدراسة محملة بتحذير مبطن ورسالة تذكير لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتكية. ومن المهم أن نعلم أن أثيوبيا هي نافورة مياه افريقيا وكل عام تصب أنهارها 100 مليار متر مكعب الى جيرانها.

المشاريع الاثيوبية على نهر النيل:

أعلنت شركة تاحل الاسرائيلية المسؤولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية في اسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، وأنها تقوم بأعمال انشائية في أوغادين في الطرف الآخر من أثيوبيا على حدود الصومال. وكشفت الصحف أن خبراء اسرائيليين قاموا بعمليات مسح لجرى النيل والمناطق المحيطة به، وذلك لتقديم الاقتراحات حول امكانية اقامة عدد من السدود على نهر النيل الازرق.

ويهدف التعاون الاسرائيلي - الاثيوبي لتنفيذ المشاريع المائية التي سبق وأعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها، والتي يصل عددها الى أربعين مشروعاً مائياً على نهر النيل الازرق لتنمية الاراضي الواقعة على الحدود السودانية - الاثيوبية، وتشمل هذه المشاريع انشاء 26 سدا على نهر النيل الازرق لري 400 ألف هكتار ونتاج 38 مليار كيلواط. وتعتمد المخططات الاسرائيلية لتنفيذ المشاريع في أثيوبيا على مخططات وضعتها الولايات المتحدة لبناء سدود على نهر النيل في أثيوبيا في النصف الأول من الستينات وذلك بقصد



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه النيل الى اسرائيل. وقد رد السادات على ذلك مؤكداً أن مصر قد تخوض حرباً اذا تعرضت حصتها من المياه للتهديد.

- عام 1981 قدمت اثيوبيا قائمة بأربعين مشروعاً على نهر النيل الازرق ونهر سوبات وذلك أمام مؤتمر الامم المتحدة للدول الاقل نمواً، وأكد الاثيوبيون أنهم يحتفظون بحقوقهم في تنفيذ هذه المشاريع، اذ لم يتم التوصل الى اتفاق مع الاطراف الاخرى.

- عام 1983 حاولت مصر تشكيل منظومة دول حوض النيل لكن اثيوبيا عارضت ذلك.

- تعارض اثيوبيا مشروع ترعة السلام المصري الرامي الى انشاء ترعة عبر القنطرة من دمياط الى سيناء، تمر من أسفل قناة السويس لاستصلاح 600 ألف فدان.

انعكاسات المشاريع الاثيوبية على كل من مصر والسودان:

أ- مصر:

يبلغ اجمالي واردات مصر المائية 91,5 مليار متر مكعب، يأتي منها 55,5 مليار متر مكعب من مياه النيل. وبسبب تزايد عدد السكان تخطط مصر لاستصلاح 2,8 مليون فدان حتى عام 2000، وهي لذلك تحتاج الى 17 مليار متر مكعب من المياه، أي أنها تعمل لزيادة حصتها من مياه النيل كي تصبح 75 مليار متر مكعب سنوياً.

وتسمى مصر لتوفير 4 مليارات متر مكعب من خلال قناة جونقلي و7,5 مليارات متر مكعب من خزان البرت.

ان تنفيذ المشاريع الاثيوبية سيلحق ضرراً كبيراً بالحياة البشرية والاقتصادية بمصر، وقد أعلن وزير الحرية المصري الاسبق، أبو غزالة «ان أي مساس بحريان النيل معناه الحرب». وقال بسيوني سفير مصر السابق معلقاً على المشاريع الاثيوبية: «ان اثيوبيا تقع في حزام الامن الاستراتيجي لمصر. ان قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها

الضغط على الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. وقد نشرت الدراسات الامريكية والمخططات اللازمة لاقامة السدود في 17 مجلداً. وتقدر كمية المياه اللازمة لخطة مشاريع الري الاثيوبية المقترحة 80 مليار متر مكعب وذلك حتى نهاية القرن العشرين، وهذه الكمية ستأتي على حساب مقرر السودان.

ويأتي هذا التعاون بين اسرائيل واثيوبيا لتوحيماً لتعاون سري بين الطرفين، قدمت اسرائيل بموجبه القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الاثيوبي، فيما سمحت السلطات الاثيوبية باستئناف تهجير يهود الفلاشا الى اسرائيل. وتسمى اسرائيل من وراء ذلك الى زيادة نشاطها في منطقة القرن الافريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة لتعزيز دورها في أحداث جنوب السودان، والعودة الى مدخل باب المندب من خلال اقامة منشآت عسكرية في جزيرة دهلق.

جرت محاولات كثيرة للتوصل الى اتفاق بين الطرفين السودان ومصر من جهة واثيوبيا من جهة أخرى. ومن ضمن هذه المحاولات:

- اتفاقية عام 1890 بين بريطانيا واطاليا حول استخدام مياه النيل.

- اتفاقية عام 1902 التي تنص على عدم اقامة أية منشآت مائية على النيل بدون التشاور مع الاطراف الاخرى.

- في عام 1935، تم الاتفاق على اقامة مشروع تخزيني على نهر النيل الازرق على بحيرة تانة، لكن المشروع توقف بسبب الغزو الابطالي لاثيوبيا.

- عام 1946 رفضت اثيوبيا الموافقة على الاتفاق المصري - السوداني حول زيادة طاقة التخزين لدى الدولتين.

- عام 1957 اشارت اثيوبيا الى حقها الطبيعي في مياه النيل لدى بدء مصر التفكير ببناء السد العالي.

- عام 1977 أعلنت اثيوبيا أنها تريد أن تحول 92 ألف هكتار في حوض النيل الازرق و 28400 هكتار في حوض نهر البارو الى أراضي مروية.

- عام 1977 أعلنت اثيوبيا عدم موافقتها على مشروع الرئيس المصري أنور السادات لتحويل



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تنفيذ مشاريع الري المقترحة. وإذا علمنا أن حصة السودان من وادي النيل، بكافة فروع وروافده، هي 20,35 مليار متر مكعب، نترك أن السودان سيواجه أزمة مياه حادة، لأنه سيحتاج إلى 10 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً.

وسوف تتعمق أزمة المياه في السودان وتزداد حدة إذا نجحت إثيوبيا بالتعاون مع إسرائيل في إقامة المنشآت على نهر النيل متجاوزة الاتفاقيات التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل. ونين في الجدول التالي مصادر المياه في السودان واحتياجاته الحالية والمستقبلية على ضوء مشاريع التنمية المقترحة:

الصراعات المحتملة حول نهر الفرات:

ورد في تقرير نشرته «مجلة يو. اس. نيوز اند ورلد ريبورت»، أن دخول الدول التي تنقسم معاً مياه نهر أو نهرين في مشروعات لاستغلال المياه سيثير صراعات فيما بينها، وأن مشروع تطوير «هضبة الاناضول» في تركيا يقضي باقامة 13 مشروعاً للري والطاقة الهيدروكهربائية عند منابع نهر دجلة والفرات، ومن بين هذه المشروعات «سد أتاتورك» الضخم. ومع أن المشروع يعد حيويًا لتركيا إلا أنه سيؤدي في الوقت ذاته إلى خفض منسوب المياه عند سوريا والعراق. إذ يبلغ طول نهر الفرات 2726 كم منها 900 كم داخل

للأمن القومي المصري، بحيث يشمل دولا أخرى يمكنها، من خلال التأثير على مياه النيل، التأثير على المصالح الحيوية والقومية لمصر.

ومما كانت درجة خطورة هذا القول، فإن الجمهوري الذي لا خلاف عليه هو الوجود الفعلي لأزمة مائية آخذة بالتزايد، وبإمكانها ترك آثار مدمرة على المجتمع بأسره. ولعل هذا الخطر الشديد الذي يمكن أن يحكم مستقبل مصر ومستقبل بلدان عربية أخرى هو الذي يفسر التنسيق الشديد بين إسرائيل وأمريكا في مجال التكنولوجيا المائية، والذي هو استمرار للتنسيق السياسي والعسكري بينهما.

ب - السودان:

يتضاعف الطلب على المياه في السودان وذلك بسبب تزايد أعداد السكان واتساع المساحات المروية وارتفاع مستوى المعيشة واستغلال المياه في الصناعة. ففي عام 1960 بلغت مساحة الأراضي المروية في السودان 800,000 هكتار، وبلغ عدد السكان 12 مليون نسمة. وفي عام 1978 بلغت المساحة المروية من الأراضي السودانية 1,900,000 هكتار، بينما وصل عدد السكان إلى 17 مليون نسمة. ويقدر استهلاك السودان الحالي من مصادر المياه، وذلك بعد تنفيذ مشاريع الري الحالية، بـ 19 مليار متر مكعب، وسيحتاج السودان إلى 11 مليار متر مكعب من المياه،

مصدر المياه	المشاريع العامة المساحة: آلاف الهكتارات	احتياجات المياه بملايين الأمتار المكعبة	مشاريع المياه مقترحة أو تحت التجربة ومساحتها	احتياجات المياه بملايين الأمتار المكعبة
النيل الأزرق	1262	12032	596	5551
النيل الأبيض	285	3340	420	3500
نهر عطبرة	173	1970	260	2500
النيل	176	1603	42	385
المياه الجوفية ومصادر أخرى	-	125	250	2000
الإجمالي	1884	19070	1568	13936



المصدر: الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٩١

سورية، وانعكس بصورة سلبية على صناعات الاسمدة والنفط والنسيج، وأثر على الزراعة ومياه الشرب في حلب والرقه والثورة ودير الزور والبوكمال. أما في العراق فقد تضرر من الاجراء التركي 1,5 مليون مزارع عراقي وأكثر من 5,5 مليون انسان عراقي يعيشون على ضفاف نهر الفرات.

وتجدر الاشارة الى أن قطع مياه نهر الفرات سابقة ليس لها مثيل في العالم، اذ لم يحدث أن استغرد بلد بمياه نهر دولي بدون الاتفاق مع البلدان الاخرى الشركاء في مجرى النهر. وهو مخالف لكل القيم والمفاهيم. فالشريعة الدولية تقف ضد احتكار مصادر المياه، والاعراف والمواثيق الدولية تعتبر أحواض الانهار الكبرى وحدات اقليمية متكاملة ولا تملك أية دولة أن تحرم باقي الدول حقوق الانتفاع بمياه الانهار، ويتوجب على الدول التي تريد أن تأخذ أكثر من حصتها أن تدفع تعويضا مقابل ذلك للاطراف الاخرى.

أهم المشاريع التركية على الفرات:

- 1 - مشروع الفرات الاسفل، أو مشروع جنوب الاناضول، ويتألف من 21 سدا و17 محطة توليد. ويعتبر سد أتاتورك تاسع أكبر سد في العالم، طول السد 2000م، وارتفاعه 166، مساحة البحيرة 817 كم²، سعة البحيرة 48 مليار م³ بعده عن الحدود السورية 60 كم.
- 2 - مشروع قره تاي: ويضم سدا ومحطة كهربائية.
- 3 - مشروع الفرات الحدودي: ويضم سدا ومحطة كهربائية.
- 4 - مشروع سروج يازيكي: مشروع ري.
- 5 - مشروع ادي بامات - كاهنا: ويضم أربعة سدود وخمس محطات كهرومائية.
- 6 - مشروع آي - يامان - غوك صو - اريان: مشروع ري.
- 7 - مشروع غازي غتب: اقامة ثلاثة سدود ومشاريع.
- 8 - مشروع دحلة قرال تيزي: اقامة سد ومحطتين.
- 9 - مشروع باطمان - سيلوان: مشروع ارواء واقامة

الاراضي التركية، وأكثر من 1000 كم داخل الاراضي السورية والباقي داخل الاراضي العراقية، وتبلغ مساحة حوض الفرات 64100 كم² ويبلغ تصريف نهر الفرات 31830 مليون متر مكعب، وبفضل السدود التي أقامتها تركيا على مجرى النهر انخفضت هذه الكمية الى 23 مليار متر مكعب، ويتوقع أن تصل بعد انجاز مشاريع المياه التركية الى 13 مليار متر مكعب أي أن تركيا تحصل عندئذ على أكثر من 400% من حصتها من مياه الفرات.

وقد شهدت السنوات الاخيرة قيام هذه الدول الثلاث بمشروعات مختلفة لاستثمار مياه نهر الفرات للري ونتاج الطاقة الكهربائية. ويعتبر مشروع برنامج جنوبي شرقي الاناضول أكبر المشروعات تأثيرا في مكانة المياه وما لها من أهمية أساسية في الصراع حول مصادر المياه. وهذا المشروع الكبير سيمنح تركيا من استغلال نحو 14 مليار متر مكعب في نهاية انجاز المشروع، وهذا يعني - بعد ابعاد الخسارة من التبخر والري الجانبي - نقصا في مياه النهر الموجهة الى سوريا والعراق تقدر بنحو 17 مليار متر مكعب. ويعني ذلك أن كمية المياه المتدفقة الى سوريا ستخفض الى 13 مليار متر مكعب. وقد تأثر تشغيل مولدات سد الفرات الذي أقامته سوريا، فتوقفت خمسة من المولدات الكبيرة نتيجة لازدياد المستمر في استثمار تركيا لمياه نهر الفرات.

والعراق في الجانب الاخر قلن وبشكل خاص من برنامج جنوب شرق الاناضول في تركيا. لأنه اذا ما أصبح منسوب نهر الفرات في سوريا 15 مليار متر مكعب فقط، واذا ما حصلت سوريا على احتياجاتها المقدرة بنحو 7 مليار متر مكعب، فإن التدفق المتجه الى العراق سيصل الى 8 مليارات متر مكعب فقط، على حين تقلد احتياجاته من المياه من هذا النهر بنحو 13 مليار متر مكعب.

مشاريع المياه التركية على نهر الفرات:

قامت تركيا في الفترة ما بين 13 كانون الثاني 1990 وحتى 13 شباط 1990 بقطع مياه نهر الفرات وقد أثر هذا الاجراء كثيرا على انتاج الكهرباء في



المصدر: الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٩١

محطة كهربائية.

10 - مشروع عارزاه: مشروع ارواء ومحطة كهربائية.

11 - مشروع الي صو: انشاء محطة كهربائية.

12 - مشروع جزر: مشروع ري واقامة محطة كهربائية.

انعكاسات المشاريع التركية على سورية والعراق: حاولت تركيا اقناع الرأي العام العالمي والعربي بأن مشاريعها المائية على نهر الفرات لن تؤثر على جارتها العراق وسوريا.

ولو نظرنا الى الانعكاسات الاقتصادية للمشاريع التركية على نهر الفرات لوجدنا أنها تهدد 3/2 من مجموع الاراضي المروية في سوريا التي تعتمد على مياه الفرات وهي مصدر أساسي لزراعة القطن والشمندر السكري والحبوب. كما أن هذه المشاريع تزيد من أزمة المياه التي أخذت بالظهور في سوريا في السنوات الاخيرة بسبب موجات الجفاف وتزايد الطلب على مياه الشرب والصناعة والزراعة.

ويتوقع أن تعاني سوريا من عجز مالي يقدر بـ 1000 مليون متر مكعب.

وتقدر واردات المياه في سوريا حسب مصادرها على النحو التالي:

- مياه أمطار 45825 مليون متر مكعب.
- مياه الانهار 33005 مليون متر مكعب (هنالك مصادر أخرى تقدرها بـ 224200 مليون متر مكعب).
- مياه جوفية 2069 مليون متر مكعب.
- البنايع 3868 مليون متر مكعب.

وتتوزع المياه الجوفية في سوريا على الاحواض التالية: حوض دمشق، حوض العاصي، حوض الساحل، حوض حلب، حوض اليرموك، حوض البادية.

أما بالنسبة لانعكاسات قطع المياه على الاقتصاد العراقي، فقد الحقت ضررا كبيرا بالاقتصاد، وأثر الاجراء التركي على 1,5 مليون مزارع عراقي، ويؤدي قطع المياه الى إلحاق ضرر بمحاصيل الارز والقمح.

وازاء رفض تركيا الاستجابة لمطالب العراق لتخفيض مدة قطع مياه النهر من أربعة أسابيع الى أسبوعين، اضطرت السلطات العراقية الى دفع كميات من مياه الحباية الى نهر الفرات للحيلولة دون انقطاع المياه نهائياً في مجرى النهر.

ومن المعروف أن العراق يعتمد الى حد كبير جداً، على نهري دجلة والفرات، في مجال الري والصناعة والاسكان، ومن أهم المشاريع المائية القائمة على نهري الفرات ودجلة في العراق سد الهندية وسد الرمادي وسد سامراء.

وعندما كانت سوريا والعراق تطلبان بالتوصل الى اتفاق حول تقاسم المياه مع تركيا، عملاً بالمواثيق الدولية ومن ضمنها معاهدة هلسنكي الموقعة عام 1973 بشأن مياه الانهار الدولية ومقررات مؤتمر الارجتين لعام 1977 حول الموارد المائية، كانت تركيا تطلب من العراق ادخال واردات المياه من نهر دجلة في الحسان واعتبار نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً. وطالبت تركيا سوريا بجدولة حاجاتها المائية وادخال واردات المياه من نهر العاصي ضمن حسابات تقاسم المياه بين الطرفين.

ومع أن مجرد انعقاد اجتماع ثلاثي على مستوى وزاري للمرة الأولى منذ سنة 1984 يعتبر بحد ذاته حدثاً مهماً، فإن ايجابيات اللقاء لم تعد كما يبدو الاهمية السياسية لعودة المباحثات على هذا المستوى.

والراهن أن تركيا مستمرة في تصليبها ازاء موضوع تقاسم المياه وحجم التناقضات التي يجب أن تسمح باتسائها جنوباً. وعلى الرغم من البيان المكتضب الصادر عن الاجتماع والقاضي بتكليف لجنة خاصة مشتركة لبحث طرق استخدام مياه الفرات، إلا أن مصادر تركيا كانت حريصة على القول أن تقدم المباحثات بطيء «وسياخذ وقتاً».

التعاون التركي - العربي وأنايب السلام:

في ظل تفاقم أزمة المياه في دول المنطقة قامت تركيا بعرض ما يسمى بفكرة مشروع «أنايب السلام» الذي يستهدف تزويد دول الخليج العربي وكل من العراق وسوريا والاردن بحوالي ملياري متر مكعب. وان لم



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطاعات من خلال استخدام التنبؤات المناسبة.

- تنمية وعي مستخدمي المياه بأهمية هذا المورد الثمين والحيوي وضرورة ترشيد استخدامه، ووضع التشريع المالي المتكامل بهدف المحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التدهور كما ونوعا واستهلاكا، وتوحيد المؤسسات المختلفة القائمة على شؤون المياه في جهة واحدة مسؤولة عن قطاع المياه.

- عدم صرف المياه العادمة ومياه الصرف الزراعي الى موارد المياه الا بمواصفات مقبولة حفاظا على هذا المورد وديمومتها، والعمل على الاستفادة من المياه العادمة المعالجة ضمن مواصفات مقبولة في مجال الري المقنن واعتمادها على تحقيق الامن المالي.

- الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر الفنية على مختلف مستوياتها العاملة في قطاع المياه بهدف رفع وتطوير ادائها. وتدعيم المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية العاملة لاجراء البحوث والدراسات المائية التطبيقية المتكاملة، والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال، والتعاون الاقليمي في مجال الدراسات المائية ودعم الشركات وبيوت الخبرة في هذا الاطار ضمن دول المنطقة.

- دعوة الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة أن تلعب دورا فعالا في وضع أسس وقواعد مقبولة لاقتسام المياه الدولية المشتركة بين الدول المتشاطئة لمساعدتها للتوصل الى اتفاقيات لتحديد حصة كل بلد منها كي تكون من المياه المشتركة عنصرا رفاه وتقدم وتعاون يخدم الدول المستفيدة، ودعوة الدول ذات المياه المشتركة الى التعاون والتنسيق فيما بينها للوصول الى اتفاق لاقتسام هذه المياه، وتنظيم تشغيل المنشآت المائية القائمة أو التي ستقام عليها بما يحقق المصلحة المشتركة.

- دعوة هيئة الامم المتحدة للضغط على النظام الاسرائيلي في فلسطين المحتلة لوقف استنزاف مياه

تظهر في المشروع اشارة صريحة الى استفادة اسرائيل من المشروع، الا أن بعض المحللين السياسيين يرى أن تنفيذ هذا المشروع حسب ما تدعي تركيا سيساهم في زيادة التعاون بين دول المنطقة الامر الذي سيخفف من حدة التزايدات القائمة، ويؤدي الى تحقيق الأمن والسلام، وهنا تبدو الاشارة الى التزايد العربي - الاسرائيلي واضحة.

وتجدر الاشارة - تأكيداً لهذه الملاحظة - الى أن خط الانابيب سيمر بالمنطقة الغربية، الامر الذي سيمكن اسرائيل من الاستفادة من المياه بنسبة معينة. ويتوقف المحللون السياسيون عند هذا المشروع الذي توضح جدواه الاقتصادية الاولى وخاصة للدول الخليج بالمقارنة بتكلفة البدائل الاخرى، ومن ثم امكانية تنفيذه باعتباره مشروعا سياسيا واقتصاديا بالدرجة الاولى يحقق لتركيا منافع كبيرة، فهي تستطيع أن تقايض النفط بالمياه، وأن تعظم من علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة وتزيد من وزنها السياسي والاقتصادي.

توصيات مشتركة:

قد تحقق بعض هذه التوصيات هدف إيجاد الطرائق والبدائل ومعرفة الآلية لتحقيق الأمن المالي المنشود:

- استكمال وتحديث دراسات الموارد المائية السطحية والجوفية بهدف تطوير هذه الموارد بما يتناسب ودورها الهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانشاء وتطوير شبكات الرصد المناخية والمائية السطحية والجوفية.

- انشاء قاعدة المعلومات الاساسية لخدم تخطيط وإدارة الموارد المائية وتوسيع وتطوير مثل هذه القواعد المنشأة. ورسم سياسات مائية بهدف تحقيق التوازن المائي وصولا الى الأمن المالي.

- الاستثمار الامثل للموارد المائية الجوفية المتاحة بما يحقق التوازن المائي الطبيعي ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية في مختلف القطاعات من خلال التوازن المائي الطبيعي ودونما استنزاف لهذه الموارد. ورفع كفاءة استخدامها في مختلف



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- الاهتمام بالبحوث طويلة المدى والتخطيط بعيد المدى أيضا.

- انشاء برنامج مالي مشترك بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط.

في هذا المنظور فان الولايات المتحدة تهدف الى امرين اولهما سيطرتها الراهنة على الشرق الاوسط لانها تسعى الى تجاوز الاسباب التي تجعل الوضع في المنطقة قلقا وقابلا للانفجار باستمرار. لكن الامر الاكثر وضوحا في التقرير الاميركي هو: اعتبار التكنولوجيا المائية كأداة فعل سياسي لان احتكار هذه التكنولوجيا وتملك أكثر أشكالها تقدما يعطي واشنطن، في المستقبل، أداة ضغط جديدة على حلفائها وخصومها أيضا.

هذه الظروف تخلق الشروط المؤاتية لمزيد من قبول الضغوط الاسرائيلية والامريكية على المنطقة في اتجاه المزيد من التنازل لصالح الآخرين على حساب مصالح الشعوب العربية. بل والاكثر من ذلك تقوية نفوذ ومكانة دول أخرى في المنطقة وتحديد تركيا التي باتت طرفا ذا مصالح مباشرة في ادارة الصراع المالي في المنطقة مستفيدة من تحكمها المباشر بمعظم المياه الموجهة لكل من سوريا والعراق. واذا جاز قبول المواجهة القطرية العاجزة في كثير من المجالات ذات الصلة بالامن القومي العربي، فان أسئلة هامة تطرح الان وبالحاح - مع تعاظم مكانة المياه في منطقة الشرق الاوسط في ظل تفاقم المعجز بالنسبة لكل دول المنطقة وهي:

هل يمكن أن يقرط أولو الامر من العرب في أحد مقومات حياة شعوبهم؟ وهل سيستسلمون للمخطط الاميركي الخاص بادرارة الصراع المالي في المنطقة بالتعاون الوثيق مع اسرائيل ولمصلحتها في الاساس سياسيا واقتصاديا؟

المهم في هذه المسألة هو هذا التناغم التركيبي - الاسرائيلي وعلى هدف محدد هو مادة الحياة: المياه. لذلك يجب أن لا ينسى العرب مجتمعين ومفرقين أن الأمن المالي من النيل الى الفرات في دائرة الخطر الاسرائيلية، لان الاحداث المتسارعة التي يشهدها العالم والميل المتزايد الى اقامة التجمعات والتكتلات

الصفية العربية وقطاع غزة أو نقلها خارج هذه المنطقة وتمكين أصحابها الشرعيين من استثمارها بما يحقق لهم الامن المالي، وعدم دعم هذا النظام أو المشاركة معه في تنفيذ مخططاته لانشاء قناة البحرين (الابيض المتوسط والبحر الميت) والعمل على وقف تنفيذ هذه القناة لما لها من آثار ضارة على الدول المجاورة.

- تشكيل مجلس اقليمي لموارد المياه ترعاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعضوية خبراء من المنطقة وخارجها يتعاون في مهامه مع المنظمات والمراكز العربية والاقليمية والدولية القائمة وتكون طبيعته استشارية تتطور تدريجيا الى مجلس تمثيلي لبلدان المنطقة.

- دعوة الصناديق العربية المتخصصة في تمويل المشروعات الى زيادة الاهتمام بالمشروعات الزراعية والمائية بما يساعد في زيادة عرى الاتصال بين الدول المتشاطئة في مياهها السطحية والجوفية ومساعدتها في الوصول الى اتفاق مشترك وعادل.

الامن المالي العربي:

مهمة جماعية

لقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن دراسة جاء فيها: وأن الشرق الاوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى من أزمات الموارد الطبيعية. فقبل أن يقبل القرن الحادي والعشرون بمكن للصراع حول الموارد المائية. المحددة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعليا بين دول المنطقة، وأن يؤدي الى اضطراب لم يسبق له مثيل في هذه المنطقة. وقد جاء في هذا التقرير التوصيات التالية لحل هذه

الازمة:

- الاهتمام بتكنولوجيا المياه المتطورة.
- تشجيع حكومات منطقة الشرق الاوسط على انتاج أشكال جديدة أكثر كفاءة لادارة الموارد المائية واستراتيجيات تخزين الماء.
- تحسين التنسيق بين الوكالات الامريكية التي تتعامل مع مسألة المياه.



المصدر : المجلد ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩١

لاقليمية تؤكد أنه في القرن الحادي والعشرين لن تستطيع الدول الصغيرة تحقيق الأمن الاقتصادي أو السياسي ولا حتى المالي، وقد لا تستطيع الحفاظ على وجودها المستقل.

لقد فشلت كل محاولات تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على أساس قطري محض. ويات أكبر المشاريع التنموية العربية عبثاً على أصحابها، لأنها لم تأخذ النظرة التكاملية الشاملة للمنطقة وحاجاتها وامكانياتها والتنسيق بين مختلف دولها. فهل ستكون مشكلة المياه استثناء لما سبق؟ بالطبع لا. ولمواجهة هذه الأوضاع أي مواجهة المعجز المالي وانعكاساته على الأوضاع الاقتصادية العربية ومتطلبات التنمية، إذ لا تنمية بدون مياه، سواء كانت تنمية زراعية أم صناعية أم إسكانية أو سواها وأيضاً لمواجهة التهديدات التي تعرض لها المصادر المائية في الوطن العربي، وخصوصاً الأنهار التي تنبع من تركيا وأثيوبيا، ولا تقل أهمية عن ما سبق ضرورة التصدي للاطلاع الإسرائيلية في المياه العربية، لمواجهة هذه الاخطار عقدت عدة مؤتمرات

وندوات في بلدان مختلفة داخل الوطن العربي. ولأن المياه مصدر الحياة فليس من المستغرب في ظل تفاقم المعجز المتوقع فيها بين الاحتياجات والمتاح منه، أن يكون سبباً جوهرياً في تفاقم الصراع في المنطقة. أنه باختصار صراع من أجل البناء والنمو والتنمية.

لذلك لابد من التأكيد على أهمية - بل وحنية - العمل العربي المشترك بدءاً من آثاره كواحد من محددات الأمن القومي العربي في التسعينات، أن لم يكن أهمها، مروراً بضرورة التعاون العربي من ناحية، والتعاون العربي الأفريقي من ناحية ثانية، ومواجهة المخاطر المتزايدة لاستنزاف المياه العربية من قبل إسرائيل من ناحية ثالثة.

ونخلص من هذا كله إلى القول بأن مهمة تحقيق الأمن المالي هي مهمة جماعية يتحمل تحقيقها المجتمع البشري بأكمله. وأن جميع دول العالم مطالبة بالتصدي لهذه المشكلة القادمة التي تهدد الملايين من الأفواه التي تتوالد كل يوم في مختلف أنحاء العالم.

المراجع

- ندوة الأمن المالي العربي في دمشق، تشرين الثاني 1989.
- دراسة عمر الزين، السفير 7 تموز 1989.
- اللباني في الإطار الإسرائيلي، د. عاطف علي، السفير 19 ايلول 1986.
- د. محمد أبو مندور، الأمن الغذائي العربي، بحث قدم للمؤتمر السادس لاتحاد المحامي العرب، الكويت، 18-21 ابريل (نيسان) 1987، ص. 442-447.
- د. حسن مهدي جعنة، الإطار العام لاستراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم. الطبعة الثانية 1984.
- د. عبد الصاحب علوان، أزمة التنمية الزراعية العربية ومازق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 117 - نوفمبر 1988، ص. 121.
- كامل زهيري، النيل في خطر، كتاب الاهالي، رقم (17) حرب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، يناير 1989، ص. 105.
- حسن عبد القادر صالح، حرب المياه بين العرب واسرائيل، مجلة شؤون عربية، القاهرة العربية، تونس، ايلول / سبتمبر 1988 ص. 63.
- د. غازي اسحاق رباح، سياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية.
- مجلة شؤون عربية، العدد 52 كانون الاول / ديسمبر 1987 - تونس ص. 174.
- Abdel Majid Fand and Hussein Sirriyeh, Israel and Arab Water, Ithaca Press, London, P. 75
- Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll (Editors), The Politics of Scarcity, Water in the Middle East, Westview Press, Boulder and London, 1988, P. 35-36.
- د. رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل - دراسة مشورة في كتاب «أزمة مياه النيل إلى أين؟» مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1988، ص. 21.
- Agriculture Development in the Middle East, Peter Beaumont and Keith Melachian, (Editors) New-York, Brisbane, Toronto, Singapore, 1985, p. 138
- حلمي شعراوي - مع أزمة الحفاظ كيف تفكر اسرائيل والولايات المتحدة في مياه النيل، جريدة الاهالي - مصر، 23 مارس 1988.
- أعد هذا الجزء بالاعتماد على المصدر التالي.
- صبا القوس، تركيا وموارد المياه: خلاف وتعاون. مركز الدراسات الاستراتيجية والعربية. تشرين الثاني. 1988.



المصدر : الأختار

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

تكاد حرب الخليج تنسينا امورا كثيرة اخرى . امورا هامة وخطيرة . ومن هذه الامور ما يمكن ان يثير حروبا . وبخاصة في هذه المنطقة التي نعيش فيها .. واذا كان البعض يسمون حرب الخليج او حرب تحرير الكويت باسم حرب البترول . فان الحروب المتوقعة بعد ذلك . هي حروب الماء . وكنا نلحظ مضي . ايام طه حسين . نظن ان الماء كالهواء . حق للجميع بلا ثمن . ثم بدانا - نحن في مصر بلذات . نعرف اننا نعيش في ضائقة مائية . حتى مياه الشرب أصبحت عزيزة غالية . اما مياه الري فهي اعزواغلي . واهم لاننا نريد ان نزحف الى الصحراء بعد ان ضلقت بنا الوادي . والصحراء لا ينقصها الا الماء . والماء أصبح قريبا لا يكفي مشروعاتنا الخاصة باستصلاح واستزراع الارض .

واسرائيل . نتحدث عن الماء . وتثير بشأنه مشكل في لبنان وفي سوريا وفي الاردن وتركيا تجعل من الماء مشكلة . فهي تعترض سبيله وهو ينبع من عندها ويمشي في الانهار الملة بسوريا والعراق . وقررت امس ان الرئيس التركي تورجوت اوزال دعا قلادة دول المنطقة الى عقد قمة حول استخدام المياه في المنطقة . عقب انتهاء حرب الخليج . وقل في مقال نشرته احدى الصحف الاسيانية ان الماء احيانا يكون الثمن من البترول واقترح ضخ المياه من تركيا الى السعودية . مقابل ثمن يتفق عليه .

ومنذ ايام . حضرت جلسة في احد المجالس القومية المتخصصة . لمناقشة تقرير عن الماء . وضرورة التعاون مع الدول الافريقية . لزيادة ما يخصصنا من ماء النيل . ويقول التقرير اننا في ازمة مياه حقيقية . ولا بد من تضطر كل الجهود لعبور هذه الازمة حتى نستطيع المضي في مشروعات الاستصلاح والاستزراع وبدون الماء . لن نستطيع التغلب على مشكلة الزيادة الرهيبة في السكان وضرورة الخروج من الوادي الضيق الى الصحارى الواسعة . وتحدث التقرير عن تعطيل جنوب السودان لمشروع قناة

جونجلي وكذلك تحدث عن الاخطار المتوقعة من جانب مشروعات النوبية قد تهدد موارينا المائية . وقل بعض الحاضرين . ان النوبيا تخطط لتنفيذ مشروعات زراعية ضخمة . قد تضطرها الى حجز كميات من المياه وقد يؤثر ذلك علينا تأثيرا يصل الى حد الخطورة .. وكلام كثير عن الاخطار والمشكلات المتوقعة من جانب النوبيا والسودان . وكلها تدور حول مياه النيل . ونصينا منه . واذا كان مجلس الشعب قد شهد اخيرا جلسة خامية حول استخدام المبيدات السامة لمكافحة نبات ورد النيل . فلحري بنا جميعا ان نعرف . لماذا تكلف ورد النيل؟ والسبب هو انه يستهلك كميات كبيرة من ماء النيل بحيث يستوجب ذلك مكلفته والقضاء عليه اما بالمبيدات او بالوسائل الميكانيكية . ومشكلة الماء يجب ان تكون في راس قائمة المشاكل والاولويات ولايصح بتاتا ان تشغلنا حرب البترول . عن حرب الماء المتوقعة . والحياة لن تتوقف في مجراها المشكل . وعلينا ان نكون دائما مستعدين لمواجهة

محمود عبد المنعم مراد



المصدر: فورين بوليسي

التاريخ: ربيع ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملف

حروب المياه

جويس ر. ستار

WATER WARS

by Joyce R. Starr

FOREIGN POLICY

SPRING 1991 NUMBER 82

فورين بوليسي

ربيع ١٩٩١ / عدد ٨٢



المصدر: فورين بوليسي

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

حروب الميكنة

جويس ر. ستار

فورين بوليسي

ربيع ٩١ - عدد ٨٢



المصدر : فورين بوليسي

التاريخ : ربيع ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان المياه والمواصلات والنقل أمور أساسية للبقاء الاقتصادي، والطاقة هي القاسم المشترك بينها . ويوضح ليون أوروبوتش، مدير الطاقة وتحتية المياه في شركة بكتل ، ان جميع محطات التحلية في السعودية والكويت تقريبا هي مرافق مزدوجة الغرض للطاقة والتحلية . وبالإضافة الى ذلك، فان غالبية المياه المستخدمة في انتاج البتروكيماويات في الخليج تأتي، من مرافق التحلية . ان أهم المصانع في السعودية، مثلما في بلدان الشرق الأوسط الأخرى، محاطة بالقوات ونقاط التفتيش - بل مزودة بعدد قليل من الصواريخ - لكن المستوى الاجمالي للحماية، كما يمر بادولاتو، لايزيد عن الأمن الذي يتم توفيره لشبكة البريد أو التليفونات .



المصدر: فورين بوليسى

للتشرك والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

التشارك فى النيل :

ان عقدا من الجفاف فى شرق افريقيا استنزف مياه النيل التى تعتمد عليها مصر. فالنهر يوفر لها مرهه بليون متر مكعب من المياه - أكثر من ٨٦ فى المائة من الاجمالى المستخدم فى مصر كل عام. وخلال صيف ١٩٨٨، انخفض النهر لأدنى مستوى له خلال قرن، مما اضطر السلطات المصرية الى أن تجور على احتياطات بحيرة ناصر.

وقد أبرزت الأزمة أن حياة الاقتصاد المصرى أو موته يتوقفان على استمرار الانخفاض فى مياه النيل . كما أن إيرادات السياحة ستتعرض للخطر حيث تعجز الفنادق عن الحصول على المياه اللازمة للشرب والخدمات الصحية، ولن تستطيع مراكب النزهة والترفيه أن تبحر فى النيل . كما أن إيرادات، تعديل النفط قد تجف حيث سيتم تحويل النفط لتوليد ٢٨ فى المائة من



المصدر : فورين بوليسي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ربيع ١٩٩١

بحاجة اللازمة للبلاد الذي يتم انتاجه عادة بواسطة النيل .وبالاضافة لذلك ، فان انتاج الغذاء في مصر قد يتعرض للعرقلة لان معظم زراعتها تقريبا يعتمد على الري من فيضان النيل . وتستورد مصر بالفعل نحو ٥٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية ، وحدثت زيادة في الاستيراد ستزيد أعباء اقتصادها المرهق فعلا . وتخفيف دعم الدولة لأسعار الغذاء يصعب أن يكون خيارا سياسيا جذابا ، في ضوء أعمال الشغب المتعلقة بالغذاء التي واجهها الرئيس أنور السادات عندما حاول الاستجابة لتدابير التقشف التي طلبها صندوق النقد الدولي في فبراير ١٩٧٧ .

ومع ذلك ، ففي حين تنخفض الامدادات الاقليمية ، فان احتياجات مصر من

المياه تزيد بمعدل ينذر بالخطر بسبب النمو السكاني المدهش في البلاد ، والمقدر أن يصل الى ٧٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ . ومصر باعتبارها آخر بلد على طريق النيل ، سيطرتها قليلة على أعمال ثمانى حكومات تقع على امتداد المجرى قبلها . ويقول وزير الخارجية بطرس غالى " ان أمن مصر القومي .. هو مسألة مياه " .

وفي سبتمبر ١٩٨٩ نبه غالى أعضاء الكونجرس الأمريكى لخطر مشكلة المياه وتنبا بأنه اذا بقيت الظروف الراهنة ، فان مصر والسودان ستعانيان من عجز شديد في موارد المياه بحلول عام ٢٠١٠ ، وكلاهما يحتاجان الى ٥ بلايين متر مكعب في السنة . وليس في مصر أى أمطار تقريبا - نحو ثلاث بوصات سنويا - ونحو ٥٠ في المائة فقط من زراعة السودان يروى بمياه الأمطار . وستحتاج البلدان التي تحيط ببحيرة فيكتوريا - كينيا ، تنزانيا ، أوغندا ، ورواندا لحد ما - الى ١٠ بلايين متر مكعب على الأقل سنويا -



المصدر : خورين بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ربيع ١٩٩١

في العقدين التاليين . وقد ذكر غالى "والأسوأ من ذلك أن كل بلد مسن بلدان نهر النيل يتوقع منافع مختلفة من السيطرة على موارد المياه وادارتها" ، ويضيف قائلا :

"ان البلدان الافريقية الأخرى ... لم تصل لمستوى الزراعة بالسرى الذى بلغناه ، ومن ثم ليست مهتمة بمشكلة ندرة المياه على النحو الذى نهتم به بهذه المشكلة . انه الاختلاف التقليدى فى المواقف الذى قام بين بلدان أعلى مجرى النهر وبلدان أدنى مجراه ، والتي تقسّم جميعها على نفس النهر الدولى ."

وحتى فى أفضل الظروف ، فإن معظم بلدان النيل ستعجز عن توليد رأس المال الكافى لتمويل مشروعات تخزين وإدارة المياه اللازمة بصورة حرجية بدون مساعدة ضخمة من البلدان الواهبة ومؤسسات الاقراض . ان الديسـ الخارجى لأفريقيا يبلغ نحو ٢٦٠ بليون دولار ، وتتحمل البلدان الواقعة فى حوض النيل ٨٠ بليون دولار على الأقل من هذا المبلغ . وكما لاحظ غالى ، فإن الحصول على المساعدة من المنظمات الدولية والبلدان الواهبة سيكون

مستحيلا" ما لم يتوافر لدينا لا الاستقرار فحسب بل توافق الرأى فيما بيننا" ومع ذلك ، ورغم جهد استمر سنوات ، لا يوجد بعد أى بروتوكول رسمى بين كسل الدول الواقعة على الضفة النهر من أجل وضع خطة لتقاسم مياه النيل . ان إثيوبيا يمزقها تمرد داخلى ، وكذلك السودان . كما أن لدى الأثيوبيين مخاوف دائمة من أن مصر ستسـ استخدام مياه النيل .



المصدر: فورين بوليسي

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

ومع ذلك، فهناك إطار لخطة شاملة لحوض النيل . وقد نجحت مصر في تشكيل مجموعة استشارية تضم كل بلدان النيل، تسمى مجموعة الأوندوجو، أو "الاخوة" باللغة السواحيلية . وفي اجتماعات الوندوجو الأخيرة للتخطيط قدم المصريون خطة واعدة طويلة المدى لاستغلال النيل في توليد طاقة كهربائية ضخمة لتصديرها للمناطق الأخرى مقابل عملة صعبة، تستخدم بدورها في مشروعات المياه والري في بلدان النيل .

وبمقتضى الخطة المصرية، فإن الكهرباء المنتجة بواسطة سد انجبا الواقع أعلى مجرى النهر في أوغندا وسد أسوان في مصر يتم ربطهما بخطوط نقل إلى البلدان الواقعة أدنى مجرى النهر ومنها مصر وماوراءها إلى الأردن وسوريا وتركيا والاتحاد الأوروبي . وتستهدف الخطة بناء سدود كهرومائية إضافية في السودان، وعلى بحيرة موبوتو في زائير على بحيرة البرت في أوغندا، وستغذى جميعها شبكة تمتد عبر القارات . ان الطاقة الخالية من التلوث سيتم بيعها للشمال، مقابل أموال للتنمية الرأسمالية ان خطة بمثل هذا النطاق والرؤية قد تكون هي الطريق الوحيد للوصول في النهاية إلى اتفاقية لتقاسم المياه بين هذه البلدان .

كما أن العراق بغزوه للكويت أقام صلة بين قلق مصر بشأن أمنها المائي باعتبارها دولة أفريقية وبين جدول أعمالها الشرق أوسطى. وقد أعرب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والمؤسسات المالية الخليجية الأخرى عن نواياهما في يوليو ١٩٩٠ في تقديم العون المالي لمشروع زراعي



المصدر : فورس بوليس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ربيع ١٩٩١

مصرى فى شمال سيناء تقدر تكلفته بما يزيد على ١٣ بليون دولار. وهذا المشروع صممه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتوسيع الاستيطان المصرى فى سيناء وزيادة الانتاج الزراعى. ان سبعة وتسعين فى المائة من اراضى مصر صحراء جرداء، فى حين يتركز ٥٢ مليون من المصريين فى ٣ فى المائة من الأرض. كما يزيد سكان مصر مليون نسمة كل ١٠ شهور. وربما كان هناك سبب آخر دفع مصر للوقوف الى الجانب الأمريكى فى الأزمة الراهنة، هو الخوف من ضياع المساعدة المحتملة من الكويت والخليج لجعل الصحراء تزدهر.

والى الشرق على مدى أبعد من ذلك، ظل تقاسم المياه بين اسرائيل والأردن مستقرا نسبيا طوال العقود العديدة الأخيرة، رغم حدوث انفجارات للغضب أحيانا. وهكذا رفضت السلطات الحكومية الاسرائيلية فى البسجاء ايجاءات الملك حسين فى ١٩٩٠ بأن منازعات المياه قد تؤدى للحرب باعتباره ذريعة لاستجداء المعونة العربية التى كان فى أمس الحاجة اليها. ومع ذلك، كان هناك احساس بنذير شر من أن يستغل الملك قضية المياه لاثارة الراى العام.

ومع ذلك، يبدو أن حلق الملك حسين ربما كان موجها لتقاسم المياه بدرجة أقل من توجهه الى تحفظ اسرائيل فى الموافقة على قيام البنسك الدولى بتمويل مشروع اقامة سد الوحدة أعلى نهر اليرموك. وهذا السد



المصدر: فوربس بوليس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

سينظم امدادات المياه ، ويضمن المياه المطلوبة بشدة لنهر الأردن والمياه الخاصة بالأغراض البلدية والصناعية للمجتمع الحضري عمان - الزرقاء . لكن البنك الدولي لن يقدم دعماً مالياً لمشروعات دولية للمياه ما لم تبد كل الدول الأطراف في مشروع معين موافقتها عليه . وقد حجت اسرائيل موافقتها وجعلتها متوقفة على طمانتها على أنها ستحصل على ما تراه نصيباً عادلاً لها من المياه . وحيث أن اليرموك يسهم بنحو ٣ في المائة من امدادات اسرائيل القومية من المياه ، فإن الاسرائيليين يحتاجون بأن مشروع اليرموك قد يؤثر بصورة خطيرة على قدرتهم على الوفاء بالمطالب المتنامية من المياه . وقد أفضت المخاوف والمخاوف المضادة الى تهديد وقت شميين في سباق ضد أزمة مشتركة ، في حين أن الحل يمكن أن يفيد كل الأطراف - اسرائيل والأردن وسوريا .

من مصادر القلق الاستراتيجية التي تخشى اسرائيل من حدوثها نتيجة لاعادة الأراضي المحتلة للفلسطينيين ، مستقبل مستودع الماء الأرضي في جبل يركون/ تانم الذي يقع تحت كل من اسرائيل قبل ١٩٦٧" (الخط الأخضر) والضفة الغربية . ومع ذلك ، فإن مجموعة متنوعة من الخبراء الاسرائيليين والفلسطينيين والأجانب يتجادلون في أن ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ في المائة من المستودع المائي الأرضي يقع تحت الضفة الغربية - حسب الخبير الذي يتحدث . قد تكون هناك أكثر من حقيقة . فمن الناحية النظرية ، قد يكون من ٧٠ الى ٨٠ في المائة من المستودع المائي الأرضي في الضفة الغربية ، كذلك قد تعيد الأمطار شحن من ٧٠ الى ٨٠ في المائة من المياه . ومع ذلك ، فإن كل هذه المياه التي يعاد شحنها تتدفق غرباً تجاه السهل الساحلي



المصدر: خورين بولديسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

والبحر المتوسط. وتضخ اسرائيل غالبية المياه التي يعاد شحنها، وهو ما دأبت عليه منذ منتصف الستينيات، للابقاء على نموها الزراعي والصناعي والسكاني. ان مستودع المياه الأرضي في الضفة الغربية يوفر ٢٥ - ٤٠ في المائة من المياه لاسرائيل، في حين توفر الباقي المصادر الجوفية، وعمليات اعادة تنظيف مياه الصرف، ومستجمعات الأمطار، والينابيع المالحة، والمصادر الأخرى.

وبمعة عامة يسلم الخبراء الفلسطينيون بأن اسرائيل توفر المياه المطلوبة للضفة الغربية للاستخدام المنزلي والصناعي. ومع ذلك، فهم يدعون أن اسرائيل ترفض توفير المياه الكافية للتوسع الزراعي، والذي يعتبر القوة الواهبة للحياة بالنسبة لقدرة الأراضي المحتلة على البقاء اقتصاديا. وترد السلطات الاسرائيلية بأن الزراعة كانت هي المذهب الأول في استنفاد المستودع المائي الأرضي.

ان نصيب الفرد من اليهود الاسرائيليين والعرب الاسرائيليين من المياه المستخدمة للأغراض المنزلية والصناعية يزيد على نصيب الفرد من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منها. ومع ذلك، فإن استخدامات المنزلية والصناعية مجتمعة، تمثل ما يقل عن ٣٠ في المائة من امدادات اسرائيل، في حين تستخدم الزراعة معظم المياه - ليس فقط في اسرائيل، وإنما عبر الشرق الأوسط كله. ان المحاصيل المستهلكة للمياه مثل القطن الاسرائيلي والموز الأردني تسهم في الدخل من التصدير في حين تلتهم امدادات المياه.



المصدر: فوريم بوليسى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

ان قطاع الزراعة يوفر ٥ في المائة من الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل لكنه يستهلك مايزيد على ٧٠ في المائة من المياه فى البلاد. لقد أجبر المزارعون الاسرائيليون على قبول خفض بنسبة ٣٧ فى المائة فى المياه خلال العام الماضى بالنسبة لمحصولات معينة ، فى حين يحظر على الاسرائيليين الذين يعيشون فى الضفة الغربية العمل فى الزراعة الكثيفة. ان المستودع المائى الأرض الذى أستغل بالفعل لحدود خطيرة، سيصبح مالحة بصورة متزايدة وستعرض لتلف لايمكن اصلاحه من خلال الافراط فى الحفر الحر لاستخراج المياه من كلا الجانبين .

ان اسرائيل وحدها تستخدم حاليا مواردها المائية بما يزيد بين ١٥ و ٢٠ فى المائة على معدل الاستعاضة الطبيعية لها، مما يتسبب فى انخفاض سطح المياه الجوفية ويجعل الآبار الفحلة تجف . ان بحر الجليل أو بحيرة كنيرت ، اللذين كانا يوفران نحو ثلث احتياجات اسرائيل ، هما فى أدنى مستوى لهما فى ٦٠ عاما . وتعتزم الحكومة الاسرائيلية اعلان حالة الطوارئ على مياه البلاد اذا استمر الجفاف . وقد أصدرت ميريام بن بورات مراقبة حسابات الدولة تقريراً خاصاً فى يناير ١٩٩١، يؤكد أنه " بالمقاييس العملية لا يوجد لدى اسرائيل احتياطات من المياه فى خزاناتها " . لكن بن بورات



المصدر: فوربس بوليسي

ربيع ١٩٩١

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لامت وزارة الزراعة على تخصيصها كثير من المياه للمزارعين في حين تجاهلت التحذيرات بحدوث نقص . وقد ذكرت " اليوم، هناك خطر حقيقى يتمثل في أنه سيكون من المستحيل توفير المياه بالكمية والنوعية الكافية حتى في المدى القصير".

وفي قطاع غزة، وهو شبه قاحل، مستودع مائى أرضى واحد. وقد وصل التلوث لمستوى حرج بسبب الاستخدام المحلى المفرط للمبيدات والأسمدة والافتقار الى الخدمات اللازمة للتخلص من مواد الصرف أو معالجتها فى مدن وقرى كثيرة . كذلك تسبب الافراط فى الضخ فى تسرب مياه البحر للمستودع . ان مياه غزة ستصبح غير صالحة للاستخدام فى عام ٢٠٠٠، عندما سيقرب عدد سكانها من مليون نسمة .

ان اسرائيل تمد أنابيب لتفخ المياه لقطاع غزة من احتياطاتها الخاصة . ولكن مع توقع وصول مايتراوح بين مليون ومليونى يهودى سوفيتى فى العقد القادم - يضافون الى مايقرب بـ ٤ره مليون نسمة من الاسرائيليين الآخرين بحلول ٢٠٠٠ - فيمكن القول ببساطة أنه لن يكون هناك طريق آخر تستطيع به اسرائيل والضفة الغربية وغزة مواجهة احتياجاتها من المياه ما لم تعد اسرائيل تنقية مياه الصرف بوتيرة أسرع، وتزيل ملوحة المياه بمعدل وتكلفة متسارعين، أو تستورد المياه . وبالإضافة الى ذلك، لم تعقظ أى مياه تقريبا على اسرائيل عبر العام الماضى . ان جفافا متطاولا يمكنه بسهولة أن يحيل وضعها حرجا الى كارثة.



المصدر: هُورِنين بولديسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

ان فلسطيني الضفة الغربية يحصلون على مياههم من خلال آبار ماقبل ١٩٦٧ بلا أي رسوم أو من خلال حاملات المياه الاسرائيلية مقابل رسوم. ويدعى بعض المسؤولين في السلطات الاسرائيلية أن المستوطنين الاسرائيليين والفلسطينيين في الأراضي المحتلة يدفعون للحكومة الاسرائيلية أسعار متساوية مقابل المياه. ويتهم الفلسطينيون الحكومة الاسرائيلية بأنها تدعم المياه للمستوطنين، الذين يستخدمون مايزيد من حصتهم العادلة.

وقد كتبت مقادير هائلة من المقالات حول هذا الموضوع، ومع ذلك فليس هناك مجمع مشترك من البيانات المحايدة التي يعول عليها ويمكن الاستناد اليها. وهكذا، فقد اتجهت كل أطراف النزاع - بما في ذلك الأكاديميون - حتى الآن، لتقديم الحقائق، وتفسير الأرقام، وإعادة استخدام التقارير الصحفية، حسب تفضيلاتها السياسية الخاصة. ومع ذلك، فإن الحقيقة الوحيدة التي لا جدال فيها هي أن الفلسطينيين ليس لديهم سلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمستقبل مياههم. ومع ذلك، فالمفارقة هي أنه بدون الوصول لاتفاق أو تفاهم شامل لتقاسم المياه بين اسرائيل والضفة الغربية والأردن وسوريا من جانب، واسرائيل وغزة من جانب آخر لا يمكن وضع خريطة تحدد معالم الطريق للوصول الى مخطط عادل لتوزيع المياه.



المصدر: فورين بوليسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

ان اطراف النزاع يختلفون فيما بينهم ببساطة حول الأرقام التي قد تكون حقيقية أو لا تكون . والحقيقة هي أن اسرائيل والضفة الغربية وغزة والأردن تواجه عجزا اجماليا في المياه يبلغ ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب على الأقل سنويا (ويقدر البعض الأرقام بما يرتفع الى ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون متر مكعب) . وتفاقم هذا ظروف الجفاف . وينبغي ايجاد طريقة لسد هذا العجز بتكلفة تستطيع الاطراف تحملها، اما من خلال التطبيقات التكنولوجية أو من خلال استيراد المياه .

ومع بحث اسرائيل عن المياه في مكان بعيد خارج الوطن ، تفقدو المفاوضات مع المؤسسات التركية الخاصة جذابة على نحو متزايد . وهناك خطة محتملة هي نقل المياه من تركيا في مراكب كبيرة مرنة أو في حقائب عائمة . ان تكلفة البنية الأساسية المرتبطة بهذا بما في ذلك المحطات الطرفية الخاصة وخطوط الانابيب الإضافية ، قد تزيد ٢٠٠ مليون دولار فقط لتكلفة المياه . ورغم أن رافائيل ايتان وزير الزراعة قال في نوفمبر ١٩٩٠ ان الحكومة الاسرائيلية لن تستورد المياه ، فقد شجع استحداث ترتيبات لاستيرادها بواسطة القطاع الخاص .

ولاتزال معادشات التوصل للحقائق بين لجنة المياه الاسرائيلية والشركات التركية في مراحلها الأولية . وقد قال حجة اسرايلى في الموضوع أنه " اذا كانت تكلفة المياه عالية جدا ، فلن تكون هناك صفقات " . وفي الوقت نفسه ، فان الاعلام المناوئ والمسيرات السياسية في العالم العربي أدت الى ابطاء المناقشة .



المصدر: فورين بوليسي

للتنمية المتكاملة، لكن كافة الخطط المقترحة راحت ضحية للعداء العربي الاسرائيلي أو السوري الأردني . والواقع أن سد الوحدة، والذي سيؤدي الى تخزين واستخدام مياه نهر اليرموك التي ستصب بغير هذا فونهر الأردن وفي البحر الميت في نهاية المطاف، سيعفي الأردن من النقص في المياه لمدة خمس سنوات، في ضوء المعدل السنوي لنمو السكان في البلاد البالغ ٣٨ في المائة . وهو من أعلى المعدلات في العالم.

ومن ثم، فإن الأردن لكي يلبي احتياجاته المتزايدة من المياه، يعتمد على الحلول التدريجية، بما في ذلك الحفر الأعمق بحثا عن مصادر المياه الجوفية والتكنولوجيا المكلفة نسبيا مثل الري بالتنقيط . وهناك نهج واعد هو استخدام الطاقة الشمسية في الضخ وفي تحلية المياه الجوفية المالحة قليلا في وادي نهر الأردن جنوب البحر الميت، لكن التكاليف الأولية لمثل هذا المشروع مستحيلة على بلد في مثل العصر الاقتصادي للأردن . وقد تفيد التكنولوجيا والهندسة في علاج مشكلات الأردن المائية، لكن التعاون السياسي الاقليمي بين الدول التي تتشارك في النهر ينبغي تحقيقه أولا وذلك من أجل التطوير والاستغلال المشترك لمصادر المياه السطحية في المنطقة .

وبالمقارنة بجيرانه، تتوافر للبنان موارد مياه وفيرة، يمكن تقاسمها . ذلك أن انهاره الكثيرة وشبكاته الجوفية تتم اعادة ملئها بصورة يعتمد عليها من تساقط الامطار الوفيرة، خاصة من الثلوج في الجبال.



المصدر: فورني بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

ان نظاما وطنيا لهندسة وادارة النقص في المياه يمكن أن يحول لبنان الى ملاذ مربح لتوفير المياه في الشرق الأوسط، لو توافرت الرؤية والاستقرار اللازمين لتحقيق ذلك . وبدلا من ذلك ، فان هذا البلد كبله نقص شديد في المياه في بيروت ، وتسربت مياه البحار في مستودع المياه الأرضي الساحلي ، وأهملت الأراضي الزراعية بسبب نقص مياه الري ، ودمرت خطوط المياه ومستودعات المياه الأرضية بفعل الحرب الأهلية .

خطة المياه لدى تركيا

ان تركيا بمياهها الوفيرة في وضع يمكنها من أن تعمل كقوة موازنة في الشرق الأوسط . ومنذ منتصف الثمانينات ، نادى توجوت أوزال الرئيس الحالي ورئيس الوزراء السابق بفكرة اقامة " خط أنابيب سلام " للمياه التركية ليخدم دول الخليج والشرق الأدنى على حد سواء . ويقضى الاقتراح بأخذ المياه من نهري نهرين ، سيحان وجيحان ، اللذان يصبان في البحر المتوسط ، ونقلها جنوبا خلال سوريا والأردن والسعودية الى الخليج . ان خطين ضمنين للأنابيب يمكن أن يوفر المياه لهذه البلدان - احدهما للمدن الأردنية والسورية والآخر للبحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والامارات . والمشروع في مجمله يمكن أن يوفر المياه الصالحة للشرب لما يزيد على ١٥ مليون نسمة بتكاليف للانشاء تزيد على ٢٠ بليون دولار . وسيخلق التصنيع المطى للأنابيب الاسطوانية من الخرسانة سابقة الاجهاد والمكونات الأخرى صناعات ووظائف عديدة في المنطقة .



المصدر: فؤاد بن يونس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

لكن " خط أنابيب السلام " حتى اذا أمكن تمويله ، سيستغرق بناؤه من ثمانى الى عشرة سنوات على الأقل ، والتمويل نفسه سيعتمد على قيام كل الدول المعنية بوضع اتفاقية مشتركة لتقاسم المياه ، وهو ما لم يمكن تحقيقه فى الماضى حتى بالنسبة لمشروعات فردية . ولم يقبل السعوديون ولا الكويتيون طلب أوزال منهما بالموافقة والاستثمار ، على أسس سياسية وكذلك بمقولة أن سعر المياه الممولة عبر خط الانابيب ستكون عالية جدا بالمقارنة بتكلفة المياه محليا .

كما يخشى كبار المسؤولين السعوديون والكويتيون من اعطاس دور للاتراك فى سيادتهم على المياه وربما السيطرة عليها . وقد يجذب خطط الأنابيب مزيدا من الاهتمام المواتى بمجرد أن تنحسر الأزمة الكويتية ، على الرغم من أن الخط الناقل للمياه الذى يمر عبر عدة بلدان ، سيكون عرضة للهجوم عليه . وعلى الرغم من كل العقبات ، فإن أوزال وصل بقضية المياه فى الشرق الأوسط لمستوى جديد من الدبلوماسية العامة العلنية .



المصدر: فورين بوليسي

التاريخ: ربيع ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى الرغم من أن تركيا ، التي تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات قد وهبتها الطبيعة المياه بسخاء ، فإن ٤٠ في المئة من أراضيها الصالحة للزراعة تقع في منطقة جنوب شرق الأناضول ، التي تعاني من نقص عام في المياه . وللتخفيف من هذا النقص ، بدأت تركيا في عام ١٩٨٣ مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول ، والذي يعرف بالكلمة المشكلة من الحروف الأولى من اسمه بالتركية وهي " جاب " وهو سلطة من ١٣ مشروعاً فرعياً تشمل مواقع لسدود الري والكهرباء المائية ، منها سد أتاتورك الضخم . ويقع سبعة من هذه المواقع على نهر الفرات والستة الأخرى على نهر دجلة .

وسيوفر المشروع عند اكتماله نحو ٢٤ بليون كيلووات ساعة من الطاقة (نحو نصف احتياجات تركيا الحالية من الطاقة) ويفتح ١٦٦ مليون هكتار من الأراضي أمام الزراعة المروية . وتأمل الحكومة التركية في أن تبسج الانتاج الغذائي الاضافي الى أوروبا والشرق الأوسط ، الذي يتوقع أن يستورد أغذية بما يساوي ٢٠ بليون دولار في نهاية القرن . ومع ذلك ، فإنه في ظل مستويات الاستثمار الحالية ، قد يستغرق الأمر من الحكومة التركية ما يزيد على ٥٠ سنة لاكمال البرنامج كله .

وقد أشار مشروع " جاب " قلق سوريا والعراق بشأن توافر المياه اللازمة لمشروعاتهما الزراعية والصناعية . إذ تخشى سوريا والعراق أن يحول



المصدر: فورين بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

سد أتاتورك معظم مياه الفرات المتدفقة الى سهل أوفرا التركي، مما يسبب يخطر العراق وسوريا الى الاعتماد على المياه التركية. ان العراق التي شغلته طويلا تأثيرات مشروعات التنمية السورية على سد الفرات، تؤكد حاليا أن بناء السد التركي يمكن أن يقلل التدفق السنوي لمياه السرى الى العراق البالغ ٢٢ بليون متر مكعب في أي مكان بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ في المائة. ويرد المسؤولون الأتراك بأن هذا مستحيل من الناحية التقنية وان تركيا ستضار أيضا من أي محاولة لتخزين المياه لمدة طويلة. ومرة أخرى، فإن الافتقار الى بيانات تقنية مشتركة وتحليل محايد يغذي المخاوف وعدم الثقة.

وقد أسهمت تركيا في مخاوف جيرانها أسفل مجرى النهر في نوفمبر ١٩٨٩ بإعلان أنها ستوقف تدفق مياه الفرات لمدة شهر بدءاً من يناير ١٩٩٠، بغية بدء ملء سد أتاتورك وإشارت بعض مصادر الشرق الأوسط الى أن صدام حسين فهم هذا الاجراء على أنه جزء من مؤامرة الولايات المتحدة ضد العراق. ولتبيد القلق، قدمت الحكومة التركية " معلومات تقنية تفصيلية " لكل من سوريا والعراق بشأن هذا التحويل للمياه. وبالإضافة لذلك، عرضت تركيا تعويض جيرانها عن خسارتهم لمياه الفرات لمدة شهر بزيادة تدفق النهر بين نوفمبر ويناير.

وخلال ذروة التوتر، أكد أوزال التزامه بحل منازعات المياه مع العراق، وسوريا، مسلماً بوجاهة قلقهما. وقال " اني أقدر مخاوفهما، لكننا لسنا نسبب لهما ضرراً. على النقيض من ذلك، فإن تركيا ستعوض النقص في المياه وتزيد. وقد حاولت اقناع العراق وسوريا بنوايانا الايجابية. " ومع ذلك



المصدر: فورين بوليسي

التاريخ: ربيع ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكما كان متوقعا ، جاء رد فعل العراق وسوريا على حجز مياه الفسرات بموجة من البرقيات والزيارات والتحذيرات الدبلوماسية .

وقد تفاقمت هذه المشكلات بتأثير الجفاف الراهن . وكان العام الماضي من أشد سنوات المنطقة جفافا خلال نصف قرن ، مما أفضى لانخفاض كبير في

مستوى الفرات . ففي الأعوام المتوسطة العادية ، تقدر طاقة الفرات بـ : ٣١٨٢٠ مليون متر مكعب ، وهي كمية يمكن أن تشبع مطالب تركيا وسوريا والعراق . ومع ذلك ، فقد انخفض المستوى في ١٩٨٩ الى ١٦٨٧٠ مليون متر مكعب ، مما تسبب في نقص خطير في المياه في البلدان الثلاثة جميعا .

لقد تسبب الجفاف في كساد الاقتصاد التركي ، لكن وضع سوريا كان أسوأ حتى من ذلك . ذلك أن المستوى المنخفض للفرات ، مضافا الى التلوث من المبيدات والكيماويات والأملاح السورية ، اضطر الحكومة الى تخفيض امدادات مياه الشرب والكهرباء لدمشق وحلب ومدن كثيرة أخرى . ان دمشق تكون بلا مياه في معظم الليالي ، ومن المقدّر أنها ستفقد ما يصل الى ٣٠ في المائة من المياه بسبب قدم الأنابيب وتسرب المياه منها .

وعلى خلاف سوريا ، فإن العراق محظوظ في أن في متناوله الاستعانة بنهر دجلة الأقل استغلالا . وقبل أزمة الكويت ، كان العراق يخطط لاستثمار ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار فيما يزيد على ٢٠ مشروعا للتحكم في الفيضان والكهرباء الماشية وتخزين المياه والرى على نهر دجلة وروافده وبحيرة ثرثر . وهناك مشروع كبير يرمى الى تحويل المياه من دجلة الى بحيرة ثرثر ثم الى الفرات اذا لم تكن مياه الفرات كافية لزراعة الأراضي المحصولية العراقية .



المصدر: فورين بوليسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ديسيمبر ١٩٩١

والسجل الماضي للمنازعات حول المياه واضح . ففي ١٩٧٥ وصل العراق وسوريا الى شفا الحرب بسبب قيام سوريا بتقليل تدفق المياه من الفرات لتملأ سد الثورة ، الأمر الذي أدعت العراق أنه أثر تأثيرا معاكشا على ٣ ملايين مزارع عراقى . كما ورد أن تركيا اكتشفت مؤامرة سورية مزعومة لنسف سد أتاتورك ، الذى تعتبره سوريا تهديدا لمزارعيها . وفى ١٩٨٧ ، ألمحت أنقرة الى تخفيض تدفق مياه الفرات الى سوريا بسبب الدعم السورى للارهابيين الاكراد الذى ادعته ، وهو الأمر الذى يعد معدرا دائما للتوتر بين البلدين . وفى أكتوبر ١٩٨٩ ، اسقطت طائرات الميج السورية التى كانت فى " مهمة تدريب " طائرة مسح تركية داخل اراضى تركيا ، وقتل خمسة أشخاص فى الحادث ، الذى ورد أنه كان مرتبطا بالتوتر السورى التركى حول المياه .

ان الاحتكاك بين العراق وسوريا وتركيا حول الحمول على المياه يمكن نزع فتيله فقط من خلال اتفاق واضح بين البلدان الثلاث يغطى توزيع المياه فى حوض دجلة والفرات . لكن المناقشات استطالت متعشرة دون أن تفضى لشيء منذ الستينات . فعلى سبيل المثال ، اجتمعت اللجنة الثلاثية المعنية بالفرات بصورة دورية ، لكنها ناقشت فقط الامور التقنية مثل معدلات تدفق النهر والبيانات المتعلقة بسقوط الأمطار . وفى ظل عدم وجود بروتوكول رسمى بشأن ادارة مياه الحوض وتوزيعها بين الدول الواقعة على ضفتى النهر ، عجز البنك الدولى ووكالات الاقراض متعددة الاطراف الأخرى عن تقديم صفقة تمويلية لمشروع " جاب " ومشروعات تنمية البنية الأساسية المرتبطة به .

وفى الوقت نفسه ، تعاني الدول الواقعة على المجرى الأسفل للنهر



المصدر : خورين بولديسي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ربيع ١٩٩١

من ملوحة حادة، ولايستطيع أى طرف من الأطراف أن يحقق أهدافه الانمائية. ان خطة شاملة للإدارة يمكن أن تقضى على مخاوف العراق وسوريا ، فى حين تزيد المنافع الناجمة عنها للبلدان الثلاث جميعها. وعلى النقيض من ذلك ، فان استمرار المازق وبناء سدود جديدة من جانب واحد، قد يفضى لتعاقد المنازعات والمواجهة المسلحة.

مواجهة الطوارئ

تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دورا قياديا فى التقريب بين الأطراف فى مشكلات المياه فى الشرق الأوسط ، وانتهاء فترة من التقدم المتشاغل موب ادراك مشترك للتهديد المشترك . كما أن للولايات المتحدة خبرة فريدة فى مجال المياه تتيح لها مساعدة الشرق الأوسط فى هذه الأزمة الأخذة فى التزايد. وقد اطلقت حكومة الولايات المتحدة، من خلال وزارات ووكالات كثيرة، ببرامج واسعة لتقديم المساعدة التقنية فى مجال المياه فى كل انحاء العالم. ان الحشد الضخم من المواهب المخلفة المتعلقة بالمياه ، المخبوءة فى أعطاف الحكومة الأمريكية ، قد يبرز الولايات المتحدة كقائد فى الجهد العالمى المبذول لمواجهة طوارئ المياه.

لقد تم تصميم وتنفيذ مشروعات لكل الأغراض المتصورة ، بما فى ذلك إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف، وإجراء دراسات الجدوى، وبناء السدود ، وتنظيم برامج التدريب للخبراء الإقليميين ، وما الى ذلك. ومع ذلك ، فليس هناك سوى موارد ضئيلة متاحة للولايات الأكثر الحاجة؛ التنسيق بين أجهزة الحكومة الأمريكية والحكومات والمؤسسات الواهبة الأخرى ، وبرامج التدريب المعجل لخبراء المياه فى الشرق الأوسط وأفريقيا. ورغم أن هناك خبرة واهتماما كبيرين عبر مختلف الوكالات



المصدر: فورين بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

فان حكومة الولايات المتحدة لا تتوافر لديها حاليا الرغبة في القيام بدور القيادة العالمية بشأن قضية المياه.

وفي عام ١٩٨٧، لاحظ السيد بيتر ماكفرسون، وكان حينذاك مديرا لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبعد ذلك نائبا لوزير الخزانة أن "تنمية موارد المياه قضية حاسمة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة". وقد مضت أربع سنوات منذ ذلك ولا يزال يتعين على رسالة ماكفرسون بشأن المياه أن تحظى باهتمام مؤسسة السياسة الخارجية - داخل الحكومة وخارجها على حد سواء.

وعلى الرغم من الجهود حسنة النية، نادرا ما تطلع السوفارات الاتحادية بعملية تخطيط شامل تنبؤ بشأن تحديات المياه في الخارج. ان الخبراء الأمريكيين في الطبيعة في مجال استحداث تقنيات حل المنازعات بشأن تقاسم المياه. ومع ذلك، فليس هناك أي وكالة واحدة لها مسؤولية محددة، ناهيك عن كونها كافية، ولا ميزانية مخصصة بها من الكونجرس.

على ٤٠ بلدا أفريقيا بصورة نشيطة في حوار حول العمل في مؤتمر القمة الإفريقي بشأن المياه الذي استضافه مبارك في يونيو ١٩٩٠. وأكد إعلان القاهرة بشأن المياه الناجم عنه أنه من خلال التعاون، يمكن لموارد المياه والأراضي الإفريقية أن تكفل العيش لعدد من السكان يزيد عدة مرات عن عددهم الحالي.

وفي محاولة لمواجهة أزمة المياه المتعاقدة في الشرق الأوسط، سيستضيف الرئيس التركي أوزال مؤتمر قمة الشرق الأوسط بشأن المياه في نوفمبر ١٩٩١، في اسطنبول. وستوازي موضوعات هذا الحوار مع دارسة كبيرة جديدة للبنك الدولي تتناول مسألة مياه الشرق الأوسط، في حين



المصدر: فورين بوليسي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

تعالج أيضا قضايا أوسع تتعلق بالادارة الاقليمية. وسيلعب برنامج الأمم المتحدة الانمائي دورا مركزيا في تنسيق العروض القطرية، وسيقوم البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة والأمم الواهة القيادية بدور مفيد في توجيه أعمال هذا الحدث.

ومبادرة القمة موجهة نحو ادارة الموارد، وليس نحو الجدل السياسي ففي السنوات القادمة ستتوقف قدرة الشرق الأوسط على البقاء على القدرة على الاستمرار اقتصاديا مثلما تتوقف على السياسة. وليس هناك تحدد يتعلق بالموارد أكثر الحاحا من ذلك المتعلق بأمن المياه.

ان النهج الأكثر اتساما بالطابع البناء في المستقبل الذي يمكن أن تتبعه الولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى، هو التركيز على ادارة موارد المياه كجزء لا يتجزأ من الأمن والاستقرار الاقليمي. ويعنى هذا اعادة تشكيل هيكل سياسات ومؤسسات موارد المياه في بلدان الشرق الأوسط وفق خطط ترمي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة. ويتعيّن زيادة الاموال المخصصة لقطاع المياه بعورة جوهرية، مع جعلها مشروطة بالقيام بجهد حازم لتطبيق سياسات التصير والادارة المناسبة. ان النقود المكرسة لمشروعات كبيرة لن تكفل وحدها مستقبلا مستقرا فيما يتعلق بالمياه بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط، تماما مثلما فشل التمويل السابق لمشروعات محظوظة فحمة في منع الأزمة الراهنة.

ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تتوقف عن تقديم معونة تدريجية لمشروعات المياه التي ليس لها علاقة، أو علاقتها ضعيفة بتخطيط البرامج التي تنفذها مؤسسات أو حكومات مانحة أخرى. ولقد استمرت وكالة التنمية الدولية الأمريكية في حوار مع البنك الدولي عبر العقد الماضي حول



المصدر: فورين بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

السياسة المائية - وربما كانت الاتصالات بينهما أكثر من تلك التي تدور بين مختلف وكالات الحكومة الأمريكية. ومع ذلك، فإن هذا النهج غير الرسمي ليس فعالاً في ضوء خطورة الوضع. ينبغي أن يكون هناك تنسيق منظم بين القوى الفاعلة الأساسية في البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والحكومات والصناديق المانحة الأخرى. وينبغي بصفة خاصة إنشاء مكتب في وزارة الخارجية الأمريكية، يقدم تقاريره مباشرة لوزير الخارجية، ويكفل التنسيق بين الوكالات الأمريكية ومع المؤسسات المانحة الأخرى بشأن مشروعات موارد المياه.

إن قمة الشرق الأوسط بشأن المياه التي ستعقد في اسطنبول هي أول فرصة لمتخذي القرارات لكي يعالجوا بعورة جماعية الحاجة إلى نهج شامل إزاء استراتيجية إدارة المياه في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن نجاحها سيتوقف على استعداد قادة الحكومات والمجتمع الدولي لربط سياسة المياه بأهداف أكبر والعمل على تنفيذها بعورة حازمة. ينبغي للرئيس جورج بوش ولجيمس بيكر وزير الخارجية، وزملائهما في التحالف الغربي، والاتحاد السوفيتي واليابان أن يرفعوا قضية المياه إلى دورها الاستراتيجي الصحيح في تخطيط سياسة الشرق الأوسط مستقبلاً.

وقد أعلن أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية مؤخراً "نعم إن مشكلات المياه هامة جداً. لكننا نعالج في العام الحالي قضية ارتفاع الحرارة عالمياً". وقد اعترفت مجموعات ممولة غير حكومية قيادية - تعكس نظر البيروقراطيات الحكومية - بالأهمية البيئية للمياه، لكن أعلنت ببساطة أنها ليست مطروحة في جدول أعمالها. وإذا تضرر بلدان الشرق الأوسط إلى انتظار زمن مقبل يكون التركيز فيه على قضية المياه أما ملاحماً أو يمثل اتجاهها سائداً، فإنها قد تتجاوز النقطة التي يستطيع فيها اهتمامنا



المصدر: فورين بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

الذي يجب متاخرا أن يدرا الكارثة.

ويعتقد ريتشارد ارميتاج المساعد السابق لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي ووسيط وزارة الخارجية حاليا بشأن سد الوحدة، ان الاهتمام الأمريكي بساحة الأمن هذه قد تأخر طويلا: "لقد آن الأوان لكي تعترف الولايات المتحدة بأن أزمة المياه في الشرق الأوسط تزداد سوءا وانها تخيف بعدا جديدا لسيناريوهات الحرب المحتملة... وقد يكون الوقت مناسباً لكي تقوم الادارة بجهد طويل الأجل متعدد الجنسيات في هذا المجال".

ان قمة اسطنبول ستختبر استعداد وتعميم الولايات المتحدة وحلفائها لأن يتبعوا في نهاية المطاف سياسة في الشرق الأوسط تتطلع للامام ولا تقتصر على رد الفعل . وهناك اقتراح سياسي رئيسي ينبغي بحثه في مؤتمر القمة، هو الدعوة لانشاء مركز موارد مياه الشرق الأوسط على أن تكون له ولاية القيام بتنسيق السياسة الاقليمية، وجمع البيانات، وتدريب الادارة، وتقييم احتياجات الاستثمار، في حين يوفر أيضا منتدى لحل المنازعات وينبغي أن يعمل المركز تحت المظلة متعددة الجنسيات للبلدان والمؤسسات المانحة، على أن توفر له منظمات الأمم المتحدة القائمة، القيادة.

ان المتطلبات المالية لمثل هذا المركز واللازمة لجعله فعلا، والاستثمارات الضرورية في البنية الأساسية الخاصة بالمياه والتكنولوجيا اللازمة لضمان الأمن الاقليمي للمياه، هي مجرد جزء ضئيل من النفقات العسكرية الحالية في الشرق الأوسط . وكما لاحظ فاروق الباز مدير مركز الاستثمار عن بعد في جامعة بوسطن ، فان المركز المقترح سيعزز عمل



المصدر: فورين بوليسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ربيع ١٩٩١

المؤسسات القائمة.

وحتى قبل أن تنحصر أزمة الخليج ، ينبغي للولايات المتحدة وشركائها المتحالفين والاتحاد السوفييتي ، أن يشجعوا بنشاط الحوار الاقليمي حول قضايا الموارد الخلفية. وهناك رد واحد فقط على السؤال الذي يتردد كثيرا : " هل يمكن معالجة مشكلات المياه القائمة بين الدول بصورة جادة قبل حل المشكلات السياسية الاكبر في المنطقة؟ " : ان نهجا حكوميا سلبيا تجاه ندرة المياه في الشرق الاوسط سيقتض على أي مبادرة لتحقيق السلام مستقبلا . ان الضغائن وفيرة في الشرق الاوسط ، لكن قضية المياه فيه وصلت الى مرحلة الاعدودة . ان الجلوس معا لمائدة التفاوض أمر حيوي لقدرة المنطقة على البقاء اقتصاديا وسياسيا . والواقع ، أن مواجهة خلاقة لقضية التعاون بشأن الماء يمكن أن تخلق طريقا جديدا الى السلام .



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه: مفهوم إضافية للسياسة العربية

بقلم:
السيد
سيد أحمد

موارد مائية، فإن الأمر ينطبق أيضاً على الأردن، سوريا وإسرائيل. وتشارك الأخيرة لبنان في بعض الموارد، بينما يضم حوض النيل تسع دول هي: مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، رواندا، بوروندي، يوغندا، زائير وتنزانيا.

وفي الوقت الذي تستغل فيه إسرائيل ٧٥٪ من المياه الجوفية فإنها والأردن يستهلكان حوالي ١١٥٪ من المياه القابلة للتجدد في منطقة حوض الأردن، الأمر الذي يضع في المعادلة الساعية للبحث عن سلام واستقرار في المنطقة عنصر الماء، الذي تتجاوز أهميته قضايا الأمن والحدود.

أما في أفريقيا فإن الجفاف والحروب الأهلية القيا بظلالهما على الوضع المائي، مما أسهم في إبراز تعقيدات أثرت على الأوضاع السياسية في دول المنطقة كذلك. فالجفاف الذي ضرب مناطق إثيوبيا والسودان خلال السنوات الماضية، لم ينقذ مصر منه إلا اعتمادها على السد العالي، الذي عوض لها عن النقص المقدّر بعشرة ملايين متر مكعب من المياه. وذلك عن طريق اللجوء إلى المحزون على

أزمة الخليج كشفت عن هذا الجانب كذلك من خلال بعض النشاطات التي قام بها موفدون أمريكيون إلى المنطقة على رأسهم ريتشارد أرميتاج موفد الرئيس الأمريكي جورج بوش، والذي قام بزيارات غير معلنة إلى الأردن وإسرائيل تركّز الحديث فيها على قضايا المياه. على أن أهم من ذلك الإشارة التي طرحها وزير الخارجية جيمس بيكر في مطلع الشهر الماضي عندما تحدث أمام إحدى لجان مجلس النواب عن الأزمة في الخليج وتوقعات الأحداث المستقبلية. فمن مختلف النقاط التي تطرق إليها من القضية الفلسطينية، إلى نزع أسلحة الدمار الشامل، إلى التنمية الاقتصادية التي أشار إلى أن الماء يحتل فيها وضعاً خاصاً، مشيراً إلى أن أكثر سكان منطقة الشرق الأوسط يحصلون على الماء الذي يحتاجونه من أنهار تمر عبر مناطق حدود دولية أو تعتمد على مياه البحر المحلاة

ونظرة سريعة إلى الخريطة توضح أنه إلى جانب تركيا وسوريا والعراق التي تشارك في

من المتوقع أن تقوم تركيا في الشهرين المقبلين بتشغيل محطاتها الكهربائية الأولى المقامة على سد أتاتورك. الأمر الذي قد يتطلب وقف الإمدادات المائية عن سوريا والعراق وذلك كي يتم رفع منسوب المياه لتشغيل المحطة الكهربائية، وتكرار تجربة العالم الماضي عندما أوقفت تركيا إمدادات المياه عن البلدين لمدة شهر. وكانت تركيا قد ألححت إلى أنها قد لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها في مجال المياه إذا استمر الشح الراهن في الأمطار بسبب مواسم الخريف غير الجيدة.

ومع أن تركيا أوضحت أن الأمر يتعلق بقضايا فنية وليست هناك أبعاد سياسية وراء القرارات التي تصدر بشأن المياه، فإن تلك الخطوة أثارت موجة من عدم الارتياح في بعض العواصم في المنطقة التي تعيش أوضاعاً مشابهة. ثم جاءت حرب الخليج وكان أن تم تداول بعض السيناريوهات وبينها أنه إذا اتسعت الحرب واضطرت تركيا إلى دخولها فقد تلجأ إلى استخدام سلاح المياه ضد العراق. ومع أن شيئاً لم يحدث في النهاية، فإن الماء أصبح وبصورة جلية، عنصراً من عناصر الحركة السياسية وأحد العوامل التي لا بد من التطرق إليها، عند الحديث الجدي عن تحقيق الاستقرار في المنطقة



المصدر : السَّيَرَةُ الأَوَّلِيَّةُ

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكون هناك شيء من الوفاق الداخلي والاقليمي. لان الامر في النهاية يعتمد على تنازل عن جزء من السيادة الوطنية، والعمل الجماعي المثمر، وهاتان القاعدتان ضروريتان قبل البدء في التوجه الى الخارج بحثا عن التمويل والتقنية المتقدمة في مجال المياه.

وهكذا ففي الوقت الذي تنعطف فيه المنطقة في البحث عن نظام امني جديد، تنفجر قضية المياه، وقد أسهم قيام النظام في العراق بتلويث مياه الخليج، وهي المصدر الاول للمياه المحلاة، في تركيز الاهتمام على الموضوع من هذا الجانب، ولتوضيح الآثار الخطيرة للنزاعات على مستقبل الحياة البشرية. وللعلم فان ٢٥٪ من اجمالي معامل تحلية المياه في العالم موجودة في هذه المنطقة التي انفقت الجزء الاكبر في هذا المجال مقارنة بما يجري في بقية انحاء العالم التي تعاني من اوضاع مشابهة. ومثلما انتهت الحرب في الخليج بقناعات حول ضرورة المشاركة في العمل السياسي كمقدمة لاحداث الاستقرار المنشود، فان هذا الاستقرار لن يتحقق في غياب عناصر مؤثرة على رأسها العامل الاقتصادي الذي يلعب الماء فيه دورا رئيسيا، خاصة وهو يلتقي بعدة اطراف دولية. وهذه احدى المهام الكبيرة الموضوعة امام مهندسي النظام العربي الجديد.

الامدادات واحيانا تناقصها يفرض تناولا خلافاً يزيد في صعوبة الطبيعة المعقدة للموضوع بسبب مرور الانهار باكثر من بلد، مما يتطلب تدابير واجراءات عديدة لضمان الاتفاق على اي مشاريع مشتركة. فالنظرة العامة توضح ان جميع الانهار تقريبا باستثناء نهر النيل في المنطقة الواقعة شمال خط العرض ٣٠ درجة شمالا ليس بها سوى اليسير من مجاري المياه السطحية، وبالتالي فان فرص انشاء السدود والخزانات فيها محدودة. ومن جانب اخر فان السودان واثيوبيا تتوفر فيهما هذه الامكانية، الامر الذي يجعل من المنطقي لبلد مثل مصر ان تسعى الى ترتيب تستفيد من خلاله من المياه والكهرباء التي يمكن ان تتوفر من خلال مشروعات في البلدان الاخرى.

لكن، لا مصر ولا غيرها تستطيع الاقدام على مشاريع مشتركة بحجم كبير مثل هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول من متاعب في الاستقرار السياسي. وعليه تبدو الخطوة الاولى في تناول موضوع الماء ان

انه اذا لم تتوفر موارد اضافية خلال السنوات الخمس المقبلة، فان مصر قد تضطر الى وقف كل توسع افقي في المجال الزراعي. اما في السودان واثيوبيا فان اعتمادهما الكبير على الامطار الموسمية جعل الوضع السياسي والاقتصادي والمعيشي للسكان في حالة اهتزاز دائم بسبب دورات الجفاف المستمرة.

لقد دفعت كل هذه المؤشرات بعدة جهات الى التنبيه المستمر الى خطورة الوضع المائي، وقد لعبت مصر دوراً في هذا الصدد، اذ استضافت العديد من المؤتمرات. كما ان دبلوماسيةيتها بدأت تنشط في هذا المجال. وهناك هيئة علمية امريكية بدأت تخطط لسلسلة من مؤتمرات القمة حول موضوع المياه، قد لا يحضرها بالضرورة زعماء دول، وانما الجهات المهمة بامر الماء. وقد تقرر ان تعقد قمة لهذا الغرض في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل في تركيا.

والموضوع في حد ذاته يمتاز بشعب كبير، على ان الانطلاق من حقيقة ريادة الطلب وثبات



المصدر :
العدد : ١٢

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩١
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الواشنطن بوست ، وقد نقلتها عن مجلة
السياسة الخارجية وكتبها جويس ستار
مؤسس ورئيس المشروع الدولي للماء ،
وهو مشروع مستقل ، للأبحاث
السياسية والتعليمية .

بينما تبعد عن المنطقة سحب
الحرب التي شهدتها منطقة الخليج ،
عادت مراكز الدراسات الدولية تخرج
ملفات كانت قد ظهرت قبل الحرب عما
يسمى بحرب الماء في الشرق الأوسط .
وعلى هذه الصفحة دراسة نشرتها

حرب المياه تطل على الشرق الأوسط

عشر مناطق في العالم مهددة بأزمات بسبب نقص المياه

رغم انتهاء حرب الخليج فإنه يمكن تلمس ملامح الصراع القادم الذي يهدد منطقة الشرق الأوسط وهو الصراع بين حكومات وشعوب المنطقة - التي تعد من أكثر مناطق العالم تعرضاً للجفاف - وقد أهملت دول المنطقة لفترة طويلة البحث عن مصادر جديدة للمياه أو بذل جهود من أجل الاستخدام الأفضل لموارد المياه ولم ترصد لذلك سوى اعتمادات لا تفي بالفرض المطلوب ، وذلك وسط اندفاع دول للحصول على نوط المنطقة ولم يكتفِ زعماء الدول الغربية بهذه المسألة مثلما لم تستطع حكومات دول المنطقة التي تسودها الصراعات والعداوات إبرام اتفاقيات تنظم استخدام موارد المياه ومع تصاعد معدل المواليد في المنطقة لتصبح الزيادة في المواليد ٣ / سنوياً فإن من المؤكد أن مشكلة المياه ستصبح مشكلة متفجرة .

وفي منتصف الثمانينات قدرت المخابرات الأمريكية أنه توجد عشر مناطق في العالم معرضة لنشوب حروب فيها بسبب تضلُّل موارد المياه المشتركة وأن غالبية هذه المناطق توجد في الشرق الأوسط .

وتتحرك كل من مصر والأردن وسوريا وإسرائيل إلى دائرة الخطر حيث ينتظر أن تصبح كل موارد المياه السطحية والجوفية فيها مستعلة بصورة كاملة .

وجاء في تقارير اليونيسيف أن ٤٠.٠٠٠ طفل يموتون يومياً في أنحاء العالم بسبب الجوع أو الأمراض الناجمة عن نقص المياه أو المياه الملوثة ، وتوجد نسبة كبيرة من هؤلاء في أفريقيا وفي عام ٢٠٠٠ ستصبح نسبة ٤٠ / من الشعب الأفريقي مهددة أما بنقص الماء أو بتلوته .

ولمزال استهلاك المنطقة من الماء أقل من كميات المياه العذبة المتاحة فيها إلا أن التحديات المثلثة تتركز في توفير الماء بأسعار مناسبة في المنطقة التي هي في سبيل الحلبة اليه وذلك إجراء تحسين كبير في كيفية إدارة الموارد المائية المتاحة .

ومن المهم أن توفر دول الخليج مائديها من احتياطي استراتيجي من المياه بدلاً من أجل إنتاج المحاصيل التي يمكن استيرادها بأسعار أرخص . وكانت رغبة دول الخليج في الحفاظ على استقلاليتها قد تسببت في استهلاك منتجات الغاز الطبيعي في تحلية مياه البحر بدلاً من استغلال المياه المتاحة لدى الدول المجاورة والتي تتدفق أحراراً في المحيط ويتعين تحقيق تعاون بين دول المنطقة - بشأن المسائل المتعلقة بموارد المياه وخاصة مسألة المياه المتخلفة عن الصرف الصحي .

إن الأمن المائي سيصبح قريباً مسئوليّاً للأمن العسكري داخل غرف العمليات بوزارات الدفاع .

وقد أدى الجفاف الذي ضرب أفريقيا طوال عقد كامل إلى استنزاف ماء النيل الذي يزود مصر بـ ٨٦ / من احتياجاتها من الماء . وتضاعف احتياجات مصر من الماء بصورة مزعجة تفتش مع تصاعد نسبة عدد سكانها الذين ينتظر أن يبلغ مجموعهم ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ (عدد السكان الحالي هو ٥٤ مليون نسمة) وكلن الدكتور - بطرس غال وزير الدولة المصري للشئون الخارجية قد صرح بأن مسألة المياه هي مسألة تتعلق بأمن مصر القومي .

وموارد المياه المشتركة بين الأردن وإسرائيل ظلت مثل مشاحنات بين الجانبين رغم أن الوضع ظل مستقراً طوال العقود الماضية .

وقد رفضت السعودية والكويت مشروعاً سبق أن اقترحه الرئيس التركي تورجوت أوزال بعد خط أنابيب المياه من تركيا إلى دول الخليج ورات أن ذلك يكبدها نفقات أكثر من نفقات تحلية مياه البحر . وذكر كبار المسئولين السعوديين والكويتيين أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحكم تركيا في سيادة دول الخليج على مواردها المائية . وبالإضافة إلى هذا فإن خط أنابيب المياه سيصبح عرضة للهجمات نظراً لأنه يمر في أراضٍ عدة دول . وقد أدى سد أتاتورك الذي أقامته تركيا على نهر الفرات إلى ازعاج سوريا والعراق (عن واشنطن بوست)



المصدر: الفرسان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩١

الرغيف يرتهن أولاً وأخيراً للماء نبع الأمن العربي: ثلاثة أنهار

مجلدات كتبت عن «الأمن الغذائي العربي»، أي الحد الأدنى من الارتهان إلى الخارج على المستوى الغذائي، وهو حالياً خطير ومرشح لمزيد من الخطورة.

والسبيل الوحيد إلى هذا الأمن، ركيزة أي أمن آخر، هو زيادة الانتاج والانتاجية، أي استغلال المياه العربية في الري، وخصوصاً مياه ثلاثة أنهار عربية كبرى هي النيل ودجلة والفرات.

ويكتسب هذا الموضوع أهميته من خلال ما رشح عن المحادثات العربية - الأميركية إثر جولة جيمس بيكر على دول المنطقة وخصوصاً بعدما أدرج هذا الأخير مسألة المياه ضمن خطوات «تمتين الثقة».

إذا كانت حكاية نهر النيل خاصة جداً ونحن نرويها في مكان آخر من هذا العدد فلا بد من رؤية حكاية أخرى تفتن بدون شك نزاعات رهيبية، هي حكاية الفرات.

إن هذا النهر الأطول في العالم العربي بعد النيل (٢٣٥٠ كيلومتراً) ينبع من مضاب أرمينيا التركية برافديه الكبيرين مورا وقراصو اللذين يلتقيان في مستنقعات الأزيج ثم يتجه غرباً إلى بلاد الأناضول ويدخل سوريا في منطقة جرابلس على مسافة مئة وخمسين كيلومتراً من البحر المتوسط وبعد ذلك ينحرف شرقاً مخترقاً المنطقة الشرقية الشمالية من سورية على مدى ٤٥٠

قارة عربية كاملة من مورتانيا حتى سورية والعراق لا يخترقها الا ثلاثة أنهار كبرى هي النيل ودجلة والفرات.

النيل لا يتجاوز واديه ودجلة والفرات ينحصران في العراق وسورية. وهذه الأنهار الثلاثة تشترك في صفة واحدة: منابعها خارجية أي خارج العالم العربي. وهي بالتالي مهددة يوماً ويمكن اعتبارها سلاحاً استراتيجياً في نهاية الخطورة في أيدي خصوم العرب وأعدائهم. هؤلاء كثيرون بكل تأكيد.

أنهار ثلاثة وحسب وغيرها مجرد مجار مائية أقرب إلى السواقي ولا تبدل من طبيعتها تسمية الأنهار التي تطلقها عليها كتب الجغرافيا المدرسة تجاوزاً.

٢٠ الفرسان 20 العدد ٦٨٨ الاثنين ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الفرسات

التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩١

كيلومتراً، ثم يدخل في الأراضي العراقية عند منطقة أبو كمال ويجتاز مسافة ١٢٠٠ داخل العراق من شمال البلاد حتى جنوبها ماراً غرب بغداد حيث يلتقي معجلة ليولفا معاً شط العرب الذي يصب في الخليج ليشكل المنفذ العراقي الوحيد إلى البحر.

الجغرافية جعلت من هذا النهر إذاً مصدر مياه بالغ الحيوية لبلدان ثلاثة هي تركيا وسورية والعراق. إنه بالتالي نهر «بولي». وهذه الصفة تطرح مسائل قانونية عديدة بشأن حقوق كل من البلدان الثلاثة.

والطبيعة جعلت من هذا النهر الثروة المائية الأولى في المنطقة فكمية تصريفه لا تقل عموماً عن ٢٦ مليار متر مكعب، أي ما يعادل ٨٢٥ متراً مكعباً في الثانية. وهو يشكل ٨٠٪ من موارد المياه السورية و ٢٨ بالمائة من مجمل الموارد المائية العراقية وينسبة عالية جداً (لم تعد بعد بركة) من موارد المياه التركية وحوالي ١٢.٣ بالمائة من مجمل موارد المياه العربية.

وهذا الواقع «الطبيعي» تهدد توازنه حالياً مشروعات تركية لري مضخة الاناضول وقد تناولت وسائل الاعلام طويلاً هذه المشروعات. ولكن القليل يدرك خطورتها على كل من سورية والعراق. والخلاصة أن مشاريع الري التركية تحرم سورية من ٤٠ في المائة من مياه الفرات التي تصل إليها وتحرم العراق من حوالي ٩٠ في

المائة من مياه هذا النهر التي تجري فيه حالياً. وهذا الرقم بالغ الخطورة بالنسبة إلى سورية لأنه يهدد ثلثي الأراضي المروية في البلاد بالجفاف. وعموماً، لا يمكن أن يؤدي حرمان العراق وسورية من مياه الفرات إلى غير تهديد ما اصطلح على تسميته «الامن الغذائي العربي» تهديداً خطيراً.

لماذا؟

الجواب على هذا السؤال يستدعي عودة إلى الواقع الغذائي العربي، أي إلى الواقع الزراعي العربي عموماً.

لأسباب عديدة طرح موضوع الامن الغذائي العربي بلغة كارثية. ولهذه اللغة ما يبررها، كما سنرى، ولكنها حجبت الجهود العربية لتوفير مزيد من الغذاء. صحيح أن البلدان العربية كانت مصدرة للغذاء في الستينات وانها تستورد حالياً ما يعادل ٤٠ في المائة من مجمل ما يستورده العالم الثالث من المنتجات الغذائية، لدرجة أن بضعة بلدان عربية تتجاوز وارداتها الغذائية كل عام أكثر من مليار دولار. ولكن لهذا النقص وجهه «الإيجابي»، بمعنى أن حوالي ١١ بالمائة فقط من العرب يعتبرون حالياً في وضع تغذية سيء. مقابل ٢٢ بالمائة في السبعينات. والمشكلة في التغذية العربية لا تزال سوء التوزيع، فالجوع قائم ليس لنقص في المواد الغذائية بل لعجز البعض عن شرائها لأسباب اقتصادية أو سياسية. والمشكلة هنا لا تختلف عن الوضع



المصدر: المزارع

التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- صحيح أن عائدات البترول العربي كانت خيراً على جميع البلدان العربية، المنتجة منها للبترول وغير المنتجة له، غير أن هذه العائدات اقترنت بانعكاسات سلبية على القطاع الزراعي خصوصاً بسبب هجرة أعداد كبيرة من العاملين في الزراعة إلى البلدان المنتجة للبترول، أو دخول هؤلاء في «دورة اقتصاد بترولية» ليس للزراعة إلا نصيب ضئيل منها.

- الحياة العربية دخلت عموماً وعلى نطاق واسع في طور حياة المدنية، والأسباب باتت معروفة ومنها تركيز الخطط الانمائية العربية - ولأسباب وجيهة عموماً - على التنمية الصناعية. ولكن هذا التركيز كان على حساب التنمية الزراعية الفعلية. ومع تطور الحياة المدنية واتساعها اضطرت الحكومات إلى تأمين الحاجات الغذائية لسكان المدن (غير الميسورين في معظمهم) بأسعار منخفضة، بأسعار «مدعومة» من خزائن الدولة. وهكذا نشأت ظاهرة غريبة: أن الريف يعمل رفاهية المدينة النسبية. ولم تشذ عن هذه الظاهرة في الشرق الأوسط إلا تركيا وسورية اللتان ركزتا بحدود معقولة على تنمية القطاع الزراعي فحققتا أفضل معدل نسبي من التقدم في هذا القطاع. وهذا لا يعني أن المشكلة لم تعد مطروحة في كلا البلدين.

- «القطاع الزراعي في العديد من البلدان العربية» سوء الإدارة العامة له، وخصوصاً حيث تولى القطاع العام المسألة الزراعية. وقد

الاقتصادي العربي العام وسمته الأساسية التفاوت الهائل في الثروات والامكانيات. لكن الاختلال الأساسي في الوضع الغذائي العربي، أي ارتيائه إلى الاستيراد على نطاق واسع، لا يمكن أن يعالج إلا بزيادة الإنتاج والانتاجية. والسؤال الذي يطرح حكماً في هذه الحال: ما هي السبل إلى هذه الزيادة؟

دورة بترول

المزارعون العرب لا يزالون حتى الآن تحت رحمة الأمطار بنسبة ٧٠ بالمئة من زراعتهم. وهذا ما يفسر تراجع الإنتاج الزراعي في معظم البلدان العربية من سنة إلى أخرى، مع موسم الأمطار وقد أدى الجفاف على مدى سنوات عديدة إلى أزمة غذائية في المغرب وتونس والجزائر، وإلى مجاعة فعلية في السودان - والحل الوحيد في هذه الحالة هو بالطبع زيادة الأراضي المروية مع استخدام أفضل تكنولوجيات الزرع والري لزيادة الانتاجية. ولكن هذا الحل ليس مجرد مشروع تقني صرف. إنه يختلط بمجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية. والمسألة يلخصها سؤال: لماذا فشلت، إلى هذا الحد أو ذاك، مجمل السياسات الزراعية العربية؟

يتفق الباحثون عموماً على الاجابات التالية.



المصدر: العربية

التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهذه السياسة تعني عموماً خفضاً للتفقات على الخدمات العامة والغاء الحماية الجمركية للانتاج الوطني ورفع الدعم عن السلع الغذائية. والغاية هي زيادة العائدات في البلد المدين مقابل خفض النفقات حتى يتمكن هذا البلد من البدء بسداد ديونه. ونتيجة هذه السياسة على الأمن الغذائي سلبية بكل تأكيد. مع العلم أن هذا «الاصلاح البنوي» لم يثبت فاعليته حتى الآن على مستوى تأهيل بلد معين لسداد ديونه. ولنفرض أن هذه السياسة أدت إلى زيادة الانتاج الزراعي فإن هذه الزيادة لن توفر المزيد من العملة الصعبة من الخارج لأن بلدان الشمال الصناعية تفرض قيوداً بارزة لحماية انتاجها الزراعي ومنها دعم هذا الانتاج لجعله قادراً على المنافسة التجارية في الاسواق العالمية.

ما علاقة كل ذلك بالامن المائي العربي؟ الخلاصة أن الامن الغذائي العربي يعاني حالياً من مجموعة مفارقات ومتناقضات.

اولها اضطرار الحكومات الى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. وهذا يؤدي طبعاً إلى زيادة معينة في الانتاج. ولكن المشكلة تقترب طبعاً بتهميش غير القادرين على الاستثمار المصري لتأمين انتاجية جيدة: أي ملايين الفلاحين الذين سيتعرضون حكماً للفقر. ولتلافي هذه الكارثة لا بد من التوفيق بين مطلب زيادة الانتاجية ومطلب آخر هو الاكتفاء الذاتي (بهاشم معقول). والامر مستحيل إلا بزيادة الانتاجية بسبل محدودة الكلفة. وهذه السبل ليست «متعددة». إنها فقط الري والتكنولوجيا.

وإذا كانت التكنولوجيا تكتسب بجهد بشري وبيع المال، فإن المياه لا يمكن اكتسابها إذا حرم انسان منها. إنها ليست ثمرة جهد ارادي بحد ذاتها فالارادة الحسنة لا تخترع المياه المعقولة الكلفة حتى الآن لحاجات الري. وإذا انتفت هذه المياه فإن ما يدعى «الامن الغذائي» يستحيل إلى ما هو أبعد من الحلم، إلى وهم فعلي.

نذير بعلبكي

أبركت بلدان عربية عديدة هذه المشكلة، ولو متأخرة (في مصر والجزائر مثلاً)، فحولت الاراضي إلى المزارعين الذين يستغلونها بدافع طبيعي هو الكسب. وهذا ما اتاح مجالات استثمار عديدة في الزراعة، سواء على مستوى الري والتكنولوجيا. ولكن هذه الاستثمارات، ولثغرات في السياسة الزراعية العامة، تبدو وكأنها تلبي حاجات الملاكين الجدد (أو القدامى) لا حاجات البلاد الغذائية أولاً. والامر يستدعي حكماً مصالحة بين الكسب المشروع للملاكين والحاجات المشروعة في البلاد، أي تأمين سوق داخلية للانتاج تحت على الاستثمار. والمسألة معقدة جداً ولأسباب عديدة أهمها مخاطر «تحرير» اسعار المواد الغذائية على المستوى الاجتماعي الداخلي («تحرير» محدود لهذه الاسعار أدى إلى «ثورات خبز»).

بعد الحرب

وهذه العوامل تقترب حالياً بمجمل ظروف مستجدة بعد حرب الخليج.

- هناك عوية كثيفة من العمل العرب من الخليج. وهؤلاء والفدون في معظمهم من بلدان «زراعية» وهذا ما يربط أعباء غذائية جديدة على هذه البلدان التي عانت سنوات من الجفاف. يضاف إلى ذلك مشكلة الديون الخارجية التي ترمق البلدان العربية غير البترولية وهي تبلغ أحياناً ما يعادل ٧٠ في المئة من الناتج القومي الخام.

- يضاف إلى ذلك أن مصادر التمويل العالمية المتوفرة مبدئياً، أي المؤسسات المالية الدولية، لا تمد أي بلد من هذه البلدان، بالقروض إلا بعد موافقة صندوق النقد الدولي. وهذه لا تأتي إلا بعد أن يعهد البلد المدين إلى سياسة «اصلاح بنوية».



المصدر : حاسو

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الماء كل

شيء حي !



بقلم :

هدايت عبد النبي

الانهيار قضية .. والقضية هي الانهار ..
ويعتقد الخبراء ان ازمة المياه في
منطقة الشرق الاوسط تمثل قضية
استراتيجية لا يريد ان يتبناها احد في
الوقت الذي فشل فيه قادة العالم في منح
هذه الازمة اولوية استراتيجية .. التي
من الممكن ان اى لحظة ان تنفجر في
المنطقة بعد تحرير الكويت ، وقد تؤدي
إلى قيام الحروب في عشر مناطق من العالم
بسبب المشاركة في المياه . وتقع معظم هذه
المناطق في الشرق الاوسط .
وطبقا لتقديرات البنك الدولي فإن
منطقة الشرق الاوسط تعاني من اقل
التفقات الخاصة بامداد مياه الشرب
النقية .

ويؤكد جويس ستر ، رئيس ومؤسس
مركز الأبحاث المعروف باسم « معاصرة
القمة العالمية للمياه » ، انه لا يوجد طريق
لحل مشكلة المياه في منطقة الشرق الاوسط
سوى التعاون الفعّال بين دولها .

ويضيف انه بغیر التعاون الاقليمي
حول المياه فإن مشاكلها ومشاكل الصرف
يمكن ان يؤديا إلى نزاع مسلح في المنطقة .
وينبه في مجلة « فورين بوليسي » في
عددتها الأخير إلى ان « أمن المياه ،
سيصبح قريبا مساويا ، للأمن
العسكري ، في مناقشات وزارات الدفاع في
المنطقة والعالم . وأنه على سبيل المثال
وليس الحصر ، ستين في المائة من عمليات
تحلية المياه تتم في منطقة الخليج .

ويقول إن بعض محطات تحلية المياه
تعمل في حجمها إلى حجم المدن ، الأمر
الذي يدعو المسؤولين في هذه الدول إلى
الخوف من احتمالات ان تكون هذه
المحطات ، في المستقبل ، هدفا للهجوم
عليها ، في الوقت الذي تحولت فيه هذه

المخاوف إلى كابوس يزعم العالم .
وتؤكد تقديرات الخبراء ان هناك أكثر
من ألف هجوم ارهابي قد خطط له ضد
أهداف لتوليد الطاقة حول العالم في العام
الماضي .

ويشير الخبير الأمريكي الى انه خلال
حرب تحرير الكويت اعتمدت القوات
الأمريكية على المياه المعدنية من مصنع في
السعودية والامارات .

ووصلت مخاوف الأمريكيين كما يقول
« ستر » ، انه لو ان هذه الامدادات كانت
قد قطعت فكل من الممكن ان يكون ثمن
توصيل المياه الى القوات الأمريكية في
صحراء السعودية أغلى من ثمن البترول
نفسه .

ويشير ستر الى ان لبنان واحدة من
دولتين في المنطقة لديها فائض من المياه
يسمح للجيران بالمشاركة فيه . إلا ان
ظروف الحرب الأهلية طوال السنوات
الماضية حالت دون استخدام لبنان لمياهها
الاستخدام الأمثل والدولة الأخرى هي
تركيا التي تمثل نقطة التوازن في الشرق
الاطوسط بالنسبة للمياه .

وقد دعا الرئيس التركي تورجوت
اوزال الى اقامة « خط انابيب السلام »
لنقل المياه الى دول الخليج والشرق
اوسطية ويكون هذا المشروع من خطين



المصدر : ما بين

التاريخ : ١٥ ما بين ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيسيه جديده للبنك الدولي حول مشكلة المياه ومبادرة القمة الخاصة بانتقال مؤتمرات لمناقشة مشكلة المياه تهدف الى ادارة الموارد الحالية وليس الى تفجير الخلاف السيلسي.

ويطالب ستر الولايات المتحدة بايقاف المساعدات لمشروعات المياه التي ليس لها صلة بالمشروعات المخطط لها من قبل مؤسسات مانحة (او حكومات مانحة اخرى كما يطلب بايجاد التنسيق الفاصل بين الدول المانحة والمؤسسات الدولية لتنفيذ مشروعات المياه بالاضافة الى اقامة مكتب

داخل وزارة الخارجية الامريكية . تابع لوزير الخارجية . مهمته الوحيدة التنسيق بين الوكالات الامريكية والمؤسسات المانحة

ويعتقد ان قمة اسطنبول الخاصة بالمياه ستكون ملزمة اختبار لوضع سياسة مستقبلية للمنطقة من خلال انشاء مركز شرق اوسطي لسياسات مصادر المياه . يكون من صلاحياته تنفيذ سياسة تنسيق اقليمية والتدريب الاداري وجمع المعلومات . وتقييم حاجات الاستثمار بالاضافة الى تقديم ساحة لحل النزاعات

والمهم في ازمة المياه ان الخبراء يعتقدون ان المواجهة السلبية لها سوف تؤدي الى انهيار اي مبادرة سلمية مستقبلية خاصة بالمنطقة اما الاستجابة الخلاقة لعكرة التعاون في مجال المياه يمكن ان تؤدي الى طريق جديد للسلام .

للانابيب احدهما ينقل المياه الى المدن الاردنية والسورية . والاخر الى البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والامارات ويغطي حاجة ١٥ مليون نسمة ويتكلف عشرين بليون دولار وقامت تركيا منذ عام ١٩٨٣ بامانة مشروع ضخ لتوفير المياه في منطقة جنوب شرق الاناضول . ويتضمن المشروع سد ، انشاورك ، الضخم . وسوف يؤدي هذا المشروع . عند الانتهاء منه . الى زراعة ١٥٦ مليون هكتار . وسوف يتم توليد ٢٤ بليون كيلو وات من الطاقة الكهربائية (ويمثل هذا الرقم نصف احتياجات تركيا من الطاقة) . وتامل تركيا في بيع المواد الغذائية التي ستزرع في هذه المنطقة الى اوروبا والشرق الاوسط في مقابل نحو عشرين بليون دولار

ولمواجهة ازمة المياه تم اطلاق مبادرة قمة المياه العالمية في يناير ١٩٨٩ . لتعبئة الجهود على اعل مستوى في الدول المانحة وكذلك في الدول التي لديها مصادر للمياه من اجل مواجهة مستقبلهم المشترك واشتر الخبير الدولي ستر الى ان اربعين دولة تحاورت في مؤتمر المياه الافريقي الاول الذي عقد بالقاهرة في يونيو الماضي

واشتر باعلان القاهرة الذي ادرك اهمية التعاون بين الدول الافريقية في هذا المضمار

وسوف يعقد المؤتمر الثاني العالمي لمواجهة مشكلة المياه في اسطنبول في نوفمبر القادم وسوف يتناول المؤتمر قضايا هامة مماثلة لما تم وضعه في دراسة



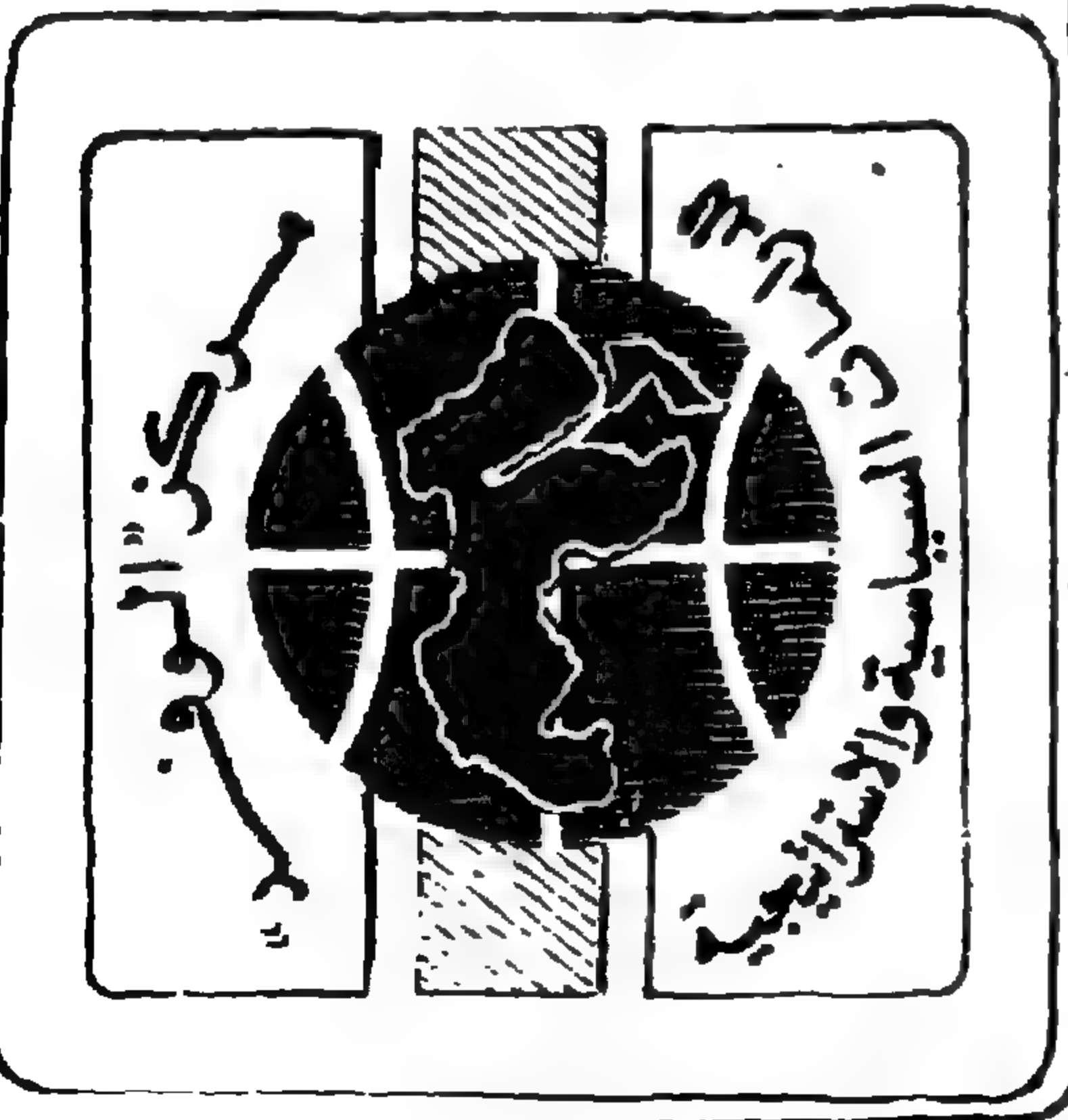
المصدر: الوفاء

التاريخ: ١٧ أبريل ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مخطط استراتيجيات مصر الجديدة



تعلمنا منذ طفولتنا ان الماء سائل لا لون له ولا رائحة ولا طعم . وهو سائل يتحول بكمومية الى بخار . وبكمومية الى جليد .. ولكن يبدو في هذا الزمن اننا يجب ان نعلم ان الماء - ايضا - قد يتحول الى شرارة لتؤجج نيران وجهيم الحروب كالقذائف - لو اكثر - ... فالمصفاة المائية مقلية ... وخصوصا بعد ان تحول هذا السائل الشفاف الى مياة تعكس فواعر اللعبة السياسية الجديدة في المنطقة . بل اصبح طرفا اساسيا في المعادلة الشرقية اوسطية . وسلعة استهسية تحولها المصنعات والمبانيات . ونصائح من اجلها تحفلات ليلية وجديدة المجرة التركية الاخيرة ويبدو ان المعادلة المائية القديمة لن تتوقف عند حدود نهر الفرات الذي طرحه المبررة التركية على طاولة البحث . بل انها تشمل بجلة والذيل وبيناس والبيطاني ونهر الأردن المصفاة الى المياه الجوفية في الاراضي العربية المحتلة .. فلصراع اليوم وعدا .. لم يعد فقط صراعا عسكريا او حضاريا . بل بات ايضا - صراعا مياه .. لذا وجب علينا ان نطرح القضية بأكمل مقلاتها امام القاريين . باعتبارها تحديا اميلنا يواجهه امنا القومي المصري والعربي بذات الدرجة وبنفس المقدار .





المصدر: ...

التاريخ: ١٧ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إسرائيل تسرق... وتركيا تناور لحسابها. وأثيوبيا سلمت أوراقها لتل أبيب

سابقة عن المذبحة التركية - إلا أن الذي يعنينا هنا أن نذكره هو أن التعاون بين إسرائيل وتركيا في مجال المياه لم يكن وليد المذبحة التي أعلنها أوزال مؤخرا فحسبما ورد في تقرير لوكالة معلومات البيئة الأمريكية أشار التقرير عن مفاوضات إسرائيلية تركية لاستيراد مياه نهر الفرات وأن الاتفاق - الذي عقد قبل مذبحة أوزال بل وقبل أزمة الخليج - استهدف إمداد إسرائيل بالمياه التي تحتاجها - بسبب زيادة أعداد المهاجرين الجدد - وكذلك للضغط على الاقتصاد السوري المنهك وأجهل العراق بحرمانها من الكميات المقررة لها من مياه النهر.

سرقة المياه

ثاني الأمور التي نود أن ننبه عليها أن إسرائيل أدركت قبل غيرها ضرورة الاهتمام بقضية المياه - باعتبارها قضية محورية في مستقبلها - واتخذت مسلكين...
الأول: القيام بعمليات سرقة «ولية» للمياه العربية.
والثاني: هو إقامة مشروعات ملئية ضخمة - سنذكرها تفصيلا فيما بعد - وقد بدأت إسرائيل بعمليات السرقة والسطو على نهر الأردن - حيث قامت بتسييرها ودفعها باتجاه مواز للساحل الجنوبي لاستخدامها في إرواء صحراء النقب - وبعد ١٩٦٧ قامت بسحب كميات كبيرة من المياه

ليس على سبيل التهويل أو التهوين - القول بأننا على وشك صراع مياه قد ينشب في أي لحظة - وتتعظم هذه الحقيقة إذا ما نظرنا باتجاه الشمال (تركيا) أو الشرق (إسرائيل) أو الجنوب (أثيوبيا) .. ولما كانت إسرائيل هي رأس المثلث والطرف الأسفل المدير والمعرض في تحريك المخاوف القائمة من الشمال والجنوب - فلنأخذنا لا نستطيع أن نبدا هذا الملف بغيرها من الأطراف الضالعة - مهما كان حجم نشاطها الظاهر على مسرح الأحداث الآن .. وقبل أن نخوض بقضية المياه في مخططات إسرائيل - يجب أن ننبه لعدة أمور ..

مثلث القامر

أولها: أن الدور الإسرائيلي في قضية المياه لا يمكن تناوله دون الإشارة لابعاده الدافعة والحركة لصنبر التهديد الأخرى - تركيا - أثيوبيا - فلسطين الخمسينيات لمرء جون جويون، هذه الحقيقة عندما أشار بضرورة أن تتبع إسرائيل سياسة «الفرز فوق الحواجز العربية» لإقامة تحالف استراتيجي مع دول الجوار غير العربية - لتخديم المنطقة بمحور يضم إسرائيل وتركيا وأثيوبيا.

وقد أشار الكاتب والمؤرخ الإسرائيلي «ميخائيل بلزوغر» لجانب من هذه الجهود خاصة في فترة سعى إسرائيل للانضمام لحلف «الناتو» عام ١٩٥١ .. أما على صعيد العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية - ورغم أن العلاقات الدبلوماسية كانت متقطعة منذ ١٩٦٧ - إلا أن إسرائيل دخلت إلى موضوع المياه بشكل مباشر مع أثيوبيا - وقد تحركت باتجاهين أولهما: السعي لإعادة العلاقات من خلال تقديم خدمات علمية وفنية لأثيوبيا كان أبرزها تقديم دراسات وتصميمات لبناء عدد من السدود على نهر النيل في أثيوبيا .. وثانيهما: تزويد أثيوبيا بأسلحة متقدمة لمواجهة ثوار إريتريا .. ويبدو أننا لم ننبه لهذه المساعي - إلا عندما تناقلت الصحف الغربية أنباء عن قيام شركة «تلحال» الإسرائيلية بإجراء دراسات على التربة في أثيوبيا لتحديد لبناء ثلاثة سدود بالقرب من بحيرة «تلها» ونهر «أباي» أحد روافد نهر النيل - وأعلنت صحيفة «الانديبننت» البريطانية أن السدود الثلاثة ستخلق لأثيوبيا التحكم بنسبة ٨٢٪ من مياه النيل - وهذا بالطبع سيكون له بالغ الأثر على مصر - خاصة في ظل العلاقات القوية التي أصبحت تربط أثيوبيا - بإسرائيل والتي استاجرت جزيرة حنكلا - وألقت عليها قاعدة عسكرية إسرائيلية .. أما عن العلاقات الإسرائيلية التركية - فقد كانت أقل صعوبة - حيث أن تركيا كانت ولا زالت ترتبط بعلاقات قوية مع إسرائيل فضلا عن أنها أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩ - وقد ناقشنا أبعاد خصوصية هذه العلاقات الأسبوع الماضي في مقالات

جدول يوضح موارد إسرائيل المائية

المورد	النسبة المئوية	الكمية سنوياً
١ - نهر الأردن	٣٦٪	٦٠٠ مليون متر مكعب
٢ - المياه السطحية والجوفية من الأراضي العربية المحتلة	٩٪	١٥٠ مليون متر مكعب
٣ - المياه الجوفية أسفل الضفة الغربية	٣٠٪	٥٠٠ مليون متر مكعب
٤ - نهر العوجا	١٤.٥٪	٢٣٠ مليون متر مكعب
٥ - حوض مياه الفيضانات	٥.٥٪	٩٠ مليون متر مكعب
٦ - إعادة تدوير المياه المستخدمة	٥٪	٨٠ مليون متر مكعب
الإجمالي	١٠٠٪	١٦٥٠ مليون متر مكعب

(المصدر: دورية العلم والتكنولوجيا العدد ١٨/١٧ عام ١٩٨٩)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١٧٠ ميلادي ١٩٩١

المصدر : الوفاة

الجوفية في الاراضي المحتلة .. ولم تكف اسرائيل بسرقة ٦٠٪ من مياه نهر الاردن واستغلالها على المياه الجوفية . بل استولت على مياه نهر يافس - بمرتفعات الجولان المحتلة - ثم قلعت عام ١٩٨٢ بعد غزوها للبنان بالسطو على مياه نهر الليطاني . ولم تستطع اسرائيل ان تخفي العلاقة القوية بين تمسكها بالاراضي المحتلة بالضفة والجولان ولبنان . وبين رغبتها في الاستمرار في سرقة الموارد المائية في هذه الاراضي . حتى بدا في اوقات كثيرة ان المياه هي السبب الاول والاخير لتمسك اسرائيل بالاراضي المحتلة ... وقد وضع هذا الاصرار على السلب والسرقة من خلال المبعثات السلمية . الاخيرة «بيكر» - «شامير» - «اوزال» ... والتي تسعى جميعها لتفتين هذا النهب واعتباره النقطة الاولى في اي تسوية قادمة . بل ان المبادرة التركية انقربت بلنها لم تذكر ان نقاط اخرى مكتفية بالمياه باعتبارها اصل الداء . والحل الاول والاخير للصراع العربي الاسرائيلي (!)

مخططات اسرائيلية قديمة

الحقيقة ان الاهتمام الاسرائيلي بقضية المياه كان سابقا على احتلال فلسطين ذاتها . ففي السنوات الاخيرة من الانتداب البريطاني على فلسطين بدأت اللجان الصهيونية بالتعاون مع الوكالة اليهودية في طرح الفكر مشاريع - معظمها لم ينفذ لكن كانت اسرائيل تهدف منه التخطيط طويل المدى لزيادة

وتنظيم الموارد المائية في فلسطين . ولقمت اللجان الصهيونية بتحريك جهات دولية لارسال بعثات وخبراء في مجالات المياه لدراسة الاوضاع المائية في فلسطين ووضع تصورات كاملة يمكن الاستفادة منها بعد الاحتلال .. ففي اعقاب انتهاء مهمة لجنة «بيل» التي اقترحت بولتين عربية ويهودية عام ١٩٣٧ قام «ايونيس» ببول دراسة - بتكليف من بريطانيا - لدراسة امكانية القيام بمشروع لاصلاح وزراعة ٣٠٠ الف فدان في الضفة الشرقية لنهر الاردن يمكن استخدامها في توطين العرب بعد طردهم من اسرائيل . وحدد المشروع عدة طرق للتنفيذ . كان من بينها تحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبريا . لتستخدم البحيرة في تخزين المياه وري الاراضي المطلوب زراعتها ..

● مشروع لودرميك ..
لقد قام لودرميك بزيارة فلسطين - بناء على تكليف بريطاني - الف بعدها كتبه (فلسطين ارض الميعاد) واشرف فيه لمشروعه الخطير . الذي كانت ابرز ملامحه ضرورة الاستيلاء على نهر الاردن وايضا منابعها - نهر الحصباني ويافس ونقل هذه المياه الى جنوب اسرائيل - اراضي النقب - وكذلك الاستيلاء على نهر الليطاني - وتحويل مياهه عبر بحيرة صناعية تقام شمال مدينة الناصرة .

واشرف لودرميك الى ضرورة تحويل مياه الاردن واليرموك والزلاء في انابيب تمتد على جانبي وادي الاردن وتوزع بنسبة النصف على اودية الجليل ومرج ابن عامر وبيسان . والنصف الاخر يستخدم في ري ١٥٥ الف فدان صالح للزراعة في وادي الاردن .

كما اكد على ضرورة بناء سدود وخزانات على تلال الخليل لحجز مياه الامطار وتخزينها . واستغلال مساقط المياه النهرية ومسقط مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية التي ترفع المقرة الصناعية .

● مشروع ملير سليف ..
هذا المشروع يعتمد على استثمار المياه الجوفية في سهول الاردن ولحمها بالمضخات الكهربائية . والمشروع يشمل عشر نقاط ثماني حول المياه الخاصة بقرى والتسعة والعشرة حول توليد الكهرباء .

● مشروع جونسون ..
يتلخص في انشاء سد على نهر الحصباني لتخزين الفائض السنوي للاستفادة من المياه ومن توليد الكهرباء . وحدد المشروع خمس مراحل تستغرق كل منهما سنتين ويتكلف ان ذاك ١٣٠ مليون دولار . الا ان المشروع رفض من قبل اسرائيل لانه لم يشمل مياه الليطاني لذا وضعت اسرائيل مشروعا جديدا - ويكشف هذا الموقف ان النوايا الاسرائيلية تجاه لبنان قديمة جدا .

● مشروع كوتون ...
الحقيقة ان هذا المشروع هو اكثر المشاريع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوففس

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩١

الاهتمام الاسرائيلي بقضية المياه تسبق احتلال فلسطين

استعمارية وتبدو فيه ملامح الرغبة الاسرائيلية التوسعية على حساب الموارد المائية العربية فقد قام كوتون مهندس الري الامريكى بالتعاون مع الخبراء اليهود بوضع مشروع نشرته الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٥٢ كمشروع اسرائيل رسمى .. ويشتمل هذا المشروع جر مياه البحر المتوسط الى وادى الاردن لتوليد الكهرباء والطلاقة وتحويل ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن الى المياه المخزنة في سهل البعلبوك .. وجر ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه الحصباني وبنينس وتخزينها في الجليل .. وتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من نهر الليطاني بواسطة نفق الى نهر الحصباني ... وحين نشر هذا المشروع عام ١٩٥٢ ادعت اسرائيل بشأن تحويل وجر مياه نهر الاردن وروافده من المياه المعطاة للبنان وسوريا والاردن ستلى بحاجاتهم ..

والحقيقة انه رغم ان اسرائيل لم تتمكن من تنفيذ اى من المشروعات السابقة الا انها لم تعمل عنها .. بل تتحين الفرصة بين فترة واخرى لتحقيق جانب من هذه المشروعات - خاصة مشروع كوتون -

المشاريع التى نفذتها اسرائيل

بعد عام ١٩٤٨ بدأت اسرائيل محاولاتها في الاستفادة من المقترحات والمشروعات القديمة - التى سبق الاشارة اليها - ونظرا لكلفة هذه المشاريع المرتفعة .. بدأت اسرائيل في التفرج بالتنفيذ .. فلبداية كان بالاسهل والاقل في الكلفة ثم الاصعب فالاصعب .. وقد وضعت الخطة المائية الاولى عام ١٩٥٣ ومنها سبع سنوات واستهدفت مضاعفة كميات المياه عام ١٩٦٠ بزيادة قدرها ٩٢٠ مليون متر مكعب سنويا يمكن تقسيمها كالآتى : ٨٣٠ مليون متر مكعب من مصفر محلية .. المياه الجوفية ونهر الاردن - و ٥٤٠ مليون متر مكعب من مصفر خارجية .. ثم مددت اسرائيل الخطة من سبع سنوات الى عشر واصبحت الزيادة المرجوة بدلا من ٩٢٠ مليون الى ١٨٠٠ مليون متر مكعب ومصدرها بالاساس هو زيادة السحب من

نهر الاردن حتى ان اسرائيل وصلت الى الاستيلاء على اكثر من ٥٠٪ من مياه النهر .. وتركت نفس الكمية الى الدول العربية الثلاث المطلة على النهر .. رغم ان نسبة المياه التى تنبع من اسرائيل لا تتجاوز ٢٣٪ .. وقد استحوذت صحراء النقب على اهتمام اسرائيل في هذه الفترة فقامت عدة مشروعات كل ابرزها ..

● مشروع العوجا - النقب وهو يتكون من خطين الاول تم تنفيذه عام ١٩٥٥ وبلغ طوله ١٠٦ كيلو مترا وينقل ١٠٠ مليون متر مكعب من منبع العوجا ومنبع راس العين الى النقب .. والثاني جرى تنفيذه باتجاه الغرب عام ١٩٦٠ وطوله ١٣٠ كيلو مترا ويغذى هذا الخط مدينة تل ابيب وحوالى ٤٥ مليون متر مكعب محيط بها (المصدر دورية - العلم والتكنولوجيا - يوليو ٨٩)

● مشروع الجليل الغربي - المقطع وهذا المشروع هو عبارة عن شبكة انابيب متصلة بثلاث عشرة بئرا .. ويقهر المخزون الاجمالي لكل البئر ١٢٩ مليون متر مكعب وتضخ المياه من البئر الى الانابيب بواسطة مضخات عمودية ..

● مشروع تجفيف بحيرة الحولة الحولة منطقة منخفضة تم بناء سد بالقرب منها لتحويل مجرى مياه نهر الاردن اليها .. وقبل هذا تم تجفيف هذه المنطقة للقضاء على الامراض والابوة التى كانت موجودة بسبب المستنقعات ..

● مشروع طبريا - النقب من اهم المشروعات السابقة واكثرها علنا لاسرائيل ٣٠٠ مليون متر مكعب مياه سنويا .. كذلك هو اقرب المشروعات للمشروعات القديمة ويمكن ان تسميه السد العالي الاسرائيل .. فقد قصد منه تحويل المياه وتجميعها حوالى ٧٠٠ مليون متر مكعب في بحيرة طبريا وتحويلها الى خزان لحفظ التوازن بين سنوات الجفاف والسنوات الممطرة .. وبلغ طول الجزء الاول من هذه القناة حوالى كيلو متر .. وقد تم انشاء محطة توليد كهرباء بجانب هذا المشروع ..

كلمة أخيرة

ان المياه جزء اساسى في مخططات اسرائيل وهو لايفصل ابدا عن اطماعها التوسعية والاستيطانية في المنطقة .. لذا فيجب التعامل ببالغ الحذر مع هذه القضية في المرحلة القادمة .. والتصدي بكافة السبل للمشروع التركي - آخر المشروعات الاسرائيلية للسيطرة على المياه في المنطقة - ويجب ان تأخذ هذه القضية حجمها على المستوى الاقليمي وكذلك الدولى عن طريق وضع الهيئات الدولية باستمرار بصورة الاوضاع وقد يتطلب الامر قرارا قضائيا دوليا لمنع تركيا واسرائيل من تنفيذ المشروع ...

ايمن نور



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شبح حرب المياه يطل على الشرق الأوسط

بمشروع «خط أنابيب السلام»
والواقع أن مشكلة نقص المياه كانت موجودة من قبل
القترح أو زوال برمن طويل ، إلا أن زيارته لواشنطن نشطت
الفكرة وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج وبدء الإدارة
الأمريكية في وضع النقاط على الحروف لحل النزاع العربي
الإسرائيلي وتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف .

يتكهن العديد من الخبراء بأن الحرب القادمة في الشرق
الأوسط ستكون بسبب المياه والصراع على مواردها .
وكان أكثر المسؤولين الذين تعرضوا لهذه المسألة الرئيس
التركي توجوت أوزال الذي اقترح أثناء زيارته الأخيرة
لواشنطن حل مشكلة المياه في دول المنطقة وخاصة
إسرائيل والأردن وسوريا والأراضي المحتلة فيما سمي

وكانت جامعة ميتشجن الأمريكية

قد علقت ندوة دراسية منذ عدة أشهر
تحت شعار مشكلة المياه وحلها بطرق
سلمية واشترك فيها البروفيسور هيل
شوفال من الجامعة العبرية وهو أحد
العلماء المتخصصين في مشاكل المياه
الملوثة ، وقام بأعداد دراسة عن حل
مشكلة المياه بين إسرائيل والدول
العربية خاصة الأردن وسوريا
والأراضي المحتلة ، كما شارك في
الندوة البروفيسور المصري خليل
حسني منسي من جامعة ميتشجن .
وطرح في الندوة كيفية حل مشكلة
المياه ، والنزاع حول توزيع المياه من
الناحية القانونية استنادا إلى أحكام
القانون الدولي .

وزير الزراعة الإسرائيلي يحذر :

التنـازل عن

الأرض المحتلة

ومياهها يمدد

مستقبل إسرائيل



الأنموذج السياسية والاقتصادية للمشروع التركي بحل مشكلة المياه



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القدس من :

أميرة حسن

والسدود ومحطات الكهرباء
وبهذا المشروع ستمكن تركيا من
انهاء الصراع على توزيع المياه مع
العراق خاصة وان تركيا تمتلك فائض
مياه ضخما لاحتياجه لمدة مائة سنة
قادمة ولن تتكبد شيئا من تكاليفه .
اما الفائدة التي ستعود على
الولايات المتحدة من هذا المشروع
فبالإضافة الى كبح جماح العراق
وايران ، فان الشركات الامريكية
ستكون صاحبة الحق الاول في بناء
هذا المشروع الضخم الذي سيتكلف
٢٠ مليار دولار .

واما اسرائيل فان المشروع سيسد
عجرا كبيرا في المياه التي تحتاجها
حيث ادى نقص المياه بها اخيرا الى
قرار الحكومة الاسرائيلية بتخفيض
المساحات المزروعة بنسبة ٤٠ ٪ . مما
ادى الى قيام مظاهرات يومية في الآونة
الآخيرة نظمتها المزارعون بسبب
تقليص حصص المياه اللازمة
للزراعة . كما ان هناك قرارا اخر برفع
اسعار المياه . وحتى الان يمكن القول
بان مشكلة المياه في اسرائيل ملزمت
بعيدة عن الحل خاصة انه يتربد ان
مياه الشرب في اسرائيل ملوثة .

وتعاني الاراضي المحتلة خاصة
غزة من نقص حاد في المياه .
ومليشيه السكان حاليا هو مياه

اسرائيل الكبرى بدأ بالتحذير من ان
تتأثر اسرائيل عن الاراضي المحتلة
يهدد مستقبل اسرائيل لانها ستخسر
اهم مصادر مياه من الارض المحتلة .
وخلال زيارة الرئيس التركي
تورجوت اوزال للولايات المتحدة قدم
الاقتراح بانشاء خط انابيب المياه على
ان يكون بطول ٦٠٠ كيلو متر يمتد الى
الدول التي تحتاج المياه في الشرق
الاطلس وبالإضافة الى الفائدة المالية
التي ستعود على تركيا من جراء انشاء
هذا الخط فان الرئيس التركي يريد
ايضا تعزيز مكانته الدولية خاصة
بعد حرب الخليج والموازنة بين تركيا
وايران من جهة ، وتركيا والعراق من
جهة اخرى . اما الفائدة المالية فهي
تتركز في الامتيازات الضخمة التي
طلبتها تركيا كمن لهذا الاقتراح
والاستثمارات الضخمة التي ستلوم
بها الدول الغنية خاصة اليابان
والمانيا والولايات المتحدة والمجموعة
الاوروبية فيها .

وقد بدأت الحكومة التركية بالفعل
بالتخطيط لبناء المصانع والموانئ

ومن جهة اخرى فان هناك نزاعا
اخر حول المياه قائم بين تركيا
والعراق وسوريا ، تفاقمت حديثه بعد
اعلان تركيا عن رغبتها في اقامة سد
لاستخراج الطاقة الكهربائية في
الاناضول جنوبا ، والاستفادة من المياه
الموجودة في المنطقة لري الاراضي
الزراعية واستغلال مياه دجلة
والفرات وهو الامر الذي عارضته كل
من سوريا والعراق بشدة .

وبعد حرب الخليج وحسب طلب
الولايات المتحدة اعلن الرئيس التركي
انه على استعداد لمد خط انابيب مياه
من تركيا عبر سوريا والعراق ويصل
للكويت والسعودية بامتداد ١٥٠٠
كيلو متر ويستمد المياه من الفائض
التركي الذي لا تحتاج اليه ويتكلف
٢٠ مليار دولار وتقوم بتنفيذه
المجموعة الاوروبية .

ويقول البروفيسور شوفال انه
لوجيء في ندوة جامعة ميتشجن بما
سمعه من ان العلماء الامريكيين كانوا
قد عرضوا الفكرة نفسها وتبنت كل
من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية
الامريكية الفكرة وتولت دراستها
وبحثها ، لانه بدون حل مشكلة المياه
وتوزيعها لا يمكن ضمان الاستقرار في
الشرق الاوسط ، ويقول شوفال انه
ليس من قبيل المصادفة ان وزير
الزراعة رافائيل ايتان وهو من مؤيدي



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣٠ أبريل ١٩٩١

ملحة بالمعنى الدقيق للكلمة . ويتهم خبراء المياه الفلسطينيين اسرائيل بأنها هي المسئولة عن النقص في المياه لقيامها بسرقة المياه .

ومما يذكر ان اسرائيل قدمت في مؤتمر نيروبي عام ١٩٧٨ تقريراً يقول ان اسرائيل استنزفت جميع مصادرها المائية وانها تستهلك مواردها بنسبة ١٠٠٪ وقامت الحكومة الاسرائيلية بسن قوانين حددت فيها كميات المياه التي يلتزم المزارع الفلسطيني بضخها من البئر الارتوازية التي حفرها بنفسه في عهد الحكم الاردني . وفي عام ١٩٧٦ ألغت الحكومة الاسرائيلية قسم الابحاث والدراسات في مرفق المياه بالضفة الغربية وتم تسليم هذا القسم لشركة اسرائيلية . وتم تحديد جميع كميات المياه التي تستهلك في الضفة الغربية وهو الامر الذي يوضح ان اسرائيل تطمح في ان تصبح دولة صناعية وزراعية وسياحية على حساب المياه العربية .

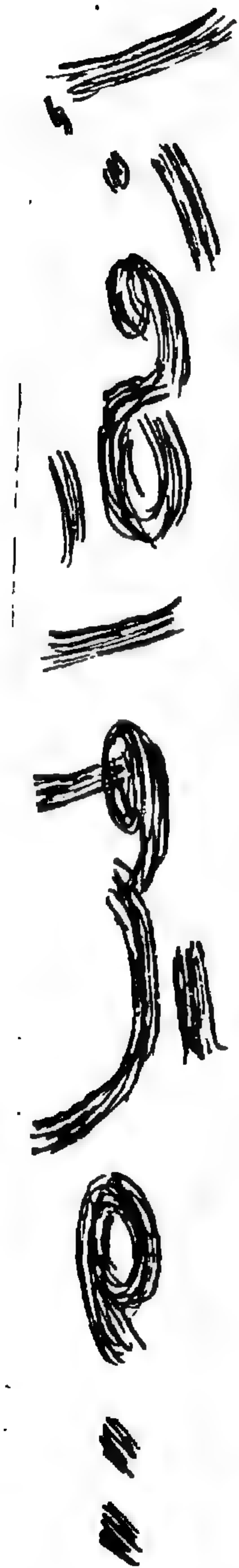
وعلى أي الأحوال فإن جميع الأطراف خاصة تركيا صاحبة المشروع والولايات المتحدة واسرائيل ترى ان حل الصراعات السياسية في المنطقة مرتبط ارتباطاً دقيقاً بحل مشكلة المياه .



المصدر: الوفد

التاريخ: ١٦ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



من الحقائق التي لا تغيب عن الأذهان أن العالم الآن يعاني بدرجة أو بأخرى من أزمة في مصادر النوبة الصالحة للاستخدام. فبعض مناطق العالم تعاني من نقص كمية المياه العذبة وبعض المناطق تعاني من نوع المياه. والبعض الآخر يعاني من مشكلة الكمية والنوع معا. والواقع أننا لو نظرنا إلى الموازنة الكونية للمياه العذبة في الطبيعة لوجدنا أن حجم المياه عموما في الكرة الأرضية يقدر بحوالي ١٤٠٠

ونود أن نذكر أن أهمية مصادر المياه العذبة ليست لأزمة فقط للشرب والصناعة والاستخدام المنزلي. ولكن أهميتها تكمن في أنها لازمة لإنتاج الغذاء. خاصة الحبوب التي يستورد العالم العربي ٦٠٪ من احتياجاته منها.

ومن المؤكد أن المساحات الشاسعة من الأراضي التي تبلغ ١٥ مليون كيلومتر مربع تشتمل على ملايين الآلات الصالحة للزراعة إذا توافر لها عنصر الماء اللازم. لذلك يمكن القول بأن العجوة العالمية التي يعاني منها العالم العربي هي (العجوة أزمة في الموازنة المائية للعالم العربي ومن واقع البيانات المتاحة عن العالم العربي فإن الموازنة المائية الضرورية لتغطية الاحتياجات الشاملة لسكانه حاليا ومستقبلا يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- من المتوقع أن يصل سكان العالم العربي في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦٥ مليون نسمة. ولا عام ٢٠١٠ سيصبح ٢٨٥ مليون نسمة أي أن الزيادة السكانية تنمو بمعدل يتراوح بين ٢.٩ إلى ٣٪ حسب

ستكون سبيبا للحرب القادمة في الشرق الأوسط

الإحصاءات التي قامت بها هيئة اليونسكو. ولنا: ومن الإحصائيات التي قامت بها جهات مثل اليونسكو. أن إجمالي الأرض المزروعة بالبنجلة العربية هو ١٠٨٠ مليون هكتار. أما الأرض المروية فتبلغ مساحتها ١٠ ملايين هكتار بما يعادل ٢٤ مليون فدان.

صناعة ١٣٤٤ مليون متر مكعب زراعة ٢٩٦٦٠٢ مليون متر مكعب الإجمالي ٣٠٤٩٦٢ مليون متر مكعب المعجز عام ١٩٨٥ ٣٠٤٩٦٢ - ١٧٧٢١٢٩ = ١٣٦٨٣٣ مليون متر مكعب ولنا أن نقص مدى المعجز المتوقع في

لذلك. ولخص التقارير والبيانات الواردة من اليونسكو عام ١٩٨٨ عن الموازنة المائية للطلب والوارد للوطن العربي الذي تم حسبه لعام ١٩٨٥ على النحو التالي:

١- الاستهلاك الحالي موارد مائية سطحية ١٣٩٨٥٣ مليون متر مكعب موارد مائية جوفية ٢٢٥٥٢ مليون متر مكعب موارد أخرى: مطر غسيل... الخ. ٩٧٢٤ مليون متر مكعب الإجمالي ١٧٢١٢٩ مليون متر مكعب - ٢- الطلب لثوب ٧٠١٦ مليون متر مكعب



المصدر: الوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٦ مايو ١٩٩١

بقلم الدكتور:

مهاوري تهاتر دياب

استاذ المياه الجوفية - وعميد كلية العلوم - جامعة المنوفية

الجيولوجي والظروف الهيدروجيولوجية كما يؤدي الى حسن استغلال مصدر المياه ومن الجدير بالذكر ان وضع سياسة

موحدة لاستغلال الخزانات الجوفية بناء على تخطيط علمي يعتمد على معلومات

محقة سوف يساهم في سد العجز في الميزان المائي.

ان اعادة النظر في الاسلوب الحالي

للتعامل مع مصادر مياه سطحية ممثلة في الأنهار والاسطر او مياه جوفية ممثلة في خزانات المياه بالوطن العربي سوف ينجم عنه تقليل العجز الذي سبق التنبؤ به.

ويستدعي كل ذلك وضع برامج علمية فورية للتعرض الحزم لهذه المشكلة

خاصة وان الأنهار التي يعتمد عليها العالم العربي اعتمادا رئيسيا تنبع من خارج الوطن العربي مثل نهر النيل - الفرات - دجلة - الأردن - سبيل - جوبا

وهذا يقودنا الى الواقع المؤلم الى الصراع العالمي الذي تغيرت خريطة تغيرا جذريا خلال الشهور الماضية.

وتجدر الاشارة الى ما تقوم به اسرائيل

من محاولات متكررة للاستئثار بكثير قدر من ايراد انهار الأردن والحبشيتي والليطاني وانها بصدد تنفيذ مشروعات تخزين لمصادر المياه على حساب حصص

الدول العربية مما يؤثر على تنمية هذه الدول ويمكن اسرائيل من التوسع في الارض العربية المحتلة وبناء المستوطنات لتوطين اليهود المهاجرين.

ويجب ان تهتم جامعة الدول العربية بحماية مصادر المياه مما يضمن تنمية حقيقية للاقطار العربية التي تمر بها هذه الأنهار.

السنوات القادمة في ظل زيادة معدلات النمو السكاني حتى لابلقاء على الأنشطة الحالية على نحو ما هو قائم الآن ويتضح من ذلك ان هناك عجزا بين ايرادات المياه والمطلوب منها يقدر بحوالي ٤٤ ٪ ومن المؤكد ان هذا العجز قد تزايد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وإذا افترضنا تزايد المساحة الموضوعة

تحت نظم الري بنسبة ٠,٥ ٪ سنويا وهو اقل ما يمكن تصوره في ظل التطور الكبير في عدد السكان فإن احتياجات الري وحده سوف تزداد من ٨٠ الى ١٦٠ مليار متر مكعب سنويا حتى عام ٢٠٠٠ وسوف يزداد العجز في البلدان الواقعة بقرية إفريقيا على وجه الخصوص نظرا لظروفها المناخية والتنمية وهذا العجز لا يمكن التغلب عليه الا بتطوير وتنمية واستغلال خزانات المياه الجوفية بالصحرى العربية وترشيد استخدام المياه واستخدام طرق تكنولوجية متقدمة واعادة استخدام مياه الصرف واستخدام الطرق التكنولوجية في مجالات البحث عن واستخراج المياه الجوفية وكذلك استخدام طرق متقدمة لتحلية مياه البحر. كما ان توحيد الجهد في استكشاف المناطق غير المدروسة وعمل تقييم كمي

ونوعي لخزانات المياه الجوفية يجب ان يفتتح عن تصور شامل للتركيبة



المصدر: الدُّهالى

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه .. هدف الحرب القادمة في الشرق الأوسط

نهب منظم لموارد المياه تمارسه اسرائيل

في الاراضى المحتلة

« مشروع السلام » التركي يستهدف دعم دور أنقرة في المنطقة

أحمد سيد حسن

باحثاتجتها من المياه عبر خط انابيب
مائل يمر عبر الاراضى السورية

ودعت تركيا رسميا الى عقد مؤتمر في
اسطنبول خلال نوفمبر القادم لمناقشة
قضية المياه كما أبدت استعدادها
للدخول في مفاوضات مع دول الشرق
الأوسط المعنية بقضية المياه
والتوقيع على معاهدة مشتركة بشأن
كيفية اقتسام الموارد المائية .

وقد أبدت اسرائيل والولايات
المتحدة موافقتها على هذا المشروع
الذي تمت مناقشته مع الاطراف العربية
في نفس الوقت

اسرائيل بدون مياه

واذا كانت تركيا ترغب في توسيع
نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر
قضية المياه والاستفادة من دورها
الذي لعبته في حرب الخليج . حيث
كانت قاعدة للهجوم الجوى الرئيسى

الافريقيات فان المسألة الأكثر خطورة
الآن هي دخول المياه الى صلب نزاع الشرق
الأوسط وتصديرها لقضاياها التاريخية
والتي استعصت على الحل لعدة عقود .

« أنابيب سلام » تركية

وقد أظهرت حرب الخليج أهمية
الدور الذي تلعبه تركيا في قضايا
المنطقة وذلك بالإضافة الى دورها في
قضية الأكراد وأظهرت المناقشات التي
دارت بشكل رسمي او غير رسمي حول
امن الشرق الأوسط ضرورة الأخذ في
الاعتبار أن تركيا وإيران واسرائيل هم
من اللاعبين الأساسيين في الشرق
الأوسط ، وأن أي ترتيبات أمنية لاتضع
في اعتبارها امن تلك الدول ومشاركتها
ستصير ترتيبات ناقصة وعديمه
الجدوى .

وفور انتهاء حرب الخليج ، لم تضع
تركيا أي وقت بل عادت الى طرح مشروع
انابيب السلام وهو مشروع عرض قبل
عدة أعوام ويقوم على مد انابيب ضخمة
الى دول الخليج العربي لتزويدها
بالمياه وتم الكشف مؤخرا أن تركيا
عرضت على اسرائيل ان تسمدها

احتلت قضية المياه مكانة
رئيسية في المفاوضات غير
المباشرة التي يجريها وزير
الخارجية الأمريكى جيمس بيكر
خلال جولاته المكوكية الأخيرة في
دول الشرق الأوسط .

ومن المثير ان قصايا معقدة ظلت
لسنوات تتعثر على طريق الحل في الشرق
الأوسط مثل قضيتي « الأرض »
و« الأمن » . تراجمت - رغم المصاعب
المحيطة بها - واصبحت اسهل على الحل
نسبيا من قضية « المياه » التي تعتبر من
اعقد قصايا النزاع الكامنة في الشرق
الأوسط ، الى درجة ان هناك اجماعا بين
قادة دول المنطقة والمعاهد السياسية
والأكاديمية على ان قضية « المياه »
اصبحت اخطر من قضية النفط ووصفت
صحيفة النيويورك تايمز الموقف قائلا
« ان قطرة الماء ستصبح اغلى من قطرة
الدم » ويؤكد على هذا المعنى د . بطرس
غالى وزير الدولة المصرى للشؤون
الخارجية بقوله ان « عقد التسعينيات
سيكون عقد المياه .. واية حروب قادمة في
المنطقة ستكون بسبب المياه » .

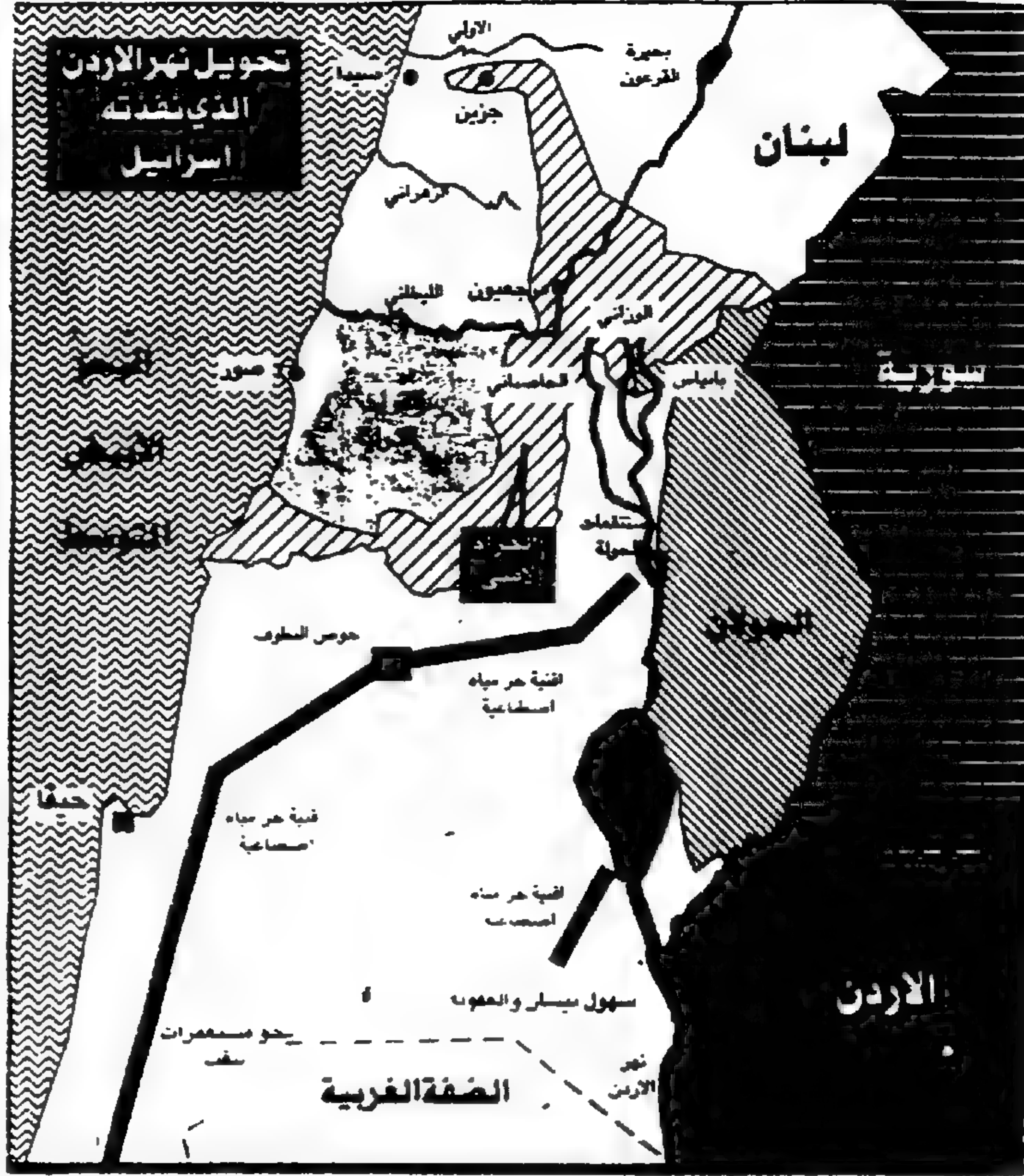
والمشكلة التي تواجه الدول العربية
انها تعاني من نقص قدره ٤٤ / في تلبية
احتياجاتها المائية ، في ظل تحكم ٨ دول
غير عربية بأكثر من ٨٥ / من منابع
الموارد المائية للوطن العربى وإذا كانت
مصر تحاول حل مشكلة مواردها المائية
عبر التعاون الاقليمى مع جاراتها

ويخضع رسم استهلاك الفلسطينيين للمياه لمراقبة دقيقة . ويتم تقييده بغرض رسوم استهلاك تبلغ أربعة أمثال الرسوم التي يدفعها الاسرائيليون . وفي الوقت نفسه يتزايد استهلاك المستوطنات الاسرائيلية للمياه بسرعة هائلة ويستهلك نحو مائة ألف مستوطن اسرائيلي في الضفة الغربية نفس الكمية من المياه التي يستهلكها مليون فلسطيني . ويجري استهلاك موارد خزان المياه الواقع تحت الضفة الغربية الآن بأقصى طاقتها تقريبا ، ويذهب ٨٢ من المياه الى الاسرائيليين في الارض المحتلة وداخل حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ .

وتقول المجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية ان نسبة الارض التي يروها فلسطينيو الضفة الغربية تقلصت من ٢٧ / ٤٤ فقط في ظل الاحتلال . ولم يسمح للفلسطينيين بحفر بئر واحدة لغرض الري منذ ١٩٦٧ وعلى الرغم من ذلك يروي المستوطنون الاسرائيليون ٧٠ / من اراضيهم الزراعية . ويعترف الاسرائيليون صراحة انهم لن ياتمنوا الفلسطينيين على مصادره المائية ... ولذلك فلن ينسحبوا ابدا من الضفة وغزة والجولان ولا حل امام الفلسطينيين سوى قبول نظام الادارة الذاتية ... لان اسرائيل لن تضع حياتها تحت رحمة اي احد .

وموارد المياه المصرية

ونقلت اسرائيل معركة المياه من اراضيها الى ارض مصر فعلى الرغم من معاهدة السلام مع مصر الا ان المشروعات التي تقوم بها اسرائيل في اثيوبيا تهدد موارد مصر المائية . وعلى الرغم من ان تلك المشروعات المائية لا تزال محدودة . الا ان اسرائيل تريد ان تقول ان احدا لن ينجو من العطش وان اية سياسة تخص الأمن المائي يجب ان تشمل الجميع . وفي وسط تعقيدات أزمة المياه اصبح الصراع على مواردها جزءا رئيسيا من قضايا الشرق الاوسط . ولذلك فلن نقطة الماء أصبحت فعلا احدى من نقطة النفط بل قد تصبح احدى من نقطة الدم نفسها ..



نهب موارد المياه

وهناك افراط في السحب من الخزان حتى ان المياه التي تتسرب اليه من البحر المتوسط جعلت ماء مالحة بعض الشيء . لكن التنافس على اشده في الضفة الغربية ، فعلى مدى الاعوام الثلاثة والعشرين الماضية أصبحت اسرائيل تعتمد بالكامل على الخزان الجوفي الموجود تحت اراضيها .

ويقول عبد الرحمن فهمي وهو خبير في المياه الجوفية يعمل مع المجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية ان اسرائيل تحتاج للماء ، والعرب يحتاجون للماء ولكن الموارد محدودة . وهناك اوامر عسكرية اسرائيلية بمنع الفلسطينيين من تطوير موارد الماء . فقد ادركت اسرائيل اهمية المياه منذ اللحظة التي احتلت فيها الضفة الغربية . وكان من اول اجراءات الجيش وضع كافة مصادر المياه تحت سيطرته وفرض السرية على معظم المعلومات الخاصة بها . الجدير بالذكر انه وبدون الحصول على موافقة اسرائيل لا يمكن حفر أية ابار جديدة او احلال ابار جديدة محل القديمة او حتى اجراء اعمال صيانة لتلك القائمة .

ضد العراق . فان اسرائيل التي لم تشارك عسكريا في تلك الحرب واكتفت بتلقي الضربات الصاروخية العراقية ترى في قضية المياه بعدا يمس امنها الاستراتيجي .

فقد اعلن البروفيسور الاسرائيلي (شاخال) امام مؤتمر عن قضية المياه عقد في نيويورك مؤخرا :

ان بلاده استنفدت ٩٠ / من احتياطياتها المائية بالفعل ، وسيشهد العام القادم استفاضة كل مائتها من احتياطيات مائية ...

ولهذا السبب ترفض اسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية وغزة والجولان حيث توجد مخازن ضخمة للمياه الجوفية ويذكر تقرير لوكالة (رويتر) الحقائق التالية :

فمرتفعات الجولان تمثل مصدرا رئيسيا للمياه العذبة التي تنقلها المواسير الى شتى أنحاء اسرائيل ...

ويقع قطاع غزة فوق جزء من خزان المياه الجوفية الساحلي الذي يعد اكثر مناطق اسرائيل كثافة سكانية بالمياه



المصدر: الدمام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ مايو ١٩٩١



اعداد: وهدى رياض

إذا كان البترول العربي .. الدافع وراء حرب الخليج .. فإن الماء العربي .. قد يكون من أبرز المشاكل العربية في القرن القادم وهذا طبيعي .. لأن مياه العالم في خطر .. وبات توزيع الماء على كوكب الأرض غير متكافئ .. ومعظم الماء متوافر في المحيطات وحتى الموجود منه على اليابسة غير متاح للاستعمال لأن الماء محجوز على شكل ثلوج .. والبعض منه في صورة مياه مخزونة في الأرض أنها المياه الجوفية مياه العالم في خطر .. لأن الكمية المتاحة منه .. متواضعة للغاية .. لاحتياجات بني البشر .. أنها لاتمثل أكثر من ٠.١٤ من مجمل مياه الأرض .. يقابل هذه الكمية المتواضعة نمو سكاني متزايد .. وتوسعات زراعية وصناعية لمواجهة النمو السكاني .. وقد تظهر الندرة المتزايدة للمياه في المنافسة التي تسبب كثيرا من النزاعات من أجل الحصول على المياه من الأنهار الأولية مثل نهر الأردن .. ونهر النيل

• تزايد الطلب على المياه الجوفية والعذب يؤدي إلى نزاعات تهدد الأمن الوطني

بها اقل من ١٠ / من سكان القارة الافريقية .. ولكنها تتمتع بأكثر من ٥٠ / من جملة مياه القارة كلها وإذا كانت المياه تستخدم في أعمال الري بنسبة ٧٢ / وفي الصناعة بنسبة ٢١ / والاحتياجات المنزلية لاتتعدى ٦ / فإن خبراء البيئة يعترفون أن العقد الأخير شهد توسعات في الري وتحسين اساليب الري .. ومن ناحية أخرى تعاني بعض الاراضي من الري المفرط والتي خلقت مشكلة التملح للأرض وهي تسيطر على مساحات قدرها ٢ مليون فدان من الاراضي وهي عادة تمثل ٢٠ / من مساحة الاراضي المروية .

في البداية ينبغي ان نطرح الصورة في الوقت الحاصل ان حجم الماء الكلي في الارض يصل الى ١٤٠٠ مليون كيلو متر مكعب .. ولكن هذا الكم الهائل ٩٧ / منه عبارة عن مياه بحار .. والباقي ٢ / مياه عذبة منها نسبة ٢٢ / ماء جوف .. ٧٧ / على هيئة ثلوج في القطبين يصعب استخدامها لانها على هيئة جبال جليدية .. اما الباقي وهو ١ / من ال ٢ / من مياه العالم .. فهو الماء العذب نصف هذه النسبة في الأنهار والبحيرات والجداول

ومن حسن الحظ تتحدد امدادات المياه العذبة في العالم باستمرار بطريقة تكثيف بخار الماء وهطوله من الجو على شكل امطار .. وهي تكفي الاحتياجات في الوقت الحاضر .

والله عز وجلت قدرته له حكمة في ان بعض مناطق العالم تعاني من جفاف شديد ومناطق أخرى تواجه كوارث الفيضانات فمثلا الكونجو في القارة الافريقية زاشير يسكن



المصدر : المصراع الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشاكل العالم .. المؤرقة

والعالم .. يواجه الآن مشاكل تؤرق منامه ولايسع
بها سوى العلماء الذي يحسبون حساب كل نقطة مياه
ويحسبون للتغير المتوقع فوق الكرة الأرضية أكثر من الف
حساب .
مثلا .

الزيادة السكانية سوف تحتاج الى احتياجات عالية من
الماء وهو امر يحتاج الى مواجهة ولاند من تدبير هذه
الكميات من الماء

اساليب الري والتوسعات والاستصلاحات دعت
بالحاجة الى زيادة الري . ورغم استحداث اساليب حديثة
في الري الا ان هناك مناطق شاسعة مازالت تستخدم
الاساليب المتخلعة .

- الصناعة ويتعاطم شأنها كل يوم - والصناعة من
الانشطة التي تحتاج الى مياه عذبة كل يوم
- التغيرات المناخية المتوقعة على الارض سوف ينتج عنها
العديد من التأثيرات على الدورة المائية على كوكبنا ومن
المتوقع في القرن القادم ان يرتفع مستوى سطح البحر في
حدود ما بين متر ونصف متر والمشكلة ليست الطوفان
الذي سوف يغرق الدول التي في مثل هذا المنسوب ولكن
المشكلة هي تلح الاراضي الزراعية والمياه الجوفية
وتتكون المستنقعات ومن هنا تزداد مساحة التعرض
وتزداد مشكلة الهطول المطري بمعدل من ٧ الى ١٥ %
ثم تبرز بعد ذلك مشاكل اخرى مثل التلوث الذي يحرم
البشرية من الاستفادة من المياه او الاجراءات الطويل
لتكثيرها وتنقيتها حتى تكون صالحة للشرب . عدا
الامطار الحامضية . ونقل الملوثات عن طريق الرياح
وتراكم المعادن الثقيلة بسبب تصرفات المصانع المطله
على الانهار .. واصبحت هناك علاقة طردية بين تلوث
الانهار ونشاط المصانع

المياه العربية في خطر

وعلى حد تعبير العالم المصري د . محمد العشري نائب
مدير معهد المصادر الطبيعية الدولي بواشنطن ان المياه
العربية قد تكون من ابرز اسباب النزاعات العربية المتوقعة
في القرن القادم واذا كان البترول يمثل صراعا وسلاحا
خطيرا في التسعينات فان بدايات القرن الواحد والعشرين
سوف تعكس مشكلة المياه بين الدول العربية ولاز المياه
الجوفية تعتبر من اهم المصادر المائية ليس في الدول
العربية فقط بل في العالم وهي مياه تتكون اساسا من مياه
الامطار التي تتسرب الى باطن الارض وتغذي مخزون
الطبقات الحاملة للمياه .. بما يؤكد انها قابلة للتجدد
باستمرار تبعاً لفترات نزول الامطار وتبعاً للكميات القابلة
للتغذية الى جوف الارض الا ان الطبقات الحاملة للمياه لاتقع
في اعماق تصلها بسهولة ولا سيما في مناطق الجفاف .

وهنا نقول ان من حسن الحظ ان الطبقات التي تكونت
منذ الاف السنين في متناول الاستخدامات العربية وهي
المصدر الاساسي للمياه في بلدان المنطقة وخاصة في دول
مجلس التعاون لدول الخليج الا ان الاعتماد الكلي عليها
واستنزاف كميات منها يفوق معدلات التغذية سوف يؤدي
بالضرورة الى تملح وخفض منسوب المياه الجوفية وقد
حدث هذا بالفعل في بعض دول المنطقة
ففي دولة الامارات العربية ظهر ان عدد الابار المستغلة
من المياه الجوفية لا يقل عن ١٠٠٠ بئر وكلها تعمل

النزاعات تثبت بالفعل

حول الموارد المتنازعة

للمنظم النهرية الرئيسية

وبالتالي فان المياه الجوفية مستنزفة . سواء للري او
للاستخدامات المنزلية ..
والامر الذي يحتاج الى تحذير ذلك التقرير الذي
اعدته وزارة الزراعة في دولة الامارات منذ سبع سنوات
بان عمق الابار قد بدأ يتزايد من ٤٠ قدما الى ٤٠٠ قدم
اي ان الماء هرب من هذه الطبقة ما هو اعظم عشرة
اضعاف في خلال فترة زمنية لا تتعدى السنوات
الخمس في نفس الوقت انخفض ضخ المياه في هذه
الفترة من ٢٠ ألف جالون يوميا الى ستة الاف جالون
يوميا . والاكثر من هذا تجاوزت نسبة الملوحة في
بعضها ١٧٠٠ جزء في المليون . وهذا بالطبع يفوق
المعدلات والمعايير التي نصت عليها مواصفات
منظمة الصحة العالمية في جنيف . ومعنى هذا انه
اذا استمرت الحالة هكذا فان المنطقة سوف تواجه
ازمة حادة في المياه .

تحلية البحر . ام المياه الحفوة

وتعاضد جنبا الى جنب عمليات تحلية المياه المالحة
في محاولة لترشيد سحب المياه من الابار الارتوازية
والجوفية والحل معروف ويكمن في ايجاد بدائل وطرق
للحل في ترشيد الموارد وبدائل لها مثل عمليات التحلية
والتي تتم فعلا في الخليج العربي منها البحرين
والامارات والسعودية والكويت وتتم بطرق متعددة
منها التحلية بالتبخير او التحلية بالتجميد او التحلية
بالترشيع العكسي او بالقشاة الكهربائية والتبديل



المصدر: المرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٧ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتلبيها السعودية والإمارات العربية وليبيا وقد تم حفر ٥٠٠ بئر في واحة كفرة في ليبيا لزراعة ٥٠ ألف هكتار من الأرض وطبعا لعمليات الري فانها تنتم على حساب المياه الجوفية اذا انخفض مستواها في حدود ٢٠ مترا خلال اربع سنوات ومعنى هذا ان الجيل

٩
ماصرف على السلاح في

سبعة شهور يؤمن حياة

بليون إنسان !

التالث القادم في ليبيا سوف لا يستمتع بالماء باى حال من الاحوال فضلا عن اثر هذا على المياه الجوفية في صحرائنا الغربية

والحل

ان جهود كل المصادر العالمية كما يقول د محمد العشرى نائب مدير معهد المصادر الطبيعية الدولى WORLD RESOURCES INSTITUTE بواشنطن تلهث وراء البحث عن مصادر اخرى مثل تحليه مياه البحر وتحويل مياه المجارى الى مياه صالحة للرى والشرب والصناعة في نفس الوقت يتولى مكتب البيانات المرجعى للسكان بواشنطن كل اهتمامه لتنبيه العالم بخطورة نقص المياه ويسعى برنامج الامم المتحدة UNEP والذي يراسه العالم المصرى د مصطفى كمال طلبة بنىروبي باهمية تطوير كميات المياه طبقا لمصادرها

والتركيز على المصادر الجديدة وهى التحلية ومياه الصرف الصحى المنقاه للمساهمة في تطوير كميات المياه حتى نهاية القرن العشرين

ان المصادر المائية كلها في خطر والحكمة القديمة تقول هناك شيطانان يجعلان من الماء نوعا فريدا من الموارد الطبيعية الاول ان الماء ضرورى للحياة البشرية والثانى انه يختلف عن المصادر الطبيعية الاخرى . ذلك ان الماء الموجود في العالم كمية ثابتة ولا يمكن زيادتها مثل الغابات او الاسماك ولا يمكن انقاصها كالنفط او البترول وصدق قول الله العزيز الحكيم ..

وجعلنا من الماء كل شيء حي
صدق الله العظيم

كما ان هناك بدائل اخرى كاعادة استخدام مياه الصرف والمجارى بعد معالجتها وقد تكون باهظة التكلفة الا انها تحل مشكلة ندرة المصادر التقليدية في الماء اضاف الى هذا حداته اساليب الري

وفي رأى مركز التخطيط الزراعى في القاهرة انه بالامكان توفير ٦.٨ مليار متر مكعب من المياه باستخدام نظم الري بالرش او التنقيط بدلا من الري السطحي التقليدى لتوفير ٥٧٠ مليون جنيه مصرى قيمة فاقد المياه

وتبقى بعد ذلك مشكلتان وهى تبخر مياه الري وتسربها تحت التربة وهى مشكلة المناطق شبة الجافة والجافة حيث تصل كمية التبخر الى ٢٥٠ سنتمترا في السنة والتسرب عبر انابيب غير مبطنة ٤٠ / من المياه ومن هنا ننصح بتنظيم قنوات الري بمادة تمنع ترشيح الماء وتسربه وتمنع التبخر

الامن الدولى ونقطه الماء

ولا ينكر احد ان النزاعات قد التهمت حول الموارد المائية وفي نفس الوقت يحدث عدم استقرار سياسى وهجره اللاجئين في شمال افريقيا وفي مناطق التصحر مع فقد استقرار الكمية المطلوبة من الماء كما ان السحب من المياه الجوفية يتم بمعدلات اسرع من سرعة تعويض المياه المسحوبة والمشكلة اصبحت حادة الان واصبح ثلثا سكان الريف محرومين من مياه الشرب المأمونه صحيا في حين تتسبب الفيضانات في تشريد ملايين البشر سنويا في الوقت الذى يتم حساب ماتم صرفه على السلاح في خلال الشهور السبعة خلال حرب الخليج يكفى لتأمين الحياة وتغذية ٢٠٠٠ مليون شخص بالمياه النقية ان تعزيز الامن القومى يتم بضمان تعزيز قوتها العسكرية ولكن غير مطروح ان مشكلة المياه تهدد الامن القومى لاي دولة لان وكلما تزايد الطلب على المياه النقية في ظل فقدان وجودها سوف يهدد الامن الوطنى قطعاً ..

مياه منذ قرن مضى

تتجه الانظار الان الى البحث عن الخزان الجوفى الكبير الذى يمتلئ بالماء تحت باطن سطح الارض وقد تجمعت المياه عبر مئات الالاف من السنين نتيجة للظروف المناخية الملائمة التى كانت سائدة وقتئذ وهى مياه مجدده بدا استغلالها منذ قرن مضى في امريكا واوروبا . وبدأتها تونس والجزائر بعد الحرب العالمية الثانية ..



المصدر: الوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩١

مصرية

نحن الآن في عصر «تجارة المياه» ومع شرة المياه في مناطق تملك الثمن .. وغزارة المياه في مناطق تنتظر الثمن كان لابد ان يتواجد البائع والمشتري .. واصبح الماء العذب سلعة كالبنترول والقمح والارز والسكر ..

ولان تركيا تتبع منها انهار عديدة لعل اكبرها بحلة والفرات ، وتتفجر من اراضيها البنابيع ، وتكسو قمم جبالها خزانات ملثة من الثلوج .. فهي تخطط الآن لتقديم بعض ما عندها للسعودية ودول الخليج من خلال خطوط انابيب عملاقة .. ربما اكثر ضخامة من خطوط الانابيب الناقلة للبنترول .. ولان ثورجوت لوزال رجل تركيا القوي الان يحلم بان يدخل القاريخ كأكبر مصلىح بعد اتقورك فهو يريد ان يستغل خبرته كمهندس ، فضلا عن طموحاته التي تتجه شرقا من جديد .. في التقرب للعرب ، املا في اموال العرب ، وليس اسهل من الماء لتعود العلاقات العربية - التركية وتجري كجريان الانهار ..

وفكرة بيع مياه تركيا للعرب ليست الوحيدة في عمليات تدبير احتياجات السعودية ودول الخليج من المياه الحلوة ..

●● لقد كان هناك مشروع اتهمه البعض بالخيسالية في منتصف السبعينات . وكانت فكرته تقوم على شراء جبل الجليل من الطب المتجمد الجنوبي ثم سحبها ، بعد تغليفها ، بقاطرات عملاقة إلى ان تدخل من باب المنب ثم تتجه نحو ميناء جدة السعودي . وهناك - امام الساحل - يتم تكسيها حتى يسهل إدخالها إلى الميناء ليتم تدويرها وتخزينها ورفعها للاستهلاك . وتم حسب كل شيء حتى معدل الذوبان خلال الرحلة الطويلة من القطب الجنوبي إلى باب المنب . وواجهتهم عدة مشاكل منها اختلاف درجات الحرارة وتأثير دفء المحيط الهندي ثم مشكلة إدخال الجبل إلى باب المنب وإن البحر الأحمر ليس عميقا بما

فيه الكلية لدخول جبل الجليل . ثم تأملت الفكرة الاسطورية ، وربما وجدت السعودية ان التوسع في تحلية مياه البحر أكثر امانا وأقل تكلفة .. ●● وخلال طفرة اسعار البنترول - ايضا في النصف الثاني من السبعينات . وكرد فعل لما تحملته الدول المستهلكة للبنترول .. ومع معرفتها بمشكل دول البنترول من نقص المياه ظهرت في أوروبا شعرات تقول بمقايضة البنترول بالماء : تأتي الناقلات بالبنترول من الخليج العربي لتعود حاملة المياه من أوروبا بدلا منه .. وهكذا دون مقابل .. تماما كما عرف المستهلكون نقص إنتاج الغذاء في دول الخليج فرفعوا شعرات : «بوشل القمح .. مقابل براميل البنترول» ..

●● وما زال العواجز يتذكرون قضية الكويت مع المياه العذبة .. وكيف انها طرحت منذ عام ١٩٢٨ فكرة شق قناة من شط العرب لنقل المياه من العراق إلى الكويت لتوفره لسكانها .. وكيف ان هذه الفكرة وقد مضى عليها أكثر من نصف قرن لم تر النور حتى في سنوات السمن والعسل بين الكويت والعراق ..

ولم تجد الكويت سوى ان تلجأ إلى عمليات تحلية مياه البحر لتوفر احتياجات سكانها ..

وهكذا رأت السعودية وكل دول الخليج انه لا أمل إلا بتحلية مياه البحر فاقامت مشروعات عملاقة تكلفت آلاف الملايين من الدولارات . كل هذا بينما مياه شط العرب العذبة تصب في مياه الخليج المالحة وكان العراق تعتمد ذلك ..

فعلا لو عرضت العراق تقديم هذه المياه بأسلوب البيع والشراء !!!

عباس الطرايبلى

نقطة الماء في خطر وستكون سبب أخطار جديدة المياه تتحول إلى مشاريع وشروط سياسية والأنهار العربية ستؤخر السلام عن المنقطة

● دخلت مصر عصر تحلية مياه البحر من أجل زيادة الأراضي الزراعية ● إسرائيل تطالب بنهر النيل وإنهار لبنان مقابل إجراءات السلام ● معدل المياه في مصر ينخفض والزيادة السكانية تشرب ما تبقى ● ١٥ دولة تتنافس على الموارد المائية المتناقصة ● انهيار الموازنة المائية سبب الفجوة الغذائية في العالم العربي ● إسرائيل تريد أن تغرق في منابع النيل وخبرائها انتشروا في النوبيا وأوغندا ● كمية المياه لن تزيد والتخطيط يجب أن يكون على أسس النقص في كمية المياه ● مصر هي المرشح الأول لحوث نقص كبير في المياه



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٩ يونيو ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة: مكتب الشرق الأوسط

لحلت المياه حلية الصراع السياسي فما ان عاد وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر من جولته الاخيرة بالمنطقة حتى اصدر المعهد الامريكي للموارد المائية تحذيرا من تجاهل الصراع على المياه في اي مباحثات مقبلة وذكر مصدر دبلوماسي في القاهرة، ان اسرائيل طلبت من بيكر طرح موضوع المياه على الجانب العربي بجدية بالطبع هذا التزامن مقصود، وله خلفيات سيناقشها هذا التحقيق ولكن القاهرة استنفرت منذ فترة طويلة عندما خيم على النيل شبح الجفاف عام ١٩٧٩، وبدأت القاهرة تشارك بجدية في كل مؤتمرات العالم الباحثة عن المياه، وتقيم المؤتمرات وبدأت النظرة المصرية تتجه جنوبا صوب منبع النيل لتكشف ان هناك مؤامرات تحاك على شريان حياة المصريين وكان المصريون قد عاشوا قرونا طويلة يفتنون للنيل ويكتبون فيه الشعر، ويحتفلون به، ولكنهم كانوا يرمون فيه بكل الكراهية، من الصرف الصحي، حتى صدرت حديثا قوانين تعاقب بأشد العقوبات كل من يجرح حرمة النيل ويلوثه. مع الخطط المصرية للمستقبل هناك الآن تصورات لمواجهة ندرة المياه في المستقبل مع تزايد السكان وحاجتهم لمياه الشرب واستصلاح الأراضي. والخطر القادم كما يوضحه رئيس معهد بحوث المياه ان احتياجات مصر المتزايدة من المياه تقدر بنحو ٧٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ في حين ان حصتها من مياه النيل لا تتجاوز ٥٧ مليار متر مكعب. ويرى انه لا بد من الاسراع بإنشاء قناة جونجلي بالاتفاق مع السودان لزيادة حصة مصر ولتوفير الماء المبدد، مع ضرورة استقطاب الفوائد المائية التي

يمكن ان توفر كمية كبيرة من المياه تقدر بنحو ٥ مليارات متر مكعب والا هم هو اعادة النظر في التركيب الحاصل والتركيز على التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية واستخدام التكنولوجيا في مجال الري لتناسب الظروف المائية، والاستفادة من مياه الصرف بعد معالجتها في الزراعة والتي تصل كميتها الى ٧ مليارات متر مكعب. ايا كان الامر، فان المهندس عصام راضي وزير الري المصري يؤكد ان الظاهرة دخلت نادي الدول التي تسيطر على مجاريها المائية بالنظم الحديثة للاتصالات، وهناك حالة من

الاطمئنان بفضل بحيرة السد العالي التي تستوعب ١٦٢ مليار متر مكعب مياه تخزين، ويقول ان استراتيجية مصر خلال السنوات القادمة هي توفير ١١ مليار متر مكعب من المياه من اجل التوسع الافقي في الزراعة لزيادة الرقعة الزراعية بمقدار ١٧ مليون فدان. ولكن مصر في حاجة اكثر الى استصلاح الأراضي وبالتالي في حاجة ملحة الى مياه للزراعة اضافة لمياه الشرب. ولهذا عقدت هيئة الطاقة الذرية مؤتمرا حول تحلية مياه البحر. ود. الشرق الأوسط يقول الخبير المصري الدكتور محمد أمين قنديل ان مصر ستستغل مصدر تحلية مياه البحر قريبا. وهي قد بدأت بالفعل منذ سنوات في المناطق النائية والقرى السياحية.

مياه الصحراء الشرقية

ويشير العالم المصري الى ان المياه الجوفية في معظم انحاء المنطقة على وشك النفاد وذلك لعدم تعويض المسحوب ويوضح انه كلما تم السحب بدون تعويض، فان نسبة الملوحة تزداد، ولهذا لا بد من الاسراع بمشروعات التوفير للمياه وخاصة في السودان، والاستعانة بكميات المياه الكبيرة في الصحراء الشرقية لان هذه الكميات تريد من ينهب اليها، لانها لن تأتي اليها. ويستغل الدكتور أمين الخشاب اول أمين عام لهيئة الطاقة الذرية في مصر قائلاً: انه لا بد من اعادة النظر في كميات المياه الضخمة الناتجة عن الصرف الزراعي، والغريب انها تقدر بمثل نصيب مصر من مياه النيل، موضحا ان نسبة ملوحة هذه المياه اقل بكثير من ملوحة مياه البحر.

اسألتهما عن سبب التأخر في معالجة مياه البحر بالطاقة الذرية لتحليتها؟ يقولان المشكلة اساسا اقتصادية لان محطات تحلية المياه بالطاقة النووية طاقتها كبيرة جدا في التحلية ولا تجد المساحات او الافراد القادرين على استيعاب هذه الطاقة الكبيرة المتولدة او كميات المياه المحلاة، والبحث الآن عن وحدات نووية صغيرة تتناسب مع الاماكن المقامة بها.

مشروع عام ٦٨ الامريكي

ويكشف الدكتور الخشاب عن مشروع امريكي كانت الولايات المتحدة تعزم اقامته في سيناء عام ٦٨ لتحلية المياه بالطاقة النووية لاستزراع سيناء، وصحراء النقب وجزيرة وترهيل الفلسطينيين لهذه المناطق لضمان اقامة سلام دائم بالمنطقة ويقول كانت الفكرة لمدير هيئة الطاقة النووية الامريكية شقراوس، ولكن الفكرة الفيت والآن اذا كانت امريكا جادة، فلماذا لا نقيم مثل هذا المشروع ما بين صحراء مصر وليبيا.



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه سر جولة بيكر

يقول مصدر دبلوماسي مصري ان الجانب الاسرائيلي عرض على وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر خلال جولته الاخيرة بالمنطقة اقتناع الدول العربية بعقد اجتماع بين وزراء الزراعة والري مع وزير الزراعة الاسرائيلي في المرحلة الاولى لمؤتمر السلام الاقليمي المقترح.

واشترطت اسرائيل كذلك موافقة بعض الدول العربية لديها بمياه الانهار، وخاصة نهر النيل والانتهاج اللبنانية مقابل الموافقة على اجراءات السلام، ويشير المصدر الى ان اسرائيل شطبت الارض لتصبح الماء مقابل السلام، لانها تدرك ان المياه هي مصدر الحياة.

ويوضح المصدر انه فور عودة الوزير الامريكي لبلاده اصدر المعهد الامريكي للموارد المائية تحذيرا من تجاهل الصراع على المياه في الشرق الاوسط وأشار تقرير المعهد بشكل خفي الى مصاعب تحقيق شعار المياه مقابل السلام اكثر من تطبيق صيغة الارض مقابل السلام. والسبب الاساسي حاجة مصر والدول العربية الملحة للمياه اكثر من اي شيء آخر وفي هذا الامر يقول وزير الري المصري المهندس عصام راضي ان نصيب الفرد في مصر تناقص بشدة. فعندما كان عدد السكان ٢١ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ كان نصيب الفرد من استهلاك الماء ٢٢٧٦ مترا مكعبا في السنة، بينما وصل نصيب الفرد في هذا العام ١٠٣٥ مترا مكعبا في السنة. اي انخفاض الى اقل من النصف، وفي سنة ٢٠٢٥ سينخفض نصيب الفرد الى اقل من الربع ويضيف قائلا مصادر الماء محدودة بينما الزيادة السكانية تلتهم وتشرب كل نقطة ماء نحن في حاجة اليها لزيادة موارنا.

واضاف الوزير في ندوة موارد المياه في مصر ان وزارة الري نجحت في خفض كيمايات المياه المهدرة سنويا من النيل الى البحر الى ١٠ مليارات متر مكعب ثم الى ٦ مليارات ثم الى ٤ مليارات ثم الى ٣ مليارات. واخيرا تم خفضها هذا العام الى ١.٦ مليار متر مكعب من المياه ويوضح الوزير انه تقرر زراعة ٢٧ مليون فدان بالذلتا والصحراء الغربية والموينات والوادي الجديد بمياه النيل والمياه الجوفية والصرف الصحي بعد تنقيتها.

اسرائيل على الخط

وقد دخلت اسرائيل الى موضوع المياه بشكل مباشر مع اثيوبيا، وتحركت في اتجاهين اولهما السعي لاعادة العلاقات من خلال المعونة الفنية والعلمية لانيس ابايا وذلك بتقديم دراسات وتصميمات لبناء عدد من السدود على نهر النيل في اثيوبيا، والاتجاه الآخر تقديم اسلحة للنظام السابق واشارت الدراسات المائية الى ان السدود الثلاثة التي تزمع اسرائيل انشاؤها بالقرب من بحيرة «تانا» ونهر ابايا - احد روافد النيل ستتحقق لاثيوبيا التحكم في ٨٢٪ من مياه النيل، الامر الذي يهدد كل من السودان ومصر بشكل مباشر، وعززت اسرائيل سميتها بالقلمة قاعدة عسكرية في جزيرة دهلك التي استأجرتها من اثيوبيا. وكل عام تبدأ موجة القلق في كل من مصر والسودان، وذلك انه عندما اشتد الجفاف في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وانخفض النيل اشتد القلق، ثم زال مع هطول الامطار عام ١٩٨٨، ثم ازداد القلق بالتسلل الاسرائيلي وخبراتها في اثيوبيا واوغندا، والامر الخطير في مصر وفقا للخبير ووتر الذي زار مصر حديثا ان كيمايات المياه في النيل نقصت بشدة في القرن الماضي، ولذا استمر هذا المعدل مع استمرار النمو السكاني فان مصر سوف تتخلف اكثر

في انتاج الغذاء، و اضاف الدكتور ووتر انه مهما كان التفسير فانه من الافضل التخطيط على اساس النقص في كمية المياه المنفعة، وسيكون من الغباء ان يفترض المخططون بلز كمية المياه ستزيد، ويؤكد الدبلوماسي المصري الشهير حسين بشير ان الصراع في المنطقة عام ٢٠٠٠ سيكون صراعا على المياه ولا توجد في العالم منطقة معرضة للحرب بسبب الصراعات على المياه مثل منطقتنا حيث الدول متجاورة، وهناك ١٥ دولة تتنافس على الموارد المتناقصة لانهار الفرات والارمن والنيل، وتحكم في كل منها دول غير عربية هي تركيا واسرائيل واثيوبيا.

في الوقت نفسه الذي تعذر فيه المؤسسات الصهيونية والقادة الصهاينة من نقص الموارد المائية بقولهم لا بد ان يكون هناك مناقشة للاتفاقيات التي تتعلق باقتسام المياه في اي معاهدة سلام في المستقبل، وهنا يذخر محمد ابو زيد رئيس معهد مصادر المياه في القاهرة من ان مصر ستضاعف حاجتها من المياه مع زيادة النمو السكاني بمعدل مليون نسمة كل تسعة اشهر. ولذلك فان الوضع يبنى بكارثة، ولم تعد الافكار الخيالية بعيدة عن الواقع مثل جر جبال الجليد من القطب الجنوبي او الاعتماد على اساليب جديدة في الري واعادة معالجة المياه المستعملة، ولكن الحل الصارم هو في المواجهة الصارمة للنمو السكاني. وفي المعاني نفسها يشير تقرير ساندرو ابو ستل الذي ارسله للخارجية المصرية بقوله ان مصر هي المرشح الاول لحدوث نقص كبير في المياه.



المصدر: الشرق الأوسط

للتنفيذ الجبري لمبادئه، حيث لم توجد حتى الآن الاداة الكفيلة باجبار اي مخالفة لاحكامه على احترام وتنفيذ الاحكام الصادرة.

للتنفيذ الجبري لمبادئه، حيث لم توجد حتى الآن الاداة الكفيلة باجبار اي مخالفة لاحكامه على احترام وتنفيذ الاحكام الصادرة.

التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩١

المناخ في اراض اجنبية

ويقول اللواء دكتور جمال مظلوم الخبير الاستراتيجي المصري ان المشكلة الكبيرة تمتد في ان نحو ٧٧٪ من موارد المياه العربية تمر في اراض اجنبية، ولذا ستصبح نقطة المياه في عام ٢٠٠٠ سلعة استراتيجية تتجاوز في اهميتها النفط خاصة وان المحاور المائية ساخنة في النيل والفرات والليطاني، وذلك في ظل عدم وجود مؤسسة دولية للاخذ بالاعراف والتقاليد والتشريع لتقاسم حصص المياه وضمان التقيد بها، لذا يواجه منفذو القانون الدولي مشكلة التنفيذ الجبري لمبادئه، حيث لم توجد حتى الآن الاداة الكفيلة باجبار اي مخالفة لاحكامه على احترام وتنفيذ الاحكام الصادرة.

ويشير الخبير المصري الى ان اسرائيل لم تترك اي منفذ لاستغلال اي روافد او انهار في منطقة الشرق الاوسط دون طلب حق استقلالها مثل نهر النيل ونهرى بحلة والفرات في العراق.

اطماع قديمة

واطماع اسرائيل قديمة في نهر النيل ترجع الى عام ١٩٠٢ قبل انشاء الكيان الاسرائيلي واخر محاولاتها طلبها من مصر نسبة ١٪ من خلال مشروع اطلق عليه مشروع كالي ومشروع باتير، وكان الرئيس الراحل انور السادات قد اقترح الموافقة على ذلك في ظل تسمية شاملة للصراع في المنطقة، الا ان السلطات المصرية لم توافق في ما بعد على اي حديث يتعلق بهذا الموضوع لاستحالة الموافقة عليه وتنفيذه لعدة اسباب اهمها حاجة مصر لولا واخيرا للمياه.

كما اقترح المهندسون الاسرائيليون منذ سنوات اقامة مشروع ضخ مياه النيل الى النقب الشمالي عن طريق توسيع ترعة الاسماعيلية بصورة تسمح بالتنفق المطلوب نحو مليار متر مكعب سنويا تستغل اسرائيل منها ٨٥٠ مليون متر مكعب في مشروعات الاستيطان الزراعي في النقب والباقي يحول لقطاع غزة، ويتم نقل المياه بواسطة انابيب تحت قناة السويس ثم في سحارة مبطنة بالخرسانة المسلحة تسير نحو العريش بمحاذاة طريق غزة حتى خان يونس، حيث يمتد احد الفروع الى غزة والاخر الى النقب الشمالي، ويصل طول هذه القناة الى ٢٥٠ كيلومترا، ويضمن المشروع بذلك ري النقب وجزءا من سيناء، وتقدر تكلفة المتر المكعب من المياه ١٢٤ سنتا منها ٤ سنتات تدفع لمصر بأرقام عام ١٩٧٤.

انهار من المياه الجوفية بصحراء مصر الشرقية

ويتجه مصر الآن للاستفادة القصوى من المياه الجوفية، ويقول الدكتور كمال حنفي مدير معهد بحوث المياه الجوفية ان هذا المصدر ثروة طبيعية ينبغي استغلالها لانها المصدر الوحيد للمياه في الصحاري المصرية، وتكونت بفعل الامطار منذ الاف السنين، وتعتبر الخزانات الجوفية في منطقة الوادي من الخزانات العالية الكفاءة من حيث نقل المياه من مواقع التغذية الى مواقع الاستخدام، ولكن للأسف لا يستغل من هذه المياه حاليا سوى ٢٦ مليار متر مكعب سنويا رغم ان هذا الرقم يمكن ان يزداد الى ٤٩ مليار متر مكعب سنويا، من الخزانات الجوفية باللتا والصحاري المتاخمة ويمكن استغلال مليار متر مكعب من المياه الجوفية في شرق وغرب النيل لري مساحة ٢٠٠ ألف فدان، اما في الوجه القبلي والتخوم الصحراوية فيمكن استغلال ١٢ مليار متر مكعب سنويا لري الاراضي المستصلحة حديثا.

الميزان يميل للخطر

وبصورة اشمل يرى الدكتور مفاوري دياب عميد كلية العلوم بجامعة المنوفية ان هناك ازمة في الميزان المائي العرب في العالم العربي، وسوف تزداد هذه الازمة اذا لم ينتبه العلماء والسياسيون بسرعة، مشيرا الى ان قطرة الماء قد تفوق في اهميتها وابعادها الاستراتيجية قطرة البترول. ويقول ان الغذاء يدخل حلبة الصراع ومن لا يزرع غذاء لا يصبح سيد قراره، وبالتالي تصبح حريته وهما.

ويقول الدكتور مفاوري ان النظرة الشاملة الى المسطحات الشاسعة من اراضي العالم العربي التي تصل الى ١٤ مليون كيلومتر مربع تشتمل على ملايين الافنية الصالحة للزراعة اذا توافر لها الماء اللازم، ولذلك فان الفجوة الغذائية التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل في استيراد ٦٠٪ من الحبوب اللازمة لغذائه، هي في الاساس نتيجة لانهيار الموازنة المائية الخاصة به.

ويقول ان اليونيسكو اصدرت تقريرا بخصوص الموازنة المائية الضرورية لتغطية الاحتياجات الشاملة للوطن العربي حاليا ومستقبلا تلنا على ان حجم العجز بين ايرادات المياه المطلوب منها، يصل في الوطن العربي الى ٤٤٪ وان كمية المياه المستهلكة في الزراعة تمثل ما يزيد على ٩٧٪ من مجموع المياه المستهلكة في العالم العربي، ورغم ذلك يستورد



المصدر:المشروع الأول

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩١

العالم العربي ما يزيد على ٦٠٪ من المحاصيل اللازمة لعمده ويعتمد ذلك تخطا شديدا في وسائل الزراعة وظلا اشد في اساليب وضع الاستراتيجية المستقبلية ان وجدت اصلا. ويتعجب من التقصير الشديد في استغلال خزانات المياه الجوفية خاصة وان تقديرات المياه العذبة في العالم تبرهن على خزانات المياه الجوفية في العالم فيها من المياه اضعاف الكميات الموجودة في الانهار بحوالي ٨٠٠ مرة، وتتضح الصورة اكثر اذا لاحظنا ان مصائر المياه في العالم العربي هي المياه الجوفية ومياه الامطار وهي نادرة واخيرا الانهار التي يعتمد عليها العالم العربي اعتمادا رئيسيا، وبعض هذه الانهار ينبع من داخل حدود الاوطان العربية مثل انهار العاصي، الليطاني، بينما ينبغ اطولها واكثرها من خارج الوطن العربي مثل النيل وجلة والفرات الامر الذي يؤكد الصراع المقبل حول نقطة المياه

المصدر: ٢١ حرساً

التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٩١



للنشر والخ

الرجل المسنول عن منظمة الأغذية والزراعة في المنطقة يدين طاقوس الخطر

نقص المياه مشكلة تهدد الشرق الأوسط

الجفاف والجفافات في بعض الدول إنذار للبشر في حلول عاجلة
زراعة الصحراء ضرورة مهما كانت التكاليف لمواجهة زيادة السكان

مدين: سمير المينى



المصدر : آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١

ما هي اهم المشروعات والمقترحات التي يحملها مكتب منظمة الاغذية والزراعة لمنطقة الشرق الاوسط مع عورته لقره الدائم بالقاهرة خلال الاليام القادمة ؟ وما هو دور المنظمة لتجنيب المنطقة مخاطر الجفاف ونقص الغذاء التي أصبحت تهدد حياة السكان ؟ ايضا هل من الممكن التغلب على مشكل الاقليم الغذائية إذا ما حدث تكامل وتنسيق بين دول المنطقة ؟ وما مدى امكانية تحقيق ذلك ؟ وما هي طبيعة المخاطر التي من الممكن ان تواجهها المنطقة إذا استمر الوضع على ما هو عليه ؟ وابن مصر من هذه المخاطر القادمة ؟ وما هي اهم مجالات التعاون بين منظمة الاغذية والزراعة ومصر لتحقيق الامن الغذائي ؟ وهل لدى مصر امكانيات لتحقيق امنها الغذائي ؟ وما هو تقييم المنظمة للسياسات الزراعية التي تطبق الآن في مصر مثل تجربة الصوب الزراعية وتمليك الارض الزراعية للشباب واستزراع الصحراء .. ؟

وللوصول إلى اجابات على هذه التساؤلات حرصت آخر ساعة على لقاء الدكتور عاطف يحيى نجارى رئيس مكتب المنظمة بالشرق الاوسط . قال : ان التكامل الاقتصادى هو المخرج الوحيد لمواجهة مخاطر الجفاف ونقص الغذاء التي تهدد دول المنطقة في العقد القادم .. وان الجفاف والمجاعات التي تعرضت لها بعض دول المنطقة انذار لكى نتحرك .. وان هذا التكامل لن يتحقق إلا بالفصل بين النواحي الميسية والاقتصاد .. وانه ملازمت هناك فجوة بين النظريات والبحوث الحديثة والسياسات الزراعية التي تطبق بالمنطقة .. كما أكد ان مصر بعيدة عن اخطار الجفاف لوجود السد العالي .. ولن تجربة تمليك الارض الزراعية للشباب بمصر نالصة ولا بد ان تستكمل حتى لا تاتى بنتائج عكسية .. وان ٥٠ بالمائة من المياه في مصر تهدر الآن نتيجة لاساليب الري التقليدية المستخدمة .

المنتمل في تدهور الاراضى الزراعية .. وزيادة ظاهرة التصحر .. وتدهور المراعى الطبيعية .. وتحسين وسائل الري بهدف رفع كفاءة استخدام الموارد المائية في الانتاج الزراعى .. ايضا تركز الخطة على الاهتمام بقطاع الغلات و انتاج الاسماك بالمساعدة في زيادة المزارع السمكية وتحسين انتاجيتها .. مع الاهتمام برفع المستوى المعيشى لسكان الريف بهدف تخفيف حدة الفقر والمهانة في هذه المناطق ..

مساهمات مادية وفنية

• كيف تقدم المنظمة خدماتها لدول منطقة الشرق الاوسط ؟ وهل يتم ذلك عن طريق المساعدات المالية ام يقتصر دورها على المساعدات الفنية وتقديم التوصيات ؟

— تقدم منظمة الاغذية والزراعة خدماتها لدول المنطقة في عدة اشكال اما في صورة المشورة الفنية مباشرة من خبراء المنظمة .. او من خلال

وفي مقر منظمة الاغذية والزراعة - الفاو - بالقاهرة .. بدأ اللقاء مع الدكتور عاطف يحيى نجارى الممثل الاقليمى لمنظمة الاغذية والزراعة في الشرق الاوسط وسالناه : تاتى عودة مكتب المنظمة للعمل من داخل منطقة الشرق الاوسط في مدينة القاهرة بدلا من روما في الوقت الذي تعانى فيه المنطقة من مخاطر عديدة مثل نقص الغذاء والمياه .. فما هو برنامجكم في المرحلة القادمة لمواجهة هذه المشكل ؟

أجاب الدكتور عاطف نجارى :

— لاشك اننا نواجه تحديات كثيرة في منطقة الشرق الاوسط ولذلك اعنت منظمة الاغذية والزراعة خطة للمست سنوات القادمة من عام ٩٢ إلى ١٩٩٧ وهذه الخطة تركز على إحداث تغييرات هيكلية في القطاع الزراعى لدول منطقة الشرق الاوسط .. مثل تنشيط القطاع الخاص الزراعى وتنويع الانتاج الزراعى وكذلك تكييفه من خلال مساعدة هذه الدول في زيادة استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الانتاج الزراعى . كما تتضمن الخطة مساعدة دول المنطقة في رسم السياسات الزراعية والسعرية وسياسات التسويق الزراعى التي تعمل على تشجيع الزراع على زيادة انتاجهم .. مما يعمل على تقليص سياسات الدعم التي تكلف الحكومات في المنطقة ما لا تحيطه .. كما تعمل الخطة على مساعدة دول المنطقة على وقف التدهور البيئى



المصدر : مجلس سائر

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمشكل السياسي .. التي لا شك في أنها تنعكس في النهاية على الجانب الاقتصادي .. ومشروعات التنمية في هذه البلاد .. أيضا اهتمام دول منطقة الشرق الأوسط عند بداية استقلالها اتجه بشكل واضح إلى استخدام معظم الاستثمارات في المجال الصناعي .. وجاء ذلك بالتأكيد على حساب التنمية الزراعية ومع ذلك فإن عددا من دول الإقليم استطاع أن يحقق نجاحات كبيرة في مجال زيادة إنتاج الغذاء النباتي والحيواني مثل مصر والسعودية التي تحركت من دولة مستوردة تملأ للحبوب في بداية الثمانينات إلى دولة مصيرة للقمح في نهاية الثمانينات .

● بوصفكم ممثلا لمنظمة الأغذية والزراعة بالشرق الأوسط ما هي توقعاتكم المستقبلية لهذا الإقليم في مجال الغذاء ؟

— لا شك أن الأعداد المطلقة للسكان الذين يعانون من نقص في التغذية هي الآن أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى .. ومعدلات النمو الزراعي في البلاد النامية أقل بكثير من المستهدف .. كما أن إنتاج الأغذية في البلاد النامية الأكثر تضررا والبالغ عددها ٤٥ بلدا .. أقل بدرجة ملحوظة من معدل نمو السكان فيها .. علاوة على ذلك فإن البلاد النامية خاصة غير المصدرة للنظف تنفق مبلغ ضخمة ١٠ آلاف مليون دولار في عام ١٩٧٦ على استيراد الغذاء .. مما يشكل علقا أمام جهود التنمية الشاملة فيها بل للأسف أن حجم استيراد الأغذية أخذ في الزيادة .. وقد تواجه كثير من دول التنمية مشاكل خطيرة في سد العجز في الغذاء خلال العقد القادم .. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الصورة قاتمة وأن احتمالات المستقبل تبدو أكثر كآبة .. غير أن هذا التفسير خاطئ ومتشائم .

● كيف ؟

— إن تمكن العالم من إغالة عدد من السكان يفوق بمراحل ما تولفته منظمة الأغذية والزراعة عندما بدأت نشاطها .. وهذا يعد انجازا خارقا على المستويين العالمي والقومي .. فما تحلق بفضل الجهود القومية في البلاد النامية والتعاون الثنائي مع المنتجين الرئيسيين للأغذية .. والتعاون الدولي بما في ذلك المعونة العامة والمعونات الغذائية والمساعدة الفنية ومع ذلك لقد بدأ للبعض عند انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي أن المنظمة أخذت تتداعى وبدأت الشكوك تحيط بفاعلية التعاون الدولي وكثرت المبادرات التي تناولت مشكلة

الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها المنظمة بصفة دورية لمناقشة أهم الموضوعات أو المشاكل التي تواجه الدول في مجال الغذاء والتنمية الزراعية .. أيضا كثيرا ما تقوم المنظمة بإعداد مشروع محدد ثم تقوم بتمويله من ميزانيتها الخاصة أو يتم التمويل بواسطة الدول الغنية أو المؤسسات التمويلية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو برنامج الغذاء العالمي وغيرها .. فعلى سبيل المثال خلال السبعينات قامت منظمة « الفلو » بإعداد وتنفيذ برنامج للتعاون الفني بين دول منطقة الشرق الأوسط على أن يتم تمويل المشروعات بواسطة الدول الغنية في ذات الإقليم .. ● من الملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تعاني من نقص الغذاء والجفاف على نحو أصبح يهدد حياة السكان بالمنطقة أين نور المنظمة في تجنيب المنطقة هذه المخاطر ؟

قل ممثل منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأوسط :
— تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدور ذي شقين : الشق الأول وقائي والآخر علاجي .. وبالنسبة للشق الأول فللمنظمة لديها برنامج للإنذار المبكر يتم من خلاله تنبيه دول المنطقة بالأمكان التي قد تتعرض لاحتمالات نقص الغذاء .. مثلما حدث في السودان في أوائل الثمانينات .. أما بالنسبة للدور العلاجي فتقوم المنظمة بدور قيادي في مواجهة نقص الغذاء في المنطقة وتجميع وتنسيق جهود مختلف دول العالم والمنظمات المتخصصة لمساعدة الدول المتضررة وتخفيف حدة المشكلة بها .. أيضا تقوم المنظمة بتنفيذ برنامج لزيادة إنتاج الغذاء في المنطقة

الاتجاه للصناعة بدلا من الزراعة

● رغم ما نكرتم عن الجهد الذي تقوم به المنظمة لمواجهة مشكلة نقص المياه والغذاء بمنطقة الشرق الأوسط على مدى أكثر من ٤٠ عاما إلا أنه من الملاحظ أن المشكلة مستمرة بل تزداد حدة وتعقيدا بمرور الوقت ؟

— في الواقع أن زيادة حدة مشكلة نقص المياه والغذاء التي نتحدث عنها ترجع إلى عدة عوامل أهمها : أن منطقة الشرق الأوسط تواجه مشاكل طبيعية مثل نقص الأمطار والزحف الصحراوي والضغط السكاني .. بالإضافة إلى أن المنطقة خلال الربع قرن الأخير واجهت بعض الصراعات



المصدر: الحراسات

التاريخ: ١٢-١٠-١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمتلك اللغة والثقافة والتقاليد المشتركة .. ولكن يجب ان تكون هناك ارادة سياسية قوية تفصل بين الفواحي الاقتصادية والسياسية .. وهذا اهم شيء .. بل ان هذا هو ما ينقص دول منطقة الشرق الاوسط لتحقيق التكامل .. دول المجموعة الأوروبية تختلف سياسيا تماما ولكنها تفصل بين السياسة والاقتصاد .. ذلك السلاح القوي الذي تحول ان تمتلكه المجموعة الأوروبية في المرحلة القادمة ..

مواجهة التكتلات العالمية

● كيف يمكن ان تتحول هذه الامكانيات المتوفرة في المنطقة الى تكامل حقيقي .. وهل المخاطر التي واجهت بعض دول المنطقة بالفعل لا تعد انذرا كافيا لباقي الدول ؟

— اعتقد ان دول المنطقة لابد ان تفكر في هذا التنسيق وتشعر بخطورة عدم تحقيق هذا التكامل .. ولقد طلبت منظمة الأغذية والزراعة على مستوى اللقيم الشرق الاوسط في اجتماعاتها .. وطرحنا الأفكار فيما يتعلق بكيفية تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يجب ان يتم داخل الاقليم .. ولأنك ان المسؤولين في هذه المنطقة على مستوى الفهم لهذه المخاطر .. واعتقد انه حان الوقت للتفكير الجدي في كيفية تحقيق هذا التكامل الذي سيؤدي حتما الى قوة هائلة لمواجهة التكتلات العالمية الحالية ..

● وما هو الدور الذي من الممكن ان تقوم به المنظمة لتحقيق هذا التكامل والتنسيق بين دول اللقيم الشرق الاوسط ؟

— منظمة الأغذية والزراعة قدمت في الماضي خدمات جليلة جدا للمنطقة .. والآن نحن نفكر مكتبا اقليميا جديدا وخبرات جديدة .. ولكن إذا لم تصاعدا دول المنطقة وتبلغ مسيرتنا للأمام فلن نستطيع عمل شيئا ..

— ايضا سوف تعمل المنظمة في المرحلة القادمة على مساعدة دول الاقليم على تقوية امنها الغذائي .. وهذا امر هام جدا فكل دولة يجب ان تعمل وتسعى الى تحقيق امن غذائي لها .. وليس بالضرورة ان يتم ذلك في جميع المحاصيل .. ولكن في المحاصيل الرئيسية الهامة .. وعندما تصل الدولة الى هذه المرحلة من الممكن بعد ذلك ان تتجه الى التكامل بين عدة دول او كتلة دول الاقليم يتبادل المحاصيل والخبرات .. ولكن إذا ما كانت بلدان الاقليم الآن بعيدة عن تحقيق الامن الغذائي لنفسها .. فكيف يتم التكامل بينهما .. وكما ذكرت بالنسبة لدولة المجموعة الأوروبية فهي لم تجتمع في هذا التكتل الاقتصادي الهائل إلا بعد وصلت

الغذاء .. إلا ان المنظمة بدأت عام ١٩٧٦ تشق طريقا جديدا لمواجهة الجوع والفقر ولأنك ان المستقبل مازال يشكل تحديا هائلا ولاسيما للدول الفقيرة .. ولابد من الاسراع برفع معدل زيادة انتاج الأغذية .. بتوفير حوافز سريعة كافية للمزارعين وتأمين اسعار منخفضة للمستهلكين خاصة مستهلكي المدن .. فما من بلد يستطيع ان يدعي الاستقلال الحقيقي ما لم يستطع معالجة مشكلات الأغذية التي يعانى منها .. غير انه ان يكون بوسع هذه الدول ان تعالج هذه المشكلات التي ستتعاظم حتما .. إلا بقوة إضافية يوفرها الدعم الدولي ولابد من مضاعفة مستويات المعونة الحالية لانتاج الغذاء ..

العمل في التكامل !!

● ايضا من الممكن التغلب على مشكلة نقص الغذاء والمسلحات المفترزة منه في اللقيم الشرق الاوسط من خلال التكامل والتنسيق بين دول المنطقة .. فما مدى امكانية تحقيق هذا التكامل في تفكيركم ؟

اجاب الدكتور علف نجاري

— إذا ما لرايت القيادة السياسية ذلك وحرصت عليه وتفاعلت مع الدول الأخرى سيظهر هذا التكامل .. فالتكامل من الممكن حدوثه وعناصريه متوافرة في المنطقة بصورة واضحة .. فعلى سبيل المثال دولة مصر تمتلك الأيدي العاملة .. ومسلحات الأرض الصالحة للزراعة .. وهناك عدد من الدول بالمنطقة يمتلك القوة المادية .. وبلدان أخرى لديها القدرة على التصويق .. وبذلك نجد ان امكانيات التكامل موجودة بالفعل .. ولقد طلبت منظمة الأغذية والزراعة دول الاقليم بالمعنى لتحقيق هذا التكامل حتى لا تواجه بالمخاطر والصعوبات الغذائية في المستقبل القريب ..

● في تفكيركم ما هي الاسباب التي تؤجل لو نعرف تحقيق هذا التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الشرق الاوسط حتى الآن ؟

— ليس هناك صعوبات لو اسباب محددة من الممكن ذكرها .. والأمثلة موجودة امامنا في العالم .. وهناك مثال واضح في المجموعة الأوروبية التي ستتم الوحدة الاقتصادية بينهما رسميا عام ١٩٩٢ .. والواقع ان التعاون الاقتصادي بين دول هذه المجموعة لقيم منذ سنوات .. ومع ذلك لو تأملنا اوضاعهم سنجد ان مجموعة هذه الدول لو لا تختلف في اللغة والتقاليد والثقافة والاتجاهات السياسية .. ولكن على المستوى الاقتصادي تحقق التكامل لانه ضرورة .. بينما مجموعة دول الشرق الاوسط تمتلك امكانيات لا تتوافر لديهم .. ونحن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩١

جميعاً داخليا الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات .

من هنا يبدأ التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة.. نفس الامر من الممكن ان يحدث في منطقة الشرق الأوسط فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية كانت حتى بداية الثمانينات لا تملك حبة قمح واحدة ومع نهاية الثمانينات أصبح لديها اكتفاء ذاتي من القمح بل فائض تقوم بتصديره .. ولم يحدث هذا فقط في القمح بل في الشعير ومنتجات الالبان والدواجن .. إذا من الطبيعي ان تتجه المملكة العربية السعودية إلى التكامل مع البلاد الأخرى في المنطقة ..

ايضا مصر لديها فائض الآن في الأرز والقمح والثروة السمكية والفلكية .. ومن الممكن ان تصدر هذا الفائض لدول الاقليم وهذه مجرد امثلة للمنطقة زلخرة بالامكانيات التي يمكن استغلالها حتى نجنب المنطقة مخاطر واهوال لا طاق لها بتحملها .

معركة الغذاء القادمة

● بوصفكم خبيرا عاليا في الأغذية هناك مقولة تقول إن المعركة القادمة هي معركة الغذاء في العالم ولن السلاح المستخدم هو حبة القمح .. فما تعليقكم على هذه المقولة ؟

قل الدكتور عاطف نجارى :

— هذه المقولة صحيحة تماما فسلح الغذاء سلاح قوى وفعل ومن الممكن ايضا ان يستخدم لتغيير الفكر واتجاهات معينة وهذا حدث بالفعل في بعض المناطق .. اما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط .. فمن المعروف ان مشكلة نقص المياه ستكون من بين المشاكل الرئيسية التي ستواجه المنطقة في المرحلة القادمة .. ولذلك يجب التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بتحسين اساليب الري وتكثيف الفلاد من المياه .. مع استغلال المولد المائية استغلالا اقتصاديا سليما .

الجفاف يهدد مصر

إذا كنا قد تحدثنا عن مخاطر نقص الغذاء والمياه التي من الممكن ان تواجه منطقة الشرق الأوسط بأكملها من خلال لقائنا بممثل منظمة الأغذية والزراعة في المنطقة .. فكل من الضروري ان نتلقى بممثل منظمة الأغذية والزراعة في مصر الدكتور يحيى صلاح لنتعرف منه على المواقف الغذائية في مصر واحتمالات تعرضها لمخاطر نقص الغذاء والجفاف الذي يهدد المنطقة ..

● ولكن من الطبيعي ان يبدأ الحوار مع ممثل منظمة الأغذية والزراعة بسؤاله حول موقع مصر من مخاطر الجفاف ونقص الغذاء التي تواجه

منطقة الشرق الأوسط الآن ؟

اجاب الدكتور يحيى صلاح :

— نحمد الله الوضع بالنسبة لمصر الفضل بكثير من بعض دول منطقة الشرق الأوسط وذلك لوجود السد العالي .. فلذا ما انحصرت موارد المياه في بعض السنوات فإن مخزون السد العالي يمكن ان يكفى ويغطي هذا النقص لعدة سنوات حتى تتجدد الموارد .. ولذلك نستطيع القول إن السد العالي قضى على شبح الجفاف بالنسبة لمصر .. ولكن ربما ينعكس نقص المياه في المنطقة بالنسبة لمصر على نقص المساحات المزروعة التي من الممكن ان تخفض في حلة قلة المياه .. والمأمول الا يكون هناك خطر داهم بالنسبة لمصر كما حدث بالنسبة لبعض الدول الإفريقية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على سقوط الأمطار ..

● يعيش الشعب المصرى الآن على شريط أخضر لا يتعدى ٢ أو ٤ بالمائة من مساحتها الكلية .. بخيركم السبلة في هذا المجال ما هو السبيل لزيادة هذه المساحة المزروعة ؟

— كما نسمع من الأرقام المعلنة في مصر ان هناك امكانيات حتى عام ٢٠٠٠ لاستصلاح ٢,٢ مليون فدان وبمعدل ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف فدان سنويا ولن هناك ميلا تكفى لاستزراع هذه المساحات .. ايضا يجب تكثيف الانتاج بالمساحات المزروعة كوسيلة لزيادة الانتاج .. وهناك بلاد كثيرة في العالم ولها مقمتها اليلان مساحات الاراضى المزروعة بها محدودة إلا انهم لجأوا إلى تكثيف الانتاج في الوحدة المزروعة كتعويض عن نقص المساحات المزروعة ..

● من الملاحظ انه على الرغم من الامكانيات الكثيرة التي تمتلكها مصر في مجال الزراعة إلا انها لمزالت تستورد نسبة كبيرة من غذائها من الخارج فما هي توصيات منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال ؟

— لاشك ان وزارة الزراعة المصرية بذلت جهودا طيبة خلال العشر سنوات الماضية من أجل زيادة الانتاج الزراعى عن طريق تحسين انواع التقلوى والوسائل الفنية المستخدمة .. وهناك زيادات محسوسة في محاصيل محدة كالقمح والبقوليات والأرز وبعض اصناف القطن .. ايضا هناك زيادات في بعض المحاصيل يصل من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة عما كانت عليه في الستينات وهذه الزيادات تمت في السبعينات والثمانينات .. ومع ذلك فهناك مجالات واسعة جدا من الممكن ان تقع في المستقبل عن طريق إدخال الوسائل التقنية الحديثة في طرق الزراعة ومواعيدها ومكافحة الآفات ..



المصدر : خرساعة

التاريخ : ١٩٩١ - ١٠ - ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشاكل تملك الأراضي للشباب

● لقد اتجهت مصر في السنوات الأخيرة إلى تجربة تملك الشباب الأراضي لاستصلاحها واستزراعها .. فما تقييمكم لهذه التجربة خاصة وقد عيشتموها منذ أقامكم في مصر من عدة سنوات ؟

فكرة تملك الشباب للأراضي الزراعية قد تكون وسيلة من جانب الحكومة المصرية لإيجاد مجالات عمل للشباب .. التجربة ملزمت في مراحلها الأولى ولذلك مازال هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي لم يحاول أحد أن يحلها بصورة جديّة حتى الآن .. فعلى سبيل المثال الحكومة تسلم الشباب الأرض وبعض المبني دون تقديم الوسائل المساعدة للشباب من مرافق أو مساهمات مالية

كافية خاصة في السنوات الأولى .. فالتجربة في حد ذاتها جيدة .. ولكنها تحتاج إلى أن تستكمل حتى تحقق أهدافها ويتم لها النجاح ..

● هل نجحت هذه التجربة في دول أخرى .. وكيف كل يتم تطبيقها ؟

— لا اعتقد أن هذه التجربة طبقت في دول أخرى .. وربما طبقت على نحو محدود في أمريكا اللاتينية .. وعموماً هناك وسيلتان إما أن تسلم الأراضي المستصلحة للشباب سواء الشباب بصفة عامة أو الخريجين الزراعيين وهذا أفضل .. أو يتم تسليمها للمزارعين ممن ليس لديهم الوسائل الكافية من الأراضي لزراعتها .. وكلتا الوسيلتين له ماله وعليه ما عليه .. ولكن كثيراً ما يقال إنه من الأفضل تسليم هذه الأراضي للمزارعين التقليديين فهم أكثر على ممارسة الزراعة الفضل وتحقيق نتائج أسرع في زيادة الإنتاج عن الشباب الجدد الذين لا يملكون الخبرة السابقة ..

ويستطرد ممثل منظمة الأغذية والزراعة في

مصر :

ولكن على مصر إذا استمرت في اتباع هذا الأسلوب أن تعد هؤلاء الشباب بالوسائل والامكانيات اللازمة ..

استصلاح الأراضي الصحراوية ضرورة

● أيضاً في ظل نظام التحرير الاقتصادي الذي تنتهجه مصر الآن بدأ القطاع الخاص والتعاوني في أخذ فرصة أكبر في مجال استصلاح الأراضي فما هو الدور الذي من الممكن أن يقوم به هذا القطاع في الدولة في مجال الزراعة ؟

— لا شك أن القطاع الخاص من الممكن أن يساهم مساهمة إيجابية وسريعة في زيادة الإنتاج الزراعي في أي دولة .. وذلك لقلة المعوقات أمامه وحرصه

على الكسب .. فالمعوقات في القطاع العام كثيرة وحلولها طويلة وأحياناً ما تكون معقدة .. ولذلك دائماً القطاع الخاص أسرع وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف في القصر وقت ممكن .. نتيجة لقوافر الامكانيات والكفاءة في العمل والسرعة في الإنجاز .. وهذا ما يميز القطاع الخاص بشكل واضح عن القطاع العام ..

● تحاول مصر تحقيق الأمن الغذائي عن طريق استزراع الصحراء وهذا امر يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد والنفقات .. فما تقييمكم على هذا ؟ — استصلاح الأراضي الصحراوية واستزراعها امر ضروري وأولى من كلفت التكلفة .. فالمسألة أصبحت « وجود أولاً وجود .. » ولذلك يجب زراعة كل فدان أرض قبل للزراعة بكمية المياه المتوفرة واستغلال آخر قطرة مياه في ذلك سواء كانت مياهاً جوفية أو مياه نهر النيل .. مهما كانت التكلفة .. فليس هناك بديل لهذا الخيار ..

● باعتباركم ممثلاً لمنظمة الأغذية والزراعة في مصر ماهو تقييمكم للسياسات الزراعية التي تطبق الآن .. وهل من الممكن أن تصل بنا إلى نوع من الأمن الغذائي ؟

— لا شك أن المسؤولين في مصر متفهمون جيداً للوسائل الكفيلة بمعالجة المشكلات الزراعية .. إلا أنهم في بعض الأحيان يواجهون بقلة الموارد المالية .. مع الاحتياج إلى الوقت الكافي لتنفيذ الخطوط المرسومة لزيادة الإنتاج .. إلا أن في اعتقادي أن هناك مشكلة ضخمة أمام مصر وعليها أن تتركها في أسرع وقت وهي الزيادة الهائلة والمستمرة في عدد السكان .. خاصة وأن المشكلة الأساسية أمام مصر الآن هي قلة الإنتاج بالنسبة للاحتياجات ..

الإنتاج لم يتراجع عن السابق ولكن الزيادة السكانية دائماً أكثر من الزيادة في الإنتاج .. فزيادة السكانية سنوياً في مصر أكثر من النسب المتعارف عليها اقتصادياً مما يولد فجوة بين الطلب والكميات المعروضة .. بمعنى أن الزيادة في الإنتاج لا تواكب الزيادة في عدد السكان ..



المصدر : *حرساء*

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

— ويضيف الدكتور يحيى صلاح :

أيضا لابد من زيادة الإنتاج في الوحدة المنزرعة لمصر كانت تعد نفسها - بالمقاييس العالمية - أن انتاجها بالوحدة المنزرعة مرتفع إلا أن هناك الآن العديد من الأساليب الحديثة من الممكن أن تتبعها مصر لزيادة الإنتاج بواسطة التقدم التكنولوجي الحديث في زراعة عدد من المحاصيل لذا لابد من ملاحقة التقدم التكنولوجي الحديث ووضع موضع التنفيذ والتطبيق .. فزال تلك فجوة بين النظريات ونتائج البحوث الحديثة وبين التطبيق في الميدان .. وهذه الفجوة ممكن تقليلها بأن تصل نتائج البحوث الحديثة فوراً إلى المزارع للاستفادة منها ..

كل ذلك يجب أن يراعى مع الالتزام بالجدية في عمل وبذل مزيد من الجهد .. وذلك بزيادة ساعات العمل في جميع القطاعات المختلفة المشاركة في الإنتاج .. وبدون هذا الجهد لا يمكن أن نصل إلى زيادة سريعة ومحسوسة في الإنتاج ..

مرحلة الاكتفاء الذاتي -

● ماضى أهم مجالات التعاون بين مصر ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال تحقيق الأمن الغذائي ؟ — علاقة مصر بالمنظمة منذ الأربعينات .. وقد ساهمت في سياسات المنظمة منذ انشائها .. وحالياً يوجد حوالي ١٢ إلى ١٥ مشروعا تقوم المنظمة بالمشاركة في تنفيذها .. منها ما يمول من برنامج التنمية للأمم المتحدة .. ومنها ممول من برنامج التعاون الفني الذي تموله المنظمة نفسها .. ومنها ممول من بعض الدول المانحة للموارد المالية لتنمية القطاع الزراعي في مصر .. وينفذ من قبل المنظمة باعتبارها الوكيل المنفذ لهذه المشروعات .. فهناك مشروع لتنمية قطاع الري وحوض مياه نهر النيل ووضع برامج مستقبلية للتوسع في استعمال مياه نهر النيل في القطر المصري نتيجة للتوقعات التي من الممكن أن تحدث .. واستطرد قائلا :

● من الممكن أن تحقق مصر نوعاً من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء على المدى الطويل وإذا ما التزمت باتباع برامج وخطط محددة ونفذتها بجدية وبإخلاص وبنزاهة حقيقي .. والواقع أنه تحد وقت زمني لذلك لكن اعتد أنه خلال العشرين سنة القادمة وذلك في حالة تهيئة الموارد الاستثمارية لتزويد جميع المقاييس ..

هنا بإمكان مصر على الأقل حل من ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من مشكلاتها الزراعية خلال عشرين سنة ..

● ماضى الخطط المحددة التي تحدثت عنها لكي تصل مصر بعد ٢٠ عاما إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ؟

— بالنسبة لقطاع الزراعة أهم شيء التزام الدولة وكل العاملين بالقطاع الزراعي بالعمل بجدية والتزام بهدف زيادة الإنتاج الزراعي .. أيضا في مجال الري هناك مجال واسع للاقتصاد في استعمال المياه والحد من الهدر في استعمال المياه وذلك من خلال إحداث تغيير جذري في طرق الري المستخدمة الآن .. والتي اعتد عليها المزارع والتي تضر الأرض لزيادة ارتفاع مستوى المياه بالأرض وزيادة الملوحة .. أيضا هناك الهدر في المياه عن طريق البخر ووسائل الصرف ..

● ماضى كمية الفاقد من المياه نتيجة لاستخدام مصر لأساليب الري الحالية ؟

— لاشك أن نسبة عالية من المياه تهدر في مصر .. لا يمكن تحديدها ولكن ربما تصل إلى ٥٠ في المائة من الكمية المستخدمة الآن .. ولذا ما استعملت مصر الطرق الحديثة للري بالتوقيت والرش والوسائل الأخرى ..

— ويضيف الدكتور يحيى صلاح : ووسائل الري الحديثة مكلفة وتحتاج إلى رؤوس أموال .. إلا أنها على المدى البعيد من الممكن أن يكون عائدها أكثر بكثير من تكلفتها .

● من المعروف أن دول العالم الثالث كثيرا ما تهمل توصيات المنظمات العالمية .. فهل تلتزم مصر بتوصيات منظمة الأغذية والزراعة ؟

— بالنسبة للتوصيات الخاصة بالنواحي الفنية لا تلتزم بها نتيجة لنقص الموارد .. أما بالنسبة للدراسات الفنية فدائما ملتزم بها .. بمعنى أنها تنفذ التوصيات مادامت توصيات فنية بحتة .. وإذا كان هذا الالتزام لا يتطلب موارد مالية إضافية ..



المصدر: أ. ك. ث. و. ر.

التاريخ: ٢٣ يونيو ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بأمريكا ، يرى أن « خط الأنابيب السلمي »
التركي ، يمكن أن يكون برنامجاً ناجحاً ، ولكن
كمصدر مكمل للمصادر الأخرى .
● على أن الدول العربية ، مثل سوريا ،
لا تطمئن تماماً للمشروع التركي ، حيث
تستعيد ذكرى حادثة تحويل تركيا لنهر
(تويق) الذي كان يروي سهول حلب
والشمال ، ثم تركها بورا ، وهو أمر ينظر إليه
بنفس القدر من التوجس الذي يرتاب في
الطموح الاسرائيلي ، في التوسع لأجل الحصول
على الأرض والمياه .

أسيمة جمانو



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مراد ابراهيم الدسوقي

مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط

مكعب من مياه نهر الأردن إلى النقب ، وبلغ جزء من المياه إلى تل أبيب والسهل الساحلي ، والتنمية تستغرق ٣ سنوات (٦٣ - ١٩٦٦) ويتم خلالها رى النقب حتى طرفه الجنوبي وأقامة شبكة قنوات حول المستعمرات والمنشآت العسكرية والاتصالية الموزعة في النقب على أن يبلغ حجم المياه التي يجري تحويلها من النهر في نهاية هذه المرحلة ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ويكون ذلك متوافقا مع توططين ٤ ملايين يهودي هناك لتعميره بشكل كامل . وكان الاصرار الاسرائيلي على المضي قدما في تنفيذ هذا المخطط على حساب المصالح العربية من أسباب نشوب حرب ١٩٦٧ والتي كن السيطرة على مصدر المياه أحد أكبر نواحيها وانتهت بنجاح اسرائيل في زيادة امكانياتها المائية بشكل كبير بينما لم تشهد أي منطقة أخرى من مناطق الشرق الأوسط صراعا مسلحا حول الماء .

وبالرغم من أن الهدف الذي أعلنته اسرائيل من وراء تحويلها لمياه نهر الأردن كن اعلمر صحراء النقب ، إلا أن ذلك لم يتم بالفعل . ولم يسفر المشروع الاسرائيلي الثاني عن أي عمليات اعمر لو زراعة التهم الأ بعض المناطق المحيطة للغة ، وظلت هذه الصحراء جرداء قلحة وضاعت مياه نهر الأردن هباء ، في الوقت الذي شرعت فيه اسرائيل في البحث عن مصدر بديلة للمياه ولأراض جاهزة لا تتطلب استصلاحا . وفي هذه المرة وجدت اسرائيل ضالتها في الضفة الغربية حيث تتوافر الأرض الزراعية والمياه الجوفية ، ولأخذت اسرائيل تستولي على أراضي العرب عن طريق المصادرة - كن آخرها عندما صارت ٣٦٠ فدانا (ألفي دونم) من أراضي بلدة أرمطس في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ بدعوى أن أهلها لا يستطيعون اثبات ملكيتهم لهذه الأرض بسند قانوني ، ثم قيامها بتوقيع الحجز على ١٢ ألف فدان أخرى تمهيدا لمصادرتها . في الوقت التي تقوم فيه بسحب المياه الجوفية في الضفة لصالح مشروعات الري والمستوطنات الإسرائيلية .

منذ فترة طويلة اتخذ الإحساس بأهمية المياه كعامل استراتيجي بعدا جديدا لدى بلدان الشرق الأوسط ، ورغم تزايد هذا الإحساس ، إلا أن السعي لتأمين هذا العامل بالاجراءات التنفيذية كن يتم في إطار سلمى بشكل عام ، مع ظهور نزاعات هنا أو هناك تجرى تسويتها بين الأطراف الواقعة على أحواض الأنهار الرئيسية (نهر النيل ، نهر دجلة والفرات ، نهر الأردن) انطلاقا من الحرص على المصالح المشتركة وعلاقات حسن الجوار .

وقد شهدت عشرينيات هذا القرن ارماسات تحول الصراع حول نقطة الماء في الشرق الأوسط إلى صراع مسلح عندما تركزت أنظار اليهود على فلسطين بعد وصول وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وبدأ اليهود سعيهم لتحقيق هذا الوعد ، فصاحب ذلك طموح شديد للسيطرة على مصادر المياه ليس في فلسطين فحسب ، ولكن أيضا في الدول العربية المجاورة .

لم شهدت الأربعينيات بدايات الصراع المسلح حول نقطة الماء . عندما حاول بعض اليهود القيام بدراسات لاستعمار مياه نهر الأردن بشكل عملي ، فيما عرف بمشروع لاوير - ميلك ، وتصدى الفلسطينيون لتلك المحاولات بالقوة . وبمجرد اعلان قيام اسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ تسارعت خطى الصراع حول قطرة الماء في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ، عندما شرعت اسرائيل في تنفيذ مشروعها القومي الأول للمياه الذي شمل عدة مراحل الأولى لتجفيف بحيرة الحولة (١٩٥٣ - ٥١)

والثانية لإنشاء ثلاث قنوات تحويل للمياه (١٩٥٥ - ٥٣) والثالثة لتحويل مياه بحيرة الحولة إلى نهر الأردن (٥٥ - ١٩٥٧) وفي عام ١٩٥٩ بدأت اسرائيل في تنفيذ مشروعها القومي الثاني للأعوام العشرة التالية والذي كن يهدف إلى تحويل نهر الأردن خلال سبع سنوات إلى النقب الشمالي والنقب الجنوبي عبر قناة مفتوحة ومحطات ضخ وخزانات مياه واستخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعي لنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وذلك على مرحلتين ، الأولى تستغرق ٤ سنوات (٥٩ - ١٩٦٣) ويجري خلالها ضخ ٢٠٠ مليون متر



المصدر : الأهرام

التاريخ : لايف لسيو ١٩٩١

- تدبير عدوان عسكري واسع النطاق يضمن لإسرائيل سرعة السيطرة على منطقة منابع الأنهار العربية في سوريا ولبنان (نهر الليطاني كمرحلة أولى)

- السعي للدخول كطرف أساسي في مشروع خط الانابيب التركي

- التوصل إلى اتفاق مع بعض الأطراف العربية (لبنان وسوريا) لتزويد إسرائيل بالمياه العذبة لمدة معينة من الزمن في مقابل الجلاء عن بعض المناطق التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان . ونظرا لمرايتنا - النسبية - بسوابق النمط الإسرائيلي في التفكير ، فإن النجاح الذي أحرزته القوات الجوية المختلفة عموما والقوات الجوية الأمريكية على وجه الخصوص في حرب الخليج وتمكنها من تحقيق الردع التقليدي ، قد يكون مغريا للقوات الإسرائيلية لاتباع نهج مماثل له ، خصوصا وأنها قادرة على الحصول على التكنولوجيا الخاصة لهذه العمليات من الولايات المتحدة وتتمتع بقوات جوية متفوقة يمكن زيادة قدراتها بسهولة . ويمكن لإسرائيل أن تقنع أطرافا معينة - مثل الولايات المتحدة - أن العملية التي تنشدها إسرائيل ستكون بهدف

تأمين احتياجات إسرائيل من المياه لفترة طويلة قادمة وأنها ستكون مفيدة وبلا مشكل تقريبا . ويزيد من احتمالات ذلك غياب التوازن الذي كان يحدثه الوجود السوفيتي كقوة عظمى على الساحة الدولية ، وبالإضافة إلى هذا فإن الأطراف التي يحتمل أن توجه ضدها هذه العملية لا تحظى بأى قدر من التنسيق فيما بينها (لبنان ، الأردن ، سوريا) كما أن الموقف العربي عموما متداع ويبرأحط فترات ضعفه وتشرذمه وفي المقابل تتمتع إسرائيل بإمكانات الأسلحة فوق التقليدية والأسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يجعلها آمنة من أى رد فعل إذا حدث . ومن المحتمل أن تتوصل إسرائيل إلى أن شئ مثل هذه العملية في تلك التوقيت هو أمر مناسب . إذ أن ذلك سوف يقلل من مشكل المهاجرين الجدد ويصيفهم بصيغة المجتمع الجديد الذي انضموا إليه ويجند الخبرات العسكرية للمجتمع الإسرائيلي القائم على أسس التفوق العسكري والذي يحتمل أن يكون علاها الصدا ، بالإضافة إلى أنه يدفع عن إسرائيل ضغوط السلام ويخدم - ربما إلى الأبد من وجهة نظر إسرائيل - أى أصوات عربية تطالب بالتسوية السلمية تكون قد ارتفعت مطالبة بمعاملة إسرائيل بنفس الأسلوب الذي عومل به العراقي .

ومن الواضح أن التوصل إلى حل يعتمد أحد الاحتمالين الأخيرين - أو كليهما - يتطلب بالضرورة توافر ظروف معينة ، كما يحتاج ممارسة قدر هائل من الضغوط سواء من الدول العبية أو الدول العظمى التي تضطلع بمسؤولية التوصل إلى حل دائم لازمة الشرق الأوسط ، ولكن لا الدول العربية تستطيع ممارسة ضغط على إسرائيل ، كما أن الولايات المتحدة لا يبدو عليها أنها ستمارس نوعا من الضغط يشبه من قريب أو بعيد ذلك الذي

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

وبحلول نهاية عام ١٩٩١ سوف تستهلك إسرائيل امكانيات الماء المتوافرة لديها بنسبة ١٠٠٪ بينما تواجه كل من سوريا والأردن عجزا خطيرا في امدادات المياه يضاعف منه سحب إسرائيل لكميات أكبر من المياه المقررة لها . تحت زعم عدم وجود أى اتفاق ينظم حصول الأطراف المختلفة على مياه نهر الأردن ونهر اليرموك رافده الرئيسي . وبعد أن تم استغلال قسم المنبع من نهر الأردن بشكل كامل . مع بناء سد الوحدة (بين الأردن وسوريا) على نهر اليرموك . فسوف لا يكون هناك مجال لمزيد من الاستغلال لمياه هذا النهر هو الآخر . ومع متابعة سوريا لتنفيذ خطط التنمية على ضفاف اليرموك . فإن نسبة الملوحة في نهر الأردن والبحر الميت ستزيد . كما أن كمية المياه المطلوبة للتنمية لمحور الأردن ستكثف . وفي الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن إلى المناطق الغربية ، واستهلاك مائة مليون متر مكعب من المياه سنويا من مياه نهر اليرموك . فإن قلعة سد الوحدة للأردن ستكون شبه معدومة . مع ملاحظة أن نسبة تلوث مياه نهر الأردن وبحر الجليل تؤدي إلى عدم قدرة الأردن على استخدامها بشكل مجد .

وعلى الرغم من أن إسرائيل تحصل على ما يزيد على ٩٠٪ من المياه السطحية المتجددة ولا تترك سوى ١٠٪ فقط لجيرانها . فإن هناك احتمالا كبيرا أن تضطر إسرائيل إلى خفض كميات المياه المخصصة للرى بنسبة ٤٠٪ . وكذلك تخفيض كميات المياه المخصصة للمدن والمصانع الإسرائيلية في محاولة لتقليل استهلاك المياه . ولكن ذلك سيكون له أثر جانبية تعدها الإدارة الإسرائيلية خطيرة . كما أن ذلك من وجهة نظر هذه الإدارة لا يعتبر حلا للمشكلة . حيث أن تزايد أعداد المهاجرين اليهود السوفيت ، والآلبانيين والآلبان إلى إسرائيل سيؤدي إلى تزايد استهلاك المياه . وبالتالي يتضاعف العجز السنوي في المياه لدى إسرائيل . ولما كانت إسرائيل قد وصلت إلى مرحلة التشبع في القدرة على الاستيلاء على المياه وتحويلها لصالحها من مناطق الحدود مع الدول العربية المجاورة ومن الضفة الغربية المحتلة . وعدم قدرتها الحصول على المزيد نظرا لاعتبارات المسافة ووقوع منابع هذه الأنهار في مناطق بعيدة نسبيا عن متناول أيدي القوات الإسرائيلية . فإن المشكلة أصبحت مزبوجة فمن ناحية يحتمل أن يؤدي التوصل إلى تسوية سلمية بخصوص الأراضي العربية المحتلة - ومن بينها الضفة الغربية - إلى حرمان إسرائيل من امدادات المياه الجوية التي تعتمد عليها بشكل أساسي والتي تشكل ٢٥٪ من احتياجات إسرائيل السنوية من المياه . ومن ناحية أخرى لا تجد إسرائيل من سبيل أمامها لتدبير مصادر مياه جديدة سواء في الأراضي التي تحتلها أو في الدول العربية المجاورة . ولذلك فإن يكون هناك أمام إسرائيل لحل هذه المشكلة إلا اللجوء إلى واحد أو أكثر من الحلول الآتية :

- السعي لعرقلة الحل السلمي وأجهاض كل المحاولات الرامية إلى إنشاء وطن فلسطيني . والعمل على إفساد أى سعي يؤدي إلى أن تفلد إسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩١ - ١٠ - ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملرسه على العراق ابلن أحتلاله للكويت . ولكن الحديث عن هذين الاحتمالين سيقودنا - على أية حال - الى الحديث عن الموقف التركي تجاه نهري دجلة والفرات والذي بدأ يمثل أحد أكبر التهديدات التي تواجه استمرار تدفق المياه بشكل طبيعي الى كل من سوريا والعراق .

ولا تعانى تركيا بحولة من أى مشكلة خاصة بنقص المياه اذا تتوافر لها الكميات اللازمة للزراعة والصناعة والاستخدام المنزلى . ورغم ذلك بدأت تركيا تلعب دورا مشابها للدور الذى تلعبه اسرائيل مع اختلاف المواقع الجيوبوليتيكي حيث اسرائيل دولة تحاول ان تسيطر على المنبع بينما تركيا دولة منبع تحاول ان تحرك دول المصب . وعلى امتداد سنوات طويلة كل من هذه النزاع بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق حول تقسيم واردات المياه . وحدث تحول خطير في ذلك النزاع لصالح تركيا بعد ان شرعت في تنفيذ خطة لبناء عدد من السدود على نهر الفرات كل واحد سدا اقل من الذى اقيم شرق هضبة الاناضول . وعندما خفضت تركيا واردات المياه عبر نهر الفرات في شهر يناير ١٩٩٠ لكي تملأ البحيرة التي تكونت خلف السد كذا الامر يصل الى حد المواجهة المسلحة لولا ضبط النفس الذى تذرعت به سوريا والمحاولات الدبلوماسية التي بذلتها تركيا لتقليل المخاوف السورية . ولا يدري احد ما الذى سوف يحدث عندما تبدأ

تركيا في متابعة بناء باقي السدود على نهر الفرات بعد عام ١٩٩٤ واتضح اثرها السلبية على مشروعات الري ومشروعات توليد الطاقة الكهربائية في كل من سوريا والعراق . ومن ناحية أخرى عكس الاعلان التركي عن خط انابيب السلام احصا عميقا بالشك تجاه النوايا التركية لدى كل من العراق وسوريا . وهذا الخط يتكون من انبوبين لنقل المياه الشرقي منهما يتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية من السعودية وشرق شبه الجزيرة العربية ويصل طوله الى حوالي ٢٨٠٠ كم والانبوب الغربي يخدم مدنا اخرى في تركيا وسوريا والاردن واسرائيل وكذلك الجزء الغربي من السعودية ويصل طوله الى حوالي ٤٠٠٠ كم . ويرجع الشك في النوايا التركية الى ان تركيا ستحرم دول كلفت تستفيد من المياه بشكل طبيعي (سوريا والعراق) لكي تستفيد منها اطراف اخرى بشكل غير طبيعي وكل ذلك في صالح تركيا التي سوف تستغل فائض المياه الذي ستتوافر لديها وقدره ستة بلايين متر مكعب من المياه سنويا لتأكيد دورها الاقليمي والحصول على عائد مادي مجز قد يصل الى حد مبالغة المياه بالنفط . وفي حالة نجاح تركيا في لعب هذا الدور بآلقن . فإن ذلك سيدعم من دورها في حلف الاطلنطي كحارس لبوابته الجنوبية

اما الصراع حول مياه النيل فإنه مزجل . ولكن الى حين . فقد انقسمت دول حوض النهر الى مجموعتين الاولى تضم دولتين فقط هما مصر والسودان وتمثلان دول المصب . والمجموعة

الثانية هي مجموعة دول المنبع وتضم اثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا وزانير وبوروندي ورواندا . وبينما نجد ان مجموعة دول المنبع تسعى . وان كان ذلك بدرجات متفاوتة - الى تحقيق اكبر قدر من الفائدة من المياه على الرغم من انها لا تعانى من نقص فيها على حسب دول المصب . الا ان اخطر هذه الدول هي اثيوبيا - التي يرد منها اكثر من ٨٥ ٪ من المياه الى مصر - والتي تحاول التخلص من اتفاقية عام ١٩٥٩ . وتستعين بتخبرات الفنية الاسرائيلية في مجال المياه والمعونات الامريكية ثم المعونات السوفيتية لدراسة عدد من المشاريع على منابع نهر النيل في اثيوبيا مثل مشروع سد منشلم على النيل الأزرق ومشروع سد الليبرد على نهر السوبط ومشروع سد سنيت على نهر عطبرة والتي اذا اقيمت ستؤثر على ايراد المياه الذي يصل الى مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنويا . ومن المحتمل ان يكون تنفيذ هذه المشروعات مرتبطا بالظروف الداخلية التي كانت تمر بها اثيوبيا وعدم قدرة نظام العقيد مانجستو هيلا ميريام ايلم حكمه على حسم الموقف مع الدوار الاريترين . ولكن هناك احتمال اخر قائم هو ان لا تقدم أى حكومة اخرى في اثيوبيا على دراسة او تنفيذ أى مشروعات على منابع النيل يكون من شأنها التأثير على دول المصب وسوف يكون في ذلك تقوية وتدعيم للموقف المصري الذي يسعى لتطبيق نموذج حين يمكن تعميمه في أحواض الأنهار الاخرى اعتمادا على مبدأ - الطاقة في مقابل المياه - وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع على نهر النيل في منطقة المصب يمكنها توليد قدر من الطاقة يخصص لدول النهر العليا مثل زانير وغيرها . دون منع لوصول الماء . وسوف نجد هنا ان الصراعات بين الدول الاساسية لاحواض الأنهار في الشرق الأوسط قد نشبت . ولكنها لم تتطور الى صراع مسلح . ولكن جاء الوجود الاسرائيلي لكي يحول الصراع حول الماء الى صراع مسلح قد يؤدي بالمنطقة كلها . ولم يقتصر ذلك على حوض نهر الاردن فقط . ولكنه تعداه الى حوض نهر الفرات . ولذلك فإن قطرة الماء التي كانت تطفئ النار ستتولى اشغال النار في المرة القادمة .



المصدر: السياسي

التاريخ: ١٤١٠ يوليوس ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. مفيد شهاب "السياسي"

الحدود والمياه والديمقراطية . الغمام تهدد الأرض القومية العربية

طرح العدوان العراقي على الكويت في الثاني من اغسطس سنة ١٩٩٠ . واحتلال ترابها وإلغاء
كيانها كدولة مستقلة ذات سيادة بإعلان ضمها إلى العراق ، تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولي
والعالم العربي فبالنسبة للمجتمع الدولي فقد كان العدوان فرصة لإعادة إكتشاف وتأكيد الشرعية
الدولية ، من خلال العودة إلى مبادئ القانون الدولي وضمن احترامها بكل الوسائل التي كفلها ميثاق
الأمم المتحدة . . . (أما على الصعيد العربي فقد كشف الإحتلال الملحة إلى نظام جديد للأمن
القومي العربي بمفهوم شامل . . . يتعدى تعزيز القدرات الدفاعية للعالم العربي إلى خلق الإرادة
السياسية العربية الموحدة القائمة على قاعدة من المصالح المشتركة في جميع المجالات .



المصدر: **السياسة**

التاريخ: **١٤ يوليو ١٩٩١** **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

اجرى الحوار : أحمد عبد الحكيم

القاعدة الصلبة للنظام الجديد للامن القومي العربي وترتيباته في إطار مبادئ الامن الجماعي الدولي التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة ..

مشكل تحتاج إلى مواجهة

● السبيل: لكي تقوم ترتيبات النظام الجديد للامن القومي العربي على اسس صلب لا بد من مواجهة المشكل المزمنة والقضايا التي تهدد هذا الامن .. ما هي اهم هذه القضايا والمشاكل .. وكيف يمكن مواجهتها في الواقع العملي ؟
د. مفيد: على رأس القضايا التي يجب مواجهتها وبسرعة هو تحديد مستقبل العلاقات العربية مع العراق .. إذ لا بد في هذا المجال من الإقرار بإنتماء العراق للأسرة العربية والعمل على مساندته والتعاون معه بعد أن وافق على شروط الشرعية الدولية .. كما أن الأمر يتطلب ترتيبات امن عربية إضافية تحدد شكل العلاقة بين العراق ودول الخليج التي هجرها العدوان العراقي على الكويت بحيث تتم هذه الترتيبات في شكل ثنائي مع كل دولة خليجية على حدة .. أو جماعية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست أو بين العراق ودول إعلان دمشق .. كما أن الأمر يستدعي وضع ترتيبات عربية وبولية من أجل إعادة إعمار العراق كجزء من ترتيبات الامن والاستقرار في المنطقة ..
ومن هذه القضايا المنزلة المتعددة والمزمنة على الحدود بين الدول العربية إذ تأتي هذه المنزلة في مقدمة أسباب التوتر بين الدول .. وفي هذا الصدد فلا بد

واحد من فاعليه البعض الآخر .. وجل البعض الثالث من نمو السوق العربية المشتركة وتطورها حتى أصبحت مجرد حبر على ورق .. ولذلك كله عجزت هذه الأجهزة والمؤسسات عن توفير العناصر الاساسية اللازمة لحماية الامن القومي العربي ومواجهة التحديات التي يتعرض لها .. سواء على مستوى العلاقات العربية - العربية أو على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي بمراحله المختلفة .. أو على مستوى العلاقات العربية بدول الجوار : تركيا و إيران و اثيوبيا ..

إختلالات البنيان العربي

● السبيل: كشف العدوان العراقي على الكويت عن وجود العديد من الإختلالات الهيكلية في بنيان النظام العربي واسس حماية الامن القومي .. ما هي من وجهة نظركم اهم هذه الإختلالات ؟

د. مفيد: بالتأكيد فقد كشفت هذه الأزمة عن غياب نظام عربي متكامل للرقابة الذاتية على التسليح يضمن تحقيق التوازن في القوة العسكرية فيما بين الدول العربية وتوجيه هذه القوة لتحقيق الامن القطري في إطار الامن القومي العربي الشامل ..

كما كشف عن الإختلال الجوهرى بين المبادئ والمواثيق التي تحكم النظام العربي وبين الأجهزة والمؤسسات الممثلة لهذا النظام .. ثم بين إرادة التطبيق والإلتزام بهذه المبادئ والمواثيق والمؤسسات .. بالإضافة الى وجود خلل جوهري في توزيع الثروة والقوة بين الدول العربية بالشكل الذي جعل الأزمة نفسها عبارة عن مواجهة حادة بين العنصرين بدلاً من تكاملهما لتوفير متطلبات الامن القومي العربي وضمان إستقراره .. ولعل علاج هذه الإختلالات الهيكلية التي كشفت عنها الأزمة يمثل

و لكن ما هو مفهوم الامن القومي العربي ؟ و هل نجح أسلوب التعاون العربي في مواجهة تحديات هذا الامن ؟ و ما هي المشكل التي تواجه الامن القومي العربي وكيف يمكن حلها ؟
حول هذه التساؤلات التي تشغل الرأي العام العربي وعدد آخر من القضايا دار هذا الحوار مع الدكتور مفيد شهاب استاذ القانون الدولي ورئيس لجنة الشئون العربية و الخارجية و الامن القومي بمجلس الشورى ..

مفهوم الامن القومي العربي

● السبيل: هل يمكن وضع مفهوم محدد للامن القومي العربي .. وكيف يمكن تطوير هذا المفهوم لخدمة قضايا هذا الامن في ضوء التحديات التي تهدد ؟

قل د. مفيد شهاب: بالنسبة لمفهوم الامن القومي العربي يمكن القول بأنه شعور كافة الجماعات والشعوب المكونة للمجتمع العربي وبولهم بالطمأنينة الناجمة عن غياب الخطر عن صالحهم العام .. سواء كان هذا الخطر عسكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً .. وسواء من هذا الخطر معتقدات أو تراث جماعات أو شعوب أو أقطار عربية معينة بالذات أو شملهم جميعاً .. وسواء أكان منبع هذا الخطر من داخل الوطن العربي نفسه أم من خارجه ..

وواقع الأمر، إن العالم العربي لم يعرف نظاماً متكاملاً للامن القومي بمفهومه الشامل دفعة واحدة، ولكن يمكن القول بأن الاسس القانوني لمثل هذا النظام قد تكامل على مراحل إستغرقت نحو عشرين عاماً من ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٤، وكانت كل حلقة في هذا النظام تفرضها المرحلة التي ظهرت فيها .. فقد قامت جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥، ثم أقر مجلس الجامعة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٣ إبريل ١٩٥٠، و إنبثق عن هذه الإتفاقية جهتان هما مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي، والذي أقر إتفاقية الوحدة الاقتصادية في ٢ يونيو ١٩٥٧ .. وأنشأت هذه الإتفاقية جهلاً هو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي قرر في ١٢ أغسطس ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة ..

حبر على ورق

● السبيل: إلى أي مدى يمكن القول بأن أسلوب التعامل العربي قد نجح في مواجهة تحديات الامن القومي ؟
د. مفيد: كل غياب الإرادة السياسية العربية الواحدة وعدم وضوح العلاقة بين الأهداف القطرية لكل دولة عربية، وبين الأهداف القومية أتركيب في تعطيل بعض هذه الأجهزة والمؤسسات العربية على تعددها وسلامة أسسها القانوني



المصدر: السياسة

للتبشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩١

غياب الإرادة السياسية العربية جعل

بعض المؤسسات العربية حبراً على ورق

تقديـل ميثاق الجامعة .. ضرورة لاستيعاب المتغيرات على الساحة العربية

ممر دورا رئيسيا إستمرارا لدورها التاريخي في مساندة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقليم دولته على أرضه . هذا التحرك لا بد وأن يفاصل بموقف فلسطيني موحد يستند إلى الحد المناسب من المطالب الفلسطينية والقدر المناسب من المرونة السياسية . كما يحتاج إلى موقف عربي موحد ليساند هذه المطالب ويقوى المفاوض الفلسطيني والعربي و يفوت على إسرائيل الإستمرار في سياسة كسب الوقت وتثبيت الأمر الواقع . إن حل القضية الفلسطينية بأسلوب عقل ودائم سيزيل أحد التهديدات الخطيرة لمسالة الأمن القومي العربي و الذي لن يكتمل إلا بزوال هذا الخطر .

تعديل ميثاق الجامعة العربية
● «السياسة» لازال الحديث مستمرا في الأوساط السياسية العربية عن ضرورة تعديل ميثاق الجامعة العربية . هل هناك بالفعل ضرورة لهذا التعديل في الوقت الراهن ؟ وما هي البنود المطلوب تعديلها ؟

د . مفيد لقد أصبح من الضروري بالفعل إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب المتغيرات التي حدثت على الساحة العربية منذ إعلانه في عام ١٩٤٥ . وهناك رغبة عربية عامة في هذا الاتجاه عبر عنها إعلان دمشق . فضلا عن أن هناك عدة مشروعات عربية تتضمن الجوانب التي تحتاج إلى إعادة نظر في الميثاق وأهمها -

- تقنين مؤتمرات القمة العربية لتصبح هي الجهاز الأعلى للجامعة
- ويتضمن الميثاق نصا صريحا على عقدها دوريا مرة أو مرتين في السنة
- النص على إنشاء مجلس عربي

إن أزمة الديمقراطية كن واحدا من المظاهر الجوهرية للآزمة ولا بد أن يتحرك العالم العربي في هذا الاتجاه تحقيقا لآمنه الداخلي على مستوى كل دولة عربية على حدة ولآمنه القومي كذلك

حل القضية الفلسطينية

● «السياسة» . هناك إجماع عربي على أن الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية سيكون محورا للاستقرار والأمن بالمنطقة إلى أي مدى يمكن أن يخدم حل هذه القضية مسألة تدعيم وتقوية أسس الأمن القومي العربي ؟
د . مفيد . بعد أزمة الخليج ونجاح المجتمع الدولي في فرض مبادئ القانون و الشرعية الدولية على حلة العدوان العراقي على الكويت تزايدت المطالبة باستخدام نفس هذا المبدأ في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية وهو الأمر الذي يتحتم على إسرائيل قبول ثلاثة مبادئ رئيسية : مفضضة الأرض بالسلام وعدم الإستيلاء على أرض الغير بالقوة ووقف بناء المستوطنات بالأراضي العربية المحتلة كما أن التحرك الدولي الحالي بحثا عن صيغ جديدة لتحقيق التقارب في وجهات النظر العربية الفلسطينية الإسرائيلية والذي تلعب فيه

من مضاعفة الجهود خلال الشهور و الأعوام المقبلة لتسوية الخلافات القائمة بين كافة الأطراف العربية و في مقدمتها الخلافات على الحدود بما يتطلبه ذلك من ابتكار البات جديدة تزيد من القدرات العربية في التغلب على المشاكل و الصعاب

كما أن قواعد الأمن القومي العربي . يتطلب مواجهة حاسمة لمشكلة نقص المياه و التي يرى الخبراء أنها ستكون محور المواجهات المقبلة في المنطقة و تشكل إغراءا قد يتسلى مع الإغراء النفطي أو يتجاوزها و تتمثل مشكلة المياه في ثلاث حلقات رئيسية هي : حوض نهر النيل و الذي يضم مصر و السودان و إثيوبيا و الأنهر التي تغذي كلا من فلسطين و الأردن و لبنان و دول حوض نهر الفرات و هي سوريا و العراق و تركيا و في هذا الإطار فلا بد من وضع ترتيبات بين أطراف كل حلقة على حدة أو ضمن ترتيبات شاملة مع دول الجوار في المنطقة و هي اثيوبيا و تركيا و إيران و إسرائيل .

و من بين القضايا التي تطالب الحسم أيضا ، ضرورة توسيع مسيرة الديمقراطية ، إذا لا بد من توسيع رقعة المشاركة أمام المواطن العربي في العمل العام ، خاصة بعد أن أثبتت أزمة الخليج



المصدر: السياسة

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ناتجة... و هذا مطلب عربي علم طلق
السعي إليه... و هو إجراء ولقي هام
يحقق السيطرة على النزاعات العربية و
يمنع تطورها... و من بين أهم بنود
مشروع المحكمة:

- تكون محكمة العدل العربية الاداة
القضائية والقانونية الرئيسية للجامعة.
- تؤلف المحكمة من هيئة قضائية
مستقلين ينتخبون بفرض النظر عن
جنسيتهم من الأشخاص ذوي الصفات
الخلقية العالية من المقترعين المشهود لهم
بالكفاءة في القانون الدولي من بين اساتذة
الجامعات أو المحققين على المؤهلات
المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب
القضائية.

- تنتخب المحكمة رئيسها و نائبه لمدة
سنتين و يجوز تجديد انتخابهما لسنتين
جديتين

- يحوز مقر المحكمة في القاهرة و
لا يحول ذلك دون عقد جلساتها في مكان
آخر عندما ترى ذلك مناسباً.
- للدول الأعضاء بالجامعة وحدها
الحق في أن تكون أطرافها في الدعوى التي
ترفع للمحكمة.

- وتلعب المحكمة الفصل في المنازعات
التي ترفع لها وفقاً لأحكام القانون الدولي
ووفقاً لميثاق الجامعة العربية و
الاتفاقيات الولية الخاصة والعامة التي
تشمل القواعد التي تقر بها الدول
المتنازعة ومبادئ القانون العامة التي
اقرتها دول الجامعة العربية.

للدفاع المشترك بتشكيل من وزراء خارجية
ووزراء دفاع الدول الأعضاء بحيث يكون
جهازاً دائماً للجامعة.

- إنشاء برلمان عربي على غرار البرلمان
الأوروبي تشترك فيه جميع الدول العربية
بممثلين لها من أعضاء مجالسها النيابية
ويكون هذا البرلمان بمثابة الجهاز التمثيلي
للرأي العام العربي الذي يناقش كافة
القضايا التي تهم المواطن العربي...
- تعديل نص المادة السادسة من
الميثاق بما يكفل وضع تدابير تفصيلية
محددة لمواجهة حالات العدوان أو
التهديد به.

- تعديلاً يحول دون اعتبار القرارات
الصادرة من مجلس الجامعة بالأغلبية
ملزمة لمن وافق عليها لفظ لتصبح على
العكس ملزمة لكل الدول الأعضاء وذلك
على غرار ما تأخذ به الأغلبية العظمى من
المنظمات الدولية.

محكمة عدل عربية

● السيسى: قمت بوضع مشروع
نظام أسس لمحكمة عدل عربية منذ عام
١٩٧٣ و بعد إجراء عدد من التعديلات
عليه أقره مجلس الجامعة بصورة نهائية
عام ١٩٩٠ تمهيداً لعرضه على مؤتمر القمة
العربية... هل يمكن إلغاء الأضواء على
أهم بنود هذا المشروع:

د. مفيد: أصبح من الضروري
الملحة إنشاء محكمة عدل عربية كجهاز
قانوني قضائي دائم مهمة الفصل في
النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول
العربية من خلال أحكام نهائية ملزمة و



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة المياه بالشرق الأوسط تهدد بنشوب حروب جديدة

حذرت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب من تصاعد أخطار نشوب حروب جديدة بالشرق الأوسط في العقد القادم من جراء تنامي احتياجات دول المنطقة للمياه ومحدودية مصادرها .

أكدت الدراسة التي أعدها اللجنة حول أزمة المياه بالمنطقة أن الدول العربية تعاني من نقص قدره ٤٤٪ في احتياجاتها المائية في ظل سيطرة ٨ دول غير عربية على أكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي .

وذكرت الدراسة أن ٩٩٪ من الرقعة الزراعية بمصر تعتمد على الري ، وأن النيل هو المصدر الوحيد لذلك ، وهو ما يعني أن الأمن الغذائي لمصر والأمن القومي والعسكري يرتبط بوجود استراتيجية محددة للحفاظ على استقرار تدفق المياه إليها .

وأضافت أن الخطر الحقيقي على دول المنطقة ومصادر المياه فيها يكمن أساساً في إسرائيل التي ترى من وجهة نظر أمنها القومي ضرورة العمل على أن تشغل المنطقة العربية بصراعات أخرى بعيداً عن الحدود الإسرائيلية ، ورغبتها في السيطرة على مصادر المياه ، خاصة بعد تنامي الهجرة اليهودية إليها وزيادة احتياجاتها المائية وهو ما قد يدفعها لحروب جديدة على ضوء تجربتها بالمنطقة التي دفعتها من قبل إلى حرب ١٩٦٧ واحتلال الضفة ثم الجنوب اللبناني من أجل السيطرة على منابع المياه الموجودة فيه .

وأشارت الدراسة إلى الصراع السوري العراقي التركي حول مصادر المياه بـشرق الوطن العربي ، وحذرت من مخاطر اختراق الأمن القومي العربي في جبهته الشرقية على ضوء السياسات التي يتبعها كل طرف لتوفير احتياجاته من المياه .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري تحذر:

الحرب القادمة بسبب المياه

القاهرة : الشرق الأوسط

التي احتلتها بعد الحرب. وقام الاسرائيليون بتحويل مياه اليرموك للسماح بتدفق أكثر لبحيرة طبرية ويقدر الاردنيون ان ما تسحبه اسرائيل من مياه اليرموك يصل الى ١٠٠ مليون متر مكعب.

وتناولت الدراسة البرلمانية لازمة المياه العربية الصراع المائي حول نهر الفرات مؤكدة على ضرورة قيام كل من العراق وسورية بالمسارعة الى الاتفاق العملي بوضع اتفاقية دولية لتقسيم مياه النهر تضمن حاجات البلدين في المستقبل. ووصفت الدراسة قرار تركيا بحبس مياه نهر الفرات عن التدفق الى كل من سورية والعراق لمدة شهر يمثل جزءا من مسلسل الصراع وأنه اجراء يشكل تهديدا صريحا ومباشرا للمصالح السورية والعراقية وتهديدا جديدا للامن القومي العربي بمفهومه الشامل وأن هذه المشكلة تتطلب تحركا عربيا على المستوى القومي لمعالجته بواقعية وعدالة وتدخل مع تركيا التي ترتبط بعلاقات قوية مع العديد من البلاد العربية للتوصل الى اتفاق مائي يحدد الكمية التي تلتزم تركيا بتدفقها من الفرات الى سورية والعراق.

وفي ما يتعلق بحوض نهر النيل أكدت الدراسة البرلمانية للجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب حول أزمة المياه العربية. ان العلاقات الدولية بين دول حوض النيل تتميز بالثبات والاستقرار النسبي وأنه على الرغم من كل مجهودات مصر للمحافظة على موارد المياه والسيطرة عليها، إلا ان هناك حاجة متزايدة باستمرار الى موارد اضافية للمياه بسبب الزيادة السكانية المستمرة والحاجة الى استصلاح الاراضي وغيرها وان على مصر دورا اساسيا في خلق اهتمام ووعي بين دول حوض النيل بضرورة الاهتمام بالتعاون المشترك من أجل تنمية مصادر مياه النيل

وطالبت الدراسة البرلمانية بضرورة قيام مصر بالبحث عن مصادر بديلة لمياه الانهار وتنميتها. والاهتمام بالابحاث الخاصة بتكنولوجيا تحلية مياه البحار والمحيطات بالاستعانة بالطاقة الشمسية المتوافدة بسخاء بدول الشرق الاوسط وافريقيا. ودراسة امكانية الزراعة باستخدام مياه البحار خاصة أن هناك تكنولوجيا عالمية تتجه الى امكانية زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح بمياه البحر مباشرة واللجوء لاستعمال مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في الزراعة. وكذلك التوسع في سحب المياه الجوفية وتنمية الموارد المائية واستغلال مجاري السيول واقامة السدود لتخزينها والاهتمام بالاستفادة القصوى بمياه الامطار على السواحل الشمالية وعدم التهاون في فقد أي كمية من مياه الانهار الى البحر.

اعدت لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري (البرلمان) دراسة مهمة عن أزمة المياه في المنطقة العربية أكدت فيها أن منطقة الوطن العربي وافريقيا تعتبر من أكثر مناطق الصراع المائي، وأن قضية المياه أصبحت اخطر من قضية النفط وأن عقد التسعينيات سيكون عقد المياه وأية حروب قائمة بالمنطقة العربية ستكون بسبب المياه.

وأوضحت الدراسة البرلمانية ان المشكلة التي تواجه الدول العربية انها تعاني من نقص قدره ٤٤٪ في تلبية احتياجاتها المائية في ظل تحكم ثمانى دول غير عربية في أكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من هذه الموارد وطمعها في سلب مزيد من المياه لاعاشة الاعداد الهائلة من المهاجرين النازحين اليها. حيث يقدر الخبراء احتياجات اسرائيل المائية عام ٢٠٠٠ الى ٨٠٠ مليون متر مكعب اخرى سنويا مما قد يدفع اسرائيل الى الحرب لحل أزمة المياه بعد أن وفرت حرب ٦٧ لها ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة و ٨٠٠ مليون متر مكعب من خلال استيلائها على الأنهار اللبنانية بعد احتلال الجنوب اللبناني.

واضافت الدراسة ان كميات المياه التي سرقته اسرائيل من مصادر المياه العربية ارتفعت الى نحو ١٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا علاوة على الدراسات المستمرة التي تقوم بها اسرائيل عن المياه الجوفية والتي أكدت احداها وجود خزان مياه جوفية بالصحراء المتاخمة للحدود المصرية - الاسرائيلية يمتد لعمق كبير وتقدر كمية مياهه بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب.

وكشفت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب على دراساتها عن أزمة المياه في المنطقة العربية انه من النتائج المهمة لحرب ١٩٦٧ على جبهة المياه ان استطاعت اسرائيل تحسين موقعها المائي من خلال احتلالها لمرتفعات الجولان والضفة الغربية. وقالت ان احتلال اسرائيل لهذه المرتفعات جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الاردن. كما ان خطوط وقف اطلاق النار جعلت اسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك بدلا من ١٠ كيلومترات فقط قبل الحرب مما أدى الى توقف أي تنمية لنهر الاردن دون موافقة اسرائيل.

وقالت الدراسة انه في الوقت الذي توقفت فيه المشروعات العربية فإن اسرائيل قد اتاحت لها فرصة مناسبة لحل أزمتها المائية على حساب المناطق العربية



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة الصراع على المياه تطالب باستراتيجية لاستغلال الموارد المائية

أوصت ندوة الصراع على المياه وطبيعة الحرب القادمة التي عقدتها نقابة المهندسين بالمنطقة بضرورة عقد مؤتمر عالمي يضم العلماء والمتخصصين لموضع استراتيجية لاستغلال الموارد المائية والكشف عن المطامع الإسرائيلية في مياه النيل وبالقى الأنهار العربية خاصة وأن الأوضاع في إسرائيل سوف تؤدي بالضرورة إلى حرب المياه حلة فتيل جهود السلام في المنطقة كما طالبت الندوة بإنشاء هيئة قومية مصرية عربية تقوم بإدائها دورها في حوض وادي النيل.

وحثت الندوة على ضرورة العمل السريع لتحسين العلاقات العربية وإزالة الخلافات بين الدول العربية وتوثيق التعاون العسكري الدفاعي بين مصر وكل من سوريا والأردن والسودان واليمن لمواجهة الحملات العسكرية المحتملة في الوطن العربي.

وطالبت بلخارج الوجود العسكري من المنطقة وحرمانه من كافة التسهيلات والحفاظ على ملتقى من القوة العسكرية العراقية كخطوة نحو التعاون العسكري وأوصت الندوة الأجهزة الحكومية والعلماء والمفكرين والصحفيين بضرورة إبراز هذا الموضوع في شتى وسائل الإعلام لكشف خطورة المشكلة وتأثيرها على مستقبل المنطقة.



المصدر : الوفاء

التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناجع المياه .. ساحة

الحرب القادمة

٨ دول غير عربية تتحكم في ٨٥٪ من الموارد المائية للمنطقة

وتنهبها تدريجياً بينما العرب ناشون وكان الامر لايعنيهم
او ان المياه المسروقة ليست مياههم ، ولا هي تخرج من
ارضهم ووطنهم

وفي ذات الوقت ، تعاني الدول العربية نقصاً في موارد المياه
بها يصل الى ٧٤٤

وخبراء السياسة والمياه معا ، يؤكدون ان قطرة المياه ،
خلال السنوات القادمة ، سوف تكون اهم من برميل النفط .
ويقولون ايضا ، ان اية تسوية للصراع العربي الاسرائيلي ،
لا بد ان تتضمن جدول اعمالها ، قضية المياه ، التي لم تعد
مسألة اقتصادية بحتة ، بقدر ما صارت وتحولت الى عملية
سياسية خالصة ، يمكن ان تؤدي الى توتر شديد بين دول
المنطقة ، وبعثالى حرب جديدة او ان تكون سبباً للتعاون
والاستفادة المشتركة

انه امر ، في مجمله ، يهدد الامن القومي العربي ، بمفهومه
الشامل ، وما الامن القومي العربي في تفسيره الاخير
، الا امن كل مواطن بمفرده انن هي
قضية كل انسان فوق تراب هذا الوطن
الجريح

ارقام مرعبة ، ومؤشرات خطيرة ، ودلائل لها الف معنى ،
تضمنها آخر تقرير ، أعدته وناقشته لجنة الشؤون العربية
بمجلس الشعب مثلاً اسرائيل تسرق من المياه العربية
١٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وتخطط للحصول على ٨٠٠
مليون متر مكعب أخرى ، سوف تكون في حجة اليها
عام ٢٠٠٠ ومثل آخر اسرائيل تسحب من نهر الاردن
سنوياً ، ١٠٠ مليون متر مكعب ، وتشل اي تنمية للنهر ،
وتمنع - وهذا كلام احد خبراء السياسة -
الطسطينيين من حفر اية ابلر اخرى
بالارض المحتلة ، حتى تحتفظ بها
لنفسها ، وحتى لا تنقص
كميات المياه التي
تستولي عليها ،



المصدر: الوكيل

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل صحيح أن إسرائيل تسرق مياه وادي الجرف بسيناء وتمنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة

إذا كانت كل الأطراف في المنطقة تسعى لإحلال السلام، فيما عدا إسرائيل بالطبع، فإن هذه الدراسة تقول باختصار أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط، يمكن أن تؤدي إلى حرب جديدة، ويمكن أن تكون محورا جديدا للصراع بين دول المنطقة العربية بوجه عام.

وخبراء المياه يقولون إن قطرة الماء، مستقبلا سوف تكون أهم من النفط، وعندئذ لذلك مبررات قوية.

إن الدراسة مثلا، تشير إلى أن الدول العربية تواجه نقصا في احتياجاتها المائية، بنسبة تصل إلى ٤٤٪ في الوقت الذي تتحكم فيه ٨ دول غير عربية في ٨٥٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي.

وتقول، إن إسرائيل تسيطر على جزء كبير من هذه الموارد، وتطمع في سلب المزيد، لاعاشة الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود إليها، بعد أن مكنتها نكسة ٦٧ من السيطرة على ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة، واستطاعت باحتلال جنوب لبنان، أن تحصل على ٨٠٠ مليون متر مكعب أخرى من المياه العربية وتقول إن حاجة إسرائيل من المياه، علم ٢٠٠٠، سوف تزداد بمقدار ٨٠٠ مليون متر مكعب أخرى، سنويا.

فما الحل؟

سراقات إسرائيل

الحل من جانب إسرائيل، أن سرقاتها من مصادر المياه العربية، ارتفعت لنحو ١٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا، بالإضافة إلى الدراسات المستمرة التي تقوم بها عن

المياه الجوفية، وأحدى

هذه الدراسات أكدت

وجود خزان مياه جوفية

في الصحراء المتاخمة

للحدود المصرية

الإسرائيلية، وهذا

الخزان يمتد لعمق

كبير، وتقدر مياهه بـ ٢٠٠ مليون متر

مكعب، والسؤال هو إلى أي حد، يمكن

أن يكون الصراع على منابع المياه سببا في

نشوب حرب جديدة في المنطقة؟ أجاب

عبدالحق الشنلوي وزير الري الأسبق،

ونائب رئيس حزب الوفد، فقال الصراع

في هذه المنطقة تقوده أمريكا الآن، شيطنة

العصر الحاضر، وبصماتها واضحة جدا

والأمر لم يعد خافيا، فهي قد أوعزت إلى

كل دول النيل، عن طريق عملاء

إسرائيليين، أن يطلقوا برى أراض لهم

على نهر النيل، بلأخذ مياه من النهر، هي

بحكم القانون الدولي، مخصصة لمصر

خاصة، وللسودان لدرجة ما

لأثيوبيا، وهي مخزن المياه في إفريقيا

كلها، صممت ونفذت خزانا للمياه على نهر

«فينشاه» أحد ربوع النيل الأزرق، لخزن

نصف مليار متر مكعب من المياه، وهي في سبيل

إنشاء خزان آخر، على نهر «بلبيس» الأعلى،

لحجز نصف مليار متر مكعب أخرى،

بالإضافة إلى أنها تعمل لتنفيذ سد على نهر

«البارو»، الرافد الكبير لنهر «السواط

لري ٢٥٠ ألف فدان، تزداد إلى ٧٥٠ ألف

فدان.

وليس كل ذلك، هو المهم

المهم أن اثيوبيا ليست بحاجة لذلك

اطلاقا، لأن بها أنهارا خاصة، تصل

كميات المياه بها إلى ٩٠ مليار متر مكعب

ومياه جوفية تصل إلى ٢٠ مليار متر

مكعب، بخلاف الأمطار التي تسقط

عليها، والأنهار المشتركة بينها وبين دول

أخرى وهي بذلك تستطيع أن تزود ٢٠

مليون فدان ربا دائما، ومن ١٠-١٥

مليون فدان رية واحدة في السنة.

فهل هي بحاجة لحجز كميات مياه، من

نصيب مصر والسودان، وتنفيذ سدود

ومشروعات أخرى؟ سأل عبدالحق

الشنلوي.. وأجاب الموضوع مخطط

خطير جدا تقوم به أمريكا لإخراج مصر،

وتعقيد مخططاتها المائية، لغرض غير

خاف على أحد، وهو إبقاء مصر في حاجة

دائمة إليها، وتحت سلطتها، وتابعة

لها، ومالية لكل مطالبها الجهنمية.

الضفة .. والجولان

نعود إلى الدراسة مؤقتا استطاعت إسرائيل بحرب ٦٧ تحسين موقعها المائي، من خلال احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، الأمر الذي جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن، ليس هذا فقط، وإنما خطوط وقف إطلاق النار، جعلت إسرائيل تتحكم في نصف طول نهر اليرموك تقريبا، بدلا من ١٠ كيلو مترات فقط قبل الحرب، والنتيجة شل أي تنمية لنهر الأردن، إلا بموافقة إسرائيل.

إن الأردن يقدر ما تسحبه إسرائيل من مياه نهر اليرموك بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب، وفي الوقت الذي تعثرت فيه المشاريع المائية العربية، وجدت إسرائيل الفرصة سانحة لحل أزمتها المائية.

قامت بتحويل مياه اليرموك للسماح بتدفق أكثر نحو بحيرة طبرية.

تخطيط سياسي

والمعلومات التي توردها الدراسة، كما ترى، تكاد تصينا بالدوار، وهي كافية لأن تبقى لجان مجلس الشعب المختصة، في حالة انعقاد دائم، حتى يصل خبراؤها لحلول مناسبة لهذه المشكلة.

وقد فلجاني المهندس عبدالحق الشنلوي، حين قال إن إسرائيل لا تسرق فقط من نهر الأردن، أو اليرموك، أو المياه الجوفية هناك، وإنما تسرق المياه الجوفية من سيناء، عيناينا بلينا، وتسرق أيضا من مياه السيول التي تحملها الوديان في سيناء، وخصوصا وادي «الجرف».

المسألة في حاجة لتخطيط سياسي ومهندسي رفيع المستوى، قل الدكتور

تحقيق:

سليمان جودة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا يزال في الأذهان . القرار الذي اتخذته تركيا قبل شهر . بتخفيض تدفق مياه نهر الفرات في العراق وسوريا . لتنفيذ سد اثناتورك

اذن والتهديد ليس في حوض النيل والشرق الأوسط فقط . وإنما يمتد الى أقصى البوابة الشرقية والشمالية للعالم العربي

والامر بهذا الشكل الجديد . كما تقول الدراسة . يشكل تهديدا كبيرا للامن القومي العربي بمفهومه الشامل .

وتقول الدراسة ان هذه المشكلة تتطلب تحركا عربيا على المستوى القومي لمعالجته بواقعية وعدالة . كما تتطلب تدخلا من تركيا التي ترتبط بعلاقات قوية مع الكثير من البلاد العربية . للتوصل الى اتفاق ملئى يجدد الكمية التي تلتزم تركيا بتدفعها من الفرات الى سوريا والعراق .

سالت الدكتور علي الدين هلال . مدير مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ما هي علاقة المياه . الان ومستقبلا . بقضية الامن .

واجاب هناك معادلة تشهدها المنطقة الان . صورتها هكذا مياه قليلة ومحدودة . ومطلب متزايدة اما نتيجة لتزايد السكان . او ارتفاع مستوى المعيشة . او اعتبارات التنمية السكانية

ان فللقضية امنية استراتيجية . واي حديث عن تسوية الصراع العربي الاسرائيلي . اليوم . تقتصر جدول اعماله . قضية المياه . وهي قضية فيما يتعلق بفلسطين والاردن . مرتبطة باستمرار الصراع العربي الاسرائيلي . والمياه بهذه الطريقة يمكن ان تكون عنصرا من عناصر التوتر والتنافس ويمكن ان تكون مجالا من مجالات التنمية المشتركة والتعاون وهذا ملجأ ان يحدث بين دول حوض النيل . اقصد

فطرة

تحل مكانة برميك النفط خلال السنوات القارمة

ابراهيم زكي قنلوى . وزير الري الاسبق ثم اضاف المياه حاضرا ومستقبلا سوف تكون اهم من البترول سالت تخطيط سيسى كيف

واجاب التخطيط السيسى يجب ان يعضى في اتجاهين اولا استكمال مشروع قناة جونجل . الذى كلن من المعروض ان يكتمل قبل ٥ سنوات . لولا ما يحدث في جنوب السودان ولولا بعض القوى التي تلعب هناك لغير صالح مصر ان هذه القناة يمكن ان توفر لمصر ٢ مليار متر مكعب حاليا .

و ٤ مستقبلا فلماذا توقف العمل فيها دون ادراك للعواقب الوخيمة التي يمكن ان تنتج عن نقص كميات المياه عندما سؤال موجه الى المسؤولين عن السياسات المائية بوجه علم والى القيادة السياسية بوجه خاص وسالت ما هي احتمالات نقص كميات المياه الواردة الى مصر

واجاب الرياح الان . تغير اتجاه الامطار بحيث أصبحت تسقط في اسيا والصين وأمريكا . وندرت في افريقيا . وكان ذلك واضحا في تاخر فيضان هذا العام الى ملبعد ٢٩ يوليو . ان الحالة . بالنسبة لمصر . حرجة جدا والمياه الجوفية لدينا . غير اقتصادية بالمرة والحل

الحل هو قناة جونجل كما قلت ثم العمل على توفير نحو ٣ مليارات متر مكعب من نهر «بارو» جنوب غرب الحبشة . ببعض الجسور والاعمال الصناعية .. هذا ما تصوره تحديدا . خلال هذه الفترة . والسنوات القادمة وعدت اتجه بالسؤال الى عبدالحق الشنلوى هل المسؤولون عن السياسات المائية . وغيرها . في مصر . متروكون لخطورة ما يحدث

وقال موقف السلطات المصرية مما يحدث من سرقة مياه سيناء . او النيل . هو موقف غمض العين . فمصر ليست بها سلطات تدافع عنها . ولا فيها وزارة مسئولة تعنى اهمية وخطورة مايجرى ومايدبر . ولو كان ذلك غير صحيح . لما صار ورد النيل غطاء كاملا على سطح النيل كله . في الدلتا وفروعها . بحيث يمكنك ان تسير فوقه دون ان تغوص قدمك . فلذا كلن الامر كذلك فيما هو بين ايدينا . فلماذا نتوقع ان تفعل فيما هو خارج الحدود .

امن قومي عربي

الاتفاق على توزيع المياه . والاستفادة المشتركة منها

قلت هل هي قضية طرئة . برزت فجأة دون ان تلتفت اليها مراكز البحوث في السنوات الماضية

وقال بالعكس . فعمل مدى السنوات العشر . او العشرين الماضية . توجد بحوث . وتعمل ندوات . بمراكز البحوث

الاستراتيجية بالعالم . حول قضية المياه في الشرق الأوسط . وهي مشكلة تنتج اهميتها من ان المنطقة . في اغلبها . منطقة صحراوية . تندر فيها الامطار . ومن ثم يعتمد الري فيها اما على الانهار . او المياه الجوفية . بمعنى ان هناك تنافسا على

المياه . فيما يتعلق بمصر ودول حوض النيل من جانب . واسرائيل مع الدول العربية المجاورة لها من جانب اخر . ومن جانب ثالث تركيا مع سوريا والعراق .

وسالته . كيف تواجه اسرائيل هذه المشكلة . حاليا

قال احد محركات سياستها في الضفة الغربية . هي قضية المياه . ثم انها تمنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة . لان الخزان واحد . وهي لا تريد احدا ان يشاركها في خزان الماء الممتد تحت الضفة . والتي تعتقد انها ملكته بلحتلال الضفة

مسألة سياسية وفي مجال طرح الحلول عموما . علينا ان نفهم والتحذير للدكتور علي الدين هلال - ان قضية المياه جزء لا يتفصل من العلاقات السياسية عموما . بين الدول العربية . وجيرانها . فالمياه لم تعد مجرد قضية اقتصادية بحتة . وإنما صارت مسألة سياسية بالدرجة الاولى . لأنها ترتبط - ببساطة شديدة - بحياة الانسان او موته . فوق ارضه

اما الدكتور عبدالوهاب المسيري . فهو مشغول دائما . بقضية الصراع العربي الاسرائيلي بوجه علم . وبالصهيونية بوجه خاص . وله كتاب صدر قبل شهر عن هجرة اليهود السوفيت

لذلك كلن لابد ان اساله عن تأثير هذه الهجرة . على سرقة المياه العربية من الضفة وان يجيب هو بلن عملية السرقة تجري على قدم وساق واسرائيل لاتزال تستولي على كميات هائلة من مياه الضفة . وهي تبحث دائما عن وسائل حديثة للسرقة . وتضع قواعد وقبودا رهيبية . على العرب . في عملية الري



المصدر: الموقف

التاريخ: أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى مستوى الدراسة هو قيام مصر بالبحث عن مصادر بديلة لمياه الأنهار، وتنميتها، والاهتمام بالأبحاث الخاصة بتكنولوجيا تحلية مياه البحر والمحيطات، بالاستعانة بالطاقة الشمسية، المتوفرة بسفء في دول الشرق الأوسط وأفريقيا، ودرس امكن استخدام مياه البحر في الزراعة، خصوصا أن هناك تكنولوجيا عالمية تتجه إلى زرع المواد الاستراتيجية مثل القمح، بالاعتماد على مياه البحر مباشرة، واللجوء لاستعمال مياه الصرف الصحي، بعد معالجتها، في الزراعة، وأيضا التوسع في سحب المياه الجوفية، وتنمية الموارد المائية، واستغلال مجرى السيول، وإقامة السدود لتخزينها والاهتمام بالاستفادة القصوى من مياه الأمطار على السواحل الشمالية، وعدم التهاون في فقدان كمية من مياه الأنهار في البحر.

وقد لوحظ أن نسبة الملوحة بارض فلسطين، ازدادت بعد احتلال إسرائيل لها.. فهل هذا مرتبط بالزراعة الإسرائيلية الآلية، وهل فكرنا في تأثير ارتفاع الملوحة، وارتفاع - بالتالي - استهلاك إسرائيل للمياه وسرقتها من الأرض العربية

إن الغرب باستمرار، يريد أن يهدد الأمن القومي العربي، وفي مصطلحات الغرب، الآن محاولات للابتعاد عن مفهوم الأمن القومي العربي، فتجدهم - مثلا - يقولون أمن الشرق الأوسط، أمن دول المنطقة، وتلك كلها أمور مقصودة، وتزايد هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل وبناء مستوطنات جديدة، مرتبط في رأي الدكتور المسيري، بالإفغال في استهلاك وسرقة المياه العربية، وعلى الجانب الآخر، فلن لدى تركيا مشروعات مائية طموحة جدا

حلول ... جاهزة

فأين نحن من كل ذلك؟
الحل على ملئدة الدكتور المسيري هو ترشيد استهلاك المياه، والبحث عن وسائل حديثة في تكنولوجيا تحلية المياه، وإنشاء معهد للدراسات المياه، يتبع الجامعة العربية وتموله كل الدول الأعضاء في الجامعة

وعلى ملئدة الدكتور قنلوى، هو التركيز على قناة جونجلي، وإنجازها بأى شكل، مع نهر «بلرو»

وعلى ملئدة الدكتور على الدين هلال، الحل هو ترشيد استهلاك المياه على مستوى الفرد، والدولة معا، وأن تكون هناك حملة إعلامية لتوعية الناس بقيمة قطرة الماء، أنها قضية أمن قومي عربي، وليس الأمن القومي العربي إلا أمن كل شخص على حدة

وعلى ملئدة المهندس الشنلوى هو أن يكون في مصر نظام حكم يرفع شأن مصر، كما ترعاها الدول المتحضرة، التي تعرف أن الحكم هو حكم الشعب، وليس حكم الفرد، فليس في مصر، اليوم، سلطات تدافع عنها، أو تخطط لاستئبقها.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلة اكسبريس الفرنسية

نقص المياه في الشرق الأوسط يثير القلق لزيادة الاستهلاك على الموارد

باريس - وكالات الأنباء - تكررت مجلة "اكسبريس" الفرنسية لنقص المياه في الشرق الأوسط أصبح يثير القلق لأن الاستهلاك أكبر من موارد المياه من الأمطار والمياه المخزنة وراء السدود وأوضحت المجلة في تقرير لها أنه تم استخدام كل الوسائل لمواجهة هذا

النقص ففي كل أيبب مثلا تعالج مياه الصرف الصحي لاستخدامها في زراعة المناطق القاحلة كما لجأت بعض الدول إلى تحلية مياه البحر والأمطار الصناعية وإنشاء خطوط أنابيب للمياه ونقل التلوج من القطب الشمالي وهناك أسلوب آخر هو اختلاس الثروات المائية من الجانب الآخر من الحدود وقد وجهت هذه التهمة إلى إسرائيل مرارا

وأشارت المجلة إلى أن الأردن سوف يستنفد احتياطي المياه الجوفية في أرضه عام ٢٠٠٥ بينما يرى البنك الدولي أن سوريا ستعاني من نقص في المياه قدره مليار متر مكعب في نهاية القرن العشرين

أما في إسرائيل فقد أدى تدفق المهاجرين من اليهود السوفيت إلى زيادة الطلب على الماء خاصة وأن زراعة صحراء النقب تحتاج إلى مياه كثيرة

وحذرت المجلة من أن تركيا تستعد للسيطرة على مياه نهر دجلة والفرات لتحقيق بذلك هدفين الأول زيادة إنتاجها من الكهرباء والثاني أن تجعل من نفسها دولة تورد المياه إلى العالم العربي عبر خط الأنابيب



المصدر : روائية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**التعاون
الاسرائيلي -
التركي في
مجال المياه :
مقدمة
لتوزيع الادوار
في العالم
العربي .**

عماد جاد



اسحاق شامير

يشهد العالم العربي ومنذ
فترة ليست قصيرة محاولات
مستكررة من دول الجوار
الجغرافي لاختراق بلدان التخوم



المصدر: روكسية

التاريخ: شهر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السمي للحصول علي دور ما في ترتيبات الامن المزمع قد شينها في منطقته الخليج ، وتم لها ما ارادت بعد ان اسقطت بلدان الخليج الصيغة العربية لهذه الترتيبات واستبدلتها بصيغة امريكية مع اعطاء ايران دور ما في هذه الترتيبات وكمقدمة لا عاده دمج ايران في النظام الدولي ولعب الدور الذي سبق ولعبته في عهد الشاه . وفي هذا الاطار يمكن فهم ابعاد التعاون



رافسنجاني

العربية المجاورة لها ، وفي سبيل ذلك اتجهت دول الجوار الجغرافي الي التنسيق فيما بينها لاحراز مكاسب علي حساب الامن القومي العربي ، وتلتقي دول الجوار الجغرافي في الهدف وان تعددت المصالح الخاصة لكل منها ، الا انها تتفق في ضرورة تدعيم التعاون فيما بينها علي اعتبار ان ذلك التعاون يدعم من موقفها وييسر لها عمليات انتهاك حرمة الامن القومي العربي . وقد برز ذلك بشكل جلي في اعقاب انتهاء الحرب في الخليج حيث وجدت دول الجوار الجغرافي في تدمير قدرات العراق العسكرية فرص نموذجيه ملء الفراغ الذي خلفه تدمير قدرات العراق ، ومن هنا تكشف التعاون بين كل من تركيا واسرائيل وبدءا في اعداد مشروعات مشتركة تمكنهما من تحقيق اهدافها علي حساب الامن القومي العربي . ومن ناحيه اخري نشطت ايران في



المصدر: الموسس

التاريخ: ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسرائيلي - التركي في مجال المياه ، حيث يأتي ذلك في التعاون الاسرائيلي - التركي والذي تسعى تركيا في ظلها الي مساعده اسرائيل للتغلب علي مشاكل المياه التي قد تعوق عمليات توطين واستيعاب المهاجرين الجدد هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن هذا التعاون الاسرائيلي التركي يأتي كمقدمة تمهيدية لاختراق الامن القومي العربي من خلال نسج شبكة مصالح تتعلق بالمياه وتتمكن تركيا في اطارها من الحكم في تدفق المياه الي بعض الدول العربية ، وأخيرا فإن الاسهام التركي في حل مشاكل المياه في اسرائيل يأتي في سياق الاهداف التركي الرامية الي لعب دور اقليمي في المنطقة يساعد علي توثيق علاقاتها بالبلدان الغربية سواء الاوروبية - في اطار الجماعة الاوروبية - او الولايات المتحدة .

ولكي تتضح لنا ابعاد وحدود هذا التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه سوف نتناول بالدراسة :

الدور التركي في المنطقة من وجهة نظر السياسة الامريكية يعود علي تركيا بفوائد جمه علي راسها زيادة الاعتماد الامريكي علي تركيا باعتبارها الدولة الاقليمية الكبرى في المنطقة .

١ - عجز المياه في اسرائيل

٢ - المياه في اطار

العلاقات التركية العربية

٣ - التعاون التركي -

الاسرائيلي في مجال المياه

٤ - الابعاد السياسية للتعاون

التركي الاسرائيلي ودلالاتها

بالنسبة للامن القومي العربي

١ - عجز المياه في

اسرائيل :

تشكل المياه احد اهم

محددات العلاقات التركية -

العربية نظرا لاشتراك تركيا

مع سوريا والعراق في مياه نهر

الفرات التي تحتل اهمية كبرى

لدي كل من سوريا والعراق

، ينبع نهر الفرات من الاراضي

التركية ويمر منها الي سوريا

ثم العراق . وتكمن المشكله في



المصدر: روائية

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتشير الاحصاءات الي انه
باكتمال اقامه سلسلة السدود
(١٩٩٥) فان كمية المياه المتدفقه
عبر الحدود التركييه سوف
تقلص من ٢٨ مليار الي
١٢ مليار متر مكعب ، وسوف
يكون العراق هو المتضرر الاكبر
نظرا لان سوريا سوف تستوفي
حاجتها من المياه قبل مرورها
الي العراق .

وبلاحظ ان هذا المشروع
سوف يسبب مزيدا من القوة في
العلاقات التركية العربية نظرا
لاتجاه تركيا الي قطع المياه عن
سوريا والعراق للماء خزانات
هذه السدود وهو ما حدث خلال
الفترة ما بين ١٢يناير الي ١٣
فبراير من العام الماضي حيث
شهدت هذه الفترة توترا شديدا
في العلاقات التركييه مع سوريا
والعراق نظرا للتأثير الخطير
الذي احدثه قطع المياه المتدفقه
الي سوريا والعراق خلال تلك
الفترة .

وما زالت قضيه المياه
تشكل بؤرة للصراع بين تركيا
وكل من سوريا والعراق لا سيما
وان آخر حلقه من المفاوضات
السوريه - التركييه للتوصل الي
اتفاق لاقتسام مياه الفرات

عدم وجود اتفاقات خاصه
بتوزيع مياه النهر بين البلدان
الثلاث وعلي الرغم من اجراء
مفاوضات بينها عام ١٩٦٢ الا ان
هذه المفاوضات انتهت بالفشل .
ومع مطلع السبعينيات
اصبحت مياه النهر موضع خلاف
متفجر بين تركيا من ناحية
وسوريا والعراق من ناحية
اخرى ، وذلك بسبب اتجاه
تركيا الي بناء سد كيبان ثم
اتجاه سوريا الي بناء سد
الطبقه ، الامر الذي قلص المياه
المتدفقه بعد ذلك لتتراوح ما
بين ٢٠ - ٢٤ مليار متر مكعب .
وبعد ذلك نجحت تركيا
والعراق عام ١٩٨٠ في التوصل
الي بروتوكول نص علي تشكيل
لجنة مشتركه توكل اليها مهمه
صياغه تقرير فني يرفع الي
الحكومتين لتحديد الكميه
المناسبه لكل من تركيا والعراق
. وانضمت سوريا الي اللجنة

التي عقدت اول اجتماع لها عام
١٩٨٣ الا ان هذه الاجتماعات لم
تسفر عن نتيجة تذكر حتي الان
واقصر مجال عملها علي تبادل
المعلومات .

مشروع السدود التركييه
اعدت تركيا مشروعا لانشاء ٢١
سدا و ١٧ محطة توليد كهرباء
في منطقته جنوب شرق
الاناضول ، وقد اكتمل من هذا
المشروع - حتي الان - سدان
فقط وهناك ١١ سدا قيد الانشاء
والباقي في طور التخطيط .



المصدر: رويك

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

والتي جرت في انقره في يونيو ١٩٩٠ قد انتهت بالفشل .

٢ - التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه في الوقت الذي اتجهت فيه اسرائيل الى المبالغة الشديدة في ازمه المياه التي تواجهها ، وهي المبالغة التي تسمى اسرائيل الي استخدامها كمبرر للتوسع في اراضي الدول العربية المجاورة وتتخذها كمبرر لضم مساحات واسعة من اراضي الضفة الغربية المحتلة لا سيما منطقة حوض اليركون - التنعيم التي تمتد الي مسافة ما بين ٢ - ٦ كيلو متر شرق الخط الاخضر ، في هذا الوقت بدأت تركيا في التاكيد علي وجود فائض ضخم من المياه لديها ويمكنها ان تمد به الدول التي تعاني من نقص في مواردها المائية . ونظرا لادراك سوريا والعراق لخطورة الاعتماد علي المياه التركية ولامكانية استقلال تركيا امدادات المياه في ابتزاز هذه الدول والضغط عليها ، فقد أحجمتا عن التجاوب مع الاتجاهات التركية ، وحذرت الدول العربية الاخرى من الانسياق وراء هذه الدعوات .

لا بد للدول العربية ان تساعد الموقف السوري الواعي بكل ابعاد الموقف و مخاطره .

وطالبتا تركيا بالتوصل الي اتفاق بشأن اقتسام مياه الفرات وهو ما ترفضه تركيا من خلال الماطلة والتسويق واثاره قضايا سياسية تمس سيادة الدول العربية وامنها القومي .

وفي هذا الطار بدأ التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه وذلك تحت ستار وجود فائض مياه لدي تركيا مقابل عجز متزايد لدي اسرائيل . وقد وضع ذلك في اللقاء الذي عقد في نيويورك في اكتوبر ١٩٨٨ بين وزير خارجية البلدين - آنذاك - التركي مسعود يلماظ والاسرائيلي شيمون بيريز ، حيث طلب الوزيرا الاسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بأمداد اسرائيل بالمياه وادراجها ضمن مشروع انابيب السلام التركي الذي تعهدت تركيا بأقامته عبر سوريا والاردن الي دول الخليج ، واكد الوزير التركي ان ظهور اسرائيل شكل رسمي في المشروع سوف يدفع الدول العربية الي الاحجام عن الاشتراك في المشروع ومن ثم ينتهي بالفشل .

النقل المباشر :

في مطلع عام ١٩٩٠ اعلنت تركيا استعدادها لامداد اسرائيل بالمياه مباشرة اي عن طريق النقل المباشر ، وفي مارس من نفس العام بدأت جلسة المباحثات الاسرائيلية -



المصدر : روضة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩١

التركيه في انقره ، ووافق الجانب التركي علي مد اسرائيل بنحو ما بين ٢٥٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا - وتم الاتفاق علي ان يتم النقل من خلال الاستعانة بالبالونات الخاصة التي انتجتها احدي الشركات الكنديه . وهذه البالونات مصنوعة من ماده البلاستيك وتسع الواحد منها ما بين ٨٠٠ الف - مليون متر مكعب من المياه وتحتوي علي انابيب امتصاص يتم وضعها في المياه التركيّه حتي يتم تعبئته بالبالونات ثم تقوم السفن بسحب هذه البالونات حتي الشواطئ الاسرائيلية ، وهناك تتولي الانابيب المجهزة سحب هذه المياه من البالونات . وقدر الاستثمار المطلوب بضاعة وتركيب المعدات والاجهزة علي الجانبين بنحو ٢٠٠ مليون دولار تعهد الجانب التركي بالمساهمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار منها

مشروع انابيب السلام :
في اطار الطرح التركي المستمر المؤكد علي الاستعداد لامداد بلدان الشرق الاوسط - التي تعاني من نقص في مواردها المائية ، بكميات من المياه تساعد علي التغلب علي هذا النقص - بالمياه ، جاءت الفكرة التي طرحها عام ١٩٨٦ رئيس الوزراء التركي آنذاك تورجوت اوزال واطلق عليها " مشروع انابيب السلام " والقائم علي مد مياه نهري سيخون وجيخوف

في جنوب غربي تركيا الي منطقة الخليج لتستفيد منه ثمان دول هي سوريا والاردن ، العراق ، الكويت ، قطر ، الامارات ، البحرين ، عمان .

واكدت تركيا ان طول خط الانابيب سيصل الي ٢٠٠٠ كيلو متر ويبلغ متوسط التدفق اليومي منه ٣٦٠ الف متر مكعب ، وتصل التكاليف الاجمالية للمشروع ما بين ٢٠ - ٢٤ مليار دولار . ودعت السلطات التركيّه الي عقد مؤتمر في نوفمبر القادم لمناقشة المشروع وهنا ظهرت الابعاد السياسية الحقيقية للمشروع حيث بدأت اسرائيل تطالب بالاشتراك في المؤتمر ،

واعلن وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي ان الولايات المتحدة لن تشارك في المؤتمر بتركيا اذا لم تدع اسرائيل لحضوره ، واكدت الحكومة التركيّه من جانبها ان اسرائيل لن تدع للمؤتمر بسبب معارضة دول المنطقة .

وادركت الدول العربية الابعاد الحقيقية للمشروع ، فهي تدرك تماما ان هذا المشروع هو وليد افكار " جويس سكار " وهي رئيسة منظمة امريكيه هدفها الاساسي دمج اسرائيل في المنطقة من خلال مشاريع السلام ، ومن هنا فان التخطيط المستقبلي للمشروع يهدف الي مد الانابيب - في مرحله تاليه - الي اسرائيل



المصدر: المراجعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ديسمبر ١٩٩١

حتى تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه مشروع السلام !!

ولذلك اعلنت سوريا رفضها للمشاركة في المؤتمر اذا شاركت اسرائيل ، ولادراك سوريا للمخاطر المترتبة علي مثل هذا المشروع الذي يمكن ان تستخدمه تركيا في ابتزاز الدول العربية وانتهاك حرمة امنها القومي ، فقد اعلنت سوريا عدة شروط قبل الموافقة علي المشروع وهي - موافقة دول الخليج العربي علي المشروع باعتبارها المستفيد الاول منه . - عدم مد اي فرع من خطوط المشروع الي اسرائيل .

- موافقة تركيا علي اتفاق رسمي لاقتسام مياه نهر دجلة والفرات مع سوريا والعراق .

وشرعت الحكومة السورية في اجراء اتصالات مكثفة مع الدول العربية الاخرى المعنية بالمشروع من اجل اتخاذ موقف عربي موحد من المؤتمر الذي دعت تركيا ، والاتفاق علي مقاطعة المؤتمر اذا حضرته اسرائيل ، وابلغت سوريا السلطات التركية بذلك ، وعلي الرغم من ابلاغ سوريا من قبل تركيا شفاهة بعدم مشاركة اسرائيل في المؤتمر الا ان السلطات التركية لم تتعهد بذلك بشكل رسمي وهو ما يثير مخاوف سوريا لان حضورها المؤتمر ومشاركته اسرائيل فيه يمثل تطبيع للعلاقات العربية

الاسرائيلية قبل التوصل الي حل شامل للقضية الفلسطينية وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة . كما تري سوريا ان حضور اسرائيل المؤتمر انما يشكل محاولة تركية - امريكية لدمج اسرائيل في التعاون الاقليمي قبل التوصل الي الحل الشامل .

وبرز هنا التنسيق بين المصري - السوري حيث اكدت القاهرة تأييدها لموقف دمشق الداعي الي رفض الحضور اذا اصرت تركيا والولايات المتحدة علي حضور اسرائيل . ومن هنا تبلور الموقف السوري - المدعوم من مصر - ضرورة استبعاد اسرائيل من المشاركة في هذا المؤتمر طالما لم يتم التوصل الي حل شامل للصراع حتي الآن

٤ - الابعاد السياسية للتعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه الواقع ان التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه ، وان كان مفيدا للطرفين علي الصعيد الاقتصادي البحث اي حصول تركيا علي مقابل مالي لقاء ضخ المياه الي اسرائيل ،

ومساعدته الاخيره في الحصول علي كميات كبيره من المياه تساهم في حل ازمه المياه في اسرائيل ولو بشكل جزئي - كما يمكن اسرائيل من الاستمرار في عمليات توطين واستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود دون



المصدر : الرواية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

التأثير علي حصص المياه المخصصة لقطاعات الاقتصاد المختلفة و علي رأسها قطاع الزراعة . الا ان هذا التعاون لا يكتسب خطورته من هذا البعد الاقتصادي انما يتعدى ذلك الي الابعاد السياسية لهذا التعاون ، فهو من ناحية يجري بين دولتين من دول الجوار الجغرافي لعالمنا العربي . وكل منهما لديها كم كبير جداً من الخلافات مع الدول العربية المجاورة لها ، وان كان الخلاف مع اسرائيل يتخذ شكل الصراع المصيري حول الاراضي المحتلة كما انه صراع يعد نموذجاً لما يطلق عليه "الاجتماعي الممتد" اي الذي يضرب بجذوره بين الشعوب الامر الذي يجعل منه صراع مصيري يمتد لفترات طويلة من الزمن ولا يعني تسويته سياسيا نفس الشئ بالنسبة لجوانبه الاخرى الاجتماعية والحضارية . وعليه فان التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه يأتي في اطار تدعيم شبكة العلاقات التعارفيه بينهما كمقدمة لتنسيق المواقف في مواجهة الدول العربية سواء المجاورة لها (تركيا) او بالنسبة للعالم العربي ككل (اسرائيل) وفي هذا اطار تسعى تركيا من جانبها الي مساعدة اسرائيل للتغلب علي مشاكلها المائية والتمهيد لادخال اسرائيل في اطار التعاون الاقليمي قبل

الوصول الي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، وتري تركيا ان ذلك يساهم في تدعيم موقفها في مواجهة كل من العراق وسوريا ، كما انه يعظم من الدور التركي في المنطقة من وجهة نظر السياسة الامر الذي يمكن ان يعود علي تركيا بفوائد جمه علي رأسها زيادة الاعتماد الامريكي علي تركيا باعتبارها الدولة الاقليمية الكبرى في المنطقة والتي يمكن ان تشكل محورا لتدعيم النفوذ الغربي ، كما ان ذلك يمكن ان يدفع الولايات المتحدة - (في اطار السعي) لتدعيم الموقف التركي - الي ادخال تركيا في اطار السوق الاوروبية المشتركة وهو مطلب تركي يواجهه حتي الان بالرفض التام من جانب بلدان الجماعة الاوروبية ومن هنا نؤكد علي المخاطر التي يشكلها التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال المياه والذي يشكل احد مظاهر التنسيق التركي - الاسرائيلي لتدعيم مواقفها تجاه الامن القومي العربي ، وعليه لابد للدول العربية ان تسارع باتخاذ موقف موحد ازاء الاطروحات التركية الخاصة بعقد مؤتمر للبحث في المشروع الذي يطلق عليه "مشروع انابيب السلام" والذي يخطط لان يمتد لاسرائيل في مرحلة تالية . ويمكن ان



المصدر: روث

سبتمبر ١٩٩١

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

4 - The west Band and Gaza , Israel s options for peace m, Jattee Center for strategic studies , Tel Aviv university , 1989"
5 - ZEEV Schiff , security for peace " Israel s Minimal security reauirements in the Negatiations with the palestinians , The was hington Institrte for near east palicy , washington . 1989 " .

يبدأ ذلك بتدعيم الموقف السوري الواعي بكل ابعاد الموقف ومخاطره ، فلا بد للدول العربية ان تساند الموقف السوري في رفض المشروع مالم تتم الاستجابة للشروط الخاصة بتوقيف اتفاقيه اقتسام المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق وكذلك رفض اشتراك اسرائيل في المشروع طالما استمرت في احتلال الاراضي العربية واستمرت في تحدي الشرعيه الدولي .

مراجع الدراسة

- ١ - بشير شريف البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٦
- ٢ - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٣ - حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الاوسط ، دار كتعان للدراسات والنشر ، دمشق ، ١٩٩٠ .



رؤية

المصدر :

سبتمبر ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصراع حول المياه في الشرق الاوسط

استطلاع

علي الرغم من ان قضية الصراع حول المياه قضية قديمة وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط الا انها تزداد في هذا الوقت حدة وخطورة لاسباب متعددة منها .

زيادة اطماع اسرائيل في المياه العربية من اجل توفير موارد اكبر لاعداد متزايدة من المهاجرين . ومنها ارتفاع نبرة الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام ، وهو المؤتمر الذي لن يمر دون التعرض لهذه العقبة الاساسية . منها ايضاً تضخم طموح تركيا في ان تكون دولة اقليمية ذات هيمنة عبر محاولاتها الدؤوبة لتمرير مشاريعها الخاصة بالمياه والهافة الي مزيد من السيطرة علي هذا المورد الحيوي .

ولقضية المياه في الشرق الاوسط ابعاد كثيرة ومتنوعة ، رجاء الاهتمام

بها - عربياً - متأخراً جداً ، ومن هنا كانت ضرورة التوجه الي عدد من الخبراء والمختصين لسؤالهم عن تصورهم لشكل الصراع حول المياه في المنطقة ، ومن ثم رؤيتهم لكيفية المواجهة العربية ، فكان هذا الاستطلاع .

تحدد مناطق الصراع الرئيسية من اجل المياه في منطقة الشرق الاوسط في:

العراق وسوريا في مواجهة الاطماع المائية التركية ، واسرائيل واستنزافها للموارد المائية العربية سواء من الضفة الغربية المحتلة لنهر الاردن ومن الجولان في سوريا ، وكذلك سيطرتها علي المنطقة الامنية (الحزام الامني) في الجنوب اللبناني .

ايضاً بالنسبة لمصر ومحاولات الدول الافريقية اعضاء دول حوض نهر النيل وقيام البعض بمشروعات مائية قد تجور علي حصة مصر المائية .

ونتحصن ان الصراع سيكون كالاتي :

١ - بالنسبة للعراق وسوريا و تركيا : وهو استمرار تركيا في استقطاع المياه للماء خزانات المياه الجاري إنشائها في



المصدر : رؤى

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة جنوب شرق الاناضول ، وحجز المياه مثلما حدث في بداية عام ١٩٩٠ وقطع المياه لمدة شهر كامل . وكذلك اثناء حرب تحرير الكويت .

ومن المعتقد انه ليس امام دولتي العراق وسوريا إلا استخدام القوات المسلحة ، وقد يكون ذلك في صورة تدمير او قصف اي من المشروعات المائية في تركيا . ولا شك في ان ذلك سيتبعه قتال عن طريق القوات المسلحة لكل الاطراف .

وفي اعتقادنا ان لاسوريا ولاالعراق يستطيعان القيام بأي من هذه الاعمال في الوقت الحاضر . فالعراق منهار تماماً والقوات المسلحة التركية تجوب شمال العراق كما تريد ، وسوريا حالياً مشغولة في عملية السلام المقرر مع اسرائيل علاوة علي ضعف قواتها المسلحة نتيجة الحظر المفروض عليهما من الدول المصدرة للسلاح الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، بل ومن غيرها مثلما حدث مع تشيكوسلوفاكيا وايقافها صفقة أسلحة كانت تشمل حوالي ٢٠٠ دبابة بعد ضغط من امريكا واسرائيل .

اي اننا نستطيع ان نقول عدم امكانية المواجهة مع تركيا بالنسبة لكل من سوريا والعراق .

٢ - بالنسبة لاسرائيل وأطماعها في المياه العربية خاصة وان اسرائيل تحصل علي ٨٠٠ الي ١٠٠٠ مليون متر

مكعب مياه من الاراضي المحتلة بما يمثل حوالي ٤٥ الي ٥٠ ٪ من المياه المتوفرة بها .

ولا أمل امامها الا من خلال :

- استمرار احتلالها للضفة الغربية حتي تقطع الامل في الحديث عن الاستغلال المشترك للمياه وهو ما تستخدمه سوريا حالياً في الامتناع عن حضور مؤتمر التعاون المقترح الا بعد الانتهاء من المباحثات السلمية عن السلام .

- قد تقوم اسرائيل بعملية عسكرية ضد عمليات سد اليرموك في حالة قيام الاردن وسوريا بتنفيذ السد .

- عدم الانسحاب من المنطقه الامنيه في جنوب لبنان الا بعد ضمان الاستغلال المشترك من جانب اسرائيل .

والمعتقد انه في كل الحالات هناك الضعف العربي والذي لا يستطيع المواجهة العسكرية في هذه الحالات .

٢ - وبالنسبة لمشكلة مياه حوض النيل ومحاولات الدول الافريقية استغلال مزيد من المياه في دول حوض النيل ،

فالمعتقد انه في حالة قيام اي من هذه الدول بحجب او تقليص اي جزء من حصه مياه مصر ، ليس امام مصر سوي استخدام القوة العسكرية لمنع ذلك . وهذا يصعب تنفيذه في الوقت الحاضر في ظل محاولات الدول العظمي اثناء الصراعات الحالية ان لم يكن منع اي صراعات مستقبلية وشجب



المصدر : رئيسية

التاريخ : ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومعارضته مهما كانت الاصرار الناتجة عن نشوبه وكما هو واضح من حجم المشكلات والازمات المائية المحدقة بالمنطقة العربية ، فان الامة العربية مطالبة من الان في العمل علي تجنب ومواجهة هذه المشكلات بواسطة خطط بعيدة المدى من اجل تجنب الامة خطر المجاعة او القحط الذي وصلت اليه العديد من الدول الافريقية منذ بداية الثمانينات واصبحت رهينة امدادات الغذاء من الدول الغربية خاصة والاجنبية عامة ومن هذا المنطلق نري اتباع الاتي :

١ - من اجل مواجهة اسرائيل :

تنحصر مواجهة الاطماع الاسرائيلية في المنطقة من خلال الاتي

ا - دعم القدرة الذاتية العربية خاصة العسكرية من اجل ردع اسرائيل عن التوسع في المنطقة .

ب - التركيز علي عقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام الدائم في المنطقة وحل المشكلات الناتجة عن الاطماع الاسرائيلية والوصول الي الحقوق المشروعة لكافة الدول في المنطقة .

ج - وضع خطة عربية شاملة لاستغلال الموارد المائية العربية بطريقة مثلي ويتعاون عربي صادق مشترك .

د - احباط المخططات الاسرائيلية لتفتيت دول المنطقة وزيادة الهجرة والاستيطان وتحركاتها في المنطقة خاصة تركيا ودول حوض النيل في افريقيا حتي لا يحدث تنسيق بينها ضد الدول العربية .

٢ - بالنسبة للعراق وسوريا :

ضرورة التعاون المشترك من اجل مواجهة الاطماع التركية في مياه نهري دجلة والفرات والاتفاق علي خطة بعيدة المدى للحد من المشروعات التركية لاستغلال مياه الانهار .

٣ - بالنسبة للدول الخليجية :

التعاون المشترك من اجل إقامة مشروعات مشتركة لتحلية مياه البحار المحيطة بالدول الخليجية والاستفادة من الفوائض البترولية المتوفرة حالياً لإقامة مشروعات طويلة المدى عالية التكنولوجيا لتوفير المياه اللازمة لشعوب هذه الدول .

٤ - بالنسبة لمصر :

أ - تحسين استخدامها للمياه خاصة مجال ترميم الترع والقنوات لمنع ترسيبات وفقد المياه عن طريق استخدام الانابيب ومن اجل منع مزيد من البصر خاصة وان حوالي ٦٠٪ من مياه النيل تضيع خلال رحلتها عن طريق البحر مع استخدام الطرق الحديثه للري مثل الرش والتنقيط .



المصدر: رؤية

التاريخ: أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ب - معالجة ظاهرة إنخفاض مستوي دلتا النيل والتي ستمثل خطراً شديداً كما يتوقع بعض الخبراء من انخفاض مستوي الساحل من بورسعيد شرقاً وحتى غرب دمياط عام ٢١٠٠ كما تظهر الأقمار الصناعية من خطر الفيضان البحري المتوقع حدوثه في المستقبل.

ه - بالنسبة للدول العربية عامة :

أ - العمل على مزيد من التعاون المشترك بين الدول العربية عامة والتي يعوقها وجود السياسات المتعارضة والخلافات بين هذه الدول .

ب - تقترح تشكيل هيئة تعاون عربية او اقليمية في مجال شؤون المياه يمكن ان تكون بداية طيبة نحو تعاون عربي افضل واشمل ، ولا شك ان تشكيل الامين العام لجامعة الدول العربية مؤخراً لجنة لبحث مشكلة المياه في الوطن العربي تعتبر خطوه على الطريق .

ج - انشاء مركز ابحاث يعمل في داخل إطار هذه الهيئة التعاونية ويتعامل فقط مع المسائل ادنية المتعلقة والموجودة في المنطقة .

د - مزيد من استخدام التكنولوجيا في عمليات تحلية مياه البحر في منطقة مصر خلال تعاون عربي سواء ثنائي او جماعي ويمكن اللجوء الي المساعدات الغربية او شرقية

في هذا المجال . ويعتقد ان الولايات المتحدة الامم المتحدة كانت قد تقدمت بمشروع خلال عام ١٩٨٠ لتحلية مياه البحر المتوسط على ساحل سيناء الشمالي ويمكن بالمسيق مع الدول الاوروبية الغربية واليابان المساعدة في اقامه مثل هذه المشروعات لتحلية مياه البحر .

اذا كان الصراع على مصادر المياه نوعاً من انواع الصراع الطبيعي الذي بدأ مع بداية الخليقة ، والمتسبب في حدوث الكثير من الانتقالات عبر مناطق المعمورة بحثاً عن نقطة المياه ، فانه لم يكن في يوم من الايام يمثل هذه الخطورة التي يشهدا حالياً ومستقبلاً ، ولم تتعد ابعاده ، وتتداخل اهداف اطرافه يمثل هذه الصورة من قبل فقد حمل ابعاداً سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الاهمية في التأثير على الامن القومي للدول ، وخاصة في منطقة الشرق الاوسط . وهو الامر الذي جعل نقطة المياه تنافس في قيمتها نقطة البترول ، وينتظر ان تتعداها قيمة في المستقبل المنظور ونستطيع ان ننسب أزمة المياه في الشرق الاوسط التي تتشكل حالياً الي ضغوط النمو السكاني . والذي استنفذ الموارد المتوفرة في الاحواض النهرية الثلاثة في المنطقة وهي النيل - الاردن - دجلة / الفرات كما



المصدر : رؤى

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان نقص المياه يزداد سوءا
بمعامل التغيرات المناخية التي
وسعت من القحط الدوري في
المنطقة من ناحية ، وبمعامل
الادارة غير الكفء للمياه من
ناحية اخرى . وتساهم الاوضاع
السياسية المحلية والاقليمية
ايضا في تفاقم مشكلة المياه ،
حيث ان الدول التي تشترك في
شبكات الانهر الرئيسية ،
عاجزة عن الارتفاع فوق
الصراعات التاريخية من اجل
التعاون في تنمية وتوزيع
موارد المياه . وهو ما تعبر عنه
سيطرة دول غير عربية علي
منابع هذه الموارد المائية : تركيا
واسرائيل واثيوبيا . ويأتي كل
هذا في اطار عدم وجود اتفاقية
شاملة لتقسيم المياه بين دول
المنطقة في بعض الحالات ، وعدم
وضوحها في البعض الاخر .
حالة نهر النيل " . ناهيك عن ان
القانون الدولي - بقصوره - لم
يوفر أساسا واضحا يتيح
للأطراف المتنازعة فرصة
الاحتكام لمبادئه .

واذا أردنا تخصيص الحديث عن
الابعاد المختلفة لمشكلة المياه في
اطار الصراع العربي /
الاسرائيلي فنجد انه سياسيا ،
تقوم اسرائيل باستخدام عنصر
المياه كوسيلة لتحقيق احد
الابعاد الهامة للامن القومي ،
وهو ما يتجسد بصورة واضحة
في حالة استيلاء اسرائيل علي
كميات متزايدة

من مياه الانهر العربية المجاورة
لها في الاردن ولبنان . ويبلغ
مجموع السرقات الاسرائيلية
حوالي ١٢٠٠ مليون م٣ سنوياً .
حيث تستغل ٢٣ مليون م٣ من
مياه نهر العوجا الاردني ،
وتستخرج من الابار الجوفية في
الضفة والقطاع نحو ٢٠٠
مليون م٣ سنوياً ، كما
تقتصب اسرائيل ما مجوعه
٦٦٠ مليون م٣ سنوياً من اعالي
نهر الاردن ، وتقوم بتخزينها
في بحيرة طبريا .

اذن فتدرة المياه ، والاحتياجات
المائية المتزايدة نتيجة التوسع
في الهجرة ، تدفع اسرائيل
دائما الي الاستيلاء علي مصادر
المياه المجاورة . ولذا وجدنا ان
أحد أهداف السلام مع مصر كان
محاولة الحصول علي ١٠ ٪ من
ايراد النيل سنوياً ، وهو
ما يمثل ٨ مليار م٣ ، وهو ما لم
يحدث .

اما من الناحية الاقتصادية فقد
قامت اسرائيل بإقامة
مشروعين رئيسين للاستيلاء
علي المياه العربية هما ١ -
مشروع طبريا - النقب لتحويل
مياه نهر الاردن ، ٢ - سحب
مياه نهر الليطاني في لبنان عن
طريق انابيب يبلغ طولها ١٢
كليو متر ، وتنقل ثلث مياه
النهر الذي يشق طريقه من
الشمال الي مصبه في منطقة
القاسمية شمال مدينة صور .



المصدر : روضة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتبدو الاهمية الاقتصادية القصوي لهذين المشروعين علي "الامن المائي الاسرائيلي" من خلال تقرير اسرائيلي مفاده ان اسرائيل تسنفذ مياها من الاحتياطي بنسبة ١٥ ٪ بـسرع مما يمكن لهذا الاحتياط استعادته سنوياً ، بالاضافة الي ان حوالي ٦٠ ٪ من الموارد المائية الاسرائيلية تذهب للزراعة . وفي ظل ان ثلثي موارد اسرائيل المائية تأتي من الابار ، فان الاستخدام العنيف لمياه الابار يؤدي الي زيادة كبيرة في نسبة ملوحة الارض الزراعية .

الاثار والنتائج

- ١ - ان الصراع علي المياه هو الصراع المستقبلي ، والذي يجب ان نستعد له كل الاطراف الاقليمية والدولية ، والذي قد يصل في إحدى مراحله الي حالة الحرب في الشرق الاوسط .
- ٢ - انه في اطار السعي للحصول علي القوة الاقتصادية كسمعة مميزة للنظام الدولي اخذ في التشكل ، فان عنصر المياه سيكون فاعلاً أساسياً في أية استراتيجية اقليمية او دولية مقبلة لارتباطه بتنمية الموارد ، والزراعة ، والاستهلاك السكاني .
- ٣ - سيلعب عنصر الماء دوراً كبيراً في اعادة توزيع خريطة القوى السياسية

في المنطقة ، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافره هي القوى الاقليمية الجديدة .

٤ - ان يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثلها مثل البترول تماماً ، خاصة ، ان هذا التوقع له سابقة تؤيده ، من خلال شراء اسرائيل (وفق اتفاقية مع تركيا) حوالي ٢٥٠ مليون ٢م من المياه سنوياً .

٥ - ان تزداد الازمة الغذائية حدة ، ليس فقط نتيجة النمو السكاني المتزايد ، بل ايضاً بسبب موجات التصحر والجفاف التي تجتاح المنطقة ، وفي ظل انخفاض القدرة الشرائية اللازمة للاستيراد من جانب دول المنطقة .

استراتيجية المواجهة ان التعرض لكيفية مواجهة هذه الازمة ، لابد ان يأخذ في

اعتباره عاملين اساسيين :

- ١ - ان استراتيجية المواجهة تتوقف علي طبيعة السيناريو المحتمل لهذه الازمة ، والذي يمكن حصره في بديلين احدهما ذو طبيعة صراعية ، بمعنى ان هناك حرباً - بأدواتها المختلفة - حول نقطة المياه في المنطقة . والاخر ذو طبيعة تعاونية بمعنى قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم ، وبمحاولة الاستفادة من مصادر المياه المتوفرة



المصدر : رؤسية

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - ان لهذه الاستراتيجيات عناصر وركائز اساسية سواء علي مستوي (الشعبي / المؤسسي) بمعنى تضافر جهود المؤسسات والاجهزة الرسمية سياسية واقتصادية ، مع جهود الافراد من خلال ترشيد استهلاك المياه ، وزياده " الوعي المائي " لدي الافراد .

او مستوي (ذاتي / جماعي) بمعنى انه بالنظر الي الوضع التكنولوجي الفقير لدول منطقة الشرق الاوسط - عدا اسرائيل - فان هذه الدول لا تستطيع التعامل بفعالية لدرء اخطار ازمة المياه ، ولذا نعتقد ان ازمة المياه في الشرق الاوسط سيكون موضوعاً مدولاً تعتمد اطرافه الاقليمية والدولية .

التوصيات

اذا جازلنا ان نوصي ببعض التوصيات التي تصلح من وجهة نظرنا لمواجهة هذه الازمة فهي كما يلي .

١ - ضرورة نهذ الخلافات السياسية القائمة بين دول المنطقة ، لان الخطر القادم يمس المصالح الحيوية لجميع الدول ، من يتمتع بمصادر

مائية ، ومن يعاني من عدم وجودها علي حد سواء .
٢ - علي النظم السياسية ان تتنبه لاهمية الصراع علي نقطة المياه لانها تمس المواطن العادي في ضرورة من ضروريات حياته . فاذا كان له ان يوفر بديلاً للبتروول ، فانه لا يستطيع توفير بديلاً للماء .

٣ - نري ان تنشأ منظمة شرق اوسطية لموضوع المياه ، مثلما حدث في موضوع البتروول (الاوبك) . وتختص هذه المنظمة بآدارة ملف المياه في الشرق الاوسط . حيث لا تهتم فقط بمصادر المياه العذبة ، وانما تتجه الي التوسع في تحلية مياه البحار ، بالنظر الي توافر العديد من البحار في منطقة الشرق الاوسط (بالبحر الاحمر ، البحر المتوسط ، الخليج العربي ، البحر الاسود) وذلك من خلال عمل مشروع متكامل لكافة دول المنطقة لتحلية مياه البحار لكل دولة ، وبالتالي يقل الطلب علي المياه العذبة من مصادرها الاصلية (الانهر ، والابار) ونقل حدة الصراع اوتوماتيكيا .

٤ - ان الجهد الدولي لابد ان يكون جهداً علمياً تكنولوجياً ، وخاصة باستخدام سفن الفضاء ، وأجهزة الاستشعار عن بعد في كشف المياه المخزونة في باطن الارض ، من خلال مسح شامل لكافة دول المنطقة ، وتحديد مناطق تجمع المياه ، وذلك لتعظيم الامكانيات والموارد المائية ، والمساهمة ايضاً في تكنولوجيا تحلية مياه البحر بالتعاون مع هذه المنظمة

٥ - ان الصراع علي المياه ، بدون حل المشاكل السياسية القائمة ، وعلي رأسها الصراع العربي / الاسرائيلي وامن منطقة الخليج ، وامتدادها حتي تركيا ، كفيل بأن يؤدي الي مزيد من التوتر ، ومحاولات الحصول علي معلومات في إطار التجسس الاقتصادي ، الذي بدأت تتبلور معالمه الان . وتبع هذا بالضرورة امكانية قيام عمليات سرقة دولية للمياه ، وقد تصل الامور الي حد قيام عمليات ارهابية في المياه (مثل تلويث مصادر المياه) ومن هنا لابد ان تكون لهذه المنظمة المقترحة قدرة التحكيم بانشاء كيان ما

للتحكيم عند اثاره نزاعات المياه ، حتي يمكن تجنب تحول ازمات المياه الي حروب .

٦ - لابد من الاستفادة ، بالجهودات الدولية ، والخبرات السابقة في

مجال تقسيم المياه في خلال تجارب انهار الراين والدانوب ، والعمل علي إستصدار تشريعات دولية جديدة تنظم العلاقات في موضوع الانهار الدولية المشتركة تبني علي عدة اسس منها : ١ - توفر مصادر المياه ، ٢ - مساحة الارض ، ٣ - عدد السكان ، ٤ - النمو السكاني ، ٥ - النشاط الزراعي ...

وذلك في إطار قانون شبيه بقانون البحار عام ١٩٨٢ يختص بالوضع القانوني للانهار المشتركة .

٧ - يجب الحد من الهجرات التوسعية ، أو الهجرات غير المنتظمة لدول المنطقة ، حيث أنها تعتبر تحديداً خطيراً للاستقرار في المنطقة فالهجرة تعني (موارد - مال - ارض - مياه) والتي لن تكون الا علي حساب الموارد المائية المتناقصة في الشرق الاوسط .



المصدر: روية

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الدول العربية ، وحدود العجز والفائض . ومن المفارقات المثيرة ان حجم اهتمام مراكز البحوث وبعض الاجهزة والمؤسسات السياسية وغير السياسية في الغرب بالموضوع يفوق بكثير حجم اهتمام اصحاب الشأن بالموضوع ومن ناحية أخرى ، فان اهتمام النظم العربية بالموضوع ليس بأفضل من اهتمام المراكز البحثية به ، فباستثناءات محددة جداً فان موضوع المياه لا يدخل بشكل جاد ضمن استراتيجيات التنمية في العديد من الدول العربية ، ناهيك عن ان هناك دولاً لا تمتلك استراتيجيات تنموية من أساسه .

ثانياً : أبعاد ومظاهر مشكلات المياه في الوطن العربي والشرق الأوسط . يمكن بلورة هذه الأبعاد فيما يلي :

١ - زيادة أطماع اسرائيل في المياه العربية . فتشير بعض التقديرات الي ان اسرائيل تتحكم في اكثر من ٢ و ٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربي ، كما ان لها اطماع ثابتة في بعض الموارد العربية الاخرى في لبنان وغيرها ، خاصة وان هناك أزمة مائية في اسرائيل ، ناهيك عن حاجتها المتزايدة للمياه لتوطين المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة . وهكذا ، فان موضوع

هناك اربعة محاور يمكن التعامل عبرها مع موضوع الصراع حول المياه في الشرق الأوسط .

الاول : في منهجية التعامل الاكاديمي والسياسي مع قضية المياه في الوطن العربي .

والثاني : ابعاد ومظاهر مشكلات المياه في الوطن العربي والشرق الأوسط .

الثالث : احتمالات الصراع حول المياه في المستقبل .

الرابع : نحو اطار عام لبناء استراتيجية عربية لتحقيق الامن المائي العربي اذا جاز التعبير .

اولاً : في منهجية التعامل الاكاديمي والسياسي مع قضية المياه في الوطن العربي بصفة عامة يمكن القول بان الاهتمام الاكاديمي بموضوع المياه من قبل المراكز البحثية والجامعات في الوطن العربي لا يزال دون المستوي المطلوب ، فباستثناء بعض الجهود المؤسسية المتفرقة التي أخذت في الغالب شكل عقد ندوة هنا أو ندوة هناك ، وبعض الدراسات الفردية المنشورة في عدد من الدوريات العربية ، باستثناء ذلك لا يمكن القول بأن هناك اهتمام علمي جاد بالموضوع سواء علي المستوي القطري او القومي . لذلك لا أحد يستطيع ان يدعي ان هناك قاعدة بيانات دقيقة حول مصادر واستخدامات المياه



المصدر : د. د. د.

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه يدخل في ديناميات الصراع العربي - الاسرائيلي .
٢ - ان هناك ٨ دول غير عربية تتحكم في أكثر من ٨٥ ٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي . واهم هذه الدول تركيا وايران واثيوبيا واوغندا . وبالتالي ، فإن موضوع المياه يمثل عنصراً أساسياً في علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي .
٣ - ان هناك بعض الدول العربية التي تعاني من مشكلة في امدادات المياه في الوقت الراهن (الاردن والجزائر) ودولاً أخرى قد تعاني منه في المستقبل المنظور (سوريا والمغرب) . ومن هذا المنطلق ، فإن نقص موارد المياه يمثل قيداً على الخطط التنموية في هذه الدول .

٤ - غياب أوضاع الاستراتيجية والتكنولوجيات الخاصة بترشيد استخدام المياه في أغلب الدول العربية ، الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة الفاقد من المياه .

ثالثاً : احتمالات الصراع حول المياه في المستقبل .

سبقنا الإشارة الى ان موضوع المياه يمثل عنصراً هاماً في الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية ، وفي العلاقات بين العرب ودول الجوار الجغرافي من ناحية أخرى ، وكذلك عنصراً في العلاقات العربية - من ناحية ثالثاً ، وذلك لاشتراك

أكثر من دولة عربية في نهر واحد . ولو استثنينا الصراع العربي - الاسرائيلي جانباً نظراً لتعقد الصراع وتعدد متغيراته ، ووجود اطماع ثابتة لاسرائيل في المياه العربية ، فإنه علي المستويين الآخرين (العلاقات العربية ، وعلاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي) ، فإن المياه يمكن ان تكون مصدراً للتعاون او مصدراً للصراع . والسؤال المركزي هنا هو : ما هي الظروف والمتغيرات التي تجعل من المياه مدخل صراعي أو تعاوني بين دول المنطقة .

والتحدي الحقيقي الذي يواجه دول المنطقة هو كيفية إنضاج المتغيرات التي تجعل من موضوع المياه مدخلاً للصراعات فالمياه قد لا تكون سبباً للصراع في حد ذاتها بين بعض الدول ، لكنها قد توظف كأداة للضغط السياسي في الصراعات الناجمة عن أسباب أخرى .

ومن المتوقع زيادة احتمالات الصراع حول المياه اذا اتجهت بعض الدول التي تتحكم في منابع المياه في المنطقة في اقامة المنشآت التي من شأنها التأثير علي كمية ونوعية المياه المتدفقة الي دول المجري او المصب . فقضية المياه مسألة أمن قومي ولا يمكن لاي نظام سياسي ان يتهاون بشأنها . كما ان استمرار بعض بؤر الخلافات



المصدر : رؤية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والصراعات فيما بين بعض الدول العربية ، او بين بعض الدول العربية ودول الجوار الجغرافي قد يؤدي الي استخدام المياه كورقة للتعامل السياسي ، وبالتالي يمكن ان تزداد حدة الصراعات .

اما بالنسبة لاسرائيل ، غان استمرارها في سياسة بناء المستوطنات واستقبال المهاجرين الجدد ، يزيد من حاجتها الي المياه في المستقبل ، وبالتالي ليس هناك بديلاً عن المياه العربية ، واذا لم تحصل عليها من خلال اتفاقيات سلام غير عادلة ، فسوف تحصل عليها من خلال الحرب ، وما تمسك اسرائيل بالجنوب اللبناني الا مؤشراً علي ذلك . ولقد أصبح في حكم المؤكد ان المياه سوف تكون عنصراً هاماً في أية تسوية مقبلة للصراع العربي - الاسرائيلي .

رابعا : نحو إطار عام لبناء استراتيجية لتحقيق الامن المائي العربي تتضمن هذه الاستراتيجية ثلاثة مستويات : الاول قطري ، والثاني قومي ، والثالث إقليمي . بالنسبة للمستوي الاول ، وهو يرتبط بالسياسة الوطنية لكل دولة . حيث من الاهمية بمكان بناء قاعدة معلومات حول موارد واستخدامات المياه ، وتطوير التقنيات التي من شأنها ترشيد استخدام المياه ، والبحث عن مصادر جديدة

للمياه او تطوير المصادر المتاحة وبالنسبة للمستوي الثاني ، وهو يدخل في إطار التعاون والتنسيق بين الدول العربية لتحقيق الامن المائي العربي . وهذا لا يتحقق في إطار استراتيجية اكبر للتعاون والتنسيق بين مختلف المجالات . وهذه تتطلب ضرورة تصفية الاجواء العربية وتجاوز السلبيات التي خلقتها أزمة الخليج ، وإعادة صياغة العلاقات العربية أسس جديدة وبقواعد جديدة . فاعادة راب الصدع في الصنف العربي هي المقدمة الحقيقية لحاصرة المشكلات ومد جسور التعاون والتنسيق .

اما علي المستوي الاقليمي ، فالامر يتطلب اعادة صياغة علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي علي اسس جديدة ، ومن الاهمية فتح القنوات واجراء الحوار للوصول الي اتفاقيات وترتيبات مع هذه الدول بشأن العديد من القضايا ومنها قضية المياه . وعلي الزغم من كل ما حدث فان الجامعة العربية تظل الاطار الاكثر ملائمة للتعامل مع دول الجوار بشرط تدعيم دور الجامعة وزيادة فاعليتها .

وفيما يتعلق باسرائيل ، فان مواجهة اطماعها في المياه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

العربية لا تكون الا من خلال بلورة استراتيجية عربية للتعامل مع الصراع العربي - الاسرائيلي سلباً او حرباً او من خلال الاثنين معاً . فهل سينجح العرب في ذلك ؟ هذا هو التحدي "



د . محمد السيد السعيد
مركز الاهرام للدراسات
الاستراتيجية

الصراع حول المياه هو صراع فريد من نوعه ، حيث ان عرض وموارد المياه محددة جغرافياً وايكولوجياً او بيئياً بصورة جامدة نسبياً . بمعنى ان عوامل التطور التكنولوجي لا تؤثر فيها بنفس معدلات السرعة والقوة التي تؤثر بها علي الموارد المتغيرة . بل انها ربما أقسى بكثير من الصراع حول الارض .

فبرغم من النمو السكاني المذهل في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم ككل ، الا ان الارض بحد ذاتها لا زالت رحيبة ،

ولازالت تقبل أنماطاً مختلفة من الاستيطان البشري . اما المياه فهي ليست كذلك ، ولا يعني ذلك ان التغير التكنولوجي وانماط التنظيم الاجتماعي وامكانيات اعادة تنظيم المقدرات البيئية بما فيها المياه غير واردة ، بل الاستيطان البشري . اما المياه فهي ليست كذلك ، ولا يعني ذلك ان التغير التكنولوجي وانماط التنظيم الاجتماعي وامكانيات اعادة تنظيم المقدرات البيئية بما فيها المياه غير واردة ، بل انها تبدو هي المفتاح لتفكير مستقبلي حول هذا الامر .

وعلي المستوي السياسي فان عرض المياه او مصادر المياه تنقسم في احيان كثيرة بسمة خاصة . وهي انها مع بعض المعطيات الايكولوجية الاخرى لا تعترف بحدود الدول ولا بالتخوم بين الجماعات والقوميات وفي الحالة العربية ينبغي ان نتذكر ان منطقتنا من العالم ، هي منطقة جافة ، اعتمدت تاريخياً علي تقنيات الزراعة في المناطق الجافة . وارتبطت انماط الاستيطان البشري فيها دائماً بالانهار او مصادر المياه الارضية و الي حد اقل بالامطار والري المطري . وبالتالي فان معظم مصادر المياه العربية التي يعتمد عليها الاستيطان البشري العربي قد



المصدر : روضة

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إتسمت بالثبات النسبي مع الزمن . وفي المقابل حدث نمو سكاني هائل في فترات مختلفة من التاريخ العربي . ومن بينها الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

ومشكلة المياه العربية ، كما هو معروف ، هي ان اهم مصادرها علي الاطلاق وهي الانهار ، تمر بحدود عدة دول . وان مصادرها علي الاغلب تقع في اقاليم دول غير عربية . وتزداد المشكلة عندما نأخذ في الاعتبار امرين : اولهما أن تنظيم القانون الدولي لاستغلال مياه الانهار هو اكثر مناطق القانون الدولي تخلفاً . صحيح أن هناك تطورات فعلية في بعض المناطق قد انتهت الي تنظيم مستقر نسبياً لاستقلال مياه انهار بين اكثر من دولة ، غير ان الواقع ان تنظيم انهار العالم التي تمر بين حدود اكثر من دولة لازالت محرومة من التنظيم القانوني الدقيق . وتعتبر هذه الانهار من نوع الموارد التي يمكن تسميتها الملكية المشتركة للانسانية او لشعوب المناطق التي تمر او توجد فيها . ولكن ليس من المعروف حتي الان علي نحو دقيق ، الكيفية التي يمكن بها فض النزاعات حول اساليب توزيع وتخصيص الموارد المائية او الموارد الطبيعية الاخرى التي تمر عبر اكثر من دولة .

الامر الثاني : هو ان بعض دول الجوار الجغرافي التي تمر بها الانهار العربية او مصادر المياه الاخرى (الجوفية وغيرها) هي دول اما معادية او محجوزة عن الوطن العربي والدول العربية بميراث طويل من الجفاء التاريخي . وخاصة ، نحن نتحدث في الاولي ، عن اسرائيل . او الحالة الثانية كاثيوبيا وتركيا كحالة جفاء او قوتر .

من الطبيعي ان نتوقع تفاقم النزاعات حول استغلال هذا المورد المشترك (اي المياه سواء في صورتها النهرية او الجوفية) لاسباب عديدة منها مايلي :

اولا : ان معظم هذه الانهار قد ظلت لفترة طويلة غير مستغلة بطاقتها القصوي بحكم الحاجة لاستثمارات كبيرة ومستويات تقنية مرتفعة . وعدم التناسب

بين الاستثمارات المطلوبة مع الحاجة الملحة للمياه وخاصة في بلاد المنابع او المصادر مثل تركيا واثيوبيا . غير انه مع التطور التقني والاقتصادي ، ومع النمو السكاني المتعاظم ، سوف يتحتم التقدم صوب استثمار افضل للموارد المائية وخاصة في بلاد المصادر او المنابع مما يؤثر علي نصيب الدول العربية ، وهي في الاغلب دول مصب ، من هذه المياه .



المصدر : روضة

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانياً : ان موازين القوى الطبيعية المحيطة بالانهار العابرة للدول ، تميل حتماً لصالح دول المنابع وللدول الأكثر تطوراً من الناحية التقنية والاقتصادية وللدول التي تتمتع بفوائض مالية وذات الحجم السكاني الأكبر او انماط الاستيطان الأكثر كثافة .

وبهذه المعايير سوف يكون لتركيا علي الأقل ميزة انها دولة منبع وانها أكبر من حيث عدد السكان وأكثر يسراً من ناحية الموارد المالية والاقتصادية عموماً . كما سيظل لاثيوبيا ميزة انها تسيطر علي جزء هام من منابع نهر النيل . وسوف يبقى لاسرائيل انها أكثر تطوراً من الناحية التقنية والتكنولوجية ونمط الاستيطان الأكثر كثافة واليسر الاقتصادي والمالي الأكبر . اي ان موازين القوى الطبيعية سوف تميل مع الزمن لصالح دول غير عربية في معادلات المياه التي تشترك فيها دول عربية .

ثالثاً : استمرار تخلف التنظيم الاقليمي والدولي من حيث معالجته لهذا النوع من القضايا ، قضايا الموارد المشتركة عموماً بين عدة دول " العابرة للحدود

السياسية . ومع استمرار هذا التخلف والقصور ، فان المتوقع هو ان يكون العامل الحاسم هو القوة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية وليس القانون . وبهذا المعني فان تدهور نظام الاقليم العربي في إطار تخلف تنظيم دولي اوسع ، يجعل ممارسة القوة في تخصيص الانصباب من المياه المشتركة امراً جائزاً بل ومقبولاً . ومع ذلك فعلياً ان نميز بين حالة الصراع حول المياه بين العرب واسرائيل من ناحية . وبين النزاعات المائية الاخرى بين العرب وجيرانهم الاقليميين التاريخيين مثل تركيا واثيوبيا . ففي الحالة الاولى نجد دولة لا ترتبط بتواصل تاريخي وثقافي وحضاري وديني مع الشعوب العربية ، ولا يهتمها في كثير او قليل ايجاد صيغة ملائمة وتحظي بالتوافق المتبادل لتوزيع وتخصيص المياه مع العرب . كما ان هذه الدولة قد استمرت ممارسة القوة دون رادع ، ومن المتوقع ان تستمر في ممارسة هذه القوة بقدر أكبر من الطغيان مع استمرار ضعف العرب . ومن ناحية ثالثة فان السطو علي المياه العربية يتسم



المصدر : رؤية

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذه الحالة بانه جزء من سطو اعم واشمل علي الاراضي العربية المحتلة ، بل جزء من فكر أو عقيدة تطرح السطو علي جزء اكبر من الاراضي العربية وعلي الموارد العربية عموماً .

اما الحالات الاخرى فسوف نجد انها برغم كونها دولاً غير عربية . لفه وثقافة ، فانها موصولة بالمنطقة العربية بأواصر عديدة أخرى وخاصة بروابط التاريخ المشترك والدين وبعض جوانب الثقافة والحاجات السياسية والاقتصادية المتبادلة القابلة لحلول توافقية تقوم علي تكافؤ وتبادل المصالح .

وانطلاقاً من الملاحظة السابقة ، فإن علينا ان نميز بين استراتيجيتين ، الاولى تقوم علي المجابهة في الجوهر ، والثانية تقوم علي التوفيق . استراتيجية المجابهة تطرح اساساً استخدام القوة لضمان حصول العرب علي نصيبهم العادل من المياه المشتركة ، بما يتواصل مع حقائق تاريخية . واستخدام القوة هنا ليس بالضرورة ان تكون قوة عسكرية ، ولكن المعني هنا هو القوة الشاملة التي تكون اقتصادية في لحظة وسياسية في أخرى وعسكرية في لحظة ثالثة . وانما المهم في هذه الاستراتيجية هي انها تقوم علي الفصص وعلي الارغام اذا ما تطلب الامر ذلك .

اما الاستراتيجية الاخرى -

استراتيجية التوفيق - فتقوم علي تبادل وتوافق المصالح والبحث عن صياغات ارقى للبحث عن حل النزاعات المائية في اطار صياغات اعم للتعايش والتعاون ، وربما حتي التنمية المشتركة . وقد تبدأ هذه الاستراتيجية من جانب معين كببحث عن صيغة توزيعية محدودة لتوزيع مقننات المياه فيما بين الاطراف العربية وغير العربية ، بما يتفق مع العرف التاريخي وقاعدة الحاجة ، وقاعدة العدالة ، وقد تنتهي هذه الاستراتيجية في طرفها الآخر بالاعتراف ببساطة بالسيطرة او الملكية المشتركة لقطاعات مائية معينة ولقطاع من الاراضي التي تمر به والغاء الحدود السياسية في حدود معينة ، والتنمية المشتركة للموارد المائية . ويخيل لي ان العرب بحاجة للاستراتيجيتين معاً .

فعلي الصعيد التاريخي طويل المدى يجب ان نفهم ان اسلوب المجابهة والقوة لا يصلح اساساً لايجاد صياغات مستقرة لحصول العرب علي نصيبهم العادل من المياه المشتركة . وان الحاجة اليها قد تنحصر في ردع اعمال العدوان ، اكثر منها وسيلة لحسم الصراع حول المياه . وبالتالي فإن الاجتهاد في تطبيق وسائل التوفيق يجب ان يكون مناط الاهتمام عل المدى الطويل . ويعمل لصالح هذه



المصدر : رؤية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستراتيجية عدو من الاعتبار الهامة يجب ان نأخذها في الاعتبار عند حساب موازنات المياه .

الاعتبار الاول : هو ان عرض المياه ، برغم انه محدد ايكولوجيا الا انه قابل للتحسين بالتدخل التكنولوجي . وبالتالي فان توجيه قدر كبير من الاهتمام لتطور تكنولوجيا المياه عموماً والعربي خصوصاً يجب ان يكون احد محاور التنمية في الوطن العربي . الاعتبار الثاني : انه بالرغم من استخدامات المياه تقسم ايضاً بقدر من الجمود او عدم المرونة ، فانها قابلة للتحسين بصورة جذرية ، وان الانماط الحالية لاستخدام المياه ، وخاصة في الري ، مبددة للغاية . وانها تكونت في ظروف تاريخية لم تعد ملائمة للتطور الحضاري والاقتصادي العربي .

الاعتبار الثالث : هو ان الجانب الاهم من تطور الفكر التكنولوجي في المجال المائي ينصب على تنمية الموارد المائية من خلال السيطرة على الفاقد سواء كان نهرياً او مطرياً . وان امكانيات التطور التكنولوجي في هذا الميدان هائلة ، وقد تكون مرضية في المدى الزمني البسيط . وهذه هي المنطقة التي تصلح كمجال للتعاون فيما بين الدول العربية التي تشترك في انهار معينة مثل نهر النيل ونهر دجلة والفرات .

الاعتبار الرابع : انه بالرغم من اهمية الاعتبارات الايكولوجية فان موازنات المياه هي الي حد كبير دالة او مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي والسياسي . وانه لن يمكن التقدم علي صعيد ايجاد معادلات موازنات مائية مناسبة للحاجات العربية بما فيها الحاجة للتطور والتنمية بدون إحداث تطور جذري في انماط التنظيم الاجتماعي السياسي العربية الراهنة .

وفي هذا السياق ، فان بناد استراتيجيات عربية حقيقية للتعاظمي او التعامل مع دول الجوار الجغرافي غير العربية تعتبر مجالاً هاماً لتطور الامة ذاتها . اذ يستحيل ان تفكر في مصالح هذه الامة علي المدى البعيد اذا استمرت التوترات الراهنة في علاقاتها بشعوب مناطق أخرى تواصلت معها تاريخياً وحضارياً وسياسياً عبر القرون ، وخاصة تركيا وايران والقرن الافريقي ، وافريقيا جنوب الصحراء عموماً

اما حالة اسرائيل فهي حالة فريدة ، واتصور انها بحاجة الي اطار زمني طويل المدى نسبياً للتعامل مع الظاهرة الاستيطانية الاحلالية بكفاءة



المصدر : روجيسته

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

في الحقيقة ان تحكم دول من خارج الوطن العربي في منابع الرئسية للمياه (النيل - دجلة - الفرات) بغرض تهديداً خطيراً علي الامن القومي العربي . نحن لانستطيع التنبؤ بالسياسيات المائية التي سوف تنتهجها هذه الدول (تركيا - اثيوبيا) اذ ان ذلك ان وجود اسرائيل كطرف له اطماع قديمة في المياه العربية قد اعطي بعداً هاماً للصراع العربي الصهيوني . وما يلحق اهمية علي هذا الموضوع ويجعل الصراع شبه محتوم في هذه المنطقة . ان المنطقة ستعاني من عجز مائي ، بمعنى ان هناك طلب متزايد علي المياه نتيجة نمو السكاني المرتفع ، ونتيجة للمشروعات الخاصة بالتقدم السكاني والزراعي ، في حين ان الموارد المائية المتاحة محدودة . فعلي سبيل المثال ، أعلنت اسرائيل منذ ١٩٧٥ انها تستغل مصادر مياهها بنسبة ١٠٠ ٪ ، وبالتالي هي في حاجة للسيطرة علي مصادر أخرى او المشاركة في استغلال موارد مياه أخرى . وفيما يتعلق بنهر الفرات ، فان ما يزيد الامر تعقيداً انه لا توجد إتفاقيات دولية بين كل من تركيا وسوريا والعراق ، تنظم توزيع واستغلال النهر .

بل ان كثير من الكتابات التركية تؤكد ان نهر الفرات نهر تركي وطني يعبر الحدود وبالتالي لاشأن لكل من سوريا والعراق بمسألة تنظيم النهر . ثم نجد ان ما بعد حرب الخليج ومحاولة تركيا الاستفادة من التداخليات التي حدثت في المنطقة بالنسبة للدول المنافسة مثل سوريا والعراق ، انها تسمي لان تكون دولة اقليمية لها مكانة متميزة ، وذلك من خلال ان تصبح دولة ذات ثقل اقتصادي عبر مشروعات تنمية مياه نهر الفرات ، وتصدير المنتجات الزراعية للعالم العربي ، والتحكم في المياه بالمنطقة وهو في واقع الامر حوهر مشروع أنابيب السلام التركي الذي يرمي الي تبادل المياه بالنفط ومشاركة اسرائيل في توزيع المياه في المنطقة . وهو مشروع عرضه تورجوت أوزال وقامت شركة براون أند روت - الامريكية بدراسته وتحديد تكاليفه . وتقوم فكرة هذا المشروع بحوالي ٢٠ مليار دولار

وعلي الرغم من ان ثمن المتر المكعب من المياه التركية التي ستصل الي السعودية عبر هذا المشروع سيتكلف نحو دولار واحد في المتوسط وهو اقل من تكلفة المتر المكعب الواحد الذي يتم تحليله في السعودية



المصدر : رؤية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩١

والذي يصل الي خمسة دولارات ، الا ان هذا المشروع يتم رفضه عربياً نتيجة لاعتبارات استراتيجية والتي ستجعل تركيا تتحكم في هذا المصدر الهام

وما يزيد من احتمالات الصراع حول نهر الفرات ، تلك المشروعات التركية الخاصة بتنمية مياه دجلة والفرات المسماة ال (غاب) او GAP او جنوب شرق الاناضول . وابرز مشروعاته هو بناء سد أتاتورك ، وهو يعتبر تاسع اكبر سد في العالم . وتبعد بحيرته حوالي ٦٠ كم فقط من الحدود السورية ! ومن اجل ملء هذه البحيرة لابد من قطع مياه نهر الفرات . وهو ما حدث بالفعل في ١٣ يناير ١٩٩٠ حتي ١٣ فبراير من نفس العام ، حيث اتخذ قرار قطع المياه من اجل ملء الخزان . ومما لا شك فيه ان الآثار التي ترتبت علي سوريا والعراق كانت سلبية للغاية . وكان التأثير علي سوريا اكثر ضرراً من العراق باعتبار ان الاخير لديه نهر دجلة وله منابع بداخله .

اما من ناحية الاطماع الاسرائيلية الخاصة بالاستيلاء علي المياه العربية ، فهي ليست فكرة وليدة الساعة ، ولكنها ترتبط بالحركة الصهيونية

حتى قبل عام ١٩٤٨ . ففي سنة ١٩٠٣ طالبت الحركة الصهيونية باقامة مستوطنة يهودية في سيناء ، وطالبت الحكومة البريطانية نقل مياه النيل الي تلك المستوطنات تمهيداً لنقلها الي صحراء النقب

اذن هي الطماع قديمة ، وكذلك مطالبة اليهود بان تشتمل حدود اسرائيل مناطق جنوب لبنان من اجل ادخال نهر الليطاني ضمن حدودهم .

وبعد قيام دولة اسرائيل ، اولت موضوع المياه اهتماماً خاصاً ، وطرحت مشروعات اسرائيلية امريكية مشتركة لتقسيم مياه المنطقة وبالاساس نهر الاردن . وبعد ذلك حاولت اسرائيل تحويل مجري نهر الاردن والاستفادة من مياهه ، وهو الامر الذي دعي الي عقد قمة عربية بالقاهرة عام ١٩٦٤ للنظر في القضية . وتم الاتفاق علي انشاء سد الوحدة عند منطقة " المقارن " غير ان اسرائيل استمرت في تنفيذ سياستها المائية الرامية للسيطرة ، وضربت حتي بالقوة العسكرية ، واوقفت انشاء هذا السد ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ التي ادت الي تحسسين وضع اسرائيل المائي في المنطقة ،



المصدر : روية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأنها سيطرت علي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان . وبالتالي تحكمت في نهر الاردن بالكامل . هذا بالإضافة الي انها وبعد غزوها للبنان في عام ١٩٨٢ تكون قد تحكمت في مياه نهر الليطاني . والان وفي ظل الضغوط المتزايدة في اسرائيل والمرتبة علي هجرة كثير من اليهود اليها ، تكون في حاجة شديدة للمياه ، وهذا ما يضفي خطورة علي الصراع حول المياه في المنطقة . وبالطبع ستكون اية تفاوضات حول القضية الفلسطينية بهدف توسيع النفوذ في المياه بما يضمن حق اسرائيل !! ويكفي ان نقول ان علي حدود اسرائيل / مصر في سيناء تقوم اسرائيل حالياً ببناء سد وحفر آبار عميقة لسحب المياه الجوفية في سيناء واذا ما انتقلنا الي اثيوبيا او حوض النيل ، سنجد ان العلاقات الدولية في حوض النيل اكثر ثباتاً مما يتعلق بالفترات . لان هناك اتفاقات دولية تم توقيعها منذ اواخر القرن الماضي وحتى ١٩٥٩ حيث اتفاقية مصر والسودان علي توزيع حصة المياه عند اسوان بينهما . بهذه الاتفاقات كلها تضمن الحقوق المكتسبة والتاريخية لمصر في مياه النيل ، والتي تم تحديدها وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ بحوالي ٤٨ مليار

متر مكعب عند اسوان . لكن المشكلة هنا تأتي من اثيوبيا التي لا تعترف بهذه الاتفاقيات بحجة انها تمت في ظل الهيمنة الاستعمارية ثم انه لا توجد حتي الان اتفاقية واحدة تجمع بين كل دول حوض النيل التسعة . هنا يأتي خطر تهديد الامن القومي المصري من رفض اثيوبيا لهذه الاتفاقيات المائية ثم تهديدها بانه في حالة رفض مصر الموافقة علي مشروعاتها تعتزم بنائها علي النيل الازرق ، سوف تقوم بتنفيذها . وخطورة هذا التهديد يتمثل في ان ٨٥ ٪ من منسوب مياه النيل عند اسوان يأتي من اثيوبيا وحدها وذلك من خلال النيل الازرق . وان الدول الست الاخرى تسهم ب ١٥ ٪ فقط . وقد اسندت اثيوبيا في الثلاثينات لبيت خبرة امريكي (مكتب استصلاح الاراضي الاميريكية) عمل دراسات خاصة باقامة مشروعات مائية علي النيل الازرق وبحيرة (تانا) . وجاءت النتائج في ١٧ مجلد . وطبعاً لظروف التمويل وصعوبة التنفيذ والحرب والصراعات الداخلية ، ادي الي تعطيل المشروعات ، ولكن اثيوبيا اقامت بالفعل سداً اسمه " فينشيا " . ورغم انه محدود الا انه يمثل تهديداً خطيراً بالنسبة لمياه نهر النيل الاتية من الحبشة .



المصدر: روية

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اذن استمرار اثيوبيا في اقامة مثل هذه المشروعات يهدد الامن القومي المصري و العربي بشكل عام .

ولكن .. كيف نواجهه ؟

في تصوري ان مهمة المواجهة هي مهمة جماعية وليست مهمة قطر عربي علي حدة ، فينبغي ان تكون هناك استراتيجيه مائيه عربيه شاملة لمواجهة هذه المخاطر كل منها علي حدة . لانك لن تعامل اسرائيل كما تعامل اثيوبيا او كما تعامل تركيا فبالنسبة لتركيا ، وهي دولة من دول الجوار الجغرافي للنظام العربي ، ينبغي ان يتم الاتفاق معها حول توزيع عادل لمياه نهر دجلة والفرات . ويتم توثيقه في اتفاق دولي . وطبعاً يتم رفض مشروع انابيب السلام لانه من سلبيات وخيمه علي الامن القومي العربي .

وفيما يتعلق باسرائيل ، فالحل لا يكون حلاً جزئياً . فلا زلت اعتقد ان اسرائيل دولة مصطنعة في الجسد العربي وان حل مسألة المياه معها لن يكون الا في اطار تسوية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

وفيما يتعلق باثيوبيا ، ينبغي في الواقع تشجيع جهود

التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل بشكل عام . بحيث لا تكون قضية مياه النيل شأناً مصرياً اثيوبياً فقط او شأناً مصرياً سودانياً فقط . ، ولكن ينبغي ان تشمل الدول التسعة في حوض النيل . والوصول الي صيغة اتفاق مقبول من كل الدول يضمن حقوق وواجبات كل منها فيما يتعلق باستغلال مياه النيل

ومن وجهة نظري ايضاً ، لا ينبغي التلويح باستخدام القوة العسكرية في العلاقات الاثيوبية المصرية ، فهي علاقات منذ القدم ، بالغة الحساسية . وسنفي الاتفاق مع الجهات الدوبية المانحة كصندوق النقد الدولي | علي رفض تمويل اي مشروع مر شأنه انتقاص حقوق مصر والسودان المكتسبة في مياه النيل ، الا بموافقة مصر والسودان .

ثم ماذا بعد ؟

ينبغي ان تركز مثل هذه الاستراتيجية علي كيفية مواجهة مصادر الهدر

الداخلية لهذا المورد الاستراتيجي الهام ، بالنسبة للشعوب العربية . فاذا ما استثمرت هذه الأقطار الاستهلاكية التي تتميز بالتسرف الشديد في استهلاك المياه ، واذا استثمرت الوسائل التقليدية المتخلفة في ري



المصدر: رؤية

التاريخ: شهر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسات الدولية المعاصرة يعزى في المقام الاول الي عدة اعتبارات ، تأتي في مقدمتها : اشتداد موجات الجفاف التي اجتاحت العديد من دول العالم في السنوات الاخيرة وبخاصة في قارة افريقيا ، طغيان ظاهرة التصحر التي عدت بمثابة نتيجة طبيعية لموجات الجفاف المشار إليها ، تفاقم مشكلة نقص الغذاء وقلة العائد من الانتاج الزراعي والحيواني بالنظر الي اعتماد هذا النوع من النشاط الاقتصادي علي المياه ، تزايد الحاجة الي استخدام المياه بصفة عامة في الأغراض الصناعية خاصة في ضوء التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . و اضافة الي ما تقدم هناك ايضاً الاعتبار الخاص بتطور العادات الاجتماعية في مختلف دول العالم وهو الامر الذي زاد - دوره - من استخدامات المياه لمختلف الأغراض .

والملاحظ ، انه علي الرغم من كل الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل من جانب جهات دولية متعددة للحد من الاثار السلبية

الاراضي ، واذا استمر الاحكام عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير المشروعات المائية العربية ، فان العجز المائي الذي يترتب علي كل ذلك سوف لا يكون اقل خطراً من مصادر التهديد الخارجية التي تتهدد المياه العربية . وهذا يدعو الي المطالبة بعقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالمياه والامن العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي يعيشها العالم كله .

ابتداءً ، لعل يكون من قبيل تحصيل الحاصل القول بان عامل المياه قد اضحي خلال العقود القليلة الماضية - وعلي وجه التحديد منذ بداية عقد السبعينيات - احد العوامل الرئيسية التي تهدد علاقات حسن الجوار بين الدول المتجاورة جغرافياً وبالذات ، المشتركة منها في حوض نهر دولي معين . بل لعلنا لا نبالغ كثيراً اذا قلنا بان هذا العامل المذكور - اي قضية المياه ومحاولات الافادة منها - قد بات يشكل احد العوامل المهمة في صراعات القوي الدولية بصفة عامة ولا شك ان هذا الدور المتعاظم لعامل المياه في



المصدر : رؤى

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناجمة عن نقص المياه وما ارتبط به من جفاف وتصحر ونقص الغذاء ، فانه من غير المتوقع - خاصة اذا ما بقيت الاوضاع الراهنة علي ما هي عليه الان - ان يحدث نوع من الانفراج في مجموع الازمات التي يمثل عامل المياه القاسم المشترك الاعظم فيها خلال المستقبل المنظور فامام التزايد المستمر والمضطرد في عدد السكان في العديد من دول العالم وازاء ما يعنيه هذا التزايد من شدة الطلب علي الغذاء ، ومع استمرار التوسع في استخدام المياه في الاغراض الصناعية ، فان الراجح هو ان الطلب علي المياه سيكون بدوره متزايداً والي اقصى حد وذلك لمحاولة من جانب الدول المعنية لمواجهة احتياجات شعوبها ولو في حدودها الدينا ، ومن هنا فقد قيل - وبحق - بان الصراع الدولي والمنافسة علي المياه سيحتدم كثيراً خلال العقد الحالي - عقد التسعينيات - وعلي نحو ربما يفوق ذلك الصراع والتنافس اللذين شهدهما العالم بشأن البترول في اوائل هذا القرن .

وباعتبارها جزءاً من هذا العالم الواسع المعروف بالعالم الثالث الذي كان ولا يزال وسيظل المسرح الحقيقي لصراعات المياه علي الاقل خلال المستقبل المنظور ، لم تكن الدول العربية بمنأى عن كل هذه الصراعات

ذات الطبيعة الخاصة ولن تكون كذلك في المستقبل . فاذا نحن غصصنا الطرف عن احداث الماصي البعيد حيث جرت عدة محاولات من جانب بعض القوي المعادية لاستخدام سلاح المياه او التلويح باستخدامه ضد احدي او بعض الدول العربية ، حسبنا ان تشير الي امثلة معاصرة لبعض هذه المحاولات فمن ناحية اولي ، هناك محاولات اسرائيل المستمرة منذ بداية الخمسينيات للاستحواذ علي مياه نهر الاردن وغيره من الانهار العربية الاخري كالليطاني في جنوب لبنان . ومن ناحية ثانية ، هناك اثيوبيا التي ما تفتأ - من حين الي اخر - تلوح باستخدام المياه سلاح سياسي ضد مصر التي يعتمد اقتصادها اساساً - وكما هو معلوم - علي مياه النيل . كذلك ، يمكن القول - من ناحية ثالثة - بان التحسن المضطرد في العلاقات العربية التركية اجمالاً بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يحل دون قيام تركيا من وقت الي آخر باثارة مسألة المياه ضد جارتيهما العربيتين سوريا والعراق . واخيراً ، فان الاطماع الايرانية في شط العرب - كمر مائي وكمصدر للمياه في ان واحد - ليست بخافية علي احد ، وهي ليست وليدة اليوم وانما يمكن ان نلمس آثارها الملحوظة علي الاقل منذ نهاية الثلاثينيات من القرن الحالي .



المصدر: روضة

التاريخ: شباط ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعلنا لا نضيف جديداً ، في هذا الخصوص ، اذا قلنا بان سلاح المياه قد استخدم للأسف الشديد حتي في نطاق العلاقات فيما بين الدول العربية ذاتها ، كما حدث مثلاً بالنسبة لمياه النيل في اطار العلاقات المصرية السودانية ، وبالنسبة لمياه الفرات في اطار العلاقات السورية العراقية اذ كان الخلاف حول هذه المياه وطريقة اقتسامها واستغلالها من بين الاسباب المهمة التي زادت من توتر العلاقات بين الدولتين والي حد يقرب من درجة الاشتباك المسلح كما حدث عام ١٩٧٤ .

وواقع الامر ، ان الخلافات التي تثور بين الدول - خاصة ما ينتمي منها الي ذات حوض النهر الدولي - بشأن حقوق كل منها في الافادة من مياه الانهار الدولية سواء في اغراض الزراعة والري او في اغراض الشرب والصيد او في الاستخدامات الصناعية المختلفة ، انما يطرح علي الباحث في اطار القانون الدولي تساؤلاً رئيسياً مفاده : الي اي مدى يمكن القول بان القانون الدولي - باعتباره قانون العلاقات الدولية - يشتمل علي قواعد واحكام يمكن الارتكان اليها لحل مثل هذه الخلافات التي تثور بشأن المياه بشكل سلمي يكفل حداً أدنى معقولاً من حسن

الجوار وفي نفس الوقت يحفظ لكل دولة معنيها " حقوقها " في هذا النهر الدولي او ذاك ؟ يمكننا التمييز بين حالتين في صدد الاجابة عن هذا السؤال المطروح : اما الحالة الاولى ، فهي حالة وجود اتفاقيات بشأن تنظيم الافادة من مياه الانهار الدولي . فاذا ما وجد اتفاق واحد او اكثر بين الدول المعنية بشأن الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم استخدام هذه المياه ، فانه لا توجد ثمة صعوبة كبيرة في حل اي نزاع ينشأ بين هذه الدول حيث ان الفاصل في هذا النزاع هو احكام الاتفاقية الخاصة بالنهر الدولي الذي تكون الافادة من مياهه هي موضوع الخلاف .

اما الحالة الثانية ، فهي الحالة التي لا توجد فيها اي اتفاقيات فيما بين الدول النهرية بشأن تنظيم مسألة الاستغلال المشترك للمياه الدولية . فهنا يكون الخلاف واقعاً لا محالة ، وتبدو خطورة هذا الخلاف علي العلاقات المشتركة بين دول حوض النهر الدولي اذا عرفنا انه لا يوجد بعد رأي واحد مجمع عليه بشأن حدود سلطة كل دولة من الدول النهرية علي الجزء من النهر الدولي الذي يمر باقليمها ، اذ هناك من يري ان للدولة النهرية سيادة مطلقة علي هذا الجزء من النهر الدولي الذي يمر باقليمها ، وهناك رأي



المصدر : مؤسسة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثان - يذهب الي القول بضرورة عدم المساس بالوضع الطبيعي للنهر الدولي بمعنى انه لا يجوز لاية دولة من الدول النهرية احداث اية تغييرات في مجري النهر قد يكون من شأنها انقاص كمية المياه التي تصل الي الدول الاخرى او حتي تغيير خصائصها . و اضافة الي ذلك ، هناك من يؤكد علي حقيقة ان الدول النهرية مجتمعة لها ملكية مشتركة علي النهر الدولي من منبعه الي مصبه ومن ثم فلا يجوز ان تنفرد احداها - ودون موافقة الدول الاخرى - باقامة اي مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يمر بإقليمها طالما كان هذا الانتفاع يحدث تأثيراً علي جريان مياه النهر سواء بالزيادة او بالنقصان .

والحق ، ان هذه الاراء وغيرها معاله صلة بالموضوع ليس لها اي قيمة عملية اللهم الا باعتبارها تمثل مرحلة من مراحل تطور فقه القانون الدولي فيما يتعلق بالاستفادة من مياه الانهار الدولية اما علي المستوي التطبيقي ، فالملاحظ ان القانون الدولي الحديث يتضمن أصولاً وقواعد تحظي بالقبول العام - لدي غالبية الدول - فيما يتصل بالانتفاع المشترك بمياه الانهار الدولية . ومن هذه القواعد ، ان للدول التي يجري النهر في اقاليمها حقوقاً متقابلة في الانتفاع بمياهه . وهذه الحقوق

المتقابلة يترتب عليها التزامات متبادلة تتمثل في ضرورة احترام الحقوق المكتسبة لكل دولة من الدول الواقعة علي حوض النهر . ويتفرع عن هذه الالتزامات - كذلك - وجوب الامتناع عن القيام باي عمل يكون من شأنه الاضرار بالمصالح المقررة لبعض الدول النهرية تجاه البعض الاخر .

اما عن الكيفية التي يتم بها تقسيم موارد مياه الانهار الدولييه بين الدول النهرية ، فالملاحظ ان القانون الدولي قد اقر مجموعة من المعايير يتم علي اساسها هذا التقسيم ، ومن هذه المعايير - والتي تعرف ايضاً بقواعد هلسنكي - (ا) عنصر السكان ، حيث لا ينبغي التسوية في الحقوق المائية بين دولة نهريه مكتظة لا ينبغي التسوية في الحقوق المائية بين دولة نهريه مكتظة السكان ، (ب) طوبوغرافية حوض النهر وبصفة خاصة مقدار الجزء من النهر الذي يقع داخل اقليم الدولة ؛ (ج) الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر الدولي بصفة عامة ، (د) سوابق الاستعمال بالنسبة لمياه النهر وكذلك الاستعمالات الراهنة



المصدر: رؤى

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمياه ، (هـ) الاحتياجات الفعلية من المياه بالنسبة لكل دولة من الدول النهرية ، (و) وجود او عدم وجود مصادر بديلة للمياه والتكاليف النسبية لهذه المصادر البديلة حالة وجودها . وتقديرنا ، ان التوصل الي اتفاق يضع الضوابط التي تحكم عملية الاستغلال المشترك لموارد المياه في الانهار الدولية ، يعتبر - في ضوء ما تكشف عنه الخبرة التاريخية ذات الصلة بهذا الشأن من افضل الحلول للصراعات الدولية التي يمكن ان تنجم عن تعارض مصالح الدول في هذا الشأن . زد علي ذلك ان التعاون المشترك - وليس الصراع - هو الذي يمكن ان يؤدي الي تعظيم المكاسب والافادة بدرجة اكبر مما يتيحها التطور التكنولوجي في هذا المجال . والحق ، ان فكرة ايجاد تنظيم دولي لا استغلال موارد الانهار الدولية ليست من الافكار المستحدثة باي حال ، فهناك تجارب عديدة في هذا الخصوص ومنها علي سبيل المثال التنظيم الدولي لاستغلال نهر الدانوب في اوربا وذلك في اطار ما يعرف باللجنة الاوروبية للدانوب والتي يعود تاريخها الي مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ . فالملاحظ ان هذه التجربة التنظيمية المتميزة يمكن ان تقدم لنا مثلاً يحتذى في سبيل الوصول الي تسوية سلمية لصراعات المياه بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث .

1 - L . weissbrod. Bina-
tratism pecensidered
Ideological continuity and
. change in the Begin Era P
P 39 " - 60 in L . peleg
and Oeliklar (Eds) , the
Emergence of a Benation-
: al Asraeli, (Bouldar , Co
. Westview Press 1989)

B . Kieval , the Foreign
policy of the labor Party "
PP 14" - 59 " , in B.Reich
and R . Kieval (Eds) , As-
raeli National Security
Policy . Political Actors
and prespectives , (New-
York , Green wood prees
. 1988)

٢ - انظر . مهدي عبد الهادي " المسألة
الفلسطينية " مشاريع الحلول السياسية ٢٤ -
١٩٧٤ . (بيروت ، منشورات المكتبة المصرية ،
١٩٧٥) ص . ص ٤٢٥ - ٤٩٩ .

٣ - انظر ، مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ص
٤٣٦ - ٤٥١ ، ميرون بنفيسيتي ، الضفة
الغربية وقطاع غزة بيانات - حقائق أساسية ،
ترجمة ياسين جبره واعداد وتقديم ، خالد عايد
عمان ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧) ص
١٥٨ - ١٦٢ .

٤ - خالد اسماعيل علي ، الاستعمار
الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي العربية
المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، (بغداد ، جامعة بغداد ،
مركز الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٠) ص . ص
١٢ - ١٣ .



المصدر: رؤى

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

Y . Harkabi , Asraelis - ه
, Fateful Hour , (New York
Harper and row , 1988) PP
80 - 82 ."

٦ - خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق
المحتلة خلال عهد الليكود ٧٧ - ١٩٨٤ . (قبرص
، مؤسسات الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٦) من
٥٥ . ميرون بنفيسيتي ، مرجع سابق ، صص
٦٨ - ٧٤ cit o[Kieval , b - 7
" 33 - 34 pp . ,

8 - Y , Shmir , Asrael at
40 " looking Back ,looking
Ahead, woohington For-
eign Affairs , pp 5 24" - 5
90 "

٩ - نهاد حشيشو ، قراءة في برنامج الحكومة
الاسرائيلية الجديدة ، صص ٥١ - ٧٦ ، في
اسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية ، مصطفى
جفال وآخرون (بيروت : معهد الانماء العربي ،
١٩٨٢) .

١٠ - غازي ربايعته " الاستراتيجية الاسرائيلية
١٩٨٠ - ٦٧ . (القاهرة ، جامعة القاهرة .
رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ١٩٧٩) ص ٣٦١ .

١١ - منشورات فلسطين المحتلة واستراتيجية
الاقتصاد الديموجرافي - العسكري لمجتمع
العرب الاسرائيلي (بيروت ، ١٩٨٢) ص ١٢ .

١٢ - انظر ، ميرون بنفيسيتي ، مرجع سابق ،
صص ١٦٤ - ١٩٧٠ ، ايضاً ، خالد عايد ،
مرجع سابق ، صص ٢٠ - ١٢١

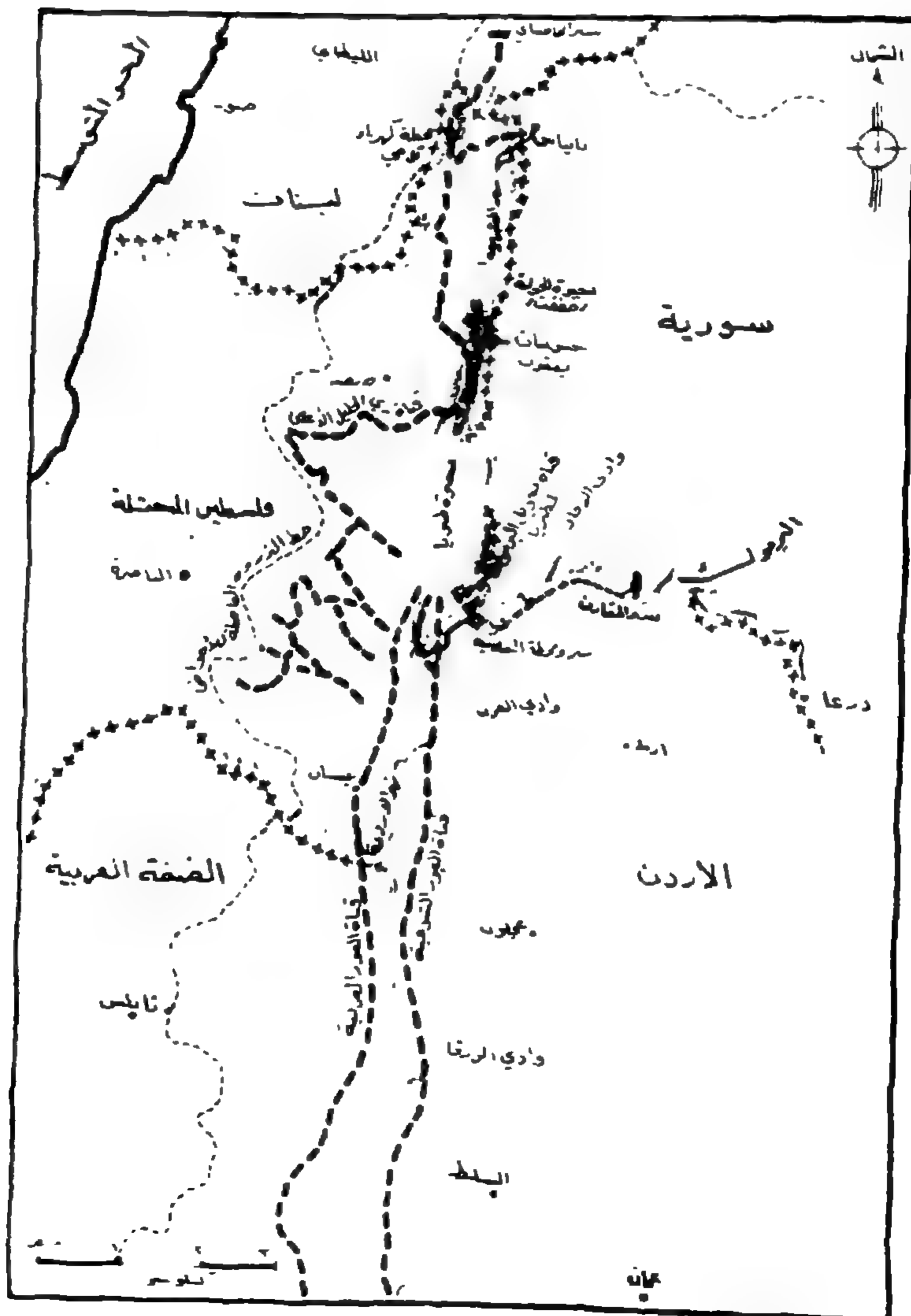
١٣ - انظر النص الرسمي للمباراة في هاراتس
١٥ _____ ايسو ١٩٨٩ .



المصدر: رواية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: شهر ١٩٩١

ملحق الخرائط

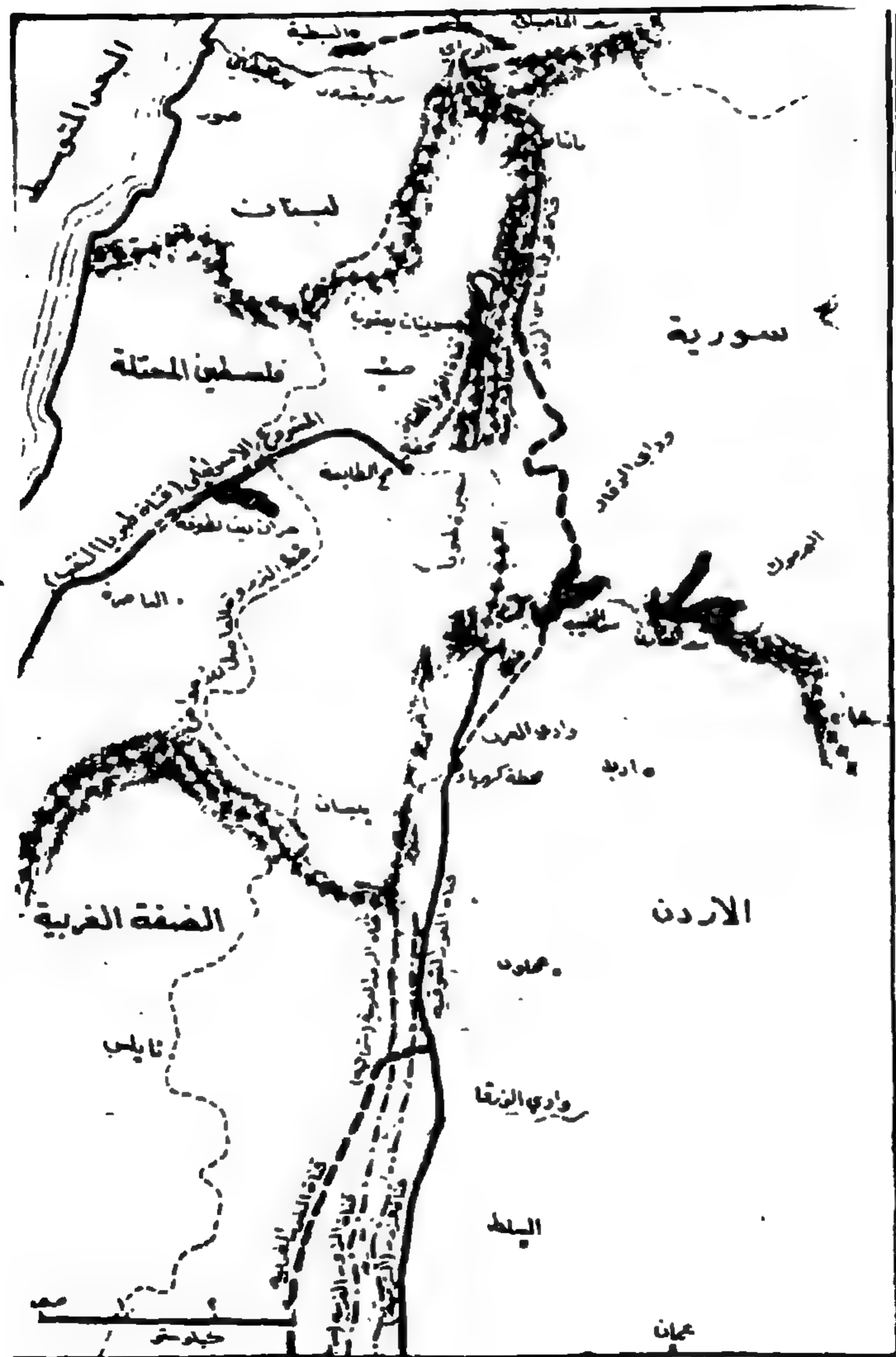


خريطة رقم (٢) مشروع مين (جورنتون) ١٩٥٢



المصدر: رؤيـة

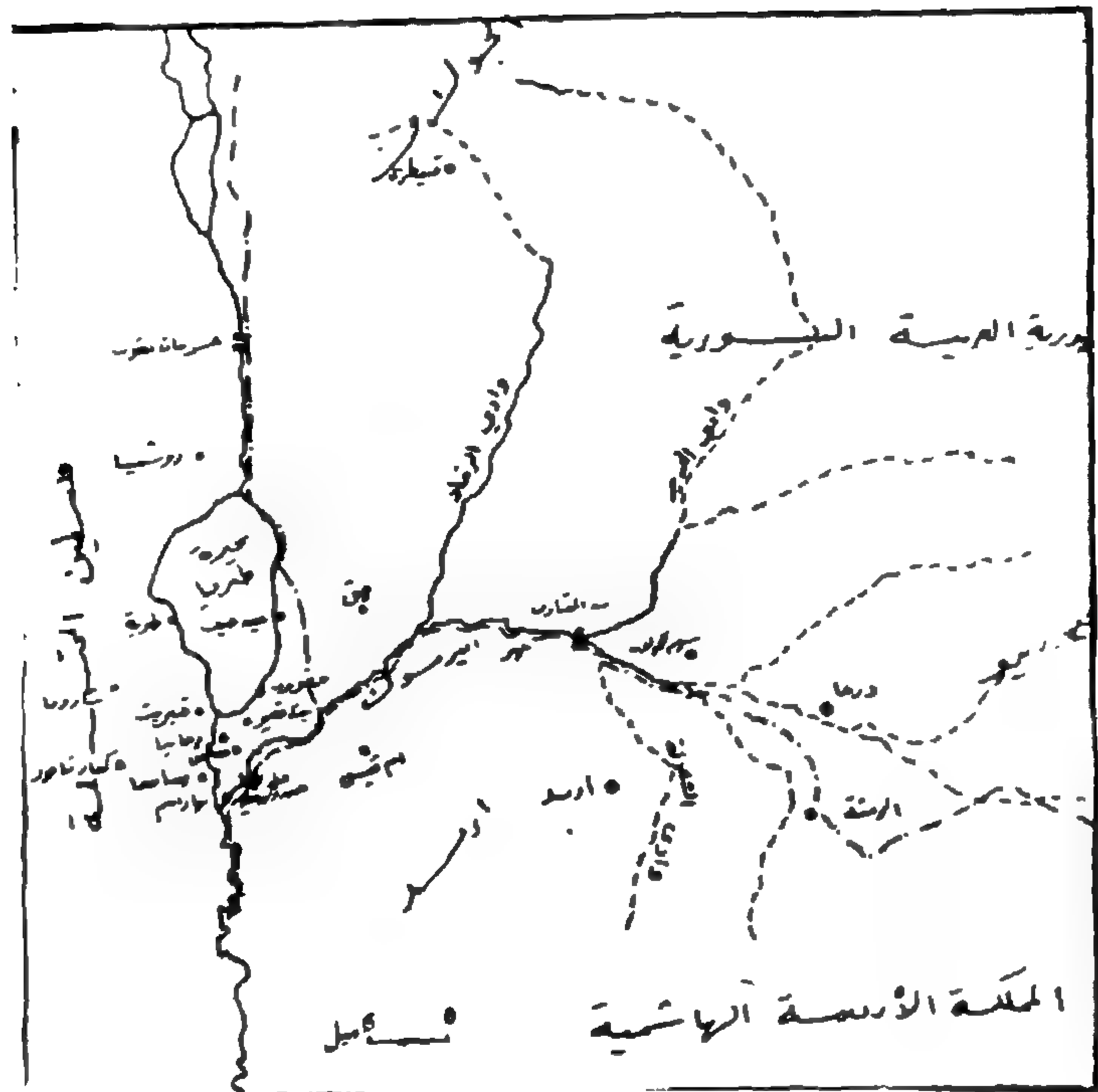
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩١





المصدر: رؤى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٩١



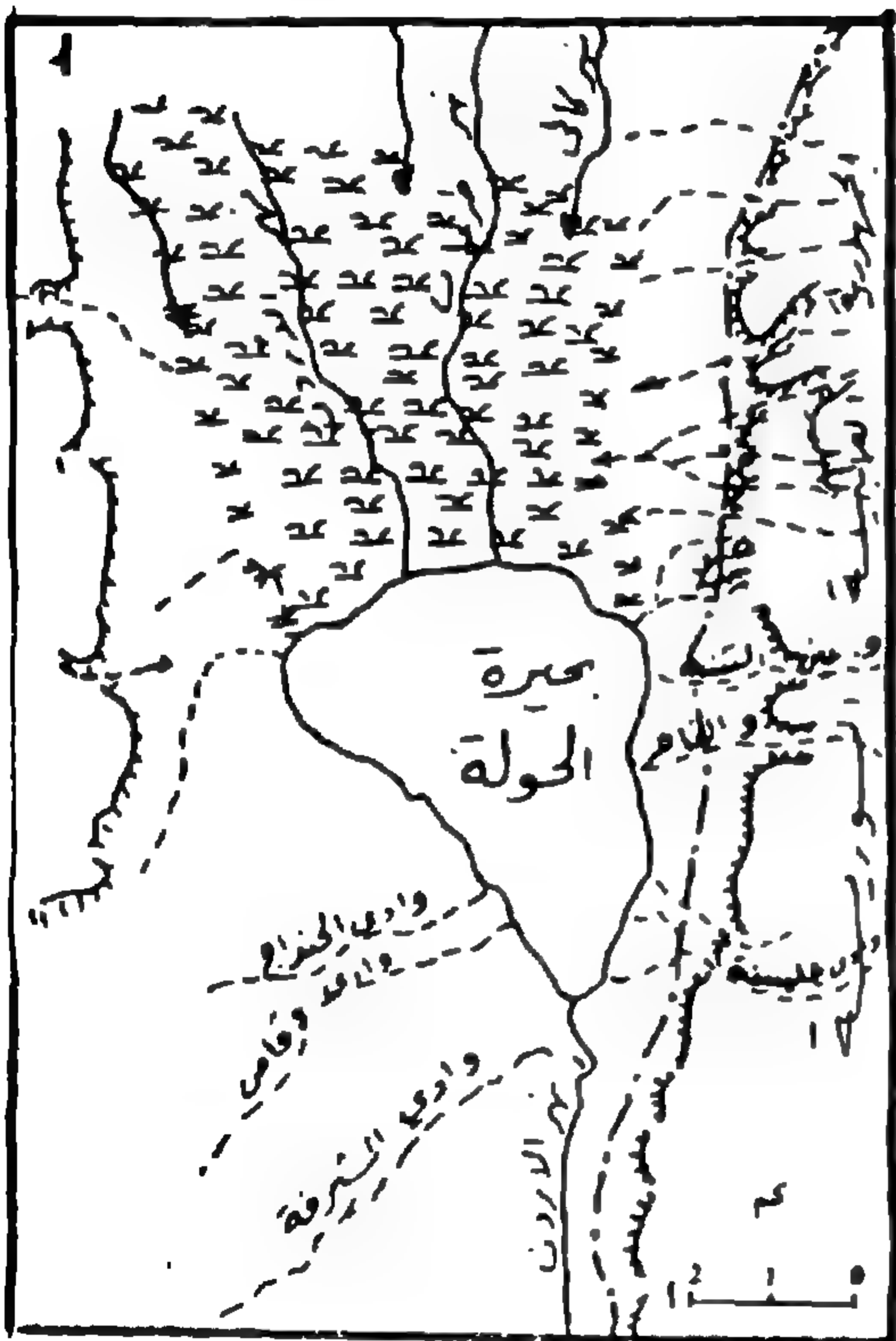
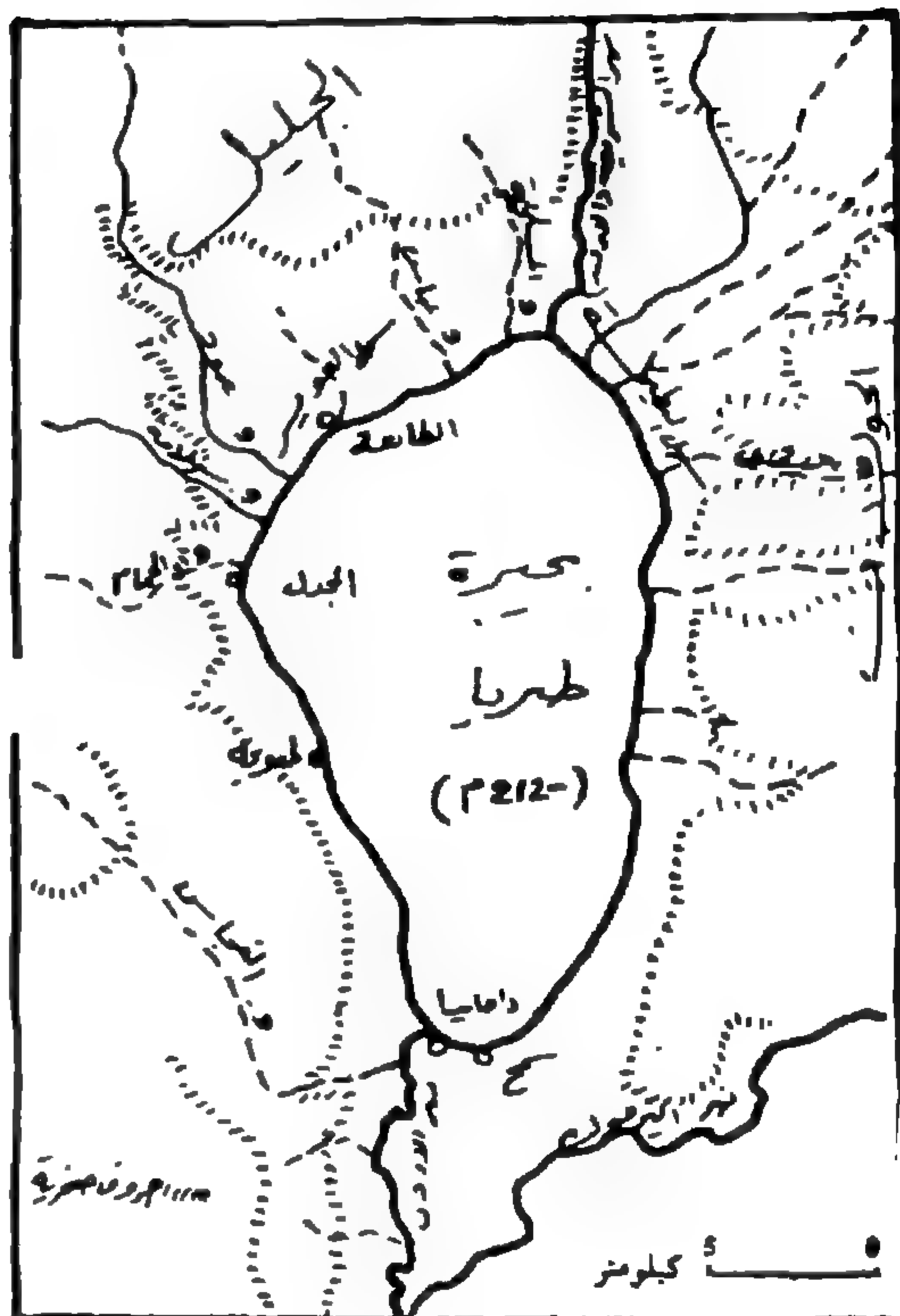


المصدر: رؤوسية

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

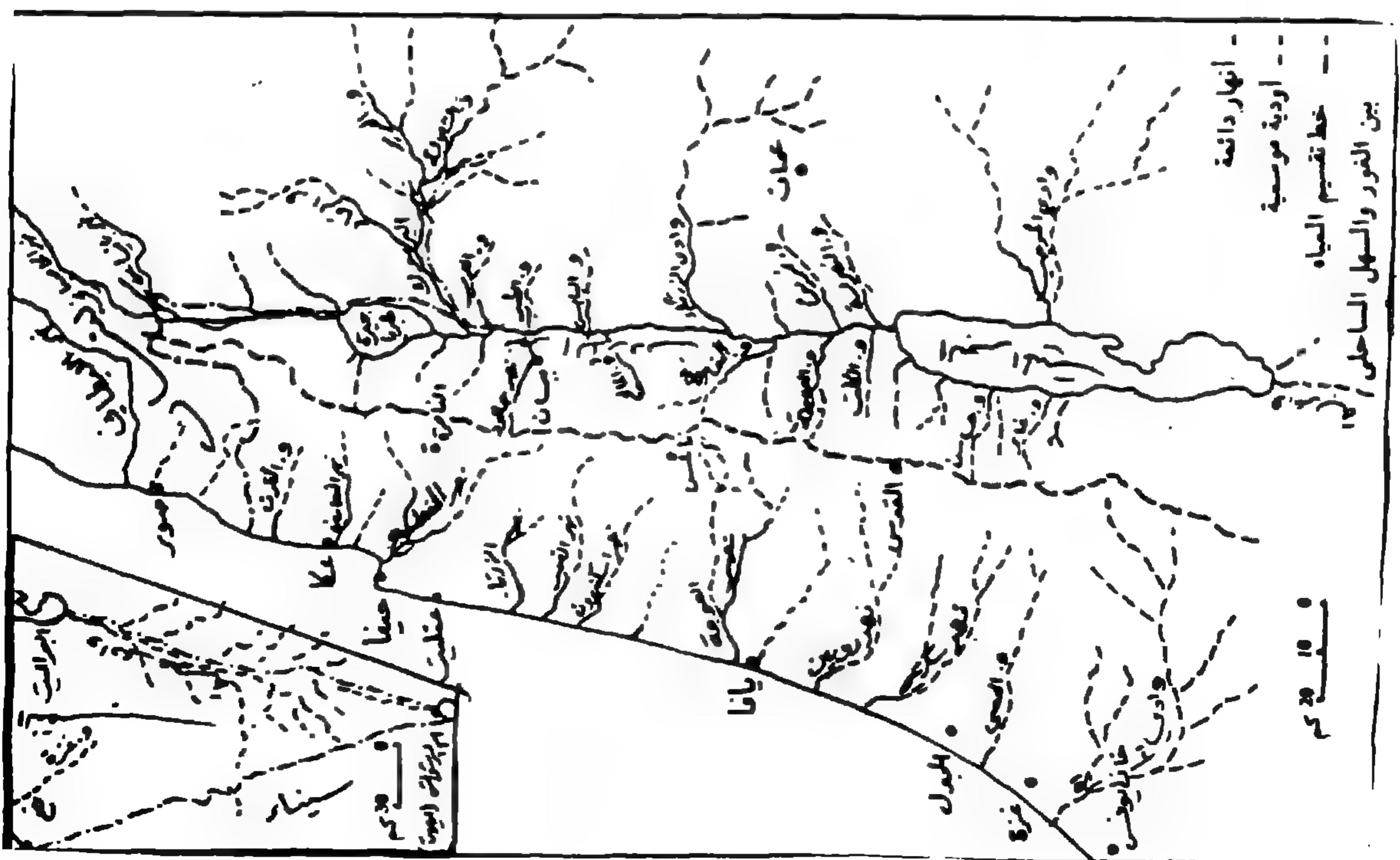
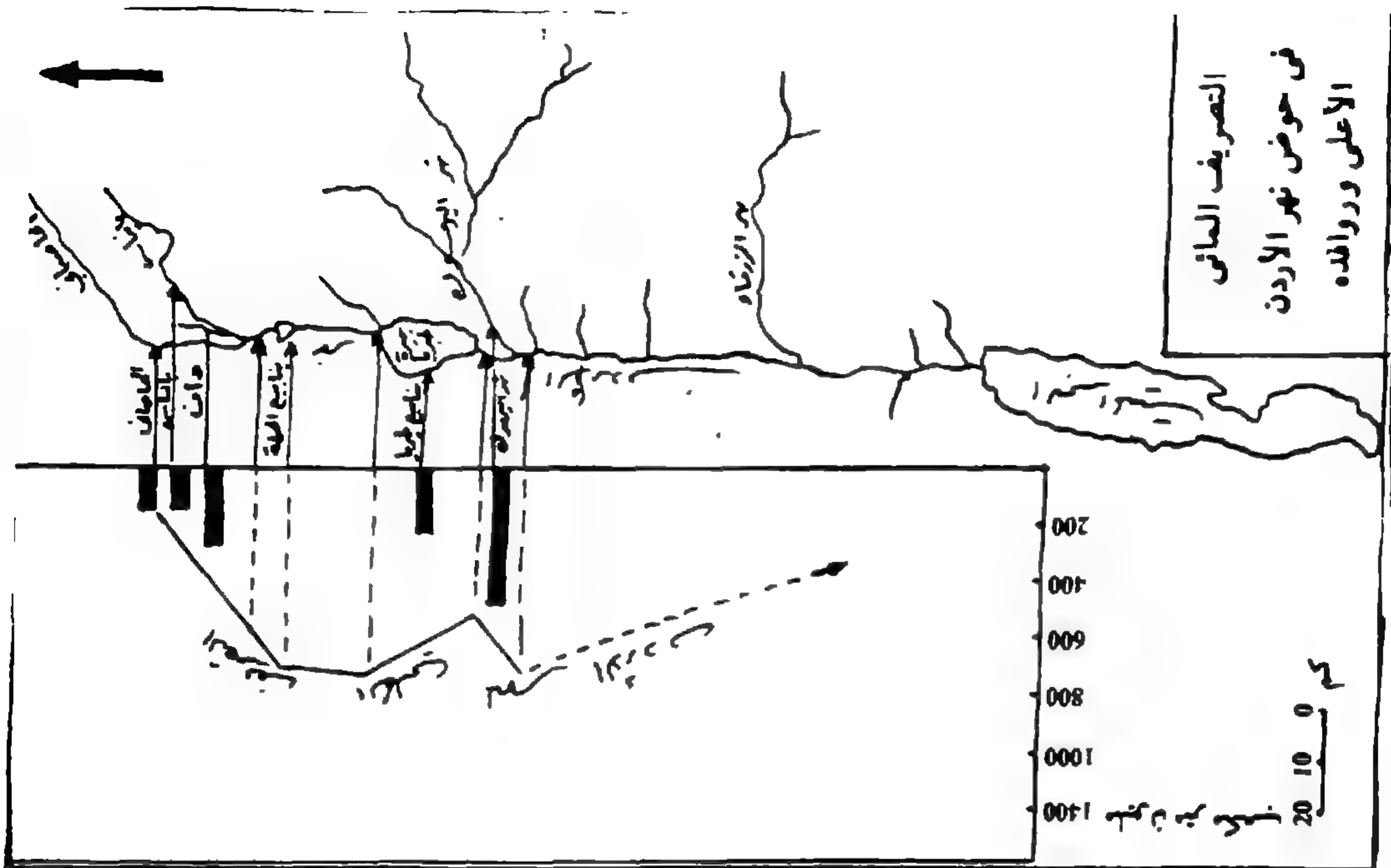
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حوض بحيرة طبريا



المصدر: رواية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١





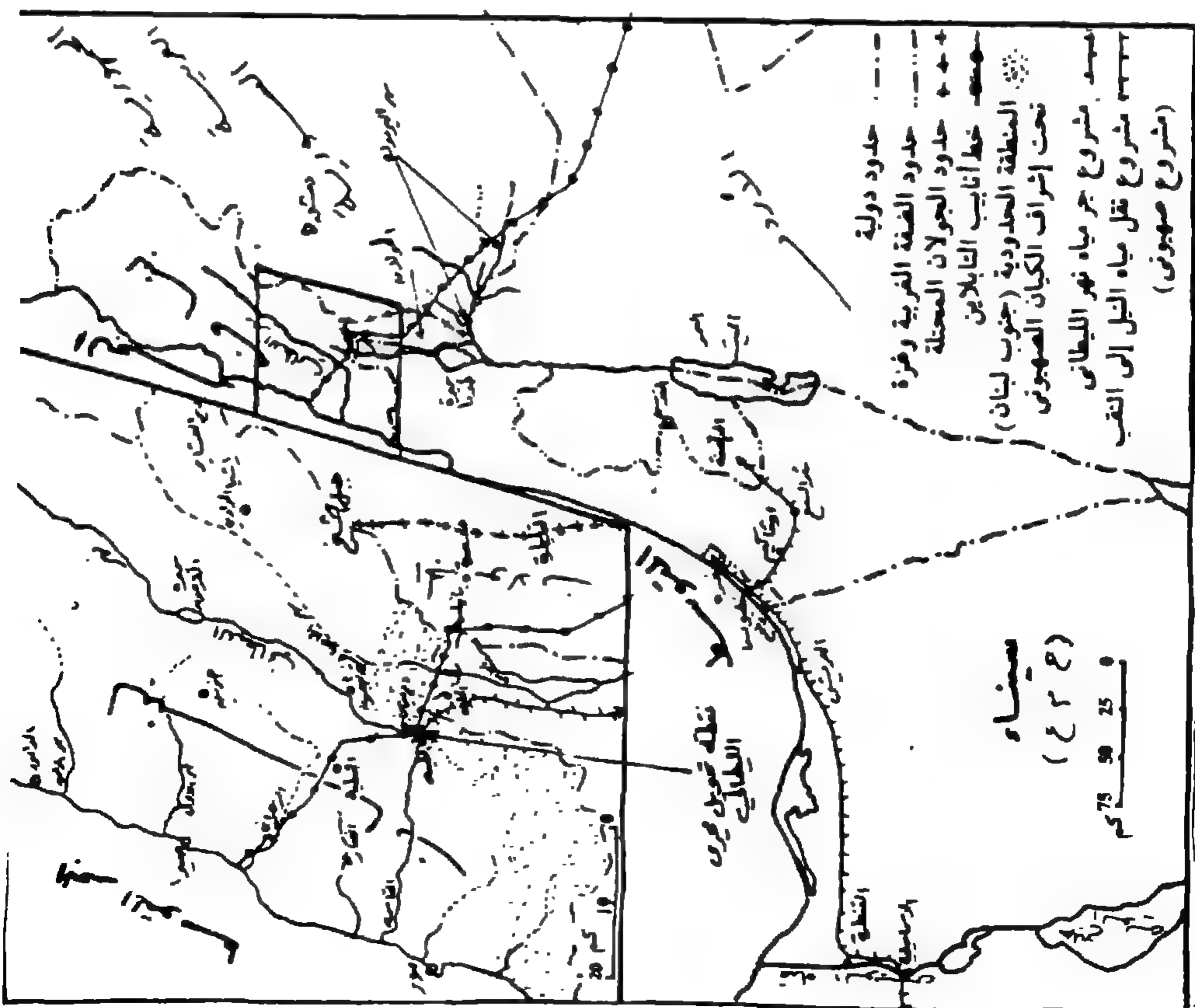
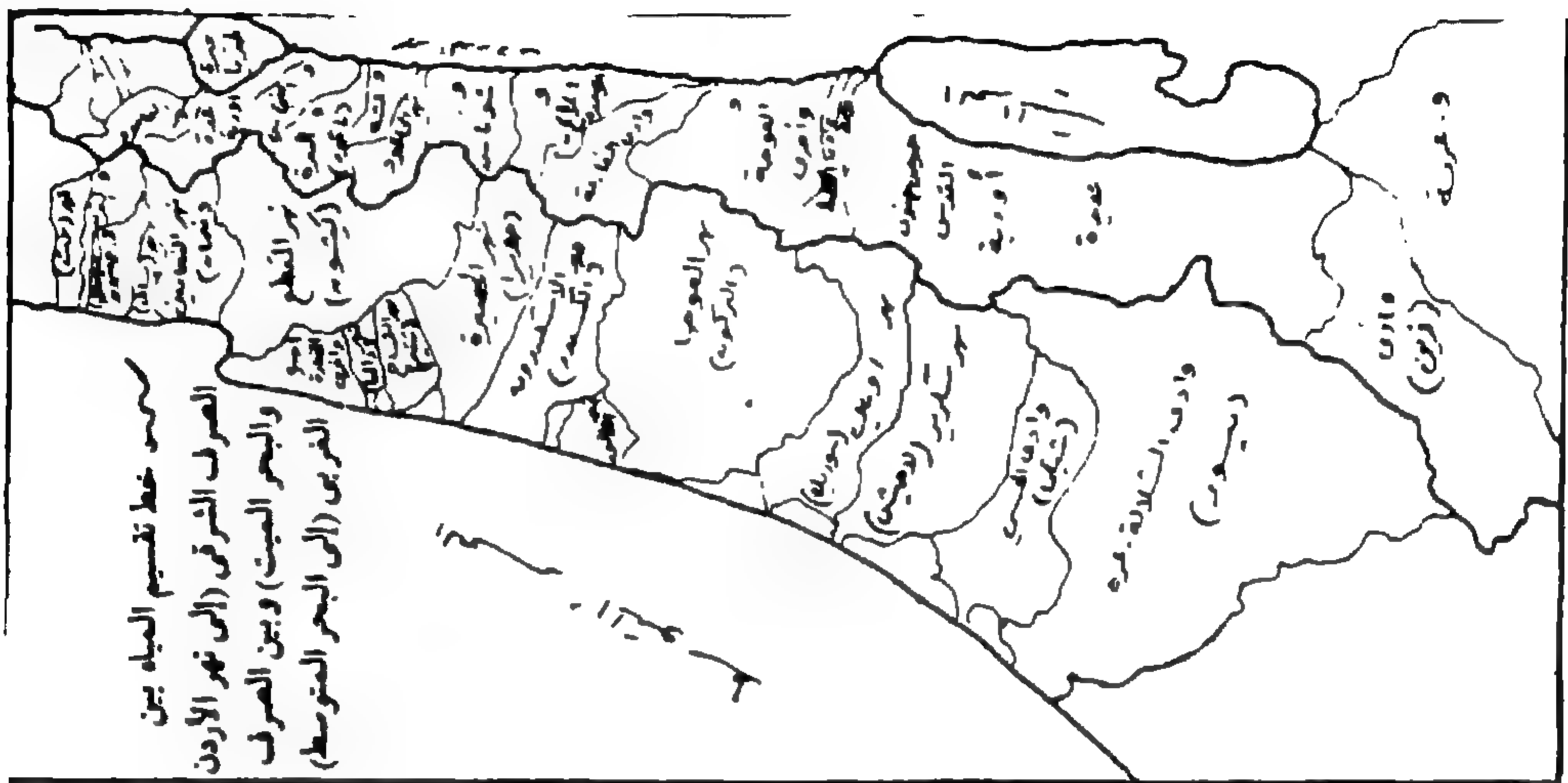
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: ...

سورية

التاريخ: ...

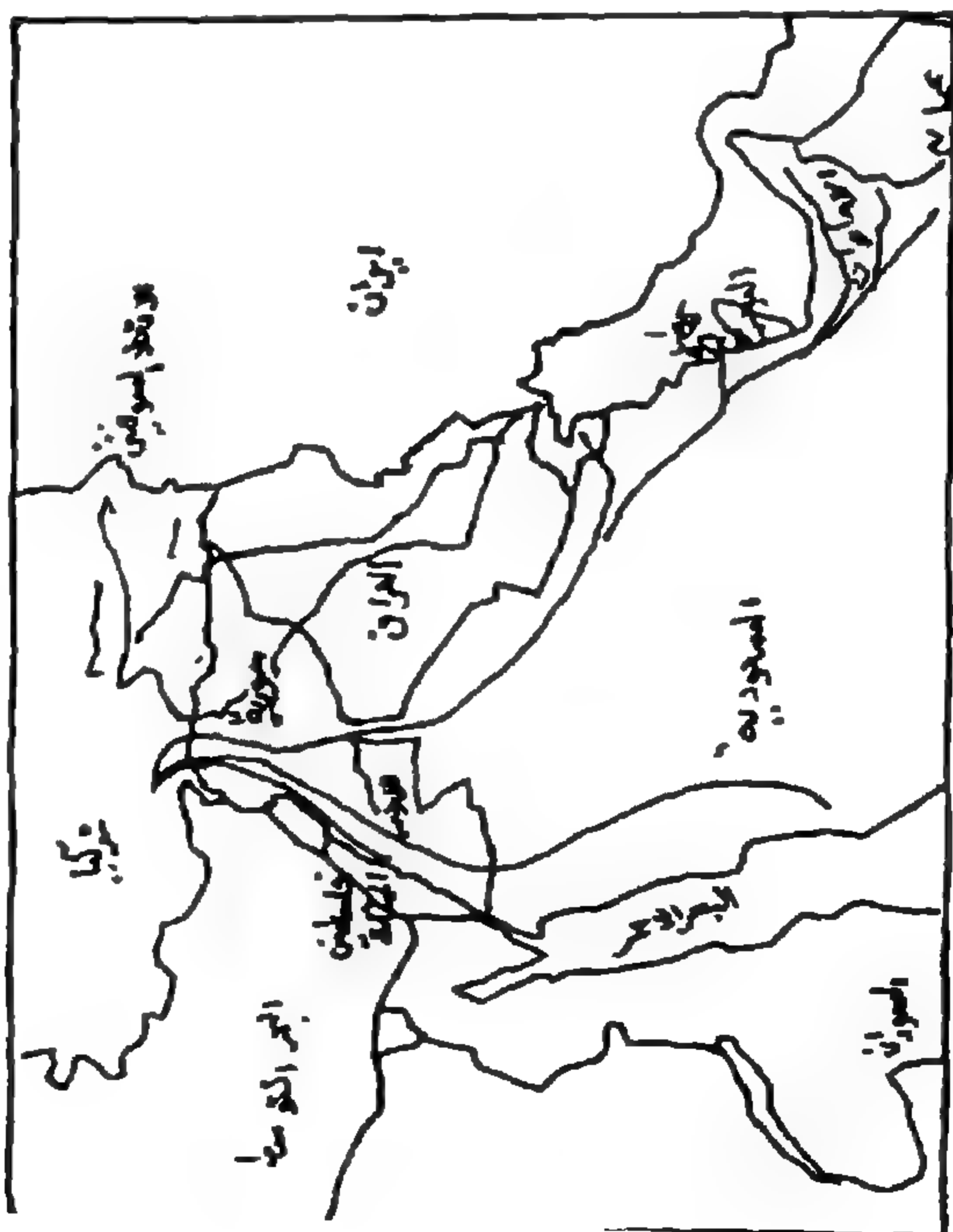
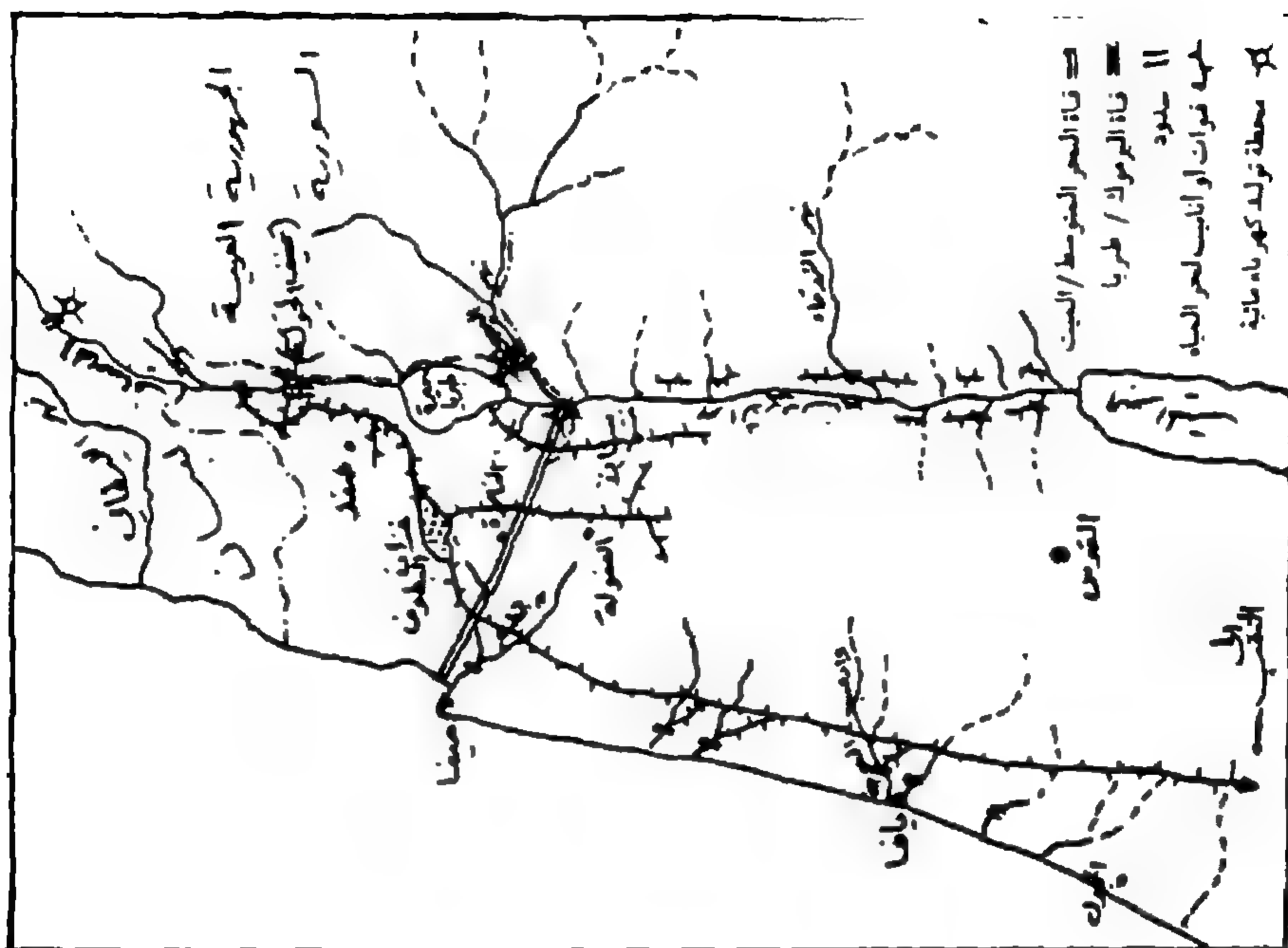
سبتمبر ١٩٩١





المصدر: رؤية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١



خريطة رقم (٤) تبين: مشروع الجياه من اجل السلام التركي



المصدر: رؤية

التاريخ: ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الابعاد العسكرية للنزاع حول المياه في الشرق الاوسط

احمد ابراهيم محمود

اصبحت ازمة المياه في الشرق الاوسط قضية محورية علي كافة المستويات السياسية والاعلامية في المنطقة ، ليس فقط بحكم ما تعكسه من تناقضات اساسية في المصالح الاقتصادية و المواقف السياسية للدول المعنية ، ولكن ايضا بالاستناد الي ما يمكن ان تؤدي اليه هذه الازمة من اندلاع الصراعات المسلحة بين تلك الدول ، الامر الذي يدعو الكثير من السياسيين والمعلقين الي الاعتقاد بان الصروب القادمة في الشرق الاوسط بتناول امكانية استخدام القوة العسكرية من جانب الاطراف المتنازعة لتحقيق





المصدر : رواية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغايات الاستراتيجية لها في هذا النزاع أو لحسم التناقضات الجوهرية في المواقف السياسية لهذه الدول حيال الازمة ذاتها . كما تهتم الدراسة ايضا بتناول اشكال التوظيف والاستخدام العمليات للقوة المسلحة حال اندلاع الحرب حول المياه في المنطقة . وعلى هذا الاساس ، فان التساؤل المحوري في هذه الورقة هو : هل يمكن ان يؤدي النزاع حول المياه في المنطقة الى اندلاع الحرب بين الدول المتنازعة ؟

ومن هذا المنظور ، فان هذه الدراسة تندرج في اطار الدراسات المستقبلية التي تنظر الى ظواهر المستقبل باعتبارها حصيلة تراكمية لمعطيات الواقع الراهن ، و ما يتتابع عليها من التطورات والمستجدات . وللجابة على التساؤل المطروح ، سوف تسعى الدراسة أولا الى البحث عن الاطار النظري المناسب لدراسة الاليات المؤدية الى انتقال نزاع ما الى حالة الصراع المسلح ، بحيث يكون هذا الاطار صالحاً للتطبيق على قضية المياه في المنطقة ، ثم تنتقل الدراسة في الجزء الثاني الى تناول ديناميكية النزاع حول المياه في الشرق

الاطراف ، واخيرا تحاول الدراسة في الجزء الثالث استكشاف طبيعة العلاقة التفاعلية المستقبلية بين جملة المتغيرات المؤثرة على ظاهرة النزاع حول المياه ، وما يمكن ان يؤدي اليه هذا التفاعل . أولا : الاليات العامة للتحويل الى حالة الصراع المسلح

تختلف الادبيات السياسية المعاصرة في تقييمها الظاهرة الحرب بصفة عامة . فالبعض ينظر الى الحرب بوصفها ظاهرة يصعب اخضاعها للدراسة العلمية المنظمة علي اعتبار انها ليست خاضعة للارادة البشرية خضوعاً تاماً ، وايضا علي اعتبار انها تنطلق لا اراديا في لحظة معينة ، ثم تنتهي ايضا في توقيت يصعب التنبؤ به او التكهن بجملة الظروف والمتغيرات القائمة اثنائه . في حين ان البعض الاخر يذهب الى العكس تماما ، وينظر الى الحرب باعتبارها ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ ، اي انها قابلة بشكل عام لتطبيق كافة قوانين ومبادئ نظرية المعرفة عليها . وبالتالي ، يمكن اخضاع هذه الظاهرة لتحليل علمي ، حيث يمكن البدء بتوصيف وتصنيف مختلف الابعاد المحيطة بالظاهرة ، ثم محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال



المصدر : رؤى

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوقوف علي مجموعة المتغيرات المؤثرة عليها وتحليل الاثر النسبي للمتغيرات المذكورة علي تلك الظاهرة ، واخيرا يمكن ان يأتي التنبؤ العلمي بالمسارات المستقبلية المحتملة لظاهرة الحرب كحصول تراكمية لمرحلتها الوصف والتفسير ، اي ان التحليل العلمي لظاهرة الحرب وفقا لهذه الرؤية ينطلق اساساً من معطيات ملموسة ومحددة من الناحية العملية .

علي ان هذه الدراسة تنطلق من افتراض مفاده ان ظاهرة الحرب عبارة عن عملية تطورية معقدة Complex Developmental Pro-cess ، تتألف من سلسلة من المراحل المتميزة ، التي تتصف كلاً منها بدرجة ما من الاهمية من الناحية النظرية ، وبكونها مرتبطة ببعضها البعض من الناحية العملية . وفي الاطار العام ، تعتبر الحرب وسيلة او اداة من بين العديد من الوسائل او الادوات

ذات الطبيعة التبادلية التي يجري توظيفها في سياق العملية السياسية الاشمل ، فالحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى حسب مقولة كلاوزفيتز الشهيرة ، اي انها تعبر بحد ذاتها عن مرحلة متميزة في العملية التطورية للسياسة . ومن هذا المنطلق ، تحدث الحرب فقط حينما يمتار احد الاطراف الاداة العسكرية

لحل النزاع القائم ، ويعقب ذلك القيام بممارسة درجة ما من التعبئة والاعداد العسكريين ، وهو ما يمثل طريقاً ضرورياً نحو الحرب .

وبناء علي ما سبق ، فان الحرب تقع بفعل حدوث حالة من التغير بين مجموعة متعددة من المتغيرات المادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، اذ حينما يحدث هذا التغير تختل بالضرورة حالة التوازن ، ثم يتعزز هذا الاختلال بفعل تأثير التغيرات الحادثة في العلاقات بين الدول ، الامر الذي يفضي في النهاية الي وقوع الحرب (١) وتتخذ هذه العملية التطورية مساراً محدداً حسب ما هو واضح في النموذج المرفق ، ويمر هذا المسار بالمراحل الخمس التالية (٢) :-

١ - مرحلة النزاع Dis-pute Phase

تمثل هذه المرحلة نقطة البداية في العملية التطورية للصراع ، وفيها تبدأ في التبلور خلافات حادة في المواقف بين الدول او الجماعات ازاء قضايا سياسية معينة (حول السيادة او المكانة او النفوذ او الهيبة) ، او قضايا اقتصادية (حول مناطق الموارد الخام او مصادر المياه ...



المصدر : رؤى

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - مرحلة الصراع المسلح
او مرحلة اندلاع الاعمال
العنيفة Histilities
Phase : وفي هذه المرحلة
تمارس القوات المتحاربة اعمال
عنف نظامية واسعة النطاق
وفقا لقواعد ومبادئ محددة
الهدف منها خدمة الاغراض
السياسية للدول المتصارعة
ومن الممكن ان تشتمل هذه
المرحلة علي عدة مراحل فرعية ،
تثور خلالها المواجهات
العسكرية ، ثم تهدأ ، ثم تعاود
الثوران والهدوء .. وهكذا .

٤ - مرحلة انتهاء او توقف
الصراع المسلح Termina-
tion Phase : وتتوقف في
هذه المرحلة جميع اشكال وصور
الصراع المسلح ، علي الرغم من
ان النزاع نفسه ما يزال قائما

(، او غير ذلك من القضايا
العديدة المسببة للنزاع . وفي
هذه المرحلة ايضا تبدأ الاطراف
المعنية في ادراك امكانية ان
يتخذ هذا النزاع شكلا عسكريا .

٢ - مرحلة الصراع Con-
flict Phase : وفي هذه
المرحلة تبدأ اطراف النزاع او
علي الاقل احدها في انتهاج
سياسة عسكرية نشطة استعداد
للصراع المسلح (الحرب) ويتم
ذلك من خلال اعمال التسليح
وبناء القوات وتعبئة الجيوش
ونشر القوات علي خطوط
القتال الامامية . وفي هذه
المرحلة تبدأ اطراف النزاع في
اعداد جبهتها الداخلية نفسيا
وسياسيا واقتصاديا واعلاميا
للحرب ، كما يمكن ان تنشعب
اثنائها بعض اعمال العنف
المسلح بين قوات الدول
المتنازعة نتيجة للخطأ او
المصادفة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

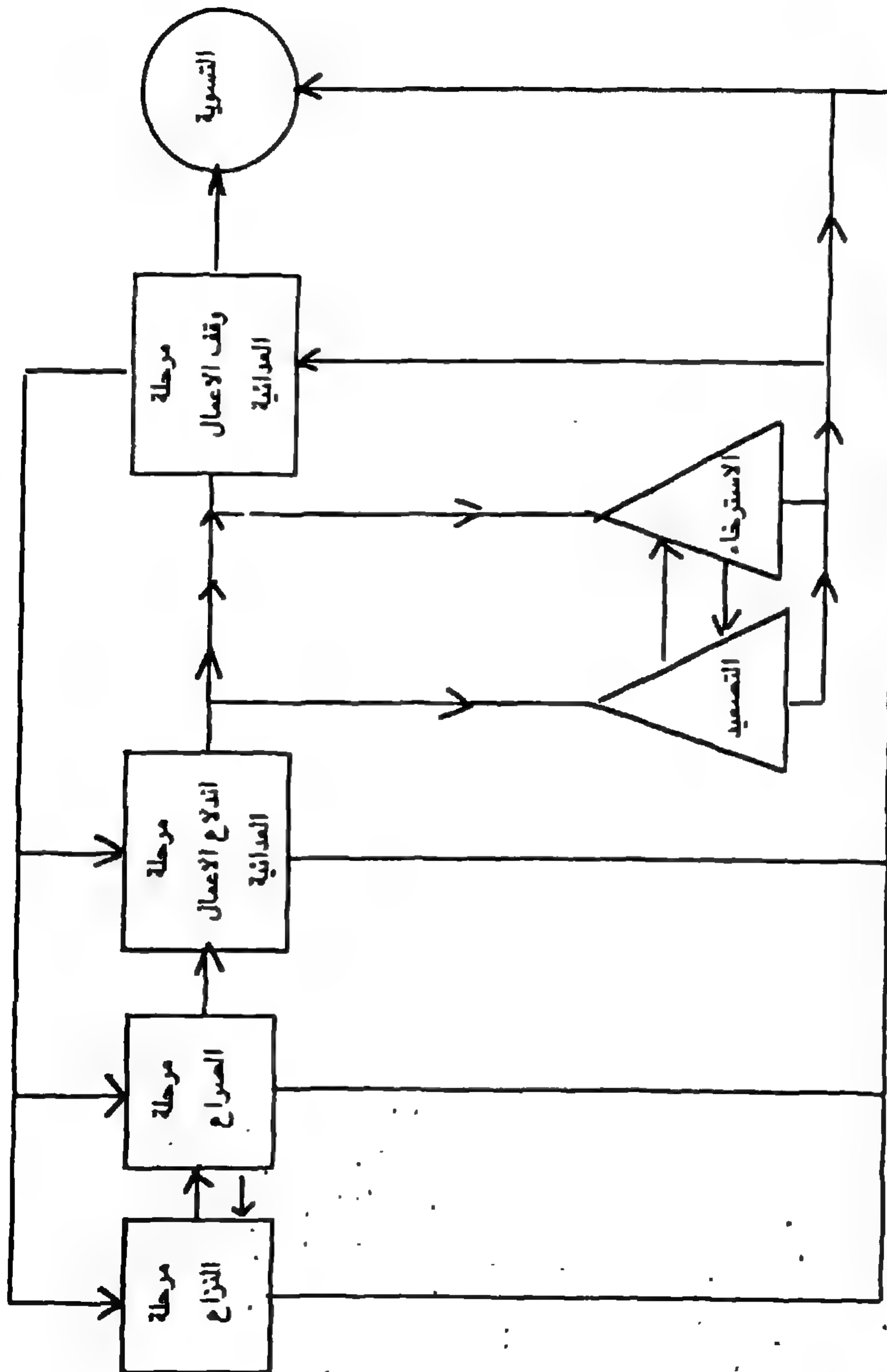
التاريخ :

يوليو ١٩٩١

المصدر :

رواية

نموذج رقم (١) : المراحل التطورية لنظام الحرب



Source : Richard E. Barrigerm War : Patterns of Conflict (Massachusetts: The Massachusetts Institute of Technology 1972"), P . 16"



المصدر : رؤى

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين الاطراف المعنية ، بالاضافة الي ان هذه الاطراف او احداها علي الاقل تكون مازالت قادرة علي معاودة بدء القتال سواء بصورة فورية او بعد فترة اعداد طويلة نسبياً ٥ - نقطة التسوية Settlement point : وهي النقطة التي فيها حل النزاع القائم ، او يتم انتهائه من خلال : تسوية الخلافات القائمة بين اطراف النزاع ، او القضاء تماما علي احد الاطراف المتنازعة او بعضها ، او فقدان مقومات القوة .. او غيبر ذلك من الوسائل والاساليب . والواقع ان الانتقال من مرحلة

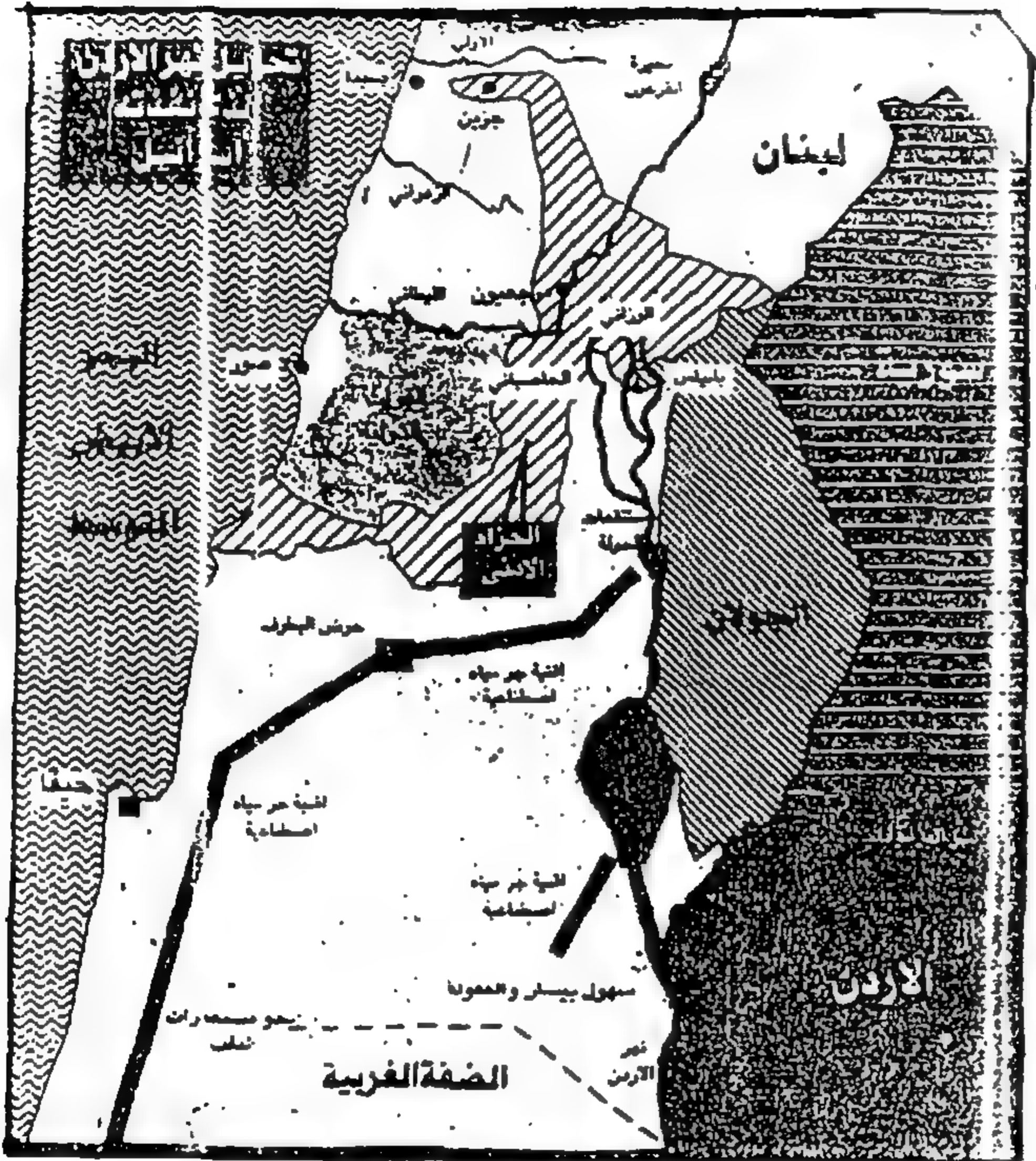
الي اخري داخل هذه العملية التطورية ربما يستغرق دورة زمنية كاملة من الناحيتين النظرية والعملية . ويتضح من هذا المسار ان التقدم من المرحلة الاولى (مرحلة النزاع) يمكن ان يتم اما الي المرحلة الثانية (مرحلة الصراع) او الي المرحلة الثالثة مباشرة (مرحلة اندلاع اعمال القتال) او الي المرحلة الرابعة ايضا بصورة مباشرة (مرحلة انتهاء النزاع) دون المرور بالمرحلتين الوسيطتين ، اي ان كفاءة الاحتمالات تصبح مفتوحة حيث يمكن ان يتطور النزاع الي صراع مسلح او تجري تسويته

مباشرة . اضف الي ذلك ، ان الانتقال من المرحلة الثانية (مرحلة الصراع) يمكن ان يتطور اما الي المرحلة الثالثة (مرحلة اندلاع اعمال القتال) او الي المرحلة الرابعة مباشرة (مرحلة انتهاء النزاع) . ويكون الانتقال الي حالة الحرب محكوماً بالتغيرات السبعة التالية (٣) - القوة العسكرية المتاحة لدي اطراف النزاع والقدرة علي توظيف هذه القوة بغايلية في المسرح المحتمل للقتال . - التوقعات الفاصلة بالكيفية التي ستتعرف بها الدول الاخرى (خاصة



المصدر: روضة

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



القوي العظمي (في حالة اندلاع الحرب .

- التوقعات الخاصة بحالة الوحدة أو الانقسام الداخليين في الدولة أو لدى الخصم .

- المعرفة أو الجهل بحقائق والام الحرب .

- القومية والايديولوجية .

- حالة الاقتصاد .

- انماط الشخصية وخبرات اولئك



المصدر : روائية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادر المواد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية يصبح من المؤكد ان الأطراف المتنازعة سوف تلجأ الي اختيار طريق الحرب حال عجزها عن الوصول الي تسوية تحظى علي الاقل بالحد الأدنى من الرضا والمشروعية من جانب جميع الأطراف المعنية .

وعند تطبيق هذا النموذج علي قضية النزاع حول المياه في الشرق الاوسط ، يلاحظ ان هذه القضية تقف في الوقت الراهن في منتصف الطريق بين المرحلتين الاولى والثانية فقد بدأ النزاع يستقطب اهتماما محوريا في السلوك السياسي للأطراف المعنية . كما شاع اعتقاد واسع النطاق مفاده ان هذا النزاع يمكن ان يتخذ شكلا عسكريا خلال عقد التسعينات . علي ان الأطراف المتنازعة (باستثناء اسرائيل) مازالت تراهن علي ما يبدو علي الاداة الدبلوماسية لمعالجة النزاع ، ولذلك فان اغلب هذه الأطراف

الذين يتخذون قرار الحرب علي الجانبين .

أما في حالة دخول الصراع الي مرحلة الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة (المرحلة الثالثة) ، فان مسار التطور يمكن ان يتخذ خلالها شكل الحلقة المفرغة من التصعيد والاسترخاء ، ولا يمكن الخروج من هذه المرحلة سوي من خلال موافقة الأطراف المتنازعة علي انتهاء الصراع المسلح . واخيرا ، فان الوصول الي مرحلة ما بعد اعمال القتال ، فيمكن ان يتطور الي الدخول في مرحلة تسوية الصراع ، كما يمكن ايضا ان تتراجع حركة التطور الي مرحلة اندلاع اعمال القتال (الثالثة) او مرحلة الصراع (الثانية) او مرحلة النزاع (الاولى)

وعلاوة علي ما سبق يمكن القول ان الوزن النسبي للقضية موضوع النزاع يلعب ايضا دوراً هاماً في تحديد سرعة الحركة في اتجاه الحرب . ففي حالة النزاع حول السيادة او



المصدر : روضة

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم تبدأ في الاعداد
لبدء صراع مسلح
حول المياه . وفي
حالة البحث عن
تسوية سياسية ،
فان جوهر الاشكالية
الموضوعية يتمثل في
ان هناك صعوبة
حقيقية في الوصول
الي تقسيم عادل
لموارد المياه
المتضائلة بفرض
مواجهة الاحتياجات
المتزايدة لكل دولة
من الدول اطراف
النزاع . اذ ان
ذلك ، ان بعض هذه
الدول اظهرت استعدادا واضحا
للقيام بخطوات تنفيذية فعلية
قد لا تحظى بالموافقة او القبول
من جانب الاطراف الاخرى .
ومن هذا المنطلق ، تطرح الاداة
العسكرية نفسها كاداة محتملة
لمعالجة النزاع ، الا ان اللجوء
الي الاستخدام الفعلي لهذه
الاداة يمثل في التحليل الاخير ،
نتاجا لتفاعل مجموعة متعددة
من المتغيرات الحادثة في البيئة
الدولية والاقليمية ، وكذلك في
البيئة المحلية لكل دولة من
الدول المتنازعة . ومن ثم ،
فان اختبار امكانية اللجوء الي
الاداة العسكرية يتطلب دراسة
علاقات التفاعل الحالية او
المتوقعة بين هذه المتغيرات ،
غير اننا سوف نهتم في البداية
بالتمرض تفصيلا لحقيقة

الاسباب المؤدية الي تفاقم ازمة
المياه بالنسبة للدول العربية .
ثانيا : ديناميكية النزاع
حول المياه في منطقة
الشرق الاوسط
المقصود بديناميكية النزاع هو
المياه في الشرق الاوسط هو
تلك الاسباب والدوافع الكامنة
وراء نشوء حالة النزاع ذاتها
بين الاطراف المعنية ، والتي
تمثل في مجموعها المدخلات
الاساسية للحالة المذكورة .
والواقع ان النظرة المقارنة
لمحاور النزاع حول مصادر المياه
العربية في المنطقة (النيل /
الاردن / الفرات) تفصح عن
وجود اوجه عديدة للتشابه من
حيث مسببات النزاع ، ومن
الممكن حصر الاسباب فيما يلي
- وقوع منابع الانهار
الرئيسية خارج نطاق
السيطرة العربية .
- الضالة المتوقعة في
النصيب النسبي للدول
العربية من المياه -
الاعتداء المباشر علي
مصادر المياه العربية .
وعلي الرغم من ان كل سبب من
هذه الاسباب يعتبر قائما بذاته
من الناحية النظرية ، الا انها
ترتبط وتتكامل مع بعضها
البعض الي حد كبير من
الناحية العملية ، فالضالة
النسبية المتوقعة في نصيب
الدول العربية من المياه علي
سبيل المثال تعتبر في احد



المصدر : دواية

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جوانبها نتاجا طبيعيا لوقوع منابع الانهار الرئيسية خارج السيطرة العربية ، كما تعتبر ايضا نتاجا للاعتداء المباشر علي مصادر المياه العربية ، و يعني ذلك ان العلاقة بين هذه المسببات تتسم بطبيعة تفاعلية معقدة . ومن ثم فان التحليل المتكامل للأسباب المذكورة يجب ان يأخذ في الاعتبار تفاعل وترايط هذه العناصر في اطار دينامي شامل يفترض ان كلامها يمارس تأثيرا علي غيره من الاسباب .

(١) وقوع منابع الانهار الرئيسية ومصادرها المغذية خارج نطاق السيطرة العربية :

ويرتبط هذا العامل بطبيعة الاوضاع الجغرافية في المنطقة ، حيث يقع كلا من نهر النيل ونهر الفرات خارج نطاق السيطرة العربية ، الامر الذي يجعل موارد المياه العربية تحت سيطرة اطراف غير عربية تستطيع استخدام هذه الاداة ضد المصالح القومية العربية ، سواء في ظروف الخلافات السياسية او في ظل تعارض الاحتياجات الاقتصادية .

فمن ناحية ، تعتمد مصر علي نهر النيل اعتمادا مطلقا في الحصول علي احتياجاتها المائية ، حيث يعدها هذا النهر بحوالي ٩٩ ٪ من المياه العذبة ، الا ان نهر النيل يتميز بتعدد وتشابك الانهار والبحيرات المختلفة ،

وبالتالي يتجزأ النهر وروافده ومنابعه بين ثمانين دول قبل وصوله الي الاراضي المصرية . ويبلغ اجمالي المسافة التي يقطعها النهر بين اقصى اطراف حوالي ٦٧٠٠ كيلو متر ، حيث تبدأ منابعه من بحيرات فيكتوريا ، والبرت ، وكيوجا في قلب القارح الأفريقية . و يتقاسم بحيرة فيكتوريا كلا من كينيا و تنزانيا و اوغندا ، وتشكل المياه الواردة منها جزءا من موارد مياه النيل . اما بحيرة البرت (بحيرة موبوتو) ، فهي تقع في اراضي زائير و اوغندا ، و اخيرا تقع بحيرة كيوجا في اراضي اوغندا . ويمثل اجمالي المياه المتدفقة الي مصر من هذه المناطق الثلث حوالي ١٥ في المائة ، اما نسبة ال ٨٥ ٪ المتبقية ، فهي تأتي من اثيوبيا وحدها (٤) .

اما نهري دجلة والفرات ، فهما ينبعان من الجبال الواقعة شمال تركيا ، ويمر نهر الفرات في سوريا والعراق متجها الي الخليج ، اما نهر دجلة فيمر عبر العراق فقط ، ويلتقي النهران معا جنوب شرق العراق ، وتبلغ رحلة النهرين الي الخليج اجمالا حوالي ٤٣.١٠٠ ميل (٥) . وتنبع خطورة مثل هذا الوضع بصفة اساسية من وجود حالة من العداء التاريخي بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي



المصدر : روضة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي تقع في اراضيها منابع الانهار الرئيسية (اثيوبيا ، تركيا) ، او علي الاقل يمكن وصف العلاقات المتبادلة معها بانها مشبعة بعدم التفاهم التاريخي والتناقض الحاد في التوجهات السياسية والايدولوجية . وقد تجسدت هذه الحالة من الناحية العملية في اتجاه هذه الدول نحو عدم الاكتفاء باقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية ، والعمل علي القيام بدور رئيسي في صياغة وتشكيل نمط التفاعلات الاقليمية بين كافة دول المنطقة) (٦ .

وفي هذا الاطار ، جري بالفعل استخدام المياه كاداة رئيسية للضغط علي الجانب العربي لحل المشكلات السياسية القائمة . ففي حالة نهر النيل ، عمدت اثيوبيا الي استخدام مياه النيل كاداة للضغط السياسي علي مصر والسودان لاجبارهما علي تحسين العلاقات معها وتحديد موقفها من المشكلة

يمكن ان يصاحب ذلك من اقامة الارتيرية ونزاع اثيوبيا مع الصومال بما يتفق مع المصالح الاثيوبية . أما في حالة نهر الفرات فقد استخدمت تركيا مياه النهر ايضا كاداة للضغط علي سوريا والعراق ، عندما قطعت الحكومة التركية في ١٣ يناير ١٩٩٠ مياه الفرات لمدة شهر بغرض الاسراع في توصيل الماء الي سد اتاتورك الكبير ،

وهو الاجراء الذي كانت تكمن ورائه ايضا دوافع سياسية (٧) وعلي هذا الاساس ، فان الخطورة الرئيسية الناتجة عن وقوع منابع الانهار الرئيسية خارج نطاق السيطرة العربية تتمثل في نشوء ظاهرة تسييس المياه من جانب الدول المسيطرة علي منابع او المصادر المفذية ، الامر الذي يترتب عليه استخدام المياه كاداة من ادوات المساومة والتهديد والاجبار في التعامل السياسي مع الدول العربية .

(٢) الخسارة المتوقعة في النصيب النسبي للدول العربية من المياه :

تتكهن معظم الدراسات العلمية بان النصيب النسبي للدول العربية من المياه سوف يتضاءل الي حد كبير خلال العقود القادمة ، ويمثل هذا التضاؤل المتوقع نتاجا لمجموعة من المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المتنوعة . وتشتمل المتغيرات الطبيعية علي التصحر والتلوث والتملح والهدر ، اما المتغيرات الاقتصادية فهي ترجع الي احتمالات تزايد الحاجة الي استعمال المياه لدي دول الجوار الجغرافي بفعل النمو السكاني ونمو الاستهلاك المائي ، وما



المصدر : رواية

التاريخ : شهر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حين تشير التقديرات الي ان الاحتياجات المائية للسودان عام ٢٠٠٠ سوف تصل الي حوالي ٢٤ مليار متر مكعب . واخيرا ، لا توجد بالنسبة لاثيوبيا احصاءات دقيقة في هذا الصدد ، الا ان الثابت مبدئيا ان هناك زيادة مستمرة في اعداد السكان والاحتياجات الاقتصادية ، مع العلم بان انهار اثيوبيا تتميز بانحدارها الشاهق مما يجعلها ذات امكانات هيدروليكية هائلة يمكن استغلالها بكثرة في حالة توافر رؤوس الاموال والتكنولوجيا اللازمة لاقامة مشروعات الاستغلال المقترحة . وعلي الرغم من ان اثيوبيا لم تنفذ شيئا يعتقد به من المشروعات التي اعلن عنها ، الا ان اثيوبيا تؤكد مرارا علي تمسكها بحقها في تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر النيل بصورة منفردة في حالة عدم الوصول الي اتفاق مع الدول المجاورة ، وسوف تؤدي هذه المشروعات الي احداث نقص كبير في كمية المياه المتاحة لمصر والسودان (٨) وتتكرر نفس هذه الصورة في حالة نهر الفرات ، حيث تتزايد اعداد السكان في سوريا والعراق بمعدلات عالية ، الامر الذي يفترض معه ان الاحتياجات المائية لهما سوف تتزايد بالضرورة ، في حين ان تركيا تواجه ايضا انفجارا

المزيد من السدود في اراضي تلك الدول . وتتزايد خطورة هذا الوضع بالنظر الي ان الدول العربية ذاتها سوف تحتاج ايضا الي موارد مائية متزايدة عما يتوفر لها بالفعل في الوقت الراهن ، وذلك لمواجهة احتياجاتها الاستهلاكية الاضافية ففي حالة نهر النيل ، تتجسد الصورة المذكورة الي اقصي درجة محتملة ، حيث يتوقع ان يتزايد الاستهلاك المائي لدي معظم دول النهر . ففي مصر ، تقف حصة مياه النيل وفقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ المبرمة مع السودان عند ٥ ر ٥٥ مليار متر مكعب ، في حين ان احتياجات مصر المائية عام ٢٠٠٠ سوف تصل الي ٦٣ مليار متر مكعب لتلبيح احتياجاتها المتصاعدة من اجل الاستخدام الصناعي والاهلي ، ومن اجل استصلاح ما يقدر بحوالي ٧٣ الف هكتار من الاراضي الزراعية الجديدة ، وذلك وفقا لـ " الخطة المتكاملة لتنمية واستخدامات الموارد المائية " التي اعدتها وزارة الري المصرية ، وتذهب بعض التقديرات الاخرى الي تقدير احتياجات مصر من المياه عام ٢٠٠٠ بما يتراوح بين ٧٠ - ٧٥ مليار متر مكعب . أما السودان ، فان نصيبه السنوي الحالي من مياه النيل يبلغ ٣٥ ر ٢٠ مليار متر مكعب ، يستهلك منه حوالي ١٦ مليار متر مكعب فقط (حوالي ٨٠٪) ،



المصدر : رؤى

التاريخ : شهر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سكانيا ، مما سيجعلها في حاجة لكل قطرة مياه لديها . وقد بدأت تركيا بالفعل منذ عام ١٩٨١ في انشاء " سد كمال اتاتورك " في منطقة " سامسات " علي نهر الفرات ، وعلي بعد ٨٠ كيلو مترا من اقرب نقطة للدود السورية . ويفترض ان ينتهي العمل في هذا السد في نهاية هذا القرن ، وسوف تتكون خلفه بحيرة كبيرة تبلغ مساحتها ٨١٧ كيلو متر وسعتها حوالي ١٠ مليار متر مكعب من المياه . وبالتالي سوف تستأثر تركيا بالنصيب الاغلب من مياه النهر ، ولن تترك لسوريا والعراق سوي ما يتبقى لديها من المياه (٩) .

وهكذا ، فان هذا التعارض الحاد في المصالح الاقتصادية الحيوية يطرح بالضرورة احتمالات الصراع بين الاطراف المعنية .

(٣) الاعتداء المباشر علي مصادر المياه العربية :

تتعرض الانهار العربية في منطقة الشام بالتحديد (نهر الاردن ، نهر اليرموك ، نهر الليطاني) منذ فترة طويلة للاعتداءات الاسرائيلية المباشرة ، فقد كانت الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية جزءاً رئيسياً من مخططات الاحتلال الاستيطاني اليهودي في فلسطين . ولذلك حرصت اسرائيل بعد فترة قصيرة عقب تأسيس الكيان الصهيوني علي وضع مخططات استغلال المياه

العربية ، ومن ابرز المشروعات التي جري تنفيذها بالفعل . مشروع الناقل القطري للمياه لزيادة كميات تدفق مياه نهر الاردن ، ومشروع قناة البحرين للربط بين البحر المتوسط والبحر الميت ، الا ان هذا المشروع الاخير تجعد في اواثر الثمانينات . كما عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلية علي وضع الموارد المائية للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ تحت سيطرتها المباشرة ، وبدأت في استخدام مختلف الوسائل لاستغلال المياه في تلك المناطق ، في الوقت الذي فرضت فيه القيود علي استهلاك العرب للمياه وحرمتهم من الحصول علي

الكميات اللازمة للزراعة وفي نفس الوقت ، عملت هذه السلطات علي استغلال الموارد المائية في هضبة الجولان (١٠) . ومن ناحية اخري ، حاولت اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ الاعتداء علي مياه الجنوب اللبناني بمختلف الطرق ، الا انها وجدت الفرصة المثالية مع غزوها للبنان عام ١٩٨٢ ، حيث عملت سراً علي اقامة نفق يمتد من الاراضي التي تسيطر عليها في الجنوب حتي مياه نهر الليطاني عند نقطة منحدره تحت سد الخردلي ، وذلك بهدف نقل وسرقة هذه المياه الي فلسطين المحتلة ، ويفترض لهذا السبب ان اسرائيل سوف تستمر علي



المصدر : روية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفضها الشديد للانسحاب من جنوب لبنان (١١) .

وفي ضوء ماسبق ، تتقاطع الابعاد الثلاثة المذكورة معا ، وتؤلف اجمالا حالة من النزاع الحاد ، وتزايد خطورة هذا النزاع بالنظر الي وجود العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية و الايديولوجية التي تزكي و تدعم النزاع حول المياه ، كذلك بالنظر الي الانعدام شبه الكامل تقريبا للبدائل والخيارات امام الاطراف المتنازعة ، وما يترتب علي ذلك من صعوبة الوصول الي وضع توفيقي بين المطالب المتعارضة للدول المعنية .

ثالثا : احتمالات تطور

النزاع حول المياه في الشرق الاوسط

يسمي هذا الجزء بصفة اساسية الي استكشاف امكانات التطور المحتملة في مسار العملية التطورية للنزاع في محاورها المتعددة في منطقة الشرق الاوسط في المستقبل القريب ، وذلك انطلاقا من المقولات المستخلصة من الاطار النظري الوارد في القسم الاول من هذه الدراسة . فقد سبقت الاشارة الي ان النزاع حول المياه في الشرق الاوسط يقف في الوقت الراهن في مرحلة وسيطة بين حالة النزاع وحالة الصراع ، وبالتالي فان دراسة احتمالات التطور في هذه العملية ينبغي ان تركز بالدرجة الاولى علي العناصر التالية :

- الاطار العام لشبكة العلاقات بين الدول المتنازعة .
- التقارب او التباعد في المواقف حول المياه .
- الامكانات العسكرية لاطراف النزاع .
- اشكال التوظيف المحتملة للقوة العسكرية والاهداف التي يمكن ان تستخدم من اجلها .

وبتطبيق هذه العناصر ، يلاحظ ان النزاع حول المياه يمكن ان يدخل الي مرحلة انتهاء النزاع Termination Phase بالنسبة لحالتي نهر النيل ونهر الفرات . اما في حالة حوض نهر الاردن ، فان الوضع يمكن ان يشهد تفاقما خطيرا بحيث يشهد استخدام الاداة العسكرية من جانب الكيان الصهيوني بالدرجة الاولى ، علي ان هناك غموضا واضحا فيما يتعلق بطبيعة الاهداف التي يمكن ان تستخدم من اجلها القوة العسكرية في حالة صراع المياه ، وكذلك حول اشكال التوظيف المحتملة لهذه القوة العسكرية . وسوف نتناول كل حالة علي حدة فيما يلي :

١ - نهر النيل :

علي الرغم من وجود خلافات معلنة بين مصر واثيوبيا حول المياه بين الحين والآخر ، الا ان هذه الخلافات لا تعبر في واقع الامر عن وجود مواقف حادة او متناقضة بين الجانبين بصد



المصدر : روضة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية المياه ، حيث ارتبطت الخلافات المذكورة بوجود تناقضات حادة في ايدولوجية النظامين الحاكمين في مصر واثيوبيا ، ومن ثم كانت مواقفهما اثنائها بشأن المياه بمثابة انعكاس للحالة العامة للعلاقات بينهما . ويتعزز هذا التحليل بالنظر الي ان الخلاف المصري - الاثيوبي حول المياه وصل الي ذروته في اواخر السبعينات ، حينما وصل الي سدة الحكم في اثيوبيا نظام عسكري ماركسي التوجه ، يرتبط بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ، في الوقت الذي كانت القيادة السياسية المصرية ترتبط من الناحيتين السياسية والعسكرية بما يشبه علاقة التحالف مع الولايات المتحدة . وفي هذا الاطار ، هدفت السياسة المصرية تجاه افريقيا علي " التصدي للخطر السوفيتي في افريقيا باعتبار ذلك المهمة الاكثر الحاحا بالنسبة لمصر ، وقد اشتملت هذه المهمة ضمنا علي التصدي لتلك الانظمة والحركات المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي (ومن بينها اثيوبيا) ، حتي لو اقتضي ذلك استخدام القوة المسلحة عند الضرورة . وفي هذا الاطار العام للعلاقات المصرية - الاثيوبية ، اندلع الخلاف بين الجانبين حول المياه

حينما اعلن الرئيس السادات عن امكانية قيام مصر بامداد اسرائيل بمياه النيل . وعلي الرغم من ان هذا الاعلان المصري كان مجرد ورقة تفاوضية لاغراء اسرائيل علي تليين موقفها في مباحثات السلام التي كانت تجري وقتذاك ، الا ان اثيوبيا سرعان ما تلقت هذا التصريح ، واثارت قدرا كبيرا من الضجة بشأنه ، واتهمت مصر بانها تسعى استخدام حصتها من مياه النيل . ودخل الخلاف بين الجانبين بعد ذلك الي العديد من مراحل التصعيد ، حيث اشتد تبادل الاتهامات بينهما ، ووصل الامر الي درجة التلويح بالحرب من جانب مصر عندما اعلن الرئيس السادات ان مصر لا تحتاج الي اذن من اثيوبيا او الاتحاد السوفيتي لاستخدام حصتها من المياه ، وان مصر لن يكون امامها سوي استخدام القوة المسلحة للدفاع عن مصالحها في حالة اقدام اثيوبيا علي اتخاذ اي اجراء لمصادرة حقوق مصر في مياه النيل . اما في فترة الثمانينات ، فقد اتجهت السياسة المصرية نحو معاودة الانفتاح علي دول القارة الافريقية ومن بينها اثيوبيا ، واهتمت بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية معها والتجاوز عن الانتكاسات المتلاحقة التي شذتها العلاقات خلال السبعينات ، وقد لاقت هذه الرغبة المصرية تجاوبا



المصدر : روائية

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اثيوبيا ماثلا . وعلى الرغم من ان اثيوبيا قامت خلال

الثمانينات بالسير قدما في ثلاثة مشروعات مائية من شأنها ان تؤثر على موارد مصر المائية ، الا انها كانت حريصة على

توضيح الموقف لمصر ، كما ان شيئا من هذه المشروعات لم ينفذ بالفعل على اراضي الواقع ، ولم تصدر عن النظام الحاكم الجديد في اثيوبيا اية مواقف بشأن المياه بعد . وهكذا ، فان الخلاف المصري - الاثيوبي حول المياه كان في واقع الحال بمثابة جزء من مجمل شبكة التفاعلات بين الجانبين ، حيث كان هذا الخلاف يثور في اوقات التآزم في العلاقات ، ويهدأ في فترات التعاون المتبادل .

علي ان ثمة قضية هامة تفرض نفسها في هذا الصدد ، سبق لها ان استقطبت حيزا رئيسيا من الاهتمام السياسي والاعلامي المصري والعربي ، وتتعلق بحقيقة التدخل الاسرائيلي في اثيوبيا ، وحقيقة ما تقوم به الشركات الاسرائيلية من مشروعات في اعالي النيل . فقد اثيرت هذه القضية بصفة خاصة حينما اعلن عن قيام شركة (تاحال) الاسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية في اسرائيل انها تقوم بمشاريع واعمال في اثيوبيا لحساب البنك الدولي ، وانها تقوم باعمال انشائية في الوجودين

في الطرف الاخر من اثيوبيا علي حدود الصومال (١٢) .

والحقيقة ان هذا التعاون الاسرائيلي - الاثيوبي كان جزءا من برنامج اشمل للتعاون العسكري والاقتصادي والسياسي بين الجانبين ، الا ان الجانب الاكثر اهمية فيه يتمثل في المفزي الذي ينطوي على بالنسبة للامن القومي العربي ، اي الكيفية التي تسعى اسرائيل الي توظيفه بها في

اطار صراعها المصيري مع العالم العربي . وفي الواقع ، تبدو هذه النقطة الي حد كبير في الكتابات العربية المعنية ، والتي يبدو انها تنطلق في تحليلها لهذا السلوك الاسرائيلي من رؤية عريضة مفادها ان اسرائيل تسعى باي صورة من الصور الي تهديد الموارد الطبيعية العربية ، بحيث يؤدي ذلك ضمن عوامل اخري الي تبديد جانب هام من مقومات القوة العربية الشاملة . وعلى الرغم من ان هذه الرؤية تنطوي في حد ذاتها علي قدر ما من الصحة ، الا انها لا تكفي بحد ذاتها علي قدر ما من الصحة ، الا انها لا تكفي بحد ذاتها في حالة مياه النيل لتبرير السلوك الاسرائيلي علي اعتبار ان تهديد موارد مصر والسودان المائية عن طريق اثيوبيا سوف يتطلب تكاليف مالية هائلة وقدرات تكنولوجية عالية المستوي لا يتوافر ايا



المصدر : رؤى مصرية

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منهما سواء لاسرائيل او لاثيوبيا في الوقت الراهن .
والحقيقة ان من الممكن تحليل هذا السلوك الاسرائيلي من المنظور الاقتصادي بالدرجة الاولى ، فالمشروعات الهيدروليكية تكاد تمثل المجال الرئيسي للاستثمار والتعاون الانمائي بين اثيوبيا واية دولة اخري في العالم ، حيث انها تعتبر نقطة الانطلاق الاولى لباقي مشروعات التنمية الاقتصادية في اثيوبيا ، ولذلك اعدت الحكومة الاثيوبية منذ سنوات عديدة قائمة بالعديد من المشروعات المائية التي تسعى الي اقامتها . ومن ثم ، يمكن ان يكون التعاون الاسرائيلي - الاثيوبي المذكور مدفوعا باعتبارات اقتصادية في الاساس ، الا انه لا يستبعد مع ذلك ان يسعى الجانب الاسرائيلي الي توظيف هذا التعاون لتلبية اغراض امنية اخري بعد ذلك .

ومن الممكن تلخيص النزاع المصري - الاثيوبي حول المياه في الفترة الراهنة بانه نزاع اجرائي بالدرجة الاولى ، حيث تنص اتفاقية عام ١٩٢٩ الموقعة بين مصر وبريطانيا (نيابة عن السودان وكينيا واوغندا وتنجانيقا) علي حق مصر في اقامة الرقابة علي طول مجري نهر النيل من منبعه الي مصبه . تتمسك مصر بهذا الحق في مواجهة مشروعات توليد

الكهرباء او تنظيم عمليات الري في اثيوبيا ، الا ان الجانب الاثيوبي يرفض من جانبه هذه الاتفاقية ، ويحتفظ لنفسه بالحق الكامل في استخدام مياه النيل بالكيفية التي يراها لتحقيق مشروعاته التنموية ، بل وتطالب اثيوبيا بتوزيع مياه نهر النيل بالتساوي بين الدول التسع ، بدلا من استئثار مصر بالحصة الاكبر من المياه ، واذا ارادت اية دولة من دول النهر الحصول علي نصيب اكبر من المياه فانها يجب ان تدفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الاخري . غير ان الواضح في هذا النزاع ان الجانبين المصري والاثيوبي يركزان علي استخدام الادوات الدبلوماسية ، والسعي في هذا الاطار الي ايجاد صيغة مناسبة للتعاون والتنسيق في مجال استخدام مياه نهر النيل ٢ - دجلة والفرات :

يرتبط النزاع حول المياه في نهري دجلة والفرات بشكل عام بجملة الطموحات السياسية والاقتصادية لتركيا ، وايضا برغبة تركيا في تعظيم وزنها الاستراتيجي في المنطقة ، حيث نشأ النزاع بفعل اعطاء تركيا لنفسها الحق في التصرف في مياه نهري دجلة والفرات بالصورة التي تتفق مع مصالحها الاقتصادية المباشرة ضاربة عرض الحائط بمصالح الدول العربية المستفيدة منهما (سوريا ، العراق) وتقوم



المصدر : روضة

التاريخ : سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة التركية في الوقت الراهن بتنفيذ مشروع واسع النطاق اطلق عليه اسم (مشروع جنوب شرق الاناضول) ، يستهدف تزويد المناطق الحدودية من تركيا بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة تجميع للحبوب والفواكه والخضروات لدول الشرق الاوسط . ويتضمن هذا المشروع حوالي ١٢ مشروعاً فرعياً ، سبعة منها في حوض الفرات ، وستة في حوض دجلة . وسوف يخلق المشروع المذكور اثارا بعيدة المدى بالنسبة لسوريا والعراق ، واللذان تعانيان بالفعل من نقص حاد في مصادر المياه ، بل وتحتاجان الى المزيد من هذه المصادر لمواجهة النقص الحاد في احتياجاتهما من المياه .

وتسعى تركيا الى الاستفادة من هذا المشروع في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع العديد من دول الشرق الاوسط الاخرى ، حيث اعلنت عن نيتها اقامة مشروع للمياه اطلق عليه اسم (انابيب السلام) ، يقوم علي بناء خطي انابيب للمياه من تركيا الي سوريا والاردن ودول الخليج الاخرى مرورا بالضفة الغربية المحتلة . وقد طرحها بالحاج علي اساس ان تركيا تعتبر الدول الوحيدة في الشرق الاوسط التي تمتلك فائضا من المياه يمكن تصديره الي الدول الاخرى . ويتم الترويج لهذا المشروع

علي اساس ان منطقة الخليج سوف يمكنها من خلاله الحصول علي المياه بتكلفة اقتصادية اقل من تلك المترتبة علي تحلية مياه البحر ، بالاضافة الي القول بان المشروع سوف يكون احد العوامل التي تساعد علي استقرار المنطقة لانه ستكون هناك مصلحة مشتركة بين جميع الاطراف يهمهم الحفاظ عليها ، وان المشروع سوف يؤدي الي تخفيف عوامل الاحتقان القادم في المنطقة والمتعلق بالصراع حول المياه . والواضح ان تحقيق هذا المشروع سوف يكون مفتاحا رئيسيا لتحويل تركيا الي الدولة الاقليمية الرئيسية في الشرق الاوسط من خلال التحكم في امدادات المياه باعتبارها دولة المنبع ، علاوة علي ان هذا المشروع سوف يمكن تركيا من لعب دور سياسي فعال ومؤثر في المنطقة (١٢) .

والدلالة الهامة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستعراض السابق تتلخص في ان النزاع حول المياه في دجلة والفرات مرتبط بدوافع اقتصادية تركية طموحة ، ولا يبدو علي الاطلاق ان هناك احتمالا لتطور النزاع الي صراع مسلح ، ليس فقط لان موازين القوى العسكرية لا تسمح ثباتا بمثل هذه الخطوة للجانب العربي ، ولكن ايضا لان التباعد في المواقف ازاء



المصدر: روائية

التاريخ: سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الازمة لم يبلغ بعد مبلغا خطيرا ، وانما يتمثل جوهر الاشكالية في كيفية ايجاد صيغة توازنية للحفاظ علي المصالح التركية الاقتصادية من ناحية ، ومصالح كل من سوريا والعراق من ناحية اخرى . ومن الواضح ان تركيا تسعى بالفعل الي الوصول الي مثل هذه الصيغة ، ولكن مع الخروج باكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية .

٣ - حوض نهر الاردن

تمثل حالة حوض نهر الاردن اكثر حالات النزاع حول المياه خطورة وقابلية للتطور في اتجاه الصراع المسلح بين الجانبين العربي والاسرائيلي . فقد سبقَت الاشارة تفصيلا الي الاعتداءات الاسرائيلية المباشرة علي مصادر المياه العربية في الليطاني واليرموك والاردن والضفة الغربية ، علاوة علي ان المسئولين الاسرائيليين ظلوا يؤكدون مرارا وتكرارا علي امكانية اقدامهم علي استخدام القوة المسلحة لحسم النزاع علي المياه مع الجانب العربي ، لا سيما في ضوء التناقص المتزايد في الموارد المائية لدي الكيان الصهيوني . اضاف الي ذلك ، ان حالة ازمة المياه بين العرب واسرائيل تعتبر اكثر تفاقما بين جميع الحالات الامثلة ، بل ويمكن القول ان هذه الحالة تخطت منذ فترات طويلة مرحلة النزاع ، ودخلت في الوقت

الراهن في دائرة مفرغة من التصعيد والاسترخاء حول مصادر المياه . علي ان الاشكالية الرئيسية في هذه الحالة متسقبلا تتمثل في طبيعة الاهداف التي يمكن لا اسرائيل ان تستخدم القوة المسلحة لا نجازها في حالة صراع المياه ، وكذلك اشكال التوظيف الفعلي للقوة المسلحة الاسرائيلية في هذا الصراع . الواقع ان هناك مؤشرات عديدة تدفع الي الاعتقاد بان الاداة العسكرية اصبحت تطرح نفسها كاداة محتملة في صراع المياه العربي - الاسرائيلي . فعلي الرغم من ان اسرائيل ظلت تشكو تقليديا من نقص موارد المياه ، الا ان احتياجاتها الاساسية تزايدت بمعدلات كبيرة تتراوح بين ٤ - ٥ مليارات متر مكعب في السنة خلال السنوات الاخيرة ، وذلك بفعل تزايد الاستهلاك المائي الناتج عن تزايد اعداد المهاجرين اليهود الي اسرائيل ، وكذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل ، حيث ازدادت ملوحة مياه المجمعات نتيجة لاستخراج المياه العذبة ، وازدادت نسبة الملوحة في مجري نهر الاردن جنوب طبريا ، كما نقصت المياه الجوفية نتيجة لقلة مياه الامطار ، علاوة علي جفاف العديد من الابار الجوفية في الضفة الغربية و هضبة الجولان (١٤) .



المصدر: مؤسسة

التاريخ: ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكل هذه الاسباب ، لا يستبعد احتمال اقدام اسرائيل علي القيام باعمال عدوانية جديدة للاستيلاء علي المزيد من المياه العربية . ويتمثل الخياران المطروحان في هذا الصدد في ،
اولا : الاستيلاء علي مياه نهر اليرموك ،

ثانيا : التوسع في تحويل مياه نهر الليطاني .

وحال تنفيذ هذين الخيارين ، فان اسرائيل لن تحتاج الي

استخدام القوة العسكرية سوي في حالة اقدامها علي التوسع في الاستيلاء علي مياه نهر اليرموك ، حيث تحتاج اولا الي القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد الاراضي السورية والاردنية ، علي ان تكون مجموعات الهندسة العسكرية والمدنية مصاحبة للقوات الاسرائيلية المهاجمة . ومن الممكن ان تقدم اسرائيل بالفعل علي تنفيذ هذه العملية في حالة توافر البيئة الدولية والاقليمية الملائمة ، وفي حالة التأكد من ضعف مقاومة الجانب لمثل هذا العدوان . اما في حالة التوسع في تحويل مياه نهر الليطاني ، فان اسرائيل لن تحتاج الي استخدام القوة العسكرية علي نطاق واسع ، حيث انها تقوم فعلا بسرقة مياه نهر الليطاني ، وسوف تعمل فقط في المستقبل علي توسيع البنية الاساسية التي اقامتها هناك لتحويل هذه المياه .

ويتكرر في الوقت الراهن ان نهر الليطاني يشهد انخفاضا واضحا في منسوب المياه به ، الامر الذي يمكن ان يعجل بالتحرك من جانب اسرائيل لسرعة الافادة من مياه هذا النهر باقصى قدر ممكن . وفي كلتا الحالتين ، لا يبدو ان اسرائيل يمكن ان تواجه مقاومة عربية فعالة في ظل الاختلال الساحق في موازين القوى العسكرية بين الجانبين لصالح اسرائيل . وبالتالي فان الدول العربية في منطقة الشام تواجه خطرا واهمال بفعل حالة الهشاشة والضعف النسبي التي تعاني منها في مواجهة اسرائيل علي الموارد المائية سوف يظل قائما بشكل مستمر . والخلاصة ان استعراض محاور النزاع حول المياه بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي ، يوضح ان جميع هذه المحاور تشتمل علي تهديد واضح وصريح للامن القومي العربي ، علي ان اخطر هذه التهديدات ينبع من الكيان الاسرائيلي ، الذي داب منذ فترات طويلة علي الاعتداء علي مصادر المياه العربية بمختلف الطرق والوسائل . وخلال الفترة القادمة ، يفترض ان هذه الاعتداءات الاسرائيلية ، سوف تتزايد في نطاقها ،



المصدر : رواجية

التاريخ : ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

tion (London : The Macmillan Press Ltd, 1988)
P . 223 "

(٤) د . علاء الحديدي ،
السياسة الخارجية المصرية تجاه
مياه النيل ، مجلة السياسة
الدولية ، العدد ١٠٤ ، أبريل
١٩٩١ ، ص . ص ١٢١ - ١٣٦

(٥) د . حسن بكر المنظور
المائي في الصراع العربي -
الاسرائيلي ، السياسة
الدولية ، العدد ١٠٤ ، أبريل
١٩٩١ ، ص . ص ١٣٦ - ١٣٧

(٦) د . عبد المنعم المشاط ،
نظرية الامن القومي
العربي (القاهرة : دار الموقف
العربي ، ١٩٩٠) ، ص ١٠٣
(٧) ياسر علي هاشم ، الابعاد
السياسية والاقتصادية
والقانونية لازمة المياه ،
السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ،
أبريل ١٩٩١ ، ص ١٥٢

(٨) سعد هجرس ، مصر :
هيئة النيل ، هبة المصريين ،
مجلة المنار ، العدد ٤٤ ،
أغسطس ١٩٨٨ ، ص . ص ٧٣ -
٧٦

(٩) نبيل خليفة ، مياه الشرق
الوسط وحروب العقد القادم ،
مجلة الوحدة ، العدد ٧٦ ،
يناير ١٩٩١ ، ص . ص ٤٥ - ٤٦

حتى انها يمكن ان تمتد
لتشمل استخدام الاداة
العسكرية في هذا الصراع ،
ويبدو هذا الاحتمال وارداً
ليس فقط في ضوء تزايد
الاحتياجات المائية
الاسرائيلية لتسهيل
استيعاب اليهود السوفييت
في الاراضي المحتلة ، ولكن
ايضا في ضوء حالة الضعف
الاستراتيجي التي تعاني
منها الامة العربية بأسرها
في الوقت الراهن ، وهي
الحالة التي تفتح الباب
علي مصراعيه امام جميع
الطامعين والغزاة لتنفيذ
مخططاتهم التوسعية ضد
الامة العربية بالكيفية
التي يرونها ، وبأقل قدر
من الخسائر والتكاليف .

الهوامش

(1) Quincy Wright , As-

tudy of war , second Edi-
tion (Chicago : University
of Chicago , 1964) , P
1284"

(2) Richard E . Barringer
war : Patterns of Conflict
(Massachusetts : The
Massachusetts Institute
of Technology , 1972) , P.
20 "

(3) Geoffrey Baine , The
Cavses of war , Third Edi-



المصدر : رؤسية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩١

(١٠) حسان الشويكي ، " الامن
المائي العربي " ، مجلة الوحدة
، العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١ ، ص
٢٠ - ٢١

(١١) د . صالح أهر الدين ،
مياه الجنوب اللبناني والامن
القومي الصهيوني " ، مجلة
الوحدة ، العدد ٧٦ ، يناير
١٩٩١ ، ص.ص ٨٣ - ٨٤

(١٢) حسان الشويكي ، مصدر
سابق ، ص. ٢٢

(١٣) هاني رسلان ، " تركيا
وامن الخليج " ، السياسة
الدولية ، العدد ١٠٥ ، يوليو
١٩٩١ ، ص. ١٠٨

(١٤) جورج المصري ، " حرب
المياه في الصراع العربي -
الصهيوني " مجلة الوحدة ،
العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١ ، ص .
٦١ □

ففى الشرق الاوسط

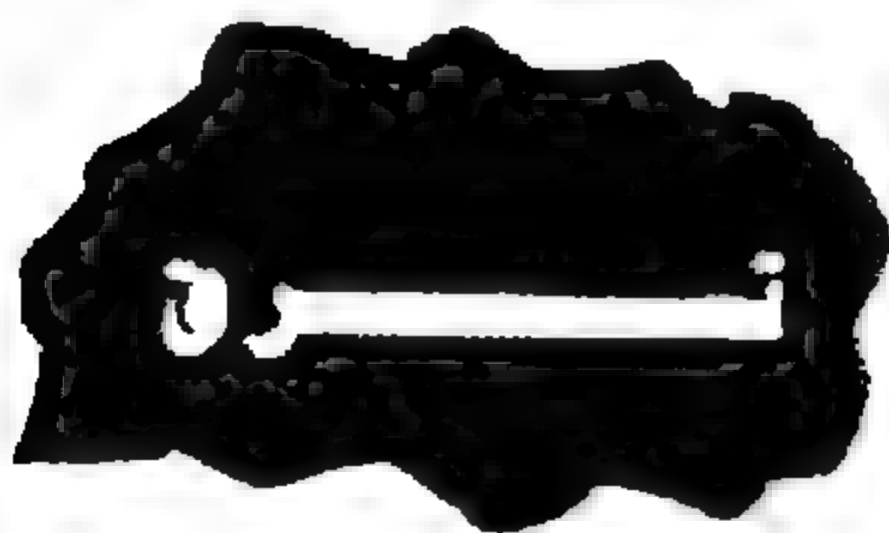
الفلزحين إليها .

والشئون العربية والخارجية لمجلس
الشورى بإعداده تقريرين الأول خصص
كله لمناقشة قضية المياه في المنطقة
العربية وتعرض للقضية بكل أطرافها
وعناصرها ومداها الزماني والمكاني في
تقرير الشورى نقد الفرد جزءا كبيرا
لقضية المياه لو عرب المياه القائمة كما
اسماء

وابعد حرب المياه تكمن في إسرائيل
التي تمثل الخطر الحقيقي على دول
المنطقة ومصادر المياه فيها وهو حلمها
القديم الذي ربما يرجع إلى زمن ولادة فكرة
المشروع الصهيوني نفسه حيث فكر
الصهيونية في بدىء الامر في إقامة وطن
قومي لليهود في سيناء بعد تحويل نهر
النيل إليها قبل إستقرار عزمهم على إحتلال
فلسطين ولعل حلم إسرائيل الممتد من
النيل للفرات وهما اكبر مصدرى للمياه
والحياة في المنطقة يؤكد ان الإحتلال من
أجل المياه او ان المياه هدف رئيسى ولعل
كتبت الكتاب الصهيونية عن إحتياج

المراجعون:

اسرائیلیل



الملاح

من العرب





الحرب هي الحل أزمة المياه في إسرائيل

الجنوبي حوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب من خلال استغلالها على الأنهار اللبنانية. ويؤكد هذا ما قلته مناجم بيجين عشية غزو لبنان عام ١٩٨٢ من أن إسرائيل العطش لا يمكن أن تطفئ مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هباء إلى البحر وأن القوات أصبحت جاهزة في إسرائيل لاستيعاب نهر الليطاني. إن عملية السرقة الإسرائيلية للمياه العربية مستمرة منذ قيام إسرائيل وحتى الآن وتشير الإحصائيات التي تصدر عن مسئولين إسرائيليين إلى ارتفاع كميات المياه المسروقة من مصادر عربية حتى وصلت الآن ١٣٠٠ متر مكعب سنويا بسبب إستيلاء إسرائيل على نهر الحاصباني.

ومنذ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان حيث وضعت إسرائيل يدها على مصادر المياه للجبل ولقمت بسحبها إلى أراضيها كما قامت وتقوم إسرائيل بدراسات عميقة عن المياه الجوفية واكتت إحدى هذه الدراسات على وجود خزان مياه جوفية في الصحراء المتاخمة للحدود المصرية الإسرائيلية يمتد إلى عمق كبير وتقدر كمية المياه فيه حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب نخلص إلى أن المشروعات الإسرائيلية لم تقف عن سحب المياه بل قامت إسرائيل بعمل سد في منطقة الكتنة قرب الحدود المصرية لمنع تسرب المياه إلى الأراضي المصرية.

ولأنني أنه عندما تم الاستقرار بين الدول العربية على القصة سد المخيبة وبدأ التنفيذ أعلنت إسرائيل أنها لن تطفئ مكتوفة الأيدي أمام المشروعات العربية التي تلحق الضرر بها وبالتالي قامت بشبه هجمات جوية في أعماق سوريا.

ويعتقد بعض المحللين أن موضوع المياه كفن ضمن الأسباب الرئيسية لقيام إسرائيل بعدوان ٦٧ حيث كفن من المقرر لسد المخيبة أن يحجز روافد نهر الأردن عن التدفق إلى بحيرة طبرية. وكانت حرب ٦٧ غلبة في الأهمية لإسرائيل حيث حسنت من موقعها المائي من احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية إذ أن احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه الأردن وخطوط وقف إطلاق النار جعلت إسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقربة بحوالي ١٠ كيلو مترات

كانت أيضا في الماضي في نظر الاتفاقية المبرمة والمحترمة سنة ١٩٢٣ . ١٩٥٩ بين دول حوض النيل إلا أنه يلوح في الأفق رائحة صراع خاصة بعد تسرب أخبار عن محاولة السودان سرقة المياه وتحويلها إلى السعودية وهذا بدوره يؤثر على الحصة المتفق عليها بين مصر والسودان على نصيب مصر. كذلك محاولات إسرائيل للتقرب من دول الحوض وخاصة إثيوبيا ورواندا وبوروندي ربما تكون لها أثر كبير على الصراع في المنطقة من أجل المياه لأن إسرائيل لم تذهب إلى هذه المنطقة ولم تعقد هذه الاتفاقيات ولم تقدم الخدمات لهذه الدول إلا من أجل المياه. أما منطقة تجمع الأمطار في الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين فهي أخطر المناطق إشتمالا وأكثرها صراعا ولعل وجود إسرائيل في هذه المنطقة من أهم عوامل التوتر المتوتر بين الأردن وإسرائيل لن يكون بسبب التنافس على مياه نهر الأردن فقط ولكن أيضا بسبب عرقلة إسرائيل للمشروعات الأردنية على نهر اليرموك حيث توقف العمل في بناء سد الوحدة الذي إنشأت الأردن وسوريا على إنشائه داخل الأراضي الأردنية على بعد عشرة كيلو مترات فقط من الحدود مع إسرائيل ويسبب عدم إمكانية التوصل إلى إتفاق حول توزيع مياه النهر بين الأردن وسوريا وإسرائيل فإن البنك الدولي قام بتجديد تمويل المشروع وحدد شروطا للإفراج عن الأموال التي وافق على المساهمة بها مع مجموعة من البنوك الأمريكية والأوروبية والتي تبلغ ٢٦٠ مليون دولار بالاتفاق على اقتسام مياه النهر بين الدول الثلاث.

والتكهنات تقول أن إسرائيل بعد فشل الاتفاق السوري الأردني معها في التوقيع على إتفاقية توزيع المياه لابد وأن تحاول الحصول على مصادر أخرى للمياه خاصة بعد تدفق المهجرين السوفيت عليها مما يزيد من احتياجاتها المائية والتي يفرها الخبراء بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا عام ٢٠٠٠ وقد تلجأ إسرائيل إلى الحرب لحل أزمة المياه فمن المعروف أن حرب ٦٧ وفرت لإسرائيل ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة بينما وفر احتلال

الصهيونية ليس فقط للفلسطين بل جنوب لبنان أيضا وماحدث بعد ذلك من احتلال إسرائيل لجنوب لبنان إنما يؤكد أن إسرائيل لا تريد أن يكون نهرا الليطاني واليرموك داخل الحدود بل من الضروري أيضا ضم الأراضي التي يجريان فيها وهي أراضي لبنانية وسورية ولردنية ومن المؤسف

أن الحلم الإسرائيلي يتحقق يوما بعد يوم حيث احتلت إسرائيل جنوب لبنان واستولت على مياه أنهار الليطاني والوزاني والحاصباني وحرمت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١,٣ مليار متر مكعب من مياه نهر الأردن سنويا وأنها تخطط لتحويل هذا النهر إلى صحراء النقب. وتلف حجر عثرة في طريق تمويل البنك الدولي لمشروع سد الوحدة الأردني على نهر اليرموك بدعاه أن لها حقوقا في مياه هذا النهر الذي يجري في الأراضي السورية والأردنية.

وإذا علمنا أن الأردن يعاني من نقص حاد في المياه يبلغ ٥٠ مليون متر مكعب سنويا ومع تزايد حدة أزمة المياه فإن الخبراء يتوقعون أن تكون الحرب القادمة في الشرق الأوسط هي حرب المياه لو بسبب المياه حيث الدور السلخنة في منطقة حوض النيل ومنطقة حوض الفرات ومتجمع الأمطار في الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وإن كانت منطقة حوض النيل أقل المناطق التي يتوقع لها الصراع كما



المصدر : -

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فقط قبل الحرب وهو ما جعل أي تنمية لنهر الأردن رهن قبضة إسرائيل وبلقاني تولفت أعمال سد المخيبة وأعمال سد ربة واستخدمت إسرائيل موقعها الجديد على نهر اليرموك سنة ٦٧ للضغط على الأردن حيث كانت تهاجم قناة الغود الشرقية وتضع الأحجار في طريق تدفق النهر كما لم تسمح للأردن بإجراء عمليات تطهير مجرى النهر إلا بعد وساطة أمريكية وخطورة الموقف بالنسبة لمصر أن إسرائيل تحاول أن تضع يدها في أفريقيا وأصبحت لها اليد الطولى في قلب أفريقيا وعلاوة على علاقاتها المتميزة مع جنوب أفريقيا حيث دعمت حكم القيم كنانجا الكونغولي ضد بياتريس لومومبا حتى إسلطته وكان لها أيضا أصابع في لونغندا وامتد أصابع إسرائيل إلى إثيوبيا التي تسيطر على ٨٥ ٪ من مياه النيل لم امتدت أصابعها إلى جنوب السودان وما كان لذلك من أثر على قناة جونجلي الذي تولف العمل فيها بسبب حرب جنوب السودان أي أن إسرائيل باختصار شديد تحاول أن تفتقر لمعالم مصر الجنوبية وتحاول أن تحاصر منابع حيلقنا وكل هذا باستراتيجية واضحة المعالم ضد مصر الحياة في مصر.

وليت الأمر يلف عند مناطق تجمع الأمطار في سوريا والأردن ولبنان بل إمتد إلى منابع المياه في أفريقيا من هنا فإن أطماع إسرائيل في المياه لا حصر لها ابتداء من مياه نهر الأردن وروافده إلى مياه أنهار جنوب لبنان ومياه الأنهار المحتلة في الضفة وغزة وحتى مياه نهر النيل لم تسلم من الأطماع الإسرائيلية لجميع الدراسات تشير إلى حاجة إسرائيل إلى مزيد من المياه ليس من أجل الزراعة فقط بل أيضا لسد الحاجات المتزايدة نتيجة زيادة سكان إسرائيل بسبب تزايد الهجرة.

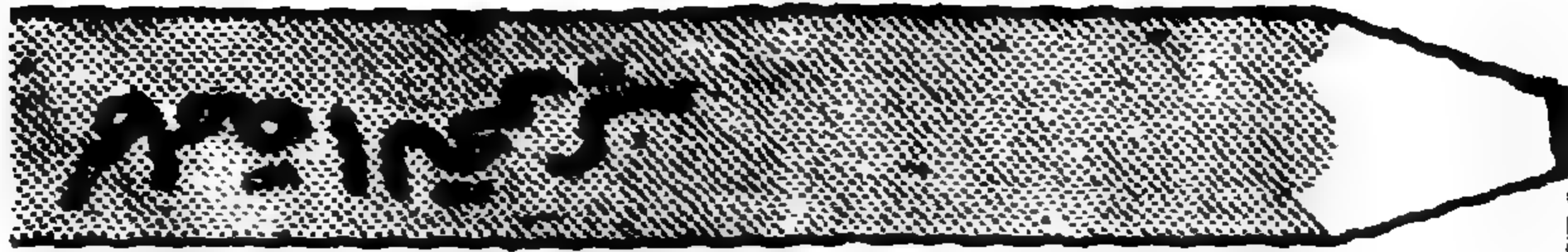


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١١ شهر ١٩٩١

المصدر: الثقافة العالمية



النمياہ العربیہ .. والسییناریو الغائب

احمد يوسف القرعی

سواء تعقق انتقاد المؤتمر الأقليمي أو الدولي للسلام في الشرق الأوسط أم لم يتحقق ، وإيا كانت بنود جدول أعماله ، بند واحد فقط (الأرض مقابل السلام) أم بنود متعددة ومتنوعة أخرى ، فإن قضية المياه في الأراضي العربية المحتلة وغير المحتلة سوف تظل تتصدر قضايا المنطقة وسوف تكون أمام المؤتمر إذا انعقد وفي صلب آرائه وفي متن بيانه الختامي ، لأن التسوية السياسية لاتعالج قضية أرض خالية ، أو قضية سلام أجوف ، فالصراع صراع حضاري وحياتي وله جذوره التاريخية . ومتغيراته ومستحدثاته المعاصرة .



المصدر: الثقافة العالمية

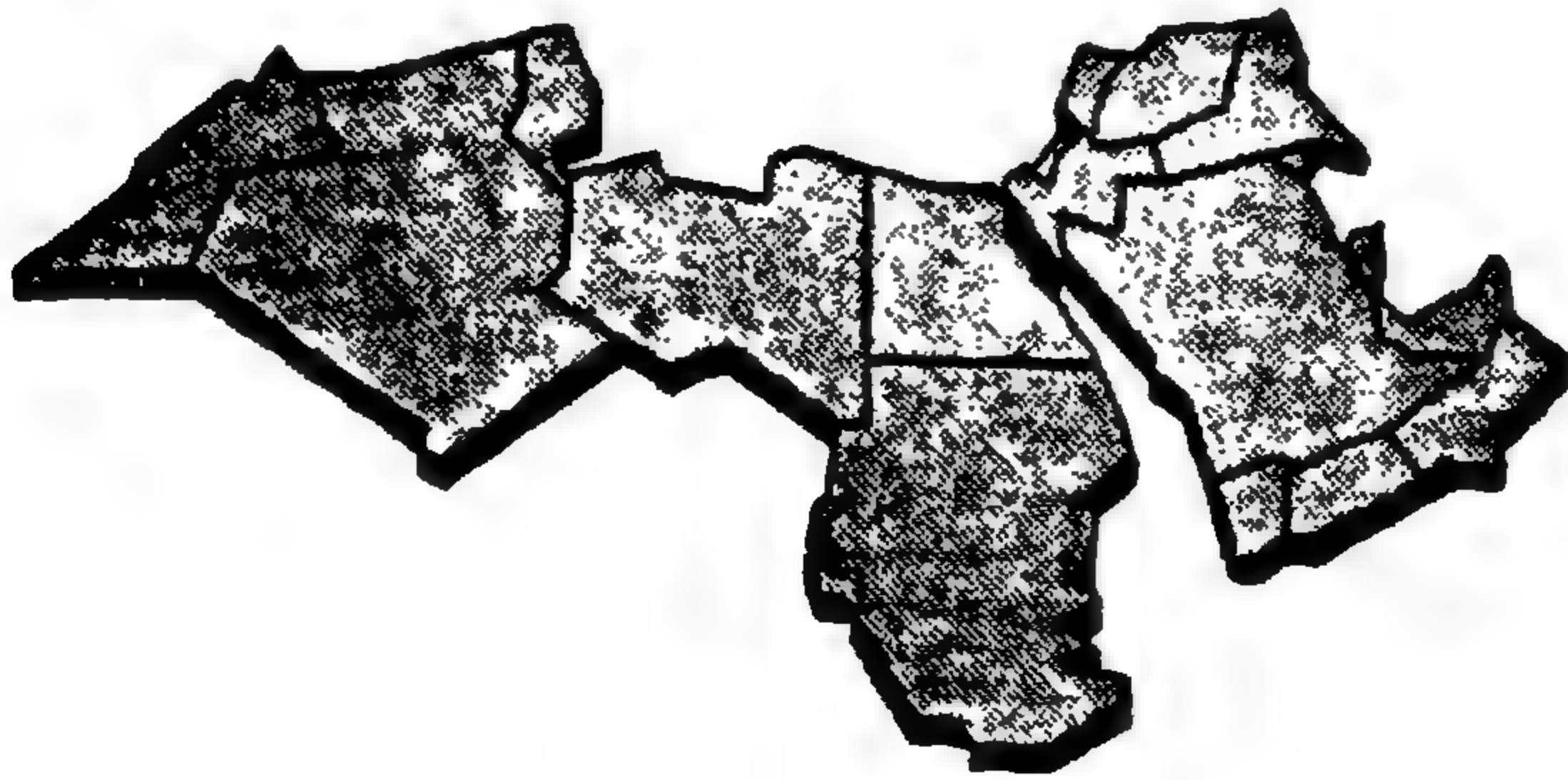
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩١

والخوف كل الخوف أن يدخل المفاوض العربي مؤتمر السلام في حالة انعقاده دون أن يتزود بدراسة لواقع قضية المياه العربية ودون أن يتملح بمسيناريو عربي متفق عليه . وهناك شقان لأية أزمة مائية : شق قانوني حول توزيع المياه استناداً إلى أحكام القانون الدولي العام ، وشق سياسي يخضع للمساومات وتبادل المصالح في محاولة احتواء أزمة سياسية حتى أن البعض عدل مقولة (الأرض مقابل السلام) بمقولة أخرى (الماء مقابل السلام) .

ومما يؤكد هذا التوجه التفسير المثلث للحروب العربية الاسرائيلية الأربع (١٩٤٨ - ١٩٧٢) بما يعكس تمسك اسرائيل بالصفة حيث تلقى منها ٨٠٪ من الموارد المائية لاسرائيل ، وبالجولان حيث تسيطر اسرائيل من خلاله على المياه القادمة من لبنان وسوريا .

ورغم هذا فإن الاعلام العربي مشغول بقضية انعقاد مؤتمر السلام وبالبند الرئيسي لجدول أعماله (الأرض مقابل السلام) دون أن ينشغل بالقضايا الرئيسية وراء هذا البند الوحيد وفي مقدمتها قضية المياه العربية . والقضية تبدو جد خطيرة إذا تذكرنا أن ثمانى دول مجاورة للدول العربية تتحكم في أكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي وهي اثيوبيا وأوغندا وكينيا وزانير وتركيا وايران والسنغال وغينيا ، وأن اسرائيل تتحكم حالياً في ٢,٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية العربية وأنها في السنوات الأخيرة ركزت على سحب أكبر كمية من المياه في تاريخ المنطقة في إطار المخطط الاسرائيلي لاستيعاب آلاف وملايين المهجرين (السوفييت وغيرهم) الجدد ، مما دفع اسرائيل إلى إستحداث أكثر طرق سرقة المياه إما بسحب المياه الجوفية أو مشروع سرقة مياه اللبطيني أو سيطرة اسرائيل على مياه الوزاني أو محاولة اسرائيل التسلل الى منابع النيل في آخر أيام منجمتو (المعزول) في اثيوبيا .

واكثر من هذا فإن حكومة اسرائيل وعلمائها وخبرائها لا يكفون عند عقد الندوات الخاصة بالمياه والمشاركة في المحافل الدولية المعنية بهذه القضية ، ولا يتورع المندوب الاسرائيلي أياً كانت صفته (حكومية أو أهلية) عن تقديم للمسيناريوهات المدروسة التي لا تقصر على ضمان حصول اسرائيل





المصدر: الثقافة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩١

على نصيب الاسد من المياه العربية وانما تمتد الى تقديم اقتراحات بشأن تزويد اسرائيل بمياه من تركيا عبر خط أنابيب يمتد عبر سوريا والاردن هذا فضلا عن وجود مشروعات اسرائيلية أخرى تكفل مشاركة بعض الدول العربية مثل لبنان للاستفادة من مياه الليطاني .

قضية المياه العربية في الأراضي المحتلة وغير المحتلة تستحق اذن وقفة عربية حاسمة لاتحتمل التعليق على قضية أخرى أو التأجيل لموسم آخر وتتطلب حلاً عربياً غير تقليدي .

ان مشكلة المياه في العالم العربي غالباً ما تبحث في وزارات الري والزراعة والداخلية بينما تبحث هذه المشكلة أساساً في اسرائيل وأوروبا وأمريكا في وزارات الدفاع والخارجية باعتبارها قضية من قضايا الأمن القومي .

واعتقد أن المياه في عالمنا العربي من النيل الى الفرات ومروراً بأنهار الاردن والليطاني واليرموك والحصباني والوزاني .. الخ تشكل كل نقطة ماء فيها مساراً فالأمر لا يقتصر على أهمية المياه العربية على الشرب أو توليد الكهرباء أو إنتاج الطعام أو توفير المواصلات ، بل للمياه العربية قضية حيوية ومصيرية تتعلق بالسيادة والتحرير حيث تبدو الاطماع الصهيونية في سرقة المزيد من المياه العربية لتأمين حياة المهجرين الجدد على حساب السكان العرب .

الترتيبات المائية اذن لا تقل أبداً عن الترتيبات السياسية التي يجري الاعداد لها من أجل انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط . ومن ناحية أخرى فإن أي اتفاق للسلام سوف يكون هشاً ولن يعمر طويلاً اذا تناسى خطر الصراع على المياه في المستقبل .

ولن يتحقق لنا كعرب الحفاظ على حقوقنا المائية الا اذا بادرنا بوضع تصور شامل لخطة تعتمد على الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة وتستند الى توافر الارادة السياسية العربية المشتركة .

وما أحوج الوطن العربي الى عقد عربي لتعبئة الجهود من أجل توفير المياه والحفاظ عليها على غرار العقد الدولي الذي خصصته الامم المتحدة للمياه العذبة وتوفيرها لكل الشعوب فيما بين (١٩٨١ - ١٩٩٠) . ولعلنا نتذكر أن اطماع اسرائيل في مياه نهر الاردن كانت أهم دافع عربي لعقد أول مؤتمر قمة عربي عام ١٩٦٤ ، واليوم ومع اعادة ترتيب البيت العربي (بعد فشل الاجتياح العراقي للكويت وتحريضها) فإن قمة عربية خاصة بالمياه العربية يتم الاعداد والتحضير الجيد لها يمكن أن تبلور استراتيجية عربية مائية . ومثل هذه الاستراتيجية لاتعكس الارادة السياسية العربية المشتركة فحسب وانما تشكل خطوة هامة نحو التكامل الاقتصادي العربي ولبننة من لبنات الأمن القومي العربي .



المصدر: المعارف

١٥ سبتمبر ١٩٩١

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ان فجرت الجامعة العربية قضية مستقبل المياه في المنطقة

**الأمن المائي العربي في مقدمة القضايا المطروحة على مؤتمر السلام
انسحاب اسرائيل من الجولان يفقدها السيطرة على مصادر نهر الأردن**



دعا أمين عام جامعة الدول العربية الى عقد مؤتمر عربي علي وجه السرعة لتدارس مشكلة المياه ووضع استراتيجية لمواجهة ما تمثله من تحديات للدول المعنية بها . والدعوة بالاضافة الى كونها بادرة تأتي شاهداً على الجهود التي يبذلها الأمين العام للجامعة لتبديد لهذه المؤسسة القومية نشاطها وحيويتها في المنطقة العربية بالاضافة الى ذلك فإنه يأتي استجابة لمطلب عربي ملح ظهر في السنوات القليلة الأخيرة مع التمسك بتوايا اسرائيل التي لا تقبل الشك اتجاه قضية المياه حيث تصر على احتلالها للأرض العربية كالجولان وجنوب لبنان لتأمين احتياجاتها من المياه التي ستزيد بشدة في القرن القادم .

والحقيقة أن الفضل في الازمة هذه القضية الهامة يرجع الى الزعيم الليبي الاخ العفيد معمر القذافي الذي كان أول من بدأ يكشف على العن مخططات اسرائيلية كانت سرية للسيطرة على مياه الشرق الأوسط وبالأحرى التمسك باحتلالها للأرض العربية لتضمن هذه السيطرة المائية .

المصرية المحيطة بهم . لم تتوان في تنفيذ مخططاتها . وأصبح لاسرائيل اليوم ٦ مشروعات ضخمة للمياه على امتداد فلسطين المحتلة هي مشروعات الحولة ، وكبشون وطبريا بيسان والنقب ، والعوجا وشبكات أخرى فرعية .

ولعلنا نتذكر أيضا أن اسرائيل خلال مفاوضاتها مع مصر لتوقيع معاهدة السلام في عام ١٩٧٩ أثارت امكانية الاستفادة من مياه النيل . والمعروف أن خريطة اسرائيل التوسعية والتي تعد شعار الحركة الصهيونية هي اقامة الدولة اليهودية من النيل الى الفرات . وعقب معاهدة السلام كانت هناك فكرة لمد مياه النيل عبر سيناء الى اسرائيل ولكن رد الفعل الشعبي المعارض قضى عليها في مهدها .

واليوم مع قرب عقد المؤتمر الدولي للسلام والشواهد على أن المنطقة مقبلة على عهد السلام حتى أن تحلق ذلك عبر عقد من الزمان منذ الآن . تطرح مسألة المياه على منابر البحث باعتبارها أحد القضايا الهامة التي ستتدخل في المفاوضات بين العرب واسرائيل . ومن هنا جاء توليت دعوة أمين عام جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر عربي بدرس مشكلة المياه قبل انعقاد مؤتمر السلام .

ولعل سوريا هي أول دول المنطقة العربية التي تهتم في المقام الأول قضية المياه لانها مرتبطة بمسألة الجولان . وقد أعلنت أن ولدها في مؤتمر السلام سيبحث أولا في القضايا التي تهم سوريا وفي مقدمتها الجولان ليس فقط لانها قضية وطنية تتطلب انسحاب اسرائيل من هذه الأرض السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ولكن لانها مرتبطة بالمخططات الاسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه في المستقبل . ويؤكد المراقبون أن الجولان هي القضية التي ستحدد مصير المفاوضات المزمعة كلها . لأن سوريا متمسكة بحقوقها الوطنية في تحرير هذه الأرض . كما أن اسرائيل تعلم جيدا في ظل الظروف الدولية

كانت المعلومات قد تسربت شيئا فشيئا بأن اسرائيل تعاونها جهات أمريكية على مستوى عال لتدارس مستقبل المياه في الشرق الأوسط وأنها وضعت بالفعل مخططات غنية لسرقة المياه العربية من نهر الأردن ونهر الليطاني والأنهار الأخرى التي تمر بهضبة الجولان السورية . وقد أعاد ذلك الذاكرة الى ما حدث في أوائل الستينات بالنسبة لمحاولة اسرائيل تغيير مسار نهري الأردن والليطاني الأمر الذي كان سببا مباشرا رئيسيا في ولادة فكرة مؤتمرات القمة العربية حيث دعا الزعيم المصري الراحل جمال عبدالناصر على الفور الى عقد مؤتمر القمة العربي الأول في عام ١٩٦٤ . ومن يومها تصاعدت مسيرة الصراع العربي الاسرائيلي . ويذكر أنه في عام ١٩٦٥ ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الشكل العربي الأول لمواجهة المسلحة مع اسرائيل .

بداية التاريخ القريب للصراع العربي الاسرائيلي ارتبطت وتزامنت مع قضية المياه فمع أن الصراع أصلا قائم بسبب احتلال اسرائيل لدولة عربية هي فلسطين وتشريد شعبها . الا أن روافد أخرى له تعمقت وظهرت الى الوجود لتجعله صراعا من أجل الحياة والوجود بالنسبة للعرب ولأن ذلك كانت قضية المياه أبرز هذه الروافد .

ولم تكن القضية على أهميتها ذات تأثير واضح على التحركات العربية التي اكتفت بالتحذير . ولم تتعاون الجهود أو تظهر الدراسات الجادة لكشف مظاهر التحركات الاسرائيلية للسيطرة على المياه ووقف هذه التحركات ، ذلك لأن قضية تحرير الأرض كانت هي الأساس . ولكن اسرائيل التي تعرف منذ نشأتها كيف تستفيد من الخلافات العربية التي تعيق العرب عن التنبه للتحديات



المصدر: المواقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

خلاله على صرة المواصلات الرئيسية في سوريا وتعد قاعدة هجومية عامة لإسرائيل في حالة تخطيطها للقيام بعمل عسكري ضد سوريا . أما الجوانب المائية فتتطلب من أن الجولان هي مصدر عدة مواقع مائية تغذي إسرائيل ، فالاهتمام الإسرائيلي المائي يتركز على نهري الأردن واليرموك وكذلك منبع بانياس الذي يغذي نهر الأردن . وينبع نهر اليرموك من سوريا ويصل منسوبه الى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا تستغل إسرائيل منه نحو ١٠٠ مليون متر مكعب بسبب أحلالها لـ ٦ كيلو مترات من مجرى النهر الذي يبلغ طوله ٧٠ كيلو مترا .

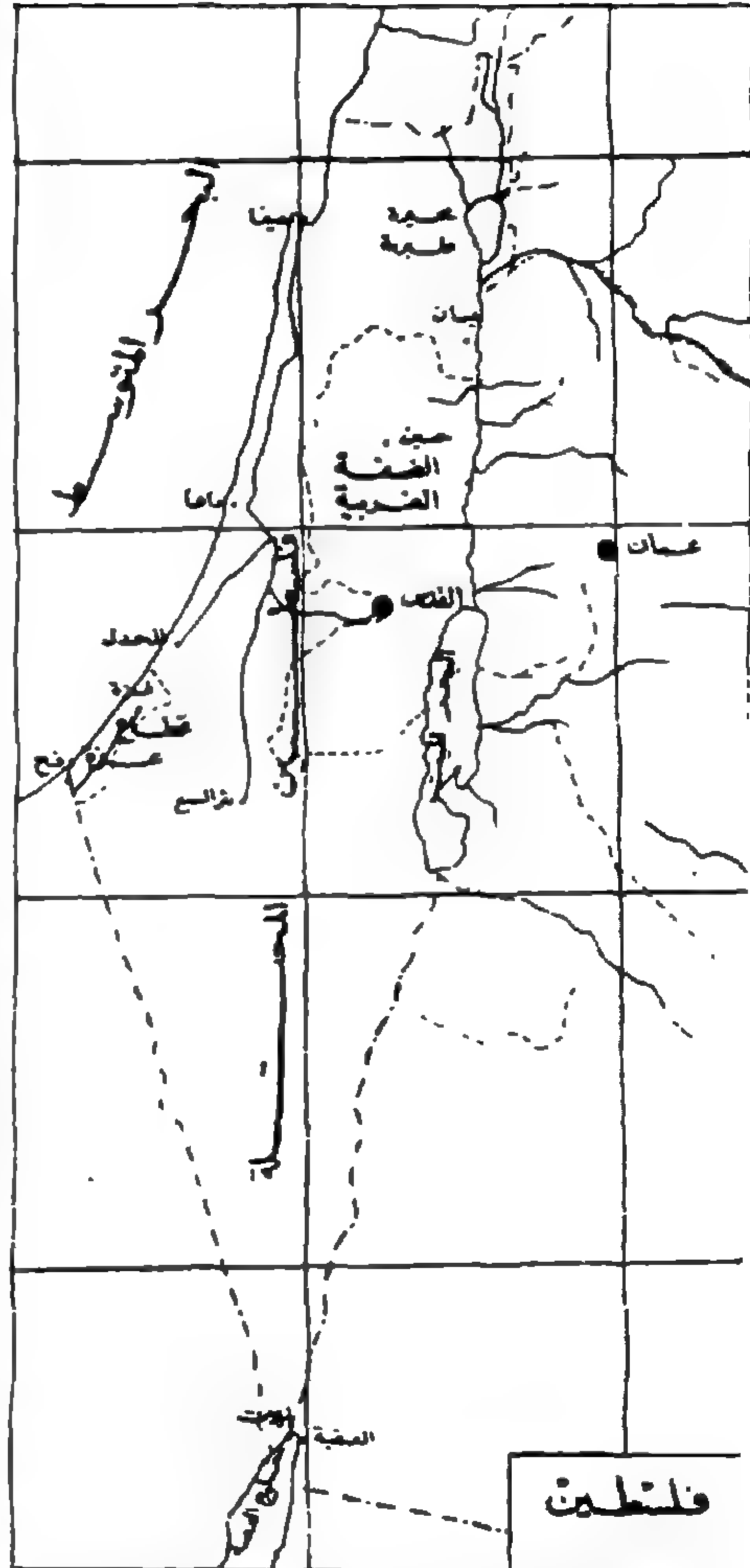
وفي حالة عودة الجولان الى سوريا فإن إسرائيل ستفقد السيطرة على مصادر تغذية نهر الأردن موردها المائي الرئيسي . وهذه المصادر هي نهر الحاصباني الذي يمر من الجولان وينبع ببانياس ونهر القاضي ونهر بريثيت وتصب جميعها في بحيرة طبريا منبع نهر الأردن والخزان الرئيسي للمياه في إسرائيل .

وعلى ذلك من المتوقع أن تطلب إسرائيل بحصة من مياه الجولان في المفاوضات وكذلك من مياه مناطق أخرى تؤثر عودة الجولان في استفادة إسرائيل منها مثل نهر الليطاني وكذلك المياه الجوفية في الجولان التي تغذي بدورها نهر الأردن .

وحتى مع حصول إسرائيل على حصص من مياه اليرموك وبانياس والليطاني فإن ذلك لن يسد النقص في احتياجات المياه التي تطلبها إسرائيل مستقبلا . مما يعني أن هناك محاولات أخرى للسيطرة على المياه من جانب إسرائيل . ولجميع الأحوال تدخل هذه التحركات الإسرائيلية في إطار التوسع الإسرائيلي في المنطقة .

ومن هنا بدأت إسرائيل في اجراء اتصالات مكثفة مع تركيا لتضمن لنفسها دورا في المشروع التركي المائي بالقاهرة ، أنابيب السلام ، التي تمر في سوريا والعراق وفلسطين المحتلة والأردن وسيناء ومنطقة الخليج العربي . وهذا المشروع يشير لمشكلات كبيرة بين تركيا وجيرانها العرب لأنه يتعلق بأمن الدول العربية التي سيتأثر بتوفير الاحتياجات الأمنية المائية لإسرائيل . ولكي تحصل إسرائيل على المياه من المصادر التركية فإن ذلك سيتطلب حماية الأنابيب التي ستنتقل المياه اليها عبر الأراضي العربية في سوريا مثلاً .

وهذا سيكون ذريعة لإسرائيل لمشاركة العرب في تحديد أمن منطقة الشرق الأوسط .



والأهمية الجديدة بعد حرب الخليج والتي تشير الى تطبيق الشرعية الدولية أنها ستتدخل عن الجولان ولكنها ستعمل على الخروج بأفضل الشروط الممكنة لصالحها على صعيد الأمن العسكري والاحتياجات المائية . والجوانب المائية يمكن فهمها على ضوء أن الجولان تشكل بالنسبة لإسرائيل موقعا استراتيجيا عسكريا تعرف من



المصدر: السام

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساحات شاسعة مهددة بالجفاف والأرقام تفرع الأجواس

هل تنجح مشاريع مكافحة التصحر وما هي الوسائل؟

في بداية الثمانينات، قدرت منظمة الأمم المتحدة مساحة الأراضي المهددة بالتصحّر بحوالي ٣٠ مليون كلم^٢، أي ما يعادل مساحة القارة الأفريقية. ومنذ سنوات، تجتاح الصحراء سنوياً ٦٠ ألف كلم^٢ من الأراضي، إضافة إلى الكوارث التي تنتج عن ذلك، والمتعلقة بالإنسان: فبين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٣ مثلاً، توفي ١٥٠ ألف شخص في منطقة الساحل الأفريقية ضحية الجوع. والخطر في ذلك أن هجوم الصحراء تضاعف ٢ مرات في الثلاثين سنة الماضية، بدل أن ينحسر والأي اعظم...!



المصدر : الشام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

جورج اسطفان

■ سنة بعد سنة، تكبر الصحراء، على حساب الاراضي الزراعية عادة، ويخسر العالم، اذا نظرنا الى الرقم السابق، موارد ضخمة. وهنا يجب التفريق بين الصحاري الطبيعية، حيث تنشأ حياة متكيفة تماماً مع هذا الوسط الطبيعي، وبين الصحاري التي نشأت من جراء التدخلات الانسانية، الواعية منها أو غير المسؤولة. والهدف في أي حال، هو الحفاظ على الاولى، وايقاف «جشع» الثانية.

مسؤولية البشر

ولكن لايقاف تقدم الصحراء، يجب معرفة سبب هذا التقدم. بالطبع، فإن للطقس نصيبه من المسؤولية، لكن الحصة تقع على عاتق للانسان الذي عوضاً عن القيام بمحاولات قاعلة لايقافها، يعطيها الدفع القاتل الأخير. نلك أن الضغط السكاني المتواصل يدفع بالانسان الى البحث عن اراض زراعية جديدة وضحايا جدد، تأتي في مقدمتها الغابات. فعند قطع الاشجار، تجد الارض نفسها تقريباً بدون أية حماية، وتصبح عرضة للرياح ولفعل الشمس الذي ينتج عنه الجفاف، وهنا يبدأ هجوم الصحراء... بالطبع، الحلول متوفرة. لكنها ليست بهذه البساطة، خصوصاً من ناحية كلفتها المرتفعة، في عالم ثالث غارق في الديون. والتصحّر زيادة على ذلك، قضية سياسية بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية التي ليست رغم ما يعتقد البعض، في مأمن من «شره» (يكفي الرجوع الى الثلاثينات في الغرب الأميركي، لنرى الكوارث التي أحدثها استغلال الارض المتزايد). من الضروري، هنا، التفريق بين النشاط الذي هو مرحلي، والجفاف الذي هو حالة دائمة. فالقول بأن منطقة ما هي جافة يعني أن تغلغل المياه في طبقات الارض السفلى لا يسمح من ناحية الكمية وعدم الانتظام، بإقامة بساط مائي متواصل. وقد أثبتت عملية مراقبة للطقس جرت في مطار نيامي (النيجر)، أن معدل الأمطار السنوي بين ١٩٤٣ - ١٩٥٨ (هذا المعدل يبقى مقبولاً جداً اليوم) قد بلغ ٦١١.٤ مم. وبالمقارنة، لفهم ما يحصل، مع معدل الأمطار السنوي في مقاطعة «السين» الفرنسية (٥٩٠ مم). قد يبدو هذا الرقم مرتفعاً جداً. لكن الفرق بين الاثنين هو أن المنطقة الفرنسية المذكورة هي منطقة غير جافة. والفرق الاساسي هنا، هو أن ٥٥٠.٨ مم من ٦١١.٤ المسجلة في نيامي (٩٠٪) تسقط خلال ٤ أشهر فقط بين



المصدر : الشام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

قضية الجفاف والتصحر لا تخلو من الأبعاد السياسية للعلاقة بين الدول الغنية والفقيرة. فقد صدرت مؤخراً دراسة أميركية تشير إلى تراجع الصحراء منذ عام ١٩٨٤. وهذا الاستنتاج يناقض ما أكدته الدراسات التي وضعتها المنظمات العالمية حول زحف الصحراء وارتفاع حرارة الأرض.



المصدر: الشام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ - ١٩٩١

حزيران/يونيو وتشيرين الاول/اكتوبر ويبلغ معدل التبخر العام السنوي ٢٤٦٦.٩ مم. والنتيجة البيئية الاولى لهذا التبخر هي انه لا يمكن نشوء بساط مائي متواصل الا خلال موسم الامطار. فخلال الاشهر الاربعة المذكورة حيث تغزر الامطار، يتبخر ٥٥٦.٦ مم من المياه. وخلال شهرين فقط يتفوق المطر على التبخر (تموز/يوليو واب / اغسطس) ٢٥٨.٧ مم امطار. ٢٢٥.١ تبخر، اي بفارق ١٣٣.٦ مم تخزينها الارض. وفي ايلول/سبتمبر يسقط ايضا ١٠٤.٢ مم من المطر، تطرح منها كمية التبخر ١٠٢.٢ مم، فيبقى ١٢٤.٦، نزيها على معدل تشيرين الاول/اكتوبر. ففي نهاية هذا الشهر، يصل العجز المائي الى ٦٤ مم. لكن تبقى هذه الدراسة نظرية، اذ انه بامكان كمية ما من المطر ان تخترق الطبقات الارضية وتتخزن بفعل الامطار المتواصلة، فتستفيد منها النباتات التي تمتد جذورها على مساحات كبيرة.

والنتائج هنا، هامة جداً، في البداية، فإن الامطار الاولى لا يمكن استعمالها، فهي تغذي التبخر والتدفق السطحي فقط ويحدث هنا نوع من تفجر نباتي بسبب خيوب السطح، لكن هذه النباتات تختفي بسرعة اذا لم تهطل امطار غزيرة ومتقاربة كفاية للسماح لها بالنمو، ولكمية معقولة من المياه باختراق السطح لتتخزن وتبقى بتصرف هذه النباتات. وعندما تتمكن هذه النباتات من النمو كفاية مما يسمح لجذورها بالتوغل في الارض حتى عمق معقول، يمكن للامطار ان تتساقط خلال فترات زمنية متباعدة، فحياة هذه النباتات اصبحت مؤمنة.

هذا من الناحية الطبيعية. لكن، لسوء الحظ، يقوم الانسان بمساعدة الصحراء في تقدمها، طلباً لمساحات اوسع سنة بعد سنة، سواء من ناحية الاعمار او البحث عن مساحات زراعية جديدة، فيعتمد الى قطع الاشجار لاستغلال الارضي، مما يجعل هذه الاخيرة عرضة للريح والشمس. وهذا ما يحدث مثلاً في غابة الامازون وتحديداً في جانبها البرازيلي، الامر الذي جند المدافعين عن البيئة في كل انحاء الارض.

اثبتت دراسات حول الطقس ان الجفاف في المناطق الصحراوية ليس امراً عارضاً، يتزايد في بعض الاحيان، ولو كان ذلك بطريقة اعتباطية. ولا تسمح الوسائل المتوافرة حالياً بالتكهن بسنوات الجفاف الكبير. وقد قامت المنظمات العالمية بوضع برنامج يهدف الى التوصل الى طريقة تكون بمثابة صفاة اذار امام قدوم الجفاف الكبير. ذلك انه من السهل مقاومة الجفاف الذي هو من قبيل الصدفة. ومن الضروري اذا التوصل الى سبل لمقاومة الجفاف العام، والذي يمتد على سنوات عديدة. وهنا يجب دراسة العوامل العامة، واقامة محطات مراقبة واستشراق في أماكن لها قيمة عامة، كالاراضي المكشوفة والسهول التي تفضل على الوديان والجبال. كما يجب الاهتمام بمحيط الاراضي الواجب رعاها في المستقبل. وهنا يختلف الامر، اذ ان نتائج المراقبة ليست هي نفسها: طبيعة الاراضي والطقس فيها (التبخر والتخزين والحرارة...) لمعرفة كمية الماء المطلوبة، التي بالنسبة للكمية المخزنة تسمح بمعرفة المساحة التي ستستفيد من الماء، وبالتالي، وبعد دراسة الارض تسمح بمعرفة الكمية القصوى من الماء التي يجب توزيعها على الاراضي بدون الوقوع في فخ تغلغلها عميقاً في الارض. خطوات المشروع، الذي يلزمه سنوات لكي يرى النور، تبدأ بايجاد مخزونات مائية كافية، وأراض ملائمة، ثم بدراسة كميات الماء الضرورية للنباتات، بقياس القوانين التي سبق ذكرها، وحساب كمية الري وكمية الماء بالنسبة الى طبيعة الارض.



المصدر : التشاس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

احتياطات ضرورية

لكن، بانتظار التوصل الى مشروع حاضرم متكامل، هناك احتياطات ضرورية لتحسين وضع المناطق العطشى:

١- زيادة كميات الماء المتوفرة : وأول ما يخطر على بالنا هو امكانية افتعال المطر. وكانت الافكار الأولى تقوم حول «ترطيب» جو الصحراء، بخلق بحر داخلي، ثم لحقتها اعمال حول أحداث امطار اصطناعية نجحت أحياناً كثيرة، وقد أهمل مشروع البحر الداخلي لأسباب متعددة، أهمها الكلفة المالية المرتفعة، وعدم التمكن من معرفة كمية المياه المتبقية بعد التبخر داخل القنوات الضخمة الطويلة. ويؤكد الاختصاصيون أن المناطق الجافة طبيعياً تبقى صعبة الزراعة رغم وجود كميات مائية مجاورة، اذا لم يتم سحبها للري، فهي لا تؤثر في رطوبة المكان. مثلاً على ذلك منطقة بحيرة ركيز في موريتانيا، التي تبقى صحراوية رغم وجود الماء القريب. وكذلك في

مالي بالنسبة لبحيرات هورو وفاتي وفاغيين الواقعة في مناطق صحراوية، ونفس المشكلة موجودة في وادي النيل في السودان وخصوصاً في مصر، حيث تجري كميات هائلة من الماء بين ضفتين جافتين. فهنا، كما في وديان نهري السنغال والنيجر، يمكن فقط زراعة الضفاف التي غمرها الفيضان، بسبب المياه المتبقية فوقها بعد هبوط مستوى الانهر. ومن المشاريع التي بحثت، اقامة جبل بارتفاع ٦٠٠ م في المملكة العربية السعودية من الالياف الزجاجية، بحيث يمكن التحطب الناتج عن ذلك من تكثيف بخار الماء والتقاطه من بعد.

افتعال المطر

يتحكم السير الجوي العام بطقس الارض. لذلك حاول العلماء تغيير هذا السير. والمعروف ان زيادة الحرارة المتوسطة في القطب الشمالي بمعدل ٢ الى ٣ درجات قد تغير هذه الوجهة. ويمكن الحصول على هذه النتيجة «بتسويد» القطب المذكور بواسطة سواد الدخان. لكن الامر يتطلب ملايين الاطنان من هذه المادة. وقد قامت عدة محاولات نظرية من هذا النوع، ثم استغنى عنها لاصطدامها بعراقيل متعددة: فالمسافة كبيرة بين النظرية والتطبيق. ومن المحاولات الناجحة في هذا المجال، ولو جزئياً، هي الامطار الاصطناعية، لكنها ما زالت قيد الدراسة للتحكم بكمياتها وبتأثيراتها السلبية الممكنة، خصوصاً في مناطق شاسعة كالصحاري الكبرى. (التجارب ناجحة أكثر فوق اراضٍ محددة لاهداف محددة).

تعلية مياه البحر

هذه الطريقة ممكنة عند استعمالها في المناطق المجاورة لمياه البحر، ضمن اهداف هامة وحاجات ضرورية. وتستعمل هذه التقنية حالياً لتزويد المدن بمياه الشفة (الكثير من بلدان الخليج)، وللزراعة بدون ارض. وتقوم



المصدر: الشام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩١

لاقطات شمسية وتوربينات تسيرها الريح بالتزويد بالطاقة اللازمة لذلك. فالطاقة الهوائية تقوم خصوصاً بعمليات الضخ. وتقوم الطاقة الشمسية بالتزويد بالقوة اللازمة لتقطير مياه البحر، أو توليد الكهرباء اللازمة لعملية تحليلها وتحليلتها. هذه الطاقة ليست مشجعة جداً من ناحية كلفتها، لكن التقدم في هذا المجال سريع، وتجديد الطاقة المذكورة سهل. كذلك طرح البعض مشروع نقل كتل ثلجية ضخمة من الانتركتيك القطب الجنوبي حتى البحر الأحمر، وهي طريقة صالحة نظرياً لكن تحقيقها صعب.

٢- استغلال المياه السطحية: تقوم هذه الطريقة خصوصاً باستغلال مياه التسقي، الذي يحفر في الأرض ويقضيها إذا لم يتم التحكم به والتقاطه في الأمكنة اللازمة. وفي هذا المجال ينصب الاهتمام على الطرق الزراعية التي عرفت هذه المشكلة منذ القدم. ويقضي الأمر في إحدى الحالات بالزراعة مرة كل سنتين، مع الاهتمام بالأرض سنوياً، مما يسمح للزراع بالاستفادة من أمطار سنتين متواصلتين، بعد تخزين الأمطار في الطبقات الجوفية. (زراعات الحبوب من قمح وحمص وعدس).

وتقوم طريقة أخرى، تعرف «بالجلال» وهي كناية عن شرفات متساوية تنحدر كالسلم، باستغلال مياه «التسقي» حيث بهذه الطريقة يستفيد كل جيل من المياه التي تتغلغل في عمق الجبل الذي فوقه، وهكذا دواليك. وأجمل هذا النوع من الزراعة موجود في اليمن، وقد أخذتها عنه إفريقيا الشمالية.

يمكن أيضاً حجز مياه الفيضانات في حواجز كبيرة ثم توزيعها داخل قنوات. وبالطبع، فإن إحدى الطرق الأكثر نجاحاً هي إقامة السدود الضخمة عندما تسمح طبيعة المكان بذلك. وفي هذا المجال أيضاً صعوبات لا بأس بها، خصوصاً لمنع تبخر المياه المخزنة. فيقوم الاختصاصيون بفصل المياه عن الجو (الأمر سهل في الخزانات الصغيرة) وهو أمر صعب في ما يتعلق بالسدود الضخمة. ويستعمل الاختصاصيون هنا عدة طرق، كالغطية بالشمع، أو رش صفحة الماء بمواد كيميائية، أو حتى ملء السدود بالرمل أو بالحجارة المسامية، التي تشرب المياه وتحفظها من التبخر، وعند الحاجة يتم استعمالها بحفر بئر في الرمل مثلاً، أو بواسطة مصاف خاصة.

٣- استغلال المياه الجوفية: بزراعة مباشرة في الأرض - الخزان: بالنسبة للنخيل، تجري زراعة متفرعات من الشجرة الأم في جيوب حفرت باليد، تصل إلى مستوى الأرض الرطبة. بالنسبة للخضار والتبغ، يتم الري بواسطة ما يسمى «بالخطارات» في الجنوب المغربي. وهناك، بالطبع، الطريقة المعروفة، وهي حفر الآبار الجوفية بعد دراسات ضرورية لكي لا يضر هذا العمل بالأراضي المجاورة أو حتى بالمخزون المائي الموجود.

٤- إعادة استعمال المياه نفسها: هناك عدة طرق مستعملة في هذا المجال، أهمها تنقية المياه وتطهيرها، خصوصاً في المدن، حيث يستهلك السكان كميات ضخمة من المياه.



المصدر : الشام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

٥- تطوير المحاصيل الزراعية: وذلك بتحسين طرق الزراعة واستغلال الارض استغلالاً صحيحاً، فالمعروف ان الكثير من البلدان التي يصيبها الجفاف هي بلدان ما زالت تستعمل الوسائل الزراعية البدائية.

٦- ترتيب المراعي : هذا من الناحية الطبيعية. اما من ناحية الخطر الانساني، فيجب التوقف عن قطع الاشجار حيث لا حاجة حيوية لذلك. والمحافظة على الغابات، واعادة زراعة الاراضي التي قطعت اشجارها. وآخر قضية في هذا المجال، التي قد تصبح كارثة ضخمة، انه اكتشف مؤخراً احتياطي من النفط في البيرو، احد افقر بلدان العالم. لكن لسوء الحظ فان هذا الاحتياطي موجود ضمن الغابة الأمازونية المحمية عالمياً لوجود انواع نادرة فيها من الطير والشجر والحيوان. ولاستغلال هذا النفط يجب القضاء على حوالي مليون هكتار من الشجر.

الفريق في الامر، ومما يثبت ان قضية الجفاف والتصحر تتضمن الكثير من الاسباب السياسية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، انه صدرت مؤخراً دراسة اميركية نشرتها مجلة «ساينس» ، تشير الى ان الصحاري تتراجع منذ عام ١٩٨٤. وهذا استنتاج خطير، اذا قوئل بالدراسات التي وضعتها منظمات عالمية شهيرة منذ عشرات السنين والتي تؤكد هجوم الصحراء. وارتفاع حرارة الارض. ويعتقد اصحاب الدراسة بوجود تقلبات غير معقولة من سنة الى اخرى في اكبر صحاري العالم، دون ان يحددوا اتجاه هذه التغيرات على المدى البعيد، لجهة توسعها او انحصارها. وقد اكد احدهم انه تلزم عشرات السنوات من البحث قبل تحديد ذلك. من الافضل اذا متابعة البحث عن وسائل تقف في وجه الجفاف وتقدم الصحراء.



المصدر : المراسم والاتصالات

٢٢ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :



د . السيد عليوة

إذا كان « الزفت والقطران » - أسف - أعنى البترول (فكلاهما من مشتقاته) لم ينجح في توحيد العرب بل انه ربما قسمهم الى فريقين من الناس . فهل يفلح الماء في تجميع الدول العربية المتفرقة ؟

هل يجتمع العرب حول الماء ؟

هذا الخاطر السافر الغاضب دار برأسي وأنا اتابع الاسبوع الماضي اعمال ندوة « آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات » التي تعاون على تنظيمها ثلاث هيئات محترمة هي : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومنتدى الفكر العربي (عمان) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة .

لقد تحدث المتحاورون عن الخلل الهيكلي وتنقية الاجواء وتعديل الميثاق وعن اسس النظام العربي الجديد التي دارت حول الديمقراطية وتسوية النزاعات سلميا والتكامل الاقتصادي والامن القومي .

ومن الواضح ان الدول العربية في حالة من الفرقة والانقسام وتردى الاوضاع بعد كارثة الخليج ، ولم يعد يجمع كلمة العرب اي خطر مشترك يهددهم فهم منقسمون بسبب الفقر والغنى وحول قضية فلسطين وحول العروبة وبسبب منازعات الحدود ومناقشات الزعماء والنظم .

لم يبق اذن سوى الماء والصراع حول اقتسامه في العالم وفي منطقتنا على وجه الخصوص وتكاد تكون الحاجة الى الماء هي القاسم المشترك الاعظم بين كل العرب .. عرب اللون الاصفر - في صحاري النفط - وعرب اللون الاخضر - في حقول الزرع - كما وصفهم الكاتب الصحفي محمد سيد احمد .

المصدر: رقم الاتصال:

التاريخ : ٢٢ من شهر ١٢ ١٤٢٩ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المؤكد ان مشكلة الماء سوف تتفاقم خلال السنوات القادمة بسبب سوء الاستخدام وبسبب الاحتياجات المتزايدة الى موارد جديدة لزوم التنمية الاقتصادية ومشكلة الغذاء والزراعة والصناعة والانفجار السكاني او التدفق البشرى (كما في الهجرة الى اسرائيل) .

هكذا تتجمع بؤر الصراع حول الماء في المناطق التالية :

١- منطقة فلسطين حيث الصراع حول نهر الاردن والليطاني واليرموك بين اسرائيل والاردن وسوريا ولبنان .

٢- منطقة الهلال الخصيب حول نهري دجلة والفرات بين سوريا والعراق وتركيا .

٣ - حوض النيل حيث النزاع بين مصر والسودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وغيرها .

٤ - المياه الجوفية في الصحارى في مختلف المناطق وعلى الحدود في الخليج وبين مصر

وليبيا والسودان وتشاد وموريتانيا
والسنغال .

وإذا أضفنا الى ماسبق عوامل أخرى مثل
الطمع والتطلع الى مالمدى الغير ومشكلة
الجفاف والتصحر ومواسم الجفاف
والنزاعات الدولية التى قد تنجم عن
التعديلات التى تجريها دول اعلى النهر
(اقامة السدود) لتؤثر فى حصة الدول عند
المصب . فضلا عن استخدام المياه كعامل
قوة استراتيجية للتحكم فى توجيه النزاعات
السياسية والقومية والعرقية ، لادركنا مدى
الخطر الذى ينتظر المنطقة .

الحلول المطروحة تتخلص في .

□ استخدام افضل وترشيد استهلاك المياه .

□ تحسين كفاءة موارد المياه المتاحة عن طريق نظم الري الحديثة .

□ تطوير موارد بديلة تلبي الاحتياجات المتعاظمة (تحلية المياه والمياه الجوفية .. الخ) ولن يتأتى ذلك الا بتعاون دول اقليمي بين الاقطار العربية الاحدى والعشرين وليكن عن طريق منظمة (شبة فدرالية) عربية للمياه تجمع جهود دول الخليج في التحلية وتنسيق مشاريع دجلة والفرات ومنطقة الشام وتعاون دول حوض النيل وبرامج الشمال الافريقي .

ورغم العتمة التي تخيم على العلاقات الكويتية العراقية فاننا نتذكر محاولة ناجحة اولى في التعاون بين البلدين عام ١٩٨٩ حول الاستفادة بمياه شط العرب لاحتياجات الشرب والري في الكويت .

وحيثما ينجح العرب في تنسيق جهودهم حول ادارة مشكلة المياه فان بمقدورهم تنظيم تعامل افضل مع دول الجوار سواء تركيا او اثيوبيا او الدول الافريقية بل وحتى اسرائيل في حالة قبولها تسوية سلمية للنزاع مع الشعب الفلسطيني .

وبذا يشترك الكل في مواجهة العطش .
واخطار تدهور البيئة التى تهدد جميع
الشعوب .



الأمرام الاتصالي

المصدر :

٢٤ شهر ١٤٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخطط العامة للعمارة البيئية المادية

هدف الاستراتيجية

كثرت الاحاديث عن المياد في الآونة الاخيرة واصبحت هي الموضوع الاكثر اشارة للمواطن العربي بل تداولت العامة الكثير من المصطلحات الفنية ذات المدلول الخطير لدى خبراء المياد مثل الامن المائي - حرب المياد - الثروة المائية - سرقة المياد - العجز المائي ... الخ .
والحقيقة ان هذا الموضوع يحتاج الى اكثر من وقفة موضوعية لمعرفة ابعاده والبحث عن حل . فمن الملاحظ ان مصادر المعلومات المنشورة عن موضوع المياد تعتمد بالدرجة الاولى على التقارير الاجنبية والامريكية على وجه الخصوص . وهي تنشر في وسائل الاعلام دون التحقق من مدى صحة البيانات . وكيفية الحصول عليها وطريقة الوصول الى الاستنتاجات الموضوعية . ناهيك عن الهدف الاساسي من ابرازها وخلفية الجهة التي اوكل لديها اعداد هذه التقارير .

دكتور
فلي نور الدين اسماعيل



المصدر : **الاهرام الاقتصادية**

التاريخ : **٢٢ سبتمبر ١٩٩١**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يفوق الموارد المائية التقليدية فقد برزت ظواهر مائية مستجدة تمثلت في استخدام وسائل تقنية متطورة مثل إعادة استخدام مياه مجارى المدن الكبرى ، تحلية مياه البحر الصالحة ، حفر آبار مياه عميقة للوصول الى طبقات مائية لم تكن معروفة من قبل ، وظهرت بوادر قد تؤدي مستقبلا للتعاون الاقليمي بين الدول العربية تمثلت في المحاولات الايجابية لنقل المياه عبر الانابيب من موارد مائية رخيصة أو مضمونة كما هو الحال في نقل مياه نهر النيل المحلاة الى المدن الداخلية أو نقل مياه ابار الكفرة الى ساحل برقة في ليبيا

قضايا أساسية

ومع ذلك ، فمن الموصف ان التخطيط للمياه بالدول العربية يتم على المستوى القطري ولا يؤخذ كجزء من عملية التخطيط الساملة الامر الذي يؤدي الى اهدار للموارد وعدم استغلالها بصورة سليمة . وعليه فان من المهم وضع خطة عربية موحدة تصح الاسس الاستراتيجية للمياه باعتبارها العصر الحيوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول العربية بلا استثناء

لقد ظهرت في الآونة الاخيرة عدة قضايا اساسية في مجال المياه في الدول العربية ولا يمكن اغفالها باعتبارها حجر الاساس في وضع خطة المياه المسودة ومن ابرز هذه القضايا

١ - ان موضوع المياه - برغم اهميته لم يناقش بحدية حتى الان على المستوى القمى من المتخصصين في الوطن العربى سواء على مستوى الخبراء والمستشارين او على مستوى الوزراء دوى العلاقة

٢ - حتى الان لا توجد في معظم الدول العربية تسريعات او صيغ قانونية للمحافظة على المياه وتحديد اطار واضح لاستغلال مواردها كما يوجد تفاوت كبير في تسعيرها

٣ - ان الامانات العامة للمطيمات الاقليمية العربية ذات التأثير السياسى في صمت غير مفهوم بل تتحجب عرس هذا الموضوع حتى في ديل قاسمة حد اول اعمالها وهى بذلك تعتبر موضوع المياه قابل للتأجيل وليس له اولوية للمناقشة هناك

ان الطلب على المياه للشرب والاغراض المدنية يزداد بصورة مطردة تفوق كافة التوقعات نتيجة للطفرة التنموية التي صاحبت الدول العربية مع ظهور البترول في منتصف هذا القرن ففي الوقت الذي يبلغ اجمالى الطلب الحالي ٢٠ مليار متر مكعب سنويا الا أنه يتوقع أن يتضاعف هذا الرقم الى ٤٠ مليار متر مكعب سنويا مع بداية القرن الواحد والعشرين وقد يصل رقم الطلب على المياه المتحصل عليها من الموارد المتجددة سنويا ، من ناحية أخرى فان الطلب على المياه للاغراض الزراعية وغيرها يقدر حاليا بحوالى ١٤٠ مليار متر مكعب سنويا أى ما يعادل كمية المياه المتحصل عليها من الموارد المتجددة سنويا . من ناحية أخرى فان الطلب على المياه للاغراض الزراعية وغيرها يقدر حاليا بحوالى ١٤٠ مليار متر مكعب سنويا أى ما يعادل كمية المياه المتحصل عليها من الموارد المتجددة سنويا . من ناحية أخرى فان الطلب على المياه للاغراض الزراعية وغيرها يقدر حاليا بحوالى ١٤٠ مليار متر مكعب سنويا أى ما يعادل ٤٠ مليار هكتار أخرى زراعة موسمية مطرية ويتم تدبير معظم هذا الطلب من الموارد المائية المتجددة ان هناك محدودية للتنمية الزراعية بالدول العربية وأن التوسع في هذه التنمية لا يمكن أن يتم الا من طريقين الاول تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية المتجددة حيث يتيح ترشيدها اضافة ما يعادل ٢ ملايين هكتار زراعة موزية وتحويل ما لا يقل عن ١٠ ملايين هكتار أخرى من زراعة مطرية الى زراعة موزية والثاني ان يتم استغلال المخزون الاحتياطي المؤكد للمياه الجوفية والذي يسمح باضافة ما يعادل ٧ ملايين هكتار زراعة موزية ولمدة لاتقل عن مائة عام .

وكنتيمة طبيعية للتنمية السريعة للدول العربية وخاصة البترولية وما واكب هذه التنمية من زيادة الطلب على المياه



المصدر : الأرقام التقديرية

٢٢ سبتمبر ٢٠٠١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحد الأدنى والحد الأقصى
للموارد المائية المتاحة بالدول العربية في الوضع الراهن
(مليون متر مكعب)

الموارد المائية	الحد الأدنى	الحد الأدنى
مياه سطحية متجددة	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مياه أمطار	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مياه جوفية	٧٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
مياه صناعية أو معدل استخدامها	٥٠٠٠	١٠٠٠٠

والمستغل منها حالياً لا يتجاوز ٤ / من الحد الأدنى

إجمالي الطلب على المياه في الوضع الراهن والسيناريوهات المتوقعة مستقبلاً
(مليون متر مكعب / سنة)

سنة القياس	١٩٩١	٢٠٠١	٢٠٥١
الطلب على المياه للأغراض الزراعية	١٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
الطلب على المياه للشرب	١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
الطلب على المياه للأغراض المدنية	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
الإجمالي	١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠



المصدر : الأهرام الاقتصادية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرة تاريخية

لقد سبقنا القدماء الى معرفة أهمية الماء كعنصر حيوي وكمؤثر لاستمرارية التقدم الحضاري لذا قامت الحضارات القديمة على ضفاف الأنهار وحيث موارد الماء . ويسجل لنا التاريخ قيام الحضارة المصرية القديمة على نهر النيل العظيم والحضارات البابلية والاسورية والكلدانية والفينيقية وغيرها في أرض الشام والعراق كما قام عرب الجزيرة العربية والصحاري الكبرى بحفر الابار وقنوات الري ، انشاء السدود لحفظ المياه . وشهدت العصور الاسلامية الأولى اهتماما واسعا بإقامة النظم المتقدمة للري في اراضي عرب المشرق والمغرب والاندلس واقام العاطميون بمصر منذ ٧ قرون مضت مقياس الروضة الشهير لقياس تغيرات منسوب المهر

الموارد المائية العربية والطلب عليها

لقد حبا الله الأرض العربية بإمكانات مائية هائلة تتمثل في ثلاثة موارد رئيسية

المورد الأول

المياه المتجددة من المياه السطحية للأنهار الدائمة السريان مثل نهر النيل ونهرى دجلة ونهر الفرات ونهر اللبثاني وبعض الأنهار الموسمية والوديان الجارية بالسهول والصحاري ويقدر اجمالى المياه المتحصل عليها من هذا المورد بمابين ١٢٠ مليار متر مكعب و ١٥٠ مليار متر مكعب سنويا .

المورد الثانى

المياه المتجددة الناتجة من الانسياب السطحي لمياه الامطار التي تهطل سنويا على الاراضى العربية خاصة في مناطق حزام المطر على السهول الساحلية للبحرين الاحمر والابيض والمحيط الاطلسي ويصيف هذا المورد مايعادل ٤٠ الى ٥٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا .

المورد الثالث

المياه غير المتجددة او ذات الامداد غير المحسوب التي تعرف بالمياه الجوفية والموجودة في باطن الارض العربية في الصحاري الكبرى بالجزيرة العربية والصحراء الليبية والصحراء الكبرى بالمغرب العربي ويقدر اجمالى مخزونها الموكد - اى الذى يمكن استغلاله في الحدود التكنولوجية والاقتصادية المأمونة - بنحو ٧ الاف مليار متر مكعب . كما أن هناك بعض الدراسات الحديثة تشير الى أن - المخزون المرجح - للمياه الجوفية في حدود ٢٠ ألف مليار متر مكعب ، أن - المخزون المحتمل - قد يتجاوز ٢٠٠ ألف مليار متر مكعب .

وفي الوقت الراهن وكما يتضح من الجداول المرفقة يبلغ اجمالى الطلب على المياه في الدول العربية حوالى ١٦٠ مليار متر مكعب تستخدم للشرب والأغراض المدنية وللزراعة والري وسقيا الماشية وغيرها . وتوفر المياه المتجددة مالا يقل عن ٨٠ / من هذه الكمية ويتم تدبير حوالى ١٥ / من المياه الجوفية والباقي من المياه المعاد استحداثها مثل مياه الصرف الزراعى او مياه المجارى او مياه البحر المحلاة .



المصدر : الأعرام الاقتصادية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩١

كلمة أخيرة

ان الحاجة ملحة لاساء منظمة عربية للمياه لتحطيط وإدارة المياه العربية ان اهمية هذه المنظمة في كونها تلقي الضوء على الماء كمورد طبيعي استراتيجي للتنمية المستقبلية فالمعروف للجميع ان التترول هو المورد الطبيعي للتنمية في غالبية الدول العربية في الوقت الراهن والمستقبل القريب اما الماء فهو عطاء الله الدائم للتنمية لجميع الدول العربية في الماضي والحاضر والمستقبل كما تتولى هذه المنظمة مسئولية وضع خطة عربية للمياه يتم فيها تقويم الوضع الراهن وتحديد الاستراتيجيات العامة للمياه ومن ثم تحديد الاهداف والسياسات المطلوبة للاستغلال الامثل للموارد المائية تتخرج الى برامج ومشاريع مدروسة ان الاسراع في وضع هذا المطلب موضع التنفيذ يساعد على تحقيق الامن المائي لهذا الجيل ويحافظ بالضرورة على تروته المائية بل يجب الاجيال القادمة ويلات حرب المياه المتوقعة .



المصدر: الحرس (البيروتية)

التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلام العرب مع الجيران : مياه وسلاح... ونفوذ

لن تجلس اسرائيل الى طاولة
مفاوضات مع وفد عربي موحد انما
تصر على مفاوضات ثنائية. واذا كانت
اسرائيل متفوقة على مجموع الدول
العربية، وهذا ما اثبتته الحروب، فان
تفوقها سيكون اكبر واعظم اذا ما اتيج
لها استفزاز كل بلد عربي على حدة.

السلام، الذي انعقد في
باريس بعد الحرب العالمية
الاولى، تحولت الى اساس
للنظام الدولي المستمر حتى
يومنا هذا. فالدول التي
اعتبرت انذاك مهزومة لم تلت
تعاملاً معاملة المهزومين
حتى اليوم، والدول التي
صنفت كدول كبرى ظلت
تستفيد من هذه الصفة حتى

بعد ان حط بها الحال وفقدت ثرواتها واسانها. اما
الاطار والامم التي اسخلت الى المؤتمر بعدما جزئته
فانها لم تنجح فيما بعد من الخروج من هذا الوضع.
قياساً على ذلك المؤتمر وغيره من مؤتمرات السلام
الدولية، فان هيكلية المؤتمر المزمع عقده في الشهر
المقبل ستكون اساساً للنظام الاقليمي الذي سيخرج من
رجمه. فلن تتمكن الدول العربية التي تشترك فيه من
استرجاع هويتها الجماعية بسهولة بعد انتهائه. واذا
حلق المؤتمر اغراضه فمن الأرجح ان تتراجع العلاقات
البيئية العربية لكي يحل محلها نسج جديد من
العلاقات الثنائية «الشرق اوسطية» تكون اسرائيل
واسطته واساسه ولعلب الرعي فيه.

وفي الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ينعقد
مؤتمر «مياه السلام» في تركيا. المؤتمر من حيث الشكل
مبادرة غير رسمية مخصصة لبحث قضية فنية، تتعلق
اساساً بالتعاون في مجال استثمار مياه الانهار
الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط غير ان رعاية
الدولة التركية لآعمال المؤتمر، وأهمية مسألة المياه في
المنطقة تجعلان منه مؤتمراً سياسياً الطابع.

المؤتمر، من هذه الناحية، يرمي الى تحقيق امرين:
الاول هو اضعاف مشروعية على سياسة استثمار مياه

رغيد الصلح *

■ روزنامة السياسة الخارجية العربية مكتظة
بالمواعيد المهمة والمصيرية القادمة على الطريق. ففي
الاسابيع المقبلة تجد الاسرة العربية نفسها امام
مؤتمرات ومبادرات ومشاريع ترمي الى بلورة اسس
جديدة لعلاقاتها مع الكيانات القائمة في وسطها
وشرقها وشمالها وغربها. وهذه الاسس لا تؤثر على
علاقة العرب مع جوارهم فحسب، وانما تلقي بظلالها
القوية في نهاية المطاف على علاقة العرب ببعضهم
البعض وعلاقتهم بانفسهم.

● في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل ينعقد المؤتمر
الدولي لتسوية أزمة الشرق الاوسط وسينعقد المؤتمر
في ظروف دولية ليست في مصلحة العرب. فالدول التي
كانت تقف الى جانب المجموعة العربية في قضية
الصراع العربي - الاسرائيلي، تتسابق اليوم لكسب ود
الاسرائيليين ونيل شهادة حسن السلوك منهم. والمؤتمر
ينعقد ايضاً في ظروف اقليمية لا تناسب العرب لتمييزان
القوى هنا يميل بقوة لمصلحة اسرائيل التي تملك قرابة
المئة قنبلة نوية وثالث سلاح طيران في العالم بينما لا
يملك العرب شيئاً من هذا.

هذه الأوضاع تسمح للاسرائيليين بان يفرضوا
مسبقاً طبيعة المفاوضات ومآلتها وأطرافها، ومن ثم ان
يتحكموا سلفاً بنتائجها. ولن تجلس اسرائيل الى
طاولة مفاوضات مع وفد عربي موحد يمثل النمل العربي
برمته - علماً بأن هذا النمل ليس كبيراً - انما تصر
وتشترط على ان تجري المفاوضات بينها وبين الاقطار
العربية بصورة ثنائية. ويبدو ان هذه المفاوضات تعزز
الموقف التفاوضي الاسرائيلي على حساب الطرف
العربي، وذلك بحكم تفوق اسرائيل العسكري وتطور
التصانيعا وبنيتها السياسية. واذا كانت اسرائيل
متفوقة على مجموع الدول العربية، وهذا ما اثبتته
الحروب، فان تفوقها سيكون اكبر واعظم اذا ما

اتيج لها استفزاز كل بلد
عربي على حدة.

ان ثنائية المفاوضات
العربية - الاسرائيلية لن
تكون مسألة شكلية ولا
عابرة بل ستدخل في صلب
النتائج التي تترتب على
المؤتمر. فالدول التي تقبل
بدخول مؤتمرات السلام وفق
ترتيب معين تخرج منها وقد
تحول هذا الترتيب الى نمط
ثابت في العلاقات الدولية.
وانسجاماً مع هذه القاعدة
تجد ان هيكلية مؤتمر



المصدر : الجريدة (الندنية)

١١ آذار ١٩٦٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاوروبيين فانها تخدم
نفسها وتخدم الاسرة
العربية عموماً، بل انها في
نهاية المطاف تخدم الاسرة
الاوروبية بالذات اذا كان
المطلوب ان يتعاون الجميع
على تحويل المتوسط الى
بحيرة امن وسلام
وطمأنينة.

● الى جانب امن
المتوسط تنهض بعض
الاطراف الاقليمية في البحث
عن صيغة مناسبة لضمان
امن الخليج واستقراره. ومن
البيهي ان تحاول هذه
الاطراف التفتيش عن
ترتيبات يشترك فيها العرب
والايرانيون معاً، فلايران
مصالح لا تنكر في الخليج
ومكثك العرب. ان طهران
تقترح قيام نظام اقليمي
تحقيقاً للامن الخليجي
المطلوب. هذه الصيغة قد
تبدو لأول وهلة مشروعاً

جيداً يتعاون في اطرافه الجانبان ويميدان في ما بينهما
بناء جسور الثقة التي همتها الحروب والصراعات
الدائمة. ولكن فكرة النظام الاقليمي هذه لا تحقق، فعلاً
الغاية المطلوبة منها. ذلك ان العلاقات لن يكون طابعها
التكافؤ بين الطرفين بل غلبة الجانب الايراني، لاسباب
ديموغرافية واستراتيجية على الجانب العربي.

وفي نهاية المطاف يتحول مشروع النظام الاقليمي
الى اطار لتجديد فكرة تركي او شرطي الخليج التي كان
الشاء يطمح الى تطبيقها في المدار الخليجي. وهذا
المشروع من شأنه ان يقود الى تعزيز علاقات العرب مع
جارهم الشرقي في حين ان المطلوب هو تحويل «السلام
البارد» بين العرب والايرانيين الى علاقات وطيدة
يسودها الاحترام المتبادل والمناخ المشتركة. اذا كانت
هذه الفكرة لا تحقق الغاية المرجوة منها ولا تعيد
الاطمئنان الى شيطان الخليج، فاي مشروع يحقق هذا
الهدف بل اي مشروع يصحح علاقات العرب باوروبا
ويحول مياه الفرات لسلام المنطقة وليس للسلام التركي
الاورالي، ويدفع عن العرب مخاطر التوسع الصهيوني؟

انه تلك المشروع الذي يحقق للاسرة العربية
تماسكها ويعزز حريتها ويقوي اركانها. ففي غياب هذا
المشروع، تتحول مشاريع الصلح مع اسرائيل الى
خطوات على طريق صهيئة المنطقة. وفي غياب هذا
المشروع يكتب على العرب ان يشتروا المياه التي سرقت
منهم، وفي غيابه يضيق جيبهم الاستغلال الذي ضحي
من اجله العرب في المشرق والمغرب بمئات الالوف من
الشهداء. والمخيل الى هذا المشروع سيكون، بالضرورة،
وفي الظروف الراهنة، متواضعاً. وفي هذا الاطار فان
انعقاد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في
منتصف الشهر الحالي هو خطوة ملائمة على الطريق
خاصة ان بحث في مقرراته الاطار العربية على
التنسيق والتشاور في ما بينها ويشدد على محورية

الفرات التي تنفذها الحكومة التركية. بموجب هذه
السياسة قامت حكومة اوزال ببناء سد اقاتورك لاحتجاز
مياه نهر الفرات والتحكم فيها من دون مراعاة لمصالح
السوريين والعراقيين. ومع بناء هذا السد، تنوي انقرة
تحويل مياه الفرات الى سلعة تتاجر فيها فتبيع منها
كميات هائلة الى اسرائيل، كما قال احد الدبلوماسيين
الاتراك. بالمقابل فان السوريين والعراقيين يحتاجون الى
المياه لا للتجارع فيها وانما للشرب ولري الاراضي
الزراعية. اي ان حاجتهم الى مياه النهر، الذي ينساب
معظمه في الاراضي العربية، اكبر بكثير من حاجة تركيا
اليه.

وتأسيساً على هذا الواقع كان من المفروض
بالحكومة التركية ان تدخل مع الطرف العربي في
مفاوضات للاتفاق على القسامة مياه الفرات، قبل ان
تنفذه ببناء سد اقاتورك، ولكنها لم تفعل، والرت ان
تضع العرب امام الامر الواقع وان تفرض عليهم القبول
به. ووظيفة المؤتمر اسباغ المشروعية على هذا الواقع.
الامر الثاني الذي يرمي مؤتمر مياه السلام الى تحقيقه
هو ايجاد مناسبة من المناسبات التي تسهل تمج
اسرائيل اقتصادياً بالمنطقة العربية عن طريق التعاون

التبزي في تقنية مصيرية مثل استثمار المياه. وفي
الحالين يأتي المؤتمر في نطاق سياسة متعاكسة مع
المصالح العربية ومع حاجة العرب الى حماية حقوقهم
الطبيعية وامنهم القومي. انها اقرب ما تكون الى
الطوارضية الجديدة التي تعامل البلاد العربية وكأنها
مدى حيوي، لتركيا الطامحة الى «التأوير» على ظهر
العرب. وهذه السياسة لا تمت بصلة الى ما يرغب فيه
الكثيرون من العرب والاتراك من تعاون صادق بغية
تحقيق الخير المشترك للجانبين معاً بحيث يسود الوثام
علاقات العرب مع جازهم الشمالي.

● وتشهد نهاية الشهر انعقاد اجتماع على مستوى
وزراء الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي من جهة
وعند من دول السوق الاوروبية المشتركة من جهة اخرى.
في هذا الاجتماع وعد من الاجتماعات اللاحقة ستبحث
القضايا التي تشغل الطرفين وفي مقدمها التبادل
التجاري واوضاع المغاربة العرب في الاطار
الاوربية، وامن المتوسط ان البعض قد يجد في هذه
الاجتماعات واللقاءات مجالاً لا لبحث هذه القضايا
فحسب، وانما ايضاً مقدمة لالتحاق المغرب العربي
بعجلة الاندماج الاوربي على قاعتي المشاركة
والمساواة. غير ان اوروبا قاومت وستقاوم اية محاولة
من هذا النوع، والوقوف على البوابة الاوروبية بقصد
استئذان الدخول الى السوق لن يفيد مهما طال الوقت
وتعمدت المحاولات. ذلك ان اوروبا تسعى عبر الاندماج
والاتحاد الى تعزيز هويتها وليس الى اضعافها. الاصل
هو اعتبار هذه الاجتماعات منخلاً الى تطوير علاقات
الاسرة العربية كلها مع الاسرة الاوروبية. فكما تسعى
اقطار المغرب العربي الى تخفيف القيود الجمركية على
صناعاتها الزراعية الى اوروبا، تطلب بعض اقطار
المشرق بتخفيف هذه القيود على صناعاتها
البشرية والصناعية. وكذلك لبعض اقطار المشرق مثل مصر
وسورية ولبنان جاليات في اوروبا تعاني ما يعانيه
المغاربة العرب من مجسف وعنصرية. واذ تضطلع دول
الاتحاد المغاربي ببحث هذه القضايا من زاوية
اعزبية شاملة بدلاً من المنطلق الجهوي مع



المصدر الجيد: (التدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ من شهر ١٢١٩

لل قضية الفلسطينية ويعد بالنظر في اوضاع الجامعة نفسها بغية تعزيز دورها في الحياة العربية. وسوف تحقق هذه الخطوة شيئاً من المطلوب اذ اقترنت بسعي جاد من اجل بناء جدران البيت العربي التي حطمتها النزاعات والصراعات وهي مهمة شاقة وصعبة ولكن من دونها لا تحول المؤتمرات واللقاءات البولية التي تشارك فيها الى اجتماعات لتقاسم جفا المرحوم العربي.



المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : **٢٥ سبتمبر ١٩٩١** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة تابعة للأمم المتحدة تحذر:

أزمة المياه تشعل الحرب في الشرق الأوسط

عمان - وكالات الأنباء:

حذرت دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا التابعة للأمم المتحدة من أن استمرار أزمة المياه قد تؤدي إلى اندلاع حرب بين الأطراف التي تتكاسم المياه في الشرق الأوسط.

واكدت الدراسة أن السودان ومصر لا يواجهان مشاكل حاليا بشأن مياه النيل ولكن من المرجح ظهور توترات إذا أدت زيادة السكان إلى زيادة الطلب على المياه.

وأشارت الدراسة إلى أن تركيا رفضت أن توقع مع جيرانها على اتفاق لانتظام مياه الفرات. كما أن إسرائيل بذلت كافة جهودها لاستغلال موارد المياه في الأراضي المحتلة وجعلتها جزءا من موارد مياهها وستحتاج للمزيد من ترايد أعداد اليهود السفوت الذين يتكلمون عليها.

وأشارت الدراسة التي نشرت تفاصيلها في عمان إلى أن تركيا وإسرائيل تحتكران موارد المياه الشحيحة مما قد يتسبب في نشوب حرب.

وأوضحت الدراسة أنه يجب على تركيا وإسرائيل التعاون مع الدول الأخرى لضمان توفر المياه والغذاء للجميع كما أن ١٥ دولة تستفيد من مياه أنهار الأردن والنيل والفرات يجب أن تتوصل إلى اتفاقات بشأن انتظام المياه.



المصدر: الوفاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

منظمة دولية تتهم تركيا وإسرائيل باحتكار مصادر المياه بالشرق الأوسط

عمان - رويتر - حذرت منظمة تابعة للأمم المتحدة مؤخرا من احتمال وقوع حرب نتيجة لمشكلة نقص المياه بالشرق الأوسط. اتهمت المنظمة تركيا وإسرائيل باحتكار موارد المياه القليلة. وطالبت دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بضرورة التعاون بين تركيا وإسرائيل لضمان توفير المياه للجميع. وأضافت ان الأوضاع تتفاقم بسبب عدم وجود اتفاقات دولية تنظم استغلال المياه الجوفية والسطحية. أكدت الدراسة ان المشكلة تفاقمت بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان بمنطقة الشرق الأوسط. وقالت ان استمرار وضع المياه الحال قد يؤدي إلى تباين خطير لا يستبعد معه اندلاع حرب بين الأطراف التي تنقسم المياه.

وأضافت الدراسة انه على خمسة عشر دولة التي تستفيد من مياه أنهار الأردن والنيل والفرات، ان تتوصل إلى اتفاقات سريعة. وقالت الدراسة ان تركيا رفضت التوقيع مع جيرانها على اتفاق لتقسيم مياه الفرات، لكنها مستعدة لبيع المياه لدول الخليج عبر خطوط أنابيب. وأضافت الدراسة ان إسرائيل بذلت كافة الجهود لاستغلال موارد المياه في الأراضي المحتلة، حيث استولت على ٦٠٪ من موارد مياه الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. كما أعلنت إسرائيل انها ستحتاج إلى المزيد من موارد المياه مع تزايد حركة هجرة اليهود السوفييت للأراضي المحتلة. وقالت الدراسة ان السودان ومصر لا يواجهان مشكل حالي بشأن مياه النيل. لكنه قد تظهر توترات في المستقبل القريب إذا استمر معدل تزايد السكان الذي يرتفع معه زيادة استهلاك موارد المياه الحالي. وأكد التقرير الصادر عن المنظمة التابعة للأمم المتحدة ان المؤتمر الذي تسمى تركيا لاقامته في نوفمبر القادم لبحث أوضاع المياه في الشرق الأوسط سيأتي في وقت، لكن انقرة استبعدت دعوة إسرائيل لحضور المؤتمر تجنباً لإثارة ردود فعل غاضبة من جانب الدول العربية. يرجح بعض الدبلوماسيين ان إسرائيل ستتلقى دعوة للمؤتمر إذا جرت محادثات السلام بينها وبين العرب والمغرب انعقادها في أكتوبر القادم.



المصدر : الشرق الاوسط (الذنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ شهر ١٩٩١

خبير أردني يقترح إنشاء مؤسسة لتنظيم توزيع المياه في الشرق الاوسط

الشرق الاوسط موجودة في مناطق الشمال كتركيا (جلة والفرات) او في الجنوب كالهضبة الاثيوبية (النيل). وقد شهدت المنطقة اندلاع العنيفة من النزاعات منذ السبعينات بين مصر واثيوبيا وبين سورية والعراق ثم بين هذين البلدين الاخيرين وتركيا من دون ان ننسى اسرائيل وجيرانها. وأشار الى ان مجمل بلدان المنطقة تستخدم بشكل كامل مصادر المياه العذبة المتجددة لديها مما استدعى اعتماد برامج للتقنين راعت تزايد يوما بعد يوم اضافة الى تخفيض الكميات الخاصة بالزراعة ومعوقات اخرى. وقال ان منسوب المياه في بحيرة طبريا أصبح في انفي مستوى له. وقد اتخذت تدابير طارئة لتجنب هبوط هذا المنسوب الى ما دون مستوى الازمة الذي هو ٢١٢.٥ متر تحت مستوى البحر. ورأى ان تنفق المهاجرين الجدد على اسرائيل يزيد كثيرا من خطورة المشكلة. من هنا، كما قال، اهتمام اسرائيل بمياه الليطاني في لبنان البلد العربي الوحيد القادر على تصدير المياه.

نيقوسيا - ا. ف. ب. اقترح خبير أردني ان تشكل دول منطقة الشرق الاوسط التي تواجه نقصا حادا في المياه قد يؤدي الى نشوب نزاعات بينها، مؤسسة اقليمية لتنظيم اقتسام الثروات المائية. وقال فؤاد سلامة استاذ الثروة المائية في جامعة عمان خلال ندوة عقدت في نيقوسيا بين الاول والثالث من سبتمبر (ايلول) الماضي، يجب وضع آلية اخرى غير التدخل العسكري لحل النزاعات الحتمية حول اقتسام المياه. وأضاف سلامة الذي كان يتحدث في اللقاء الذي نظمته مركز «أراب برس» سرفيس، وهو مركز دراسات حول الشرق الاوسط يعمل انطلاقا من نيقوسيا، لكي تكون هذه الآلية فاعلة يجب ان يحكمها اطار تنظيمي تتخذ من خلاله قرارات ملزمة لمصلحة جميع الاطراف. وأشار الاستاذ الأردني الى التناقض بين الطابع الاقليمي لمشكلة المياه وبين السياسات الرسمية التي تنتهجها الدول حاليا، فشد على ان هذه المشكلة تثير التوتر السياسي في محيط يتميز بالعداء. ولاحظ ان معظم مصادر المياه في



المصدر : الاتحاد (الخليج افيّة)

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٢ ١٩٩٢

مياه الشرق الاوسط: إشغال حروب جديدة أم إطفاء كل الحروب؟

بعد قمة انقرة لبحث مشكلة المياه الشرق اوسطية.. وقبل مؤتمر السلام المنتظر لحل مشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي المزمّن.. تبرز قضية المياه في هذه البقعة الملتهبة من العالم كفتيل كبير لحرب كبرى وشاملة.

والسؤال: هل تجبر المياه الجميع على التصالح والتنسيق خوفا من كارثة عطش تमित الجميع؟ أم تشعل حربا جديدة تكون كوارثية على الجميع؟

توقعات السادات

لقد كان انور السادات على حق تماما عندما اعلن في عام ١٩٧٦: «ان السيطرة على المياه مؤهلة تماما لان تصبح في المستقبل القريب سببا جديدا وكبيرا لنزاع عربي - اسرائيلي

جديد، وهذا «المستقبل القريب» الذي تكلم عنه السادات يبدو انه بات على الابواب، اذ يجمع الخبراء الآن على ان منطقة الشرق الاوسط باكملها مقبلة على ازمة مياه حادة ستبدأ طلائعها بالظهور اعتبارا من العام المقبل ١٩٩٢.

سبب الازمة عائد بكل بساطة الى ان بلدان الشرق الاوسط اصبحت تستهلك من المياه اكثر مما تقدمه مواردها المائية.. وبحكم الواقع الجغرافي، فان ازمة المياه الشرق اوسطية ستكون مثلثة الاطراف: البلدان العربية، اسرائيل، وتركيا ايضا.

الجميع سيتهاقنر على المياه اذن، وجميع الوسائل ستكون واردة: من تكرير مياه الصرف الصحي واعادة استعمالها في الزراعة والصناعة على الاقل، الى تحلية مياه البحر، الى الابار الارتوازية العملاقة، الى شراء المياه

من الخارج بواسطة ناقلات مياه عملاقة على غرار ناقلات النفط، الى استحضار جبال الجليد من المناطق القطبية.

الحرب، ايضا وعلى الاخص، هي الوسيلة الاكثر احتمالا في الصراع على الماء.. والمراقبون المحايدون الذين يتوقفون عند «صدفة» تزامن مؤتمر السلام المقترح لحل الصراع العسكري والسياسي بين العرب واسرائيل تفاقم ازمة المياه التي ستدفع بالطرفين الى صراع جديد ويقولون بضرورة توظيف هذا التزامن بالاتجاه المعاكس السلمي، اي ادراج ملف المياه ضمن جدول اعمال مؤتمر السلام المذكور ومن باب تزع فتيل الحرب قبل وقوعها.

الدور

الامريكي

على اي حال، يؤكد المراقبون ايضا ان الامريكيين، وفي اطار تحضيراتهم



المصدر: الاتحاد (الخطيبانية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ - ١٩٩١

الأردن: بدء نضوب المياه الجوفية عام ٢٠٠٥
سوريا: نقص مليار متر مكعب سنوياً اعتباراً من ٢٠٠١



● سد أتاتورك في تركيا ●

بداية الموت مع هبوط مياه طبريا
إلى أدنى منسوب اعتباراً من ١٩٩٢
استئجار أراض زراعية في السودان
أوفر من استصلاح ٨٤٠ ألف هكتار

إسرائيل:

مصر:



المصدر : الاتحاد (الليبية) (الليبية)

للتشكيل لجنة خاصة لتقريب وجهات النظر المائية ما بين اسرائيل والاطراف العربية المرشحة للمشاركة في ذلك المؤتمر.

وعلى اي حال ايضا، فقد سبق لواشنطن ان دعت سوريا ولبنان للتفاهم مع اسرائيل على تقاسم الموارد المائية، وذلك خلال الخمسينات.. ومع الإشارة ايضا الى ان «ندوة

سياسات وتكنولوجيا المياه الافريقية»، التي انعقدت العام الفائت في القاهرة، كانت بمشاركة امريكية مباشرة.. وجويس ستار، الرئيسة الامريكية لقمة سياسات وتكنولوجيا المياه العالمية، والتي كانت العربة لندوة القاهرة المائية، هي التي كانت اعلنت في حينه عن «قمة مياه الشرق الاوسط» التي عقدت في تركيا.

وسط كل ذلك، تبرز تركيا ولبنان كبديلين متميزين تماما في هذه المعركة المائية.. فالاولى تملك اكبر احتياطي مائي في المنطقة، بسبب وفرة انهارها وسدودها وكذلك على الاخص بسبب سيطرتها على منابع الانهار الكبرى التي تروى جيرانها (دجلة والفرات - سوريا والعراق).. اما لبنان فالواقع انه يملك من الموارد المائية اكثر بكثير جدا من احتياجاته الفعلية، وان كان سوء الادارة المزمع فيه يجعل القسم الاعظم من المياه اللبنانية يذهب هدرًا وبدون ان يعود على اللبنانيين بآية فائدة.

تركيا: التفوق المائي

ماذا عن ميزان القوى الاستراتيجي المائي للخارطة الجيوسياسية لاطراف حرب المياه الشرق اوسطية؟ من الجانب التركي، يقول المراقبون بانه سيكون من المنطقي جدا ان

الاتحاد - خاص

يؤدي «التفوق المائي» السراهن الى دغدغة مشاعر الاتراك باتجاه اعادة الامجاد الغابرة، كما كانت الحال ايام السلطنة العثمانية التي لم يفت قرن كامل بعد على اقوال شمسها التي سطعت لعدة قرون.

وفي هذا السياق ايضا يقول المراقبون ان رائحة «السلطان الاعظم تورجوت» كانت تفوح بقوة من خلال الاتصالات التمهيدية التي اجراها الرئيس التركي تورجوت اوزال مع البلدان المجاورة المدعوة للمشاركة في قمة انقرة للمياه الشرق اوسطية.

والواقع ان اوزال ينطلق في تحركاته المائية، الداخلية والخارجية من منطلق تعزيز وضع بلاده في الشرق مما يجعلها مؤهلة للانخراط في صفوف الغرب (السوق الاوروبية المشتركة / الوحدة الاوروبية الاقتصادية) .. ومن هنا تفسير المشاريع المائية العملاقة القائمة منذ مدة في تركيا واهمها:

- بناء ٢٢ سدا ضخما تولد طاقة كهربائية مقدارها ٢٧ مليار كيلوواط / ساعة اي نصف الطاقة المنتجة حاليا في تركيا مع الإشارة الى اصرار اوزال شخصيا على بناء خمسة سدود ضخمة تعترض مجرى نهر الفرات.

- استصلاح ١٧ مليون هكتار من الاراضي الزراعية مما يؤدي الى مضاعفة الانتاج الزراعي التركي بحدود المئة في المئة تقريبا.. بالإضافة الى مشروع عملاق يقضي بمد خط انابيب لتصدير المياه التركية الى بعض بلدان الشرق الاوسط.

اوزال يعلق اهمية قصوى على هذا المشروع الذي يطلق عليه اسم مشروع «انبوب السلام» ويقول ان تغذيته ستتم من مياه نهري كيهان وسيهان التركيين اللذين تذهب مياههما هدرًا في البحر المتوسط، وسيكون هذا الانبوب مزدوجا، الاول يغذي سوريا والاردن وغربي السعودية، والثاني يغذي الكويت وشرقي السعودية.

وفي حديث يعتبر اوزال هذا المشروع دليل حسن نية على عدم استخدام تركيا للمياه كسلاح سياسي / عسكري في علاقاتها مع جيرانها.. فان البلدان العربية تنظر بمنتهى الارتياح الى هذا المشروع التركي وعلى اساس انه سيشكل بحد ذاته سلاحا مطلقا بيد تركيا.. ذلك انه وبكل بساطة، سيكون بإمكان الاتراك وقف ضخ ذلك الانبوب (او التهديد بوقف الضخ) في أية لحظة سياسية يشاءون.

ومع ذلك، فان اوزال لا يزال متمسكا بهذا المشروع بكل قوة، وقد وضعه في طبيعة جدول اعمال قمة انقرة



المصدر : الاتحاد العام للتأليفات

٦ شهر ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمناقشة امكانيات الحلول الوفاقية
لمشكلة المياه الشرق اوسطية وتحت
مظلة مبادئ النظام العالمي الجديد.

نيسل السلطة

ماذا على الجانب العربي -
الاسرائيلي؟

هنا يبدو اللعب بالماء اخطر بكثير
جدا من اللعب بالنار، على حد تعبير
الخبر الفرنسي باستراتيجيا المياه
جونى كليفور.. ومن هنا يتجلى بعد
الافق الاستراتيجي لدى السادات
الذي اعلن غداة توقيع اتفاقيات كامب
ديفيد انه بعد تسوية مشكلة الحدود
مع اسرائيل تبقى تسوية مشكلة
المياه.

وبالعودة الى التاريخ نجد الخليفة
الفاطمي، المستنصر، يوجه في القرن
الحادي عشر رسالة تهديد الى
الخليفة العباسي يحذر فيها «من
مغبة نشوب الحرب مالم يعمد الى
اعادة مياه النيل الى مجاريها
الطبيعية» وقد رأى العالم كيف اعاد
التاريخ نفسه، بعد تسعمائة عام،
عندما هدد صدام حسين بتدمير سد
اسوان بالصواريخ خلال حرب
الخليج.

وفي التاريخ ايضا ان السلطة في
مصر لطالما كانت مرتبطة ارتباطا
وثيقا ومصريا بمياه النيل.
هيرودوت كان يقول: «الممالك
الفرعونية العظمى ليست في الواقع
سوى هبة الهية من نهر عظيم».. غير
ان السلطة هي في الوقت نفسه رهينة
النيل.. في عام ٢٠٠٠ سيتجمع ٧٠
مليون مصري جديد عند شريط
الاراضي الضيق المروي بمياه النيل..
وسيزداد هذا العدد بمعدل مليون
واحد كل تسعة اشهر، مما سيؤدي
مع الوقت الى ازمة مياه خانقة، في حين
تخطط القاهرة لاستخدام مياه النيل
في استصلاح ٨٤٠ الف هكتار من
الاراضي الصحراوية.. وهو المشروع
الذي يعتبره الخبراء خطأ اقتصاديا

فادحا، وعلى اعتبار انه سيكون اوفر
اقتصاديا على مصر ان تستاجر
اراضي زراعية جاهزة من السودان.
وبالانتقال الى الاردن، نجد الخبراء
يتوقعون بداية نزوب مخزون المياه
الجوفية في المملكة الهاشمية اعتبارا
من عام ٢٠٠٥.

وبحسب تقديرات خبراء البنك
الدولي فان سوريا ستبدأ اعتبارا من
عام ٢٠٠١، تعاني من نقص خطير في
المياه وبمعدل مليار متر مكعب كل
سنة.

اما في اسرائيل، وبحسب التقرير
الرسمي الذي اعدته الخبرة كولين
سوراي، فان الصهاينة يستهلكون
سنويا اكثر من مئة بالمئة من مياه
الامطار، اي ان هناك مساسا دائما
بمنسوب احتياطي المياه الجوفية.

وبالفعل، فمن المتوقع ان ينخفض
منسوب مياه بحيرة طبريا هذا العام
الى ادنى مستوى تاريخي له.. وهذا
ما حمل المسئول الحكومي المولج
بإدارة مياه البحيرة زافي اورتنبرج
على القول: «المسألة اخطر مما
نتصور بكثير.. فاذا نضبت مياه
بحيرة كيناريت (طبريا) بالطريقة
التي جف فيها بحر الاورال، فسيكون
معنى ذلك بكل بساطة: بداية موت
اسرائيل».

اسوان - زائير

مع ذلك، فهناك شبه اجماع لدى
الخبراء على اعتبار ازمة مياه الشرق

الاطلس ليست ازمة كمية بقدر
ما هي ازمة سوء توزيع.

من هنا اهمية منطقة الوندوجو
(البلدان الافريقية المستفيدة من
مياه النيل) التي تأسست في القاهرة
عام ١٩٨٣، والتي قال وزير الدولة
للشئون الخارجية المصري بطرس
غالي في احدي قممها: «اذا عرفنا كيف
نتعامل جيدا مع كميات المياه
الموجودة في حوزتنا، فستكون هناك

مياه للجميع وطاقة كهربائية
للجميع».

ومن هذا المنطلق بالذات تبرز
اهمية «الحدث المائي» الضخم الذي
حصل في مصر في ابريل الفائت، عند
تشغيل خط كهرباء توتر عال
ينطلق من توربينات سد اسوان
ليوصل الكهرباء المصرية الى محطة
«انفا» في زائير.

ونجاح هذه التجربة الفريدة من
نوعها حمل بعض الخبراء على
القول وبمنتهى الجدية ان لاشيء
سيمنع في المستقبل من انشاء خط
مماثل لتصدير الكهرباء المصرية الى
البلدان الاوروبية عبر الاردن
فسوريا وتركيا.

للجميع أولا احد

الخبراء يجمعون ايضا على ان
جميع الانهار الكبرى في المنطقة، من
النيل الى الاردن الى بحلة والفرات،
تتشابه من حيث انها غير قابلة لان
يستغلها بلد واحد بمفرده.. فاما ان
تكون للجميع أو لا تكون لاحد.

وفي حين يقول احد مستشاري
الرئيس مبارك ان الجفاف والمطر لا
يعترفان بالحدود الجوسياسية،
يقول خبراء مركز ابحاث «اورمات»،
الاسرائيلي - الامريكي القائم جنوبي
تل ابيب والذي يعمل على نظرية
استهطال الامطار من خلال معادلة
هواء بارد / بحر ساخن، ان مثل
هذه المعجزة المناخية لا يمكن لها ان
تتحقق إلا من خلال تعاون وثيق
بين جميع دول المنطقة.

فمن ناحية التقنية والكلفة،
سيتعين انشاء خمسة عشر الف
«ميكسر» طائر في عرض سيناء،
وقسم من الصحاري السورية
والاردنية والعراقية.. واما من



المصدر: الاتحاد (الليبي) (الليبية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 1 يونيو 1991

شوفال: تعاون

اسرائيل مع لبنان

لمياه الليطاني،

ومصر الاردن

لتحلية البحر،

ومع مصر

لشق قنال

بين النيل وغزة!

ناحية المنافع فان الامطار المصطنعة تلك لن تهطل على اسرائيل وحدها (اذا هطلت) بل كذلك ايضا على شمالي مصر والسعودية والاردن والعراق وسوريا ولبنان وقبرص وجنوبي تركيا وغربي ايران. وفي العام الفائت، عندما عرض رئيس مركز «اورمات» لوسيان برونسكي، مشروعه هذا على تكنولوجيات منظمة الامم المتحدة، تلقى جوابا محبطا، قالوا له: «مشروعك عظيم جدا، لكن ننصحك بمحاولة تنفيذه في الأرجنتين، لان الشرق الاوسط حافل بالتعقيدات والعراقيل التي تعوق امكانيات تنفيذه هناك».

وهذا ما دفع برونسكي الى نشر مقالة مسهبة في جريدة «مغاريف» اثر عودته الى اسرائيل، قال فيها: ان

التسوية السلمية الشاملة في منطقة الشرق الاوسط لم تعد مسألة سياسية او قومية بقدر ما اصبحت ضرورة اقتصادية وحياتية لجميع الاطراف.

مشاريع شوفال

من جهته، يقول البرفسور هليل شوفال، الاستاذ في جامعة القدس العبرية، في مقالة نشرها في جريدة «الاهرام» القاهرية: «عندما يجلس العرب والاسرائيليون للكلام في الامور التقنية فانهم يكونون بذلك بدأوا يتعلمون لغة المفاوضات السياسية».

شوفال يطرح ايضا المشروع القديم القاضي باتفاق تجاري بين اسرائيل ولبنان للاستفادة من مياه الليطاني المهدورة.. كما يطرح ايضا مشروعا عملاقا لتحلية مياه البحر مشتركا بين اسرائيل والاردن وكذلك ايضا وايضا مشروعا مشتركا مع مصر لشق قنال من دلتا النيل الى شريط غزة.

شوفال يصر ايضا على تسمية قنال النيل / غزة بانبيوب السلام، ويقول ان تكاليف شقه ستتراوح بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار.. اي ما يعادل نفقات خمسة ايام فقط من حرب الخليج، او عشرين يوما من حرب عربية - اسرائيلية جديدة.

الى ذلك، فقد اخرج وزير العلوم الاسرائيلية، يوفال نعمان، مشروعا قديما جدا يقضي باستغلال مياه البحر الميت عن طريق ربطه بقنال مع البحر المتوسط، وبحيث تؤدي تلك القنال الى خفض نسبة الملوحة العالية في البحر الميت وكذلك الى

تشغيل مفاعل كهربائي ضخم بالإضافة الى تأمين طريق بحري جديد.

والى ذلك، ايضا وايضا، يدور همس كبير حول اتفاق سري عقد مؤخرا بين تل ابيب وانقرة يقضي بتزويد اسرائيل بمئتين وخمسين مليون متر مكعب من المياه التركية والتي ستؤخذ عمليا من الحصص السورية والعراقية.

فاتحة ام خاتمة الازمات؟

من هذه الرؤى والهواجس المائية الاسرائيلية، يعتبر المراقبون ان الاعلانات الاسرائيلية المتكررة عن التمسك بهضبة الجولان وبالشريط الحدودي في جنوب لبنان، حتى في حال حصول تسوية سلمية ليست مناورات على الاطلاق.

ومن الحسابات نفسها، تنطلق اسرائيل ايضا في رفضها الحازم لمشروع سد اليرموك السوري / الاردني والذي تعتبره «خطرا حيويا على امنها المائي».

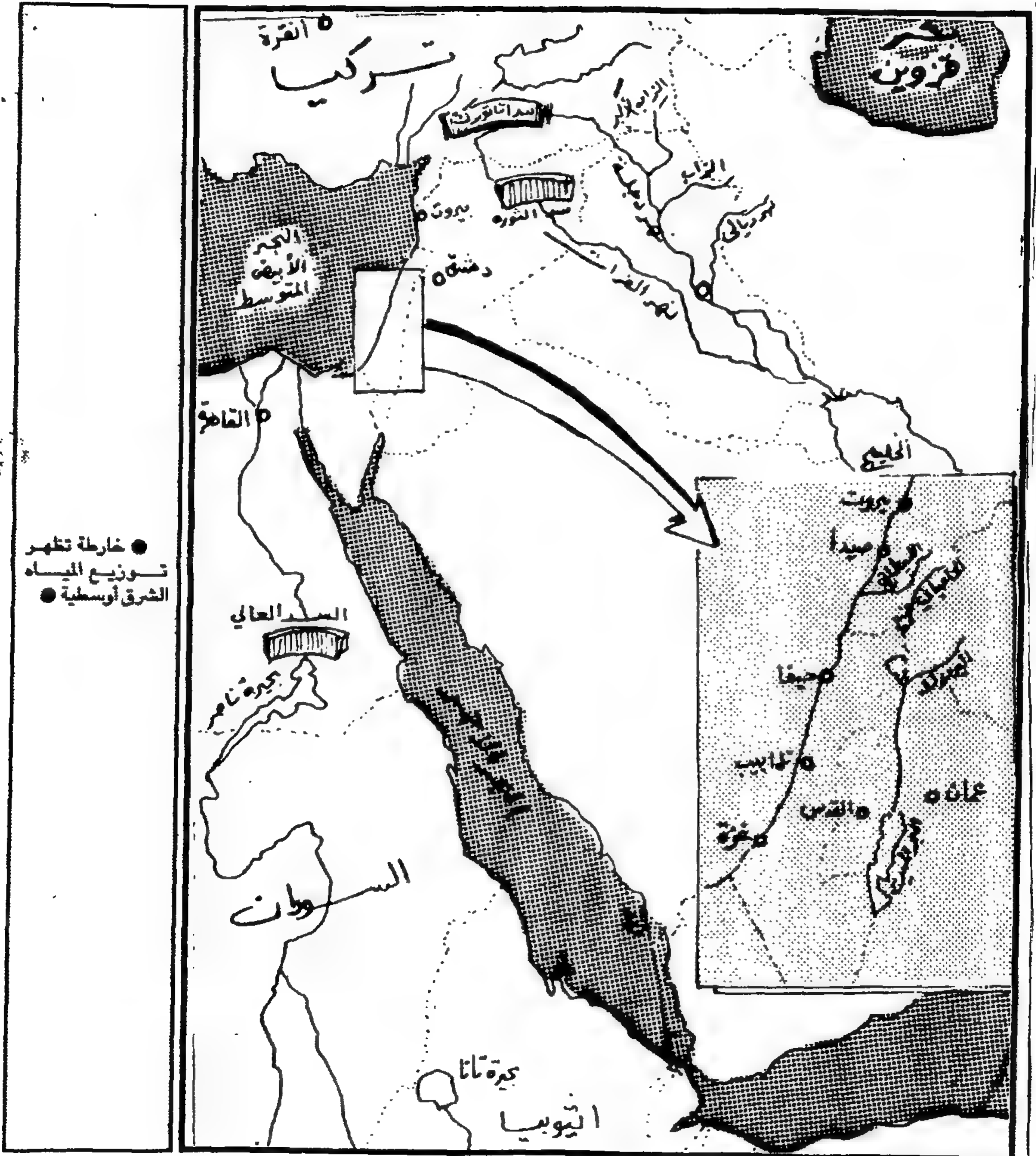
واذا كانت اسرائيل معروفة بالتمسك والتشدد في سياساتها، خاصة في ظل الدعم الامريكي والتغاضي السوفيتي، فالسؤال الذي سيبقى مطروحا هو: ماذا سيفعل العرب في المقابل؟ وهل لايزالون قادرين على الاتفاق فيما بينهم لمواجهة بموقف موحد؟ والسؤال الاهم: هل ستكون حرب المياه فاتحة ازمة شرق اوسطية جديدة مفتوحة الافاق، ام ان هاجسها وحده سيكون كافيا لحل كل ازمات الشرق الاوسط؟



المصدر: الاتحاد (الظلمانية)

التاريخ: ٦ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر: أبو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٤ ١٩٩١

حروب المياه .. قادمة !

.. والحلم
الإسرائيلي
تحت
إلى المياه
تستمر !!

٦٦ %
من
المياه
العربية
تأتي
من

مصادر خارجية

نقطة الماء تظل دائما بؤرة الحلم الصهيوني في إنشاء إسرائيل في قلب الصحراء .. فالأيديولوجية الصهيونية ومنذ بداية التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة.

وقد تنامي الحلم الصهيوني جنبا إلى جنب في السعي لتوفير المياه اللازمة لبناء واحة الرفاهية والديمقراطية وسط الصحراء ولما كلفت موارد المياه محدودة والهجرة إلى إسرائيل مفتوحة على مصراعها وبالذات السوفيتية فقد نشأت فكرة السيطرة على المياه العربية ونفذت جنبا إلى جنب مع ازدياد التوسع الإسرائيلي على حساب الأراضي العربية.



المصدر : أسس

التاريخ : ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أنور السادات



جمال عبدالناصر



سقوط الأمطار على الهضبة بالحبيشة خلال العقد الماضي قد يكون ظاهرة عارضة في

التاريخ المناخي لذلك الجزء من القارة الأفريقية أو بداية تغيير مناخي حقيقي كما يتنبأ البعض ولكن من ناحية أخرى قد تكون العوامل البشرية أخطر بكثير جدا من العوامل الطبيعية كما سيظهر فيما بعد .

يقول د . بكر أن إسرائيل تقوم بتقديم المشروع تلو الآخر أما لدول حوض الأنهار العربية المحيطين بها أو لدول الجوار الاستراتيجي بقصد التلويح بضرب الأمن المائي العربي في مقتل ونظرا لضعف الميزانيات الإسرائيلية المخصصة لدراسة مشاريع الأنهار العملاقة فإن مراكز الأبحاث الغربية والأمريكية بالذات غالبا ما تقوم بتقليل عنها في هذا الدور

والأمثلة على ذلك كثيرة من أهمها إنه ابتداء من الحرب الباردة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في عهد عبد الناصر عام ٥٨ - ١٩٦٤ أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حول مياه النيل وأهدته إلى النظام الاتيوي بهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي القائمة على الحدود السودانية - الاتيوية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذي إن تحقق يحرم مصر والسودان على الأقل من خمسة بلايين متر مكعب من الماء وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تلوح لعبد الناصر حينذاك باستخدام سلاح جديد وخطير لأن منابع النيل الأساسية تأتي من مرتفعات اثيوبيا ويمكن النظام الاتيوي لعب دور خطير في حرب المياه

إسرائيل تخرض

وأخذت إسرائيل طرف الخيط وبدأت تستثمره لصالحها ولتحقيق أطماعها حيث وضعت نصب أعينها التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشتركة في أحواض الأنهار لاستغلالها بالظلم الناتج عن الاستخدام

ولأسباب غير معلومة حتى الآن ترى دوائر البحث الإسرائيلية أن نهر النيل سيظل الحل الأخير لمشكلتها المائية الأمر الذي يجعلها تولى عناية خاصة بكل من مصر وإثيوبيا بل ترى أنها صاحبة دور حاسم بسبب امتلاكها تقنيات عالية في مجال تكنولوجيا المياه لا يملكها الآخرون ويضيف د . حسني أن هناك كثيرا من المقالات التي ظهرت في الصحف الإسرائيلية منذ منتصف السبعينيات والتي تدعو إلى مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب وبعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة لم تصل إلى حيز التنفيذ بإيصال مياه النيل إلى إسرائيل في حالة السلام الشامل وكان هدفه تخفيف التطرف الإسرائيلي بشأن الضفة الغربية والقطاع غزة .

ولم يكرر الرئيس السادات الفكرة مرة أخرى نتيجة للحملات الداخلية المعارضة لم عادت صحيفة « معاريف » الإسرائيلية في سبتمبر عام ١٩٧٨ لتكرار نفس الفكرة وكتب الصحفي الأمريكي منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحا إسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل وهي بالفعل فكرة كلها إسرائيلية وهي فكرة المهندس « اليشع كلي » الذي يعمل في شركة « ناعل » وهو يرى أن

إسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضع سنوات قادمة ويضع حولا للمشكلة أهمها جلب مياه من دول مجاورة أي أحضار مياه النيل إلى النقب الشمالي وقد نشرت صحيفة « معاريف » مشروع « اليشع كلي » وقالت أن الهدف نقل الماء بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية وفي الجانب الآخر نصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة تقع في الشمال الغربي بالقرب من طريق العريش - القنطرة - ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة ومجرى آخر يتجه نحو « أولكيم » وبير سبع وبهذا تكون القناة من الاسماعيلية إلى خان يونس بكل ثغراتها حوالي ٢٥٠ كيلو مترا وأنهم يدرسون في شركة « ناعل » كيفية استيعاب هذا الموضوع المعقد وتخفيض جهود كبيرة لتنفيذ المشروع واحتمالات أخراج المشروع إلى حيز التنفيذ احتمالات كبيرة الآن .

علاقات مريبة

تشكل اثيوبيا وحدها ٨٥٪ من إجمالي المياه الواردة إلينا من دول حوض النيل جميعا مما يضع اثيوبيا على رأس قائمة أولية اهتمام السياسة الخارجية المصرية . كما أن الرأي العام المصري شديد الحساسية والاهتمام بكل ما يحدث هناك ذلك يؤثر على نصيب مصر من مياه النيل وحقيقى أن اثيوبيا تمد مصر بـ ٨٥٪ من مياهها إلا أن النهر الاساسى لا يستند إلى عوامل بشرية بقدر ما هو عوامل طبيعية وإن انخفاض منسوب

بل أن أحد أهم أهداف إسرائيل الوصول إلى أحواض الأنهار العربية . وإذا علمنا أن أكثر من ٦٦٪ من موارد المياه العربية تأتي من أراض غير عربية لادركنا أهمية وصية « بن جوريون » في الاهتمام بالمبعد الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي وهي دول الجوار الاستراتيجي ووضعها في أعلى سلم الأولويات الإسرائيلية وعلى رأسها اثيوبيا وكينيا . الحاء الصهيوني في إسرائيل بنى على مائة فإن وقائع التاريخ تؤكد السعي لسحب « الحانث » حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل وتم شملت طموحاتهم كل مصفر المياه الموجودة في الوطن العربي ويتعمير ابق في الدول العربية وادى النيل ولهذا في عام ١٩٠٣ يتوود هرتزل إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالكسبوري وجوزيف تشمرلين آرث بلغور وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديوى عباس الثانى ومصطفى باشا فهمى وبطرس باشا غالى والمعتمد البريطانى اللورد كرومر بهدف تحويل مياه النيل إلى سيناء وقد بذل هرتزل نشاطا كبيرا لتحقيق مشروع توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء بقصد التوثب على فلسطين وقد أحبط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية والمعتمد البريطانى في مصر وبعد نجاح مساعى هرتزل الأولية في لندن حضر إلى مصر لعرض مشروعه على الحكومة المصرية واللورد كرومر وكلين المشروع ينص على توطين اليهود في العريش وبلقالي امتياز التوطن وإنشاء القنارات الشرقية لقناة وخليج السويس حتى حدود مصر وفلسطين .

وقد كون هرتزل بعثة فنية أرسلتها الحكومة البريطانية لتزور سيناء وقد شارك في البعثة التي أجرت أبحاثها في سيناء بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية زعماء الحركة الصهيونية في فينا وجنوب إفريقيا ولندن والأرجنتين ولم تكن مجرد بعثة فنية من مهندسين وعسكريين للبحث في توطين الاوربيين في سيناء .

لحق مشروع هرتزل عام ١٩٠٣ موافقة مبدئية ولكنه فشل بسبب الظروف الدولية التي فرضت على إنجلترا سياسة الوفاق الودى مع فرنسا ناهيا لمواجهة ألمانيا واستعدادا للصدام مع تركيا والمفنيا عند الانتقال لتنفيذ سكة حديد الحجاز .

إسرائيل والنيل

ويقول الخبير المصرى الدكتور حسنى بكر أن لإسرائيل مطامع في مياه النيل تعود إلى بداية هذا القرن ومع ازدياد أحاسيسها بوجود أزمة مائية قادمة أسرع بالتعاون والتنسيق مع أمريكا في مجال التكنولوجيا المائية .



المصدر :
 التاريخ :
 العدد : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربي المسرف للموارد المائية
 وفي ذلك تستخدم اسرائيل مساعداتها المباشرة او المساعدات الامريكية لبعض دول احواض الانهار مثل تامين سيطرتها على بلدان افريقيا والتي تقع في حوض النيل مثل زائير وكينيا وراوندا .
 وهذا يفسر سيطرة الشركات الامريكية والغربية على جملة مشروعات الري في هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التي توليها اسرائيل للابحاث العلمية الخاصة بموارد المياه وقد اعلنت الانباء عن تحالفات جديدة يقيمها النظام الاثيوبي وحركة تحرير جنوب السودان مع اسرائيل وبدء الانتقال الجذري لايديولوجيات هذه القيادات من اليسار الى اليمين فلا يخفى ان هناك خبراء اسرائيليين وتعاونوا مباشرة بين (جون فرنق) زعيم المتمردين في جنوب السودان واسرائيل ومجلس الكنائس العالمي

اتصالات ومؤامرات

اما الدكتور احمد عباس عبد البديع الخبير الاستراتيجي فيقول ان الدلائل تشير الى انه لا توجد في الوقت الحاضر او المستقبل القريب احتمالات لتصلح المصالح بين مصر ودول اعالي حوض النيل مثل اثيوبيا ولوغندا وزائير نظرا لانها ليست في حاجة ملحة الى المياه لاعتمادها من حيث النشاط الاقتصادي اسلما على الرعي وهنا يجدر الاشارة في هذا السياق الى ما اثرتة اثيوبيا باعتبارها الدولة التي تتمتع بموقع متميز على النيل/ من المشاكل منذ ان تسلسل اليها النظام الماركسي اذ اخذت تشير الاضطراب

بالاعلان عن خططها بقلعة سد على النيل في اراضيها وكان ذلك بدافع سياسي وبتهريب من الاتحاد السوفيتي ويمكن القول بأنه من المستبعد ان تقوم بتنفيذ مثل هذه الخطط سواء في الماضي او في الحاضر او المستقبل القريب بسبب حقائق منها المالية من ناحية وتاكل نور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في المتغيرات الدولية الراهنة من ناحية اخرى . وقد عادت في اوائل السبعينات تصرفاتها العدوانية وتوجيه انتقادات شديدة للخطط المصرية بشأن عبور مياه النيل الى سيناء بدعوى ان مصر تسعى استخدام حصتها من المياه بتحويل جزء منها الى سيناء ثم الى اسرائيل واشتد تبادل الاتهامات بين الدولتين حينئذ مما بدا تلويحا بالحرب من جانب مصر عندما اعلن الرئيس السادات قوله باننا لا نحتاج الى اذن من اثيوبيا او الاتحاد السوفيتي لتحويل مياه نيلنا وانه اذا اتخذت اثيوبيا اي اجراء لمصادرة حقوقنا من مياه النيل فلن يكون هناك بديل امامنا سوى استخدام القوة وبالنسبة لدول بحيرة فيكتوريا وخاصة كينيا تنزانيا فقد المحت الى احتمال ان تكون لها في المستقبل مصالح في البحيرة قد تتعارض مع مصالح

دول المجري الأدنى السودان ومصر .
 اما دول شرق افريقيا وهي اثيوبيا وراوندا وبوروندي وزائير فلن خططها المستقبلية لاستخدام مياه النيل لازالت غير معروفة على وجه اليقين وان كل من المحقق ان امكانياتها من المياه الجوفية والامطر تفوق كثيرا احتياجاتها المائية وتقوم اسرائيل من وراء الستار بعقد الاتفاقيات السرية وتقديم المساعدة الهادفة الى تحقيق التوتربين مصر ودول حوض النيل من اجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية حلم اسرائيل الكبرى .

ويضيف ان التقديرات تشير في الوقت الراهن الى اشتداد الحاجة الى المياه في اسرائيل والاردين والضفة الغربية بصورة متزايدة ففي سنة ١٩٨٥ كان عدد سكان اسرائيل ٤.١ مليون نسمة وبحلول سنة ١٩٩٥ سوف يصل عددهم الى خمسة

ملايين نسمة وفي الاردين كان عدد السكان ٢.٧ مليون نسمة في سنة ١٩٨٥ ومن المتوقع ان يصل في سنة ١٩٩٥ الى ٤ ملايين وفي الضفة الغربية ٨٠٠ الف عام ١٩٨٥ ويصل الى مليون نسمة عام ١٩٩٥ اما بالنسبة للموارد المائية السطحية والجوفية في هذه المناطق فإن مجموعها لا يتجاوز ٢.٥ مليون متر مكعب تبذل اسرائيل محاولات مكثفة لمواجهة مشكلاتها المائية من خلال اعادة استخدام مياه الصرف وتزويد البنيان الجوفية بالمياه وترشيد استهلاك المياه باستخدام التفتيش وغير ذلك من الوسائل ولكنها لاتزال في حاجة ملحة الى موارد اضافية لمواجهة مشروعات التنمية .

ويضيف د . عبد البديع الى هذه التقديرات المضاعفات التي سوف تترتب على مخطط اسرائيل في الوقت الحاضر لنوطين حوالي مليون من المهاجرين السوفيت خلال السنوات الثلاثة القادمة وتوفر احتياجاتهم من مياه الشرب والمعيشة واستصلاح الاراضي وتنفيذ مشروعات جديدة للتنمية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية لا يمكن القول بان ما تقوم به من استيعاب المهاجرين انما يدخل في اطار الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة وهي الضفة الغربية والجولان وغزة وهي من اغزر المناطق من حيث الموارد المائية السطحية والجوفية على

اسرائيل الكبرى

ويقول الدكتور حسن بكر الخبير السياسي والاستراتيجي بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ان اسرائيل منذ عدوان عام ١٩٦٧ قامت بتحويل مياه حوض نهر الاردن عبر الحامل المائي الوطني الى المناطق الغربية منها وقد ادى هذا الاستخدام المنهك من اسرائيل لنهر الاردن وبحر الجليل الى تلوث المياه الباقية في جنوب النهر الى حد لا يمكن للاردن من استخدامه بالاضافة الى ذلك تحصل اسرائيل على نحو مائة مليون متر مكعب من المياه سنويا من نهر

اليرموك واذا استمر ذلك كما يقول الخبراء فإن الاردن لن يكون قادرا على استعمال الوفرة بكفاءة عالية وتستهلك اسرائيل الآن ٩٥ ٪ من المياه المتجددة وهو ما يوازي خمسة اضعاف ما يستهلكه جيرانها حسب تقدير مائير بن مائير المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية ويذكر تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن ان اسرائيل سوف تواجه نقصا في مصادر مياهها علم ٢٠٠٠ بما يعادل ٨٠٠ مليون متر مكعب وهو ما يعادل نصف استهلاكها الحالي والتي يمكن تلخيصها اذا ارادت بتقليل المشروعات الزراعية العملاقة التي تنبئها لبناء الحلم الصهيوني في الصحراء ولما كان هذا الامر هو جوهر القضية الصهيونية وعاملا اساسيا ومركزيا في سياسة اسرائيل التوسعية فإن هذا الاختيار يصبح من المستحيل اتباعه .

قواعد صارمة

ويشير د . حسني بكر الى ان اسرائيل تحصل على ما يعادل ٤٠ ٪ من احتياجاتها المائية من موارد المياه الواقعة في الاراضي

العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أكد خبير المياه الامريكي « توماس ناك » لصحيفة الواشنطن بوست ان السلطات الاسرائيلية تقوم بوضع قواعد صارمة لاستغلال المياه عن طريق العرب ففي أغسطس ١٩٦٧ اصدرت سلطات الاحتلال الامر العسكري رقم ٩٢ بشأن صلاحيات المياه خولت بموجبه للحكم العسكري السلطة المطلقة في تحديد كميات المياه التي يسمح للعرب استغلالها وخولته بالمقابل فرض العقوبات والغرامات التي يراها مناسبة بحق المخالفين .

وفي عام ١٩٨٢ تم دمج مصادر المياه في الضفة الغربية بصورة نهائية ضمن شركة [كلوروت] الاسرائيلية وقد ادى ذلك الى تاخر خطط التنمية في الاراضي العربية المحتلة بدرجة كبيرة وبموجب هذه الاوامر حظر على العرب حفر ابور جديدة بدون الحصول على تراخيص من الحكم العسكري وخلال ٢٢ عاما لم تسمح سلطات الاحتلال الا بحفر عدد قليل جدا من الابار ويحظر على العرب عموما حفر ابور يزيد عمقها عن ١٢٠ - ١٤٠ مترا بينما يصل عمق الابار الارتوازية الاسرائيلية في الضفة الغربية الى اكثر من ٨٠٠ متر .

اما الدكتور ياسر علي هاشم الخبير الاستراتيجي في المركز القومي للبحوث فيقول إنطلاقا من تداخل الابعاد الاقتصادية والسياسية لازمة المياه في الشرق الاوسط وفي ظل عدم وجود اطر قانوني واضح يتيح للاطراف المتنازعة فرص الاحتكام لمبادئ القانون الدولي زادت خطورة هذه الازمة وبالتالي فإن التعرض لكيفية مواجهتها لابد ان يأخذ في الاعتبار عاملين اساسيين هما ان



المصدر: عيسو

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ شهر ١٩٩١

استراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة السيناريو المحتمل لهذه الازمة والذي يمكن حصره في بيئتين احدهما ذو طبيعة صراع بمعنى ان هناك حربا يدواتها المختلفة حول نقطة المياه في المنطقة والاخر ذو طبيعة تعاون بمعنى قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم والذي ينسحب على كافة دول المنطقة بدرجات متفاوتة .

ويؤكد د . ياسر هاشم على ضرورة تجنب الخلافات السياسية القائمة بين دول المنطقة لان الخطر القادم حقيقي يمس المصالح الحيوية للدول وتقضي المواجهة الجماعية فالازمة ستصيب من يتمتع بمصير ملته ومن لا يتمتع بها فان درجة التأثير ستختلف وعلى النظم السياسية ان تنتبه من الان لاهمية الصراع على نقطة المياه لانها تمس المواطن العادي في ضرورة من ضروريات حياته فلذا كان له ان يستغنى عن النظم فانه لا يستطيع الاستغناء عن الماء وستكون قضية الرأي العام على حكوماتها المقصرة في هذا الصراع شديدة .
كذلك ينبغي زيادة وعي المواطن بتثقيف الاستهلاك وباهمية نقطة المياه من خلال توضيح النقص في الموارد المائية وما يواجه المنطقة من اخطار .



المصدر : مصر الفناة

التاريخ : ٧ شهر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحامون يناقشون أزمة المياه العربية

تتعد لجنة الحريات بالنقابة العامة للمحامين مؤتمرا في ١٧ أكتوبر الجاري حول - المياه العربية كورقة مساهمة في مؤتمر السلام - يناقش المؤتمر مصير المياه العربية في مؤتمر السلام القادم ومطامع اسرائيل في الاستيلاء على منابع المياه والاستعداد العربي للتفريط فيها. يشارك في المؤتمر الدكتور عصام راضي وزير الري والسدكثرة علي النويهي وعبدالخالق الشنكوي وزير الري الأسبق والكاتب الصحفي كامل زهيرى .



المصدر: **الفرنسان**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠١٢

١٩٩١

موضوع الغلاف

وثيقة

أية اتفاقات مائية يتحدثون عنها؟

ان طرح موضوع المياه يأتي في وقت تفتح فيه ملفات المياه على الصعيد العالمي، وفي ظل نظام عالمي جديد، يجب أن تتاح موارد مياه متوازنة لجميع الأطراف وليس لأغراض الهيمنة. وكما لم يسمح يوماً للدول المالكة للنفط بالهيمنة الدولية باسم الشرعية الدولية فكذلك الحال بالنسبة للموارد المائية، وهذا ينطبق على تركيا واسرائيل.



المصدر: **الفرسان**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١ أكتوبر ١٩٩١

تتفرد قضية المياه في منطقة غربي آسيا بأنها اشكالية ذات طابع وطني واقليمي واقليمي في آن واحد. فعلى المستوى الوطني أصبحت معظم بلدان غربي آسيا في حالة عجز مائي سوف يبلغ ذروته عند نهاية هذا القرن. وعلى المستوى الاقليمي فإن كثيراً من الأحواض المائية المشتركة - سواء الجوفية منها أو السطحية - باتت تستغل بطريقة عشوائية من قبل البلدان المشتركة فيها التي تتسابق في نزحها دون أن تتوصل الى اتفاقيات تحكم استغلال هذه الموارد استغلالاً رشيداً. أما على المستوى الاقليمي فإن كثيراً من مصادر المياه في المنطقة تأتي إليها من اقاليم أخرى، فمياه النيل والفرات وبحلة تنبع من خارج منطقة غربي آسيا، بل من خارج المنطقة العربية عموماً.

اذن فنحن نواجه مشكلة تحتاج الى حلول جذرية، وهي ذات طبيعة فنية في الأصل، إلا أن طابعها سياسي. ان جوهر المشكلة المائية يتمثل في ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين الموارد المائية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولواجهة النمو السكاني والتحضر. يضاف الى ذلك ضرورة التحكم بأسباب تلوث البيئة الناتج عن التنمية الزراعية والصناعية في المنطقة. ان استمرار الأوضاع المائية الحالية هذه قد يؤدي الى تفاقم تناقضات غير مرغوب فيها قد لا تستبعد منها امكانية نشوب حروب ما بين الاطراف المشاركة في موارد المياه. ومن هنا فإن حل المسألة يتطلب تضامراً للجهود لتحقيق أمن مائي يتحقق من خلاله أمن غذائي لشعوب المنطقة.

ان السنوات العشر الأخيرة قد طبعت هذه المشكلة بالطابع السياسي وأصبحت التناقضات في سوق المعروض من الحلول لهذه المشكلة ما يدعو أحياناً الى الاستغراب! فتركيا تعرض مياهها الفائضة عن الحاجة عبر خط انابيب سلام بدايته الاسكندرية ونهايته دولة قطر، ويخرج المسؤولون هناك ليقولوا «نعم! الماء نبيعه كما نشترى النفط».

وينفس الوقت هم يمتنعون عن أي اتفاق مع الجارين المسلمين العراق وسوريا لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات، ناهيك عن حبس مياه نهر الفرات لمدة شهر لتعبئة سد أتاتورك دون الأخذ بالاعتبار احتياجات الدول المجاورة التي تقع في اسفل الحوض. فأي سياسة حسن الجوار؟ وأي غرض سياسي وراء هذا؟

أما اسرائيل فقد مارست كل ما تستطيع لاستغلال الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة طوال الفترة المائمية وجعلتها جزءاً من مواردها المائية الوطنية!! ولا يزال زخم الهجرة الى فلسطين مستمراً والموارد شحيحة. قالى اين؟! أية اتفاقات مائية يتحدثون عنها؟ أم المطلوب تنازلات مائية مطلقة؟



المصدر : ألفريد سان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩١

أما في حوض النيل فإنه في ظل العلاقات الحالية المستقرة الآن في ما بين دول الحوض، قد يظهر الاختلاف في ما بعد عندما يزداد معدل النمو السكاني وحصول خلل في الطلب على المياه بين هذه الدول.

مؤتمر اسطنبول

لقد اكدت الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه بأفريقيا (٢٥ - ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠) على ضرورة بذل الجهود لتحقيق ادارة افضل لموارد المياه مع الاستخدام الامثل لها، وابرام اتفاقيات بين دول القارة الافريقية التي تشترك في مواردها المائية كما ورد في اعلان القاهرة للمياه عن الندوة المذكورة. وفي القريب سيعقد مؤتمر اسطنبول للمياه والذي سيركز على موضوع ادارة المياه في المنطقة ووضع استراتيجيات تمويل مشاريعها. وبالرغم من أهمية هذا المؤتمر فإنه اخطر من أن يتترك لمبادرة فردية او دولة منفردة. وواضح أن طرح موضوع المياه يأتي في وقت تفتح فيه ملفات المياه على الصعيد العالمي، وفي ظل نظام عالمي جديد يجب أن تتاح موارد مياه متوازنة لجميع الاطراف وليس لاغراض الهيمنة. وكما لم يسمح يوماً للدول المالكة للنفط بالهيمنة الدولية باسم الشرعية الدولية فكذلك الحال بالنسبة للموارد المائية، وهذا ينطبق على تركيا واسرائيل. وكما ألبس النفط لباس السياسة، فإن من صالح دول المنطقة في المرحلة الحالية أن تلبس هذا المصدر لباساً إقليمياً سياسياً، لأن السير بالخطط الحالية سوف يؤدي بدول المنطقة الضعيفة الى أن تبقى دائماً تحت خط الفقر المائي بكثير. وعليه، فإن الاحتمال المتزايد للصراع من أجل المياه سيزيد من حدة المؤشرات الموجودة في المنطقة وهو احتمال يعود الى التنافس القائم بين خمس عشرة دولة حول الموارد المائية المشتركة التي توفرها انهار الفرات والارن والنيل، مع العلم بأن كل واحد من هذه الاحواض خاضع لسيطرة دولة غير عربية، وعدم وجود اتفاقات حول اقتسام المياه، خاصة بالاحواض النهرية وذلك بسبب التوترات السياسية، وغياب قاعدة واضحة لهذه الاتفاقيات يوفرها القانون الدولي.

أما من الناحية الفنية فإن دول غربي آسيا ومنطقة «الاسكوا» تواجه ظروفاً مائية غير عادية، فهي تقع في منطقة جافة أو شبه جافة، وأصبح العجز في الميزانيات المائية يقيد عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نتيجة لتزايد النمو السكاني وازدياد استهلاك المياه من قبل مختلف القطاعات التنموية التي شهدت تطوراً كبيراً وسريعاً في السبعينات والثمانينات، والمتوقع لها تطور اكبر خلال التسعينات.

ففي مستهل القرن الحالي حيث لم يتجاوز سكان المنطقة العربية اكثر من مائة مليون نسمة، لم تظهر ابعاد المشكلة المائية وانحصرت بالامكانات الاقتصادية والفنية اللازمة لتنمية الموارد المائية وتوفير الامدادات اللازمة للسكان. الا أن التفجر السكاني ومضاعفاته ادى الى اختلال معادلة الموارد المائية والسكان بنسبة مرتفعة، والخلل يمكن أن يتفاقم مع نهاية هذا القرن اذا ما علمنا أن عدد سكان المنطقة سيصبح حوالي ٢٠٠ مليون نسمة في ذلك الوقت. من هنا فهذا مؤشر



المصدر : المرفسان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩١

للطلب المتزايد والمتوقع على المياه وغيرها من الموارد الطبيعية وبالتالي ثقل المشكلة المائية التي ستواجهها دول غربي آسيا عند نهاية العقد الحالي، والحاجة لتحديد كافة أبعادها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

أسباب فنية للمشكلة

ان المنظمات الدولية ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وكذلك المؤسسات الفنية التابعة للجامعة العربية قد عقدت الاجتماعات والندوات للتباحث والتشاور لبحث هذه المشكلة فنياً على المستويات الفنية والخبراء، وجميع هذه الفعاليات خرجت بأن مسببات المشكلة المائية تعود الى أسباب منها:

- ندرة الموارد المائية: اذ تعاني منطقة الاسكوا من معدل هطول امطار منخفض ولا تتجاوز كمية الهطول الفعال اكثر من ٢٥٪ من مجموع الهطول سنوياً والتي تذهب للزراعات البعلية والمراعي وفي تغذية الجريان السطحي والمياه الجوفية، ويجب ألا تغفل عن تعاقب دورات الجفاف التي تصيب بلدان المنطقة والتي تزيد من شح الموارد المائية.

- ازدياد الطلب على المياه: يتزايد سكان منطقة غربي آسيا بمعدلات تعتبر من أعلى المعدلات في العالم، حيث تصل الى ٢.٨٪. ففي حين قدر عدد سكان المنطقة (ما عدا فلسطين) في عام ١٩٥٥ بـ ٤٤.٣ مليون نسمة، قدر هذا العدد في عام ١٩٨٥ بـ ١٠٧.٣ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل تعدادها عام ٢٠٠٠ الى حوالي ١٧٠ مليون نسمة. ومن هنا يتبين لنا الحجم المنتظر لتنامي الطلب على المياه لتلبية احتياجات التنمية.

- اتباع سياسة الامن الغذائي: والمكون الاساسي في اتباع هذه السياسة هو استهلاك المياه لأغراض الزراعة والتي تستأثر بنسبة ٨٠٪ من الحجم الكلي للمياه المستثمرة في مختلف بلدان غربي آسيا. من جهة أخرى، أخذت التنبؤات عن تطور الطلب في المنطقة في حسابها افتراض تحقيق الامن الغذائي لدول المنطقة، ومن هنا فإن اعتماد مثل هذه السياسة هو مسؤول رئيسي عن العجز المائي، ولا خيار لهذه الدول في التراجع عن هذه السياسة والا وقعت تحت عبء التبعية الغذائية والتي تؤثر على قرارها السياسي.

- انخفاض كفاءة استخدام المياه: ان الدراسات الحديثة التي قامت بها الاسكوا، قد دلت على أن كفاءة استخدام المياه في الري في بعض دول غربي آسيا لا تتجاوز في افضل حالاتها نسبة ٥٠٪. فإذا اعتمدنا أن ٨٠ - ٩٠٪ من كميات المياه المتوفرة تذهب لأغراض الزراعة، وابتدنا مدى الهدر في هذا القطاع، أضف اليه أن معظم شبكات نقل وتوزيع المياه في بعض دول الاسكوا أصبحت قديمة، ترتفع نسبة الهدر فيها الى ٤٠٪ في بعض الاحيان.

- تدهور نوعية المياه: وهذا يرجع الى سوء استعمال الموارد المائية في مختلف القطاعات، فهذا يمكن أن يرجع الى عدم ملائمة استخدام اساليب ووسائل الري والتسميد والوقاية، وانعدام شبكات الصرف الصحي وطرح النفايات السائلة والصلبة في الانهار والوديان وطفغان المياه المالحة والافراط في الضخ، كلها أسباب من شأنها ليس تلوث



المصدر: العربستان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢ تموز ١٩٩١

مصادر المياه وحسب، بل وتنعكس سلباً على البيئة ايضاً وعلى ثلوث كميات لا يستهان بها من الماء فتصبح غير صالحة للاستعمال ومن ثم المساهمة في العجز المائي.

- عدم وجود سياسات وتشريعات مائية واضحة في مجالات المياه المشتركة: فغياب التنسيق والتعاون في ما بين الدول المتشاركة أصبح متعذراً معه الوصول الى اتفاقيات لادارة هذه الموارد بما يخدم مصالحها وبالتالي ادارتها ادارة رشيدة قائمة على المحافظة على الثروة المائية.

- عدم تركيز قضايا المياه في جهة واحدة على المستوى الوطني: فان توحيد المؤسسات المختلفة القائمة على شؤون المياه في جهة واحدة من شأنه أن يرفع الاداء لهذه الجهة.

- عدم ايلاء التدريب اهمية خاصة في الواجهة المختلفة في قطاع المياه: ان التدريب والتعليم هما الاساس الذي يرقى بهذا القطاع في تحسين قاعدة المعلومات ويوفر امكانية استخدام تقنيات جديدة ترفع من شأن تنمية واستكشاف الموارد المائية وحفظها.

مجلس اقليمي

في ضوء ما سبق، فعند التفكير في الحلول العملية لهذه المسألة تتبادر للذهن آلية قوامها اطار اقليمي تعمل على تنفيذ السياسات والخطط المائية عن طريق ايجاد ادارة للمياه ينبغي توجيهها نحو تحقيق هدف رئيسي وهو تأمين الاحتياجات المائية حسب المواصفات المطلوبة مع الحفاظ على التوازن المائي والبيئي، وتكون ذات نظرة شمولية تكاملية، وتتقضي انخال العوامل الاقتصادية والاجتماعية فيها. وبهذا ستكون هذه العملية معقدة تشمل كافة المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة لتلك الموارد، وساعية لتقليل الانعكاسات السلبية على البيئة. ومن هنا فان الادارة المائية يجب أن تتصف بالاستمرارية والمرونة وأن يكون فيها تنوع في الاختصاصات، وأن ترمي الى ايجاد سياسات وتخطيط وتقويم للموارد المائية والطلب، والخروج بخطة متكاملة تكون اقتصادية وواقعية ومرونة ويمكن تنفيذها على مراحل، والغاية منها تنمية الموارد المائية والحفاظ عليها وترشيد استخدامها بعد ايجاد قاعدة للمعلومات والاطر التنظيمية الفعالة، ومن ثم الخروج باستراتيجية عامة لتنفيذ برامج المياه. ويمكن أن يكون هذا الاطار من خلال توصية احتواها نداء دمشق الصادر عن مجموعة خبراء المياه في الندوة التي اقامتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩ والذي استتكرت به القرارات الدولية (ماريل بلاتا عام ١٩٧٦) والقرارات العربية الاخرى بهذا الصدد، واجمعت على أن الية للتعاون والتكامل لحماية مصادر المياه ومواردها من التلوث والتدهور والنقصان باعتبار أن مصالح بلدان المنطقة في هذا الامر وحدة واحدة وأن الامن المائي والغذائي للعضو فيها من أمن الجماعة. لذا فان تشكيل مجلس اقليمي للمياه بعضوية خبراء من المنطقة ترعاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية



المصدر: الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٩١

لغربي آسيا (الاسكوا) يمكن أن يقدم المشورة الجماعية، ويتعاون في مهامه مع المنظمات والمراكز القائمة الدولية منها والعربية، ويتطور هذا بمرور الزمن ومع خبراته المكتسبة الى مجلس تمثيلي لبلدان المنطقة الواحدة. ان مثل هذه الالية، والتي تعمل «الاسكوا» على المضي في تنفيذها قد تكون بداية لالية فعالة يمكن من خلالها رصد صفوف دول المنطقة لمواجهة المستقبل المائي المحفوف بالمخاطر.

إعداد اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا
التابعة لهيئة الأمم المتحدة



المصدر: الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١ أكتوبر ١٩٩١

موضوع الغلاف

تقرير خطير لمجلس الشعب المصري

سيناريوهات حروب المياه القادمة

قد لا يحتاج هذا التقرير الخطير الذي أصدره مجلس الشعب المصري، والذي يشكل وثيقة هامة منفرد بنشرها، الى تقديم او تعليق. فهو يتنبأ - محذراً، لا بحرب واحدة في المنطقة حول المياه، ولكن بسلسلة من الحروب. وهو يضع اسرائيل - شارحاً ومفصلاً - في قلب عملية المواجهة القادمة حول المياه. ان الارقام والوقائع غير المسبوقه التي يحفل بها التقرير تشكل اضافات بالغه الاهمية والدلالة حول هذا الموضوع الخطير وتطورات المستقبلية..

تلك مقاطع مستقيضة من هذا التقرير الخطير الذي يقع في اربعين صفحة كاملة، ننشرها بنصها الاصلي دون اضافة او تعقيب. متصورين انها وحدها كفيلة بان تشد انتباهاً عربياً واسعاً - شعبياً وحكومياً - حول قضية المستقبل العربي كله..



المصدر: الفرسات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ تموز ١٩٩١

القديم الذي ربما ترجع بدايته الى زمن ولادة فكرة المشروع الصهيوني نفسه، فقد فكر الصهاينة في بادئ الامر في اقامة وطن قومي لليهود في سيناء بعد تحويل نهر النيل اليها وذلك قبل استقرار عزمهم على احتلال فلسطين. وبعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ بدأ الصهاينة يتحدثون بصوت عال عن حلمهم باسرائيل الممتدة من النيل الى الفرات وهو اكبر مصدر للمياه والحياة في المنطقة. بل ان الزعيم الصهيوني حايم وايزمان كتب في عام ١٩٢٠

الى وزير الخارجية البريطاني «اللورد كيرزون» ان الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب، بل تريد لحدودها ان تشمل ايضاً جنوب لبنان، ولا يكفي ان يكون نهر الليطاني واليرموك داخل الحدود بل من الضروري ضم الاراضي التي يجريان فيها وهي اراض لبنانية وسورية وارنية. والمؤسف ان الحلم الاسرائيلي يتحقق حرفياً يوماً بعد يوم فقد احتلت اسرائيل جنوب لبنان واستولت على مياه انهار الليطاني والوزاني والحاصباني وحرمت الاراضي

الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٢ مليار متر مكعب من مياه نهر الاردن سنوياً، وانها تخطط لتحويل هذا النهر الى صحراء النقب وتقف حجر عثرة في طريق تمويل البنك الدولي لمشروع سد الوحدة الاردني على نهر اليرموك بادعاء ان لها حقوقاً في مياه هذا النهر الذي يجري في الاراضي السورية والاردنية.

واذا علمنا ان الاردن يعاني من نقص حاد في امدادات المياه يبلغ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. ومع توقع ازدياد ازمة المياه خلال التسعينات في الشرق الاوسط في جميع دول المنطقة فان الخبراء يؤكدون ان الحرب القادمة في الشرق الاوسط ستكون بسبب المياه حيث البؤر الساخنة في ثلاث مناطق: منطقة حوض النيل، منطقة حوض الفرات، متجمع الامطار في الاردن وسوريا ولبنان واسرائيل (والاراضي العربية المحتلة).

يعاني العالم المعاصر حالياً من مجاعة مائية تجتاح كثيراً من المناطق، وتتصدر منطقة الوطن العربي وافريقيا اكثر مناطق الصراع المائي. وعلى مستوى الوطن العربي تكتسب هذه المسألة اهمية متزايدة اذا تذكرنا الثقل الاقتصادي والمعنى السياسي لنقطة المياه في الوطن العربي، اذ ان هناك اجماعاً بين قادة دول المنطقة والمعاهد السياسية والاكاديمية على ان قضية المياه اصبحت اخطر من قضية النفط فعقد التسعينات سيكون عقد المياه واية حروب قادمة في المنطقة ستكون بسبب المياه.

والمشكلة التي تواجه الدول العربية، انها تعاني من نقص قدره ٤٤ ٪ في تلبية احتياجاتها المائية، في ظل تحكم ٨ دول غير عربية باكثر من ٨٥ ٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي. وهي اثيوبيا واوغندا وكينيا وزانير وتركيا والسنگال وغينيا لجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية للوطن العربي، كما تطمع مستقبلاً في سلب المزيد من المياه لاعاشة الاعداد الهائلة من المهاجرين النازحين اليها.

ان المشكلة الاكثر خطورة الآن هي دخول المياه الى صلب نزاع الشرق الاوسط فتصدرها لقضايا التاريخية والتي استعصت على الحل لمدة عقود.

ابعاد حرب المياه

ان الخطر الحقيقي على دول المنطقة ومصادر المياه فيها يكمن اساساً في اسرائيل لرغبتها في السيطرة على هذه المصادر وهو حلمها

الصراع حول نهر الأردن

لقد اخذ الصراع في الاشتعال حول نهر الأردن مع بدء إسرائيل في تنفيذ خطتها عام ١٩٥٣ بتحويل نهر الأردن حيث رصدت سوريا في تموز/ يوليو ١٩٥٣ تحركات اسرائيلية لحفر القناة الرئيسية للمشروع بالقرب من حدودها في المنطقة المزروعة السلاح شمال جسر بنات يعقوب، وسارعت سوريا بتقديم شكوى الى مجلس الأمن والبت باصدار قرار للوقف الفوري لهذه الاعمال بعد رفض اسرائيل الاستجابة لأوامر كبير مراقبي الأمم المتحدة بإيقافها.

وازاء الموقف الجديد الذي هدد بعودة القتال، قام الرئيس الأميركي أيزنهاور بتكليف المستشار جونسون كممثل شخصي له بمهمة التفاوض مع دول المنطقة لحاولة اقناعها بالموافقة على مشروع موحد لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن. ومع تقدم مفاوضات جونسون تضاعفت نقاط النزاع بين الأطراف العربية واسرائيل، إذ قبل العرب باستخدام مياه النهر خارج الحوض كما تنازلت اسرائيل عن مطالبتها بدمج الليطاني في نظام نهر الأردن واقترحت الأطراف العربية أن تكون بحيرة طبريا مركز تخزين لفائدة جميع الأطراف وهو ما عارضته اسرائيل كذلك، بينما طالبت الأطراف الأوروبية بالاشراف الدولي على عملية توزيع المياه، فان اسرائيل عارضت تدخل أي من أجهزة الأمم المتحدة في موضوع استغلال المياه بين دول المنطقة.

وبموجب خطة جونسون حصلت اسرائيل بموجب خطة جونسون حصلت اسرائيل على ٤٠٠ مليون متر مكعب، ونجد ان اسرائيل والأردن ابديا القبول غير الرسمي بالتفاصيل الفنية للخطة على اساس الحصص الموضحة

فيها، وبدأ كل منهما في وضع الخطط المنفردة به، وكان المشروعان الأساسيان هما: مشروع أنبوب المياه الاسرائيلي، ومشروع قناة الغور الأردني.

ولكن عاد الصراع للتفجر مرة أخرى قبيل انتهاء مشروع أنبوب المياه الاسرائيلي في عام ١٩٦٤، فقد تمت الدعوة لأول قمة عربية لبحث مشكلة تحويل نهر الأردن التي تقوم بها اسرائيل، وكانت اهم قرارات قمة ١٩٦٤ انشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية حيث اعتبر هذا بديلاً عن التدخل العسكري المباشر لانشال خطط اسرائيل وكان امام الدول العربية احد خيارين

١ - اما تحويل مياه الحاصباني الى الليطاني وتحويل مياه بانياس الى اليرموك.

٢ - او تحويل كل من الحاصباني وبانياس الى اليرموك.

وتم الاستقرار على الخيار الاخير مع تخزين المياه خلف سد اقترح اقامته هو سد الخيبة، وبدأت الدول العربية في تنفيذ مشروعها فعلاً في عام ١٩٦٤ بالبدء، في اعمال سد الخيبة، وكان هذا السد هو المشروع الاخطر على اسرائيل حيث يحجز روافد نهر الأردن عن التدفق الى بحيرة طبريا.

ولهذا اعلنت اسرائيل انها لن تقف مكتوفة الايدي امام المشروعات العربية التي تلحق الضرر بها، خاصة في ما يتعلق بسد الخيبة الذي يعد وسيلة تمس مصادر المياه التي تصل الى اسرائيل، وانها تعتبر هذا السد عملاً من اعمال العدوان، وبالتالي قامت اسرائيل بشن هجمات جوية استهدفت مناطق العمل في

المشروع، ووصلت الهجمات الى اقصاها في نيسان/ ابريل ١٩٦٧ بتوجيه هجمة جوية في اعماق سوريا وكانت الصحف الاسرائيلية قد ذكرت ان النزاع حول مياه نهر الأردن يعتبر فرصة لاسرائيل لشن الحرب في الوقت الملائم ويعتقد بعض المحللين ان موضوع المياه كان ضمن الاسباب الرئيسية لقيام اسرائيل بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وكانت النتائج المهمة للحرب ١٩٦٧ على جبهة المياه غاية في الوضوح، فقد حسنت اسرائيل من موقعها المائي من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية إذ ان احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن، فخطوط وقف إطلاق النار جعلت اسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالي ١٠ كيلومترات فقط قبل العرب، وهو ما أدى الى جعل أي تنمية لنهر الأردن رهن قبضة اسرائيل.

وبالتالي توقفت اعمال سد «الخبية» الذي كان مقرراً ان يخزن ٢٠٠ مليون متر مكعب وكذلك توقفت اعمال سد المقارن الذي كان مقدراً له تخزين ٣٥٠ مليون متر مكعب بينما توقفت المشروعات العربية، فان اسرائيل قد اتبعت لها فرصة مناسبة لحل ازماتها المائية على حساب المناطق العربية التي احتلتها بعد الحرب.

كذلك لم تكثف اسرائيل بمعارضتها لمشروع سد اليرموك، ولكن استخدمت موقعها الجديد على نهر اليرموك بعد ١٩٦٧، للضغط على الأردن، ففقد شكا الأردن باستمرار من الممارسات الاسرائيلية حيث كانت اسرائيل



المصدر:الفرسان

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصراع حول نهر الفرات

إذا كانت مصر هي هبة النيل، فإن سوريا هبة الفرات وإن كانت درجة الاعتماد السوري على الفرات لا تصل إلى درجة الاعتماد المصري الكلي على النيل.

ويشارك في نهر الفرات ثلاث دول هي تركيا «دولة المنبع»، وسوريا «دولة المجرى» والعراق «دولة المصب» ويقدر ما تشعر مصر والسودان بتخوف شديد من الاصابع التي تحاول اللعب في منابع النيل، خاصة من الهضبة الحبشية للتأثير على تدفق المياه نحو الأراضي السودانية ثم الأراضي المصرية فإن التخوف السوري والعراقي أصبحا اليوم واقعاً قائماً بعد أن

أتمت تركيا بناء واحد من أضخم السدود على نهر الفرات، «سد أتاتورك»، وحجزت تدفق المياه تماماً في الفرات مدة شهر، لملء خزان هذا السد والبحيرة الرافدة خلفه شرقي الأناضول ولقد جاءت أزمة المياه المثارة حالياً بين تركيا وسوريا والعراق لتضيف هماً جديداً إلى همومنا ولتحتذر من مخاطر اختراق الأمن القومي العربي في جبهة أساسية هي الجبهة الشرقية. ولذلك فإن هناك أربعة محاور رئيسية يجدر بنا مراعاتها ونحن نعالج أزمة مياه نهر الفرات بين الدول الثلاث وهي:

المحور الأول: هو «المياه» بتركيباتها الاستراتيجية المعروفة ثلاثية الاستخدام «الشرب، الري، توليد الكهرباء» ولذلك فإن تأثيرها اليومي في حياة البشر تأثير مباشر سريع ومن ثم يمكننا فهم حساسية الموقف وصعوبته بالنسبة لسوريا التي يجري فيها نهر الفرات قادماً من منابعه الرئيسية في الجبال التركية الشرقية «جبال أرمينيا وطوروس» ومن مياهه تقوم الحياة وتستمر خاصة في شمال

وتقوم إسرائيل بدراسات عميقة عن المياه الجوفية وأكدت إحدى هذه الدراسات على وجود خزان مياه جوفية في الصحراء المتاخمة للحدود المصرية - الإسرائيلية يمتد إلى عمق وتقدر كمية المياه فيه بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب وأشارت الدراسة إلى ضرورة استغلال هذه المياه.

فالمشروعات الإسرائيلية لم تتوقف عن سحب المياه، بل أقامت إسرائيل سداً في منطقة الكونتيليا قرب الحدود المصرية لمنع تسرب المياه إلى الأراضي المصرية.

ودخلت إسرائيل لعبة صراع القوى في أفريقيا وخاصة في منطقة دول حوض النيل، وأصبحت لإسرائيل سياسة أفريقية واضحة بعضها موجه لخدمة مصالحها الخاصة، وبعضها موجه لخدمة المخطط الاستعماري الغربي الكبير، وكانت النتيجة أن أصبحت لإسرائيل اليد الطولى في أفريقيا، وسيطرت إسرائيل على قلب أفريقيا، فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع جنوب أفريقيا.

واستناداً لما تقدم، نجد أن اطماع إسرائيل في الموارد المائية العربية لا حصر لها ابتداءً من مياه نهر الأردن وروافده إلى مياه أنهار جنوب لبنان ومياه الأنهار المحتلة في الضفة وغزة، وحتى مياه نهر النيل، لم تسلم من الاطماع الإسرائيلية. فجميع الدراسات تشير إلى تزايد حاجة إسرائيل إلى المياه ليس للزراعة فقط، ولكن أيضاً للحاجات المتزايدة الناتجة عن زيادة السكان وقد وصل عدد سكان إسرائيل حالياً إلى ٤.٥ ملايين نسمة، ويتوقع وصولها إلى ٥.٢ ملايين نسمة خاصة من تزايد هجرة اليهود السوفييات ويهود أوروبا الشرقية وأثيوبيا والذين يتوقع أن يصل منهم خلال السنوات الثلاث القادمة حوالي نصف مليون يهودي. ولتغطية احتياجات الهجرة في السنوات القليلة القادمة فإن إسرائيل ستكون في حاجة لتدبير حوالي ٢٦٨ مليون متر مكعب إضافية في عام ١٩٩٥.

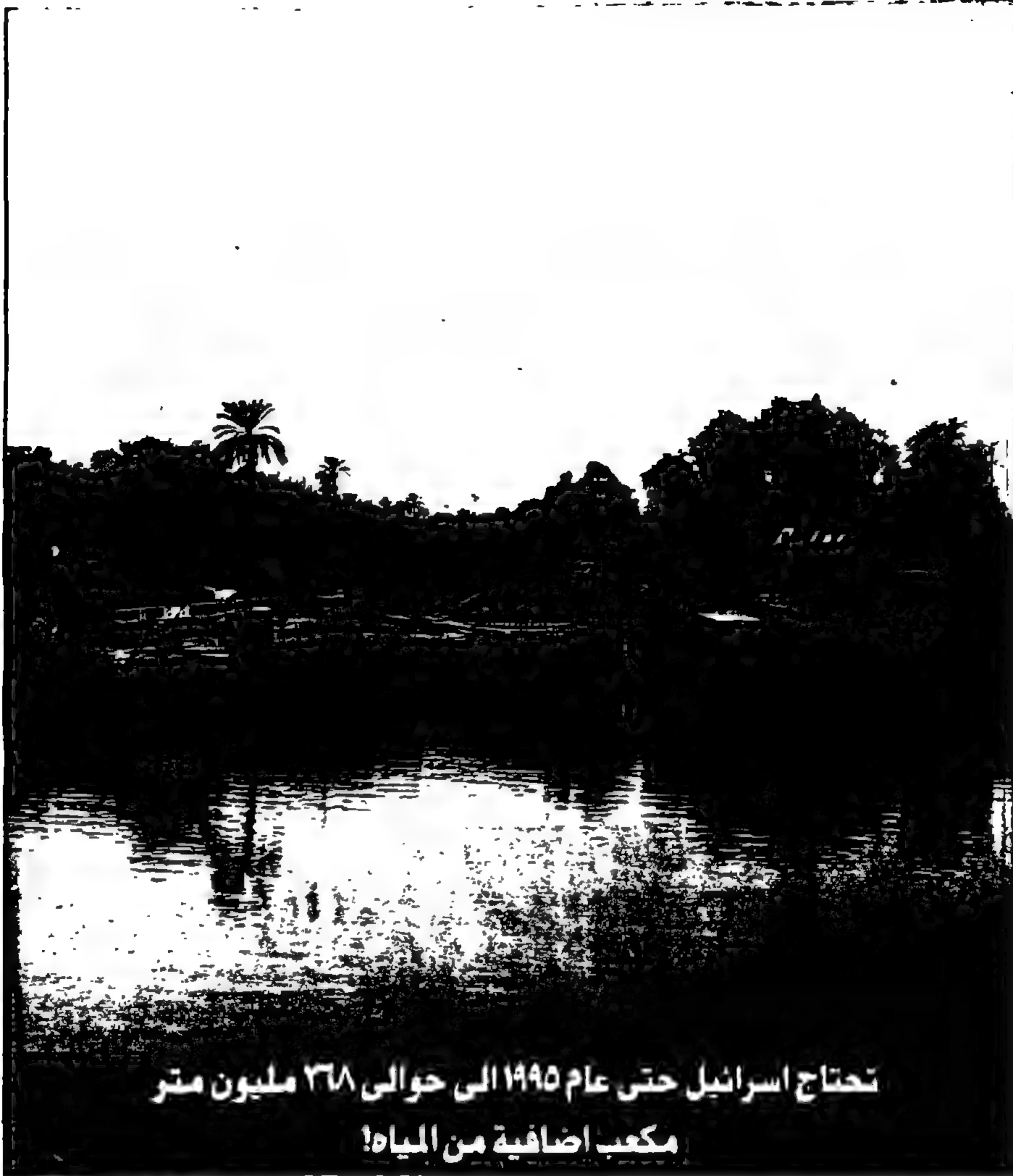


المصدر: **الفرسان**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠١٩

٢٠١٩



تحتاج اسرائيل حتى عام ١٩٩٥ الى حوالي ٣٦٨ مليون متر مكعب اضافية من المياه!

الذين يعيشون على الحدود العراقية والسورية والتركيا والايروانية والسوفيائية مكوّنين واحدة من اعقد المشاكل العرقية في المنطقة. المحور الثالث هو دخول اسرائيل بشكل مباشر او غير مباشر في مسلسل الصراعات في المنطقة المحيطة بها لاشغالها بأي وسيلة، وذلك ان اسرائيل ترى من وجهة نظر امنها القومي ضرورة العمل على ان تشغل المنطقة العربية وان تشغل الدول المحيطة بها بصراعات

وشرق سوريا. وكذلك الامر بالنسبة للعراق التي يصل اليه نهر الفرات قادماً من سوريا كما يخترقها النهر الآخر «دجلة» قادماً مباشرة من تركيا ايضاً ليصبأ معاً في الخليج عند اقصى الجيوب العراقي اي ان المياه العذبة المذفقة من تركيا وسوريا والعراق من خلال نهري دجلة والفرات تمثل عصب الحياة في البلدين العربيين. المحور الثاني هو الاقليات العربية فعند التقاء الحدود السورية - التركية والعراقية - التركية تشتعل ازمة الاقليات خاصة الأكراد



الحدود المشتركة مع تركيا أصبحت معبأة
بكل عناصر الانفجار

الواقع اننا نعتقد من منظور قومي عربي ان
الخطورة التركية ليست فنية بقدر ما هي تندرج
في نطاق استراتيجية تركية متكاملة ومن ثم
فالعنصر السياسي لا يغيب عنها.

ومن ناحية اخرى فهناك عوامل وشواهد تدل
على ان التحكم الذاتي في مياه الفرات ودجلة
ايضاً يدخل ضمن هذه الاستراتيجية المتكاملة
التي يجري تنفيذها منذ سنوات.

وبالتالي يكون من حقنا ان نقول ان هذه
الحدود المشتركة بين سوريا وتركيا والعراق
اصبحت تحمل كل عناصر الانفجار لانها
بالفعل معبأة بكل أدوات سلاح المياه الى سلاح
الأقليات.

فالخلافات الراهنة بين كل من العراق
وسوريا وتركيا حول مياه نهر الفرات تؤكد ما
قاله المحللون من ان العقد الذي بدأ لتوّه مرشح
ليصبح عقد الصراع حول نقطة المياه في
مختلف أرجاء منطقة الشرق الاوسط اذ يكاد
يكون الوضع حرياً في مختلف اقاليم الوطن
العربي التي تشترك في مورد مائي واحد مع
بلدان اخرى مجاورة غير عربية، ولكن الصراع

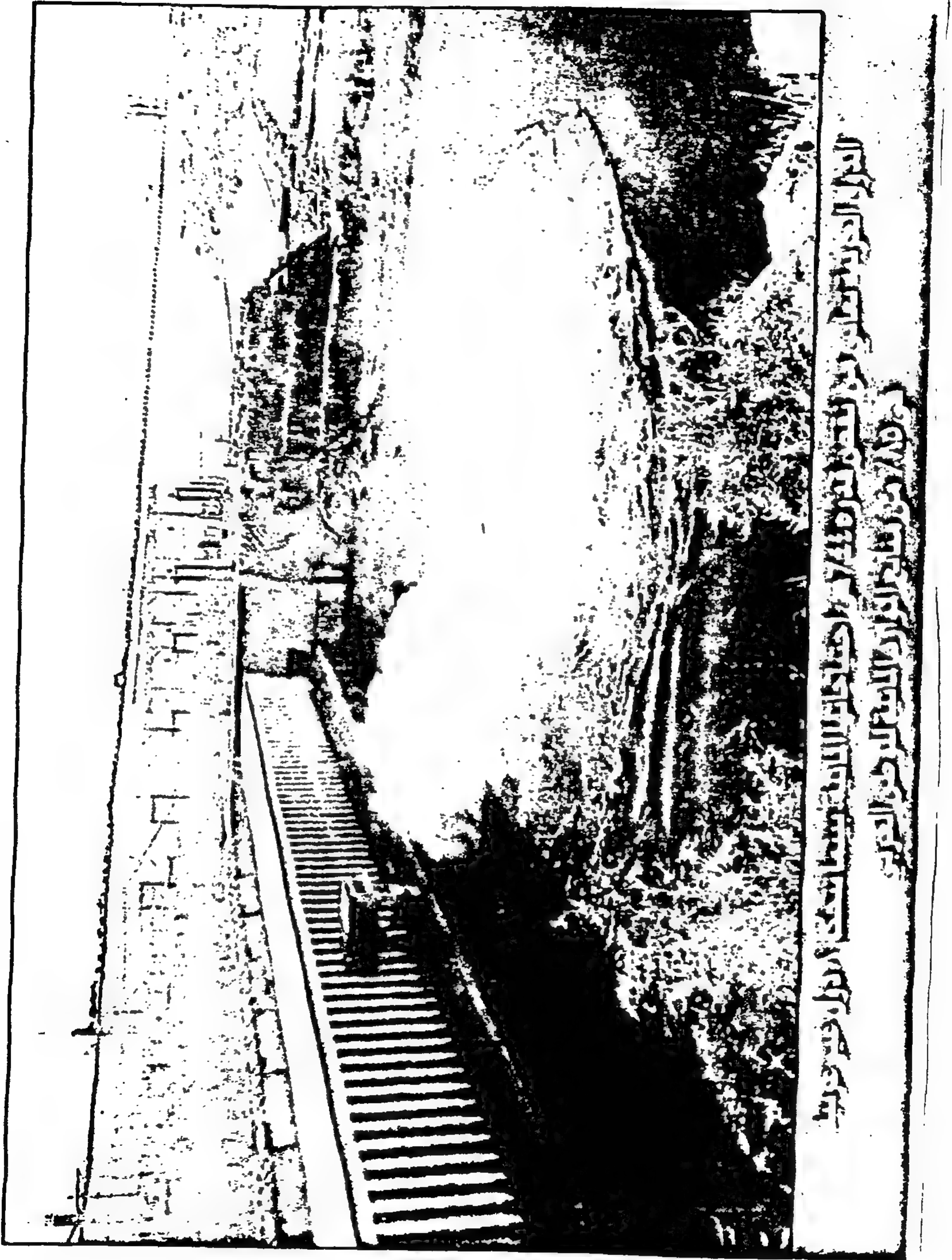
اخرى بعيداً عن الحدود الاسرائيلية، وشد
الانتباه العربي بعيداً عن القضية الفلسطينية.
المحور الرابع: هو محور التوترات السياسية
العسكرية السائدة في المنطقة. فاسرائيل تجد
في سوريا اخطر اعدائها وايران ما زالت
متحفزة لاستئناف حريها ضد العراق بعد
ثمانى سنوات عصيبة من القتال المدمر الذي
ترك أثره المباشر ليس فقط على البلدين
المتحاربين بل ايضاً على الدول المجاورة،
وكذلك على دول الخليج العربية التي عانت من
هذه الحرب عسكرياً واقتصادياً وسياسياً،
وحتى بعد حرب تحرير الكويت من العدوان
العراقي وانهك العراق عسكرياً واستراتيجياً.
ثم تبقى تركيا الدولة الاساسية التي
استفادت من حرب الخليج. فهل في اطار
المحاور الاربعة يمكننا القول ان قيام تركيا
بحجز مياه الفرات قديماً كان بهدف سياسي
للضغط المباشر على سوريا التي تستفيد من
مياه الفرات اكثر من العراق، ام ان الامر هو
مجرد اجراء «فني» كما اعلن المسؤولون
الاتراك خلال حملة تهينة المخاوف؟



المصدر: الفرسان

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر : الممرسات

التاريخ : ٢٠٠٤ - ١٩٩١

حوض نهر النيل

تتميز العلاقات الدولية بين دول حوض النيل بالثبات والاستقرار النسبي إذ تقوم مصر بالحصول على حصتها المائية حسب الاتفاقات المائية المبرمة مع السودان عام ١٩٢٩، ١٩٥٩ علاوة على الاتفاقات الدولية بين المملكة المتحدة وإيطاليا عام ١٨٩١، وبين المملكة المتحدة والحبشة عام ١٩٠٢، والتي تلزم دول حوض النيل بعدم إقامة أي منشآت على نهر عنيزة أو النيل الأزرق أو بحيرة تانا وتؤكد هذا الاستقرار بعد الاجتماع الذي حضره ممثلو دول وادي النيل عدا إثيوبيا، تحت إشراف برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة سنة ١٩٨١، والتي تمت فيه المصادقة على عدة اتفاقات أهمها التعاون بين دول المنطقة في تنمية الموارد المائية لمصلحة الجميع.

وفي مصر تعتمد ٩٩٪ من الرقعة الزراعية على الري. والنيل هو في الواقع المصدر الوحيد للري، إذ لا توجد أمطار كما لا توجد مصائر أخرى للمياه. بل أكثر من ذلك تتقاسم ثماني دول أفريقية مياه النيل في ما بينها، لذلك فإن الأمن القومي المصري - الذي يركز على مياه نهر النيل - هو إلى حد كبير في أيدي ثماني دول أفريقية - دول حوض النيل - (السودان - إثيوبيا - أوغندا - تنزانيا - زانير - رواندا - بورندي).

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول الفرات يعد أكثر حرياً من زاويتين: الأولى: هي كون تركيا دولة المنبع الذي بوسعه أن يتحكم إذا شاء عبر إنشاء السدود في كمية ونوعية المياه التي تتدفق لكل من العراق وسوريا.

الثانية: طبيعة العلاقات العراقية - السورية في الفترة الراهنة لا تسمح بتعديل كبير في موازين القوى للضغط على تركيا.

وأياً كانت الخسارة التي ستصيب العراق وسوريا في الأمد القصير فإنه ينبغي على البلدين أن يسارعا إلى الاتفاق العملي حول وضع اتفاقية دولية لتقسيم مياه النهر تضمن حاجات البلدين في المستقبل، فلا يعقل أن تقترح تركيا مشروع أنابيب السلام الذي عرضت فيه على بعض بلدان المنطقة ومنها إسرائيل ودول الخليج، تزويدها بالمياه لكونها دولة لديها فائض مائي في الوقت الذي تحجب فيه مياه نهر دولي مشترك بين بلدين يعتمدان عليه بشدة سواء كمصدر للري أو لتوليد الكهرباء، ويشكل الحد الأدنى اتفاقاً مسبقاً سورياً عراقياً وتنمية المصالح المشتركة مع

تركيا لتعديل موازين القوى بحيث تدرك تركيا مدى الضرر الذي يمكن أن يصيبها من جراء أي تصرف منفرد بشأن مياه النهر خاصة بعد اكتمال سلسلة الحدود التركية على مياه النهر. وما قرار تركيا من حبس مياه نهر الفرات عن التدفق إلى كل من سوريا والعراق لمدة شهر إلا جزءاً من مسلسل الصراع، وبرغم كل المبررات الابتكارية أو الفنية التي تقدمها حكومة تركيا لتبرير قرارها، فإن الإجراء التركي يشكل تهديداً مباشراً ومصالحاً سورية والعراقية على حد سواء بل وتهديداً جدياً للأمن القومي العربي بمفهومه الشامل. والقضية خطيرة وملحة وتتطلب تحركاً عربياً على المستوى القومي ومعالجة واقعية وعادلة وتخللاً إيجابياً مع تركيا التي ترتبط بعلاقات قوية مع العديد من البلاد العربية، فالمطلوب هو توصيل الأطراف المتصارعة إلى اتفاق مائي يحدد الكمية التي تلتزم تركيا بتدفقها من الفرات إلى سوريا والعراق ويحدد أبعاد العلاقات بين هذه الأطراف الثلاثة قبل أن تقع المواجهة.

فحبس مياه الفرات أيما كانت دواعيه الاقتصادية أو الفنية، ما هو إلا قرار سياسي يلحق الضرر بقطرين عربيين شقيقين بل هو في واقع الأمر تهديد جدي للأمن القومي العربي.



المصدر: **الفرسان**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ **سبتمبر ١٩٩١**



**الصراع حول الدرات صراع حرج والخطورة التركية ليست بيننا ولكنها
تخرج في نطاق اسرارنا عبر تركيا وسكانها**



المصدر: الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٩١

قناة جونجلي كان سيوفر لمصر بلايوني متر مكعب من المياه كل عام، وهو ما يعادل ٥ ملايين متر مكعب من المياه كل يوم، لذلك تخسر مصر - بسبب الحرب الاهلية الدائرة في السودان ٥ ملايين متر مكعب من المياه يومياً. وهذا يعني اننا فقدنا امكانية زراعة ٣٦٠ ألفاً من الأفدنة كل عام، واننا في السنوات الثلاث الماضية فقدنا امكانية زراعة مليون فدان.

تردد اخيراً ان السودان يعد مشروعاً للتلاعب في حصة مصر من مياه النيل وذلك بتحويل جزء من مياه النيل الى المملكة العربية السعودية من خلال خط مواسير وان كان ذلك المشروع لم يخرج بعد الى حيز التنفيذ ولكن الفكرة قد تجد يوماً طريقها الى التنفيذ... مما يستوجب ان نلتفت لما يحدث حولنا... وان نخطط لمواجهة بأسلوب علمي...

القاهرة - الفرسان

وعلى الرغم من كل مجهوداتنا للمحافظة على موارد المياه والسيطرة عليها الا ان هناك حاجة متزايدة باستمرار الى موارد اضافية للمياه، اذ يولد ١.٢٠٠.٠٠٠ مصري كل عام، في حين يتزايد طلب سكان دول اعالي النهر من المياه على نحو غير مسبوق.

ويتنبأ المتخصصون بأنه اذا استمرت الأحوال على ما هي عليه الآن وحتى عام ٢٠٠٠، فسوف يعاني كل من مصر والسودان، من عجز هائل في موارد المياه، اذ انها سوف تحتاج الى ٥ بلايين متر مكعب من المياه كل عام. ومن أبرز المشاريع المشتركة التي اتفق عليها الجانبان المصري والسوداني هو مشروع اتفاق انشاء «قناة جونجلي».

ولقد تم بالفعل تنفيذ ثلثي المشروع، الا ان اعمال الحفر قد توقفت منذ ثلاث سنوات بسبب الحرب الاهلية في جنوب السودان واختطاف المهندسين الاجانب، وفي حالة اكتمال مشروع

٤١ الفرسان 41 العدد ٧١٣ الاثنين ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩١



المصدر : صحيفة الكويت

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ٢٠٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« كارثة مائية متوقعة في الوطن العربي »

بمشق: خلدون زينو:

الزراعة والصناعة والطلب فيهما في تزايد مستمر على حساب ثبات واضمحلال المصدر.

ان الوطن العربي يعاني عجزاً مائياً سبباً بوضوح مع بداية القرن الحادي والعشرين. ويتزايد بعدها لتصبح حالة عدم التوازن المظهر الغالب على المعادلة وما يرافقها من أزمات ستعاني منها الاقطار العربية بنسب متباينة وعليها هنا ان نضيف الى الحساب «العامل النوعي للمياه» لأن جزءاً مهماً من مياه الوطن العربي بدأ يستثنى من الحساب نظراً لتملحه او تلوثه لدرجة لم تعد معها المياه صالحة للاستثمار.

وتبقى مسئلة بالغة الاهمية نوه اليها الباحث وهي الأوضاع السياسية المؤثرة في نسبة مهمة من المياه السطحية. إذ ان نحو ١٦١ مليار متر مكعب من المياه تنقي الى الوطن العربي من خارج حدوده من انهار دولية لغيرنا حقوق عليها كأنهار النيل وبحلة والغرات وغيرها، والأهم من ذلك ان منابعها تقع خارج الوطن العربي مما يمكن ان يهدد هذا المصدر في حالات التوتر السياسي بين الوطن العربي وجيرانه المهيمنين على منابع وفي وضع نهر الغرات خير مثال على ذلك.

ويعد فما هو مستقبل الوطن العربي في مواجهة العجز المائي؟ يجيب د. عيد السلام ان الدراسات المختلفة حول التصحر تظهر ان ٢٩ في المئة من مجموع الأراضي العربية مهدد بالتصحر، وان اهم اسباب الجفاف الناشئ قلة المياه وانحباس الامطار وسوء استخدام المياه وهدرها واستغلالها الجائر، وهناك خسائر سكانية وبيئية واقتصادية خطيرة في الاقاليم الجنوبية كالسودان وموريتانيا والصومال في السبعينات وبلدان المغرب في الثمانينات. وجاء تقنين مياه الشرب في المدن الكبرى في اوقات معينة من الاسبوع في فصل الجفاف ظاهرة اخرى افرزها العجز المائي الذي تعانيه بعض بقاع الوطن العربي حالياً نتيجة التوزيع غير العادل للثروات المائية وللكثافات السكانية من جهة وللازدياد الطلب على الماء من جهة اخرى. وان الوطن العربي سيعاني من عجز يصل الى مئات المليارات المكعبة في عقود القرن الحادي والعشرين.

ويرى الباحث ان السيل الكفيلة بمواجهة الكارثة المائية المتوقعة في الوطن العربي تتلخص في: أولاً استثمار حذر جداً لجزء من المياه الجوفية حفاظاً عليها كاحتياط استراتيجي مهم. وثانياً اتباع اساليب علمية متطورة لتوفير نسب من المياه المستخدمة في الزراعة المروية والاتجاه نحو التنمية العامومية مما يزيد المحصول ويقلل الاحتياجات. وثالثاً البحث عن موارد مائية جديدة عبر الكشف والمسح الدقيق. ورابعاً تنمية الموارد المائية المتاحة ودراسة الوضع الديمغرافي ومسئلة تحديد النسل واعادة النظر في السياسة السكانية اضافة للارشاد الجماهيري وسن القوانين الصارمة وتطبيقها في مجال الاستثمار الامثل للمياه في القطاعات الاجتماعية والتنمية كافة.

عندما نعلم ان عدد سكان الوطن العربي سيصبح عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٥٨ مليون نسمة - هذا اذا بقيت نسبة التزايد على حالها - فان علينا ومنذ الآن ان نقرع ناقوس الخطر في ما يتعلق بأهم اسباب حياتنا ومستقبلنا في ما يخص الأمن المائي وسبل الوصول الى كفاية ثابتة لا تتحكم بها الظروف المناخية الديمغرافية والسياسية. هذا الهاجس الكبير كان محور البحث المهم الذي قدمه د. عادل عبد السلام (استاذ بجامعة دمشق) ضمن فعاليات المهرجان الثقافي الذي رافق معرض الكتاب السابع بدمشق. بدأ الباحث بتقديم موجز عن تاريخ أزمة الماء عالمياً، وحدد ظهورها منذ منتصف هذا القرن حيث بدأت تعقد المؤتمرات والتدوات الاقليمية والدولية لبحث مشكلة الجفاف وأفاقها الخطيرة. وعلى الصعيد العربي فقد انطلقت اول صيحة من ندوة الكويت عام ١٩٨٦ واصبحت تعرف اكااديمياً باسم «بيان الكويت» حول الأمن المائي في الوطن العربي.

وحدد الباحث مصادر المياه في الوطن العربي بالسطحية والجوفية ومياه البحر ومياه الصرف الصحي. وأشار الى ان المصادر السطحية المتكونة نتيجة هطول الامطار لا يستفاد من معظمها. ويخسر الوطن العربي سنوياً نحو ٧٠ - ١٠٠ مليار متر مكعب لأن ٨٥ في المئة من اراضيه صحراوية لا يشكل المطر بالنسبة لها ثمة فائدة نتيجة للتبخر السريع والذوبان وعوامل أخرى. اما المصادر الجوفية فمنها المتجدد من الثروة المائية بفعل دورة الماء وغير المتجدد من مياه قديمة محجوزة في الطبقات الصخرية وهي ثروة احتياطية لكن بعض الدول بدأت باستنزافها كليبيا والسعودية والجزائر نظراً للحاجة الماسة. وقد ندهش حين نعلم ان المخزون الجوفي يصل الى ١٥٠٠٠ مليار متر مكعب يستثمر منه سنوياً ٢٠ مليار متر مكعب فقط اي ٢ في المئة ومعظمه في افريقيا. اما مصادر البحر فتتخصص في مشاريع التحلية التي اعتمدتها دول الخليج العربي وهي مكلفة للغاية.

وللاقترب اكثر من واقع الأزمة المائية عرض الباحث الأوضاع السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، فبالاضافة الى نسبة التزايد العالية في اعداد السكان، هناك توزيع غير عادل، فمن مساحات شاسعة صحراوية جافة لا سكان فيها الى «أشرطة» ضيقة داخلية وساحلية مكتظة بالسكان، فزاد الطلب على الماء مما عزز وجود أزمة حقيقية اخذت بالتفاقم مع استمرار تدفق الريفيين الى المدينة. وهنا نحن امام طرفي معادلة اولها: الماء وهو ثابت وثانيها السكان وهو متغير ومتبدل. ويكفي ان نعلم ان حجم استهلاك مياه الشرب والاستعمالات المنزلية في الوطن العربي قد قدر عام ٨٥ بـ ٧،٧ مليار متر مكعب. وسيرتفع عام ٢٠٢٠ الى ٢٦ مليار متر مكعب. اضيف الى ذلك المياه المستخدمة في قطاعي



المصدر: الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩١

مشكلة المياه تعود الى الواجهة ومخاوف من تحولها الى ملف متفجر

عمان - ر: يقول محللون انه حتى اذا تحقق تقدم في مؤتمر الشرق الأوسط نحو احلال السلام بين العرب واسرائيل فان التناقص على مياه انهار الأردن وبجلة والفرات قد يعمل على استمرار عدم الاستقرار في المنطقة لسنوات مقبلة.

ويضيف المحللون انه دون التوصل لاتفاق سلام فان الاعمال المنفردة من جانب الدول التي تسيطر على تلك الانهار ستزيد التوتر مع زيادة السكان وازدياد الطلب على المياه. وقد اضيف بحث مسألة المياه الى صلاحيات مؤتمر السلام المقترح الذي يعمل وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر على حشد التأييد له في مهمة السلام الثامنة التي يقوم في المنطقة اعتباراً من امس وقد يثبت انها مسألة معقدة اذا لم يتم التوصل الى اتفاق على اقتسام المياه. وتحمل الانهار الثلاثة التي تمثل شرايين الحياة في منطقة تنذر فيها الامطار والمياه الجوفية مركزاً رئيسياً بالفعل في احساس العرب بالريبة تجاه اسرائيل وتركيا الدولتين اللتين تسيطران على منابع النهرين.

وكانت دراسة اعدها باحث من الامم المتحدة قد خلصت الى انه دون التوصل الى اتفاقات دولية على اقتسام المياه فان الدول التي تعتقد انها لا تحصل على قدر كاف من المياه قد تشعل نيران الحرب وقد أعلنت سورية فعليا انه لا يوجد أمل يذكر بشأن احراز تقدم في مسألة المياه دون تحقيق سلام شامل.

وقالت تركيا التي توجد فيها منابع بجلة والفرات هذا الاسبوع انها ستؤجل مؤتمراً اقليمياً رئيسياً عن المياه حتى لا تعرقل محاولة واشنطن عقد مؤتمر السلام هذا الشهر. وذكرت مصادر سياسية ان المؤتمر تاجل لان بعض الدول العربية وبخاصة سورية اعترضت على حضور اسرائيل. وقال دبلوماسيون ان تركيا التي لها اليد العليا لا تتعجل مواجهة مشكلة المياه.

وقد يتحول أمن المياه الى كابوس في المفاوضات الرامية الى انسحاب اسرائيل في الاراضي المحتلة اذا تعتمد اسرائيل على الضفة الغربية في الحصول على المياه الجوفية بينما لا يحصل فلسطينيو الضفة إلا على قدر ضئيل منها. واتهمت اسرائيل أيضاً بأنها تسحب المياه من نهر الليطاني في جنوب لبنان الى منطقة الجليل في شمال اسرائيل وكانت تركيا قد استعرضت في العام الماضي قدرتها على وقف تدفق مياه نهر الفرات الى سورية والعراق عندما خفضت كمية المياه في المجرى لملء خزان سد اتاتورك الجديد. وتقول انقرة انها عوشت البلدين عن كمية المياه التي خفضتها ولكن تصرفها المنفرد أكد الحاجة الى وجود اتفاقات حول ادارة نظام تدفق المياه في مجرى النهر.



المبادرات الاقليمية للاخرين في شؤون عربية

بقلم: عاطف الغمري *

اذن - فان ما نراه الان من مشروعات اقتصادية تركية أو توجهات اسرائيلية اقتصادية، هي تحركات تحاول أن تستجيب لمطالبات النظام الدولي الجديد، وعدم التخلف عن قواعد لعبته السياسية، وتركيزه على البعد الاقتصادي، وهي أيضاً تحركات في اتجاه شغل موقع مؤثر في النظام الاقليمي سياسياً واقتصادياً، ثم بعد ذلك كله هو تجسيد للبعد غير المعلن في المشروعات التي تجاهد هذه الدول لوضعها موضع التطبيق.

ومعنى هذا ان الدول الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط منها ما يرصد النظام الدولي بعيون مفتوحة وفكر

سياسي متنبه، يعمل ليل نهار، لكي يستوعب مفاهيم النظام الدولي الجديد وقواعد عمله، ولكي يجهز نفسه بيدائل واختيارات، يقدم بها نفسه لهذا النظام، والدور الذي يصلح له، وحتى لا تؤدي التغييرات الدولية، الى تقليص دور هذه الدول، الذي كانت تلعبه في اطار النظام القديم بمفاهيم واشتراطاته واحتياجاته. وإذا كانت اسرائيل مطلوبة في الماضي كقاعدة استخدام اميركية لمواجهة النفوذ السوفيياتي في الشرق الاوسط ثم بطلت هذه الحاجة فان ذلك لا يعني ان اسرائيل ستستكين للواقع المتغير لكنها تحدد لنفسها دوراً آخر، بخدمة الولايات المتحدة في تحقيق مصالح استراتجية في ظل انفراسها مرحلياً بدور القوة العظمى الوحيدة، مع تعويض ما قد يتضائل من مصادر التمويل الاميركية لها، بمحاولة البحث عن اطار لنظام اقليمي اقتصادي يكون لها فيه دور ووجود. وإذا كانت قوة مركز تركيا تجاه الغرب في الفترة السابقة نابعة من كونها قاعدة مهمة وحيوية لحلف الاطلسي، فانها بعد انتهاء الحرب الباردة، قد بحثت لنفسها عن صياغة جديدة لدورها الدولي والاقليمي، بايجاد بديل لهذا الدور في اطار النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وأيضاً دور خاص بل في اطار مشروع اقتصادي اقليمي مؤثر هو مشروع مد انابيب المياه الى عند من دول الشرق الاوسط.

وبالنسبة لتركيا فان هذا المشروع يجعلها تضع نفسها في قلب وضع متحكم في مصادر المياه الى عدد كبير من دول المنطقة، في وقت اتفقت فيه الدراسات والابحاث السياسية والاقتصادية، على ان المياه ستصبح احدى من النفط، وان ندرتها في المستقبل تجعلها كغاية باشغال الحروب حول مصادر المياه. من ثم تشيد تركيا لنفسها من خلال هذا الوضع الاستراتيجي، مكاناً مؤثراً في النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط. وهي وضع تسعى اليه تركيا منذ فترة تطلعا منها لصياغة دورها السياسي على اساس ان تكون جسراً اقتصادياً بين العالم العربي والغرب. وهي تعتمد على كونها دولة اسلامية لها علاقات تاريخية طويلة مع العالم العربي من جهة، وانها من جهة اخرى عضو في المجتمع الاوروبي. وهذا الدور المطروح يلقي ترحيباً من الولايات المتحدة التي ترى في تركيا دولة تتمتع بما يؤهلها من خلال هذا التواجد للقيام بدور في اطار النظام الدولي، ومن داخل العبادة الاميركية، نظراً لان تركيا على استعداد دائم لتقديم تسهيلات عسكرية مستمرة للقوات الاميركية وان توفر مطارات لهبوط واقلاع الطائرات العسكرية الاميركية مطلوبة لاية عمليات طارئة. وهو ما لا ترحب به كثير من دول المنطقة، وفي منطقة قد تكون عرضة لاية اضطرابات قادمة ام محتملة، فضلاً عن ان تركيا قريبة جغرافياً من بعض الدول التي تنظر الولايات المتحدة اليها بحذر شديد، لاحتمال وقوع احداث منها قد لا تعتبرها في مصلحة أمنها، فهي فعلاً قريبة من ايران التي لا تشعر الولايات المتحدة تجاهها بالامان الكامل حتى الآن، وتضع في حساباتها احتمالات التضارب في المواقف والمصالح، كذلك فان تركيا متاخمة للحدود السوفيياتية، وما هو محتمل ان يحدث داخل الجمهوريات السوفيياتية من احداث او اضطرابات قومية، لم تتحدد صورها بعد، وحيث ما زال مشروع المعاهدة الجديدة لجمهوريات الاتحاد السوفيياتي يلاقي صعوبات، خاصة وان الولايات المتحدة لا تملك القدرة على السيطرة على احداث هذه البلاد، او احتوائها.

عادة ما تتمتع المبادرات السياسية المثيرة للجدل لبعض الدول بخاصية الظهور ببعد واحد فقط، وحجب البعد الثاني والاهم. وإذا كان ذلك هو جزءاً من طبيعة صناعة القرار السياسي واختيار طريقة اعلانه في القوى العظمى، الا ان هناك دولا صغيرة تمارس أحياناً هذا الاسلوب، ومنها بشكل خاص ومؤكداً اسرائيل، وقد لحقت بها مؤخراً تركيا. ويكاد ذلك ينطبق بشكل خاص على مشروع قناة السلام، وهو المشروع الذي اقترحه تركيا لمد انابيب للمياه من وراء سد اتاتورك الذي يحجز مياه نهر الفرات، الى سورية ولبنان والاردن واسرائيل، ودول الخليج، ويتكلف ٤٠ مليار دولار. وهو مشروع يعبر عن التطور الذي حدث في النظام الدولي بعد ان تراجع دور العنصر الايديولوجي والسياسي في توجيه السياسات الدولية، وزادت أهمية العنصر الاقتصادي، بحيث ان من الواضح ان اسرائيل، تريد ان تدفع بموضوع المياه الى مائدة مفاوضات تسوية النزاع العربي الاسرائيلي، وهو توجه يرتبط بمفهوم اسرائيل للتعاون الاقتصادي الاقليمي والذي تنادي به.



المصدر صوت الكويت

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٤ هـ ١٩٩١ م

ولما كانت تحركات هذه الدول
الاقليمية ترمي بنظرها الى العالم
العربي كدائرة لتحقيق مشروعاتها
فان ذلك يفرض على الدول العربية
الا تظل على موقف السكون، تفتقد
المبادرة، والتقدم بصياغة لمباشرة
مصلحتها الاقتصادية، مبادرة
تخصها وتنبع منها، وتعتبر عن
استيعابها للتغيرات الهائلة في
النظام الدولي، وما طرحه من
مفاهيم جديدة لم يعد يصلح لها ما
كان متبعاً من سياسات في
السنوات الماضية، واذا كانت هناك
حاجة للتعاون مع دول اخرى غير
عربية، فان ذلك امر مطلوب وطبيعي،
لان العالم العربي ليس جزيرة مغلقة
على نفسها، لكن هذا التعاون ينبغي
ان يأتى من قلب الصياغة العربية
للمشروعات المطروحة، طالما انها
تتعلق بامر عربي الجوهر والمحتوى
وليس انتظار انتهاء الآخرين من
صياغة تصوراتهم ومشروعاتهم، ثم
تقدمهم بها اليها وبخولنا فيها،
وكلنا على الآخرين التفكير وما
علينا سوى التنفيذ.

* مساعد رئيس تحرير
صحيفة «الاهرام»



المصدر : صوت الكويت

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩١

تقرير اخباري

حتى اذا تحقق السلام في الشرق الاوسط التنافس على المياه سيظل عاملا عدم استقرار

عمان - رويتر: يقول محللون انه حتى اذا تحقق تقدم في مؤتمر الشرق الاوسط نحو احلال السلام بين العرب واسرائيل فان التنافس على مياه انهار الاردين ونبجلة والفرات قد يعمل على استمرار عدم الاستقرار في المنطقة لسنوات اتية.

ويضيف المحللون قائلين انه من دون التوصل لاتفاق سلام فان الاعمال المنفردة من جانب الدول التي تسيطر على تلك الانهار ستزيد التوتر مع زيادة السكان وازدياد الطلب على المياه.

وقد اضيف بحث مسألة المياه الى صلاحيات مؤتمر السلام المقترح الذي يعمل وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر على حشد التأييد له في مهمة السلام الثامنة التي يقوم في المنطقة حاليا. وقد يثبت انها مسألة معقدة اذا لم يتم التوصل الى اتفاق على اقتسام المياه.

وتحتل الانهار الثلاثة التي تمثل شرايين الحياة في منطقة تندر فيها الامطار والمياه الجوفية مركزا رئيسيا بالفعل في احساس العرب بالريبة تجاه اسرائيل وتركيا الدولتين اللتين تسيطران على منابع النهرين.

وكانت دراسة اعدتها الامم المتحدة قد خلصت الى انه من دون التوصل الى اتفاقات دولية على اقتسام المياه فان الدول التي لا تحصل على قدر كاف من المياه قد تبدأ الحرب مع جيرانها.

وقد اعلنت سورية قطيا انه لا يوجد امل يفكر بشأن احراز تقدم في مسألة المياه دون تحقيق سلام شامل.

وقالت تركيا التي توجد فيها منابع نبجلة والفرات الاسبوع الماضي. انها ستعقد مؤتمرا اقليميا رئيسيا عن المياه حتى لا تعرقل محاولة واشنطن عقد مؤتمر السلام هذا الشهر.

وقالت مصادر سياسية ان المؤتمر لتجل لان بعض الدول العربية وبخاصة سورية اعترضت على حضور اسرائيل. وقال دبلوماسيون ان تركيا التي لها اليد العليا بشأن نسبة المياه لا تتعجل مواجهة مشكلة المياه.

وقد يتحول موضوع المياه الى حجر عثرة في المفاوضات الرامية الى انحصار اسرائيل من الاراضي المحتلة اذ تعتمد اسرائيل على الضفة الغربية بشكل كبير في الحصول على المياه الجوفية بينما لا يحصل فلسطينيو الضفة الا على قدر ضئيل منها.

وقد اتهمت اسرائيل ايضا بانها تسحب المياه من نهر الليطاني في جنوب لبنان الى منطقة الجليل في شمال اسرائيل.

وكانت تركيا قد حاولت في العام الماضي التحكم في تدفق مياه نهر الفرات الى سورية والعراق عندما خفضت كمية المياه في المجرى لملء خزان سد انتاتورك الجديد.

وتقول انقرة انها عوضت البلدين عن كمية المياه التي خفضتها ولكن تصرفها المنفرد أكد الحاجة الى وجود اتفاقات حبل ادارة نظام تدفق المياه في مجرى النهر.

ومما اثار بعض الشكوك من جانب العرب ايضا خطة تركيا مد خط انابيب ضخم لضخ سبعة ملايين متر مكعب من المياه يوميا من فائض مياه نهرين في جنوب البلاد الى دول الخليج.

وبعد غزو العراق للكويت العام الماضي اقترحت صحيفة اميركية كبيرة استخدام المياه لاجبار العراق على الرضوخ لارادة المجتمع الدولي.

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان «قطع المياه ليس اخلاقيا مثله في ذلك تقريبا مثل حظر الغذاء الذي تشرف عليه الامم المتحدة. ويمكن ان تقطع المياه الى الحد الذي يسمح باننى قدر ضروري للاحتياجات الانسانية».

وتعاني معظم دول المنطقة من نقص شديد في المياه. وقد اضطرت دول الخليج الى تحلية مياه البحر بتكاليف مرتفعة من أجل توفير احتياجات المدن التي تنمو نموا سريعا.



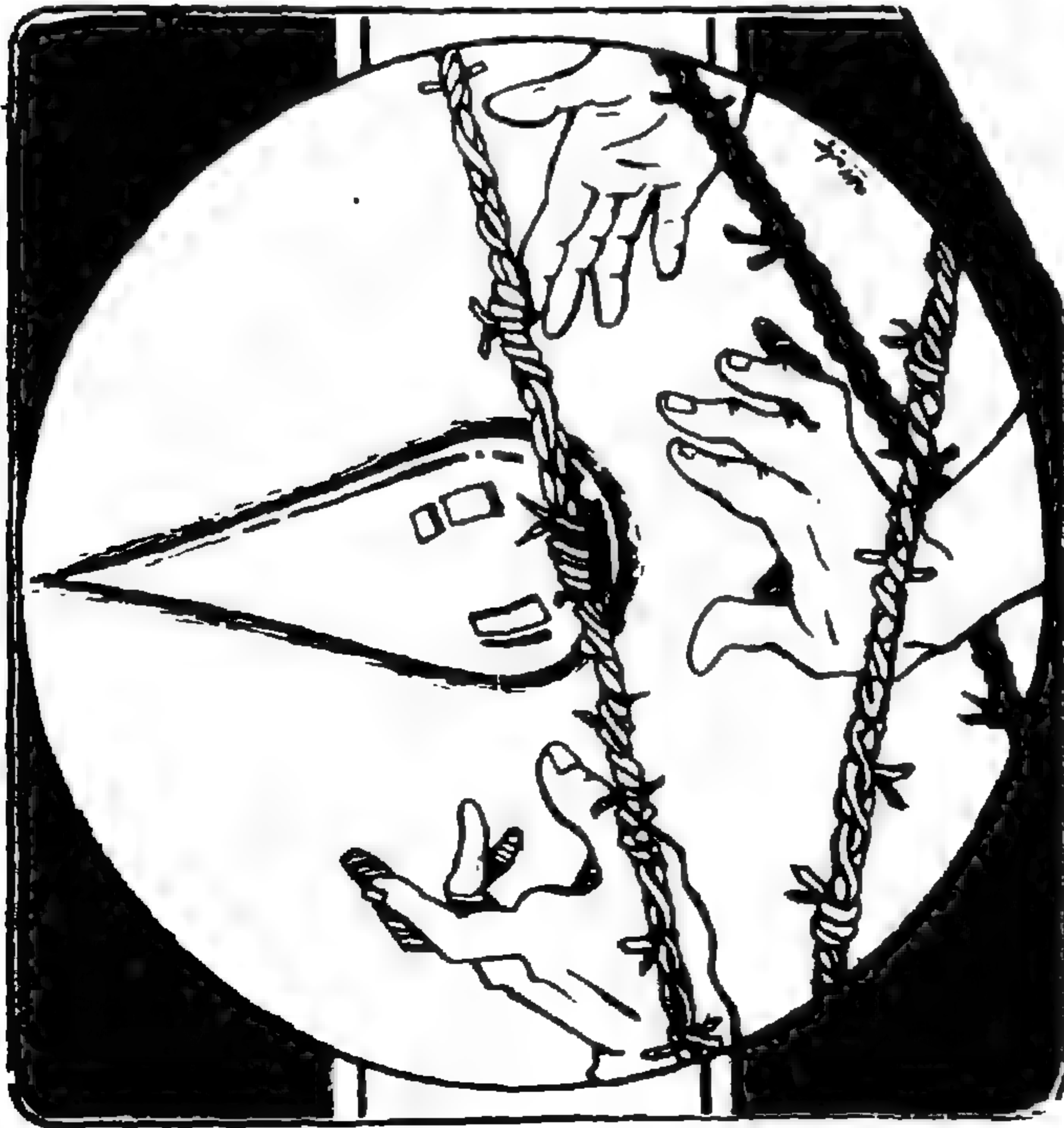
بدأت إسرائيل تستعد للحرب . كما تستعد لعملية السلام . والحرب القادمة سيكون سببها الأول الماء . وبدأت تتفاوض مع تركيا حتى تحكم الحصار المائي على الشرق العربي . وتعرض علينا مبدا السلام . مقابل الماء . وفي الدراسة الهامة التي نعرضها اليوم للدكتور مغاوري ديب عميد كلية العلوم جامعة المنوفية يتناول المؤامرة التركية الإسرائيلية . والهدف التركي من وراء مد المياه إلى إسرائيل . الدراسة تضعها أمام خبراء الجامعة العربية للاستفادة منها أثناء تحضير المؤتمر العربي المزمع عقده الشهر القادم وتحذر الدراسة من الحرب القادمة والتي ستقع في الخفس سنوات الأخيرة من هذا القرن . ويؤكد ذلك تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي . وفي بداية الدراسة يعرض الدكتور مغاوري ديب لمصارة المياه الغربية والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها وخطر المشروع التركي .

في دفء أطياف

● المؤامرة التركية - الإسرائيلية لحصار العرب مائياً

عرض :

مجدى حلمى



تقضى على أبيض مبدأ السلام مقابل الماء



الدكتور
مفاورى
دياب

العربي والمملكة
العربية السعودية
والأردن وإسرائيل
من هذا الفاضل .
بالإضافة إلى سوريا
والعراق . واللبنان
لهما حق استخدام
مياه أنهار دجلة
والفرات بشكل طبيعي
باعتبارهما من دول
مصببات هذه الأنهار

المؤامرة التركية

على حساب حصص كل من سوريا والعراق
على وجه التحديد . وأوضحت الدراسة
أهمية إمداد إسرائيل بالمياه . فإسرائيل
الآن تعاني من حصار مائي . وأصبح
الحصول على موارد مياه من خارج
إسرائيل أمراً لا مفر منه . وبأى
أسلوب . حتى لو دخلت حرب .
فإسرائيل تهتم منذ إنشائها بتأمين مصادر
المياه . وقامت بمشروعها القومي الأول
مشروع الحولة في الفترة من ١٩٥١ -
١٩٥٧ . ثم قامت بمشروعها القومي
الثاني مشروع نهر الأردن في ١٩٥٩ -
١٩٦٩ . وكان المشروع الثاني يستهدف
تحويل مجرى نهر الأردن إلى صحراء
النبك القاحلة في قناة مفتوحة . مزودة
بمحطات الرفع والضخ . وتخزين المياه في
بحيرة طبرية إلا أن المشروع لم يكتب له
النجاح التام . وبالطبع فإن هذه
المشروعات تهدف إلى توطين ملايين اليهود
المهاجرين . وتأمين المستعمرات والمنشآت
العسكرية والاقتصادية في صحراء
النبك

فبدات إسرائيل في البحث عن مصادر
بديلة للمياه لا تتطلب مبالغ باهظة في
مشروعات الاستصلاح الإنتاجية
وبالفعل نجحت إسرائيل في تأمين
مرحلتي لمصادر المياه بأراضي الضفة
الغربية المحتلة . كما تقوم إسرائيل حالياً
بتأمين ٤٠٪ من احتياجاتها المائية من
المخزون الجوي تحت هذه المناطق .
وبعكس ذلك تمسك إسرائيل بالضفة
الغربية واعتبرها جزءاً من أراضيها
وتؤكد الدراسة أن الظروف الطبيعية
لإسرائيل لا يمكنها من الحصول على موارد
مياه إضافية فإن إسرائيل تجد نفسها
مضطرة لإعلان حالة الطوارئ

تؤكد الدراسة أن أزمة الغذاء في
العالم العربي واضطراره لاستيراد
٦٠٪ من احتياجاته من الحبوب يرجع
لعدم وجود موارد مياه لدى المساحات
الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة .
وتؤكد البيانات التي قامت بها جهات
عالمية أن سكان العالم العربي عام
٢٠٠٠ سيصبح ٢٦٥ مليون نسمة وفي
عام ٢٠١٠ سيصبح ٢٨٥ مليون نسمة
بزيادة سكانية سنوية تتراوح بين
٣.٢٠٦٪ . كما تؤكد الأرقام
والإحصائيات أن إجمالي الأرض
المزروعة بالوطن العربي حوالي ٤٥
مليون هكتار (١٠٨ مليون فدان) أما
الأرض المروية فتبلغ مساحتها ١٠
مليون هكتار (٢٤ مليون فدان) . كما
تؤكد الدراسة أن العجز في موارد الوطن
العربي حالياً يبلغ ١٣٤٨٢١ مليون م^٣
ولو حسينا في ظل معدلات زيادة سكانية
٣٪ سنوياً ومعدل تنمية بواقع ٢٪
سنوياً فإن مقدار العجز سوف يزداد إذا
زاد معدل النمو السكاني وهذا متوقع
كما أنه سوف يزداد إذا زادت معدلات
التنمية وهذا غير متوقع . وسوف يزداد
العجز في البلدان العربية الواقعة في
إفريقيا نظراً لظروفها المناخية والتنموية .
وهذا العجز لا يمكن التغلب عليه إلا
بتطوير وتنمية استغلال موارد المياه
غير التقليدية .

مشكل المياه في الوطن العربي

وإذا دققنا النظر في مصادر المياه
بالعالم العربي . لوجدنا أنها تنقسم إلى
مصادر مياه سطحية - أنهار - أمطار -
سيول - ومصادر مياه جوفية - ضحلة -
عميقة - وتعاني مصادر المياه السطحية
بالعالم العربي مشكل قد تؤدي إلى
نقص تدفقها على النحو التالي .
في المغرب العربي سوف تؤثر
الظروف المناخية على المجارى المائية
الصغيرة والداخلية المتمثلة في شكل
أنهار صغيرة بالمغرب وتونس . وبعض
أطق الجزائر . على استمرارية تدفق
مياه بهذه المجارى . كما أن ماتحمله من
مياه لن يمكن من الوفاء باحتياجات
السكان المتنامية .

وفي المشرق العربي فإن المشكلة
سوف تكون أكثر حدة حيث تنبع أغلب
أنهار العالم العربي . بولاً خارجية مثل
أنهار دجلة - الفرات - الأردن في الجزء
الآسيوي من العالم العربي . وأنهار
جوبا وشبيل ونهر النيل في الجزء
الإفريقي من العالم العربي . أما في
الجزء الآسيوي من العالم العربي فتقع
منابع أنهاره بشكل أساسي على هضاب
وجبال تركيا . أدى ذلك إلى أن تركيا
تمتلك فائضاً من المياه غير معلوم على
وجه التحديد . وتحاول تركيا حالياً
استغلال هذا الفائض . والذي تعلن عن
أنه ستة مليارات متر مكعب سنوياً . كما
أنها تعلن إمكانية تغذية دول الخليج

الهدف التركي

ومن المؤكد أن تركيا لن تتبرع بهذه
المياه بل أنها سوف تطلب بتبادل مع
البحرول على الأقل من الدول التي تمتلك
البحرول مثل السعودية ودول الخليج .
ويطرح الدكتور مفاورى سؤالاً هاماً بماذا
تبادل تركيا مياهها مع إسرائيل ؟
وبجيب : الواقع أن إسرائيل لا تمتلك
مقاييسه لتركيا مقابل المياه . كما أكد أن
من يملك مصدر المياه أقوى ممن يملك
مصدر البحرول . لأهمية المياه عن
البحرول . في منطقة أهم متعاني منه هو
عجز موارد المياه على نحو ماوردت
الإحصائيات - ثم أن ذلك كله سوف يكون



المصدر : " "

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩١

لاستخدامات المياه بها عن طريق تخفيض المقننات المائية للأراضي المزروعة. بما لا يؤدي إلى تقليص المساحات أو إلى الإضرار بالإنتاج وتخفيض كميات المياه المستخدمة في المدن الصناعية والالتجاء إلى مشروعات تحلية مياه البحر أو غيرها. وهي عملية باهظة التكاليف ولا تنفي إلا باحتياجات محدودة ولا يمكن تعميمها على مستوى الحقل. كما أن جميع هذه الوسائل تتعارض مع أهداف إسرائيل. ولتقوم به الآن من توطئ اليهود من مختلف أرجاء الأرض. بما يؤدي إلى التكهّن بحتمية قيام إسرائيل بفتح حصار المياه الذي تعاني منه. ولن يكون ذلك إلا على حساب جيرانها بتأمين مصادر مياه نهر الليطاني - الحصباني وغيرها. ويدخل عرض تركيا مد أنابيب مياه السلام. كملوك نجاته أخير لإسرائيل لابد أنها ستتمسك به وهنا تبدو النوايا أكثر وضوحاً وربما يحمل المستقبل ملبوك أن هذا المشروع يستهدف أساساً تأمين موارد مياه إضافية لإسرائيل للوفاء بخططها في التوسع والاستيطان.

وطالب الدكتور مغلوري في نهاية دراسته الهامة بأن يتم تجميع معلومات أكثر دقة عن ظروف تركيا المائية. ومالديها من فائض حقيقي من المياه. والمشروعات التركية عن منابع الأنهار التي تمر بالعالم العربي. وتأثير هذه المشروعات على موارد المياه العربية.

كما طالب بدراسة مسار خط أنابيب السلام. وتوضيح الجوانب الإيجابية والسلبية للمشروع. وما هي المطالب التركية في مقابل الإمداد بالمياه. في ظل هيمنتها على منطقة المنبع. ووتوقع باقي الدول في منطقة المصب. وهل سيكون هذا الخط ضمن إطار الأنهار الدولية والاتفاقيات التي تحدد استغلالها. أو أن استخدام هذا الخط سيخضع لاتفاقيات أخرى. وهل هناك ضمانات للالتزام بأية اتفاقيات سواء دولية أو إقليمية عند النزاع على موارد المياه. ولابد من دراسة التأثير السلبي المباشر على كل من سوريا والعراق على وجه التحديد. ونتيجة تخزين المياه في البحيرات التركية. أو بعد تنفيذ مشروع الأنابيب المقترح وإدخال أطراف أخرى في حصص التوزيع كما طرح الدكتور مغلوري سؤالا

وهو ماهي الآثار المترتبة على زيادة استهلاك مياه نهر اليرموك في كل من سوريا والأردن. وما هي الجدوى مشروعات السدود في كل من سوريا والأردن. وما هي الآثار المترتبة على زيادة ملوحة نهر الأردن. وما هو مستقبل مشروعات التنمية بمنطقة غور الأردن في ظل التلوث الكبير لمياه نهر الأردن والبحر الميت.



المصدر : : المصدر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩١

نقص المياه يهدد

الشرق الأوسط

تركيا تحاول السيطرة على دجلة والفرات للضغوط على سوريا والعراق

● ولبنان تفكر في بيع المياه مقابل البترول
واسرائيل تتراجع عن زراعة الصحراء

أكدت دراسة حول مستقبل المياه في منطقة الشرق الأوسط أن نقص المياه في المنطقة يثير القلق لأن الاستهلاك يزيد على الموارد من الأمطار الندرة والمياه المخزونة وراء السدود .. ومن هنا فإن الماء يبدو سببا للحرب ولذلك فإنه يتعين أن يندرج في قائمة الضمانات التي سيسفر عنها

إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط لذا نجد

أن الولايات المتحدة وهي تعد لمؤتمر السلام في ٣٠ أكتوبر القادم تبحث

تشكيل لجنة يشترك فيها الاسرائيليون والعرب لبحث مسألة المياه ..

ولقد قال الرئيس الراحل انور السادات من قبل ان السيطرة على المياه قد تكون من أسباب حرب عربية اسرائيلية جديدة .. كما كانت مشكلة الماء سببا في خلافات كان يمكن أن تتحول إلى نزاع بين دول مثل تركيا التي تمتلك إحتياطيا كبيرا من الماء بفضل السدود التي أقامتها على

الأنهار التي تسيطر عليها وبين سوريا والعراق اللتين قلّت مواردهما من المياه .. ولذلك فإن مسألة المياه لم تعد مشكلة تبحثها كل دولة على حدة ، ولكنها

إعداد :

حسنى المنشاوى



المصدر : ايسو

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩١

والذي يطلقون عليه خط الانابيب السلام وهو حلم قديم ويستلزم السيطرة على مياه نهر سيحان ونهر جيحان لأن مياههما تضيق هباء في أمواج البحر المتوسط .

وإذا نفذ فعلا هذا الخط فيكون فرعين أحدهما يتجه الى سوريا والأردن وغربي السعودية والثاني الى الكويت وشرقي السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة . لكن احدا لا يتحمس لهذه الفكرة التي تعطي انقرة وسيلة ضغط كبيزة على جيرانها بالسيطرة على مياه نهر دجلة

والفرات ويشرح احد الدبلوماسيين ذلك بقوله ان خط الانابيب يمكن غلقه .

حوض نهر النيل

ومشكلة المياه في دول حوض نهر النيل قديمة فقد معث الخليفة الفاطمي المنتصر منذ الف عام برسالة الى ملك الحبشة يطلبه فيها بان يطلق نهر النيل ليعود تياره كما كان . وإذا كفت مصر كما قل هيرودت . هبة النيل . فهي ايضا رهينته لأن عدد المصريين سيزيد على سبعين مليوناً في عام ٢٠٠٠ . وهناك حلم بلن يتم تحريك الطمي المتراكم خلف السد العالي لينطلق مع الماء في قناة مزدوجة الامر الذي يتيح زراعة ٨٤٠ ألف هكتار في الصحراء .

ولمواجهة الخطر يستلزم اتفاق دول المنطقة على مكافحة العجز في المياه وان الاتفاق على توزيع عادل لا يكفي بالاضافة الى ازالة العقبات التي تواجه منظمة دول حوض النيل [الاندوجو] ومنها ان بعض الدول المطلة على النيل تشترك فيها بصفة مراقب كما ان المشكلات التي يشهدها القرن الافريقي تثير شكوكا في نتائج الجهود المشتركة فقد ادى النزاع في جنوب السودان الى وقف العمل في قناة جونجلي التي كان هدفها الحد من

اصبحت قضية مشتركة .. وقد اعلنت تركيا الغنية بالموارد والمياه الجوفية والسدود عن استعدادها للمشاركة في مساعدة جيرانها اما لبنان فانه يفكر في بيع مياهه مقابل البترول .. بينما نجد الاردن يستنفد احتياطي المياه الجوفية في ارضه عام ٢٠٠٥ وسوريا سوف تعاني من نقص في المياه قدره مليار متر مكعب في نهاية القرن العشرين .

معاناة اسرائيل

وفي المقابل فانه من المنتظر ان ياتي العلم القادم في القدس بدون ورود نفوح منها العطور في شوارع المدينة وربما يتعين على اسرائيل ان تتراجع عن مكانتها كبلد يزرع الصحراء لأن زراعات النقب تتطلب مياه كثيرة وهناك نقص في هذه المياه وقد استخدمت اسرائيل كل الوسائل

لمواجهة هذا النقص . فعلى سبيل المثال فلن مياه المجري في تل ابيب

تعالج لتستخدم في ري الاراضي الزراعية في المناطق القاحلة يضاف الى ذلك تحلية مياه البحر والأمطار الصناعية وانشاء خطوط انابيب للمياه . وهناك أسلوب آخر هو اختلاس الثروات المائية من الجانب الآخر من الحدود وقد وجهت هذه التهمة الى اسرائيل مرارا وقيل انها تسرق مياه نهر الليطاني في لبنان . ولقد ساهم تدفق المهاجرين من اليهود السوفيت الى اسرائيل في زيادة الطلب على المياه مما دعا مفتشة الدولة الاسرائيلية مريم بن بورات الى إصدار تقرير يثير القلق ويشير الى ان اسرائيل تستخدم اكثر من ٢٠٠٪ من طاقاتها السنوية من مياه الأمطار إضافة إلى انخفاض منسوب العلم الحالي من الأمطار .

وعلى جانب آخر نجد ان تركيا تستعد الآن لامتلاك السلاح القاهر بالسيطرة على مياه دجلة والفرات لتحقيق بذلك هدفين . الاول .. زيادة إنتاجها من الكهرباء وتوفير المياه لري الاراضي غير المزروعة . والثاني .. ان تجعل من نفسها دولة تورد المياه إلى العالم عبر خط للانابيب

ويؤكد ذلك ان الرئيس التركي تورجوت اوزال يحلم بتحقيق غايتين . اندماج تركيا في المجموعة الأوروبية والاعتراف بمكانة بلاده في

الشرق الاوسط .

وتورجوت اوزال يسعى لاستخدام الماء كسلاح فقد هدد سوريا منذ عامين عندما كان رئيسا للوزراء بوقف تدفق نهر الفرات إذا لم تتعهد دمشق بوقف مساعدتها لمنظمة كروية ماركسية تطالب بالحكم الذاتي . وكلفت هذه المنظمة وملازمت تشن هجمات داخل الاراضي التركية انطلاقا من قواعد سورية لكن تركيا تنفي سوء نواياها وتؤكد ان لجنة من الخبراء السوريين والأتراك والعراقيين ظلت تعقد اجتماعاتها

لبحث مشكلة المياه بين الدول الثلاث حتى في اثناء حرب الخليج .

والسوريون يطالبون بتحكيم دول ولايرفض الاترك ذلك وقد دعا الرئيس اوزال رؤساء (٢٢) دولة لبحث المشكلة خلال الشهر القادم حتى يتم ارساء اسس نظام عالمي جديد على اسس اقتسام المياه .

ويتبنى الاترك مشروع خط انابيب المياه لدول الشرق الاوسط



المصدر: أبو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: « ٢ شهر ١٩٩١

تبخر المياه الراكدة في المستنقعات ..
كما ان القاهرة كانت تشك دائما في ان
اديس ابابا تريد التحكم في مياه النيل
الازرق وتغير مساره بمساعدة فنيين
اسرائيليين ..

وفي الحقيقة فان اثيوبيا لا تستطيع
ان تتحمل تكاليف التحكم في النيل
الازرق عند بحيرة « تانا » لان اثيوبيا
تحتاج لتحقيق هذه الغاية ٣٠ مليار
دولار وعمله يستمر عشرين عاما
وفي النهاية فان خطر نقص المياه
يزداد بمقدار ازدياد الاحتياجات
وتهديد دول المنطقة اكبر من تهديد
نزاعات الحدود .. فهل يكون توزيع
المياه الذي اصبح يتناقض بصورة
خطيرة هو اقوى ضمانات الامن
المستقبلية على مصير دول منطقة
الشرق الاوسط بما فيهم اسرائيل ..
وهل يكون هناك نظام عالمي جديد
لاسس اقتسام المياه في المنطقة ؟ هذا
مستجيب عنه الايام القادمة ..



المصدر: (المندنية)

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تقريرين منفصلين الى الجامعة العربية
سورية تحذر من حرب مقيتة على المياه
ومنظمة التحرير تدعو الى هيئة للمتابعة



المصدر : الحيساء (الذنية)

٢٠ أكتوبر ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ القاهرة - من محمد علام

■ دعت الحكومة السورية الى تنسيق عربي لمواجهة المشاريع والمخططات الاسرائيلية للسيطرة على المياه العربية. وحذرت من مغبة حرب مقبلة بين العرب واسرائيل على مصادر المياه.

ودعت منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية الى تشكيل هيئة عربية في إطار مؤتمر القمة العربي لمناقشة هذا الموضوع، كما دعت كلاً من سورية والاردن ولبنان الى تشكيل هيئة رباعية للحفاظ على الحقوق العربية من مياه أنهار الاردن والليطاني والوزاني واليرموك والعوجا.

جاء ذلك في تقريرين سلطتهما الحكومة السورية والدايرة الاقتصادية في منظمة التحرير الى الامانة العامة للجامعة العربية منذ يومين في إطار السعي الى عقد المؤتمر العربي للمياه على مستوى الوزراء المعنيين لوضع استراتيجية عربية موحدة في هذا المجال لمواجهة المخططات والمقترحات الاسرائيلية.

وبعثت المنظمة الى الدكتور عبد المجيد تطالب بالدعوة الى تشكيل هيئة عربية في إطار مؤتمر القمة العربي لوضع استراتيجية مائية عربية موحدة للتصدي للمخططات الصهيونية التي تسيطر وتسرق حالياً نحو ١٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً.

وأشار التقرير الفلسطيني الى ان رئيس وزراء اسرائيل اسحق شامير شكل فريق عمل من ٤٥ خبيراً من وزارات الدفاع والزراعة ومراكز الاستشعار عن بعد والقوات الجوية لإعداد دراسة تفصيلية عن منابع الأنهار العربية ومصادر المياه الجوفية.

وأوضح ان اسرائيل تؤمن حاجاتها من المياه بنسبة ٣٠ في المئة من مياه الاردن و ٤٠ في المئة من الضفة الغربية و ١٢ في المئة من مياه نهر العوجا و ٥ في المئة من نهر اليرموك والباقي عن طريق المياه الجوفية في الأراضي المحتلة ومحطات تحلية مياه

البحر، وهو الامر الذي سيزداد مع ارتفاع معدلات الهجرة اليهودية وتوطينها في الأراضي المحتلة. وحذر التقرير من ان ذلك سيؤدي الى جعل الحل عند الاسرائيليين هو السيطرة على المزيد من موارد المياه العربية وخاصة نهر اليرموك ونهر الليطاني ونهر الوزاني وعلى مشروع قناة السلام التركي.

وأشار ايضا الى قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الليطاني الى بحيرة طبرية عن طريق أنابيب ضخمة مدفونة تحت سطح الأرض لتوفير ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، إضافة الى استغلال مياه نهر العوجا الذي يصل تدفقه الى ٢٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، والابار الجوفية في قطاع غزة الذي يستخرج منها ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، وأعلى نهر الاردن حيث تفتصب نحو ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً لتخزينها في بحيرة طبرية ونهر الليطاني الذي يتوقع ان تبلغ كمية المياه التي ستضخها منه ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وهي تحصل الآن منه على ما يراوح ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون متر مكعب.

وقال التقرير: انه في الوقت الذي وضعت اسرائيل مخططاً يهدف الى تحويل مياه نهر الليطاني عبر اقيته وقساطل الى الجبل وصحراء النقب لتوفير المياه للمستوطنات الجديدة، قامت السلطات الاسرائيلية بهدم ١٠ ابار للمياه في قضاء الخليل، ومصادرة أنابيب لضخ المياه واتلاف قسم كبير من اشجار الحمضيات.

ونكر كذلك ان اسرائيل تقوم بحفر نفق تحت الأرض بعمق ٣ امتار لربط نهر الوزاني احد روافد نهر الحاصباني، بمنطقة الجليل الاعلى وانها بدأت مد الانابيب داخل النفق من أجل جر مياه نهر الوزاني الى المستوطنات.

وأشار الى تأكيدات وزير الاشغال والموارد المائية المصري «بان هناك تعاوناً اسرائيلياً ثوبياً لسحب مياه النيل، وتهديده بأنه اذا تدخلت اسرائيل في هذا الامر فانه يعني الحرب معها باعتبار ذلك خرقاً للمواثيق الدولية، وقوله البحر،

«ستكشف الايام من هم وراء هذا المخطط الذي لا تحمد عقباه اذا سعت اسرائيل الى تنفيذه».

واعتبر التقرير ان رفض اسرائيل الحصة التي ستحصل عليها من مشروع سد الوحدة على نهر اليرموك يكشف عن نواياها بالسيطرة على مياه نهر اليرموك لها وحدها.

وبالنسبة الى التقرير السوري فقد اشار الى المخططات نفسها التي تستهدف ايضا محاولات اسرائيلية خلال مفاوضات المرحلة الثالثة لعقد اتفاقات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة لاستخدام المياه العربية، مؤكداً على ضرورة توحيد الموقف العربي في ما يتعلق بهذا الموضوع الذي «يمس وجود العرب وحياتهم».

كما أكد التقرير ان مياه نهر الوزاني تتعرض للشح بسبب عمليات سحب المياه منه.

وأشار الى رفع السلطات الاسرائيلية اسعار المياه في الأراضي المحتلة وتعهد قطع مياه الشرب عن المخيمات والقرى بنسبة ٤٠ في المئة من احتياجاتها، والمنازل بنسبة ١١ في المئة.

وبالنسبة الى الجولان اوضحت الحكومة السورية في تقريرها سرقة اسرائيل ٤٦ مليون متر مكعب من المياه سنوياً.

كما عرضت لما تقوم به اسرائيل من بناء سدود عدة على طول الحدود مع مصر لاحتجاز مياه الأمطار وتوجيهها الى صحراء النقب. وتقدر هذه الكميات بنحو ١٠ بلايين متر مكعب في السنة إضافة الى مد أنابيب ضخمة عند رفح لسحب المياه الجوفية من سيناء.

وحذر التقرير من قيام «حرب مستقبلية بين العرب واسرائيل يكون جوهرها محاولة اسرائيل السيطرة على الأنهار والمياه الجوفية العربية».

وحدد التقرير اساليب المواجهة في التنسيق العربي لاقامة مشاريع من دون الاعتماد على مصادر تمويل خارجية مشيراً الى تجميد البنك الدولي مساعداته الى سورية والاردن لبناء سد الوحدة على نهر اليرموك ورفع هذه الانتهاكات الى الهيئات الدولية المختصة.



المصدر: أبو فـ

للتشرو والمخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ نونبر ١٩٩١

الموارد المائية فى إطار عملية السلام

دعت الحكومة السورية الى تشسيق
عربى لمواجهة المشاريع والمخططات
الاسرائيلية للسيطرة على المياه العربية
وفي نفس الوقت دعت الدائرة الاقتصادية
الى منظمة التحرير الفلسطينية الامم
العام لجامعة الدول العربية د. عصمت
عبد المجيد الى تشكيل هيئة عربية فى إطار
مؤتمر القمة العربى للتعلمة هذا
الموضوع



المصدر: ...

التاريخ: ١ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعد المياه من أبرز القضايا المترتبة على استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي هذا في الوقت الذي تشكل فيه المياه سببا رئيسيا للاحتكاكات في المنطقة وربما للصراعات المستقبلية . ويرجع ذلك بالأساس الى نقص الموارد المائية في المنطقة في ظل تزايد الاستهلاك . ومؤخرا تصاعدت حدة الخلافات حول المياه في المنطقة الى الدرجة التي دفعت العديد من المراقبين للتأكيد على ان الصراع حول الموارد المائية في المنطقة ربما يقود الى اندلاع الحروب . ومما يفاقم من حدة الصراع حول المياه في المنطقة تعدد الاطراف حيث لا يقتصر الامر على إسرائيل والدول العربية . بل تدخل بلدان الجوار الجغرافي جوهر الصراع نظرا لتشبيك القضية وامتدادها الى هذه البلدان . هذا بالإضافة الى وجود مشاكل وخلافات عميقة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي حول اقتسام المياه المشتركة ومن قبيل ذلك الخلافات التركية مع كل من سوريا والعراق حول مياه الفرات وعدم وجود إتفاق

العربية تجاه النشاط التركي - الإسرائيلي . وهو المؤتمر الذي لم يعقد حتى الآن

مؤتمر مدريد

من المقرر ان يتم مناقشة كافة القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الثالثة من مؤتمر مدريد وهي المرحلة المعروفة بالمفاوضات الإقليمية والتي تشمل القضايا الاقتصادية، المياه، التسليح، البيئة، ويلاحظ ان المرحلة السابقة على بدء جلسات مؤتمر مدريد شهدت خلافات عميقة بين اطراف عملية السلام فيما يتعلق بتوقيت بدء المفاوضات الإقليمية، ففي الوقت الذي كانت ترى إسرائيل ضرورة تزامن المفاوضات الإقليمية والثانية بحجة ان احراز تقدم في قضايا المفاوضات الإقليمية يمثل عملا مشجعا لاطراف الصراع من اجل التوصل الى احراز تقدم مماثل في المفاوضات الثنائية التي تدور حول لب الصراع الا وهو الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، فلن سوريا تؤيدها منظمة التحرير اكدت على ضرورة توصل المفاوضات الثنائية الى تقدم ملموس حتى

محدد - حتى الآن . لاقتسام المياه بين هذه الدول الثلاث .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلن هناك علاقات تعاون بين إسرائيل ودول الجوار الجغرافي امتدت مؤخرا الى التلهم للحصول على المياه على حساب الدول العربية . ومن قبيل ذلك التعاون التركي - الإسرائيلي لتنفيذ مشروع انابيب السلام . الرامي الى نقل المياه التركية الى عدد من الدول العربية ثم إسرائيل . في مرحلة تالية . هذا بالإضافة الى وجود تعاون تركي - إسرائيلي مباشر لنقل حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه التركية الى إسرائيل سنويا . كذلك هناك معلومات

حول تعاون إسرائيل - الليبي ضد إسرائيل بمياه النيل الذي يسبب مزيدا من المشاكل لمصر .

في إطار تزايد الصراعات حول الموارد المائية في الشرق الأوسط . حاولت تركيا تحقيق مزايا إستراتيجية من خلال طرح مشروع انابيب السلام . حيث دعت الى عقد مؤتمر حول المشروع . كان مقررا عقده يوم ٣ نوفمبر . ولكن الإتهام العلم هو دعوة الدول العربية المعنية وإسرائيل . إلا ان الموقف السوري الراض لحضور المؤتمر مالم يصدر تعهد تركي رسمي بعدم دعوة إسرائيل الى المؤتمر وعدم مد خط من المشروع الى إسرائيل في مرحلة تالية . ادى الى عرقلة المؤتمر بعدما ادرك الجانب التركي استحالة عقد المؤتمر وجمع كافة اطرافه في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي . ولإطار مواصلة النشاط التركي والإسرائيلي وخططهما المشتركة على حساب المصالح العربية . جاءت دعوة

الامين العلم لجامعة الدول العربية د . عصمت عبد المجيد الى عقد مؤتمر عربي للمياه من اجل بحث تنسيق المواقف



المصدر: الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١ نوفمبر ١٩٩١

الاقليمية والثنائية. فلن الموقف يقضي الآن سرعة التنسيق بين مواقف الاطراف العربية في مؤتمر السلام للحيلولة دون انفراد اسرائيل بالحصول على مزايا استراتيجية يمكن ان يترتب عليها ضرب مصالح الدول العربية بعضها ببعض وما يمكن ان يقود اليه ذلك من بروز صراعات عربية - عربية بفعل ما سيتم التوصل اليه من اتصالات بشأن القضايا الاقليمية ومن بينها قضية المياه .

من هنا يمكن فهم المغزى الحقيقي للدعوة السورية بضرورة حدوث تنسيق عربي لمواجهة المشاريع والمخططات الاسرائيلية للسيطرة على المياه العربية . وكذلك ايضا دعوة الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير بتشكيل هيئة عربية في اطار مؤتمر القمة العربي لمتابعة نفس الموضوع .

من هنا تبرز ضرورة العاجلة لتشكيل هيئة عربية تنوّل التنسيق بين الاطراف العربية للحيلولة دون تمكن اسرائيل من احراز مكاسب على حساب المصالح العربية . بل وضرب مصالح الاطراف العربية بعضها ببعض . وتزداد حتمية هذا التنسيق وسرعة القيام به في ظل ما تقوم به اسرائيل من استعدادات مكثفة للدخول في هذه المفاوضات والذي تبلور في قيام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير بتشكيل فريق عمل من ١٥ خبيراً من وزارات الدفاع والزراعة ومراكز الاستشعار عن بعد والقوات الجوية لاعداد دراسة تفصيلية حول منابع الانهار العربية ومصادر المياه الجوفية . ويلاحظ هنا ان قضية التنسيق العربي في اطار المفاوضات الاقليمية قضية لا تحتمل التأجيل بسبب اتجاه الموقف العام الى بدء هذه المفاوضات بعد اسبوعين على بدء افتتاح المؤتمر كما نصت الدعوات التي وجهتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الى اطراف الصراع . وتقع مسئولية ذلك بالاساس اولا على سوريا والاردن ولبنان وفلسطين باعتبارها الدول العربية التي تملك مواردها المائية من نهر الاردن من انهار الاردن والليطاني والوزاني واليرموك والعوجا . وثانيا على جامعة الدول العربية للقيام بمهامها الاساسية في وضع استراتيجية عربية موحدة لتقوية الموقف التفاوضي العربي والحيلولة دون الكوارث التي يمكن ان تترتب على غياب هذا التنسيق والتي يمكن ان تقود الى بروز صراعات عربية - عربية تقود الى مزيد من التمزق العربي .

يمكن بدء المفاوضات الاقليمية لان الاخيرة يفترض انها سوف تبحث ازالة الاشكال الصراعية من علاقات الدول العربية باسرائيل وتدشين علاقات تعاونية في مجالات عديدة . ومن ثم فلن المنطق يقضي حدوث تقدم في المحادثات الثنائية بمهد لبدء ازالة النمط الصراعي واستبداله بعلاقات تعاون ومشروعات مشتركة .

ويلاحظ ان الموقف السوري بدأ في التراجع - تدريجيا - بعدما تأكد وجود شبه اجماع بين الدول العربية الاخرى والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على ضرورة تزامن هذه المفاوضات والمراهنة على حدوث تقدم فيها يدفع في اتجاه احراز تقدم مماثل في المفاوضات الثنائية . وأكدت هذا الموقف بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث حسمت موقفها بالمشاركة في المفاوضات الاقليمية بصرف النظر عن مسار المفاوضات الثنائية . وكذلك كلف الموقف المصري قريبا من الموقف الأمريكي حيث اقتصر الدور المصري هنا على المراقبة بإطالة الفترة الزمنية الفاصلة بين المفاوضات الثنائية والاقليمية الى شهر بدلا من اسبوعين كما اقترحت الولايات المتحدة . وقد بدا التراجع في الموقف السوري في التأكيدات السورية على امكانية النظر في بدء المفاوضات الاقليمية اذا ما كان ذلك ضروريا لاحراز تقدم في المفاوضات الثنائية

وما نود التأكيد عليه هنا هو ان التراجع الذي اصاب الموقف السوري انما جاء وليد تشردم الموقف العربي واتجاه عديد من الاطراف العربية الى العمل بشكل فردي دون الاستجابة للمطالب السورية بضرورة تنسيق تحركاتها معا من اجل اتخاذ مواقف مشتركة تجاه قضايا عملية السلام . وهكذا انتهى الامر بسقوط احدى اوراق الضغط العربية الخاصة برفض الدخول في المفاوضات الاقليمية الا بعد احراز تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية . وتكمن خطورة ذلك في امكانية اتجاه اسرائيل الى مزيد من التشدد في المفاوضات الثنائية اذا ما تم احراز تقدم في المفاوضات الاقليمية التي سوف تساعد في التخلص من المقاطعة العربية وحل العديد من المشاكل الملحة

ضرورة التنسيق العربي

اذا كان الامر قد انتهى بتراجع كافة الفريق المنادي بعدم الربط بين المفاوضات



الأهرام الإخباري

المصدر :

١١ نوفمبر ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اشراف جمال زائدة

مستقبل المياه في العالم العربي

□ تأليف : د . حمدي الطاهري
□ ٤٠٠ صفحة من القطع
المتوسط ١٩٩١

الاكتفاء الذاتي الغذائي والأراضي الزراعية تحتاج الى الري والى مزيد من القدرة على التحكم في مصادر المياه هذا بالإضافة الى حاجة اسرائيل المستمرة من المياه خاصة بعد فتح باب هجرة اليهود السوفيت اليها .

وعلى ذلك فليس أمام دول المنطقة الا ان تزيد باضطراد انتاجها الزراعي وهذا يتطلب العثور على مصادر مياه اضافية

في هذا المجال هو على درجة كبيرة من المرح ذلك ان ٦٧٪ من موارد المياه العربية تنبع من ارض غير عربية وبالتالي فليس للدول العربية سيطرة مطلقة على هذه الموارد وهذا الامر يجعل العديد من خطط التنمية عرضة لتهديدات شتى وتحت رحمة اجراءات شبيهة بالاجراء التركي في حبس مياه نهر الفرات ومن جهة ثانية تزداد حاجة المنطقة الى المياه نتيجة للازدحام الهائل في عدد السكان فمعظم دول المنطقة ضربت الرقم القياسي في زيادة عدد السكان متجاوزة نسبة ٢٪ وهذه الزيادة تجعل من الضروري زيادة مساحات الاراضي الزراعية المروية لتأمين حد أدنى من

في خضم مفاوضات السلام بين دول الطرق واسرائيل تبرز قضية المياه التي من المنتظر ان تطرح للمناقشات في المرحلة الثالثة المتعلقة بتسوية المشاكل الاقليمية ومن هنا تأتي أهمية كتاب الدكتور حمدي الطاهري حول مستقبل المياه في العالم العربي اذ يرى في الفصل الأول من كتابه انه اعتباراً من عام ٢٠٠٠ ستصبح المياه في الشرق الأوسط سلعة استراتيجية أهميتها قد تتجاوز أهمية النفط حيث ان مناطق الصراع المائي ستكون أربع مناطق وتتناول أحواض انهار النيل والفرات والاردن والليطاني على اساس ان المياه في الشرق الأوسط تعد احدى اكبر المشكلات حساسية وخطورة ووضع الدول العربية

طبقات المياه الجوفية الامر الذي يخلق حالة من اختلال الضغط بين الآبار الجوفية والبحر مما ينتج عنه تسرب مياه البحر الى الطبقة الجوفية وارتفاع ملوحتها .

كل هذه العوامل تجعل من المياه واستخدام الموارد المائية قضية على درجة عالية من الخطورة الى درجة يمكن معها القول ان الموارد المائية تلعب وستلعب دورا أساسيا في تحديد سياسات دول منطقة الشرق الاوسط يوازي أو يفوق الدور الذي لعبه البترول كما ان السيطرة على المياه ستكون أحد المؤثرات الهامة في موازين القوى الإقليمية اعتبارا من عام ٢٠٠٠ .

ويرى الكاتب ان خطورة قضية المياه في المنطقة العربية تتمثل في ادراك عدة ابعاد منها ان الازمات المتفجرة حول قضية المياه والظاهر انها تقع دائما عند اطراف الوطن العربي ، كما ان الدخول في مناقشة قضية المياه ربما يقود الى ما لا يأمله الجانب العربي حيث يفتح الموضوع على نطاق واسع ويدخله في دوائر كلها مزالق فالاطراف الاخرى المتنازعة أو المتداخلة في القضية هي اطراف غير عربية ، ومن ثم فان الحوار معها يجعل الموضوع يخرج

والصفوة المتزايدة للمناخ تجعل من غير الممكن زيادة مصادر المياه على العكس فان هذه المصادر تتراجع فالامطار لا تسقط بصورة منتظمة والتغيرات المناخية يمكن ان تخفض كمية الامطار وفي هذا الصدد يرى العلماء ان انماط ونسب هطول الامطار في المنطقة العربية وتوزيعها يمكن ان تتأثر أكثر من أي شيء آخر من تغير المناخ العالمي .

وفي مصر تزحف الصحراء الغربية التي تحتل ثلثي مساحة البلاد بسرعة ١٥ كيلومترا في السنة باتجاه دلتا النيل كذلك تقدمت الصحراء بمسافة مائة كيلو متر تقريبا نحو جنوب السودان بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٥ .

وهناك عوامل أخرى يشير اليها الكتاب وتزيد من تفاقم مشكلة المياه في الشرق الاوسط وأبرزها سوء استخدام الموارد المتوفرة حاليا واعتماد أنظمة ري غير سليمة بالافراط في استخدام الاسمدة والمواد الكيماوية بشكل يؤدي الى تلوث

و. حيدر حيدر



او ان تتوصل الى تحسين انتاجها الزراعي باستخدام الكمية نفسها من المياه .

ومما يزيد الوضع صعوبة هو ان العوامل الطبيعية كالتصحر والجفاف

عن نطاق السيطرة العربية وينقله الى مفاهيم أخرى تولدت مع فترة الاستعمار مثل تعبئة الشرق الاوسط .

الباب الثاني يتناول فيه الكتاب قضية المياه في مصر والسودان واثيوبيا .

اما الباب الثالث فيتناول الاردن وخطوط تطوير مصادر المياه والتعاون والصراع على المياه واقتراح أسلوب للاستخدام الامثل لنظام نهر الاردن .

اما الباب الرابع فيشير الى تصفية الحقوق المكتسبة على مياه الاملاك العمومية بسوريا ولبنان ويتحدث عن أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الاوسط ، ونهر دجلة وأهميته عربيا ، وهنا يتطرق الى سوريا والسدود التركية وسد اتاتورك والانقلاب الجيولوجي المنتظر ثم يفرد المؤلف جزءا خاصا لقضية اسرائيل والمياه ويورد مشروعاتها في هذا المجال مثل مشروع روتنبرج ، ومشروع لودرميك ، ومشروع كلاب ، ومشروع السنوات السبع ومشروع جونستون .

وفي الباب الخامس يتعرض الى الجزيرة العربية والقرن الافريقي .

وفي الباب السادس يتحدث عن المغرب العربي والحل الليبي للمياه .



المصدر: صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٩١

«دي في» يسيئلت: خطر الحراك من المي

بدأ الاهتمام الاعلامي بمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد يخلف بالتدريج، وبدأت وسائل الاعلام الانجليزية تركز انتباهها على موضوعات ذات دالة استراتيجية اعمق، تكمن فيها بذور الصراع المستقبلي في الشرق الاوسط وثاني على راس هذه القضايا مسألة المياه التي بدأت تحتل موقع الصدارة في الصراع العربي الاسرائيلي من جهة، كما انها تفتح الباب امام صراعات اخرى لا تقل خطورة تحمل في طياتها بذور الصراع المسلح مع دول اخرى غير اسرائيل، من بينها تركيا وعدد من الدول الافريقية.

وقد تناولت صحيفة «دي فيلت»، في عددها الصادر اول من امس هذه المشكلة وقالت:

بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان في العالم العربي تكسب مياه الانهار اهمية سياسية كبيرة اخذت في التزايد، ان امدادات مياه الشفة وتقليد مشاريع الري الطموحة تقتضي ضرورة الاتحاق على استخدام مياه الانهار الواقعة على الحدود، وتلك التي تمر عبر عدة بلدان، كنهر النيل والفرات.

في شهر مايو (ايار) ١٩٧٨ حضر الرئيس الراحل انور السادات اثيوبيا من ان تقوم ببناء سد على بحيرة «تانا» حيث تقع منابع النيل الازرق والذي تشكل مياهه ٨٦ في المائة من محاسن المياه المصرية.

وقد قال بطرس غالي، وزير الشؤون الخارجية، لصحيفة «فاينشمال تايمز» اللندنية: «ان الحرب المقبلة في المنطقة سوف تندلع بسبب مشاكل المياه، وليس بسبب قضايا سياسية».

وفي مؤتمر السلام في مدريد دارت المحادثات ايضا حول المياه، لان شركاء اسرائيل في المحادثات يتهمون الدولة اليهودية بأنها تسحب المياه اللازمة لري صحراء النقب بشكل غير شرعي من

المياه العربية، وبالتالي فقد احتل عدد من الانهار مكان الصدارة في هذه المحادثات: نهر اللباني في جنوب لبنان ثم نهر الأردن، ودوافده نهر اليرموك الذي ينبع من جبال حرمون، والذي تمتد تأثيراته ايضا على كل من سورية والاردن، كذلك الامر بالنسبة لخزون المياه في مرتفعات هضبة الجولان السورية ودوافده نهر الأردن، كنهر بانياس، والتي تتحكم فيها اسرائيل بشكل كامل منذ احتلال هذه المرتفعات، وقد اشارت دراسة اميركية الى ان اسرائيل سوف تعاني، وحتى عام ٢٠٠٠، من نقص سنوي في المياه يبلغ ٨٠٠ مليون متر مكعب، ومن هنا كان التصميم الاسرائيلي على ضرورة التوصل الى اتفاق بهذا الخصوص يمكن قبوله من كل الاطراف.

عندما طالبت الجهات اليهودية منذ العشرينات بضرورة تثبيت الحدود الشمالية لاسرائيل على نهر اللباني، لم يكن الامر عبثا او دون اسباب، لقد قامت اسرائيل في السنوات التي تلت عام ١٩٨٢ بحفر قناة تحت الارض في

جنوب لبنان، الذي تسيطر عليه القوات الاسرائيلية، يبلغ طولها ١٧ كيلومترا يتم بواسطتها نقل جزء من مياه اللباني الى اراضيها.

اما نهر الفرات فهو منطقة ازمت اخرى، وهو ينبع من تركيا ثم ينساب عبر سورية لمسافة ٧٠٠ كيلومتر، و١١٠٠ كيلومتر اخرى عبر العراق، ويشكل مع نهر دجلة نهر شط العرب على الحدود بين العراق وايران، والذي استعمرت على ضفافه حرب الثماني سنوات.

لقد تم الاتفاق في الوقت الحاضر على الغاء مؤتمر مياه الشرق الاوسط، والذي كان من المفروض ان يعقد في الثالث من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بدعوة من رئيس الوزراء التركي اوزال، لاسباب سياسية وبسبب اصرار سورية على ضرورة استثناء اسرائيل من هذه المحادثات.

وبعد ان قامت تركيا ببناء سد اتاتورك الهائل وهي تجد نفسها في وضع يجب ان تبرد فيه موقفها حيث تنهم بانها «تسرق» مياه نهر الفرات من جيرانها العرب، وهو الامر الذي يجعل من التوقيع على اتفاقية جديدة بهذا الشأن مع سورية والعراق امرا ضروريا والمطروح للمناقشة هو طاقات ١٩ سدا تركيا اخرا.

اما مسألة مياه نهر النيل، وهي قضية تنس عشر دول افريقية شكلت في ما بينها عام ١٩٨٢ «مجموعة اودجوه» وهي كلمة مأخوذة من اللغة السواحيلية وتعني «الاخوة»، فهي اكثر تعقيدا من تلك بكثير. وحقيقة كون

المستشارين الذين يقدمون المشورة للاثيوبيين في ما يتعلق ببناء السدود هم من الاسرائيليين، تظهر مرة اخرى مدى اهمية الدور الذي يلعبه القلق العربي حول مسألة المياه في سياسة اسرائيل الخارجية، ثم ان مسألة المياه قد شكلت ايضا احد العوامل التي ادت الى عقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، لان مصر سوف تتعرض للجوع من دون مياه نهر النيل.

وقد كمنحت بذور خطر المواجهة العسكرية بين مصر والسودان خلال الازمة الاخيرة بينهما بعدما قامت طائرات مجهزة الهوية بقصف مواقع البناء على قناة «يونج لايك»، في السودان، والتي تقوم بها مصر بتحويل مشطرك مع دول المجموعة الاوروبية، وبعد ان قام الثوار في جنوب السودان، والذين تدعمهم اسرائيل واثيوبيا، بخطف الخبير الفرنسي في المشروع.

لقد كانت سياسة مصر الخارجية دائما مبنية على المياه ويحدها نهر النيل، ومن هنا فسان العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة العربية تجاه الدولة اليهودية.

واخيرا وبالإضافة الى هذا الكم الهائل هناك نهرا شيبلي وجوبا، وهما نهرا ينبعان في اثيوبيا وتصل مياههما جنوب الصومال الى اراض خصبة، ولم تتضمن اتفاقية السلام التي وقعتها البلدان عام ١٩٨٨ اي بند يحدد كيفية استخدام هذه المياه في المستقبل.



المصدر : صوت الكويت

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩١

الكتاب «مستقبل المياه في العالم العربي»

الدبلوماسي المصري د. حمدي الطاهري: اسرائيل تلعب دورا خطيرا في تصعيد أزمة المياه بالمنطقة



د. حمدي الطاهري

روافد الانهار التي تغذي النيل بالمياه، ولو تم تنفيذ تلك المشروعات ستعطل مشروعات استصلاح الاراضي المصرية، والى ذلك فان اصابع اسرائيل امتدت الى اوغندا لاقامة مشروعات

القاهرة - «صوت الكويت» اعطى كتاب «مستقبل المياه في العالم العربي» الذي صدر أخيراً للدبلوماسي المصري د. حمدي الطاهري، مؤشرات خطيرة حول تصاعد الصراع على المياه في أفريقيا والشرق الأوسط في الوقت الذي طرحت فيه ابعاد تلك المسألة امام اللجان المتعددة الاطراف بمؤتمر السلام.

«صوت الكويت» التقت د. الطاهري لاستعراض تفاصيل مشكلة المياه في العالم العربي التي يتوقع ان تكون نقطة رئيسية في المباحثات الاسرائيلية - العربية بمؤتمر مدريد. وفي ما يلي نص الحوار:

والى ذلك فان التمرد بجنوب السودان ضد السلطة الحاكمة في الشمال، أدى لتعطيل إستكمال قناة جونجلي التي ستوفر ٧ مليار متر مكعب لمصر والسودان من المياه. بينما سحبت اسرائيل المياه من نهر الاردن والضفة الغربية فانخفض منسوبها بهما.

ابعاد الدور الاسرائيلي

□ وما هي ابعاد الدور الاسرائيلي في ترسيخ تلك الازمة بالمنطقة؟
- من المؤكد ان الوجود الاسرائيلي بآثيوبيا يشجعها على بناء سدود على

□ الى اي حد تتحكم العلاقات السياسية في أزمة المياه التي تواجهها المنطقة العربية حالياً؟
- لأن ٦٥ في المائة من المياه بالمنطقة تنبع من خارج الوطن العربي، يظل التحكم السياسي الاجنبي قائماً. ومارلنا نذكر ما حدث في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠، حين حجزت تركيا المياه عن سورية والعراق لمدة شهر لملء خزان اتاتورك مما اثر سلباً على الزراعة والكهرباء ومياه الشرب في البلدين. وما زالت منطقة حلب بشمال سورية تعاني من أزمة شديدة بعدما انشأت تركيا سداً على النهر الذي يروي ٢٠٠ ألف فدان سوري.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دأه للتعاون في تصورك

- المياه مصدر أساسي لتوليد كهرباء رخيصة، ومد شبكات الكهرباء - مثلاً - بين مصر والدول العربية وأوروبا نوع من التعاون. كذلك فهناك الاتفاق الذي تم عام ١٩٨٧ بين سورية وتركيا بشأن تنظيم مياه نهر الفرات ولكن المشكلة ان تركيا لا تعترف بالقانون الدولي في ما يتعلق بالانهار الدولية أما دول حوض نهر الأردن فتعتمد أساساً على المياه القائمة من ذوبان الثلوج في جبال لبنان. ومعظم هذه الكميات مهددة لعدم وجود استغلال أمثل لها، وهناك اقتراحات لإنشاء أكثر من سد على نهري اليرموك والأردن.

وهل تقصير امكانية قيام تعاون بين اسرائيل ودول الطوق العربي بشأن تلك المسألة

- اعتقد ان الواقع سيفرض نفسه على الطرفين وسيقدم كل منهما تنازلات إذا اراد العملية السلام ان تتم ولا معنى لأن تطلب اسرائيل مسبقاً حقوقاً في مياه العالم العربي لاثبات حسن النوايا! لأننا لا نضمن بعد تلك تنفيذها لبقية بنود وشروط السلام

تؤثر سلباً على حصة مصر من مياه النيل، الى جانب ان الوجود الاسرائيلي بجنوب لبنان ليس - كما تدعي اسرائيل - مجرد وجود امني، بل هو لحماية انابيب المياه المسروقة من نهري اليرموك والليطاني اللبنانيين.

هل نعتبر - إذن - ان تعلية سد اويسين باوغندا تم بمشورة اسرائيلية؟

- لا، فهذه المشروعات الكبيرة يتم الاتفاق عليها بين دول الاندوجو - حوض النيل - وقد ساهمت مصر نفسها في هذا المشروع لأنه في صالح اوغاندا وليس له تأثير سلبي على أي دولة. ولكن اذا نظرنا الى حالة اثيوبيا نجد انها لم تعترف حتى الآن بالاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل على أساس انها عقدت بين مصر والدول التي كانت تحتل اثيوبيا، رغم ان القانون الدولي يلزم الدول المستقلة بتنفيذ الاتفاقيات السابقة على الاستقلال

إمكانات التعاون

□ كيف يمكن تحويل المياه الى

Bibliotheca Alexandrina



0491013